المؤتمر الدولي
الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

جنيف ٢٠١٩

المؤتمر الدولي
الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

يشمل ملخص تقرير
مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٩

أعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف
مركز جنيف الدولي للمؤتمرات (CICG)

المحتويات

١ نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٧

١-١ جدول أعمال وقرارات مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٩ ..... ٧

١-١-١ جدول الأعمال والبرنامج ٧

١-١-٢ القرار ١ التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة ١٠

١-١-٣ القرار ٢ بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة ٢٤

١-١-٤ القرار ٣ منهاج الحركة لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين ٢٦

١-١-٥ القرار ٤ تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتشكيلها ٦٣

١-١-٦ القرار ٥ سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية ٦٨

١-١-٧ القرار ٦ إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ٧٦

١-١-٨ القرار ٧ تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات ١٠٠

١-١-٩ القرار ٨ اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة ١٠٢

١-١-١٠ القرار ٩ تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0) ١٠٤

١-١-١١ القرار ١٠ تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٠٦

١-١-١٢ القرار ١١ جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ١٠٩

١-١-١٣ القرار ١٢ اقتراح بأسماء الأشخاص المرشحين لشغل مناصب أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ١١٤

٢-١ جدول أعمال وقرارات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ١١٦

١-٢-١ جدول الأعمال والبرنامج ١١٦

٢-٢-١ القرار ١ قرار إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني ١٢٠

٣-٢-١ القرار ٢ قرار تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال ا لصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ١٢٣

٤-٢-١ القرار ٣ حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح ١٢٥

٥-٢-١ القرار ٤ إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية ١٢٧

٦-٢-١ القرار ٥ المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ١٢٩

٧-٢-١ القرار ٦ فلنعمل اليوم لبناء الغد ١٣٢

٨-٢-١ القرار ٧ قوانين وسياسات مواجهة الكوارث التي لا تغفل أحداً ١٣٣

٩-٢-١ القرار ٩ تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ١٣٧

٢ قائمة المندوبين ١٤١

٢-١ أعضاء المؤتمر ١٤١

٢-٢ اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢١٥

٢-٣ مكتب المفوض السويسري ٢١٦

٢-٤ المراقبون ٢١٧

٢-٤-١ الكيانات والمنظمات التي شاركت بصفة مراقب ٢١٧

٢-٥ المدعوون ٢٢٩

٢-٥-١ المتحدثون المدعوون ٢٢٩

٢-٥-٢ الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٣٠

٣ مجلس المندوبين ٢٠١٩ ٢٣١

٣-١ دعوة ٢٣١

٣-٢ جدول الأعمال والبرنامج ٢٣٣

٣-٣ رئاسة مجلس المندوبين ٢٣٤

٣-٤ حفل منح وسام هنري دونان وجائزة السلام والإنسانية ٢٣٥

٣-٥ محضر موجز ٢٤٠

٣-٥-١ افتتاح الاجتماع والمسائل الإجرائية ٢٤٠

٣-٥-٢ بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار ٢٤٢

٣-٥-٣ المتابعة والتقارير المرحلية ٢٨٢

٣-٥-٤ اختتام أعمال مجلس المندوبين ٢٨٤

٣-٦ قائمة الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين ٢٨٥

٤ المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٨٧

٤-١ دعوة ٢٨٧

٤-٢ جدول الأعمال والبرنامج ٢٨٩

٤-٢-١ جدول الأعمال والبرنامج ٢٨٩

٤-٢-٢ برنامج الفاعليات الجانبيّة ٢٨٩

٤-٣ مسؤولو المؤتمر ٢٩١

٤-٣-١ رئاسة المؤتمر ٢٩١

٤-٣-٢ رئاسة اللجان الفرعية للمؤتمر ٢٩١

٤-٣-٣ أعضاء مكتب المؤتمر ٢٩١

٤-٤ حفل الافتتاح والجلسة العامة الافتتاحية ٢٩٢

٤-٤-١ كلمة ترحيب للسيد George Weber
رئيس اللجنة الدائمة ٢٩٣

٤-٤-٢ كلمة السيد Ignazio Cassis المستشار في مجلس الاتحاد السويسري،
والمسؤول عن دائرة الشؤون الخارجية في سويسرا ٢٩٥

٤-٤-٣ قراءة المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٩٨

٤-٤-٤ انتخاب مسؤولي المؤتمر وتشكيل هيئاته الفرعية (اللجان ولجنة الصياغة) ٣٠٠

٤-٤-٥ كلمة السيد Francesco Rocca، رئيس الاتحاد الدولي
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٣٠٣

٤-٤-٦ كلمة السيد Peter Maurer رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
(متضمنة نتائج أعمال مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر) ٣٠٦

٤-٤-٧ تنظيم العمل: لجنة الصياغة، اللجان، الجلسات العامة،
التعهدات وإجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة ٣١٠

٤-٥ افتتاح الجلسة العامة «فلنعمل اليوم لبناء الغد» ٣١٣

٤-٦ أصداء من المؤتمر ٣٢٢

٤-٧ أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر ٣٥٨

٤-٨ جلسة عامة: انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة ٤٢٥

٤-٩ أصداء من المؤتمر: تدرج في محضر المؤتمر ٤٣٠

٤-١٠ الجلسة العامة الختامية ٤٣٨

٤-١٠-١ تقرير عن عمل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين
في اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع» ٤٣٨

٤-١٠-٢ رسالة رئيسة المؤتمر ٤٤٠

٤-١٠-٣ تقرير لجنة الصياغة ٤٤٢

٤-١٠-٤ اعتماد القرارات ٤٤٢

٤-١١ اختتام أعمال المؤتمر ٤٥١

٤-١٢ تقارير بشأن عمل اللجان **٤٥٢**

٤-١٢-١ تقرير موجز من اللجنة الأولى ٤٥٢

٤-١٢-٢ التقرير الموجز المقدم من اللجنة الثانية ٤٥٨

٤-١٢-٣ تقرير موجز من اللجنة الثالثة ٤٦٦

٤-١٣ التعهدات **٤٧٢**

٤-١٤ قائمة وثائق المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر **٤٧٣**

٥ الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر **٤٧٥**

١- انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة **٤٧٦**

٢- أي مسائل أخرى واختتام الاجتماع **٤٧٦**

١ نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الرجوع إلى المحتويات

١-١ جدول أعمال وقرارات مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٩

الأربعاء، ٤ ديسمبر ٢٠١٩ حفل مشترك لافتتاح اجتماع مجلس المندوبين والجمعية العامة للاتحاد الدولي يليه حفل مشترك لمنح وسام هنري دونان، وجائزة السلام والإنسانية، وجائزة هنري دافيسون، وجائزة الشباب والتطوع، يليه حفل استقبال.

١-١-١ جدول الأعمال والبرنامج

أولا: افتتاح الاجتماع والمسائل الإجرائية

١- افتتاح رئيس اللجنة الدائمة اجتماع مجلس المندوبين

٢- انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائب الرئيس والأمناء

٣- اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين

ثانيا: بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار

المساءلة والنزاهة

٤- بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن النزاهة

سيُعبّر البيان عن التزام الحركة الراسخ بالنزاهة. وسيتناول نزاهة الأفراد والمؤسسة والسلوك الأخلاقي، ويدعو إلى تشجيع المساءلة وتعزيزها إزاء الأشخاص والمجتمعات المحلية والحكومات والمانحين ومكونات الحركة. وينبغي بعد ذلك توجيه انتباه المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين إلى هذا البيان، لتسليط الضوء على التزام الحركة بهذا الموضوع ولترسيخ موقفها في أثناء المناقشات المخططة في المؤتمر الدولي حول موضوع «الثقة في العمل الإنساني».

٥- منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين

يقترح القرار أن تعتمد الحركة وثيقة التوجيهات الجديدة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية التي اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في دورته المنعقدة في شهر أكتوبر ٢٠١٨. وتحدد هذه الأداة المعايير الجديدة للحركة التي يجب أن تلتزم بها الجمعيات الوطنية وأن تدمجها في نظمها الأساسية وأطرها السياسية ولوائحها وآلياتها والعمليات المرتبطة بها. كما تدعو اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (اللجنة المشتركة) إلى استخدام وثيقة التوجيهات الجديدة بفعالية لمساعدة الجمعيات الوطنية على تعزيز نصوصها القانونية والنظامية. وسيتضمن تقرير المعلومات الأساسية تقرير اللجنة المشتركة بشأن مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية.

٦- التزام الحركة بأسرها في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

يرمي القرار المقترح، عبر مجموعة من الإجراءات والالتزامات الدنيا، إلى اعتماد منهاج مشترك للحركة بأسرها في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. ومن شأن الالتزامات الدنيا أن تضمن تفاعل أكثر انسجاما وتكاملا وفعالية مع السكان المستضعفين والمتضررين من الأزمات خلال دورة البرنامج بأكملها، عن طريق الاعتراف بمختلف أدوار ومسؤوليات واختصاصات كل مكون من مكونات الحركة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين جودة المساعدة ويعطي نتائج مفيدة.

٧- التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

٧-١- اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية

عملا بالمادة ١٠-٦ من اتفاق تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اتفاق إشبيلية) الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة ١٩٩٧، سيُحاط مجلس المندوبين علما بقرار مجلس إدارة الاتحاد الدولي مراجعة اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية الرامية إلى تحسين تنفيذ اتفاق إشبيلية (التدابير التكميلية) في سنة ٢٠٢٠. وستعرض اللجنة الدولية أنشطة التعاون التي تضطلع بها لتقييم تنفيذ اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية المعتمدة سنة ٢٠٠٥ وقضايا السياسة المحتملة المرتبطة بها. ويمكن أن يلتمس الاتحاد الدولي واللجنة الدولية دعم اللجنة الدائمة لتسهيل الحوار تحضيرا لاجتماع مجلس المندوبين في ٢٠٢١ حيث سيولى الاهتمام اللازم للاستنتاجات و/أو يتخذ قرار بشأنها.

٧-٢- تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0)

يوفر القرار المقترح دافعا جديدا للتحويل بينما يستند إلى إنجازات التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة منذ ابتداء العملية في سنة ٢٠١٣. ويتمثل هدف القرار الجديد في: أ) مواصلة التحسينات العميقة والتدريجية في مجال التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة على صعيد القيادة والعمليات في آن معا، ب) بيان أولويات الجمعيات الوطنية في مجالات تبادل البيانات، والقدرات التكميلية، والاستجابة المحلية وتعزيز القدرات، ج) زيادة إمكانية تحكم الجمعيات الوطنية بعمليات التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة ومجالات عملها من أجل زيادة الوقع التشغيلي الجماعي المباشر بأكبر قدر ممكن. ويعكس القرار ضرورة زيادة الكفاءة والتماسك في الحركة من أجل زيادة فعالية العمليات. ويقترح القرار عددا من مجالات العمل للقيام بذلك يربطها موضوعان مشتركان: المسؤوليات المسندة إلى مكونات الحركة، وبروز دور مُجمل الحركة وحشد الموارد.

٨- تعزيز الشفافية والتوازن في تمثيل الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها

تستند الإرشادات المقترحة إلى مواصفات المرشحين للانتخاب في اللجنة الدائمة التي اعتمدها مجلس المندوبين سنة ١٩٩٥. وترمي إلى ضمان تحسين شفافية الترشيحات وجودتها، وتسعى إلى تشجيع توازن أفضل بين الرجال والنساء ضمن المرشحين والأعضاء، وتوصي بتقديم الترشيحات في وقت مبكر وتحديد مدة كل ولاية من أجل تشجيع تقديم ترشيحات جديدة. كما ينبغي للإرشادات أن تسمح بتعزيز معايير النزاهة الشخصية للمرشحين والمساهمة في الوفاء بتعهد مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٧ بمعالجة مسألة «تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر».

٩- سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

بناء على طلب مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٧، يقترح هذا القرار اعتماد سياسة جديدة للحركة بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. والغرض من السياسة هو تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بقدر أكبر من التنسيق والتكامل وبشكل يتكيّف مع السياق ويعترف في الوقت نفسه بقدرات واختصاصات مختلف مكونات الحركة.

١٠- إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٢٠-٢٠٢٥

بناء على طلب مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧، يدعو القرار المقترح إلى اعتماد الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ لإعادة الروابط العائلية. وستركز الاستراتيجية الجديدة بشكل كبير على الحيلولة دون انفصال أفراد العوائل واختفائهم، وزيادة توافر خدمات إعادة الروابط العائلية وإمكانية الاستفادة منها، وتحسين حلّ هذه الحالات، وضمان توفير الدعم لعوائل الأشخاص المفقودين والعوائل المفصولة. وترمي في الوقت نفسه أيضا إلى محاولة ضمان حماية البيانات الشخصية عن طريق تعزيز التعاون مع سلطات الدول من أجل السماح لمكونات الحركة بمواصلة الاضطلاع بمهامها الإنسانية بفعالية وكفاءة.

١١- تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات.

للاستفادة من الزخم الذي ولّده الاحتفال بمرور ٢٠ سنة على اعتماد «المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التشريد الداخلي» والذكرى العاشرة لمعاهدة كمبالا، يحدد القرار المقترح ثلاثة مجالات رئيسية للالتزام المتجدد بالعمل هي مجال النزوح الحضري خارج المخيمات، وتوفير الحماية ابتداء من النزوح وفي أثنائه، وإيجاد حلول مستدامة وتقديمها. وسيعرض القرار مجموعة من التدابير الفعلية لتحسين جودة استجابة الحركة وانسجامها في هذه المجالات المحددة من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي لسنة ٢٠٠٩.

١٢- بيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

يرمي القرار المقترح إلى اعتماد بيان للحركة بشأن الهجرة يعيد تأكيد التزام الحركة بتلبية احتياجات المهاجرين المستضعفين إلى الحماية والمساعدة، وحجم الجهود التي تبذلها مكونات الحركة في هذا المجال. كما يرمي القرار المقترح إلى التركيز على المحافظة على حيز العمل الإنساني في مجال الهجرة، ويعيد تأكيد دور الحركة في تلبية احتياجات المهاجرين.

مواضيع أخرى يراد اتخاذ قرار بشأنها

١٣- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

١٤- المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أ) اعتماد جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الدولي

ب) اقتراح أسماء أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

ثالثا: المتابعة وعرض التقارير المرحلية

ستعرض الوثائق المذكورة في ما يلي بوصفها وثائق عمل، على كافة أعضاء مجلس المندوبين قبل افتتاح اجتماعه بـ ٤٥ يوما.

ويُدعا أعضاء مجلس المندوبين الذين يودون التعليق على هذه التقارير إلى إرسال تعليقات مكتوبة إلى منظمي المؤتمر. **ولن يعرض أو يناقَش أي من التقارير التالية أثناء المجلس، ما لم يقدم عضو طلبا بذلك مسبقا.**

١٥- تقرير عن القرار ١٢ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها

١٦- تقرير عن القرار ٢ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة»

١٧- تقرير عن القرار ٦ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة»

١٨- تقرير عن «تعزيز علاقات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الجهات المدنية والعسكرية في إدارة الكوارث» متابعةً للقرار رقم ٧ الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة ٢٠٠٥

١٩- تقرير عن خطة عمل القرار ٤ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «السعي الى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١»

٢٠- تقرير عن القرار ٧ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٣ «الأسلحة والقانون الدولي الإنساني»

٢١- تقرير عن القرار ٤ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥ «اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر»

٢٢- تقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي عن صندوق الإمبراطورة شوكن

٢٣ تقرير عن عمل اللجنة الدائمة (بما في ذلك تقرير عن رؤية من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر)

رابعا: اختتام أعمال مجلس المندوبين

إعلان مكان وتاريخ عقد الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين في سنة ٢٠٢١.

١-١-٢ القرار ١
التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

إن مجلس المندوبين،

إذ يعيد التأكيد على أن مبرر وجود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، بصفتها شبكة إنسانية عالمية تضم ملايين الأشخاص، هو منع وتخفيف معاناة الأشخاص المعرضين للكوارث والنزاعات والمشاكل الصحية والاجتماعية والمتضررين منها،

وإذ يؤكد مجدداً قبول الحركة بالمساءلة أمام الأشخاص المستضعفين والمتضررين فيما تبذله من جهود لتقديم الدعم والمساعدة، دون تحيز ودون تمييز، من أجل تلبية احتياجاتهم وحماية كرامتهم وصونها، بما في ذلك الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين،

وإذ يسلم بأن الأشخاص المستضعفين والمتضررين من الأزمات يمتلكون مهارات وقدرات ونظم وهياكل مجتمعية، ومعرفة وفهم وخبرة مباشرة بأوضاعهم، ولهم حق المشاركة والقيادة في تصميم الأنشطة الإنسانية التي تهمهم وتنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها،

وإذ يسلم أيضاً بأن موظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومتطوعيه على مستوى المجتمعات المحلية يتأثرون في معظم الأحيان بحالات الأزمات وهم أول المستجيبين لها، ويتيحون بالتالي مدخلاً بالغ الأهمية لدعم الجهود الرامية إلى تحسين المساءلة والفعالية وتوطين العمل الإنساني،

وإذ يشدد على أن التفاعل مع المجتمعات المحلية وغيره من أشكال المشاركة الدامجة يساهم في وضع برامج إنسانية أنسب توقيتاً وأكثر أهمية وملاءمة وفعالية؛ ويبني الثقة ويعزز القرب من الأشخاص وأفراد المجتمعات المحلية الذين نهدف إلى خدمتهم؛ ويحدّ من مخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسيين والفساد وإساءة استخدام الموارد؛ ويؤثر بصورة إيجابية على سلامة وأمن موظفي الحركة وعملياتها،

وإذا يؤكد مجدداً أهمية التجميع المنهجي لوجهات نظر المستضعفين والمتضررين بشأن احتياجاتهم وأولوياتهم وقدراتهم وأوجه الضعف التي يعانون منها والاستجابة لها، ومسؤولية استخدام هذه المعلومات في توجيه عملية صنع القرارات وتكييف الأنشطة استجابة للتعقيبات والإسهامات الواردة،

وإذ يقر بتنوع الأفراد الذين يتشكل منهم أي مجتمع محلي، وما فيه من ديناميات قوة قائمة وآخذة في التطور وأنماط إدماج أو إقصاء، والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لفهم هذه الديناميات وإدماج كل المجموعات في عمليات التفاعل مع المجتمعات المحلية بشكل عادل ومتكافئ، فضلاً عن تكييف الأنشطة وفقاً لمختلف الاحتياجات وأوجه الضعف،

وإذ يشدد على أن التفاعل مع المجتمعات المحلية بفعالية يمكّن الفئات المختلفة من الناس من تبادل الرؤى أو الخبرات، وطرح الأسئلة أو توضيح التوقعات، والحصول على معلومات دقيقة ومهمة وربما منقذة للأرواح، وتقديم تعقيبات حول جودة وفعالية البرامج والعمليات، ومساءلتنا؛

وإذ يشيد بقدرات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وخبراتها والجهود التي تبذلها لاعتماد وتطبيق تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية بشكل أكثر منهجية في سياساتها وبرامجها،

وإذ يقر بالالتزامات الحالية للحركة بتعزيز المساءلة أمام المستضعفين والمتضررين والتفاعل معهم، ومن ذلك مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، وقرار الجمعية العامة للاتحاد الدولي الصادر عام ٢٠١٣ (GA/13/40) بشأن تعزيز الاشتراك النشط والمشاركة الواسعة للمجتمعات المحلية في العمليات والبرامج، وسياسة الاتحاد الدولي المعتمدة في عام ٢٠١٨ بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، والقرار الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٥ بشأن العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي (32IC/15/R3)، من بين قرارات سياساتية أخرى ذات صلة،

وإذ يقر أيضاً بمساهمة الحركة في المبادرات الرامية إلى تحسين الجودة والفعالية والمساءلة في مجال العمل الإنساني، مثل المعيار الإنساني الأساسي المتعلق بالجودة والمساءلة والتعهدات التي قطعها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية لدعم مشاركة المجتمعات المحلية وتوطين المعونة بطريقة أكثر تنسيقاً لتعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في إطار الالتزامات التي تعهدا بها ضمن مبادرة «الصفقة الكبرى»،

وإذ يذكّر بأن حلقة العمل «من الأقوال إلى الأفعال: تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة»، التي أقيمت ضمن فعاليات مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، اختُتمت بالدعوة إلى تبني نهج موحد للحركة لتعزيز وتوسيع نطاق الالتزامات المشتركة بشأن مشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة أمام المستضعفين والمتضررين من الأشخاص والمجتمعات المحلية،

وإذ ينوه بالجهود التي بُذلت منذ ذلك الحين لوضع مجموعة من الالتزامات بالتشاور مع مختلف مكونات الحركة (الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية) تستند إلى المبادرات الحالية أو الناشئة الرامية إلى تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وتكملها، فإنه:

١- يعتمد التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، بصيغتها الملحقة بهذا القرار؛

٢- *يشجع* جميع مكونات الحركة على التفاعل مع الأشخاص الذين تهدف إلى خدمتهم، والخضوع لمساءلتهم بطريقة تتسق مع التزامات مكونات الحركة، وتخصيص الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية للقيام بذلك؛

٣- *يطلب إلى* جميع مكونات الحركة العمل معاً من أجل تعزيز قدراتها الفردية والجماعية وإدماج هذه الالتزامات والإجراءات تدريجياً في عمليات وضع السياسات والإدارة وصنع القرارات، وأدوات تقييم القدرات، والتطوير التنظيمي، وتخطيط البرامج، والرصد والتقييم، والتنسيق، والتعاون، بغية الحد من الازدواجية في النُهج وزيادة التنسيق؛

٤- *يطلب إلى* جميع مكونات الحركة تبادل وتوثيق المعارف المكتسبة والدروس المستخلصة من الجهود المبذولة لاعتماد هذه الالتزامات وتنفيذها بغية مواصلة تحسين تفاعل الحركة مع المستضعفين والمتضررين وخضوعها لمساءلتهم، ومن ثم تحسين نتائج عملنا الإنساني وأنشطتنا في مجال المناصرة؛

٥- *يوصي* بأن تدمج أيضاً الجمعيات الوطنية التي تقدم الدعم والمساعدة لجمعيات وطنية أخرى هذه الالتزامات في استراتيجياتها الخاصة بالتعاون الدولي، بسبل منها تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية المضيفة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بصورة مستدامة؛

٦- *يدعو* جميع مكونات الحركة إلى مواصلة العمل لإعداد إطار منسَّق لقياس الأداء من أجل رصد وتقييم مدى إدماج التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في طرق عملها، وتقديم تقرير إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٣ عما تحقق من تقدم وإنجازات.

ملحق
التزامات مكونات الحركة
في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

مقدمة

قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر (الاتحاد الدولي)، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، بوضع الالتزامات والإجراءات الدنيا التالية كملحق لقرار مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ «التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة».

وترمي الالتزامات والإجراءات الدنيا إلى مواءمة الممارسات الحالية وتنسيقها داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وضمان اتباع نهج متسق بشأن كيفية تفاعلنا مع المستضعفين والمتضررين من الكوارث من الأشخاص والمجتمعات المحلية، مع الإقرار بالمهام والأدوار والمسؤوليات والقدرات الخاصة للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

ويتضمن هذا الملحق أيضاً **مشروع إطار لقياس الأداء** يحدد النتائج والمؤشرات والمقاييس المعيارية المقترحة لتوجيه سبل إدماج الالتزامات والإجراءات الدنيا في السياسات والبرامج والعمليات.[١] وسيُحسّن هذا العمل ويُختبر ويُكيّف كي يستخدمه الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية من أجل وضع نهج منسق لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة ورفع تقارير إلى مجلس المندوبين بهذا الشأن.

الفرع الأول: النطاق والتعاريف والمسوغات

النطاق

القصد من الالتزامات هو أن تلائم وتنطبق على جميع مكونات الحركة وموظفيها ومتطوعيها، سواء كانوا يعملون في مجال الاستجابة قصيرة الأجل لحالات الطوارئ أو في برامج طويلة الأجل أو يقدمون خدمات ومساعدات أخرى تتضمن تفاعلاً مباشراً مع الأشخاص والمجتمعات المحلية. وتهدف الإجراءات المرافقة إلى تعزيز المساءلة وتحسينها على جميع المستويات:

- مقرات الجمعيات الوطنية وفروعها، والبرامج والخدمات المحلية والدولية الرامية إلى مساعدة الأشخاص المعرضين للخطر والمستضعفين والمتضررين من الأزمات
- برامج وعمليات الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية
- الحالات الأخرى التي يتعاون فيها أحد مكونات الحركة أو أكثر و/أو شركاء خارجيون من أجل تحقيق أهداف مماثلة، ويسعون إلى العمل مع فئات متشابهة من الأشخاص والمجتمعات المحلية ومساعدتهم.

التعاريف

وضعت جمعيات وطنية عديدة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية سياسات خاصة بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، إلا أن الحركة ما تزال تفتقر إلى تعريف موحد وفهم مشترك لهذه المفاهيم وكيفية إدماجها في البرامج والعمليات. وتقوض هذه النُهج غير المنسقة والمتباينة القدرة على العمل المشترك في إطار الحركة لإدماج احتياجات وشواغل وأولويات وإسهامات الأشخاص والمجتمعات المحلية في السياسات والخطط وعمليات صنع القرارات، سواء أكان ذلك على مستوى الفرع أو المجتمع المحلي، أو في البرامج والعمليات واسعة النطاق التي يشارك فيها عدة مكونات في الحركة.

---

١ يرتكز مشروع الوثيقة هذا على دليل الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وهو وثيقة معلومات أساسية مقدمة إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ تدعم هذا القرار، إلى جانب المشاورات الموسعة مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية والإسهامات المقدمة منها. وندعو هذه الجهات إلى مواصلة التعليق على هذا المشروع بحيث نضمن أن القرار النهائي لمجلس المندوبين يعكس أولويات الحركة وطموحاتها فيما يتعلق بتحسين وتعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.

وسعياً لمعالجة هذه المسألة، تُقترح التعاريف التالية التي تستند إلى المصطلحات المستخدمة حالياً في الحركة، وكذلك المفاهيم المستخدمة والمتفق عليها خارج نطاقها فيما يتعلق بالمساءلة أمام المتضررين. وستساعد التعاريف في ضمان **بلورة فهم مشترك وأكثر اتساقاً** للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة عند وضع البرامج والعمليات وتنفيذها بالتعاون مع الأشخاص والمجتمعات المحلية، وكذلك بالنسبة للتعاون والتنسيق داخل الحركة، وأنشطة المناصرة، وعمليات بناء القدرات والتطوير التنظيمي.

المساءلة تشير إلى المسؤولية المتبادلة الواقعة على عاتق جميع مكونات الحركة باستخدام سلطاتها ومواردها بصورة أخلاقية ومسؤولة من أجل **وضع مصالح من تهدف إلى خدمتهم من أشخاص ومجتمعات محلية في صلب عملية صنع القرارات**، ومن ثم ضمان أن يؤدي العمل الإنساني إلى تحقيق أفضل **المحصلات والنتائج** الممكنة لفائدتهم، مع حماية وصون **حقوقهم وكرامتهم**، وزيادة قدرتهم على **الصمود** أمام حالات الضعف والأزمات. ويشمل ذلك حق الأشخاص في الحصول بشكل متكافئ على المساعدة بما يتناسب مع احتياجاتهم وأولوياتهم وأفضلياتهم، وحقهم في الحصول على المعلومات، وحقهم في إبداء التعقيبات والمشاركة في القرارات التي تمسهم.

وتتضمن المساءلة أيضاً مسؤولية ضمان امتثال موظفي الحركة ومتطوعيها لجميع الالتزامات القانونية والأخلاقية الكفيلة بحماية من نسعى إلى خدمتهم والحفاظ على سلامتهم وكرامتهم، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والفساد وإساءة استخدام الموارد، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب للتعامل مع الحالات التي تقوض العمل الإنساني القائم على المبادئ.

التفاعل مع المجتمعات المحلية يشير إلى طرق عمل تعاوني مع الأشخاص والمجتمعات المحلية لضمان أن تكون الإجراءات التي يتخذها الصليب الأحمر والهلال الأحمر إجراءات فعالة ودامجة ومستدامة وخاضعة للمساءلة، وأن تساهم في دعم الأشخاص والمجتمعات المحلية وتمكينهم من تولي صياغة تغييرات إيجابية ومستدامة في حياتهم الخاصة وبطرقهم الخاصة. ويتضمن ذلك **نُهجاً تُتبع للاستماع إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية والتفاعل والتواصل معهم بشكل منهجي** بغية فهم احتياجاتهم وأوجه ضعفهم وقدراتهم المتنوعة فهماً أفضل؛ وجمع تعقيباتهم وإسهاماتهم بخصوص أولوياتهم وأفضلياتهم، والاستجابة لها والعمل على أساسها؛ وإتاحة إمكانية المشاركة الآمنة المتكافئة وفرص لهم للمساهمة الفعالة في صنع القرارات التي تمسهم.

ويتضمن ذلك أيضاً مسؤولية الإعلام بشفافية وبطريقة ملائمة وميسَّرة بمبادئ الحركة وقيمها، بأهداف وغايات عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة، وبما يمكن أن يتوقعه الأشخاص والمجتمعات المحلية منا، وكيفية مشاركتهم في المسائل والقرارات التي تمسهم وتقديم إسهاماتهم بشأنها.

الأشخاص والمجتمعات المحلية يُقصد بهم أي فئة ضعيفة أو معرضة للخطر أو متضررة من أزمات وتهدف الحركة إلى خدمتها دون تمييز وحسب احتياجاتها بما يتوافق مع المبادئ الأساسية. ويتطلب ذلك الاعتراف بتنوع الأفراد الذين يشكلون أي مجتمع محلي، ومدى تأثير عوامل النوع الاجتماعي، والعمر، والإعاقة، والتنوع، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وديناميات القوة وأنماط الإدماج أو الاستبعاد القائمة أو الآخذة في التطور في زيادة المخاطر وأوجه الضعف والتهميش التي تعاني منها بعض الفئات من الناس في مجتمع محلي معيّن. ويعني أيضاً مسؤولية تكييف نهُج التفاعل مع المجتمعات المحلية لتلبية احتياجات مختلف الفئات وبناء قدراتها ومعالجة أوجه الضعف لديها ومراعاة أفضلياتها واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير سبل آمنة وشاملة ومتكافئة ومنصفة للحصول على الدعم والمساعدة.

وفي حين أن التركيز ينصب أساساً على تحسين المساءلة أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وتضرراً والذين تستهدفهم البرامج والعمليات بصورة مباشرة، سواء كانوا في مواجهة حالات النزاع أو الكوارث أو في مواجهة ظروف أخرى تعرضهم للخطر أو الضعف، فإن الالتزامات تعني أيضاً ضرورة مراعاة آراء ووجهات نظر فئات أخرى من الناس الذين لا يتلقون المساعدة بصورة مباشرة ولكنهم قد يتأثرون بشكل غير مباشر بعمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة.

وتنطوي هذه الالتزامات أيضاً على اتخاذ تدابير أكثر شفافية وأكثر خضوعاً للمساءلة داخل الحركة، بدءاً من تقديم الدعم إلى الموظفين والمتطوعين الذين يعملون على مستوى الفروع والمجتمعات المحلية والاستماع إليهم، إلى بناء علاقات فعالة ومتكافئة بين مكونات الحركة، في حين تشكل المسؤولية المشتركة التي تضطلع بها الإدارة العليا والقيادات على مختلف مستوياتها لضمان التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة والتزامها بذلك عنصراً جوهرياً في طرق عملنا مع من نهدف إلى خدمتهم من أشخاص ومجتمعات محلية.

المسوغات

تضع المبادئ الأساسية على عاتقنا الالتزام بالعمل على منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها في حالات الأزمات، وتقديم المساعدة دون تمييز وحسب ما تقتضيه الاحتياجات. وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه **المساءلة الفردية والجماعية أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين نسعى إلى مساعدتهم**.

وتعزز مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث وعدد من سياسات الحركة، والالتزامات الخارجية مثل المعيار الإنساني الأساسي المتعلق بالجودة والمساءلة (Core Humanitarian Standard for quality and accountability) هذا الواجب، حيث تدعو الحركة إلى وضع الأشخاص والمجتمعات المحلية المستضعفين في صلب العمل الإنساني وأنشطة المناصرة. ويعني هذا أيضاً انتهاج طرق في العمل تحترم الثقافة والأفضليات والتنوع على المستوى المحلي، وتعزز حق الأشخاص في الاطلاع على **القرارات التي تمس حياتهم والمشاركة في اتخاذها وإبداء الرأي فيها**. ويعني ذلك أيضاً ضمان أن تسفر البرامج والعمليات عن نتائج ومحصلات **تعود بالفائدة عليهم**.

التفاعل مع المجتمعات المحلية – إن طريقة تواصلنا مع الأشخاص الذين نهدف إلى خدمتهم – مسألة مهمة للغاية في سبيل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساءلة. ويشكل التفاعل المنتظم مع الأشخاص والمجتمعات المحلية وإدماج تعقيباتهم وإسهاماتهم في مراحل البرامج والعمليات، من تقييم وصياغة وتصميم وتنفيذ وإدارة ورصد، عنصراً أساسياً يضمن فعالية عملنا وخضوعه للمساءلة.

وقد يساعد الإدماج المنهجي للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في عمليات وضع السياسات والإدارة وصنع القرارات، ودمج ذلك في البرامج والعمليات، الحركة على الاضطلاع بما يلي:

- الاستماع إلى المجتمعات المحلية وفهم **احتياجاتها وأولوياتها وأفضلياتها** في مجال المساعدة والاستجابة لها، وتحديد المسائل المتصلة بديناميات القوة، والعمر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والتنوع، والإدماج، وكيفية تأثير هذه المسائل على أوجه الضعف
- إتاحة إمكانية الوصول العادل والمتكافئ إلى **المساعدات** والخدمات **المناسبة والمهمة**
- تحديد **المخاطر** وإدارتها والتخفيف من حدتها، بما في ذلك شواغل المجتمعات المحلية إزاء **الأمن والحماية**، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان إدراك الموظفين والمتطوعين لمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية ووفائهم بها، ولا سيّما فيما يتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين
- **تمكين الأشخاص والمجتمعات المحلية** من إعمال حقوقهم بفعالية حتى يكون بوسعهم التفاعل مع عمليات صنع القرارات والمشاركة فيها، وتقديم الدعم لهم للاضطلاع بأنشطة المناصرة مع السلطات المعنية ومقدمي المساعدات، بما في ذلك الحركة، لتلبية احتياجاتهم وتحقيق أولوياتهم
- تحديد **قدرات المجتمعات** المحلية **ومعارفها ومواردها** والمساعدة على حشدها للحد من **ضعف** هذه المجتمعات ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز وزيادة **قدراتها وقدرتها على الصمود** وتنفيذها منعاً لنشوء حالات ضعف أو أزمات والتخفيف من حدتها في المستقبل
- تحسين عمل الحركة وأنشطة المناصرة من حيث **الجودة والفعالية والاستدامة من منظور الأشخاص والمجتمعات المحلية ذاتهم**
- بناء علاقات قائمة على **الثقة والشفافية والاحترام** وتعزيز هذه العلاقات بين الحركة والأشخاص والمجتمعات المحلية.

ستساعد هذه الالتزامات والإجراءات الدنيا في توحيد الممارسات الجيدة وتكرار تطبيقها، والحد من ازدواجية الأدوات والنُهج، وضمان استمرارية التعلم وإدخال تحسينات على طريقة تفاعل الحركة مع من نهدف إلى خدمتهم من الأشخاص والمجتمعات المحلية، وخضوعها للمساءلة أمامهم.

الفرع الثاني: الالتزامات والإجراءات الدنيا

يحدد هذا الفرع **سبعة التزامات** وإجراءات دنيا الموصى بها يُراد منها تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وتحسينها على صعيد الحركة. وتقدم هذه الالتزامات إطاراً لضمان أن يصبح التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة طريقة أساسية للعمل داخل الحركة، بحيث ينعكس في سياساتنا وإجراءاتنا المؤسسية، ويُدمج بالكامل في البرامج والعمليات، ويوجه التعاون والتآزر داخل الحركة ومع الجهات الفاعلة الخارجية.

الالتزام ١:

تلتزم جميع مكونات الحركة بإدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في استراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- اعتماد التزام سياسي خاص بجعل قدرات الأشخاص والمجتمعات المحلية واحتياجاتهم وأولوياتهم وأفضلياتهم الأساس الذي يستند إليه عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة
- الإشارة إلى التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وإدماجها في السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الأخرى ذات الصلة؛ مثل تلك المتعلقة بمواجهة الكوارث، والرعاية الصحية، والنوع الاجتماعي، والحماية، والتواصل، وإدارة شؤون الموظفين والمتطوعين
- ضمان أن تتضمن جميع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية ذات الصلة شرحاً واضحاً لكيفية إدماج إجراءات التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة ورصدها وقياسها في البرامج والعمليات التي تتطلب العمل مع الأشخاص والمجتمعات المحلية.

الالتزام ٢:

تلتزم جميع مكونات الحركة بإجراء تحليل منتظم للسياقات التي تعمل فيها بغية التوصُّل إلى فهم أفضل لتنوع احتياجات من يسعون إلى خدمتهم ومساعدتهم من الأشخاص والمجتمعات المحلية وأوجه ضعفهم وقدراتهم، والاستجابة لها.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- إجراء تحليل للوضع والسياق من أجل تحديد المعارف والمهارات والقدرات القائمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و/أو الثقافية وديناميات القوة التي تزيد المخاطر وأوجه الضعف التي تواجهها فئات مختلفة من الناس في المجتمع المحلي، مع استخدام نُهج تشاركية منصفة وميسَّرة لإشراك وإدراج جميع الفئات في المجتمعات المحلية متى كان ذلك ممكناً
- تصميم برامج وعمليات استناداً إلى هذا التحليل، مع إيلاء اهتمام خاص لإدماج النُهج المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والحماية والإدماج ومراعاة حساسيات النزاع و«عدم إلحاق الضرر» في أنشطة تقييم الاحتياجات والتخطيط لتلبيتها
- رصد تحليل الوضع والسياق وتحديثه بانتظام، وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وغير ذلك من معايير التنوع وتحليلها، وتقييم المخاطر المتعلقة بالحماية واستخدام هذه البيانات لتوجيه عمليات صنع القرارات، مع اتخاذ التدابير اللازمة لحماية خصوصية وسرية البيانات الشخصية والحفاظ عليهما.

الالتزام ٣:

تلتزم جميع مكونات الحركة بتيسير توسيع نطاق مشاركة الأشخاص والمجتمعات المحلية، بما في ذلك متطوعو الجمعيات الوطنية، ومساعدتهم على تطبيق معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم من أجل يجاد حلول مناسبة وفعالة للمشاكل التي تواجههم.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة للاستماع للأشخاص والمجتمعات المحلية والتشاور معهم بانتظام لتحديد أولوياتهم وأفضلياتهم بشأن تصميم وتنفيذ البرامج والعمليات التي تمسهم، وكيفية مشاركتهم في صنع القرارات
- إدماج آليات تكفل تيسير التفاعل بشكل آمن وميسَّر ومتكافئ مع الأشخاص والمجتمعات المحلية ومشاركتهم في جميع مراحل البرامج والعمليات بما يتوافق مع أفضلياتهم، وضمان إدماج مدخلاتهم ومساهماتهم ومراعاتها بشكل منهجي في عمليات صنع القرارات
- منح الأولوية للاستفادة من المعارف والمهارات والقدرات والموارد المحلية لدى تنفيذ البرامج والعمليات، بما في ذلك اعتماد تدابير لتخصيص الأموال والموارد، ونقل مسؤوليات صنع القرارات إلى المجتمعات المحلية (بما في ذلك متطوعو الجمعيات الوطنية والهياكل الفرعية) فيما يتعلق بالقرارات التي تمسها، متى كان ذلك ممكناً ومناسباً.

الالتزام ٤:

تلتزم جميع مكونات الحركة بالاستماع إلى التعقيبات الواردة من الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين نهدف إلى خدمتهم، والاستجابة لتلك التعقيبات والتصرف على أساسها بشكل منهجي.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة للاستماع إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية واستشارتهم بانتظام بشأن القنوات والوسائل الموثوق بها والمفضلة لديهم لتقديم التعقيبات والشكاوى المتعلقة بالمسائل التي تهمهم بوصفها جزءاً عادياً من الأنشطة البرامجية والميدانية
- إدماج تدابير مناسبة للسياق وآمنة ومُيسَّرة ومنصفة لجمع تعقيبات الأشخاص والمجتمعات المحلية وتوثيقها وتحليلها والاستجابة لها والتصرف على أساسها بانتظام، بما في ذلك آليات لتقييم مدى رضاهم عن توقيت المساعدة المقدمة وجودتها وفعاليتها، ومشاركتهم في عملية صنع القرارات وقدرتهم على التأثير عليها، وتفاعلهم معنا، واستخدام هذه المعلومات كأساس لتكييف عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة والاستمرار في تحسين ذلك من حيث الجودة والفعالية والمساءلة
- ضمان تحديد المسؤوليات والقنوات المؤسسية بصورة واضحة لمعالجة التعقيبات وتتبع أي إجراءات اتخذت أم لم تُتخذ نتيجة لذلك وإنهاء الإجراء بإبلاغ الأشخاص والمجتمعات المحلية بكل شفافية والتحقق من أن تعقيباتهم أُخذت في الاعتبار على نحو ملائم، مع وضع إجراءات محددة للتعامل مع مسألتي الاستغلال والاعتداء الجنسيين أو غيرهما من المسائل الحساسة.

الالتزام ٥:

تلتزم جميع مكونات الحركة بتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تواصلنا وعلاقتنا مع الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين نهدف إلى خدمتهم.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- التشاور مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بانتظام بشأن مصادر المعلومات وقنوات الاتصال التي يثقون بها ويفضلونها، وتحديد احتياجاتهم ذات الأولوية من المعلومات، مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالتنوع، والقيام، استناداً إلى ذلك، بتصميم الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات وتغيير السلوك والمناصرة والاتصال الثنائي الاتجاه واختبارها والتأكد من أنها ملائمة وشاملة ومُيسَّرة، ومناسبة من الناحيتين اللغوية والثقافية
- اتخاذ التدابير اللازمة للتفاعل مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بانتظام، لدى التخطيط للبرامج أو العمليات وتنفيذها، من أجل اطلاعهم على الغايات والأهداف؛ والأنشطة المقررة؛ ومخصصات الميزانية؛ ومعايير الاختيار فيما يتعلق بتلقي المساعدات؛ وآليات الحصول على المزيد من المعلومات أو تقديم التعقيبات والشكاوى أو المشاركة في البرامج والعمليات، والتماس موافقتهم على ذلك
- تنسيق الجهود المبذولة من أجل إقامة علاقات مستمرة قوامها الثقة والاحترام المتبادلين مع المستضعفين والمجتمعات المحلية الضعيفة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتبادل المعلومات بطريقة شفافة بشأن مبادئ الحركة ومدونتها المتعلقة بقواعد السلوك، وقيمها وطرق عملها، وما قد تتوقعه هذه الجهات منا فيما يتعلق بالإجراءات والسلوكيات والمسؤوليات المكرسة داخل الحركة، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة الوصول إلى أشد الفئات تهميشاً وحرماناً داخل المجتمعات المحلية.

الالتزام ٦:

تلتزم جميع مكونات الحركة بتعزيز المعارف والمهارات والكفاءات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على جميع المستويات، وبإدماج هذا التعلم في عملنا بشكل منهجي.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- تخصيص الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية لإدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بشكل منهجي في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والعمليات المؤسسية
- تعيين منسق في فريق الحكم والإدارة العليا لرصد مبادرات التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على صعيد المنظمة وفي البرامج والعمليات والإشراف عليها

- ضمان أن تشمل تقييمات أداء الموظفين المعنيين معايير تقييم لمسؤولياتهم في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وأن تضع مقاييس ومؤشرات أداء واقعية وقابلة للتحقيق وتحدد الدعم الملائم لهم لتحقيق ذلك
- تبادل المبادئ التوجيهية والأدوات القائمة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على نطاق واسع، ومنح الأولوية للتدابير المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل المعارف بصورة مستمرة لفائدة قيادة الحركة وهيئات الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين، ولا سيّما على مستوى الفروع والمجتمعات المحلية، ويكون ذلك في إطار الاستراتيجيات العامة للتطوير التنظيمي وتنمية الموارد البشرية والتعاون
- تشجيع وتيسير تبادل المعارف، والتعلم بين الأقران، وإنشاء مجتمع للممارسين داخل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وفيما بين هذه المكونات، ومع الشركاء الخارجيين، استناداً إلى الممارسات الجيدة والتعلم، وذلك من أجل ترسيخ المزيد من الوعي والفهم فيما يتعلق بالسبل التي يساهم بها التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في تحسين النتائج لفائدة المستضعفين والمتضررين من الأشخاص والمجتمعات المحلية.

الالتزام ٧:

تلتزم جميع مكونات الحركة بتنسيق نُهجها إزاء التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة لدى العمل في السياقات ذاتها، بما في ذلك مع شركاء خارجيين ذوي صلة، بغية تعزيز التماسك والاتساق، وتفادي ازدواجية الجهود، وتحسين الفعالية والكفاءة.

بحلول عام ٢٠٢٣، ستضطلع جميع مكونات الحركة بما يلي:

- مواصلة توحيد عملها في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وتطبيق نُهُج موحّدة إزاء ذلك في جميع البرامج والعمليات، بما يتوافق مع أولويات المتضررين من الأشخاص والمجتمعات المحلية وأفضلياتهم واستراتيجية الجمعية الوطنية المُضيفة ورؤيتها
- إنشاء واستخدام منصات وآليات موحّدة للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، مثل الآليات المشتركة للحصول على التعقيبات أو الأساليب الكفيلة بتعزيز تفاعل الأشخاص والمجتمعات المحلية مع عمليات صنع القرارات ومشاركتهم فيها، والمشاركة في آليات ومنصات التنسيق ذات الصلة مع الجهات الفاعلة الخارجية، متى كان ذلك مناسباً وممكناً
- التزام الشفافية لدى تبادل المعلومات والإسهامات والتعقيبات والبيانات والتحليلات ذات الصلة الواردة من الأشخاص والمجتمعات المحلية مع مكونات الحركة الأخرى والشركاء الخارجيين ذوي الصلة بغية تحديد المسائل والشواغل التي تواجههم ومعالجتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل السرية والأمن والحماية.

الفرع الثالث: النتائج المتوقعة والرصد والإبلاغ

سيعزز اعتماد هذه الالتزامات والإجراءات وتنفيذها بشكل منهجي المساءلة الفردية والجماعية أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين نهدف إلى خدمتهم ومساعدتهم. وستساعد الالتزامات والإجراءات في ضمان قدرة الحركة على أن تقدم بطريقة أكثر اتساقاً نتائج أفضل من حيث الجودة والفعالية والجدوى وفقاً لاحتياجات الأشخاص والمجتمعات المحلية وأولوياتهم وأفضلياتهم، ومع حماية وصون حقوقهم وكرامتهم.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا القرار يتوقف على كيفية اعتماد كل مكون من مكونات الحركة لهذه الالتزامات ووفائه بها في سياساته وإجراءاته وبرامجه وعملياته المؤسسية. وتبعاً لذلك، يقترح القرار وضع **مشروع إطار لقياس الأداء** يشمل ثلاث نتائج ومؤشرات مقترحة لمساعدة الحركة على قياس وتقييم مدى النجاح في إدماج الالتزامات والإجراءات المتعلقة بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في طرق عملنا والسبل التي يساهم فيها ذلك، في المقابل، في تحسين عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة من حيث الجودة والفعالية والمساءلة.

والقصد من ذلك هو استخدام مشروع الإطار هذا كأساس لإجراء المزيد من المناقشات بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية عقب اجتماع مجلس المندوبين، بغية وضع نهج منسق لتقييم التقدم المحرز على المستويين الفردي والجماعي ورصده والإبلاغ عنه حتى يكون التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أساس كل ما نقوم به كحركة.

النتائج المقترحة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

النتيجة ١

- وفاء مكونات الحركة بشكل منهجي بالالتزامات المقطوعة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بوصفها الأساس الذي تقوم عليه طرق عملها مع الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين تهدف إلى خدمتهم ومساعدتهم.

مثال على مؤشر:

- درجة إدماج الالتزامات والإجراءات الدنيا على نطاق الحركة في استراتيجيات الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وفي سياسات هذه المكونات وإجراءاتها وبرامجها وعملياتها.

النتيجة ٢

- رضا من شملهم عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة من أشخاص ومجتمعات محلية عن الفرص التي أتيحت لهم للتأثير على القرارات التي تمسهم.

أمثلة على المؤشرات:

- درجة اعتماد مكونات الحركة للتدابير الرامية إلى خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية من أجل المشاركة بشكل منهجي في تصميم الأنشطة وتنفيذها وإدارتها ورصدها وتقييمها.
- درجة رضا الأشخاص والمجتمعات المحلية عن قدرتهم على التأثير في عملية صنع القرارات في جميع مراحل البرنامج/العملية.

النتيجة ٣

- رضا من شملهم عمل حركة وأنشطتها في مجال المناصرة من أشخاص ومجتمعات محلية عن جودة أنشطتنا وملاءمتها وفعاليتها.

أمثلة على المؤشرات:

- درجة الاستناد إلى التعقيبات والإسهامات التي قدمها الأشخاص والمجتمعات المحلية في تصميم أنشطة الحركة/تغييرها/تكييفها.
- درجة رضا الأشخاص والمجتمعات المحلية عن نتائج أنشطة الحركة التي تلبي احتياجاتهم وأفضلياتهم ذات الأولوية.

النتيجة ١ تستند إلى افتراض أن اعتماد التركيز على التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة واستخدامه سيساهم في زيادة تقريب عمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة ممن تهدف إلى مساعدتهم وزيادة قدرتها على الوصول إليهم وضمان قبول عملها وتعزيز تأثيره. ويتوافق هذا مع الخبرات الراهنة المتاحة داخل الحركة وبصورة أعم في القطاعين الإنساني والتنموي. ويساعد المؤشر في تقييم ما إذا كانت لدى مكونات الحركة الالتزامات والنظم والعمليات المؤسسية المطلوبة لإدماج تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بشكل منهجي في عملها، وما إذا كانت هذه التدابير تستجيب لتوقعات الأشخاص والمجتمعات المحلية وتحقق النتائج المرجوة.

النتيجتان ٢ و٣ تهدفان، إلى جانب المؤشرات، إلى استخلاص بيانات وأدلة من **منظور الأشخاص المتضررين أنفسهم** فيما يتعلق بمدى تلبية عمل الحركة لاحتياجاتهم ذات الأولوية، وما إذا كانوا يشعرون بأنهم يؤثرون على القرارات التي تمسهم. ويتضمن ذلك مؤشرات تتعلق بتصورات الأشخاص والمجتمعات المحلية ومدى رضاهم عن قدرتهم على تشكيل القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ البرامج/العمليات والتأثير فيها، وبمدى رضاهم عن جودة المساعدة المقدمة وفعاليتها ونتائجها. ويستند ذلك إلى تنامي الخبرة داخل الحركة في مجال تتبع ورصد تصورات الأشخاص ومدى رضاهم عن جودة الجهود الرامية إلى تقديم المساعدات وفعاليتها في إطار عملية صنع القرارات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج والمؤشرات المقترحة، بالإضافة إلى أدوات الرصد والإبلاغ، **لا تزال قيد الإعداد** ويتعين صقلها وتكييفها لتتوائم مع عمليات التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ التي تنفذها مكونات الحركة حالياً. ومع ذلك، يوصى بالتوصل إلى أسلوب متسق لإجراء تتبع وقياس جماعي لمدى النجاح المحرز في تنفيذ تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على صعيد الحركة.

سيواصل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية التشاور والتعاون مع الجمعيات الوطنية من أجل صقل وتحسين النتائج والمؤشرات المقترحة، وسيستمران، قدر المستطاع، في ضمان الاتساق والمواءمة مع الالتزامات الدولية المماثلة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، مثل المعيار الإنساني الأساسي المتعلق بالجودة والمساءلة.

وضع مقاييس معيارية للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في البرامج والعمليات

في إطار عملية التشاور الجارية بشأن الالتزامات والإجراءات الدنيا، أوصى العديد من مكونات الحركة بوضع مقاييس معيارية للمساعدة في إدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية لدى وضع البرامج والعمليات وتنفيذها. ويقر هذا، في جانب منه، بتفاوت مستوى القدرات والموارد والخبرات داخل الحركة بشأن مسألتي التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وبضرورة تحديد أهداف أوضح من أجل مواصلة التحسين مع مرور الوقت.

وتقدم المقاييس المعيارية التالية أمثلة عن كيفية تطبيق التزامات مكونات الحركة وإجراءاتها في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة خلال دورة حياة برنامج أو عملية. وتتيح هذه المقاييس المعيارية للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية **اعتماد تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وإدماجها تدريجياً في عملها وتحسينها مع مرور الوقت**. وينبغي النظر في هذه المقاييس المعيارية جنباً إلى جنب مع العمل المُنفذ على المستوى المؤسسي من أجل إدماج الالتزامات والإجراءات الدنيا إدماجاً كاملاً في طرق العمل التنظيمية، وتقديم ما يكفي من الدعم والموارد للأفرقة المعنية بتنفيذ الأنشطة مع الأشخاص والمجتمعات المحلية.

كما في حالة النتائج والمؤشرات المقترحة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، فلا يزال موضوع وضع المقاييس المعيارية في طور الإعداد، ومن الضروري إجراء المزيد من المشاورات من أجل تحسينه وإنجازه.

وتحدد المقاييس المعيارية المقترحة ثلاثة مستويات من الأداء:

- **المستوى ١**: هذا المستوى موجه للأفرقة ذات الخبرة المحدودة للغاية في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية. وهو يحدد بعض الخطوات الأساسية للغاية التي ينبغي إدراجها في مختلف مراحل البرنامج أو العملية. ويشمل ذلك الوفاء ببعض المتطلبات الأساسية، مثل إطلاع الأشخاص والمجتمعات المحلية على المعلومات والقرارات الأساسية المتعلقة بالبرنامج، وبآليات وقنوات إبداء التعقيبات وتقديم الشكاوى.
- **المستوى ٢**: يرمي هذا المستوى إلى مساعدة الأفرقة التي لديها شيء من الخبرة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على رفع وتحسين درجة إدماج هذا المجال في البرامج والعمليات. وهو يمتد ويتجاوز نطاق المتطلبات الأساسية للغاية من خلال إدماج تدابير إضافية، مثل الآليات الرامية إلى جمع التعقيبات والشكاوى والاستجابة لها، و**التشاور** مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن الخطط والأنشطة و**التماس موافقتهم** عليها.
- **المستوى ٣**: يساعد هذا المستوى في تحديد الشكل الذي سيكون عليه إدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة إدماجاً كاملاً في البرنامج/العملية. وهو يحقق الأهداف المتمثلة في الزيادة التدريجية لفرص مشاركة الأشخاص والمجتمعات المحلية **مشاركة مباشرة** في صنع القرارات المتعلقة بالبرنامج/العملية والاضطلاع بدور قيادي في هذا الشأن لضمان أن تكون **آراؤهم ووجهات نظرهم وتعقيباتهم في صلب** عمليات التصميم والتنفيذ والرصد والإدارة، وتكييف الأنشطة من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجاتهم وأولوياتهم وأفضلياتهم.

ويعكس نطاق المستويات هذا اعترافاً بوجود العديد من السياقات التي يصعب فيها تنفيذ تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (مثلاً بسبب انعدام القدرة على الوصول وغياب الأمن أو محدودية القدرات والخبرة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة). وفي هذا أيضاً إقرار بالقيود والمعضلات التي تواجهها الأفرقة المعنية بالبرامج والعمليات. وقد يتعذر تحقيق المستويات الوسطى والمتقدمة في بعض الحالات، ولكن من الممكن بل من الضروري، إذا تغير السياق وسمحت الظروف، أن تُحدّد في البرامج والعمليات أهداف أكثر طموحاً في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة والسعي للتحسين المستمر بمرور الوقت.

ويمكن أيضاً أن تزود المقاييس المعيارية صانعي القرارات بالمعلومات المطلوبة لدعم العمليات الداخلية لضمان الجودة التي تركز على مدى النجاح في إدماج تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في جميع مراحل البرامج/العمليات. ويعود هذا بالفائدة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية والتعلم داخلياً، ورفع التقارير للجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين الخارجيين.

المقاييس المعيارية المؤسسية

تساعد هذه المقاييس المعيارية في تحديد بعض المتطلبات اللازمة لضمان دعم تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بشكل منهجي ومستدام داخل المنظمة.

تيسير سبل إدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية في العمليات التنظيمية		
الاستراتيجيات والسياسات	الإدارة	التطوير التنظيمي
م-١ أن يكون الالتزام السياسي الخاص بجعل قدرات الأشخاص والمجتمعات المحلية واحتياجاتهم وأولوياتهم وأفضلياتهم أساساً لعمل الحركة وأنشطتها في مجال المناصرة قد قُطع	م-١ أن تكون قنوات المعلومات واتخاذ القرارات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بمعالجة التعقيبات والشكاوى، والحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين قد حُدّدت بوضوح وأرسلت إلى جميع الموظفين والمتطوعين والشركاء	م-١ أن تكون موارد بشرية ومالية كافية قد خُصّصت لدعم إدماج تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في جميع مجالات العمل
م-٢ أن يكون التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة قد ذُكر وأُدمج في السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الأخرى ذات الصلة؛ مثل تلك المتعلقة بمواجهة الكوارث، والرعاية الصحية، والنوع الاجتماعي، والحماية، والتواصل، وإدارة شؤون الموظفين والمتطوعين	م-٢ أن يتولى منسق عُيّن في فريق الحكم والإدارة العليا مسؤولية رصد مبادرات التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على صعيد المنظمة والإشراف عليها	م-٢ أن تكون التدابير الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل المعارف قد اتُخذت من أجل إذكاء وعي القيادات وهيئات الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين بموضوع التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وزيادة فهمهم له، ولا سيّما على مستوى الفروع والمجتمعات المحلية
م-٣ أن تكون السياسات والالتزامات المتعلقة بالتفاعل مع المجتمعات المحلية قد وُضعت بمشاركة وإسهام هيئات الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين، والمستضعفين والمهمشين من الأشخاص والمجتمعات المحلية متى كان ذلك ممكناً	م-٣ أن تتضمن تقييمات أداء الموظفين ذوي الصلة معايير تقييم مسؤولياتهم في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وتُحدّد مقاييس ومؤشرات أداء واقعية وقابلة للتحقيق وتحديد الدعم الملائم لهم لتحقيق ذلك	م-٣ أن يكون الموظفون والمتطوعون قد شُجعوا على المشاركة والمساهمة في تبادل المعارف والتعلم بين الأقران وفي مجتمع الممارسين، وتلقوا الدعم اللازم لذلك

المقاييس المعيارية للبرامج والعمليات

تساعد هذه المقاييس المعيارية في تحديد بعض المتطلبات اللازمة لضمان إدماج تدابير التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بشكل منهجي في البرامج والعمليات.

فهم السياقات والمجتمعات المحلية التي نهدف إلى خدمتها ومساعدتها					
التقييم الأولي والصياغة والتخطيط		التنفيذ والرصد		التقييم والتعلم	
م-١-أ	تجري الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات تحليلاً للوضع والسياق من أجل تحديد المعارف والمهارات والقدرات القائمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و/أو الثقافية وديناميات القوة التي تزيد المخاطر وأوجه الضعف التي تواجهها فئات مختلفة من الناس في المجتمع المحلي	م-١-أ	تُحدّث الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات تحليل الوضع والسياق بانتظام لتحديد التغيرات الهامة التي تطرأ على السياق وتكييف الأنشطة تبعاً لذلك	م-١	توثق الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وتعممها من أجل إجراء تحليل شامل للوضع والسياق للاسترشاد به في وضع البرامج داخل المنظمة
م-١-ب	تُصمّم الأنشطة استناداً إلى هذا التحليل وإلى تقييم الاحتياجات، مع الاهتمام بمسائل الحماية والنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والإدماج	م-١-ب	تجمع الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات وتحلل بانتظام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وغير ذلك من معايير التنوع من أجل التوصل إلى فهم الأنشطة وتكييفها بشكل أفضل مع السياق، مع اتخاذ التدابير الكافية لحماية خصوصية وسرية البيانات الشخصية والحفاظ عليهما	م-٢	تتشاور الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وتستخدمها لإجراء تحليل شامل للوضع والسياق للاسترشاد به في وضع البرامج
م-٢	**تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بتحليل السياق وتقييم الاحتياجات، والآثار المترتبة على البرامج، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك	م-٢	تتشاور الأفرقة المعنية بالبرامج/ العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن التغييرات التي تطرأ على السياق والآثار المترتبة على البرامج والعمليات **وتلتمس موافقتهم** على ذلك	م-٣	**يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في الجهود الرامية إلى تحديد الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وتوثيقها من أجل إجراء تحليل شامل للوضع والسياق للاسترشاد به في وضع البرامج
م-٣	**يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تحليل الوضع والسياق، باستخدام نُهج تشاركية منصفة وميسَّرة لإشراك وإدراج جميع الفئات في المجتمعات متى كان ذلك ممكناً، وبحيث تنعكس معارفهم وتجاربهم في هذا التحليل	م-٣	**يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تحليل الوضع والسياق، وتتاح لهم الفرص لاستخدام معارفهم وتجاربهم لاقتراح تغييرات في البرامج والعمليات تبعاً لذلك		

تيسير سبل المشاركة واستخدام المعارف والمهارات والقدرات المحلية		
التقييم الأولي والصياغة والتخطيط	التنفيذ والرصد	التقييم والتعلم
م-١ تُدرج الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات شرحاً يبين كيفية تفاعل الأشخاص والمجتمعات المحلية ومشاركتها في عمليات صنع القرارات في المقترحات والخطط البرامجية	م-١ تضع الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات آليات كفيلة بتيسير التفاعل مع الأشخاص والمجتمعات المحلية ومشاركتها بشكل مأمون ومُيَّسر ومتكافئ في جميع مراحل البرامج والعمليات بما يتوافق مع أفضلياتهم	م-١ توثق الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات وتعمم الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة بشأن المشاركة، ويُوثَق ويُعمَم استخدام المعارف والقدرات المحلية داخل المنظمة
م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن احتياجاتهم وأفضلياتهم ذات الأولوية لتقديم المساعدة، بما في ذلك الأفضليات المتعلقة بالمشاركة في الأنشطة، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية **وتلتمس موافقتهم** فيما يتعلق بتصميم آليات المشاركة وتشغيلها وفعاليتها وتكييفها عند الضرورة لضمان تكافؤ فرص جميع الفئات في المجتمع في الوصول إليها والمشاركة الشاملة فيها	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة المتعلقة بالنُهج التشاركية الفعالة واستخدام المعارف والقدرات المحلية، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك
م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** ويحددون بصورة مشتركة الأهداف والأنشطة والآليات المتعلقة بالمشاركة في صنع القرارات	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تصميم الأنشطة وإدارتها ورصدها، بما في ذلك اعتمادات التمويل وإدارة الموارد المالية وغيرها من الموارد حسب الاقتضاء	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تحديد الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة المتعلقة بالنُهج التشاركية الفعالة واستخدام المعارف والقدرات المحلية في البرامج والعمليات

تيسير سبل الاستماع إلى التعقيبات والاستجابة لها		
التقييم الأولي والصياغة والتخطيط	التنفيذ والرصد	التقييم والتعلم
م-١ تُدرج الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات شرحاً يبين السبل التي ستمكن الأشخاص والمجتمعات المحلية من تقديم التعقيبات والشكاوى، وكيفية معالجة الإدارة لهذه التعقيبات والشكاوى في المقترحات والخطط البرامجية	م-١ تضمن الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات تحديد المسؤوليات والقنوات بصورة واضحة ووضعها موضع الاستخدام لتحليل التعقيبات والاستجابة لها والتصرف على أساسها في إطار عمليات صنع القرارات على مستوى الإدارة	م-١ تُدرج الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات تحديد المسؤوليات والقنوات بصورة واضحة ووضعها موضع الاستخدام لتحليل التعقيبات والاستجابة لها والتصرف على أساسها في إطار عمليات صنع القرارات على مستوى الإدارة
م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن أفضلياتهم فيما يتعلق بتقديم التعليقات والشكاوى والإسهامات المتصلة بأنشطة البرامج، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن تحليل البيانات المتصلة بالتعقيبات، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك، وتتخذ الإجراءات المناسبة للاستجابة للتعقيبات، وتنهي الإجراء من أجل الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة بناءً على التعقيبات	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن النتائج التي تمخضت عن عمليات التعقيب والرصد والتقييم، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك
م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** ويحددون بشكل مشترك الآليات اللازمة لجمع التعقيبات والشكاوى والتدابير الأخرى الرامية إلى تتبع ورصد مدى رضاهم عن المساعدة المقدمة	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تحليل البيانات المتصلة بالتعقيبات وتفسيرها وتحديد أنسب الإجراءات التي يتعين اتخاذها نتيجة لذلك، بما في ذلك التتبع والرصد إذا تسنت معالجة المسائل بنجاح	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في عمليات الرصد والتقييم، ويحددون معايير الجودة والفعالية استناداً إلى تجاربهم الذاتية، مع تقاسم النتائج وتعميمها فيما بينهم ومع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى ذات الصلة داخل المنظمة وخارجها

تحقيق المزيد من الشفافية وإقامة علاقات قوامها الثقة والاحترام المتبادلين		
التقييم الأولي والصياغة والتخطيط	التنفيذ والرصد	التقييم والتعلم
م-١ تحدد الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مصادر المعلومات وقنوات الاتصال الموثوق بها والمفضلة لدى الأشخاص والمجتمعات المحلية، وتحدد احتياجاتهم ذات الأولوية من المعلومات	م-١ **تُطلع** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات الأشخاص والمجتمعات المحلية بانتظام على مبادئ الحركة وقيمها وأهدافها وخططها وأنشطتها، وعلى طريقة تقديم التعقيبات والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والمعلومات الأخرى ذات الصلة	م-١ **تُطلع** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات الأشخاص والمجتمعات المحلية في الوقت المناسب على التغييرات أو التعديلات التي تُدخل على الخطط والأنشطة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمواعيد انتهاء المشاريع والخطط الانتقالية
م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية **وتلتمس موافقتهم** فيما يتعلق بأنسب الوسائل الكفيلة بإتاحة أدوات تواصل ميسَّرة وملائمة وشفافة وشاملة لصالحهم، مع التركيز بصفة خاصة على مسائل العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة والتنوع	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن الأنشطة المقررة المتعلقة بتبادل المعلومات وتغيير السوك والمناصرة والاتصال الثنائي الاتجاه، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك	م-٢ **تتشاور** الأفرقة المعنية بالبرامج/العمليات مع الأشخاص والمجتمعات المحلية بشأن رصد وتقييم جودة الأنشطة وفعاليتها، وتواصلهم وتعاونهم وتفاعلاتهم مع الحركة، **وتلتمس موافقتهم** على ذلك
م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تحديد قنوات وآليات تبادل المعلومات والتواصل	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في تصميم الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات وتغيير السوك والمناصرة والاتصال الثنائي الاتجاه	م-٣ **يشارك** الأشخاص والمجتمعات المحلية **بصورة مباشرة** في رصد وتقييم جودة وفعالية التواصل والتعاون والتفاعلات مع الحركة

١-١-٣ القرار ٢
بيان الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

يعبّر هذا البيان عن مدى جدية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) في نظرها إلى مسألة النزاهة.

إن النزاهة والسلوك الأخلاقي لكل مكون من مكونات الحركة الدولية، على المستويين الفردي والمؤسسي، يرتديان أهمية بالغة للحركة بأسرها.

يشكل التزام الحركة الدولية بالمبادئ الأساسية، إلى جانب الالتزام بأطرنا النظامية والتنظيمية والسياسية الشاملة، **ركيزة عملنا الإنساني الأخلاقي المبني على المبادئ**. وهذا الموقف هو ضرورة حتمية للاضطلاع بعملنا الإنساني بصورة فعالة، وهو أساسي لكسب **قبول وثقة** الناس والمجتمعات المحلية الذين نسعى إلى خدمتهم والاحتفاظ بهما، بما في ذلك في الظروف الحساسة وغير الآمنة.

تلتزم الحركة الدولية بضمان جعل **أماكن عملنا آمنة للجميع وبصون وتعزيز كرامة موظفينا ومتطوعينا ونزاهتهم**. وتتعهد بضمان جعل مسألة منع كل أشكال إساءة التصرف والحماية منها جزءا لا يتجزأ من عملنا، وبعدم التسامح أبدا مع أي شكل من أشكال التمييز أو المضايقة أو التعسف أو الاستغلال.

ومن الأهمية بمكان ضمان **الالتزام بمعايير السلوك الفردية**، بما في ذلك عن طريق اعتماد قواعد وآليات وإجراءات مؤسسية وتطبيقها بشكل صارم ومنصف، فضلا عن مراجعتها وتكييفها باستمرار من أجل مواجهة المخاطر الناشئة والسياقات المتغيرة. ونحن نلتزم، كمكونات للحركة الدولية، التزاماً قاطعاً بمنع الإخلال بالنزاهة والسلوك غير الأخلاقي لقادتنا وموظفينا ومتطوعينا، والتصدي لهذه الحالات.

تعترف الحركة الدولية بأن من الأساسي **احترام التنوع والتوازن بين الجنسين وتحقيق ذلك في قوانا العاملة** من أجل ضمان النزاهة والثقة والمساءلة ودعمها. وينبغي أن يمثل المتطوعون والموظفون والقادة تنوع حركتنا وتنوع السكان الذين كُلفنا بخدمتهم.

تتعهد مكونات الحركة بالعمل معا لضمان **الخضوع لمساءلة المجتمعات المحلية التي نعمل معها.** وسنسعى إلى ذلك من خلال العمل مع الناس والتواصل معهم لتحسين فهمنا لاحتياجاتهم وأوجه ضعفهم وقدراتهم المتنوعة، ومن خلال توفير إمكانيات الوصول الآمن والمنصف وإتاحة الفرص لمشاركتهم الفاعلة في القرارات التي تخصهم. وسيكون هدفنا المنشود ضمان فعالية أعمالنا الجماعية وقدرتها على احتواء الجميع وخضوعها للمساءلة وفقاً لالتزامات الحركة الخاصة بمشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة.

إن الحركة الدولية عازمة على ضمان أنسب مستويات **المساءلة** إزاء الحكومات والمانحين والشركاء تماشيا مع مبادئنا الأساسية. وتتطلع مكونات الحركة إلى أن تكون شفافة ومنفتحة وتسمح بالاستخدام المناسب للسجلات المؤسسية والمالية، في ظل احترام الخصوصية وضمان حماية البيانات. وتعترف الحركة بأن **الشفافية**، بما في ذلك في ظل التحديات، تُعد أساسية لترسيخ الثقة مع مختلف الجهات المعنية.

وتلتزم الحركة الدولية بضمان **حماية المبّلغين عن المخالفات** بحيث يستطيع الأفراد التصرف لصالح منظمتهم دون خشية التبعات أو الانتقام. كما تلتزم أيضاً **بحماية السرية والحق في المعاملة وفقاً للأصول القانونية** إزاء الأشخاص الذين هم موضع ادعاءات أو تحقيقات.

تلتزم الحركة الدولية بالاستناد بشكل أكبر إلى الهياكل القائمة، ووفقاً للاقتضاء، **تجميع الموارد والخبرات**، بما في ذلك موارد وخبرات الشركاء، من أجل تزويد **كل مكونات الحركة** بالدعم والتدريب والتعليم والتوجيه الفعال في مجال تعزيز القواعد والإجراءات والآليات الخاصة بالنزاهة والمساءلة. وتشكل **تنمية الجمعيات الوطنية** نهجاً فاعلاً في تعزيز القدرات المحلية والوطنية الرامية إلى الكشف المبكر عن المخاطر المرتبطة بالنزاهة وإدارتها بصورة فعالة، ومن ثم الاسهام في جدوى الخدمات المقدمة إلى المحتاجين ونطاقها واستدامتها.

وسيقدم المزيد من **الدعم** إلى الجمعيات الوطنية **لتعزيز إدارة المخاطر** من خلال مراجعة قاعدتها النظامية والقانونية والأطر التنظيمية والسياسية المرتبطة بها، تماشياً مع توجيهات الحركة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية التي اعتمدت مؤخراً، وإطار الاتحاد الدولي للنزاهة. وستواصل اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية استعراض النظم الأساسية للجمعيات الوطنية بشكل منتظم.

إضافة إلى ذلك، تتعهد مكونات الحركة بأن تعكس شروط **شراكاتها**، التي تشمل أيضاً شراكاتها داخل الحركة، الالتزام الراسخ بالنزاهة والمعايير الأخلاقية، بما في ذلك عن طريق أحكام وشروط اتفاقات الشراكة الموقعة، وتحديد عمليات إدارة المخاطر المناسبة وتنفيذها.

وستتولى قيادات الجمعيات الوطنية معالجة قضايا النزاهة الداخلية، أو تتولى ذلك، عند الاقتضاء، **لجنة الامتثال والوساطة في الاتحاد الدولي** مع تطبيق العقوبات من خلال مجلس إدارة الاتحاد الدولي وجمعيته العامة.

ويتولى **مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق** التحقيقات المتعلقة بمشاكل النزاهة داخل أمانة الاتحاد الدولي تحت إشراف لجنة تدقيق الحسابات وإدارة المخاطر وفقاً للاقتضاء. وتُفرض العقوبات الخاصة بقضايا الإخلال وفقاً للنظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين، ويُنشر **تقرير سنوي** عن كيفية معالجة الشواغل الجسيمة.

وستحسن اللجنة الدولية قدراتها في مجال **إدارة المخاطر الاستراتيجية المؤسسية والتشغيلية بصورة استباقية**، كما ستحرص على التحقيق في ادعاءات سوء السلوك، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك العقوبات. وستسعى إلى تعزيز النظم الرامية إلى رصد الامتثال وقياسه بصورة فعالة، وتواصل وضع النظم والعمليات استجابة للطلبات بزيادة الشفافية والإبلاغ، وتحسين قدراتها في مجال الكشف عن المخاطر.

سوف يعقب هذا البيان تقديم خطة واضحة للتشاور بشأن تحسين النهج المستخدم إزاء مسألة النزاهة في الحركة، وتنفيذه ورصده. ونتعهد بإحاطة مجلس المندوبين المقبل في سنة ٢٠٢١، ومن ثم المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، علما بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا البيان.

١-١-٤ القرار ٣
منهاج الحركة لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين

إن مجلس المندوبين،

إذ يُقِّر بالمساهمة الجوهرية لوجود أساس نظامي سليم وشامل وأطر قانونية وتنظيمية سياسية تكميلية (يُشار إليها في ما يلي «بالنظام الأساسي») في الحفاظ على قدرة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على تقديم خدمات إنسانية فعّالة ومُجدية ومُستدامة ومبنية على مبادئ أخلاقية للمستضعفين من الأشخاص والمجتمعات، ومسؤوليتها تجاه الأطراف المُستفيدة من خدماتها في جميع الأوقات. *ويُذّكر* بأهمية مراجعة الجمعيات الوطنية نظمها الأساسية بشكل دوري من أجل ضمان مواكبتها لتغيّر احتياجات المجتمع المحلي.

وإذ يُذّكر بالقرارات السابقة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتي طلب فيها من الجمعيات الوطنية التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) ومع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، وكذلك مع اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (اللجنة المشتركة) لتعزيز نظمها الأساسية، وأولها القرار رقم ٦ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والعشرون سنة ١٩٧٣، ويرحب بالتزام الجمعيات الوطنية المتواصل بالقيام بذلك،

وإذ يؤكد مجددا تعهد الجمعيات الوطنية، بموجب القرارات السابقة التي اعتمدها مجلس المندوبين، بالعمل عن كثب مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وكذلك مع اللجنة المشتركة حول مراجعة نظمها الأساسية، بما في ذلك الاستراتيجية من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي اعتمدها مجلس المندوبين في عام ٢٠٠١، والقرار ٤ الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام ٢٠١١، والذي يدعو الجمعيات الوطنية إلى:

- مراجعة نظمها الأساسية بصورة دورية لمواكبة تطور الاحتياجات الإنسانية في السياقات المحلية، واطلاع اللجنة المشتركة على نظمها الأساسية وأي مراجعة لها في مرحلة الصياغة،
- أخذ توصيات الأخير في عين الاعتبار،

وإذ يُذكر بأن الأُطُر القانونية والنظامية والسياسة القوية والسليمة تساهم بشكل أساسي في تنمية الجمعيات الوطنية وقدرتها على التصرف وفقا للمبادئ الأساسية في جميع الأوقات،

وإذ يذّكر بالأهمية الأساسية التي يمثلها تحديد النظام الأساسي للجمعية الوطنية التزامها بثقافة الاحتواء والتنوع، بما في ذلك عن طريق تشجيع المساواة بين الجنسين وتمثيل الأقليات على جميع المستويات،

وإذ يعّبر عن تقديره للعمل والمشاورات التي أجريت تحت رعاية المجموعة الرئيسية المعنية «بمراجعة التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية» لسنة ١٩٩٩، المؤلفة من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، ويرحب بالطرق المُبتَكَرة التي عُرضت في وثيقة التوجيهات الجديدة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية، بما في ذلك أسلوبها الجديد الذي يتسم بمرونة أكبر، واهتمامها بمجموعة واسعة من النماذج التنظيمية التي اقتبستها الجمعيات الوطنية من مختلف التقاليد القانونية والسياقات التشغيلية، ويرحب بالمعايير الجديدة أو المعززة لوثيقة التوجيهات المتعلقة *بالأعضاء* و*بالمتطوعين*، *والقيادة*، *وبالامتثال والنزاهة وتسوية النزاعات*، كما تشجع الجمعيات الوطنية على إيلاء اهتمام خاص لهذه الأساليب المبتكرة عند مراجعة نظمها الأساسية،

وإذ يرحب باعتماد مجلس إدارة الاتحاد الدولي وثيقة التوجيهات الجديدة في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أكتوبر ٢٠١٨، ويُذَكر بقرار الجمعية العامة للاتحاد الدولي لعام ٢٠١٧ المتعلق بوثيقة التوجيهات، ويوصي اللجنة المشتركة بتقديم وثيقة التوجيهات الجديدة إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ كي يعتمدها؛ ويعرب عن تقديره للجمعيات الوطنية التي قامت بمراجعة نظامها الأساسي بالفعل بما يتفق مع المعايير المنصوص عليها في وثيقة التوجيهات الجديدة،

وإذ يرحب باعتماد ميثاق المتطوعين في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الدولي (انطاليا، تركيا، ٦-٨ نوفمبر ٢٠١٧) *ويشجع* الجمعيات الوطنية على استلهام هذا الميثاق عند إعداد نظمها الأساسية، حيث يرمي ميثاق المتطوعين إلى توضيح حقوق المتطوعين ومسؤولياتهم، بما في ذلك حقهم في ظروف عمل آمنة وفي الحماية وحقهم في الحصول على معلومات حول المخاطر التي تواجههم، وحقهم في المشاركة وفي أن يُصغى إليهم ويُعترف بمساهمتهم، وحقهم في التأمين،

وإذ يرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، واللجنة المشتركة، من أجل ترويج وثيقة التوجيهات الجديدة وتنفيذها بصورة فعلية،

١- يعتمد وثيقة التوجيهات الجديدة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية على مستوى الحركة؛

٢- يدعو الجمعيات الوطنية إلى إجراء مراجعة منتظمة ودورية لصكوكها النظامية الأساسية وأطرها التكميلية، بموجب التزاماتها السابقة وعملا بقرارات الجمعية العامة للاتحاد الدولي (٢٠١٧) ومجلس الإدارة (٢٠١٨)، بمراجعة نظمها الأساسية عملا بوثيقة التوجيهات الجديدة في غضون السنوات الخمس المقبلة اعتبارا من تاريخ اعتماد القرار الحالي، وإلى مواصلة إجراء مراجعات منتظمة مرة واحدة كل عشر سنوات على الأقل؛

٣- يشجّع الجمعيات الوطنية على اعتبار مهمة مراجعة نظمها الأساسية التزاما رئيسيا في عملياتها الإنمائية وخططها واستراتيجياتها؛

٤- يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، على مستوى مقارها وممثلياتها في المناطق وفي الميدان بناءً على طلب من الجمعيات الوطنية، بالإضافة إلى اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية إلى:

- مواصلة دعمها الفعّال لتعزيز النظم الأساسية للجمعيات الوطنية؛
- المشاركة مع الجمعيات الوطنية في تشجيع السلطات العامة المعنية على تقديم دعمها لتعزيز القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية وأطرها النظامية حسب الحاجة؛
- صياغة عرض محدد لتنمية الجمعيات الوطنية مكيّف مع احتياجاتها لتعزيز نظمها الأساسية (مثلا في مجالات من قبيل منع حالات الإخلال بالنزاهة وإدارتها على أساس الفصل ٦ من وثيقة التوجيهات)؛
- رَصد التقدم الذي تحرزه الجمعيات الوطنية وتقييم التزام نظمها الأساسية بوثيقة التوجيهات الجديدة؛

٥- يشجع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية على تطوير أساليب جديدة ومُعَزَّزة لتقديم المشورة والتوصيات الفعّالة للجمعيات الوطنية فيما يتعلق بنظمها الأساسية بشكل يراعي سياقها الخاص، وأخذ العناصر التالية في عين الاعتبار:

- المجموعة الواسعة من الأساليب والتقاليد والسياقات المختلفة، بما في ذلك من خلال وضع أمثلة عملية ملموسة حول تنفيذ المعايير المختلفة المنصوص عليها في وثيقة التوجيهات،
- تعزيز أساليب التعّلم من الأقران، بما في ذلك عبر شبكات الحُكم أو الشبكات التقنية ذات الصلة في الجمعيات الوطنية المُقامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بين جملة أمور،
- الدعم الذي تقدمه الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد العالمي،
- وبشكل أعم، إجراء حوار ملائم للسياق، يتسم بالمزيد من الصراحة والواقعية مع الجمعيات الوطنية، ويستند على وثيقة التوجيهات الجديدة.

٦- يدعو اللجنة المشتركة المَعنية بالنُظُم الأساسية إلى تقديم تقرير إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١ حول التقدم الذي أحرزته الجمعيات الوطنية في مراجعة وتعزيز نظمها الأساسية عملا بوثيقها التوجيهات الجديدة وسائر فقرات منطوق القرار الحالي؛

٧- يعتمد ميثاق المتطوعين على مستوى الحركة ويدعو مكونات الحركة إلى تطبيقه في جميع الأوقات.

ملاحق
التوجيهات الخاصة
بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية ٢٠١٨

اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في ١١ أكتوبر ٢٠١٨

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (ديباجة النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر)

الإنسانية *إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.*

عدم التحيز *لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً.*

الحياد *لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.*

الاستقلال *الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائما على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.*

الخدمة التطوعية *الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.*

الوحدة *لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.*

العالمية *الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.*

عملية إعداد وثيقة التوجيهات ٢٠١٨

أطلقت عام ٢٠١٦ عملية استعراض *التوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية* (٢٠٠٠)، مركزة على مراجعة وثيقة التوجيهات.

وكان هدف مراجعة التوجيهات هو ضمان توفر وثيقة تلبي غرضها، ويسهل على القادة استخدامها وفهمها، وتمّكن الجمعيات الوطنية من اتخاذ قرارات مدروسة تتلاءم مع مختلف السياقات.

وقادت عملية المراجعة مجموعة رئيسية تولى الصليب الأحمر الدانمركي رئاستها وضمت الصليب الأحمر الأرجنتيني، والصليب الأحمر البوروندي، وجمعية الصليب الأحمر لجزر كوك، والجمعية الوطنية للصليب الأحمر الهايتي، وجمعية الصليب الأحمر المنغولي، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والصليب الأحمر الإسباني، وجمعية الهلال الأحمر التركماني، وجمعية الصليب الأحمر الأوغندي، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، واللجنة المشتركة (بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية) المعنية بالنظم الأساسية. وعقدت المجموعة خمسة اجتماعات وأجرت مشاورات موسعة مع أعضاء الاتحاد الدولي عبر شبكة الإنترنت متوجهة إلى كل الجمعيات الوطنية والأجهزة الدستورية للاتحاد الدولي (أبريل-يونيو ٢٠١٧)، وعقدت أثناء اجتماع الجمعية العامة للاتحاد عام ٢٠١٧ حلقات عمل شاركت فيها كل الجمعيات الوطنية تقريباً وعددها ١٩٠ جمعية وطنية.

ووافق مجلس إدارة الاتحاد الدولي على وثيقة التوجيهات في دورته الثامنة والثلاثين في أكتوبر ٢٠١٨ بناء على تفويض من الجمعية العامة للاتحاد الدولي (أنطاليا، تركيا، ٦-٨ نوفمبر ٢٠١٧). ويتوقع أن تقدم وثيقة التوجيهات إلى مجلس المندوبين سنة ٢٠١٩ كي توافق عليها الحركة.

المقدمة

يشكل النظام الأساسي أو الدستور السليم (يشار إليهما فيما بعد بعبارة «النظام الأساسي») عنصراً أساسياً من قوة الجمعية الوطنية. فالنظام الأساسي يصف هوية الجمعية الوطنية وما تنوي أن تفعله للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، ويوضح نموذجها القيادي والتنظيمي. وهو يضمن الشفافية بشأن كيفية توزيع السلطة داخل المنظمة ويساهم في المحافظة على نزاهة الجمعية الوطنية.

وتم إعداد «*التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية، ٢٠١٨*» (وثيقة التوجيهات)، في ضوء استعراض النسخة السابقة لسنة ٢٠٠٠، من أجل إرشاد قيادات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر («الجمعيات الوطنية») في جهودها الرامية إلى مراجعة نظمها الأساسية وتحديثها وتعزيزها. وستحل هذه الوثيقة محل النسخة السابقة.

وتهدف «وثيقة التوجيهات» إلى مساعدة الجمعيات الوطنية في وضع نظم أساسية تمكّنها من إنجاز مهامها الإنسانية وأداء دورها بشكل فعال وفقاً للمهمة الموكلة إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) ومبادئها الأساسية. وتحاول إبراز التنوع الكبير في النماذج التنظيمية والنُهج التي تعتمدها الجمعيات الوطنية تبعاً لمختلف التقاليد القانونية وسياقات العمليات.

وترتبط طريقة إنشاء الجمعيات الوطنيات لهياكلها التنظيمية بعوامل داخلية وخارجية كثيرة ومنها الخدمات التي تقدمها، وكيفية إشراك المتطوعين في العمل، وكيفية استخدام الموارد المالية، وحجم الإقليم الذي تغطيه وطبيعته الجغرافية، والهياكل الوطنية السياسية والقانونية.

وتميز وثيقة التوجيهات بين المعايير التي يتوقع من الجمعية الوطنية الالتزام بها وكيفية القيام بذلك حيث تتيح لها مرونة أكبر. فعلى سبيل المثال، لا تقدم وثيقة التوجيهات أي رأي قاطع بشأن ضرورة اعتماد الجمعية الوطنية نموذج تنظيمي مركزي أو لا مركزي، طالما أن النموذج المختار يتيح لها تلبية الاحتياجات الإنسانية داخل أراضيها الوطنية، وأنها تلتزم بالمبدأ الأساسي للوحدة. كما تقدم الوثيقة اقترحات ليست إلزامية ولكنها تعتبر مع ذلك من الممارسات السليمة في العديد من السياقات.

تستند وثيقة التوجيهات إلى مبادرات أخرى تشمل المبادرات التالية دون أن تقتصر عليها:

- إطار الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية
- عملية الاتحاد الدولي لتقييم القدرات التنظيمية وتصديقها
- إطار اللجنة الدولية للوصول الآمن إلى المستفيدين
- ميثاق للاتحاد الدولي بشأن المتطوعين
- سياسة الاتحاد الدولي بشأن النزاهة
- جدول المتابعة الخاص بلجنة الامتثال والوساطة في الاتحاد الدولي

وتشمل الوثيقة محتويات جديدة منها فصل بعنوان: «المتطوعون»، وفصل آخر بعنوان «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»

تصميم الوثيقة وهيكلها

وينقسم كل فصل على النحو التالي:	
مقدمة ونظرة عامة	نص موجز يلخص نطاق الفصل والأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن تطرحها الجمعية الوطنية عند مراجعة نظامها الأساسي سعياً إلى تحقيق المعايير المذكورة.
المعيار	يحدد الشرط الذي يجب تلبيته.
ما هو إلزامي	يحدد محتوى المعيار ويعرض تفاصيله حسب الاقتضاء. ويجب لتحقيق المعيار المعني، تلبية كل عنصر من العناصر الإلزامية. وغالباً ما تكون هناك طرق مختلفة لتلبية عنصر إلزامي.
ما هو اختياري	يُدرج في شكل توصيات أو عناصر ملهمة فيما يتعلق ببعض المعايير. ولا تعتبر العناصر الاختيارية من الشروط المطلوبة لتلبية المعيار ولكن يوصى بها عادة باعتبارها ممارسات جيدة.

أمثلة توضيحية	أمثلة ترمي إلى توفير فهم كامل للمعيار ونهج محتملة تتيح استكمال عناصر المعيار التي «يجب» إنجازها (ما هو إلزامي) و/أو التي «يمكن» إنجازها (ما هو اختياري). وتتضمن نوعين من المواد: ▪ **عينات من النصوص:** مقتطفات من النظم الأساسية الحالية للجمعيات الوطنية تهدف إلى توضيح الطريقة التي استخدمتها الجمعية الوطنية لمعالجة مسائل معينة أو صياغتها في نظامها الأساسي. وليست هذه النصوص «بنوداً نموذجية» ولا توصى الجمعيات الوطنية بنسخها في نظمها الأساسية. ▪ **الأمثلة:** وصف كيفية تحديد الجمعيات الوطنية لطريقة تنظيمها أو كيفية تفكيرها في مسألة معينة. وتعطي الأمثلة نظرة عن القرارات الاستراتيجية التي ساهمت في صياغة النص الدستوري أو في بعض الحالات، عن كيفية تحويل النص الدستوري إلى نشاط عملي. وبالنسبة إلى بعض المعايير، تم اختيار الأمثلة بهدف إبراز التنوع الموجود. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن الأمثلة تقدم لتعزيز التحليل والدراسة، ويجب النظر إلى القرارات باعتبارها قرارات فريدة خاصة بكل جمعية من الجمعيات الوطنية. ▪ وترد غالبية الأمثلة التوضيحية في النسخة الإلكترونية لهذه الوثيقة. وتعكس الأمثلة التوضيحية ممارسة الجمعية الوطنية وقت كتابتها (أكتوبر ٢٠١٨) وسوف يجري تكييفها واستكمالها بمرور الزمن. ويرجى من الجمعيات الوطنية التي تود المساهمة في تقديم المزيد من الأمثلة التوضيحية الاتصال بالعنوان التالي: Guidance.Document@ifrc.org.
النص التفسيري	يقدم توضيحات إضافية للمعايير وللطريقة التي يمكن للجمعيات الوطنية اتباعها لإبراز ذلك في نظمها الأساسية أو في أطر تنظيمية إضافية.

المصطلحات

تستعمل الجمعيات الوطنية مصطلحات مختلفة وفقاً للاستخدامات الوطنية. وسعياً إلى ضمان الوضوح، تستعمل وثيقة التوجيهات مصطلحات معينة بشكل منهجي يمكن أن تكون لها مصطلحات مقابلة مختلفة في مختلف الجمعيات الوطنية في العالم.

ولمساعدة القارئ، ترد في الجدول أدناه قائمة للمصطلحات المستعملة في الوثيقة والمصطلحات الشائعة التي تقابلها. ويلي ذلك تفسير لأكثر المصطلحات تقنية.

المصطلحات المستعملة في هذه الوثيقة	المصطلحات المقابلة التي قد تستعملها جمعيتكم الوطنية
قانون الاعتراف	قانون أو مرسوم الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، القاعدة القانونية، الصكوك القانونية الأساسية، النظام القانوني الوطني الذي يعترف بموجبه بالجمعية الوطنية في القانون الوطني، قانون التأسيس، الميثاق
النظام الأساسي	الدستور، مواد التأسيس، القواعد، القوانين المحلية، الأنظمة الداخلية، القاعدة الدستورية، الصكوك الدستورية الأساسية
الجمعية العامة	الاجتماع السنوي، المؤتمر
مجلس الإدارة	المجلس الوطني، المجلس الإداري، المجلس، الهيئة الإدارية، مجلس المدراء، مجلس الأمناء
الرئيس	رئيس مجلس الإدارة، رئيس المجلس
أعضاء مجلس الإدارة	المدراء، الأمناء
الأمين العام	الرئيس التنفيذي، المدير التنفيذي
الفروع	الأقسام

مصطلحات أخرى مستعملة	
الدور المساعد	يشير إلى الشراكة الخاصة والمميزة بين السلطات العامة والجمعيات الوطنية، والمجالات التي تكمل فيها الجمعيات الوطنية الخدمات الإنسانية للقطاع العام أو تحل محلها.
الامتثال	تلبية الشروط المحددة في القوانين والقواعد واللوائح، والمعايير الخاصة، وشروط العقود، والممارسات المقبولة، بما في ذلك النظام الأساسي للجمعية الوطنية وأنظمتها الداخلية.
تضارب المصالح	يقع تضارب في المصالح عندما تتعارض المصالح الشخصية لأحد الأفراد مع مسؤوليته في العمل وفقاً لمصلحة الجمعية الوطنية الفضلى. وتشمل المصالح الشخصية المصالح المباشرة وغير المباشرة ومصالح الأسرة والأصدقاء وأية تنظيمات أخرى يمكن أن يكون الشخص معنياً بها أو لديه مصالح فيها (بصفته حامل أسهم مثلاً). وقد يكون تضارب المصالح فعلياً أو محتملاً أو مفترضاً، ويمكن أن يكون مالياً أو غير مالي. وبسبب هذه الأوضاع يتعرض الشخص لخطر اتخاذ قرارات مبنية على هذه العوامل أو متأثرة بها بدلاً من الاستناد إلى المصالح الفضلى للجمعية الوطنية، ومن ثم يجب التعامل معها وفقاً لذلك.
حسن النية	التصرف بأمانة ونية صادقة.
الحكم	الإجراءات التي تحدد المنظمات من خلالها التوجهات والأولويات، وتخضع بها لمساءلة الجهات المعنية، وتضمن الامتثال للشروط الخارجية وللقواعد والاتفاقات الداخلية. وتقع عادة مسؤولية هذه الوظائف على عاتق مجلس الإدارة أو أي جهاز مشابه (بناء على تكليف من الجمعية العامة، أعلى جهاز حكم في الجمعية الوطنية) يتحمل المسؤولية القانونية الأخيرة بضمان تماشي عمل الجمعية الوطنية مع القوانين الوطنية.
المؤسسة	تشير إلى مجموعة من الأشخاص لديهم هدفاً مشتركاً وتتحوّل علاقتهم إلى علاقة رسمية وفقاً للشروط المحددة في القانون الوطني.
النزاهة	مدى سعي الجمعية الوطنية إلى تحقيق أهدافها المعلنة وسياساتها ومعاييرها طبقا للمبادئ الأساسية للحركة.
الإدارة	إجراءات نشر الموارد والخبرات من أجل تنفيذ القرارات وتحقيق أهداف الجمعية الوطنية. وتوظف غالبية الجمعيات الوطنية أشخاصاً للاضطلاع بوظائف الإدارة. غير أن المتطوعين يتولون أيضاً بشكل منتظم مهام الإدارة، لا سيما في مستويات التنظيم المحلية التي لا يعمل فيها موظفون بأجر.
الأعضاء	الأفراد الذين وافقوا رسمياً على شروط العضوية على النحو المحدد في النظام الأساسي للجمعية الوطنية.
الأغلبية المؤهلة	الشرط المطلوب لتحقيق الأغلبية في الاقتراع بنسبة أكبر من ٥٠٪ (الأغلبية البسيطة). وتستخدم غالباً لاتخاذ القرارات في قضايا ذات أهمية خاصة مثل تعديل النظام الأساسي أو بعض عناصر النظام الأساسي.
النصاب	عدد المسؤولين أو الأعضاء الضروري في جهاز معين (مثل الجمعية العامة أو مجلس الإدارة) يجتمع حسب الأصول، كي يكون مؤهلاً قانوناً لإنجاز المعاملات. ويهدف شرط تحقيق النصاب إلى الحماية من اتخاذ إجراءات غير تمثيلية باسم الجهاز المعني، من جانب عدد قليل من الأشخاص لا يملكون الحق بذلك.
الاعتداء والاستغلال الجنسيان والتحرش الجنسي	يشير، على التوالي، إلى التعدي البدني أو النفسي الفعلي ذي الطابع الجنسي أو التهديد بارتكابه؛ واستغلال حالة ضعف أو تفاوت في القوة أو ثقة لأغراض جنسية؛ وأي طلب جنسي أو أي تصرف لفظي أو بدني ذي طابع جنسي غير مرغوب فيه.
المتطوعون	الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة تطوعية لصالح جمعية وطنية، من حين لآخر أو بشكل منتظم. وينظم ممثلون للجمعيات الوطنية معترف بهم العمل التطوعي مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يهدف إلى زيادة خدماتها وأنشطتها مع العمل دائماً وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويقوم الأفراد بهذا العمل بمحض إرادتهم ودون أن تدفعهم الرغبة في تحقيق ربح مادي أو مالي، أو الخضوع لضغوط خارجية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.
المبلّغون عن المخالفات	الأشخاص الذين يبلّغون عن حالة سوء تصرف خطير، أو انتهاك للقواعد الداخلية للجمعية الوطنية، أو تهديد خطير أو إساءة لمصالح الجمعية الوطنية بناء على اشتباه معقول بحصول تصرف خاطئ.

كيفية استخدام وثيقة التوجيهات

أُعدت وثيقة التوجيهات من أجل مساعدة قادة الجمعيات الوطنية في اعتماد خيارات مدروسة عند صياغة أو مراجعة نظمها الأساسية بحيث تكون نظمها الأساسية متوافقة مع السياقات الوطنية القانونية والتشغيلية الخاصة وتلتزم في الوقت نفسه بالمبادئ الأساسية للحركة.

من المعروف أن الجمعيات الوطنية تعمل في ظل سياقات متنوعة لها تأثير على نظمها الأساسية. فعلى سبيل المثال، تخضع بعض الجمعيات الوطنية للوائح شاملة ومفصلة بموجب القانون الوطني، بينما لا يخضع بعضها الآخر سوى للوائح تنظيمية محدودة. ويمكن أن تؤثر هذه السياقات في عدد التفاصيل التي تدرجها الجمعية الوطنية في نظامها الأساسي.

ولا يلزم إدراج جميع المعايير المتضمنة في هذه التوجيهات ضمن النظام الأساسي، غير أن من المهم أن تكون المعايير جزءاً من الوثائق القانونية الأساسية للجمعية الوطنية. ولهذا، يمكن أن ترد في وثائق أخرى مثل قانون الاعتراف، أو القواعد الداخلية للجمعية الوطنية ولوائحها، وفي السياسات والإجراءات. المهم هو وجودها في وثيقة تدرسها أجهزة الحكم بعناية وتدقق فيها ولا يمكن تغييرها خلال مهلة قصيرة كما هو الحال مثلاً في ما يتعلق بسياسة تعتمدها الجمعية العامة. **وتوخياً للبساطة، ستشير وثيقة التوجيهات إلى النظام الأساسي فقط.**

التسلسل الهرمي المعتاد لوثائق الحكم في الجمعية الوطنية

لكل الجمعيات الوطنية قاعدة في القانون الوطني، هي عادة ***قانون اعتراف*** اعتمده مجلس النواب.

وللجمعية الوطنية نفسها ***نظام أساسي*** يحدد الأهداف العليا للمنظمة، ودورها، وعلاقاتها، وهياكلها، وطرق عملها. ويهدف النظام الأساسي إلى تحديد شكل المنظمة، ويوفر إطاراً طويل الأمد يتيح للمنظمة إمكانية العمل واتخاذ القرارات بشفافية وفعالية.

ولا يخوض النظام الأساسي في تفاصيل العمل اليومي، ولذا تضع الجمعيات الوطنية المزيد من **القواعد والسياسات والإجراءات** على مختلف المستويات وهي عادة أسهل تعديلاً من النظام الأساسي. وبالرغم من أن هذه الوثيقة تركز على النظم الأساسية للجمعيات الوطنية، فهي تقّر بأن بعض المعايير يمكن تناولها في قوانين الاعتراف بالجمعيات الوطنية، أو في القواعد الداخلية والسياسات.

التسلسل الهرمي لوثائق الحكم في الجمعية الوطنية

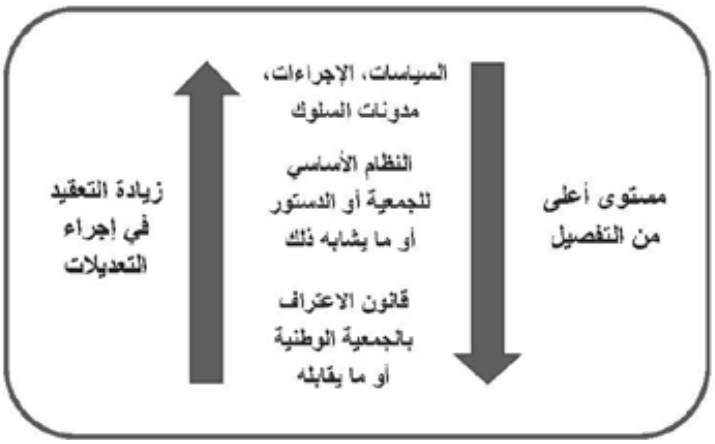

من المعترف به أيضاً أن للقانون الوطني الأولوية بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية. فإذا كانت متطلبات القانون الوطني غير متوافقة مع المبادئ الأساسية للحركة ومع مهمتها وقيمها، وجبَ أن تقيم الجمعية الوطنية حواراً مع السلطات العامة للتوصية بإجراء تغيير في القانون المعني وتحقيق هذا التغيير أو إيجاد حلول أخرى. ويقتضي ذلك عادة بعض الدعم من مكونات الحركة الأخرى حسب الحاجة.

وليس من الضروري أن يقتبس النظام الأساسي للجمعية الوطنية صيغة هذه الوثيقة. كما يُنتظر من الجمعية الوطنية أن لا تقتبس حرفياً الصياغة المستخدمة في المعايير، بل ينبغي أن تستخدم المعايير لوضع نصوصها الدستورية الخاصة.

عملية صياغة النظام الأساسي أو مراجعته

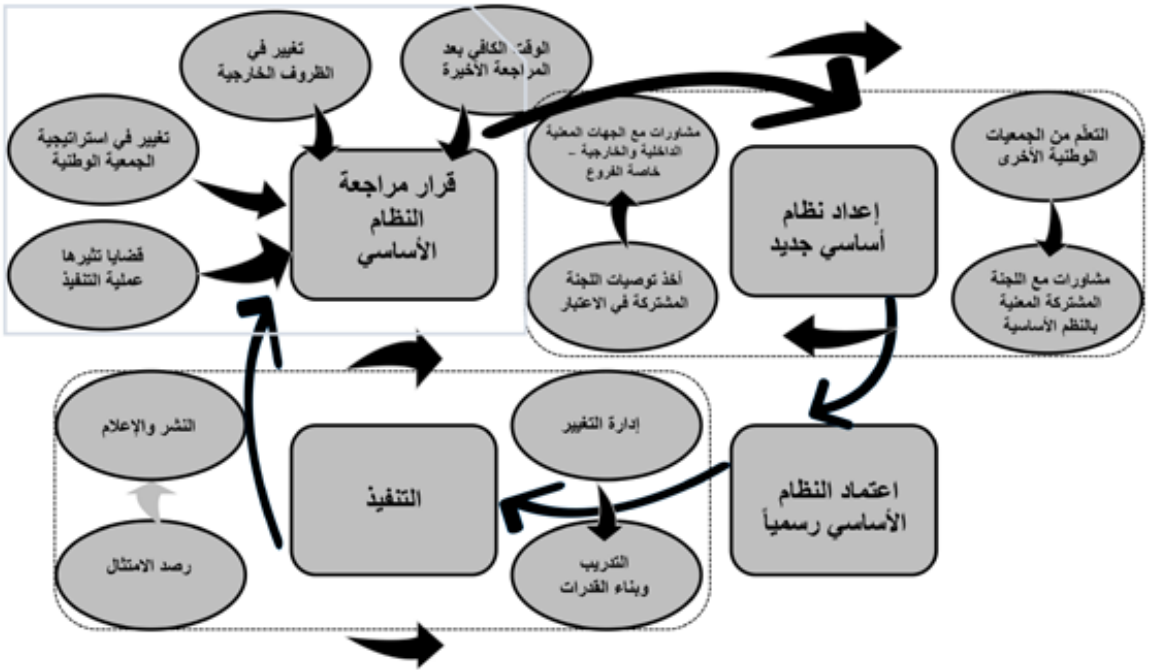

يهدف استعراض النظام الأساسي ومراجعته إلى التأكد من أن هياكل الجمعية الوطنية وطرق عملها الأساسية تمكّن المنظمة من تحقيق مهمتها بشكل فعال. وينبغي أن تراجع الجمعية الوطنية نظامها الأساسي كل عشر سنوات على الأقل.

المسائل الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في عملية مراجعة النظام الأساسي تشمل ما يلي:

- **المنظمة المناسبة:** هل تستجيب أهداف الجمعية الوطنية للاحتياجات الإنسانية، وهل تتيح هياكل الجمعية الوطنية تلبية هذه الاحتياجات بفعالية؟ هل حدثت أية تغييرات استراتيجية في أنشطة الجمعية الوطنية أو توجهاتها لها تبعات على علاقاتها الداخلية وطريقة تنظيمها؟
- **التحديث القانوني:** هل النظام الأساسي متوافق مع القانون الوطني؟ من المرجح أن تخضع عدة جوانب تتناولها وثيقة التوجيهات، مثل العضوية والتطوع والقضايا المالية، لأحكام القانون الوطني الذي يمكن أن يتغير مع الوقت.
- **التوافق مع الحركة والاتحاد الدولي:** هل تتطلب أية سياسات أو توصيات معتمدة في الحركة والاتحاد الدولي إجراء تعديلات على النظام الأساسي؟ فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب الإشارة في النظام الأساسي إلى المبادرات والسياسات العالمية الرامية إلى ضمان المزيد من الفعالية والمساءلة، أو إلى تمثيل أفضل للنساء والشباب في المناصب القيادية.

ينبغي النظر إلى عملية استعراض النظام الأساسي ومراجعته باعتبارها عملية تغيير منتظمة يتم إعدادها وإدارتها بشكل فاعل، وتقودها قيادة الجمعية الوطنية وتدرجها في دورات عمل أجهزة الحكم بما في ذلك دورات الجمعية العامة. ويجب أن تُدرج في العملية قضية المساءلة أمام الجهات المعنية الرئيسية كالفروع والأعضاء، وذلك عبر الحوار والتشاور وتقديم التقارير والملاحظات والتعليقات. ومن الوسائل المفيدة لتحقيق ذلك، يمكن النظر في إنشاء فريق مرجعي أو ما يشابه ذلك بمشاركة من كل مستويات المنظمة ومن الجهات المعنية الرئيسية الخارجية.

وينبغي استخدام وثيقة التوجيهات لإدارة عملية المراجعة نفسها، علما بأن الهدف المنشود هو اعتماد نظام أساسي يستوفي المعايير المحددة في وثيقة التوجيهات.

في بعض البلدان يتعين على الجمعية الوطنية إبلاغ السلطات المعنية بالتعديلات المقترحة على أحكام دستورية معينة، والحصول على موافقتها على هذه التعديلات.

ويتعين على كل الجمعيات الوطنية التشاور مع اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية (اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية) بشأن إعداد نظمها الأساسية وقوانينها. وقد أوكلت إلى اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية مهمة تقديم توصيات تتعلق بالنظم الأساسية وقوانين الجمعيات الوطنية بناء على توافقها مع المعايير ذات الصلة. ويُطلب من

الجمعيات الوطنية مراعاة توصيات اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، وإطلاع اللجنة، حسب الأصول الواجبة، بأي تقدم يحرز أو أية تطورات جديدة تحدث.

ويمكن أن تشكل بعثات الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ومكاتبها، ومكاتب الجمعيات الوطنية الأخرى، مصدراً هاماً للإلهام والنصح والمعرفة في مثل هذه العملية.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، المذكرة الاستشارية رقم ٣: توصيات للجمعيات الوطنية تتعلق بعملية مراجعة نظمها الأساسية، اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية.

أمثلة توضيحية

تصميم النظام الأساسي للحفاظ على الاستدامة

كانت التكلفة هي السبب الرئيسي الذي دفع جمعية وطنية في أفريقيا ذات موارد محدودة إلى مراجعة نظامها الأساسي: ففي الصياغة الأصلية للنظام الأساسي كان هناك بند يقضي بعقد جمعية عامة تضم ٩٦ ممثلاً كل أربع سنوات، واجتماع لمجلس الإدارة يضم ٣٢ ممثلاً كل سنة، واجتماع للمجلس التنفيذي مكون من ١٠ أعضاء كل أربعة أشهر. أما على مستوى الفروع، فكان ينبغي للمجالس المكونة من سبعة إلى عشرة أعضاء في كل من الفروع الستة عشر أن تعقد اجتماعات فصلية.

وأشارت الحسابات التي أجرتها الجمعية الوطنية إلى أن عمل هياكل الحكم على النحو المحدد في النظام الأساسي سيكلف ٣٥٠ ألف دولار أمريكي في السنة خلال السنوات التي لا تنعقد فيها الجمعية العامة وأكثر بكثير في السنوات التي يعقد فيها اجتماع الجمعية العامة، الأمر الذي ينطوي على تكاليف باهظة تتحملها جمعية وطنية تعمل في بيئة ذات موارد محدودة للغاية.

وتناولت عملية المراجعة كلاً من حجم أجهزة الحكم وعدد اجتماعاتها. وكان التحدي يكمن في إيجاد توازن بين التمثيل الملائم للفروع ومسؤوليتها في اتخاذ القرارات والإشراف على المستوى الوطني وضرورة اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب من جهة، والتكاليف التي يمكن أن تتكبدها الجمعية الوطنية في الأجل الطويل من جهة أخرى.

العمل في ظل السياسات التنظيمية

غالباً ما يؤدي تغيير النظام الأساسي إلى تغييرات في توازن السلطات داخل الجمعية الوطنية. ومن ثم يمكن أن ينطوي التوصل إلى اتفاق بين أصحاب الشأن لإدخال التغييرات على بعض الصعوبات، لا سيما في البنى اللامركزية حيث تتمتع الفروع بمستوى عال من الاستقلالية.

وتكلم مدير مسؤول عن تحديث النظام الأساسي في جمعية وطنية أوروبية تتميز بدرجة عالية من اللامركزية عن أهمية إقامة علاقات وثيقة وترسيخ الثقة مع قادة الفروع الذين سيُطلب منهم الموافقة على التغييرات. وهذا يعني زيارة كل فرع من الفروع وقضاء الوقت اللازم مع القادة للتأكد من أنهم فهموا الاقتراحات وأسبابها. وقد استغرق ذلك كثيراً من الوقت في البداية ولكن عندما حان الوقت لاجتماع الفروع، كانت الجهات الفاعلة الرئيسية قد اطلعت على مختلف وجهات النظر وتعرفت على المقترحات التي تتطلب المزيد من النقاش والتفاوض.

وكان استخدام التوجيهات الخارجية ومعايير الحركة المشتركة أمراً حاسماً كي تدرك الفروع أنه لا يمكن التفاوض في بعض التغييرات. وفي الوقت نفسه، لم يكن إدخال كل التغييرات المرغوبة ممكناً، ولم يتحقق توافق الآراء دائماً.

النظام الأساسي والمرونة التنظيمية (الصليب الأحمر الكندي)

يتعين على الصليب الأحمر الكندي أن يكون قادراً على التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة بما في ذلك الارتفاع الكبير في عدد الكوارث. وتعتبر قدرة الجمعية الوطنية على رفع مستواها لتقديم خدمات عالية الجودة ومبدعة ومتسقة، واستقطاب المتطوعين، وإدارة المانحين مسألة حيوية. وهي تعني الاستعداد لإعادة تقييم نماذج العمل المحددة منذ وقت طويل وتغييرها عند الاقتضاء. وتعني أيضاً وجود إطار دستوري معتمد يتيح مرونة المنظمة وسرعة تكيفها.

ويتطلب تغيير النظام الأساسي للجمعية الكثير من الوقت والاستثمار التنظيمي. ولهذا سعى الصليب الأحمر الكندي إلى الحفاظ على أكبر قدر ممكن من البساطة في نظامه الأساسي، ووضع الإطار الأساسي الذي يسمح للمنظمة بالعمل. ويتيح ذلك لأجهزة الحكم والإدارة في المنظمة التركيز على وضع أدوات أكثر مرونة مثل الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، والسياسات التنظيمية، التي يمكن تكييفها للظروف المتغيرة بسرعة أكبر، وفقاً للحاجة.

ما وراء النظم الأساسية: الشباب في جمعية الهلال الأحمر القيرغيزي

وقت صياغة هذه الوثيقة، كان عمر كل من رئيس جمعية الهلال الأحمر القيرغيزي وأمينها العام لا يتجاوز الأربعين سنة. ويؤدي الشباب دوراً هاماً في الجمعية الوطنية. إلا أن النظام الأساسي نفسه لا يذكر الكثير عن مشاركة الشباب في الجمعية الوطنية باستثناء أن تطوير حركة للشباب هو أحد أهداف الجمعية. فلا يوجد مثلاً أي شرط يقضي بوجود أعضاء شباب في مجلس الإدارة.

وللجمعية الوطنية سياسة بشأن الشباب تنص على وجوب مشاركة الشباب في صنع القرار في الجمعية الوطنية، وهذا يعكس سياسة الحكومة الأوسع نطاقاً التي تشدد بقوة على انخراط الشباب في العمل داخل البلاد.

والأمر الذي أتاح للجمعية الوطنية النجاح في إشراك الشباب في عملية صنع القرار هو ترسيخ ثقافة مشاركة الشباب طوال سنوات عدة، والتشجيع الذي وفره مثال شغل الشباب لمناصب قيادية عليا.

الفصل الأول: هوية الجمعية الوطنية

تحدد المعايير المذكورة في هذا الفصل «المقومات الأساسية» لهوية الجمعية الوطنية ومنها مهمتها وأهدافها الأساسية كمنظمة إنسانية في بلدها في المقام الأول، ولكن أيضاً كمكون من مكونات الحركة الدولية. ولهذا، تعكس المعايير العناصر المميزة لهوية الجمعية الوطنية وتحديداً المبادئ الأساسية للحركة، ودور الجمعية الوطنية المساعد للسلطات العامة، وحقها في استخدام الشارة.

الأسئلة الرئيسية

- هل يعكس النظام الأساسي القائم مهمة الجمعية الوطنية ودورها المرتقب بشكل كافٍ؟
- ما هي القيم التي ينطوي عليها عمل الجمعية الوطنية وهل يعكسها النظام الأساسي بشكل كاف ويستطيع كل الأعضاء والمتطوعين والموظفين التعرف إليها؟
- هل يناسب الشكل القانوني الممنوح للجمعية الوطنية وضعها الفريد والمميز بأفضل وجه؟
- هل يتيح لها الوفاء بمسؤولياتها كمكون من مكونات الحركة، والتزاماتها المرتبطة باستخدام الشارة؟

المعيار ١-١

يتوافق النظام الأساسي مع المبادئ الأساسية للحركة

ما هو إلزامي

يجب أن يتضمن النظام الأساسي النص الكامل للمبادئ الأساسية.

ويجب أن تظهر جميع جوانب النظام الأساسي الالتزام بالعمل وفقاً للمبادئ الأساسية والاسترشاد بها في كل الأوقات.

المبادئ الأساسية من منظور النظام الأساسي

- ينبغي أن تصف أهداف الجمعية الوطنية الأنشطة التي ستضطلع بها لتطبيق مبدأ الإنسانية.
- ينبغي أن يؤكد النظام الأساسي أن الجمعية الوطنية تقدم خدماتها دون تحيز ودون تمييز.
- سعياً إلى الحفاظ على الحياد، يجب أن تضمن الجمعية الوطنية أنه لا يُنظر إلى أهدافها، أو عناصرها، أو علاقاتها، أو مهامها الرئيسية، بأنها انحياز لأحد الأطراف في حالات النزاع المسلح أو في الصراعات السياسية على سبيل المثال.
- يجب أن تُبنى علاقة الجمعية الوطنية مع السلطات العامة على نحو يتيح لها الحفاظ على استقلالها.
- يجب أن تمتلك الجمعية الوطنية نموذجاً تنظيمياً يتيح الخدمة التطوعية.
- يجب أن تكون الجمعية الوطنية مفتوحة للجميع. ويجب أن يكون لها هيكل يتيح لها إمكانية الحفاظ على الوحدة في عملها على كامل الأراضي الوطنية.
- يجب أن تعكس أهداف الجمعية الوطنية ومهامها الأساسية عالمية الحركة ويشمل ذلك الالتزام بمساعدة المكونات الأخرى للحركة.

نص تفسيري إضافي

يمكن أن يظهر نص المبادئ الأساسية في ديباجة النظام الأساسي أو في النص الأساسي حسب تفضيل الجمعية الوطنية.

يجوز للاتحاد الدولي تعليق عضوية جمعية وطنية إذا لم تعد تستوفي شروط القبول المنصوص عليها في دستور الاتحاد الدولي لا سيما «بسبب تعديل نظامها الأساسي الذي لم يعد متوافقاً مع المبادئ الأساسية» (دستور الاتحاد الدولي، المادة ١٢-٢-أ).

الوثائق والمصادر الرئيسية

- النص الرسمي للمبادئ الأساسية الذي يرد في ديباجة النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- المبادئ الأساسية للصليب الأحمر، تعليق جان بيكتيه، مؤسسة هنري دونان، ١٩٧٩ The Fundamental Principles of the Red Cross, Commentary by Jean Pictet, Henry Dunant Institute, 1979.

المعيار ١-٢

يشير النظام الأساسي إلى الوضع القانوني للجمعية الوطنية بموجب القانون الوطني وإلى دورها المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني.

ما هو إلزامي

يجب أن ينص النظام الأساسي على الوضع القانوني للجمعية الوطنية بموجب القانون الوطني وعلى كيفية اعتراف السلطات العامة بها ودورها المساعد لها.

نص تفسيري إضافي

يعرّف مبدئياً وضع الجمعية الوطنية في النظام القانوني المحلي، ويمنح وفقاً لقانون الاعتراف الرسمي بها الذي اعتمده البرلمان، أو بموجب مرسوم أو نظام تعتمده الجهة التنفيذية في الحكومة. ويجب أن تعترف الحكومة بالجمعية الوطنية باعتبارها جمعية إغاثة تطوعية تقوم بدور مساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني.

ماذا يعني الدور المساعد فيما يتعلق بالنظام الأساسي

يشير الكثير من النظم الأساسية للجمعيات الوطنية إلى الدور المساعد في وصف مهمة الجمعية الوطنية وأهدافها (انظر المعيار ١-٣). وفي حال عدم وجود كلمة (مساعد) في اللغة الوطنية، يجب البحث عن صيغة تدل على العلاقة المميزة والمتوازنة الملازمة لمهمة المساعدة. ويمكن تفصيل الدور المساعد خارج قانون الاعتراف بالجمعية الوطنية والنظام الأساسي، في قوانين وطنية أخرى أو في الخطط الوطنية لمواجهة الكوارث أو ما يشابه ذلك.

ويقيم العديد من الجمعيات الوطنية حواراً منتظما مع السلطات العامة لبلدانها، خلال المؤتمر الدولي مثلاً، حيث يناقش الطرفان هذا الدور المساعد.

وينطوي الشكل القانوني الممنوح للجمعية الوطنية على آثار تظهر في نظامها الأساسي، وقواعدها، وإجراءات عملها، وهياكلها الداخلية، وواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الوطني، ووضعها من حيث دفع الضرائب، وشروط تقديمها للتقارير، وعلاقاتها مع الأعضاء والمتطوعين والمجموعات المعنية الأخرى. ولهذا يوصى بأن تنظر الجمعيات الوطنية باستمرار في أفضل الطرق لإقامة المؤسسات، وأن تسعى إلى اعتماد شكل قانوني يكون متوافقاً مع مهامها وطموحاتها الإنسانية. وفي العديد من البلدان لا تكون أشكال المؤسسات جامدة بل تتطلب تحليلاً قانونياً وضريبياً شاملاً وتحليلاً للمخاطر.

ويتم إنشاء بعض الجمعيات الوطنية بتسجيلها كمؤسسات في القطاع الخاص وعادة كمنظمات إغاثة إنسانية أو تطوعية بينما تسجل غيرها كمؤسسات عامة. وقد وجد بعضها أن من الأفضل التسجيل بموجب قانون الشركات.

ويمكن أن تنشئ الجمعيات الوطنية أيضاً منظمات فرعية تابعة لها لإدارة جوانب معينة من عملياتها، وذلك للحد من الأخطار القانونية التي يمكن أن تتعرض لها الجمعية الوطنية في أنشطة عالية المخاطر، مثل خدمات الدم أو الخدمات الطبية البيولوجية،

أو الأنشطة المولدة للدخل. أو للالتزام بالقوانين الوطنية التي تحكم بعض أنشطتها، أو لسبب يتعلق بالضرائب. ويمكن أن تتخذ هذه المنظمات الشكل القانوني لمنظمة غير ربحية أو ربحية، تبعاً للأنشطة المعنية والخيارات القانونية المتاحة بموجب القانون الوطني.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- النظام الأساسي للحركة، المادة ٣.
- «الطبيعة الخاصة لعمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني»، القرار ٢، المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٠٧.
- «تعزيز الدور المساعد: شراكة من أجل جمعيات وطنية أقوى ومن أجل تنمية التطوع» القرار رقم ٤، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٥.
- الاتحاد الدولي: دليل الدور المساعد للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٥.

المعيار ١-٣

يعكس النظام الأساسي مهمة الجمعية الوطنية وأهدافها

ما هو إلزامي

يحدد النظام الأساسي مهمة الجمعية الوطنية وأهدافها استناداً إلى مهام الجمعيات الوطنية وأدوارها المتفق عليها على النحو المحدد في الوثائق التالية:

- اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية.
- النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (خاصة المادة ٣ والمادة ٤).
- القرارات المعتمدة في الاجتماعات الدستورية للحركة والإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي.
- القوانين والاتفاقات الوطنية الواجبة التطبيق.

نص تفسيري إضافي

يجب أن يحدد النظام الأساسي ما هو مطلوب من الجمعية الوطنية أن تفعله، ولكن لا يقيّد من أنشطتها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية المتغيرة. وينبغي أن يتجنب النظام الأساسي تفصيل أنشطة الجمعية الوطنية بحيث تكون إمكانية إجراء تغييرات في العمليات محدودة، ولا طرح الأمور بدرجة من العمومية تؤدي إلى افتقار النظام الأساسي للوضوح والتوجيه الكافيين.

وفي حالات نادرة، يمكن أن تستعمل بعض الدول النظم الأساسية لتقييد الحيز التشغيلي للجمعية الوطنية أو عرقلته. وقد يكون من الأفضل في مثل هذه الحالات عرض أهداف أوسع نطاقاً. أما في حالات أخرى فقد ينطبق عكس ذلك أي أن إدراج وصف مفصل لأنشطة الجمعية الوطنية في النظام الأساسي قد يكون له تأثير في تذكير الحكومة بمهمة الجمعية الوطنية ودورها.

ويجري لاحقاً تفصيل الأهداف التي يتضمنها النظام الأساسي، في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للجمعية الوطنية (أو ما يقابلها). انظر الاتحاد الدولي: إرشادات للجمعيات الوطنية بشأن التخطيط الاستراتيجي.

المعيار ١-٤

يعكس النظام الأساسي وضع الجمعية الوطنية كمكون من مكونات الحركة وعضو في الاتحاد الدولي.

ما هو إلزامي

يجب أن يعرّف النظام الأساسي الجمعية الوطنية باعتبارها مكوناً من مكونات الحركة وعضواً في الاتحاد الدولي.

نص تفسيري إضافي

الوثائق الرئيسية للحركة والاتحاد الدولي ذات الصلة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية هي التالية:

- المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- القرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- دستور الاتحاد الدولي
- قرارات الجمعية العامة ومجلس إدارة الاتحاد الدولي.

يجوز للجمعية الوطنية النظر في سرد التزاماتها في النظام الأساسي بقدر أقل أو أكثر من التفاصيل، ولكن في العديد من السياقات، ينطوي مجرد الإشارة إليها على وجوب احترام جميع واجبات العضوية والتزاماتها.

المعيار ١-٥

يُلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية باستخدام الشارة وفقاً للقواعد والأنظمة ذات الصلة.

ما هو إلزامي

يفرض النظام الأساسي على الجمعية الوطنية اعتماد لوائح داخلية خاصة باستخدام الشارة واستخدام الموظفين والأعضاء والمتطوعين لرمزها الخاص.

يجب أن تكون اللوائح الخاصة بالشارة متوافقة مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، ومع القواعد واللوائح المعتمدة في الحركة المنطبقة على استخدام الشارة (انظر «الوثائق والمصادر الرئيسية «أدناه»، إضافة إلى القانون الوطني الواجب التطبيق الذي يحدد استخدام الشارة وحمايتها (مثل القانون الوطني الخاص بتنفيذ اتفاقيات جنيف وقانون الاعتراف بالجمعية الوطنية).

ما هو اختياري

يمكن أن يصف النظام الأساسي تصميم رمز الجمعية الوطنية.

نص تفسيري إضافي

تتحمل الدولة مسؤولية التصريح للجمعية الوطنية باستخدام الشارة، ويقر به عادة قانون الاعتراف.

ويتعين على الجمعية الوطنية التعاون مع السلطات العامة لضمان احترام الشارة، بما في ذلك من خلال الأنشطة والحملات الهادفة إلى الإعلام والنشر.

كما تلتزم الجمعية الوطنية باعتماد لوائح داخلية خاصة باستخدامها للشارة وتعريف الأعضاء والموظفين والمتطوعين بهذه اللوائح وضمان امتثالهم لها.

الوثائق والمصادر الرئيسية

يمكن الاطلاع على وثائق مختلفة تتعلق بلوائح استخدام الشارة على العنوانين التاليين:

- https://www.icrc.org/en/war-and-law/emblem
- http://www.ifrc.org/en/who-we-are/the-movement/emblems/

الفصل الثاني: الأعضاء

الجمعيات الوطنية هي في غالبيتها منظمات قائمة على العضوية ومتأصلة في مجتمعاتها المحلية. ويكمن الأساس المنطقي الرئيسي للعمل كمنظمة ذات عضوية في منح الداعمين تأثيراً رسمياً في قيادة المنظمة وأدائها وعملياتها.

ويصف هذا الفصل مختلف جوانب العضوية الفردية التي يتعين تنظيمها في الجمعيات الوطنية مع التذكير بأن العضوية تنطوي عادة على وضع قانوني رسمي. وتكون العضوية في الجمعية الوطنية طوعية أي أنها تنبع من موافقة فردية مستنيرة.

ولا ينطبق هذا الفصل على العدد القليل من الجمعيات الوطنية غير القائمة على عضوية فردية، إذ يتناول الفصل الخامس موضوع الجمعيات الوطنية التي يتكون أعضاؤها من كيانات جماعية كالفروع المحلية وذلك تحت عنوان: «الهيكل التنظيمي والتغطية الجغرافية».

الأسئلة الرئيسية

- من الذي يمكن أن يصبح عضواً في الجمعية الوطنية؟
- كيف يمكن للجمعية الوطنية إشراك الناس في المجتمعات المحلية كأعضاء في الجمعية؟
- ما هي الحقوق والمسؤوليات التي ينبغي أن يتمتع بها الأعضاء؟
- ما هي الآليات القائمة التي تضمن معرفة الأعضاء بحقوقهم ومسؤولياتهم، وهل هي كافية؟ ما هي الإجراءات المتخذة لتعليق عضوية الأعضاء أو طردهم، ولأي أسباب وفي أي ظروف؟

المعيار ٢-١

يجب أن تكون الجمعية الوطنية مفتوحة لكل من يريد أن يصبح عضواً فيها.

ما هو إلزامي

يجب أن ينص النظام الأساسي على أن عضوية الجمعية الوطنية مفتوحة للجميع دون أي تمييز قائم على نوع الجنس أو الأصول العرقية أو الجنسية أو المواطنة أو العمر أو الإعاقة أو اللغة أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الانتماء الاجتماعي أو أية أسباب مماثلة.

أمثلة توضيحية

جمعية الصليب الأحمر التيموري: مقتطف من النظام الأساسي

عضوية جمعية الصليب الأحمر التيموري مفتوحة للجميع بغض النظر عن العمر أو العرق أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الجنسية أو أية معايير مماثلة.

المادة ١٥: المساواة بين الجنسين

تشجع جمعية الصليب الأحمر التيموري المساواة بين الجنسين في عضويتها.

الإقرار بأن الناس يودون المساهمة في عمل المنظمة بطرق مختلفة (الصليب الأحمر الإسباني)

يقّر الصليب الأحمر الإسباني بأشكال مختلفة من المشاركة الفردية في المنظمة. وهناك ١,٣ مليون عضو يدفعون رسم العضوية ويرتبطون باتفاق عضوية رسمي مع الصليب الأحمر الإسباني.

المتطوعون الذين يمارسون نشاطاً تطوعياً منتظماً ووقعوا اتفاقاً يُعتبرون أعضاء في الجمعية الوطنية ويتمتعون بحق التصويت والترشح بعد ١٢ شهراً من تطوعهم. وينطبق ذلك على عدد من المتطوعين يصل إلى ٢٠٠ ألف متطوع.

إضافة إلى ذلك، يقّر الصليب الأحمر الإسباني بأن بعض الناس يودون المساهمة بتكريس بعض الوقت للجمعية الوطنية دون التوقيع على اتفاق رسمي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم أستاذ أكاديمي من وقت إلى آخر دروساً مجانية لمتطوعي الصليب الأحمر. ويصف النظام الأساسي مثل هؤلاء الأشخاص بأنهم يتمتعون بعضوية «اعتبارية» ويمنحهم وضعاً رسمياً مميزاً عن وضع الأعضاء والمتطوعين.

نص تفسيري إضافي

إذا كان القانون الوطني يمنع الجمعية الوطنية من الانفتاح على الجميع (مثلاً، من خلال تقييد أو حظر العضوية لغير المواطنين)، ينبغي للجمعية الوطنية إقامة حوار مع السلطات المعنية وفي هذه الأثناء، بذل كل ما بوسعها لتكييف المعيار عبر وسائل أخرى (على سبيل المثال، عبر منح غير المواطنين إمكانية دعم الجمعية الوطنية كمتطوعين أو مانحين).

ومن المهم أن تجذب الجمعية الوطنية أعضاءً من أوسع شريحة ممكنة من شرائح المجتمع المحلي. وحيثما تكون بعض قطاعات من المجتمع المحلي غير ممثلة على النحو المطلوب، ينبغي للجمعية الوطنية النظر في طرق جديدة لإشراكها في العمل. إن «الانفتاح على الجميع» هو أكثر من مجرد نص في النظام الأساسي، وينبغي أن تجري الجمعية الوطنية باستمرار تقييماً لممارساتها وإجراءاتها وثقافتها التنظيمية كي تضمن التمثيل الكامل لجميع السكان (ومن بينهم الأقليات)، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتصبح أفضل تمثيلاً لكل القطاعات حيثما كان ذلك ضرورياً.

وينبغي تحديد رسوم العضوية عند مستوى لا يستبعد أي قطاع من قطاعات المجتمع من العضوية.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع، ٢٠١٣-٢٠٢٠
- الاتحاد الدولي: مجموعة أدوات التقييم التنظيمي لقضايا النوع الاجتماعي والتنوع (٢٠١٦)

المعيار ٢-٢

يعرّف النظام الأساسي العضوية ويحدد حقوق الأعضاء ومسؤولياتهم.

ما هو إلزامي

يجب أن يعرّف النظام الأساسي العضوية بطريقة تميّز الأعضاء عن الموظفين والمتطوعين. وهذا لا يعني أن من غير الممكن للأعضاء أن يكونوا متطوعين أو موظفين، بل إن جميع هذه الأدوار مميزة.

وحين يكون للجمعية الوطنية فئات مختلفة من العضوية (مثل العضوية العادية، والعضوية مدى الحياة، والعضوية الشرفية، والعضوية الاعتبارية)، يجب أن يعكس النظام الأساسي ذلك.

ويجب أن يصف النظام الأساسي، عند الاقتضاء، إجراءات تحديد رسوم العضوية (غالباً ما تحددها الجمعية العامة)، وإجراءات جمعها (يجمعها مثلاً الفرع المحلي).

كما يجب أن يصف النظام الأساسي حقوق الأعضاء ومسؤولياتهم وعند الاقتضاء، مختلف فئات العضوية.

ويتعين أن تشمل حقوق الأعضاء كحد أدنى، ما يلي:

- الحق في تقديم اقتراحات وإثارة قضايا لدى السلطة المعنية في الجمعية الوطنية
- الحق في تسلم كتابات الدعوة للاجتماعات الهامة والحق في حضور هذه الاجتماعات

ويجب أن تشمل مسؤوليات الأعضاء كحد أدنى ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ الأساسية
- احترام أنظمة الجمعية الوطنية الخاصة باستخدام الشارة (انظر المعيار ١-٣)
- دفع رسوم العضوية، عند الاقتضاء
- الالتزام بقواعد الجمعية الوطنية وسياساتها وإجراءاتها ذات الأهمية للأعضاء.

أما في المنظمات التي يشارك فيها الأعضاء في انتخاب قيادة الجمعية الوطنية على مستويات تنظيمية مختلفة، يجب أن تشمل حقوق الأعضاء ما يلي:

- الترشح للانتخابات إذا كانت معايير الترشح مستوفاة
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعيات المحلية، وفي حال انتخابهم، المشاركة والتصويت في اجتماعات مستويات المنظمة العليا (طريقة تنفيذ ذلك تتعلق بشكل وثيق بهيكل الجمعية الوطنية).

وترد هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع «القيادة (الحكم والإدارة)».

ما هو اختياري

يمكن تحديد رسوم العضوية عند مستويات مختلفة لتشجيع المجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً على المشاركة في عمل الجمعية الوطنية، وينطبق ذلك على الفئات العمرية المختلفة مثلاً.

ويمكن أن تقرر الجمعية الوطنية إعفاء بعض المجموعات مثل المتطوعين من دفع رسم العضوية (انظر المعيار ٣-٢).

ويمكن، من أجل حماية استقلال الجمعية الوطنية وحيادها، اتخاذ قرار يقضي بعدم تمتع أصحاب العمل، أو الأعضاء الشرفيين، أو ما يشابه هؤلاء، بحق المشاركة بصورة تلقائية في عمليات صنع القرار في الجمعية الوطنية.

المعيار ٢-٣

يحدد النظام الأساسي عملية اكتساب العضوية وطريقة إنهائها

ما هو إلزامي

يجب أن يصف النظام الأساسي كيف يمكن تقديم طلب العضوية وأين، وكيف يمكن إنهاء العضوية.

ويجب أن يعكس النظام الأساسي شرط الحفاظ على سجل محدّث للأعضاء (أو ما يعادله)، ويحدد الجهة المسؤولة عن ذلك في المنظمة.

يجب أن يحدد النظام الأساسي الظروف التي ينبغي فيها تعليق العضوية تلقائيا (على سبيل المثال، وفاة العضو، أو التخلف عن تسديد رسم العضوية).

ويجب أن يحدد النظام الأساسي الشروط التي يمكن بموجبها تعليق العضوية أو طرد أحد الأعضاء، والإجراءات المطلوبة. ويجب أن تضمن العمليات التأديبية إجراءات منصفة ومراعاة الأصول القانونية، والبدء بتطبيقها رداً على سبب خطير (للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»).

يجب أن يحدد النظام الأساسي للجمعية الوطنية أو لوائحها الداخلية إجراءات التعامل مع الشكاوى أو المنازعات التي يكون أحد الأعضاء طرفاً فيها، وهذا ما هو مطلوب في القانون في بعض البلدان. ويحتوي الفصل السادس، «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»، على تفاصيل أوفى حول إجراءات تسوية المنازعات.

الفصل الثالث: المتطوعون

يتناول هذا الفصل جوانب العمل التطوعي التي يجب أن يحدد النظام الأساسي للجمعية الوطنية طريقة تنظيمها. وإذ يقر هذا الفصل باعتماد الجمعيات الوطنية على المتطوعين لتقديم خدماتها الإنسانية، وسعياً إلى المساهمة في تعزيز التطوع، يقترح هذا الفصل أيضا بعض الطرق التي يمكن بها للنظام الأساسي للجمعية الوطنية حماية حقوق المتطوعين وإشراكهم في عمليات القيادة وصنع القرار داخل الجمعية الوطنية.

وبتنظيم العمل التطوعي في نظامها الأساسي، ينبغي للجمعية الوطنية أن تسعى جاهدة لتهيئة ظروف يستطيع فيها المتطوعون المشاركة في عمل الجمعية الوطنية، وتوفر لهم فرص المشاركة في حياة المؤسسة. وينبغي بشكل عام أن تكون إجراءات العمل كمتطوع بسيطة ومرنة وتعكس في الوقت نفسه الحاجة إلى وضع القواعد والضمانات المناسبة لتحقيق التزام المتطوعين بالمبادئ الأساسية للحركة وبسياسات الجمعية الوطنية وأطرها التنظيمية. ويجب ان تنبع جميع أشكال العمل التطوعي مع الجمعية الوطنية من موافقة فردية مستنيرة.

الأسئلة الرئيسية

- هل يشجع الإطار الدستوري والتنظيمي للجمعية الوطنية مشاركة المتطوعين من كل فئات المجتمع؟
- ما هي حقوق المتطوعين ومسؤولياتهم؟ هل تتيح للمتطوعين المشاركة بشكل فعال في حياة الجمعية الوطنية وأنشطتها على جميع المستويات؟
- هل هناك أسباب واضحة لتعليق عمل المتطوعين أو طردهم، وكيف يمكن تعليق عملهم أو طردهم؟

المعيار ٣-١

يجب أن تكون الجمعية الوطنية مفتوحة لكل من يريد التطوع.

ما هو إلزامي

يجب أن ينص النظام الأساسي على أن عضوية الجمعية الوطنية مفتوحة للجميع دون أي تمييز قائم على نوع الجنس أو الأصول العرقية أو الجنسية أو المواطنة أو العمر أو الإعاقة أو اللغة أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الانتماء الاجتماعي أو أية أسباب مماثلة.

نص تفسيري إضافي

كما ذكر بالنسبة إلى المعيار ٢-١، ينبغي للجمعية الوطنية غير المفتوحة لجميع المتطوعين المحتملين بسبب أحكام القانون الوطني أن تقيم حواراً مع السلطات المعنية لمحاولة تغيير هذه التقييدات، وتبذل، في هذه الأثناء، كل ما بوسعها لتكييف المعيار عبر وسائل أخرى (على سبيل المثال، عبر ربط غير المواطنين، باعتبارهم متطوعين على شبكة الإنترنت، مع جمعيات وطنية أخرى).

وكما هو الحال مع الأعضاء، يجب أن تسعى الجمعية الوطنية إلى تحقيق تنوع المتطوعين على نحو يعكس تنوع المجتمعات المحلية التي يعملون في خدمتها. ويرتبط التنوع ارتباطاً وثيقاً بصورة الجمعية الوطنية وأهمية عملها وتغطيتها للمستفيدين، وهو هدف يجب محاولة تحقيقه بشكل فاعل ودائم. وينبغي أن تسعى الجمعيات الوطنية إلى إشراك أفراد المجموعات المستضعفة، بما في ذلك المجموعات المستهدفة، من خلال العمل كمتطوعين.

ولا يعني الانفتاح على الجميع أن الجمعية الوطنية لا تستطيع تحديد شروط مسبقة لأدوار معينة من العمل التطوعي. بل على عكس ذلك قد تتطلب بعض الأعمال التطوعية أن تبحث الجمعية الوطنية عن المهارات المناسبة وتدقق في سوابق الأشخاص. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تدقق الجمعية الوطنية في احتمالات ارتكاب جرائم سابقة، حين يتعلق الأمر بأدوار تتطلب التعامل مع الأطفال والشباب.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع، ٢٠١٣-٢٠٢٠
- الاتحاد الدولي: مجموعة أدوات التقييم التنظيمي لقضايا النوع الاجتماعي والتنوع، ٢٠١٦
- سياسة الشباب للاتحاد الدولي، ٢٠١٧
- استراتيجية الاتحاد الدولي لإشراك الشباب، ٢٠١٣.

المعيار ٣-٢

يعرّف النظام الأساسي المتطوعين ويُعرّف حقوقهم ومسؤولياتهم.

ما هو إلزامي

يجب أن يُعرّف النظام الأساسي المتطوعين على نحو يميزهم عن الأنماط الأخرى للمشاركة الفردية في عمل الجمعية الوطنية. وهذا لا يعني أن من غير الممكن للمتطوعين أن يكونوا أعضاء ولا أن الموظفين لا يستطيعون التطوع في الجمعية الوطنية، بل إن جميع هذه الأدوار مميزة.

ويجب وصف حقوق المتطوعين ومسؤولياتهم بشكل واضح.

تشمل حقوق المتطوعين ما يلي:

- تلقي الدعم المناسب، مثل الجلسات التعريفية والتدريب اللازم للاضطلاع بمهام العمل التطوعي،
- المشاركة في تصميم وتحسين الأنشطة التي يشاركون فيها،
- الاستفادة من الحماية المناسبة في ما يتعلق بعملهم مع الجمعية الوطنية (بما في ذلك توفير السلامة والأمن، والحماية من الإساءة وتسلّط الأقران والتحرش الجنسي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي)،
- استرداد التكاليف المعقولة المتكبدة في أداء العمل التطوعي.

وتشمل مسؤوليات المتطوعين كحد أدنى، ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للحركة،
- احترام لوائح الجمعية الوطنية التي تنظم استخدام الشارة (انظر المعيار ١-٣)
- الالتزام بأنظمة الجمعية الوطنية الخاصة بالمتطوعين بما في ذلك مدونة السلوك.

ويتعين على الجمعية الوطنية أن تضمن أن إجراءاتها التأديبية والإجراءات المتبعة لتسوية المنازعات (المعروضة في الفصل السادس) تنطبق أيضاً على المتطوعين.

ما هو اختياري

سعياً إلى تعزيز مشاركة المتطوعين في عمليات صنع القرار، يمكن أن تمنح الجمعية الوطنية المتطوعين حق حضور اجتماعات الجمعية العامة على المستوى المركزي أو المستويات المحلية.

يمكن أيضاً أن تمنح الجمعية الوطنية المتطوعين حق التصويت في انتخابات أجهزة الحكم بناء على معايير محددة (طول مدة مشاركة المتطوع، مثلاً).

كما يمكن أن تقرر الجمعية الوطنية منح المتطوعين (من غير الأعضاء) حق الترشح لمناصب أجهزة الحكم.

وتكمن إحدى السبل الرامية إلى منح المتطوعين حق التصويت و/أو الترشح في منحهم صفة العضوية مع إعفائهم من دفع رسوم العضوية. ويتطلب ذلك الموافقة المستنيرة للمتطوع المعني.

وينبغي للجمعية الوطنية أن تضمن تعريف المتطوعين بحقوقهم وواجباتهم، ويمكن أن تقرر الإشارة إلى ذلك في النظام الأساسي.

نص تفسيري إضافي

لدى غالبية الجمعيات الوطنية أعضاء ومتطوعون وغالباً ما تتداخل الفئتان، ويكون القادة المتطوعون بشكل خاص أعضاء أيضاً في أغلب الأحيان. فمن المهم بالنسبة إلى الأفراد الذين لديهم مشاركات متعددة في الجمعية الوطنية، أن يكون النشاط الذي يقومون به واضحاً وأدوارهم واضحة لأن لذلك عواقب قانونية في العديد من البلدان ومنها على سبيل المثال:

- يمكن أن تنطبق بعض القوانين على المتطوعين ولا تنطبق على الأعضاء.
- يمكن أن ينطبق التأمين على المتطوعين والأعضاء بأشكال مختلفة
- إذا كان المتطوع يقوم بعمل مدفوع الأجر كعامل مؤقت أو متعاقد، يمكن أن يتطلب ذلك توقيع عقد عمل يكون متوافقاً مع قانون العمل الوطني.

وغالباً ما يتعرف المتطوعون على حقوقهم وواجباتهم من خلال اتفاق للتطوع أو مدونة سلوك تحدد فيها الحقوق والمسؤوليات لكل من الجمعية الوطنية والمتطوع.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- سياسة الاتحاد الدولي بشأن التطوع المعتمدة في الجمعية العامة للاتحاد الدولي (٢٠١١)
- ميثاق الاتحاد الدولي بشأن المتطوعين المعتمد في الجمعية العامة للاتحاد الدولي (٢٠١٧)
- الاتحاد الدولي: مجموعة الأدوات القانونية الخاصة بالتطوع (٢٠١١).

الفصل الرابع: القيادة (الحكم والإدارة

يتناول هذا الفصل موضوع القيادة في الجمعية الوطنية. وتركز المعايير على قدرة فريق القيادة على اتخاذ قرارات في الوقت المناسب تكون فعالة وشفافة وتكون قد خضعت للفحص والإشراف اللازمين، لكي تعتبره جميع الأطراف المعنية فريقا قياديا مشروعا.

ويمكن تنظيم وظائف الحكم والإدارة بطرق مختلفة. ولكن المهم هو أن توّزع وظائف القيادة على أجهزة أو مناصب قيادية محددة، ويضمن نظام فعال من الضوابط والتوازنات خضوع القرارات للفحص الملائم، وألا يكتسب أي فرد أو جهاز داخل الجمعية الوطنية سلطة غير متناسبة على إدارة الجمعية الوطنية وقراراتها.

الأسئلة الرئيسية

- هل تخضع القرارات للفحص الملائم وهل توجد آليات كافية لضمان عدم اكتساب أية مناصب أو أجهزة في الحكم سلطة غير متناسبة؟
- هل تعد المكونات الرئيسية في الجمعية الوطنية ممثلة تمثيلاً مناسباً في صنع القرار؟
- هل تعد مسؤوليات القيادة واضحة وشاملة، وهل يمكن اتخاذ القرارات بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب؟
- كيف تضمن الجمعية الوطنية قدرة قادتها على الحكم واعتبارهم قادة مشروعين؟
- هل تملك الجمعية الوطنية الآليات اللازمة لضمان التزام قادتها بأعلى معايير النزاهة والأخلاقيات في كل الأوقات؟

المعيار ٤-١

يضمن النظام الأساسي وجود نظام فعال من الضوابط والتوازنات في عملية صنع القرار على مستوى القيادة.

ما هو إلزامي

يجب أن تضمن الجمعية الوطنية تعريف جميع الوظائف والمسؤوليات الرئيسية للقيادة وخضوعها لمسؤولية منصب معين أو جهاز داخل الجمعية الوطنية أو تقاسم مناصب أو أجهزة مختلفة هذه المسؤولية.

ويجب أن يضمن النظام الأساسي وجود ما يكفي من الضوابط والتوازنات فيما بين مختلف المناصب والأجهزة القيادية. وهذا يعني أنه لا يجوز لأي منصب و/أو جهاز قيادي واحد داخل الجمعية الوطنية أن يمتلك سلطة لا تخضع للرقابة.

أمثلة توضيحية

الضوابط والتوازنات المحددة لمنصب الرئيس التنفيذي (الصليب الأحمر الإسباني)

رئيس الصليب الأحمر الإسباني هو ممثل الحكم الأعلى في المنظمة ومديرها.

ويعرض النظام الأساسي تفاصيل وظائف الرئيس التي تشمل التمثيل الأعلى للصليب الأحمر الإسباني، وإدارة أنشطة الصليب الأحمر الإسباني والنهوض بها وتنسيقها، ومسؤولية تحديد هيكل الإدارة التنظيمي، ومسؤولية التفويض العليا في المنظمة.

تنتخب الجمعية العامة الرئيس وتنتخب أيضاً مجلساً وطنياً من ٤٣ ممثلاً يرأسه الرئيس ويجتمع ثلاث مرات في السنة على الأقل ويضمن وجود ضوابط وتوازنات لسلطات الرئيس ومسؤولياته الكبيرة.

ويستطيع الرئيس طرح بنود للنقاش واتخاذ القرار بشأنها في المجلس الوطني، مثلما يستطيع ذلك ثلث أعضاء المجلس.

ويمكن للمجلس الوطني تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة بطرد الرئيس، كما يمكنه مطالبة الرئيس بالدعوة إلى عقد جمعية عامة.

ويعيّن الصليب الأحمر الإسباني أيضاً لجاناً مختلفة لتقديم النصح للرئيس ومساندته في الإشراف على أنشطة الإدارة ومنها مراقبة الميزانية، ولجان التوظيف والاستثمار.

الضوابط والتوازنات من خلال الفصل بين الحكم والإدارة (الصليب الأحمر الكندي)

يوفر الصليب الأحمر الكندي الضوابط والتوازنات في صنع القرار من خلال الفصل بين وظائف الحكم والإدارة في المنظمة. ويتولى مجلس الإدارة المكوّن من ١٦ عضواً مسؤولية الإشراف على تصريف أعمال المنظمة وتوظيف الأمين العام /كبير المسؤولين التنفيذيين، وإدارة عمله. وتقع مسؤولية العمل اليومي للمنظمة على عاتق الأمين العام الذي يخضع لمساءلة مجلس الإدارة في ما يتعلق بإدارة جميع أنشطة الجمعية ومشاريع أعمالها ومنها ما يلي:

(١) تنفيذ المهمة والأهداف الاستراتيجية والأولويات التي يحددها مجلس الإدارة، في جميع مستويات الجمعية،

(٢) تنظيم وإدارة أنشطة الجمعية الوطنية من أجل تقديم الخدمات بأكبر قدر ممكن من الفعالية عبر الجهود المشتركة التي يبذلها الموظفون والمتطوعون.

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة على الأقل من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) الإشراف على عمل الجمعية الوطنية ومراقبة أدائها،

(ب) ضمان وجود سياسات الحكم الملائمة لتحقيق أداء فعال وأنشطة تنظيمية مستدامة وفعالة من حيث التكلفة، وقانونية، وأخلاقية،

(ج) الموافقة على الخطة التشغيلية للجمعية الوطنية وميزانيتها،

(د) الموافقة على البيانات المالية السنوية المدققة للجمعية الوطنية وعرضها على الأعضاء،

(هـ) تعيين الأمين العام وتحديد اختصاصات وظيفته.

نص تفسيري إضافي

من المهم لصون صحة الجمعية الوطنية وضع ضوابط وموازنات تمنع أي فرد أو جهاز من امتلاك سلطة تمكنه من تحويل المنظمة عن مبادئها وقيمها ومهامها.

وتتوفر الضوابط والموازنات الرئيسية من خلال ما يلي:

- عمليات التناوب والانتخاب على النحو المذكور في المعيار ٤-٤
- مستويات الإبلاغ والفحص: يقوم فرد أو جهاز بإعداد قرار أو اقتراحه، بينما يوافق فرد آخر أو جهاز آخر عليه أو يزكيه.

ويمكن تحديد مستويات الإبلاغ والفحص فيما بين أجهزة الحكم (على سبيل المثال بين مجلس الإدارة والجمعية العامة)، وبين وظائف الحكم والإدارة، وبين مختلف مستويات الحكم على سبيل المثال بين أجهزة الحكم في الفروع وأجهزة الحكم الوطنية.

وثمة نهج لوضع نظام الضوابط والموازنات داخل الجمعية الوطنية يكمن في فصل الأفراد الذين يضطلعون بوظائف الحكم والإدارة فصلاً تاماً. فالذين يشاركون في وظائف الحكم يحددون التوجهات والاستراتيجية، ويراقبون طريقة تنفيذ الإدارة وامتثالها، بينما يقوم الموظفون في الإدارة بتنفيذ الاستراتيجية وتقديم التقارير إلى أجهزة الحكم. ويستطيع الفرد أو الجهاز الذي يضطلع بوظيفة الحكم طرد موظفي الإدارة العليا إذا لم يكن أداؤهم مرضياً، بينما تخضع وظيفة الحكم عادةً لمساءلة أعضاء الجمعية الوطنية.

ويمكن أن ينجح هذا النهج على المستوى الوطني حيث يوجد عادة موظفون بأجر يضطلعون بوظائف الإدارة، غير أن من الممكن أن تتلاشى الحدود الفاصلة بين وظائف الحكم والإدارة في المستوى المحلي حيث من المحتمل أن يضطلع متطوعون فرادى بإدوار الحكم والإدارة على حد سواء. وفي مثل هذه الحالات، تؤدي أجهزة الحكم المركزية دوراً أساسياً عادةً في ضمان الضوابط والموازنات على المستوى المحلي.

وتكون بعض الجمعيات الوطنية منظمة على نحو تتداخل فيه أدوار الحكم والإدارة. ونجد مثالاً على ذلك في ممارسة الرئيس التنفيذي أي الرئيس المنتخب الذي يشغل أيضاً أعلى منصب في الإدارة، ويعمل عادة بدوام كامل. وهذا يعني أن نفس الفرد مسؤول عن أنشطة الإدارة وعن الإشراف على أداء الإدارة. فمن المهم جداً في هذه الحالة وضع ضوابط وموازنات أخرى على سبيل المثال:

- اجتماعات متكررة للجمعية العامة أو مجلس الإدارة، الجهاز الذي يجب أن يقدم له الرئيس التنفيذي التقارير،
- إمكانية الدعوة إلى اجتماع استثنائي لمجلس الإدارة إذا ما طالب عدد من أعضاء المجلس بذلك،
- حق أعضاء مجلس الإدارة في وضع بنود على جدول أعمال اجتماعات المجلس،
- إنشاء لجان فرعية يحدد لها دور واضح ونطاق عمل محدد ومهمة إشراف، وترفع تقارير إلى كل أعضاء المجلس أو إلى الجمعية العامة،
- عمليات تدقيق داخلية منتظمة للحسابات مع إمكانية الاتصال مباشرة بمجلس الإدارة،
- آليات مستقلة للتعامل مع الادعاءات المتعلقة بالرئيس التنفيذي.

المعيار ٤-٢

يحدد النظام الأساسي أجهزة ومناصب الحكم في كل المستويات ومختلف وظائفها.

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي النقاط التالية فيما يتعلق بكل أجهزة حكم الجمعية الوطنية:

- مدة خدمتها وتشكيلها وكيفية اختيار أعضائها،
- سلطاتها،

- علاقتها بأجهزة الحكم الأخرى (على سبيل المثال، ما هي الجهة التي ترفع إليها التقارير)،
- المسؤول عن عقد الاجتماعات، والإخطار المطلوب، ووتيرة الاجتماعات، والإجراءات اللازمة للدعوة إلى عقد اجتماعات استثنائية،
- من يتخذ القرارات خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعين،
- الإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بما في ذلك القواعد التي تحكم النصاب والأغلبية في التصويت، وماذا يحدث إذا لم يتحقق النصاب،
- القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتضمن حكماً خاصاً باستخدام التكنولوجيا لعقد الاجتماعات.

ويجب أن يحدد النظام الأساسي أيضاً النقاط التالية فيما يتعلق بمناصب الحكم الفردية في جميع المستويات التنظيمية:

- من هم الذين يمكن انتخابهم لهذه المناصب وكيف يتم اختيارهم،
- الحد الأدنى من المؤهلات التي ينبغي أن يمتلكها الأفراد الذين يتقدمون لشغل هذه المناصب،
- مدة بقائهم في المنصب (أي شروط التناوب)،
- سلطاتهم ومسؤولياتهم،
- كيف يمكن تنحيتهم عن مناصبهم ولأي أسباب،
- ما الذي يحدث إذا استقال الشخص الذي يشغل المنصب أو أقيل من منصبه قبل نهاية مدة خدمته.

تناقَش هذه الشروط بصورة أوفى في المعيار ٤-٣، «يضمن النظام الأساسي شرعية أجهزة ومناصب الحكم في الجمعية الوطنية وقدراتها».

ما هو اختياري

يمكن اتخاذ قرار بإنشاء هيئات فرعية تابعة للجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو الجمعيات الأخرى. وقد تكون هذه الهيئات ذات تشكيل مختلف وكفاءات مختلفة: فتتكون اللجان عموماً من أعضاء في مجلس الإدارة وربما أيضاً من أعضاء تجري تزكيتهم، وتضطلع بمهام محددة مع سلطات مفوضة من الهيئة الأم. ويمكن إنشاء هيئات استشارية (تشمل خبراء خارجيين) تقدم النصح لكي تتخذ الهيئات الأخرى قراراتها بصورة مستنيرة.

ويمكن أن تكون اللجان والهيئات الاستشارية دائمة أو مخصصة لغرض معين. وينبغي تشكيل اللجان الدائمة عندما تبرز ضرورة تولي أعضاء من مجلس الإدارة دوراً أو وظيفة بصفة دائمة فقط. وفي حال تشكيل لجان أو هيئات استشارية دائمة، يجب أن يكتسي تشكيلها وسلطاتها وإجراءاتها وعمليات صنع القرار فيها طابعا رسميا.

ومن جملة الأمثلة المألوفة للجان الدائمة نذكر الشؤون المالية، والانتخابات/التعيينات، وتدقيق الحسابات وإدارة المخاطر، والأخلاقيات والنزاهة، والحكم (النظر إلى أداء مجلس الإدارة)، والتنوع والنوع الاجتماعي، والشباب.

نص تفسيري إضافي

تشمل غالبية أجهزة حكم الجمعيات الوطنية ما يلي:

- **الجمعية العامة** ولجانها ولجانها الفرعية. يرجح أن تكون الجمعية العامة هي أعلى سلطة داخل الجمعية الوطنية توافق على جميع القرارات الاستراتيجية الهامة، وربما تقرر تشكيل مجلس الإدارة أو تؤثر إلى حد كبير في تشكيله وتتولى محاسبته.
- **مجلس الإدارة** ولجانه ولجانه الفرعية. يرجح أن يكون مجلس الإدارة الجهاز الذي يحكم المنظمة ويشرف على سير عملها في الفترات الفاصلة بين اجتماعات الجمعية العامة، ويتولى محاسبة فريق الإدارة، ويتخذ القرارات الاستراتيجية الجارية.
- **الجمعيات والمجالس** في المستويات الأخرى من المنظمة ولجانها ولجانها الفرعية. يرجح أن تتولى الإشراف على الفروع وأقسام الفروع.

وتشمل غالبية مناصب الحكم في الجمعيات الوطنية المناصب التالية:

- الرئيس
- نائب (أو نواب) الرئيس
- أمين الصندوق

وتشمل وظائف الحكم الشائعة ما يلي:

التوجه الاستراتيجي والتخطيط الطويل الأمد

- تحديد الرؤية والتوجه الاستراتيجي وتعريف الأهداف الشاملة
- اتخاذ القرارات بشأن التخطيط والموارد
- تنمية ثقافة تنظيمية تطمح إلى تحقيق الأهداف.

هياكل الفروع/الأعضاء/المتطوعون

- تهيئة هيكل مناسب للفروع
- رصد أشكال العضوية والتطوع
- إبلاغ الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى
- تحديد رسوم العضوية.

الإشراف على عمل الإدارة وضمان الامتثال

- تعيين موظفي الإدارة العليا (الأمين العام وربما نائبه أو نوابه بناء على توصيات الأمين العام. وينبغي توظيف بقية أعضاء فريق الإدارة عبر إجراءات الموارد البشرية المنتظمة بإشراف الأمين العام)، ومراقبة أدائهم وإنهاء عملهم.
- رصد أداء المنظمة
- ضمان استدامة المنظمة ومراقبة الأوضاع المالية بما في ذلك ضمان امتلاك المنظمة مصادر دخل متنوعة ومستديمة تُجمع في المقام الأول على الصعيد المحلي
- ضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة
- ضمان الرقابة المالية المناسبة بما في ذلك تدقيق الحسابات وتعيين مدققي الحسابات
- الإشراف على إدارة المخاطر
- تحديد السياسات التنظيمية الهامة وضمان تنفيذها
- ضمان وجود الآليات اللازمة للاستماع إلى ملاحظات وتعليقات الأطراف المعنية والمكونات الرئيسية، والتحقيق، والرد عليها.

مهام دستورية إضافية

- ضمان تحديث النظام الأساسي واللوائح الداخلية.

لا وجود لنموذج عالمي واحد يحدد حجم جهاز من أجهزة الحكم. أما القاعدة العامة فتفيد بأن اللجان المحلية عادة ما تكون فعالة بوجود ٧ إلى ١٠ أعضاء، بينما يمكن لمجلس الإدارة أن يكون فعالاً بعشرة إلى عشرين عضو وفقاً لحجم الجمعية الوطنية. أما اللجان الفرعية فينبغي أن تكون عموماً صغيرة (٣ إلى ٥ أعضاء).

العوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار بشأن حجم جهاز الحكم هي التالية:

- فعالية صنع القرار واعتماد الإجراءات
- التنوع والتمثيل
- الخبرات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة (على سبيل المثال الخبرة القانونية أو معرفة المسائل المالية)
- تكلفة الاجتماعات خاصة إذا كانت الاجتماعات منتظمة ومباشرة
- عدد الأشخاص الراغبين في أداء الوظيفة والقادرين على ذلك لا سيما على المستوى المحلي حيث قد لا يتوفر إلا عدد قليل من المتطوعين.

المعيار ٤-٣

يضمن النظام الأساسي شرعية أجهزة ومناصب الحكم في الجمعية الوطنية وقدراتها.

ما هو إلزامي

يصف النظام الأساسي قواعد وإجراءات انتخاب و/أو تعيين الموظفين الذين يشغلون مناصب الحكم وأعضاء أجهزة الحكم على كافة المستويات. ويجب أن تتسم هذه الإجراءات بالإنصاف والشفافية وتشجع التنوع في أجهزة الحكم. ويجب أن تغطي النقاط التالية:

الانتخاب /التعيين

- الجهاز/أو الأجهزة التي تنتخب أو تعيّن أعضاء مختلف أجهزة الحكم؛
- طريقة إشراك الأطراف المعنية في الجمعية الوطنية مثل الأعضاء و/أو المتطوعين في اختيار المرشحين لمناصب الحكم على مختلف مستويات الجمعية الوطنية؛
- من يحق له التصويت وبموجب أية إجراءات.

الأهلية للانتخاب/التعيين

- يجب أن تضمن معايير الأهلية للمناصب التي تُشغل بالانتخاب أو التعيين تأمين قيادة قديرة للجمعية الوطنية، وتأخذ أيضاً في الاعتبار استقلال الجمعية الوطنية وسمعتها. كما يجب أن تستثني معايير الأهلية الموظفين من الترشح للمناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب. وفي حال تم تعيين موظف عضواً في جهاز للحكم، يجب أن يستقيل من منصبه. ولكن في بعض السياقات، يطالب القانون الوطني تمثيل الموظفين في مجلس الإدارة. وفي هذه الحالات، يتعين وصف إجراء انتخاب ممثل (أو ممثلي) الموظفين.
- فحص الترشيحات وفقاً لمعايير الأهلية. وغالباً ما يجري تنظيم ذلك بتحديد اختصاصات لجنة معنية بالانتخابات.
- الأسباب المسوّغة لعدم الأهلية والأسباب المسوّغة لفصل الأشخاص المنتخبين من وظيفتهم والإجراءات المتبعة (الربط مع الفصل السادس «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»).
- في حال وجود أعضاء في مناصب الحكم تعينهم الحكومة، يجب ضمان ما يلي:
  - ألا يشكل الأعضاء الذين عينتهم الحكومة أغلبية أو أغلبية معطّلة أبداً،
  - أن يوقّع الأعضاء الذين عينتهم الحكومة، على غرار أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، على مدونة سلوك أو على أي أطر مماثلة خاصة بالسلوك، ويلتزمون بها.

كيف تجري الانتخابات

- بالنسبة إلى مناصب الحكم التي تُشغل عن طريق الانتخاب، يجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وتجري بالاقتراع السري.
- يجب تحديد قواعد التصويت والنصاب والأغلبيات المطلوبة.

أحكام تتعلق بمناصب الحكم التي تصبح شاغرة

- يجب أن تكون هناك أحكام تتعلق بالمناصب التي تصبح شاغرة في فترة ما بين الانتخابات أي عموماً انتخاب بديل.
- يجب أن يكون هناك نص خاص بخلو منصب الرئيس لأي سبب كان. وغالباً ما يتولى نائب الرئيس مهام الرئيس، أو يعيّن مجلس الإدارة رئيساً بالنيابة إلى حين إجراء الانتخابات.

مدونة السلوك

يتعين على أعضاء أجهزة الحكم التوقيع على مدونة سلوك تحدد التوقعات الأساسية لكيفية أداء مهامهم. ويجب أن تشير مدونة السلوك إلى الالتزامات التالية:

- التصرف في كل الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية
- الامتثال لأعلى معايير النزاهة الشخصية
- التصرف بحسن نية وتحقيقاً لمصلحة الجمعية الوطنية الفضلى
- التصرف بالحرص والعناية الواجبين
- عدم إساءة استعمال المعلومات أو إساءة استعمال منصبهم، واحترام سرية المعلومات الحساسة
- كشف حالات التعارض في المصالح وإدارتها
- عدم استغلال نفوذهم أو سلطتهم من خلال، على سبيل المثال، استخدام أصول الجمعية الوطنية لأغراض شخصية أو تقويض سلطة الأمين العام لدى الموظفين

- عدم انتهاك سياسات الجمعية الوطنية
- الامتناع عن كل أشكال الاحتيال والفساد
- الامتناع عن كل أشكال التحرش بما في ذلك التحرش الجنسي
- تعزيز العمل المشترك والتعاون والشراكة فيما بين أعضاء أجهزة الحكم.

التعارض في المصالح

يجب أن يطلب النظام الأساسي من الأفراد الذين يشغلون مناصب في أجهزة الحكم الإعلان عن أي تضارب في المصالح محتمل أو فعلي، أو أي حالة يمكن أن تُعتبر تعارضاً في المصالح. ويشكل ذلك عادة جزءاً من مدونة السلوك. (الربط بالفصل السادس «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»).

أما إذا كشف أحدهم عن تعارض محتمل أو تعارض فعلي في المصالح، فيجب أن يمتنع عن المشاركة في النقاش والتصويت في القضايا التي تعنيه.

وإذا كان التعارض في المصالح تعارضاً خطيراً ودائماً، يجب أن يستقيل العضو المعني من مناصبه في الجمعية الوطنية، ويمتنع عن التصويت في تلك الأثناء.

ما هو اختياري

يمكن أن يدرج النظام الأساسي نصا باستخدام التصويت الإلكتروني والتصويت عن بعد لانتخاب أعضاء أجهزة الحكم.

يمكن أن تحدد الجمعية الوطنية مواصفات أو معايير خاصة لبعض مناصب الحكم مثل مناصب الرئيس، ونائب (نواب) الرئيس، وأمين الصندوق، وممثل (ممثلي) الشباب. فعلى سبيل المثال، من المعقول تحديد أن يكون أمين الصندوق لديه خبرات ومهارات مالية.

ويمكن أن يدرج النظام الأساسي نصاً ينظم تزكية أعضاء في أجهزة الحكم من أجل توفير الكفاءات اللازمة للاضطلاع بمهامهم. ويمكن أن يشمل ذلك طلب تزكية مجموعات محددة من المهارات غير المتوفرة لدى الأعضاء المنتخبين، أو المطالبة بتزكية أفراد من خارج الجمعية الوطنية يتمتعون بالخبرات اللازمة. فعلى سبيل المثال، إذا ما حددت جمعية وطنية الشروط الدنيا لشغل منصب أمين الصندوق ولم يتقدم أي شخص مؤهل للانتخابات، يجوز حينها للجمعية الوطنية البحث عن شخص لديه المهارات اللازمة وتزكيته.

ويمكن أيضاً استخدام التعيينات و/أو التزكيات في اللجان الاستشارية مثل اللجنة المالية.

وينبغي أن تستند أي تزكية إلى إجراءات راسخة وشفافة وتبقى خاضعة لإشراف أعضاء الحكم المنتخبين، وهذا يعني أن عدد الأعضاء المنتخبين يجب أن يتجاوز عدد الأعضاء الذين تتم تزكيتهم.

ويمكن وضع نص يتعلق باستبدال أعضاء الحكم الذين لا يوفون بالتزاماتهم بعدم حضورهم مثلاً عدداً من الاجتماعات (كالغياب عن ثلاثة اجتماعات بدون مسوّغ).

أمثلة توضيحية

زيادة تنوع المشاركين في هياكل الحكم (جمعية الصليب الأحمر الأوغندي)

يضمن النظام الأساسي لجمعية الصليب الأحمر الأوغندي الحد الأدنى من نسبة تمثيل النساء ومشاركة الشباب في هياكل حكم الجمعية الوطنية.

فعلى مستوى مجلس الإدارة، يكرّس منصبان من مناصب المجلس الثلاثة عشر المؤهلة للتصويت للنساء. إضافة إلى ذلك يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس من الجنسين على غرار ممثلي الشباب الاثنين.

أما في هياكل الشباب، فيجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الشباب على الأقل من الجنس الآخر ويجب أن يتحقق التوازن بين النساء والرجال في أي تمثيل لمجلس الشباب في الهيئات العليا للجمعية الوطنية. وينعكس هذا الإجراء الأخير في مختلف أقسام المنظمة، فقد أرسل كل فرع من الفروع إلى الجمعية العامة رجلاً وامرأة من المتطوعين.

تعريف المهارات الملائمة على مستوى مجلس الإدارة والتزكية (جمعية الصليب الأحمر الأوغندي)

قامت جمعية الصليب الأحمر الأوغندي في أعقاب أزمة كبيرة، بتكييف نظامها الأساسي لضمان اختيار مجلس الإدارة خبراء خارجيين ينضمون إلى المجلس كأعضاء لهم حق التصويت الكامل. وجاء ذلك رداً على تحليل أشار إلى أن مجالس الإدارة السابقة المكونة من ممثلي فروع الجمعية الوطنية لم تمتلك بالضرورة المهارات اللازمة للتخطيط لتطوّر منظمة معقدة التنظيم والإشراف عليها، أو لمساءلة الجهاز التنفيذي.

وينبغي أن يضم الآن مجلس الإدارة المكون من ١٣ عضواً ٤ أعضاء تمت تزكيتهم ولديهم كفاءات في مجالات تطوير مشاريع الأعمال وحشد الموارد، وإدارة المخاطر والإدارة المالية، ووسائل الإعلام والعلاقات العامة، وإدارة المشاريع/البرامج، وكل هذه الكفاءات هامة جداً ومن الصعب إيجادها لدى الأعضاء. وكان المعيار الذي حددته الجمعية الوطنية للمنصب الخاص بإدارة المخاطر والموارد المالية يشمل ما يلي:

- العضوية في هيئة مهنية ذات صلة
- إثبات تمتعهم بخبرة في الإدارة المالية أو تدقيق الحسابات على مدى خمس سنوات على الأقل، ويفضل أن تشمل خبرة في منصب للإدارة العليا في منظمة وطنية أو دولية ذات سمعة طيبة
- إثبات تمتعهم بخبرة في تطبيق الممارسات والإجراءات وأنظمة الإدارة المالية في منظمة ذات سمعة طيبة.

واستناداً إلى الإرشادات المعتمدة التي تحدد المهارات والكفاءات المطلوبة، أوكلت إلى الرئيس والأمين العام مهمة اقتراح قائمة قصيرة من المرشحين المحتملين في كل مجال من المجالات الأربعة المذكورة، تُرفع إلى الجمعية العامة للموافقة.

ضمان الحياد السياسي لدى أعضاء مجلس الإدارة. مقتطف من النظام الأساسي (جمعية الصليب الأحمر الجورجي)

في حال حصول عضو في المجلس الرئاسي على منصب في حزب سياسي، يفقد بصورة تلقائية عضويته في المجلس الرئاسي.

نص تفسيري إضافي

تبعاً للهيكل القانوني المحدد للجمعية الوطنية (انظر المعيار ١-٤)، يمكن أن تنطوي عضوية مجلس الإدارة على مسؤولية مالية وقانونية لضمان امتثال المنظمة للقانون الوطني الواجب التطبيق والتزامها بالمهمة الموكلة إليها على النحو التالي:

- **الالتزامات المالية** – يمكن تحميل الأفراد الأعضاء في مجلس الإدارة مسؤولية مالية في حال تكبدت المنظمة أية ديون
- **الالتزامات القانونية** – قد يتحمل الأفراد الأعضاء في مجلس الإدارة أيضاً المسؤولية القانونية عن القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة.

ويمكن أن توفر مجالس الإدارة تأميناً لحماية الأفراد الأعضاء في حال مقاضاتهم بسبب أعمال يُزعم أنها غير شرعية، ولكن من غير المحتمل أن يحمي التأمين أعضاء المجلس من أي قرارات غير مسؤولة.

وسعياً إلى ضمان الشرعية والفعالية، يجب أن يكون لأجهزة الحكم مجموعة متنوعة من الكفاءات والخبرات. ولهذا ينبغي أن تسعى الجمعية الوطنية بشكل فاعل إلى توفير تنوع وجهات النظر والخبرات في أجهزة حكمها. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تشجيع التوازن بين الجنسين، وتمثيل الشباب و/أو الأقليات العرقية و/أو الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يجب الاهتمام بضمان تمثيل السكان المتضررين.

ومن المهم ضمان انتخابات حرة ونزيهة تجري بالاقتراع السري لأنها تتيح للأعضاء فرصة تغيير القيادة إن كانوا غير راضين عنها.

ويمكن أن تُعدّ تزكية عدد من أعضاء أجهزة الحكم وسيلة مجدية لضمان التنوع والكفاءات والخبرات اللازمة لتكون عمليات صنع القرار والإشراف فعالة. وينطبق ذلك أيضاً على اللجان الاستشارية.

يتعلق موضوع أعضاء مجلس الإدارة الذين تعينهم الحكومة (ويختلف عن موضوع الأشخاص العاملين في القطاع العام) بمبدأ الاستقلال من بين المبادئ الأساسية للحركة. فيعتبر في بعض الحالات وسيلة لتسهيل المناقشات الاستراتيجية مع السلطات المعنية

والتعبير الطبيعي لعلاقة متوازنة بين الجمعية الوطنية وحكومة بلدها. ولكن يمكن في حالات أخرى أن يكون خارج الرقابة المباشرة للجمعية الوطنية. ومهما يكن الوضع، يجب بذل كل جهد ممكن لتجنب التدخلات السياسية أو غيرها من التدخلات في شؤون الجمعية الوطنية، وتجنب أي تصور بوجود مثل هذا التداخل. وتذكر فقرة «ما هو إلزامي» أعلاه أهم آليات الحماية.

وتعد إدارة تعارض المصالح المحتمل مهمة بالنسبة إلى صورة الجمعية الوطنية والالتزام بالمبادئ الأساسية. وينبغي أن يضمن النظام الأساسي بشكل عام قدرة الجمعية الوطنية على الحفاظ على استقلالية عملها وقراراتها أمام السلطات العامة وأمام الجهات المعنية الرئيسية الأخرى مثل شركات القطاع الخاص.

المعيار ٤-٤

يضمن النظام الأساسي التناوب المنتظم في مناصب الحكم

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي مدة شغل منصب في كل مناصب الحكم على جميع المستويات (أي المستوى المركزي والمستويات المحلية) لضمان التناوب بشكل منتظم.

ويجب أن تفرض حدود على عدد الفترات المتعاقبة التي يجوز للفرد أن يقضيها في نفس وظيفة الحكم على المستوى المركزي (مثلاً حد أقصى من ولايتين متعاقبتين مدة كل منهما ثلاث إلى أربع سنوات في المنصب نفسه، مع خيار التقدم لشغل المنصب من جديد بعد مرور فترة واحدة).

ويجب أن يضمن النظام الأساسي إجراء الانتخاب/أو الاختيار في موعد أقصاه نهاية كل فترة من فترات شغل المنصب.

ما هو اختياري

يمكن أن يدرج النظام الأساسي حدا لعدد الفترات المتعاقبة التي يجوز للفرد أن يقضيها في منصب حكم على مستوى الفروع أو على المستوى المحلي.

ويمكن أن يدرج النظام الأساسي أحكاماً تضمن درجة من الاستمرارية والحفاظ على الذاكرة المؤسسية في مجالس الإدارة بضمان أن تتقدم نسبة معينة فقط من أعضاء المجلس مثلاً لإعادة انتخابها.

نص تفسيري إضافي

يساهم الحد من عدد فترات شغل المنصب في ظهور وجهات نظر وأفكار جديدة في حكم الجمعية الوطنية. كما يوفر ضوابط وتوازنات.

ويحتمل أن يوجد عدد أقل من المرشحين على مستوى الفروع، ولهذا قد يكون من المناسب زيادة عدد الولايات التي يجوز لأعضاء أجهزة الحكم توليها.

أمثلة توضيحية

جمعية الصليب الأحمر الجورجي: مقتطف من النظام الأساسي

تنتخب الجمعية العامة رئيس جمعية الصليب الأحمر الجورجي لمدة أربع سنوات. ويمكن انتخاب نفس الشخص لولايتين متتاليتين فقط وفقاً للمادة ٢٧ من النظام الأساسي الحالي.

وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس الرئاسي لمدة أربع سنوات. ويمكن انتخاب نفس الشخص لولايتين متتاليتين فقط. ويخضع أعضاء المجلس الرئاسي لمساءلة الجمعية العامة.

أما أعضاء المجلس الرئاسي المحلي، فينتخبهم المؤتمر المحلي لمدة أربع سنوات. ويخضعون لمساءلة المؤتمر المحلي. ويمكن انتخاب نفس الشخص لولايتين متتاليتين فقط.

المعيار ٤-٥

يحدد النظام الأساسي أدوار أعضاء الإدارة العليا وسلطاتهم ومسؤولياتهم والإجراءات المتعلقة بتعيينهم وإنهاء عملهم

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي الوظائف الأساسية لمناصب الإدارة العليا وموقعها من التسلسل الإداري. ويضمن وصف هذه الوظائف التعريف الواضح لسلطة صنع القرار بالنسبة إلى المناصب القيادية الأخرى، كما يضمن التعريف الواضح لتسلسل المسؤوليات.

ويجب أن يصف النظام الأساسي إجراءات تعيين الذين سيشغلون مناصب الإدارة العليا وإنهاء عملهم. ففي عدد كبير من الجمعيات الوطنية، يعيّن مجلس الإدارة الأمين العام ويراقب عمله وينهي فترة خدمته. ويحدد مجلس الإدارة عادة السمات ومعايير الأداء المطلوبة من أفراد الإدارة العليا ويضمن خضوعهم للمساءلة، ويراقب أداءهم. وفي جمعيات وطنية أخرى يوافق أيضاً مجلس الإدارة على تعيين أقرب وكلاء الأمين العام بناء على توصيات الأمين العام.

ويجب أن توضع أحكام تتيح فصل أفراد الإدارة العليا فوراً عند الاقتضاء. انظر المعيار ٤-١ فيما يتعلق بالجمعيات الوطنية التي لديها رئيس تنفيذي ليس معيناً بل منتخباً.

يجب أن يشمل النظام الأساسي معايير الأهلية للترشح لمناصب الإدارة العليا، مثلاً حظر مشاركة المرشحين في أنشطة يمكن اعتبارها مقوّضة لقدرتهم على الاضطلاع بأدوار القيادة وفقاً للمبادئ الأساسية، أو يمكن أن تعرّض صورة الجمعية الوطنية وسمعتها للخطر.

نص تفسيري إضافي

لا يتوقع أن يقدم النظام الأساسي وصفاً مفصلاً لهيكل الإدارة، بل إن يعرض فقط الوظائف المطلوبة من رئيس فريق الإدارة.

ويكمن دور رئيس فريق الإدارة في تنفيذ قرارات أجهزة الحكم وتحمل مسؤولية العمليات اليومية. ويحدد مجلس الإدارة توجيهات عمل كبار الموظفين الإداريين الذين يتحملون مسؤولية العمليات اليومية. ويتحمل موظفو الإدارة العليا المسؤوليات التالية:

- إبلاغ جميع الموظفين بما ينتظر منهم (الغرض والأهداف والاستراتيجيات والسياسات)
- تنفيذ قرارات الحكم ومتابعتها
- تصريف الأعمال اليومية وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق التوقعات
- صياغة مشاريع الميزانيات والتقارير المالية
- إبلاغ أجهزة الحكم بالنتائج المحققة
- العمل مع أجهزة الحكم من أجل ضمان التمثيل الخارجي المتسق والفعال للجمعية الوطنية.

وفي الجمعيات الوطنية التي تعتمد الفصل بين الحكم والإدارة، يحضر الأمين العام عادة اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية. ولا يحق له التصويت.

الفصل الخامس: الهيكل التنظيمي والتغطية الجغرافية

يركز هذا الفصل على تماسك الجمعية الوطنية تماشياً مع الالتزام بالمبدأ الأساسي للوحدة وواجب الجمعية الوطنية بالاضطلاع بعملها الإنساني في كل أراضي الوطن. ويتناول الفصل المسائل الأساسية التي يجب أن يغطيها النظام الأساسي للجمعية الوطنية لضمان قدرة الجمعية الوطنية – مهما كان هيكلها – على الوفاء بالتزاماتها الإنسانية بشكل فعال ومستديم.

وغالباً ما تعكس هياكل الجمعيات الوطنية التنظيم الجغرافي للدولة. فبعض الجمعيات الوطنية تملك هياكل اتحادية بينما يستند البعض الآخر إلى نموذج تنظيمي مركزي. وقد يكون لدى بعض الجمعيات الوطنية هياكل بمستويين تنظيمين اثنين أو أكثر بينما لا يملك البعض الآخر أية فروع أو هياكل محلية. وقد أنشأ عدد كبير من الجمعيات الوطنية كيانات قانونية مستقلة لإدارة بعض جوانب عمليات الجمعية سواء أكان ذلك لأسباب قانونية أو من أجل حماية الجمعية الوطنية من الأخطار.

الأسئلة الرئيسية

- هل الجمعية الوطنية منظمة على نحو يتيح لها توسيع أنشطتها لتشمل كل أراضي الدولة؟
- هل يضمن هيكل الجمعية الوطنية وتنظيمها تماسكها ووحدتها؟
- هل تُتخذ قرارات الجمعية الوطنية في أنسب مستوى؟
- هل تضمن الجمعية الوطنية التوازن المناسب بين الخضوع لمساءلة الهياكل المركزية والاحتفاظ بالمبادرة والسلطة على الصعيد المحلي؟ كيف تتيح الجمعية الوطنية للهياكل المحلية إمكانية المشاركة بشكل فعال في عمليات صنع القرار المركزية؟
- كيف تقوم الجمعية الوطنية بإدارة أي كيانات قانونية منفصلة؟

المعيار ٥-١

يجب أن يعرّف النظام الأساسي الهيكل التنظيمي للجمعية الوطنية.

ما هو إلزامي

يجب أن يصف النظام الأساسي الهيكل الذي يتيح للجمعية الوطنية إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية في كامل أراضي البلد، ويشمل ذلك الأجهزة المركزية والمحلية.

ويجب أن يحدد النظام الأساسي إجراءات إنشاء الفروع وغيرها من الكيانات وإجراءات حلها. ويجب أن يشمل إنشاء الفروع والكيانات المستقلة الأخرى الموافقة على المستوى المركزي (من جانب مجلس الإدارة مثلاً أو الجمعية العامة).

كما يجب أن يضمن النظام الأساسي وجود نص يتعلق بتلبية الاحتياجات في كل إقليم البلد إذا ما تعرّض أحد الفروع للحل أو تعطّل عمله.

نص تفسيري إضافي

نظراً إلى تغيّر الاحتياجات الإنسانية مع مرور الوقت، يستحسن السعي باستمرار إلى تقييم الهيكل التنظيمي وتكييفه عند الاقتضاء. ولهذا، ينبغي ألا تكون الأحكام الدستورية المتعلقة بالهيكل التنظيمي صارمة إلى حد استحالة تعديلها عند الحاجة. كما ينصح بتعريف الهيكل التنظيمي على نحو يشجع الإبداع والتعاون في كل أقسام المنظمة.

المعيار ٥-٢

يجب أن يضمن النظام الأساسي اتخاذ الجمعية الوطنية القرارات والعمل بشكل موحد والتكلم بصوت واحد.

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي بوضوح توزيع الأدوار بين مختلف مستويات الجمعية الوطنية.

ويجب أن يحكم الجمعية الوطنية جهاز مركزي. وتشمل الوظائف المركزية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- حماية نزاهة الجمعية الوطنية ويشمل ذلك ضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية واحترام الشارة
- العلاقات مع السلطات المركزية
- العلاقات الدولية ويشمل ذلك الاتصالات والاتفاقات المبرمة مع مكونات أخرى من الحركة
- أطر السياسات العامة (في مجالات مثل القضايا المالية، والموارد البشرية، والعمل التطوعي، والامتثال والنزاهة)
- تنسيق البرامج الوطنية لضمان استخدام الموارد وفقاً للاحتياجات الإنسانية وضمان الاتساق في تقديم الخدمات
- التنسيق المالي العام، وعمليات الإشراف والمساءلة، ويشمل ذلك الميزانيات الموحدة، والحسابات المالية، وتدقيق الحسابات
- الإجراءات التأديبية وتسوية المنازعات (في حال استحالة حل المنازعات محلياً).

يجب أن يضمن النظام الأساسي وجود القواعد والإجراءات اللازمة لتعريف طبيعة السلطة المحلية والخضوع للمساءلة أمام المستوى المركزي، وتمكين الفروع من المشاركة بشكل فاعل في عمليات صنع القرار في الجمعية الوطنية. ويعني ذلك في الحد الأدنى ما يلي:

- بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية التي تتمتع فيها الفروع و/أو غيرها من الكيانات بوضع قانوني مستقل أو بقدر كبير من الاستقلالية، يجب أن تكون النظم الأساسية لهذه الهياكل متوافقة مع النظام الأساسي للجمعية الوطنية ولا تتعارض معه.
- يجب أن تُمثّل قيادة الفروع في الجمعية العامة للجمعية الوطنية.
- يجب أن تُمنح الفروع السلطة الكافية التي تؤهلها لتنفيذ أنشطتها بفعالية على أن تلتزم بالقرارات والسياسات واللوائح المعتمدة في المستوى المركزي. وينطبق ذلك أيضاً على الجمعيات الوطنية التي لديها كيانات قانونية منفصلة أو تتمتع بمستوى عال من الاستقلال (مثل الفروع المستقلة قانونياً، والمؤسسات التجارية المستقلة، ومنظمات الشباب المستقلة أو ما يشابه ذلك).
- يجب أن يحدد النظام الأساسي التسلسل الإداري وخطوط الاتصالات فيما بين مختلف مستويات الجمعية الوطنية.

ويجب أن يحدد النظام الأساسي عواقب عدم امتثال الفروع أو الكيانات الأخرى للقرارات أو السياسات المعتمدة في المستوى المركزي، والتي يمكن أن يكون آخرها الطرد أو إلغاء حقها في استخدام اسم الجمعية الوطنية ورمزها. ويرد أيضاً هذا الموضوع في الفصل السادس «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات».

المعيار ٥-٢

يجب أن يضمن النظام الأساسي اتخاذ الجمعية الوطنية القرارات والعمل بشكل موحد، وتوحيد الكلمة.

المقدمة

إن طريقة تحديد الجمعية الوطنية لهيكلها التنظيمي على نحو يتيح لها العمل بشكل فعال في كل أراضي البلد يتعلق بسلسلة من العوامل، ومنها العوامل الداخلية مثل طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية حشدها للمتطوعين وللموارد المالية، والعوامل الخارجية مثل الحجم والجغرافيا والتركيبة السياسية لبيئتها الوطنية.

وتعرض هذه التوضيحات أمثلة من أربع جمعيات وطنية:

- الصليب الأحمر البريطاني الذي يشكل كياناً قانونياً واحداً ويخضع لإدارة وقيادة مركزيتين.
- الصليب الأحمر البوروندي الذي يشكل كياناً قانونياً واحداً ولكن تتمتع فيه الفروع على مستوى المجتمعات المحلية باستقلالية كبيرة، ويضم مستويين من الفروع الوسيطة.
- الصليب الأحمر الدانمركي ويشكل أيضاً كياناً قانونياً واحداً ولكن تتمتع فروعه بسلطات كبيرة ولا توجد فيه فروع وسيطة.
- الصليب الأحمر النمساوي الذي يتسم بهيكل اتحادي فيه فروع إقليمية مستقلة قانوناً لديها مجالس إدارتها الخاصة ونظمها الأساسية الخاصة.

وفي الحالات الأربع، تصف النظم الأساسية للجمعيات الوطنية مختلف مكونات المنظمة وكيف ترتبط فيما بينها. أما في الصليب الأحمر النمساوي فيشمل ذلك تقديم إطار يحدد طريقة عمل الكيانات المستقلة مع بعضها البعض.

ويلخص الجدول التالي هذا التنوع في التنظيم:

الجمعية الوطنية	الكيانات القانونية[٢]	المستويات التنظيمية
الصليب الأحمر البريطاني	١	مختلفة في كل مجال من مجالات الخدمة
الصليب الأحمر البوروندي	١	٤ مستويات (مستوى وطني واحد، ١٨ مجموعة على مستوى المقاطعات، ١١٩ مجموعة على مستوى البلدات، ٢٩١٨ وحدة محلية)
الصليب الأحمر الدانمركي	١	٢، مستويان اثنان (مستوى وطني واحد، وأكثر من ٢٠٠ فرع)
الصليب الأحمر النمساوي	أكثر من ٢٠	٤ مستويات (مستوى وطني واحد، ٩ فروع مستقلة في المناطق، ومستويان تنظيميان آخران وبما في ذلك كيانات مستقلة أخرى في منطقة واحدة).

نص تفسيري إضافي

من الضروري أن تجد كل جمعية وطنية التوازن الصحيح بين السلطة التي تتمتع بها الكيانات المحلية وخضوعها لمساءلة المستوى المركزي.

٢ لا تشمل المؤسسات المتفرعة والهياكل المماثلة.

وتُعنى السلطة المحلية بتعزيز المبادرات والعمل الإنساني السريع والفعال. وتتيح أيضاً المجال للقادة والمتطوعين للاضطلاع بأدوار مهمة داخل المنظمة.

وتتعلق المساءلة أمام المستوى المركزي بالوحدة وبإدارة المخاطر وصورة المنظمة وسمعتها. وفيما ينعكس عمل الفروع القوية بشكل إيجابي على كل الجمعية الوطنية، يمكن للفروع التي لا تنشط بفاعلية أو التي تتخذ قرارات سيئة أن تتسبب في مخاطر تؤثر في سمعة الجمعية الوطنية بكاملها.

ويتناول الفصل السادس تحت عنوان «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات» مسألة معالجة المنازعات والصراعات فيما بين مختلف كيانات الجمعية الوطنية.

الفصل السادس: الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات

الامتثال والنزاهة هما أساسيان للحفاظ على صورة الجمعية الوطنية. فالانتهاكات يمكن أن تطال سلبا سمعة الجمعية الوطنية وسمعة الحركة ككل.

ويساعد التصرف بنزاهة في ضمان خضوع الجمعية الوطنية لمساءلة الأطراف المعنية في ما يتعلق بجودة خدماتها، فضلاً عن الاستخدام الفعال للموارد أثناء الاضطلاع بمهامها وأداء دورها. وسعياً إلى معالجة أي تصرفات إشكالية مزعومة داخل الجمعية الوطنية تتعلق بقيادتها أو أعضائها أو موظفيها أو متطوعيها، ينبغي أن تضع الجمعية الوطنية إطاراً للنزاهة يعرّف معايير النزاهة والأخلاقيات التي يجب احترامها، ويحدد مجموعة القواعد والإجراءات اللازمة لمعالجة فاعلة للانتهاكات.

وتجنباً لتحوّل الخلافات إلى أزمات عامة، من المهم أيضاً إرساء إجراءات لتسوية المنازعات. وبينما تنطوي الإجراءات التأديبية على خطوات عقابية، تهدف إجراءات تسوية المنازعات إلى إيجاد حل لنمط من النزاعات من مثل الخلافات بين أعضاء الجمعية الوطنية، والتي لا توجد إجراءات أخرى تسمح بحلها مثل إجراءات الموارد البشرية.

وتتقاطع غالبية عناصر هذا الفصل مع عناصر أخرى وينبغي قراءتها مقترنة بالفصول الأخرى. ولهذا لا يُطلب من الجمعيات الوطنية أن تعتمد على فصل منفصل حول النزاهة والامتثال في نظمها الأساسية بل إن تتناول قضايا الامتثال والنزاهة في جميع الفقرات ذات الصلة في النظام الأساسي، وتضع الآليات والسياسات والإجراءات التي تحول دون وقوع الانتهاكات المحتملة للامتثال والنزاهة وتتصدى لها.

الأسئلة الرئيسية

- هل ترتقي الجمعية الوطنية إلى أعلى معايير النزاهة؟
- هل قامت الجمعية الوطنية بتعريف معايير النزاهة التنظيمية والمعايير الأخلاقية والمعايير الخاصة بالأفراد من القادة، والأعضاء والموظفين والمتطوعين؟ وهل تستطيع عرض ذلك عند الاقتضاء؟
- هل وضعت الجمعية الوطنية إجراءات وآليات لضمان الامتثال، وتجنب إساءة استخدام السلطة، والتصدي لانتهاكات النزاهة المحتملة مع ضمان الإنصاف في تنفيذ الإجراءات؟
- هل لدى الجمعية الوطنية تدابير وآليات ملائمة لضمان التسوية الفعلية للمنازعات الداخلية؟

المعيار ٦-١

ينص النظام الأساسي على معايير النزاهة والمعايير الأخلاقية التي يجب الالتزام بها.

ما هو إلزامي

بالنسبة إلى الأفراد

يحدد النظام الأساسي أو يشير إلى معايير النزاهة والمعايير الأخلاقية التي يجب الالتزام بها على جميع مستويات الجمعية الوطنية، ويشمل ذلك عدم التسامح إطلاقاً إزاء انتهاك هذه المعايير. وتشمل معايير النزاهة والمعايير الأخلاقية، على الأقل، ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للحركة، والالتزام بسياسات الجمعية الوطنية وأنظمتها الداخلية

- حماية السرية والحفاظ على ثقة الذين تقدم لهم الجمعية الوطنية الخدمات
- اتخاذ القرارات والتصرف خدمةً لمصلحة الجمعية الوطنية حين ينفذ العمل باسمها
- معاملة الجميع بكرامة واحترام ومن ثم الامتناع عن:
  - ⊙ التمييز القائم على نوع الجنس، أو الأصول العرقية، أو الجنسية، أو المواطنة، أو العمر، أو الإعاقة، أو اللغة، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية، أو الانتماء الاجتماعي، أو أية أسباب أخرى مماثلة
  - ⊙ كره الأجانب وأية أشكال أخرى من العنصرية
  - ⊙ المضايقة والتحرش بما في ذلك التحرش الجنسي
  - ⊙ الاستغلال والاعتداء الجنسيان
- التصرف بأمانة ونزاهة في كل الصفقات والتعاملات ويشمل ذلك الامتناع عن أعمال الاحتيال والفساد وإساءة استخدام السلطة والمحسوبية
- تجنب تعارض المصالح ومعالجة حالات تعارض المصالح الفعلية والمحتملة بالشكل المناسب. وفي أغلب الحالات، تحدد السياسة الخاصة بالموضوع ما يشكل تعارضاً في المصالح. (انظر أيضاً الفصل الرابع: القيادة (الحكم والإدارة)، والمعيار ٤-٣ المتعلق بالأفراد وتعارض المصالح في مناصب الحكم).

يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية باعتماد السياسات ذات الصلة ومدونة سلوك (أو إطار مماثل للسلوك والمعايير الأخلاقية) خاصة بالنسبة إلى الأفراد الذين يشغلون مناصب في أجهزة الحكم والموظفين والمتطوعين. ويصف المعيار ٤-٣ شروطاً أكثر تحديداً لمدونة السلوك المخصصة لأجهزة الحكم ومناصبه.

بالنسبة إلى الفروع والكيانات الأخرى

يلزم النظام الأساسي الفروع وأي كيانات أخرى في الجمعية الوطنية بضمان التزام الأفراد بمعايير النزاهة والمعايير الأخلاقية المذكورة أعلاه.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- سياسة الاتحاد الدولي بشأن النزاهة في الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي.

المعيار ٦-٢

يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي تضمن الامتثال لمعايير النزاهة والمعايير الأخلاقية، وطريقة معالجة الانتهاكات.

ما هو إلزامي

يحدد النظام الأساسي أو يشير إلى اللوائح التي تصف الآليات والعمليات والإجراءات المعتمدة للتحقيق وفرض العقوبات، في حال عدم الامتثال لمعايير النزاهة والمعايير الأخلاقية، بالنسبة إلى الأفراد والكيانات الجماعية ومنها فروع الجمعية الوطنية.

ويجب أن يحدد النظام الأساسي الأجهزة التي يمكن أن تعاقب عدم الامتثال، وعلى أي أساس، وما هي العقوبات المطبقة. ويجب أن تتسم الإجراءات التأديبية بالإنصاف وتوفر الضمانات الواجبة.

كما يجب أن يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية باعتماد لوائح للموظفين تتوافق مع قانون العمل الوطني، وتحدد العمليات والإجراءات المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لشروط التعاقد.

ويجب أن تحدد الجمعية الوطنية إجراءات التسلم والتحقيق والرد على الشكاوى والادعاءات المقدمة ضد أي شخص مرتبط بالجمعية الوطنية، بما في ذلك وضع سياسة لحماية المبلّغين عن المخالفات تنص على أن الجمعية الوطنية لن تتخذ تدابير انتقامية ضد أي شخص يقدم شكوى بحسن نية، وأنها تحمي سرية بلاغاته لا سيما إذا كان من المستفيدين من الخدمات، أو من الموظفين، أو المتطوعين، أو الأعضاء.

ما هو اختياري

يمكن للجمعية الوطنية إنشاء جهاز حكم داخلي توكل إليه مهمة الإشراف على الامتثال والنزاهة داخل الجمعية الوطنية، وربما تزكية أعضاء من الخارج (انظر المعيار ٤-٢)، أو جهاز خارجي مثل أمين المظالم أو لجنة أخلاقيات مستقلة.

نص تفسيري إضافي

معالجة الشكاوى والإبلاغ عن المخالفات

من الضروري جداً وجود إجراءات لمعالجة الشكاوى لأنها تتيح للجميع ومنهم الموظفون في مستويات أدنى والمتطوعون وأولئك الذين تقدم لهم الجمعية الوطنية الخدمات، فرصة الإبلاغ عن مخالفات خطيرة دون خوف من الانتقام. ويُعّد عدم الالتزام المتعمد بهذه المعايير والحمايات أمر خطير ويتعين إخضاع مرتكب المخالفة لإجراءات تأديبية. وتشكل هذه الإجراءات رادعاً وتساعد في تصحيح اي مخالفات ترتكب باسم الجمعية الوطنية ولكنها تتطلب من الجمعية الوطنية امتلاك القدرة على التحقيق بشكل شفاف في الشكاوى. ولهذا السبب تلجأ منظمات كثيرة إلى منظمة أو هيئة خارجية لضمان الإنصاف في الإجراءات المتبعة أثناء التحقيق.

وللاستفادة من الحماية الممنوحة للمبلّغين عن المخالفات، يجب أن تكون الشكاوى ذات طابع خطير وتشمل ما يلي:

- فعل إجرامي مثل الاحتيال
- أعمال تعرّض صحة الناس وسلامتهم للخطر
- إخلال بالعدالة
- مخالفة الجمعية الوطنية للقانون
- إساءة استخدام السلطة بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسيان
- أي انتهاك خطير لمعايير النزاهة والمعايير الأخلاقية كما ورد في المعيار ٦-١.

ويجب أن توضع إجراءات فعالة للتبليغ عن المخالفات وتُنشر لدى كل الأطراف المعنية في الجمعية الوطنية. وهي تضمن حماية الذين يقدمون ادعاءات بحسن نية من الانتقام أو التضرر، وهذا يعني ضمان سرية هوية المبلّغ عن المخالفة. كما توفر الحماية لكبار الموظفين والقادة الذين يمكن أن تستهدفهم اتهامات مغرضة من خلال التأكد من أن الاتهامات تعالج بسرعة وبإنصاف وأن العقوبات المناسبة تفرض على الذين يتقدمون باتهامات مغرضة.

الإجراءات التأديبية وعدالة الإجراءات

يجب أن يكون إعداد الإجراءات التأديبية في حالات انتهاك معايير النزاهة والأخلاقيات إعداداً جيداً وموثقاً. وإذا لم تعالج المخالفات بطريقة مبدئية وشفافة، يُحتمل أن تتعرض الجمعية الوطنية لخطر تفاقم أية توترات داخلية قائمة، وتواجه تحديات قانونية خارجية. ويبقى المفهوم الأساسي الكامن وراء أي إجراء تأديبي هو عدالة الإجراءات أي القدرة على إثبات التعامل مع أي قضايا تأديبية وفقاً لأسسها الموضوعية، وبطريقة منهجية وشفافة بالتوافق مع القواعد واللوائح القائمة.

وتشمل عدالة الإجراءات والضمانات الواجبة، على الأقل، ما يلي:

- إبلاغ أي طرف معني فوراً وكتابة بطبيعة الشكوى
- الطلب من هيئة غير منحازة أن تنظر في الشكوى وفقاً لأسسها الموضوعية، وتأخذ في الاعتبار ما إذا كان العمل قد ارتكب بحسن نية أو بسوء نية
- توفير الفرصة لأي طرف معني بالتعليق على الموضوع، والاستماع إلى أقواله
- إصدار إنذارات حيثما أمكن ذلك تبعاً لخطورة القضية
- الطابع النسبي للعقوبات أي أن تعليق عمل المتطوعين والأعضاء (ومنهم أعضاء أجهزة الحكم) أو طردهم لا يمكن أن يُفرض إلا لأسباب خطيرة وتحديداً إظهار صفات لا تتفق مع المبادئ الأساسية للحركة، أو ارتكاب انتهاكات خطيرة لأنظمة الجمعية الوطنية الداخلية وسياساتها، أو الاضطلاع بأنشطة تسيء إلى سمعة الجمعية الوطنية أو صورتها أو أنشطتها.
- وضع نظام لتقديم طلبات الاستئناف عند مستوى تنظيمي آخر، أو اللجوء إلى إجراءات تحكيم خارجية.

ويمكن أن تشمل العقوبات المحتملة، عقوبة التعليق والطرد (الأعضاء والمتطوعون)، أو العزل من المنصب (أعضاء من أجهزة الحكم أو مجلس الإدارة بكامله)، أو التدخل في أحد الفروع، أو سحب الحق في استخدام اسم الجمعية الوطنية والشارة من أحد الفروع أو من كيان من الكيانات الأخرى.

وإذا ما واجهت الجمعية الوطنية شكوى لا تستطيع معالجتها بالشكل الصحيح، وإذا ما نظرت في كل الوسائل الأخرى وحاولت استخدامها، يمكنها عرض الادعاءات بانتهاك النزاهة على لجنة الامتثال والوساطة في الاتحاد الدولي. وسوف يتطلب ذلك التعاون الكامل مع اللجنة.

الوثائق والمصادر الرئيسية

- سياسة الاتحاد الدولي بشأن منع الاحتيال والفساد، الاتحاد الدولي، ٢٠١٩ (وثيقة مرتقبة).

المعيار ٦-٣

يحدد النظام الأساسي الآليات والإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات.

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي الآليات والإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات من أجل حل المنازعات داخل الجمعية الوطنية لا سيما المنازعات التي تتعلق بالفروع والمتطوعين والأعضاء الذين لا تشملهم الإجراءات القائمة من مثل سياسات الموارد البشرية.

ما هو اختياري

يمكن أن يلزم النظام الأساسي الأعضاء والمتطوعين والفروع والكيانات الأخرى في الجمعية الوطنية باستخدام آلية تسوية المنازعات المعتمدة من قبل الجمعية الوطنية في حلها للمنازعات، وإبلاغ مجلس الإدارة في الوقت المناسب إذا ما بقيت المنازعات بدون حل.

نص تفسيري إضافي

تواجه كل الجمعيات الوطنية منازعات وصراعات من وقت لآخر. ويمكن أن تقود المنازعات إلى إجراء نقاش سليم ولكن من شأنها أيضاً أن تتصاعد إلى درجة تعرض تصريف أعمال الجمعية الوطنية وسمعتها للخطر. والهدف الرئيسي لآلية تسوية المنازعات هو بالتحديد تجنب هذا الوضع. وتشمل الآليات المعتادة ما يلي:

التوفيق والوساطة

تُشرك عمليات التوفيق والوساطة طرفاً ثالثاً غير معني بالنزاع يساعد الطرفين المتنازعين في التوصل إلى اتفاق. ويمكن أن يكون الطرف الثالث من داخل الجمعية الوطنية، مثل عضو مسؤول في مجلس الإدارة أو مدير، أو يأتي من الخارج ويشمل ذلك المهنيين الذين يملكون المهارات اللازمة في مثل هذه العمليات. ومن المهم جداً أن يوافق الطرفان المتنازعان على الطرف الذي سيقدم هذه الخدمة. فإذا رفض أحد الطرفين الطرف الثالث، من غير المحتمل حينئذ أن تُعتبر أي نتيجة حلاً منصفاً وصحيحاً.

التحكيم

في التحكيم يوّكل شخص ثالث مستقل بحل النزاع. وتكون عملية التحكيم ذات طابع خاص، ويقرر المحكّم أن النتيجة والقرار ملزمان. ويتميز التحكيم، مقارنة مع اللجوء إلى المحاكم الوطنية، بالسرعة التي يتوصل بها عادة المحكّم إلى القرار.

وإذا ما تبيّن أن النزاع يتعلق بعدم الامتثال لمعايير النزاهة والأخلاقيات، كما هي معرّفة في المعيار ٦-١، ينبغي حينها معالجته وفقاً للإجراءات التأديبية الواردة تحت بند المعيار ٦-٢.

الفصل السابع: الشؤون المالية

يهدف هذا الفصل إلى ضمان اعتماد ممارسات مبنية على المبادئ وخاضعة للمساءلة في مجالي الإدارة المالية وحشد الموارد من أجل حماية صورة الجمعية الوطنية وسمعتها.

الأسئلة الرئيسية

- هل توجد ضمانات كافية لقبول الجمعية الوطنية بالموارد المقدمة وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية وأطرها التنظيمية؟
- هل حددت الجمعية الوطنية مسؤوليات واضحة بخصوص جميع جوانب الإدارة المالية؟
- هل تملك الجمعية الوطنية ما يكفي من الإجراءات الخاصة بالمساءلة ومنها عمليات التدقيق الخارجي للحسابات الموحدة؟

المعيار ٧-١

يحدد النظام الأساسي طرق حشد الموارد وإدارتها على نحو شفاف وخاضع للمساءلة وفعال ومبني على المبادئ.

ما هو إلزامي

يجب أن يتضمن النظام الأساسي تعريفاً للسنة المالية التي تعتمدها الجمعية الوطنية.

يجب أن يحدد النظام الأساسي فئات الإيرادات الرئيسية للجمعية الوطنية مثل رسوم العضوية، والأموال التي تجمع للبرامج والمشاريع، والهبات، والأنشطة المولدة للدخل.

يجب أن يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية بحشد الموارد بطريقة شفافة ومبنية على المبادئ وخاضعة للمساءلة.

ويجب أن يوضح النظام الأساسي المسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد المالية – انظر أيضاً الفصل الرابع «القيادة (الحكم والإدارة)» – وبشكل خاص:

- صياغة الميزانية والتقارير المالية
- إسداء النصح بشأن الميزانية والتقارير المالية
- الموافقة على الميزانية والتقارير المالية
- تدقيق الحسابات
- تحديد شروط قبول الأموال المقدمة والتبرعات.

كما يجب أن يحدد النظام الأساسي العلاقات المالية بين المستوى المركزي والفروع وبين المستوى المركزي والكيانات التابعة الأخرى لا سيما ما يتعلق بما يلي:

- حشد الموارد، وتخصيصها وصرفها
- الالتزامات المالية في ما بين الفروع أو الكيانات التابعة الأخرى والمستوى المركزي، والعكس بالعكس
- التزام جميع الفروع والكيانات التابعة الأخرى بتقديم البيانات المالية السنوية إلى المستوى المركزي للتصديق عليها وإجراء تدقيق إضافي (انظر المعيار ٧-٢ لمزيد من التفاصيل).

ما هو اختياري

يمكن أن يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية بإنشاء وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي الفعال للحسابات، تمنح الإدارة ضمانة معقولة بفعالية الرقابة الداخلية للجمعية الوطنية، وتعمل كأداة للتغيير عبر تقديم توصيات بإدخال تحسينات مستمرة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى استخدام الرابط التالي.

كما يمكن أن يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية بإنشاء وظيفة محقق مستقلة ومهنية للتدقيق في صحة الادعاءات عن ارتكاب الأعضاء والموظفين والمتطوعين أعمال غش أو فساد أو سوء تصرف.

للمزيد من التفاصيل، يرجى استخدام الرابطين التاليين:

Uniform Guidelines for Investigations،

CFE Code of Professional Standards Interpretation and Guidance

الوثائق والموارد الرئيسية

- إطار تنمية الجمعيات الوطنية، الاتحاد الدولي، ٢٠١٣، يركز على استدامة الجمعيات الوطنية عبر مبادرات التمويل المحلية وتنوع مصادر التمويل.
- سياسة الحركة الخاصة بالشراكات مع قطاع الشركات والمرفق، القرار ١٠ (مجلس المندوبين، سيول، ٢٠٠٥)
- مبادئ حشد الموارد في كل الحركة، القرار ٢، مجلس المندوبين، ٢٠١٧)
- لائحة استخدام شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر بواسطة الجمعيات الوطنية، اعتمدها المؤتمر الدولي العشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (فيينا ١٩٦٥) وعدلها مجلس المندوبين (بودابست، ١٩٩١).

المعيار ٧-٢

يلزم النظام الأساسي الجمعية الوطنية بإجراء تدقيق خارجي مستقل ومهني لحساباتها الموحدة في كل سنة.

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي طريقة تعيين مدقق الحسابات الخارجي ومؤهلاته ونموذج التقارير المقدمة.

يجب أن يقوم مدقق خارجي مؤهل ومستقل بتدقيق الحسابات في ختام كل سنة مالية.

يجب أن توحّد البيانات المالية السنوية أي أن يجمع بين البيانات المالية للمقر والفروع وجميع الكيانات المتصلة بما في ذلك المؤسسات المقدمة للخدمات (مثل بنوك الدم، والمستشفيات، وسيارات الإسعاف) التي تحمل الشارة أو تستفيد من استخدام الشارة.

نص تفسيري إضافي

البيانات المالية الموحدة هي البيانات المالية المجموعة للمقر والفروع وجميع الكيانات الأخرى.

إجراء تدقيق سنوي للبيانات المالية الموحدة هو أحد واجبات الجمعية الوطنية وفقاً لدستور الاتحاد الدولي.

ويكمن تدقيق الحسابات من قبل مدققين خارجيين في فحص مستقل للبيانات المالية التي تعدها المنظمة. ويؤدي إلى تقديم رأي يحدد ما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة «صحيحة ومنصفة» لمالية المنظمة وإذا كانت الأموال تستخدم وفقاً للأهداف المحددة كما يذكره النظام الأساسي.

ونظراً إلى أن طريقة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين ومؤهلاتهم ونموذج تقديم التقارير قد تختلف باختلاف الأنظمة القضائية القائمة، يتعين على الجمعية الوطنية التدقيق في اللوائح الوطنية قبل إدراج مثل هذه الأحكام في نظامها الأساسي أو تعديلها، من أجل ضمان الامتثال لها.

وتبعاً لحجم أموال الجمعية الوطنية ودرجة تعقيدها، يمكن النظر في خيارات تدقيق الحسابات التالية:

- وكالة حكومية معنية بتدقيق الحسابات
- شركة خاصة لتدقيق الحسابات
- مدقق للحسابات (في الخدمة أو متقاعد، يكون معتمداً).

ولا يعني إجراء تدقيق البيانات المالية الموحدة أن مدققي الحسابات سيدققون في حسابات كل فرع من الفروع وكل كيان في الجمعية الوطنية بل إنهم يختبرون صحة الحسابات من خلال عينة من المعاملات.

وكما أشير إليه في الفصل الرابع «القيادة (الحكم والإدارة)»، تتولى أجهزة الحكم (مجلس الإدارة أو الجمعية العامة) تعيين مدققي الحسابات. والمدقق المستقل هو الذي لم يشارك في مسك دفاتر الحسابات ولا يرتبط شخصياً بالمنظمة الخاضعة للتدقيق بأي شكل من الأشكال. ويعتبر تغيير مدقق الحسابات من وقت إلى آخر من الممارسات الجيدة في هذا المجال.

الفصل الثامن: الأحكام الختامية

الأسئلة الرئيسية

- هل تُعد الأحكام التي تنظم مراجعة النظام الأساسي واضحة وهل تضمن تنفيذ عملية شفافة وتشاركية؟
- ما هي الشروط التي يمكن بموجبها حل الجمعية الوطنية؟
- هل ثمة إجراءات محددة تضمن نشر النظام الأساسي (وأية مراجعات له) داخل الجمعية الوطنية؟

المعيار ٨-١

يحدد النظام الأساسي الإجراءات والقواعد المتعلقة بمراجعته.

ما هو إلزامي

تقع مسؤولية اعتماد التعديلات على النظام الأساسي للجمعية الوطنية على عاتق الجمعية العامة أو ما يعادلها.

يجب أن ينص النظام الأساسي على النصاب المطلوب وعلى الأغلبية المطلوبة لمراجعته.

يجب أن يُرفع مشروع التعديلات على النظام الأساسي للجمعية الوطنية إلى اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية، ويجب أن تؤخذ توصيات اللجنة في الاعتبار.

يجب ان ينص النظام الأساسي على فترة الإخطار المطلوبة لرفع مشروع التعديلات إلى الجمعية العامة.

يجب أن يحدد النظام الأساسي الجهاز الذي سيتخذ القرارات بشأن تفسير النظام الأساسي في حال عدم اليقين أو التنازع حول فهم النص.

نص تفسيري إضافي

في بعض الجمعيات الوطنية، يتطلب تعديل النظام الأساسي التشاور المسبق مع السلطات المعنية.

وفي غالبية الجمعيات الوطنية، يتطلب اعتماد التعديلات على النظام الأساسي نصاباً مؤهلاً و/أو أغلبية مؤهلة (على سبيل المثال، حضور ثلثي الأعضاء وتصويت ثلثي الحاضرين لصالح التعديل المقترح). ومع أن هذه الشروط تساهم في تحقيق استقرار المنظمة، يمكن أيضاً أن تحّد من قدرة الجمعية الوطنية على التكيّف بسرعة.

المعيار ٨-٢

يتضمن النظام الأساسي أحكاماً تتعلق بحل الجمعية الوطنية وتصفيتها.

ما هو إلزامي

يجب أن يحدد النظام الأساسي الشروط التي يمكن بموجبها حل الجمعية الوطنية. وفي الحالات التي ينظم فيها القانون إنشاء الجمعية الوطنية، يجب أن يتم حل الجمعية وفقاً للأحكام الواجبة التطبيق.

لا يجوز حل الجمعية إلا بقرار من أعلى جهاز حكم في الجمعية الوطنية وهو عادة الجمعية العامة. ويجب أن يتم اتخاذ القرار بحل الجمعية في ظل نصاب مؤهل وبتصويت أغلبية مؤهلة.

يجب أن يحدد النظام الأساسي، رهناً بأحكام القانون الوطني، مصير الأصول المتبقية للجمعية الوطنية.

المعيار ٨-٣

يُنشر النظام الأساسي على جميع الأطراف المعنية في الجمعية الوطنية في كل المستويات.

ما هو إلزامي

يجب ترجمة النظام الأساسي إلى اللغات الرسمية للدولة التي تعمل الجمعية الوطنية في أراضيها.

وفي حال وجود أكثر من لغة رسمية واحدة، يجب أن يحدد النظام الأساسي أي لغة تعطى لها الأسبقية في حال نزاع على التفسير بين نسخ اللغات المختلفة.

يجب نشر النظام الأساسي على جميع قطاعات الجمعية الوطنية وإتاحة الاطلاع عليه لأي عضو أو متطوع في الجمعية الوطنية وفقاً للطلب.

ما هو اختياري

يمكن أن تقرر الجمعية الوطنية ترجمة النظام الأساسي إلى لغات أو لهجات أخرى مستخدمة في أراضي البلد.

يمكن إتاحة النظام الأساسي على موقع الجمعية الوطنية على شبكة الانترنت وغيرها من قنوات الاتصال ذات الصلة.

ميثاق المتطوعين

نحن متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر

متحدون في مهمتنا لدرء المعاناة البشرية والتخفيف من وطأتها حيثما وُجدت،

نتمسك ونلتزم بالمبادئ الأساسية وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة الطوعية والوحدة والعالمية.

نحمي أرواح الناس وصحتهم ونحرص على احترام البَشر.

نعمل على صون الكرامة البشرية وتعزيز التفاهم المتبادل والتضامن والتعاون والسلم المستدام

نضطلع بمهمتنا باستقلال تام، بمنأى عن أي تأثير سياسي أو إيديولوجي أو اقتصادي قد يثنينا عن مساعدة المحتاجين

نسعى إلى تخفيف معاناة الناس، لا دافع لنا سوى تلبية احتياجاتهم، مانحين الأولوية لحالات الاستغاثة الأكثر إلحاحا

لن يشوب عملنا أبدا أي تمييز على أساس الجنسية أو النوع الاجتماعي أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو أي أسباب أخرى.

لا ننحاز لأي طرف في النزاعات أو نخوض في جدالات ذات صبغة سياسية أو عرقية أو دينية أو إيديولوجية أو ما شابه ذلك.

لا نؤدي عملنا بدافع الربح

نعلم أن شاراتنا تحمينا من الأذى، غير أن حياتنا قد تتعرض للخطر أحياناً

ندعو جمعيتنا الوطنية إلى أن تضمن مشاركتنا وحمايتنا واحترامنا، وأن تزودنا بالوسائل والمساندة التي نحتاجها لإنجاز مهمتنا الإنسانية

نحن نُجسّد الصليب الأحمر والهلال الأحمر

١-١-٥ القرار ٤
تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتشكيلها

إن مجلس المندوبين،

إذ يُذكر بالمادة ١٧ من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، التي أرست أساس تشكيل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة)، على أن تتألف من خمسة أعضاء من جمعيات مختلفة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، ينتخب المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) كلّاً منهم بصفته الشخصية، وعضوين يمثلان اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، يكون أحدهما رئيسها، وعضوين يمثلان الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، يكون أحدهما رئيسه؛ وكذلك المادة ٢١ من النظام الداخلي للحركة، التي تحدد القواعد التي تنظم انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة،

وإذ يُذكر أيضاً بالمادة ١٠(٤) من النظام الأساسي للحركة، التي تقضي بأن ينتخب المؤتمر الدولي أعضاء اللجنة الدائمة، مع مراعاة الصفات الشخصية ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل،

وإذ يُذكر كذلك بالقرار رقم ٣ لمجلس المندوبين لعام ١٩٩٥ المعنون «مستقبل الحركة»، الذي أقرّ وثيقة «مواصفات المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر»،

وإذ يُذكر كذلك بالقرار رقم ١٢ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، المعنون «تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها»، ودعوته اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية واللجنة الدائمة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص على جميع مستويات قيادتها،

وإذ يلاحظ بارتياح التزام الحركة بتعزيز معايير النزاهة والامتثال، وبترويج توازن عادل بين الجنسين بين جميع مكونات الحركة وأجهزتها النظامية،

وإذ يرحب مع التقدير بعمل اللجنة الدائمة لتقديم مقترحات ملموسة لتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضائها وتشكيلها،

وإذ يؤكد توقعه بأن يمتثل المرشحون لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة على الدوام للمبادئ الأساسية للحركة ولأعلى معايير النزاهة والأخلاقيات التي تنطوي عليها عضوية اللجنة الدائمة،

١- يعتمد المبادئ التوجيهية للمرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة التي صاغتها اللجنة الدائمة، والتي تحل محل مواصفات المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة لعام ١٩٩٥، ويحث أعضاء اللجنة الدائمة والمرشحين المستقبليين للانتخاب وجميع مكونات الحركة على الامتثال لها؛

٢- يحث المرشحين المتقدمين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة على تقديم ترشيحاتهم قبل ستين يوماً على الأقل من افتتاح المؤتمر الدولي الذي سيُجرى فيه الانتخاب؛

٣- يحث الأعضاء المُنتخَبين لعضوية اللجنة الدائمة على عدم التقدم للانتخاب مرة أخرى إذا كانوا قضوا فترتين في عضوية اللجنة الدائمة مدة كل منهما أربع سنوات؛

٤- يشجع على مراعاة التوزيع الجغرافي العادل وكذلك التوازن العادل بين الجنسين لدى تسمية المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة؛

٥- يحث جميع أعضاء المؤتمر الدولي على أن يأخذوا في الاعتبار، في انتخابات أعضاء اللجنة الدائمة، بما في ذلك خلال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، الصفات الشخصية ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك التوازن العادل بين الجنسين، وذلك عند

انتخاب الأعضاء الخمسة للجنة الدائمة في المؤتمر الدولي، وفي ضوء ذلك، على وجه الخصوص، باختيار امرأتين ورجلين على الأقل من بين المرشحين؛

٦- يحث اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، عند تعيين كل منهما ممثلَيْه في اللجنة الدائمة على النحو الذي تنص عليه المادة ١٧(١) من النظام الأساسي للحركة، على التأكد من مراعاة التوازن العادل بين الجنسين؛

٧- يحيط علماً ويرحب بالتفسير الذي تأخذ به اللجنة الدائمة بأنه يجب اعتبار النظام الأساسي للحركة ونظامها الداخلي محايدين من حيث النوع الاجتماعي، وأن الألفاظ والتعابير التي تشير إلى الذكر أو الأنثى لا تقتصر على النوع الاجتماعي المشار إليه؛

٨- يشجع أعضاء مجلس المندوبين وأعضاء المؤتمر الدولي على التأكد من مراعاة تمثيل عادل بين الجنسين في وفودهما التي تحضر الاجتماعات المذكورة؛

٩- يدعو مكونات الحركة كافة إلى مواصلة العمل نحو تنفيذ القرار رقم ١٢ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لضمان مراعاة تمثيل عادل بين الجنسين في منظماتها، وضمان حصول النساء على الدعم للوصول إلى مناصب قيادية ومناصب في مجال الحكم في الحركة؛

١٠- يدعو اللجنة الدائمة إلى توجيه اهتمام المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمؤتمرات الدولية التالية إلى القرار الحالي وتوصياته.

المبادئ التوجيهية للمرشحين
لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أ) مسؤوليات اللجنة الدائمة

اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) هي الجهاز المفوض من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) بين دورتين من دورات المؤتمر، لممارسة الاختصاصات المحددة في المادة ١٨ من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). وتشمل الاختصاصات الرئيسية للجنة الدائمة، كما هو منصوص عليه في المادة ١٨ وفي قرارات الحركة، المسؤوليات التالية في مجالات الإدارة والتنفيذ والحكم:

(١) اتخاذ القرار بشأن مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر الدولي – إذا لم يحددهما المؤتمر الدولي السابق – ومجلس المندوبين، وإعداد جدولي أعمالهما المؤقتَيْن وبرنامج المؤتمر الدولي

(٢) وضع قائمة المراقبين في المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين بتوافق الآراء

(٣) الترويج للمؤتمر الدولي وتحقيق أعلى نسبة حضور

(٤) تشجيع وتعزيز تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي

(٥) تعزيز التوافق في عمل الحركة والتنسيق، في هذا الخصوص، بين مكوناتها

(٦) بحث المسائل التي تهم مجموع الحركة

(٧) تقوم اللجنة الدائمة في الفترة الفاصلة بين دورتين للمؤتمر الدولي، ومع مراعاة أي قرار نهائي يتخذه المؤتمر بما يلي:

- تسوية أي خلاف في الرأي قد ينشأ حول تفسير وتطبيق النظام الأساسي والنظام الداخلي
- تسوية أي مسألة قد ترفعها إليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بخصوص أي خلاف قد ينشأ بينهما

(٨) تسمية الفائزين بوسام هنري دونان، وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية[٣] وإدارة منحهما

(٩) إنشاء أجهزة فرعية مخصصة بتوافق الآراء لمساعدتها في أداء عملها.

ب) المبادئ الحاكمة لعضوية اللجنة الدائمة

تتألف اللجنة الدائمة من تسعة أعضاء، من بينهم خمسة أعضاء من جمعيات وطنية مختلفة يُنتخبون بصفتهم الشخصية، وأربعة أعضاء يمثلون اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وفقاً للمادتين ١٠(٤) و١٧ من النظام الأساسي للحركة، وكذلك المادة ٢١ من نظامها الداخلي.

بموجب المادة ١٠(٤) من النظام الأساسي للحركة والمادة ٢١(١) من نظامها الداخلي، ينتخب المؤتمر الدولي الأعضاء الخمسة للجنة الدائمة، مع مراعاة ما يلي:

- الصفات الشخصية للمرشحين الأفضل تأهيلاً للاضطلاع بمسؤوليات اللجنة الدائمة
- مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحركة بتعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع وتساوي الفرص على جميع مستويات قيادتها. لذلك، وسعياً لدعم تحقيق التوازن العادل بين الجنسين، يشجع مجلس المندوبين بقوة جميع مكونات الحركة وجميع الدول الأعضاء المشاركة في التصويت في أثناء المؤتمر الدولي لانتخاب الأعضاء الخمسة في اللجنة الدائمة المشار إليهم في المادة ١٧(١)(أ) من النظام الأساسي للحركة ويدعوها إلى اختيار امرأتين ورجلين على الأقل من المرشحين في بطاقة الاقتراع.

وعلى النحو ذاته، يحث اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على التأكد من مراعاة التوازن العادل بين الجنسين عند تعيين كل منهما ممثلَيْه في اللجنة الدائمة على النحو المذكور في المادة ١٧(١)(ب) و(ج) من النظام الأساسي للحركة.

ج) متطلبات يلزم توافرها في المرشحين

تنص المادة ٢١ من النظام الداخلي للحركة على أن تُسلم الترشيحات لعضوية اللجنة الدائمة بالإضافة إلى السيرة الذاتية لكل مرشح إلى رئيس مكتب المؤتمر الدولي قبل افتتاح الجلسة التي سيجري فيها الانتخاب بثمان وأربعين ساعة. ومع ذلك، نحث جميع المرشحين المتقدمين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة على تقديم ترشيحاتهم قبل ستين يوماً على الأقل من افتتاح المؤتمر الدولي. والمقصود من التبكير في التقديم تحسين سير عملية تسمية المرشحين من أجل ضمان شفافية العملية وجودة الترشيحات، بما يتماشى مع متطلبات تعزيز الأهلية والنزاهة. وسيشجع هذا أيضاً على تعميم الترشيحات قبل افتتاح المؤتمر الدولي بخمسة وأربعين يوماً، في وقت إرسال وثائق العمل الرسمية.

ويجب أن تُقدّم الترشيحات بإحدى لغات العمل الأربع للمؤتمر الدولي.

١- *عضوية في جمعية وطنية*

بموجب المادة ١٧(١)(أ) من النظام الأساسي للحركة، يشارك المرشحون في الانتخاب بصفتهم الشخصية، وبجب أن يكونوا أعضاء في جمعيات وطنية. ويجب أن تتضمن ترشيحاتهم إثباتاً للعضوية؛ شهادة عضوية على سبيل المثال أو وثيقة أخرى ذات صلة.

ويجوز أن يتقدم للانتخاب عدة مرشحين أعضاء في جمعية وطنية واحدة، ولكن لن يُنتخب إلا واحد فقط لعضوية اللجنة الدائمة.

٢- *إعلان الترشيح*

بموجب المادة ١٠(٤) من النظام الأساسي للحركة، والمادة ٢١(١) من نظامها الداخلي، تؤخذ الصفات الشخصية للمرشحين في الاعتبار لدى تسمية المرشحين وانتخابهم. لذلك، يجب أن يكون المرشحون وكذلك الأعضاء المنتخبون قادرين على إثبات أن أياً مما يلي لم يسبق أن حدث قبل تقدمهم للانتخاب:

٣ جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية أنشأها مجلس المندوبين الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٨٧.

- الانخراط في ارتكاب أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني أو المعايير المعترف بها دولياً لقانون حقوق الإنسان
- صدور إدانة بحقهم في أي فعل أو سلوك إجرامي أدى إلى توقيع عقوبة مدنية بما قد يمس سمعة الحركة أو مكانتها
- فرض عليهم أحد مكونات الحركة جزاءات بسبب:
  - انتهاك مدونة قواعد السلوك لأيٍّ من مكونات الحركة
  - إبداء سمة شخصية أو خُلُقية تتنافى مع المبادئ الأساسية السبعة
  - ارتكاب ممارسات احتيال أو فساد
  - عدم الإعلان عن أي تضارب للمصالح
- فُرضت عليهم جزاءات بسبب انتهاك القوانين أو السياسات المتعلقة بالاستغلال أو الإساءة الجنسيين، أو التمييز أو المضايقة
- الانخراط في أي نزاع أو خلاف كبير داخل الحركة أو خارجها بما قد يمس سمعة الحركة.

ويجب أن يدرك المرشحون أنه قد يُطلب منهم تقديم معلومات إضافية تتعلق بأي معلومات أدلوا بها في ترشيحاتهم.

ويظل الأعضاء المنتخَبون عرضة للمساءلة التامة في حال عدم الإفصاح عن أي معلومات ذات صلة، وعن الإفادات المُدرجة في ترشيحاتهم. ويتوقع منهم الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والمعايير الأخلاقية، والمحافظة على صورة اللجنة الدائمة والحركة وسمعتهما ووظائفهما.

٣- *مواصفات المرشحين ومؤهلاتهم والعضوية*

كما ذكر أعلاه، وبموجب المادة ١٠(٤) من النظام الأساسي للحركة، والمادة ٢١(١) من نظامها الداخلي، تؤخذ الصفات الشخصية للمرشحين في الاعتبار لدى تسمية المرشحين وانتخابهم. ويمكن تصنيف الصفات المثلى المطلوبة في أعضاء اللجنة الدائمة ضمن العناوين التالية: القيادة والدوافع والنزاهة وقوة الشخصية والمعرفة والخبرة وتخصيص وقت لحضور الاجتماعات وتدبير شؤون اللجنة الدائمة.

أ) القيادة

ينبغي أن تكون للمرشح رؤية تتعلق بالحركة ودورها وتأثيرها في الأوساط الإنسانية الدولية على النطاق الأوسع؛ وأن يتّسم بقدرة وإرادة على مجابهة التحديات التي تواجهها الحركة بإبداع وعزيمة؛ وأن يكون قادراً على تحفيز الزملاء الأعضاء في اللجنة الدائمة وغيرهم من القادة في الحركة وإلهامهم للعمل على نحو بنّاء وإيجابي بهدف تحقيق تلك الرؤية.

ب) الدوافع

ينبغي ألا يتطلّع المرشح إلى العضوية في اللجنة الدائمة من باب الطموح الشخصي أو البحث عن الجاه أو عن منصب شرف في الحركة. وينبغي أن يكون المرشح متحمساً للعمل مع الأعضاء الآخرين بصفته الشخصية ودون أي تحيّز من أجل خدمة مصالح الحركة وحدها، وسعياً إلى تحقيق مهمتها وأهدافها الإنسانية.

ج) النزاهة

يجب أن يكون للمرشحين سجل مُثبت يؤكد إلمامهم بالمبادئ الأساسية للحركة ونظامها الأساسي وأعلى معايير النزاهة والأخلاقيات وامتثالهم لها. وينبغي أن يتخذوا من المبادئ الأساسية مصدراً لإلهام قراراتهم وأعمالهم في كل الأوقات. ويجب أن يلتزموا بممارسة مهمتهم بصفتهم الشخصية، بما يحقق مصالح اللجنة الدائمة والحركة وحدهما، مع استبعاد أي مؤثر خارجي أو أي تعارض في المصالح من شأنه التأثير بأي شكل آخر على مواقفهم وقراراتهم أو تقييدها.

د) قوة الشخصية

ينبغي أن يتحلى المرشح باستقلالية الرأي، وأن يكون مدركاً لشواغل الآخرين وآرائهم ويحترمها، وأن يتّسم بالعزيمة وعدم التحيّز في أخذ القرارات ويتحلى بالتسامح في تنفيذها. كما ينبغي أن يكون شجاعاً ويوصي بما يراه صحيحاً حتى

لو لم يلقَ هذا الخيار ترحيباً، وأن يكون محل ثقة في تحمل المسؤوليات والسهر على إنجاز الأعمال في مواعيدها، ويكون على استعداد للعمل في اللجنة الدائمة بروح من التعاون من أجل تهيئة الظروف الملائمة التي تُعزز الوحدة والتوافق بين مكونات الحركة.

هـ) المعرفة

ينبغي أن يكون المرشح ملمّاً بالمبادئ الأساسية للحركة، وبأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية وغيرها من صكوك القانون الدولي الأخرى ذات الصلة؛ ومطلعاً اطلاعاً جيداً على نشأة الحركة وتطورها التاريخي؛ وأن يكون على معرفة بالنظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة وقراراتها وسياساتها الرئيسية ويحترمها.

ويجب أن يتحلى بفهم سليم لطرق عمل مختلف مكونات الحركة، ولا سيما طرق عمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وينبغي أن يفهم المرشح ويحترم أهداف اللجنة الدائمة ووظائفها، وعلاقتها بمكونات الحركة الأخرى وعلاقتها بأجهزة الحركة النظامية الأخرى؛ وكذلك أهداف ومهام مكونات الحركة والعلاقات التي تربطها؛ والعلاقة بين الحركة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف؛ ودور الحركة داخل الأوساط الإنسانية الدولية على النطاق الأوسع، ولا سيما علاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة.

يُستحب بشدة إتقان اللغة الإنجليزية، إذ ييسر ذلك التواصل بين أعضاء اللجنة الدائمة، ويُستحسن الإلمام بلغة أخرى على الأقل من اللغات الرسمية في الحركة.

و) الخبرة

يُستحسن كثيراً أن تكون لدى المرشح خبرة في إحدى الجمعيات الوطنية و/أو غيرها من مكونات الحركة الأخرى، ويُفضل أن يكون ذا خبرة ودراية بمسائل الحكم.

وفضلاً عن الخبرة في الحركة والشؤون الوطنية والدولية، ينبغي أن يتميز المرشح ببصيرة فذّة في ما يتصل بالأحداث والأعمال الإنسانية لا سيما داخل المجتمع الدولي في نطاقه الواسع؛ وأن يكون لديه خبرة في العمل في بيئة متعددة الثقافات؛ وأن يولي أهمية لفهم المستجدات الدولية في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لها أثر مباشر على أنشطة الحركة، وأن يواكب هذه المستجدات أوّلاً بأوّل.

ز) تخصيص وقت لمهمته

يجب أن يخصص المرشح الوقت اللازم لحضور اجتماعات اللجنة الدائمة وأداء المهام الموكلة إليها، بما في ذلك المشاركة في المناقشات بشخصه أو عن بُعد، والاضطلاع بمهام محددة. وتقتضي عضوية اللجنة الدائمة قدراً كبيراً من الالتزام من حيث الوقت والسفر.

ويُستحسن للأعضاء الخمسة المنتخبين بصفة شخصية من جمعيات وطنية مختلفة ألا يشغلوا في الوقت ذاته أية وظائف أخرى في الاتحاد الدولي تُشغَل بالانتخاب أو في مجال الحكم، محافظةً على إمكانية تخصيص وقت لمهمتهم وضماناً لاستقلال رأيهم عندما يُرفع إلى اللجنة الدائمة أي خلاف قد ينشأ بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

ويجب ألا يشغل الأعضاء أي منصب فاعل رفيع المستوى في حكومة، أو في هيئة تشريعية، أو في أي منظمة أخرى قد ينشأ عن عمله فيها تعارض في المصالح، أو ينعكس سلباً على الحركة، أو لا يتوافق مع المبادئ الأساسية.

٤- حدّ فترة الولاية

يُحَثُّ الأعضاء المُنتخَبون لعضوية اللجنة الدائمة على عدم التقدم للانتخاب مرة أخرى إذا كانوا قضوا فترتين في عضوية اللجنة الدائمة مدة كل منهما أربع سنوات.

١-١-٦ القرار ٥
سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية

إن مجلس المندوبين،

إذ يُذكِّر ويكرر الإعراب عن القلق البالغ الذي عبّر عنه مجلس المندوبين سنة ٢٠١٧ بشأن احتياجات الصحة النفسية و الاحتياجات النفسية الاجتماعية الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما فيها الاحتياجات التي تنشأ في سياق الهجرة أو في ظروف أخرى مثل التهميش والعزلة والفقر المدقع، *وإذ يُذكِّر* بالحاجة المستمرة والملحَّة لمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للشواغل في هذا المجال وبالعمل الهام المكمِّل الذي تضطلع به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتلبية هذه الاحتياجات،

وإذ يُذكِّر بأن الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية لمتطوعي الحركة الدولية وموظفيها غالباً ما تتأثر أثناء عملهم، ويكرر الطلب الوارد في قرار مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ الذي يدعو الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) إلى تلبية احتياجات المتطوعين والموظفين في مجال الصحة النفسية وكذلك الاحتياجات النفسية الاجتماعية،

وإذ يعترف بالعلاقة بين استخدام العقاقير وسلوك الإدمان والصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية، ويُذّكر بتعهد الحركة بالتصدي لظاهرة الاستخدام الضار للمواد وسلوك الإدمان، بما في ذلك القرار رقم ٢٩ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر بعنوان «مكافحة تعاطي المخدرات»،

وإذ يُذكِّر بطلب مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ إعداد سياسة للحركة الدولية بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية تستند إلى نهوج مشتركة وتسهم في تنسيق استجابات الحركة الدولية المختلفة، وإذ يعترف *بأن هذه السياسة ستسهم في تعزيز القدرة الجماعية للحركة وقدرتها على تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية*،

١- *تعتمد السياسة المقترحة للحركة الدولية لتلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية*، ويطلب *من كل مكوِّنات الحركة الدولية تنفيذ هذه السياسة وتطبيقها في عملها الرامي إلى تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية أو عند دعمها مكوِّنات أخرى في الحركة الدولية في القيام بذلك*،

٢- تكرر الدعوة التي وجهها مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٧ لزيادة الموارد المخصَّصة لمعالجة هذه المسألة الإنسانية، بغية تعزيز القدرة الجماعية للحركة وتمكنها من تلبية *احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية*، وتدعو كل الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، إلى ضمان توفير «*دعم نفسي اجتماعي أساسي» كما ورد تعريفه في إطار الحركة الخاص بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وإلى تنمية قدراتهم على توفير الخدمات على مستويات الإطار الأخرى، والاضطلاع بأعمال التقييم والإحالة والمناصرة فيما يتعلق بكل مجالات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المعروضة في الإطار*.

٣- *يطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي رصد تنفيذ هذه السياسة، وتوثيق التقدم المحرز، بما في ذلك الدروس المستخلصة والتحديات التي اعترضتها، ورفع تقرير إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١ عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
بشأن تلبية احتياجات
الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية

أ) المقدمة

تشير سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن *تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية إلى الأنشطة التي اضطلعت بها مكونات الحركة في جميع السياقات. وتعرض ثمانية بيانات للسياسة تتعلق بتصنيف وتلبية احتياجات السكان المتضررين والموظفين والمتطوعين في مجال الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية.*

وكانت الحركة الدولية قد اعتمدت أثناء اجتماع مجلس المندوبين سنة ٢٠١٧، قراراً بعنوان «تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية» *والذي أقر بالضرورة الملحة لتعزيز الاستجابة الجماعية للحركة لاحتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية وطالب بوضع «سياسة للحركة الدولية بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية».*

تنطبق هذه السياسة على مكوّنات الحركة الثلاثة – الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) – في أنشطتها الخاصة بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وهي تعترف بتنوع الأنشطة المكملة لبعضها بعضاً التي تنفذها هذه المكونات في جميع السياقات وفقاً للمهام المختلفة الموكلة إلى كل منها، وتسعى إلى توفير إطار داعم لمكونات الحركة الثلاثة من خلال ضمان جودة الاستجابة في مجال *الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.*

وتشمل هذه السياسة ما يلي:

- عرض عام للاحتياجات في مجال *الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.*
- *الاستجابة في مجال الصحة النفسية وكذلك الاستجابة النفسية الاجتماعية والنهج المتبع للحركة.*
- *ثمانية بيانات خاصة بالسياسة مع التوجيهات الداعمة لها.*

تتماشى هذه السياسة مع التزامات الحركة وسياساتها وقراراتها ذات الصلة وتستند إليها. وتسترشد بالمعايير والإرشادات المهنية والأطر العالمية ذات الصلة. [٤]

وتحل هذه السياسة محل سياسة الاتحاد الدولي بشأن الدعم النفسي (٢٠٠٣)، وسوف يستعرضها مجلس المندوبين في عام ٢٠٢٧.

فهم احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية

توجد احتياجات *الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية على سلسلة من الحالات بدءاً بالصحة النفسية الإيجابية، مروراً بأشكال معتدلة ومؤقتة من المعاناة، ووصولاً إلى الاضطرابات النفسية المزمنة والأشد إعاقة.* ولذلك فإن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية أمر بالغ الأهمية للأفراد من أجل البقاء وأداء وظائفهم اليومية وتمتعهم بحقوق الإنسان وحصولهم على الحماية والمساعدة. كما أنها عامل حاسم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة. *وتشكل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عنصراً من عناصر الصالح العام العالمي التي تساهم في وجود مجتمعات سليمة في جميع البلدان بغض النظر عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي.*

وبالرغم من أن احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية ليست دائماً ظاهرة للعيان، إلا أنها حقيقية وملحة وفي بعض الحالات مهددة للحياة. وتُعتبر اضطرابات الصحة النفسية من بين الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة والإعاقة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ثلثي عدد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات معروفة في مجال الصحة النفسية ولديهم احتياجات نفسية اجتماعية لا يلتمسون المساعدة أبداً، وذلك بسبب قلة إمكانيات الحصول على الرعاية والعلاج، علاوة

٤ تشمل المراجع التالية: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠٠٧) *Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings* IASC؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف (٢٠١٨) *التوجيهات بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي – الاجتماعي*؛ منظمة الصحة العالمية، جنيف (٢٠١٣) Mental Health Action Plan 2013–2030, WHO: Geneva.؛ القرار ٢٩ «مكافحة تعاطي المخدرات» للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٨٦

على ما يحيط بهذه القضايا من وصم وتمييز. في عام ٢٠١٩ قدّرت منظمة الصحة العالمية أن ما يزيد على ٨٠٪ ممن يعانون من اضطرابات نفسية لا يلقون أي شكل من أشكال الرعاية الجيدة والزهيدة التكلفة في مجال الصحة النفسية. وفي الوقت نفسه، يقدم كل سنة ٨٠٠,٠٠٠ شخص على الانتحار والذي يشكل السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين الشباب.

وتنجم عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ آثار هائلة وطويلة الأمد على الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية. وتزداد معدلات اضطرابات الصحة النفسية إلى حد كبير بعد حالات الطوارئ وخاصة في حالات النزاعات المسلحة. وتزداد أيضاً الصعوبات النفسية الاجتماعية عندما ينفصل الأفراد عن أسرهم، على سبيل المثال، أو يفقدون أفراداً من أسرتهم أو أصدقاء لهم، أو عندما تصبح الظروف المعيشية عصيبة ويتعرضون للعنف ولا يستطيعون الحصول على المساعدة. وتؤدي حالات الطوارئ إلى تآكل موارد الأسر والمجتمعات المحلية أو تدميرها وتقوض قدرة الأشخاص على المواجهة وتفكك الأواصر الاجتماعية التي تدعم الأفراد عادة. وتكون العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل وبعيدة المدى، ويطال تأثيرها جماعات محلية ومجتمعات بأكملها.

ويبدي معظم الأفراد قدرة على الصمود وعلى تحمُّل معاناتهم شرط أن يتمكنوا من تفعيل قدراتهم الشخصية على مواجهة المحن والحصول على الخدمات الأساسية والموارد الخارجية مثل الدعم من أسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية. مع الأخذ بالاعتبار أن المبادرة إلى تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية بشكل مبكر ومناسب تساعد على تفادي تفاقم المعاناة إلى مستويات أشد حدة. ويواجه الأطفال مخاطر خاصة ما لم تلب احتياجاتهم الصحية النفسية وكذلك احتياجاتهم النفسية الاجتماعية في وقت مبكرٍ. وقد يحدث أحياناً أن تتفاقم أوضاع الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات شديدة و/أو مزمنة في الصحة النفسية ويصبحون بحاجة إلى مساعدة إضافية. غير أن خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي المحلية تخضع لضغط شديد في جميع السياقات أو قد تكون غير موجودة على الإطلاق. وحتى عندما تكون الخدمات متوفرة، يمكن أن يكون الحصول عليها في غاية الصعوبة بسبب موقعها، أو تكلفتها، أو بسبب قضايا أمنية، أو قلة الوعي، أو الوصم المرافق لمشاكل الصحة النفسية.

استجابة الحركة الدولية والنهج المتبع

إن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية جزءٌ أساسيٌ من الأهداف الشاملة للحركة الدولية المتمثلة في منع وتخفيف المعاناة الإنسانية، وحماية الحياة والصحة والكرامة، وتعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ويشمل ذلك أيضاً الموظفين والمتطوعين الذين ينشطون في جميع السياقات. وتشارك الحركة الدولية في الدبلوماسية الإنسانية لضمان قيام الدول وغيرها من الجهات الفاعلة بتلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، كما تشارك في تطوير المعايير والممارسات الدولية من أجل ضمان جودة الرعاية في ظروف شديدة الصعوبة.

وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية للسكان على أراضيها، بينما تضطلع مكونات الحركة الدولية بأدوار مكمِّلة وداعمة هامة، بما في ذلك دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات.

المصطلحات الأساسية وتعاريفها

تعرّف المصطلحات التالية وفقاً لاستخدامها في هذه السياسة وفي الحركة الدولية بشكل عام.

«الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي»

يستخدم مصطلح «الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي» لوصف أي نوع من أنواع الدعم المحلي أو الخارجي الذي يهدف إلى حماية أو تعزيز الراحة النفسية والاجتماعية و/أو الوقاية من الاضطرابات النفسية أو علاجها.[٥]

«الصحة النفسية»

- تُعرَّف منظمة الصحة العالمية الصحة النفسية بأنها «حالة من العافية يستطيع فيها كل فرد إدراك إمكانياته الخاصة والتكيّف مع حالات التوتّر العادية والعمل بشكل منتج ومفيد والإسهام في مجتمعه المحلي».

«النفسي الاجتماعي»

النفسي الاجتماعي هو مصطلح يستخدم لوصف العلاقات المتبادلة بين الفرد (أي العمليات الداخلية والانفعالات العاطفية والأفكار والمشاعر وردود الفعل) وبيئته، والعلاقات المتبادلة مع الأفراد، والمجتمع المحلي و/أو الثقافة (أي السياق الاجتماعي).

«الدعم النفسي الاجتماعي»

يشير الدعم النفسي الاجتماعي إلى الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الاجتماعية والنفسية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

٥ مقتبس بتصرف من إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠٠٧) بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ IASC Geneva *Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings*.

إطار الحركة الدولية الخاص بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

يُلبي كل مكوّن من مكوّنات الحركة الدولية الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية وفقاً لدوره وتفويضاته. ويمثل نموذج الهرم أدناه إطار خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المطلوبة لتلبية احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في جميع السياقات. ويكمن العنصر الأساسي لتنظيم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في وضع نظام دعم تكميلي متعدد المستويات يلبي احتياجات مختلف الجماعات. ولا يعني النهج المتعدد المستويات أنه يجب على جميع مكوِّنات الحركة الدولية أن توفر الخدمات على جميع المستويات. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تقوم مكوِّنات الحركة بالتقييم والإحالة والمناصرة فيما يتعلق بالنطاق الكامل للرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المعروض في النموذج، بدءاً من الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي وصولاً إلى الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية.

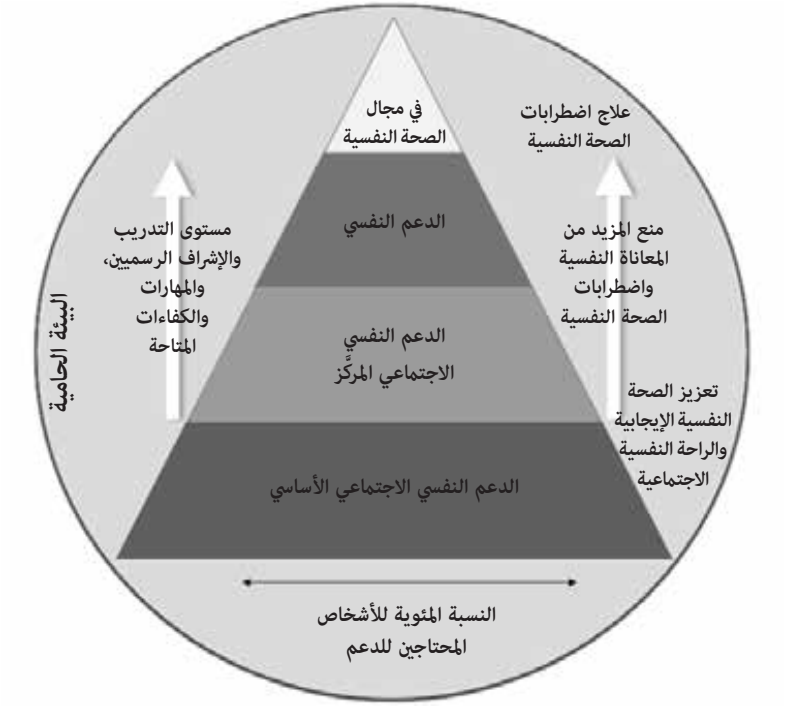

الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية – أي المستوى الأعلى للهرم –يشمل الخدمات السريرية المتخصصة ومعالجة الأفراد الذين يعانون من اضطرابات مزمنة في الصحة النفسية، والذين يعانون من اضطرابات شديدة خلال فترات زمنية طويلة بحيث يجدون صعوبة في أداء وظائف الحياة اليومية. ويذكر من بين أمثلة الأنشطة المنفذة: مراكز علاج الناجين من التعذيب والنهوج البديلة لعلاج الإدمان. وتقدم الخدمات في إطار أنظمة الدولة للرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وفي مرافق الاحتجاز.

الدعم النفسي – وهو المستوى الثالث من الهرم – يشمل أنشطة الوقاية والعلاج المقدمة إلى الأفراد والأسر الذين يعانون من ضائقة نفسية أشد تعقيداً وإلى الأشخاص المعرضين للإصابة باضطرابات في الصحة النفسية. ويذكر من بين أمثلة الأنشطة المنفذة الأنشطة المتعلقة بالدعم النفسي الأساسي: مثل تقديم المشورة أو العلاج النفسي وهي خدمات تقدم عادة داخل مرافق الرعاية الصحية مع أنشطة التوعية المناسبة، أو داخل المرافق المجتمعية المراعية للثقافة المحلية.

الدعم النفسي والاجتماعي المركَّز – المستوى الثاني من الهرم – يشمل تعزيز الصحة النفسية الإيجابية والراحة النفسية الاجتماعية وأنشطة الوقاية، مع تركيز خاص على الجماعات والأسر والأفراد المعرضين للخطر. ويذكر من بين أمثلة الأنشطة المنفذة: دعم الأقران والعمل على مستوى المجموعة. ويمكن أن يقدم الدعم النفسي الاجتماعي موظفون ومتطوعون من الصليب الأحمر/الهلال الأحمر مدرّبون وخاضعون للإشراف و/أو أفراد مدرّبون من المجتمع المحلي.

الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي – المستوى الأول من الهرم – يشمل أنشطة تعزيز الصحة النفسية الإيجابية والراحة النفسية الاجتماعية، والقدرة على الصمود، والتفاعل الاجتماعي، والتلاحم داخل المجتمعات المحلية. وغالباً ما تدمج أنشطة هذا المستوى في قطاعات الصحة والحماية والتعليم، ويجب أن تكون متاحة لجميع السكان المتضررين، حيثما أمكن ذلك. ويذكر من بين أمثلة الأنشطة المنفذة: الإسعافات الأولية النفسية، والأنشطة الترفيهية. ويمكن أن يقدم الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي موظفون ومتطوعون مدرّبون من الصليب الأحمر/الهلال الأحمر و/أو أفراد مدرَّبون من المجتمع المحلي.

ب) بيانات السياسة العامة والإرشادات

توجد ثمانية بيانات للسياسة التي توجه عمل الحركة الدولية في تقديمها لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

تتحمل كل من الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، مسؤوليات تتعلق بتلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية وفقاً لما يلي:

- الأدوار والتفويضات المحددة لكل منها،
- الاحتياجات والفجوات المحددة في السياقات الخاصة التي تعمل فيها،
- الموارد والقدرات والخبرات التي يملكها كل منها.

١- ضمان الحصول، دون تحيز، على الرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ومنح الأولوية للوقاية والاستجابة المبكرة

تحرص الحركة الدولية بشكل دائم على تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية بالاستناد إلى المبادئ الأساسية وتماشياً معها،

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان أن تستند جميع أنشطة الحركة الدولية وقراراتها بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية إلى تقييم الاحتياجات المختلفة للأفراد، والتعرض لتأثيرات محددة، وعوامل الخطر، والحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة، وأن تكون مناسبة للسياق المعني، ومراعية للاعتبارات الثقافية، وتجسّد الالتزام بمبدأي الإنسانية وعدم التحيز الذي يشمل عدم التمييز.
- ضمان الحصول العاجل على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، لا سيّما للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ. والسعي إلى منع تعرض الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لمزيد من المِحن والصعوبات في أداء وظائفهم ومقدرتهم على التكيف.
- الاعتراف بأهمية الكشف المبكر والوقاية فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية التي تظهر أثناء الطفولة والتشديد على ذلك. والسعي إلى تكييف النهج المتعلق بالتوعية والوقاية والعلاج ابتداء من الحمل وخلال السنوات الأولى من الطفولة وحتى سنوات المراهقة.
- مراعاة عوامل مثل السن والنوع الاجتماعي والانتماء العرقي والميول الجنسية والمعتقدات الدينية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والحالة الصحية والوضع القانوني ووضع الأقلية والحرمان من الحرية والانفصال عن الأسرة والاحتجاز والتعرض للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يجتمع عدد من هذه العوامل الفردية ليزيد من إمكانية التعرض لاضطرابات الصحة النفسية ويؤثر في الحياة اليومية. حيث ينبغي لنا التأكد من إدراج تقييم هذه العوامل في صياغة البرامج.
- الاعتراف بالعلاقة بين تعاطي المخدرات والصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية، وضرورة النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات إلى جانب تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية.
- تحديد سبل التعرُّف على ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وضمان الوصول إليهم. والدعوة إلى توفير الإمكانيات الفعلية لحصول الأشخاص من ذوي الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على الخدمات المناسبة.
- تعزيز الاعتراف بأن الصحة النفسية لها القدر ذاته من الأهمية شأنها شأن الصحة البدنية.

٢- ضمان توفير الدعم والرعاية الشاملين والمتكاملين للأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية

تتباين احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية إلى حد كبير وتتوافق مع عوامل مختلفة كثيرة. ولذلك يوصى باتباع نهج شامل متعدد المستويات لتعزيز الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية. ويشمل ذلك توفير الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي، والدعم النفسي الاجتماعي المركَّز، والدعم النفسي، والرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان تقديم المساعدة بطريقة مناسبة وكريمة للأشخاص الذين يعانون من احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإحالتهم إلى الخدمات المتاحة عند الاقتضاء.
- الدعوة إلى قيام السلطات العامة أو الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بتوفير الخدمات المناسبة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وضمان الحصول الفعلي على الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية. والدعوة إلى توفير الترجمة الفورية من جانب مترجمين فوريين مؤهلين في الحالات التي لا يتحدث فيها الأشخاص ذوو الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية اللغة المحلية.
- تقييم مختلف أشكال الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (من الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي إلى الرعاية المتخصصة في مجال الصحة النفسية)، وتحديد الخدمات والخبرات المتاحة بما في ذلك تلك التي تقدمها مكّونات الحركة الدولية، ودمج الاحتياجات والقدرات والأولويات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية.
- دمج توفير الرعاية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع الخدمات والبرامج المستمرة ومنها خدمات وبرامج الحماية، والصحة البدنية، والتغذية، والمأوى، والماء والصرف الصحي، والغذاء، وسبل العيش، والتعليم، ونشر المعلومات، وتقديم الدعم للأسر المشتتة وأسر المفقودين، وذلك وفقاً لتفويضات كل مكوِّن من مكوِّنات الحركة ودوره.

٣- الاعتراف بقدرة الأفراد على الصمود ومشاركتهم وتنوعهم في جميع أنشطة الصحة النفسية والأنشطة النفسية الاجتماعية

إن مشاركة الأشخاص الذين يعانون من احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية في أنشطة الاستجابة، تعزز مشاركة المجتمع المحلي ومساءلته، وتخفف من خطر إلحاق الأذى، وتكفل تقديم الدعم بطريقة مناسبة للسياق المعني ومراعية للاعتبارات الثقافية.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم وأفراد المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار، واحترام أولويات الأشخاص التي يحددونها بأنفسهم فيما يتعلق بسلامة صحتهم النفسية وراحتهم النفسية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات عرضة للتمييز والاستبعاد والعنف.
- ضمان أن تُراعى في تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية الجوانب المتعلقة بالثقافة واللغة والمعتقدات الدينية أو الروحية والعادات والمواقف والسلوك لدى المتضررين من الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، وكذلك ضمان تحلّي الموظفين والمتطوعين بالمعرفة والمهارات اللازمة لمراعاة هذه الجوانب كاملةً.
- منح الأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم منبراً للتعبير عن أنفسهم بطريقة تصون كرامتهم. ومن الضروري جداً مراعاة آراء ووجهات نظر الأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية وأسرهم ومقدمي الرعاية إليهم، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية حادة و/أو مزمنة. وينبغي أن تسترشد أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بالتجارب الحية التي يعيشها الأفراد.

٤- ضمان حماية السلامة والكرامة والحقوق

قد يؤدي الإخفاق في ضمان سلامة الأفراد وصون كرامتهم والحفاظ على حقوقهم إلى إثارة مشاكل كبيرة في مجال الصحة النفسية وكذلك المشكلات النفسية الاجتماعية، وإلى زيادة مواطن الضعف القائمة. ومن خلال أنشطة الحماية، يمكن لمكوِّنات الحركة الدولية أن تسهم في تفادي التعرض للمخاطر أو التقليل منها، وضمان عدم تسبب الخدمات بالأذى.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- تعزيز تنفيذ واحترام الأطر القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة بالمساعدة على تجنب ظهور احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية والتخفيف منها وتلبيتها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي

لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ومن الضروري جداً تحديد المخاطر والتهديدات الخاصة التي يتعرض لها الأشخاص الذين يعانون من مشاكل حادة و/أو مزمنة في مجال الصحة النفسية وكذلك المشكلات النفسية الاجتماعية، والتصدي لها.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر والتقليل منها وتضييق نطاق إلحاق الأذى بالصحة النفسية والتسبب بالمعاناة النفسية الاجتماعية، من خلال السعي إلى تقليل التهديدات ومدى التعرض لهذه التهديدات بأقصى قدر ممكن، وذلك وفقاً للتفويض والدور لكل مكوِّن من مكوِّنات الحركة.

٥- التصدي للوصم والاستبعاد والتمييز

كثيراً ما يتعرض الأشخاص ذوو الاحتياجات النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية للوصم والتمييز، مع ما يترتب على ذلك أحياناً من عواقب وخيمة تؤثر في سلامتهم وصحتهم وكرامتهم، ويؤدي إلى استبعادهم من المجتمع ومنعهم من الحصول على المساعدة والحماية. ومن خلال التصدي لهذا الوصم والتهميش، فإننا نعمل على منع وقوع المزيد من الأذى وتعزيز الكرامة والاحتواء وعدم التمييز.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- الالتزام بالتركيز على الجوانب الإيجابية للصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من خلال أنشطة تعزيز الصحة النفسية والوقاية، بدلاً من اتباع نهج العجز والمرض في عملنا.
- العمل من خلال آليات الدعم القائمة التي يعترف بها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية ويثقون بها ويمكنهم الاستفادة منها.
- دمج برامج رعاية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مجالات وهياكل البرامج الأخرى ذات الصلة من أجل التخفيف من الوصم المتصل بالحصول على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
- توفير المعلومات المتعلقة بالصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية في الوقت المناسب وبشكل دقيق وملائم، وتكييفها لتكون ملائمة لمجموعات محددة مستهدفة. ويتم اختيار أساليب الاتصال (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي) وفقاً للسياق والجمهور. وينبغي أن تهدف الرسائل الخاصة بالصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية إلى التأثير الإيجابي في المواقف والسلوك تجاه الشخاص الذين يعانون من احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، وعدم تعريضهم لخطر تفاقم العزلة والوصم.

٦- تنفيذ العمليات المبنية على المعايير والممارسات المعترف بها دولياً والقائمة على الأدلة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمساهمة في تطويرها

غالباً ما تنطوي الأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على قضايا شديدة الحساسية، ولهذا يمكن للإجراءات التي تتخذ عن حسن النية لكنها تفتقر إلى المعلومات الصحيحة أن تتسبب في إلحاق الأذى. ومن خلال تطبيق أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي القائمة على الأدلة والمساهمة في هذه الأنشطة، علاوة على ضمان التدريب المنتظم لجميع الموظفين والمتطوعين المعنيين بتلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، والإشراف عليهم وتجهيزهم، فإننا نحد من مخاطر إلحاق الأذى ونضمن جودة الخدمات وتقديمها بشكل يصون الكرامة.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان التزام جميع الأشخاص المعنيين بالمشاركة والاستعداد والاستجابة والدعم في تلبية الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، باتباع معايير الرعاية والإرشادات الأخلاقية والمهنية ومدونات قواعد السلوك. ويجب أن يعترف الموظفون والمتطوعون بحدود مهاراتهم ومعارفهم ومتى يتعين عليهم التماس المزيد من المساعدة.
- توفير التدريب والإشراف والمتابعة بصورة مستمرة لجميع الموظفين والمتطوعين لضمان عدم حدوث ممارسات ضارة عند تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، وتزويدهم، من خلال التدريب والمناهج الملائمة، بالمهارات والمعارف اللازمة للاضطلاع بدورهم.

- تنفيذ العمليات المبنية على المعايير والممارسات المعترف بها دولياً والقائمة على الأدلة في مجال الصحة النفسية وكذلك النفسية الاجتماعية. ورصد البرامج وتقييمها بشكل منتظم من أجل ضمان جودة الرعاية.
- المساهمة، حيثما أمكن ذلك، في جمع البيانات وفي الأبحاث والابتكارات المتعلقة بالاحتياجات والممارسات في مجال الصحة النفسية وكذلك النفسية الاجتماعية وفقاً للإرشادات الأخلاقية.

٧- حماية الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية للموظفين والمتطوعين

كثيراً ما تتأثر سلامة الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية للموظفين والمتطوعين الذين يعملون في ظروف صعبة ومجهدة، ويتعرضون لتجارب مؤلمة للغاية، نظراً لطبيعة العمل في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. وتمارس الحركة الدولية واجبها بتوفير الرعاية ليس فقط لتعزيز السلامة والصحة والراحة النفسية للموظفين والمتطوعين فحسب، بل نعمل أيضاً على ضمان جودة الخدمات التي نقدمها.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان تحلّي الموظفين والمتطوعين بالمعارف المطلوبة ومهارات الدعم النفسي اللازمة للتعامل مع الأوضاع المجهدة، والاعتناء بأنفسهم بفعالية والتماس الدعم عند الحاجة.
- إعداد المديرين وغيرهم من القادة ومساعدتهم على الحد من الضغوط المتعلقة بالعمل من أجل الموظفين والمتطوعين.
- ضمان تزويد الموظفين والمتطوعين بالمهارات اللازمة لدعم الأشخاص الذين يعانون من احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، ودمج جوانب الصحة النفسية والجوانب النفسية-الاجتماعية ذات الصلة في برامج التدريب الأساسية.
- ضمان الحماية في جميع الأوقات للموظفين والمتطوعين والمرافق التي تقدم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك خلال أوقات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ.
- ضمان توفير دعم متخصص وإضافي في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأفراد والفرق المعرضين لأحداث مؤلمة بسبب طبيعة عملهم.

٨- تطوير القدرات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

إن الموارد البشرية هي أهم قيمة لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وتعتمد هذه الخدمات على قدرات الموظفين والمتطوعين وعلى كفاءاتهم وحوافزهم. وستسهم الحركة الدولية في بناء نظم مستدامة لرعاية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من خلال تعزيز القدرات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والتشارك في العمل مع السلطات العامة والجهات المعنية.

ولذلك، فإننا سنقوم بما يلي:

- ضمان استمرار تدريب وتوجيه ورصد الموظفين والمتطوعين الذين يقدمون خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وضمان دعمهم ومواصلة الإشراف عليهم من قبل متخصصين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
- الدعوة إلى إنشاء وتوسيع مسارات التطوير المهني والفرص التعليمية من أجل الموظفين والمتطوعين المعنيين بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في السياقات التي تكون فيها خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي محدودة أو غير متاحة (على سبيل المثال في حالات ضعف الموارد).

١-١-٧ القرار ٦
إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

إن مجلس المندوبين،

إذ يساوره قلق بالغ بشأن المعاناة التي يُكابدها الأشخاص الذين فقدوا الاتصال بأحبتهم أو انقطعت عنهم أخبارهم أو انفصلوا عنهم من جرّاء النزاعات المسلحة والكوارث والحالات الطارئة الأخرى وكذلك في سياق الهجرة،

وإذ يؤكد أهمية الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، *ويسلط الضوء* في هذا الخصوص على حق العائلات في معرفة مصير أقاربها وأماكن وجودهم، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، *وإذ يُذكّر* بالالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسبما تنطبق، *وإذ يأخذ في اعتباره* أهمية دور الدول في هذا الشأن،

وإذ يؤكد أيضاً أهمية إعادة الاتصال بين أفراد العائلات التي تشتتت، *وإذ يُذكّر* بالالتزامات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، حسبما تنطبق، لتيسير لمّ شمل العائلات التي تشتتت بسبب النزاعات المسلحة، بكل سبيل ممكن، وإتاحة تبادل الأخبار بين أفرادها،

وإذ يُذكّر بالمهام المنوطة بمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، استناداً إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧ والنظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما فيها دور الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية، ودور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) المساعد في تقديم الدعم للسلطات العامة في بلدانها في مجال العمل الإنساني،

وإذ يُذكّر باستراتيجية إعادة الروابط العائلية (٢٠٠٨-٢٠١٨) التي اعتمدت في القرار ٤ لمجلس المندوبين لعام ٢٠٠٧ *وإذ يلاحظ برضى* الإنجازات التي تحققت في أثناء تنفيذها، *وإذ يقرّ* في الوقت نفسه بأن مزيداً من الجهود ضرورية لتعزيز قدرات شبكة الروابط العائلية على مساعدة الناس الذين لا يعرفون أخباراً عن أفراد عائلاتهم أو الذين انفصلوا عنهم، *وإذ يُقرّ* بالحاجة إلى تنفيذ أنشطة إعادة الروابط العائلية ضمن الإطار الأوسع لأنشطة الحماية التي تضطلع بها الحركة،

وإذ يُذكّر بقرار إعادة الروابط العائلية الذي اعتمد في مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ وتقرير المعلومات الأساسية الذي لخص التوجهات الرئيسية الأولية لمشروع استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة، *وإذ يعرب* عن *تقديره* لجهود اللجنة الدولية والفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية والتزامهما بتطوير استراتيجية إعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، *وإذ يُذكّر* بالاستراتيجية العالمية بشأن الهجرة التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) لعام ٢٠١٧، فإنه:

١- يعتمد استراتيجية إعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠-٢٠٢٥) (الملحقة بهذا القرار)؛

٢- يدعو جميع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى:

أ) تعزيز المعرفة بهذه الاستراتيجية وفهمها على جميع مستويات منظماتها،

ب) تنفيذ التدابير التي حُدّدت في هذه الاستراتيجية في إطار استراتيجياتها وخططها التنظيمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي،

ج) تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها؛

٣- *يشجع* اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على تعزيز تعاونهما بغرض تقديم الدعم للجمعيات الوطنية في جهودها لتنفيذ الاستراتيجية، *ويشجع* الجمعيات الوطنية على عقد شراكات لدعم بعضها بعضاً في بناء قدراتها الخاصة بإعادة الروابط العائلية؛

٤- *يطلب* من مكونات الحركة عرض استراتيجية إعادة الروابط العائلية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) على المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر بغرض تشجيع الدول الأعضاء في المؤتمر بوجه خاص على دعم أنشطة إعادة الروابط العائلية التي تنفذها الحركة، وجهودها في الجوانب المتعلقة بالخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية؛

٥- يدعو اللجنة الدولية إلى مواصلة ترؤسها الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية بغرض دعم ومراقبة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية (٢٠٢٠–٢٠٢٥)؛

٦- يثني على العمل الذي أنجزه الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، ويحثه على مواصلة دعم تطبيق المدونة، ويدعو مكونات الحركة إلى تقديم الخبرة والموارد لهذه العملية، بما في ذلك تخصيص مورد لمساعدة الجمعيات الوطنية في تنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية؛

٧- يثني على تأسيس منبر قيادات إعادة الروابط العائلية، ويدعوه إلى مواصلة التعامل مع المسائل المحورية المتعلقة بمستقبل خدمات إعادة الروابط العائلية وتوجيه تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية (٢٠٢٠–٢٠٢٥) وتشجيع القادة الآخرين في الحركة على تأييدها؛

٨- يرحب بمقترح استحداث وسام تمنحه الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، تقديراً لخدمات استثنائية في مجال إعادة الروابط العائلية، ويدعو منبر قيادات إعادة الروابط العائلية إلى وضع لوائح وشروط لهذا الوسام بالتشاور مع جميع مكونات الحركة، وتقديمها إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١ لاعتمادها، مع أسماء أول مرشحين لنيل الوسام؛

٩- يدعو مكونات الحركة إلى رفع تقارير إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٣ بشأن النتائج التي تحققت عن طريق تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية (٢٠٢٠–٢٠٢٥) ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية.

استراتيجية إعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠–٢٠٢٥)

وثيقة أعدتها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، جنباً إلى جنب مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (النص الأصلي: اللغة الإنجليزية)

مقدمة

يأتي الكشف عن مصير المفقودين ومكان وجودهم[٦] لضمان الاتصال بين أفراد العائلات المتفرق شملهم، في مقدمة المسؤوليات التي تقع على عاتق سلطات الدول. ومع ذلك، تؤدي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وتكمن خدمة إعادة الروابط العائلية في أصل نشأة الحركة وفي صميم عمل مكوناتها. وتجسد إعادة الروابط العائلية مبدأ الإنسانية ويبين فعلاً هذا المضمار السمة الفريدة للشبكة العالمية للحركة. ومع كل عامٍ يمر، يستفيد مئات الآلاف من الأشخاص من خدمات إعادة الروابط العائلية للحركة.

تتألف شبكة الروابط العائلية من الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين ووحدات إعادة الروابط العائلية في بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وخدمات إعادة الروابط العائلية/البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية). ولا يمكن أن تنجح إعادة الروابط العائلية ما لم يكن بوسع شبكة الروابط العائلية الاعتماد على كل عضو من أعضائها. وتضطلع كل المكونات – من اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بمسؤولية مشتركة تتمثل في الحفاظ على هذه الشبكة وخدماتها وتعزيزها. ولتحقيق هذه الغاية،

٦ «بينما لا يوجد تعريف قانوني للشخص المفقود في القانون الدولي، ترى اللجنة الدولية الأشخاص المفقودين بأنهم الأفراد الذين انقطعت عنهم أخبار أقاربهم و/أو من أُبلغ عن فقدانهم استناداً إلى معلومات موثوقة، نتيجة لنزاع مسلح – دولي أو غير دولي – أو حالات عنف أخرى أو أي موقف آخر قد يتطلب اتخاذ إجراء من جانب هيئة محايدة ومستقلة. (التعريف وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، *الأشخاص المفقودين: دليل للبرلمانيين*، جنيف، ٢٠٠٩، على الموقع الإلكتروني: www.icrc.org/en/publication/1117-missing-persons-handbook-parliamentarians). ويشمل ذلك المفقودين في الكوارث وفي سياق الهجرة... لا يتضمن تعريف اللجنة الدولية للشخص المفقود عنصر الوقت وافتراض الوفاة. لذلك، تعتبر اللجنة الدولية الأشخاص مفقودين منذ لحظة إبلاغ عائلاتهم عن اختفائهم، ما يعني عدم وجود «فترة انتظار» قبل اعتبار الشخص مفقوداً. وفي الطرف المقابل، لا يعتبر أي شخص مفقوداً عندما تتلقى العائلة معلومات كافية وموثوقة وذات مصداقية عن مصير قريبها الذي تبحث عنه ومكان وجوده». ("The Missing", *International Review of the Red Cross*, Vol. 99, No. 905, 2017, pp. 536–537).

اعتمدت الحركة استراتيجية إعادة الروابط العائلية الأولى للحركة ٢٠٠٨–٢٠١٨ في مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧.[٧] وتبني استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥ القائمة،[٨] على الاستراتيجية الأولى وتتابعها لضمان تلبية استراتيجية إعادة الروابط العائلية للغرض منها ومراعاة التحديات الجديدة المهمة والمعاصرة والتعقيدات المتزايدة في المستقبل.

الجزء الأول: استراتيجية إعادة الروابط العائلية

١- الرؤية

- يستطيع جميع الأشخاص الحفاظ على روابط مع أحبائهم وتكفل لهم الحماية من انفصال الأشخاص عن بعضهم البعض وأن يكونوا في عداد المفقودين.
- يستطيع جميع الأشخاص الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية والتفاعل مع شبكة الروابط العائلية للحركة الدولية أينما وجدوا.
- يتلقى جميع الأشخاص الذين ليس لديهم أخبار عن أفراد عائلاتهم إجابات عن مصير أحبائهم بأسرع وقت ممكن.
- تدعم الحركة طوال فترة البحث وأثناء انفصال الأشخاص عن بعضهم البعض، عائلات الأشخاص المفقودين والعائلات المشتتة لضمان صون كرامتهم ورفاههم وحيثما أمكن إعادة لمّ شمل العائلات.

٢- مهمة الحركة الدولية في مجال إعادة الروابط العائلية

كلما تعرض الناس للخطر أو ذهبوا في عداد المفقودين، أو تفرقت السبل بينهم وبين أحبائهم أو انقطعت الأخبار عنهم نتيجة للنزاع المسلح أو الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى أو في سياق الهجرة، فإن الحركة تستجيب بكفاءة وفعالية لهذه الاحتياجات عن طريق حشد مواردها والسلطات للحيلولة دون تشتت شمل العائلات وفقدان الأشخاص، والحفاظ على الروابط العائلية وإعادة لم شمل العائلات والكشف عن مصير المفقودين ومكانهم، ودعم العائلات التي تركوها وراءهم.

٣- نطاق خدمات إعادة الروابط العائلية

تتناول خدمات إعادة الروابط العائلية التي نقدمها جوانب شاملة إذ تتضمن الحيلولة دون تشتت شمل العائلات واختفاء الأشخاص والحفاظ على الاتصال بين أفراد العائلة لتشمل البحث عن المفقودين وتقديم الإجابات لعائلاتهم وإعادة الروابط العائلية وتقديم الدعم للعائلات أثناء عملية البحث ودعم لم شمل العائلات.

نقدم خدمات إعادة الروابط العائلية في سياق النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ والهجرة وغيرها من الحالات التي تتطلب استجابة إنسانية.

٤- مبادئ عمل خدمات إعادة الروابط العائلية ونهجها

١- نضع الأشخاص في محور خدماتنا؛ إذ نطور خدماتنا ونقدمها من خلال عملنا مع الأشخاص المتضررين والحرص على وجود متابعة شخصية طويلة الأجل.

٢- نضمن حماية البيانات الشخصية والالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية ومهمة الحركة ومن ثم، نحظى بثقة الناس التامة بخدماتنا.

٣- نلتزم بتقديم جميع خدمات إعادة الروابط العائلية بشكل منتظم للمهاجرين، بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء على طول مسارات الهجرة،[٩] بغض النظر عن وضعهم القانوني، من بلدانهم الأصلية مروراً ببلدان العبور إلى البلدان التي يستقرون بها.

---

٧ جرى تمديد المدة الزمنية لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٠٨–٢٠١٨ بموجب قرار إعادة الروابط العائلية الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ حتى اعتماد مجلس المندوبين لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة في عام ٢٠١٩.

٨ نظراً للتغير السريع في البيئة، اعتُبر أن من الأفضل تحديد المدة الزمنية لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية القائمة بستة أعوام بدلاً من أحد عشر عاماً.

٩ تستخدم الحركة، عن قصد، وصفاً فضفاضاً لتعريف المهاجرين، بحيث يتضمن جميع الأفراد الذي يتركون بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم المعتادة أو يفرون منها بحثاً عن الأمان أو سعياً لمستقبل أفضل، إذ يشمل من جملة فئات أخرى، العمال المهاجرين والمهاجرين الذين ليس لديهم جنسية، والمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات العامة غير نظاميين وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء، على الرغم من أنهم يشكلون فئة خاصة بموجب القانون الدولي (سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة، لعام ٢٠٠٩، متاحة على الموقع الإلكتروني: https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2017/03/Migration-Policy_EN.pdf).

٤- ينصب عملنا على أساس تقييم الاحتياجات بإعطاء الأولوية القصوى لأشد الفئات والأفراد ضعفاً، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن عائلاتهم والمحتجزين وكبار السن وذوي الإعاقة والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الناجين من الاتجار والتعذيب والعنف أو أشكال أخرى من الصدمات.

٥- ندمج خدمات إعادة الروابط العائلية في استجابة متعددة الجوانب لاحتياجات عائلات الأشخاص المفقودين والتي قد تشمل الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والمساعدة الإدارية والاجتماعية الاقتصادية. ويمثل ذلك عملية طويلة الأجل ويتطلب التزاماً مشتركاً طويل الأمد من جانب جميع الجهات المعنية من الناحية السياسية ومن حيث توفير الموارد.

٦- نعمل بوصفنا شبكة عالمية ومنخرطة في عملها مع المجتمعات المحلية، ونستثمر في تعزيز قدرتنا على الاستجابة وتحسين التعاون والاتساق داخل الحركة على المستوى الإقليمي وما يتجاوزه.

٧- بصرف النظر عن استخدام التكنولوجيا وإمكانات الاتصال والأهمية المتزايدة التي تعتريهما، نلتزم بالمحافظة على الاتصالات الشخصية وعمليات البحث المصممة وفق الاحتياجات الشخصية حسب الحالة باعتبارها أحد جوانب القوة الأساسية لخدمات إعادة الروابط العائلية.

٨- نستثمر في أنشطة البحث والتحليل والتطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة عبر الشبكة. نرصد الوسائل والأدوات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية عن كثب ونستفيد منها وندمجها في خدمات إعادة الروابط العائلية التي نقدمها.

٩- نحشد جميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية التي تنفذ نهجاً قائماً على المبادئ ويمكنهم المساهمة في خدمات إعادة الروابط العائلية دون المساس بأمن الأشخاص المعنيين وهوية الحركة ومبادئها الأساسية وندخل في شراكات معهم.

١٠- نحافظ على استقلالنا في عملنا عن الدول وأطراف النزاع وغيرهم من الأطراف المعنية ولا يمكن أن نكون أداة يستغلها البعض.

٥- البيئة الخارجية

يسعى هذا القسم لتقييم القضايا الجديدة الناشئة السريعة التغيّر التي تؤثر على الطريقة التي نقدم بها خدمات إعادة الروابط العائلية عالمياً منذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية السابقة ٢٠٠٨-٢٠١٨.

المفقودون وعائلاتهم

تتسبب حالات عدم اليقين المرتبطة بعدم معرفة العائلات مصير أحبائها وأماكن وجودهم في معاناة كبيرة ويمكن أن تكون مفجعة لهم. إذ يمكن أن تمثّل معرفة مصير ما حل بأحبائهم لأب أو أم أو طفل أو شقيق أو زوجة أو زوج، أهميةً لهم أكبر من حصولهم على المياه أو الغذاء أو المأوى. فلن يكف أفراد العائلات التي فقدت ذويها عن البحث حتى يعرفوا مصيرهم وأماكن وجودهم. ناهيك عن أنهم في مساعيهم الحثيثة لإيجاد إجابة تشفي صدورهم، يستنفد هؤلاء مواردَهم وقد يعرّضون أنفسهم وباقي أفراد عائلاتهم للخطر.

يذهب أناس في عداد المفقودين نتيجةً للنزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى ناهيك عن المفقودين في سياق الهجرة ويكون لذلك عواقب إنسانية مدمرة على المدى البعيد. فلن يقتصر فقدان الأشخاص، في حالات النزاع والعنف، على مآسٍ لا حصر لها للعائلات والمجتمعات المحلية المتضررة فحسب، بل يؤثر أيضاً على عملية السلام.

وتأخذ مشكلة المفقودين بعداً عالمياً في إطار تداخلها مع الهجرة. إذ يذهب آلاف الأشخاص في عداد المفقودين كل عام على طول مسارات الهجرة المحفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم. في ما لا تزال الغالبية العظمى من المتوفين في هذه الأحوال مجهولي الهوية. ويتطلب تحسين الاستجابة لهذه التحديات من أجل تقديم إجابات لعائلات المهاجرين المفقودين، تنسيقاً وتوافقاً في الممارسات بين نطاق عريض من الأطراف الفاعلة في بلدان وأقاليم وقارات عديدة.

النزوح الداخلي

قد تجبر النزاعات المسلحة والعنف والكوارث الأشخاص على ترك ديارهم، ما يفضي إلى حركة جماعية ومتسارعة للسكان. قد يطلب النازحون المساعدة والحماية داخل بلدهم أو قد يجدون ملجأً عبر الحدود الدولية.

لا تزال غالبية النازحين عالمياً في نهاية عام ٢٠١٨، البالغ عددهم ٧٠,٣ مليون شخصاً، مشردين داخل بلدانهم – ٤١,٣ مليون شخصاً – بسبب النزاع والعنف. وخلال عام ٢٠١٨، نزح ١٧,٢ مليون شخص آخرين في الآونة الأخيرة بسبب الكوارث.[١٠]

في حالات النزوح الداخلي، يعاني الناس من احتياجات خاصة وأوجه الضعف إذ إنهم غالباً ما يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية ويواجهون خطر تزايد العنف، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال الاعتداء. فكثيراً ما يواجهون عقبات تقف في طريق إعادة بناء حياتهم لعدم توفر وثائق رسمية لديهم وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والإقامة والتوظيف على نحوٍ كاف. تؤدي كل هذه الحالات إلى احتياجات معقدة تتعلق بالحماية والمساعدة، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عن تشتت شمل العائلات. يُفقد عدد كبير من الأشخاص ويتشتت شمل العائلات عند نزوحها بسبب النزاع والعنف والكوارث.

وكثيراً ما يُعزى ذلك إلى الطابع العشوائي للقتال، أي قد يفر الأشخاص في جهات مختلفة ويجدون صعوبة في العثور على بعضهم بعضاً أو قد يتركون وراءهم أطفالاً أو كبار السن، أو أشخاصاً من ذوي الإعاقات و/أو يفقدون الاتصال بعائلاتهم ومقدمي الرعاية. قد تُفضي إجراءات التفتيش التي تنفذها السلطات في مواقع النازحين لدى وصولهم إلى تشتت العائلات إذ يسمح بدخول النساء والأطفال، إذ لا يُنظر إليهم عادةً على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً، دون تزويدهم بمعلومات كافية عن مصير أقربائهم الذكور الذين يوضعون قيد الحبس وأماكن وجودهم. في بعض الأحيان لا يُكترث بالقلق إزاء لم شمل العائلات عند إيواء النازحين الجدد في مخيمات أو أثناء حالات الإعادة المنظمة بأعداد كبيرة التي تنفذها السلطات. يتعرض الأطفال غير المصحوبين بذويهم بصفة خاصة إلى التجنيد القسري في الجماعات المسلحة والاستغلال والاتجار والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وكثيراً ما تؤدي حالات النزوح الطويل الأمد من جراء النزاع أو العنف أو الكوارث إلى تفاقم معاناة عائلات المفقودين. تجد تلك العائلات نفسها في «مأزق مزدوج» إذ لا تعرف ما حل بأقربائها من جهة ومن جهة أخرى تواجه مشكلة عدم اليقين بشأن ما إذا كان سيمكنها إيجاد حل لحالة النزوح أو توقيت ذلك.

الهجرة

تعد الهجرة ظاهرة معقدة تمس جميع أنحاء العالم. تمتد مسارات الهجرة عبر مناطق وقارات بأكملها وغالباً ما تمر بمناطق محفوفةٍ بالمخاطر وبلدان متضررة من النزاعات والعنف والظروف القاسية. وتتغير المسارات كثيراً ما يزيد من صعوبة الاستجابةً للاحتياجات الإنسانية. قدّرت الأمم المتحدة أعداد المهاجرين في عام ٢٠٠٥ بـ ١٩١ مليوناً، في ما بلغت أكثر من ٢٥٧ مليوناً بحلول عام ٢٠١٧،[١١] وفي حين يصل كثيرٌ من المهاجرين بأمان إلى بلدان المقصد ويندمجون في مجتمعات جديدة، يكابد آخرون غيرهم مشاقاً بالغة ويواجهون مخاطر جمة. أحد هذه المخاطر هو فقدان الاتصال بأفراد عائلاتهم. فالأطفال أشد عرضة للخطر؛ فبعضهم يسافر بمفردهم وآخرون يفقدون سبل الاتصال بعائلاتهم أثناء رحلتهم.

وثمة أسباب عديدة تؤدي إلى فقد المهاجرين الاتصال بأفراد عائلاتهم – بما في ذلك تعرضهم لحوادث في بلدانهم الأصلية عند سفرهم على طول دربهم مروراً ببلدان العبور إلى بلدان المقصد، ناهيك عن احتمال تعرضهم لمرض أو إصابة أو احتجازهم أو وقوعهم ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر أو ترحيلهم وعدم توفر الوسائل والموارد لديهم وصعوبة الوصول. وقد أظهر تقييم أجري حديثاً أنه يكاد يستحيل توقع المهاجرين احتمال تشتتهم عن عائلاتهم، أو استعدادهم للتعامل مع ذلك الوضع.[١٢] ومع كل عام يمر، يموت آلاف المهاجرين أو يذهبون في عداد المفقودين أثناء رحلتهم، تاركين ورائهم عائلاتهم بانتظار إيجاد إجابات تشفي صدورهم بشأن مصيرهم. سجلت المنظمة الدولية للهجرة وفاة حوالي ٢٥,٠٠٠ مهاجر على مستوى العالم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتموز/يوليو ٢٠١٧، إذ لقي ١٤,٥٠٠ منهم حتفهم في وسط البحر الأبيض المتوسط وحده. قد تتجاوز الأرقام الفعلية ذلك كثيراً، وتتوفر بعض الأرقام عن مناطق أخرى لكن لا يُسلط الضوء عليها بنفس القدر. وعندما يلقى المهاجرون حتفهم، لا تولى جثامينهم دائماً قدراً من الاعتناء على نحو لائق ناهيك عن عدم اتخاذ السلطات المعنية خطوات تضمن التعرف على هوية أصحاب هذه الجثث. وبالإضافة إلى ما ذُكر آنفاً، يصعب كثيراً، في سياق الهجرة، تحديد عائلات المفقودين والاتصال بهم إذ إنهم قد يتفرقون عبر بلدان شتى.

---

١٠ انظر مركز رصد النزوح الداخلي، *يتاح التقرير العالمي حول النزوح الداخلي ٢٠١٩*، على: http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019/. انظر أيضاً www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html.

١١ https://www.un.org/development/desa/en/.

١٢ تقييم إعادة الروابط العائلية: الهجرة إلى أوروبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

المناخ والبيئة

يعد تغير المناخ واحداً من أخطر التحديات التي تواجه جيلنا والأجيال المقبلة. ازداد تواتر الظواهر المناخية الشديدة وحالات عدم التيقن المتصلة بالمناخ، وستواصل الازدياد. وشهد العقد الماضي وحده نحو ٣,٠٠٠ كارثة مناخية، لا تتضمن أزمات أخرى، مثل النزاعات أو حركات تنقل السكان، إذ قد يشكل المناخ عاملاً مضاعفاً للمخاطر. بلغت هذه المسألة وقوع كارثة واحدة جوية أو مناخية كل يوم تقريباً.[١٣]

تواجه المناطق الساحلية وبعض أكثر المناطق فقراً بالعالم، والتي تشمل أجزاءً كبيرة من آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والقرن الإفريقي وشمال إفريقيا، صدمات مناخية حادة[١٤] وتتعرض هذه البلدان والمناطق نفسها باستمرار لكوارث متكررة. أدت هذه الصدمات المناخية إلى مجتمعات هي الأفقر والأكثر ضعفاً وتتكبد أسوأ العواقب التي تشمل وقوع خسائر في الأرواح وصعوبات اقتصادية وتضاؤل سبل كسب العيش. يؤدي النزاع المسلح والتوسع الحضري غير المخطط له والتدهور البيئي والتهميش الاجتماعي، إلى جانب عوامل مثل الإعاقة والسن والنوع الاجتماعي وأوجه التفاوت على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إلى تفاقم تأثيراتها.

يمكن أن تسهم الاتجاهات المتوقعة في المستقبل مزيداً من التقلبات الشديدة للطقس وزيادة الظواهر المناخية في زيادة عمليات الانتقال المتزايدة للسكان داخل البلدان وعبر الحدود الدولية، ما يتطلب رفع مستوى الاستجابة الإنسانية، ومن بينها تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية.

الثورة الرقمية

يخلِّف التقدم السريع في التكنولوجيا الرقمية والزيادة الهائلة في استخدام الهاتف المحمول وشبكات التواصل الاجتماعي وإتاحة الإنترنت تأثيراً يؤدي إلى إحداث تحولٍ في جميع مناحي حياة الناس وفي خدمات إعادة الروابط العائلية. وثمة أعداد متزايدة باطراد للأشخاص الذين يمكنهم التواصل مع أفراد عائلاتهم والبحث عن قريب مفقود بفضل هذه الوسائل بالإضافة إلى الحصول على المعلومات والخدمات. ومن ثم، لا بد أن تكون القدرة على الاتصال جزءاً من خدمات إعادة الروابط العائلية إذ إنها من بين الأشياء الأولى التي يطلب المتضررون مساعدتهم بها.

مع ذلك، لا يمكن أن تحل التكنولوجيا الرقمية محل الأنشطة متعددة الجوانب التي تنفذها شبكة الروابط العائلية. فعندما لا يجد الناس بداً من العثور على أقربائهم واستعادة الاتصال معهم بأنفسهم، بات بحث شبكة الروابط العائلية النشط والدائم المخصص وفقاً للاحتياجات حسب الحالة، أمراً ضرورياً. وبات هذا العمل ينطوي على قدر أكبر من التعقيد والصعوبة.

تقدم التكنولوجيا فرصاً جديدة هائلة لشبكة الروابط العائلية للاستفادة من تعزيز التقارب مع الأشخاص المتضررين بحثاً عن الأشخاص المفقودين وتحسين التعاون مع الجهات المعنية الأخرى. من ناحية أخرى، قد تؤدي الوسائل الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مخاطر جديدة يتعين التصدي لها بعناية، لا سيّما من خلال معايير صارمة لحماية البيانات الشخصية.

ومع ذلك، سيكون لاستخدام هذه التكنولوجيا الجديدة أثراً ملموساً في إجراءات العمل الداخلية وتتطلب إجراء إصلاح جذري والارتقاء بقدرات شبكة الروابط العائلية.

قد يكون لدى الأفراد وسائل محدودة تمكنهم من البحث عن أقربائهم. يمكن للسلطات والجهات الفاعلة أن تمنع وسائل الاتصالات أو قد تراقبها باعتبارها وسيلة للسيطرة على السكان – لا سيّما في حالات النزاع المسلح. وتعرض وسائل التكنولوجيا الحديثة الأشخاص لخطر متزايد من استخدام بياناتهم الشخصية للإضرار بهم. وقد تحول هذه المخاوف دون استخدام الأفراد للتكنولوجيا الجديدة عند البحث عن أحبائهم المفقودين. ولا تزال خدمات إعادة الروابط العائلية الموثوقة بشبكة الروابط العائلية خياراً مهماً وآمناً للكثير من الأشخاص بفضل تمتعها بإتاحة إمكانية الوصول الفعال والامتثال لمعايير لحماية البيانات.

حماية البيانات

زاد إيلاء الاهتمام بحماية البيانات بشكلٍ ملحوظ خلال العقد الماضي من خلال وضع لوائح حماية البيانات الجديدة في بلدانٍ كثيرة لمواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية والفرص التي تقدمها. ونظراً لأن نقل البيانات الشخصية عبر

١٣ *The Red Cross Red Crescent ambition to address the climate crisis*, IFRC, 2019.

١٤ وفقاً للمنشور الصادر عن مركز الاستراتيجية السياسية الأوروبي التابع للمفوضية الأوروبية 2017 ,10 Trends Shaping Migration (عشرة اتجاهات تحدد ملامح الهجرة الدولية).

الحدود الدولية يعد جانباً أساسياً من جوانب خدمات إعادة الروابط العائلية، فإن لهذه الأطر القانونية والتكنولوجيات الجديدة تأثيراً رئيسياً عليها. تتطلب طبيعة أنشطة إعادة الروابط العائلية عبر الحدود وهذا التطوّر في المشهد الذي تعمل من خلاله مكونات شبكة الروابط العائلية، الالتزام بمعايير صارمة لحماية البيانات بجانب التقييم الدقيق والمنتظم لتأثير التكنولوجيات الجديدة على خدمات إعادة الروابط العائلية.

وقد وضعت مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية[١٥] للتصدي لهذا التحدي وتعد الوثيقة الأولى من هذا القبيل المعمول بها في جميع مكونات الحركة. فهي بمثابة دليل يضع الحد الأدنى من المبادئ والالتزامات التي تهدف إلى تمكين تدفق البيانات الشخصية اللازمة داخل الحركة لإجراء أنشطة إعادة الروابط العائلية مع ضمان جمع البيانات الشخصية ومعالجتها في إطار القانون وبإنصاف وللأغراض الإنسانية البحتة. تلزم مثل هذه القيود لضمان الحقوق الأساسية للمتضررين وحريتهم والحفاظ على ثقتهم في شبكة الروابط العائلية. ينطبق هذا على وجه الخصوص في مواجهة الخطر المتزايد والاتجاه المقلق نحو اعتماد تشريعات وتدابير على المستوى المحلي للحصول على بيانات من هذا القبيل لأغراض خلاف الأغراض الإنسانية.

٦- شبكة الروابط العائلية

الأدوار داخل الحركة وهيكل شبكة الروابط العائلية

دور اللجنة الدولية

تضطلع اللجنة الدولية، بوصفها منظّمة إنسانية محايدة ومستقلة وغير متحيّزة، بدور حماية ومساعدة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة الدولية وغير الدولية وحالات العنف الأخرى. وتوسّع الفقرة ٣ من المادة ٥ من النظام الأساسي للحركة هذا الدور ليشمل صنوفاً أخرى من الحالات، كما ترسي أساساً دائماً تستطيع اللجنة الدولية من خلاله أن تتخذ مبادرات إنسانية تتناسب ووضعها بوصفها منظّمة ووسيط محايد ومستقل على وجه الخصوص.

وتقع على عاتق اللجنة الدولية المهمة الأساسية المتمثلة في تذكير السلطات بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومجموعة القوانين الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالروابط العائلية، واتخاذ تدابير مباشرة في الميدان عند الاقتضاء وطالما دعت الحاجة إليه.

واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ والنظام الأساسي للحركة تحديداً، ولا سيّما الفقرة ٢ هـ من المادة ٥ التي تنص على دور اللجنة الدولية في ضمان الإشراف على عمليات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين وفقاً للمنصوص عليه في اتفاقيات جنيف؛ وقرارات الهيئات الدستورية للحركة، ولا سيّما قرارات المؤتمرين الدوليين الخامس والعشرين والسادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) (جنيف عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥) التي تذكر وتشيد بدور الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية بوصفها منسّقاً ومستشاراً فنياً للجمعيات الوطنية والحكومات؛ وقرارات مجلس المندوبين واتفاق إشبيلية وإجراءاته التكميلية، تحدد على وجه الدقة الدور الذي تمارسه اللجنة الدولية في خدمة إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك دورها الريادي داخل الحركة.

وبناءً على هذه القرارات، بالإضافة إلى مسؤولياتها المتعلقة بتنفيذ العمليات، تتكلف اللجنة الدولية، من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بتنسيق العمل، وإسداء المشورة، وتعزيز قدرات شركائها داخل الحركة في المسائل المرتبطة بإعادة الروابط العائلية، في جميع الحالات التي تقتضي استجابة إنسانية من جانب الحركة. وتشجع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين الاتساق داخل شبكة الروابط العائلية وتوفر منهجيات ومبادئ توجيهية [١٦] وتبني نظم المعلومات[١٧] لشبكة الروابط العائلية بالكامل.

---

١٥ تتاح مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية لعام ٢٠١٥ على الموقع الإلكتروني: www.icrc.org/en/document/rfl-code-conduct.

١٦ https://flextranet.familylinks.icrc.org/en/Pages/home.aspx.

١٧ «نظام المعلومات هو مجموعة متكاملة من المكونات لجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها ولتقديم المعلومات والمعرفة والمنتجات الرقمية». (*Encyclopaedia Britannica*) «يهدف أي نظام معلومات محدد إلى دعم العمليات والإدارة واتخاذ القرار. ونظام المعلومات هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستخدمها منظمة ما، وكذلك طريقة تفاعل الأشخاص مع هذه التكنولوجيا لدعم إجراءات أداء العمل». (موقع ويكيبيديا).

وبالتشاور مع شركاء الحركة، تقرر الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بصفتها منسقاً، الإجراء الذي يتعين اتخاذه في النزاعات المسلّحة أو حالات العنف الأخرى، استناداً إلى مهمتها. وفي ظروف أخرى تستلزم بذل جهد دولي، تتولى الوكالة تنسيق الأنشطة الدولية بخدمات إعادة الروابط العائلية بالجمعيات الوطنية الأخرى، عند الحاجة وبالتشاور الوثيق مع الجمعيات الوطنية للبلدان المتضررة، بغية ضمان تقديم أفضل استجابة ممكنة وأكثرها فعالية للاحتياجات المتصلة بإعادة الروابط العائلية.

تضع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بصفتها مستشاراً فنياً، المبادئ التوجيهية وإجراءات العمل التي يجب إتباعها في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية في جميع الحالات. وتساعد في تنظيم وإجراء الحلقات الدراسية التدريبية والاجتماعات الإقليمية لتبادل المعارف والخبرات وتعزيزها والتخطيط والنظر في التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

تدير الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين مجموعة من المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية[١٨] وتنشرها عندما يقتضي الأمر، بالتنسيق والتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في الحالات التي تضطلع فيها الجهة الأخيرة بدور الوكالة الرائدة.

دور الجمعيات الوطنية

تحدّد المادة ٣ من النظام الأساسي للحركة وظائف الجمعيات الوطنية. يجب أن تنفذ الجمعيات الوطنية أنشطتها الإنسانية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للحركة. لا بد أن تعمل بما يتوافق مع نظامها الأساسي وتشريعاتها الوطنية ويعترف بها على أنها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. ويتمثل دورها تحديداً، وفقاً للمنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين، في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة وضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى التي تتطلب تقديم المساعدة (الفقرتان ١ و٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي للحركة). كما تسهم قدر المستطاع في تطوير الجمعيات الوطنية الأخرى (الفقرة ٣ من المادة ٣). ويشدد اتفاق إشبيلية على أن الجمعية الوطنية مسؤولة عن تنمية نفسها. يعمل إطار تنمية الجمعيات الوطنية[١٩] للاتحاد الدولي على بلورة هذا المفهوم.

وكما جاء في القرار رقم ١٦ الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس والعشرين، فإن الجمعيات الوطنية تنهض بدور مهم بصفتها من مكونات الشبكة الدولية للبحث عن المفقودين ولم شمل العائلات. ويجب على الجمعيات الوطنية أن تستمر في تأدية عملها، طالما دعت الحاجة، وقد يتجاوز كثيراً نطاق نهاية نزاع أو كارثة أو حالة طوارئ أخرى.

ويطلب من الجمعيات الوطنية أيضاً العمل بموجب القرارات المعتمدة في الاجتماعات الدستورية للحركة وقرارات المؤتمرات الإقليمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأطر السياسات التي اعتمدها الاتحاد الدولي والتي تتناول الهجرة والكوارث الطبيعية.

وبالنظر إلى مسؤولية الحركة عن المساعدة في الحفاظ على وحدة العائلة أو إعادة شملها، فإنه يتعيّن على الجمعيات الوطنية أن تدرج أنشطتها المتصلة بإعادة الروابط العائلية داخل خطة عمل شاملة. وعليها أيضاً أن توجه انتباه الجمهور والوكالات الإنسانية والحكومات إلى إجراء أنشطتها المتعلقة بإعادة الروابط العائلية وأهميتها. بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق الجمعيات الوطنية مسؤولية إقامة شبكة وطنية فعّالة لإعادة الروابط العائلية أو دعمها. وتعمل الجمعيات الوطنية، وفقاً للظروف، مع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، وبعثات اللجنة الدولية المعنية و/أو خدمات البحث عن المفقودين/إعادة الروابط العائلية التابعة لجمعيات وطنية أخرى. كما تقرر الإجراءات الواجب اتخاذها وقت حدوث

١٨ مجموعة من المتخصصين في خدمة إعادة الروابط العائلية يمكن نشرهم خلال مهلة وجيزة لتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استجابة الحركة. أُنشئت مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية في عام ٢٠٠٩ باعتبارها جزءاً من إجراءات التنفيذ المحددة في استراتيجية إعادة الروابط العائلية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٠٨–٢٠١٨ وفي إطار مبادرات أوسع نطاقاً لتعزيز قدرات الانتشار السريع في مجال إعادة الروابط العائلية بالحركة لتقديم استجابة موثوقة ومرنة للاحتياجات المتصلة بإعادة الروابط العائلية في الكوارث أو النزاعات أو حالات الطوارئ الأخرى. تضم مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية ممارسين من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وتديرها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية المسؤولة عن إدارة المجموعة وتفعيلها بناءً على طلب مكونات الحركة المعنية، وفقاً للإجراءات الواضحة والمحددة.

١٩ يتوفر إطار تنمية الجمعيات الوطنية الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الدولي المنعقدة في ٢٠١٣ على الموقع التالي: https://www.ifrc.org/Global/Documents/Secretariat/201505/1269801-NSD%20framework%202013-EN-LR.pdf.

الكوارث، ويجوز لها الاستعانة باللجنة الدولية لنشر مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية حينما تتجاوز الاستجابة اللازمة لإعادة الروابط العائلية قدراتها.

دور الاتحاد الدولي

تحدّد المادة ٦ من النظام الأساسي للحركة واتفاق إشبيلية وإجراءاته التكميلية وظائف الاتحاد الدولي. وتضطلع الأمانة العامة، من بين اختصاصات أخرى، بدور ريادي في تطوير الجمعيات الوطنية وتنسيق الدعم لها من أجل تحقيق التطوير المؤسسي.

ورغم أن النظام الأساسي للحركة لا يشير بالتحديد إلى دور الاتحاد الدولي في خدمات إعادة الروابط العائلية، إلا أن الاتحاد الدولي يسعى جاهداً، بالتنسيق مع اللجنة الدولية، إلى دعم الجمعيات الوطنية في دمج أنشطة إعادة الروابط العائلية في خطط التطوير الخاصة بها، وضمان تأكيد خطط التأهّب للكوارث ومواجهتها على الدور الذي تضطلع به خدمات إعادة الروابط العائلية وأهميتها.

تكفل الأمانة العامة، في حالة وقوع كارثة،[٢٠] أن تأخذ التقييمات في اعتبارها الاحتياجات المتصلة بأنشطة إعادة الروابط العائلية ومدى قدرة الجمعيات الوطنية للبلدان المتضرّرة على الاستجابة لها. ويتضمن الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة التواصل مع اللجنة الدولية لدعم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في دورها الريادي في أنشطة إعادة الروابط العائلية والتعاون في عملية نشر مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية.

منبر قيادات برنامج إعادة الروابط العائلية والفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية والفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية

تأسس منبر قيادات برنامج إعادة الروابط العائلية على أساس القرار المعني بإعادة الروابط العائلية الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧ ليكون بمثابة محفل لمشاركة قيادة اللجنة الدولية والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بشكل جماعي مع القادة من الجمعيات الوطنية الفاعلة في هذا المجال ومن الاتحاد الدولي وممثلي الأشخاص المتضررين وخبراء إعادة الروابط العائلية لتناول المسائل البالغة الأهمية بغية تشكيل خدمات إعادة الروابط العائلية في المستقبل.

يوجه منبر القيادات تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة من ٢٠٢٠–٢٠٢٥، وتذليل العقبات التي تقف في طريق هذه العملية وإدخال أي تعديلات قد يلزم إدخالها. فهو يحدد المسائل ذات الأولوية التي تحظى بالاهتمام المشترك، التي يلتزم خلالها الفريق ككل أو فريق فرعي أو الأعضاء بمتابعة تنفيذ مبادرات محددة والعمل على تنفيذها من خلال الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

وتشارك الجهات الفاعلة الخارجية المعنية في القطاع الإنساني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في منبر القيادات بغية استكشاف الشراكات ذات الصلة بهدف تعزيز عمليات إعادة الروابط العائلية ومتابعة تحقيقها وقدرة الحركة على الحيلولة دون تشتت شمل العائلات والمساعدة في الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين ومكانهم وتقديم الدعم للعائلات المشتتة ولعائلات المفقودين.

وسيضطلع أفراد الفريق بأدوار سفراء في خدمات إعادة الروابط العائلية على الصعيدين العالمي والإقليمي داخلياً وخارجياً لتعزيز صورة شبكة الروابط العائلية واتساقها وقوتها.

وتماشياً مع أحكام الاستراتيجية الأولى لإعادة الروابط العائلية ٢٠٠٨–٢٠١٨، أنشئ الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، التي تضم الجمعيات الوطنية من جميع المناطق واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وقد اجتمع بصفة منتظمة منذ ٢٠٠٨ لمتابعة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية وتقديم التوجيه والدعم لعملية التنفيذ. قاد الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية عملية وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة (٢٠٢٠–٢٠٢٥) بين أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩.

٢٠ «حالات الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية وغيرها من حالات الطوارئ والكوارث في أوقات السلم مما يتطلب موارد تجاوز موارد الجمعية الوطنية العاملة» (المادة ٥-١ (باء) من اتفاق إشبيلية المبرم في ١٩٩٧).

وفي إطار متابعة وضع مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية لعام ٢٠١٥، أُنشئ الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك (الفريق المعني بالتطبيق) في عام ٢٠١٦ بمشاركة الجمعيات الوطنية من مختلف المناطق واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. يتمثل دوره في دعم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية في الترويج والتنفيذ المنهجي لمدونة قواعد السلوك داخل الحركة وخارجها. أكد القرار المعني بإعادة الروابط العائلية الذي اعتُمد في مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، مهمة الفريق المعني بالتطبيق.

وضع شبكة الروابط العائلية وتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة للفترة من ٢٠٠٨–٢٠١٨[٢١].

تحقق عدد كبير من الإنجازات المهمة خلال العشر سنوات الماضية وبات بذل جهد مستمر ضرورياً الآن للحفاظ على هذه الإنجازات والدفع بها قدماً. وقد شملت هذه الإنجازات ما يلي:

- أجريت عمليات تقييم متعمقة للاحتياجات اللازمة لخدمات إعادة الروابط العائلية وقدرة شبكة الروابط العائلية على الاستجابة لها في أكثر من ٥٠ بلداً
- عززت شبكة الروابط العائلية تقديم خدماتها بشكل كبير واستيعابها لعدد أكبر من الحالات والتعاون الميداني بين أفرادها
- وضع إنشاء منصات إقليمية في العديد من بقاع العالم أساساً لتبادل المعلومات بشكلٍ متزايد بشأن الممارسات والتعاون والتنسيق ووضع استراتيجيات لإعادة الروابط العائلية على المستوى الإقليمي
- أنشئت مجموعة من المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية وجرى إيجاد آلية استجابة سريعة لحالات الطوارئ وجرى نشرها ٢٨ مرة منذ تفعيلها في عام ٢٠٠٩ لدعم جهود الاستجابة المحلية
- تحققت إنجازات في دمج خدمات إعادة الروابط العائلية في التخطيط الاستراتيجي وخطط التطوير وخطط التأهب والاستجابة للطوارئ بالجمعيات الوطنية
- صدرت مجموعة من المبادئ التوجيهية المنهجية المهمة للشبكة[٢٢]
- تمثل وضع نظام بيئي على شبكة الإنترنت بعناصر متعددة[٢٣] لشبكة الروابط العائلية بأكملها أحد الإنجازات المهمة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية
- شكل وضع مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية خطوة مهمة لضمان تمكن جميع أعضاء شبكة الروابط العائلية من اتخاذ التدابير الضرورية للوفاء بالالتزامات ذات الصلة.

يكون التقدم محدوداً في بعض المجالات المهمة المتعلقة باستراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٠٨–٢٠١٨ أو لا ينفذ الإجراءات سوى أجزاء من الشبكة:

- بينما تقدم بعض الجمعيات الوطنية خدمات قوية وفعالة في مجال إعادة الروابط العائلية وتحظى بموارد كافية، لا تزال هذه الخدمات متواضعة في العديد من الجمعيات الوطنية الأخرى لأسباب متعددة، منها انعدام الالتزام من جانب قيادتها ووجود خلل تنظيمي بها وارتفاع معدل تنقل الموظفين والمتطوعين

٢١ المصادر الرئيسية هي التقارير المرحلية لمجلس المندوبين في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٥ ودراسة استقصائية عالمية أجرتها الجمعيات الوطنية في ٢٠١٧ وتقرير المعلومات الأساسية لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ بالإضافة إلى عمليات تقييم عديدة للاحتياجات والقدرات أجريت بين أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٨.

٢٢ وضعت مبادئ توجيهية ولا سيّما فيما يتعلق بعمليات تقييم الاحتياجات الخاصة بإعادة الروابط العائلية في حالات الكوارث وإعادة الروابط العائلية في حالات الهجرة وخطط الاتصالات الخاصة بإعادة الروابط العائلية. يمكن الاطلاع على جميع المبادئ التوجيهية على الشبكة الخارجية الخاصة بأقسام إعادة الروابط العائلية Extranet على: https://flextranet.familylinks.icrc.org/en/Pages/home.aspx.

٢٣ تتكون الأدوات الرقمية من ١) موقع إلكتروني متاح للجمهور يقدم المعلومات حول الخدمات المتاحة بالإضافة إلى قاعدة بيانات لتعقب المفقودين على الإنترنت يمكن من خلالها للمستخدمين تسجيل الأشخاص بوصفهم مفقودين أو في وضعٍ آمن فيما يتعلق بأزمات محددة والاطلاع على صور الأشخاص الباحثين عن أفراد عائلاتهم، ٢) منصات تبادل معلومات مقيدة لأعضاء شبكة الروابط العائلية لنقل الملفات ووضع أفضل الممارسات و ٣) قاعدتي بيانات تستخدمهما الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية حصراً لغرض إدارة الحالات الفردية (قاعدة البيانات الخاصة بأقسام إعادة الروابط العائلية بالجمعيات الوطنية Family Links Answers وقاعدة البيانات الخاصة بأقسام الحماية بالصليب الأحمر Prot6).

- لم توضع أداة إدارة أداء خدمة إعادة الروابط العائلية حتى الآن؛ ولم يوجد الرصد والتقييم عبر شبكة إعادة الروابط العائلية ولا تستطيع توحيد الإحصاءات العالمية الخاصة بإعادة الروابط العائلية بعد
- لا يزال تخصيص موارد لتمويل خدمات إعادة الروابط العائلية محدوداً في عدد كبير من الجمعيات الوطنية وتعتمد غالبية الجمعيات اعتماداً تاماً على تمويل اللجنة الدولية؛ كان استثمار اللجنة الدولية في بعض المناطق أقل مما كان مخططاً له في البداية
- لا تتضمن سوى نصف خطط التأهّب للكوارث والاستجابة لها بالبلاد تقريباً دوراً للجمعيات الوطنية في خدمات إعادة الروابط العائلية
- وأظهرت العديد من عمليات التقييم أن المتضررين والجهات المعنية الأخرى ليسوا على دراية كافية بخدمات إعادة الروابط العائلية
- كشفت الأهمية المتزايدة لخدمات إعادة الروابط العائلية المتعلقة بالهجرة عن مواطن ضعف كامنة في توحيد وتنسيق عملية جمع البيانات ومعالجتها، ما أدى إلى تعاظم الحاجة إلى التنسيق والتعاون المتجاوز للحدود الإقليمية والتأكيد كذلك على الحاجة لاستخدام شبكة الروابط العائلية أدوات موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- لا يزال هناك قلة وعي بمتطلبات حماية البيانات الشخصية، والتي يجب دمجها في جميع أساليب عمل الشبكة، استناداً إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، من أجل ضمان الوفاء بهذه المتطلبات على النحو المناسب؛ سيتطلب ذلك أيضاً دعماً إضافياً فيما يتعلق بخبرات شبكة الروابط العائلية ومواردها.

وثمة حاجة إلى بذل جهود دؤوبة من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت لتوسيع نطاق وصولها ومواصلة تنفيذ هذه التدابير المحددة في استراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٠٨–٢٠١٨ التي لا تزال ذات صلة. ومن ثم، تجمع استراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٢٠–٢٠٢٥ أبعاد الاستمرارية مع مجالات جديدة مهمة باتت أكثر أهمية وتستدعي اهتماماً عاجلاً في عالم اليوم.

٧- مخطط بياني موجز لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٢٠–٢٠٢٥

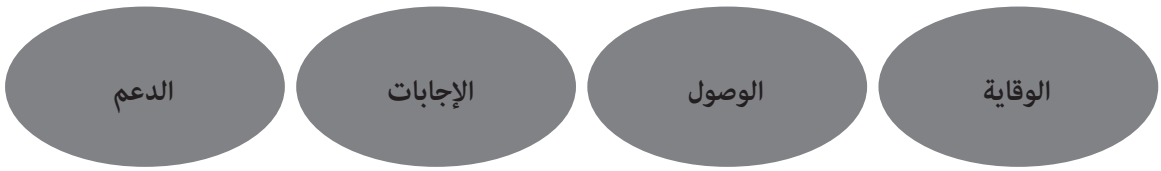

مبادئ ومنهج العمل

الهدف الاستراتيجي الأول:	الهدف الاستراتيجي الثاني:	الهدف الاستراتيجي الثالث:	الهدف الاستراتيجي الرابع:
الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد، والحفاظ على الروابط العائلية	تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها	تعزيز إمكانية تقديم الإجابات للعائلات حول مصير ذويهم المفقودين	تقديم دعم مخصص لعائلات المفقودين والعائلات التي تشتت

العامل الداعم الأول:	مشاركة الأشخاص المتضررين في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية
العامل الداعم الثاني:	الاستثمار في تعزيز القدرات وإمكانيات الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية
العامل الداعم الثالث:	حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية
العامل الداعم الرابع:	تواصل منهجي وموجّه بشأن خدمات إعادة الروابط العائلية والترويج لها
العامل الداعم الخامس:	الحشد والشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى
العامل الداعم السادس:	التركيز على احتياجات إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة

٨- الأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة والنتائج المتوقعة

الأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة
الهدف الاستراتيجي الأول **الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد، والحفاظ على الروابط العائلية**	تمثل الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد حجر الزاوية لخدمات إعادة الروابط العائلية وتعالج بطريقة منتظمة من خلال الجهود الرامية إلى حشد السلطات وإقناعها بالتعاون معها واتخاذ شبكة الروابط العائلية إجراءات مباشرة. يحصل المتضررون على معلومات ووسائل وأدوات تلائم الظروف المحلية من شبكة الروابط العائلية لاستعادة الاتصال مع أحبائهم واستمراره عندما يتعذر عليهم الحصول على هذه المعلومات بالوسائل الخاصة بهم. يمكن للمتضررين تحميل المعلومات الشخصية وتخزينها والوصول لها وإدارتها بشكل آمن وتسجيلها في شبكة الروابط العائلية كإجراء احترازي. عند تعطيل أنظمة الاتصال أو عندما تعرض الأشخاص للخطر (لا سيّما في حالات النزاع والعنف)، تقدم مكونات الحركة للأشخاص إمكانية الاتصال بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى لاستعادة الاتصال بأحبائهم واستمرار هذا الاتصال والحصول على معلومات والتواصل مع شبكة الروابط العائلية.
الهدف الاستراتيجي الثاني **تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها**	يعرف المتضررون خدمات إعادة الروابط العائلية وتحظى بثقتهم ويعرفون كيفية الوصول إليها ويمكنهم التواصل مع الموظفين والمتطوعين في شبكة الروابط العائلية شخصياً كلما أمكن. يمكن للمتضررين التفاعل مع الحركة في الوقت المناسب والحصول على المعلومات بطريقة آمنة وعن بعد أينما كانوا. يتاح لجميع المتضررين، إلى أقصى حد ممكن، فرصة للحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية في شبكة الروابط العائلية وفقاً للمعلومات التي يمكنهم تقديمها بخصوص أقربائهم الذين يبحثون عنهم.
الهدف الاستراتيجي الثالث **تعزيز إمكانية تقديم الإجابات للعائلات حول مصير ذويهم المفقودين**	يحصل الأشخاص على إجابات بشأن مصير ذويهم المفقودين وأماكن وجودهم بأسرع وقت ممكن. يجري حشد السلطات لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعرفة مصير الأشخاص المبلغ عن فقدانهم وتقديم استجابة مخصصة للعائلات كل على حدة حول مصير ذويها المفقودين ومكانهم، ولا سيّما إذ كانوا أشخاصاً محرومين من حريتهم. تستفيد السلطات كذلك من دعم مكونات الحركة، بما في ذلك الخبرة في مجال الطب الشرعي. تجمع شبكة الروابط العائلية المعلومات حول الأشخاص المفقودين في أقرب وقت ممكن، وتحظى بأولوية لديها، وتستكشف جميع السبل الممكنة لإيجاد الأجوبة من خلال متابعة شخصية طويلة المدى. تحافظ شبكة الروابط العائلية على سبل بحثها الشاملة والمستدامة عن الأشخاص المفقودين والمصممة وفقاً للاحتياجات الشخصية في نطاقٍ عالمي ومنخرطة مع المجتمعات المحلية، وتطورها بوصفها سمة فريدة في خدماتها في مجال إعادة الروابط العائلية. تستخدم شبكة الروابط العائلية نظاماً موحداً وعالمياً ومترابطاً بشدة ومتسقاً وآمناً لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها وإدارتها وتعزز من تطويره. فهي تطور وسائل تكنولوجية وأساليب للبحث بصورة ناجعة عن حالات مطابقة محتملة في بيانات شبكة الروابط العائلية وبيانات المنظمات الأخرى والجهات المعنية ذات الصلة في ظل الاحترام التام لحماية البيانات الشخصية. كذلك تضمن تقديم هذه المعلومات للعائلات بطريقة فردية وآمنة.
الهدف الاستراتيجي الرابع **تقديم دعم مخصص لعائلات المفقودين والعائلات التي تشتت**	ما تلبث مشاعر الألم التي تعتصر قلوب عائلات المفقودين والأشخاص المفصولين عن أحبائهم أن تهدأ من خلال الاتصال الشخصي والصحة النفسية والدعم النفسي الذي تقدمه مكونات الحركة. تحصل العائلات على الدعم في جهدها من أجل جمع شملها بأقربائها. ولا تنطوي تلبية احتياجات عائلات المفقودين والعائلات المشتتة المتعددة الجوانب على أي تمييز من خلال نهج شامل لقطاعات متعدّدة بالتعاون مع السلطات والجهات الفاعلة الأخرى.

العوامل الداعمة	النتائج المتوقعة
العامل الداعم الأول **مشاركة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية**	يجري تقييم الاحتياجات اللازمة لخدمات إعادة الروابط العائلية وقدراتها وتُطور الخدمات وتقدم بصورة مرنة بالتعاون مع المتضررين والمجتمعات المحلية مع مراعاة الظروف المحلية والبيئة سريعة التغير. تجري شبكة الروابط العائلية حواراً منتظماً مع الأشخاص المتضررين عما يحتاجونه بما يتمشى مع التزاماتها بالشفافية والمساءلة. يتلقى الأشخاص إحاطة بشأن الإجراءات التي جرى اتخاذها وتبدي شبكة الروابط العائلية التزامها بتلقي آراء أولئك الذين عانوا آلام التشتت العائلي أو فقدان أحد أفراد العائلة وإشراكهم في صنع القرار. تزداد قدرة الأشخاص المتضررين على التأقلم مع الظروف التي يمرون بها ويُمكنون من اتخاذ التدابير اللازمة بأنفسهم.
العامل الداعم الثاني **الاستثمار في تعزيز القدرات وإمكانيات الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية**	تعرف إعادة الروابط العائلية بأنها خدمة رئيسية في الحركة، تدمج بشكل تام في الاستجابة الميدانية وتزود بموارد كافية لتلبية الاحتياجات. تُعزز قدرة شبكة الروابط العائلية واستمرارية خدمات إعادة الروابط العائلية لجعل الشبكة بمثابة شبكة عالمية فعالة بإمكانها تلبية الاحتياجات سريعاً للمساعدة في الحيلولة دون تشتت شمل العائلات وفقدان الأشخاص وإجراء عمليات البحث عن المفقودين وتقديم الإجابات للعائلات حول مصير المفقودين وتلبية الاحتياجات الناجمة عن تشتت شمل العائلات ودعم لم شملها. تتيح آليات التأهب والتدخل السريع استجابة سريعة وفعالة في حالات الطوارئ.
العامل الداعم الثالث **حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية**	توفر حماية للمتضررين تتعلق بأمنهم وكرامتهم وحقوقهم من خلال السبل التي تتخذها شبكة الروابط العائلية بشأن حماية بياناتهم الشخصية، ومن ثم، يؤدي ذلك إلى الحفاظ على ثقة الأشخاص في الحركة ويعمل على تعزيزها. تجمع شبكة الروابط العائلية البيانات الشخصية وتخزنها وتعالجها بطريقة أخرى وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية ووفقاً لقوانين حماية البيانات المعمول بها. تُقيم شبكة الروابط العائلية مخاطر معالجة البيانات الشخصية وتأثيرها بصورة منتظمة. يكفل احترام مبدأ «عدم إلحاق الضرر» في جميع الإجراءات المتخذة المتعلقة بالبيانات الشخصية للمتضررين.
العامل الداعم الرابع **تواصل منهجي وموجَّه بشأن خدمات إعادة الروابط العائلية والترويج لها**	يعرف المتضررون خدمات إعادة الروابط العائلية ويفَهّمونها وتحظى بثقتهم. تفهم الجهات المعنية التي تهدف مكونات الحركة التعاون معها ويلزمها دعم سياسي وميداني وموارد مالية ومادية منها، الأهمية التي تكتسيها خدمات إعادة الروابط العائلية وقيمتها من خلال أنشطة ترويجية وإعلامية منتظمة ومتسقة وموجهة توضع في السياق الملائم للظروف المتاحة. كما يتَفَهّمون الاستقلالية اللازمة التي تحظى بها والغرض الإنساني المحض لها بما يتوافق مع المبادئ الأساسية.
العامل الداعم الخامس **الحشد والشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى**	توضع سبل للتنسيق والتعاون وبناء الشراكات مع الجهات المعنية، مثل سلطات الدولة والمنظمات الإنسانية والشركات الخاصة وتتوطد على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ينفذ هذا الالتزام بما يتماشى مع المهام الموكلة إليها وأساليب عمل مكونات الحركة بما يمتثل للمبادئ الأساسية ومعايير حماية البيانات الشخصية امتثالاً تاماً ويزيد معدل الوصول إلى الأشخاص والبيانات ويحسن من الاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين ويعزز قدرة شبكة الروابط العائلية.
العامل الداعم السادس **التركيز على احتياجات إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة**	يستطيع المهاجرون، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء وعائلاتهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني، الوصول الآمن لجميع خدمات إعادة الروابط العائلية على طول مسارات الهجرة من بلدانهم وعبر بلدان العبور إلى البلدان التي يستقرون بها. تكشف السلطات المعنية عن مصير المهاجرين المفقودين وهوية من لقوا حتفهم من المهاجرين ومكانهم من خلال الحشد والدعم النشط من شبكة الروابط العائلية. تستفيد شبكة الروابط العائلية من إمكاناتها من خلال التعاون الفعال والنشط المتجاوز للحدود الإقليمية بين مكوناتها لضمان اتباع نهج متسق من خلال الأنظمة المتوافقة والمعايير وأساليب العمل.

الهدف الاستراتيجي الأول: الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد، والحفاظ على الروابط العائلية

النتائج المتوقعة	تمثل الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد حجر الزاوية لخدمات إعادة الروابط العائلية وتعالج بطريقة منتظمة من خلال الجهود الرامية إلى حشد السلطات وإقناعها بالتعاون معها واتخاذ إجراءات مباشرة من قبل شبكة الروابط العائلية. يحصل المتضررون على معلومات ووسائل وأدوات تلائم الظروف المحلية من شبكة الروابط العائلية لاستعادة الاتصال مع أحبائهم واستمراره عندما يتعذر عليهم الحصول على هذه المعلومات بالوسائل الخاصة بهم. يمكن للمتضررين تحميل المعلومات الشخصية وتخزينها والوصول لها وإدارتها بشكل آمن وتسجيلها في شبكة الروابط العائلية كإجراء احترازي. عند تعطيل أنظمة الاتصال أو عندما تعرض الأشخاص للخطر (لا سيّما في حالات النزاع والعنف)، تقدم مكونات الحركة للأشخاص إمكانية الاتصال بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى لاستعادة الاتصال بأحبائهم واستمرار هذا الاتصال والحصول على معلومات والتواصل مع شبكة الروابط العائلية.
التنفيذ	ستجري **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
١-١	تحليل منظَّم لأسباب انفصال الأشخاص وفقدانهم وإجراء حوار مع السلطات والجهات المعنية الأخرى لتوعيتهم بشأن المخاطر والعواقب الإنسانية الناجمة عن تشتت شمل العائلات وفقدان الأشخاص وإسداء المشورة لهم بشأن تنفيذ التشريعات والاستراتيجيات، بما في ذلك خطط الطوارئ وخطط الاستجابة للكوارث ونظم الإنذار المبكر وغيرها من الوسائل للحيلولة دون وقوع حالات تشتت العائلات وفقدان الأشخاص.
٢-١	إعداد معلومات ورسائل محدثة وتبادلها مع الأشخاص للحيلولة دون تشتت شمل العائلات ومساعدة الأشخاص في الحفاظ على الروابط العائلية ووضع ممارسات وأدوات وتوجيهات ميدانية تندرج في السياق الصحيح، ووسائل فعالة للوصول إلى المجتمعات والأشخاص المتضررين وإجراء حوار معهم.
٣-١	تسجيل الفئات والأفراد المستضعفين الذين ينتمون إلى فئات محددة مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن عائلاتهم والمحتجزين وكبار السن وذوي الإعاقة والجرحى والمرضى والمهاجرين المستضعفين، عندما تستدعي الحاجة، ومتابعة تلك الحالات.
٤-١	تقديم وسائل مناسبة للحفاظ على الروابط العائلية (مثل الوسائل التقليدية مثل رسائل الصليب الأحمر ورسائل «بخير وفي صحة جيدة») في الحالات التي لا يوجد فيها وسائل اتصال أو تلك التي يشكل استخدام تكنولوجيا الاتصال فيها خطراً عليهم، ولفئات الأشخاص الذين لا يمكن تلبية احتياجاتهم المتعلقة بإعادة الروابط العائلية باستخدام هذه التكنولوجيا.
	وستنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٥-١	وضع خدمات عبر الإنترنت وتقديمها، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، لتمكين الأشخاص المتضررين من تسجيل أنفسهم وتخزين بياناتهم بأمان مع شبكة الروابط العائلية بوصفها جهة آمنة لإيداع البيانات، والسماح لهم بالتحكم في بياناتهم الشخصية بأنفسهم وإدارتها.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٦-١	توفير مصادر طاقة وإمكانات اتصال وأدوات للتواصل، قدر المستطاع، (محطات الشحن والإنترنت والاتصال بالإنترنت ونقاط للاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت «واي فاي»، وأوقات للبث الحي وأجهزة الهاتف المحمول ومكالمات مجانية) بوصفها شكلاً متكاملاً من أشكال المساعدة للأشخاص المتضررين مع ضمان الامتثال الكامل لمبدأ «عدم إلحاق الضرر».
٧-١	استكشاف إمكانية إبرام اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير استجابة واسعة النطاق لتمكين الأشخاص المتضررين من الوصول إلى الإنترنت وشبكات الاتصالات الأخرى وتعزيز تأهب الحركة، ولا سيّما لحالات الطوارئ واستجابتها لها، بضمان استخدام أفضل للموارد المتاحة في الوقت المناسب وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية الرئيسية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها

النتائج المتوقعة	يعرف المتضررون خدمات إعادة الروابط العائلية وتحظى بثقتهم ويعرفون كيفية الوصول إليها ويمكنهم الوصول إلى الموظفين والمتطوعين في شبكة الروابط العائلية شخصياً كلما أمكن. يمكن للمتضررين التفاعل مع الحركة في الوقت المناسب والحصول على المعلومات بطريقة آمنة وعن بعد أينما كانوا. يتاح لجميع المتضررين، إلى أقصى حد ممكن، فرصة للحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية في شبكة الروابط العائلية وفقاً للمعلومات التي يمكنهم تقديمها بخصوص أقربائهم الذين يبحثون عنهم.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٢-١	تعزيز شبكات تبادل المعلومات الفرعية بين المواقع والوصول للمناطق التي تلزمها احتياجات كبيرة حتى تتمكن شبكة الروابط العائلية من التفاعل على المستوى الشخصي مع المتضررين وتعزيز فهمهم لخدمات إعادة الروابط العائلية وتقديمها.
٢-٢	رصد جدوى الخدمات الملائمة عبر الإنترنت ومراكز الاتصال والحلول المتعلقة بالخط الساخن ودمجها في مختلف السياقات، وتقييم طرق أداء العمل وإدارة الموارد البشرية وتطويعها وفقاً للسياق.
٢-٣	ضمان مواءمة المعايير الخاصة بهم المتعلقة بقبول طلبات البحث عن الأشخاص المفقودين والمساعدة في الكشف عن مصيرهم ومكان وجودهم، لتعريف «الأشخاص المفقودين»[٢٤] والسماح بهذه الطريقة للعائلات التي تتواصل مع شبكة الروابط العائلية بتلقي جميع الخدمات الممكنة في مجال إعادة الروابط العائلية.
٢-٤	إدارة توقعات مقدمي الطلبات على نحو مناسب من خلال شرح الأولويات التي تراعى بوضوح في الحالات قيد النظر المتعلقة بطلبات البحث عن المفقودين والمتابعة والقيود والإطار الزمني والترتيبات المتعلقة بإعادة الاتصال بمقدمي الطلبات واستكشاف تدابير للتخفيف من آثار فقدان الاتصال بهم.
	وستنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٢-٥	تطوير واجهة رقمية («بوابة دخول واحدة») وحلول الخدمات عبر الإنترنت، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والأشخاص المتضررين والشركاء في مجال التكنولوجيا، والتي يمكن للأشخاص من خلالها تقديم المعلومات وتلقيها وطلب الخدمات رقمياً والوصول إليها واختيارها.
	تنفذ الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي ما يلي:
٢-٦	تقييم كيفية بحث المتضررين عن المعلومات بانتظام والوسائل التي يمكن من خلالها ذلك والتواصل معهم بغية تحديد أفضل السبل للتواصل معهم وتعزيز الوعي بخدمات إعادة الروابط العائلية.

٢٤ انظر الحاشية رقم ١.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز إمكانية تقديم الإجابات للعائلات حول مصير ذويهم المفقودين

النتائج المتوقعة	يحصل الأشخاص على إجابات بشأن مصير ذويهم المفقودين وأماكن وجودهم بأسرع وقت ممكن. تحشد الشبكة السلطات لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعرفة مصير الأشخاص الذين يُبلّغ عن فقدهم وتقديم استجابة مخصصة للعائلات كل على حدة حول مصير ذويها المفقودين ومكان وجودهم، ولا سيّما إذا كان الأشخاص محرومين من حريتهم. تستفيد السلطات كذلك من دعم مكونات الحركة، بما في ذلك الخبرات في مجال الطب الشرعي. تجمع شبكة الروابط العائلية المعلومات حول الأشخاص المفقودين في أقرب وقت ممكن، باعتبارها تحظى بأولوية لديها، وتستكشف جميع السبل الممكنة لإيجاد إجابات من خلال متابعة شخصية طويلة المدى. تحافظ شبكة الروابط العائلية على سبل بحث شاملة ومستدامة عن الأشخاص المفقودين ومصممة وفقاً للاحتياجات الشخصية في نطاقٍ عالمي ومنخرطة مع المجتمعات المحلية، وتطورها بوصفها سمة فريدة في خدماتها المتعلقة بإعادة الروابط العائلية. تستخدم شبكة الروابط العائلية نظاماً موحداً وعالمياً ومترابطاً بشدة ومتسقاً وآمناً لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها وإدارتها وتعزز من تطويره. فهي تطور وسائل تكنولوجية وأساليب للبحث بصورة ناجعة عن حالات مطابقة محتملة في بيانات شبكة الروابط العائلية وبيانات المنظمات الأخرى والجهات المعنية ذات الصلة في ظل الاحترام التام لحماية البيانات الشخصية. كذلك تضمن تقديم هذه المعلومات للعائلات بطريقة فردية وآمنة.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٣-١	تذكِّر السلطات بالتزامها باتخاذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص الذين يُبلّغ عن فقدهم وتقييم قدرات السلطات واستعدادها لتقديم إجابات لعائلات المفقودين وتقديم الدعم ذي الصلة.
٣-٢	اتخاذ الإجراءات، كلما دعت الحاجة، في أسرع وقت ممكن عندما يذهب الأشخاص في عداد المفقودين من خلال جمع المعلومات ذات الصلة المتاحة وتعزيز عمليات بحث شخصي واستباقي ودائم وطويل الأمد وبحث باستخدام التكنولوجيا الرقمية.
٣-٣	ضمان جودة البيانات التي جرى جمعها عن الأشخاص المفقودين وتوحيدها واتساقها عبر شبكة الروابط العائلية وإجراء كل مكون من مكونات الحركة لمتابعة فردية متسقة.
٣-٤	مراجعة إجراءات العمل لضمان نوعية الحالات التي يجري التعامل معها في الوقت المناسب وتقييم إجراءات العمل[٢٥] وإدخال التعديلات المطلوبة الناجمة عن دمج التكنولوجيا الجديدة.
٣-٥	حشد جميع السلطات والمؤسسات المعنية (مثل الجهات المسؤولة عن الرعاية الصحية وغرف حفظ الجثث والهجرة والاحتجاز) والجهات المعنية الأخرى والدخول في حوار معهم بغية الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وتقديم إجابات لعائلاتهم.
٣-٦	ضمان امتلاك موظفي الجمعية الوطنية والمتطوعين الذين قد يجري استدعائهم لجمع الرفات البشري، للقدر اللازم من المعرفة الفنية والمعدات والدعم النفسي.
	وستنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٣-٧	تقديم التوجيهات لشبكة الروابط العائلية لمراجعة أساليب العمل بهدف تحسين مستوى التعامل مع الحالات ومواءمة إجراءات العمل تماشياً مع الوسائل التكنولوجية الجديدة وتشجيع الجمعيات الوطنية على اعتماد الأدوات الجديدة التي جرى وضعها.
٣-٨	ضمان فاعلية خدمات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة المتعلقة بخدمات إعادة الروابط العائلية في النظام البيئي الذي تم تطويره بالفعل، في ما يخص شبكة الروابط العائلية، بما في ذلك إطلاق آليات بحث متكاملة وقابلة للتشغيل المشترك، باستخدام نهج إدارة الخدمة بغرض مواكبة احتياجات العمل وإجراءاته.

٢٥ الإجراءات الداخلية للاضطلاع بالعمل الخاص بخدمات إعادة الروابط العائلية.

٣-٩	استكشاف التقنيات الرقمية والاستفادة منها ودمجها، مثل تقنية التعرف على الوجه وقزحية العين والتعرف على الأنماط وتقنية الترجمة ونقل الأسماء المكتوبة بحروف أجنبية إلى أبجدية اللغة والبيانات الضخمة وصور القمر الصناعي والبحث لأغراض العثور على المفقودين بهدف تحديد حالات مطابقة محتملة في قواعد البيانات.
٣-١٠	الاستفادة من استخدام التقنيات الرقمية التي تتيح إجراء تدقيق شامل تلقائي وآمن للبيانات الشخصية بين قواعد البيانات في شبكة الروابط العائلية والمنظمات الإنسانية الأخرى والسلطات والجهات المعنية الأخرى ومطابقتها.
٣-١١	إبرام اتفاقيات مع الجهات المعنية ذات الصلة لإتاحة إجراء تدقيق شامل وآمن لقواعد البيانات لديها لأغراض إنسانية بحتة والتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة لضمان تناسق البيانات التي جرى جمعها وجودتها لتحسين البحث الرقمي على الوجه الأمثل.
٣-١٢	جمع المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحميين أثناء النزاع المسلح وإضفاء الطابع المركزي عليها، ونقلها من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، إلى مكاتب الاستعلامات الوطنية أو آليات مماثلة، بهدف الحيلولة دون أن يصبح هؤلاء الأشخاص مجهولي المصير والمساعدة في ضمان إبلاغ العائلات بمصيرهم ومكان وجودهم.
٣-١٣	تقديم الدعم، بما في ذلك المشورة الفنية، للسلطات، وعند الاقتضاء، للجمعيات الوطنية لإنشاء مكاتب استعلامات وطنية أو آليات مماثلة.
٣-١٤	تقديم خبرتها ودعمها، عند الضرورة، لتعزيز قدرة السلطات المعنية وهياكلها، مثل النظم الطبية القانونية وخدمات الطب الشرعي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تقديم دعم مخصص لعائلات المفقودين والعائلات التي تشتتت

النتائج المتوقعة	ما تلبث مشاعر الألم التي تعتصر قلوب عائلات المفقودين والأشخاص المفصولين عن أحبائهم أن تهدأ من خلال الاتصال الشخصي ودعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الذي تقدمه مكونات الحركة. تحصل العائلات على الدعم في جهدها من أجل جمع شملها بأقربائها. ولا تنطوي تلبية احتياجات عائلات المفقودين والعائلات المشتتة المتعددة الجوانب على أي تمييز من خلال نهج شامل لقطاعات متعدّدة بالتعاون مع السلطات والجهات الفاعلة الأخرى.
التنفيذ	تنفذ **الجمعيات الوطنية** ما يلي:
٤-١	توسيع إطار مشاركتها الميدانية لتشمل خدمات متعددة الجوانب لعائلات الأشخاص المفقودين، مثل الحماية والدعم القانوني والإداري والاقتصادي بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، وفقاً للاحتياجات القائمة والقيود التي قد تفرضها الظروف المحيطة ومواطن قوة الجمعيات الوطنية وقدراتها.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٤-٢	مداومة الاتصال بعائلات الأشخاص المفقودين طيلة مدة البحث وإجراء تقييم شامل معهم لاحتياجاتهم الخاصة، يشمل احتياجاتهم المتعلقة بالحماية والمساعدة الأوسع نطاقاً.
٤-٣	تقديم الدعم العاطفي ودعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للعائلات المشتتة وعائلات الأشخاص المفقودين وكذلك لموظفي ومتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
٤-٤	ضمان توزيع الأدوار، حسبما تقتضي الظروف، بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية عند تلبية احتياجات عائلات المفقودين وإجراء حوار مع السلطات بناءً على قدرات كل منها.
٤-٥	ضمان نقل الخبرات والمعرفة الفنية وتقديم التوجيهات للجمعيات الوطنية التي لديها الاستعداد والقدرة على المشاركة في برامج لتلبية الاحتياجات المتعددة الجوانب لعائلات المفقودين.
٤-٦	دعم لم شمل العائلات المشتتة بما يتماشى مع الإطار القانوني المعمول به والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل سياق وحالة فردية على حدة.

٤-٧	تنفيذ أنشطة لدعم لم شمل العائلات مثل: ■ إتاحة المعلومات، والإحالة إلى المؤسسات والمنظمات المؤهلة، وتقديم الدعم القانوني والإداري والعملي ■ المساعدة في الحصول على الوثائق، بما في ذلك وثائق السفر في حالات الطوارئ الخاصة باللجنة الدولية؛ ■ تيسير لم شمل العائلات الفعلي؛ ■ متابعة العائلات بعد لم شملها ودعمها بالتنسيق مع السلطات والمؤسسات والمنظمات المعنية.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٤-٨	تقييم قدرات السلطات والجهات المعنية الأخرى وحشدهم والتنسيق وإجراء حوار معهم لتلبية الاحتياجات المتعددة الأوجه للعائلات.
٤-٩	الإقرار بالحق في الحياة الأسرية ومبدأ جمع شمل العائلة وتعزيزه

العامل الداعم الأول: مشاركة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية

النتائج المتوقعة	تُقيم الاحتياجات اللازمة لخدمات إعادة الروابط العائلية وقدراتها وتُطور الخدمات وتقدم بصورة مرنة بالتعاون مع الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة مع مراعاة ملائمة الظروف المحلية في البيئة السريعة التغير. تجري شبكة الروابط العائلية حواراً منتظماً مع الأشخاص المتضررين بشأن ما يحتاجونه من منطلق تمسكها بالتزامها بالشفافية والمسؤولية. يتلقى الأشخاص إحاطة بشأن الإجراءات التي جرى اتخاذها وتُظهر شبكة الروابط العائلية التزامها بتلقي آراء أولئك الذين ذاقوا مرارة تشتت شمل العائلة أو فقدان أحد أفرادها وإشراكهم في اتخاذ القرارات. تزداد قدرة الأشخاص المتضررين على التأقلم مع الظروف التي يمرون بها ويمنحون صلاحية اتخاذ إجراءات بأنفسهم.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
١-١	إجراء تحليلات وتقييمات للسياق المحيط، تشمل الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة لفهم تنوع الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية والأولويات والتفضيلات وأوجه الضعف والقدرات وآليات التكيف لدى المتضررين من الأشخاص والمجتمعات.
١-٢	تمكين المتضررين من الأشخاص والمجتمعات، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر، المتطوعون، والاستفادة من مهاراتهم ومعرفتهم وقدراتهم من خلال تعزيز مشاركتهم في جميع مراحل دورة برنامج إعادة الروابط العائلية (التقييم والتخطيط والتصميم والتنفيذ وتقديم الخدمات والرصد والتقييم والتعلم).
١-٣	التواصل مع الأشخاص والمجتمعات المتضررة والاستماع إليهم وتزويدهم بمعلومات حول وسائل تمكنهم من تقديم تعليقاتهم، وإنشاء آليات لجمع التعليقات والاستجابة لها والإبلاغ عن كيفية تناول تعليقاتهم.
١-٤	تمكين الأشخاص المتضررين على المستوى الاستراتيجي من خلال مشاركتهم المجدية في مجالس الإدارات وغيرها من هيئات اتخاذ القرار والمشاركة الفعالة في أنشطة المناصرة والبحث وإعداد الاستراتيجيات.
١-٥	تعزيز المعرفة والمهارات والكفاءات لدى الموظفين والمتطوعين في التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.
١-٦	استخدام أدوات التفاعل مع المجتمعات المحلية وتكييفها وتطويرها ودمج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في استراتيجيات إعادة الروابط العائلية وسياساتها وإجراءاتها وتبادل المعرفة والخبرات مع المكونات الأخرى للحركة.

العامل الداعم الثاني: الاستثمار في تعزيز القدرات وإمكانيات الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية

النتائج المتوقعة	تعرف إعادة الروابط العائلية بأنها خدمة رئيسية في الحركة، تدمج بشكل تام في الاستجابة الميدانية للحركة وتزود بموارد كافية لتلبية الاحتياجات. تُعزز قدرة شبكة الروابط العائلية واستمرارية خدمات إعادة الروابط العائلية لتعمل بمثابة شبكة عالمية فعالة بإمكانها تلبية الاحتياجات على وجه السرعة للمساعدة في الحيلولة دون وقوع حالات تشتت للعائلات وفقدان الأشخاص وإجراء عمليات البحث عن المفقودين وتقديم الإجابات للعائلات حول مصير المفقودين وتلبية الاحتياجات الناجمة عن تشتت العائلات ودعم لم شملها. تتيح آليات التأهب والتدخل السريع استجابة سريعة وفعالة في حالات الطوارئ.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية** ما يلي:
٢-١	دمج خدمات إعادة الروابط العائلية في المجالات التالية: ▪ الهيكل التنظيمي في المقر الرئيسي وعلى مستوى الفروع؛ ▪ الخطط الاستراتيجية والتنموية والنظام الأساسي؛ ▪ مخصصات الميزانية الأساسية العادية؛ ▪ نظم إدارة الأداء والإدارة المالية وإعداد التقارير.
٢-٢	دمج خدمات إعادة الروابط العائلية في خطط الطوارئ والخطط الميدانية وفي أنشطة متعددة الأوجه.
٢-٣	تحسين عملية استقطاب موظفي ومتطوعي خدمات إعادة الروابط العائلية واستبقائهم على الوجه الأمثل من خلال إدراجهم في أنظمة إدارة الموارد البشرية.
٢-٤	ضمان اكتساب الموظفين والمتطوعين المعرفة الضرورية والتوجيهات والمبادئ التوجيهية للاستجابة للاحتياجات المتعلقة بالحماية المحددة خلال تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية من خلال إحالة هذه المسائل إلى الجهة الفاعلة المعنية بالحماية أو تناولها مع السلطات المسؤولة كلما أمكن.
٢-٥	جمع البيانات الإحصائية الرئيسية القائمة على التعريفات المتفق عليها بين الجميع والمتعلقة بإعادة الروابط العائلية ونقلها إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بشكل نصف سنوي.
٢-٦	اعتماد مبادئ توجيهية وعمليات وأدوات للرصد وإعداد التقارير والتقييم بناءً على توجيهات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين.
	تنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٢-٧	وضع كتيبات تدريب ومبادئ توجيهية على النحو المطلوب، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بما في ذلك حماية البيانات واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطرق أداء العمل ومجال الإلمام بكيفية التعامل مع البيانات وإدارتها.
٢-٨	دعم وتعزيز وتحسين جمع البيانات بانتظام، وتجميع البيانات الإحصائية العالمية في مجال إعادة الروابط العائلية، نيابة عن شبكة الروابط العائلية وبناءً على التعاريف المتفق عليها وتحليلها فيما يتعلق بإجراءات تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.
٢-٩	وضع أدوات وإطار عام لإدارة أداء خدمات إعادة الروابط العائلية، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، تشمل المؤشرات ومراقبة التنفيذ والتقييم وتقدير الأثر.
٢-١٠	إدارة مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية وتعزيزها على المستوى العالمي والإقليمي والتأكد من توفر الوسائل والموارد والتدريب اللازم لها.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٢-١١	تقييم الاحتياجات القائمة والمحتملة الخاصة بمجال الروابط العائلية وقدرتها على معالجتها والاستفادة من الكتيبات والمبادئ التوجيهية القائمة مع مراعاة قدرة الجهات الفاعلة الأخرى وآليات التنسيق ودمج نتائج التقييمات في خطط ميدانية وتطويرية تشمل المتابعة ومراقبة التنفيذ.

١٢-٢	إجراء تدريب لإعداد المدربين وتوجيه الموظفين والمتطوعين وتدريبهم للتأكد من اكتسابهم المعرفة المطلوبة بمنهجية وعمليات خدمات إعادة الروابط العائلية (بما في ذلك حماية البيانات) والمهارات التقنية لاستخدام الأدوات (بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية الحديثة) ومهارات التعامل مع الآخرين (مثل التعاطف) اللازمة لبناء علاقة ثقة مع الأشخاص المتضررين وتزويدهم بدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
١٣-٢	حشد مجموعة المتخصصين في مجال إعادة الروابط العائلية ونشرها كلما اقتضت الحاجة وفي أقرب وقت ممكن باعتبارها جزءاً من الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية للطوارئ، بالتنسيق مع الاتحاد الدولي عند الاضطلاع بأنشطة النشر في حالات الكوارث.
١٤-٢	وضع خطط عمل إقليمية لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية بناءً على الاحتياجات والأولويات التي تتلاءم مع السياق وتحديد المؤشرات الملائمة.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
١٥-٢	مراجعة نهجها في بناء القدرات وتكريس إمكاناتها في الدعم الموجه لتعزيز خدمات إعادة الروابط العائلية والأبعاد ذات الصلة بالتطور في الجمعيات الوطنية وفقاً للأولويات والاحتياجات المقدرة والالتزامات المتبادلة من جانب شركاء الحركة.
١٦-٢	تشكيل مجموعة من الخبراء لدعم بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية وتعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الجمعيات الوطنية والتعلم من الأقران لتعزيز قدراتها.
١٧-٢	إجراء أنشطة متعلقة بالدروس المستفادة تلي العمليات الطارئة، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، ودمج النتائج في خطط الطوارئ المنقحة وتقييم الاحتياجات والقدرات ومشاركتها داخل الحركة.
١٨-٢	دمج خدمات إعادة الروابط العائلية في عمليات وضع السيناريوهات التي تشمل جهات معنية متعددة باعتبارها جزءاً من عملية خطط الطوارئ على المستوى الوطني وتحديد الفجوات في القدرات وإجراءات التأهب لتحسين الاستجابة الإنسانية في المستقبل.
	وسينفذ **الاتحاد الدولي** ما يلي:
١٩-٢	تعزيز استراتيجية إعادة الروابط العائلية داخلياً ودعم تنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ووضع خدمات إعادة الروابط العائلية على جدول أعمال المؤتمرات والمنتديات الأخرى ذات الصلة مع توجيه اهتمام خاص بخطط التأهب للطوارئ والتكامل الاستراتيجي وتطوير الجمعيات الوطنية وإدارة الكوارث والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب.
٢٠-٢	دمج خدمات إعادة الروابط العائلية في آليات التخطيط للطوارئ، والتي تشمل تدريب فرق الاستجابة السريعة وإجراءات الطوارئ الموحدة والتقييم والتنسيق متعدد التخصصات وعمليات وآليات الاستجابة للطوارئ.
٢١-٢	دمج الاستجابة في خدمات إعادة الروابط العائلية في آليات التمويل التي تطلقها مثل صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث ونداءات الطوارئ.

العامل الداعم الثالث: حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية

النتائج المتوقعة	توفر حماية لأمن المتضررين وكرامتهم وحقوقهم من خلال التدابير التي تتخذها شبكة الروابط العائلية بشأن حماية البيانات الشخصية، ومن ثم، يؤدي ذلك إلى الحفاظ على ثقة الأفراد في الحركة ويعززها. تجمع البيانات الشخصية وتخزن وتعالجها شبكة الروابط العائلية على أي نحو آخر وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية ووفقاً لقوانين حماية البيانات المعمول بها. يجري تقييم مخاطر معالجة شبكة الروابط العائلية للبيانات الشخصية وتأثيرها بصورة منتظمة. يكفل احترام مبدأ «عدم إلحاق الضرر» في جميع الإجراءات المتخذة المتعلقة بالبيانات الشخصية للمتضررين.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
١-٣	دمج أحكام مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية في إجراءات وأساليب العمل والتدريب والسياسات ذات الصلة.

٢-٣	إجراء عمليات تقييم الأثر بشأن حماية البيانات فيما يتعلق بجميع الوسائل والأدوات والشراكات المعتبرة في تقديم خدمة إعادة الروابط العائلية والاتصالات المتعلقة بها، وتحليل مخاطر إلحاق الضرر و/أو التعدي على حقوق وحريات أصحاب البيانات والتأثير على تصور الحركة ومراعاة اعتبارات إضافية، عند الاقتضاء، في سياق النزاع والعنف وعند معالجة البيانات الشخصية للفئات المستضعفة.
٣-٣	تقييم مبدأ «عدم إلحاق الضرر» واحترامه في أي برنامج وإجراء يتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية والمفقودين وعائلاتهم بشكل منهجي، لا سيّما عند النظر في تبادل البيانات الشخصية ومعالجتها.
٤-٣	رصد وتقييم الامتثال لمعايير حماية البيانات من خلال وضع آليات الرصد والتقييم وإدماجها في الأطر القانونية القائمة.
٥-٣	بذل الجهود للتأثير على وضع الأطر القانونية والتنظيمية المحلية من أجل: (١) الإقرار بالغرض الإنساني البحت لمعالجة الحركة للبيانات الشخصية واحترامه وقواعد المصالح الحيوية والمصلحة العامة التي تنطوي عليها مثل هذه المعالجة؛ (٢) تقييد إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية التي جمعتها السلطات لأنشطة إعادة الروابط العائلية أو لأغراض بخلاف الأغراض الإنسانية البحتة؛ و(٣) السماح للجمعيات الوطنية بالحصول على البيانات الشخصية ومعالجتها، بما في ذلك عمليات نقل البيانات عبر الحدود، وتخزين هذه البيانات، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، لحماية حقوق أصحاب البيانات. تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٦-٣	تعزيز مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية بشكل منهجي
٧-٣	تقديم الدعم من حيث الخبرة والموارد للجمعيات الوطنية التي تتطلب تلك المساعدة من أجل تمكينها من الوفاء بمتطلبات حماية البيانات.

العامل الداعم ٤: تواصل منهجي وموجَّه بشأن خدمات إعادة الروابط العائلية والترويج لها

النتائج المتوقعة	يعرف المتضررون خدمات إعادة الروابط العائلية الخاصة بشبكة الروابط العائلية ويفهمونها وتحظى بثقتهم. تفهم الجهات المعنية التي تهدف مكونات الحركة التعاون معها ويلزمها دعم سياسي وميداني وموارد مالية ومادية منها، الأهمية التي تكتسيها خدمات إعادة الروابط العائلية وقيمتها من خلال أنشطة ترويجية وإعلامية منتظمة ومتسقة وموجهة مكيفة لتلائم الظروف المتاحة. كما تفهم الاستقلالية اللازمة والغرض الإنساني المحض لخدمات إعادة الروابط العائلية وفقاً للمبادئ الأساسية وتحترم ذلك.
التنفيذ	ستنفذ **الجمعيات الوطنية** ما يلي:
١-٤	ترسيخ مكانة خدمات إعادة الروابط العائلية باعتبارها خدمة مرجعية في سياقها المحلي ودمجها في خططها الوطنية للإعلام وحشد الموارد.
٢-٤	وضع استراتيجية إعلامية محددة في حالات الطوارئ والحالات العادية بأهداف واضحة ورسائل رئيسية ووسائل وأدوات جرى تكييفها لتتلاءم مع الجماهير المستهدفة وتنفيذها.
٣-٤	توفير معلومات منتظمة جرى مواءمتها بشأن أنشطة إعادة الروابط العائلية ونتائجها للجهات المانحة والسلطات والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بالمتضررين.
	وستنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٤-٤	تجميع البيانات الإحصائية العالمية الرئيسية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية لشبكة الروابط العائلية وتبادلها مع جميع مكونات الحركة عليها. تنفذ **الجمعيات الوطنية** و **اللجنة الدولية** ما يلي:
٥-٤	إنتاج أدوات إعلامية وترويجية تحتوي على رسائل ومبادئ توجيهية أساسية متسقة يمكن تكييفها وتنفيذها بسهولة في سياقات مختلفة.
٦-٤	الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الملائمة والأدوات للترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية بين الأشخاص المتضررين والجهات المعنية الأخرى وعامة الناس.

٤-٧	إعداد حملات إعلامية على المستويين الإقليمي والعالمي وتطويرها وتنفيذها.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٤-٨	إنتاج أدوات اتصال ومشاركتها عبر الحركة مع الاستفادة من منصات مثل FLExtranet وFedNet وGO Platform.
٤-٩	تعزيز التفاعل بين دوائر التواصل وجمع التبرعات/حشد الموارد وخدمات إعادة الروابط العائلية وتسهيله وإدراج خدمات إعادة الروابط العائلية في المنتديات الخارجية والحركة ذات الصلة.
٤-١٠	الترويج لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية بشكل منتظم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية أمام السلطات والجهات المعنية الأخرى والتأكيد على استقلالية خدمات إعادة الروابط العائلية للحيلولة دون استخدامها في أغراض خلاف ذلك.

العامل الداعم الخامس: الحشد والشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى

النتائج المتوقعة	توضع سبل للتنسيق والتعاون وبناء الشراكات مع الجهات المعنية، مثل سلطات الدولة والمنظمات الإنسانية والشركات الخاصة وتتوطد على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. يُنفذ هذا التفاعل، وفقاً للمهام المعنية لمكونات الحركة وأساليب عملها، بالالتزام التام بالمبادئ الأساسية ومعايير حماية البيانات الشخصية، وتعزيز إمكانية الوصول للأشخاص والبيانات وتحسين الاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين وزيادة قدرة شبكة الروابط العائلية.
التنفيذ	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٥-١	إجراء حوار مع السلطات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى التي بوسعها المساعدة في الحيلولة دون تشتت شمل العائلات والكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وتأييد حقوق الأشخاص المتضررين لضمان تلبية احتياجاتهم.
٥-٢	حشد السلطات لتسهيل الاضطلاع بدور الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية ومهامهم في مجال إعادة الروابط العائلية والإسهام في هذا المضمار.
٥-٣	تحديد الجهات المعنية بشكل منهجي وتحديث مخطط تحديد تلك الجهات ومشاركته على المستويين الإقليمي والعالمي داخل الشبكة.
٥-٤	وَضَع اتفاقيات وشراكات ميدانية ملائمة مع السلطات والمنظمات على المستويين الوطني والمحلي تركز على المعايير المشتركة والتعاون وأوجه التكامل وحالات الإحالة مع الاستفادة من الاتفاقيات الإطارية العالمية والإقليمية حيثما وجدت وتبادل الممارسات داخل شبكة الروابط العائلية.
٥-٥	التأكد من فهم السلطات لمبادئ حماية البيانات الشخصية المعمول بها في شبكة الروابط العائلية بحيث يُسمح لها بالعمل بحرية وإبرام اتفاقيات عدم الكشف عن بيانات الأشخاص المتضررين.
	وستنفذ **اللجنة الدولية** ما يلي:
٥-٦	وضع أطر عمل مشتركة ملائمة واتفاقيات إطارية وشراكات مع منظمات عالمية وإقليمية، بدعم من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، تركز على المعايير المشتركة والتعاون وأوجه التكامل وحالات الإحالة، والتي يمكن تكييفها وتنفيذها في السياق المناسب[٢٦].
٥-٧	العمل مع مقدمي خدمات وسائط التواصل الاجتماعي لاستكشاف آليات للإحالة و/أو مقارنة البيانات الشخصية من وسائل التواصل الاجتماعي لتيسير المتابعة التي تجريها شبكة الروابط العائلية عندما يتعذر على الأشخاص الاتصال بأفراد عائلاتهم.
٥-٨	دعوة الجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة لتكون جزءاً من منبر قيادات برنامج إعادة الروابط العائلية بغية استكشاف شراكات ووضعها في مجالات ذات صلة، مثل، البحث والتكنولوجيا وعمليات حشد الموارد.

٢٦ يجب أن تراعي مثل هذه الاتفاقات والشراكات التشغيلية سياسات الحركة القائمة ذات الصلة، مثل القرار ١٠ الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠٠٣ بشأن عمل الحركة لفائدة اللاجئين والنازحين داخلياً والعناصر الدنيا التي ستُدرج في الاتفاقات التشغيلية بين مكونات الحركة الدولية وشركائها الميدانيين الخارجيين، والقرار رقم ٢ الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠١١ بشأن علاقات مكونات الحركة الدولية مع جهات فاعلة إنسانية خارجية.

	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٥-٩	استكشاف مخططات شراكة مع القطاع الخاص لتطوير وتعزيز قدرات خدمة إعادة الروابط العائلية والتكنولوجيا المتعلقة بإعادة الروابط العائلية والبحث وحشد الموارد[٢٧].
٥-١٠	وضع مبادئ توجيهية وإقامة شراكات عالمية مع شركات الاتصالات والمشغلين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة (مثل Télécoms Sans Frontières وITU وGSMA) للمساعدة في صياغة اتفاقات تتكيف مع السياق المحلي وتبادل الخبرات التي تتضمن اتفاقيات محلية مع المكونات الأخرى للحركة.
٥-١١	تطوير التعاون مع وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون والصحف وغيرها) للأغراض الإعلامية في مجال إعادة الروابط العائلية.

العامل الداعم السادس: التركيز على احتياجات إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة

النتائج المتوقعة	يستطيع المهاجرون، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء وعائلاتهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني، الحصول بشكلٍ آمن على جميع خدمات إعادة الروابط العائلية على امتداد مسارات الهجرة من بلدان المنشأ مروراً ببلدان العبور إلى البلدان التي يستقرون بها. تكشف السلطات المعنية عن مصير المهاجرين المفقودين وهوية من لقوا حتفهم من المهاجرين ومكان وجودهم عن طريق الحشد والدعم النشط من شبكة الروابط العائلية. تستفيد شبكة الروابط العائلية من إمكاناتها من خلال التعاون الفعال والنشط المتجاوز للحدود الإقليمية بين مكوناتها لضمان اتباع نهج متسق من خلال الأنظمة المتوافقة والمعايير وطرائق العمل.
التنفيذ	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية** ما يلي:
٦-١	تعزيز التعاون والتواصل بين مكونات شبكة الروابط العائلية الذي يتجاوز الحدود الإقليمية والتعلم في ما بين الأقران والتنسيق وتبادل المعلومات والبيانات الشخصية ذات الصلة على امتداد مسارات الهجرة من بلدان المنشأ وعبر بلدان العبور وإلى حيث يستقر المهاجرون.
٦-٢	مواءمة النهج المتبع والإجراءات الميدانية ومعايير وشروط القبول على طول مسارات الهجرة.
٦-٣	الدفاع عن المهاجرين المحتجزين أو من يقبعون في أماكن شبيهة بالاحتجاز لتمكينهم من الحفاظ على الروابط العائلية أو إعادتها وتقييم الحاجة إلى خدمات الروابط العائلية في مثل هذه السياقات، وتقديم هذه الخدمات حيثما كان ذلك مناسباً ومجدياً[٢٨].
٦-٤	تعزيز جهودهم الرامية إلى الكشف عن مصير المهاجرين المفقودين وأماكن وجودهم من خلال جمع بيانات من عائلات المهاجرين المفقودين والناجين والشهود والمنظمات الأخرى ووسائل الإعلام والسلطات وغيرها من المصادر ذات الصلة وتحليلها.
٦-٥	التعاون مع سلطات الطب الشرعي والمؤسسات الأخرى من خلال تبادل البيانات ذات الصلة معهم، ودعم إضفاء الطابع المركزي على البيانات وتيسير الاتصال بالعائلات، بموجب الشروط والضمانات اللازمة ولأغراض إنسانية بحتة للكشف عن مصير المهاجرين المفقودين ومكان وجودهم والمساعدة في التعرف على هوية رفات المهاجرين الموتى.
٦-٦	وضع استراتيجيات لتحديد مكان عائلات الأشخاص المتوفين الذين تم تحديد هويتهم وتنفيذها.
	تنفذ **الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي** ما يلي:
٦-٧	إدراج المهاجرين على نحو منتظم في تقييم الاحتياجات، مع مراعاة احتياجات المهاجرين المتعلقة بالتواصل والمعلومات ووسائل وأدوات الاتصال الخاصة بهم التي تتوفر لديهم وأن تولي اهتماماً خاصاً بالأفراد والفئات المستضعفين.

٢٧ انظر القرار رقم ١٠ لمجلس المندوبين حول «سياسة الحركة بشأن الشراكات مع قطاع الشركات»، الصادر عام ٢٠٠٥.

٢٨ لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى الاطلاع على "Guidelines for National Societies Working in Immigration Detention" «المبادئ التوجيهية للجمعيات الوطنية العاملة في مجال احتجاز المهاجرين» (٢٠١٨)، المتاحة لدى اللجنة الدولية.

٦-٨	تعزيز التعاون والتنسيق بشأن الأنشطة المتعلقة بالهجرة على طول مسارات الهجرة وعلى الصعيد العالمي بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة.
٦-٩	رصد التطور في ما يتعلق بتدفقات الهجرة وجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بسرعة لضمان سرعة التصرف والمرونة في الاستجابة الميدانية.
٦-١٠	إدراج خدمات إعادة الروابط العائلية في وثائق السياسات والوثائق الاستراتيجية ذات الصلة، بما في ذلك إدراجها في الاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة.
	وسينفذ **الاتحاد الدولي** ما يلي:
٦-١١	إدراج خدمات إعادة الروابط العائلية، قدر الإمكان، في السياسات المتعلقة بالهجرة وأنشطة المناصرة والإعلام والتدريب وأنشطة أخرى والتواصل مع اللجنة الدولية في هذا الصدد.
٦-١٢ ٦-١٣	إدراج موضوع إعادة الروابط العائلية، بدعم من اللجنة الدولية، في جدول أعمال فرقة العمل المعنية بالهجرة على مستوى العالم وغيرها من المنصات ذات الصلة وتنفيذ الإجراءات التي تنبثق عنها. تعزيز صورة خدمات إعادة الروابط العائلية في إطار مساهماتها في أعمال المنتديات والفعاليات والمؤتمرات الخارجية الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالهجرة.

الجزء الثالث: تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، ومتابعتها، وإمدادها بالموارد

تقع مسؤولية تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على عاتق جميع مكونات الحركة. تضطلع كلُ من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي بمسؤولية إدراج محتوى هذه الاستراتيجية في الاستراتيجيات الخاصة بهم وخططهم وبرامجهم التدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وإذكاء الوعي بشأنها داخلياً في الحركة، بما في ذلك على مستوى القيادة وخارجياً بين الجهات المعنية ذات الصلة.

من المفهوم أن الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي ليسوا في وضع يسمح لهم بالاضطلاع بكل إجراء متعلق بتنفيذ محدد في هذه الاستراتيجية في كل بلد. وعليهم بدلاً من ذلك، تحديد التدابير ذات الأولوية التي تكتسي أهمية خاصة في سياق محدد ومناطق بعينها، وفقاً لتقييمات الاحتياجات وقدراتهم وقدرات الجهات الفاعلة الأخرى. في حين أن التجانس والاتساق العالمي أمران لا غنى عنهما، إلا أن التكيف مع السياق يعد ضرورياً في الجوانب ذات الصلة.

تعمل استراتيجية إعادة الروابط العائلية بمثابة إطار عمل لتطوير خطط العمل التي تتوافق مع السياق. وستكون منصات إعادة الروابط العائلية الإقليمية بمثابة منتديات مناسبة لوضع استراتيجيات وخطط عمل إقليمية تستند إلى هذه الاستراتيجية بغية الدفع قُدُماً نحو تنفيذها وتحديد المؤشرات المناسبة لرصد تنفيذها.

سيواصل الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية والفريق المعني بتطبيقها ومنبر قيادات برنامج إعادة الروابط العائلية، بشكل جماعي ومن خلال أعضائهما الإقليميين، دعم هذه الاستراتيجية ومتابعتها وتقديم تقرير إلى مجلس المندوبين.

وإذ نسلم بأن توفير الموارد الكافية كان أحد التحديات أمام تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٠٨–٢٠١٨، ستواصل اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي استكشاف أدوات وآليات تمويل مبتكرة والسعي إلى إيجاد الموارد المالية اللازمة لدعم تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ٢٠٢٠–٢٠٢٥ بنجاح.

١-١-٨ القرار ٧
تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات

إن مجلس المندوبين،

إذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء حالة النازحين داخلياً وغيرهم من المتأثرين بالنزوح الداخلي، أفراداً وجماعات، من جراء النزاعات المسلحة وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والكوارث، وآثار تغيّر المناخ، وحالات الطوارئ الأخرى، *وإذ يقر* بعدم ملاءمة طريقة الاستجابة الحالية لهذه القضية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المعقدة والمتداخلة لأسباب النزوح وآثاره المختلفة،

وإذ يؤكد قيمة ولايات مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) ودرايتها المتكاملة في المساعدة على مواجهة التحديات التي يطرحها النزوح، ودور الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في ميدان العمل الإنساني،

وإذ يشدد على أهمية اعتماد استجابة شاملة تراعي احتياجات النازحين داخلياً ومواطن ضعفهم الخاصة، وتأثير نزوحهم في المجتمعات المضيفة، واحتياجات الأشخاص المعرضين للنزوح والأشخاص الذين يمكثون في موطنهم،

وإذ يعترف بأن اتباع أسلوب محوره الإنسان، يستند إلى قدرة الحركة على الوصول إلى المجتمعات وقربها منها، يعتبر أساسياً لتحقيق تأثير إنساني أكبر،

وإذ يذكّر بأن النازحين داخلياً ليسوا فئة مجهولة الهوية، وبأن احتياجاتهم ومواطن ضعفهم وقدراتهم وآليات تكيفهم الخاصة قد تختلف باختلاف نوعهم الاجتماعي وسنهم وصحتهم الجسدية والنفسية وظروفهم الشخصية،

وإذ يعترف بأن النزوح الداخلي يمكن أن يشكل في بعض الأحيان خطوة أولى نحو ترحال السكان عبر الحدود إلى البلدان المجاورة وإلى بلدان أبعد، وبأن هذه الحالات تتطلب استجابات شاملة ومنسقة لزيادة الحماية والمساعدة إلى أقصى حد ممكن لجميع المحتاجين،

وإذ يشدد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق في حالات النزاع المسلح، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي ينطبق في جميع الأوقات، في منع النزوح، وإذ يذكّر بأن هاتين المجموعتين من القوانين تحميان، كل في مجال انطباقه، جميع الأشخاص المتأثرين بالنزوح، مثل النازحين داخلياً وجماعات المقيمين والمجتمعات المضيفة،

وإذ يشدد على أهمية القانون الدولي للكوارث والقانون الدولي البيئي في التخفيف من النزوح الذي تسببه الكوارث وآثار تغير المناخ،

وإذ يعترف بالحماية التي يمكن أن توفرها القوانين والسياسات الوطنية للأشخاص المعرضين لخطر النزوح وأثناء النزوح، *وإذ يشدد* على أهمية جهود جميع مكونات الحركة، وفقاً لولاية كل منها، في مساعدة الدول على إدراج القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للكوارث والقانون الدولي البيئي، والأطر القانونية الإقليمية ذات الصلة في قوانينها وأنظمتها وسياساتها الوطنية السارية على النازحين داخلياً،

وإذ يشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح الداخلي، ومنع الأعمال التي قد تؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني للنازحين داخلياً،

وإذ يرحب بجهود الأمم المتحدة في وضع خطة عمل مجموعة العشرين من أجل النهوض بوقاية الأشخاص المشردين داخلياً وحمايتهم وإيجاد حلول لهم تخليداً للذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وبالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في تشجيع دوله الأعضاء على التصديق على اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) وتنفيذها، التي تحل الذكرى السنوية العاشرة لاعتمادها هذا العام،

وإذ يذكّر بالتزام مكونات الحركة بتحسين حماية ومساعدة النازحين داخلياً على النحو الوارد في القرار ٥ المتعلق بسياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، الذي اعتمده مجلس المندوبين قبل عشر سنوات، استناداً إلى قرارات سابقة اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (القرار الحادي والعشرون، مانيلا ١٩٨١؛ والقرار السابع عشر، جنيف ١٩٨٦؛ والقرار ٤ ألف، جنيف ١٩٩٥؛

والهدف ٢-٣ من خطة عمل المؤتمر الدولي السابع والعشرين، جنيف ١٩٩٩) وقرارات اعتمدها مجلس المندوبين (القرار ٩، بودابست ١٩٩١؛ والقرار ٧، بيرمنغهام ١٩٩٣؛ والقرار ٤، جنيف ٢٠٠١؛ والقرار ١٠، جنيف ٢٠٠٣)، *وإذ يعيد تأكيد* ذلك الالتزام، ويعترف بالصلات القائمة بينه وبين سياسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بشأن الهجرة لعام ٢٠٠٩،

وإذ يعترف بالأهمية المستمرة لسياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي في توضيح استجابة الحركة وتركيزها وتوجيهها، *وإذ يؤكد من جديد* الحاجة إلى زيادة المعرفة بها وتنفيذها من قِبل جميع مكونات الحركة،

١- يحث جميع مكونات الحركة التي تعمل وفقا لولايتها الخاصة وعملا بالمبادئ الأساسية، على أن تسترشد بسياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، في استجاباتها لاحتياجات النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة إلى الحماية والمساعدة، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه إلى غيرها من مكونات الحركة المعنية بالاستجابة، لتعزيز تنفيذ هذه السياسة؛

٢- يدعو جميع مكونات الحركة إلى تحسين استجاباتها للنزوح الداخلي، ولا سيّما في المجالات التالية: النزوح الداخلي في المناطق الحضرية[٢٩]؛ ومنع النزوح حيثما أمكن، وحماية النازحين أثناء ترحالهم؛ وإيجاد حلول دائمة؛

٣- *يطلب*، في ما يتعلق بالنزوح الداخلي في الأوساط الحضرية، أن تدمج جميع مكونات الحركة الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للنازحين داخلياً خارج المخيمات والمجتمعات التي تستضيفهم، في تحليلها واستجاباتها. ويمكن القيام بذلك بالجمع بين التدخلات الهيكلية على مستوى الخدمات الحضرية والأطر القانونية والسياساتية الوطنية وبين الاستجابات المصممة خصيصاً لمساعدة النازحين داخلياً على إعادة بناء حياتهم، مثل المساعدة النقدية وغيرها من أساليب المعونة، وبمراعاة القضايا المتصلة بالنازحين داخلياً في الأدوات والأساليب الخاصة بالمناطق الحضرية؛

٤- *يطلب*، بينما يعيد تأكيد مسؤولية الدول الأولى عن منع النزوح وتوفير الحماية والمساعدة أثناء النزوح، من جميع مكونات الحركة أن تضاعف جهودها للمساعدة على منع الظروف التي تدفع إلى النزوح، وإذا تعذر ذلك، أن تضمن أمن الناس وكرامتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية طوال ترحالهم، واضعة في اعتبارها أن فئات النساء والرجال والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة قد تكون لديها مواطن ضعف محددة بسبب عوامل متداخلة مثل نوعهم الاجتماعي أو سنهم أو صحتهم البدنية والنفسية أو عرقهم أو دينهم أو ثقافتهم الأصلية، التي ينبغي مراعاتها، بما في ذلك خطر العنف الجنسي على سبيل المثال؛

٥- يوصي بتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على تقييم احتياجات النازحين داخلياً إلى الحماية وتلبيتها باتباع نهج «توفير الحد الأدنى من الحماية»[٣٠]، كما ورد وصفه في إطار الحماية في الحركة[٣١]، عند التعامل مع النازحين داخلياً، وأن تولي جميع مكونات الحركة عناية محددة لمنع افتراق العوائل خلال الترحال، والتعاون مع السلطات للتوعية بخدمات إعادة الروابط العائلية واستفادة الأشخاص المعنيين منها، وتوفير خدمات إعادة الروابط العائلية عملا باستراتيجية الحركة بشأن إعادة الروابط العائلية؛

٦- *يطلب*، فيما يتعلق بالحلول الدائمة، أن تعمل جميع مكونات الحركة على تحسين استجابتها المنسقة دعماً لتوفير خيارات طوعية وآمنة وكريمة للنازحين داخلياً، بالتعاون مع السلطات بشأن مجموع الحلول الدائمة (العودة والاحتواء المحلي وإعادة التوطين في منطقة أخرى من البلد)، واستناداً إلى حقوق النازحين داخليا وعملا بأولوياتهم وقراراته، مع مراعاة وجهات نظر المجتمعات المضيفة والمقيمين في المناطق التي يمكن أن تكون مكاناً للاندماج أو العودة أو إعادة التوطين، وبزيادة قدرة الحركة على دعم جهود الناس لإعادة بناء حياتهم، بما في ذلك عن طريق زيادة التنسيق والتعاون الفعليين مع منظمات التنمية؛

---

٢٩ في هذا القرار وفي الوثائق ذات الصلة، تُستخدم عبارتا «الأوساط/المناطق الحضرية» و«المدن» بنفس المعنى للإشارة إلى المناطق المعقدة اجتماعياً والكثيفة البنيان والسكان التي لها تأثير على منطقة شاسعة. وتضم هذه المناطق المراكز الحضرية ذات الأحجام المختلفة وضواحيها. وتشير عبارة «النزوح الحضري» إلى النزوح الداخلي إلى المدن وفيما بين المدن، أي النزوح من الأرياف إلى المدن وبين المدن وداخل المدينة نفسها.

٣٠ يصف «نهج توفير الحد الأدنى من الحماية» كيف يمكن للجمعيات الوطنية أن تزيد قدرتها على تحليل انتهاكات حقوق الأشخاص الذين يقدمون لهم المساعدة ومنحها الأولوية والتصدي لها، إما عن طريق التمثيل المباشر أمام السلطات وإما بإحالة القضايا إلى هيئات حامية أخرى.

٣١ مجلس الحماية الاستشاري «الحماية ضمن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر»، ٢٠١٨، متاح على منصة CoP الحماية في الحركة.

٧- يدعو جميع مكونات الحركة إلى التعامل على نحو يتسم بطابع منظم ومنهجي أكبر مع النازحين داخلياً وسائر المتأثرين بالنزوح، أفراداً وجماعات، بتزويدهم بمعلومات مفيدة يمكن أن تحميهم وضمان مشاركتهم الفعلية في تحليل الاحتياجات وتصميم الاستجابات المناسبة، وفي تنفيذ تلك الاستجابات وتقييمها، تمشياً مع التزامات الحركة الدنيا بشأن مشاركة المجتمع المحلي والمساءلة، ويشجع الجمعيات الوطنية على تنفيذ معايير الاتحاد الدولي الدنيا بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج تحقيقاً لهذه الغاية؛

٨- يشجع جميع مكونات الحركة، كل وفقاً لولايته، وحرصا على منع النزوح وحماية النازحين داخل بلدانهم، على تكثيف جهودها لمساعدة السلطات على وضع وتنفيذ قوانين وأنظمة وسياسات وطنية تعلي التزامات الدول وحقوق النازحين داخلياً، وكذلك الحماية التي ينبغي توفيرها لهم، وإدماج حماية النازحين داخليا في الجهود التشريعية والسياساتية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الوفاء، على الصعيد المحلي، بالتزامات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتلك الرامية إلى الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والتكيّف مع تغير المناخ، مسترشدة في ذلك بتحليل السياقات المبني على الأدلة؛

٩- يدعو جميع مكونات الحركة إلى تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على مواجهة النزوح الداخلي، *ويطلب*، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي التعاون على وضع أدوات تدريبية مشتركة بشأن منهاج الحركة إزاء النزوح الداخلي والأطر القانونية السارية والمعايير ذات الصلة، وإنشاء فريق مرجعي للحركة معني بالنزوح الداخلي يكون بمثابة جماعة من الممارسين للنهوض بتبادل الخبرات والدروس المستخلصة، وتشجيع ورصد تنفيذ هذا القرار؛

١٠- *يطلب* إلى اللجنة الدولية أن تقدم، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الدولي، تقريراً إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١ عن تنفيذ هذا القرار؛

١١- يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى أن يوليا الاعتبار الواجب لجعل هذه المسألة موضوع قرار في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المقرر عقده في عام ٢٠٢٣.

١-١-٩ القرار ٨
اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

إن مجلس المندوبين،

١- *إذ يذكّر* بالقرارات السابقة *ويعيد تأكيدها* بخصوص المواضيع المتعلقة بالهجرة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (بما في ذلك القرار ٢١ للمؤتمر الدولي الرابع والعشرين، مانيلا، ١٩٨١؛ والقرار ١٧ للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين، جنيف، ١٩٨٦؛ والقرار ٤، للمؤتمر الدولي السادس والعشرين، جنيف، ١٩٩٥؛ والقرار ١، المرفق، إعلان «معا من أجل الإنسانية»، للمؤتمر الدولي الثلاثين، جنيف في ٢٠٠٧؛ والقرار ٣ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، جنيف عام ٢٠١١) والقرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين (بما في ذلك القرار ٩، بودابست، ١٩٩١؛ والقرار ٧، برمنغهام، ١٩٩٣؛ والقرار ٤، جنيف ٢٠٠١؛ والقرار ١٠ جنيف ٢٠٠٣؛ والقرار ٥، جنيف ٢٠٠٧؛ والقرار ٤، نيروبي ٢٠٠٩؛ وبشكل خاص «نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين» المعتمد في القرار ٣ في أنطاليا، ٢٠١٧)؛

٢- *وإذ يذّكر* بسياسة الهجرة التي اعتمدها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في ٢٠٠٩ (التي رحبت بها الحركة بأسرها أيضا في القرار ٤ الذي اعتمده مجلس المندوبين في نيروبي سنة ٢٠٠٩) واستراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛

٣- *يشجع* على إنشاء منصات تنسيق وطنية وعابرة للحدود لتبادل المعلومات بغرض تعزيز التعاون، وبما يتواءم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في مجال حماية المعلومات الشخصية وحماية البيانات، على النحو المبين في القرار المتعلق بإعادة الروابط العائلية؛

٤- *يعتمد* «*بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة*»؛

٥- *يحث* كل مكونات الحركة على توجيه انتباه الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى هذا البيان.

بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

نحن، ممثلو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أكثر من ١٩٠ بلدا، اجتمعنا لاعتماد ونشر هذا البيان *على الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة.*

إننا منظمات إنسانية محايدة، وبصفتنا هذه، لا نسعى إلى تشجيع أو تثبيط أو منع الهجرة. ونعترف أيضا بأن إدارة شؤون الهجرة تطرح صعوبات بالغة للدول في أجزاء عديدة من العالم. غير أننا قلقون بصورة متزايدة على سلامة ورفاه المهاجرين الضعفاء الحال واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. وبات من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح.

يتمتع المهاجرون كافةً، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، بحقوق الإنسان التي تشمل الحق في الحياة والحرية والأمن. ويجب حمايتهم من التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والترحيل، وتهديد حياتهم. ويجب أن تتاح لهم نظم العدالة وأن يحصلوا على الخدمات الأساسية.

كما يقضي القانون الدولي بتوفير حماية خاصة لبعض فئات الأشخاص، كاللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص بدون جنسية. يمكن أن تؤدي الفجوات في توفير تلك الحماية إلى تهديد حياة الأشخاص المعنيين.

وفي سنة ٢٠١٧، وجهنا «نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين» حيث حددنا الخطوات التي نعتقد أن على الدول أن تتخذها لحماية المهاجرين من الأذى. ونادينا بإيلاء اهتمام خاص لأضعف المهاجرين حالا، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم، ولضمان حصولهم على الخدمات الأساسية بصرف النظر عن وضعهم القانوني. كما نادينا الدول إلى عدم تطبيق إجراءات احتجاز المهاجرين إلا كحل أخير، واعتبار الحرية وبدائل الاحتجاز دائما كحل أول، والتعهد بوضع حد لاحتجاز الأطفال وفصل العوائل لأسباب تتعلق بشؤون الهجرة. وللأسف، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تطبيق كل هذه الخطوات.

وفي سنة ٢٠١١، طُلب من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ التي حضرت المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر «أن تضمن وجود قوانين وإجراءات مناسبة لتمكين الجمعيات الوطنية، طبقا للنظام الأساسي للحركة، وبالأخص مبادئها الأساسية، من التمتع بإمكانية الوصول الفعلي والآمن إلى جميع المهاجرين دون تمييز، وبغض النظر عن وضعهم القانوني». وندعو الدول إلى الوفاء بهذا الالتزام ومساعدتنا على أداء مهمتنا الإنسانية واحترام عدم تحيزنا واستقلالنا وحيادنا، بما في ذلك في مجال إدارة شؤون الهجرة. كما ندعو الدول إلى ضمان عدم اعتبار المساعدة الإنسانية البحتة وغير المتحيزة أمرا غير قانوني في أي حال من الأحوال.

وقد شجَعنا إيما تشجيع اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين اللذين يتضمنان التزامات حاسمة بتلبية الحاجة إلى الحماية والمساعدة. ونحن على أتم الاستعداد لمساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقات الدولية طبقا للمبادئ الأساسية للحركة.

إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني، ملتزمة بمساعدة الدول على ضمان تلبية احتياجات المهاجرين واحتياجات الأشخاص المستضعفين في المجتمعات المضيفة. وفيما تتفاوت مجالات قوتنا، يظل بوسعنا أن نقدم مساعدتنا بعدة طرق، كتقديم الإغاثة العاجلة والخدمات الصحية الأساسية ودعم قدرة المهاجرين على المحافظة على أواصرهم العائلية، ومساعدة السلطات المحلية على تشجيع تدابير الإدماج الاجتماعي والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي.

نحن نسعى إلى تعزيز تعاوننا مع الدول في جو من الثقة المتبادلة وبتقديم حلول إيجابية وإقامة حوار صريح وبنّاء.

فلنعمل معاً ونؤكد من جديد إنسانيتنا المشتركة لمساعدة جميع المحتاجين.

١-١-١٠ القرار ٩
تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0)

إن مجلس المندوبين،

وإذ يعترف بزيادة مطالبة الجهات الإنسانية بأن تستجيب بقدر أكبر من الفاعلية والكفاءة وعلى نطاق أوسع لحالات الطوارئ التي تزداد تعقيدا وحجما،

وإذ يعترف باستمرار التنافس ضمن قطاع العمل الإنساني، الذي لا تنجو منه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)،

وإذ يؤكد وجوب أن تكون الحركة شبكة إنسانية رائدة، حسنة التنسيق وفعالة من حيث التكلفة، تضمن في جميع الأوقات أفضل تعاون وتكامل ممكنين بين جميع مكونات الحركة في عمليات الإغاثة والتأهب المرتبط بها من أجل تحقيق أثر جماعي أكبر، بما في ذلك دعم التطوير المستمر للقدرات التشغيلية والقيادية للجمعيات الوطنية المحلية،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة تمّكن الحركة من تكثيف أعمال التصدي لحالات الطوارئ المتوسطة والكبرى وتنفيذها بشكل متسق وقابل للقياس من أجل تعظيم الدعم الجماعي لكل المستضعفين والمنكوبين من أشخاص ومجتمعات محلية،

وإذ يذّكر بالقرار رقم ١ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٥، وبالقرار رقم ١ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٧، وبالقرار رقم ٤ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، حيث كلّفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، بمواصلة عملها المشترك في مجال تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (القرارات CD/13/R4 وCD/15/R1 وCD/17/R)،

وإذ يذّكر أيضا بالقرار رقم ٦ الذي اعتمده مجلس المندوبين في ١٩٩٧ معتمدا «الاتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر» (اتفاق إشبيلية)، والقرار رقم ٨ لمجلس المندوبين المنعقد في ٢٠٠٥، حيث اعتمد «التدابير التكميلية لتحسين تنفيذ اتفاق إشبيلية»، وتقارير المتابعة التي وفرّت معاً أسس التنسيق والتعاون في الحركة،

وإذ يلاحظ مع التقدير التحسينات المستمرة والفعلية في مجال التنسيق والتعاون في الحركة، بالإضافة إلى تغيّر العقليات منذ اجتماع مجلس المندوبين في سنة ٢٠١٣، *وإذ يشكر* جميع مكونات الحركة المعنية على دعمها ومساهمتها المستمرين والفعليين،

وإذ يرحب بالتقرير عن تنفيذ آخر قرار اعتمده مجلس المندوبين عن التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة (CD/17/R1) المرفق بهذا القرار، *وإذ يعترف* بفائدة دراسة أساليب جديدة واختبارها وتقييمها بطريقة انتقادية، على غرار ما أجري بخصوص توجيه النداء الدولي الواحد لجمع التبرعات، في ظل روح العمل معاً،

وإذ يدرك أن جودة تنسيق العمليات على مستوى الحركة التي لا تفتأ تتحسن ولكنها لم تحقق كل امكانياتها، تقتضي فهما متعمقا يستند إلى شواهد، وظروفا تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في أثر عمليات الحركة الجماعية وفعاليتها من حيث التكلفة،

وإذ يقّر بالحاجة إلى مواصلة إجراء تغييرات عميقة في مجالات معينة من قبيل التشغيل المتبادل للنظم، الأمر الذي يتطلب التزاما مستمرا طويل الأجل، إلى جانب اعتبار مجالات عمل أخرى استجابةً للحاجة المتزايدة إلى اعتماد نظم مرنة ومترابطة من أجل تحقيق التكامل في العمليات وضمان تأهب الحركة لتلبية الاحتياجات في المستقبل،

وإذ يعترف بأنه لتحقيق كامل إمكانيات عملية التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، من الضروري أن تنتقل تلك العملية إلى مرحلة أعلى من حيث الأثر والنطاق مع مراعاة الدراية والموارد المتاحة في الحركة، وأن تواصل التركيز على الأنشطة التشغيلية البحتة وترويج وتشجيع عقلية مناسبة في كل الظروف، وتوفير زخم جديد مصحوب بمشاركة نشيطة في العملية وتبنيها بالكامل والالتزام بها بشكل راسخ والاستثمار فيها بشكل متزايد من قبل جميع مكونات الحركة.

وإذ *يؤكد من جديد* ضرورة مشاركة جميع مكونات الحركة بنشاط في عملية التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة من أجل تحسين اتساق المساهمة الإنسانية الجماعية للحركة بأسرها وتأثيرها،

يقرر الآتي:

١- يوافق على التقرير عن تنفيذ قرار مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ حول التعاون والتنسيق، وفي ما يلي أهم استنتاجاته:

أ) أدت عملية التنسيق والتعاون إلى تعزيز التنسيق في عدد من عمليات الإغاثة خلال الفترة التي خضعت للدراسة وعززت رد فعل الحركة بالتنسيق بطريقة لم تكن متصورة قبل خمس سنوات مضت

ب) تحقيق تقدم في المجالات التقنية مثل تحسين التشغيل المتبادل في المجالات اللوجستية والأمن وآليات الاستنفار، فضلا عن زيادة الأدوات والتدريب، والمساعدة على تسهيل تنسيق العمليات

ج) ساعد التنسيق والتعاون المانحين وغيرهم من الأطراف المعنية أيضا على النظر إلى «الركيزة الحمراء» كشريك أكثر اتساقاً، يمكن توقع أفعاله بشكل أفضل

د) يظل التنسيق مسعىً معقداً، ومن جملة الصعوبات الرئيسية لتحقيقه، هناك النهوض بالعقلية السليمة في الحركة بأسرها، ووجود القيادة السياسية المناسبة والمستدامة، وضمان فهم مزايا التنسيق فهما جيدا، وأن يكون حشد الموارد المنّسق فعالا وأن يؤدي إلى زيادة التمويل، وأن تتاح بيانات عن فوائد التنسيق التشغيلية

هـ) إن وجود أسس للتنسيق الشامل الذي يمكن توقعه في الحركة، مكّنها من أن تطمح إلى تحقيق الإمكانيات الكاملة لمبادرة تعزيز التنسيق والتعاون

و) يُعد تحسين مشاركة الجمعيات الوطنية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي مسألة حيوية حيث يضمن تعزيز استثمارات جميع مكونات الحركة،

٢- *يقبل* اقتراح إعادة تسمية المبادرة «تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم ٢ (SMCC 2.0) بما يعكس استمرارية العملية حتى الآن والعزم أيضا على النهوض بالمبادرة وحفزها من جديد بحيث تشمل الحركة كلها بالفعل،

٣- *يوافق على* أولويات مبادرة التنسيق والتعاون في الحركة رقم ٢ التي تم تشخيصها في التقرير الذي يرمي إلى تحسين قدرة الحركة على تقديم استجابات فعالة وتكميلية في حالات الطوارئ المتوسطة والكبرى، بما في ذلك عن طريق تعزيز أنشطة الجمعيات الوطنية في البلدان المتضررة وتكميلها وتركيز مجالات العمل على الجوانب التالية:

أ) ضمان الاستخدام الفعال والجيد التنسيق للمسؤوليات المسندة إلى مكونات الحركة دعما لتنفيذ العمليات وغيرها من الأنشطة والتأثير في الجهات المعنية على كل المستويات.

ب) ضمان إدارة البيانات بشكل متسق في الحركة بأسرها لتحسين الاستجابة التشغيلية وضمان المساءلة وتوفير معلومات ملائمة للجهات المعنية الداخلية والخارجية عن بصمة الحركة في الوقت المناسب، من أجل زيادة تمويلنا الإنساني الشامل وتعزيز جدوى عمليات الحركة وبروز دورها.

ج) مواصلة تطوير مفهوم التشغيل المتبادل للنظم لضمان دعم العمليات بيسر ومرونة.

د) فهم قدرات مكونات الحركة واستعمالها للمساهمة في عملية إغاثة ما، بما في ذلك الكفاءات المحلية للجمعيات الوطنية بهدف ضمان تقديم الخدمات بشكل فعال والتزامها بمعايير الجودة المطلوبة.

هـ) ضمان تأهب الحركة للاستجابة عن طريق استخدام أدوات التنسيق والتعاون الموجودة لتشجيع التخطيط المشترك للأنشطة وتحليلها وتنسيقها، والتفكير في ما إذا كان يلزم وضع أدوات أخرى، وتوفير قاعدة معارف بخصوص الأدوات الناجحة في مجال التنسيق، والتفكير في نماذج تشغيلية مختلفة تلائم مختلف السياقات.

و) تشجيع الاستجابة التكميلية المحلية والدولية وضمان تنمية القدرات المحلية بشكل متسق ومستدام، بما في ذلك في مجال حشد الموارد وبالانسجام مع خطة توطين العمل الإنساني والتأكيد على ضرورة أن تكون العمليات محلية بقدر المستطاع وعالمية حسب الضرورة،

ز) تحسين تكييف الاستجابة للأزمات الكبرى بطريقة تعزز دور الحركة بوصفها مستجيبا عالميا أساسيا.

٤- *يطلب* من فريق التوجيه الحالي، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، كما يجري بيانه في المادة ٥ أدناه، أن يواصل توجيه العملية ومراقبتها، وأن يضمن مساهمة الحركة بأسرها في العملية وتبنيها، وأن يرفع تقارير منتظمة إلى اللجنة الدائمة وإلى كل مكونات الحركة حول التقدم المحرز.

٥- *يطلب* المشاركة النشيطة لكل مكونات الحركة، وبالأخص الجمعيات الوطنية، في وضع وتنفيذ أنشطة وآليات مرتبطة بالأولويات المذكورة أعلاه، ولذا *يدعو* إلى إنشاء فريق مرجعي من الجمعيات الوطنية يُكلّف بتقديم المشورة لفريق التوجيه ودعمه بانتظام حول الاتجاه العام لمبادرة تعزيز التنسيق والتعاون رقم ٢ (SMCC 2.0) وترويج المبادرة والدعوة إلى تنفيذها.

٦- يوصي بإنشاء خلية تشغيلية لمبادرة التنسيق والتعاون رقم ٢ ترفع تقاريرها إلى فريق التوجيه وتضم موظفين من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية وتكون مسؤولة عن توجيه عملية تنفيذ كل مكونات الحركة لهذا القرار، وإمكانية دعوة فريق التوجيه جمعية وطنية أو جمعيات وطنية إلى قيادة بعض مجالات العمل تحت إدارتها العامة؛

٧- يرحب بتطبيق الأولويات الجديدة لفترة أربع سنوات لكي يتاح تقديم أدلة أفضل عن النتائج، وأن يرفع تقرير مرحلي مفصل إلى اجتماع مجلس المندوبين في ٢٠٢١.

١-١-١١ القرار ١٠
تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

استلهاماً بروح مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وبمبادئها الأساسية، وبمواضيع المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

فإن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (جمعية ماجن دافيد أدوم) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥، قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المخصص للتفاوض على البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واعتماده، والتمهيد للاعتراف المستقبلي بجمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مكونات في الحركة، ولا سيّما الأحكام التالية من المذكرة:

١- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفقا للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

٢- تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع في النطاق الجغرافي للعمليات التشغيلية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها. كما تحترم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي للحركة وقواعدها.

٣- بعد اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث وبقبول جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:

أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أية فروع لها خارج الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل.

ب) تجري العمليات التشغيلية التي تقوم بها جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقا لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المعقود عام ١٩٢١.

(...)

٤- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سوياً وبشكل منفصل داخل نطاق اختصاصهما على وضع حد لأي سوء استخدام للشارة ومع سلطات كل منهما لضمان احترام ولايتهما الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني.

(...)

٦- تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم هذه (...).

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الصادر في أكتوبر ٢٠١٩ عن تنفيذ مذكرة التفاهم الذي أعده السيد «روبرت تيكنير»، حائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، المراقب المستقل الذي عيّنته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بتأييد كامل من اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) لمراقبة وتيسير التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم، بما في ذلك القضايا المتكررة المتعلقة بالعناصر التشغيلية ذات الصلة بمذكرة التفاهم،

وإذ يُذّكر بالقرار رقم ٥ الذي اعتمده مجلس المندوبين في نوفمبر ٢٠١٧ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إضافة إلى القرار ٨ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين،

وإذ يعيد التأكيد على أهمية أن تعمل جميع مكونات الحركة في جميع الأوقات وفقاً للقانون الدولي الإنساني ولمبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية،

وإذ *يلاحظ* أن على كل الجمعيات الوطنية واجب العمل وفقاً لدستور الاتحاد الدولي و«سياسة حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي»،

وإذ يُذَكر بكل من آلية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١ ولجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، *ويقرّ* بحقوق الجمعيات الوطنية بموجبه؛

وإذ يُعرب عن خيبة أمل قوية لعدم تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً حتى الآن بعد مرور حوالي أربعة عشر عاماً على توقيعها، وإذ يحيط علماً على وجه الخصوص بالصعوبات والتأخيرات والقيود التي فرضتها السلطات العامة الإسرائيلية مؤخراً على الترخيص لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للعمل في القدس الشرقية، وإذ يلاحظ ما يرتبط بذلك من تداعيات إنسانية سلبية محتملة، بينما يُعرب في الوقت نفسه عن تقديره لجهود المناصرة التي بذلتها جمعية ماجن دافيد أدوم لدى السلطات الإسرائيلية المعنية لحل المشكلة،

وإذ يُعرب عن أسفه الشديد لأن الضمانات التي أعطتها وزارة الخارجية الإسرائيلية لم تتحقق بعد على نحو كامل، كما جاءت في الرسالتين المؤرختين ١٥ نوفمبر ٢٠١٥ و١١ سبتمبر ٢٠١٧ الموجهتين من وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المراقب المستقل، واللتين أعربت فيهما الوزارة عن استعدادها لدعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم، وتحقيق الامتثال لأحكام النطاق الجغرافي، بما في ذلك استكمال هذه الإجراءات «بوقت كاف قبل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام ٢٠١٩»،

وإذ يعترف بأن التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم سوف يمثل إنجازاً مهماً للحركة، وأن هذا سوف يساهم في دعم قوتها ووحدتها،

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة التنسيق الفعلي والإيجابي بين جميع مكونات الحركة دعماً للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم،

١- *يلاحظ* بأسف متواصل أن التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم لم يتحقق بعد؛

٢- *يطلب* أن تنفّذ جميع الجمعيات الوطنية مهمتها الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني ووفقاً لمبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية، وذلك من أجل المحافظة على الثقة بالعمل الإنساني الذي تؤديه مكونات الحركة؛

٣- *يطلب من* جمعية ماجن دافيد أدوم أن تزيد من تواصلها مع السطات من أجل وقف سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأراضي التي تعد ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، *ويحثّ* جمعية ماجن دافيد أدوم *بقوة* على مواصلة العمل مع السلطات والجهات المعنية الرئيسية الأخرى لضمان أن تكون أي علامات مستخدمة في تلك الأراضي مختلفة ويتسنى تمييزها بوضوح عن شعار الجمعية؛

٤- *يحث* دولة إسرائيل *بقوة* على الوفاء دون تأخير بالالتزام الذي قطعته بأن تضمن أن سيارات الطوارئ الطبية العاملة ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني «تحمل، بشكل دائم، شعاراً مختلفاً عن رمز جمعية ماجن دافيد أدوم، يمكن تمييزه بوضوح عن الشعار الرسمي لجمعية ماجن دافيد أدوم»، كما ورد في رسالة وزارة الخارجية المؤرخة ١١ سبتمبر ٢٠١٧؛

٥- *يدعو* دولة إسرائيل أيضاً إلى تهيئة الظروف اللازمة لتمكين جمعية ماجن دافيد أدوم من الامتثال لالتزاماتها الخاصة بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، بوقت كاف قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١، ولا سيّما الالتزامات التالية:

«أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أية فروع لها خارج الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل.

ب) تجري العمليات التشغيلية التي تقوم بها جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقا لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المعقود عام ١٩٢١».

٦- *يؤكد* على وجه الخصوص أن قدرة جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم ستتأثر سلباً إذا لم تُنفَّذ التزامات الحكومة بدعم جمعية ماجن دافيد أدوم على النحو المبين في الفقرات الثانية والخامسة والسادسة من رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية المؤرخة ١١ سبتمبر ٢٠١٧، ومن ثمَّ قد يستتبع ذلك إطلاق دعوة لتفعيل آلية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١ وكذلك إمكانية اللجوء إلى لجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي؛

٧- *يرحب* بتعزيز لجنة الاتصال المُشار إليها في الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، بضمان عقد أربعة اجتماعات سنوية لها على الأقل، ويشجع استمرار التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين من أجل أداء ولايتهما الإنسانية المشتركة والتزاماتهما وضمان تواصل وتنسيق عمليين في عملياتهما اليومية؛

٨- *يؤكد مجدداً* على القرارين الصادرين عن مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لعام ٢٠١٥ بضرورة مواصلة عملية المراقبة *ويطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تجديد مهمة مراقب مستقل حتى مجلس المندوبين المقبل المزمع عقده في عام ٢٠٢١؛

٩- *يوافق* على أن يتضمن دور المراقب المستقل بموجب اختصاصاته المبينة في هذا القرار، الوظائف الرئيسية التالية دون أن يقتصر عليها:

أ) إجراء زياراتي مراقبة على الأقل سنوياً، وإعداد تقرير مرحلي واحد على الأقل ليقدَّم إلى الحركة قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١؛

ب) تقديم تقارير خطية بعد كل زيارة وتقارير تحديث إضافية تُرسل إلى جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وإلى اللجنة الدائمة، وتتعلق بأنشطته/أنشطتها واستنتاجاته/استنتاجاتها؛

ج) التواصل حسب الاقتضاء مع جميع الجهات المعنية، بما فيها السلطات؛

د) إعداد تحليل قائم على الأدلة والتثبت من المعلومات المقدمة من الجمعيتين الوطنيتين بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم، مع الإشارة بشكل خاص إلى منح التراخيص لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وضمان قدرة هذه الأخيرة على تنفيذ عملها في القدس الشرقية؛

ه) توثيق التقدم المحرز في الالتزامات المقطوعة في الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية،

و) طلب المساعدة من مجموعة دعم مؤلفة من جمعيات وطنية تُختار بالتشاور مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيتين الوطنيتين، ومن شخصيات بارزة من داخل الحركة أو خارجها؛

ز) استكشاف خيارات بنَّاءة داخل الحركة لمعالجة القضايا المطروحة في التقارير؛

ح) إرسال أي توصيات أو دواعي قلق بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وإلى اللجنة الدائمة، قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١؛

١٠- *يشجع* الجمعيات الوطنية، حين يُطلب منها ذلك، على أن تتواصل مع حكوماتها للمساعدة على تيسير تنفيذ مذكرة التفاهم والقانون الدولي الإنساني ومبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية،

١١- *يطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم اللوجستي والفني لعملية المراقبة، وضمان تقديم تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١ وعبره إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين؛

١٢- *يؤكد مجدداً* إصرارنا الجماعي على دعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم، ويعبر عن رغبته القوية في أن يشهد تحقق التنفيذ الكامل والتثبت منه بوقت كاف قبل انعقاد مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١، فيكون ذلك رمزاً مهماً للأمل والنجاح.

١-١-١٢ القرار ١١
جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

مركز المؤتمرات الدولي في جنيف

جدول الأعمال والبرنامج

الجلسة الافتتاحية العامة للمؤتمر (الساعة ٥ عصراً)

مراسم الافتتاح

١- كلمات الترحيب

- رئيس اللجنة الدائمة
- عضو المجلس الاتحادي وزير الخارجية السويسري

٢- قراءة المبادئ الأساسية

٣- انتخاب موظفي المؤتمر وتأسيس هيئاته الفرعية (اللجان ولجنة الصياغة)

٤- الكلمات الرئيسية

- رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

٥- تنظيم العمل

- لجنة الصياغة، اللجان، الجلسات العامة، التعهدات
- إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

٦- نتائج مجلس مندوبي الحركة

تقرير عن المناقشات ذات الصلة والقرارات التي اتخذها مجلس المندوبين حول قضايا مثل: بيان الحركة عن النزاهة، وسياسة الحركة بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، واستراتيجية إعادة الروابط العائلية، وبيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة، والالتزام بتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها.

ستتخلل مراسم الافتتاح عروض فنية

****

حفل استقبال
تستضيفه السلطات السويسرية

الثلاثاء ١٠ ديسمبر

لقاء صباحي لنسج العلاقات: التواصل حول هدف مشترك

ستتاح للمشاركين في المؤتمر فرصة نسج العلاقات والتواصل مع بعضهم بعضاً قبل بدء الأعمال الرسمية للمؤتمر. *هذا اللقاء* مفتوح أمام أعضاء المؤتمر والمراقبين.

جلسة عامة:

٧- فلنعمل اليوم لبناء الغد

هذه الجلسة مقدمة للمؤتمر، وهي تهيئ المشهد لاستقبال الأيام الثلاثة التالية الحافلة باستكشاف العمل الإنساني والتعرف إليه واتخاذ قرارات بشأنه في ضوء التحديات الحالية والمستقبلية.

اللجنة الأولى: القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة

يوافق عام ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المصُدّق عليها عالمياً. والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون يهيئ لحظة مواتية تتاح فيها لأعضاء المؤتمر فرصة إعادة تأكيد التزامهم بالقانون الدولي الإنساني والعمل على تطبيقه وتنفيذه بشكل كامل، وخاصة على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت وقوع الكثير من الانتهاكات المروعة والشنيعة للقانون الدولي الإنساني، فإن العالم يشهد كذلك حالات نزاعات مسلحة يخوض فيها العديد من المتحاربين قتالهم وفقاً للقواعد. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يحكم سلوكهم، وهو ما يكفل بنجاح حماية الضحايا وتقييد نطاق سير العمليات العدائية. توفر هذه اللجنة منصة لإجراء مناقشات إيجابية وعملية حول القانون الدولي الإنساني على مدار يوم كامل، وتتضمن أنشطتها خمس جلسات «إضاءة على موضوع» مواضيعية على النحو المبيّن أدناه. وستتيح جلسات هذه اللجنة لأعضاء المؤتمر فرصة للتبادل والتعلم والاستكشاف وإجراء حوار مفيد في مجالات أساسية تتصل بتعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الخمس اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات، حول مجالات مواضيعية أساسية تتصل بالقانون الدولي الإنساني، يُستمد العديد منها من النتائج الواردة في التقرير الذي تعده اللجنة الدولية مرة كل أربع سنوات بشأن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها
- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة.

في حين ستستكشف فعاليات فترة بعد الظهر موضوعين في جلستين تُعقدان بالتوازي، وهما:

- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة
- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة.

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت في أثناء جلسات «إضاءة على موضوع»، واستعراض اليوم التالي.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية[٣٢] *ستعقد في أثناء وقت الغداء وفي المساء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.*

٣٢ *تنظَّم الفعاليات الجانبية بمبادرة من المشاركين في المؤتمر، ولا تشكل جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر. وسوف يُعمم برنامج الفعاليات الجانبية وقت إرسال الوثائق الرسمية للمؤتمر بالبريد.*

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

سيكون بإمكان الأعضاء والمراقبين الذين يسجلون مُسبقاً نشر بيانات رسمية حول مواضيع المؤتمر تُدرج في المحضر الرسمي للمؤتمر. ستستمر هذه الفعالية طيلة فترة المؤتمر بالتوازي مع الجلسات الأخرى، وتبدأ من بعد ظهر يوم ١٠ ديسمبر وتنتهي صباح يوم ١٢ ديسمبر.

لجنة الصياغة

ستعمل لجنة الصياغة بالتوازي مع الجلسات الأخرى للمؤتمر، بدءاً من بعد ظهر يوم ١٠ ديسمبر وحتى وقت الغداء يوم ١٢ ديسمبر.

****

اجتماع مع المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
(لا يندرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الأربعاء ١١ ديسمبر

اللجنة الثانية: مواطن الضعف المتغيرة

يتوافق موضوع اليوم تماماً مع الشعار العام للمؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، الذي نعترف فيه بأن العالم يتغيّر، وسيستمر في التغيّر بسرعة على مدى العقد القادم. وغالباً ما تؤدي هذه التغيرات إلى تغير في مواطن الضعف، وتضرر أنماط مختلفة من السكان، وتأثر مناطق جغرافية مختلفة، وطفوّ مواطن ضعف كانت مستترة إلى السطح. تهدف هذه اللجنة إلى إلقاء الضوء على الارتباط بين مواطن الضعف المتغيرة هذه وطبيعتها المتعددة الجوانب، واستكشاف كيف يمكن لأعضاء المؤتمر تكثيف جهودهم معاً من أجل الوقاية والتأهب لاحتياجات الناس الأشد ضعفاً وتلبيتها.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الست اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- دور المتطوعين في دعم صحة المجتمعات المحلية
- الآثار الإنسانية لأزمة المناخ
- بناء مجتمعات محلية حضرية آمنة وشاملة للجميع.

في حين ستستكشف فعاليات فترة بعد الظهر ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- الهجرة والنزوح الداخلي
- التحول الرقمي.

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت في أثناء جلسات «إضاءة على موضوع»، واستعراض اليوم التالي.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية ستعقد في الصباح وفي أثناء وقت الغداء وفي المساء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

تستمر على مدار اليوم.

لجنة الصياغة

تستمر على مدار اليوم.

جلسة عامة:

٨- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

- شرح إجراءات الانتخاب
- نداء الأسماء والتصويت الإلكتروني
- إعلان النتائج أو مواصلة الانتخاب.

الخميس ١٢ ديسمبر

اللجنة الثالثة: الثقة في العمل الإنساني

الثقة هي أساس العمل الإنساني، وهي العنصر الممكّن للعمل معاً من أجل هدف مشترك. ويعتمد عمل الحركة على ثقة الناس والمجتمعات المحلية، والسلطات على المستويين الوطني والمحلي، والشركاء الرئيسيين والأطراف المعنية، وعموم الناس بشكل عام. ويرتبط تعزيز قبول الحركة ارتباطاً وثيقاً ببناء ثقة هؤلاء جميعاً فيها والحفاظ عليها. وهذا القبول يحسن الأمن بدوره، وهو ما يعني زيادة فرص الوصول إلى المتضررين من النزاعات والكوارث، التي تمكّن الحركة من مد يد العون إلى الناس المحتاجين بصورة غير متحيزة. ولا غنى عن الثقة كذلك من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ولا يقتصر هذا على الاستجابة للأزمات، وإنما يتجاوز ذلك إلى توقع المخاطر والحيولة دون تحققها. وتمثل الثقة واسطة العقد التي تنتظم حولها جلسات المؤتمر. وتهدف هذه اللجنة إلى استكشاف كيف يمكن لمكونات الحركة والدول والشركاء الآخرين التعاون في ما بينهم على النحو الأمثل للمحافظة على الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ وتعزيزها.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الثلاث اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة
- النزاهة والامتثال وإدارة والمخاطر
- تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني الفعال.

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت حول الثقة في الجلسة الافتتاحية بتلك التي جرت في جلسات «إضاءة على موضوع»، وكذلك بالمداولات والمواضيع التي جرى تناولها في اللجنتين السابقتين للمؤتمر.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية ستعقد في الصباح وفي أثناء وقت الغداء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

تستمر حتى الساعة ١٠ صباحاً.

لجنة الصياغة

تستمر حتى وقت الغداء.

جلسة عامة: التقارير واعتماد القرارات

٩- التقارير

- تقرير بشأن القرار رقم ١، «تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم» (32IC/15/R1)
- تقرير بشأن القرار رقم ٢، «تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني» (32IC/15/R1)
- تقرير بشأن القرار رقم ٣، «العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته» (32IC/15/R3)
- تقرير بشأن القرار رقم ٥، «سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم» (32IC/15/R5)
- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (32IC/15/R8)
- تقرير عن نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة – تجديد الالتزام بتوفير الحماية في النزاعات المسلحة بمناسبة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف».

١٠- تقرير عن عمل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع» (ورقة رئيس المؤتمر)، ونظرة عامة على التعهدات

١١- تقرير لجنة الصياغة

١٢- اعتماد قرارات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

- إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني
- تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- حان الوقت للعمل معاً من أجل الوقاية من الأوبئة والجوائح ومواجهتها
- إعادة الروابط العائلية مع احترام الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية
- قوانين وسياسات إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد
- المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

قد يقدَّم قرار إضافي جامع إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للإقرار بنتائج لجان المؤتمر، والنتائج ذات الصلة لمجلس مندوبي الحركة، والتقارير الأخرى.

١٣- ختام المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

١-١-١٣ القرار ١٢
اقتراح بأسماء الأشخاص المرشحين لشغل مناصب أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ درس قائمة الأشخاص الذين رشحتهم اللجنة الدائمة لانتخابهم أعضاءً في مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

يوافق على قائمة المرشحين (انظر الملحق) *ويطلب* من رئيس المجلس تقديمها إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر للموافقة عليها.

ملحق
اقتراح بأسماء الأشخاص المرشحين لشغل مناصب أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

المرجع: المادة ١٤ من النظام الأساسي للحركة: «عند الانعقاد قبل افتتاح المؤتمر الدولي، فإن المجلس يقترح على المؤتمر أشخاصا مرشحين لشغل المناصب المذكورة في الفقرة ٣ من المادة ١١، أي رئيس المؤتمر ونواب الرئيس والأمين العام ومساعدي الأمين العام وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين».

دور عضو المكتب	الاسم، المنصب	عضو المؤتمر (جمعية وطنية/ دولة)	المنطقة	النوع الاجتماعي
رئيسة المؤتمر	السيدة Natia Loladze، رئيسة الصليب الأحمر الجورجي	جمعية وطنية	أوروبا	أنثى
رئيسة لجنة الصياغة	سعادة السفيرة Maria Socorro Flores، سفيرة المكسيك	دولة	الأمريكيتان	أنثى
مقرر المؤتمر	السيد Bas van Rossum، الصليب الأحمر الهولندي	جمعية وطنية	أوروبا	ذكر
نائبة رئيسة المؤتمر	سعادة السفيرة Athaliah Molokomme، سفيرة بوتسوانا	دولة	أفريقيا	أنثى
المستشارة السياسية للمؤتمر	السيدة Moamena Kamel، الهلال الأحمر المصري	جمعية وطنية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أنثى
رؤساء لجان المؤتمر الموضوعية				
رئيسة اللجنة ١: القانون الدولي الإنساني	سعادة السفيرة Carole Lanteri، سفيرة موناكو	دولة	أوروبا	أنثى
رئستا اللجنة ٢: مواطن الضعف المتغيرة	السيدة Delia Chatoor، جمعية الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو	جمعية وطنية	الأمريكيتان	أنثى
	سعادة السفيرة Nazhat Shameem Khan، سفيرة فيجي	دولة	آسيا والمحيط الهادئ	أنثى
رئيس اللجنة ٣: الثقة في العمل الإنساني	السيد Georges Kettaneh، الأمين العام للصليب الأحمر اللبناني	جمعية وطنية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	ذكر
أعضاء آخرون في مكتب المؤتمر				
مقرر القانون الدولي الإنساني	السيد Adriano Iaria، الصليب الأحمر الإيطالي	جمعية وطنية	أوروبا	ذكر
مقرر مواطن الضعف المتغيرة	السيد Rakibul Alam، ممثل الشباب في الهلال الأحمر البنغلاديشي	جمعية وطنية	آسيا والمحيط الهادئ	ذكر
مقرر الثقة في العمل الإنساني	السيد Epeli Lesuma، ممثل الشباب في الصليب الأحمر الفيجي	جمعية وطنية	آسيا والمحيط الهادئ	ذكر
الأمين العام للمؤتمر	سعادة السفير Didier Pfirter، سفير سويسرا	دولة	أوروبا	ذكر
مساعدا الأمين العام للمؤتمر	السيدة Kate Halff،	اللجنة الدولية	-	أنثى
	السيد Frank Mohrhauer	الاتحاد الدولي	-	ذكر

١-٢ جدول أعمال وقرارات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

١-٢-١ جدول الأعمال والبرنامج

الاثنين ٩ ديسمبر

***الجلسة الافتتاحية العامة للمؤتمر* (الساعة ٥ عصراً)**

مراسم الافتتاح

١- كلمات الترحيب

- رئيس اللجنة الدائمة
- عضو المجلس الاتحادي وزير الخارجية السويسري

٢- قراءة المبادئ الأساسية

٣- انتخاب موظفي المؤتمر وتأسيس هيئاته الفرعية (اللجان ولجنة الصياغة)

٤- الكلمات الرئيسية

- رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

٥- تنظيم العمل

- لجنة الصياغة، اللجان، الجلسات العامة، التعهدات
- إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

٦- نتائج مجلس مندوبي الحركة

تقرير عن المناقشات ذات الصلة والقرارات التي اتخذها مجلس المندوبين حول قضايا مثل: بيان الحركة عن النزاهة، وسياسة الحركة بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، واستراتيجية إعادة الروابط العائلية، وبيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة، والالتزام بتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها.

ستتخلل مراسم الافتتاح عروض فنية

****

حفل استقبال تستضيفه السلطات السويسرية

الثلاثاء ١٠ ديسمبر

لقاء صباحي *لنسج العلاقات*: التواصل حول هدف مشترك

ستتاح للمشاركين في المؤتمر فرصة نسج العلاقات والتواصل مع بعضهم بعضاً قبل بدء الأعمال الرسمية للمؤتمر. *هذا اللقاء* مفتوح أمام أعضاء المؤتمر والمراقبين.

جلسة عامة:

٧- فلنعمل اليوم لبناء الغد

هذه الجلسة مقدمة للمؤتمر، وهي تهيئ المشهد لاستقبال الأيام الثلاثة التالية الحافلة باستكشاف العمل الإنساني والتعرف إليه واتخاذ قرارات بشأنه في ضوء التحديات الحالية والمستقبلية.

اللجنة الأولى: القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة

يوافق عام ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المصُدّق عليها عالمياً. والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون يهيئ لحظة مواتية تتاح فيها لأعضاء المؤتمر فرصة إعادة تأكيد التزامهم بالقانون الدولي الإنساني والعمل على تطبيقه وتنفيذه بشكل كامل، وخاصة على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت وقوع الكثير من الانتهاكات المروعة والشنيعة للقانون الدولي الإنساني، فإن العالم يشهد كذلك حالات نزاعات مسلحة يخوض فيها العديد من المتحاربين قتالهم وفقاً للقواعد. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يحكم سلوكهم، وهو ما يكفل بنجاح حماية الضحايا وتقييد نطاق سير العمليات العدائية. توفر هذه اللجنة منصة لإجراء مناقشات إيجابية وعملية حول القانون الدولي الإنساني على مدار يوم كامل، وتتضمن أنشطتها خمس جلسات «إضاءة على موضوع» مواضيعية على النحو المبيّن أدناه. وستتيح جلسات هذه اللجنة لأعضاء المؤتمر فرصة للتبادل والتعلم والاستكشاف وإجراء حوار مفيد في مجالات أساسية تتصل بتعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الخمس اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات، حول مجالات مواضيعية أساسية تتصل بالقانون الدولي الإنساني، تُستمد العديد منها من النتائج الواردة في التقرير الذي تعده اللجنة الدولية مرة كل أربع سنوات بشأن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها
- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة.

في حين ستستكشف فعاليات فترة بعد الظهر موضوعين في جلستين تُعقدان بالتوازي، وهما:

- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة
- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة.

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت في أثناء جلسات «إضاءة على موضوع»، واستعراض اليوم التالي.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية[٣٣] ستعقد في أثناء وقت الغداء وفي المساء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

سيكون بإمكان الأعضاء والمراقبين الذين يسجلون مُسبقاً نشر بيانات رسمية حول مواضيع المؤتمر تُدرج في المحضر الرسمي للمؤتمر. ستستمر هذه الفعالية طيلة فترة المؤتمر بالتوازي مع الجلسات الأخرى، وتبدأ من بعد ظهر يوم ١٠ ديسمبر وتنتهي صباح يوم ١٢ ديسمبر.

٣٣ *تنظَّم الفعاليات الجانبية بمبادرة من المشاركين في المؤتمر، ولا تشكل جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر. وسوف يُعمم برنامج الفعاليات الجانبية وقت إرسال الوثائق الرسمية للمؤتمر بالبريد.*

لجنة الصياغة

ستعمل لجنة الصياغة بالتوازي مع الجلسات الأخرى للمؤتمر، بدءاً من بعد ظهر يوم ١٠ ديسمبر وحتى وقت الغداء يوم ١٢ ديسمبر.

****

اجتماع مع المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
(لا يندرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الأربعاء ١١ ديسمبر

اللجنة الثانية: مواطن الضعف المتغيرة

يتوافق موضوع اليوم تماماً مع الشعار العام للمؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، الذي نعترف فيه بأن العالم يتغيّر، وسيستمر في التغيّر بسرعة على مدى العقد القادم. وغالباً ما تؤدي هذه التغيرات إلى تغير في مواطن الضعف، وتضرر أنماط مختلفة من السكان، وتأثر مناطق جغرافية مختلفة، وطفوّ مواطن ضعف كانت مستترة إلى السطح. تهدف هذه اللجنة إلى إلقاء الضوء على الارتباط بين مواطن الضعف المتغيرة هذه وطبيعتها المتعددة الجوانب، واستكشاف كيف يمكن لأعضاء المؤتمر تكثيف جهودهم معاً من أجل الوقاية والتأهب لاحتياجات الناس الأشد ضعفاً وتلبيتها.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الست اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- دور المتطوعين في دعم صحة المجتمعات المحلية
- الآثار الإنسانية لأزمة المناخ
- بناء مجتمعات محلية حضرية آمنة وشاملة للجميع.

في حين ستستكشف فعاليات فترة بعد الظهر ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- الهجرة والنزوح الداخلي
- التحول الرقمي.

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت في أثناء جلسات «إضاءة على موضوع»، واستعراض اليوم التالي.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية ستعقد في الصباح وفي أثناء وقت الغداء وفي المساء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

تستمر على مدار اليوم.

لجنة الصياغة

تستمر على مدار اليوم.

جلسة عامة:

٨- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

- شرح إجراءات الانتخاب

- نداء الأسماء والتصويت الإلكتروني
- إعلان النتائج أو مواصلة الانتخاب

الخميس ١٢ ديسمبر

اللجنة الثالثة: الثقة في العمل الإنساني

الثقة هي أساس العمل الإنساني، وهي العنصر الممكّن للعمل معاً من أجل هدف مشترك. ويعتمد عمل الحركة على ثقة الناس والمجتمعات المحلية، والسلطات على المستويين الوطني والمحلي، والشركاء الرئيسيين والأطراف المعنية، وعموم الناس بشكل عام. ويرتبط تعزيز قبول الحركة ارتباطاً وثيقاً ببناء ثقة هؤلاء جميعاً فيها والحفاظ عليها. وهذا القبول يحسن الأمن بدوره، وهو ما يعني زيادة فرص الوصول إلى المتضررين من النزاعات والكوارث، وزيادة فرص الوصول تمكّن الحركة من مد يد العون إلى الناس المحتاجين بصورة غير متحيزة. ولا غنى عن الثقة كذلك من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ولا يقتصر هذا على الاستجابة للأزمات، وإنما يتجاوز ذلك إلى توقع المخاطر والحيولة دون تحققها. وتمثل الثقة واسطة العقد التي تنتظم حولها جلسات المؤتمر. وتهدف هذه اللجنة إلى استكشاف كيف يمكن لمكونات الحركة والدول والشركاء الآخرين التعاون في ما بينهم على النحو الأمثل للمحافظة على الثقة في العمل الإنساني القائم عل المبادئ وتعزيزها.

جلسة عامة ستمهّد الطريق لجلسات «إضاءة على موضوع» الثلاث اللاحقة.

جلسات «إضاءة على موضوع» ستكون منصة لنقاشات أصغر وذات طابع تفاعلي في شكل مجموعات.

ستستكشف فعاليات الفترة الصباحية بتعمّق ثلاثة مواضيع في جلسات تُعقد بالتوازي، وهي:

- التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة
- النزاهة والامتثال وإدارة والمخاطر
- تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني الفعال

سيعاود المشاركون الاجتماع في جلسة عامة لربط النقاشات التي دارت حول الثقة في الجلسة الافتتاحية بتلك التي جرت في جلسات «إضاءة على موضوع»، وكذلك بالمداولات والمواضيع التي جرى تناولها في اللجنتين السابقتين للمؤتمر.

نسج العلاقات والقرية الإنسانية وفعاليات جانبية

ستتاح للمشاركين فرصة التواصل مع بعضهم بعضاً، وزيارة القرية الإنسانية، وحضور فعاليات جانبية ستعقد في الصباح وفي أثناء وقت الغداء، وذلك خارج جدول الأعمال الرسمي.

أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

تستمر حتى الساعة ١٠ صباحاً.

لجنة الصياغة

تستمر حتى وقت الغداء.

جلسة عامة: التقارير واعتماد القرارات

٩- التقارير

- تقرير بشأن القرار رقم ١، «تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم» (32IC/15/R1)
- تقرير بشأن القرار رقم ٢، «تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني» (32IC/15/R1)
- تقرير بشأن القرار رقم ٣، «العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته» (32IC/15/R3)
- تقرير بشأن القرار رقم ٥، «سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم» (32IC/15/R5)

- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (32IC/15/R8)
- تقرير عن نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة – تجديد الالتزام بتوفير الحماية في النزاعات المسلحة بمناسبة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف»

١٠- تقرير عن عمل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع» (ورقة رئيس المؤتمر)، ونظرة عامة على التعهدات

١١- تقرير لجنة الصياغة

١٢- اعتماد قرارات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

- إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني
- تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- حان الوقت للعمل معاً من أجل الوقاية من الأوبئة والجوائح ومواجهتها
- إعادة الروابط العائلية مع احترام الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية
- قوانين وسياسات إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد
- المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

قد يقدَّم قرار إضافي جامع إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للإقرار بنتائج لجان المؤتمر، والنتائج ذات الصلة لمجلس مندوبي الحركة، والتقارير الأخرى.

١٣- ختام المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

١-٢-٢ القرار ١
قرار إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يؤكد أن القانون الدولي الإنساني يبقى مهماً اليوم كما في أي وقت مضى في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، على الرغم من أن الحروب المعاصرة تشهد تطورات جديدة وتطرح تحديات جديدة،

وإذ يُذكّر بأنه يجب تطبيق القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، بحذافيره في جميع الأحوال دون أي تمييز ضار يقوم على طبيعة النزاع المسلح أو على منشأه أو يستند إلى القضايا التي تناصرها أطراف النزاع أو التي تعزى إليها،

وإذ يُقرّ بأن الجهود التي تبذلها الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) للقضاء على التبعات الإنسانية الوخيمة للنزاعات المسلحة، أو التخفيف منها، من شأنها أن تسهم أيضاً في معالجة جذور النزاعات ونتائجها المختلفة،

وإذ يُذكّر بضرورة أن يُعامل الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار يقوم على العرق، أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر،

وإذ يُقرّ بأن النزاع المسلح قد يؤثر تأثيراً مختلفاً على النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان، وأن تأثيره قد يختلف أيضاً وفق أعمارهم أو أي إعاقة قد يعانون منها أو بيئتهم الاجتماعية، وأنه يتعيّن بالتالي أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتطبيقه بهدف تأمين حماية ملائمة للجميع،

وإذ يُشدد على أنه من الضروري مراعاة مصلحة الطفل الفضلى واحتياجات الفتيات والفتيان الخاصة ومواطن ضعفهم مراعاة ملائمة في التخطيط للتدريب العسكري والعمل الإنساني وفي تنفيذهما، حسب الاقتضاء.

وإذ يسلّط الضوء على أن عام ٢٠١٩ يوافق الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، *ويُرحّب* باعتمادها عالمياً، *ويُعرب* عن أمله بأن تحظى أيضاً معاهدات القانون الدولي الإنساني الأخرى بقبول عالمي،

وإذ يُشدّد على أن أطرافاً في نزاعات مسلحة اتخذت في العديد من الحالات تدابير تكفل من خلالها احترام القانون الدولي الإنساني في عملياتها العسكرية، كإلغاء أو تعليق هجمات على أهداف عسكرية لأنه تداعياتها العرضية المتوقعة من خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات في صفوفهم أو أضرار على الأعيان المدنية، أو مزيج من هذه التداعيات، كانت ستكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة منها؛ أو السماح للمدنيين بتبادل الأخبار الشخصية مع أفراد عائلاتهم أينما وجدوا؛ أو معاملة المحتجزين معاملة إنسانية،

وإذ يعرب رغم ذلك *عن قلقه البالغ* من أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا تزال تتكرر بانتظام وأنها قد تُخلف عواقب إنسانية وخيمة، *وإذ يُشدّد* على أن تحسين احترام القانون الدولي الإنساني شرط مسبق ضروري للحد من العواقب الإنسانية السلبية وتحسين وضع ضحايا النزاعات المسلحة،

وإذ يذكر بأن تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الداخلي يؤدي دوراً رئيسياً في الوفاء بالتزام احترام القانون الدولي الإنساني، *وإذ يُقرّ* بدور الدول الرئيسي في هذا الصدد،

وإذ يحيط علماً بالدور المهم لمكونات الحركة وبولاية كل من هذه المكونات في تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني، ووفق النظام الأساسي للحركة، ولا سيّما الدور الفريد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) كهيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، التي تضطلع بناءً عليها بنشر القانون الدولي الإنساني وبمساندة حكوماتها في نشره وتأخذ مبادرات في هذا الصدد وتتعاون مع حكوماتها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني ولحماية الشارات المميزة المعترف بها في اتفاقيات جنيف وفي بروتوكولاتها الإضافية،

وإذ يُقرّ بالأثر الإيجابي الذي يمكن أن يتركه ادماج القانون الدولي الإنساني في الممارسات العسكرية على السلوك في ساحات المعارك، على سبيل المثال من خلال صياغة عقيدة وإجراءات تتضمن مبادئ القانون الدولي الإنساني ومفاهيمه، ووجود مستشارين قانونيين يسدون المشورة للقادة بشأن القانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية، وتوفر دورات تدريب على القانون الدولي الإنساني تتلاءم مع واجبات ومسؤوليات العسكريين المستهدفين،

وإذ يُشدّد على القيمة الأساسية لاحترام كرامة الإنسان في أوقات النزاع المسلح، الذي لا يُكرسّه القانون الدولي الإنساني وحده، بل كذلك قواعد ومبادئ المعتقدات والتقاليد المختلفة، والأخلاقيات العسكرية، *وإذ يُقرّ* بأهمية الحوار بين الجهات الفاعلة المعنية والجهود المبذولة في هذا المضمار،

وإذ يُشدّد على الأهمية الجوهرية للبناء على الجهود القائمة لتحقيق تنفيذ ونشر أكثر فعالية من ذي قبل للقانون الدولي الإنساني وإبراز منافعه لجميع أطراف النزاعات المسلحة ولحماية جميع ضحايا النزاعات المسلحة،

واقتناعاً منه بأن التدابير الموصى بها في ما يلي توفر خريطة طريق مفيدة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني،

١- يحثّ جميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال التام للواجبات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني؛

٢- يدعو الدول إلى اعتماد جميع التدابير التشريعية والإدارية والعملية اللازمة على الصعيد الداخلي لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، *ويدعو* الدول إلى أن تُجري، بدعم من الجمعيات الوطنية حيث يتسنى ذلك، تحليلاً للمجالات التي تستدعي مزيداً من التنفيذ على الصعيد الداخلي؛

٣- *يُقرّ* مع التقدير بالجهود التي تبذلها الدول والمبادرات التي تتخذها لنشر معرفة القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه، بتوعية المدنيين والموظفين العسكريين، ولوضع تدابير للتنفيذ، *ويُشجّع بقوة* تكثيف التدابير والمبادرات من هذا القبيل.

٤- *يُشجّع* جميع الدول التي لم تصدّق بعد على معاهدات القانون الدولي الإنساني التي ليست طرفاً فيها أو لم تنضم إليها على أن تخطو هذه الخطوة، بما في ذلك التصديق على البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف أو الانضمام إليهما، *ويُذكّر*

الدول بأنه يجوز لها إعلان الاعتراف باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، كما شُكّلت بموجب المادة ٩٠ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وأن من شأن ذلك الإسهام في نمو سلوك يعزز احترام القانون الدولي الإنساني؛

٥- *يُقرّ* بالدور الفعال الذي تؤديه اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي تُعنى بإسداء المشورة ومساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتطويره ونشر المعرفة به، وبتنامي عدد هذه اللجان والهيئات، *ويشجع* الدول التي لم تُنشئ هيئات كهذه على النظر في إمكانية إنشائها؛

٦- *يُذكّر* بنتائج الاجتماع العالمي الرابع للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني الذي انعقد في عام ٢٠١٦ *ويدعو إلى* تعزيز التعاون بين هذه الهيئات على المستويات الدولية والإقليمية وبين الإقليمية، وخاصة من خلال حضور الاجتماعات العالمية والإقليمية وغيرها من الاجتماعات التي تعقدها هذه الهيئات والمشاركة فيها مشاركة فعالة، وعبر المنصة الرقمية الجديدة لمجموعة اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي أنشئت بناءً على التوصيات التي أصدرها المشاركون في الاجتماع العالمي لعام ٢٠١٦؛

٧- يشجّع الدول بقوة على بذل قصارى جهودها لتعزيز إدماج القانون الدولي الإنساني في العقيدة العسكرية والتعليم والتدريب العسكريين وفي جميع مستويات التخطيط للعمليات العسكرية واتخاذ القرارات، مما يكفل إدماج القانون الدولي الإنساني على نحو كامل في الممارسات العسكرية وانعكاسه في الأخلاقيات العسكرية، *ويُذكر* بأهمية وجود مستشارين قانونيين داخل القوات المسلحة التابعة للدول يسدون المشورة للقادة، على المستوى المناسب، في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني؛

٨- يشجّع الدول ومكونات الحركة، ولا سيّما الجمعيات الوطنية على تنفيذ أنشطة ملموسة، ومنسّقة عند الاقتضاء، بما في ذلك بإقامة شراكات مع الأوساط الجامعية والعاملين في المجال، حيث يكون ذلك مناسباً، من أجل نشر القانون الدولي الإنساني بفعالية، وإيلاء اهتمام خاص لاختيار الأشخاص الذين سيتولون تنفيذ أو تطبيق القانون الدولي الإنساني، كالموظفين العسكريين والموظفين الحكوميين والبرلمانيين والمدعين العامين والقضاة، ماضية بموازاة ذلك في نشر القانون الدولي الإنساني على الصعيد الداخلي على أوسع نطاق ممكن لدى الجمهور، بما فيه الشباب؛

٩- يدعو الدول إلى حماية الأشخاص الأكثر استضعافاً المتضررين من النزعات المسلحة، ولا سيّما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى ضمان حصولهم على مساعدة إنسانية ملائمة التوقيت وفعالة؛

١٠- يشجّع الدول ومكونات الحركة، توازياً مع استمرارها في الاعتماد على وسائل نشر القانون الدولي الإنساني التي أثبتت فعاليتها، على أن تستطلع وسائل ابتكارية ومناسبة جديدة للترويج لاحترام القانون الدولي الإنساني، منها استخدام الوسائل الرقمية وغيرها، كألعاب الفيديو، وأخذ أصوات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وتصورهم للقانون الدولي الإنساني في الاعتبار لدى إعدادها، حيثما تسنى ذلك؛

١١- *يُذكر* بالالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، حسب الاقتضاء، وأن تتخذ التدابير اللازمة لوضع حدّ لجميع الأفعال الأخرى المنافية لهذه الاتفاقيات أو لالتزامات القانون الدولي الإنساني الأخرى الواجبة التطبيق، *ويذكّر* أيضاً بالالتزامات المتعلقة بقمع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

١٢- *يُذكّر* أيضاً بالالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمها، أياً كانت جنسيتهم، أو وفقاً لأحكام تشريعها تسليم هؤلاء الأشخاص إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص؛

١٣- يدعو الدول إلى تبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة من تدابير التنفيذ الوطني المتخذة وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن التدابير التي قد تتخطى الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال استخدام الأدوات الموجودة وعبر اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني حيثما وجدت، تمشياً مع قرارات المؤتمر الدولي، بما فيها خريطة الطريق هذه.

١-٢-٣ القرار ٢
قرار تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يعبّر عن بالغ قلقه بشأن الاحتياجات غير الملباة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما في ذلك احتياجات المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً؛ *ويؤكد* أن الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي تزداد بشكل مطّرد بسبب هذه الظروف وأن ظروفاً كانت قائمة من قبل قد تعود إلى الظهور أو تتفاقم، *ويشدد* على الطلب الملح بمضاعفة الجهود لتلبية هذه الاحتياجات من خلال الوقاية والتعزيز والحماية والمساعدة،

وإذ يعترف بأن الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية يمثلان عنصرين أساسيين في نجاة الناس المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، وتعافيهم، وقدرتهم على أداء مهامهم اليومية، وتمتعهم بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية وحصولهم على الحماية والمساعدة،

وإذ يُذّكر بدستور منظمة الصحة العالمية الذي يعترف بأن الصحة هي «حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز»، كما يعترف بأن التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن بلوغها هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز قائم على العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي،

وإذ يعترف بأهمية تقديم المساعدة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل مناسب وفي مرحلة مبكرة لتفادي تحوّل المعاناة إلى اضطرابات أشد خطورة، وبأن الأطفال والشباب يتعرضون بوجه خاص للمخاطر ما لم تُلبى احتياجاتهم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في مرحلة مبكرة، *ويُقر* بأن لمعظم الناس القدرة على الصمود ولا يواجهون اضطرابات في الصحة النفسية إذا ما حصلوا على الخدمات الأساسية والموارد اللازمة على مستويي الأسرة والمجتمع المحلي،

وإذ يعترف أيضا بأن عدم تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ينطوي على آثار إنسانية سلبية بعيدة المدى وطويلة الأجل من النواحي البشرية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر في الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل، وأن تلبية هذه الاحتياجات، وبالأخص في حالات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، يُعد أساسياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يذّكر بالقرار رقم ٣ «العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته» الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي «*يناشد* الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تبذل قصارى جهدها كي تضمن، قدر المستطاع، حصول الناجين من العنف الجنسي، وعند الاقتضاء، العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الدعم النفسي، والدعم النفسي -الاجتماعي دون عوائق وبصورة مستمرة،

وإذ يعترف بأن الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للمتطوعين والموظفين الذي يلبون الاحتياجات الإنسانية، كثيرا ما تتأثر حيث يتعرضون للمخاطر وربما لأحداث تسبب لهم صدمات، ويعملون في ظل ظروف مجهدة، وأن سلامة الموظفين والمتطوعين وأمنهم وصحتهم وراحتهم هي عوامل حيوية إذا ما أريد تقديم خدمات مستدامة ذات جودة عالية، *ويذّكر* بالتوصيات والتعهدات ذات الصلة الواردة في قراري المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر رقم ٤ «الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً»، ورقم ٥ «سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم»،

وإذ يعترف أيضا بأن بعض العوامل كالاضطرابات السابقة في الصحة النفسية، وتعاطي المخدرات والسلوك الإدماني، والعمر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والحالة الصحية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والانتماء العرقي، والوضع القانوني، والحرمان من الحرية، والنزوح، والتعرض للعنف، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تساهم أيضا في زيادة الخطر وتؤثر في الاحتياجات ومدى التعرض للمخاطر، وأن عوامل التنوع ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لضمان حصول جميع الأشخاص المتضررين على خدمات فعالة ومراعية للاعتبارات الثقافية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

وإذ يؤكد من جديد المبدأ والالتزام الأساسيين «بعدم إلحاق الأذى» عن طريق مراعاة وجهات نظر الأشخاص الذين عاشوا تجارب حقيقية، ونشر معايير الرعاية الواجبة التطبيق والإرشادات الأخلاقية والمهنية، وأساليب العمل التشاركية المبينة على أدلة والمراعية للاعتبارات الثقافية التي تحمي وتعزز الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية،

وإذ يعترف بأن الوصم بالعار والطبيعة المخفية في الغالب للاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي تمثل تحديات أساسية يتعين مواجهتها باستراتيجيات متوسطة أو طويلة الأمد، وفقاً لما يقتضيه السياق، على مستويات الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع عموما.

وإذ يؤكد أن الأطر القانونية الدولية القائمة، بما فيها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، حسب الاقتضاء، تنص على أشكال من الحماية قد تكون ذات صلة بالصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية، *ويقر* بأن احترام هذه الأشكال من الحماية يمكن أن يسهم بشكل ملموس في مواجهة بعض التحديات المطروحة في مجال الوقاية وتلبية الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

وإذ يؤكد أيضا أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما في ذلك الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وفقاً للأطر القانونية السارية،

وإذ يعترف بأن مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) تضطلع بأدوار متكاملة وداعمة مهمة في تلبية الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين، بما في ذلك دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني، على النحو الوارد في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لسنة ١٩٧٧، والنظام الأساسي للحركة الدولية، وقرارات المؤتمرات الدولية،

وإذ *يقدّر* العمل المهم والمتنوع الذي تضطلع به مكونات الحركة لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الأساسية وخدمات الدعم الأخرى وصولاً إلى الرعاية المتخصصة في الصحة النفسية قريباً من الأشخاص المتضررين ومن مجتمعاتهم المحلية، *وإذ يرحب* بالجهود التي تبذلها الحركة لتعزيز تلبيتها لهذه الاحتياجات، *ويحيط علما* بالسياسة الجديدة للحركة بشأن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي التي اعتمدها مجلس المندوبين في ٢٠١٩،

وإذ يذكّر بكل القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) والأمم المتحدة، والالتزامات الأخرى المتعلقة بتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك القرار رقم ٢٩ للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين، *ويعبّر عن تقديره* للجهود والمبادرات الهامة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية والوكالات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول، والمنظمات الإنسانية، وغيرها من الجهات المعنية العاملة في مجال تلبية الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

وإذ يؤكد الطابع التكميلي لعمل الحركة والمؤتمر الدولي المتعلق بالجهود والمبادرات المذكورة آنفاً، *ويشدد* على أهمية تنسيق الاستجابة مع الجهات الفاعلة الأخرى المحلية والدولية، والاستناد إلى الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة،

١- *يدعو* الدول، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، إلى مضاعفة جهودها لضمان حصول الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في مرحلة مبكرة وبطريقة مستدامة،

٢- *يدعو* الدول، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، إلى الاستثمار في الأنشطة المحلية والمجتمعية المدمجة في الخدمات المحلية والوطنية على أساس أطول أجلا للحيلولة دون ظهور احتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والاستعداد لمواجهتها وتلبيتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرة على الصمود محليا وعلى مستوى المجتمعات المحلية وتعزيز قدرات المتطوعين،

٣- *يشجّع* الدول، والجمعيات الوطنية، على تحسين تعاونها من أجل تلبية هذه الاحتياجات حسب الحاجة، بالاستفادة من الإمكانيات الفريدة للجمعيات الوطنية، في غالب الأحيان، للوصول إلى السكان المتضررين، والاستفادة من دورها كهيئات مساعدة للسلطات العامة في ميدان العمل الإنساني،

٤- يدعو الدول، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، وفقاً للأدوار والمهام والقدرات الخاصة بكل منها، إلى ضمان إدراج الرعاية النفسية والاجتماعية، والرعاية النفسية، والرعاية المتخصصة في الصحة النفسية، ضمن الاستجابة الخاصة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي،

٥- يدعو الدول ومكونات الحركة أيضا إلى إدراج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية، بما فيها أنشطة الوقاية والحماية، وضمان الدعم المتبادل بين أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والعمليات الرامية إلى تلبية احتياجات إنسانية أخرى مثل المأوى والغذاء وسبل العيش والتعليم وتقديم الدعم للأسر المنفصلة وأسر المفقودين،

٦- يدعو الدول إلى ضمان اعتبار الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي جزءا لا يتجزأ من نظم الاستجابة العاجلة المحلية والدولية، بما فيها قوانين مواجهة الكوارث، وخطط التأهب، وآليات الاستجابة في حالات الطوارئ، *ويطلب* من مكونات الحركة، والجمعيات الوطنية بشكل خاص، أن تدعم هذا الجهد وفقاً لولاية كل منها.

٧- يدعو الدول ومكونات الحركة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للوصم والاستبعاد والتمييز المرتبط بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية عن طريق اعتماد نُهُج تصون كرامة السكان المتضررين، وخاصة الأشخاص الذين عاشوا تجارب حقيقية، وتعُزز مشاركتهم بطريقة تراعي السياق والثقافة والإيمان،

٨- *يشجّع* الدول على العمل على تعزيز جودة وقدرة القوى العاملة، بما في ذلك المتطوعون، على تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكونات الحركة،

٩- *يطلب* من الدول ومن مكونات الحركة أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للمتطوعين والموظفين الذين يلبون الاحتياجات الإنسانية في كل القطاعات، وتزويدهم بالمهارات والأدوات ونظم الإشراف الضرورية لتحمّل الظروف المجهدة، وتلبية احتياجاتهم المحددة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

١-٢-٤ القرار ٣
حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يعبّر عن بالغ قلقه إزاء ما تمثله الأوبئة والجوائح من تهديد للصحة والاقتصاد والاستقرار في العالم، وبالأخص في أضعف مناطق العالم وفي السياقات المعقدة التي قد يصعب فيها مواجهة الأوبئة بشكل خاص،

وإذ يُقّر بالاعتراف والأهمية المتزايدتين للتأهب الفعال الذي يسمح باقتصاد الوقت والمال وبإنقاذ الأرواح،

وإذ يذكّر بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار»،

وإذ يذكّر أيضا بأن النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) يعترف بأن الجمعيات الوطنية تتعاون مع السلطات العامة للوقاية من الأمراض والنهوض بالصحة والتخفيف من معاناة البشر تحقيقا لمصلحة المجتمع المحلي،

وإذ يذكّر كذلك بالقرار رقم ٢ الذي اعتمده المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) في دورته الثلاثين حيث اعترف بأن السلطات العامة والجمعيات الوطنية، بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، تتمتع بشراكة خاصة ومميزة تنطوي على مسؤوليات ومنافع متبادلة تستند إلى القوانين الدولية والوطنية وتتيح للسلطات العامة الوطنية والجمعيات الوطنية الاتفاق على المجالات التي تكمل فيها الجمعيات الوطنية الخدمات الإنسانية العامة أو تحل محلّها طبقا لولايتها وللمبادئ الأساسية،

وإذ يذكّر أيضا بالقرار رقم ٤ الذي اعتمده المؤتمر الدولي في دورته الحادية والثلاثين حيث شجّع «الدوائر الحكومية المعنية وغيرها من الجهات المانحة على توفير تدفق منتظم ومتوقع للموارد يكون مكيّفا مع الاحتياجات التشغيلية للجمعيات الوطنية»،

وإذ يذّكر بالقرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي في دورته الثلاثين والذي شدد على ضرورة تعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة بمشاركة الجمعيات الوطنية، ومنح المتطوعين والفئات المتضررة الإمكانيات اللازمة،

وإذ يُقر بأهمية تكامل وتنسيق أعمال مختلف مكونات الحركة لمكافحة الأوبئة والجوائح والتخفيف من آثارها ومواجهتها مع أعمال جهات معنية أخرى في الميدان،

وإذ يُقر بأن الأوبئة والجوائح يمكن أن تنطوي على آثار مختلفة على الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، وعلى الشباب والأشخاص الأكبر سناً، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة وغيرهم من الذين قد تجعلهم ظروفهم أكثر ضعفا عند تفشي وباء أو جائحة،

وإذ يعترف بامتنان بالعمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية في إطار عملها الوثيق مع شركاء رئيسيين مثل منظمة الصحة العالمية، في مواجهة الأوبئة والجوائح، بما فيها حالات تفشي الحصبة، وشلل الأطفال، وحمى الضنك، والكوليرا، ومرض فيروس إيبولا ووباء مرض فيروس زيكا.

وإذ ينوّه بالمجموعة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها مكونات الحركة بانتظام للاستعداد ولتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة قبل تفشي الأوبئة وأثناء تفشيها وبعد انتهائها،

وإذ ينوّه بالتزام الدول الأطراف باللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لضمان التمتع بالقدرات الفعلية الأساسية على الوقاية من الأوبئة والجوائح وكشفها وتقييمها والإبلاغ عنها ومواجهتها،

وإذ يشدد على أهمية الجمعيات الوطنية التي تعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية ومنظمات محلية ودولية أخرى لمواجهة الأوبئة والجوائح من أجل مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بالامتثال للوائح الصحية الدولية،

وإذ يؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتعاون مع شركاء آخرين مثل منظمة الصحة العالمية، لمواصلة تعزيز القدرات الأساسية للبلدان في مواجهة الأوبئة والجوائح، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، تخطيط التأهب والتنسيق مع منظمات محلية ودولية أخرى، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتحصين، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والمساءلة والتواصل مع الجمهور، والاستجابة العاجلة،

وإذ يذّكر بإطار منظمة الصحة العالمية لإدارة حالات الطوارئ الصحية ومخاطر الكوارث،

وإذ يعترف بأن العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل الذي يتجاوز توفير الرعاية السريرية، هو أداة أساسية لمواجهة الأوبئة والجوائح، لا سيّما في المناطق التي ينعدم فيها الأمن،

وإذ يُذّكر بالتزامات احترام وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين بجراح والمرضى، ومرافق الرعاية الصحية، وكذلك وسائل النقل الطبي، واتخاذ كل الإجراءات المعقولة لضمان حصول الجرحى والمرضى على الرعاية الصحية بصورة آمنة وسريعة في أوقات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ وفقا للأطر القانونية السارية،

وإذ يأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تمثلها تلبية الاحتياجات الصحية عند تفشي الأوبئة في مناطق تكون الرعاية الصحية فيها محدودة الموارد وحيث يصعب الحصول على الرعاية،

١- *يدعو* الدول إلى منح مكونات الحركة الإمكانيات اللازمة وتسهيل عملها وفقا لولاياتها وقدراتها وللقانون الدولي، من أجل المساهمة في اعتماد نهج منسَّق يمكن التنبؤ به بخصوص الأوبئة والجوائح، بما في ذلك التعاون والتنسيق الدوليين الفعالين، والتفاعل مع المجتمعات المحلية المتضررة ودعمها،

٢- *يشجع* الدول على إشراك الجمعيات الوطنية، وفقاً لولاياتها وقدراتها، وبصفتها هيئات إنسانية مُساعدة للسلطات العامة في بلدها، في الأطر الوطنية للوقاية من الأمراض ومكافحتها وفي الأطر المتعددة القطاعات للتأهب والاستجابة، وتوفير التمويل اللازم دعماً لدورها في هذا المجال حيثما أمكن،

٣- *يشجع كذلك* الجمعيات الوطنية على تقديم الدعم لسلطاتها العامة، حسب الاقتضاء، في جهود دولتها الرامية إلى تعزيز القدرات الأساسية كجزء من التزامها بالامتثال للوائح الصحية الدولية، والتأكد من وجود أحكام خاصة بالفعل لتقديم خدمات الصحة العامة للسكان المتضررين بسرعة وفعالية خلال الأزمات، والتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية الأخرى، والتركيز بصفة خاصة على بناء القدرات في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها والضعيفة والتي تعاني من قلة الخدمات والشديدة التعرض للخطر، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المختلفة للفتيات والفتيان والنساء والرجال،

٤- *يشدد على* الحاجة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية الفعلية في الوقاية من حالات تفشي الأمراض والتأهب لها ومواجهتها استنادا إلى نهج يأخذ في عين الاعتبار كل القطاعات وكل المخاطر والمجتمع بأكمله، *ويشجع* الدول والجمعيات الوطنية على الاستفادة من النُّهُج المبنية على أدلة في الوقاية من حالات تفشي الأمراض وكشفها ومواجهتها، التي تركز على المجتمع المحلي؛

٥- يشجع أيضا الدول والجمعيات الوطنية على مواصلة تطوير الأدوات والتوجيهات والاستراتيجيات الابتكارية لدعم تنفيذ جميع التدابير المذكورة آنفا، وتعزيز قدراتها في مجال الاستجابة واستخدام البيانات والتكنولوجيا لتحسين جودة إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح،

٦- *يؤكد من جديد* أهمية منح الأولوية لإجراءات الوقاية والتأهب والاستثمار فيها، وتقديم التمويل التحفيزي لدعم اتخاذ إجراءات مبكرة، بما في ذلك من طرف الجمعيات الوطنية؛

٧- *يعيد أيضا التأكيد على أهمية حشد الموارد وبناء القدرات لتمكين الدول النامية وجمعياتها الوطنية من مواجهة ما تمثله الأوبئة والجوائح من تهديد*؛

٨- يدعو مكونات الحركة والسلطات العامة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وفقا لسياقها الوطني والإقليمي، كي تضمن، إلى أقصى حد ممكن، المحافظة على صحة وسلامة متطوعيها وموظفيها بشكل مناسب خلال مواجهتهم للأوبئة/الجوائح بما في ذلك صحتهم النفسية وراحتهم النفسية والاجتماعية،

٩- *يطلب* من الاتحاد الدولي إعداد تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في سنة ٢٠٢٣.

١-٢-٥ القرار ٤
إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يشعر بالقلق بسبب أعداد العائلات التي تشتت أفرادها والأشخاص الذين فُقدوا، من جملة أمور أخرى، بسبب النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، والاختفاء القسري، وكذلك في سياق الهجرة وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وبسبب عدم وجود تدابير كافية للحيلولة دون فقدان الأشخاص والكشف عن مصير من فُقدوا وعن أماكن وجودهم، ولأن كثيراً من الرفات البشري لا تُحدَّد هوية أصحابه، وبسبب معاناة العائلات التي تجهل مصير أحبائها ومكانهم،

وإذ يذكّر بالتعاون القائم منذ أمد طويل بين الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) من أجل إعادة الروابط العائلية،

وإذ يذكّر أيضاً بأهمية الكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وأهمية إعادة الاتصال بين أفراد العائلات التي تشتتت والحفاظ عليه، وبالالتزامات الدولية ذات الصلة، ولا سيّما تلك المتعلقة بحق العائلات في معرفة مصير أقاربها، حسب انطباقها،

وإذ يذكّر أيضاً بالمهمة المنوطة باللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) استناداً إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧ والنظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي، *وإذ يُذكّر*، في هذا الشأن، بالوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية، بما في ذلك دورها بوصفها المنسق والمستشار التقني للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والحكومات، كما حدّده التقرير الذي اعتمده المؤتمر الدولي الرابع والعشرون،

وإذ يذكّر أيضاً بمهمة الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعِدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، كما هو منصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧، والنظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي، بما فيها القرار رقم ٢ للمؤتمر الدولي الثلاثين والقرار رقم ٤ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين،

وإذ يذكّر أيضاً باعتماد الحركة استراتيجيتها لإعادة الروابط العائلية (٢٠٠٨–٢٠١٨) في القرار رقم ٤ لمجلس المندوبين لعام ٢٠٠٧،

وإذ *يذكّر أيضاً* بأن حماية البيانات الشخصية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخصوصية، *وإذ يأخذ في اعتباره* أن معالجة البيانات الشخصية جزء لا يتجزأ من خدمات إعادة الروابط العائلية وأنها ضرورية لاضطلاع مكونات الحركة بمهمتها،

وإذ يقرّ بأن من المهم للمستفيدين من الخدمات أن يأتمنوا جميع مكونات الحركة على بياناتهم الشخصية، وأن بياناتهم تخضع للحماية،

وإذ يُذكّر بأن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك موظفيهما وممثليهما يحظون بامتيازات وحصانات، حيث ينطبق ذلك، لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم مع امتثالهم التام للمبادئ الأساسية للحركة الخاصة بالحيادية وعدم التحيز والاستقلال،

وإذ يساوره القلق من أن المنظمات الإنسانية قد تتعرض لضغوط من أجل تقديم البيانات الشخصية المجمعة لأغراض إنسانية إلى السلطات التي ترغب في استخدام هذه البيانات لأغراض أخرى، فإنه:

١- يدعو الدولَ إلى اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون فقدان الأشخاص، والكشف عن مصير الذين فُقدوا ومكان وجودهم، وإعادة الروابط العائلية وتيسير لم شمل العائلات، وتجنب تشتت العائلات بقدر الإمكان، بما يتسق مع الأطر القانونية المنطبقة، *ويشجع* الدولَ على النظر في التدابير الكفيلة بحماية الرجال والنساء والفتيان والفتيات، لا سيّما أولئك الذين يعانون من حالات استضعاف شديد، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٢- *يطلب من* الدولَ اتخاذ جميع التدابير الممكنة، وفقاً للالتزامات الدولية المنطبقة، لتكفل معاملة كريمة للأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب نزاعات مسلحة وكوارث وحالات طوارئ أخرى وكذلك في سياق الهجرة، والتجميع المركزي للبيانات وتحليلها، بما يتسق مع الأطر القانونية المنطبقة، من أجل محاولة تحديد هوية الأشخاص المتوفين وتقديم إجابات شافية لعائلاتهم، *ويرحب* بالدعم الذي تقدمه اللجنة الدولية في هذه العملية في صورة خبرة فنية في مجال العلوم الطبية والتقنية الشرعية؛

٣- يدعو مكونات الحركة إلى العمل الوثيق مع الدول بما يتفق مع مهامها والمبادئ الأساسية للحركة، *ويدعو أيضاً* الدولَ إلى الاستفادة من خدمات جمعياتها الوطنية، في دورها كهيئات مساعِدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، للكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم وتمكين الأفراد وعائلاتهم من فتح قناة الاتصال أو إعادة الاتصال أو الحفاظ عليه، بما في ذلك على طول مسارات الهجرة؛

٤- *يحيط علماً* باعتماد الحركة استراتيجيتها الخاصة بإعادة الروابط العائلية ٢٠٢٠–٢٠٢٥ في القرار رقم ٦ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٩، *ويشجع* الدولَ على مواصلة دعمها للخدمات التي تقدمها مكونات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية حسب مقتضى الحال، وعلى وجه الخصوص عن طريق ما يلي:

أ) التأكيد مجدداً على الدور الخاص للجمعية الوطنية في تلك البلدان المتمثل في تقديمها خدمات إعادة الروابط العائلية والاعتراف بهذا الدور، إذا انطبق الأمر،

ب) تعزيز قدرات الجمعية الوطنية، بما في ذلك تقديم الموارد لها،

ج) كفالة تحديد دور الجمعية الوطنية بوضوح في سياق مجمل قوانين البلد المعني وسياساته وخططه المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث،

د) استكشاف إمكانيات إقامة شراكات مع مكونات الحركة وإبرام هكذا شراكات لإتاحة وسائل الاتصال لمساعدة العائلات التي تشتت على إعادة الروابط العائلية والحفاظ عليها،

هـ) إتاحة وصول مكونات الحركة إلى الأماكن التي يوجد بها أشخاص بحاجة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية،

و) التعاون مع مكونات الحركة، وفقاً لمهامها والأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية، عبر القيام عند الضرورة، بتيسير وصولها إلى البيانات الشخصية ذات الصلة والاستجابة لأي استفسارات قد تَرِد منها من أجل المساعدة على التحقق من مصير المفقودين وأماكن وجودهم؛

٥- يذكّر بأن الحركة تعالج البيانات الشخصية بموجب الإطار المنصوص عليه في *مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية*؛

٦- يقر بصعوبة، وفي بعض الأحيان استحالة، الحصول على الموافقة في حالات فقدان الأشخاص أو تشتت أفراد العائلات، وضرورة مواصلة مكونات الحركة الاعتماد على أساس مشروع بديل لمعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك ما ورد في القسم ٢-٢ من مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، مثل الأسس المهمة للمصلحة العامة، والمصلحة الحيوية، والامتثال لأي التزام قانوني؛

٧- يرحب بما تبذله الحركة من جهود وبما توفره من ضمانات ملائمة للتعامل بصورة استباقية مع المخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات الشخصية، ويشجع الحركةَ على مواصلة تعزيز فعالية ممارسات معالجة البيانات؛

٨- يقر بأن إساءة استخدام البيانات قد تنجم عنها انتهاكات لالتزامات الخصوصية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الالتزامات المرتبطة بحماية البيانات الشخصية، وقد يكون لها أثر خطير على المستفيدين من خدمات إعادة الروابط العائلية ويمكن أن تمثل ضرراً على سلامتهم وعلى العمل الإنساني بوجه عام؛

٩- يقر *أيضاً* بأن من الأهمية القصوى كفالة فرض أقل قيود ممكنة على معالجة البيانات الشخصية ونقلها بين مكونات الحركة للغرض المُحدّد المتمثل في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية، اتساقاً مع *مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية*، وصكوك القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، والنظام الأساسي للحركة؛

١٠- يقر *كذلك* بأنه متى جَمَع أي مكون من مكونات الحركة بياناتٍ شخصية أو احتفظ بها أو عالجها في أثناء تقديمه خدمات إعادة الروابط العائلية، فإن عليه أن يفعل ذلك لأغراض تتفق مع الطبيعة الإنسانية البحتة لمهمته، ويدعو الدول إلى احترام الأغراض الإنسانية التي تعالج الحركة البيانات الشخصية بموجبها، بما يتوافق مع المادتين ٢ و٣ من النظام الأساسي للحركة؛

١١- يحث الدول والحركة على التعاون لضمان عدم طلب البيانات الشخصية أو استخدامها في أغراض تتعارض مع الطبيعة الإنسانية لعمل الحركة، ووفق المادة ٢، بما في ذلك الفقرة ٥ منها، من النظام الأساسي للحركة، أو بطريقة من شأنها تقويض ثقة الأشخاص المستفيدين من خدماتها وكذلك استقلال خدمات إعادة الروابط العائلية وعدم تحيزها وحيادها؛

١٢- يرحب *بمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية* بوصفها أساساً ملائماً لحماية البيانات الشخصية؛

١٣- *يطلب* من الحركة مراجعة وتحديث *مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية* على نحو دوري، *ويطلب* من الدول دعم مكونات الحركة في الجهود التي تبذلها لتنفيذ المدونة.

١-٢-٦ القرار ٥
المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يُذكر بمهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت، وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام الإنسان،

وإذ يؤكد أهمية تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار، انطلاقاً من المبادئ الأساسية للحركة،

وإذ يقر ويُذكر بالقرارات السابقة ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعات الدستورية للحركة، بما في ذلك القرار رقم ١٢ الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، بعنوان «تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها»، الذي يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) واللجنة الدائمة

للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص على جميع مستويات قياداتها، *وإذ يقر ويُذكر* كذلك بالالتزامات العالمية ذات الصلة التي تبنتها جهات أخرى خارج الحركة،

وإذ يقر بدور النساء بوصفهن عناصر فاعلة في الحد من المخاطر وأُوَل المستجيبات في الأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، وبأهمية الاستماع الدائم إلى آرائهن وإدماجها منذ البداية في الاستجابات الإنسانية، لا سيّما في أشد البلدان تضرراً من الأزمات الإنسانية،

وإذ يقر بأن تمكين النساء والفتيات وإدماجهن ينبغي ألا يقتصر على مساهماتهن الأساسية في منع حدوث الأزمات والتخفيف من حدتها ومواجهتها، وإنما أن يمتد إلى المساعدات الإنمائية وبناء السلام والوساطة والمصالحة وإعادة الإعمار ومنع نشوب النزاعات، وأن إدماج النساء من خلفيات مختلفة واضطلاعهن بأدوار قيادية خطوة حاسمة لإنجاح هذه الجهود، ينبغي تشجيعها وتيسيرها وتهيئة الظروف المواتية لها،

وإذ يقر بأهمية إشراك المجموعات النسائية والنساء من خلفيات مختلفة في صنع القرار لضمان تلبية الاحتياجات والأولويات الإنسانية في المجتمعات المحلية وتمثيل جميع أطياف المجتمع الذي ينتمين إليه على تنوعها،

وإذ لم يزل يشعر بقلق بالغ إزاء ضعف تمثيل المرأة في المناصب الوظيفية بالهيئات الحاكمة والإدارة العليا في مكونات الحركة كافة وفي المنظمات الإنسانية بوجه عام،

وإذ يعبر عن قلقه العميق إزاء ضعف تمثيل المرأة في العمليات والهيئات المرتبطة بالعمل الإنساني، ويشمل ذلك المناصب العليا في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وإزاء نقص الدعم المقدم للنساء اللواتي يتولين أدواراً قيادية في هذه الجهات،

وإذ يعبر عن تقديره للأعمال والمبادرات الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول والمنظمات الإنسانية وغيرها بغرض تعزيز دور المرأة والمسؤوليات المسندة إليها في قطاع العمل الإنساني، *وإذ يشدد على* أن هذه الأعمال والمبادرات لها طابع مكمّل لعمل الحركة والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

وإذ يعبر عن تقديره أيضاً للأعمال والجهود التي بذلتها مكونات الحركة حتى الآن لمعالجة عدم المساواة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين بما يتماشى مع التفويض الممنوح لكل منها ومجالات تركيزها المؤسسية،

١- يحث الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية على زيادة تمثيل النساء من خلفيات مختلفة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك الهيئات الحاكمة والمناصب الإدارية؛

٢- يطلب إلى الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن تسعى للبحث عن القيادات من النساء، لا سيّما النساء في أشد البلدان تضرراً من الأزمات الإنسانية، وتحديدها والاستثمار في دعمها، وأن تدعم توفر احتياطي من النساء الواعدات لتولي أدوار قيادية في المستقبل وتعزز ذلك بوسائل مختلفة، مثل تطوير المسار الوظيفي وبرامج القيادة الموجَّهة للمرأة؛

٣- يحث الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية على تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، بما في ذلك في الهيئات الحاكمة والإدارة، *ويدعوها* إلى وضع نهج أكثر اتساقاً وموثوقية وإحكاماً لجمع معلومات دقيقة وموثوقة ومناسبة التوقيت ومفصلة حسب نوع الجنس تمكِّنها من رصد التقدم المحرز وتكفل تحقيقه؛

٤- يشجع الدول والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية على الاستثمار في الأبحاث بمشاركة المرأة لتحديد الممارسات الجيدة وكيفية إزالة العوائق التي تحول دون مشاركتها، بالأخص في الأدوار القيادية وصنع القرار في الاستجابات الإنسانية؛

٥- يحث الدول والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية على دعم مشاركة المرأة الكاملة والفعالة، بما يحقق المساواة، وتوليها أدوار قيادية ومشاركتها في صنع القرار في المنتديات الإنسانية الدولية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

٦- يطلب إلى الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية رفع تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

الجهات المشاركة في رعاية القرار:

الصليب الأحمر السويدي
جمعية الصليب الأحمر لأنتيغوا وبربودا
الصليب الأحمر الأرجنتيني
الصليب الأحمر الأسترالي
الصليب الأحمر النمساوي
جمعية الصليب الأحمر البهامي
جمعية الصليب الأحمر السوازيلاندي
جمعية الصليب الأحمر البربادوسي
الصليب الأحمر البلجيكي
جمعية الصليب الأحمر البليزي
الصليب الأحمر البوليفي
جمعية الصليب الأحمر البوتسواني
الصليب الأحمر البوروندي
الصليب الأحمر الكندي
جمعية الصليب الأحمر الصيني
الصليب الأحمر الكولومبي
الصليب الأحمر الكوستاريكي
جمعية الصليب الأحمر لكوت ديفوار
جمعية الصليب الأحمر القبرصي
جمعية الصليب الأحمر الدومينيكي
جمعية الهلال الأحمر المصري
جمعية الصليب الأحمر الإثيوبي
الصليب الأحمر الفنلندي
جمعية الصليب الأحمر الجورجي
جمعية الصليب الأحمر الغرينادي
الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الهايتي
الصليب الأحمر الهندوراسي
الصليب الأحمر الآيسلندي
جمعية الصليب الأحمر الأيرلندي
الصليب الأحمر الإيطالي
الصليب الأحمر الجامايكي
الهلال الأحمر الكازاخستاني
جمعية الهلال الأحمر الكويتي
جمعية الهلال الأحمر القيرغيزي
جمعية الصليب الأحمر اللبناني
جمعية الصليب الأحمر الليسوتي
جمعية الصليب الأحمر الليتواني
الصليب الأحمر اللوكسمبورغي
جمعية الصليب الأحمر الملاوي
جمعية الهلال الأحمر الملديفي
جمعية الصليب الأحمر المالطي
الصليب الأحمر لجمهورية جزر مارشال
الصليب الأحمر المكسيكي
الصليب الأحمر المواناكي
جمعية الصليب الأحمر الميانماري
الصليب الأحمر الناميبي
الصليب الأحمر الهولندي
جمعية الصليب الأحمر البالاوي
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
جمعية الصليب الأحمر البنمي
الصليب الأحمر البيروي
الصليب الأحمر البرتغالي
جمعية الصليب الأحمر لسانت كيتس ونيفيس
جمعية الصليب الأحمر الساموي
جمعية الصليب الأحمر السنغالي
الصليب الأحمر الصربي
الصليب الأحمر السلوفيني
جمعية الصليب الأحمر لجنوب السودان
الصليب الأحمر الإسباني
جمعية الصليب الأحمر السورينامي
الصليب الأحمر التوغوي
جمعية الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو
جمعية الصليب الأحمر الأوغندي
الصليب الأحمر الأوروغوايي
جمعية الصليب الأحمر الفانواتوي

الدول المشاركة في رعاية القرار:

بلغاريا
إستونيا
آيسلندا
لوكسمبورغ
البرتغال
إسبانيا
السويد

١-٢-٧ القرار ٦
فلنعمل اليوم لبناء الغد

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يذّكر ويحتفل بتأسيس رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي أصبحت تدعى الآن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) قبل ١٠٠ سنة خلت على يد جمعياتها الوطنية المؤسِسة، وهي الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر الفرنسي والصليب الأحمر الإيطالي والصليب الأحمر الياباني، في خضم جائحة أنفلونزا فتاكة، بهدف «تعزيز وتوحيد جمعيات الصليب الأحمر الموجودة أصلا وتشجيع إنشاء جمعيات جديدة من أجل الاضطلاع بأنشطة في مجال الصحة»،

وإذ يُشيد بما قدمته شبكة الاتحاد الدولي من خدمات على مدى ١٠٠ عام بثت الأمل في الأشخاص ضعيفي الحال وساعدت المحتاجين قبل وقوع الأزمات وفي أثنائها وبعدها، وبإعلاء كلمتها على أعلى مستويات الحكم والدبلوماسية الدولية دفاعا عن السلام وكرامة المجتمعات المحلية وسلامتها ورفاهها،

وإذ يحتفل بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، *ويعترف ويؤكد من جديد* أهميتها الكبيرة في ما يخص حماية ضحايا النزاعات المسلحة وتقليل الوقع الإنساني للحرب،

وإذ يُعبّر عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) لتنفيذ التعهدات التي اعتمدتها في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

وإذ يحيط علما بالتقرير الوقائعي عن *إجراءات العملية الدولية الحكومية بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني (القرار ٢ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين)*، الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وسويسرا، ويحيط علما بالتقرير المرحلي الذي أعدته اللجنة الدولية بعنوان *تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم (القرار ١ للمؤتمر الدولي الثاني والعشرين)*،

وإذ يحيط علما أيضاً بتقرير سنة ٢٠١٩ عن *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة: تجديد الالتزام بالحماية في النزاعات المسلحة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف*،

وإذ يحيط علما أيضاً بنتائج اجتماع مجلس مندوبي الحركة لسنة ٢٠١٩، المشار إليها في التقرير الذي قدمه رئيس المجلس إلى المؤتمر الدولي والثالث والثلاثين، وعلى وجه الخصوص:

- القرار ١ «التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة»
- القرار ٢ «بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة»
- القرار ٨ «اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة»،

وإذ يعبّر عن تقديره للتعهدات الفردية والجماعية التي قدمها الأعضاء والمراقبون في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين،

وإذ يحيط علما بالوثيقة التي أعدها رئيس المؤتمر وبتقرير رئيس لجنة الصياغة، وبالتقرير الخاص بأعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين الذي قدمه مقرر المؤتمر،

١- يقّر بأن الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ أمر لا غنى عنه لتحقيق قدرة الحركة على خدمة الأشخاص الضعفاء الحال، ويشجع جميع أعضاء المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين على السعي إلى المحافظة على هذه الثقة وتطويرها،

٢- *يناشد* جميع أعضاء المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين متابعة قرارات المؤتمر الدولي والتعهدات الفردية والجماعية التي قطعوها وبذل قصارى جهدهم لتنفيذها تنفيذا كاملا،

٣- *يحيط علماً* بالقرار ٤ الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ الذي يحث جميع أعضاء المؤتمر الدولي على أن يأخذوا في الاعتبار، في كل الانتخابات المقبلة للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة)، المزايا الشخصية للمرشحين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل والتوازن المنصف بين الرجال والنساء،

٤- *يطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي رفع تقرير إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين حول متابعة أعضاء المؤتمر الدولي قرارات وتعهدات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين،

٥- *يقرر* عقد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٢٣، على أن تُحدد اللجنة الدائمة تاريخ ومكان انعقاده.

١-٢-٨ القرار ٧
قوانين وسياسات مواجهة الكوارث التي لا تغفل أحداً

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يذّكر بقراراته السابقة المركّزة على قوانين مواجهة الكوارث، ولا سيّما بالهدف النهائي ٣-٢ للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، والقرار ٤ للمؤتمر الدولي الثلاثين، والقرار ٧ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، والقرار ٦ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين: تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر، بالإضافة إلى القرار ٣ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والقرار ١ والإعلان «معاً من أجل الإنسانية» للمؤتمر الدولي الثلاثين المتعلق بالعواقب الإنسانية لتدهور البيئة وتغيّر المناخ.

وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦ المعتمد في ١٩ ديسمبر ١٩٩١والقرارات الأخرى اللاحقة المتعلقة بهذه المسائل، بالإضافة إلى جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي لتقديم المعونة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية،

وإذ يذّكر أيضا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٩/٧٣ لسنة ٢٠١٨ الذي شجع الدول على تعزيز أطرها التنظيمية في مجال المساعدة الدولية في حالات الكوارث، آخذاً في الاعتبار «إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأوَّلي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث (المعروفة أيضاً باسم «إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث» IDRL).

وإذ يرحّب بالتقدّم الذي أحرزته دول عديدة في تعزيز قوانينها الخاصة بالكوارث منذ الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الدولي بالاعتماد، من بين غيرها من العناصر، على ما تقدّمه الجمعيات الوطنية من مشورة ودعم، وإذ *يشيد* بالدول والجمعيات الوطنية التي استخدمت القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث استخداماً فعالا بوصفها أداة تقييم مرجعية، كما اعترف به القرار ٦ المعتمد في الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الدولي،

وإذ يحيط علماً بالبحوث التي أجراها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في مجال قانون مواجهة الكوارث منذ الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الدولي، بما فيها استنتاجات التقرير الصادر عام ٢٠١٧ عن *القوانين والسياسات الفعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث، والتقرير التوليفي عن القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها في بلدان متعددة*، الصادر عام ٢٠١٩،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية،

وإذ يلاحظ أن رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى تعهدوا، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، «بعدم ترك أحد خلف الركب»، وصرّحوا بأنهم سيبذلون قصارى جهدهم بغية «الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلّفاً عن ركب التنمية»، وضموا غايات إلى أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالصمود أمام الكوارث وتغيّر المناخ،

وإذ يلاحظ أن إطار سنداي للحد من خطر الكوارث قد أبرز أهمية تعزيز «اتساق وزيادة تطوير – الأطر الوطنية والمحلية للقوانين والأنظمة والسياسات العامة، حسب الاقتضاء»، وإناطة «أدوار ومهام واضحة، حسب الاقتضاء، بممثلي المجتمع المحلي في مؤسسات وعمليات إدارة مخاطر الكوارث وفي عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة هذه المخاطر، وذلك عن طريق الأطر القانونية المناسبة»،

وإذ يسّلم بأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ تمثل المنتدى الدولي والدولي الحكومي الأول للتفاوض حول الاستجابة العالمية لتغير المناخ،

وإذ يلاحظ أن أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ تشمل *بين جملة أمور* «تعزيز القدرة على التكيّف مع الآثار الضارة لتغيّر المناخ وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتوطيد التنمية الخفيضة لانبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدّد إنتاج الأغذية»؛ وأن الاتفاق ينص على أن «يشارك كل طرف، حسب الاقتضاء، في عمليات تخطيط التكيّف وتنفيذ الإجراءات، بما في ذلك وضع أو تعزيز الخطط و/أو السياسات و/أو المساهمات ذات الصلة»،

وإذ يلاحظ الترابط المحتمل بين الكوارث وتغير المناخ وتدهور البيئة وهشاشتها، والدور المحفز للحد من خطر الكوارث في مضاعفة العمل في مجال التكيف مع تغيّر المناخ، والدور الحاسم للحد من خطر الكوارث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ التركيز على الصمود والتكيّف في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ في ٢٠١٩ وخطة عمل اللجنة العالمية المعنية بالتكيّف المعنونة «الحيلولة دون حدوث الكوارث» وإقامة شراكة العمل المبكّر المراعي للمخاطر،

وإذ يحيط علماً بمبادرة الاتحاد الدولي، إلى جانب الشركاء الأكاديميين، بإجراء أبحاث عن أفضل الممارسات في مجال الدمج الفعلي لمسألتي إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ،

ويحيط علماً أيضاً بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لدعم دولها في ما يتعلق بقوانينها الخاصة بإدارة الكوارث، ومواجهة الكوارث والتعافي منها والتكيف مع تغير المناخ،

وإذ يحيط علماً بالمساهمات المهمة في هذا المجال لعدة جهات فاعلة أخرى، ومنها الحكومات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من خطر الكوارث، ومبادرة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر (CREWS)، والمنصة المعنية بالتشرّد الناتج عن الكوارث،

وإذ يشدد على أهمية الموارد وبناء القدرات للبلدان النامية والجمعيات الوطنية من أجل وضع القوانين والسياسات وتنفيذها حسب الاقتضاء،

قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط فعالة للتصدي لتغيّر المناخ

١- *يشجع* الدول على تقييم مدى توفير قوانينها وسياساتها واستراتيجياتها المحلية القائمة في مجال إدارة الكوارث التوجيه اللازم للتأهب لتطورات مخاطر الكوارث الناجمة عن المناخ والتصدي لها، وضمان انتهاج أسلوب متكامل لإدارة مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغير المناخ وتشجيع انتهاج طرق تراعي النوع الاجتماعي ومشاركة المجتمعات المحلية في تحليل المخاطر والتخطيط واتخاذ القرارات،

٢- *ويشجع أيضاً* الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تنظر، حسب الاقتضاء، في دمج الأساليب الابتكارية في مجال إدارة الكوارث في قوانينها وسياساتها واستراتيجياتها وخططها، مثل استخدام ما يلي:

أ) التمويل الاستباقي الذي يضم آلية لإطلاق التمويل تقوم على التوقعات، من أجل إتاحة التمويل المبكر وفي الوقت المناسب للاستجابة الرامية إلى التخفيف بسرعة من آثار الكوارث

ب) آليات متنوعة لنقل المخاطر

ج) برامج وآليات الحماية الاجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث، وتقديم المساعدة وإعادة سبل العيش، حسب الحاجة، بعد وقوع الكوارث

د) برامج توزيع النقود والقسائم لمساعدة السكان المتضررين

هـ) التدابير الوقائية الرامية إلى الحد من المخاطر القائمة وتفادي ظهور مخاطر جديدة

و) التمويل المراعي للمخاطر قبل وقوع الكوارث بغية تحسين قدرة البنية الأساسية المجتمعية على الصمود؛

٣- يعترف بالقائمة المرجعية الجديدة بشأن القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها (القائمة المرجعية الجديدة) باعتبارها أداة غير ملزمة ولكنها أداة تقييم مهمة لمساعدة الدول، حيثما أمكن، على مراجعة الأطر القانونية المحلية للتأهب والاستجابة على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق والمستوى المحلي؛

٤- يدعو الدول إلى استخدام القائمة المرجعية الجديدة من أجل التقييم، وعند الضرورة، تحسين مضمون قوانينها ولوائحها وسياساتها المتعلقة بالتأهب والاستجابة وتنفيذها، بدعم من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المعنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات العلمية والبحثية، والشركاء الآخرين؛

٥- يكرر تأكيد أهمية وجود قوانين وسياسات قوية لتسهيل وتنظيم الإغاثة الدولية في حالات الكوارث والحد من المخاطر المحلية، وفائدة إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث، والقائمة المرجعية بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث، بوصفهما أداتين غير ملزمتين للتقييم تساعدان الدول، حيثما أمكن، على مراجعة الأطر القانونية المحلية من أجل إدارة المساعدة الدولية والحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق والمستوى المحلي؛

عدم إغفال أحد في قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط مواجهة الكوارث وفي الخطط والسياسات والمساهمات الرامية إلى التكيّف مع تغير المناخ

٦- يعترف بما لتغيّر المناخ من عواقب إنسانية وبما يؤدي إليه من تدهور بيئي، الأمر الذي يساهم في الفقر والنزوح والمخاطر الصحية ويحتمل أن يؤجّج حالات العنف والنزاعات، فضلاً عن الآثار غير المتناسبة على أشد الناس ضعفاً، والتحديات الفريدة التي تواجهها، من بين دول أخرى، الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧- يعترف بالدور الذي تؤديه القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط القائمة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث في ضمان الحماية المناسبة والاحتواء للجميع، ويدعو الدول إلى إدراج التركيز على من هم أكثر ضعفاً وتشجيع مشاركتهم الفعلية؛

٨- يشجع الدول على أن تنظر، حسب الاقتضاء، فيما إذا كانت القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بإدارة الكوارث، والخطط والسياسات والمساهمات الرامية إلى التكيّف مع تغير المناخ تراعي ما يلي:

أ) تحمي من جميع أشكال التمييز

ب) تتناول الحقوق والاحتياجات الخاصة للذين قد يتعرضون للإهمال والذين هم أكثر ضعفاً،

ج) تضمن جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وحمايتها

د) تضمن، كلما أمكن ذلك، الحصول على موافقة مسبقة ومستنيرة لجمع البيانات

هـ) تنهض بالمساواة بين الجنسين وتشجّع النساء والفتيات على تأدية أدوار قيادية وذات صلة باتخاذ القرارات

و) تضمن التخطيط لحالات الطوارئ في ما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وحماية الطفل، ورعاية الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم

ز) تشجع الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والدعم الطبي، بما في ذلك الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بوصفها عنصرا من عناصر مواجهة الكوارث والتعافي من آثارها

ح) تسهّل حصول الأشخاص الذين فرّقتهم الكوارث على خدمات إعادة الروابط العائلية؛

٩- يعترف بإسهام الشباب المهم في العمل التطوعي القائم على المجتمعات المحلية والتوعية بالمبادرات المراعية للمناخ في التأهب للكوارث ومواجهتها، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر، ويشجّع جميع أعضاء المؤتمر الدولي على مواصلة العمل معهم؛

توسيع نطاق الدعم والبحث

١٠- *يشجع* الجمعيات الوطنية، بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، على مواصلة تقديم المشورة والدعم لحكومات بلدانها في وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياسية فعالة في مجال إدارة مخاطر الكوارث وفي مجال التكيف مع تغير المناخ؛

١١- *يطلب* من الاتحاد الدولي أن يواصل دعم الجمعيات الوطنية والدول في مجال قوانين مواجهة الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بالمجالات المثيرة للقلق المذكورة في هذا القرار، عن طريق تقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وإعداد الأدوات والنماذج والإرشادات، والاضطلاع بالمناصرة، وإجراء الأبحاث، وتشجيع تبادل الخبرات والتقنيات وأفضل الممارسات بين البلدان؛

١٢- *يرحّب* بجهود الجمعيات الوطنية الرامية إلى التعاون مع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة، لا سيما الشباب والمتطوعين الشباب، في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتأثّرين بالكوارث، وفي تشجيع اتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ على المستوى المجتمعي، بما في ذلك اعتماد الحلول القائمة على الطبيعة، *ويشجّعها* على توسيع نطاق جهودها في ضوء تطور المخاطر ذات الصلة بتغيّر المناخ، *ويشجّع* الدول على تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من تحقيق ذلك؛

١٣- *يشجع* التعاون القائم بين الدول، والمنظمات الإقليمية، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، لتعزيز الصلة بين الجهود المبذولة في المجالين الإنساني والإنمائي والجهود الرامية إلى التكيّف مع تغير المناخ، سعياً إلى الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية وتعزيز القدرة على الصمود؛

ضمان النشر والمراجعة

١٤- *يعيد تأكيد* أهمية الإسهامات المستمرة للمؤتمر الدولي بوصفه أحد المحافل الدولية الأساسية لمواصلة الحوار بشأن تعزيز القوانين والقواعد والسياسات المتعلقة بمواجهة الكوارث، وإضافة إلى ذلك *يرحّب* بمساهمته في الحوار بشأن الأطر القانونية والسياسية المحلية للتكيف مع تغيّر المناخ؛

١٥- *يدعو* الدول والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي الذي يعمل بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية، إلى نشر هذا القرار لدى الجهات المعنية، بما في ذلك عبر اطلاع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية عليه؛

١٦- *يطلب* من الاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

١-٢-٩ القرار ٩
تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

١- *يحيط علماً* باعتماد القرار ١٠ لمجلس المندوبين في ٨ ديسمبر ٢٠١٩ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (انظر الملحق للاطلاع على نص القرار)؛

٢- *يوافق على* هذا القرار.

الملحق: CD/19/R10
قرار تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

استلهاماً بروح مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وبمبادئها الأساسية، وبمواضيع المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

فإن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (جمعية ماجن دافيد أدوم) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥، قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المخصص للتفاوض على البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واعتماده، والتمهيد للاعتراف المستقبلي بجمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مكونات في الحركة، ولا سيّما الأحكام التالية من المذكرة:

١- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفقا للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

٢- تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع في النطاق الجغرافي للعمليات التشغيلية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها. كما تحترم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي للحركة وقواعدها.

٣- بعد اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث وبقبول جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:

أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أية فروع لها خارج الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل.

ب) تجري العمليات التشغيلية التي تقوم بها جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقا لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المعقود عام ١٩٢١.

(...)

٤- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سوياً وبشكل منفصل داخل نطاق اختصاصهما على وضع حد لأي سوء استخدام للشارة ومع سلطات كل منهما لضمان احترام ولايتهما الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني.

(...)

٦- تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم هذه (...).

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الصادر في أكتوبر ٢٠١٩ عن تنفيذ مذكرة التفاهم الذي أعده السيد «روبرت تيكنير»، حائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، المراقب المستقل الذي عيّنته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بتأييد كامل من اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) لمراقبة وتيسير التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم، بما في ذلك القضايا المتكررة المتعلقة بالعناصر التشغيلية ذات الصلة بمذكرة التفاهم،

وإذ يُذّكر بالقرار رقم ٥ الذي اعتمده مجلس المندوبين في نوفمبر ٢٠١٧ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إضافة إلى القرار ٨ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين،

وإذ يعيد التأكيد على أهمية أن تعمل جميع مكونات الحركة في جميع الأوقات وفقاً للقانون الدولي الإنساني ولمبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية،

وإذ *يلاحظ* أن على كل الجمعيات الوطنية واجب العمل وفقاً لدستور الاتحاد الدولي و«سياسة حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي»،

وإذ يُذَكر بكل من آلية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١ ولجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، *ويقرّ* بحقوق الجمعيات الوطنية بموجبه؛

وإذ يُعرب عن خيبة أمل قوية لعدم تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً حتى الآن بعد مرور حوالي أربعة عشر عاماً على توقيعها، وإذ يحيط علماً على وجه الخصوص بالصعوبات والتأخيرات والقيود التي فرضتها السلطات العامة الإسرائيلية مؤخراً على الترخيص لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للعمل في القدس الشرقية، وإذ يلاحظ ما يرتبط بذلك من تداعيات إنسانية سلبية محتملة، بينما يُعرب في الوقت نفسه عن تقديره لجهود المناصرة التي بذلتها جمعية ماجن دافيد أدوم لدى السلطات الإسرائيلية المعنية لحل المشكلة،

وإذ يُعرب عن أسفه الشديد لأن الضمانات التي أعطتها وزارة الخارجية الإسرائيلية لم تتحقق بعد على نحو كامل، كما جاءت في الرسالتين المؤرختين ١٥ نوفمبر ٢٠١٥ و١١ سبتمبر ٢٠١٧ الموجهتين من وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المراقب المستقل، واللتين أعربت فيهما الوزارة عن استعدادها لدعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم، وتحقيق الامتثال لأحكام النطاق الجغرافي، بما في ذلك استكمال هذه الإجراءات «بوقت كاف قبل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام ٢٠١٩»،

وإذ يعترف بأن التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم سوف يمثل إنجازاً مهماً للحركة، وأن هذا سوف يساهم في دعم قوتها ووحدتها،

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة التنسيق الفعلي والإيجابي بين جميع مكونات الحركة دعماً للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم،

١- *يلاحظ* بأسف متواصل أن التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم لم يتحقق بعد؛

٢- *يطلب* أن تنفّذ جميع الجمعيات الوطنية مهمتها الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني ووفقاً لمبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية، وذلك من أجل المحافظة على الثقة بالعمل الإنساني الذي تؤديه مكونات الحركة؛

٣- *يطلب من* جمعية ماجن دافيد أدوم أن تزيد من تواصلها مع السطات من أجل وقف سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأراضي التي تعد ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، *ويحثّ* جمعية ماجن دافيد

أدوم *بقوة* على مواصلة العمل مع السلطات والجهات المعنية الرئيسية الأخرى لضمان أن تكون أي علامات مستخدمة في تلك الأراضي مختلفة ويتسنى تمييزها بوضوح عن شعار الجمعية؛

٤- *يحث* دولة إسرائيل *بقوة* على الوفاء دون تأخير بالالتزام الذي قطعته بأن تضمن أن سيارات الطوارئ الطبية العاملة ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني «تحمل، بشكل دائم، شعاراً مختلفاً عن رمز جمعية ماجن دافيد أدوم، يمكن تمييزه بوضوح عن الشعار الرسمي لجمعية ماجن دافيد أدوم»، كما ورد في رسالة وزارة الخارجية المؤرخة ١١ سبتمبر ٢٠١٧؛

٥- *يدعو* دولة إسرائيل أيضاً إلى تهيئة الظروف اللازمة لتمكين جمعية ماجن دافيد أدوم من الامتثال لالتزاماتها الخاصة بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، بوقت كاف قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١، ولا سيّما الالتزامات التالية:

«أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أية فروع لها خارج الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل.

ب) تجري العمليات التشغيلية التي تقوم بها جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقا لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المعقود عام ١٩٢١».

٦- *يؤكد* على وجه الخصوص أن قدرة جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم ستتأثر سلباً إذا لم تُنفَّذ التزامات الحكومة بدعم جمعية ماجن دافيد أدوم على النحو المبين في الفقرات الثانية والخامسة والسادسة من رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية المؤرخة ١١ سبتمبر ٢٠١٧، ومن ثمَّ قد يستتبع ذلك إطلاق دعوة لتفعيل آلية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١ وكذلك إمكانية اللجوء إلى لجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي؛

٧- *يرحب* **بتعزيز لجنة الاتصال المُشار إليها في الاتفاق بشأن** التدابير **التشغيلية، بضمان عقد أربع اجتماعات سنوية لها على الأقل، *ويشجع* استمرار التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين من أجل أداء ولايتهما الإنسانية المشتركة والتزاماتهما وضمان تواصل وتنسيق عمليين في عملياتهما اليومية؛**

٨- *يؤكد مجدداً* القرارين الصادرين عن مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لعام ٢٠١٥ بضرورة مواصلة عملية المراقبة *ويطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تجديد مهمة مراقب مستقل حتى مجلس المندوبين المقبل المزمع عقده في عام ٢٠٢١؛

٩- *يوافق* على أن يتضمن دور المراقب المستقل بموجب اختصاصاته المبينة في هذا القرار، الوظائف الرئيسية التالية دون أن يقتصر عليها:

أ) إجراء زياراتي مراقبة على الأقل سنوياً، وإعداد تقرير مرحلي واحد على الأقل ليقدَّم إلى الحركة قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١؛

ب) تقديم تقارير خطية بعد كل زيارة وتقارير تحديث إضافية تُرسل إلى جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وإلى اللجنة الدائمة، وتتعلق بأنشطته/أنشطتها واستنتاجاته/استنتاجاتها؛

ج) التواصل حسب الاقتضاء مع جميع الجهات المعنية، بما فيها السلطات؛

د) إعداد تحليل قائم على الأدلة والتثبت من المعلومات المقدمة من الجمعيتين الوطنيتين بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم، مع الإشارة بشكل خاص إلى منح التراخيص لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وضمان قدرة هذه الأخيرة على تنفيذ عملها في القدس الشرقية؛

هـ) توثيق التقدم المحرز في الالتزامات المقطوعة في الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية،

و) طلب المساعدة من مجموعة دعم مؤلفة من جمعيات وطنية تُختار بالتشاور مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيتين الوطنيتين، ومن شخصيات بارزة من داخل الحركة أو خارجها؛

ز) استكشاف خيارات بنَّاءة داخل الحركة لمعالجة القضايا المطروحة في التقارير؛

ح) إرسال أي توصيات أو دواعي قلق بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وإلى اللجنة الدائمة، قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١؛

١٠- *يشجع* الجمعيات الوطنية، حين يُطلب منها ذلك، على أن تتواصل مع حكوماتها للمساعدة على تيسير تنفيذ مذكرة التفاهم والقانون الدولي الإنساني ومبادئ الحركة الأساسية ونظامها الأساسي وأطرها التنظيمية،

١١- *يطلب* من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم اللوجستي والفني لعملية المراقبة، وضمان تقديم تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١ وعبره إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين؛

١٢- *يؤكد مجدداً* إصرارنا الجماعي على دعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم، ويعبر عن رغبته القوية في أن يشهد تحقق التنفيذ الكامل والتثبت منه بوقت كاف قبل انعقاد مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١، فيكون ذلك رمزاً مهماً للأمل والنجاح.

LISTE DES DÉLÉGUÉS
LIST OF DELEGATES
LISTA DE DELEGADOS
قائمة المندوبين

٢

الرجوع إلى
المحتويات

2.1
MEMBRES DE LA CONFÉRENCE
MEMBERS OF THE CONFERENCE
MIEMBROS DE LA CONFERENCIA
أعضاء المؤتمر

Selon le Règlement du Mouvement international, l'ordre alphabétique des membres de la Conférence est celui des noms de leur pays dans la langue française. Les indications relatives à la composition des délégations sont dans la langue choisie par la délégation.

In accordance with the Rules of Procedure of the Movement, the alphabetical order of the members of the Conference shall be the alphabetical order of the French names of their respective countries. All details pertaining to the composition of delegations are in the language chosen by the delegation.

De acuerdo con el Reglamento del Movimiento, el orden alfabético de los miembros de la Conferencia es conforme al de los nombres de sus países en francés. Las indicaciones relativas a la composición de las delegaciones están en el idioma escogido por la respectiva delegación.

وفقاً للنظام الداخلي للحركة الدولية، يكون الترتيب الأبجدي لأعضاء المؤتمر هو الترتيب الأبجدي لأسماء بلدانهم باللغة الفرنسية. وتكون كل التفاصيل الخاصة بتشكيل الوفود باللغة التي يختارها كل وفد.

AFGHANISTAN / AFGHANISTAN / AFGANISTÁN / أفغانستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Mirwais Akram
President a.i., Vice-President

Mr Ghulam Habib Hasam
International Relations Director

Dr Nilab Mobarez
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Nasir Ahmad Andisha
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Wali Suhrab
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AFRIQUE DU SUD / SOUTH AFRICA / SUDÁFRICA / جنوب أفريقيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Advocate Urban Mothibedi Panyane
Chairman of the Board

Ms Mabel Koketso
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Nozipho Joyce Mxakato-Diseko
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Nelia Barnard
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Sicel'mpilo Shange-Buthane
Director, Humanitarian Affairs, Department of International Relations and Cooperation

Mr Mlulami Singaphi
Counsellor, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

Ms Kasturie Maharaj
Deputy Director, Humanitarian Affairs, Department of International Relations and Cooperation

Ms Mpho Somhlaba
First Secretary, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

ALBANIE / ALBANIA / ALBANIA / ألبانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Artur Katuçi
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Ravesa Lleshi
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Brunilda Koco
Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Sokol Gjoka
Director, Directorate of International Organisations, Ministry for Europe and Foreign Affairs, Albania

ALGÉRIE / ALGERIA / ARGELIA / الجزائر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Saida Benhabyles
Présidente

Mme Kahina Merzelkad
Conseillère juridique

M. Ahmed Mizab
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Rachid Belbaki
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Mehdi Litim
Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

M. Hichem Ayadat
Troisième Secrétaire, Mission permanente, Genève

Dr Melissa Chanegriha
Experte

M. Yacine Mefti
Délégué

ALLEMAGNE / GERMANY / ALEMANIA / ألمانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Gerda Hasselfeldt
President

Dr Volkmar Schön
Vice-President

Prof. Dr Thilo Marauhn
Chair of the German Committee on IHL / President of the International Humanitarian Fact-Finding Commission

Mr Eberhard Desch
Federal Dissemination Officer

Ms Gina Penz
Vice-Chair, German Youth Red Cross

Mr Christian Reuter
Secretary General

Dr Heike Spieker
Deputy Director International Services / National Relief Division

Mr Christof Johnen
Head of Department International Cooperation

Ms Désirée Bychara
Legal Advisor

Dr Katja Schöberl
Legal Advisor

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Michael von Ungern-Sternberg
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Christophe Eick
Legal Advisor, Director General for Legal Affairs, Federal Foreign Office, Berlin, Germany

H.E. Dr Hans-Peter Jugel
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Peter Felten
Head of Division for Humanitarian Assistance, Policy, Federal Foreign Office, Berlin, Germany

Mr Frank Jarasch
Head of Division for Public International Law, Federal Foreign Office, Berlin, Germany

Ms Mareike Wittenberg
Head of Division for Public International Law, Ministry of Defense, Berlin, Germany

Mr Ralf Schroeer
Head of Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mr Gregor Schotten
Counsellor, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

Ms Franziska Pénicaut
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Carolin Huber
Advisor, Permanent Mission, Geneva

Ms Jeannine Drohla
Desk Officer, Division for International Humanitarian Law, Ministry of Defense, Berlin, Germany

Ms Dora Simon
Desk Officer, Division for Humanitarian Assistance/Policy, Federal Foreign Office, Berlin, Germany

Mr Philipp Socha
Desk Officer, Division for Public International Law, Federal Foreign Office, Berlin, Germany

ANDORRE / ANDORRA / ANDORRA / أندورا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Josep Pol-Pedrós
Presidente

Sr. David Fraissinet
Vicepresidente

Sr. Jordi Fernandez-Pajaro
Director General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Jordi Canut
Représentant ministériel

Mme Núria Pirot
Membre, Mission permanente, Genève

ANGOLA / ANGOLA / ANGOLA / أنغولا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. José Sambiliye
Secretary General

Sr. Artur Francisco Capingala
Communication Advisor

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Margarida Izata
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Antonio Nzita Mbemba
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Neusa Maria dos Santos Saraiva
Member

ANTIGUA-ET-BARBUDA / ANTIGUA AND BARBUDA / ANTIGUA Y BARBUDA / أنتيغوا وبربودا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Michael Joseph
President

Ms Tiona Pringle-Joseph
Director General

Ms Marjorie Beazer
Branch Chair

Mr Peter Cuffy
Branch Chair

Ms Victoria Charlton
Volunteer

ARABIE SAOUDITE / SAUDI ARABIA / ARABIA SAUDITA / المملكة العربية السعودية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Mohammed Bin Abdullah Al-Qasem
President

H.R.H. Prince Abdullah Faisal A. F. Al Saud
Director General, International Affairs and Relief Department

Mr Saeed Hasan Al Yahya
Assistant Director

Mr Abdulaziz Falah Alotaibi
International Relationships Development Officer

Mr Abdullah Saeed H Alghamdi
Secretary of the President

Mr Abdullah M. Alrwailly
Secretary of International Humanitarian Law Standing Committee

Mr Ahmed Ibraheem Alsayed
Legal Researcher

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Abdulaziz Alwasil
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Abdullrhman Mary Alshabraqi
Member, Standing Committee of International Humanitarian Law

Mr Ali Yousif Aldaiji
Legal Adviser, Ministry of Defence

Mr Adil Mohammed Alkhathlan
Legal advisor

Mr Fahd Mnikhr
First secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Eman Karakotly
Attaché, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE /ARGENTINA / ARGENTINA / الأرجنتين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Diego Tipping
Presidente

Dr. Luis Trocca
Vicepresidente

Sra. Maria Cecilia Villafañe
Directora General

Dr. Carlos Eduardo Romero
Asesor Jurídico

Sra. Maria Cecilia Riccio
Tesorera

Sr. Oscar Mendoza
Secretario Consejo de Gobierno

Sra. Luciana Marino
Delegada de la Juventud

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Carlos M. Foradori
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Germán E. Proffen
Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Sra. María Jimena Schiaffino
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Leandro M. Abbenante
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Paula Vilas
Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Noelia Blascovich
Asistente

Sra. Malika Rousseau
Asistente

ARMÉNIE / ARMENIA / ARMENIA / أرمينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Anna Yeghiazaryan
Secretary General

Ms Nune Grigoryan
Head of Information/Dissemination Department

Ms Mariana Harutyunyan
Head of International Affairs Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Artak Apitonian
Deputy Minister of Foreign Affairs

H.E. Mr Andranik Hovhannisyan
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Nairi Petrossian
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Armine Petrosyan
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Arsen Kotanjyan
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Pertch Boshnaghyan
Assistant to Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

AUSTRALIE / AUSTRALIA / AUSTRALIA / أستراليا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ross Pinney
President

Ms Lyndal Moore
Deputy President

Ms Anne Macarthur
Board Member

Ms Rose Rhodes
Board Member

Ms Judy Slatyer
Chief Executive Officer

Mr Michael Annear
Acting Director - International

Ms Yvette Zegenhagen
Head of IHL

Mr Michael Kunz
Lead – Evidence and Influence

Ms Jane Munro
National Coordinator

Ms Eveline Kuang
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Steve Scott
Assistant Secretary, Australian Humanitarian Coordinator, Department of Foreign Affairs and Trade

H.E. Ms Sally Mansfield
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Ms Elizabeth Wilde
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Commodore Peter Bowers
Director-General, Australian Defence Force Legal Services

Mr Stephen McGlynn
Minister Counsellor (Home Affairs), Permanent Mission, Geneva

Ms Catherine Gill
Humanitarian Counsellor

Ms Michelle Carr
Assistant Director

Ms Rebecca Brown
Senior Policy Advisor

Ms Imogen Jacobs
Senior Policy Advisor

Mr Diwaka Prakash
Legal Adviser

Mr Shaun Choon
Executive Officer (Home Affairs)

Ms Claire Alexandra Clement
Humanitarian Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Imogen Gai Keall
Intern

AUTRICHE / AUSTRIA / AUSTRIA / النمسا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Gerald Schöpfer
President

Mr Michael Opriesnig
Secretary General

Mr Peter Kaiser
Deputy Secretary General

Mr Robert Dempfer
Head of Social Policy

Mr Bernhard Schneider
Head of Legal Affairs and Migration

Ms Gabriela Poller-Hartig
Head of International Relations

Ms Claire Schocher Döring
Head of Tracing Service

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Elisabeth Tichy-Fisslberger
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Dr Helmut Tichy
Director General for Legal Affairs, Federal Ministry for Europe, Integration and Foreign Affairs of the Republic of Austria

H.E. Ms Désirée Schweitzer
Director General for Development Cooperation

Col. Adolf Brückler
Military Advisor

Ms Susanne Hammer
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Nicolas Johannes Wimberger
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Gamze Subasi
Humanitarian Attachée

Mr Leonard Cuscoleca
Intern, Permanent Mission, Geneva

Ms Valerie Kainberger
Intern

AZERBAÏDJAN / AZERBAIJAN /AZERBAIYÁN / أذربيجان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Novruz Aslanov
President

Mr Jeyhun Mirzayev
Secretary General

Mr Shaban Shayev
Deputy Secretary General

Ms Nigar Rustamzade
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Vaqif Sadiqov
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Vugar Hajiyev
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Aydan Muradova
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Kamran Seyfullayev
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS / BAHAMAS / BAHAMAS / جزر البهاما

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Terez Curry
President

Mr Sean Brennen
Director General

BAHREÏN / BAHRAIN / BAHREIN / البحرين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Fawzi Amin
Secretary General

Mr Mubarak Khalifa Alhadi
Director General

Mr Ali Ahmed Mohamed Kadhem
Head of Public Relations and Members Affairs Committee

Ms Afaf Abdulaziz Almahmood
Head of Youth Committee

Mr Abdulla Yaser Abdulla
Member of Youth Committee

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Yusuf Abdulkarim Bucheeri
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Dr Sheikha Rana Bint Isa Al-Khalifa
Undersecretary, Ministry of Foreign Affairs

H.E. Mr Mansoor Ahmed Almansoor
Vice-Chairman of the National Committee on International Humanitarian Law

Mr Mohammed Abdulrahman Alhaidan
Director of Legal Affairs Directorate

Mr Husain Makhlooq
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Talal Ebrahim Rashed Bukamal
Executive Secretary, Ministry of foreign Affairs

Ms Asma Al Kaabi
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Majed Alnoaimi
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Rania Alsherooqi
Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs

BANGLADESH / BANGLADESH / BANGLADESH / بنغلاديش

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Md Feroz Salah Uddin
Secretary General

Ms Sayma Ferdowsy
Deputy Director, International Relation and Communication

Mr Abdullah Al Razwan
Adviser to the Vice-Chairman

Mr Rakibul Alam Rabby
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr M. Shameem Ahsan
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Emdadul Islam Chowdhury
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Abdul Wadud Akanda
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Baky Billah
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr A.K.M. Mohiuddin Kayes
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Mahabubur Rahman
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE / BARBADOS / BARBADOS / بربادوس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Winston Waithe
President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Ricardo Kellman
Counselor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS / BELARUS / BELARÚS / بيلاروس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Dzmitry Pinevich
Acting President

Ms Volha Mychko
Secretary General

Ms Leila Jalbot
Head of the International Cooperation Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Oleg Kravchenko
Deputy Minister of Foreign Affairs of the Republic of Belarus

H.E. Mr Yury Ambrazevich
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva, Alternate Head of Delegation

Mr Aleksandr Basalyga
Deputy Head of International Cooperation Department of the Ministry of Justice, Secretary of the Commission on Implementation of International Humanitarian Law under the Council of Ministers, Republic of Belarus

Mr Vadim Pisarevich
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Belarus, Geneva

Mr Dmitry Doroshevich
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Andrei Taranda
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Dmitry Nikalayenia
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Aleksei Yastrebov
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Yury Nikolaichik
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Andrei Rutkevich
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Ivan Zhuk
Attache, Permanent Mission, Geneva

Ms Olga Doroshevich
Staff

BELGIQUE / BELGIUM / BÉLGICA / بلجيكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Hon. Edouard Croufer
Président national, Croix-Rouge de Belgique

M. Philippe Lambrecht
National Vice-President, Belgian Red Cross

Prof. Dr Philippe Vandekerckhove
CEO, Belgian Red Cross – Flanders

M. Pierre Hublet
Administrateur délégué, Croix-Rouge de Belgique – Communauté francophone

Mme Laura De Grève
Head of International Humanitarian Law, Belgian Red Cross – Flanders

M. Frédéric Casier
Conseiller juridique en droit international humanitaire et chargé des relations avec le Mouvement, Croix-Rouge de Belgique – Communauté francophone

Mme Anne Etienne
Responsable du Rétablissement des liens familiaux, Croix-Rouge de Belgique – Communauté francophone

Mme Tiene Lievens
Manager International Cooperation, Belgian Red Cross – Flanders

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Geert Muylle
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Tom Neijens
Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

M. Johan Debar
Ministre Conseiller, Mission permanente, Genève

Mme Lieve Pellens
Présidente de la CIDH

Mme Laurence De Graeve
Attachée, département Appui juridique, section Droit international et humanitaire, ministère de la Défense

Mme Pauline Warnotte
Capitaine, Conseillère juridique, Répétiteur militaire, Chaire de droit, École Royale Militaire

M. Alexis Goldman
Conseiller, direction du Droit international public, Service public fédéral (SPF) Affaires étrangères, Bruxelles

Mme Laurence Grandjean
Attachée, direction du Droit international public, SPF Affaires étrangères, Bruxelles

M. Jonas Périlleux
Attaché, Autorité centrale de coopération avec les juridictions pénales internationales, SPF Justice, Bruxelles

Mme Aude Van Grootenbruel
Attachée, Service d'études, direction générale Secrétariats et coordination, SPF Chancellerie du Premier Ministre

Mme Alessia Veri
Attachée, Service d'aide humanitaire, direction Aide humanitaire et transition, direction générale Coopération au développement et aide humanitaire (DGD), SPF Affaires étrangères, commerce extérieur et coopération au développement, Bruxelles

Mme Fabienne Reuter
Conseillère, déléguée générale des Gouvernements de la Wallonie et de la Fédération Wallonie-Bruxelles, Genève

Mme Audrey Moncarey
Attachée à la délégation de la Wallonie et de la Fédération Wallonie-Bruxelles, Genève

BELIZE / BELIZE / BELICE / بليز

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Nigel Ebanks
President

Ms Lilia Bowman
Director General

BÉNIN / BENIN / BENIN / بنين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Mathias Agoligan Avoha
Président national

M. Eustache Orens Houdegbe
Chef, Service Jeunesse et gestion des volontaires

M. Epiphane Lucien Yelome
Secrétaire général a.i.

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Eloi Laourou
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Simon Pierre Fandy
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève

Mme Fifamè Goussouemede-Dovonou
Attachée, Mission permanente, Genève

BHOUTAN / BHUTAN / BUTÁN / بوتان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Dragyel Tenzin Dorjee
Secretary General

Ms Tashi Wangmo
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Pema Tshewang
Minister, Permanent Mission, Geneva

Ms Tshering Lhadn
Minister Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Dorji Rigtsal
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BOLIVIE (Plurinational State of) / BOLIVIA (État plurinational de)/ BOLIVIA (Estado Plurinacional de) / بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Gonzalo De la Fuente Diaz
Presidente

BOSNIE-HERZÉGOVINE / BOSNIA AND HERZEGOVINA / BOSNIA Y HERZEGOVINA / البوسنة والهرسك

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Rajko Lazic
Secretary General

Ms Zaklina Ninkovic
International Relations Coordinator and Assistant to the Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Nermina Kapetanovic
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Darko Vidovic
Minister-counsellor, Head of the Human Rights Department, Ministry of Foreign Affairs of Bosnia and Herzegovina

Mr Bojan Masic
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA / BOTSWANA / BOTSUANA / بوتسوانا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Motlamorago Gaseitsiwe
President

Mr Monametsi Ramadi
Vice-President Youth

Mr Kutlwano Mukokomani
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Athaliah L. Molokomme
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL / BRAZIL / BRASIL / البرازيل

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Júlio Cals de Alencar
Acting President

Mr Ricardo de Castro Braz
Secretary General

Mr Edson Allemany dos Santos
Chief of Cabinet - President Office

Mr Silvio Antonio Mota Guerra
National Director of Finance

Mr Thiago de Abreu Quintaneiro Matias
Head of Volunteering and Youth

Ms Marcelle Sampaio Marques Motta
National Coordinator of Humanitarian Programs

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Maria Nazareth Farani Azevêdo
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Ms Maria Luisa Escorel de Moraes
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Col. Marcelo Cavaliere
Colonel

Mr Alvani Adão Da Silva
Counsellor

Mr Leonardo Abrantes
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Comarci Nunes
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Igor Barbosa
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Daniele Farias Luz
First Secretary

Mr Rodrigo Morais
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Carlos Henrique Zimmermann
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Clara Martins Solon
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Eden Clabuchar Martingo
Second Secretary

Mr Pedro Piacesi
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Vismar Ravagnani
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Bruno Alexandre Morais Lima
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Guilia Dabul Scortegegna de Medeiros
Member

Ms Juliana Benedetti
Member

Ms Bruna Da Silva e Silva
Intern

Ms Giulia Medeiros
Intern

BRUNÉI DARUSSALAM / BRUNEI DARUSSALAM / BRUNEI DARUSSALAM / بروني دار السلام

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Muhammad Suhaimi Ibrahim
President

Mr Abdul Kadir Abdullah
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Masurai Masri
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms PG Anak Nimatullah Athirah Muntassir
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE / BULGARIA / BULGARIA / بلغاريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Hristo Genadiev Grigorov
President

Prof. Krasimir Borisov Gigov
Director General

Ms Preslava Volodieva Lilova-Georgieva
Director International Cooperation and Programmes

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Deyana Georgieva Kostadinova
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Maria Spassova
Director, Human Rights Department, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Bulgaria

Ms Yana Yankova Mihaylova-Peycheva
Chief expert, Human rights Department, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Bulgaria

Ms Boryana Rumenova Argirova
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Natali Nikolaeva Pavlova
Third Secretary, International Law Department, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Bulgaria

Mr Mihail Mihailov Mouhlov
Intern, Permanent mission, Geneva

BURKINA FASO / BURKINA FASO / BURKINA FASO / بوركينا فاسو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Dénis Bakyono
Président

M. Windlassida Lazare Zoungrana
Secrétaire général

Mme Iritakoné Larissa Toe
Directrice, Développement économique et des centres de formation

Dr Leon Die Kassabo
Conseiller juridique

Mme Sid-Bewendin Léa Balima Nikiema
Coordonnatrice, Communication, principes et valeurs humanitaires

M. Serges Natiori
Délégué jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Dieudonné W. Désiré Sougouri
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Passida Pascal Gouba
Directeur général des Affaires juridiques et consulaires du ministère des Affaires étrangères et de la coopération

Mme Salamata Odette Niamba
Chef du Département des études, de la communication et des solutions durables

S.E. Mme Eliélé Nadine Traore Bazie
Représentante permanente adjointe, Mission permanente, Genève

M. Germain Zong Naba Pime
Conseiller (juridique), Mission permanente, Genève

Mme Julie Francine Yameogo
Secrétaire permanente du Comité interministériel des droits humains et du droit international humanitaire

M. Emmanuel Ouali
Deuxième conseiller

BURUNDI / BURUNDI / BURUNDI / بوروندي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Pamphile Kantabaze
Président

Mme Christine Ntahe
Membre de la Gouvernance

M. Anselme Katiyunguruza
Secrétaire général

Mme Marlène Iradukunda
Volontaire

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Gatoto Joseph
Représentant du Gouvernement Burundais

CABO VERDE / CABO VERDE / CABO VERDE / كابو فيردي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Arlindo Soares De Carvalho
Président

M. Salomão Sanches Furtado
Secrétaire général

M. José Lopez Simédo
Directeur de Cabinet du Président et Directeur du Département des catastrophes, des urgences et du secourisme

CAMBODGE / CAMBODIA / CAMBOYA / كمبوديا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Chantinie Pum
Secretary General

Mr Vaddanak Kieng
Secretariat Senior Assistant

Ms Kolab Luy
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. M Sokkhoeurn An
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Thunsereibandith Ngeth
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Bunchheng Say
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Phadora Shoka
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMEROUN / CAMEROON / CAMERÚN / الكاميرون

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Cécile Léonie Akame Mfoumou née Mendomo
Présidente

M. Jean Urbain Zoa
Secrétaire général

M. Renauld Gilles Arsène Bodiong Bombang
Directeur de la Coopération

Dr Aimé Gilbert Mbonda Noula
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Théophile Olivier Bosse
Conseiller, Mission permanente, Genève

CANADA / CANADA / CANADÁ / كندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Amit Mehra
Vice-Chair, Board of Directors

Mr Gavin Giles
Vice-Chair, Board of Directors

Ms Sara John Fowler
Chair, Board of Directors

Ms Ann Clancy
Chief of Staff

Ms Catherine Gribbin
Senior Legal Advisor, International Humanitarian Law

Ms Shelley Cardinal
Speaker

État[1] • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Leslie Norton
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Alan H. Kessel
Assistant Deputy Minister, Legal Affairs and Legal Advisers, Department of Global Affairs of Canada

Col. Rob Holman
Deputy Judge Advocate General - Operational and International Law

Ms Kara Mitchell
Deputy Director - Humanitarian Policy and Global Engagement

Ms Angela Claire Veitch
Deputy Director, International Law

Ms Tamara Mawhinney
Minister-Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Rory Raudsepp-Hearne
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Joelle Rousset
Humanitarian Affairs Advisor

Ms Lorraine Anderson
Legal Advisor

Ms Katie Durvin
Senior Policy Officer, Humanitarian Policy and Global Engagement

Ms Sekyen Tyoden
Policy Officer

Ms Olivia Marovelli
Policy Officer

Mr Faisal Paktian
Humanitarian Affairs officer

Mr Bradley Bates
Legal Officer

Ms Jennifer Castello
Program Assistant - Humanitarian Affairs

1 This delegation recalled the position expressed in the communication addressed to the Depositary of the four Geneva Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014.

CHILI / CHILE / CHILE / شيلي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Patricio Alberto Acosta Sansarricq
Presidente Nacional

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. Sr. Frank Tressler Zamorano
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Carla Serazzi
Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Pablo Bustos
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Pamela Moraga
Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Srta. Javiera Nunez
Asesora Jurídic, Ministerio de Relaciones Exteriores de Chile

Sr. Juan Pablo Schaeffer
Agregado responsable de cuestiones laborales, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Ricardo Matute
Asistente

CHINE / CHINA / CHINA / الصين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Zhu Chen
President

Ms Huiling Liang
Executive Vice President

Mr Fulong Yu
Vice President

Mr Hao Ren
Director of External Liaison Department

Mr Lixin Yao
Director of Organization and Communication Department

Ms Liying Yu
Deputy Director of External Liaison Department

Mr Wenbo Ma
Head of International Organizations Division

Ms Hui Ma
Head of Communication Division

Ms Yi Long
Deputy Head of International Organizations Division

Ms Yue Chen
Deputy Counsellor, International Cooperation Division

Ms Jiou Wang
Deputy Head of Finance Division for Non-Government Funding

Mr Yang Guo
Assistant to the Secretary-General of Chinese Red Cross Foundation

Mr George Joseph Ho
President of Hong Kong Red Cross, Branch of the Red Cross Society of China

Dr Chor Chiu Lau
Deputy Chairperson of Hong Kong Red Cross, Branch of Red Cross Society of China

Ms Yuen Han, Bonnie So
Secretary General of Hong Kong Red Cross, Branch of the Red Cross Society of China

Ms Chuen Ping, Eleanor Lam
Deputy Secretary General of Hong Kong Red Cross, Branch of Red Cross Society of China

Ms Hiu Yee, Karen Poon
Head of International and Relief Service of Hong Kong Red Cross, Branch of Red Cross Society of China

Mr Quin Va
President of Directive Council, Macau Red Cross, Branch of Red Cross Society of China

Mr Zongwei Zhang
Member

Mr Longtian Zhang
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Xu Chen
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Dahai Qi
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Jijuan LI
Counsellor

Mr Jianzhong Chen
Deputy Director

Ms Zhangwei Xie
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Cheng Chen
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Jinying WU
Attache

Mr Xinli Zhang
Delegate

CHYPRE / CYPRUS / CHIPRE / قبرص

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Fotini Papadopoulou
President

Ms Leda Koursoumba
First Vice-President

Dr Mustafa Hami
Second Vice-President

Ms Amalia Erotokritos
Member of the Council

Ms Christina Kapartis
Director General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr George Kasoulides
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Andrea Petranyi
Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Michaelia Avani
Second Secretary

Mr Christos Makriyiannis
Attaché

COLOMBIE / COLOMBIA / COLOMBIA / كولومبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. Judith Carvajal de Álvarez
Presidenta Nacional

Dra. Fabiola Pineda de Villegas
Vicepresidenta de la Junta Directiva Nacional

Sra. Blanca Hilda Hernández Linares
Vocal Junta Directiva Nacional

Dr. Juvenal Francisco Moreno Carrillo
Director Ejecutivo Nacional

Sr. Fabián Arellano
Líder de Gestión del Riesgo

Sra. Silvia Patricia Gelvez Delgado
Representante Nacional de Juventud

Sr. Miguel Antonio Mejia
Presidente, Sección Amazonas

Dra. Patricia Prada Ayala
Representante Nacional de Damas Grises

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excma. Sra. Adriana del Rosario Mendoza Agudelo
Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Pedro Agustin Roa Arboleda
Ministro Plenipotenciario - Dirección de Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario, Ministerio de Relaciones Exteriores de Colombia

Crl. Carlos Javier Soler Parra
Director de Derechos Humanos del Ejército Nacional de Colombia, Ministerio de Defensa Nacional de Colombia

Sra. Diana Patricia Mejía Molina
Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Diana Esperanza Castillo Castro
Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Juan Carlos Moreno Gutiérrez
Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Natalia María Pulido Sierra
Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Leszli Kalli Lopez
Tercera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Mr Juan Ruiz Quintero
Pasante, Misión Permanente, Ginebra

COMORES / COMOROS / COMORAS / جزر القمر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Moustadrane Ben Salim
Président

M. Hassani Said
Vice-président en charge de la Politique et de la stratégie

M. Daniel Ali Soumaili
Secrétaire général

M. Mohamed Ahmed Mohamed
Trésorier général

M. Mohamed Dhiyaoudine
Coordinateur national Jeunesse

M. Ali Hassani
Coordinateur

CONGO / CONGO / CONGO / الكونغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Christian Sédar Ndinga
Président

M. Gabriel Goma Mahinga
Président de la Jeunesse, 2e Vice-président chargé de la Coopération et des relations extérieures

Mme Marie Charlotte Tula
Membre du Conseil national de gouvernance

M. Jean Emmanuel Paul Mababidy
Président départemental de la Croix-Rouge Jeunesse de Pointe-Noire

M. André Dianzinga
Secrétaire général par intérim; Chef du département Développement organisationnel, institutionnel et des ressources

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Aimé Clovis Guillond
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Martin Niama
Conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA / COSTA RICA / COSTA RICA / كوستاريكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Glauco Ulises Quesada Ramírez
Presidente

Sra. Dyanne Marenco González
Directiva del Consejo Nacional

Sr. Idalberto González Jiménez
Gerente General

Sr. Marcos Pérez Soto
Asesor Despacho de la Presidencia

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excma. Sra. Elayne Whyte Gómez
Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Excma. Sra. Shara Duncan Villalobos
Embajadora Alterna, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Adriana Solano Laclé
Ministra Consejera, Jefa del Departamento de Derecho Internacional y Derecho Humanitario y Desarrollo Sostenible y Medio Ambiente

Sra. Maricela Muñoz Zumbado
Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Alexander Peñaranda Zarate
Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Diana Murillo Solis
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Mariana Castro Hernández
Asesora, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Alice Jelmini
Pasante, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Marc Ramzy
Pasante

Sr. Francis Shin
Pasante

CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / كوت ديفوار

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Leonce Bruno Da
Président

M. N'Guessan Emmanuel Kouadio
Secrétaire général

M. Kignammand Camara
Coordinateur Jeunesse, Comité local de Yopougon et membre du Groupe du leadership de la jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Kouadio Adjoumani
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Karim Silue
Conseiller, Mission permanente, Genève

M. Konan François Kouame
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE / CROATIA / CROACIA / كرواتيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Robert Markt
Executive President

Ms Vesna Krivosic
Head of Tracing Service

Ms Branka Arlovic
Adviser for International Humanitarian Law and Humanitarian Diplomacy

Mr Christian Chylak
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Vesna Batistic Kos
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Sandra Luetic
Minister Counselor,Ministry of Foreign and European Affaires of the Republic of Croatia

Ms Suzana Simichen Sopta
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Ivana Kozar Schenck
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CUBA / CUBA / CUBA / كوبا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. Susana Graciela Llovet Alcalde
Secretaria General

Dr. Elio Garrido Álvarez
Operaciones y Socorro

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Pedro Luis Pedroso Cuesta
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Juan Antonio Quintanilla Roman
Director, Organismos Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores de la República de Cuba

Dr. Lester Delgado Sánchez
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Richard Tur de la Concepción
Funcionario, Dirección General de Asuntos Multilaterales y Derecho Internacional, Ministerio de Relaciones Exteriores de la República de Cuba

DANEMARK / DENMARK / DINAMARCA / الدانمرك

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sven Bak-Jensen
President

Ms Anne-Kristine Moody Jakobsen
Board Member

Mr Anders Ladekarl
Secretary General

Ms Birgitte Bischoff Ebbesen
Director, International Department

Mr Klaus Nørskov
Director of Communication and Advocacy

Mr Jakob Østerbye
Head of Section, First Aid/Samaritan/ Emergency

Mr Dick Clomén
Project Manager, Red Cross and Red Crescent Movement Project on Addressing Mental Health and Psychosocial Consequences of Armed Conflicts, Natural Disasters and other Emergencies

Ms Rie Duun
Senior Advisor

Ms Anna Høybye
Senior Advisor

Ms Louise Steen Kryger
Senior MHPSS Advisor, IA, MOMENT

Ms Louise Piel McKay
Humanitarian Policy and Advocacy Advisor

Mr Jonathan Grant Somer
Legal Adviser

Ms Anja Bjerregaard Christiansen
Project Coordinator, MOMENT

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Michael Braad
Under-Secretary for Legal Affairs, Ministry of Foreign Affairs of Denmark

H.E. Mr Morten Jespersen
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Ulf Melgaard
Head of the Department of International Law and Human Rights

Mr Asger Asif Pabst
Head of International Law Department

Ms Anja Levysohn
Head of Section

Ms Rikke Linding Fredberg
Head of Section

Ms Monica Eimert
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Teis Brüel Birkegaard
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Jes Rynkeby Knudsen
Chief Legal Advisor, Defence Command

Ms Marianne Vestergaard
Chief Advisor

Mr Jakob Dideriksen
Special Advisor, International Law

Ms Ann Louise Klit
Attaché

Ms Sofie Kallehauge
Humanitarian Attaché

Ms Charlotte Fournier
PA to the Ambassador

Ms Caroline Breinholt
Intern

Ms Maja Sofie Vilstrup Gaardsvig-Kjær
Intern

Mr Johannes Wieth-Klitgaard
Intern

Ms Kristina Manderup Olsen
Intern

DJIBOUTI / DJIBOUTI / YIBUTI/ جيبوتي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Abdi Farah Ahmed
Président

M. Abdi Khaireh Bouh
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. Mme Kadra Ahmed Hassan
Ambassadeur, Représentante permanente,
Mission permanente, Genève

M. Houmed-Gaba Houmed-Gaba Maki
1er Conseiller, Mission Permanente, Genève

DOMINIQUE / DOMINICA / DOMINICA / دومينيكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Don Arnold Corriette
Member of the Board of Directors

Ms Sandra Charter-Rolle
Director General

Mr Dante Carey Rakyn Moses
Youth President

ÉGYPTE / EGYPT / EGIPTO / مصر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Moamena Kamel
Secretary General

Dr Ramy Elnazer
Director General

Dr Talaal Maarouf
Head of Programmes and Projects

Ms Hanan Shouman
Head of Communication Department

Dr Mahmoud Tharwat
Head of Health Program

H.E. Mr Reda Bebars
Counselor International Affairs

Dr Nehal Elbakkhashawangy
DM coordinator

Dr Sara Ellithy
Technical Officer

Dr Amal Emam
MENA Youth Officer

Ms Laila Hiatham Rabie
Youth Delegate

Mr Hossam Salaheldin Abuelnasr
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Alaa Youssef
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Ahmed Ihab Gamaleldin
Assistant Minister of Foreign Affairs for
Human Rights, Humanitarian and Social
Affairs

Mr Mohamed Mounir
Deputy Assistant Foreign Minister for
Humanitarian Affairs

Dr Suzan Abdelrahman
Chair of the National Committee for
International Humanitarian Law

Mr Ahmed Ahmed
Secretary General of the National Committee
on IHL

Prof. Georges Michel Abi Saab
Professor Emeritus on International Law

Mr Islam Attia Hussien Attia Mohamed
Diplomat, Ministry of Foreign Affairs

Mr Mohanad Mozari Ibrahim Mohamed
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohamed Ahmed Sabry
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Dr Jasmine Moussa
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Chahinda Emadeldin Hussein Mohamed
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Ayman Mamdouh Mohamed Ammar
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Ramy Mohamed Mohamed Reda Elsayed
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohamed Mahmoud Fawzy
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR / EL SALVADOR / EL SALVADOR / السلفادور

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Jose Benjamín Ruiz Rodas
Presidente Consejo Ejecutivo

Dr. Carlos Humberto Henríquez López
Segundo Vicepresidente

Lic. Sr. Gerardo Steven Velásquez Rivera
Jefe Nacional de Juventud

Lic. Sr. Luis Alfredo Cienfuegos Escalante
Ingeniero Industrial

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Joaquin Alexander Maza Martelli
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Dr Ana Elizabeth Cubías Medina
Directora General, Desarrollo Social, Ministerio de Asuntos Exteriores

Sra. Rosibel Menendez
Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Beatriz Alfaro
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Javier Helaman Reyes
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Maria José Granadino
Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS / UNITED ARAB EMIRATES / EMIRATOS ÁRABES UNIDOS / الإمارات العربية المتحدة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Wafa Eissa Al Zaabi
Manager Humanitarian Diplomacy Office

Dr Abdel Karim Bensiali
Adviser

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Obaid Salem Al Zaabi
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Lubna Qassim Albastaki
Minister plenipotentiary, first grade of UAE Permanent Mission, Geneva

Mr Hazza Mohammed Aldhaheri
Minister plenipotentiary, first grade of UAE Permanent Mission, Geneva

Mr Saeed Alshamsi
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohamed Belhassen Ben Amara
Media and Information Officer

Mr Mohamed Benamara
Media and Information Officer

Dr Abdellatif Fakhfakh
Expert in International Organisations

Mr Hamud Hizam Al Omaise
Expert in Humanitarian Affairs

Mr Ahmed Alblooshi
Humanitarian Affairs

ÉQUATEUR / ECUADOR / ECUADOR / إكوادور

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. Graciela Victoria Albán Torres
Presidenta Nacional

Sr. Juan Manuel Garland Alfageme
Secretario General

Sra. Tathiana Elizabeth Moreno Granja
Gerente

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Emilio Rafael Izquierdo Miño
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Alejandro Dávalos Dávalos
Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Luis Gustavo Espinosa Salas
Director de Derechos Humanos y Paz - Presidente de la Comisión Nacional de Estudio y Aplicación del Derecho Internacional Humanitario del Ecuador(CONADIHE).

Sr. Juan Carlos Montesdeoca Revelo
Jefe, Derecho Internacional Humanitario, Ministerio de Defensa. Vicepresidente de la Comisión Nacional para la Aplicación del Derecho Internacional Humanitario en el Ecuador-CONADIHE Srta.

Sr. Juan Diego Stacey Chiriboga
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Walter Schmeling Schuldt Espinel
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Paola Johanna Diaz Nazareno
Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Marcia Beatriz Rochina Guzman
Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Marcia Elizabeth Porras Garzón
Especialista en Migración y Refugio, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Karina Palacios
Pasante, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE / SPAIN / ESPAÑA / إسبانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Javier Senent García
Presidente

Sra. María del Mar Pageo
Vicepresidenta

Sr. Josep Quitet
Presidente Comité Autonómica CRE en Cataluña

Sr. Antoni Bruel
Coordinador General

Sra. Maria Alcazar
Directora Cooperación Internacional

Sra. Mercedes Babé
Directora Relaciones Institucionales Internacionales

Sra. Concepción Escobar
Directora del Centro de Estudios de Derecho Internacional Humanitario

Sra. Maria Del Mar Rodriguez
Directora Centro de Cooperación con África

Sra. Milena Costas
Colaboradora Centro de Estudios Derecho Internacional Humanitario de Cruz Roja Española

Sr. Joaquín López
Centro de Estudios de Derecho Internacional Humanitario

Sr. Jesús Cantero
Provincial Álava

Sr. Carlos Cortés
Cruz Roja Juventud

Sra. Silvia Martínez López
Local Langreo

Sra. Asunción Montero
Vicesecretaria General

Sra. Gabriela Perullo
Técnica, Cooperación Internacional

Sr. Javier Sancho
Delegación Cruz Roja Española

Sra. Josefina Vinardell
Acompañante

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Cristóbal González-Aller Jurado
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Excmo. Sr. Carlos Domínguez Díaz
Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Carlos Jiménez Piernas
Jefe, Asesoría Jurídica Internacional

Sr. Javier Gassó Matoses
Subdirector General, Naciones Unidas Unión Europea y cooperación, Ministerio de Asuntos Exteriores

Sr. Ander Ruiz de Gopegui
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Ainhoa Fábrega Larrucea
Consejera, Asuntos Humanitarios y Migratorios

Sra. Celinda Sanz Velasco
Responsable de Género y Protección de la Oficina de Acción Humanitaria

Sra. Carmen Díaz Fariña
Colaboradora

ESTONIE / ESTONIA / ESTONIA / إستونيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Harri Viik
President

Ms Kristi Rillo
Acting Secretary General

Ms Haide Laanemets
Secretary of International Affairs

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Erki Kodar
Undersecretary for Legal and Consular Affairs, Ministry of Foreign Affairs of Estonia

H.E. Ms Katrin Saarsalu-Layachi
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Anneli Vares
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Sven Mäses
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dr Rain Liivoja
Legal Advisor

Mr Kaur Kittus
Legal expert on International Law

Mr Martin Mändveer
Lawyer

Ms Anneli Veisson
Delegate

ESWATINI / ESWATINI / ESWATINI / إسواتيني

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Happy Nozizwe Dlamini
President

Mr Danger Nhlabatsi
Secretary General

Mr Wandile Ntokozo Vilane
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Alton Sandile Lukhele
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTAT DE PALESTINE / STATE OF PALESTINE / ESTADO DE PALESTINA / دولة فلسطين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Younis Nimer Al Khatib
President

Ms Dalal Altaji
Head of Continuing Education Department

Ms Tania Abu Goush
Movement Cooperation Advisor to President

Ms Maha Alghandour
Employee at Khan Younis branch

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Omar AwadAllah
Head of public Administration for UN Human Rights Organizations, Ministry of Foreign Affairs of the State of Palestine

Ms Dima Asfour
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Ola Kawasmi
Third Secretary

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE / UNITED STATES OF AMERICA / ESTADOS UNIDOS DE AMÉRICA / الولايات المتحدة الأمريكية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Allan Goldberg
Former Member, Board of Governors

Mr Koby Langley
Senior Vice-President, International Services and Service to the Armed Forces

Mr Bryan Solis
Chair, American Red Cross National Youth Council

Mr Guillermo Garcia
Executive Director, International Response and Programs

Ms Rebecca Ann Streifler
Executive Director, Partnerships and Movement Relations, International Services

Mr Randall Bagwell
Senior Director, International Services, U.S. Programs

Ms Jennifer Hawkins
Corporate Secretary and Chief of Staff

Mr Neal Litvack
Chief Marketing Officer

Ms Sabrina Rush
Scheduler and Operations Manager, Office of the President and CEO

Ms Rachel Clement
Senior Policy Advisor

Ms Wendy Ward
Senior Advocacy and Policy Program Officer

Ms Margo Balboni
Program Officer, External Partnerships and Movement Relations

Ms Sara Onvani
Program Officer, External Partnerships and Movement Relations, International Services

Ms Jane Shapiro
100 Ideas Competition Finalist

État[2] • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Andrew Bremberg
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Richard Albright
Deputy Assistant Secretary, Bureau of Population, Refugees, and Migration, U.S. Department of State

Mr James Bischoff
Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Courtney Blake
Senior Humanitarian Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Diane Boulay
Humanitarian Affairs Program Specialist, Permanent Mission, Geneva

Mr Mark Cassayre
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr David Cate
Deputy Director for International Humanitarian Policy, Office of the Under Secretary of Defense for Policy, U.S. Department of Defense

Mr Karl Chang
Associate General Counsel, Office of General Counsel, U.S. Department of Defense

Ms Natalie Eisenbarth
Humanitarian Advisor, Office of Foreign Disaster Assistance, U.S. Agency for International Development

Ms Kristen Engle
Humanitarian Affairs Officer, Permanent Mission, Geneva

Ms Tressa Finerty
Counselor, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mr Skye Justice
Deputy Humanitarian Affairs Counselor, Permanent Mission, Geneva

Ms Rebecca Kinsey
Lead Foreign Affairs Officer, Bureau of Population, Refugees, and Migration, U.S. Department of State

Mr Jeffrey Kovar
Assistant Legal Adviser for Political-Military Affairs, Office of the Legal Adviser, U.S. Department of State

Lt. Col. Paula Marshall
Deputy Legal Counsel for the Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff, U.S. Marine Corps

Mr Matthew McCormack
Associate General Counsel, Office of General Counsel, U.S. Department of Defense

2 This delegation recalled the position expressed in the communication addressed to the Depositary of the four Geneva Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014.

Mr Ian McKay
Deputy Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Margaret Pollack
Director, Multilateral Coordination and External Relations, Bureau of Population, Refugees, and Migration, U.S. Department of State

Mr Phillip Riblett
Deputy Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Lisa Walker
Humanitarian Affairs Program Specialist, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE / ETHIOPIA / ETIOPÍA / إثيوبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Abera Tola Gada
Board President

Dr Meshesha Shewarega Gebretsadik
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Zenebe Kebede Korcho
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Firdosa Abdulkadir Ibrahim
Minister, Permanent Mission, Geneve

FÉDÉRATION DE RUSSIE / RUSSIAN FEDERATION / FEDERACIÓN DE RUSIA / الاتحاد الروسي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Raisa Lukuttsova
President

Mr Sergei Kobetc
Head of International Department

Ms Alla Simakina
Head of Finance Department

Ms Anastasia Teneta
Deputy Head of International Department

Ms Oksana Kobetc
Desk officer of the Tracing Centre

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Evgeny Zagaynov
Director of Legal Department, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

Mr Nikita Zhukov
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Marina Lesnikova
Deputy Director, Legal Department, Ministry of Health of the Russian Federation

Mr Maxim Musikhin
Deputy Director, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

Mr Ilya Demidov
Head of Section, Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

Ms Elena Talanova
Head of Section for International Cooperation and Public Relations, Ministry of Health of the Russian Federation

Mr Konstantin Vorontsov
Head of Section, Department for Non-Proliferation and Arms Control, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

Mr Andrey Kalinin
Senior Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Ernest Chernukhin
Special Coordinator for political issues of Information and Communication Technologies, Head of Section, Department for New Challenges and Threats, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

Mr Konstantin Timokhin
First Secretary, Legal Department, MFA of Russia

Ms Maria Ryazanova
First secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Evgenia Zamakhina
Third Secretary, Legal Department

FIDJI / FIJI / FIYI / فيجي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Sala Toganivalu-Lesuma
President

Mr William Wylie Clarke
National Society Representative to IFRC Governing Board

Ms Ilisapeci Veniana Rokotunidau
Director General

Mr Ratu Epeli Vakalalabure Lesuma
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Nazhat Shameem Khan
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Anare Leweniqila
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Vueti Kosoniu May
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Litiana Naidoleca Bainimarama
Principal Administration Officer

FINLANDE / FINLAND / FINLANDIA / فنلندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Pertti Torstila
President

Mr Otto Kari
Vice-President

Ms Pirkko-Liisa Ollila
Chairman of the Council

Ms Irene Kristiina Kumpula
Secretary General

Mr Kalle Löövi
Director, International Operations and Programmes

Ms Eeva Holopainen
Special Advisor to Secretary General

Ms Ilona Hatakka
DM advisor

Mr Jani Leino
Legal Advisor

Mr Niklas Saxén
Coordinator International Humanitarian Aid

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Satu Santala
Director General, Department for Development Policy, Ministry for Foreign Affairs of Finland

Ms Terhi Hakala
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Anu Saarela
Deputy Director General

Ms Sari Lehtiranta
Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Eero Lahtinen
Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Kimmo Laukkanen
Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Kaarina Airas
Counsellor, Humanitarian affairs

Ms Sanna Harty
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Sari Uusi-Rauva
First Secretary

Ms Heini Stolzenburg
Adviser

Ms Jenna Tuulia Uusitalo
Legal Officer, Ministry of Social Affairs and Health

Mr Pekka Tiainen
Senior Specialist

Ms Elina Huttunen
Specialist, EU Affairs/MFA

Ms Saara Kaarina Ilmonen
Specialist, EU Affairs

Mr Anssi Anonen
Attaché

FRANCE / FRANCE / FRANCIA / فرنسا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Jean-Christophe Combe
Directeur général

Mme Virginie Troit
Directrice générale, Fondation Croix-Rouge française

M. Frédéric Boyer
Directeur des Relations et opérations internationales

M. Eric Carrey
Directeur de l'Audit, du contrôle interne et de la qualité

Mme Marie Alméras
Adjointe au Directeur, Direction déléguée à la Stratégie et à l'innovation

Mme Caroline Brandao
Responsable du Pôle Droit international humanitaire

Mme Aurélie De Gorostarzu
Responsable du pôle Rétablissement des liens familiaux

Mme Charlène Ducrot
Responsable adjointe des Relations internationales

Mme Virginie Streit-Guerinel
Responsable des Relations internationales

M. Giulio Zucchini
Responsable éditorial et de l'innovation internationale

M. Philippe Da Costa
Administrateur

M. Julien Antouly
Chargé de développement, Fondation Croix-Rouge française

Mme Clarisse Marthe Knaëbel
Déléguée adjointe à la protection des données personnelles

Mme Diane Issard
Responsable du Centre mondial de référence des premiers secours

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. François Rivasseau
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. François Alabrune
Directeur des Affaires juridiques, ministère de l'Europe et des Affaires étrangères de la République française

M. François Gave
Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

M. Jean-Marc Sere-Charlet
Directeur adjoint des Nations Unies, des organisations internationales, des droits de l'Homme et de la Francophonie

Mme Diarra Dime Labille
Conseillère aux affaires humanitaires, Mission permanente, Genève

Mme Sana de Courcelles
Conseillère (santé), Mission permanente, Genève

M. Etienne Gouin
Chargé d'études juridiques en droit des conflits armés, ministère des Armées

Mme Anais Schill
Chargée de mission, Groupe de travail Droit international humanitaire

Mme Benhagoug Amal
Rédactrice, Direction des Nations Unies et des organisations internationales, ministère des Affaires étrangères, Pôle humanitaire, Rédactrice

M. Pierre Capiomont
Rédacteur Droit international humanitaire, Direction des Affaires juridiques, ministère de l'Europe et des affaires étrangères

M. Thomas Ribémont
Rapporteur DIH de la CNCDH et membre d'ACF

M. Claude-Henry Dinand
Attaché (migrations et affaires humanitaires), Mission permanente, Genève

Mme Diana Boa
Assistante personnelle

Mme Ninon Marie Labaste
Stagiaire, Mission Permanente, Genève

Mme Julia Basile
Stagiaire

GABON / GABON / GABÓN / غابون

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Jean-Pierre Mahady
Délégué jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Nadège Moucketou-Mvou
Conseillère chargée des questions juridiques
et des droits de l'homme,
Mission permanente, Genève

GAMBIE / GAMBIA / GAMBIA / غامبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Alasan Senghore
Secretary General

Mr Njogou Jeng
Youth President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Yusupha Kah
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Mustapha Bittaye
Acting Director of Health Services

Gov. Baturu S.J. Camara
Member

GÉORGIE / GEORGIA / GEORGIA / جورجيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Natia Loladze
President

Ms Nino Osepaishvili
Secretary General

Ms Tamar Kamkamidze
Head of International Relations

Ms Gvantsa Zhgenti
Head of Youth and Volunteering

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Victor Dolidze
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Nata Varazashvili
Legal Adviser, Department of Public
International Law, Ministry of Justice of
Georgia

Ms Ketevan Sarajishvili
Head of Public International Law
Department, Ministry of Justice of Georgia

Mr Irakli Jgenti
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Gocha Lordkipanidze
Deputy Minister, Ministry of Justice of Georgia

Ms Nino Bakradze
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Saba Pipia
Teaching Assistant-International law Institute,
Faculty of Law, Tbilisi State University

GHANA / GHANA / GHANA / غانا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Kwame Gyimah-Akwafo
President

Dr Michael Agyekum Addo
Immediate Past President and Central Council Member

Mr Samuel Kofi Addo
Secretary General

Mr Huseini Kamara
National Youth Representative

Mr Patrick Brenya
Immediate Past National Youth Representative

État • State •Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ramses Cleland
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Iddrisu Yakubu
Ministre counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Doreen Bonna
Counselor

GRÈCE / GREECE / GRECIA / اليونان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Antonios Avgerinos
President

Ms Maria Dimoula
Vice-President

Ms Jenny (Polyxeni) Liagka
Board member

Dr Aggeliki Fanaki
Head Director

Ms Lina Tsitsou
Director of Organizational Development Coordination department

Ms Paraskevi Feleki
Head of Nursing Sector

Mr Andreas Potamianos
Head of International Relations Committee

Ms Areti Kentistou
Acting Head of Social Welfare Sector

Ms Fleur Karolain Potamianou
Assistante Principale

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Panayotis Stournaras
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Christina Valassopoulou
First Counsellor, Humanitarian Affairs / Migration Officer

Ms Athina Chanaki
Deputy Legal Counselor

Ms Natalia Panourgia
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Thiseas Fragkiskos Poullos
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GRENADE / GRENADA / GRANADA / غرينادا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Samantha Gillian Dickson
President

GUATEMALA / GUATEMALA / GUATEMALA / غواتيمالا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. Annabella Folgar Bonilla
Presidenta Nacional

Sr. Daniel Estuardo Javiel Orellana
Director General

Sr. Juan Andrés Coro Rivera
Asesor, Migración

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excma. Sra. Carla Maria Rodriguez Mancia
Embajadora, Representante Permanente,
Misión permanente, Ginebra

Sr. Fernando De la Cerda Bickford
Ministro Consejero, Misión permanente,
Ginebra

Sra. Sara Sofia Soto González
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

GUINÉE / GUINEA / GUINEA / غينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Youssouf Traoré
Président

M. Elhadj Bhoye Barry
Vice-président

M. Mamadou Saliou Diallo
Secrétaire général national

M. Lonceny Conde
Coordinateur des Programmes

GUINÉE BISSAU / GUINEA BISSAU /GUINEA BISSAU / غينيا بيساو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Sadna Na Bitã
Président

M. Francisco José Mendes
Secrétaire général

GUINÉE ÉQUATORIALE / EQUATORIAL GUINEA / GUINEA ECUATORIAL / غينيا الاستوائية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Jesús José Mba Nchama
Presidente

Lic. Sr. Juan Jose Ekuna Esono Mangue
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Henri Bedaya
Attaché

Mme Estefanía Nsang
Attachée, Santé

Mlle Esperanza Mebiam
Stagiaire (déléguée jeunesse)

GUYANA / GUYANA / GUYANA / غيانا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Dorothy Anne Fraser
Director General

HAÏTI / HAITI / HAITÍ / هايتي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Jean-Pierre Guiteau
Président

M. Guëtson Lamour
Directeur exécutif a.i.

Mme Edwige Pascal Maignan
Responsable administrative

M. Périclès Jean-Baptiste
Coordonnateur

M. Elisee Pierre
Coordonnateur national de la Croix-Rouge jeunesse

Mme Pierna Pyram
Coordonnatrice d'une branche locale de la Croix-Rouge jeunesse

M. Philippe Belot
Secrétaire de Gouvernance de la Croix-Rouge haïtienne

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Pierre André Dunbar
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

HONDURAS / HONDURAS / HONDURAS / هندوراس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. José Juan Castro Hernández
Presidente Nacional

Sr. Alexei Castro Dávila
Director General

Sra. Rosario Fernandez Woods de Arias
Vicepresidente Regional IV

Sr. Carlos Ledin Gallegos Blanco
Presidente Departamental de Olancho

Sra. Bessy Abigail Valle Paz
Volunteering Manager

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Giampaolo Rizzo
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Gen. Carlos Antonio Cordero Suarez
Sub-Comisionado Nacional de COPECO

Srta. Mariel Lezama Pavón
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Natalia Girón Sierra
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Ángel Claros
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

HONGRIE / HUNGARY / HUNGRÍA / هنغاريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Zsigmond Göndöcs
President

Ms Antalné Fodor
VicePresident

Mr István Kardos
Director General

Mr Gábor Nagy
Deputy Director General

Ms Alice Szél
Head of International and Migration

Ms Rozalia Szabo
Migration Project Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Zsuzsanna Horváth
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr András Szörényi
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Zsófia Csizmadia
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Zoltán Hegedüs
Head of International Law Section

Ms Kitti Katalin Juhász
Desk officer

Ms Anna Réka Szerencsés
Legal officer

ÎLES COOK / COOK ISLANDS/ ISLAS COOK / جزر كوك

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Lesley Lafala Katoa
President

Ms Jennifer Anne Davis
Governing Board member

Ms Fine Tuitupou
Secretary General

Mr Danny Vakapora
Adviser to National Society

Ms Chemanya Ngaavae Mackenzie-Hoff
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Siai Matavai Taylor
Foreign Affairs Officer, Ministry of Foreign Affairs and Immigration, Government of the Cook Islands

Dr Nathalie Tierney-Rossette-Cazel
CI Ambassador

ÎLES MARSHALL / MARSHALL ISLANDS / ISLAS MARSHALL / جزر مارشال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Alexander Z. Piñano
President

Ms Brooke Takala
Secretary General

Mr Roger Muller
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Doreen Debrum
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Guillaume Charron
Advisor

ÎLES SALOMON / SOLOMON ISLANDS / ISLAS SALOMÓN / جزر سليمان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Mockson Aaron
President

Mr Clement Manuri
Secretary General

Ms Shenthel Soaki
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Barrett Salato
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Helen Weldu Aualom
Intern

INDE / INDIA / INDIA / الهند

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ravinder Kumar Jain
Secretary General

Mr Dhansi Ram Sharma
General Secretary

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Rajiv Kumar Chander
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Puneet Agrawal
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Animesh Choudhury
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Mini Devi Kumam
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Vimarsh Aryan
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Senthil Kumar Subramanian
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE / INDONESIA / INDONESIA / إندونيسيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Hamid Awaluddin
Board member

Ms Linda Lukitari Arimurtiningrum
Board member

Mr Johnny Darmawan Danusasmita
Board Member

Mr Muhammad Muas
Board Member

Mr Jacobus Dwihartanto
Deputy Treasurer

Sir Adrian Mufti
Legal Advisor

Mr Maeza Angga Rizky
National Volunteer Coordinator

Ms Andreane Riama Tampubolon
RFL Head of Subdivision

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Hasan Kleib
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Andreano Erwin
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Achsanul Habib
Director of Human Rights, Ministry of Foreign Affairs

Mr Sutarmono Adhi Kuntjoro
Head of Programming and Reporting, Ministry of Law and Human Rights

Mr Sylvana Budi
Head of Health Crisis Centre, Ministry of Health

Mr Azharuddin Azharuddin
Head of Humanitarian Law Section, Ministry of Law and Human Rights

Mr Tarigan Ferdinan S.
Head of Multilateral Cooperation on Health, Ministry of Health

Ms Dora Hanura
Head of Public Relations, Ministry of Law and Human Rights

Ms Yanti Herman
Head of Health Service Regulation Sub-Division, Ministry of Health

Mr Hidayat Hidayat
Head of Right's of Vulnerable Group Instrument

Ms Yuni Astuti Ibrahim
Head of Cultural Heritage and Museum Management

Ms Febrian Irawati Mamesah
Head of Humanitarian Affairs Sub Directorate, Ministry of Foreign Affairs

Mr Fauzy Marasabessy
Head of Humanitarian Law, Coordinating Ministry for Political, Legal and Security Affairs

Ms Sri Patmiarsi Retnaningtyas
Head of Cultural Reserves Preservation, Ministry of Education and Culture

Ms Ira Cyndira Tresna
Head of Evaluation and Information, Health Crisis Centre, Ministry of Health

Mr Bonanza Taihitu
Counsellor, Permanent, Geneva

Ms Mia Padmasari
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr A. Aninditya Adi Primasto
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Meutia Hasan
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Clemens T. Bektikusuma
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Dira Tiarasari Fabrian
Second Secretary, Permanent mission, Geneva

Mr Christian P.A. Putra
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Axelsyah Reza Miraza
Official, Ministry of Foreign Affairs

Ms Euis Nurmala
Official, Ministry of Law and Human Rights

Ms Purwonugroho Sigit
Official, Ministry of Health

Ms Hairita Hairita
Project and Budget Planner, Ministry of Law and Human Rights

Ms Maulida Amalia Nur Afifah
Legal Documentalist, Ministry of Law and Human Rights

Ms Eisabeth Augustina Issantyarni
Legal Documentalist, Ministry of Law and Human Rights

Ms Arzita Shafira
Secretary of Political Affairs Division, Permanent Mission of Indonesia

IRAN (République islamique de) / IRAN (Islamic Republic of) / IRÁN (República Islámica de) / إيران (جمهورية - إسلامية)

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Mansooreh Khorrambagheri
Director General, International Operation and Humanitarian Programs

Mr Hassan Esfandiar
Deputy Director General for International Protocol and Communications

Ms Ghazaleh Nazifkar
Deputy Director General for Principle, Law and IHL Department

Mr Jabbar Aslani
Head of Rules and Principles Office

Mr Mojtaba Eskandari
Desk Officer

Ms Zohreh Fakhari Zavareh
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Esmaeil Baghaei Hamaneh
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Dr Javad Amin-Mansour
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Reza Dehghani
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Bahram Heidari
Counsellor, Humanitarian Expert, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohammad Hossein Sayyadnejad
Expert on International Humanitarian Law, Ministry of Foreign Affair of the Islamic Republic of Iran

IRAK / IRAQ / IRAK / العراق

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Yaseen Ahmed Abbas Abbas
President

Dr Zaid Abdulkareem Adbulateef
Vice-President

Dr Ali Dawood Salman Al-Attar
Vice-President

Dr Tara Barqee Rashid
Governing Board Member

Mr Furqan Qays Mohammed Ridha Sharba
Governing Board Member

Mr Ahmed Kadhim Owaid
Director of Operations

Mr Husam Sabri Abed Al-Zubaidi
Head of International Relations

Mr Ali Sami Shukri Shukri
Secretariat of the President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Hussain Mahmood Alkhateeb
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Dr Abbas Kadhom Obaid Al-Fatlawi
Deputy Permanent Representative, Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Ms Mayada Abdul Hadi Yass Al-Karaghouli
Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Alyaa AlSayegh
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Ahmed Abdulsattar Jabbar Al-Asadi
Attaché, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE / IRELAND / IRLANDA / أيرلندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Patrick Carey
Chairman

Mr Liam O'Dwyer
Secretary General

Ms Anna Marie O'Carroll
International Programme Manager

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Michael Gaffey
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Jamie Walsh
Deputy Permanent Representative of Ireland to the Conference on Disarmament

Mr Patrick Haughey
Humanitarian Director, Department of Foreign Affairs and Trade, Ireland

Mr Justin Dolan
Deputy Director, Humanitarian Unit, Department of Foreign Affairs and Trade, Ireland

Mr John O'Grady
Deputy Director, Humanitarian Unit, Irish Aid

Mr Declan Johnston
First Secretary, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mr Fergal Horgan
Global Health and Nutrition Advisor, Permanent Mission, Geneva

Mr Niall Cremen
Humanitarian Advisor

Ms Elizabeth O'Brien
Disarmament Advisor

Mr Declan Smyth
Deputy Legal Adviser DFAT

ISLANDE / ICELAND / ISLANDIA / آيسلندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sveinn Kristinsson
President

Ms Kristín S. Hjálmtýsdóttir
Secretary General

Mr Jón Brynjar Birgisson
Head of Domestic Department

Mr Atli Viðar Thorstensen
Head of International Department

Ms Melanie Powell
Project Manager Psychosocial Support

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Anna Jóhannsdóttir
Ambassador, Director General for Legal and Executive Affairs, Ministry for Foreign Affairs

H.E. Mr Harald Aspelund
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission of Iceland, Geneva

Mr Thorvardur Atli Thórsson
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Pálína Björk Matthíasdóttir
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Ragnheidur Kolsøe
Adviser, Humanitarian Assistance, Ministry for Foreign Affairs

ISRAËL / ISRAEL / ISRAEL / إسرائيل

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Uri Shacham
Director of Movement Relations and Coordination

Mr Rabbi Avraham Manela
Chairman of Executive Committee

Mr Eli Bin
Director General

Dr Noam Nissim Yifrach
Advisor

Ms Racheli Ikar (Ikar Cohen)
Dissemination Officer

Ms Maya Kaplan Oved
Financial Officer

Mr Chaim Rafalowski
DM Coordinator

Mr Tamer Abu Gaffer
Youth Delegate

Mr Amit Akiva
Delegate

État[3] • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Aviva Raz Shechter
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Yoel Mester
Minister Counselor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Michal Maayan
Minister Counselor, Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament, Permanent Mission, Geneva

Adv. Hila Kugler-Ramot
Director, Law of Armed Conflict Division, Office of the Deputy Attorney General (International Law)

Ms Nina Shoshana Ben-Ami
Director, Human Rights and International Organizations Department

Ms Judith Galilee Metzer
Minister Counselor

Adv. Dvir Saar
Senior legal adviser, International Law Department, Israel Defence Forces

Adv. Noam Cappon
Legal Advisor

Adv. Brian Ezequiel Frenkel
Human Rights and Humanitarian Affairs Adviser

Adv. Merav Marks
Legal Adviser

Ms Daniela Roichman
Adviser, Permanent Mission, Geneva

Mr Nathan Chicheportiche
Public Diplomacy Officer

Ms Tamara Sznaidleder
Project Coordinator

Adv. Rafael Eliahu Reuben
Legal Assistant

ITALIE / ITALY / ITALIA / إيطاليا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Rosario Maria Gianluca Valastro
Vice President

Prof. Giulio Bartolini
Member, Commission for IHL

Ms M. Amelia Marzal
Head of International Cooperation and Relations

Ms Francesca Basile
Head of Migration

Mr Michele Bonizzi
Head of Health

Mr Francesco Caponi
President, Tuscany Regional Branch

Mr Adriano Iaria
Humanitarian Advocacy Officer

Ms Cace Carla
Communications Officer

Mr Fabrizio Damiani
Desk for Europe and Asia Pacific, Senior Officer International Cooperation and Relations

Mr Antonio Di Pietro
Youth Representative

3 This delegation recalled the position expressed in the communication addressed to the Depositary of the four Geneva Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014.

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Gian Lorenzo Cornado
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Ernesto Massimino Bellelli
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Prof. Cristiana Carletti
Professor, Legal Expert

Mr Leonardo Carmenati
Deputy Director

Ms Marie Sol Fulci
First Counsellor

Mr Michelangelo Nerini
Counsellor

Dr Andrea Silvestri
Counselor, Legal Service, Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

Mr Stefano Crescenzi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Dr Letizia Fischioni
Officer, Humanitarian Aid and Fragile State Office

Ms Paola Vigo
Humanitarian Affairs Officer

JAMAÏQUE / JAMAICA / JAMAICA / جامايكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Hope Munroe
President

Dr Dennis Edwards
Immediate Past President

Ms Yvonne Clarke
Director General

Dr Carroll Edwards
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Cheryl Spencer
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Andre, St. Orvin Coore
Deputy Director, Legal Services Unit, Ministry of Justice

Mr Dmitri Carlos St George Robertson
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON / JAPAN / JAPÓN / اليابان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Hiroki Tomita
Vice President

Dr Yasuo Tanaka
Director General, International Department

Mr Kentaro Nagazumi
Delegate

Ms Haruka Adachi
Delegate

Ms Yuki Kaifuchi
Delegate

Ms Masako Kataoka
Delegate

Mr Akihiko Saito
Delegate

Ms Emi Yahiro
Delegate

Mr Hiroto Oyama
Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ken Okaniwa
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Masashi Nakagome
Minister, Permanent Mission, Geneva

Prof. Dr Masahiro Kurosaki
Director of the Study of Law, Security and Military Operations, Associate Professor of International Law, Department of International Relations and Center for Global Security National Defence Academy, Japan Ministry of Defence

Mr Shuichi Furuya
Professor of Law, Waseda Law School, Waseda University

Mr Masayoshi Mita
Officer, Ministry of Foreign Affairs, Japan

Ms Emiko Yamaguchi
Officer, Ministry of Foreign Affairs, Japan

Mr Mitsukuni Miyakawa
Officer, Ministry of Foreign Affairs, Japan

Mr Ken Kondo
Officer, Ministry of Foreign Affairs, Japan

Mr Yasuo Kitano
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Tomoyoshi Maehira
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Saori Nagahara
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Go Takashima
Second Secretary (Lawyer), Permanent Mission, Geneva

JORDANIE / JORDAN / JORDANIA / الأردن

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Mohammed Mutlaq Al-Hadid
President

Dr Sami Abdullah Khasawnih
Board Member

Mr Abed Al-Rahim Fathi Boucai
Board Member

Mr Mutlaq Mohammed El-Hadid
Head of Disaster Management Unit /Youth Representative

Ms Laila Ahmad Touqan
General Treasurer

Dr Ibrahim Aljazi
Legal Consultant

Mr Saleh Abdallah Orayek Al-Ghsoon
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Akram Harahsheh
Counselor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Ghadeer Elfayez
Counselor, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Odai Abdel Wahab J. Al Qaralleh
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohammad Erekat
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Rami Khawaldeh
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN / KAZAKHSTAN / KAZAJSTÁN / كازاخستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Assel Tastanova
Vice-President

Ms Aigul Kumasheva
Director of the Organizational Development Department

Ms Assel Kalmagambetova
Volunteer Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Zhanar Aitzhanova
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Arman Baissuanov
Minister - Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Abzal Mambetalinov
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Meruyert Baikuatova
Third Secretary of the Ministry of foreign affairs of Kazakhstan

KENYA / KENYA / KENIA / كينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Francis Masika
Governor

Ms Jacqueline Wirangi Wasonga Kitulu
1st Deputy Governor

Dr Abbas Gedi Gullet
Secretary General

Dr Asha Mohammed Abdulrahim
Secretary General Designate

Mr Idris Ahmed Irshad
Deputy Secretary General

Mr Salat Mohamud
Treasurer

Mr James Onsongo Nyamao
Ag Head of Health Nutrition and Social Services

Ms Suada Abdulla
Disaster Risk Reduction Manager

Mr Edwine Osiany Okuta
Legal Adviser

Ms Sarah Nduku Nzau
Policy and Advocacy Officer

Dr Halima Saado Abdillahi
Participant

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Lucy Kiruthu
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Anna C.R. Keah
Counsellor II

Ms Willy Fiona Mwasiaji
Deputy Director for Social Development

Ms Emily Jepkoech Kimosop
Senior Social Development Officer

Mr Nigel Mwaura
Foreign Service Officer

KIRGHIZISTAN / KYRGYZSTAN / KIRGUISTÁN / قيرغيزستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Azamat Baialinov
President

Mr Chingiz Dzhakipov
Director General

Ms Sabina Ibraimova
Deputy Director General

Ms Aidai Erikova
Head of Social Development Department

Ms Bermet Usubalieva
Head of Organizational Development Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Saikal Esengeldieva
First secretary, Permanent Mission, Geneva

KIRIBATI / KIRIBATI / KIRIBATI / كيريباتي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Martin Puta Tofinga
President

Mr Depweh Kanono
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Terieta Mwemwenikeaki
Delegate

KOWEÏT / KUWAIT / KUWAIT / الكويت

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Hilal M Al-Sayer
President

Ms Maha Barjas Al-Barjas
Secretary General

Dr Musaed Al Enizi
Director of Legal Department

Mr Khaled Z A Z Al Naser
Director of Public Relations and Media

Ms Mona Alshatti
Director of the President's office

Ms Nevein Yosry Hasan
Director of International Relation and Projects Management

Mr Abdulrahman AlSaleh
Head of Balsam Project

Ms Loulwah AlKhaldi
Volunteer

Mr Yousef Al Naki
Volunteer

Ms Awatef AlQallaf
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Jamal Mohamed Issa Alghunaim
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission

Mr Abdullah Alkhubaizi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Dr Nawaf Alshuraian
Magistrat

LESOTHO / LESOTHO / LESOTO / ليسوتو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Silas Lecholocholo Mosuhli
President

Ms Mabataung Mildred Ntai
2nd Vice-President

Mr Kopano Benjamin Masilo
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Refiloe Litjobo
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE / LATVIA / LETONIA / لاتفيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Viktors Jaksons
President

Mr Uldis Likops
Secretary General

Ms Agnese Trofimova
Head of International and Public Relations

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Janis Karklins
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Rolands Ezergailis
Head of Division, International Treaties Division, Legal Department

Ms Evita Kreitus
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

LIBAN / LEBANON / LÍBANO / لبنان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Georges Kettaneh
Secrétaire général

Mme Miriana Bader
Directrice du secteur des Jeunesses

M. Hicham El Haddad
Directeur de la section des Affaires internes

M. Tanios Azar Zoghbi
Directeur de la section des Affaires internes

M. Charbel Aidamouni
First Aid and Public Safety Training Manager

Ms Samar Saade Abou Jaoude
Coordinator between President and Secretary General, Planning Unit Coordinator, PMER Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Salim Baddoura
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Ahmad Soueidan
Conseiller

M. Nabil Ferzli
Deuxième Secrétaire

M. Hani Chaar
Adviser

LIBÉRIA / LIBERIA / LIBERIA / ليبريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Jerome NJ Clarke Jr.
President

Mr M. Wee Rogers
Chairman on Finance and Risk Commission

Mr G. Ambullai Perry
Secretary General

Mr Oniel Dyujah Bestman
Communications and Reporting Officer

LIBYE / LIBYA / LIBIA / ليبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Mare Eisa
Secretary General

Mr Farag Omar Ali Omar
Deputy Secretary General

Mr Mohamed Elbanuni
Director of Secretary General's Office

Dr Osama Azzam Sultan
Head of International Relations Manager

Ms Hanan Mousa Amqawi Alsaity
Deputy of Youth and Volunteers Office

Mr Salah Eden Mohamed Elnassfai
Secretary General consultant

Mr Yousuf Salih Buhadimah Marzouq
Secretary General's personal assistant

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Tamim Baiou
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Alsaddeeq Mohammed Ali Abushihiwah
Member of the National Committee for International Humanitarian Law

Mr Housam Hussein Mohamed Tantush
Member of the National Committee for International Humanitarian Law

Dr Osama Omran
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Suad Aljoki
First Secretary, the Ministry of Foreign Affairs

Mr Almoktar Omar Saeid Ashnan
Rapporteur and Coordinator of the National Committee for International Humanitarian Law

LIECHTENSTEIN / LIECHTENSTEIN / LIECHTENSTEIN / ليختنشتاين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Ulrike Charles
Executive Director

H.S.H. Prince Nikolaus of Liechtenstein
Head of International Affairs

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Peter Christian Matt
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Karin Lingg
Minister, Office for Foreign Affairs, Vaduz

Dr Elena Klien
First Secretary, Office for Foreign Affairs, Vaduz

Mr Daniel Batliner
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Alessia Risch
Intern, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE / LITHUANIA / LITUANIA / ليتوانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Remigijus Kalpokas
Board Member

Ms Gintare Guzeviciute
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Andrius Krivas
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Dalia Vitkauskaitè-Meurice
Counselor

Ms Ruta Rudinskaite-Larsen
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Justinas Linkevicius
Attaché

LUXEMBOURG / LUXEMBOURG / LUXEMBURGO / لكسمبرغ

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Marc Crochet
Directeur général adjoint

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Anne Goedert
Représentante permanente adjointe, Mission permanente, Genève

Mme Catherine Wiseler
Conseillère, Mission permanente, Genève

Mme Catherine Kayser
Agent Desk humanitaire (MAEE - Direction de la coopération au développement et de l'action humanitaire)

Mme Sandra Merens
Secrétaire de légation

M. Philippe Wealer
Attaché, Développement et action humanitaire

MADAGASCAR / MADAGASCAR / MADAGASCAR / مدغشقر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Alice Ralisoa Ep Rasitefanoelina
Présidente

Mme Andoniaina Ratsimamanga
Secrétaire générale

Mlle Mihary Amintsoa Razafimanantsoa
Membre, Commission Jeunesse – Volontaire

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Christian Paul Andriamahavory
Secrétaire général du ministère de la Justice

MALAISIE / MALAYSIA / MALASIA / ماليزيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Her Highness Dato' Seri DiRaja Tan Sri Tunku Puteri Intan Safinaz Binti Almarhum Sultan Abdul Halim Mu'adzam Shah, Tunku Temenggong Kedah
National Chairman

Dr Mohamed Alwi bin Abdul Rahman
National Executive Board Member

Mr Suhaimi bin Yacob
National Executive Board Member

Mr Sayed A. Rahman Bin Sayed Mohd
Secretary General

Mr Saiful Izan Bin Nordin
Manager, International Humanitarian Law, Legal and International Relations

Ms Shi Jie Chew
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Dato' Ahmad Faisal Muhamad
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission of Malaysia, Geneva

Dr Hishamuddin bin Mohd Hashim
Deputy Secretary General (Strategic), Ministry of Women, Family and Community Development

Mr Syed Edwan Anwar
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Malaysia, Geneva

Ms Kalpana Devi Rajantran
First Secretary, Permanent Mission of Malaysia, Geneva

Ms Rasyidah Zainal
First Secretary, Permanent Mission of Malaysia, Geneva

Ms Nur Azureen Mohd Pista
First Secretary, Permanent Mission of Malaysia, Geneva

Ms Siti Nur Hajar Abu Bakar
Principal Assistant Secretary

MALAWI / MALAWI / MALAUI / ملاوي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Levison Chunga Msautsa Changole
President

Mr Mcbain Laiton Kanongodza
Secretary General

Ms Prisca Pililani Waluza
Director of Programmes

Mr Felix Solomon Washon
Communication Coordinator

Ms Lilian Sabe Mwandira
Youth Delegate

MALDIVES / MALDIVES / MALDIVAS / ملديف

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ali Nashid
President

Mr Aishath Niyaz
First Vice-President

Ms Aishath Noora Mohamed
Secretary General

Ms Fathimath Mizy Musthafa
Communications and Resource Mobilisation Officer

Ms Aminath Masha Midhuhath
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Hala Hameed
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Hawla Ahmed DiDi
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Shahiya Ali Manik
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Gamar Abdulla
Intern, Permanent Mission, Geneva

MALI / MALI / MALÍ / مالي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Abdourahamane Cisse
Président

Dr Cheick Mohamed Cherif Cisse
Vice-président

Dr Mamadou Traore
Secrétaire général

M. Adama Diawara
Point focal Jeunesse

État • State – Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E.M. Mamadou Henri Konate
Ambassadeur, Représentant Permanent, Mission permanente, Genève

Mme Ma Traore
Conseillère en charge des questions humanitaires, Mission permanente, Genève

MALTE / MALTA / MALTA / مالطة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Edward Gruppetta
President

Ms Marie Paulette Fenech
Director General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Christopher Grima
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr David Cassar
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Roberto Pace
Counsellor

Ms Justine Micallef
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Nicoleta Croitoru Bantea
Political Officer

MAROC / MOROCCO / MARRUECOS / المغرب

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Abdesselam Makroumy
Directeur général de l'administration

Dr Mohamed Assouali
Coordinateur national des Programmes et des projets, membre de la Commission nationale du Droit international humanitaire (DIH)

Dr Mohammed Bendali
Chef de division, Secourisme, jeunesse, volontariat et gestion des catastrophes

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Omar Zniber
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Abdellah Boutadghart
Ministre plénipotentiaire, Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Lt col Mohcin Nadi
Deputy Director

Col Mohamed El Azzouzi
Responsable des affaires juridiques, Administration défense nationale

Prof. Mohammed El Bazzaz
Membre de la Commission nationale de Droit international humanitaire Maroc

M. Hassan Oudghiri
Conseiller, Mission Permanente, Genève

Mme Asmaa El Kamchi
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève

M. Mohamed Amine Boukhris
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève

M. Mohamed Yassine Kabbaj
Premier Secrétaire, Mission Permanente, Genève

M. Mohammed Kamal El Khomssi
Premier Secrétaire, Mission Permanente, Genève

Mr Badreddine Sarfat
Conseiller, Administration

Mme Nisrine Elhsissen
Déléguée

M. Gabriel Manguilin
Membre

MAURICE / MAURITIUS / MAURICIO / موريشيوس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Samoorgum Tirvassen
President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Fee Young Li Pin Yuen
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAURITANIE / MAURITANIA / MAURITANIA / موريتانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Mohamed Lemine
Président

Mme Aminata Ba
2e Vice-présidente

M. Mohamed Elemine Matallah
Responsable national Jeunes et secourisme

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Mohamed El Habib Bal
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

M. Elghotob Houeiriya
Directeur de l'Action humanitaire

Mme Warda Mohamed Khouye
Conseillère, Mission permanente, Genève

MEXIQUE / MEXICO / MÉXICO / المكسيك

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Lic. Sr. Fernando Suinaga Cárdenas
Presidente

Sra. Beatriz Elena Nieves de Freaner
Vicepresidenta Nacional

Lic. Sr. Eduardo Saturnino de Aguero Leduc
Vicepresidente

Lic. Sr. Carlos Freaner Figueroa
Vicepresidente

Sra. Carmen Lebrija de Suinaga
Presidenta Nacional de Damas Voluntarias

Sra. María Ruth Bitar Romo
Vicepresidenta de Damas Voluntarias

Lic. Sr. José Antonio Monroy Zermeño
Director General

Lic. Sr. Fernando Felipe Rivera Muñoz
Coordinador Nacional de Voluntariado

Sra. Ana Sofía Quintanilla Torres
Damas Voluntarias

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Alejandro Celorio Alcántara
Consultor Jurídico, Secretaría de Relaciones Exteriores

Excma. Sra. Socorro Flores Liera
Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Excmo. Sr. Juan Raúl Heredia Acosta
Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Erika Gabriela Martínez Liévano
Ministra, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Alonso Martínez Ruiz
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Alejandro Alba Fernández
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Jorge González Mayagoitia
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Diego Ruíz Gayol
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sra. María Eugenia González Anaya
Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Alondra Lisette Mendoza Carlos
Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Rodrigo López Tovar
Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Magali Esquinca Guzmán
Delegada, Misión Permanente, Ginebra

Sr. José Antonio Hernández Vega
Delegado, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Pía Gómez Robledo
Delegada, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Sofía Varguez Villanueva
Delegada, Misión Permanente, Ginebra

MICRONÉSIE (ÉTATS FÉDÉRÉS DE) / MICRONESIA (FEDERATED STATES OF) / MICRONESIA (ESTADOS FEDERADOS DE) / ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Diaz Joseph
President, National Board of Directors

Ms Sylvia Elias
Youth Representative, National Governing Board

Mr Frank Isao
Executive Director

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Varanisese Temo Korosaya Bulabalavu
Assistant Attorney General

MONACO / MONACO / MÓNACO / موناكو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Frédéric Platini
Secrétaire général

M. Claude Fabbretti
Directeur opérationnel de la Section humanitaire internationale et du secourisme civil

Mme Anne Danziger
Coordinatrice des programmes internationaux

Mme Marine Ronzi
Coordinatrice, Communication, relations internationales et jeunesse

Mme Veronica Demaria
Déléguée de la jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. Mme Carole Lanteri
Ambassadeur, Représentante permanente, Mission permanente, Genève

M. Gilles Realini
Conseiller, Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

M. Johannes de Millo Terrazzani
Conseiller, Mission Permanente, Genève

Mme Suzana Vaz
Attachée

M. Maxime Candes
Stagiaire, Mission permanente, Genève

M. Louis Curau
Stagiaire, Mission permanente, Genève

MONGOLIE / MONGOLIA / MONGOLIA / منغوليا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Bolormaa Nordov
Secretary General

Ms Davaajargal Batdorj
Director of Programs and Cooperation Department

Mr Nyamsambuu Davaa
Communication Officer

Ms Nomin Orgodol
Youth Delegate

Mr Munkhbaatar Dumaajav
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Lundeg Purevsuren
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Tsetsegmaa Oyunsukh
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONTÉNÉGRO / MONTENEGRO / MONTENEGRO / الجبل الأسود

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Gordana Mijovic
President

Ms Natasa Uskokovic
International relations, Head

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Milorad Šćepanović
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Ivana Boskovic
Senior Adviser in the Ministry of Labor and Social Welfare Montenegro

Mr Nikola Raznatovic
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MOZAMBIQUE / MOZAMBIQUE / MOZAMBIQUE / موزامبيق

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Avelino Isaias Mondlhane
President

Excmo. Dr. Jose Carlos Pompilio Da Cunha
Vice-President of Board

Excma. Sra. Maria Cristina Uamusse
Acting Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Amadeu Paulo Samuel Da Conceicao
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. M Jaime Chissano
Ambassador, Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

H.E. Ms Dalia Zacarias Tricamegy
Jurist

Ms Francelina Romao
Health Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR / MYANMAR / MYANMAR / ميانمار

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Maung Maung Myint
President

Dr Amaya Maw Naing
Vice-President

Prof. Dr Mya Thu
Executive Member

Dr Nyo Nyo Wint
Deputy Secretary General

Mr Biak Cin Sang Biak Cin Sang
Youth Leader

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Kyaw Moe Tun
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Ms Ei Ei Tin
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Zen Sian Hung
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Htwe Tra Nandi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Khin Chan Myae
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE / NAMIBIA / NAMIBIA / ناميبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Rosa Marina Persendt
President

Ms Bernadette Olivia Helena Bock
Secretary General

Ms Diina Tuwilika Hamwaama
Youth Chairperson

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Penda Andreas Naanda
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Xungileni Martha Chitundu
Second Secretary

Mr Jerry Mika
Second Secretary

NAURU/ NAURU/ NAURU / ناورو

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Stella Duburiya
Country Focal Officer in Human Rights

NÉPAL / NEPAL / NEPAL / نيبال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sanjiv Thapa
Chairman

Mr Dev Ratna Dhakhwa
Secretary General

Ms Puja Koirala
Director

Mr Bijay Kumar Dahal
Legal Adviser

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Mani Prasad Bhattarai
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Tirtha Raj Wagle
Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Uttam Shahi
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Kumar Rai
Member

NICARAGUA / NICARAGUA / NICARAGUA / نيكاراغوا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Oscar Isaac Gutiérrez Somarriba
Presidente

Lic. Sr. Auner Antonio Garcia Garcia
Director General

Lic. Sr. Juan Raúl Duriez Díaz
Tesorero Consejo Nacional

Lic. Sr. Roger Antonio Perez Martinez
Jefe Nacional de Juventud

Lic. Sra. Ana Carolina Picado Díaz
Secretaria Consejo Nacional

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr. Guillermo José González González
Ministro-Director, Sistema Nacional para la Prevención, Mitigación y Atención de Desastres (SINAPRED)

Excmo. Sr. Carlos Ernesto Morales Davila
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Srta. Sabra Murillo
Ministra Consejera

Lic. Srta. Mirna Mariela Rivera Andino
Consejera

Srta. Elvielena Diaz Obando
Primera Secretaria

NIGER / NIGER / NÍGER / النيجر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Gouv. Ali Bandiare
Président

M. Ibrahim Ousmane
Secrétaire général adjoint

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. Mme Fatima Sidikou
Ambassadeur, Représentante permanente, Mission permanente, Genève

Mme Abdoulkarim Fadima Altine
Directrice de la Migration interne et des réfugiés, ministère de l'Intérieur

M. Issoufou Garba
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA / NIGERIA / NIGERIA / نيجيريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef dedélégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Elder (Chief) Bolaji Akpan Anani
National President

Mr Abubakar Ahmed Kende
Secretary General

Mr Abdulrazaq Magaji Hussaini
National Youth Coordinator

Mr Samuel Okon Ikon
Branch Chairman

Ms Afolake Elizabeth Iyogun
Head of Finance

Mr Benjamin Nji
Confidential Secretary

Mr Osadebe Lovely Ogwudile
Change Manager

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Olatinuolawa Adunifeoluwa Fagboyegun
Foreign Service Officer

Mr Tunde Mukaila Mustapha
Minister

Ms Esther Michael Gomo
Participant

Ms Theresa Chinyere Onuh
Counsellor

NORVÈGE / NORWAY / NORUEGA / النرويج

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Robert Mood
President

Ms Hanne Heggdal
Vice-President

Ms Andrea Kristin Edlund
Vice-President, Red Cross Youth

Mr Bernt G. Apeland
Secretary General

Mr Øistein Mjærum
Director of Communication and Fundraising

Mr Haakon Jacob Rothing
Head of Programmes

Mr Ivar Stokkereit
Head of Policy and International Law

Ms Heidi Bang
Senior Advisor

Ms Hanne Marie Mathisen
Senior Advisor

Ms Alessandra Nervi
Senior Advisor

Mr Preben Marcussen
Advisor

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Helge Andreas Seland
Director General, Legal Affairs Department,
Ministry of Foreign Affairs of Norway

H.E. Mr Hans Brattskar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Mette Tangen
Deputy Director

Ms Ingunn Vatne
Minister Counsellor

Ms Cathrine Andersen
Senior Adviser

Ms Huyen Brekken
Senior Advisor

Ms Elisabeth Garberg Andvig
Adviser

Ms Annette Seiergren Bjorseth
International Law Adviser

Mr Espen Persønn Flagstad
Legal Adviser

Ms Ida Steenfeldt-Foss
Intern

NOUVELLE-ZÉLANDE / NEW ZEALAND / NUEVA ZELANDIA / نيوزيلندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Kerry Nickels
National President

Ms Niamh Lawless
Secretary General

Ms Sarita Aldred
National Youth Representative

Mr Jason Brian Cowlam
Individual Giving Manager

Dr Rebecca Dudley
International Humanitarian Law Advisor

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Jillian Dempster
Ambassador, Permanent Representation, Permanent Mission, Geneva

Ms Charlotte Skerten
First Secretary

Ms Kate Bradlow
Lead Advisor - Humanitarian

Mr Stuart John Dymond
Special Adviser

Mr Ben McFadden
Senior Policy Officer

Ms Gabrielle Rush
Manager, Legal Division

Ms Maanya Tandon
Legal Adviser, Ministry of Foreign Affairs and Trade

OMAN / OMAN / OMÁN / عُمان

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Talib Al Raisi
Head of OIHL

Ms Kifah Al Lawati
Counselor

H.E. Mr Abdullah Al Riyami
Charge d'Affaires, Permanent Mission of Oman in Geneva

Ms Faiza Al Nabhani
Diplomacy

Ms Nouhad Makhlouf Kassab
Translator

OUGANDA / UGANDA / UGANDA / أوغندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Halid Kirunda
Chairman Central Governing Board

Mr Robert Kweyunga Kwesiga
Secretary General

Mr Mubaraka Majesi
Youth President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Christopher Onyanga Aparr
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Col. Godard Busingye
Chief of Legal Affairs, Ministry of Defence

H.E. Ms Eunice Kigenyi
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Daphine Teddy Nyanduri
Registration Coordinator

OUZBÉKISTAN / UZBEKISTAN / UZBEKISTÁN / أوزبكستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Polat Jonridovich Abdullakhanov
Head of the International Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ulugbek Lapasov
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Eldiyor Toshmatov
Advisor

Mr Sarvar Pirmukhamedov
Assistant

PAKISTAN / PAKISTAN / PAKISTÁN / باكستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Saeed Elahi
Chairman

Mr Naguib Ullah Malik
Vice-Chairman

Mr Justice Ahmad Farooq Sheikh
Governing Board Member

Ms Shahnaz Shahid Hamid
Managing Board Member

Mr Khalid Bin Majeed
Secretary General

Mr Javed Ahmed
Deputy Director PMER

Mr Muazzam Shah
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Khalil-ur-Rahman Hashmi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Tahir Hussain Andrabi
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Farhat Ayesha
Counsellor

Mr Usman Iqbal Jadoon
Counsellor

Mr Hussain Muhammad
Counsellor

Ms Fareena Arshad
First Secretary

Ms Zunaira Latif
First Secretary

Mr Muhammad Omar
First Secretary

Mr Rizwan Siddique
Second Secretary

Mr Junaid Suleman
Second Secretary

Mr Imran Ahmad
Assistant Private Secretary

Ms Somayah Nasir
Interne

Ms Amna Shahid Malik
Interne

PALAOS / PALAU / PALAU / بالاو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Saul Santy Asanuma
President/Chairman

Ms Joanne Maireng Sengebau
Secretary General/Executive Director

Mr JB Mad Victorino
Youth Vice-Chairman

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Portia Klong Franz
Executive Assistant

PANAMA / PANAMA / PANAMÁ / بنما

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Elias Ricardo Solis González
Presidente Nacional

Lic. Sr. Renaldo Bedoya Arauz
Primer Vicepresidente Nacional

Sr. Raul Gomez
Voluntario

Sra. Irene Perurena
Comité Central

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Juan Alberto Castillero Correa
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Guillermo Crespo,
Agregado, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Siurania Elizabeth Mirones Castillo
Tercera Secretaria

PAPOUASIE-NOUVELLE-GUINÉE / PAPUA NEW GUINEA / PAPÚA NUEVA GUINEA / بابوا غينيا الجديدة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Janet Kathleen Philemon
Council Member

PARAGUAY / PARAGUAY / PARAGUAY / باراغواي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Carlos Luciano Escobar Goiburu
Presidente

Sr. Arturo Ojeda López
Director General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Julio César Peralta Rodas
Representante Permanente Alterno, Misión
Permanente, Ginebra

Sr. Walter José Chamorro Miltos
Segundo Secretario

Srta. Patricia Sulin
Segunda Secretaria

PAYS-BAS / NETHERLANDS / PAÍSES BAJOS / هولندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Marieke Van Schaik
Secretary General

Mr Mostafa Hilali
Board Member

Mr Juriaan Lahr
Head International Assistance

Ms Lotte M. Bernhard
Senior Legal Advisor

Mr Frank Tebbe
Communication

Mr Arjen Vermeer
Legal Adviser

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Sigrid Kaag
Minister for Foreign Trade and Development
Cooperation

H.E. Ms Monique van Daalen
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

H.E. Ms Nathalie Olijslager
Deputy Permanent Representative,
Ambassador Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva

Mr Eduardus Hermannes Theresia Maria Nijpels
Chairman

Ms Christine Pirenne
Head Humanitarian Aid

Ms Karin Jones - Schaper
First Secretary

Mr Reint Vogelaar
First Secretary

Mr Bart Broer
Third Secretary

Ms Cara Pronk-Jordan
Senior Legal Advisor

Ms Eleonore van Rijssen
Senior Policy Advisor

Mr Ferry Koks
Policy Advisor

Ms Mireille Hector
Deputy Legal Advisor, MFA

Ms Vera Duin
Communications Officer

Ms Anna Houck
Humanitarian Policy Officer

Ms Laura Snoek
Assistant and Communications Officer

Ms Monique Tummers
Strategic Communications Peace and Security

Mr Mark van der Velden
Political Assistant Minister Kaag

Ms Reinette van der Waals
Coordinator MHPSS in crisis situations

Mr Jeroen van Dommelen
Spokesperson Minister Sigrid Kaag

Ms Fleur van Lit
Intern

PÉROU / PERU / PERÚ / بيرو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Srta. Maria Josefina Garcia Roca
Presidenta Nacional

Sr. Jonathan Saporta
Funcionario

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excma. Sra. Silvia Alfaro
Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Carlos Briceño
Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Tania Elizabeth Arzapalo Villon
Directora de Asuntos Internacionales, Promoción y Adecuación Normativa, Ministerio de Justicia y Derechos Humanos

Sra. Ana Teresa Lecaros
Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Cesar Arestegui
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Carlos Garcia
Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Juan Carlos Pomareda
Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Srta. Aurora de la Libertad Cano Choque
Tercera Secretaria, Ministerio de Relaciones Exteriores

PHILIPPINES / PHILIPPINES / FILIPINAS / الفلبين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Senator Richard Juico Gordon
Chairman and Chief Executive Officer

Ms Elizabeth Simpao Zavalla
Secretary General

Gov. Corazon Alma Guitierrez De Leon
Secretary, Board of Governors

Mr Leonardo Preselda Ebajo
Director of Disaster Management Services

Mr Arkhereb Arca Montano
Head of EMS Unit, Safety Services

Ms Ma. Jessilou Limbago Morigo
Unit Head of Disaster Recovery, Disaster Management Services

Mr Mark Brayn Saludes Yaung
Youth President

Gov. Mark Brayn Saludes Yaung
President, National Youth Council

Ms Maria Dina Cano De Leon
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Evan P. Garcia
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission of Philippine, Geneva

Ms Maria Teresa Almojuela
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Philippine, Geneva

Brigadier General Ignacio Florante Briones Madriaga
Chief, Office for Strategic Studies and Strategy Management, AFP

Ms Sharon Johnnette Wettlaufer
Second Secretary

Ms Maria Elena Cristina Maningat
Career Minister

Ms Marean Sindayen Abarra
Attache

Ms Pilar Melizza Presina Binuya
Attache

Ms Divina Trinidad Carolino
Attache

Mr Chester Tajonera
Attache

Ms Neil Aica Tintero
Attache

POLOGNE / POLAND / POLONIA / بولندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Stanislaw Kracik
President

Ms Magdalena Stefanska
Head of International Cooperation

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Zbigniew Czech
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Miroslaw Broilo
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Zuzanna Kierzkowska
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Urszula Goral
Director, International Cooperation and Education Department, Personal Data Protection Office, Poland

Mr Slawomir Majszyk
Deputy Director, Legal and Treaty Department, MFA Poland

Mr Grzegorz Gruca
Vice President, Polish Humanitarian Action (PAH)

Mr Aleksander Szewczuk
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Ms Anita Kolodynska
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Agata Mazurek
Expert, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL / PORTUGAL / PORTUGAL / البرتغال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Lara Martins
Vice-President

Ms Diana Araújo
Head of International Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Rui Macieira
Ambassadeur, Représentant permanente, Mission permanente du Portugal, Genève

Mme Susana Vaz Patto
Directrice Département Juridique Ministère Affiares Étrangéres

Mme Ana Rita da Costa Pereira
Juriste, Département de Droit International, Département des Affaires Juridiques, Ministère des Affaires Étrangères

Mme Ângela Dourado
Première Sécrétaire d'Ambassade, Mission Permanent, Genève

M. Guilherme Murta
Intern

QATAR / QATAR / QATAR / قطر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Mohammed Ghanim N. A. Al-Maadheed
President

Mr Ali Hassen Al-Hammadi
Secretary General

Mr Ibrahim Abdlulla H M Al-Malki
Executive Director

Mr Mohammed Salah D A Ibrahim
Executive Director for Relief and International Development Division

Dr Fawzi Oussedik
Head of International Relations Department

Ms Muna Fadel A M Sulaiti
Head of Local Development and Volunteering Division

Ms Zina Mahgoub Mohammed Elhussein
International Humanitarian Movement Coordinator

Ms Rana Ali Hussein Alhelesi
Grants and Partnership Development Advisor

Dr Alfrazdag Khalafalla Ibrahim
Humanitarian Studies Expert

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ali Khalfan Al-Mansouri
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Tariq Al-Ansari
Director of the International Cooperation Department, Ministry of Foreign Affairs, The State of Qatar

Mr Abdulla Al-Nuaimi
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Col. Saad Al-Dosari
Assistant Director - Human Rights Department - Ministry of Interior, Member of National Committee for International Humanitarian Law

Lt. Col. Abdulla Alfadala
Directorate of Legal Affairs - Ministry of Defense, Member of National Committee for International Humanitarian Law, Representative of Defense

Ms Maha Al-Meadadi
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Talal Al-Naama
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Khalid Al-Obaidly
Office Director of the Undersecretary of Ministry of Justice, Rapporteur Committee for International Humanitarian Law

Mr Nazar Abdou
Legal Expert, Permanent Mission, Geneva

Mr Ahmed Al-Shikaki
Expert, Permanent Mission, Geneva

Mr Ahmed Shikaki
Expert, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE / SYRIAN ARAB REPUBLIC / REPÚBLICA ARABE SIRIA / الجمهورية العربية السورية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Khaled Hboubati
President

Mr Ali Mansour
Chairman of Hasakeh Branch - Executive Board Member

Mr Khaled Erksoussi
Secretary General

Mr Talal Al Masri
Deputy General Director, Financial Director

Ms Zeina Hanafi
General Assembly Board Member and Assistant to the Senior Advisor for External and international Affairs

Mr Ziad Msallati
Consultant for International and External Relations

Ms Nour Mardini
Volunteer-Head Of Youth Department at HASAKA Branch

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Hussam Edin Aala
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Rania Al Haj Ali
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Mr Farid Jeanbart
Diplomatic attaché, Third Secretary

Ms Nibal Mohammad
Attaché

Mr Zanina Ridha
Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE / CENTRAL AFRICAN REPUBLIC / REPÚBLICA CENTROAFRICANA / جمهورية أفريقيا الوسطى

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Pasteur Antoine Mbao Bogo
Président national

M. Médard Jasmin Gouaye
Secrétaire général

RÉPUBLIQUE DE CORÉE / REPUBLIC OF KOREA / REPÚBLICA DE COREA / جمهورية كوريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Kyung-Seo Park
President

Ms Yesoon Chang
Vice-President

Ms Eunyoung Park
Director General, International Relations and Inter-Korean Office

Ms Su sun Moon
Director, Office of the President

Mr Jhi Young Yoon
Head of International Relations Team

Ms Young-Ok Oh
Special Advisory Committee

Ms Soja Hong
Advisor to the President

Mr Jaeseok Park
Senior Officer

Ms Jin Lee
Programme Coordinator, APDRC

Ms Jae-Yun KIM
Senior Assistant, Office of the President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Ji-ah Paik
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Chang On Lee
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Taejin Kim
Political Attache

H.E. Mr Jang Keun Lee

Mr Youngmin Seo
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Heesun Shin
Counselor, Permanent Mission, Geneva

Ms Jungmin Yeo
Advisor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MACÉDOINE DU NORD / REPUBLIC OF NORTH MACEDONIA / REPÚBLICA DE MACEDONIA DEL NORTE / جمهورية مقدونيا الشمالية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Romel Velev
President

Mr Vladimir Vukelic
Cooperation and Development

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Natasha Hroneska
Counselor / Chargé d'affaires a.i., Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDAVIE / REPUBLIC OF MOLDOVA / REPÚBLICA DE MOLDOVA / جمهورية مولدوفا

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Iulian Grigorita
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Stela Braniste
Head of International Relations Division

Ms Cristina Cerevate
Second Secretary

Ms Elena Gorodisteanu
Principal consultant, International Relations Division, The Ministry of Justice, Republic of Moldova

Ms Adelina Harunjen
Assistant

Ms Doina Condrea
Intern

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO / DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO / REPÚBLICA DEMOCRÁTICA DEL CONGO / جمهورية الكونغو الديمقراطية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Grégoire Mateso Wayi
Président national

M. Mango Kipoka Amani
Président provincial, branche de Tanganyika

M. Desire Yuma
Président provincial, branche de Sud-Kivu

M. Julien Nkuyin Sisi
Président provincial, branche de Kinshasa

M. Heritier Maponda Tubikamo
Président de la Jeunesse et du genre

Dr Jacques Katshitshi N'sal
Secrétaire général

Mme Mamie Mitanta Mubunji
Secrétaire générale

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Joachim Mukuasa
Directeur de Cabinet adjoint

M. Serge Ndaie Musenge
Premier Conseiller

Mme Thérèse Tshibola-Tshia-Kadiebue
Ministre Conseiller

M. Jacques Maloyi Mantmu
Attaché culturel

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE LAO / LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC / REPÚBLICA DEMOCRÁTICA POPULAR DE LAO / جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Thongphachanh Sonnasinh
Vice-President

Mr Kovit Pholsena
International Relations Officer

Ms Phonedavanh Sanbounleuxay
Deputy Head of International Relations Unit

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sisaketh Sitsangkhom
Deputy Permanent Representative

Ms Valyna Bounsavath
Responsible for humanitarian affairs of the Permanent Mission, Geneva

Mr Lee Yongyee Sayaxang
Third Secretary

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE / DOMINICAN REPUBLIC / REPÚBLICA DOMINICANA / الجمهورية الدومينيكية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dra. Ligia Leroux de Ramírez
Presidenta

Sr. Miguel Ángel Sanz Flores
Primer Vicepresidente del Consejo Nacional, Presidente de la Filial de Fantino, provincia Sanchez Ramírez

Dr. Fello Perez de la Rosa
Vocal del Consejo Nacional y Presidente Provincial de Elias Piña

Sr. Gilde Antonio Ramirez Moreta
Presidente Provincial de Monte Plata

Lic. Sr. Rafael Bienvenido Hilario Coronado
Representante de Juventud ante el órgano de gobierno, Director Nacional de Juventud

Sra. Mavel Vegazo Cabral
Directora Programa Nacional de Doctrina Institucional y Derecho Internacional Humanitario

Dra. Esther Mariucha Batista Matos
Responsable Nacional de Servicio Voluntario

Srta. Ligia Maria Ramírez Leroux
Miembro

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Francisco Caraballo
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Blaurio Alcántara
Director Jurídico, Ministerio de Relaciones Exteriores

Sra. Ana Melba Rosario Rosario
Ministra Consejera

Sr. Rawell Salomón Taveras Arbaje
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Glenn Christian Apolinar Espinal
Primer Secretario

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE / DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA / REPÚBLICA POPULAR DEMOCRÁTICA DE COREA / جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Yong Ho Paek
Executive Vice-Chairman

Mr Song Ryong Jon
Deputy Secretary General

Mr Il Hyok O
Senior Officer, International Cooperation Department

Mr Chang Hyok Kang
Officer, Disaster Management Department

Mr Kwang Chol Kim
DM Officer, Provincial RC Branch of North Hamgyong

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE / CZECH REPUBLIC / REPÚBLICA CHECA / الجمهورية التشيكية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Marek Jukl
President

Dr Josef Konecny
Secretary General

Dr Olga Šiková
International Dept. Officer; Tracing Service Dept. Officer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Martin Smolek
Deputy Minister, MFA

H.E. Mr Petr Gajdusek
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Petr Válek
Director of Int'l Law Department, MFA

Mr Martin Bulanek
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Veronika Bilkova
Advisor, Institute of Int'l Relations

Ms Sarka Ostadalova
Int'l Law Unit, Ministry of Defence

Ms Renata Kelckova
Int'l Law Department, MFA

Mr Nikita Fesyukov
Trainee

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE / UNITED REPUBLIC OF TANZANIA / REPÚBLICA UNIDA DE TANZANIA / جمهورية تنزانيا المتحدة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr David Mwakiposa Kihenzile
President

Mr Julius Remius Kejo
Secretary General

Mr Rahim Khamis Kalyango
Youth Chaiperson

Adv. Jonas Maheto
Youth Officer

Dr George Francis Nangale
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Elia Nelson Mtweve
Minister Counselor

Dr Marius Rutatenekwa Emmanuel
Inspector, Tanzania Prison Force Dodoma

ROUMANIE / ROMANIA / RUMANIA / رومانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.M. Margareta of Romania
President

Mr Iulian Bobirnea
Youth Vice-President

Mr Silviu Lefter
Director General

Ms Liana Greavu
Chef de Cabinet

Ms Liana Olimpia Luca
Financial Director

Ms Daiana Andreianu
Head of International Relations and IHL

Mr Filip Scarlat
Media Centre Project Manager

Mr Daniel Angelescu
Media

Ms Iuliana Tudor
Romanian Red Cross Ambassador

Ms Daniela Lefter
Volunteer

Mr Mihai Tiberiu Luca
Volunteer

H.R.H. Prince Radu of Romania
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Adrian Cosmin Vierita
Ambassador, Permanent representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Gabriel Sarafian
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Codrina Vierita
Ministry plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Ms Andreea Rurela Circiumaru
Counsellor

Ms Maria Niara Sarafian
Counsellor

Ms Laura Stresina
Counsellor

Mr Nicolae David Ungureanu
Counsellor

Ms Laura Georgeta Stresina
Member

Ms Andreea Chilan
Intern

Ms Iulia Duca
Intern

ROYAUME-UNI / UNITED KINGDOM / REINO UNIDO / المملكة المتحدة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr David Bernstein
Chair

Mr Robert Dewar
Trustee

Mr Alexander Matheou
Executive Director of International

Mr Michael Meyer
Head of International Law

Ms Kimberly Brown
Head of Humanitarian Policy

Ms Eilidh Hughes
International Law Support Officer

Mr Lucian Cobley Carr
Humanitarian Policy Team Coordinator

Mr Felix Willuweit
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sir Iain Macleod KCMG
The Legal Advisor, Foreign and Commonwealth Office, Head of Delegation

H.E. Mr Julian Braithwaite
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission of the United Kingdom, Geneva

Mr Andrew Murdoch
Legal Director, Foreign and Commonwealth Office

Ms Verity Robson
Legal Counsellor, Permanent Mission of the United Kingdom in Geneva

Mr Dylan Winder
Humanitarian and Protracted Crises Counsellor, Permanent Mission of the United Kingdom in Geneva

Ms Tabitha Bonney
Senior Lawyer, Ministry of Defence

Ms Deborah Baglole
Policy Adviser, Department for International Development

Ms Marwa Hassan
Policy Officer, Foreign and Commonwealth Office

Ms Amanda Oeggerli
Policy Officer, Permanent Mission of the United Kingdom in Geneva

RWANDA / RWANDA / RUANDA / رواندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Paul Bwito
Président

M. Apollinaire Karamaga
Secrétaire général

Lady Alexia Rubuga
Présidente, section Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Marie Chantal Rwakazina
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

M. Moses Rugema
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

SAINTE-LUCIE / SAINT LUCIA / SANTA LUCÍA / سانت لوسيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Hubert Austin Pierre
President

Ms Carmen Miranda Charles
Vice-President

Ms Laurencia Gaillard
Director General

Ms Remia Keona Bruneau
Youth Delegate

SAINT-MARIN / SAN MARINO / SAN MARINO / سان مارينو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Silvano Innocentini
Head of Delegation

Ms Anita Dedic
Delegate

Ms Altea Rossi
Youth Delegate

SAINT-SIÈGE / HOLY SEE / SANTA SEDE / الكرسي الرسولي

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Archbishop Ivan Juricovič
Nonce Apostolique, Observateur permanent du Saint-Siège auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations internationales à Genève

Mgr. Mauro Cionini
Conseiller

M. Timothy C. Herrmann
Officiel de la Secrétairerie d'État, Section pour les relations avec les États

Mgr. Bernard Munono Muyembe
Assistant de recherche auprès du Dicastère pour le service du développement humain intégral

M. Carlo M. Marenghi
Attaché

M. Stefano Saldi
Attaché

Mgr. Robert J. Vitillo
Attaché

Mlle Elisabetta Corsi
Stagiaire

SAMOA / SAMOA / SAMOA / ساموا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Tania Azenath Stunzner
Acting President

Ms Tautala Nivaga Mauala
Secretary General

Ms Deborah Mine Koon Wai You
Youth Board Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Violina Tailua Leilua
State Solicitor - Civil Litigation and Opinions Division, Office of the Attorney General

SAO TOMÉ-ET-PRINCIPE / SAO TOMÉ AND PRINCIPE / SANTO TOMÉ Y PRÍNCIPE / ساو تومي وبرينسيبي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Justino dos Ramos Lima
Secrétaire général

Lic. Sr. Edson Fernandes Vilhete
Coordonnateur jeunesse du district

SÉNÉGAL / SENEGAL / SENEGAL / السنغال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Bafou Ba
Présidente

M. Abdoul Azize Diallo
Président

M. Mamadou Sonko
Secrétaire général

M. Mamadou Moustapha Ndiaye
Président, Commission de la jeunesse

M. Bayla Barry
Coordonnateur des services de support (finances, RH, administration, communication)

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Coly Seck
Ambassadeur, Représentant Permanent, Mission permanente, Genève

Mme Fatou Gaye
Ministre Conseiller

M. François Diene
Conseiller

Mme Adjaratou Khouredia Ndiaye
Deuxième Conseillère en charge des questions humanitaires

SERBIE / SERBIA / SERBIA / صربيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Dragan Radovanovic
President

Ms Sinjka Somer
Vice-President

Mr Ljubomir Miladinovic
Secretary General

Mr Ljubomir Miladinovic
Head of International Relations Department

Ms Sasa Avram
Senior Officer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Dejan Zlatanović
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Viktor Jovanović
Premier Conseiller

SEYCHELLES / SEYCHELLES / SEYCHELLES / سيشيل

Société nsaationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Kisnan Evans Tamatave
President

Ms Julia Colette Servina
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Gayethri Murugaiyan Pillay
Chargé D'Affaires, Counselor, Permanent Mission, Geneva

SIERRA LEONE / SIERRA LEONE / SIERRA LEONA / سيراليون

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sahr Christian Fayia
President

Mr Kpawuru E.T. Sandy
Secretary General

Mr Abdul Karim Koroma
Legal Adviser

Mr Abu Bakarr Samura
Vice-Chairman Africa Youth Network-RCRC

Ms Finnah Hawa Tarawallie
National Youth Chair

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Lansana Gberie
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Samuel Saffa
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Essate Weldemichael
Assistant to the Ambassador and Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR / SINGAPORE / SINGAPUR / سنغافورة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Benjamin Jeyaraj William
Secretary General/ CEO

Ms Charis Chan
Associate Director of International Services

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Umej Bhatia
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Nitya Menon
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Shin Hao Toh
Counsellor (Legal)

Mr Keefe Chin
First Secretary

Ms Eunice Sin
Second Secretary

Mr Jia Ming Benjamin Mak
Policy Officer

Ms Ai Lin Teoh
Member

Mr Zheng Yu Kwek
Member

SLOVAQUIE / SLOVAKIA / ESLOVAQUIA / سلوفاكيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Viliam Dobias
President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Juraj Podhorsky
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Metod Spacek
Director of the International Law Department, Ministry of Foreign and European Affairs

Mr Tomas Grunwald
Desk officer

Ms Elena Jablonicka
Health Attaché

Ms Jana Polakova
Delegate

Ms Dominika Reynolds
Delegate

Ms Lydia Tobiaso
Delegate

SLOVÉNIE / SLOVENIA / ESLOVENIA / سلوفينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Vesna Mikuž
President

Ms Cvetka Tomin
Secretary General

Ms Nuška Jerman
Legal Advisor

Ms Maja Murn
Youth and Volunteer Manager

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Sabina Stadler Repnik
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Borut Mahnic
Ambassador, Head of the International Law Department, Ministry of Foreign Affairs

Ms Irina Gorsic
Minister Plenipotentiary

Dr Danilo Türk
Former President of the Republic of Slovenia

Ms Mateja Grasek
Delegate

Prof. Dr Vasilka Sancin

SOMALIE / SOMALIA / SOMALIA / الصومال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Yusuf Hassan Mohamed
President

Mr Ahmed Jama Abdulle
Vice-President

Prof. Mohamed Ahmed Mohamed
Executive Director

Mr Ahmed Abdi Bekal
Executive Director

Mr Abdulkadir Ibrahim Haji Abdi
Director of Organizational Development and Communication

Mr Hassen Abdi Jama
Head of Programs

SOUDAN / SUDAN / SUDÁN / السودان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Osman Gafar Abdalla Essa
Secretary General

Mr Salahaldien Alhady Husien Mohammed
Vice-President

Ms Asma Khojali Yousif Siraj Elnour
International Cooperation Director

Mr Barakat Faris Badri Elkenani
Operation Manager

Etat - State - Estado - الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Osman Abufatima Adam Mohammed
Charge d'affaires a.i, Ambassador, Permanent Mission of the Republic of Sudan, Geneva

Mr Hassan Hamid Hassan Ahmed
Director of Humanaterian Affairs Department, MoFA, Sudan

Ms Sahar Gasmelseed
Diplomat

Mr Ahmed Abdelrafie Abdelmageed Taha
Member

SOUDAN DU SUD / SOUTH SUDAN / SUDÁN DEL SUR / جنوب السودان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr John Lobor Zakaria Lado-Lojong
Secretary General

Ms Monica Martin Sebit Bayari
1st Vice President

Mr Angelo Aruop Akeen Akarap
National Youth Chairperson

Mr Emmanuel Bak Bol Kuony
Legal Advisor

Mr Thomas Jada James Jacob
Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Akech Chol Ahou Ayok
Ambassador, Charge de Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mr Garsiano Mogga Elia Waja
Counselor

SRI LANKA / SRI LANKA / SRI LANKA / سري لانكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Jagath Bandu Abeysinghe
President

Dr S. D. Mahesh Prasad Gunasekara
Director General

Mr Nimal Kumar Sella Hannadige
National Secretary

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr A.L.A. Azeez
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Dulmini Dahanayake
Second Secretary

Ms Rajmi Manatunga
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Dayani Mendis
Delegate

Mr Manoj Amarasinghe
Delegate

Mr Gihan Indraguptha
Delegate

SUÈDE / SWEDEN / SUECIA / السويد

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Margareta Wahlström
President

Ms Vera Carlbaum-Wrennmark
President, Swedish Red Cross Youth

Ms Emma Knaggård Wendt
Governing board member

Mr Martin Ärnlöv
Secretary General

Ms Cecilia Tengroth
Chief of Staff

Ms Sofia Calltorp
Head of International Department

Ms Nina Piquer
Senior Policy Advisor

Ms Helena Marja Sofia Sunnegårdh
Legal Advisor

Ms Petra Nyberg
Advisor to the President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Margot Walström
Former Swedish Foreign Minister

H.E. Ms Veronika Bard
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Mia Hallén
Deputy Director

Lt. Gen. Dennis Gyllensporre
Force Commander

Ms Hedvig Hogg Lohm
Deputy Director, Department for Conflict and Humanitarian Affairs, Ministry for Foreign Affairs

Ms Eva Pernilla Nilsson
Deputy Director

Dr Gustaf Lind
Head of Department for International Law, Human Rights and Treaty Law, Ministry for Foreign Affairs

Mr Jerzy Makarowski
Minister Counsellor

Ms Karin Bolin
Minister Counsellor

Mr Martin Jeppsson
Counsellor

Ms Ewa Nilsson
Counselor

Mr Kristofer Teodor Zaetterstroem
Senior Policy Advisor

Dr Ola Engdahl
Senior Legal Adviser

Ms Elizabeth Narrowe
Senior Program Specialist

Ms Sandra Lyngdorf
Senior Advisor

Adv. Magnus Sandbu
Legal Advisor

Ms Emma Maria Christina Nordlund
Humanitarian Officer

Ms Kajsa Aulin
Communication Officer

Mr Petter Lycke
Desk officer for IHL

Mr Gustav Snell
Expert

Ms Malin Sundstrom
Assistant

Ms Erica Wide
Intern

Mr Jacob Mikael Karlsson
Intern, Humanitarian Affairs and Migration

SUISSE / SWITZERLAND / SUIZA / سويسرا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Brigitta M. Gadient
Vice-President

M. Thomas Heiniger
President

M. Markus Mader
Secretary General

M. Beat von Däniken
Head of Department International Cooperation

Ms Daniela Seuret
Advisor International Relations

Ms Eva Funk
Deputy Advisor International Relations

Mr Philippe Chervet
Youth Delegate

Ms Manuela Langenegger
Youth Delegate

Ms Myriam Fojtu
Advisor Dissemination and International Humanitarian Law

Mr Christian Moser
SRC Outpatient Clinic for the victims of torture and war

Ms Nicole Windlin
Head of Tracing Service

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Ignazio Cassis
Conseiller fédéral, Chef du Département fédéral des affaires étrangères

S.E. M. Manuel Bessler
Ambassadeur, Directeur suppléant de la Direction du développement et de la coopération, délégué à l'aide humanitaire et chef du Corps suisse d'aide humanitaire (CSA), DFAE, Chef suppléant de la délégation

S.E. Mme Heidi Grau
Ambassadrice, Cheffe de la Division Sécurité humaine, DFAE

S.E. Mme Nathalie Marti
Ambassadrice, Vice-directrice de la Direction du droit international public, DFAE

S.E. M. Valentin Zellweger
Ambassadeur, représentant permanent de la Suisse auprès de l'Office des Nations Unies (ONUG) et des autres organisations internationales à Genève, Chef suppléant de la délégation

M. Félix Baumann
Suppléant du représentant permanent de la Suisse auprès de l'Office des Nations Unies (ONUG) et des autres organisations internationales à Genève

M. Mirco Anderegg
Chef suppléant du Droit international des conflits armés, EM A, DDPS

S.E. M. Yannick Roulin
Ambassadeur

SURINAME / SURINAME / SURINAM / سورينام

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Melvin Oscar Tjon Sie Fat
President

TADJIKISTAN / TAJIKISTAN / TAYIKISTÁN / طاجيكستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Bahodur Qurboniyon
Secretary General

Ms Dilorom Mirova
Deputy Secretary General

Mr Nabidzhon Sidikshoev
Youth Delegate

TCHAD / CHAD / CHAD / تشاد

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Khalla Ahmat Senoussi
Vice-président

M. Mamdé Djenade
Président Jeunesse

M. Andreas Koumo-Gopina
Secrétaire général

M. Melley Mahamat Sougui
Volontaire

Mme Ildjima Nodjimadji
Membre

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Ahmad Makaila
Ambassadeur, Représentant Permanent, Mission permanente, Genève

M. Ali Brahim Ali
Directeur des affaires juridiques, du contentieux et des droits de l'homme au ministère des Affaires étrangères, de l'intégration africaine, de la coopération internationale et de la diaspora

Mme Zigro Mbirimba
Première Conseillère, Mission permanente, Genève

M. Mahamat Alim Talha
Conseiller

THAÏLANDE / THAILAND / TAILANDIA / تايلند

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Sawanit Kongsiri
Assistant Secretary General for External Relations

Ms Pichaya Svasti
Director of International Relations Department

Ms Wassika Phueaksomon
Deputy Director of Administration Bureau

Ms Tarika Wongsinsirikul
Deputy Director, Red Cross Youth Bureau

Mr Tej Bunnag
Assistant Secretary General for Administration

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Sek Wannamethee
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Kanchana Patarachoke
Director-General, Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs

Ms Vichuda Kongpromsuk
Director of Medical Service Division, Department of Corrections, Ministry of Justice

H.E. Mr Phabpob Plangprayoon
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Col. Sanee Promwiwat
Deputy Director, Military Registration and Foreign Affairs Division, Judge Advocate General's Department

Mr Chaiyakorn Kiatpongsan
Counsellor

Mr Worawut Smuthkalin
Counsellor

Ms Chalongkwan Tavarayuth
First Secretary

Mr Jutha Saovabha
Second Secretary

Ms Prudchayaphorn Boontool
Plan and Policy Analyst, Practical Level

Ms Manthana Masmalai
Plan and Policy Analyst, Bureau of Security Strategies for Southern Border Provinces and Ethnic Affairs, Office of the National Security Council

Ms Chattraphon Ditthasriphon
Justice Officer, Practitioner Level

TIMOR-LESTE / TIMOR-LESTE / TIMOR-LESTE / تيمور-ليشتي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Madalena Fernandes Melo Hanjan Costa Soares
President

Mr Anacleto Bento Ferreira
Secretary General

Ms Sonia dos Santos Ramalho
Youth President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Francisco Dionisio Fernandes
Chargé d'Affaires, Permanent Mission of Timor-Leste, Geneva

Mr Aurelio Barros
Diplomat

Ms Joana Filipa Martins dos Santos
Member

Ms Joana Santos
Legal Advisor

TOGO / TOGO / TOGO / توغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Yawo Gameli Gavlo
Président national a.i.

M. Yawo Assium Lawson
Secrétaire général

M. Koffi Agbéko Egah
Chef du Département Administration et gestion des volontaires

M. Igneza Koudzo Nayo
Conseiller juridique

Mme Hafoudhoi Oussene epse Seddoh
Conseillère technique nationale en genre

M. Marcel-Alex Agbessi
Assistant, Département Communication

M. Comlan Edmond Dossou
Secrétaire

M. Kodjo Gagno Paniah
Membre

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Yackoley K. Johnson
Ambassadeur, Représentant Permanent, Mission permanente, Genève

M. Agbessi Togbé Alangue
Conseiller chargé des affaires humanitaires

TONGA / TONGA / TONGA / تونغا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Lorna Aloma Johansson
Treasurer

Mr Siotame Drew Havea
Board member

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Titilupe Fanetupouvavau Tuivakano
Ambassador, High Commissioner

Mr Siale 'Eti Teumohenga
Deputy Secretary, Prime Minister's Office

Ms Ilaisipa LKT Alipate
Principal Assistant Secretary

Mr Siaosi Kiu Kaho
Secretary

TRINITÉ-ET-TOBAGO / TRINIDAD AND TOBAGO / TRINIDAD Y TOBAGO / ترينيداد وتوباغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Jill De Bourg
President

Ms Delia Margaret Chatoor
Vice-President

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Makeda Antoine-Cambridge
Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE / TUNISIA / TÚNEZ / تونس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Pr Abdellatif Chabbou
Président

Dr Youssef Mlayah
Vice-président

M. Meher Cheniti
Trésorier

M. Sofiène Ben Brahim
Responsable national Migration

M. Ismail Benali
Responsable Jeunesse

Mme Yosra Bouhlel
Responsable Diffusion

M. Mohamed Fadhel Ghouil
Responsable Secourisme

M. Walid Khlifi
SG, Comité régional gabes

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Intissar Ben Attitallah
Minister plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Mr Sami Nagga
Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

TURKMÉNISTAN / TURKMENISTAN / TURKMENISTÁN / تركمانستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Guvanch Hummedov
Director of Subsidiary

Mr Allamyrat Atalyyev
IHL/RFL Co-ordinator

Mr Guvanch Gadamov
Head of Disaster Response and Management Department

Mr Atajan Muhammetnazarov
Specialist

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ahmetyar Kulov
Premier secrétaire, Mission permanente, Genève

M. Dovletmyrat Torayev
Attaché, Mission permanente, Genève

TURQUIE / TURKEY / TURQUÍA / تركيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Kerem Kinik
President

Mr Alper Uluca
Director of International Operations

Mr Mehmet Çakmak
Head of OIC RED Network Unit, International Policies and Partnerships Department

Mr Serdar Günel
Head of Movement Relations and Partnerships

Mr Öztürk Bülent Kizilaykart
Cash Based Assistance, Deputy Programme Coordinator

Ms Süreyha Aydin
International Relations Expert

Mr Orhan Hacimehmet
Kizilaykart Cash Based Assistance Programmes, Coordinator

Mr Abdullah Kaya
Movement Relations and Partnerships Specialist

Ms Madeleen Karen Castro
Programme Officer

Ms Seda Nazzal
Communication Assistant

Mr Murat Ellialti
Delegate

Mr Alper Küçük
Delegate

Mr Kaan Saner
Delegate

Dr Naci Yorulmaz
Delegate

Dr Ibrahim Altan
Delegate

Mr Akif Emre Aktas
Youth Delegate

Mr Ahmad Arar
Volunteer

Mr Bayram Altug
Photographer

Mr Fatih Isci
Photographer

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Sadik Arslan
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Gizem Alpman Celen
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Gonenc Agacikoglu
Counsellor

Mr Ufuk Gunes
Counsellor

Mr Ali Mural Nas
Counselor

Ms Menekse Onuk
Counsellor

Mr Yasar Ozbek
Counsellor

Mr Ozan Cakir
First Secretary

Mr Fatih Acar
Expert

Mr Evrim Akin Yazgan
Expert in Disaster and Emergency Management Presidency - Legal Consultancy Departmant

Ms Beliz Celasin Rende
Delegate

Mr Sunal Yüksel
Attaché

TUVALU / TUVALU / TUVALU / توفالو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Kiatoa Ulika
President

Mr Sopoanga Saufatu
Secretary General

UKRAINE / UKRAINE / UCRANIA / أوكرانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Liliia Bilous
Director General

Dr Ivan Usichenko
Honorary President

Dr Mykola Polishchuk
Acting President

Mr Maksym Dotsenko
Deputy Director General

Ms Maryna Kozhedub
Youth Leader

Ms Olena Stokoz
Head of Organizational Development Department

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Yurii Klymenko
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Olena Andrienko
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Denys Demchenko
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

URUGUAY / URUGUAY / URUGUAY / أوروغواي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. Ximena Pardo Casaretto
Presidenta

Lic. Sr. Lorenzo Ramiro Liesegang Armand Pilón
Director General

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo Sr. Ricardo González Arenas
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Alejandra Costa
Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Maria Soledad Martínez Bergara
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Soledad Martínez
Consejero

Dr. Yliana Abimorad
Secretaria

Sra. Valentina Sierra
Secretaria

VANUATU / VANUATU / VANUATU / فانواتو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Moses Stevens Jenery
President

Mr Jacob Bani
National Vice-President

Ms Jacqueline Deroin de Gaillande
Secretary General

Mr Dickenson Hellery Tevi
Organizational Development Coordinator

Ms Jessika Binihi
Youth and Volunteer officer at HQ

Ms Marie Harry
Youth Representative, National Board

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Sumbue Antas
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Noah Patrick Kouback
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Roline Tekon
Delegate

Ms Antonella Picone
Personal Assistant

VENEZUELA / VENEZUELA / VENEZUELA / فنزويلا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Mario Villarroel
Presidente

Sr. David Castro
Vicepresidente

Dr. Miguel Villarroel
Segundo Vicepresidente

Sra. Norka Maria Sierraalta de Villarroel
Presidenta, Comité Social

Dr. Mario Santimone
Secretario General

Dra. Norka Sierraalta
Comité de Damas

Sra. Yolande Camporini
Asesora

Sr. Morris Villarroel
Asesor

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Jorge Valero
Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Arline Cristina Díaz Mendoza
Consejera

Sra. Luisangela Andarcia
Primera Secretaria

Lic. Sr. Enzo Bitetto Gavilanes
Primer secretario, Responsable del Escritorio de Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario en el Despacho del Viceministro para Temas Multilaterales, Dirección de Organismos Internacionales del Ministerio del Poder Popular para Relaciones Exter

Sr. Luis Damiani
Segundo Secretario

VIET NAM / VIET NAM / VIETNAM / فييت نام

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Dr Thi Xuan Thu Nguyen
President

Dr Hai Anh Nguyen
Vice President, Secretary General

Ms Thanh Bînh Trãn
Deputy Chief

Ms Thi Hong Thuy Luong
Director, Investment and Resource Mobilization dept.

Ms Thi Le Trinh Nguyen
Head of Binh Doung Chapter - VNRC

Ms Thi Lê Trinh Nguyen
Head of Binh Duong Chapter

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Duong Chi Dzung
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mme Hanh Duc Le
Deputy Director General, Department of International law and Treaties

Mme Thi Tuong Van Nguyen
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN / YEMEN / YEMEN / اليمن

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Dr Nasser Mohsen Baoom
Minister of Public Health and Population

H.E. Dr Ali Mohamed Saeed Majawar
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Ahmed Abobakr
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Mohamed Majawar
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Dr Ahmed Amin Ali Mohameed
Aden – Yemen

ZAMBIE / ZAMBIA / ZAMBIA / زامبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr William Chisoko
National President

Mr Kaitano Philip Chungu
Secretary General

Mr Cosmas Sakala
Health and Care Manager

Ms Mwangala Sipumo
Youth Representative (Volunteer)

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Patrick Mtonga
First Secretary (legal), Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE / ZIMBABWE / ZIMBABUE / زيمبابوي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Edson Mlambo
National President

Mr Maxwell Phiri
Secretary General

Ms June Munyongani
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Pearson Tapiwa Chigiji
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Poem Mudyawabikwa
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

COMITÉ INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE (CICR) / INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (ICRC) / COMITÉ INTERNACIONAL DE LA CRUZ ROJA (CICR) / اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Peter Maurer
President

Ms Gilles Carbonnier
Vice-President

Mr François Bugnion
Honorary Member of the Assembly

Ms Katja Gentinetta
Member of the Assembly

Mr Hugo Bazinger
Member of the Assembly

Dr Juerg Kesselring
Member of the Assembly

Ms Elyse Mosquini
Chief of Staff for the President and Secretary of the Assembly

Mr Yves Daccord
Director-General

Mr Balthasar Staehelin
Deputy Director-General

Ms Katie Sams
Director of Financial Resources and Logistics

Dr Helen Durham
Director of International Law and Policy

Ms Charlotte Lindsey-Curtet
Director of Digital Transformation & Data

Ms Jennifer Hauseman
Director of Communication & Information Management

Mr Dominik Stillhart
Director of Operations

Ms Sarah Epprecht
Deputy Director of Operations

Mr Mary Werntz
Deputy Director

Ms Eva Svoboda
Deputy Director of International Law and Policy

Mr Robert Mardini
Head of Delegation and Permanent Observer to the UN in New York

Dr Cordula Droege
Head of the Legal Division

Mr Hugo Slim
Head of Policy and Humanitarian Diplomacy

Ms Katrin Wiegmann
Head of the Division for Cooperation and Coordination within the Movement

Ms Esperanza Martinez
Head of the Health Unit

Mr Adib Nahas
Head of the External Resources Division

Ms Megan Rock
Advisor on Humanitarian Action

Ms Maria Thestrup
Head of the Global Compliance Office

Mr Massimo Marelli
Head of the Data Protection Office

Ms Kate Halff
Deputy Head of the Division for Cooperation and Coordination within the Movement

Ms Lucia Cipullo
Head of Project for Movement Meetings

Ms Lindsey Cameron
Head of Thematic Legal Unit

Ms Patricia Rey Gonzales
Head of Strategic Communication

Mr Ewan Watson
Head of X-Media, Spokesperson

Mr Jeremie Labbe
Policy Advisor

Mr Stephane Hankins
Legal Advisor

FÉDÉRATION INTERNATIONALE DES SOCIÉTÉS DE LA CROIX-ROUGE ET DU CROISSANT-ROUGE / INTERNATIONAL FEDERATION OF RED CROSS AND RED CRESCENT SOCIETIES / FEDERACIÓN INTERNACIONAL DE SOCIEDADES DE LA CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Francesco Rocca
President

Mr Abdoul Azize Diallo
Vice-President

Mr Kerem Kinik
Vice-President

Mr Miguel Villarroel
Vice-President

Mr Zhu Chen
Vice-President

Ms Brigitta Gadient
Vice-President

Dr Abdulkader Husrieh
Chair, Finance Commission

Ms Kathryn Forbes
Chairman, Audit and Risk Commission

Mr Bas van Rossum
Chairman, Youth Commission

Mr Elhadj As Sy
Secretary General

Mr Jagan Chapagain
Under Secretary General, Programmes and Operations

Dr Jemilah Mahmood
Under Secretary General, Partnerships

Dr Julie Hall
Chief of Staff, Director of the Office of the Secretary General

Prof. Cécile Aptel
Director PSK

Mr Derk Segaar
Director of Communications

Mr Frank Mohrhauer
Director, Governance and Board Support

Ms Lucie Laplante
General Counsel

Mr Elkhan Rahimov
Regional Director a.i., Europe

Mr Milton Xavier Castellanos Mosquera
Regional Director, Asia Pacific

Mr Sayed Hashem
Regional Director, MENA

Dr Simon Missiri
Regional Director a.i, Africa.

Mr Walter Ricardo Cotte Witingan
Regional Director, Americas

Ms Anca Zaharia
International Conference and Council of Delegates Coordinator

2.2

COMMISSION PERMANENTE DE LA CROIX-ROUGE ET DU CROISSANT-ROUGE

STANDING COMMISSION OF THE RED CROSS AND RED CRESCENT

COMISIÓN PERMANENTE DE LA CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA

اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

Mr George Weber
Chairman

Mr Chrystold Chetty
Vice-Chairman

Dr Massimo Barra
Member

Mr Ibrahim Osman
Member

Mr Greg Vickery
Member

Mr Yves-Jean Duméril
Secretary

2.3
BUREAU DU COMMISSAIRE SUISSE
OFFICE OF THE SWISS COMMISSIONER
OFICINA DEL COMISIONADO SUIZO
مكتب المفوض السويسري

H.E. Mr Didier Pfirter
Commissioner of the 33rd International Conference

Mr Julien Verazzi Abegglen
Advisor

2.4
OBSERVATEURS
OBSERVERS
OBSERVADORES
المراقبون

2.4.1 ENTITÉS ET ORGANISATIONS AYANT PARTICIPÉ EN QUALITÉ D'OBSERVATEURS /
ENTITIES AND ORGANIZATIONS THAT PARTICIPATED AS OBSERVERS/
ENTIDADES Y ORGANIZACIONES QUE HAN PARTICIPADO EN CALIDAD DE OBSERVADORAS /
الكيانات والمنظمات التي شاركت بصفة مراقب

United Nations Volunteers (UNV)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Olivier Adam
Executive Coordinator

Ms Boram Kim
Plan of Action Coordinator - Volunteering for the 2030 Agenda

Ms Celina Menzel
Programme Analyst

Arab Red Crescent and Red Cross Organisation - General Secretariat (ARCO)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Saleh Hamad Al Tuaijri
Secretary General

Dr Abdullah Mohammed Al Hazaa
Secretary General's Advisor

Mr Faissal Lghazaoui
Interpreter

Dr Mohamed Ennadi
Legal Adviser

Mr Mohamed Haroun Alhawsawi
Director of International Relations Department

Non-Aligned Movement (NAM)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Vaqif Sadiqov
Ambassador. Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the UN Office and other International Organizations in Geneva

Ms Aydan Muradova
Third Secretary. Permanent Mission of the Republic of Azerbaijan to the UN Office and other International Organizations in Geneva

Mr Kamran Seyfullayev
Third Secretary. Permanent Mission of the Republic of Azerbaijan to the UN Office and other International Organizations in Geneva.

Mr Vugar Hajiyev
Counsellor. Permanent Mission of the Republic of Azerbaijan to the UN Office and other International Organizations in Geneva

European Union - Commission of European Communities

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H..E. Mr Walter Stevens
Ambassador, Head of Delegation

H.E. Mr Carl Hallergard
Ambassador, Deputy Head of Delegation

H.E. Mr Janez Lenarcic
European Commissioner for Humanitarian Aid and Crisis Management

Ms Monique Pariat
Director General, DG ECHO

Ms Irene Horejs
Acting Director for Sub-Saharan Africa, Asia, Latin America and Pacific, DG ECHO

Ms Antje Knorr
Head of Communication

Ms Susanne Mallaun
Head of Unit - Strategic Partnerships with Humanitarian Organisations, DG ECHO

Mr Daniel Weiss
Team Leader - International Organisations, DG ECHO

Mr Massimo Pronio
Counselor

Mr Pascal Delisle
Counselor

Ms Joachime Nason
First Secretary / Head of section
Humanitarian Affairs and Migration

Mr Kim Eling
Senior expert, cabinet of European Commissioner for Humanitarian Aid and Crisis Management

Ms Astrid Andersson
Attaché / Assistant Policy Officer, Humanitarian Affairs

Ms Linda Grefjord
Desk Officer for relations with ICRC, DG ECHO

Ms Lydia Gronemeier
Trainee, EU Delegation Geneva

Mr Marc Schanck
Policy Officer Humanitarian Affairs

Ms Réka Dobri
Policy Officer - Humanitarian Aid Thematic Policies, DG ECHO

Ms Maristella Romani
COHAFA Secretariat, General Secretariat of the Council (EU)

Mr Grosclaude Alain
Photographer

Ms Laura Vincent
Assistant

Ms Laura Vincent
Assistant

Ms Nadja Krotow
Intern

Mr Pablo Palomar Munoz
Trainee

Ms Alice Valenza
Trainee

Mr Pawel Kutyla
Trainee

Ms Rachele Bocelli
Trainee

International Committee of Military Medicine and Pharmacy (ICMM)

Major General Geert Laire
Secretary General of the ICMM

North Atlantic Treaty Organisation (NATO)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Steven Hill
Head of Delegation

Mr Petr Chalupecky
Head, Multilateral Organizations Section,
Political Affairs and Security Policy Division,
NATO

Ms Nadia Marsan
Senior Assistant Legal Advisor

Novo Nordisk

Ms Mia Bülow-Olsen
Global Access to Care Lead

The Inter-governmental Authority for Development (IGAD)

Mr Keflemariam Sebhatu Kidane
DRM, Program Coordinator

Mr Yassin Esmael Mohamed Jibril
Legal Advisor/ Ag. Program Manager for
Humanitarian Affairs

Human Rights Watch

Mr Gerry Simpson
Associate Director, Crisis and Conflict
Division

Organization of American States (OAS)

Mr Luis Toro
Senior Legal Officer

Pfizer

Ms Cinthya Ramirez
Director Multilateral Engagement

United Nations Organization (General Secretariat)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr David Stephen Mathias
Assistant Secretary-General for Legal Affairs
of the United Nations

Mr Jonathan Brunggel
Humanitarian officer

Médecins du Monde International

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Alexandre Kamarotos
Membre du Conseil d'Administration

Mme Anne Sinic
Responsable du pôle Expertises thématiques
et Plaidoyer

Mme Jessica Tropea
Juriste référente pour les opérations
internationales

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Vincent Defourny
Director of the UNESCO Geneva Liaison Office

Ms Paulina Krokocka trainee

Dr Yuxi Liu
Trainee

Secours Islamique France

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Rachid Lahlou
Président

M. Mahieddine Khelladi Directeur exécutif

Mme Valentina Origoni
Responsable Relations Extérieures et Plaidoyer

World Federation for Medical Education (WFME)

Dr Siddhartha Bhandari

Dr Xhorxhi Kaci

Islamic Parliamentary Union (PUIC)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Aliasghar Mohammadi Sijani
PUIC Deputy Secretary General

Mr Osama Mahmoud Abdefattah Mohammed
Directeur

Fondazione Villa Maraini Onlus

Mr Mauro Patti
Head of Delegation

Mr Stefano Spada Menaglia
Communication Manager

International Institute of Humanitarian Law (IIHL)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Edoardo Greppi
President

Prof. Nils Melzer
Vice-President

Dr Stefania Baldini
Secretary General

Prof. Fausto Pocar
Honorary President

Prof. Michel Veuthey
Geneva Representative

Mr Edoardo Gimigliano
Project Officer

Dr Gianluca Beruto
Assistant to the Secretary General

Mr Guillaume Fournier
Assistant of the Geneva Representative

Sovereign Military Order of Malta

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. Mme Marie-Thérèse Pictet-Althann
Ambassadeur de l`Ordre Souverain de Malte auprès des Nations Unies

M. Jean-François Kammer
Deputy Permanent Observer

S.E. M Michel Veuthey
Deputy Permanent Observer, Ambassador to monitor and combat human trafficking

Mme Silvia Vandi
Attaché

Mme Anne Massari-Vaudé
Intern

Islamic Committee of the International Crescent (ICIC)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ali Mahmoud Buhedma
President

Prof. Dr Mohamed H.A. Elasbali
Executive Director

H.E. Mr Ömer Tash
Asia and Europa Regional Representative
Economic Community of West African States (ECOWAS)

Mr Olatunde Olawale Olayemi
Program Officer

War Child (Netherlands)

Mr Jan de Waegemaeker
Director International Programmes

Dr Eamonn Hanson
Senior Policy Advisor

Centre for International Development Northumbria University

Professor Matt Baillie Smith

Ms Bianca Fadel
Doctoral Researcher

Every Casualty Worldwide

Ms Rachel Nathania Eliza Taylor
Advocacy Director

Save the Children International

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Michel Anglade
Director - Geneva Advocacy Office

Ms Silvia Ciacci
Humanitarian Policy Advisor

Ms Nevena Saykova
Advocacy Officer

United for Global Mental Health

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Amy Keegan
Senior Policy and Advocacy Officer

Ms Anna Watkins
Advocacy and Campaign Coordinator

University of Manchester

Dr Adele Aubrey
Manager

University of Nottingham

Dr Christy Shucksmith-Wesley

African Union (AU)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Ajay Kumar Bramdeo
Permanent Representative and Permanent Observer of the African Union

Mr Yakdhan El Habib
Ministre Conseiller, Affaires politiques et juridiques

Dr Ahmed E. Ogwell Ouma
Deputy Director, Africa CDC

CERAH / Humanitarian Encyclopedia Project

Ms Joy Ching-Ya Muller
Knowledge Manager

Mr Pascal Imhof
Project assistant

Ms Sian Bowen
Communications Manager

International Humanitarian Fact-Finding Commission

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Thilo Marauhn
President

Prof. Shuichi Furuya
Member

Prof. Elzbieta Mikos-Skuza
Vice-President

Commonwealth Secretariat

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Aasirima Ahangama Hettiarachchi
Chargé d'affaires a.i.

Mr Yashasvi Nain
Human Rights Officer

Mr Tony Sisule
Human Rights Adviser

Ms Rachel Allamand
Intern

DNV GL - Digital Solutions

Mr Karl John Pedersen
Principal Specialist, Digital Transformation

EPFL, Ecole polytechnique fédérale de Lausanne

Dr Klaus Schönenberger
Directeur, EssentialTech Centre

Fonds des Nations Unies pour la Population

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Natalia Kanem
Executive Director, UNFPA

Mr Ruben Armando Escalante Hasbun
Consultant

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Prof. Marco Sassòli
Director

Mr Felix Kirchmeier
Manager of Policy Studies / Executive Director, Geneva Human Rights Platform

Ms Alice Priddy
Senior Researcher

Ms Emilie Max
Researcher

Geneva Call

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Alain Délétroz
Directeur général

Ms Emilie Yakoubian
Communication Officer

Mr Ezequiel Heffes
Thematic Legal Adviser

Mr Pascal Bongard
Head of Policy and Legal Unit

Dr Sandra Krähenmann
Thematic legal adviser

Mr Souheil Reaiche
Operations coordinator

Ms Ximena Galvez
Legal and Policy Officer

Ms Eloise Albrici
Communication intern

Global Centre for the Responsibility to Protect

Ms Elisabeth Pramendorfer
Senior Human Right Officer

Graduate Institute of International and Development Studies

Ms Francesca Da Ros
communications manager

Mr Amandeep Singh Gill
Senior Fellow

Handicap International

Ms Alma Al-Osta
Disarmament and protection of civilians
Advocacy Manager

Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés (UNHCR)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Caroline Brass
Senior legal officer (IHL), UNHCR

Ms Maria kiani
Inter-Agency Coordination

Ms Nadine Walicki
GP20 Coordinator

HERE-Geneva

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ed Schenkenberg van Mierop
Executive Director

Ms Marzia Montemurro
Research Director

Ms Geerte Cornelia Catharina Rietveld
Research Assistant

Ms Karin Wendt
Researcher/HERE-Geneva

International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Anna Beatrice Ramsay Fihn
Executive Director

Ms Celine Nahory
Coordinatrice

Mr Daniel Hogsta
Coordinator

International Council of Voluntary Agencies (ICVA)

Ms Emmanuelle Osmond
Head of Coordination

Ms Nishanie Jayamaha
Learning and Programme Coordinator

International Disability Alliance

Ms Eleonora Guzzi
Human Rights Officer

Ms Elham Youssefian
Inclusive Humanitarian Action and Disaster Risk Reduction Adviser

Ms Federica Settimi
GLAD Secretariat Officer

Ms Kimberlyn Stephania Beltran Reyes
Volunteer

Ms Camila Sandra Sofia Petzoldt Diaz Assistant
International Hospital Federation (IHF)

Ms Sylvia Basterrechea
Administrative officer

Inter-Parliamentary Union (IPU)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Andrée Lorber-Willis
Director Division of Support Services

Ms Aushee Gupta
Intern

KAICIID Dialogue Centre

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Johannes Langer
Program Manager

Ms Aleksandra Djuric-Milovanovic
Network for Dialogue Coordinator -Social Inclusion of People Seeking Refuge in Europe Programme

Médecins Sans Frontières (MSF)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Christopher Lockyear
Secretary General

Mme Marie-Elisabeth Ingres
Humanitarian Representative

International Red Cross and Red Crescent Museum

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Pascal Hufschmid
Directeur

Mme Isabel Rochat
Présidente du Conseil de fondation du Musée international de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge

Mme Alessia Barbezat
Responsable de la communication et des relations publiques

Mme Catherine Burer
Cheffe de projet Collections

Mme Claire Normand
Responsable du marketing

M. André Hamelin
Agent d'accueil

Mme Fabienne Mendoza
Assistante administrative

M. Jean-Luc Bovet
Administrateur

Mme Helene Baechler
Agente d'accueil

Mme Kristin Marks
Agente d'accueil

M. Marco Domingues
Technicien

Mme Marie-Carmen Cubillos
Association des Amis du Musée

Mme Marie-Dominique De Preter
Responsable du service culturel

Mme Marie-Laure Berthier
Coordinatrice de projet Expositions et Collections

Mme Patricia Hilbrown
Agente d'accueil

Mme Peace Mury
Agente d'accueil

M. Pierre-Antoine Possa
Responsable du Service des visites

Mme Sandra Sunier
Cheffe de projet Expositions et Publications

M. Sebastian Kempf
Civiliste

Mme Susanne Staub
Agente d'accueil

M. Valerio Antonucci
Agent d'accueil

NCTRC

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Bülent Cirakh
President

Mr Kemal Mustafa
Vice-President

Ms Fatos Hamit
Secretary General

Ms Süheyla Cirakh
Associate Governing Board Member

NetHope

Ms Alexandra Murillo Alpert
Director of Membership and NGO Partnerships

Nonviolent Peaceforce International

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ronnie Delsy
Head of Mission - Philippines

Ms Marion Sarah Lili Girard
Executive Assistant

Norwegian Refugee Council (NRC)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr James Munn
Director of Humanitarian Policy

Ms Emma O'Leary
Senior Humanitarian Policy Advisor

Mr Julien Marneffe
Senior Humanitarian Policy and Protection Adviser

Ms Nina M Birkeland
Senior Adviser, Disaster Displacement and Climate Change

Ms Issie Cobb
Communications and Advocacy Officer, NRC

Ms Andrea Farrés Jiménez
Humanitarian Policy Intern

Ms Marta Dias Cardoso
Humanitarian Policy and Protection Intern

Ordre Souverain et Militaire de Malte

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

M. Marco Pangallo
Delegate

M. Yannick Galeazzi
Attaché

Mme Chloé Brincat
Intern

M. Daniel Milhomens da Moda
Intern

Mme Maria Consolata Spano
Intern

Organisation internationale de la Francophonie (OIF)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

S.E. M. Henri Eli Monceau
Ambassadeur, Représentant permanent de l'Organisation internationale de la Francophonie auprès des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et à Vienne

Mme Nathalie Odounlami Beugger
Chargée de Mission

Mme Hounsinou Omoloto
Mission Employee

M. Kevin Dupont
Assistant

International Organization for Migration (IOM)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Nicoletta Giordano
Head, International partnerships Division

Ms Renate Held
Director, Department of Migration Management

Ms Angela Staiger
Senior Humanitarian Policy Advisor

Dr Lorenzo Guadagno
Programme manager, Migrants In Countries In Crisis

Ms Zahra Atbi
Program Manager

Ms Kristina Galstyan
Migration Policy Officer, International Partnerships Division

Ms Lidija Levkov
Humanitarian Policy Officer

Mr Kenyi Lukolo
Intern

Organisation Météorologique Mondiale (OMM)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Jochen Luther
Scientific Officer, Multi-Hazard Early Warning Services Division

Mr Jonathan Fowler
Chief of Communications and Public Affairs

Dr Xu Tang
Member

Organisation Mondiale de la Santé (OMS)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Alex Ross
Director JPMB

Ms Catherine Kane
Consultant

Ms Dévora Kestel
Director, Mental Health and Substance Use, MSD/WHO

Dr Edith Van't Hof
Member

Mr Guillaume Simonian interagency focal point

Dr Hyo-Jeong Kim
Technical Officer

Ms Inka Weissbecker
Mental Health and Substance Use/WHO

Ms Laila Christine Milad
Participant

Dr Mark Van Ommeren
Mental Health and Substance Abuse (MSD)

Dr Mike Ryan
Executive Director, WHO Health Emergencies Programme

Dr Reinhilde Van de weerdt
Chief, FCV

Dr Rudi Coninx
Coordinator

Ms Sophia Kabir
Executive Officer of the Executive Director, WHO Health Emergencies Programme

Organization of the Islamic Cooperation (OIC)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Ms Nassima Baghli
Head of Delegation

Dr Salima Dalibey
Counsellor at the Permanent Delegation of the OIC to the UN Office in Geneva

OXFAM

Ms Charlotte Stemmer
Geneva Representative

Mr Jim Clarken
CEO, Oxfam Ireland

Ms Fiona Smyth
Oxfam Ireland

Overseas Development Institute (ODI)

Ms Sorcha O'Callaghan
Head of Humanitarian Policy Group

Mr Ben Ramalingam
Director, Global Alliance for Learning on Adaptation and Management

Programme Alimentaire Mondial (PAM)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Gordana Jerger
WFP Geneva Office Director

Mr Brian Lander
Deputy Director

Mr Anthony Craig
Consultant

Ms Marie-Helene Kyprianou
Strategic Partnerships Advisor

Ms Aishwarya Raghuraman
Intern

Ms Mengze Liu
Intern

Joint United Nations Program on HIV/AIDS (UNAIDS)

Mr Mamadi Diakite
Special Adviser, Security Humanitarian Affairs and Fragile countries, Fast-Track Implementation Department

United Nations Development Programme (UNDP)

Ms Maria Luisa Silva
Director, UNDP Office in Geneva

RCK

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Feride Hyseni
President

Dr Basri Lenjani
Vice President

Mr Agron Humolli
Secretary General

Mr Burim Seferi
Disaster Management and Volunteering Coordinator

Sphere (former Sphere Project)

Mr Romain Benicchio
Strategic Communications and Membership Director

Steering Committee for Humanitarian Response (SCHR)

Mr Gareth Price-Jones
Executive Secretary

Terre des Hommes - Fédération Internationale

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mme Eylah Kadjar-Hamouda
Secrétaire générale adjointe

M. Steven Fricaud
Chief Strategy Officers

The Arab League

Excmo. Dr. Mhamed Kamali
Premier secretaire

The Oslo Center

Mr Finn Jarle Rode
Executive Director

UniRef (University for Refugees)

Ms Yvelyne Wood
Executive Officer

United Nations Children's Fund (UNICEF)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Meritxell Relano
Deputy Director Office of Emergency Programmes

Ms Berina Arslanagic
Participant

Ms Carole Vignaud
Humanitarian Policy Specialist

Mr Eric Steven Frasco
Intern (Office of Emergency Programmes)

Mr Hanyu Wang
Intern

Ms Kaitlin Brush
Humanitarian Policy Specialist

Ms Maguette Ndiaye
Emergency Specialist

Ms Segolene Adam
Chief, Humanitarian Policy Section

Ms Valentina Pascale
Project Specialist

Mr Bilal Sougou
Child Protection Coordinator, Office of Emergency Programmes

UN-Habitat

Ms Maimunah Mohd Sharif
Executive Director

United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR)

Ms Einas Osman Abdalla Mohammed
Researcher, Conventional Arms Programme

United Nations International Strategy for Disaster Reduction (UNISDR)

Ms Elina Palm
Senior Programme Management Officer

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA)

Chef de délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Helle Merete Lehmberg-Johansson
Chief OAD Geneva

Ms Emily Phillips
Consultant

Ms Wendy Cue
Senior Coordinator PSEA

Ms Isabelle de Muyser
Humanitarian Affairs Officer

Mr Josef Reiterer
Civil Military Coordination Officer

Mr Simon Bagshaw
Senior Policy Advisor

Ms Vittoria Zea Groh member

Ms Vittoria Zea Groh
Member

Ms Isabel Margarita Acheson
Humanitarian Affairs Intern

World Vision International

Mr Kevin Savage
Humanitarian research director

Mr Nathan McGibney
Huamnitarian Policy and External Engagement Advisor

2.5
INVITÉS
GUESTS
INVITADOS
المدعوون

2.5.1 ORATEURS INVITÉS / GUEST SPEAKERS / ORADORES INVITADOS / المتحدثون المدعوون

CÉRÉMONIE D'OUVERTURE / OPENING CEREMONY / CEREMONIA DE APERTURE / حفل الافتتاح

Mr Ignazio Cassis
Head of the Federal Department of Foreign Affairs, Swiss Confederation

COMMISSIONS PLENARIES AND SPOTLIGHTS SESSIONS / COMMISSIONS PLÉNIÈRES ET SÉANCES THÉMATIQUES / SESIONES PLENARIAS DE LAS COMISIONES Y SESIONES "EN EL CANDELERO" / الجلسات العامة للجان وجلسات إضاءة على مواضيع

Mr Dapo Akande
Professor in Public International Law, Oxford University

Ms Joanna Alexander
Senior Director of Investigations, International Rescue Committee

Ms Ruth Rhodas Allen
President, CDA Collaborative

Ms Heba Aly
Director, the New Humanitarian

Ms Anahi Ayala
Former Director for Humanitarian Programs, Internews

Ms Maya Brehm
Adviser, Article 36

Ms Imogen Faulkes
Independent BBC correspondent

Dr Santosh Kumar Giri
Community Activist, India

Mr Antoine Harary
President, Eldeman

Ms Cosmotina Jarret
Judge, Constitutional Court of Sierra Leone

Ms Marina Krotofil
BASF

Col. Jerry Lane
Director of the Irish Defence Forces Legal Services

Ms Nohémie Mawaka
Founder, StatsCongo

Ms Claudia Herrera Melgar
Executive Director, CEPREDENAC

Mr Li Peng
Deputy Secretary General, CACTA

Prof Noel Sharkey
Expert on Gender & Artificial Intelligence, University of Sheffield

Ms Angela Oduor
CEO, Ushaihdhi

Ms Veronica Pedrosa
Journalist, Philippines

Mr Louis Perez, PhD
Université Paris 2 Panthéon Assas

Mr Nick Van Praag
Executive Director, Ground Truth Solutions

Mr Naseer Shamma
Maestro and Oud Master, Iraq

Ms Maryke van Staden
Director, Bonn Center for Local Climate Action and Reporting

Mr Nathaniel Raymond
Lecturer, Yale University

Ms Olivia Tulloch, PhD
CEO, Anthrologica

2.5.2 CROIX-ROUGE ET CROISSANT-ROUGE / RED CROSS AND RED CRESCENT / CRUZ ROJA Y MEDIA LUNA ROJA / الصليب الأحمر والهلال الأحمر

Ms Malika Aït-Mohamed Parent
Chair, Joint ICRC / IFRC Commission for
National Society Statutes

٣ مجلس المندوبين ٢٠١٩

الرجوع إلى المحتويات

٣-١ دعوة

إلى الأعضاء المشاركين في مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، سويسرا، ٨ ديسمبر ٢٠١٩

مسجلة

جنيف، ٧ يونيو ٢٠١٩

السيدات والسادة الأعزاء،

يسرّنا، بوصفنا مشاركين في استضافة مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩، أن نرسل إليكم إشعار الدعوة هذا.

ووفقاً للنظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن انعقاد المجلس سوف يلي مباشرة انعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (٥-٧ ديسمبر)، وسيسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٩-١٢ ديسمبر).

ويسرنا أن نرحب بكم في مجلس المندوبين الذي سيكون انعقاده على النحو التالي:

يوم الأحد ٨ ديسمبر ٢٠١٩
من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف
International Conference Centre of Geneva (CICG)
Rue de Varembé 15 – 1211 Geneva

مُرفق بإشعار الدعوة هذا برنامج المجلس وجدول أعماله المؤقت اللذان أعدتهما اللجنة الدائمة ومعلومات عملية مفيدة من قبيل التعليمات المتعلقة بالتسجيل للمشاركة في المجلس.

ووفقاً للمادتين ٥ و٢٧ من النظام الداخلي للحركة، تُرسل هذه الدعوة إلى جميع الأعضاء المدعوّين للمشاركة في المجلس.

وتنص المادة ٦-٢ من النظام الداخلي على وجوب أن تصل جميع الملاحظات أو التعديلات أو الإضافات المتعلقة بجدول الأعمال المؤقت إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المجلس بستين يوماً على الأقل (٩ أكتوبر ٢٠١٩). ومع ذلك، فإننا نود تلقي جميع التعليقات بحلول ٣٠ أغسطس.

وتقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بوجوب أن تصل إلى اللجنة الدائمة أية وثيقة مقدمة من أحد أعضاء المجلس لإدراجها كوثيقة عمل رسمية وتصنيفها على هذا الأساس، في موعد أقصاه تسعين يوماً قبل افتتاح المجلس (٩ سبتمبر ٢٠١٩).

وسوف تُرسل وثائق العمل الرسمية المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المجلس، بما فيها مشاريع القرارات، قبل افتتاح المجلس بخمسة وأربعين يوماً (٢٥ أكتوبر ٢٠١٩).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

السيد فرانشيسكو روكا
رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر

السيد بيتر ماورير
رئيس
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٣-٢ جدول الأعمال والبرنامج

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا، ٨ ديسمبر ٢٠١٩

انظر الفقرة ١-١-١ أعلاه

٣-٣ رئاسة مجلس المندوبين

الرئيس

السيد Peter Maurer (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

أمينا المجلس

السيدة Lucia Cipullo (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

السيدة Anca Zaharia (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

٣-٤ حفل منح وسام هنري دونان وجائزة السلام والإنسانية

الأربعاء، ٤ ديسمبر ٢٠١٩

الساعة ٧ مساءً

جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية

قال **السيّد Hufschmid** (رئيس التشريفات ومدير المتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر) إنّ الحركة الدولية تمنح جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية في الظروف الاستثنائية تقديراً لجهود أحد مكوّنات الحركة أو أفرادها لبناء عالم أكثر سلاماً من خلال العمل الإنساني ونشر المُثُل العليا للحركة. وقد أنشأ مجلس المندوبين هذه الجائزة في عام ١٩٨٧ للاحتفاء بالجمعيات الوطنية أو الأفراد الذين تجاوزوا نداء الواجب في عملهم الرامي إلى بناء السلام الحقيقي.

وقال **الدكتور Bellal** (رئيس التشريفات وزميل باحث أوّل في أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان) إنّ اللجنة الدائمة اختارت المرشحين بناءً على إنجازاتهم الملموسة المستوحاة من برنامج عمل الصليب الأحمر كعامل سلام، الذي اعتمده المؤتمر العالمي للصليب الأحمر حول السلام في عام ١٩٧٥، ومن «الإرشادات الأساسية لمساهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في السلام الفعلي في العالم»، التي اعتمدها المؤتمر العالمي الثاني للصليب الأحمر في عام ١٩٨٤.

وبالرغم من أنّ مصطلح «السلام» يعبّر عن مفهوم واسع النطاق، تعتبر الحركة أنّ السلام لا يعني حصراً غياب الحرب، بل إنه عملية تعاون ديناميكية بين جميع الدول والشعوب.

وقال **السيّد Hufschmid** إنّ التعاون يعتمد على قدرة الناس على الإصغاء إلى بعضهم بعضا، وهو مفهوم تجسّده منحوتة للفنّان هيوغو هيمي من جنيف، التي مُنِحَت تقديرا للفائز بجائزة السلام والإنسانية. وكان الفنّان قد عمل مع طالبي اللجوء، كما اطّلع على صور موضوعها السلام من أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كذلك، استلهم الفنّان من قصّة والدَيْ جدَّيْه، اللذين هربا من إسبانيا، ومن مختلف المحادثات التي أجراها مع المارّة في الحيّ الذي صنع فيه ذلك العمل الفنّي.

وأضاف **الدكتور Bellal** أنّ الحكمة والاحترام هما صفتان تحظيان بالتقدير والثناء عند منح جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية.

وعبّر **السيّد Weber** عن سروره للإعلان عن فوز الدكتور محمد الحديد بجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية، وهذه هي المرّة الرابعة التي تُمنَح فيها هذه الجائزة منذ إنشائها في عام ١٩٨٧ والمرّة الأولى التي تُمنَح فيها لفرد. وكانت جمعيات وطنية عدّة قد رشّحت الدكتور الحديد لتسلّم الجائزة، بما فيها جمعية الصليب الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء في إسرائيل.

دُعي الدكتور Al-Hadid *للصعود إلى المنصة وسط تصفيق الحضور لتسلُّم جائزة السلام والإنسانية.*

وتابع **السيّد Weber** قائلاً إنّ تكريم الدكتور الحديد يذكر التزامه الراسخ بمبادئ الحركة وقيمها، وبالشجاعة التي أبداها عبر التواصل مع الجمعيات الوطنية الشقيقة في الإنسانية والسلام والزمالة. وكان الدكتور الحديد قد بدأ مسيرته التي دامت أربعة عقود في الحركة بإدارة عدّة عمليات لجمعية الهلال الأحمر الأردني، كما كان عضواً في لجنة السلام التابعة للحركة.

واضطلع الدكتور الحديد بدور قيادي في عمليات الحركة خلال حرب الخليج بين العامَيْن ١٩٩٠ و١٩٩١، وحظي نتيجة ذلك بتقدير الحركة الدولية وأصدقائه في جمعيات وطنية أخرى. كذلك، أقنع الدكتور الحديد جمعية نجمة داوود الحمراء في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالالتقاء للمرّة الأولى، واحتفى المؤتمر الدولي التاسع والعشرين، الذي عُقد تحت رئاسته الماهرة، بالجمعيّتَيْن الوطنيّتَيْن ورحّب بهما في الحركة الدولية. واستمرّ الدكتور الحديد بالتشجيع على السلام والتناغم ضمن الحركة، عبر مساعدة الأطراف المختلفة على إيجاد قواسم مشتركة في الشرق الأوسط وقبرص وسياقات معقّدة أخرى.

كذلك، ساعدت جمعية الهلال الأحمر الأردني، تحت قيادة الدكتور الحديد، الأردن على استقبال عدد غير مسبوق من اللاجئين، ما ساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. كذلك، مكّن الدكتور الحديد الفلسطينيين من السفر إلى الأردن لتلقّي العلاج وسهّل دخول الأدوية إلى قطاع غزّة، وفاوض على رفع الحصار وإطلاق سراح العاملين الإنسانيين، كما واصل العمل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال أنشطة المجتمع المدني.

وتقديراً لمساهمته في الحركة الدولية وفي الشرق الأوسط، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع على منح الدكتور الحديد جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية.

بدوره، قال **الدكتور Al-Hadid** (رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني) إنّ تحيّة «السلام عليكم» تُستخدَم في الشرق الأوسط للدلالة على النيّات الطيّبة والثقة وغياب الخبث، مضيفاً أنها تذكّر بمسؤولية كلّ شخص في بناء سلامه الداخلي لكي ينعم بالسلام في علاقاته مع الآخرين أيضاً. وعبّر عن اعتزازه وتقديره الشديد لكونه أوّل فرد يحظى بجائزة السلام والإنسانية المرموقة وعن سعادته الشديدة لنيل العمل الذي يؤديه بشغف بهذا الكمّ من التقدير، كما أمل بأن يُلهِم ذلك أشخاصاً آخرين، تماماً كما استلهم هو من جلالة المغفور له الملك حسين وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، اللذين تعلّم منهما الانفتاح على التنوّع الإنساني وعلى ضرورة احترام الثقافات الأخرى.

وأشار كذلك إلى أنّ أشخاصاً كثيرين غيره يستحقّون نيل الجائزة إلى جانبه، وعبّر عن شكره لجميع الذين دعموه ورشّحوه لتسلّم الجائزة، كما توجّه بالشكر إلى عائلته وإلى زملائه في الجمعية الوطنية واللجنة الدائمة، وفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية نجمة داوود الحمراء في إسرائيل وجمعية الصليب الأحمر القبرصي وجمعية الهلال الأحمر في شمال قبرص والدكتور يونس الخطيب وجانيت دايفدسون والدكتور فريدي بيديرسن، والراحل فيليب كوفيليبه، والراحل زوي كاتيفاس دي سكلابوس، والسيّد نيكولاس يونغ، وهيلينا كورهونين.

وعبّر الدكتور الحديد أيضاً عن فخره بالدور الذي لعبه بلده، الأردن، في تعزيز السلام وبسياسة الباب المفتوح التي اعتمدها تجاه اللاجئين. ففي عام ٢٠١٥، كان حوالي ٤٠٪ من عدد السكان في البلد من غير الأردنيين.

لم يستطع الدكتور الحديد يوماً تقبّل عدم المساواة والظلم والمعاناة وذلك منذ نشأته. وقال إنّ التقارير التي تشير إلى أنّ القرن العشرين كان الأكثر دموية على الإطلاق تدمي القلب، إلا أنه يمكن التعلّم من التاريخ. فالصراع المستمرّ بين الإسرائيليين والعرب هو من أشدّ المآسي على الإطلاق، وفقد الكثير من الناس الأمل بتعايش الشعبَيْن جنباً إلى جنب بسلام. ولكن مع تفهُّم الناس لبعضهم بعضا أكثر فأكثر، ومع تزايد اهتمامهم بالثقافات الأخرى ومشروعيتها وهويتها، بدأوا بالاهتمام ببعضهم كما يهتمّون بأنفسهم.

فلا يمكن بناء السلام بلا تنمية اقتصادية واجتماعية، ولا غنى عن الإدماج المتناغم للحدّ من أوجه التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة وللقضاء على العوامل التي تسبّب عدم الاستقرار والتوتّر. ويمكن المساهمة في بناء السلام عبر تعزيز الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين المنظمات، فأذهان الشباب تطمح للتغيير ومستعدّة لتقبّل أفكار جديدة: وعليه، فإنّ الاستثمار في الشباب كفيل بتحقيق نتائج إيجابية لا تُحصى في المستقبل.

وعلى ما يبدو كان لا بدّ من إيجاد عدوّ لتعبئة السكان. ويمكن لهذا العدوّ أن يكون الجهل أو الظلم الاجتماعي أو الجوع أو الفقر أو الكراهية أو الإرهاب أو النزوح أو المرض. وينبغي إضفاء الطابع الإنساني على المجتمعات عبر الانتقال من أنماط الحكم القائمة على القوّة إلى تلك القائمة على سيادة القانون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وإرساء ثقافة المسؤولية بدلاً من ثقافة الإفلات من العقاب.

ختاماً، ذكّر بقول ابن عمّ النبي محمد، الإمام على بن أبي طالب، الذي قال إنّ *«الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق»*. فمن سحر الحياة أنّ الأديان والفلسفات القديمة لاحظت الروابط المشتركة التي تجمع الناس على أسس المحبّة والتقدير.

وشكر رئيس اللجنة الدائمة وكلّ من ساهم في منحه جائزة السلام والإنسانية، معتبراً أنّ ذلك سيحفّزه على العمل بمزيد من التفاني والجدّية.

وسام هنري دونان

ذكّر **الدكتور Bellal** بالرؤية التي لا تزال تشكّل أساس عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وقال **السيّد Hufschmid**، بمناسبة تولّيه منصب مدير المتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إنه أعاد قراءة *تذكار سولفرينو* وتأثّر بجوانب كثيرة من هذا الكتاب الرؤيوي، الذي أوضح فيه هنري دونان إلى أنّه ينبغي لعامة الناس القيام بالعمل الإنساني: «لذلك يجب توجيه نداء إلى الناس في كلّ البلاد، ومن كلّ الطبقات، إلى القادرين في هذا العالم، وأيضاً إلى العمال البسطاء، لأنهم جميعاً يستطيعون، بطريقة أو بأخرى، كلّ في دائرة اختصاصه ووفقاً لإمكانياته، أن يساهموا بشكل ما في دفع العمل الخيري إلى الأمام».

وقال **الدكتور Bellal** إنّ الحائزين على وسام هنري دونان قد نفّذوا ما قيل في الكتاب على أكمل وجه.

الحائز الأوّل على الوسام – الدكتور Villarroel Lander

قال **السيّد Weber** إنّ وسام هنري دونان مُنِح إلى ثلاثة أفراد بفضل خدمتهم الاستثنائية للحركة، أولهم هو الدكتور ماريو فيلارويل لاندر.

صعد الدكتور فيلارويل إلى المنصة وسط تصفيق الحضور لتسلُّم وسام هنري دونان.

وقال **السيّد Weber** إنّ تكريم الدكتور فيلارويل يشير إلى أنه يمتهن المحاماة ويدرّس القانون، وأنه انتسب إلى الصليب الأحمر الفنزويلي في سن العشرين وتولّى منصب رئيس جمعيته الوطنية والأمين العام للجنة البلدان الأمريكية للصليب الأحمر ورئيس رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي أصبحت تُعرَف باسم الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عهده.

وخلال فترة ترؤسه للاتّحاد الدولي، التي استمرّت عشر سنوات، أشرف الدكتور فيلارويل على عدد كبير من الإنجازات، بما في ذلك تحديث دستور الاتّحاد وتوقيع اتفاق جديد مع سويسرا لإنشاء مقرّ رئيسي والحصول على صفة مراقب دائم لدى الأمم المتّحدة. كذلك، زار عدداً كبيراً من الجمعيات الوطنية والعمليات الميدانية ومُنِح عدّة جوائز من دول وجمعيات وطنية مختلفة لخدمته والتزامه.

وفي السنوات الأخيرة، أعاد الدكتور فيلارويل التركيز على جمعيته الوطنية، التي ساهمت بشكل واسع في الحفاظ على الاستقرار في فنزويلا. كذلك، لعب دوراً كبيراً في ضمان وصول المساعدات الطارئة. وقد حظي الدكتور فيلارويل، القائد الشجاع والمُلهِم، باحترام وتقدير الكثير من زملائه في الحركة.

وتقديراً لالتزامه ومساهمته في تنمية وتعزيز المبادئ الأساسية للحركة ومُثُلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على منح وسام هنري دونان – وهو الوسام الأرفع مقاماً في الحركة – إلى الدكتور ماريو فيلارويل لاندر.

وعبّر **الدكتور Villarroel Lander** (رئيس الصليب الأحمر الفنزويلي) عن امتنانه لرئيس جمعية الصليب الأحمر الهايتي، الدكتور جان-بيير غويتو، لترشيحه لنيل وسام هنري دونان، ولأعضاء اللجنة الدائمة الذين صوّتوا لصالحه. كذلك، توجّه بالشكر إلى زوجته وأولاده للدعم الذي قدّموه إليه خلال أكثر من خمسين عاماً، وهو ما مكّنه من تكريس كلّ تلك السنين من حياته لخدمة الحركة. وشكر أيضاً جميع الأشخاص الذين ألهموه في عمله لصالح الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما في ذلك والده.

بالإضافة إلى ذلك، عبّر **الدكتور Villarroel** عن شكره لجميع زملائه الذين دعموا عمله، وعن امتنانه للدعم الذي قدّمه الرئيس الحالي للاتّحاد الدولي، فرانشيسكو روكا، لجمعيته الوطنية ولبلده. بعد ذلك، تسلّم الجائزة بتواضع وأهداها إلى متطوعي الصليب الأحمر في فنزويلا، بما في ذلك أولئك الذين ساعدوا في توزيع المساعدات الإنسانية في ذلك البلد الجميل الذي يفتخر أنه وُلِد فيه.

ووجّه رسالة داعياً إلى الحفاظ على وحدة الحركة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعامل الجمعيات الوطنية مع بعضها بعضاً بكرامة واحترام. ودعا المكوّنات الدولية للحركة إلى احترام مبدأ المساواة وعدم التعدّي على موقع المكوّنات الأخرى. وأشار أيضاً إلى ضرورة التزام المتطوّعين بالمبادئ الأساسية، مذكّراً بأنه متطوّع في الحركة منذ أكثر من خمسين عاماً، ولطالما التزم بمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال، فهو لم ينتسب يوماً إلى أيّ حزب سياسي ولم يتلقَّ أيّ مكافآت من حكومة بلده أو أيّ بلد آخر. وختاماً، توجّه مجدداً بالشكر إلى الجميع وتمنّى العمر الطويل لفنزويلا.

الحائز الثاني على الوسام – الدكتورة Manuela Cabero Morán

دعا **السيّد Weber** الدكتورة مانويلا كابيرو موران إلى المنصة لتسلُّم وسامها.

صعدت الدكتورة مانويلا كابيرو موران إلى المنصة وسط تصفيق الحضور لتسلُّم وسام هنري دونان.

قال **السيّد Weber** إنّ الدكتورة مانويلا كابيرو موران قدّمت الرعاية الطبية طوال ٢٥ عاماً تقريباً إلى الأشخاص المتضرّرين من الحروب والكوارث، مكرّسة وقتها الخاص لذلك، إلى جانب عملها كطبيبة تخدير بدوام كامل.

في أوجّ الصراع في دول البلقان، تطوّعت للعمل مع منظمة أطبّاء العالم في البوسنة، كما قدّمت المساعدات الطبّية أثناء عملها مع الصليب الأحمر الإسباني في كوسوفو. وخلال حرب العراق، قامت بمعالجة الجرحى في بغداد. وبعد العمل مع الفريق الطبّي الأوّل للاتّحاد الدولي لمعالجة مرضى الإيبولا في سيراليون بفترة وجيزة، قدّمت الدكتورة كابيرو العناية إلى اللاجئين في الجزر اليونانية.

وبالإضافة إلى عملها الميداني، ساهمت الدكتورة كابيرو في تطوير مشروع «الرعاية الصحية في خطر» والترويج له، مستفيدة من خبرتها الميدانية الواسعة ومعرفتها بأخلاقيات مهنة الطبّ. كذلك، تولّت الدكتورة كابيرو منصب نائب رئيس الصليب الأحمر الإسباني، فيما لم تتخلَّ يوماً عن العمل التطوّعي في الجمعية.

وأظهرت جهودها في إنقاذ الأرواح مدى التزامها بالمُثُل العليا الإنسانية، كما أنّ تعاطفها وإصرارها وشجاعتها في وجه المخاطر والمِحَن ألهمت كلّ من تعرّف إليها.

وتقديراً لمساهمتها في إنقاذ الأرواح ولالتزامها الراسخ في تعزيز المبادئ الأساسية للحركة ومُثُلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على منح وسام هنري دونان – وهو الوسام الأرفع مقاماً في الحركة – إلى الدكتورة مانويلا كابيرو موران.

وقالت الدكتورة **Cabero Morán** (الصليب الأحمر الإسباني) إنها تعتبر أنّ جميع أعضاء الحركة أصدقاء أعزّاء لها، وأنها تعرف الكثير من الحاضرين شخصياً. وشكرت جميع الذين رشّحوها واللجنة الدائمة لمنحها هذا الوسام.

وأضافت الدكتورة **Cabero Morán** أنها لا تستحق نيل الوسام، لأنّ أياً من أعمالها لا يُعتبَر استثنائياً: فجلّ ما قامت به هو الاستفادة من الفرص التي سنحت لها بفضل تدريبها كطبيبة، مشيرة إلى أنها تمكّنت من المشاركة في تجارب رائعة ومن التعاون مع آخرين في تقديم المساعدات الإنسانية. واعتبرت أنّ معظم الحاضرين يستحقّون نيل الوسام أيضاً، إذ إنهم جميعاً خاضوا تجارب مهنية وشخصية وإنسانية تجدر الإشادة بها. لذا، عبّرت عن امتنانها المضاعف وقبلت الوسام بتواضع كبير وفخر وسعادة نيابة عن جميع العاملين في المجال الإنساني في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذين يبذلون الجهود يومياً لبناء عالم أفضل والحفاظ على الكرامة الإنسانية، كما ونيابة عن جميع المتضرّرين من الكوارث والحروب والمجاعة. وختاماً، ذكّرت بالشعار السابق للصليب الأحمر الإسباني، وشكرت جميع الحاضرين.

الحائز الثالث على الوسام – السيّد Michael Meyer

دعا **السيّد Weber** السيّد ماير إلى المنصة لتسلُّم الوسام.

صعد السيّد ماير إلى المنصة وسط تصفيق الحضور لتسلُّم وسام هنري دونان.

قال **السيّد Weber** إنّ السيّد ماير قدّم للحركة أربعة عقود تقريباً من الخدمة المتميّزة في مجالَيْ القانون الدولي الإنساني والسياسات.

فقد قدّم السيّد ماير المشورة إلى الحكومات والجمعيات الوطنية بشأن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وساهم في مصادقة المملكة المتّحدة على البروتوكولات الإضافية وفي سنّ تشريعات متعلّقة بالقانون الإنساني.

كذلك، وبصفته مدافعاً فاعلاً عن شارات الحركة، ساهم السيّد ماير في عمليات اعتماد الكريستالة الحمراء وفي انضمام جمعية الصليب الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء في إسرائيل إلى الحركة.

كذلك، أسّس السيّد ماير مؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر للكومنولث حول القانون الدولي الإنساني، والشبكة الأوروبية لمستشاري الجمعيات الوطنية القانونيين ودورة صيفية حول القانون الدولي الإنساني في جامعة كامبريدج.

كذلك، أسهم السيّد ماير في الكثير من مبادرات الحركة وعملياتها، بما في ذلك المؤتمر الدولي، بفضل ملاحظاته ومساهماته وقدرته على تحفيز الآخرين.

وشارك السيّد ماير، المعروف بتواضعه ولطفه، معارفه بحماسة، وكان مرشداً يثق به الكثيرون، كما كان مثالاً يُحتذى به عبر أخلاقياته المهنية وكرمه تجاه الأجيال الشابة.

وتقديراً لالتزامه الراسخ وخدمته لتنمية وتعزيز المبادئ الأساسية للحركة ومُثُلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على منح وسام هنري دونان – وهو الوسام الأرفع مقاماً في الحركة – إلى السيّد مايكل ماير.

أشار **السيّد Meyer** إلى أنه سيتحدّث ببطء لأنه يُتأتئ في الكلام. وتابع قائلاً إنه نشأ في مدينة لوس أنجلس في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وكان يبلغ ثماني سنوات من العمر عندما أطلق الرئيس جون ف. كينيدي، في الخطاب الذي ألقاه في حفل تنصيبه رئيساً، دعوته الشهيرة للخدمة العامّة. وتذكّر السيّد ماير أنه أُلهِم، منذ استماعه إلى ذلك الخطاب، للسعي إلى العمل في مجال الخدمة العامّة. وفي سنوات مراهقته، عانت الولايات المتّحدة من انقسام شديد، وتمنّى لو كان في استطاعته أن يفعل شيئا ما لإلغاء الحواجز بين الناس. وعليه، وجد في مسيرته المهنية في الصليب الأحمر والهلال الأحمر طريقة لتحقيق هذين الهدفَيْن معاً.

وذكّر بأنّ مارتن لوثر كينغ الابن كان قد تحدّث عن زمن يُقيَّم فيه الناس بناءً على شخصياتهم وقدراتهم، بدلاً من عرقهم أو غير ذلك من الأمور غير الهامّة في هذا السياق، وأشار إلى أنه كان محظوظاً جداً لنيل كلّ تلك الفرص كونه من الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أنّ الحركة الدولية بُنيت على أسس تقبّل التنوّع والشمولية، وتمثل الهدف من القانون الدولي الإنساني الخاص بالصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز الأمل والوحدة والإنسانية المشتركة.

وختاماً، أشار **السيّد ماير** إلى أنه من الأشخاص المحظوظين لتمكّنه من العمل لأجل الحركة، أمّا نيل وسام للقيام بالعمل الذي يحبّه فهو مكافأة إضافية. وتوجّه بالشكر إلى الصليب الأحمر البريطاني وكلّ الذين دعموا ترشيحه والأشخاص الذين عمل معهم. وقال إنّ الحركة ستبقى قادرة على إحداث أثر إيجابي وفعلي في حياة الناس المحتاجين وستبقى منارة ومصدر طمأنينة للعالم طالما أنّ أعضاءها ملتزمون بمبادئهم ويعملون معاً.

في ختام الاجتماع، قدّم الدكتور Bellal والسيّد Hufschmid فيلماً قصيراً يتضمّن رسائل شخصية من شباب في جنيف.

٣-٥ محضر موجز

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، الأحد ٨ ديسمبر ٢٠١٩

الجلسة العامة الأولى

الساعة ٩ صباحاً

٣-٥-١ افتتاح الاجتماع والمسائل الإجرائية

البند ١: افتتاح رئيس اللجنة الدائمة اجتماع مجلس المندوبين

السيد Weber، رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر رحب ترحيباً حاراً بالمشاركين، خاصة بمشاركة الجمعيتين الوطنيتين لبوتان وجزر مارشال، اللتين تحضران للمرة الأولى مجلس المندوبين بصفتهما عضوين جديدين.

وقال إن مجلس المندوبين يضطلع بدور أساسي باعتباره المنتدى الذي يمكن من خلاله لجميع مكونات الحركة التكيف، مع التحديات الإنسانية الناشئة، وتحسين تأثيرها الجماعي والفردي على الشعوب المستضعفة التي تخدمها من خلال السياسات والاستراتيجيات والخطط. وأضاف أن المجلس هو أيضاً مكان يتيح لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعزيز تماسكها كأسرة وتعزيز الاحترام والتعاون والتآزر على نحو متبادل.

ورأى أن من مسؤولية مجلس المندوبين أن يحدد جماعيا جدول أعمال المؤتمر الدولي بشكل رسمي ويتناول المسائل التي ستتخذ الحركة بشأنها إجراءات إنسانية متضافرة مع الدول. وأوضح أن موقف الحركة لن يكون ذا مصداقية ما لم تشارك في المؤتمر بهدف موحد، وبناءً على مواقف واضحة ومدعومة جيداً. وأضاف أن المجلس سيركز على المسائل المشتركة بين الجميع في الحركة لكي تكون الإجراءات الجماعية والمناصرة فعالة ومجدية قدر الإمكان. واستأنف قائلاً إن الاجتماعات ستعقد في إطار سياق أساسي يسوده الاحترام والوحدة والثقة والامتنان وإنها ستلهم الجميع على عمل المزيد لدى العودة إلى أوطانهم.

وأضاف أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لديها تاريخ طويل يدعو إلى الفخر وأنها ساهمت في نشر المثل الإنسانية، غير أن عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على جدواها على نحو مستدام. ورأى أن المنافسة الداخلية والخارجية من التحديات الرئيسية التي يواجهها شركاء الحركة في مساعيهم الجماعية وأن المنافسة عززت نمو الحركة والقطاع الإنساني ككل، موضحاً أنها أدت إلى تعزيز المساءلة وتزايد تنوع البرامج والخدمات؛ وتعزيز حشد الأموال، والتكيف الإبداعي والابتكار التكنولوجي. وأشار إلى ضرورة أن يكون الصليب الأحمر والهلال الأحمر مدفوعاً بالرغبة في أن يصبح الأفضل من حيث الأداء، ولكن ليس على حساب الآخرين. وأوضح أن شركاء الحركة يلهمون بعضهم بعضاً ليحققوا إنجازات على قدم المساواة، مع الحفاظ على روح تنافسية سليمة مركزين على الفوائد التي يمكنهم تقديمها للآخرين. ورأى أنهم ينجزون مهمتهم مع الالتزام بالتميز والثقة المتبادلة وتعزيز التعاون في إطار هيكل عالمي ومحلي.

واستطرد قائلاً إن المراد من القرارات المقدمة إلى مجلس المندوبين هو أن يكون لها تأثير حقيقي لصالح من يخدمهم الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فهي ثمرة عمل مدهش وتشاور مكثف داخل الحركة. وأوضح أن القرارات المتخذة لن تُحسّن العمليات وطرق العمل، إلا إذا تحملت جميع مكوناتها مسؤولية تنفيذها. وأضاف أن القرارات العشرة تنقسم إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي: المجموعة الأولى تهدف إلى النظر في مدى كفاءة الحركة؛ والمجموعة الثانية تهدف إلى تعزيز العمل عن طريق توحيد نُهج البرامج والسياسة؛ والمجموعة الثالثة تضع جدول الأعمال وتختار أعضاء مكتب إدارة المؤتمر الدولي لضمان أن يختار المشاركون في مجلس المندوبين المواضيع التي ستطرح مع الدول ويختارون أعضاء مكتب إدارة المؤتمر في الأيام المقبلة. وفي إطار مجموعة المواضيع الأولى، ستتمسك القرارات المقترحة بمعايير عالية وشفافة للنزاهة والمساءلة والمساواة بين الجنسين، وستحدد سبل تحقيق أقصى قدر من التأثير التشغيلي للحركة. وقد أصبحت مسائل «الثقة والمساءلة والنزاهة» قاسما مشتركا في جداول أعمال وبرامج الجمعية العامة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين والمؤتمر الدولي، وأضافت أن اللجنة الدائمة نفسها قد كرست قدرا كبيرا من العمل لهذا الموضوع في

السنوات الأخيرة. وكان الهدف من البيان المتعلق بنزاهة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عرض على المجلس، هو إقامة صلة بين جميع هذه الجهود، وتأكيد التزام جميع مكونات الحركة بالنزاهة والسلوك الأخلاقي، وتحديد مسار لتحقيق أعلى معايير النزاهة في الحركة بأسرها. وأخيراً، رأت اللجنة الدائمة أن من المهم إشراك مجلس المندوبين في مناقشة حول ما إذا كان اتفاق إشبيلية يحقق غرضه. وأشار إلى ضرورة أن تجرى المناقشة بشأن هذه المسألة الحساسة في ظل جو من الثقة والاحترام المتبادل. ورأى أن من واجب الصليب الأحمر والهلال الأحمر التأثير في برنامج العمل الإنساني من خلال المؤتمر الدولي، وحث أعضائه على الارتقاء إلى مستوى الموضوع العام للاجتماعات وهو: «فلنعمل اليوم لبناء الغد».

البند ٢: انتخاب رئيس المجلس ونواب الرؤساء وأمناء المجلس

السيد Weber، رئيس اللجنة الدائمة، قال إن اللجنة الدائمة توصي بانتخاب المسؤولين التاليين: الرئيس، السيد Maurer، وهو رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ونائبة الرئيس، السيدة Brigitta M. Gadient وهي نائبة رئيس الصليب الأحمر السويسري. أما الأمناء فهم السيدة Cipullo Lucia من اللجنة الدولية والسيدة Anca Zaharia من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتم الاتفاق على ذلك.

البند ٣: اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين *(الوثيقة CD/19/3)*

السيد Maurer، رئيس مجلس المندوبين، قال إن اجتماعات مجلس المندوبين والمؤتمر تتيح تشكل فرصاً مهمة لإحراز تقدم بشأن الشواغل المتعلقة بإنقاذ حياة ملايين الرجال والنساء والأطفال المتأثرين بالأزمات وبتغيير حياتهم. ورحب بجمعية الصليب الأحمر لجزر مارشال وجمعية الصليب الأحمر لبوتان بصفتهما عضوين في أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ورأى أنه على المستويين الفردي والجماعي، تكمن القوة في التنوع وفي وحدة الرغبة المشتركة في رفع المعاناة من خلال العمل الإنساني المبني على مبادئ.

وأكد أن لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قوة فاعلة في العالم بفضل القيم التي تجسدها والرؤية التي تمثلها والروح العملية التي تعمل بها، مضيفاً أن للحركة جذوراً مشتركة في اتفاقيات جنيف، والمبادئ الأساسية والشارات. وأوضح أن ثقة الشعوب تعد أساسية لوجود الجهات الفاعلة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واستطرد قائلاً إن المتطوعين والموظفين يستجيبون لنداء الأزمات، رغم المآسي التي تشهدها مجتمعاتهم والمخاطر الشخصية، وأقر بتفانيهم وتضحيتهم.

وقال إن قوة الحركة تكمن في خبرتها الموثوقة والموسعة، حيث تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المتضررة عبر مجموعة واسعة من الأزمات، من أجل منع إساءة المعاملة، والتخفيف من الآثار، ودعم انتعاش الأشخاص والأنظمة والهياكل. وأوضح أن الحركة أرست العمل الإنساني في القرن التاسع عشر باعتباره وظيفة أساسية للمجتمع الحديث، وكيفت على مر العقود استجابتها مع الأزمات ومع توقعات المجتمعات والدول.

واستأنف قائلاً إن الابتكار ليس بمفهوم جديد للحركة فقد حول استجابتها الصحية من تقديم المساعدات في خط المواجهة إلى الجنود، إلى نهج متعدد التخصصات للتحديات الصحية العالمية، والجوائح، والأمراض غير السارية، والاستجابات في مجال الصحة النفسية. وأضاف أن المتأثرين بالأزمات يرغبون في الحصول على دعم فعال ومتكامل كي تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي؛ وأنهم، نظراً لحالة الاضطراب الشديد التي يمرون بها، يتوقعون الحصول على دعم غير بيروقراطي ومتكامل وسريع وغير مشروط. ورأى أنه يتعين على المؤسسات الإنسانية أن تلبي الاحتياجات المتعددة الأشكال والمترابطة.

وقال إن القوة الفريدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر تكمن في مزجها بين العمل المحلي والوطني والدولي، من خلال فروعها ومتطوعيها. ورأى أنه يمكن للحركة أن تتواصل بحياد ودون تحيز مع الدول والمنظمات والأوساط غير الدولية، التي تعمل سواء على المستوى الشعبي أو على أعلى مستويات صنع القرار السياسي، موضحاً أنها في إطار نهجها الشامل، تخفف من حدة آثار الحروب والعنف والتخلف وتغير المناخ، وتحدّ أيضاً في الوقت ذاته من المعاناة من خلال القانون الدولي الإنساني والمناصرة والشراكة الطويلة الأمد مع القوى السياسية. وأشار إلى أنه منذ نشأة الحركة، تكوّن الكفاءة المهنية والتطوع جوهر الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مضيفاً أن الثقة هي عماد عمله، في المجتمعات المجزأة والمقسمة، وأن عمله متجذر في القانون – لا سيّما اتفاقات جنيف – ولا يزال يسترشد بالمبادئ الأساسية.

واستطرد قائلاً إن الجهات الفاعلة للصليب الأحمر والأحمر تواجه تحديات الديناميات المعقدة للحروب والعنف والكوارث في عصر يتسم بالتحول الكبير والتغير السريع، موضحاً أن الاحتياجات تتجاوز القدرة على توفير الخدمات. وأضاف أن هناك عدداً متزايداً من

الجهات الفاعلة الإنسانية وأن الأزمات الطويلة الأمد تلزم الحركة بأن تتجاوز الاستجابات الإنسانية القصيرة الأمد وأن توفر استجابات مستدامة تركز على الأشخاص. وأوضح أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تواجه بشكل متزايد ضغوطاً من دول وأطراف أخرى تتعدى على مبادئها أو تشكك فيها، وتقيد التمويل الإنساني، وترفض تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتقيد الوصول إلى المجتمعات المحتاجة. وقال إنه يتعين على الحركة أن تدافع عن العمل الإنساني وأن تجذب دعماً متزايداً للعمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز. ورأى أنه يجب على الحركة أن تتكاتف حيث تتزايد الضغوط عليها وأن تظل قادرة على أن تدافع عن الضحايا وأن تتمتع في الوقت ذاته بامتياز التحاور مع الدول.

وأوضح أن تقدما قد أُحرز كما يبينه الاتساق القوي بين *استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد ٢٠٣٠* و*استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢*، لا سيّما فيما يخص تعزيز نهج يركز على الأشخاص، وتعزيز الثقة، والوقاية والعمل الإنساني المستدام، واعتماد التحول الرقمي.

وقال إن من الضروري أن يتمتع المشاركون في مجلس المندوبين بالطموح والروح العملية حيث إنهم يبحثون عن سبل لتحسين المسائل الرئيسية المعروضة عليهم وهي: الالتزام بتعزيز النزاهة والمساءلة إزاء المجتمعات المتضررة؛ واتخاذ قرارات مهمة لتحسين تلبية الاحتياجات وأوجه الضعف المتغيرة، لا سيّما في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وإعادة الروابط العائلية، والهجرة، والنزوح الداخلي؛ وتعزيز سبل تعاون الحركة وتضافرها. وأشار إلى ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق توافق في الآراء. ورأى أنه من الضروري وهم يستعدون لحضور المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين أن يقدموا حركة قوية وموحدة قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وأضاف أن الإنسانية ستقاس بمدى تعافي المحتاجين، مع مواصلة تحسين تعبئة الاستجابة والنهوض بها والتعجيل بها.

ودعا رئيس الاتحاد الدولي، السيد Francesco Rocca، والمدير العام للجنة الدولية، السيد Yves Daccord، وأمين عام الاتحاد الدولي، السيد As Sy، إلى الانضمام إليه، تقديرا لعملهم منذ الاجتماع السابق لمجلس المندوبين في عام ٢٠١٧.

ودعا مجلس المندوبين إلى اعتماد جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة CD/19/3.

اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

٣-٥-٢ بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار

الرئيس قال إنه وفقاً للنظام الأساسي للحركة، يرجى من المشاركين احترام المبادئ الأساسية والامتناع عن المشاركة في مجادلات ذات طبيعة سياسية أو عنصرية أو دينية أو أيدولوجية.

وقال إنه جرى التشاور بشأن القرارات، لكن يمكن مناقشة أي تغييرات، عند الضرورة، في إطار الأفرقة الفرعية، موضحاً أن ترتيب النظر في البنود قد يكون مخالفاً لترتيب ورودها في جدول الأعمال.

المساءلة والنزاهة

البند ٦: التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

(الوثيقتان CD/19/6DR وCD/19/6)

السيدة Meige (الاتحاد الدولي) قدمت البند وقالت إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أصبحت بفضل متطوعيها جزءاً من المجتمعات التي تخدمها منذ تأسيس الحركة. وأضافت أنه رغم تطور عملها على مر السنين، لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود لتعزيز المساءلة أمام المجتمعات عن طريق ضمان استماعها إلى الناس وعملها وفقاً لتعليقاتهم، وتسمح لهم بالمشاركة في القرارات التي تمسهم، وبذلك ستضمن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يكون عملها مؤثراً، وأن يظل مهماً، وأن تصبح المجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأن تحظى بثقة الناس الذين تخدمهم. واستطردت قائلة إن حلقة عمل عقدت في مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ اختتمت بالدعوة إلى اعتماد نهج على نطاق الحركة لوضع التزامات مشتركة بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وكان مشروع القرار بشأن التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (CD/19/6/DR) هو ثمرة مشاورات مع ما يقرب من ٥٠ جمعية وطنية، ومع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وأوضحت أن القرار يتفق مع معايير مثل المعيار الإنساني الأساسي المتعلق بالجودة والمساءلة مشيرة إلى ضرورة أن يكون قادة الحركة على استعداد لإزاحة الحدود من أجل تغيير

طريقة عملهم والتصدي لعدم توازن القوى الذي لا يزال قائماً. ورأت أنه سيتعين توفير ما يلزم من الوقت والتمويل وإفساح المجال لاختبار طريقة عمل الحركة وتكييفها، مع تعبئة الموظفين والمتطوعين في ذات الوقت.

بعد مقدمة السيدة Meige، واصلت **السيدة Werntz** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) موّضحة أن موضوع تحسين المساءلة يركز على الأشخاص وأن من شأن اعتماد التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أن يحافظ على الثقة ويضمن استمرار جدوى الحركة وفعاليتها وجودة عملها. ورأت أن من الضروري أن تظل منظمات الحركة وموظفيها على اتصال وثيق بالمجتمعات المحلية. وأشارت إلى ضرورة أن يتمكن الأشخاص المتضررون من حالات الطوارئ والأزمات من المشاركة بشكل كامل في تحديد الاحتياجات وفي تصميم الحلول وتنفيذها. وأضافت أنه يجب على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تعتمد على القدرات الحالية للأشخاص وأن تنفذ الأنشطة بالتعاون مع المجتمعات المحلية. ورأت أن الأشخاص والمجتمعات المحلية على دراية بأحوالهم، وإن كانوا قد يحتاجون إلى الدعم لحل مشكلاتهم. وأشارت إلى ضرورة أن تعزز الجهات الفاعلة للصليب الأحمر والهلال الأحمر قدرتها على الاستماع إلى مختلف الفئات، بمن فيها النساء والأشخاص المعوقون والأطفال والمسنون وقادة المجتمعات الأصلية، بما يضمن ألا تستبعد أو تلحق ضرراً بأي من هذه الفئات وأن تفي بالتزاماتها بمبدأي عدم التحيز والإنسانية. وقالت إن القرار ينص على رؤية والتزامات بتعزيز المساءلة إزاء الأشخاص الذين يخدمهم الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد Saner (جمعية الهلال الأحمر التركي) قال إنه بصفته عضواً في جمعية وطنية ذات خبرة في التفاعل مع المجتمعات المحلية، يود أن يشدد على ضرورة بناء قدرات الجمعيات الوطنية. وأضاف أنه على نحو ما ذكر في ملحق القرار CD/19/6DR الذي يتضمن الالتزامات والإجراءات الدنيا، «ما تزال الحركة تفتقر إلى تعريف موحد وفهم مشترك لهذه المفاهيم». وأنه يتعين عليها أن تتبنى الالتزامات كأداة لتحسين جودة العمليات. واستطرد قائلاً إن جمعية الهلال الأحمر التركي تقترح إنشاء لجنة مشتركة لرصد التقدم في المستقبل فيما يخص التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.

السيدة BalimaNikiema (جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو) قالت إن جمعيتها الوطنية بدأت بالفعل في إعداد استراتيجية بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وتدريب موظفين ومتطوعين على نهج مناظر. وأعربت عن تأييد جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو لاعتماد مشروع القرار.

السيدة Guitierrez De Leon (الصليب الأحمر الفلبيني)، تحدثت باسم إحدى عشرة جمعية وطنية في جنوب شرق آسيا وهي: جمعية الصليب الأحمر الإندونيسي وجمعية الصليب الأحمر التايلندي وجمعية الصليب الأحمر التيموري وجمعية الصليب الأحمر السنغافوري وجمعية الصليب الأحمر الفلبيني وجمعية الصليب الأحمر الفيتنامي وجمعية الصليب الأحمر الكمبودي وجمعية الهلال الأحمر الماليزي وجمعية الصليب الأحمر الميانماري وجمعية الصليب الأحمر في لاو وجمعية الهلال الأحمر في بروني دار السلام، وقالت إن الجمعيات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اعتمدت في المؤتمر الإقليمي العاشر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ *نداء مانيلا إلى العمل في عالم سريع التغير*، بما في ذلك الالتزام «بتعزيز ثقافة المبادئ الإنسانية والفهم الإنساني، وعدم التسامح إزاء الغش والفساد والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والحفاظ على أعلى معايير النزاهة والأمانة والشفافية والمساءلة أمام مجتمعاتنا وشركائنا». وأضافت أن الجمعيات الوطنية التزمت أيضاً بإدراج الحماية والنوع الاجتماعي والتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في سياساتها وبإدراج المعوقين في عضوية الجمعيات الوطنية وبرامجها. وقالت إن الجمعيات الوطنية في منطقة جنوب شرق آسيا تؤيد تماما الالتزامات المحددة في مرفق الوثيقة CD/19/6DR وتتعهد بتقديم تقارير عن مدى تقدمها في الوفاء بالتزاماتها.

السيد Kettaneh (الصليب الأحمر اللبناني) رحب بمشروع القرار الذي يستند إلى محتويات القرارات السابقة بشأن الموضوع ويوضحها. وأكد أهمية تحسين الشفافية واعتماد تدابير للمساءلة من أجل تعزيز عمل الجمعيات الوطنية. وقال إن لكل جمعية وطنية رؤيتها الخاصة بها ودورها، لكن ينبغي لها جميعاً تخصيص مواردها للمجتمعات المحلية. ورأى أن من المفيد وضع تعريف مبسط للالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة المحدد في مرفق الوثيقة CD/19/6DR. وأضاف أنه كان من الممكن أيضاً أن يشير المرفق إلى مختلف التوقعات وأن يقدم المزيد من المعلومات عن إطار قياس الأداء الذي يمكن وضعه. وقال إنه يود أن يعرف ما سيحدث للجمعيات الوطنية غير القادرة على التعاون مع المجتمعات المحلية. ورأى أن مشروع القرار سيساعد على تحسين شفافية الجمعيات الوطنية وأعرب عن دعمه له.

الرئيس قال إن من الممكن مراعاة التعليقات التي أدلى بها كل من الهلال الأحمر التركي والصليب الأحمر اللبناني في مرفق الوثيقة CD/19/6DR.

اعتمد مشروع القرار المعنون «التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، الوارد في الوثيقة CD/19/6DR (القرار ١، CD/19/R1)

البند ٤: بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة *(الوثيقة CD/19/4DR)*

السيد Weber، رئيس اللجنة الدائمة، قال إنه سعيد لأن المسائل المتعلقة بالثقة والمساءلة والنزاهة أصبحت موضوعاً مشتركاً للاجتماعات الدستورية لعام ٢٠١٩؛ موضحاً أنها كانت في صلب مناقشات اللجنة الدائمة خلال السنوات الأربع السابقة، مما أدى إلى صياغة بيان الحركة عن النزاهة، الذي اقترحه الاتحاد الدولي بالاشتراك مع اللجنة الدولية.

واستطرد قائلاً إن الثقة في العمل الإنساني اختيرت ضمن المواضيع الأساسية للمؤتمر الدولي. وأشار إلى أن الثقة في أعمال الصليب الأحمر والهلال الأحمر لم تعد أمراً مسلماً به، موضحاً أن الإقرار بالسيادة ينشئ قيوداً جديدة على الأعمال الإنسانية الدولية ويمكن أن يقوض الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى السكان المستضعفين، مشيراً إلى ضرورة زيادة إشراك السلطات والمجتمعات المحلية وضرورة تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي.

وقال إن اشتراط النزاهة والسلوك الأخلاقي ليس بجديد على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لكن المبادئ نفسها ليست كافية؛ إذ ينبغي للمنظمات أن تكفل الامتثال للمعايير الأخلاقية ومكافحة الفساد والغش والتمييز والتعسف والمضايقة والاستغلال وغير ذلك من أوجه السلوك غير الأخلاقي. وأضاف أن الكثير من العمل الجيد للغاية قد أنجز بالفعل في الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولي، لكن يجب مواصلة الجهود وتكثيفها.

وأوضح أن البيان عن نزاهة الحركة يقر بالجهود الحالية ويؤكد التزام جميع مكونات الحركة بالنزاهة وبالسلوك الأخلاقي. وأضاف أن البيان سيقدم صكاً إضافياً عشية إجراء حوار مفتوح مع الدول عن الثقة في العمل الإنساني في وقت يطلب فيه إلى الدول دعم الصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار مهمة جماعية.

واستأنف قائلاً إن البيان يعبر عن مدى جدية جميع مكونات الحركة في نظرها إلى مسألتي النزاهة والسلوك الأخلاقي والمبادئ والقيم الأساسية وإلى الأطر النظامية والتنظيمية والسياسية. وقال إن البيان يكرر أن جميع مكونات الحركة ترغب في كسب قبول وثقة الناس الذين تخدمهم والاحتفاظ بهما، ويعزز احترام الاحتواء والتنوع والتوازن بين الجنسين، تماشياً مع التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وقال إنه يلزم الحركة بالاستناد إلى الهياكل القائمة وبتجميع الموارد من أجل تزويد كل مكونات الحركة بالتوجيه والدعم والتدريب.

وأوضح أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية اشتركا في وضع البيان، بمساهمة من اللجنة الدائمة. وأضاف أن الوقت كان للأسف محدوداً أمام الجمعيات الوطنية كي تقدم إسهاماتها، لكن تم إدراج الإسهامات التي قدمتها في البيان. وأشار إلى أن جميع مكونات الحركة مطالبة بالمشاركة في وضع «خطة للتشاور بشأن تحسين النهج المستخدم إزاء مسألة النزاهة في الحركة، وتنفيذه ورصده»، بحيث يتسنى تقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١.

السيدة Rhodes (الصليب الأحمر الأسترالي) رحبت ترحيباً حاراً بالتركيز على النزاهة والمساءلة في الاجتماعات الدستورية. ورأت أن المحادثات بشأن الامتثال والنزاهة تتعلق بأكثر من السياسات والإجراءات، فهي تتعلق بالثقة في الولاية والعمليات وشارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقالت إن بناء الثقة يستغرق سنوات وكسرها يستغرق ثواني معدودة وإصلاحها يمتد إلى الأبد. وأضافت أن الجمعية العامة للاتحاد الدولي اتخذت خطوات مهمة فيما يخص النزاهة، وأن بيان الحركة عن النزاهة هو العنصر الأساسي التالي في تحديد كيف يمكن لجميع مكونات الحركة أن تسعى إلى استيفاء أفضل المعايير الممكنة للنزاهة.

السيدة Kuang (الصليب الأحمر الأسترالي) قالت إن أهم عنصر في البيان هو الفقرة الأخيرة التي تركز على التشاور بشأن تحسين النهج المستخدم إزاء مسألة النزاهة في الحركة، وتنفيذه ورصده، وبالأخص على وضع رؤية لكيفية تحسين ثقافة تتجسد من خلالها النزاهة في جميع الممارسات المؤسسية والسلوك الفردي. وأشارت إلى أن الصليب الأحمر الأسترالي يشجع بقوة على ضرورة أن تتضمن عملية التنفيذ حواراً يركز على العمل والاستماع لمن يناضلون أكثر من أجل تلبية الطلبات المتعلقة بالنزاهة، وبناء نظام يمكنه تقديم دعم متواصل، وإذكاء ثقافة التعلم والتحسين المستمر.

السيد Al Razwan (جمعية الهلال الأحمر البنغالي، تحدث باسم الجمعيات الوطنية في منطقة جنوب آسيا من أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وجزر الملديف وسري لانكا ونيبال والهند) ورحب بالتركيز على النزاهة. وأوضح أن «نداء مانيلا إلى العمل في عالم سريع التغير» المعتمد في المؤتمر الإقليمي العاشر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في شهر نوفمبر ٢٠١٨، أرسى الهدف الواضح المتمثل في ضرورة أن يكون لدى مائة في المائة من الجمعيات الوطنية سياسات بشأن النزاهة ومنع الاحتيال والفساد والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وقال إن كافة الجمعيات الوطنية ملتزمة بالهدف وتقر بأن القيادة القوية ستكون ضرورية من أجل تنفيذ السياسات وإنها تقر أيضاً بأن النزاهة مرتبطة بمواضيع الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، وكذلك التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وأضاف أن النزاهة تشكل شرطاً مسبقاً على المستوى المؤسسي وكذلك في توجيه السلوك والآليات. ورأى أن الاستثمار ضروري لتعزيز القدرات والمهارات وأنه يوصى بشدة بوضع مبادئ توجيهية لقياس الثقة باعتبارها من الأصول المؤسسية.

الدكتور Abbas (جمعية الهلال الأحمر العراقي) أعرب عن تأييده القوي للبيان عن النزاهة وبالأخص التشديد على مساءلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إزاء المجتمعات المحلية التي يعمل فيها، مما سيتيح الاستماع إلى من يخدمهم وصون كرامة المستفيدين من خلال إدماجهم في عملية صنع القرار. ورأى أن من الضروري تقديم المزيد من المعلومات في البيان عن الموارد التي ستنشر في المساعدات المقدمة إلى المجتمعات المحلية، لتوضيح كيفية تخصيص الأموال وإنفاقها. وقال إنه يتطلع إلى التقرير المرحلي الذي سيقدم في مجلس المندوبين لعام ٢٠٢١ عن إعداد خطة التشاور بشأن تحسين النهج المستخدم إزاء مسألة النزاهة في الحركة، وتنفيذه ورصده.

السيد Tofinga (جمعية الصليب الأحمر الكيريباتي، تحدث باسم ١٤ جمعية وطنية من المحيط الهادئ حضرت الاجتماع)، ورحب بالبيان عن النزاهة وبإدراج جميع مكونات الحركة في نهج «حركة واحدة» يقر بأن تعزيز السلامة هو مسؤولية الجميع. وقال إن الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية ملتزمة بتعزيز الثقة من خلال تعزيز النزاهة الفردية والجماعية، وإنها اتخذت عدداً من الخطوات تحقيقاً لهذه الغاية، من خلال «شبكة الرؤساء» التي تدعم التعاون في الإدارة، مما ينشئ هدفاً أمام كل جمعيات المحيط الهادئ للامتثال لمعايير جدول المتابعة الخاص بلجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي. وأضاف أن لجنة استشارية دستورية تضم خبراء في المسائل الدستورية وخبراء محليين أنشئت في المحيط الهادئ لتقديم دعم الأقران بشأن الامتثال للدستور، مشيراً إلى أن خمس جمعيات وطنية امتثلت لوثيقة إرشادات جديدة عن الامتثال للدستور في حين حققت أخرى تقدماً بالفعل إزاء الامتثال. وأوضح أن المنطقة دون الإقليمية كافحت من أجل تحقيق الامتثال لعمليات التدقيق الخارجي لكن ٦٧ في المائة من الجمعيات الوطنية تستكمل حالياً بياناتها. وقال إن شبكة رؤساء المحيط الهادئ تطمح إلى أن تستكمل ١٠٠ في المائة من الجمعيات الوطنية بياناتها المالية المدققة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ مضيفاً أن شفافية التقارير ستكون أساسية لإحراز تقدم وأن الاتحاد الدولي مدعو إلى جعل التقارير بشأن جدول المتابعة الخاص بلجنة الامتثال والوساطة أكثر شفافية في المستقبل. واستطرد قائلاً إن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مطالبان بإعداد تقارير أكثر شفافية عن مجموعة من المعايير المشتركة التي سيضعها مجلساهما بشكل جماعي. وأضاف أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مطالبان أيضاً بالعمل معاً، بما في ذلك من خلال هياكلهما اللامركزية لبناء القدرات الإدارية للجمعيات الوطنية، من أجل تمكينها من تعزيز النزاهة وتكوين الخبرات المحلية. ورأى أنه يجب أن تحظى الجمعيات الوطنية بالدعم المحلي لتعالج مشكلاتها المتعلقة بالنزاهة، بما في ذلك من خلال مجموعات وخطط التدريب على إدارة المخاطر. وقال إنه سيكون من دواعي سرور الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ أن تتبادل خبراتها الناجحة فيما يخص الانفتاح والتحلي بالشفافية فيما بينها، وتعزيز المهارات المحلية من خلال الاستخدام الفعال لشبكة الأقران الخاصة بها.

السيد Valastro (الصليب الأحمر الإيطالي) رحب بالبيان عن النزاهة. وقال إن السلوك الأخلاقي لكل مكون من مكونات الحركة، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، يؤثر في الحركة بأكملها، موضحاً أن الإخلال بالنزاهة يقوض الثقة والمصداقية في المجتمعات التي تخدمها ويقوض مبادئ العمل الإنساني. وأضاف أن التعاون القوي مطلوب لمعالجة مشاكل النزاهة، مع تجميع الموارد والخبرات اللازمة لبناء قدرات وآليات من أجل الكشف المبكر عن المخاطر وإدارتها بصورة فعالة. وقال إن النزاهة تشمل احترام وإدراج التنوع والتوازن بين الجنسين إلى جانب المساءلة والشفافية وتوجيه الاهتمام اللازم للشراكات. وأضاف أن الصليب الأحمر الإيطالي أسهم خلال السنوات الأخيرة في برامج بشأن حماية النزاهة في التخطيط الاستراتيجي في الأمريكتين، موضحاً أن البرامج تهدف إلى تعزيز قيادات الجمعيات الوطنية ووضع ضوابط داخلية وأنظمة للمساءلة بالإضافة إلى خطط للتنمية المستدامة، ودعم تنقيح النظم الأساسية ومدونات السلوك. وقال إن الصليب الأحمر الإيطالي يركز بوجه خاص على الوقاية، في ظل وضع نهج واسع وشامل لتنمية الجمعيات الوطنية، لإنشاء بيئة مؤاتية يمكن أن يعبر فيها عن إمكانيات الجمعيات الوطنية كاملة ويدحض فيها سوء السلوك. وأشار إلى أن الصليب الأحمر الإيطالي يجدد التزامه بالتعاون بشأن النزاهة في الحركة.

السيد Gyimah-Akwafo (جمعية الصليب الأحمر الغاني) رحب بالبيان عن النزاهة معرباً عن تأييده له وقال إنه يود التشديد أيضاً على ما يتصل بذلك من أهمية حشد الموارد والاستدامة. ورأى أنه يجب على أعضاء الحركة الحاليين إبداء النزاهة والمساءلة والثقة باعتبارهم مثالاً للشباب الذين سيخلفونهم.

السيد Kari (الصليب الأحمر الفنلندي) تحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر الأيسلندي والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر النرويجي) وأعرب عن تأييده الكامل للبيان عن النزاهة الذي يضع أهدافاً ومبادئ طموحة ينبغي أن يتمكن الجميع من الالتزام بها.

ورأى أنه لكي تكون الحركة جهة إنسانية فاعلة موثوقة وشريكاً في المجال الإنساني، يتعين عليها أن تعبر عن التزامها بالسلوك الأخلاقي وبنزاهة مكوناتها. وأشار إلى ضرورة توجيه اهتمام خاص إلى المساءلة وإلى شفافية العمليات، وإلى التمويل والنتائج الناجمة عنها. ورأى أنه ينبغي لمكونات الحركة أن تعلن بوضوح عن نجاحاتها وإخفاقاتها والتحديات التي تواجهها. وقال إن من الضروري أيضاً دعم الالتزامات بإجراءات ملموسة. واستطرد قائلاً إنه يتطلع إلى الخطة المفصلة بشأن كيفية تحسين النهج المستخدم إزاء مسألة النزاهة وتنفيذه ورصده في الحركة. ورأى أن تنفيذ الخطة سيتطلب قيادة قوية من جانب الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية؛ وأعرب عن أمله في أن تضطلع لجنة الامتثال والوساطة بدور في إعداد خطة التنفيذ ورصدها.

السيد Sy (الاتحاد الدولي) قال إن الاتحاد الدولي يدعم ويستوعب النطاق الكامل للبيان عن النزاهة الذي يشمل الأخلاقيات والشفافية وتحقيق النتائج من خلال السياسات، في السلوك والممارسات. ورأى أنه يجب على الصليب الأحمر والهلال الأحمر تحقيق النزاهة ليس من أجل الآخرين فحسب ولكن من أجل ذاته أيضاً: في مكان العمل وفي الطريقة التي يتعامل بها مع شركائه وزملائه، وفي الطريقة التي يعامل بها النساء وفي الطريقة التي يضم بها المعوقين، ويجب أيضاً أن تتوفر النزاهة في الطريقة التي يدير بها الموارد التي يعهد بها إليه. وأضاف أن الاتحاد الدولي عزز وظائفه الداخلية، مثل التدقيق والتحقيق، بالإضافة إلى ثقافته بشأن عدم التسامح إطلاقا إزاء الاحتيال والفساد. وأوضح أن الجمعية العامة للاتحاد الدولي اعتمدت منذ وقت قريب سياسة معززة بشأن النزاهة وعدلت دستور الاتحاد الدولي من أجل تعزيز لجنة الامتثال والوساطة. ورأى أن اليقظة ستكون مطلوبة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت، بالعمل من أجل تهيئة ظروف تدعم السلوك السليم، وباتخاذ القرارات الصائبة.

السيد Carbonnier (اللجنة الدولية) قال إن جميع المنظمات الإنسانية تخضع للتدقيق المتواصل موضحاً أن النزاهة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى لبناء الثقة والحفاظ عليها. وأضاف أن اللجنة الدولية ترحب بالبيان عن النزاهة الذي أسهمت في عملية صياغته، وأنها ملتزمة بالإسهام في تنفيذه الفعال. واستطرد قائلاً إن مما يبعث على السرور بوجه خاص أن البيان يرحب بالالتزام الجماعي للحركة بمواصلة تجميع الموارد «لتزويد كل مكونات الحركة بالدعم والتعليم والتوجيه الفعال في مجال تعزيز القواعد والإجراءات والآليات الخاصة بالنزاهة والمساءلة». ورأى أنه سيكون من الضروري تعزيز القاعدة النظامية والقانونية للجمعيات الوطنية وتبادل المعايير والدراية والخبرات في إدارة مشكلات النزاهة. وقال إن اللجنة الدولية ملتزمة بالعمل مع شركاء الحركة لتصميم وتنفيذ خطة من أجل تعزيز نهج النزاهة على نطاق الحركة، حيث سيقدم بشأنها تقرير إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١. وأوضح أن اللجنة الدولية استثمرت كثيراً من أجل إنشاء أطر متينة للنزاهة والامتثال، وأنها ملتزمة بأن تعكس شراكات اللجنة الدولية، بما في ذلك داخل الحركة، التزاماً صارماً بالنزاهة وبالمعايير الأخلاقية. وقال إن اللجنة الدولية بدأت أيضاً في العمل مع الجمعيات الوطنية الشريكة من أجل تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية المضيفة، بما في ذلك في مجال الإدارة المالية. وأضاف أن اللجنة الدولية ترحب بالبيان وأنها ملتزمة بتنفيذه.

الدكتور Chabbou (الهلال الأحمر التونسي) قال إن النزاهة تقع في صميم الحركة، غير أن من الصعب تحقيقها. وأضاف أن الحركة «تلتزم بضمان حماية المبلغين عن المخالفات» وأنه يجب عليها، في عالم تسوده وسائط الإعلام، أن تكون مستعدة للتفاعل سريعاً حين تكون في دائرة الضوء وأن تثبت تطبيق المعايير الأخلاقية تماشياً مع البيان عن النزاهة.

السيد Traoré (جمعية الصليب الأحمر الغيني) قال إن البيان عن النزاهة سيعزز العمل الإنساني القائم على الثقة والمساءلة والشفافية. ودعا جميع أعضاء الحركة إلى الالتزام عملياً بالبيان حيث لن يكون ممكناً حشد جميع الشركاء إلا من خلال الثقة.

السيدة Touqan (جمعية الهلال الأحمر الأردني) قالت إن الهلال الأحمر الأردني ألزم جميع الموظفين والمتطوعين بمتابعة دورة عبر الإنترنت عن النزاهة والاحتيال وإن الجمعية الوطنية نظمت حلقة عمل عن الاحتيال والفساد والنزاهة، وإنها عدلت أيضاً نظمها الأساسية وسياساتها حتى يتسنى العمل مع الشركاء في إطار النزاهة والشفافية والمساءلة. وأعربت عن تأييد الهلال الأحمر الأردني للبيان عن النزاهة.

الدكتور Bwito (الصليب الأحمر الرواندي) قال إن الشفافية والمساءلة أساسيان لأداء مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأضاف أن الحركة مسؤولة عن مجموعة كبيرة من الموظفين والمتطوعين المسؤولين عن الأنشطة وعن تحقيق النزاهة في الميدان. ورأى أن تطبيق النزاهة بفعالية يقتضي أن تعزز الجمعيات الوطنية قدراتها، بما في ذلك عن طريق تدريب الموظفين والمتطوعين.

السيد Esfandiar (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) رحب بالتركيز على النزاهة والمساءلة. وقال إن الهلال الأحمر الإيراني يؤيد بشكل كامل البيان عن النزاهة وإنه ملتزم بربط البيان بجميع سياساته واستراتيجياته من أجل حماية الثقة على المستويين الوطني والدولي. ورأى أنه من الأفضل للجمعيات الوطنية أن تطبق النزاهة والمساءلة لتحقق أهدافها وفقاً للمبادئ الأساسية.

الدكتورة Emam (جمعية الهلال الأحمر المصري) رحبت ببيان الحركة عن النزاهة؛ وقالت إن الهلال الأحمر المصري يتبع الخطوات الواردة في البيان من أجل ضمان ترسيخ النزاهة في الجمعية الوطنية وفي تعاونها مع الشركاء. وأوضحت أن الخطوات شملت التنمية المؤسسية والتدقيق على مختلف المستويات والعمل بشأن الاستقرار المالي مع وضع إطار للمساءلة واستيفاء متطلبات الالتزام بمبدأ الرعاية الواجبة. وأشارت إلى أن الجمعية الوطنية تكفل أن يمتثل الموظفون والمتطوعون والشركاء في المجتمع لمعايير النزاهة.

السيد Fayia (جمعية الصليب الأحمر السيراليوني) قال إن الصليب الأحمر السيراليوني وضع ميثاقاً للنزاهة، يتعين على جميع المتطوعين توقيعه، لضمان الالتزام بالنزاهة في أداء كافة أعماله الإنسانية. وأضاف أن الجمعية الوطنية نفذت سياسة لمكافحة الاحتيال والفساد ووضعت سياسة جديدة بشأن التبليغ عن المخالفات. وقال إنه جرى أيضاً وضع ضوابط داخلية أقوى مضيفاً أن الصليب الأحمر السيراليوني يؤيد بشكل كامل البيان عن النزاهة.

اعتمد مشروع بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة الوارد في الوثيقة CD/19/4DR. (القرار ٢، CD/19/R2)

السيد Weber، رئيس اللجنة الدائمة، أعرب عن تقديره للتعليقات المقدمة. وتحدث بصفته الرئيس السابق للجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، وقال إنه من دواعي الارتياح أن نسمع الإعراب عن الدعم القوي للبيان عن النزاهة. وأضاف أنه أُحيط علماً بالتعليقات المقدمة عن المجالات التي يتعين تعزيزها. وأعرب عن أمله في أن يقدم تقرير قوي عن خطة التنفيذ إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١.

البند ٥: منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية

(الوثيقتان CD/19/5 وCD/19/5DR)

السيدة Aït-Mohamed Parent (رئيسة اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية) قدمت مشروع القرار CD/19/5DR، وأشارت إلى أن ولاية اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية تنص على دعم الجمعيات الوطنية وإسداء النصح لها فيما يخص تعزيز أسسها القانونية والنظامية؛ والإسهام في عملية اعتراف اللجنة الدولية بالجمعيات الوطنية المرشحة وقبول تلك الجمعيات الوطنية لدى الاتحاد الدولي. وأشارت إلى أن مشروع القرار يشدد على أن تعزيز الصكوك الأساسية النظامية والقانونية يسهم في تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على الاضطلاع بأنشطتها وفقاً للمبادئ الأساسية، وأوضحت أن اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية أنشئت من أجل مساعدة الجمعيات الوطنية على تحقيق هذا الهدف منذ ما يقرب ٥٠ عاماً.

ومضت تقول إن التوجيهات الحالية للجمعيات الوطنية بشأن تعزيز صكوكها النظامية الأساسية والدستورية وأطرها التكميلية أعدت عقب عملية تشاور امتدت لعامين حيث أجرتها مجموعة أساسية مكونة من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، واعتمدها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في أكتوبر ٢٠١٨ وهي معروضة حالياً على مجلس المندوبين ليعتمدها. وقالت إنه يجب توجيه شكر خاص إلى الصليب الأحمر الدانمركي الذي ترأس المجموعة، وإلى الجمعيات الوطنية التي شاركت في مناقشاتها، وكذلك الجمعيات الوطنية التي أسهمت في المشاورات وفي تمويل العملية.

واعتبرت هذه التوجيهات أداة جديدة ستتيح الفرصة للجمعيات الوطنية كي تنقح وتعزز صكوكها الأساسية النظامية والدستورية، وقواعدها التنظيمية وسياساتها خلال فترة تمتد لخمس سنوات. وقالت إن نحو ٤٠ جمعية وطنية بدأت بالفعل في تنقيح نظمها الأساسية على أساس المبادئ التوجيهية الجديدة. وأضافت أن الأداة الجديدة تشدد على حقوق المتطوعين ومركزهم وعلى الحفاظ على سلامة الجمعيات الوطنية. وأشارت أيضاً إلى وجود نهج أكثر مرونة لمختلف الحقائق التشغيلية والسياقات الوطنية. وأوضحت أن الجمعيات الوطنية مدعوة إلى تبادل أمثلة صكوكها الأساسية النظامية والدستورية، وأمثلة للسياسات ذات الصلة والممارسات الجيدة. وقالت إن التوجيهات الجديدة تهدف إلى توضيح الاتجاهات الحديثة في المجال الإنساني، مع التركيز على تزايد مساءلة الجهات الإنسانية الفاعلة إزاء المستفيدين، والجمهور والجهات المانحة على نطاق أوسع، لا سيّما في الفصل الجديد السادس المعنون «الامتثال والنزاهة وتسوية المنازعات»، الذي يتضمن مجموعة من التوصيات عن آليات منع حالات الإخلال بالنزاهة وإدارتها.

وقالت إن اللجنة المشتركة تلتزم بتعزيز قدرات الحركة والتزاماتها عن طريق كفالة أن تقدم الحركة المزيد من الدعم إلى الجمعيات الوطنية، عن طريق تقديم الخبرة اللازمة في الميدان مثلاً؛ وأداء دور الرصد والإشراف والتوجيه. وأضافت أن اللجنة المشتركة تشجع الجمعيات الوطنية على التأكيد على تعهداتها أثناء المؤتمر الدولي فيما يخص التزامها بتنقيح نظمها الأساسية الوطنية والاحتفاظ بنسخة من وثيقة التوجيهات لاستخدامها يومياً كأداة للتنمية التنظيمية.

السيد Bak-Jensen (الصليب الأحمر الدانمركي تحدث باسم أعضاء المجموعة الأساسية وهي الجمعيات الوطنية للأرجنتين وإسبانيا وأوغندا وبوروندي وتركمانستان وجزر كوك والدانمرك وفلسطين ومنغوليا وهايتي)، التي تولت مراجعة وثيقة التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية، وأوصى باعتماد التوجيهات. وأوضح أن الجمعيات الوطنية الأعضاء في المجموعة الأساسية تنتمي إلى مختلف أجزاء العالم وتعمل في مختلف السياقات الإنسانية وتواجه مختلف المتطلبات الخارجية، لكنها تتقاسم المبادئ الأساسية والتزامها المشترك بالأطر النظامية والتنظيمية والسياسية، المعتمدة في الحركة وفي الاتحاد الدولي. وأضاف أن التوجيهات أعدت من أجل مساعدة كافة الجمعيات الوطنية على إجراء اختيارات مستنيرة عند تحديث نظمها الأساسية. وأشار إلى ضرورة أن تكون النظم الأساسية محدثة ومتوافقة مع السياقات الوطنية والقانونية والتشغيلية وملتزمة بالمبادئ الأساسية والقرارات السياسية الرئيسية للاتحاد الدولي والحركة. واستطرد قائلاً إن الوثيقة تهدف إلى أن تكون سهلة الاستخدام وسهلة المنال من وجهة نظر قيادية، حيث تتضمن توضيحات وأمثلة من الجمعيات الوطنية. ورأى أن توفر نظم أساسية قوية وسليمة لن يحل جميع المشكلات، لكنه بداية جيدة حيث إنها تصون المبادئ الأساسية، وتقدم عنصري الاستقرار والتنبؤ، وتدعم علاقات العمل المثمرة والشفافة، وتساعد على حماية النزاهة، وتستخدم كتدبير من تدابير بناء الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة. وقال إن وثيقة التوجيهات ترد بالفعل في وثائق أخرى، مثل سياسة الاتحاد الدولي بشأن النزاهة، وجدول المتابعة الخاص بلجنة الامتثال والوساطة وبيان الحركة عن النزاهة. وأوضح أن عملية مراجعة النصوص النظامية هي أكثر من مجرد عملية كتابية، فهي عملية ينبغي أن تقودها الجمعيات الوطنية وأن تنطوي على مناقشة رؤى الجمعيات الوطنية والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وقال إن الجمعيات الوطنية تُشجّع على المشاركة استناداً إلى وثيقة التوجيهات الجديدة.

السيد Mirzayev (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) قال إن مشروع القرار يرحب بوثيقة التوجيهات التي تحدد معايير جديدة يتعين على الجمعيات الوطنية اعتمادها. ورأى أنه ينبغي مساعدة الجمعيات الوطنية في مراجعة وتعزيز أسسها النظامية وأطرها التكميلية. وأشار إلى أنه تم بالفعل مراجعة النظام الأساسي القائم لجمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني بعد التشاور مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة المشتركة. وقال إن بعض التعديلات الواردة في وثيقة التوجيهات وردت بالفعل في النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني.

السيد Diallo (الاتحاد الدولي) قال إن التوجيهات والأطر التكميلية لعام ٢٠١٨ ذات أهمية كبيرة للجمعيات الوطنية حيث أيد الاتحاد الدولي تعزيزها تأييداً كاملاً. وأضاف أن الاتحاد الدولي يهنئ الجمعيات الوطنية على التقدم الذي أحرزته إلى الآن ويشجعها على مواصلة مراجعة أسسها النظامية وعلى اعتماد المبادئ التوجيهية، مشيراً إلى أن الاتحاد الدولي سيدعم عمل الجمعيات الوطنية ويسهله. وشكر المجموعة الرئيسية على العمل الذي اضطلعت به في إعداد التوجيهات، التي أُخذت في الاعتبار في المراجعة الأخيرة لوثائق الاتحاد الدولي، مثل «سياسة حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي» و«إطار النزاهة للصليب الأحمر والهلال الأحمر». وقال إن «ميثاق المتطوعين»، المعتمد في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الدولي والمرفق بمشروع القرار CD/19/5DR، يعد وثيقة مهمة حيث يضفي الطابع الرسمي على مسؤولية الجمعيات الوطنية إزاء متطوعيها ويفعلها، ويحدد حقوقهم، بما في ذلك حقهم في الحماية، وحقهم في أن يُصغى إليهم، ويُعترف بمساهمتهم، وحقهم في التأمين. ورأى أن الصليب الأحمر والهلال الأحمر يحتاج إلى أساس قانوني واضح وأطر قانونية واضحة لكي يحقق إنجازات ملموسة.

السيد Mehra (الصليب الأحمر الكندي) أعرب عن تأييده لمشروع القرار والالتزام المستمر بتحسين النظم الأساسية للجمعيات الوطنية. وأشار إلى تحالف تنمية الجمعيات الوطنية، الذي يؤكد أن الجمعيات الوطنيات مسؤولة عن تنميتها وأن قادة الجمعيات الوطنية مسؤولون عن ضمان أن تحقق جمعياتهم الوطنية الغرض من وجودها وأن تتمكن من تحديد أولويات تنميتها. واقترح، مع مراعاة تحالف تنمية الجمعيات الوطنية، تعديل الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار بحذف عبارة «بناء على طلبها» من الفقرة الفرعية الثانية وإدراج العبارة «بناء على طلب من الجمعيات الوطنية» عقب «في المناطق وفي الميدان» في الجزء التمهيدي من الفقرة: وبذلك، ستنطبق العبارة على الفقرة بأكملها.

الدكتور **Ruiz Rodas** (جمعية الصليب الأحمر السلفادوري) أشار إلى أن الصليب الأحمر السلفادوري راجع نظمه القانونية واعتمدها بنجاح عقب التشاور مع الاتحاد الدولي وبدعم منه. وأوضح أن النظم الأساسية تشتمل على عناصر رئيسية لتنميته، مثل ما يتعلق بالشباب والنزاهة. ورأى أن إعداد قاعدة نظامية قوية وشفافة بالتشاور مع الحركة، هو أفضل أساس للجمعيات الوطنية.

السيد Hori (جمعية الصليب الأحمر الياباني) رحب بوثيقة التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية. وأشاد بوجه خاص بإدراج نهج مرنة وابتكارية تحترم مختلف التقاليد القانونية والتنوع الكبير للنماذج التنظيمية القائمة في الجمعيات الوطنية، وتتكيف في الوقت ذاته مع التحديات المعاصرة مثل تعزيز الامتثال وضمان النزاهة. وسلط الضوء على ميثاق المتطوعين للحركة، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأساس القانوني للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأشاد بالقيادة المقتدرة للجنة الدائمة. وقال إن ميثاق

المتطوعين، المعتمد في عام ٢٠١٧ في الجمعية العامة للاتحاد الدولي، هو وثيقة طال انتظارها تعكس حقائق ملايين المتطوعين الذين يعملون في مناطق النزاعات والكثيرين الذين وافتهم المنية أثناء تأدية واجبهم. وأشار إلى أن جمعية الصليب الأحمر الياباني تأمل في أن يُعترف بميثاق المتطوعين خارج الحركة، على غرار المبادئ الأساسية.

السيد Valastro (الصليب الأحمر الإيطالي) قال إن الصليب الأحمر الإيطالي رحب باعتماد ميثاق المتطوعين في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الدولي وباقتراح إدراجه في مشروع قرار لمجلس المندوبين الحالي بشأن تعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية. ورأى أن هناك ضرورة لتعزيز المتطوعين والجهات الفاعلة المجتمعية وحمايتهم والاعتراف بهم ولتوضيح أدوارهم مضيفاً أن إشراك المتطوعين يقتضي واجب رعايتهم، عن طريق دعمهم وتزويدهم بالتدريب السليم، وبالمعلومات والمعدات اللازمة، وإدارة الأمن، بما في ذلك شبكات السلامة والتأمين، بالإضافة إلى الدعم النفسي. ورأى أن من الضروري الاعتراف بأن المتطوعين مستضعفون بمختلف الطرق لضمان حمايتهم وأنه ينبغي الاعتراف بهم بغض النظر عن مركزهم كمقدمي رعاية. وقال إن إجراء حوار بين مختلف الأجهزة يستلزم تبادل المعارف واعتماد نهج تعاوني.

السيد Kende (جمعية الصليب الأحمر النيجيري) شكر اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على مساعدتهم لمراجعة النظام الأساسي والمبادئ التوجيهية المالية للصليب الأحمر النيجيري وتطويرها.

السيد Baialinov (جمعية الهلال الأحمر القيرغيزستاني) تحدث أيضاً باسم جمعية الهلال الأحمر الطاجكستاني وأعرب عن تأييده لمشروع القرار وموافقته على الملاحظات المقدمة باسم جمعية الصليب الأحمر الإيطالي والصليب الأحمر الياباني. ورأى أن المبادئ التوجيهية المنقحة ستقدم إسهاماً مهماً في تطوير الأداء الجيد للجمعيات الوطنية وأن ميثاق المتطوعين سيساعد على تحسين إدارة المتطوعين، بما في ذلك عن طريق تقديم التأمين والتركيز على الأمن. ودعا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى زيادة الاستثمار في برامج تنمية الجمعيات الوطنية والتعليم والتدريب، ودعا كافة الجمعيات الوطنية إلى توجيه اهتمام خاص إلى ميثاق المتطوعين.

السيدة Deroin de Gaillande (جمعية الصليب الأحمر الفانواتوي، تحدثت باسم الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ وهي تضم الجمعيات الوطنية للأرجنتين وأستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا ونيوزيلندا) ورحبت بالعمل المضطلع به بشأن مراجعة التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية وأعربت عن تأييدها لمشروع القرار. ورأت أن وجود إطار قانوني وأساس نظامي سليم شرط مسبق لوجود جمعية وطنية قوية ولتعزيز معايير النزاهة للحركة. ورحبت أيضاً بإدراج أفضل الممارسات التي ستتيح للجمعيات الوطنية مراجعة أسسها النظامية والدستورية لاتخاذ خيارات مستنيرة تتماشى مع سياقها القانوني والتشغيلي والثقافي. وقالت إن الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ تحرز تقدماً كبيراً في الوفاء بالتزاماتها بمراجعة نظمها الأساسية وفقاً لوثيقة التوجيهات الجديدة في غضون خمس سنوات. وأضافت أن خمس جمعيات وطنية في منطقة المحيط الهادئ راجعت دساتيرها وأن جمعيات أخرى بدأت بالفعل العملية تحت قيادة «شبكة الرؤساء» ولجنة استشارية إقليمية دستورية تضم خبراء في الإدارة ومتطوعين مهنيين. ورأت أن بناء قدرات الخبرات الدستورية للجمعيات الوطنية ضروري من أجل تحقيق الأهداف الطموحة المحددة وبناء شبكة عالمية من الخبرات المحلية يمكن للحركة الاعتماد عليها والاستلهام منها. ودعت المناطق الأخرى إلى اتخاذ مبادرات مماثلة من أجل الالتزام بالتعديلات الدستورية في غضون الإطار الزمني المحدد وكفالة تعزيز نزاهة الحركة. ودعت أيضاً إلى مراجعة الطرائق التشغيلية للجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية لتكون أكثر تواءماً مع دعم الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية حتى يتسنى تقديم الدعم الملائم والمراعي لاحتياجات كل طرف، موضحة أن من الممكن إجراء المراجعة بالاقتران مع مراجعة ولاية لجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي. وقالت إنها ستحبذ التشاور مع اللجنة الاستشارية الدستورية المعنية بمنطقة المحيط الهادئ لمواصلة المناقشات مع اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية وأفرقة الاتحاد الدولي المعنية بتنمية الجمعيات الوطنية بشأن التوجيهات عن كيفية تنفيذ طرائق مماثلة في مناطق أخرى.

السيد Gouaye (جمعية الصليب الأحمر في جمهورية أفريقيا الوسطى) أشار إلى أن جمعية الصليب الأحمر في جمهورية أفريقيا الوسطى تضم نحو ١٢,٠٠٠ متطوع وأشاد بعمل اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، وقال إن وثيقة التوجيهات وميثاق المتطوعين سيؤديان إلى تعزيز حقوق المتطوعين وحالتهم والإسهام في تعزيز إدارة الجمعيات الوطنية. وأضاف أن الحركة فقدت عدداً من موظفيها وأن العديد من متطوعي الجمعية الوطنية راحوا ضحية الأحداث التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧. وأوضح أن الجمعية الوطنية استخدمت التوجيهات باعتبارها أساساً وبدأت بالفعل في مراجعة نظامها الأساسي، بإدراج الأعضاء الشباب في مجلس إدارتها وبمنح حق التصويت لممثلي الفرع المحلي.

السيدة Benhabyles (جمعية الهلال الأحمر الجزائري) قالت إنه بفضل خبرة المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الجزائري البالغ عددهم ٢٠ ألف متطوع، اختيرت الجمعية الوطنية لترأس لجنة وطنية لتعزيز المجتمع المدني ولإنشاء ميثاق وطني للمتطوعين. وأضافت أن الجمعية الوطنية تمكنت بفضل الاحترام الصارم لنظامها الأساسي من تعزيز صفوف متطوعيها من جميع الأعمار. وأوضحت أن الجمعية الوطنية التي تضع النزاهة والشفافية في صميم عملها، تمكنت من بناء قدراتها ومن التعاون مع شركاء وطنيين ودوليين، مثل برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

السيد Lobor (الصليب الأحمر لجنوب السودان) قال إنه يرحب باعتماد ميثاق المتطوعين، الذي سيعزز عمل المتطوعين ويوطده في جميع أنحاء العالم، وكذلك في بيئات هشة مثل جنوب السودان. وأعرب أيضاً عن تأييده لاعتماد وثيقة التوجيهات التي ستساعد الجمعيات الوطنية على مواءمة نظمها الأساسية، موضحاً أن مراجعة النظام الأساسي للصليب الأحمر لجنوب السودان بدأت في عام ٢٠١٨، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية الرئيسية في الوحدات، والفروع ومع الموظفين في المقر الرئيسي. وأضاف أن التعديلات الدستورية عرضت على الجهات المعنية وأنها تتضمن نصوصاً عن النوع الاجتماعي، والنزاهة، ومشاركة الشباب، والمعوقين. وقال إن المسودتين الأولى والثانية عرضتا على اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية وعلى الاتحاد الدولي وأن التعليقات والتعديلات أدرجت في النظام الأساسي الجديد. وأشار إلى أن دستور الجمعية الوطنية يتماشى حالياً مع التوجيهات الجديدة مضيفاً أن الصليب الأحمر لجنوب السودان يؤيد بقوة اعتماد مشروع القرار.

الدكتور Avgerinos (الصليب الأحمر اليوناني) قال إن المساءلة والنزاهة لا تزالان ضمن الأولويات الرئيسية للصليب الأحمر اليوناني، مشيراً إلى أن الجمعية الوطنية راجعت بنجاح أساسها الدستوري في إطار تعزيزها للنزاهة. وأضاف أن الصليب الأحمر اليوناني يلتزم بتعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة اللذين نشآ أثناء أزمة الهجرة. ورأى أن تأمين المتطوعين ووجود مدونة سلوك من الأمور الحاسمة للمساءلة والنزاهة.

السيد Merha (جمعية الصليب الأحمر الكندي) تحدث ليوضح أن من الممكن إلغاء عبارة «وبناء على طلبها» من الفقرة الفرعية الثانية، حيث إنها نقلت بالفعل إلى الفقرة الاستهلالية.

اعتمد القرار ٣، بصيغته المعدلة، المعنون «منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين» الذي يتضمن التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية لعام ٢٠١٨، الواردة في الوثيقة CD/19/5DR. (القرار ٣، CD/19/R3)

البند ٨: تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها: اعتماد المبادئ التوجيهية للمرشحين *(الوثيقة CD/17/8DR)*

السيد Chetty (اللجنة الدائمة) قدم مشروع القرار عن تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها، الوارد في الوثيقة (CD/17/8DR)، التي تتضمن المبادئ التوجيهية للمرشحين للانتخاب. وقال إن المبادئ التوجيهية تقترح إجراء استعراض متعمق لمواصفات المرشحين المستخدمة منذ عام ١٩٩٥. وأضاف أن اللجنة الدائمة تبحث منذ بداية ولايتها في عام ٢٠١٦، في سبل تعزيز الشمولية والشفافية والتنوع وعدالة انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة، التي تعقد كل أربع سنوات في المؤتمر الدولي. ومضى يقول إن المسألة أثيرت مع اعتماد مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧ للقرار ١٢ الذي يدعو مكونات الحركة واللجنة الدائمة إلى «اتخاذ تدابير ملموسة من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر». وقال إن اللجنة الدائمة استجابت للدعوة وراجعت عمليات الانتخاب الخاصة بها. واعتبر التوصية الدستورية بكفالة التوزيع الجغرافي العادل جانباً مهماً لعمل اللجنة الدائمة، لكن اللجنة اضطلعت أيضاً باستعراض واسع للإطار النظامي والسياسي القائم في الحركة ولتحول المعايير والممارسات الانتخابية. واستطرد قائلاً إن مسائل رئيسية ظهرت، مثل تحقيق التوازن العادل بين الجنسين في تشكيل اللجنة وكفالة الصفات الشخصية للمرشحين ونزاهتهم، واتساق قواعد اللجنة مع المعايير الحالية للانتخاب فيما يخص شفافية التسميات وتحديد عدد مدد الخدمة. وأضاف أن اللجنة الدائمة أقرت الاقتراحات المستهدفة على مستويين: الاقتراحات التي ينبغي تنفيذها على الفور من خلال اتخاذ ترتيبات إدارية لعملية الترشيح لانتخابات عام ٢٠١٩، وكذلك التغييرات السياسية التي ستقدم لمجلس المندوبين في صورة القرار المقترح والمبادئ التوجيهية المقترحة للمرشحين. وقال إن مشروع القرار يتضمن التزامات قوية من جانب مكونات الحركة المعنية، بما في ذلك تقديم الترشيحات مبكراً قبل ستين يوماً من افتتاح المؤتمر الدولي وقضاء فترتين كحد أقصى في عضوية اللجنة الدائمة مدة كل منهما أربع سنوات فيما يخص الأعضاء المنتخبين والأعضاء بحكم المنصب. وقال إن مشروع القرار يحث أيضاً أعضاء المؤتمر الدولي على مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وكذلك التوازن العادل

بين الجنسين، بترشيح ما لا يقل عن امرأتين ورجلين، أثناء انتخاب الأعضاء الخمسة للجنة الدائمة في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وأشار أيضاً إلى إدراج اعتبارات أخرى في مشروع القرار مما قد يؤثر تأثيراً مباشراً على تحقيق التوازن العادل بين الجنسين في اللجنة الدائمة، موضحاً أن النظام الأساسي للحركة ونظامها الداخلي، وبشكل أساسي بصيغتهما لسنة ١٩٨٦، يتضمنان نصوصاً تشير دون وجه حق إلى الذكور ومن ثم، فإن مشروع القرار يقترح «أنه يجب اعتبار النظام الأساسي للحركة ونظامها الداخلي محايدين من حيث النوع الاجتماعي». وأن الألفاظ والتعابير التي تشير إلى الذكر أو الأنثى لا تقتصر على النوع الاجتماعي المشار إليه، ما لم يتم الإعراب بصورة قاطعة عن نية مخالفة. وقال إن مشروع القرار يشجع أيضاً جميع أعضاء الحركة على ضمان مراعاة تمثيل عادل بين الجنسين في وفودهم التي تحضر مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي. وأشار إلى أن التوجيهات تتضمن نصوصاً أكثر حساسية وشمولاً عن الواجبات المتعلقة بنزاهة جميع المرشحين والأعضاء المنتخبين وسلوكهم الأخلاقي، وفقاً للمعايير والطموحات الحالية.

السيد Rocca (الاتحاد الدولي) أعرب عن تأييده لمشروع القرار الذي يهدف إلى التعبير عن التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجنة الدائمة. ورأى أن تمكين المرأة في القيادة مهم لضمان إدارة فعالة وشاملة في الحركة، مضيفاً أن المرأة تُعدّ أيضاً عنصراً حيوياً في قاعدة المتطوعين، لذا فإنه من الضروري تمثيلها على نحو متكافئ والإنصات إليها. وأشار إلى ضرورة إتاحة فرص للمرأة في هيكل إدارة الحركة. وبصفته ممثل الاتحاد الدولي في اللجنة الدائمة بصفته الشخصية، دعا بقوة إلى ضرورة إدراج أحكام مشروع القرار في النظام الأساسي للحركة باعتباره مطلباً دستورياً. وقال إن الجمعية العامة للاتحاد الدولي اعتمدت منذ وقت قريب عقب مناقشات حية تعديلات دستور الاتحاد الدولي من المنطلق ذاته. لكنه رأى أن مشروع القرار المعروض على مجلس المندوبين، بصيغته الحالية، يُعدّ خطوة في الطريق الصحيح، حيث إنه يشجع الوفود على اختيار ما لا يقل عن امرأتين ورجلين فيما بين المرشحين الخمسة للجنة الدائمة. وقال إنه يتطلع إلى اعتماد مشروع القرار ويأمل كثيراً في أن تأخذه الوفود بعين الاعتبار في الانتخابات للجنة الدائمة التي ستعقد في المؤتمر الدولي.

السيد Carbonnier (اللجنة الدولية) قال إن اللجنة الدولية شاركت منذ البداية بفعالية في المناقشات الرامية إلى إعداد اقتراحات بشأن تعزيز الشفافية والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وضمان التوازن بين الجنسين في تشكيلها. وأضاف أن اللجنة الدولية ترحب باعتماد الالتزامات، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الجديدة للمرشحين الواردة في مشروع القرار. وأوضح أنه كما أعلن في الجلسات السابقة للجنة الدائمة، التزمت اللجنة الدولية بأنها ستمتثل لمبدأ التمثيل العادل بين الجنسين في تشكيل اللجنة الدائمة فيما يخص عضوَي اللجنة الدولية بحكم المنصب. وشكر السيد Carbonnier السيد Balthasar Staehelin، نائب المدير العام للجنة الدولية على قراره بالتنحي عن اللجنة الدائمة، ورحب بالسيدة Wiegmann Katrin، رئيسة شعبة التعاون والتنسيق في الحركة، باعتبارها عضواً جديداً في اللجنة الدائمة المقبلة مع رئيس اللجنة الدولية. واستطرد قائلاً إن اللجنة الدولية ترحب بالتوصيات والتدابير العملية التي استحدثت من خلال القرار، والتي من شأنها أن تضمن المزيد من الشفافية والحماية والتوازن العادل بين الجنسين في اللجنة الدائمة.

السيد Kettaneh (الصليب الأحمر اللبناني، تحدث أيضاً باسم جمعية الهلال الأحمر الأردني) ورحب بالإشارة في مشروع القرار إلى مراعاة الصفات الشخصية والتوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على جميع مستويات القيادة. ورأى أن من المهم أيضاً التأكيد على أن جميع الأشخاص يتمتعون بفرص متكافئة للوصول إلى المناصب القائمة على الخبرات والكفاءات وأنه ينبغي منح الجميع فرص متكافئة لتولي المناصب. غير أنه رأى ضرورة الحرص على ألا يقيد تطبيق القواعد الجديدة ترشح الأشخاص ذوي الكفاءة للمناصب حيث يمكن إدراج صياغة أكثر مرونة في هذا الصدد. وقال إنه يوافق على ضرورة أن يعمل المرشحون لفترتين كحد أقصى من أجل إفساح المجال لمرشحين جدد. ومع هذه الملاحظات، قال إنه يوافق على مشروع القرار.

السيدة Wahlström (الصليب الأحمر السويدي) رحبت بجهود اللجنة الدائمة لمتابعة مشروع القرار ١٢ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، الذي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام. ودعت الجمعيات الوطنية إلى تقديم أفضل المرشحين من النساء والرجال من أجل تحسين نوعية جميع المرشحين وضمان أن تكون عضوية اللجنة الدائمة ممثلة للحركة. وشكرت اللجنة الدولية على تسيير المحادثات عن المسألة ومساعدة اللجنة الدائمة في المضي قدماً بجهودها لتحقيق المساواة بين الجنسين.

السيد Esfandiar (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) أعرب عن تأييده لمشروع القرار. ودعا أعضاء الحركة إلى تحسين التوازن بين الجنسين في اللجنة الدائمة ورحب بقرار اللجنة الدولية بضمان أن يكون واحد من مندوبيها بحكم المنصب في اللجنة الدائمة من النساء. وقال إنه يتوقع أن يتبع الاتحاد الدولي نفس الإجراء.

السيدة Koursoumba (جمعية الصليب الأحمر القبرصي) قالت إنه من المهم للغاية أن تشارك النساء في صنع القرار في جميع مكونات الحركة. وأضافت أنه ينبغي المساواة بين الجنسين وإتاحة تكافؤ الفرص على جميع مستويات القيادة، عن طريق تمثيل النساء من خلفيات متنوعة في المناصب الإدارية وفي مجالس الإدارات. ورأت أن النساء المرشحات سيَكُنَّ بالطبع من ذوات المعارف الواسعة والكفاءات العالية، حيث إن المرأة ليست أقل كفاءة من الرجل. وقالت إن من المأمول أن يكون هناك توازن بين الجنسين

في جميع أجزاء الحركة، موضحة أنه لا يوجد سوى ثلاث نساء بين الأعضاء الحاليين للجنة الامتثال والوساطة. وأعربت عن تأييدها لملاحظات رئيس الاتحاد الدولي.

اعتمد القرار المعنون تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها (CD/19/8DR). (القرار ٤، CD/19/R4)

تلبية الاحتياجات ومعالجة أوجه الضعف

البند٩: سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية *(الوثيقتان CD/19/9 وCD/19/9DR)*

السيد Somer (الصليب الأحمر الدانمركي) قدم القرار متذكرا تجربته في عام ٢٠١٥ حيث قاد شاحنة صغيرة تقل ٢٠ لاجئاً سورياً استضافهم الصليب الأحمر الدانمركي. وقال إنه أدرك أن طفلة سورية عمرها أربع سنوات كانت تجلس بجواره لم تعرف أبداً من قبل معنى منزل، حيث قضت حياتها بأكملها في التنقل بعد ولادتها في عالم يسوده الاضطرابات في سوريا. وقال إن الطفلة كانت مصابة، لكن إصاباتها لم تكن مرئية، فهي إصابات ناجمة عن شعور طفلة بالانفصال وبالأسى وبالحرمان. وقال إنه تشرف بأن يقدم للطفلة القادمة من سوريا ولآخرين لا يحصى عددهم، أول سياسة على نطاق الحركة تلبي احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية، حيث أعدتها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وقال إن الحركة تعمل منذ أمد طويل في مجال الصحة النفسية على المستوى العالمي، وإن كافة الجمعيات الوطنية تقريباً والاتحاد الدولي واللجنة الدولية يقدمون الدعم الأساسي النفسي الاجتماعي. وأضاف أن كثيرين يقدمون أيضاً خدمات أكثر تخصصية للأشخاص الذين يعانون من مشكلات الصحة النفسية. ومضى يقول إن ما يزيد على ٩٠ في المائة يقدمون خدمات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إلى السكان المتضررين في حالات الطوارئ. وأشار إلى أن الدعم يقدم أيضاً إلى الفئات المهمشة، مثل المشردين والمدمنين. وقال إنه تم منذ عام ٢٠١٨ تدريب ما يزيد على ٤٢ ألفاً من الموظفين والمتطوعين في مجال الإسعافات الأولية النفسية، وإن ست من عشر جمعيات وطنية تخطط لتوسيع نطاق عملها في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

وأضاف أنه في ظل السياسة الجديدة، ستتمكن الحركة من المضي قدماً بسرعة كبيرة، مشيراً إلى أن فجوات كبيرة ومتنامية تفصل حالياً بين الاحتياجات والرعاية المقدمة. وأوضح أن مشكلات الصحة النفسية تحدث في الغالب في عمر مبكر، وأن الانتحار هو السبب الرئيسي الثاني للوفيات بين الشباب، مما يستلزم توفير الوقاية والعلاج على حد سواء للأطفال والشباب. وقال إن من المأمول في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين اعتماد قرار قوي مع الدول سيساعد على المضي قدماً بهذا العمل من خلال إقامة شراكات قوية وبناء القدرات والاستثمارات في الاستجابة المحلية. وأضاف أن السياسة الجديدة المعروضة على مجلس المندوبين ستفتح صفحة جديدة في تاريخ الحركة، مع التعهد بإشفاء الجراح المرئية وغير المرئية على حد سواء، لمكافحة وصم الصحة النفسية وسد الفجوة بين الاحتياجات والاستجابة.

السيدة Osorio (اللجنة الدولية) قالت إن اللجنة الدولية فخورة للغاية بأنها عملت جنباً إلى جنب مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي من أجل إعداد السياسة بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية. وأضافت أنه كانت هناك للجنة الدولية قبل عشر سنوات ثمانية برامج تقدم الدعم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، في حين يصل حالياً عدد برامج اللجنة الدولية في جميع أنحاء العالم إلى نحو ١٣٠ برنامجاً، أعد العديد منها ونفذ بالتعاون مع الجمعيات الوطنية. وأوضحت أن هذا النمو المطرد للبرامج يأتي استجابة للمعاناة الهائلة التي تصيب ملايين المتضررين من حالات النزاع والعنف وأن ذلك يرجع أيضاً إلى أن اللجنة الدولية تقر بأن الصحة النفسية ليست مجرد فكرة طارئة وإنما هي إنقاذ للأرواح – فلا وجود للصحة بدون الصحة النفسية. وأقرت بعمل المتطوعين والموظفين الذي يقعون هم أنفسهم ضحايا للنزاعات وحالات الطوارئ والذين يتعرضون عند مساعدة المتضررين في مجتمعاتهم للأسي مرتين. ورأت أنه ينبغي عمل المزيد لدعمهم. وأقرت أيضاً بالعاملين في مجال الصحة النفسية وعلماء النفس الذين جعلوا من الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أولوية إنسانية للحركة، عن طريق وضع نهج متنوعة وملائمة من الناحية الثقافية لتوفير رعاية مجدية. وقالت إن الحركة باعتماد السياسة ستلتزم بتعزيز قدرتها الجماعية حيث ستعمل كقوة عاملة فعالة لتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

السيد Capobianco (الاتحاد الدولي) قال إن ظروف الصحة النفسية غالباً ما تكون غير مرئية وصامتة، لكنها تعد من الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة والإعاقة والوفيات في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات معروفة في مجال الصحة النفسية ولديهم احتياجات نفسية اجتماعية لا يلتمسون المساعدة أبداً بسبب عدم توفر

إمكانيات الحصول على الرعاية والعلاج وبسبب الوصم الذي يحيط بهذه القضايا. واعتبر أن الحصول المبكر على رعاية صحية نفسية ميسورة التكلفة ومتاحة وجيدة هو مسألة حياة أو موت. واستطرد قائلاً إنه يسر الاتحاد الدولي كثيراً أن يرى أنه عقب عملية تشاور موسعة، تقر السياسة المقدمة لاعتمادها، بتنوع الأنشطة التكميلية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية، واللجنة الدولية والاتحاد الدولي في مختلف السياقات ووفقاً لولاياتها: في الكوارث الطبيعية وفي النزاعات وفي المجتمعات المحلية المستبعدة اجتماعياً، وفي مواقع الهجرة. وأشاد بالجمعيات الوطنية، وباللجنة الدولية والمركز المرجعي للاتحاد الدولي للدعم النفسي الاجتماعي للعمل الذي يضطلعون به بشأن السياسة. وتابع قائلاً إن الاتحاد الدولي سيدعم الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم فيما يخص أربعة أهداف وهي: تدريب ١٤ مليون متطوع وموظف في مجال الإسعافات الأولية النفسية الاجتماعية، بما في ذلك أنشطة الدعم النفسي في جميع عمليات الدعم والطوارئ للاتحاد الدولي؛ وإعطاء الأولوية للصحة النفسية للمتطوعين؛ ودعم الجمعيات الوطنية في أدوارها في مجال المناصرة من أجل تلبية احتياجات الأشخاص المحتاجين إلى الدعم النفسي الاجتماعي. وقال إن الاتحاد الدولي يأمل أن يسلط الاستثمار في هذه الأولويات الضوء على ما هو غير مرئي ليجعله مرئياً، وأن يجعل الألم الصامت لملايين الأشخاص مسموعاً ومحل استجابة.

الدكتور Carvajal de Álvarez (جمعية الصليب الأحمر الكولومبي) أقر بالأعمال الرئيسية التي جرى الاضطلاع بها في صياغة السياسة المتعلقة بتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقال إن جمعيته الوطنية عرضت في الاجتماعات الدستورية في عام ٢٠١٧ خبراتها في تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لمن يعانون في النزاعات المسلحة ودعت الحركة إلى وضع سياسة عن هذه المسألة. ورأى أن تقديم الدعم في مجال الصحة النفسية ينبغي أن يكون موضوعاً مشتركاً في جميع البرامج لأنه من الضروري تناول الصحة النفسية في جميع أنواع الحالات، بما في ذلك النزاعات المسلحة والهجرة. ورأى أن من المهم أيضاً رعاية الصحة النفسية لمتطوعي الجمعيات الوطنية وموظفيها المتضررين من ظروف العمل الإنساني، من خلال برامج دعم نفسي اجتماعي وجلسات استخلاص المعلومات تكون متاحة باستمرار. وأعرب عن دعم الصليب الأحمر الكولومبي للسياسة.

الدكتور Kinik (الاتحاد الدولي) شدد على أهمية مشروع القرار بشأن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، نظراً لأن ثلثي الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية الصحية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لا يحصلون على الرعاية والعلاج. وقال إن ٨٠٠ ألف شخص يموتون سنوياً بسبب الانتحار وأن ملايين الأشخاص يحاولون الانتحار. وأشار إلى أن سياسة الحركة تقدم نهجاً موحداً وحالياً للاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مختلف السياقات وأنها تعكس العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية في السياقات التنموية والإنسانية وفي حالات الطوارئ وفي مجالات الوقاية والتأهب والانتعاش الطويل الأمد. ورأى أن من المهم بوجه خاص الإشارة إلى البيان الأول من بيانات السياسة العامة عن ضمان إتاحة الرعاية، دون تحيز، في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ومنح الأولوية للوقاية والاستجابة المبكرة. وأوضح أن الاتحاد الدولي يلتزم بإدراج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع التقييمات العاجلة وخطط العمل اللاحقة، بما يضمن الكشف المبكر والتدخل لدى الأطفال لمنع تطور الظروف النفسية ومصاحبتهم على مدى الحياة. وأشار إلى أن السياسة أقرت برعاية الموظفين والمتطوعين وركزت على ذلك، باعتبار توفير الرعاية واجباً دأب الاتحاد الدولي العمل بشأنه مع الجمعيات الوطنية في إطار ولايته الأساسية من أجل التنمية. وقال إن الاتحاد الدولي يلتزم بدعم الجمعيات الوطنية في تفعيل السياسة، التي ترتبط بالموضوع المتعلق بإعادة الروابط العائلية.

الدكتور Dewar (الصليب الأحمر البريطاني) قال إن الصليب الأحمر البريطاني يرحب بالسياسة، التي تستند إلى القرار ٧ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ عن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وأعرب عن رغبته في اقتراح تعديل فقرة المنطوق ٢ من مشروع القرار، التي تشير إلى ضمان «توفير حد أدنى من دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي» دون تعريفه، حيث ستصبح صيغة الجزء الثاني من الفقرة ٢ على النحو الآتي: «تدعو كل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى ضمان توفير «دعم نفسي اجتماعي أساسي» كما ورد تعريفه في إطار الحركة الخاص بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ وإلى تطوير قدراتهم على توفير الخدمات على مستويات الإطار الأخرى؛ والاضطلاع بأعمال التقييم والإحالة والمناصرة فيما يتعلق بكل مجالات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المعروضة في الإطار».

السيدة Chatoor (جمعية الصليب الأحمر في ترينيداد وتوباغو، تحدثت باسم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر البليزي والصليب الأحمر الغرينادي والصليب الأحمر الغياني) وقالت إن الجمعيات الوطنية لمنطقة الكاريبي تود أن تعرب عن تأييدها الكامل للسياسة عن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغير ذلك من حالات الطوارئ. وأضافت أن منطقة الكاريبي نجت من عواقب النزاعات المسلحة، وإن كانت مثقلة كل عام في موسم الأمطار بفيضانات مأساوية ورياح عاتية وموجات مد عارمة، في حين دمرت الآثار الضارة لإعصار دوريان في عام ٢٠١٩ جزر البهاما. ومضت

تقول إنه أصبح من المعتاد دعوة المتطوعين والموظفين في منطقة الكاريبي إلى مساعدة هؤلاء المتضررين، مما دعا الجمعيات الوطنية إلى وضع برامج لضمان توفير الدعم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لجميع المتطوعين والموظفين. وقالت إن لدى وزارة الصحة في ترينيداد وتوباغو ممارسين في مجال الصحة النفسية يعملون بشكل وثيق مع المتطوعين وإن لدى جمعية الصليب الأحمر في ترينيداد وتوباغو طبيباً عينته وزارة الصحة في مجلس إدارتها ولجنتها التنفيذية، بحيث يتسنى لها التعاون الوثيق بشأن جميع المسائل الصحية. واستطردت قائلة إن الاستراتيجيات التكميلية في السياسة ستمكن الجمعيات الوطنية من الاضطلاع بأدوارها كجهات مساعدة للسلطات العامة، ومن ثم سيكون من المناسب أن تعزز الجمعيات الوطنية مدونات السلوك الخاصة بها بحيث تعمل جميعها على نفس المستوى وتضمن تحقيق الولاية المتمثلة في «عدم إلحاق الأذى». وأوضحت أن الجمعيات الوطنية في منطقة الكاريبي، باعتبارها جمعيات صغيرة، سترحب بالموارد الإنسانية والمالية الإضافية للاستفادة مما يمكنها تشغيله. وأضافت أن من المتوقع أن تخصص الجمعيات الوطنية لمنطقة الكاريبي في المستقبل المزيد من الطاقة لبرامج الصحة والعافية والإسعافات الأولية، بما في ذلك الإسعافات الأولية النفسية الاجتماعية، التي ستزداد تطوراً من خلال اعتماد أفضل الممارسات والتدريبات. وقالت إن الجمعيات الوطنية لمنطقة الكاريبي تتطلع إلى اعتماد سياسات وقواعد تنظيمية محلية ووطنية بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

السيدة Ibraimova (جمعية الهلال الأحمر في قيرغيزستان) قالت إن المتطوعين والموظفين في قيرغيزستان يواجهون صعوبات كل يوم في حالات الطوارئ مثل الزلازل والفيضانات والانهيالات الوحلية حيث يفقد المتضررون أفراداً من أسرهم وبيوتهم. وأضافت أن تحطم طائرة شحن في قرية في عام ٢٠١٧ أسفر عن سقوط العديد من الضحايا فيما بين السكان المحليين وأن جمعية الهلال الأحمر في قيرغيزستان ساعدت على تحديد الضحايا. وقالت فيما يخص إعادة الروابط العائلية، إن الدعم النفسي الاجتماعي يقدم إلى المهاجرين العائدين وإلى ضحايا الاتجار والشابات في حالات الضعف. ورأت أن من واجب كل جمعية وطنية رعاية موظفيها ومتطوعيها وتقديم الدعم النفسي في الوقت المناسب. وأوضحت أن جمعيتها الوطنية ستواصل تطوير الدعم في مجال الصحة النفسية من أجل المستفيدين والمتطوعين والموظفين بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة البشرية والاضطلاع بذلك، بجزء من الدور المساعد إزاء الدولة.

الدكتورة Mohammed (جمعية الصليب الأحمر الكيني) قالت إن الآثار النفسية والاجتماعية لحالات الطوارئ لها تأثير كبير طويل الأمد على الصحة النفسية والراحة النفسية الاجتماعية للموظفين والمتطوعين في الحركة، وكذلك على المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات. ورأت أنه صحيح أيضاً أن العديد من المتضررين من ظروف ذات صلة بالصحة النفسية لا يتمكنون من الحصول على ما يحتاجون من الرعاية والعلاج.

وأضافت أن جمعية الصليب الأحمر الكيني ما برحت تعمل على إدماج الدعم النفسي الاجتماعي كعنصر رئيسي في جميع العمليات من أجل الموظفين والمتطوعين والمجتمعات المحلية التي تخدمها. واستطردت قائلة إنه يتم نشر الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي كمجموعة واحدة لدى جميع الأفرقة المعنية بالتأهب والاستجابة والانتعاش. ورأت أنه يلزم حصول جميع الموظفين والمتطوعين على دعم نفسي اجتماعي ودعم نفسي في الأزمات الطويلة الأمد والمسببة لصدمات نفسية. وقالت إن الصليب الأحمر الكيني يوفر أيضاً للموظفين والمتطوعين وعامة الجمهور استشارات مجانية عبر الهاتف يقدمها على مدار الساعة مستشارون داخليون وخارجيون على حد سواء. ورأت أن السياسة المنقحة بشأن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تعكس احتياجات الموظفين والمتطوعين والمجتمعات المحلية، مضيفة أنها ستقترح في المستقبل إضافة جزء إلى السياسة عن الصدمات غير المباشرة التي تنجم عن تراكم الضغوط النفسية على من يعملون مع الناجين من أحداث مروعة. وأشارت إلى أنه لوحظ وجود صدمات غير مباشرة لدى الكثيرين ممن يقدمون الدعم النفسي الاجتماعي ومن يحتكون مباشرةر مع من عانوا من أحداث مروعة. وأوضحت أن مقدمي الرعاية معرضون حتى لخطر أكبر إذا كانوا قد عانوا من صدمة في محيطهم وإذا كانوا ينأون بأنفسهم عن حدود الرعاية الذاتية الجيدة. وقالت إن الصليب الأحمر الكيني يعرب عن تقديره لالتزام الحركة بتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ويؤيد اعتماد السياسة.

السيد Kristinsson (الصليب الأحمر الأيسلندي، تحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر الدانمركي والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر النرويجي) وأعرب عن تأييده القوي للسياسة بشأن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وأوضح أن الجمعيات الوطنية الخمس التي يتحدث باسمها دأبت على تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي منذ نشأتها وأنها لا تزال تشكل مجالات اهتمام حاسمة. وقال إن وثيقة السياسة ستستخدم كنقطة مرجعية رئيسية، لتوجيه أعضاء الحركة الذين يواصلون تحسين وتعزيز تنفيذ خدمات الرعاية الصحية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي استناداً إلى أدلة، مضيفاً أنها تستخدم أيضاً كنقطة مرجعية في تقييم الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. واستطرد قائلاً إن السياسة تبين بوضوح الطريق الذي ينبغي اتباعه وتثبت طموح الحركة من أجل تلبية احتياجات هائلة بشكل أفضل، وتغطية ٨٠ في المائة ممن يعانون من مشكلات صحية نفسية ولا يحصلون على أي شكل من أشكال الرعاية الصحية

النفسية الميسورة التكلفة ومن يمرون بحالات من الأزمات. ورأى أن ضمان الحصول المبكر والمستدام على الخدمات الجيدة سيتطلب إيجاد سبل عمل جديدة ومبتكرة، مما يستلزم توفير أيدي عاملة مناسبة ومتطوعين يمكنهم الحصول على إشراف ودعم جيد. وأشار أنه ينبغي أيضاً توفير سبل جديدة لتخصيص الموارد وشراكات جديدة. وأضاف أن السياسة تضع طريقاً واضحاً من أجل المضي قدماً باستجابات الحركة المتواءمة والمتكاملة والملائمة من حيث السياق للاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

السيد Valastro (الصليب الأحمر الإيطالي) قال إن الصليب الأحمر الإيطالي يعرب عن تقديره العميق لمشروع القرار ويوافق عليه. وسلط الضوء على ضرورة تعزيز الوقاية كوسيلة لتحسين الصحة النفسية على المستوى المجتمعي، وتحديداً تعزيز الدور الذي يمكن أن تضطلع به السياسات بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في إرساء عادات صحية إيجابية وفعالة فيما بين السكان عامة وفيما يخص المواضيع المتعلقة بالصحة مثل صحة القلب والشرايين. ورأى أن للمسنين أيضاً احتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، حيث يعترف بالإحباط كإعاقة إدراكية متفاقمة لدى هذه الفئة السكانية، موضحاً أن اضطرابات العلاقات الاجتماعية التقليدية والتوسع الحضري غير المسبوق يؤديان إلى الانعزال والإحباط بين المسنين. ورأى أنه ينبغي دعم متعاطي المخدرات والمدمنين لأشياء أخرى مشيراً إلى أن من الممكن أيضاً استخدام الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لمساعدة الأطفال والمراهقين على مكافحة التحرش ومساعدة الضحايا ومهاجميهم على حد سواء.

الدكتور Radovanovic (الصليب الأحمر الصربي) اعتبر مشروع القرار مهماً حيث تعد اضطرابات الصحة النفسية من الأسباب الرئيسية للمشكلات الصحية في العالم. ورأى أن من واجب الصليب الأحمر والهلال الأحمر ضمان أن تعزز أنشطته في مجالي الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية وتساعدهم على تخطي المصاعب. وأوضح أن وجود الحركة في كل المجتمعات تقريباً في جميع أنحاء العالم يمنحها القوة لتسهم في الصحة النفسية والحفاظ عليها. وقال إن الموظفين والمتطوعين، حينما يستجيبون لحالات الطوارئ، ينقذون الأرواح، بل وأيضاً يحسنون الصحة النفسية عن طريق بناء القدرة على الصمود لدى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وأشار إلى جانب مهم آخر للقرار وهو التأكيد على تقديم الخدمات إلى المساعدين وكذلك إلى المجتمعات المتضررة، مما يعزز معارف المتطوعين والموظفين ومهاراتهم. ورأى أن السياسة ستمكن الجمعيات الوطنية من توحيد الأنشطة، وتيسير تبادل الخبرات ورفع مستوى أفضل الممارسات. وقال إن زيادة التركيز على التدابير الوقائية سيتيح للحركة الإسهام في الحفاظ على الصحة النفسية وتحسينها وفي تحسين دورها التكميلي والداعم في تلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية ومعالجة الصحة النفسية للجميع في كل مكان.

السيدة Koon Wai You (جمعية الصليب الأحمر الساموي، تحدثت باسم الجمعيات الوطنية في منطقة المحيط الهادئ وهي تضم الجمعيات الوطنية لأستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا ونيوزيلندا) وأعربت عن تأييدها الكامل للسياسة التي تدعو إلى تعزيز الالتزام بتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للسكان المتضررين، وكذلك للموظفين والمتطوعين. وقالت إن تقديم الدعم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يُعدّ عنصراً أساسياً في بناء القدرة على الصمود لدى الأفراد والمجتمعات عن طريق تعزيز آليات التصدي؛ مشيرة إلى أهمية ذلك من أجل الحفاظ على قدرة المتضررين على الصمود ورفاههم وتسهيل مشاركتهم الفعالة في عملية الانتعاش مع احترام احتياجاتهم الثقافية. ورأت أنه ينبغي عمل المزيد من أجل الاستثمار في بناء مهارات الشباب لمنحهم القدرة على دعم الصحة النفسية لبعضهم بعضاً وتحسين قدرتهم على الصمود وبناء مهاراتهم في صنع القرار. وأوضحت أن الاحتياج إلى الدعم النفسي الاجتماعي زاد زيادة كبيرة في منطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومساعدة المتضررين من الكوارث في مواجهة الظواهر الجوية القصوى والأحداث الصحية المتكررة. ورأت أنه ينبغي لكافة الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي الالتزام بضمان حصول الموظفين والمتطوعين المعنيين على تدريب في مجال الدعم النفسي الاجتماعي إلى جانب التدريب على الإسعافات الأولية.

الدكتور Yorulmaz (جمعية الهلال الأحمر التركي) رحب بمشروع القرار بشأن سياسة تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وشدد على ضرورة دعم المصابين بصدمات بسبب آثار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. ورأى أنه ينبغي لبناء القدرات من أجل الإسعافات الأولية النفسية الاجتماعية أن تكون من أهم عناصر العمل في هذا المجال بحيث يتمكن أول المستجيبين من الاستجابة للصدمات دون تأخير. ورأى أن من شأن هذا النهج القائم على مهارات المتطوعين على المستوى المجتمعي أن يعزز فعالية الدعم النفسي الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدة إلى الضحايا في المراحل المبكرة وقبل تدهور الحالات. وأوصى بشدة بالاستثمار في القدرات على المستوى المجتمعي باعتبارها ركيزة لتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي.

السيدة Curry (جمعية الصليب الأحمر لجزر البهاما) قالت إن جزر البهاما تعافت منذ وقت قريب من كارثة طبيعية استلزم الأمر خلالها تعزيز وحدة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للجمعية الوطنية بسرعة نظراً لأعداد الأشخاص المحتاجين للمساعدة. وأشارت إلى أن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أساسيان أثناء أوقات الكوارث حيث يفقد الناس ممتلكاتهم ويتساءلون

كيف يمكنهم تجاوز الكارثة من الناحية النفسية. وأضافت أن مشروع القرار سيضيف موارد ومساعدات إلى الجمعيات الوطنية وأن السياسة المقترحة تحدد مساراً واضحاً نحو تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. واستطردت قائلة إن الجمعية الوطنية في جزر البهاما تتعاون مع رابطة وطنية للدعم النفسي الاجتماعي ومع وزارة الصحة بشأن التدريب وتوفير المساعدات إلى المحتاجين. وقالت إن جمعية الصليب الأحمر لجزر البهاما تشيد بمشروع القرار وتوافق عليه.

الدكتور Al Khatib (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) قال إن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تقدم المساعدات إلى شعب عانى من الصدمات النفسية والبدنية خلال سنوات الحظر، موضحاً أن الجمعية الوطنية ساعدت ٣٦٠ جريحاً وأسرهم خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠١٩. وقال إن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تستعين بـ ٢٥٠ متطوعاً متخصصاً في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ مضيفاً أنه تم إعداد برنامج للدعم النفسي الاجتماعي وأن التدريب على الإسعافات الأولية يتضمن تقديم الدعم النفسي الاجتماعي، لا سيّما للأطفال وضحايا النزاعات المسلحة. وأوضح أن الجمعية الوطنية أنشأت مركزاً لتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وأن مراكز أخرى في المنطقة تقدم الدعم إلى المتطوعين والموظفين. واستطرد قائلاً إن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تؤيد القرار وتؤكد مجدداً على ضرورة زيادة الموارد المتاحة لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية. ودعا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى دعم برامج تدريب موظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية حيث يمكن تبادل الخبرات، مع التركيز على مجالات مثل التمييز والصدمات والإنصاف والاحترام. وأعرب عن دعمه للتعديل الذي أدخله الصليب الأحمر البريطاني.

السيدة Jaoude (الصليب الأحمر اللبناني، تحدثت أيضاً باسم جمعية الهلال الأحمر الأردني وجمعية الهلال الأحمر العراقي) وقالت إنه يتعين على كل جمعية وطنية تقديم المساعدة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك إلى موظفيها ومتطوعيها. وأعربت عن تأييدها لملاحظات الصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر الدانمركي. ودعت إلى تنفيذ القرار في أقرب وقت ممكن. وأشارت إلى أن العديد من الجمعيات الوطنية ستحتاج إلى دعم الاتحاد الدولي من أجل تحسين قدرتها على توفير المساعدة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، لا سيّما أثناء الصراعات الاجتماعية والكوارث الطبيعية.

السيد Carbonnier (اللجنة الدولية) ردد العبارات القوية للمتحدثين السابقين مشددا على الحاجة إلى الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي قد تكون أقل وضوحاً من الاحتياجات المتعلقة بالإصابات البدينة، وإن كانت التفاعلات اليومية مع الأطفال والنساء والرجال الذين يعيشون في ظل نزاعات مسلحة تبين أنها ليست أقل إلحاحاً وليست أقل تهديداً للحياة. وأقر بالعملية الجماعية والتشاورية التي دارت لوضع السياسة، وقال إنه فخور بهذا الإنجاز الذي يبين الخطوات المهمة التي اتخذتها الحركة لتلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وهي احتياجات ماسة بالأخص فيما بين الأشد ضعفاً في حالات الأزمات. وأشار إلى أن حماية الصحة النفسية للموظفين والمتطوعين وتعزيزها، على النحو المكرس في مشروع القرار، تُمثل أولوية تستحق الاهتمام. وقال إن اللجنة الدولية ترحب بسياسة الحركة بشأن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وإنها مستعدة لدعم التعديل الذي اقترحه الصليب الأحمر البريطاني لمشروع القرار.

الدكتور Chabbou (جمعية الهلال الأحمر التونسي) قال إن مشروع القرار أساسي وإنه ربما تأخر طرحه قليلاً حيث إن العديد من الجمعيات الوطنية قد بدأت بالفعل في العمل على تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. واستأنف قائلاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار، إنه يفضل تعديل الصيغة التالية: «إن الصحة النفسية والراحة النفسية لمتطوعي الحركة الدولية وموظفيها غالباً ما تتأثر أثناء عملهم». لتصبح على النحو الآتي: «قد تتأثر الصحة النفسية والراحة النفسية لمتطوعي الحركة الدولية وموظفيها أثناء عملهم». نظراً لضرورة أن يظل القرار قائماً على أدلة. وأضاف أن من الممكن الإشارة إلى أن المتطوعين والموظفين يعملون تحت ضغوط وفي ظروف مجهدة. وقال إن من الممكن ربما الإشارة في الفقرة الثالثة من الديباجة إلى «الممارسات الإدمانية» بالإضافة إلى الإشارة إلى «استخدام العقاقير» و«الاستخدام الضار للمواد» وذكر حالات الضعف التي غالباً ما تؤدي إلى الإدمان.

الدكتورة Emam (جمعية الهلال الأحمر المصري) قالت إنه، على نحو ما ذكر العديد من المتحدثين، من المهم رعاية احتياجات موظفي ومتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، لا سيّما من يعملون في حالات الأزمات وحالات الطوارئ. ورأى أنه يتعين أيضاً على الجمعيات الوطنية مراعاة التغطية التأمينية الصحية وغير ذلك من النفقات التي ترتبط بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للمتطوعين والموظفين والتي تسمح لهم بمواصلة عملهم.

السيد Lobor (الصليب الأحمر لجنوب السودان) قال إن الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تتزايد نتيجة للنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغير ذلك من حالات الطوارئ وإنه ينبغي اعتبارها من الأولويات. وأضاف أن ربع سكان العالم يعانون من اضطرابات نفسية، لكن حالة الصحة النفسية في جنوب السودان أسوأ بكثير، بعد ٢٠ عاماً من الحروب والنزاعات. وأوضح أن الحالة تفاقمت بسبب حالات طوارئ أخرى مثل الفيضانات والضغوط الاقتصادية والعنف الطائفي بالاقتران بعدم توفر الموظفين

من ذوي المهارات في مجال الصحة النفسية وعدم الحصول على الرعاية الصحية السليمة. وأشار إلى أن سكان جنوب السودان، لا سيّما النازحون داخلياً والنساء والشباب والمعوقون، أصيبوا بصدمات خطيرة ويحتاجون إلى الدعم. وأضاف أن الصليب الأحمر لجنوب السودان بدأ في إدراج الدعم النفسي الاجتماعي في جميع البرامج، مع شركائه المختلفين لمعالجة مشكلات الصحة النفسية لدى السكان وأنه يدعم المتطوعين الذين يعمل معهم في المجتمعات المحلية. وأعرب عن دعم الصليب الأحمر لجنوب السودان لمشروع القرار.

الدكتور Bwito (الصليب الأحمر الرواندي) صرح قائلاً إنه يصعب العثور في رواندا على المهنيين في مجال الصحة النفسية وإن ثمة نقص في المعارف الأساسية بشأن الصحة النفسية. وأوضح أن نقص خدمات الصحة النفسية ووصم المصابين يسهمان في توسيع الفجوة بين الاحتياجات والدعم. وأشار إلى أن الجمعيات الوطنية لديها القدرة والإمكانية، بفضل متطوعيها، لتقديم المساعدات إلى من يعانون من أمراض نفسية وغير ذلك من المشكلات النفسية الاجتماعية، حيث إنهم غالباً ما يكونون منعزلين عن الخدمات الصحية الأساسية. وأوضح أن التدخلات على أساس مجتمعي تبدو الأكثر فعالية بالنسبة إلى من لديهم احتياجات نفسية اجتماعية. ورأى أنه ينبغي إدراج المساعدة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في برامج الجمعيات الوطنية بحيث يتسنى تكييف التدخلات مع السياق الثقافي المحلي. وأعرب عن تأييد الصليب الأحمر الرواندي لمشروع القرار.

السيدة Picado Díaz (الصليب الأحمر النيكاراغوي) أشادت بمشروع القرار، الذي يعيد التأكيد على الالتزام بمساعدة المحتاجين، والذي يتضمن دعم المتطوعين العاملين في الميدان. وقالت إن الصليب الأحمر النيكاراغوي قدم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي لما يقرب من ١٥ عاماً، وإنه أنشأ مركزاً للدعم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لتقديم الخدمات بشكل شامل تنفيذاً للولاية الإنسانية المتمثلة في مساعدة المحتاجين. وقالت إن ٦٥ في المائة من موظفي الصليب الأحمر النيكاراغوي ومتطوعيه تدربوا على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وعلى التدخلات النفسية المتخصصة. وأشارت إلى ضرورة أن يحقق مشروع القرار تقدماً في مجال الصحة النفسية وأن يؤكد على ضرورة تناول الصحة النفسية إلى جانب الصحة البدنية في حالات الكوارث.

السيد Conde (جمعية الصليب الأحمر الغيني) أكد مجدداً تأييد جمعيته الوطنية لمشروع القرار بشأن الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، حيث إنها مسألة إنسانية طال إهمالها. وقال إن خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تُعدّ جزءاً أساسياً من المساعدات في حالات الطوارئ وإنها مهمة للمجتمعات المتضررة وللمتطوعين. ورأى أن من يتعرضون لضغوط شديدة، مثل اللاجئين والناجين من الكوارث والجوائح، والمهاجرين، هم الأكثر احتياجاً لمثل هذه المساعدات. وأضاف أن التعرض لهذه الضغوط سيزداد خلال السنوات المقبلة، مما سيؤدي إلى زيادة المشكلات الاجتماعية، لا سيّما في أفريقيا. وأضاف أن جمعية الصليب الأحمر الغيني تشاركت مع الجمعيات الوطنية من أجل تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي إلى المهاجرين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في غينيا. ورأى أنه لا يمكن تقديم خدمات جيدة إلا مع تعزيز القدرات من خلال برامج تدريب المتطوعين العاملين في الميدان. وقال إن من المأمول أن تؤدي السياسة المقترحة إلى تعزيز القيادة ووضع إطار للسياسات والتدخلات في الميدان.

السيدة Fowler (جمعية الصليب الأحمر الكندي) رحبت بمشروع القرار، بصيغته المعدلة، وأقرت بالتزام المجتمعات المحلية ومكونات الحركة بإعطاء الأولوية لمسألة الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقالت إن الصليب الأحمر الكندي، بصفته عضواً في مشروع الحركة بشأن معالجة آثار النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ على الصحة النفسية والحالة النفسية الاجتماعية، يقر بالعمل الجيد وتعاون المجموعة. وأضافت أن الصليب الأحمر الكندي سيواصل العمل الوثيق مع شركاء الحركة لضمان تنفيذ القرار، وتعزيز التنسيق والتأهب والاستجابة اتساقاً مع تعزيز الأساس الدلالي للحركة على جميع المستويات.

السيدة Marques Motta (الصليب الأحمر البرازيلي) قالت إن السياسة مهمة للغاية للصليب الأحمر البرازيلي وإنها ستساعده على بناء جمعية وطنية أقوى عند الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ الصحية والهجرة وفي تقديم الدعم إلى الموظفين والمتطوعين. وأشارت إلى أن الجمعيات الوطنية ستحتاج إلى دعم تقني، بما في ذلك توفير التدريب من أجل تنفيذ السياسة. وأعربت عن تأييد الصليب الأحمر البرازيلي لمشروع القرار.

السيدة Kumasheva (الهلال الأحمر الكازاخستاني) أعربت عن تأييدها للسياسة بشأن الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقالت إن السياسة ستساعد الهلال الأحمر الكازاخستاني على مواجهة التحديات الجديدة مثل إعادة إدماج الأمهات والأطفال العائدين من مناطق النزاعات والتصدي للهجرة الداخلية والخارجية وحالات الانتحار بين الشباب. وأضافت أن تحديات الصحة النفسية تتزايد وأنه يتعين على مكونات الحركة أن توسع نطاق شراكاتها وأن تصبح أكثر مرونة في استجابتها. واستطرت قائلة إن الجمعية الوطنية لطاجيكستان ستكون ممتنة لو حصلت على المساعدة في تدريب المتطوعين على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي.

السيدة Mirova (جمعية الهلال الأحمر الطاجيكستاني) أعربت عن تأييدها الكامل للسياسة بشأن الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقالت إن السياسة مهمة بصفة خاصة لجمعيتها الوطنية فيما يخص تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للعاملين المهاجرين خارج طاجيسكتان ودعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومن يواجهون تحديات وبائية. وأضافت أن مساعدة شركاء الحركة في تقديم التدريب اللازم للمتطوعين ستكون بالأخص محل تقدير.

السيدة Osorio (اللجنة الدولية) شكرت المشاركين على تعليقاتهم وقالت إن الصيغة المتفق عليها فيما يخص الفقرة الثانية من الديباجة اتفق عليها في عام ٢٠١٧، ومن ثم ستظل دون تغيير، لكن أضيف إلى الفقرة الثالثة من الديباجة إشارة إلى «سلوك الإدمان» بالإضافة إلى استخدام العقاقير.

الرئيس قال إنه نظراً إلى الرد الإيجابي المقدم من المندوبين، فإنه سيعتبر أن تعديل الفقرة ٢ من المنطوق الذي يقترحه الصليب الأحمر البريطاني مقبول.

اعتمد القرار ٥، بصيغته المعدلة، والمعنون «سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية»، والوارد في الوثيقة CD/19/9DR. (القرار ٥، CD/19/R5)

رفعت الجلسة في الساعة ١:١٥ بعد الظهر

الجلسة العامة الثانية

الساعة ٢:٣٥ بعد الظهر

٣-٥-٢ بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار *(تابع)*

تلبية الاحتياجات والتصدي لمواطن الضعف

البند ١٠: إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥ *(الوثيقتان CD/19/10 وCD/19/10)*

السيدة Anselmo (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) بدأت بتقديم القرار المقترح ووضحت أن إعادة الروابط العائلية من الاحتياجات التي عملت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تلبيتها لما يزيد على قرن من الزمان وإنها أحد المطالب الأولية التي يعبر عنها الأشخاص المتضررون من الأزمات الإنسانية، مشيرة إلى أن الأمر كله قد يكون له علاقة بالمعاناة الناجمة عن عدم التأكد من معرفة مصير الأحباء وأماكن وجودهم. وأضافت أن انفصال الأشخاص عن بعضهم يسبب الضعف وأن من المسلم به على نطاق واسع أن الأشخاص يظلون أكثر قدرة على الصمود حين يكونون على اتصال بأحبائهم. وقالت إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/19/10DR يشير إلى النشاط الإنساني الوحيد الذي نُفذ بالفعل كشبكة عالمية، موضحة أنه في عصر الرقمنة، ومع تزايد حركة الناس في جميع أنحاء العالم، حيث لا يجري احتواء الأزمات الإنسانية داخل الحدود الوطنية، إلا فيما ندر، تكتسي شبكة الروابط العائلية أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ورأت أنه يتعين على الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لكي يستفيد من قوة شبكته، تعزيز تعاونه، ومواءمة ممارساته، وتوطيد أسسه، وأنه يجب إيجاد سبل مأمونة وآمنة للاتصال بالسكان المتضررين ولحماية بياناتهم الشخصية. وأشارت إلى أن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة التي تهدف إلى تحقيق هذه الغايات، وضعت من خلال عملية تشاركية وتشاورية واسعة النطاق. وأوضحت أن المشاركة الفعالة لمنبر قيادات إعادة الروابط العائلية، الذي أنشئ في مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، كانت أيضاً فعالة في تقديم الدعم الاستراتيجي والاعتراف بأهمية هذه الجهود.

الدكتورة Mohammed (جمعية الصليب الأحمر الكيني، تحدثت بصفتها عضواً في منبر قيادات إعادة الروابط العائلية)، وقالت إن الهدف من مشروع القرار هو اعتماد استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة للحركة. وأضافت أن مناقشات موضوعية عقدت بشأن الرؤية الجماعية التي تتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية في المستقبل والتي تحددت على النحو الآتي: زيادة التأكيد على

الجهود الجماعية من أجل حماية وحدة الأسرة والحيلولة دون تشتت العائلات والحفاظ على الروابط العائلية؛ وضمان إتاحة الخدمات لجميع المحتاجين؛ وتعزيز القدرة بشكل جماعي على تقديم إجابات إلى العائلات التي تعيش في حالة قلق بشأن مصير أحبائها وأماكن وجودهم، وإدراك أهمية التفاعل الشخصي للموظفين والمتطوعين مع الأقارب الباحثين عن أحبائهم، عن طريق تعزيز الدعم والتأكد من أن يكون ذلك مفهوماً لجميع الجهات المعنية. وشجعت المشاركين على زيارة معرض إعادة الروابط العائلية في القرية الإنسانية.

السيد Chapagain (الاتحاد الدولي) قال إن المناقشات في منبر قيادات الروابط العائلية نبعت من موضوعين أساسيين وهما: كيفية ربط ما يزيد على مائة عام من التاريخ العظيم بالفرص المتاحة من خلال التكنولوجيات الرقمية الحديثة، وهو مجال ينشط فيه الشباب، مع إبقاء الناس في محور الاستراتيجية وتوفير الراحة والدعم لهم. وأشار إلى أن الاهتمام ينصب في الوقت ذاته على كيفية إبقاء العائلات معاً والحيلولة دون تشتتها. وأضاف أن الاتحاد الدولي أدرج عناصر من استراتيجية إعادة الروابط العائلية في سياسته الجديدة بشأن إدارة الكوارث واستراتيجيته العالمية بشأن الهجرة. وقال إن الأعضاء يقدمون الجزء الأكبر من خدمات إعادة الروابط العائلية في الميدان.

سعادة السيدة Fernandes Hanjan Costa Soares (جمعية الصليب الأحمر التيموري) أعربت عن تأييدها الكامل لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية. وقالت إن برامج لم شمل العائلات في حالات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية تُمثل جانباً فريداً لأنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وإنها حظيت بتقدير شعب تيمور-ليشتي. وأوضحت أن سياسة إدراج مسألة إعادة الروابط العائلية في استجابة متعددة الجوانب للعائلات، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية الاقتصادية، والمساعدة القانونية والإدارية، تتطلب التزاماً طويل الأجل من جانب جميع الجهات المعنية، بما في ذلك تقديم دعم سياسي، حيث إن الدعم الحكومي لسلامة الأشخاص أساسي لتقديم المساعدة الإنسانية.

السيد Senoussi (الصليب الأحمر التشادي) أعرب عن تأييده لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة؛ موضحاً أن أهمية إعادة الروابط العائلية اتضحت في حالات النزاعات في تشاد حيث عملت الجمعية الوطنية بدعم من اللجنة الدولية. وأوضح أن موضوع إعادة الروابط العائلية موضوع واسع النطاق ويشمل الدعم النفسي الاجتماعي لأفراد العائلات الذين يعانون من الانفصال.

السيد Mirzayev (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) قال إن لدى جمعيته الوطنية خبرة في مجال إعادة الروابط العائلية، وهو موضوع تعمل بشأنه بشكل وثيق مع الاتحاد الدولي. وأشار إلى الدور المهم والناجح الذي تضطلع به اللجنة الدولية بالتعاون الفعال مع الأجهزة الحكومية. وقال إن ما يزيد على مليون شخص نزحوا نتيجة للنزاعات في ناغورني – كاراباخ وإن بعض الأقارب يبحثون عن إجابات فيما يخص توطين ما يزيد على ٤,٥٠٠ شخص. وأضاف أن الجمعية الوطنية تمكنت من وصل الأشخاص بعضهم ببعض من خلال المراسلة والاتصال التليفوني، بل وأيضاً من خلال الربط المرئي. واقترح إضافة بعض المعلومات إلى ديباجة مشروع القرار وإلى الاستراتيجية نفسها فيما يخص مسألة الرهائن والحبس غير القانوني.

السيد Al Razwan (جمعية الهلال الأحمر البنغالي) رحب بمشروع القرار وباستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة. وقال إن الناس أصبحوا على مدى التاريخ منفصلين نتيجة للنزاعات المسلحة، لكن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وغير ذلك من حالات العنف تنشئ احتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية في العديد من السياقات. وأضاف أن الاستراتيجية الجديدة المقترحة تتضمن مسائل مهمة وناشئة وسريعة التغير، مثل النزوح الداخلي والهجرة والمناخ والبيئة والثورة الرقمية، تتطلب إقامة تعاون أفضل وأوسع نطاقاً فيما بين الجهات الفاعلة المعنية. وأشار إلى أن جمعية الهلال الأحمر البنغالي تعلمت من خبرتها في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٨ أن التزام القيادات وارتفاع معدل تجديد الموظفين والمتطوعين وغير ذلك من المسائل التنظيمية له تأثير قوي على كيفية تنفيذ الاستراتيجية في الميدان. لذا، فقد رأى أن من المهم إدراج التدابير الواردة في الاستراتيجية في خطط تنظيمية أوسع نطاقاً على جميع المستويات من أجل معالجة المسائل التي تؤثر في التنفيذ. ورأى أن من الضروري أيضاً تحسين التعاون بشأن حشد الموارد.

وأعرب عن اعتقاده بأن من الممكن أن يؤدي تحسين التعاون سواء في إطار الحركة أو مع الشركاء غير المنتمين للحركة، والتركيز على التواصل الرقمي إلى إحداث تحول في إجراءات إعادة الروابط العائلية. وقال إن جمعية الهلال الأحمر البنغالي تطلب إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي ومنبر قيادات برنامج إعادة الروابط العائلية والفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية تحسين التعاون والتنسيق داخل الحركة وخارجها وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية من أجل تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥ ورصدها.

السيدة Khorrambagheri (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) أعربت عن تأييدها الكامل لمشروع القرار بشأن إعادة الروابط العائلية، حيث أصبحت مسألة الأشخاص المفقودين جزءاً من العمل اليومي للجمعيات الوطنية. وقالت إنه بفضل مساعدة اللجنة الدولية، تتيح جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية خدمات إعادة الروابط العائلية لجميع اللاجئين

والمهاجرين ممن بحوزتهم أو ليس بحوزتهم وثائق في إيران وتوفر التدريب للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية. وأضافت أن الجمعية الوطنية أدرجت إعادة الروابط العائلية في أفرقة الاستجابة للطوارئ في إطار خدماتها في مجالي الإنقاذ والإغاثة.

الدكتور Traoré (الصليب الأحمر المالي) أكد أهمية إعادة الروابط العائلية وتقديم المعلومات اللازمة إلى العائلات القلقة التي تبحث عن أحبائها في أعقاب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وأشار إلى أن النزاعات المسلحة والنزاعات الطائفية والهجمات الإرهابية والأعمال اللصوصية والهجرة تشكل جميعها أسباب التفكك الأسري في مالي حيث إنها أدت إلى النزوح الداخلي المفاجئ لعائلات بأكملها، يوجد البعض منها في مخيمات لاجئين في البلدان المجاورة. وقال إن اللجنة الدولية تساعد الصليب الأحمر المالي على إعادة الروابط العائلية لمن يعيشون في مخيمات لاجئين، والمعتقلين نتيجة للنزاعات، والقصر الذين تم تجنيدهم في جماعات مسلحة. ورأى أن إعادة الروابط العائلية تُعدّ سبيلاً فعالاً لإنهاء معاناة العائلات المشتتة. واستطرد قائلاً إن الصليب الأحمر المالي شارك مشاركة كاملة في الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية وإنه يشجع الجميع على اعتماد الاستراتيجية الجديدة، مؤكداً بوجه خاص على ضرورة تعزيز قدرة المتطوعين.

السيد El Haddad (الصليب الأحمر اللبناني) أكد الصلة بين إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات الشخصية وضرورة احترام الاختلافات الثقافية عند مساعدة من يحصلون على خدمات إعادة الروابط العائلية. وقال إن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة ستوجه الجمعيات الوطنية في مساعدة القصر المسافرين بدون أشخاص بالغين، والمسنين الذين يعيشون بمفردهم، ومن يعانون من أمراض مزمنة، والأشخاص المحتجزين، والنساء والأطفال الصغار، لا سيّما من لا يتمتعون بحماية دبلوماسية. وأعرب عن تأييده لمشروع القرار.

السيد Ärnlöv (الصليب الأحمر السويدي) تحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر الأيسلندي والصليب الأحمر الدانمركي والصليب الأحمر الفنلندي) وقال إن أفراد العائلات لا يدخرون جهداً ولا تكلفة في سعيهم من أجل العثور على أقاربهم المفقودين أو في سعيهم من أجل اجتياز السياسات المعقدة المتعلقة بلم شمل العائلات. وأضاف أن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة ستعزز توقعات الجمعيات الوطنية التي تلبي احتياجات الأسر المتضررة وستمكنها من تعزيز نهج للم شمل العائلات قائم على الحماية. ورحب باعتماد مشروع القرار وشجع جميع مكونات الحركة على التأكيد على التزامها بإدامة شبكة الروابط العائلية وبنائها وعلى الاعتراف بإعادة الروابط العائلية باعتباره نشاطاً أساسياً لكل الجمعيات الوطنية.

الدكتور De la Fuente Díaz (الصليب الأحمر البوليفي) وجّه الانتباه إلى مشكلات الهجرة والكوارث الطبيعية التي يسببها تغير المناخ في بوليفيا. وقال إن المهاجرين هم من الفئات السكانية الضعيفة التي تعاني من سوء المعاملة أثناء رحلتها عبر مسارات الهجرة وإن أعداد الأشخاص الذين ينفصلون عن عائلاتهم يتزايد كل عام، مما يؤدي إلى شعور كبير بالكرب لدى أحبائهم. وأضاف أن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة للحركة ستمكن الجمعيات الوطنية من العمل بشأن الوقاية، ومن إعادة الروابط العائلية وإدارة الحلول. ورأى أن من الضروري إجراء تحسينات، بما في ذلك اعتماد مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية. وأشار إلى أن الصليب الأحمر البوليفي أسهم في وضع الاستراتيجية الجديدة، التي سيساعد تنفيذها على تحسين التنسيق بين مكونات الحركة.

السيد Saner (جمعية الهلال الأحمر التركي) رحب بالاستراتيجية الجديدة معرباً عن تأييده لمشروع القرار. وأكد ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما يمكن أن تعالج في ظله الحالات الحساسة بمنهجية واضحة. وقال إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تشهد العديد من التحديات في مختلف السياقات فيما يخص حماية البيانات. ورأى أن من الضروري أن تمتنع الدول عن المطالبة ببيانات شخصية من مكونات الحركة وأن تحتفظ بحيز إنساني لخدمات إعادة الروابط العائلية. وأوضح أن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية يتطلب أن تكون مكونات الحركة قوية، مضيفاً أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مطالبان بمساعدة الجمعيات الوطنية على تطوير قدراتها في توفير الخدمات المتعلقة بإعادة الروابط العائلية.

السيد Senghore (جمعية الصليب الأحمر الغامبي) رحب بالعمل المهم الذي أنجزه الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية؛ ورأى أن عمله يأتي في حينه في ضوء الاستراتيجية العالمية للاتحاد الدولي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وقال إن العديد من الشباب لقوا حتفهم أثناء انقلاب قارب مؤخراً بالقرب من سواحل موريتانيا وإن المنظمة الدولية للهجرة اعترفت بالدور الذي اضطلعت به جمعية الصليب الأحمر الغامبي في إعادة الناجين إلى أوطانهم وإعلام الأقارب. ورأى أن من المهم للغاية زيادة التركيز على قيام الجمعيات الوطنية بحماية البيانات وإدارتها على المستوى المحلي مشيراً إلى ضرورة أن تحصل هذه الجمعيات الوطنية على المساعدات اللازمة من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في هذا الصدد. وعلى نطاق أوسع، رأى أن من الضروري زيادة التركيز على تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية وإدامتها.

السيد Sonko (جمعية الصليب الأحمر السنغالي) اعترف بأن إعادة الروابط العائلية كانت من الأنشطة الأساسية للحركة منذ نشأتها. وأعرب عن تأييد جمعية الصليب الأحمر السنغالي لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ولاعتماد مشروع القرار. لكنه رأى أن تطور التكنولوجيا الرقمية وإن كان قد أتاح جمع البيانات الشخصية، فإنه ينطوي أيضاً على مخاطر فيما يخص تنظيم خصوصية البيانات. وأوصى بضرورة عقد مناقشات مع الحكومات قبل المؤتمر الدولي لضمان أن تتمكن الجمعيات الوطنية من مواصلة حماية البيانات.

السيدة Park (الصليب الأحمر الوطني لجمهورية كوريا) سلطت الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به الصليب الأحمر والهلال الأحمر في إعادة الروابط العائلية والحفاظ عليها عبر الحدود وفي حالات النزاعات المسلحة. ووجهت الانتباه إلى تشتت العائلات في شبه الجزيرة الكورية حيث تشتت ما يزيد على ١٣٠,٠٠٠ أسرة بين الشمال والجنوب. وقالت إنه من أجل التخفيف من آلام العائلات المشتتة، يعمل الصليب الأحمر الوطني لجمهورية كوريا على إتاحة المراسلات المباشرة والمراسلات عبر الفيديو، بالإضافة إلى تنظيم مناسبات لعزاء الأسر المشتتة وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لها. ورأت أن من الممكن تكرار عمل الجمعية الوطنية في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة، مشيرة إلى ضرورة أن تحظى برامج إعادة الروابط العائلية بدعم اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية والحكومات.

السيدة Llovet Alcalde (الصليب الأحمر الكوبي) تحدثت باسم ٤٧,٠٠٠ متطوع من الصليب الأحمر الكوبي، وقالت إن الهجرة موجودة منذ فجر الإنسانية، وإنها أصبحت أكثر تعقداً. وأضافت أن المهاجرين المستضعفين يجبرون على السفر عبر طرق خطرة وغير مستقرة، مما يؤدي إلى زيادة عدد العائلات المشتتة والأشخاص المختفيين. واستطردت قائلة إن الصليب الأحمر الكوبي أسهم في صياغة استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ من خلال اجتماعات التشاور الإقليمية وإنه ساعد على إعداد المعلومات لشبكة إعادة الروابط العائلية. وأعربت عن تأييدها لمشروع القرار، وسلطت الضوء على الدور الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في الحيلولة دون تشتت العائلات، وفي إعادة أي روابط والحفاظ عليها وفي إدارة أي طلبات لإجراء البحث اللازم. وقالت إن الاستراتيجية تسلط الضوء على التقدم الذي يتعين إحرازه فيما يخص مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية وضرورة أن تكون العائلات قادرة على الثقة في الشبكة التي تزودها العائلات بمعلومات شخصية. وأعربت عن تأييد الصليب الأحمر الكوبي لاعتماد مشروع القرار.

الدكتورة Leroux de Ramírez (الصليب الأحمر الدومينيكي) قالت إن الجمهورية الدومينيكية بلد منشأ وبلد عبور وبلد مقصد بالنسبة إلى المهاجرين. وأشارت إلى أن الهجرة معقدة حيث يلقى العديد من المهاجرين حتفهم وهم يسلكون طرقاً خطرة للهجرة. وأضافت أن الصليب الأحمر الدومينيكي يقدم معلومات وتوجيهات إلى المهاجرين ويقدم الدعم، بما في ذلك خدمات إعادة الروابط العائلية، إلى عائلات المهاجرين الباحثة عن أخبار عن أحبائها. وأوضحت أن خدمات إعادة الروابط العائلية تشمل نقل البيانات وهو موضوع تدخل فيها الأطر التنظيمية والقانونية، والمعايير وحماية البيانات. وأعربت عن تأييد الصليب الأحمر الدومينيكي لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ووجهت الانتباه إلى تركيزها على تنسيق الحركة.

السيد Kende (جمعية الصليب الأحمر النيجيري) أكد تأييده لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ولمشروع القرار، مشيراً إلى أن هناك نحو مليوني شخص مفقود في نيجيريا، وبخاصة نتيجة لأعمال التمرد في شمال شرق البلد. وقال لقد نجحنا بفضل دعم اللجنة الدولية في الوصول إلى ما يقرب من مليون شخص، مضيفاً أن هناك أيضاً لاجئين من الكاميرون في جنوبي نيجيريا، وأن إعادة الروابط العائلية أصبحت لذلك تُمثل جانباً بالغ الأهمية من جوانب عمل جمعية الصليب الأحمر النيجيري وأنه جرى الاتصال مع ما يقرب من مليون شخص بفضل مساعدة اللجنة الدولية. وأشار إلى أن جهوداً بذلت بمساعدة الصليب الأحمر الإيطالي بشأن التخفيف من حدة الحالات الصعبة.

الدكتور Schön (الصليب الأحمر الألماني، تحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر السويسري والصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر النمساوي) وشكر جميع من أسهموا في شبكة الروابط العائلية. وقال إن خدمات إعادة الروابط العائلية تقر بالعائلة وتدعمها، حيث إن عدم معرفة مصير الأحباء يجعل العائلات في جميع أنحاء العالم تعيش في حالة كرب بسبب عدم اليقين. وأوضح أن الجمعيات الوطنية الأربع التي يتحدث باسمها تؤيد بشدة اعتماد استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة وتتفانى في البناء والعمل في إطار شبكة قوية لإعادة الروابط العائلية. ورحب بالإنجازات التي تم تحقيقها منذ عام ٢٠٠٨، وأكد أن اتخاذ المزيد من الإجراءات الشاملة فيما يخص حشد الموارد سيعود بالفائدة على المهام المشتركة. وقال إن استراتيجية إعادة الروابط العائلية تعزز طموح مواصلة تحسين قدرة شبكة إعادة الروابط العائلية على مساعدة الأفراد المنفصلين عن أحبائهم بسبب النزاعات المسلحة أو العنف أو الكوارث أو الهجرة أو غير ذلك من الحالات التي تتطلب عملاً إنسانياً. وأشار إلى أن خدمات إعادة الروابط العائلية تقع في صميم هوية الحركة.

السيد Villarroel (الاتحاد الدولي) قال إن الاتحاد الدولي ينضم إلى اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في الإعراب عن قلقه العميق إزاء المعاناة التي يشعر بها من فقدوا الاتصال بأحبائهم نتيجة لنزاعات مسلحة أو كوارث أو حالات طوارئ أخرى، وكذلك في سياق الهجرة والنزوح الداخلي.

واستطرد قائلاً إن التغييرات التي طرأت حديثاً في البيئة الخارجية، لا سيّما ظاهرة الهجرة المتزايدة، والتأكيد في القطاع الإنساني على المساءلة إزاء الأشخاص المتضررين، بالإضافة إلى الثورة الرقمية، تقتضي أن تتكيف خدمات إعادة الروابط العائلية من أجل الحفاظ على أهميتها استجابة للطلب المتزايد. ورأى أن الجمعيات الوطنية تضطلع بدور حاسم بصفتها من مكونات الشبكة الدولية للبحث عن المفقودين وإعادة لم شمل العائلات وأنها تضطلع بجزء جوهري من أنشطة إعادة الروابط العائلية من خلال عمل متطوعيها. وقال فيما يخص دور الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، إن الاتحاد الدولي يشجع على التنسيق الوثيق مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بشأن الخدمات المقدمة خارج إطار النزاعات المسلحة، مع الاحترام التام لمختلف الولايات. وأضاف أن كل مراجعة لولاية الوكالة المركزية تقتضي إشراك كافة مكونات الحركة.

وقال إن الاتحاد الدولي يؤيد مشروع قرار مجلس المندوبين واستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ويرحب بهما، خاصة تركيز الاستراتيجية على الحيلولة دون تشتت شمل العائلات، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات، ودعم عائلات الأشخاص المفقودين. واستطرد قائلاً إن الاتحاد الدولي ملتزم بتعزيز الاستراتيجية وبتنفيذها من خلال استراتيجياته وسياساته وخططه الخاصة، وبتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها. وأضاف أن الاتحاد الدولي سيكفل أن يشمل عمله من أجل الوقاية والتأهب والاستجابة اتخاذ تدابير للحيلولة دون تشتت شمل العائلات، بالإضافة إلى تيسير الوصول إلى خدمات إعادة الروابط العائلية. وقال إن الاتحاد الدولي سيتعاون مع الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز إدراج هذه التدابير في خطط التأهب للكوارث وقوانين إدارة مخاطر الكوارث في كل بلد من بلدانها. وأشار إلى أنه في سياق الهجرة والنزوح اعتمد الاتحاد الدولي في عام ٢٠١٧ استراتيجيته الأولى العالمية بشأن الهجرة التي تتضمن اتخاذ إجراءات لإعادة الاتصالات العائلية والحد من تشتت العائلات. وأضاف أن الاتحاد الدولي التزم من خلال الاستراتيجية العالمية بشأن الهجرة بالعمل مع اللجنة الدولية من أجل تعزيز الإدماج الاستراتيجي لإعادة الروابط العائلية في التطوير التنظيمي للجمعيات الوطنية واستجابتها التشغيلية وخططها الاستراتيجية.

السيد Soumaili (الهلال الأحمر لجزر القمر) أعرب عن تأييده لمشروع القرار ولاستراتيجية إعادة الروابط العائلية. وقال إن جزر القمر تعاني من وطأة آثار الهجرة وإن العديد من الأشخاص فقدوا حياتهم وهم يسعون إلى الوصول إلى الجزر. وأضاف أن الجمعية الوطنية قامت، بفضل اللجنة الدولية، بتدريب الموظفين والمتطوعين على مساعدة من يبحثون عن أفراد أسرهم. ودعا اللجنة الدولية إلى العودة إلى جزر القمر لمواصلة تقديم دورات التدريب في مجال إعادة الروابط العائلية. وشكر الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي على مساعدتهم في مجالي إدارة الكوارث وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي.

السيدة Yu (جمعية الصليب الأحمر الصيني) أعربت عن تأييد جمعية الصليب الأحمر الصيني لمشروع القرار. وقالت إن إعادة الروابط العائلية تجسد المبادئ الإنسانية الأساسية للحركة وإنه مجال يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يضطلع فيه بدور أساسي. وأوضحت أن إعادة الروابط العائلية تستخدم لمساعدة من يفرون من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ وكذلك من ينفصلون عن بعضهم بسبب عوامل أخرى مثل التنمية الاجتماعية، مشيرة إلى أن الأطفال في المناطق الريفية في الصين يُتركون في الوقت الذي يتوجه فيه آباؤهم وأمهاتهم إلى العمل في المدن. وقالت إن الحاجة إلى إعادة الروابط العائلية كبيرة حتى في المناطق المتقدمة. وأوصت بضرورة إدماج إعادة الروابط العائلية في أنظمة الاستجابة للطوارئ وفي مجال تعزيز القدرات لدى الجمعيات الوطنية كما هو الحال في الصين.

دكتور Al-Hadid (الهلال الأحمر الأردني، تحدث باسم الجمعيات الوطنية الأعضاء في منبر قيادات إعادة الروابط العائلية، الذي يضم قادة ١٤ جمعية وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية)، وقال إن الهلال الأحمر الأردني، بصفته عضواً في الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، ساعد أيضاً في تشكيل مضمون استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وإنه يؤيد تأيداً كاملاً اعتمادها.

وأضاف أن الحركة أحرزت تقدماً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية في تنفيذ أبعاد الاستراتيجية السابقة لإعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ وأن من الواضح أن الشبكة أصبحت أقوى. لكنه أوضح أن هناك العديد من المجالات التي تطرح مشكلات في مجال إعادة الروابط العائلية والتي لها تبعات استراتيجية. وقال إنه لا جدال في الجانب الإنساني لخدمات إعادة الروابط العائلية، تماماً مثل خبرة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقديم الخدمات في جميع أنحاء العالم. ورأى أن من شأن الاستراتيجية الجديدة أن تساعد حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تعزيز دورها القيادي في إعادة الروابط العائلية. وأضاف أن منبر

قيادات إعادة الروابط العائلية أثبت، منذ إنشائه في عام ٢٠١٧، أنه المحفل الملائم للتعامل مع المسائل الحساسة، واستكشاف السبل لتعزيز الشراكات في إطار الحركة، وتغيير تصور أن إعادة الروابط العائلية هي مجرد خدمة تقدمها اللجنة الدولية عن طريق إدماج إعادة الروابط العائلية بصورة كاملة في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للجمعيات الوطنية بهدف توفير خدمات متعددة الجوانب. غير أنه رأى أن ذلك يستلزم تحسين التنسيق بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي من أجل تقديم الدعم إلى الجمعيات الوطنية.

وأوضح أن منبر قيادات إعادة الروابط العائلية كان هو القوة الدافعة في إعداد مشروع القرار الذي سيُقترح على المؤتمر الدولي وأنه أعد توجيهات ملموسة وقائمة على وقائع بشأن كيفية تشكيل الخدمات بالتعاون مع الأشخاص الذين يخدمهم الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأضاف أن المنبر كان يهدف أيضاً إلى استكشاف شراكات جديدة مع القطاعات الإنسانية والأكاديمية والتكنولوجية والخاصة بهدف محدد هو مساعدة العائلات على البقاء على اتصال وإعادة الاتصال بأحبائها وتوضيح مصير أفراد العائلات المفقودين. وأشار إلى أن المنبر سيراجع وسيعدل عند الضرورة الاستراتيجية، وسيرفع تقريراً إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢٣ عما تحقق. ووجه الانتباه إلى الاقتراح الوارد في مشروع القرار بشأن استحداث وسام تمنحه الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية تقديراً لخدمات استثنائية في مجال إعادة الروابط العائلية. وحث الجميع على تأييد الاستراتيجية والمشاركة في مفاوضات من أجل التوصل إلى قرار ناجح بشأن إعادة الروابط العائلية في المؤتمر الدولي.

السيد González (جمعية الصليب الأحمر البنمي، تحدث أيضاً باسم الجمعيات الوطنية للسلفادور وقيرغيزستان وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية)، وأعرب عن قلقه إزاء الأعداد الهائلة لأفراد العائلات المفقودين وأكد ضرورة تضامن الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل إعادة الروابط العائلية. وقال إن من شأن اعتماد استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة مساعدة الجمعيات الوطنية على الاستجابة لحالات الاختفاء القسري، ولضحايا النزاعات المسلحة، والأعمال اللصوصية، والنزوح الداخلي والهجرة القارية والكوارث الطبيعية الكبيرة وحالات الطوارئ البيئية. وقال إن الاستراتيجية تركز على تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية وعلى جمع البيانات وتحليلها في إطار الأطر الابتكارية لإدارة تكنولوجيات جديدة، وبالأخص على اعتماد تدابير أمنية جديدة لحماية البيانات. وأوضح أن الإجراءات الجماعية والتعاونية، على النحو المبين في الاستراتيجية، ستكون مهمة في تقديم المساعدات إلى العمال المهاجرين وفي مساعدة أفراد العائلات على التعرف على جثث أحبائهم. ورأى أن أدوات الحركة، مثل وجود قاعدة بيانات للحالات، وموقع شبكي للروابط العائلية وشبكة خارجية لتعزيز ومعالجة جميع خدمات إعادة الروابط العائلية، أساسية، إلى جانب تدريب الموظفين واستحداث مدونة قواعد السلوك فيما يخص معالجة البيانات الشخصية. وأعرب عن تأييد الجمعيات الوطنية التي يتحدث باسمها لمشروع القرار واستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

السيد Combe (الصليب الأحمر الفرنسي) قال إن العائلات بحاجة ماسة إلى أن تعرف مصير أحبائها، موضحاً أن آلاف العائلات تتشتت سنوياً نتيجة للحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. وأشار إلى أن هنري دونان فهم احتياجات العائلات التي تسعى إلى إعادة الروابط العائلية ومعاناتها موضحاً أن رسالة مفعمة بالأمل وبالحرص على العمل اليومي من أجل هذه العائلات كانت في قلب الحركة منذ إنشائها. وأضاف أن استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ التي أسهم فيها الصليب الأحمر الفرنسي تطمح إلى مضاعفة هذه الجهود. وقال إن الصليب الأحمر الفرنسي فخور بوجه خاص بأداء المهمة من أجل الأكثر احتياجاً لها وبتقديم الاستراتيجية إلى مجلس المندوبين.

ورأى أنه سيكون من الضروري أن تحشد كل حلقة من حلقات سلسلة شبكة إعادة الروابط العائلية قدراتها التشغيلية وتعززها، لا سيّما على طول مسارات المنفى والهجرة. واستطرد قائلاً إنه يتعين على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم أن تكون مهمة وفعالة من أجل تغطية احتياجات جميع الأشخاص المتضررين وأن تعمل للحيلولة دون التشتت وأن تجري البحث اللازم في المجال وترافق عملية إعادة لم شمل العائلات. ورأى أن من الضروري أن يكون الحق في الحياة الأسرية ومبدأ وحدة الأسرة في صميم شواغل الحركة وأنه يتعين على مكونات الحركة أن تتكيف، عن طريق حشد الموارد الإضافية والتكيف مع التحديات التكنولوجية للمستقبل. وأشار إلى أن من أمثلة الأدوات الجديدة الموقع الشبكي المعنون (ابحث عن عائلتك). وأخيراً، رأى أن من الضروري تطوير الدبلوماسية الإنسانية لضمان أن تقر الحكومات بمسؤولياتها فيما يخص إعادة الروابط العائلية وحماية المجال الإنساني وسرية إدارة البيانات. وقال إنه ينبغي للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يُسمع صوت من ينتظرون أخباراً عن ذويهم وأن يوجه انتباه الحكومات إلى معاناتهم. وأعرب عن تأييد الصليب الأحمر الفرنسي لمشروع القرار.

البروفيسور Kamel (جمعية الهلال الأحمر المصري) أشادت بالجهود التي أدت إلى وضع الاستراتيجية الجديدة بشأن إعادة الروابط العائلية. ووجهت الانتباه إلى التعاون الناجح بين جمعية الهلال الأحمر المصري والهلال الأحمر الليبي، بدعم من اللجنة الدولية، مما أتاح عودة ١٢ طفلاً ممن فقدوا والديهم أثناء النزاع في ليبيا. ورأت أن الدبلوماسية الإنسانية مع السلطات الرسمية والحفاظ على

السرية كانت عناصر أساسية في هذه الحالة وأنها بينت أهمية الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعية الوطنية. وقالت إن جمعية الهلال الأحمر المصري تقدم أيضاً الدعم النفسي الاجتماعي والخدمات الصحية إلى اليتامى العائدين من ليبيا. وأشارت إلى أن الجمعية الوطنية تتطلع إلى تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

السيدة Marques Motta (الصليب الأحمر البرازيلي) قالت إن من المهم للغاية اعتماد مشروع القرار لكي تواصل الحركة عملها بشأن إعادة الروابط العائلية. وأوضحت أن عمل الصليب الأحمر البرازيلي يتوقف على معالجة البيانات بموجب مدونة لقواعد السلوك تحترم التشريع الوطني. ورأت أن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة، التي تركز على الدعم النفسي الاجتماعي للعائلات الباحثة عن أحبائها وتوفير خدمات متعددة الجوانب ستمكن الصليب الأحمر والهلال الأحمر من تقديم استجابة سريعة، والعمل بتكنولوجيات جديدة وكفالة حماية البيانات للمستفيدين.

السيد Lobor (الصليب الأحمر لجنوب السودان) قال إن النزاعات تؤدي إلى نزوح الناس، لكنها تضر أيضاً بشكل رئيسي بالبنية التحتية، بما في ذلك الاتصالات وشبكات الهواتف المحمولة، مما يصعب على النازحين الاتصال بعائلاتهم. وأشار إلى أن الحرب أدت في جنوب السودان إلى النزوح الداخلي لمليوني شخص، إلى جانب نزوح مليوني لاجئ آخرين من جنوب السودان إلى البلدان المجاورة. وأضاف أن نحو ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ من السودان لجأوا إلى جنوب السودان. وقال إن تنفيذ الاستراتيجية بشأن إعادة الروابط العائلية سيكون عنصراً رئيسياً في المساعدة على الربط بين هذا العدد الكبير من العائلات النازحة والمشتتة. وأشار إلى أن الشعور بالصدمة والتوتر لدى النازحين كبير. وأعرب عن امتنانه للجنة الدولية والمجتمع الدولي لتقديمهما المساعدة من أجل تعزيز قدرات المتطوعين والموظفين للصليب الأحمر في جنوب السودان ولتقديمهما الدعم اللوجيستي والمعدات اللازمة التي ساعدت على إعادة ربط سكان جنوب السودان واللاجئين الذين يعيشون سواء في داخل أو خارج حدود البلد. ورأى أن وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ جاء في حينه وأنها ستساعد الجمعيات الوطنية على التخفيف من المعاناة التي تسببها النزاعات والهجرة. ودعا الجميع إلى تأييد مشروع القرار بقوة.

الرئيس أعرب عن أمله في أن يظل المشاركون أقوياء ومتحدين وأن يواصلوا المشاركة في مناقشة المسائل الصعبة المحيطة بإعادة الروابط العائلية مع الدول في الأيام المقبلة.

وأحاط علماً بطلب مواصلة التركيز على بعض النقاط الواردة في مشروع القرار، لكنه، في ضوء التأييد الساحق المعرب عنه، دعا المندوبين إلى قبول المشروع على نحو ما قدم.

اعتمد القرار الوارد في الوثيقة CD/19/10DR، والمعنون إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٢٠-٢٠٢٥. (القرار ٦، CD/19/R6)

السيدة Gadient، نائبة رئيس مجلس المندوبين، أشرفت على النقاش حول البند التالي:

البند ١١: تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات

(الوثيقتان CD/19/11DR و CD/19/11)

السيد Stillhart (اللجنة الدولية) قدم البند، وأشار إلى أن الحركة اعتمدت أول سياسة لها بشأن النزوح الداخلي في مجلس المندوبين لعام ٢٠٠٩، في نيروبي، حيث قدمت فكرة واضحة وتوجيهاً عملياً فيما يخص استجابة الحركة للنزوح الداخلي تماشياً مع المبادئ الأساسية. وقال إن بداية عام ٢٠١٩ شهدت نزوح نحو ٤١,٣ مليون شخص داخلياً، وهو أكبر عدد مسجل. وأضاف أن النزاعات وحالات العنف أدت إلى ١٠,٨ مليون حالة نزوح داخلي جديدة في عام ٢٠١٨ وأن الكوارث الطبيعية أدت إلى ١٧,٢ مليون حالة نزوح جديدة أخرى.

واستطرد قائلاً إن أصوات الأشخاص النازحين داخلياً لا تزال غير مسموعة على نطاق كبير وإن تلبية احتياجاتهم غير كافية، موضحاً أن الكثيرين يعيشون في أوضاع خطيرة، حيث لا يستطيعون إعادة بناء حياتهم وإحراز تقدم نحو حلول مستدامة. وأضاف أنه في حين يوجد أشخاص نازحون داخلياً في مناطق ريفية نائية حيث يعيشون في مخيمات ويعتمدون على المساعدات الإنسانية، يتزايد أعداد الأشخاص النازحين في مراكز حضرية حيث لا يحصلون في الغالب على أي مساعدات. وقال إن مجلس المندوبين مدعو إلى تجديد تركيزه على مسألة النزوح الداخلي الإنسانية الحساسة، وإلى تقييم الإنجازات الكبيرة المحرزة في الاستجابة للنازحين داخلياً وإلى الاعتراف بضرورة عمل المزيد لمنع النزوح ولحماية المحتاجين.

واستأنف قائلاً إن مشروع القرار قيد النظر بني على فكرة أنه يتعين على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعزيز استجابتها الإنسانية. وأضاف أن القرار يؤكد مجدداً على التزام الحركة بتحسين الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً وأنه يطالب جميع مكونات

الحركة بمضاعفة الجهود في ثلاثة مجالات حاسمة وهي: منع الظروف المؤدية إلى النزوح؛ وتحسين تلبية الاحتياجات التي تنشأ بسبب النزوح الداخلي الحضري؛ ودعم الحلول المستدامة القائمة على أفضليات الناس وأولوياتهم. وقال إن القرار يوصي باتخاذ عدة تدابير من أجل تحسين استجابات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذه المجالات، بما في ذلك المشاركة المجدية للأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من النزوح في تصميم الاستجابات، وتخصيص المزيد من الموارد لتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على مواجهة النزوح الداخلي، ومضاعفة الجهود من أجل التشجيع على وضع قوانين وسياسات محلية ذات صلة وإنشاء فريق مرجعي للحركة معني بالنزوح الداخلي من أجل تعزيز تبادل الخبرات وتشجيع تنفيذ القرار. وقال إن اللجنة الدولية تؤيد بشدة اعتماد القرار وتتطلع إلى الإسهام في تنفيذه وإلى المساعدة على تعزيز جودة استجابة الحركة للنزوح الداخلي وتماسكها.

السيد Mirzayev (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) قال إن النزوح الداخلي يحدث بسبب الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية وإن من الضروري وضع نهج محددة الهدف وحالية لحل هذه المسألة. وأوضح أنه جراء النزاع في منطقة ناغورني – كاراباخ، نزح ما يزيد على مليون شخص داخلياً في أذربيجان، أو تحولوا إلى لاجئين. وأضاف أن حكومة أذربيجان اتخذت إجراءات لتحسين ظروف معيشة الأشخاص المتضررين، بما في ذلك من خلال قانون يحمي اللاجئين والنازحين داخلياً. وطالب بضرورة تعديل الفقرة الثامنة من الديباجة التي تبدأ على النحو الآتي: «وإذ يشدد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني» لتصبح على النحو الآتي: «يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة أسباب النزوح الداخلي ومنع أي عمل يطيل فترة النزوح ويفاقم الحالة الإنسانية للنازحين داخلياً، ويمنحهم كذلك الحق في العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة». وأشاد برئيس الاتحاد الدولي الذي اتخذ مؤخراً إجراءات مع الهلال الأحمر السوري من أجل إعادة طفل عمره ١١ عاماً، وبقيادة الهلال الأحمر التركي الذي ساعد على إعادة اللاجئين.

السيدة Bilous (جمعية الصليب الأحمر الأوكراني) قالت إن المناقشات بشأن النزوح القسري كثيراً ما تغفل النازحين داخلياً، موضحة أن أثر ذلك على النزوح الداخلي غالباً ما يكون حاداً على مستوى الفرد والمجتمع. وذكرت على سبيل المثال أنه كان من المهم للغاية خلال الأزمة الممتدة في أوكرانيا توجيه الانتباه إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنازحين داخلياً، الذين عانوا من الصدمة والانفصال عن عائلاتهم. وأوضحت أن الحالة الاقتصادية تعني أن فرص العمل للنازحين داخلياً محدودة مشيرة إلى أن النزاعات تؤدي إلى زيادة تقليص الأنشطة الاقتصادية. وأضافت أن عدداً متزايداً من النازحين داخلياً يعربون عن رغبتهم في البقاء في أماكن إقامتهم الجديدة مع تحسن الإدماج، في حين يخطط البعض للعودة إلى أماكنهم الأصلية بمجرد أن تهدأ النزاعات. وقالت إن الأزمة الحالية للنازحين داخلياً في أوكرانيا هي الكبرى في أوروبا منذ نزاع البلقان. وأشارت إلى أن الحركة تكيفت مع احتياجات المستفيدين على مر الزمن، حيث اعترفت بأن العديد من النازحين داخلياً أدمجوا بالفعل في المجتمعات الجديدة. وأعربت عن تأييد جمعية الصليب الأحمر الأوكراني للقرار وطالبت بتوجيه المزيد من الاهتمام إلى توليد الموارد.

السيد Zoungrana (جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو) أشار إلى أن أربعة موظفين في جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو كانوا ضحايا لحادث أمن خطير خلال بعثة قاموا بها في شهر فبراير ٢٠١٩ لمساعدة النازحين داخلياً؛ وأن الجهود لا تزال جارية لتأمين إطلاق سراح الشخص الرابع الذي احتجزته مجموعة مسلحة متطرفة. وأضاف أن الموظفين الثلاثة الذين أطلق سراحهم متحمسون بدرجة أكبر لمواصلة العمل الإنساني للحركة من أجل مساعدة النازحين داخلياً. وقال إن الحالة الأمنية تدهورت وإن عدد النازحين داخلياً يتجاوز حالياً ٥٠٠,٠٠٠ شخص، مما يستلزم تقديم مساعدات إنسانية أكثر فعالية. وأوضح أن لهذا السبب، تؤيد جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو مشروع القرار، الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، وتشجع جميع المشاركين على اعتماده. وأعرب عن الامتنان الصادق للجمعية الوطنية إزاء الدعم الذي حظيت به من الحركة لتقديم المساعدة إلى النازحين داخلياً في سياق أمني صعب.

السيد Rocca (الاتحاد الدولي) صرح قائلاً إن نحو ١٧,٢ مليون شخص نزحوا في نهاية عام ٢٠١٨ نتيجة للكوارث، التي نجم معظمها عن ظواهر مناخية، مشيراً إلى أن الكوارث أدت إلى حدوث ٦١ في المائة من حالات النزوح الداخلي في العالم. وقال إن الاتحاد الدولي قام في عام ٢٠١٨ بمراجعة مشاركة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بشأن النزوح الداخلي الناجم عن الكوارث والأزمات وفي سياق تغير المناخ. وأضاف أن الاستنتاجات الرئيسية ونتائج المراجعة، التي ترد في التقرير المعنون *تعزيز استجابات الاتحاد الدولي للنزوح الداخلي في حالات الكوارث: التحديات والفرص* هي: تركيز التدخلات الرئيسية للجمعيات الوطنية على الاستجابة مع التشديد على منع ظروف النزوح والتأهب تماشياً مع التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود؛ وتعزيز فهم دوافع النزوح الداخلي وإمكانية إيجاد حلول مستدامة. واستطرد قائلاً إن الجمعيات الوطنية في وضع مثالي لفهم تعقد النزوح على المستوى المحلي وللمشاركة في الحوار الإنساني مع السلطات المعنية. ورأى أن فرصاً مهمة متاحة أمام الجمعيات الوطنية لكي تعزز قدراتها بشأن النزوح الداخلي، بدعم من جميع مكونات الحركة مشيراً إلى إمكانية أن يضطلع الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدور أساسي لإدماج الدعم للنازحين داخلياً، وحقوقهم، في قوانين وسياسات أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر.

واستأنف قائلاً إن الاتحاد الدولي وجه صياغة القرار المعنون «تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات» التي سيأخذ الاتحاد الدولي بشأنها سلسلة من الالتزامات الاستراتيجية لتحسين فهم النزوح الداخلي باعتباره خطراً تسببه الكوارث أو يسببه تغير المناخ ويمكن الحد منه أو منعه. وقال إن الاتحاد الدولي سيدعم قيام الجمعيات الوطنية بمراجعة خطط التأهب والاستنفار من خلال مؤشرات للنزوح الداخلي، من أجل تحسين استباق سيناريوهات النزوح الداخلي، مع مراعاة الاحتياجات ذات النطاق الأوسع للمجتمعات المضيفة وغيرها من الأطراف التي تتأثر بالنزوح. ورأى أن نشر مستشارين في مجال النزوح في حالات النزوح الداخلي المعقدة بوجه خاص سيؤدي إلى نقل التوجيهات التشغيلية والاستراتيجية للاتحاد الدولي بصورة أفضل.

وأشار إلى أن القرار يشدد على أهمية التصدي للنزوح الداخلي في السياقات الحضرية حيث ينزح عدد متزايد من الأشخاص. وأضاف أن لدى الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية العديد من الأمثلة الإيجابية للبرامج، بما في ذلك ما يتعلق بالتحويلات النقدية ودعم سبل العيش، من أجل تلبية احتياجات النازحين داخلياً في السياقات الحضرية. وأوضح أن من الممكن أن يقع النازحون داخلياً ضمن فئة الأشد ضعفاً، وأن من واجب الصليب الأحمر والهلال الأحمر حمايتهم وفهم احتياجاتهم وكذلك احتياجات المجتمعات المضيفة. وأضاف أن ضمان مشاركة النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة على نحو فعال والتشاور المجدي معهم في تخطيط الاستجابات والحلول المستدامة وتنفيذها سيكون أساسياً لتحقيق نتائج إيجابية. وقال إن الاتحاد الدولي يرحب بشدة بالقرار ويؤيده، ويعتقد بأنه سيوجه الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى تكثيف المبادرات من أجل التصدي للنزوح الداخلي، تماشياً مع الأطر الوطنية والدولية على أساس ولاية كل منها، ووفقاً للمبادئ الأساسية للحركة.

السيدة Bader (الصليب الأحمر اللبناني) دعت مكونات الحركة إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية إلى النازحين داخلياً، وخاصة إلى الغالبية العظمى التي تعيش خارج المخيمات. ورأت أن من الضروري أيضاً أن تركز المساعدات الإنسانية على التحديات التي يطرحها النزوح الحضري. وقالت إن مشروع القرار يؤكد على مختلف احتياجات النازحين داخلياً، فيما يخص الخدمات المطلوبة وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واستطردت قائلة إن الصليب الأحمر اللبناني يؤيد القرار ويؤكد على ضرورة العودة الطوعية للنازحين داخلياً إلى أوطانهم مع صون كرامتهم ومع مراعاة احتياجات المجتمع المضيف.

السيد Valastro (الصليب الأحمر الإيطالي) أعرب عن تأييد الصليب الأحمر الإيطالي لمشروع القرار المعنون: «تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات». وقال إن الصليب الأحمر الإيطالي يرغب بشكل خاص في تأييد طلب «أن تدمج جميع مكونات الحركة الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للنازحين داخلياً خارج المخيمات والمجتمعات التي تستضيفهم، في تحليلها واستجاباتها، ويمكن القيام بذلك، بالجمع بين التدخلات الهيكلية على مستوى الخدمات الحضرية والأطر القانونية والسياساتية الوطنية وبين الاستجابات المصممة خصيصاً لمساعدة النازحين داخلياً على إعادة بناء حياتهم»؛ وكذلك أن تقوم مكونات الحركة بمنع الظروف التي تدفع إلى النزوح، وإذا تعذر ذلك، أن تضمن أمن الناس وكرامتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية طوال ترحالهم، واضعة في اعتبارها مختلف أوجه ضعف النازحين داخلياً. وأخيراً، أعرب عن موافقة الصليب الأحمر الإيطالي على التوصية بتعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على تقييم احتياجات النازحين داخلياً إلى الحماية وتلبيتها باتباع نهج توفير الحد الأدنى من الحماية كما ورد وصفه في إطار «الحماية في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر» على أن تولي «عناية محددة لمنع افتراق العوائل خلال الترحال عملاً بالاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٢٠–٢٠٢٥».

الدكتور Yorulmaz (جمعية الهلال الأحمر التركي) رحب بمشروع القرار وأيده بشدة. وقال إن نهج دعم احتياجات المجتمعات المضيفة وكذلك احتياجات النازحين داخلياً يكتسي أهمية قصوى في ضمان التماسك والاحتواء نظراً لمحدودية الموارد المتاحة والقدرات المثقلة بأكثر من طاقتها في الأماكن التي يستقر فيها النازحون داخلياً. وقال إن من الضروري أيضاً دعم النهج المتمثل في إحداث أثر بناء على العلاقات بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة. وأشار إلى أن الحماية تشكل عنصراً أساسياً في المساعدات الإنسانية المقدمة إلى النازحين داخلياً، حيث ينبغي تطبيقها على جميع الأشخاص في كافة الظروف. وأضاف أن النزوح هو عبارة عن ظاهرة يمكن أن تحدث نتيجة لأي حدث وأنه يتعين على الجمعيات الوطنية أن تستعد في الأوقات العادية بتحسين قدراتها تحسباً لأوقات الأزمات. ورأى أنه ينبغي اتباع نهج توفير الحد الأدنى من الحماية في العمليات، مشيراً إلى ضرورة أن تعزز الحركة حلولاً مستدامة، مثل التدخلات المحلية والعودة الطوعية للنازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية حين تكون الظروف ملائمة.

الدكتور Abbas (جمعية الهلال الأحمر العراقي) أعرب عن تأييده لمشروع القرار وأكد أهمية أن يؤخذ في الاعتبار النزوح الداخلي الطويل الأجل واحتياجات النازحين داخلياً، بما في ذلك الحماية حتى يتسنى لهم أن يصبحوا جزءاً من المجتمعات المضيفة أو أن يعودوا إلى بلدهم بصورة طوعية وآمنة.

نائبة الرئيس تساءلت عما إذا كانت هناك أية اعتراضات على إضافة فقرة جديدة في مشروع القرار وفقاً للاقتراح المقدم من جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني، ونظراً لعدم ورود أي اعتراضات، اعتبرت أن التعديل مقبول.

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة، المعنون: «تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات» الوارد في الوثيقة CD/19/11DR (القرار ٧، CD/19/R7).

السيد Maurer، *رئيس اجتماع مجلس المندوبين، أشرف على النقاش التالي:*

البند ١٢ : اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة *(الوثيقة CD/19/12DR)*

السيد Rocca (الاتحاد الدولي) تلا «بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة» الوارد في الوثيقة CD/19/12DR. وقال إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر منظمة إنسانية محايدة لا تسعى إلى تشجيع أو تثبيط الهجرة، مضيفاً أن الحركة تعترف بأن إدارة شؤون الهجرة تطرح صعوبات بالغة للدول، غير أنها تشعر بقلق متزايد على سلامة ورفاه المهاجرين، واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. واستطرد قائلاً إن المهاجرين يتمتعون كافة بحقوق الإنسان ويجب حمايتهم من التعذيب وسوء المعاملة ويجب أن تتاح لهم نظم العدالة وأن يحصلوا على الخدمات الأساسية. وأشار إلى أن القانون الدولي يقضي أيضاً بتوفير حماية خاصة للاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية موضحاً أن من الممكن أن تؤدي الفجوات في توفير تلك الحماية إلى تهديد حياة الأشخاص المعنيين.

واستأنف قائلاً إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجهت في سنة ٢٠١٧ «نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين» حيث حددت الخطوات التي ينبغي للدول أن تتخذها لحماية المهاجرين من الأذى، ودعتهم إلى عدم تطبيق إجراءات احتجاز المهاجرين إلا كحل أخير والتعهد بوضع حد لاحتجاز الأطفال وفصل العوائل لأسباب تتعلق بشؤون الهجرة. وأضاف أنه طلب في سنة ٢٠١١ من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، التي حضرت المؤتمر الحادي والثلاثين أن تضمن وجود قوانين مناسبة لتمكين الجمعيات الوطنية من الوصول الآمن إلى جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني. وقال إن الدول مطالبة بأن تدعم الجمعيات الوطنية في أداء مهمتها الإنسانية وتضمن عدم اعتبار المساعدة الإنسانية البحتة وغير المتحيزة أمراً غير قانوني في أي حال من الأحوال. وأوضح أن الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أتم استعداد لمساعدة الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة. وقال إن الجمعيات الوطنية، بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة، ملتزمة بمساعدة الدول على ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين واحتياجات الأشخاص المستضعفين في المجتمعات المضيفة. وأوضح أن الصليب الأحمر والهلال الأحمر يسعى إلى تعزيز تعاونه مع الدول في جو من الثقة المتبادلة، بتقديم حلول إيجابية وإقامة حوار صريح وبناء.

وقال إن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية يقترحان ضرورة أن يؤيد مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة، مشيراً إلى أن البيان ضروري في ظل التحديات المستمرة فيما يخص حماية المهاجرين المستضعفين، وتضييق الحيز الإنساني وتزايد العوائق التي تمنع الوصول بسبب سياسات الدول. وأوضح أن الهجرة والنزوح ليسا بجديدين على الحركة، حيث التزم الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقديم المساعدات الإنسانية والحماية للمهاجرين والنازحين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. غير أنه أشار إلى أن المهاجرين لا يزالون يواجهون مخاطر على سلامتهم ورفاههم وأن كل يوم تأتي أنباء عن أشخاص غرقوا في البحر.

واستأنف قائلاً إن بعض الدول لا تعالج مسألة وصول المساعدات الإنسانية التي تصبح في بعض الحالات مقيدة بشكل متزايد. وقال إن الحركة لاحظت تزايد المشاعر المعادية للهجرة في العديد من البلدان وتزايد الضغوط لعدم تقديم المساعدات الإنسانية إلى المهاجرين. وقال إن التحدث عن كرامة المهاجرين أو إنقاذ أرواحهم يعتبر في بعض الدول مسألة سياسية ولكنها ليست مسألة سياسية من أجل إنقاذ الأرواح. وردد مقولة الرئيس السابق للصليب الأحمر الإيطالي، السيد Barra قائلاً: «علينا ألا نسكت أبداً حين تتعرض كرامة كائن بشري للتهديد. «وأشار إلى أن الصليب الأحمر/الهلال الأحمر يقف دوماً إلى جانب الأكثر ضعفاً وأن ذلك ليس خرقاً للحياد أو لعدم التحيز. ورأى أنه يجب بذل كل جهد ممكن للدخول في حوار مع الدول ومشاركتها لكنه أوضح أنه نظراً لأن البعض استخدم حق النقض ضد التحضيرات للمؤتمر الدولي، فقد جرت صياغة بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة لتقديمه إلى المؤتمر الدولي. وقال إن العديد من الجمعيات الوطنية طالبت كتابة بتقديم قرار، لكن يبدو أن البيان المقترح يُعد أساساً جيداً لإقامة حوار. وأضاف أن الاتحاد الدولي يؤكد من جديد التزامه بمساعدة من يفرون من العنف والبؤس وغير ذلك من أسباب الهجرة.

السيدة Mohamed (الهلال الأحمر الملديفي)، تحدثت أيضاً باسم الجمعيات الوطنية في جنوب آسيا من: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا ونيبال والهند) وأعربت عن امتنانها لمن شاركوا في صياغة بيان الحركة. وقالت إن هناك اهتماماً عالمياً غير مسبوق بالهجرة واعترافاً متزايداً بالاحتياجات الإنسانية للمهاجرين وبالمخاطر التي يواجهونها. وقالت فيما يخص الاحتياجات الإنسانية للعديد من الأشخاص الذين ينتقلون بحثاً عن العمل وسبل الرزق، والذين يسمون في الغالب بالعمال المهاجرين وأسرهم، إن جنوب آسيا تعرضت لحركة سكانية بسبب مجموعة من الدوافع منها النزاعات والأزمات الممتدة والحوادث القصوى والكوارث والفقر في الريف وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية. وأضافت أن النزوح بسبب المناخ يتزايد أيضاً بسبب تسارع وتيرة تغير المناخ. وقالت إنه سواء في حالة الأزمات أو في وقت السلم، يكون للمهاجرين نفس أوجه الضعف والاحتياجات، مثل الحصول على الخدمات الأساسية والاحتواء الاجتماعي. وأوضحت أنه نظراً لتفهم الأثر القوي للهجرة في جنوب آسيا، فإن الجمعيات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية شاركت بنشاط في تعزيز القدرات لتلبية احتياجات المهاجرين والمتضررين من الهجرة، وإقامة شبكات مع جمعيات وطنية أخرى والتعاون خارج حدود المنطقة دون الإقليمية لجنوب آسيا، بما في ذلك في شبكة الهجرة في منطقة المحيط الهادئ. وقالت إن جمعية الهلال الأحمر الملديفي وجمعية الهلال الأحمر البنغالي نظما مؤخراً حواراً إنسانياً بشأن الهجرة بدعم من الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الإيطالي.

ورداً على بيان الحركة، أكدت أن الجمعيات الوطنية حين تتصدى للعواقب الإنسانية للنزوح في الأزمات الممتدة، تتعرض لمخاطر اضطرارها إلى وقف أنشطتها بسبب تناقص الموارد. ورأت أن من الضروري العمل معاً بصوت موحد واستخدام قوة الشبكة من أجل الوصول إلى أعلى مستويات صانعي القرار في بلدانهم بهدف التأثير في الدعم للمجتمعات المتضررة. وقالت إنه يتعين على الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يراعي في عمله وفي عمل شركائه حساسية السياقات التي يعملون فيها من أجل تفادي ضغوط غير ضرورية وتحسين جودة الخدمات. وأشارت إلى أن الجمعيات الوطنية تغتنم فرصة المؤتمر الدولي وتدعو الدول إلى الاعتراف بموقف الجمعيات الوطنية فيما يخص الهجرة، استناداً إلى المبادئ الأساسية السبعة ومع تفهم قدرات الجمعيات الوطنية للتنسيق والتعاون مع الدول من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين والأشخاص المتضررين من الهجرة.

وقالت إن من المسلم به أنه ينبغي أن تقترن أيضاً نهج إنقاذ الأرواح بتعزيز سبل العيش والقدرة العامة على الصمود لدى السكان المتضررين، بما في ذلك النازحون والمجتمعات المضيفة. وأشارت إلى أن الاتجار بالبشر والعنف القائم على النوع الاجتماعي يبرزان ضمن المخاطر الحرجة في أي رحلة للهجرة أو للنزوح وأن التصدي لهذه المخاطر يتطلب تدريباً أفضل للمتطوعين والموظفين، بالإضافة إلى وضع آليات للتنسيق مع السلطات العامة والمجتمعات المتضررة. وقالت إن هناك اتجاهاً متزايداً نحو الهجرة والنزوح المرتبطين بالكوارث في سياق تغير المناخ مما يزيد الحاجة إلى توسيع نطاق المناصرة لاعتماد أطر قانونية وتدابير فعالة وإنفاذها في استراتيجيات التأهب التي ترمي إلى حماية المجتمعات المعرضة لمخاطر وتمكينها. وأشارت إلى أن الجمعيات الوطنية لجنوب آسيا تدعم الهدف المتمثل في ضرورة أن يدمج ٧٥ في المائة على الأقل من الجمعيات الوطنية احتياجات المهاجرين واللاجئين والنازحين في عمليات التخطيط الاستراتيجية الخاصة بها.

السيدة Van Schaik (الصليب الأحمر الهولندي، تحدثت أيضاً باسم الجمعيات الوطنية لإثيوبيا وإسبانيا وأستراليا وأوغندا وبلجيكا وبنن وزامبيا والسويد وسويسرا وقيرغيزستان وكندا وكوت ديفوار والنرويج والنمسا وهندوراس) وأشارت إلى أن استراتيجية العقد ٢٠٣٠ التي اعتمدت في الجمعية العامة، تسلط الضوء على الهجرة والنزوح باعتبارهما من التحديات العالمية الخمسة التي ستواجه الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العقد المقبل. وقالت إن هذا التحدي يؤثر على المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الإنسانية باسم الأكثر ضعفاً. وأضافت أن من العناصر الأساسية للدبلوماسية الإنسانية في مجال الهجرة تذكير الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من أجل الحد من معاناة المهاجرين المستضعفين. ورأت أن من المقلق بشدة أن يكون هناك تصلب في القوانين والسياسات والمواقف في العديد من البلدان، وهو ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على سلامة ورفاه المهاجرين واللاجئين وغيرهم من المستضعفين المحتاجين إلى الحماية الدولية. ورأت أنه يتعين على الحركة أن توقف السباق نحو القاع في السياسات وفي القوانين وأن تفتح حواراً أميناً بشأن الهجرة باعتبارها مسألة إنسانية وبشأن التزامات الدول. وأشارت إلى أن إدارة العديد من الدول للهجرة يفسر بشكل متزايد في سياقي الاحتواء والأمن وليس في السياق الإنساني. ورأت أنه يتعين على الحركة أن تقدم استجابة قوية وأن تظل تدافع عن كفالة حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وقالت إن البيان يُعدّ نداءً عالمياً جريئاً باسم بعض أشد الفئات ضعفاً في العالم حيث يدعو إلى الآتي: «فلنعمل معاً ونؤكد من جديد إنسانيتنا المشتركة لمساعدة جميع المحتاجين». ورأت أن العمل في هذا المجال ينبغي أن يكون مثالاً لتعاون الحركة. وطالبت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالجمع بين جهود الحركة وجهود الجمعيات الوطنية من أجل ضمان الكرامة الإنسانية للجميع.

السيد Valastro (الصليب الأحمر الإيطالي) قال إن الصليب الأحمر الإيطالي يرحب ببيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة ويدعو إلى اعتماد قرار في المستقبل عن تلبية احتياجات المهاجرين باعتبارها أولوية رئيسية للحركة. وقال إن احتياجات المهاجرين تُمثل واجباً إنسانياً في وقت الأزمات وفي الحياة اليومية على حد سواء. وأشار إلى أنه لا يمكن للحركة أن تقبل أن يشعر الناس بالوحدة والخطر لأنه لا أحد يحمي حقوقهم وكرامتهم الإنسانية. وقال إن المهاجرين المستضعفين والمهاجرين غير النظاميين يتعرضون باستمرار للخطر وإن دور الحركة هو التخفيف من الخطر في جميع الحالات، في إطار مهمتها وفي إطار الحوار الذي تجريه مع الحكومات.

السيد Zoungrana (جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو) رحب بالتزام الحركة تجاه الإنسانية والتزامها بحماية الكرامة الإنسانية في حالات الهجرة، وهو ما تفعله يومياً. وشكر شركاء الحركة الذين قدموا المساعدة من أجل تلبية الاحتياجات النفسية الاجتماعية والاحتياجات الصحية للمهاجرين في بوركينا فاسو مشيراً إلى أن جمعيته الوطنية تؤيد تأييداً كاملا بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة.

السيدة Chatoor (جمعية الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو) أعربت عن تأييدها لبيان الحركة. وقالت إن تحديات الهجرة جديدة على ترينيداد وتوباغو، لكن بصفتها عضواً في الحركة، فإن عليها أن تعرب عن تأييدها للأكثر ضعفاً في إطار القدرة المحدودة لجمعيتها الوطنية. وأشارت إلى أن الهجرة تطرح تحديات، لكن لا يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر الهروب من التزاماته بموجب القانون الدولي. وقالت إن العديد من الشركاء والدول يدعمون الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإنه يجب على الحركة الاعتماد على مضموني هذين الصكين باعتماد مبادئهما الأساسية، نظراً لأن الإنسانية هي الأكثر أهمية حين يتعلق الأمر بالمهاجرين المستضعفين.

الدكتور Carvajal De Alvarez (جمعية الصليب الأحمر الكولومبي) أعرب عن تأييده لبيان الحركة. وقال إن الجمعيات الوطنية تتمكن بفضل الإطار العالمي للهجرة والالتزامات الإقليمية بشأن الهجرة من الاستجابة بقوة للهجرة. وأضاف أن جمعية الصليب الأحمر الكولومبي ساعدت ١,٢ مليون شخص خلال العامين الماضيين، حيث اضطلعت بأنشطة في العديد من المدن لدعم الإدماج بالتشارك مع الحكومة وجهات فاعلة أخرى. وأشار إلى أن الجمعية الوطنية قدمت خدمات عاجلة وصحية، لكنها تحتاج إلى المزيد من الموارد من أجل وضع استراتيجية طويلة الأجل تشمل الاحتواء الاجتماعي والاقتصادي.

الدكتور Nguyen (جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي، تحدث باسم الجمعيات الوطنية الإحدى عشرة في منطقة جنوب شرق آسيا من: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وتيمور ليشتي وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا ولاوس وماليزيا وميانمار) وأعرب عن تأييده لبيان الحركة. وقال إن ملايين الأشخاص في جنوب شرق آسيا يتنقلون لأسباب مختلفة، بما في ذلك البحث عن عمل والبحث عن فرص أفضل. وأشار إلى أن العمال المهاجرين يواجهون تحديات إنسانية وأخطاراً أخرى، بمن فيهم من هم في وضع غير قانوني أو الذين لا يحملون وثائق أو من لا يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمأوى والسكن. وأوضح أن الصليب الأحمر والهلال الأحمر يقدم هذه الخدمات إلى المهاجرين النظاميين وغير النظاميين على حد سواء، لا سيّما في حالات الطوارئ. ورأى أنه يجب بذل المزيد من الجهود للحد من ضعف المهاجرين ولتحسين حالهم.

واستطرد قائلاً إن الجمعيات الوطنية في جنوب شرق آسيا اتخذت تدابير أكثر أهمية من أي وقت مضى للاستجابة للشواغل الإنسانية فيما يخص هجرة العمال، بما في ذلك عن طريق العمل جنباً إلى جنب مع الجمعيات الوطنية في أوروبا وفي الشرق الأوسط. وقال إن الجمعيات الوطنية لديها قدرات مختلفة وينبغي أن تعزز قدراتها من أجل الاستجابة لمن هم في حالات ضعف. وأضاف أن المنطقة اتخذت عدداً من المبادرات لمساعدة العمال المهاجرين وعائلاتهم، بما في ذلك عن طريق إعادة الروابط العائلية وتقديم المشورة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وأوضح أن الجمعيات الوطنية لمنطقة جنوب شرق آسيا على استعداد للعمل مع جمعيات وطنية أخرى لضمان أن يتمتع جميع المهاجرين بحياة كريمة وآمنة وصحية.

السيد Condé (جمعية الصليب الأحمر الغيني) شكر من شاركوا في صياغة القرار، الذي يتناول مشكلة إعادة الكرامة إلى المهاجرين. وقال إن الهجرة تسبب حالياً أزمات عبر الحدود لم تشاهد أبداً من قبل، مشيراً إلى إمكانية أن تدرج الجمعيات الوطنية مشروع القرار في خططها الاستراتيجية وبرامجها عبر الحدود. وقال إن الهجرة لا تمس بلداً واحداً أو جمعية وطنية واحدة، لكنها تتطلب تعاون العديد لمساعدة المعنيين: وأعرب في هذا الصدد عن شكر جمعية الصليب الأحمر الغيني للصليب الأحمر الدانمركي والصليب الأحمر الإيطالي للدعم الذي قدماه.

وأعرب عن تأييده لمشروع القرار واقترح إضافة فقرة جديدة هي: «يشجع على إنشاء منصات تنسيق وطنية وعابرة للحدود لتبادل المعلومات بغرض تعزيز التعاون». حيث إن من شأن ذلك مساعدة الجمعيات الوطنية على إحداث أثر مستدام وفعال.

الدكتور Tastanova (الهلال الأحمر الكازاخستاني، تحدث أيضاً باسم جمعية الهلال الأحمر الطاجيكستاني) وأعرب عن تأييده الكامل لبيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة، الذي يُذّكر بأنه لا يمكن لدولة أو جمعية وطنية منفردة التصدي لتحدي الهجرة الذي يتطلب جهداً مشتركاً من جميع الجهات المعنية. وقال إن الهجرة هي مسألة متنوعة ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة وتتطلب المناصرة على المستوى العالمي في المنتديات الدولية ولدى مختلف الحكومات.

السيد Bedoya Araúz (جمعية الصليب الأحمر البنمي) صرح قائلاً إن جمعية الصليب الأحمر البنمي أضحت تشعر بقلق متزايد بشأن عدد العائلات التي تشتتت نتيجة للهجرة. ورأى أن من المهم التعاون مع البلدان المجاورة وغيرها من القارات حيث يتخذ الناس مسارات هجرة خطرة. وقال إنه رغم استحداث سياسات وقواعد بشأن الهجرة، فإن الناس التي تهاجر ليست بالضرورة أكثر أمناً، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لدعم الأشخاص المستضعفين في بداية مسار الهجرة. ورأى أن من الضروري تحسين وتفعيل قدرة الجمعيات الوطنية على الاستجابة في الأطر القانونية وعلى اتخاذ قرارات في الميدان بالامتثال الكامل لدورها المساعد. وأعرب عن تأييد جمعية الصليب الأحمر البنمي لبيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة.

السيدة Penz (الصليب الأحمر الألماني) صرحت قائلة إن الهجرة هي أحد التحديات الكبرى التي يواجهها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأضافت أن الحركة كانت نشطة وفعالة في تحسين قدرتها على دعم المهاجرين وعلى الحد من أوجه الضعف موضحة أن الثقة ترسخت في الصليب الأحمر والهلال الأحمر سواء فيما بين الأشخاص الذين يخدمهم أو في إطار الدور المساعد للجمعيات الوطنية. وأوضحت أن الصليب الأحمر والهلال الأحمر استجاب في حالات الطوارئ بفضل تعبئة المتطوعين. وقالت إن أدوات جديدة استخدمت وإنه يجري استكشاف مجالات مشاركة جديدة، مثل برامج الرعاية المجتمعية، مشيرة إلى أن التعاون بين مكونات الحركة في مجال الهجرة أقوى من أي وقت مضى: وشكرت الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على التزامهما والجمعيات الوطنية على تعاونها مع الصليب الأحمر الألماني لدعم المهاجرين في جميع أنحاء العالم. وأوضحت أن الهجرة بطبيعتها تشكل مسألة عابرة للحدود لا يمكن حلها إلا بالعمل معاً، لكنها مجال صعب تتغير فيه الحاجة إلى الخدمات الإنسانية على نحو مستمر، حيث تتغير أوجه الضعف والموارد كل عام مما يقتضي أن تكون البرامج والخدمات قابلة للتكييف.

واستطردت قائلة إن تجارب مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تجعلها أقدر على تقديم خدمات إلى المهاجرين من العديد من الجهات الفاعلة الأخرى. ورأت أنه ينبغي أن يتضمن جزء من جهود الحركة مواصلة الحوار مع الدول، مع تفهم المبادئ الأساسية وولاية الحركة على حد سواء بالإضافة إلى تعزيز الثقة المتبادلة من أجل الحفاظ على الحيز الإنساني والوصول إلى المهاجرين المستضعفين. واعتبرت بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة أداة قيمة ستتيح مواصلة الحوار على الصعيد الدولي. وقالت إنه يجب تذكير الدول بمسؤولياتها والتزاماتها القائمة وإنه يجب على الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يؤكد من جديد التزامه بدعم الدول لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة.

السيدة Brown (الصليب الأحمر البريطاني) أعربت عن تأييد الصليب الأحمر البريطاني لبيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة. وقالت إن الصليب الأحمر البريطاني مثل العديد من المتحدثين السابقين يشعر بالقلق بشأن المعاناة الجسيمة التي يعانيها الأشخاص المتنقلون وإنه يعتقد بأنه يتعين على الصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستجابة لجميع المستضعفين بغض النظر عن أوضاعهم. وأوضحت أن الصليب الأحمر البريطاني هو أكبر مقدم خدمة للاجئين وملتمسي اللجوء في المملكة المتحدة. وأشارت إلى أن الجمع بين خبرة الجمعية الوطنية على الصعيد المحلي وخبرة زميلاتها عبر الحركة يمنحها الفرصة لفهم التحديات عبر مسارات الهجرة بأكملها والإسهام في استجابة جماعية. ورأت أن حركات التنقل الواسعة النطاق للمهاجرين واللاجئين تشكل تحديات لواضعي السياسات، لكنها أشارت إلى إمكانية إيجاد حلول آمنة وكريمة إذا عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشكل جماعي مع الدول من خلال الاتفاقين العالميين مثلاً. وأوضحت أن العمل من أجل ضمان أن يصبح الاتفاقان العالميان أداتين قويتين وفعالتين لإحداث تغيير مجد من أولويات الصليب الأحمر البريطاني. وأضافت أن الجمعية الوطنية تقر أيضاً بإسهامات اللاجئين والمهاجرين وكذلك بأهمية إدراجها في المناقشات السياسية.

السيدة Koursoumba (جمعية الصليب الأحمر القبرصي) رحبت بمشروع القرار المعنون: «اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة» وأعربت عن تأييدها الكامل له. وقالت إن الهجرة هي مسألة ذات أهمية كبيرة للحركة لكن إدارتها تطرح تحدياً كبيراً أمام سلطات الدولة والجمعيات الوطنية في البلدان المتضررة. وأشارت إلى أن قبرص تتأثر بشدة

بتدفقات الهجرة المتزايدة في منطقتها وأن الجمعية الوطنية تضطلع بعدد من البرامج بصفتها جهة مساعدة لحكومتها من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين الذي يصلون إلى البلد وكرامتهم. واستطردت قائلة إن جمعية الصليب الأحمر القبرصي هي أول مستجيب للمهاجرين الوافدين مؤخراً، حيث تقدم لهم المساعدات الإنسانية، والمعلومات المتعلقة بإعادة الروابط العائلية والدعم النفسي الاجتماعي. وأضافت أن الجمعية الوطنية تقدم أيضاً برامج لملتمسي اللجوء وكذلك للمهاجرين الذين ينتظرون الترحيل. وأشارت إلى أن جمعية الصليب الأحمر القبرصي هي واحدة من الجمعيات الوطنية السبع في الاتحاد الأوروبي التي نفذت مشروع ESIRAS الذي يموله الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز إمكانيات توظيف اللاجئين وملتمسي اللجوء وإدماجهم اجتماعياً، وهو ما نجح الصليب الأحمر الإسباني في تنسيقه. وأعربت عن الشكر والامتنان إلى الجمعيات الوطنية الشقيقة التي قدمت الدعم إلى جمعية الصليب الأحمر القبرصي. وأضافت أن الجمعية الوطنية اضطلعت بولايتها بالتعاون مع سلطات الدولة في جو من الثقة المتبادلة وفي إطار حوار صريح وبناء. ودعت الحركة إلى دعم الجمعيات الوطنية التي تتأثر بشكل غير متناسب بتدفقات الهجرة.

الدكتور Chabbou (الهلال الأحمر التونسي) قال إن مشروع القرار يعبر عن التأييد للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بهدف حماية الكرامة الإنسانية. وأضاف أن الهلال الأحمر التونسي يحمي المهاجرين واللاجئين، بالتعاون مع اللجنة الدولية، منذ الخمسينات. وأشار إلى أن هناك عدداً متزايداً من الجمعيات والجهات الفاعلة داخل الدول يقترح تقديم خدمات إلى المهاجرين دون أن تكون مكملة للخدمات التي تقدمها الجمعيات الوطنية حيث تتداخل بالفعل مع الخدمات التي يوردها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو ما يمكن تسميته بالمنافسة غير العادلة. وأوضح أن المجال الإنساني ليس قاصراً على الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لكن ينبغي أن تتمكن مكونات الحركة من الاضطلاع بدورها كاملاً كي لا تحل محلها جهات فاعلة أخرى لا تتبنى نفس المبادئ الأساسية، ولا تكترث ربما بالمصالح الفضلى للمهاجرين. ورأى أن من المهم أن يستفيد المهاجرون من المجموعة الكاملة للخدمات التي يقدمها الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأن تحميهم قيمه الإنسانية. وقال إن من واجب الحركة أن توجه انتباه الدول والأمم المتحدة إلى الأنشطة التي لا تقدم مساعدة ملائمة إلى المهاجرين.

سعادة السيد Bebars (جمعية الهلال الأحمر المصري) رحب ببيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة. وقال إن الهلال الأحمر المصري اعتمد سياسة للهجرة تتناول الاعتبارات الإنسانية للمهاجرين الأكثر ضعفاً من خلال مشاريع مختلفة، مثل الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية؛ وإعادة الروابط العائلية؛ ودعم حقوق المهاجرين وكرامتهم؛ وتعزيز الإدماج والتبادل الاجتماعي بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة. وأضاف أن جمعية الهلال الأحمر المصري تقدم خدمات صحية واجتماعية إلى المهاجرين القادمين إلى مصر من الشرق الأوسط وإفريقيا وأنها ملتزمة بمواصلة التعاون مع شركائها في الحركة.

السيدة Garcia Roca (الصليب الأحمر في بيرو) قالت إن هناك أعداداً غير مسبوقة للمهاجرين في بيرو، منهم مليون مهاجر من فنزويلا، اضطروا إلى ترك بلدانهم بسبب حالات الجوع والعنف وبدون معرفة ما إذا كانت البلدان المضيفة سترحب بهم. وأضافت أن الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشقيقة يساعدون الصليب الأحمر في بيرو على تقديم المساعدات إلى المهاجرين، لكن ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات للتواصل مع الحكومات من أجل ضمان أن توضع قوانين لحماية المهاجرين. ورأت أنه قد يكون من المفيد أيضاً التنسيق مع جهات إنسانية فاعلة أخرى في الميدان. وأشارت إلى أن الصليب الأحمر في بيرو يحتاج أيضاً إلى المساعدة من أجل تغطية احتياجات المهاجرين الطويلة الأجل، وتحسين معيشتهم، والتصدي لكره الأجانب الذي يرجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص القادمين من بلدان أخرى.

الرئيس وجّه الانتباه إلى التعديل الذي اقترحته جمعية الصليب الأحمر الغيني لإضافة فقرة إضافية ثالثة وهي: «يشجع على إنشاء منصات تنسيق وطنية وعابرة للحدود لتبادل المعلومات بغرض تعزيز التعاون».

ووافق ممثل **للصليب الأحمر الأسترالي** على التعديل وطالب بالإشارة إلى» أفضل الممارسات في حماية المعلومات الشخصية وحماية البيانات» على النحو الآتي: «يشجع على إنشاء منصات تنسيق وطنية وعابرة للحدود لتبادل المعلومات بغرض تعزيز التعاون، وبما يتواءم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال حماية المعلومات الشخصية وحماية البيانات، على النحو المبين في القرار المتعلق بإعادة الروابط العائلية».

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة، الوارد في الوثيقة CD/19/12DR، والمعنون «اعتماد بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة» (القرار ٨، CD/19/R8).

السيدة Gadient، *نائبة رئيس مجلس المندوبين، أشرفت على النقاش التالي:*

البند ٧: التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

٧-١ اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية

نائبة الرئيس أشارت إلى أن البيئة العالمية الإنسانية والتنموية تشهد تغيرات سريعة وإن قوة التنسيق والتعاون فيما بين الجمعيات الوطنية الأعضاء والاتحاد الدولي واللجنة الدولية مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى. ورأت أن المزيد من التماسك الداخلي مطلوب لكي تحتفظ الحركة بميزة تنافسية وتكون الشريك المفضل للدول وتستفيد من شبكاتها وقدراتها.

وأشارت إلى أن البند الفرعي الأول يتعلق بالإطار المعياري للحركة وهو اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية، موضحةً أن اتفاق إشبيلية الذي يحكم تنسيق الأنشطة الدولية لمكونات الحركة، اعتمد في عام ١٩٩٧. وأضافت أن التدابير التكميلية اعتمدت في عام ٢٠٠٥، لتوضيح تنفيذ اتفاق إشبيلية وتحسينه. وقالت إن هذا البند يقدم مستجدات عملية قررها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية فيما يخص اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية وإنه مخصص للاطلاع فقط.

السيد Rocca (الاتحاد الدولي) قال إن المناقشة الأخيرة التي أجراها مجلس إدارة الاتحاد الدولي بشأن اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية أفضت إلى قرار المجلس بالإجماع بإجراء مراجعة. وأوضح أن اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية يمثل إطاراً تنظيمياً بشأن كيفية عمل الحركة معاً في العمليات الدولية الكبيرة. وقال إن المشهد الإنساني تغير كثيراً منذ اعتماد اتفاق إشبيلية منذ نحو ٢٢ عاماً. وأضاف أن الاتفاق ينظم أساساً دور اللجنة الدولية والاتحاد الدولي ولا يركز على دور الجمعيات الوطنية. ورأى أن من الجائز القول بأن التدابير التكميلية تحكم دور الجمعيات الوطنية، لكن نظراً لأنها تكميلية، فهي لا تشكل جزءاً من الإطار العام. وقال إن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ناصرا معاً وبقوة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني خطة توطين العمل الإنساني التي تقودها بشكل رئيسي الجمعيات الوطنية.

واستأنف قائلاً إن خطة توطين العمل الإنساني لم تكن في عام ١٩٩٧ جزءاً من المناقشات أو جزءاً من المشهد الإنساني الأوسع نطاقاً وإنه على هذا الأساس وحده، سيكون إجراء مراجعة لاتفاق إشبيلية مبرراً دون التشكيك في الولايات النظامية لكل مكون من مكونات الحركة. وأوضح أن البيئة الخارجية لا تزال تزداد تعقداً، حيث يجري وبصورة أكثر تواتراً الاضطلاع بأنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان التي بها مناطق نزاع ومناطق دون نزاع، وحيث تكون الأزمات أطول أمداً وحيث يشارك المزيد من الجهات الفاعلة في الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات العسكرية والدينية ووسائط الإعلام. وقال إن الأهم أن الجمعيات الوطنية أصبحت أقوى وأنها على استعداد للاضطلاع بدور محوري أكبر في التصدي للكوارث والأزمات، مضيفاً أن الجمعيات الوطنية تشكل بفضل متطوعيها، الجهات الفاعلة المحلية بامتياز، فهي في العديد من الأزمات المعقدة، الوحيدة القادرة على الوصول إلى مجتمعاتها المحلية والحصول على ثقتها. واستطرد قائلاً إن التغييرات الأخرى تشمل التفاعلات التي تزداد تعقداً فيما بين جميع مكونات الحركة، والطلبات الخارجية على التنسيق الفعال، والدعوات إلى التحلي بالشفافية والمساءلة وضرورة تفادي الازدواجية والمنافسة لضمان أن تواصل الحركة الاضطلاع بدور رئيسي في بيئة متزايدة التنافس.

وتساءل كيف يمكن أن تعقد المناقشات في الاجتماعات الدستورية بشأن موضوع الثقة بدون النظر أولاً في كيف يمكن لمكونات الحركة العمل بشكل أفضل معاً من منظور استراتيجي من أجل تحقيق أفضل النتائج؟ وتساءل كيف يمكن للحركة أن توحد كلمتها بدلاً من التعبير عن آراء متفرقة؟ موضحاً أنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين تخدمهم مكونات الحركة وبالنسبة إلى عامة الجمهور وبالنسبة إلى وسائط الإعلام وبالنسبة إلى الجهات المانحة، لا يوجد سوى صليب أحمر وهلال الأحمر واحد. وقال إن الحركة بدأت منذ عدة سنوات مناقشات عن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة أفضت إلى اتخاذ قرار اعتمد في مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥، حيث عهد إلى الحركة بتعزيز التنسيق والتعاون في الكوارث الكبرى، وبجمع الآراء بشأن تنفيذ الإطار التنظيمي، على أن تعتمد في ذات الوقت نهجاً عملياً للتنفيذ يناسب سياق البلد بوجه خاص. وأشار إلى أن تقدماً كبيراً أحرز في عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وأن التحسن سيستمر. لكنه رأى أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة وكامنة وأن مسألة الأدوار والمسؤوليات ليست مطروحة في تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة موضحاً أنها مسألة استراتيجية تقع في إطار اتفاق إشبيلية.

ورأى أن من الضروري إجراء مناقشات أمينة وتقديم إيضاحات بخصوص عدة مجالات لاتفاق إشبيلية، مثل استخدام صياغة عفى عليها الزمن، والخلط بين الأدوار والمسؤوليات، ومسائل الوصول، وحشد الموارد، والاتصال والتمثيل. وقال إن من الضروري أيضاً مراجعة مفهومي الدور الريادي والوكالة الرائدة ليعكسا السياقات القطرية المتطورة والقدرات المتزايدة للجمعيات

الوطنية. ورأى أن الجمعيات الوطنية ينبغي أن تكون في صلب أي اتفاق، وذكر أنه في العديد من الحالات في الماضي، كانت ملايين الفرنكات السويسرية تُستثمر في بلد ما، وكان الأمر ينتهي بالجمعية الوطنية رغم ذلك إلى أن تصبح في نهاية العملية أضعف مما كانت عليه حين بدأت. ورأى أنه يتعين على الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على حد سواء العمل جنباً إلى جنب مع الجمعيات الوطنية في إعداد النداءات الدولية. وقال إنه يجب على اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الاستماع إلى أفكار الجمعيات الوطنية وإلى تحليلاتها بشأن الاحتياجات. وأضاف أن هناك مسؤولية مشتركة عن تعزيز الجمعيات الوطنية قبل العمليات وفي أثنائها. واستأنف قائلاً إن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الدولي قرروا بالإجماع تعيين فريق استشاري لمراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية، موضحاً أن الفريق الاستشاري سيقدم استنتاجاته إلى مجلس الإدارة في نهاية عام ٢٠٢٠ للبت فيما إذا كان يتعين مطالبة مجلس المندوبين بإجراء مراجعة للصكوك. وقال إنه في أعقاب نتائج المراجعة، سيطلب الاتحاد الدولي من اللجنة الدائمة تقديم خدماتها لتيسير الحوار بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وأضاف أن إمكانية مراجعة اتفاق إشبيلية يمكن أن يؤدي إلى وضع خارطة طريق حديثة وجاهزة للمستقبل ستتيح لمكونات الحركة العمل معاً على نحو أكثر فعالية.

السيد Carbonnier (اللجنة الدولية) صرح قائلاً إن الجميع مدركون تماماً للتحديات الهيكلية والخارجية العديدة التي تواجه الحركة، مشيراً إلى أن العديد من التحديات معترف بها في استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد ٢٠٣٠ للاتحاد الدولي وكذلك في الاستراتيجية المؤسسية الحالية للجنة الدولية. ورأى أن التغلب على التحديات يقتضي التعاون والتنسيق والتكامل على أفضل وجه ممكن بين جميع مكونات الحركة، استناداً إلى الثقة. وأوضح أن تحقيق هذا الهدف يقتضي النظر فيما يعطل الحركة سواء من الناحية التشغيلية أو فيما يخص إطارها السياسي، وسيقتضي أيضاً إحداث تغيير ثقافي عميق وتحول في العقليات، وهو ما أعربت عنه بالفعل العديد من مكونات الحركة. وأشار إلى أن اللجنة الدولية أحاطت علماً بقرار مجلس إدارة الاتحاد الدولي بتعيين فريق استشاري داخلي لمراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية في عام ٢٠٢٠. وقال إن اللجنة الدولية على ثقة من أن المبادرة ستقوم على الأدلة الميدانية والتشغيلية وكذلك على تحليل المشكلة. وقال إنه بالنظر إلى بُعد اللجنة الدولية الأوسع في الحركة، يسرها كثيراً الإسهام في التحليل، عند الاقتضاء، وكذلك المشاركة في المناقشات المحتملة بشأن الخطوات المقبلة الممكنة. واستطرد قائلاً إن اللجنة الدولية مستعدة في ذات الوقت للتشارك مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في عملية تعاونية مفتوحة للجميع بهدف إعطاء زخم جديد لإجراء مناقشات عملية وبناءة وشاملة – وهي عملية ترتكز على الممارسات التشغيلية الجيدة والتحديات الحقيقية وتستفيد منها، موضحاً أن العملية تهدف إلى أن تكون مكملة للمراجعة التي يضطلع بها الاتحاد الدولي لا أن تكررها. وأوضح أنها ستعطي فكرة عن المسائل التي تعطل الحركة وستتضمن مناقشة عن الإطار المعياري للحركة في ضوء تنفيذه، دون الاقتصار على ذلك. وقال إنه يؤمل أن تؤدي المناقشات إلى حلول عملية وأفكار ابتكارية بشأن كيفية المضي قدماً. ورأى أنها ستساعد على بناء حركة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل في عالم سريع التغير. وأضاف أن جهداً كبيراً قد بذل بالفعل في الماضي بشأن عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وأن عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة أدت إلى إجراء حوار بناء واعتماد نهج عملية للكفاءة التنفيذية والتأثير، مع التركيز على الجمعيات الوطنية. ورأى أن من الممكن استخلاص دروس قيّمة من التجارب العملية التي جرت بالفعل وكذلك من الحوار المتجدد بين الهيئات الإدارية للاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وقال إن الهيئتين ستكونان قادرتين على مقارنة المذكرات وعلى الوقوف على التدابير التكميلية، عند الاقتضاء وفي أقرب مناسبة، مما سيتيح لاحقاً مناقشة الاستنتاجات الرئيسية في اللجنة الدائمة في أواخر عام ٢٠٢٠ ومن ثم عرض المسألة على مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١، على نحو ما اقترح رئيس الاتحاد الدولي.

الدكتور Al-Hadid (جمعية الهلال الأحمر الأردني) أعرب عن تأييده لبيان رئيس الاتحاد الدولي مشيراً إلى أن اتفاق إشبيلية يحظى باحترام جمعية الهلال الأحمر الأردني منذ توقيعه في عام ١٩٩٧، لكن الظروف تغيرت، وأساليب العمل تتغير، والحركة تواجه تحديات جديدة. وقال إنه كما أشار في مجلس المندوبين في عام ٢٠٠٥، تنظر الجمعيات الوطنية إلى اتفاق إشبيلية باعتباره اتفاقاً بين المؤسستين الموجودتين في جنيف، حيث إنه لا يعترف بالدور البارز للجمعيات الوطنية وبسيادتها. وأعرب عن أمله في ألا يقترح الفريق الاستشاري مجموعة ثانية من التدابير التكميلية، وإنما يعيد فتح اتفاق إشبيلية ويسعى إلى تعديله. ورأى أن من المهم مواجهة المشكلات في الحركة، وأنه يتعين، في حال وجود خلاف، الاستماع إلى آراء الجمعيات الوطنية ومناقشتها.

السيد Rafalowski (جمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل) قال إن جمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل شاركت في مشروع لتخطيط الطوارئ للتصدي لزلزال كبير في إطار تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وإنها كانت ممتنة للدعم الذي حصلت عليه من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشريكة. وأضاف أن الاستعداد لزلزال كبير وتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في البيئة السياسية والأمنية السائدة أمر أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً في البداية. وأشار إلى أن الممارسة بيّنت أن الهياكل التنظيمية في الحركة لا تسّهل المساعدات الإنسانية في بعض الحالات، إذ ليس من السهل على اللجنة الدولية والاتحاد

الدولي العمل في إطار نفس الاستجابة حيث إنهما منظمتان فرديتان وسيكون من الضروري تحقيق المزيد من المواءمة بين الإجراءات، مثل الإجراءات اللوجيستية أو النماذج والأدوات المستخدمة. وقال إنه على الرغم من أن لكليهما ولاية مختلفة، فإنه سيكون أسهل على الجمعية الوطنية المعنية إذا أمكن للمنظمتين على السواء العمل وفقا لنفس النموذج في الميدان.

السيد Mader (الصليب الأحمر السويسري) قال إن اتفاق إشبيلية نجح في الماضي وإنه لا يزال يوّجه توسيع نطاق التعاون بين مكونات الحركة. ورأى أن من الضروري وضع قواعد وأنظمة من جهة، ومن الضروري من جهة أخرى بناء الثقة والعمل بشكل وثيق معاً، ومناقشة كل حالة وكل عملية تدخل في إطار الحركة ومع جميع الجهات الفاعلة. وقال إنه على عكس ما يرى البعض، يعتقد الصليب الأحمر السويسري أن الجهة الفاعلة الأفضل هي بوجه عام الجمعية الوطنية، وفقاً لخطة توطين المعونة الإنسانية التي أشار إليها المتحدثون السابقون. وأضاف أن الصليب الأحمر السويسري لا يعتقد بضرورة مراجعة اتفاق إشبيلية، موضحاً أنه ينبغي، في حال مواصلة المراجعة، أن تستند إلى عملية مشتركة وتعاونية بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية.

السيد Al Enizi (جمعية الهلال الأحمر الكويتي) قال إنه يتفق تماماً مع الملاحظات المقدمة باسم الهلال الأحمر الأردني. وأعرب عن اعتقاد الهلال الأحمر الكويتي بأنه يتعين على الجمعية الوطنية الاضطلاع بالدور الريادي في الميدان، في حالات النزاعات المسلحة وفي الكوارث الطبيعية. ورأى أن من الضروري مراعاة آراء الجمعيات الوطنية عند مراجعة اتفاق إشبيلية.

السيد Mirzayev (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) أشار إلى إحراز بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة في تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، لكنه رأى أنه ينبغي التركيز بدرجة أكبر على الأوضاع المحلية عند حشد الجهود والموارد في سياق وطني، سواء أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. وأوضح أن الموارد الوطنية تكون في الغالب محدودة وأنه رغم ضرورة الإشادة بعمل المتطوعين، فإنهم يكونون في الغالب بحاجة إلى المزيد من الدعم الفعال والمزيد من الاستثمار في تعزيز قدراتهم من أجل تحسين النتائج. وقال إن المكاتب الإقليمية والقطرية تضطلع بدور قيم في دعم الجمعيات الوطنية، لكن يمكن تحسين عملها عن طريق تعزيز التعاون. ورأى أنه ينبغي إجراء أي مراجعة لاتفاق إشبيلية في إطار جهود مشتركة مع الالتزام التام من جانب جميع مكونات الحركة. وقال إن جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني على استعداد للإسهام في مواصلة تطوير أي آليات تركز على تعزيز وتنسيق التعاون بين مكونات الحركة.

السيد Yao (جمعية الصليب الأحمر الصيني) قال إنه لمواجهة أوجه الضعف دائمة التغير ولتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، سيتعين على جميع مكونات الحركة العمل بطريقة موحدة ومنسقة. وأشار إلى أنه منذ اعتماد اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية في عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥، واعتماد القرار بشأن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات في الحركة في عام ٢٠١٧، واللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية يواصلون إحراز تقدم فيما يخص التنسيق والتعاون. ورأى أن اعتماد قرار بشأن التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة ضروري، لكنه ليس إلا أحد وجهي العملة، موضحاً أنه ينبغي اختبار أي نظرية أو سياسة من خلال عدد كبير من الممارسات التي تنبع من القاعدة. وقال إن لكل بلد ظروفه الخاصة ويتعين على مكونات الحركة أن تتعاون وتكمل بعضها بعضا باستمرار عند الاستجابة لحالة معينة. وأشار إلى أن مكاتب تمثيل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في الصين تدعم بعضها بعضا من أجل تنمية نقاط قوتها والتعاون بسلاسة؛ مضيفاً أنها أنشأت أيضاً آلية تشاور ثلاثية منتظمة مع جمعية الصليب الأحمر الصيني على مستويات القيادة والإدارة والعمل، مما أتاح لها مواصلة تعميق التفاهم المتبادل ودمج الموارد والاستفادة من نقاط قوة بعضها بعضا من أجل تحقيق نتائج إيجابية. وقال إن جميع الجهود المضطلع بها من خلال التعاون في الصين حظيت بترحيب وتقدير المستفيدين والقطاعات المعنية. وأضاف أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية حققا تقدماً إيجابياً في تعزيز التنسيق على مستوى المقر، وهو نهج تنازلي. واستطرد قائلاً إن جمعية الصليب الأحمر الصيني، بصفتها جمعية وطنية، ستواصل إقامة تعاون وثيق مع المكاتب الممثلة للجنة الدولية والاتحاد الدولي في الصين، وستواصل الاستكشاف والممارسة من خلال نهج تصاعدي وبذل الجهود اللازمة لكي تحقق الحركة التنسيق والمزيد من الإسهامات الإنسانية المؤثرة.

السيد Kettaneh (الصليب الأحمر اللبناني، تحدث أيضاً باسم جمعية الهلال الأحمر العراقي) وقال إنه يتفق على أنه من المناسب مراجعة اتفاق إشبيلية الذي اعتُمد قبل ٢٢ عاماً. ورأى أن المراجعة ينبغي أن تكون بناءة في دعم الحركة وتعزيزها، وأن تراجع أدوار اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بحيث تضطلع بأدوارها بطريقة منسقة وتعاونية. وقال إنه ينبغي قبول الجمعيات الوطنية في الميدان وينبغي تعزيز التعاون من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها. وأوضح أن الصليب الأحمر اللبناني يعمل باستمرار مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية و٢١ جمعية وطنية موجودة في لبنان. ورأى أنه يجب تعزيز القدرات وأنه يتعين على مكونات الحركة الاستفادة من تجاربها من أجل بناء رؤية بناءة ومشتركة والعمل بطريقة تكاملية وليس تنافسية.

السيد Villarroel (الصليب الأحمر الفنزويلي) صرح قائلاً إن اتفاق إشبيلية عبارة عن وثيقة تضع معايير محددة لتحسين العلاقات بين مكونات الحركة، وبالأخص بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وأضاف أن الاتفاق يهدف إلى تحسين جودة الإطار الإنساني وأن الديباجة تسلط الضوء على أهمية روح التعاون القائمة على الثقة المتبادلة. لكنه أشار إلى أن الجمعيات الوطنية لم تستفد بشكل موحد من الاتفاق حيث وجدت في بعض الأحيان أن دورها في العمليات الإنسانية غير معترف به سواء من جانب اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي. وأوضح أن الجمعيات الوطنية أصبحت أقوى منذ اعتماد اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية، لكنه أشار إلى أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أهملا تدريجياً تنفيذ سياسة تعاون كانت مهمة للغاية لجميع مكونات الحركة. ورأى أنه من المؤسف الاستجابة لأزمات إنسانية في نفس الوقت الذي يتبين فيه وجود أزمة مؤسسية حيث لا يحترم الدور الذي تضطلع به الجمعية الوطنية وحيث توجد منافسة للجمعية الوطنية، وهو ما كان يهدد في بعض الأحيان السلامة الشخصية لمتطوعي الجمعية الوطنية. وأشار إلى عدم اتخاذ أي تدابير فعالة للتصدي لحالات محددة، مضيفاً أنه جرى في بعض الحالات في فنزويلا انتهاك مبدأي الحياد والإنسانية وتم تجاهل جميع قواعد ومعايير اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية تقريباً. وقال إن الصليب الأحمر الفنزويلي ملتزم بفسح المجال للحوار وللتعاون في إطار اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية من أجل تحسين التنفيذ والمتابعة والرصد. وأشار إلى أن الحركة قادرة على حل المشكلات من خلال الحوار وأنها قادرة على تقييم الحالة الراهنة وطريقة تنفيذ الاتفاق. ورأى أنه سيكون من الممكن التعلم من المراجعة المقبلة وطالب بضرورة أن تنظر كل الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى المراجعة باعتبارها فرصة للتحسين.

السيد González (جمعية الصليب الأحمر البنمي) أعرب عن التزامه بمعالجة الاختلافات القائمة بين مكونات الحركة فيما يخص المهام الإنسانية. ورأى أنه يتعين على الحركة أن تجمع نقاط قوتها للعمل بطريقة موحدة. وقال إن المشجع رؤية دفء العلاقات المعرب عنه بين رؤساء اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في بداية مجلس المندوبين، حيث إنه يشير إلى أن عمل جميع مكونات الحركة سيُعزز من أجل مساعدة الأكثر ضعفاً. وأضاف أن للاتحاد الدولي مكتباً إقليمياً في بنما وأن للجنة الدولية أيضاً وجوداً في البلد. واستطرد قائلاً إنه استناداً إلى الاحترام المتبادل وإلى الأدوار التي سيُضطلع بها في مجالات محددة، ستؤدي العلاقة التي ترسخت خلال الاجتماعات المشتركة وبضع خارطة طريق واضحة، إلى تعزيز تنمية جمعية الصليب الأحمر البنمي وقدرتها على الاضطلاع بدورها المساعد. وأضاف أن جمعية الصليب الأحمر البنمي دعت إلى مراجعة الاتفاق بحيث يتسنى للحركة العمل بشكل جماعي ومتسق، على نحو ما ورد في مشروع القرار.

السيدة Wahlström (الصليب الأحمر السويدي، تحدثت أيضاً باسم الصليب الأحمر الدانمركي) ورحبت بإدراج اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية في جدول الأعمال حيث إن المسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الحركة. وأشارت إلى أن درجة الوحدة في جميع المناقشات التي عقدت إلى الآن مبهرة وأن من المأمول أن تجرى مراجعة الاتفاق بنفس الروح. وأضافت أن العديد من القرارات المهمة اعتمدت بالفعل في الجمعية العامة للاتحاد الدولي، موضحة أنها مهمة لمستقبل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأنها حجر الزاوية لجهة فاعلة إنسانية فعالة وجديرة بالثقة وذات حضور محلي وموحدة ومستقلة ومحايدة. غير أنها أشارت إلى أن كيفية قيام الحركة باستخدام قدراتها المركبة على النحو الأمثل وتعزيزها تُعدّ إحدى أهم لبنات البناء وأنها ستقدم رؤية جديدة. ورأت أن الحركة، إذا لم تتناول هذه المسألة بعزم، سيظل أداؤها محدودا رغم قدراتها الكبيرة. وأوضحت أن اتفاق إشبيلية كان نتاج عصره لكن تغييرات طرأت في البيئات التي تعمل فيها، سواء فيما يتعلق بطبيعة الأزمات، أو فيما يتعلق بالأخص بطبيعة الجمعيات الوطنية. وقالت إن الجمعيات الوطنية مختلفة وإن العديد منها أصبح أقوى بكثير وإن علاقاتها مع حكوماتها مختلفة عما كانت عليه في الماضي. ورأت أن من الضروري أن تنظر المراجعة فيما ينبغي أن يكون عليه اتفاق إشبيلية في القرن الحادي والعشرين حين تسود الثقة فيما بين مكونات الحركة وتكون قادرة على الدخول في التزامات ملزمة قانوناً لتحقيق نتائج إنسانية مهمة. وأضافت أن تقدماً أحرز بالفعل في عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة حيث أثبتت الحكمة والجهود العملية أن من الممكن وضع نماذج تشغيلية. ورأت أنه ينبغي تشجيع الجميع على مواجهة تحدي إجراء عملية مراجعة مشتركة وليس عمليتين متوازيتين، وأنه يتعين على مكونات الحركة أن تثبت أنها تثق في بعضها وأن تجد حلولاً بسيطة لكيفية تشغيلها وتستفيد بشكل كامل من نقاط قوتها وتقلل أوجه ضعفها. وقالت إنه يؤمل أن يقود رؤساء اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي العملية معاً، بالاستفادة بشكل كامل من رؤى الجمعيات الوطنية وخبراتها، في إطار مراجعة منطقية وشفافة ومحايدة وفعالة.

معالي السيد Croufer (الصليب الأحمر البلجيكي) قال إن جمعيته الوطنية ترحب دوماً بالاقتراحات الرامية إلى تحسين الفعالية الجماعية للحركة. ورأى أنه سيكون من الضروري التنسيق بين عمليتي المراجعة اللتين سيضطلع بهما كلا من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، مشيراً إلى ضرورة أن تكون المراجعتان أكثر شمولاً حيث إن الجمعيات الوطنية أساسية بالنسبة لهما وينبغي التشاور معها بشكل وثيق. وأوضح أن للعمليتين هدفاً وحيداً وهو تحسين التنسيق التشغيلي بين مكونات الحركة، مشيراً إلى أن

الهدف الوحيد للتنسيق هو إنقاذ الأرواح؛ وهو هدف يقتضي استخدام جميع القدرات المتاحة وأنسب المعارف حيثما وجدت في الحركة. وقال إنه يتعين على الجمعيات الوطنية أن تبلغ سلطاتها الوطنية بمدى تقدم عملية المراجعة منذ استلامها ولايتها الإنسانية من دولها، وإن من واجبها إحاطة دولها علما بأساليب عملها.

السيدة Bilous (جمعية الصليب الأحمر الأوكراني) قالت إن الحركة أقرت لسنوات عديدة بأنها بحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون لكي تنجح في تحسين تقديم الخدمات مع تقليص التكاليف. وأوضحت أن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة يعني أساساً تعزيز روح التوافق بين أفراد الأسرة الواحدة. ورأت أن تحسين العلاقات بين مكونات الحركة هو وحده القادر على تحقيق أداء أفضل على المستويين المحلي والوطني. وأشارت إلى أن قوة الحركة وفعاليتها يكمنان في طريقتها لإلهام الجهات المعنية وإقناعهم وكسب ثقتهم بإظهار نهج موحد للحركة. وأعربت عن تأييد الصليب الأحمر الأوكراني للقرار ولاقتراح تحسين التواصل والتعاون. وأشارت إلى أن الحركة تتعاون بشكل جيد في أوكرانيا موضحة أنه ينبغي أن ينصب التركيز على كيفية تحسين الحوار بين مكونات الحركة، وتوطيد تأثير الحركة في المجال الإنساني وتنسيق العمل على نحو فعال من خلال الاتصالات الدائمة والدقيقة التي تجرى في حينها وتساعد على حل المشكلات، وتدعمها علاقات ذات أهداف ومعارف مشتركة في ظل احترام متبادل.

السيد Senghore (جمعية الصليب الأحمر الغامبي) رحب بعملية المراجعة، التي تهدف إلى ضمان الفعالية والكفاءة في عمل الحركة. وقال إن جمعية الصليب الأحمر الغامبي تتطلع إلى تحقيق نتائج تشدد أيضاً على قواعد التكامل في تقديم الخدمات الإنسانية. ورأى أن من المهم قبل كل شيء تعزيز الجمعيات الوطنية وتمكينها مشيراً إلى أن الجمعيات الوطنية أصبحت في بعض الحالات أضعف بسبب عمليات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وطلب إيضاحات بشأن صيغة الفقرة ١ومن مشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/19/7.2DR ونصها على النحو الآتي: «يعد تحسين مشاركة الجمعيات الوطنية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي مسألة حيوية حيث يضمن تعزيز استثمار جميع مكونات الحركة». حيث إنه يعتقد بأن الجمعيات الوطنية هي جزء من مكونات الحركة.

نائبة الرئيس قالت إن المسألة المتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/19/7.2DR ستعالج في إطار البند ٧-٢ من جدول الأعمال حيث إنها تتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة.

السيدة Folgar Bonilla (الصليب الأحمر الغواتيمالي) قالت إنها تفهم أن اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية يمنح دوراً رائداً للجمعيات الوطنية، مع اضطلاع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بولايتين متميزتين. وأضافت أنها غير متأكدة من أن بعض الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية في فنزويلا تقع ضمن إطار ولايتها، حيث إنها لا تريد أن تحدث أنشطة مماثلة في غواتيمالا. ورأت أنه يتعين على الجميع في الوقت الحاضر احترام شروط اتفاق إشبيلية واحترام الجمعيات الوطنية حتى تجرى المراجعة.

السيد Gouaye (جمعية الصليب الأحمر في جمهورية إفريقيا الوسطى) قال إن مسألة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية ستحدد مستقبل الحركة وإن من الممكن إيجاد الحل في ملاحظتين يقدمهما كلٌ من رئيس الاتحاد الدولي ونائب رئيس اللجنة الدولية. وأشار إلى أن رئيس الاتحاد الدولي أكد الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية موضحاً أن جميع ممثلي الجمعيات الوطنية الذين تحدثوا أيدوا هذا الرأي. وأضاف أن نائب رئيس اللجنة الدولية تحدث عن ضرورة تغيير العقليات، ورأى أن من الضروري بالفعل إحداث تغيير في العقليات وأنه يتعين وضع الجمعيات الوطنية في صلب جميع الأعمال التي تضطلع بها الحركة. وقال إنه ليس لديه شكوى فيما يخص الصليب الأحمر في منطقة إفريقيا الوسطى، حيث إن التعاون جيد بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعية الوطنية في جمهورية إفريقيا الوسطى. واستطرد قائلاً إن الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في إفريقيا الوسطى أوضحت للجنة الدولية والاتحاد الدولي أن الجمعية الوطنية هي التي تضطلع بالدور الرئيسي في القيام بأنشطة دعم الأكثر ضعفاً بمساعدة استراتيجية من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

السيد Apeland (الصليب الأحمر النرويجي) أعرب عن تأييد جمعيته الوطنية لمن دافعوا عن إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة واحدة، حيث ستعرض نتائجها على مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١. ورأى أنه لكي تكون العملية شاملة بحق، ينبغي ألا تخص فقط المؤسسات الواقعة في جنيف، وإنما يجب أن تشمل آراء الجمعيات الوطنية وشواغلها ورؤاها. وقال إنه لا ينبغي النظر في الإطار المعياري فحسب، بل إجراء مناقشة صريحة أيضاً بشأن كيفية إنشاء ثقافة تعاونية بحق بين مكونات الحركة. وأوضح أنه ما من أحد من مكونات الحركة مسؤول عن تعقيد هيكل الحركة لكن الجميع مسؤولون عن الاستفادة القصوى من الهيكل الناقص الذي ورثته الحركة. وشجع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على تنظيم عملية شاملة واحدة استعداداً للاجتماعات الدستورية لعام ٢٠٢١.

السيدة Slatyer (الصليب الأحمر الأسترالي) قالت إن المناقشات الحالية تدور حول جوهر كيفية قيام الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتحقيق أثر إنساني أكبر. وأشارت إلى أن الصليب الأحمر الأسترالي يراعي كون كلا من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بحاجة إلى وقت للتفكير في المناقشات لكنه يطلب أن يتولى الرئيس Rocca والرئيس Maurer قيادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في إجراء عملية مراجعة شاملة واحدة. ورأت أن من الممكن ربما للأمين العام المقبل للاتحاد الدولي والمدير الجديد للجنة الدولية تسهيل العملية، بالعمل مع فريق يمثل بحق الأمناء العامين للجمعيات الوطنية ويكون مسؤولا أمام فريق حوكمة كل من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وأشارت إلى ضرورة أن تكون العملية مشروعة وتمثيلية وأن تعلي صوت الجمعيات الوطنية وتعبر عن خبراتها، وأن تكون قبل كل شيء بناءة. وقالت إن الحركة أقوى إذا اتحدت، وطالبت بضرورة أن يمضي الجميع قدماً لخدمة المحتاجين على نحو أفضل وإيجاد حلول شجاعة.

السيد Löövi (الصليب الأحمر الفنلندي، تحدث أيضاً باسم الصليب الأحمر الأيسلندي) وقال إن المناقشات بشأن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة واتفاق إشبيلية تسير في الاتجاه الصحيح. وأوضح أن دور الحركة هو دعم الناس وأن نجاحها إلى الآن يرجع إلى التنسيق الجيد والمنظم بشكل جيد، وهو ما يمكن أن يضمن أن تكون المساعدات المقدمة إلى الناس فعالة وموجهة بشكل جيد. وأضاف أن الصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر الأيسلندي يؤيدان بنفس روح الصليب الأحمر السويدي إجراء مناقشات شاملة عن كيفية وضع آليات عمل تجعل الحركة أكثر فعالية في دعمها للناس. ورأى أن من الضروري التأكيد على دور الجمعيات الوطنية بصفتها منسقاً ومحاوراً وطنياً بين السلطات العامة في بلد معين وعلى دور الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ومسؤوليتهما عن تقديم التنسيق والدعم على المستوى الدولي.

السيد Kende (جمعية الصليب الأحمر النيجيري) أعرب عن اعتقاده بأن الهدف من مراجعة اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية هو تعزيز التعاون بين مكونات الحركة، من أجل تفادي المنافسة الداخلية وازدواجية الموارد والطاقة، وتعزيز ثقة المستفيدين والمانحين. وأعرب عن تأييد الجمعية الوطنية للصليب الأحمر النيجيري للآراء التي أعربت عنها الجمعيات الوطنية للسويد والصين والنرويج.

الدكتور Mondlhane (جمعية الصليب الأحمر الموزمبيقي) قال إن جمعية الصليب الأحمر الموزمبيقي تحظى بدعم دائم من الجمعيات الوطنية لإسبانيا وألمانيا وبلجيكا. وأشار إلى أنه عقب إعصار إيداي، وصلت نحو ٣٠ جمعية وطنية إلى موزمبيق لكن التجربة كانت إيجابية حيث وُضعت مبادئ توجيهية واضحة لتنسيق العملية، وحيث استخدمت تكنولوجيات حديثة، بما في ذلك قيام أجهزة طائرة مسيرة بجمع البيانات في المناطق المغمورة بالفيضانات التي يصعب الوصول إليها. وأضاف أن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية شاركوا في فريق عمل، موضحاً أن المعلومات تقدم إلى الحكومة باعتبارها الجهة الفاعلة الرئيسية والكيان الوحيد المخول بنشر بيانات. وقال إنه نتيجة للإعصار، أنشأ الاتحاد الدولي فريقاً قطرياً مضيفاً أن اللجنة الدولية تضطلع بأنشطة في موزمبيق منذ عام ٢٠١٧، لكنها عملت عقب إعصاري إيداي وكينيث، بصفتها شريكاً للحركة، ودعا اللجنة الدولية إلى البقاء في البلد لأنه لايزال في حالة غير مستقرة. واستطرد قائلاً إن الجمعية الوطنية استفادت من الدعم الذي حصلت عليه وإن وجودها أصبح أكثر بروزا.

السيد Combe (الصليب الأحمر الفرنسي) قال إن من المشجع رؤية الجميع يتشاطر نفس التحليل للمشكلة ونفس الرغبة في إحراز تقدم. وأضاف أن الصليب الأحمر الفرنسي يتفق مع المتحدثين السابقين في أنه يتعين على الحركة التي بإمكانها تحسين التعاون وبذل المزيد من الجهود من أجل إرساء تعاون أكثر مرونة وشمولاً ويدمج الجميع دون إغفال أحد. ورأى أن الهدف الوحيد لأي تفكير ينبغي أن يكون تحسين الفعالية في الميدان والتماس آراء الموظفين والمتطوعين العاملين في الميدان الذين يفهمون احتياجات أشد الناس ضعفاً، مشيراً إلى أن احتياجات أشد الناس ضعفاً هي التي ينبغي أن توجه بالدرجة الأولى عمل الحركة وليس ولاية أي مؤسسة. وأضاف أن الحركة لن تتمكن من تقييم تعاونها بوجه عام إلا إذا جرى التفكير بهذه الطريقة. وأوضح أنه رغم أن الصليب الأحمر الفرنسي لا يؤيد مراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية، فإنه سيشارك مع ذلك في المراجعة من أجل التعريف بخبراته ورؤيته واقتراحاته في إطار نهج شامل ومنظم بشكل جيد. لكنه أشار إلى أن المراجعة لن تحقق نتائج ناجحة إلا إذا عملت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية معاً وليس في عمليات متوازية، لأن ذلك لن يفضي إلا إلى التعارض والإحباط. ورأى أنه ينبغي وضع الاختلافات جانبا، وتشجيعها واستخدامها في سبيل إثراء الحركة فحسب. ومضى يقول إنه يتعين على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تبين للمجتمع الدولي الطبيعة الحقيقية لروحها وأصولها وأن تراعي المستفيدين الذين ينبغي أن تقدم لهم مساعدة مثالية وفعالة.

نائبة الرئيس قالت إنه ليس هناك قرار مقترح بشأن بند جدول الأعمال. وشكرت رئيس الاتحاد الدولي ونائب رئيس اللجنة الدولية على البيانات التي أدليا بها والجمعيات الوطنية على التزامها بالقضية المشتركة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقالت إن جميع مساهمات المندوبين ستؤخذ بعين الاعتبار في العملية وستقدم إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١.

السيد Maurer، رئيس مجلس المندوبين، أشرف على النقاش التالي:

٢-٧ تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0) *(الوثيقتان CD/19/7.2 وCD/19/7.2D)*

الرئيس قال إن مجلس المندوبين يعمل منذ عام ٢٠١٣ على تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، مشيراً إلى أن مكونات الحركة والمانحين والمجتمع الدولي بوجه عام تابعوا المسألة باهتمام شديد.

السيد Chapagain (الاتحاد الدولي) بدأ بعرض مشروع القرار بشأن تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة مبيّنا إنه تم إعداده بعد مشاورات مكثفة مع الجمعيات الوطنية. وتذّكر مقولة كان قد قرأها وهي: إذا كنت تريد قطع شوط بسرعة، فعليك أن تقطعه بمفردك؛ وإذا كنت تريد قطع شوط بعيد المدى، فعليك أن تقطعه مع الآخرين». وأشار إلى أن عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة تهدف إلى قطع شوط بعيد المدى، موضحاً أن ضغوطاً كانت تمارس أحياناً في الماضي من أجل قطع الشوط بسرعة وقطع كل طرف لهذا الشوط بمفرده، مما كان يضع ضغوطاً على التنسيق وعلى كفاءة العمليات وفعاليتها. وأضاف أن تقدماً أحرز منذ عام ٢٠١٣ وأنه تم التركيز خلال العامين الماضيين على تغيير عقليات الزملاء عن طريق تعزيز أدوات التعاون؛ والاستثمار بقوة في التشغيل المتبادل للنظم؛ كما في اللوجستيات والأمن؛ وفي عمليات النشر القصيرة الأجل. وقال إن محاولات صادقة بُذلت من أجل تنسيق حشد الموارد مع تحقيق بعض النتائج المختلطة، التي عرضت في التقييم المستقل. وأشار إلى حدوث تجارب مثيرة للاهتمام وتعاون في موزمبيق وجمهورية الكونغو الديموقراطية وجزر البهاما وجنوب السودان وباكستان وبوليفيا وشيلي، حيث كانت هناك عمليات ناجحة بفضل التنسيق مع مكونات الحركة التي كانت تعمل معاً بشكل جيد. وأشار إلى التحديات التي طرحها وجود أنظمة مختلفة للغاية وإلى الجهود التي يلزم بذلها بشأن طريقة التفكير. وقال إنه جرى التركيز كثيراً على مكونين من مكونات الحركة وهما اللجنة الدولية والاتحاد الدولي؛ لكنه أشار إلى ضرورة أن يعمل الأعضاء جميعاً معاً بشكل وثيق.

السيد Staehelin (اللجنة الدولية) واصل العرض موضحا إنه لدى الاستماع إلى المساهمات في المناقشة المتعلقة باتفاق إشبيلية، لم يكن دوماً واضحاً ما إذا كان المندوبون يثيرون مسائل بشأن تنفيذ الإطار المعياري أم يتساءلون عن الإطار نفسه. ورأى أنه سيكون من الضروري سبر غور هذه المسألة قبل المضي قدما. وأوضح أنه نُظر إلى عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة من حيث المستوى التشغيلي، بالنظر إلى ما يعيق العمليات في الميدان، حيث إن ما يلزم هو اتخاذ إجراءات وتقديم تعهدات. وقال إنه يتفق مع السيد Chapagain في أن تغيير العقليات ليس بالأمر اليسير، مشيراً إلى أن التجربة في أوكرانيا بيّنت أن من الممكن للأفرقة أن تجتمع لإيجاد حلول عملية بدلاً من التقيد بسياسات الحركة. وأعرب عن أمله في أن تمضي الحركة بهذه الروح في عملها. واستطرد قائلاً إنه سيُنظر في مسألة النطاق في المرحلة المقبلة حيث سيُنظر في القدرة على بذل المزيد من الجهود وحفز بعضنا بعضا لبذل المزيد من الجهود مع النظر في التحديات. وقال إن المتحدثة التالية، السيدة Harfield ستتحدث باسم فريق مشترك مكون من الجمعيات الوطنية وزملاء من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، لتوضيح قيمة بذل الجهود المشتركة وكيف يمكن للحركة أن تمضي قدماً معاً.

السيدة Harfield (الاتحاد الدولي) قالت وهي توضح ملاحظاتها باستخدام شرائح، إن الحركة تعمل على نحو أفضل معاً حين تنسق عملها بأسلوب شامل وبشكل يمكن التنبؤ به، وأوضحت أن هذا النهج سمي بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة SMCC 2.0، على نحو ما ورد في مشروع القرار. وأشارت إلى أن مشروع القرار الذي يهدف إلى تقديم خدمات فعالة ومتكاملة من أجل تعظيم الاستفادة من إمكانيات الحركة واستخدام قدرات الاستجابة الجماعية على أفضل وجه، يعرض مجالات عدة ذات أولوية تم تجميعها في دوائر متراكزة. وأضافت أن الأولوية في الدائرة الخارجية تعكس ضرورة تغيير العقليات وتعزيز القدرات من أجل الاستجابة للطوارئ. وأشارت إلى أنه توجد عدة مسارات عمل مميزة تحت العنوان بما في ذلك التدريب على تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، موضحة أنها أدوات لإذكاء وعي الموظفين والمتطوعين بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وبمزاياه ولبناء عقليات منفتحة على التنسيق في الحركة ومستجيبة له. وأضافت أن النهج يشمل نشر مسؤولين مدربين في مجال التنسيق في الحركة خلال الأيام الأولى التي تعقب حالة طوارئ. ورأت أن من المهم أيضاً تحسين فهم قدرات مختلف مكونات الحركة واستخدامها للمساهمة في أي استجابة. وأشارت إلى أن من المقترح وضع مسار عمل يشجع الاستجابات المحلية والدولية المكملة التي تعزز قدرات الجمعية الوطنية في البلد المتضرر والتي تعزز تأثيرها التشغيلي واستدامتها لأجل طويل. وقالت إن العنصر التأسيسي الثاني ينطوي على تعزيز تحديد موقع الحركة في البيئة الإنسانية، موضحة أن أحد مسارات العمل المقترحة يتناول التكامل عن طريق النظر في كيفية استخدام وظائف الحركة المختلفة والمسؤوليات التي تمنحها الدول أو الحركة ذاتها الاستخدام الأمثل. وقالت إنه يشمل أيضاً أعمالاً مقترحة لزيادة تمويل عمليات الحركة من خلال جمع ذكي للبيانات، وإقامة اتصالات متسقة وتقديم نداءات منسقة بشكل جيداً.

واستطردت قائلة إن الدائرة الوسطى بشأن مواءمة الأنظمة، تخص العمل الخاص بالتشغيل المتبادل للنظم والإجراءات في مجالات اللوجستية والأمن ونظم الاستنفار ونقل هذه المزايا لإقامة علاقات من أجل تعظيم الأثر الإنساني. وأضافت أنه سينظر أيضاً في المجالات التي سيكون فيها توسيع نطاق مواءمة النظم مفيداً. ورأت أنه يجب أيضاً على الحركة أن تعزز قدرتها الجماعية لكي تكون أول المستجيبين المحليين والدوليين لحالات الطوارئ ولكي تحقق استجابتها في الوقت المناسب وعلى النحو المناسب، مما يعزز طموح الحركة باعتبارها مستجيباً عالمياً رئيسياً.

السيد Adamson (الصليب الأحمر البريطاني) صرح قائلاً إن هذا البند من جدول الأعمال يرتبط بالبند السابق المتعلق باتفاق إشبيلية والسياق الذي تعمل فيه جميع مكونات الحركة على نحو أفضل معاً. وقال إن الصليب الأحمر البريطاني يرحب بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0) ويحتفل بالتقدم العملي الذي أحرز. ورأى أن تعاون الحركة يشكل أحد أعظم الفرص وأحد أكبر التحديات وأحد أهم الالتزامات. واعتبر ذلك تحدياً لأن للتعاون تكلفة ليست الحركة على استعداد دوماً لتحملها من حيث المواصفات والوقت المبذول ومستويات الاستقلال والرقابة المالية. وأوضح أن مختلف مكونات الحركة لا تدخل دوماً مجال التعاون على قدم المساواة، فأولويات الجهات المانحة المؤسسية تضع بعض مكونات الحركة في موقف قوي مقارنة بمكونات أخرى. وأضاف أن القوة الاقتصادية تضع بعض الجمعيات الوطنية في أوضاع قوية مقارنة بجمعيات وطنية أخرى. وأشار إلى أن التعاون سوف يقتضي أن يتحلى من يمتلكون القوة والحيز الدبلوماسي والتشغيلي المقترن بها بالشجاعة والتواضع اللازمين لتشاطر كل ذلك حين يتعلق الأمر بتحقيق المزيد من الخير. ورأى أنه سيتطلب أيضاً ممن لا يمتلكون القوة أن يكتسبوا الثقة اللازمة لإدارة الموارد التي يجمعها الآخرون. وقال إن الأزمات الإنسانية أكبر من أن يواجهها أي مكون من مكونات الحركة وحده، لكن، باعتبار الحركة أكبر شبكة إنسانية في العالم، يتعين على الجميع العمل على اتباع نهج تعاوني بحق. ورأى أن جميع المكونات مسؤولة عن ضمان أن تصبح عملية مثل تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة أكثر من مجرد كلمات، لتتحول أيضاً إلى أفعال عملية. وعلى غرار المتحدثين السابقين، أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي على أقل تقدير ربط عمليات التشاور التي أعلنها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية فيما يخص اتفاق إشبيلية والاستفادة منها خلال عام ٢٠٢٠، بحيث يتسنى ربط العمليتين بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وأعرب عن أمل الصليب الأحمر البريطاني في أن تتيح عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة خلال عام ٢٠٢٠ (SMCC 2.0) منصة لبذل جهود تعاونية على نطاق الحركة من أجل التصدي لأكبر التهديدات الإنسانية الراهنة. وقال إن الصليب الأحمر البريطاني يلتزم بهذا الواجب.

السيدة Khorrambagheri (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) رحبت بعملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة وأعربت عن تأييدها الكامل لها. لكنها رأت أنه رغم الجهود التي تبذلها الحركة بأكملها، فإنه ينبغي تعزيز الحوار واتخاذ المزيد من التدابير، لا سيّما في الميدان لتحقيق المزيد من النجاح، ومن ثم، ينبغي، كما هو مشار إليه في القرار، أن يراقب فريق التوجيه العملية. ورأت أنه سيكون من المهم أيضاً أن يتشاطر فريق التوجيه أفضل ممارساته مع جميع مكونات الحركة من أجل تشجيع مكونات الحركة على متابعة العملية وتسهيل ذلك تماشياً مع واجبات مكونات الحركة ومسؤولياتها.

السيد Lobor (الصليب الأحمر لجنوب السودان) قال إن جنوب السودان من البلدان التي شهدت تجربة عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة حيث تبين أنها تجربة ثرية. وأوضح أنه لكي تنجح هذه العملية، يجب على قادة المؤسسات الموجودة في الميدان (الجمعية الوطنية المضيفة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية) أن يتحلوا بعقلية إيجابية لتوفير القيادة اللازمة للمضي قدماً. وأشار أيضاً إلى ضرورة أن يكون هناك استعداد فيما بين جميع الأطراف المعنية للتعاون من أجل غرض مشترك في مصلحة المستفيدين. وقال إنه يتعين على الجمعية الوطنية المضيفة أن تضمن الاستعانة بجميع فروعها ووحداتها ومتطوعيها وإدارتها لدعم عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة. ورأى أنه ينبغي أن تمكن العملية أيضاً الجهات الفاعلة في الميدان من تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة من أجل المجتمعات المحلية التي تخدمها.

وأوضح أن الهدف من عملية تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة هو تمكين الحركة من توحيد كلمتها، لا سيّما في البيئات الهشة. كما أن من شأنها أن تساعد الحركة على تعزيز أثرها، وإثراء أكبر عدد ممكن من المستفيدين. وقال إن العملية لا تفيد الجمعية الوطنية المضيفة فحسب، بل تفيد أيضاً الحركة بأكملها. واستطرد قائلاً إن الصليب الأحمر لجنوب السودان استناداً إلى خبرته في الميدان، يحث الجمعيات الوطنية على اعتماد مشروع القرار.

السيد Senghore (جمعية الصليب الأحمر الغامبي) قال، رداً على سؤال مقدم من الرئيس عما إذا كان سيتناول الكلمة بشأن سؤال طرحه قبل ذلك فيما يخص القرار، إنه يحتاج إلى توضيح فحسب وإن بوسعه أن يتابع ذلك مع فريق الصياغة بعد الاجتماع.

اعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/19/7.2DR والمعنون «تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0)» (القرار ٩، CD/19/R9).

مواضيع أخرى يراد اتخاذ قرار بشأنها

البند ١٣ : تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (الوثيقة CD/19/13DR)

السيد Tickner (المراقب المستقل المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني)، قدم تقريره (الوثيقة CD/19/13) الذي رأى أنه وثيقة متوازنة ومتعمقة. وأعرب عن اعتقاده القوي بأنه رغم البيئة السياسية والخارجية الصعبة للغاية، فإن من الممكن أن تنفذ الأطراف المذكرة بشكل كامل خلال العام المقبل. وقال إن هذه النتيجة ستكون إنجازاً عظيماً للجمعيتين الوطنيتين وستتيح لهما المضي قدماً في تعظيم الاستفادة من مشاركة كليهما في الحركة. وأوضح أن هناك الكثير من العمل الإنساني التعاوني الذي ينبغي الاضطلاع به في المنطقة وأن عدم تسوية المشكلات ذات النطاق الجغرافي يعيق، كما يوضح التقرير، قدرة الحركة على التعاون من أجل التأهب بالشكل المناسب لزلزال محتمل، وهو أحد التهديدات الرئيسية للكوارث الطبيعية في المنطقة. وأشار إلى أن قرار مذكرة التفاهم يتعلق أساساً باحترام مبادئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشروط المذكرة التي أبرمتها الجمعيتان الوطنيتان بحرية ، بحضور ممثلي الحكومة المعنيين من أجل وضع أسس قبولهما المشترك في الحركة.

وقال إنه أفاد بالوقائع، بموجب مسؤوليته، بأنه لم يتخذ بعد أي إجراء ملموس فيما يخص الأحكام المتعلقة بالنطاق الجغرافي، لتنفيذ مذكرة التفاهم. واستطرد قائلاً إن المنطقة شهدت للأسف فترات إحباط مماثلة لا حصر لها. غير أنه قال إنه يعتقد حقاً أن من الممكن أن يسود الهدف الإنساني وأن تُحترم المبادئ الأساسية للحركة. وأشار إلى أن دولة إسرائيل دعيت في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في عام ٢٠١٥ إلى مواصلة دعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان تنفيذ التزاماتها بشكل كامل بموجب مذكرة التفاهم. وقال إنه تنفيذاً لهذه الدعوة، المقدمة من مكونات الحركة والدول الأطراف، أجرى حواراً دائماً مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية وحثهم على تقديم الدعم لجمعية ماجن دافيد أدوم وفقا لما طالب به المؤتمر الدولي. وقال إن السلطات في إسرائيل حررت رسالة التزام مهمة في شهر سبتمبر ٢٠١٧ عقب عملية حكومية داخلية مكثفة. وأوضح أنه يحق للحركة أن تعتمد اعتماداً كبيراً على الرسالة المقدمة من الحكومة الإسرائيلية ومفادها أن تتوقف سيارات الإسعاف الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وفي الأراضي التي تعتبر ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، عن حمل شعار جمعية ماجن دافيد أدوم. وقال إنه تم منح مهلة زمنية لتنفيذ هذا الالتزام، مضيفاً أن جمعية ماجن دافيد أدوم التمست التزاماً واضحاً من حكومتها بالمضي قدماً بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالنطاق الجغرافي. وقال إن الجمعية وعدته بأنه في حال صدور أوامر من سلطات دولتها، فإنها ستنفذ كل التغييرات اللازمة تماشياً مع التزاماتها السابقة. وأشار إلى أن طلب الجمعية بصدور أوامر من الحكومة حظي بتأييد قوي من جانب الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ومن جانبه، هو بصفته مراقباً مستقلاً. وأضاف أنه ذكر الأطراف في تقريره بالمجموعة الكاملة للمتطلبات (على نحو ما وردت في أسفل الصفحة ٥ وأعلى الصفحة ٦ من النسخة الإنجليزية) حيث ينبغي تنفيذ الأحكام المتعلقة بالنطاق الجغرافي تنفيذاً تاماً. وأكد ضرورة أن تفي الأطراف بالتزاماتها بالاجتماع معاً للتصدي للتحديات التشغيلية الحالية والإنسانية المقبلة. وقال إن آراءه ترد بوضوح في التقرير. ودعا اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى التشارك بشكل كامل ومكثف مع كلا الجمعيتين الوطنيتين من أجل إتاحة أقصى قدر من الفرص لمشاركة كلا الجمعيتين في الحركة الدولية ودعمهما لمذكرة التفاهم في مرحلة حرجة. وحث جميع المكونات على عدم الاستسلام في مواجهة ما كان يمثل مشكلة صعبة ومعقدة في بعض الأحيان.

البروفيسورة Kamel (جمعية الهلال الأحمر المصري) صرحت قائلة إنها تشرفت بصفتها الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر المصري، بتولي رئاسة فريق عامل مكون من ممثلي الجمعيات الوطنية لمراجعة التقرير المقدم من المراقب المستقل ومشروع القرار المعروض على المجلس. وقالت إنه تم تعيين ممثلين في الفريق العامل من جمعيات: الصليب الأحمر الأرجنتيني والصليب الأحمر الألماني والصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر الإندونيسي والصليب الأحمر الأوروغواي والصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر الفلبيني والصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر الكندي والصليب الأحمر الكيني والهلال الأحمر التركي والهلال الأحمر العراقي والهلال الأحمر الكويتي. وأضافت أن الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر انضم أيضاً للفريق وشكرت جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على إظهار الرغبة اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء. واستطردت قائلة إن الفريق العامل دعا جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى تقديم وجهة نظرهما وإن الفريق استمع أيضاً إلى السيد Tickner، المراقب المستقل، وكذلك السفير السويسري ومفوض المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين والمبعوث الأخير لممثلي اللجنة الدائمة إلى تل أبيب، والقدس، ورام الله، موضحة أن الهدف

كان الاستماع إلى آراء الجميع. ووجهت شكرها الصادق إلى ممثلي الجمعيات الوطنية في الفريق العامل على مساهمتهم وحكمتهم والمجموعات الفرعية التي تولت صياغة النصوص النهائية لمشروع القرار. وأشارت إلى أنها حضرت معظم أعمال الصياغة على مدى يومين وأنه يمكنها أن تؤكد على الحياد والموضوعية اللتين جرى بهما العمل. وأضافت أن أعضاء من فريق العمل رافقاها في الحوار الذي أجري مع الجمعيتين الوطنيتين مما جعلها تشعر بالامتنان. وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وقالت إن مشروع القرار يقترح ضرورة مواصلة دعم عملية الرصد وضرورة إيجاد سبل لتحقيق نتائج بناءة.

اعتمد مشروع القرار المعنون «تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني» (القرار ١٠، CD/19/R10)

الرئيس شكر جميع المشاركين في صياغة القرار وتساءل عما إذا كان أي من المندوبين يرغب في التحدث بعد اعتماده.

الدكتور Al Khatib (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) شكر المراقب المستقل واللجنة الدولية والاتحاد الدولي وكذلك لجنة الصياغة برئاسة البروفيسور Kamel. وقال إن السكان والجمعية الوطنية على حد سواء، في ظل العيش تحت الاحتلال، لا يتمتعون بالحرية، فهذه حقيقة في الحياة اليومية، مؤكداً أن الجمعية الوطنية التي تعمل في ظل هذه الظروف لا تتمتع بحرية التصرف.

وأشار إلى أن مشروع القرار يتضمن رسالة قوية من شأنها أن تحمي المبادئ الأساسية للحركة، موضحاً أن المبادئ الأساسية غير مقيدة بإطار زمني أو بحيز مكاني وليست مشروطة بقبول أو رفض الدول، وإنما العكس، فالدول والجمعيات الوطنية جميعها هي التي ينبغي أن تحترم هذه المبادئ الأساسية. وأعرب عن سعادته لأن القرار يشمل الحركة ككل، مشيراً إلى ضرورة بذل الجهود لضمان أن ينفذ بدلاً من البحث عن أعذار لعدم تنفيذه.

وأعرب عن رغبته في مخاطبة زملائه في جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية والإشارة إلى أن الحركة تعوّل عليهم إلى حد كبير بهذا القرار. وأضاف أن القرار يضع على كاهلهم أيضاً مسؤولية، موضحاً أن مذكرة التفاهم لا تتعدى الصفحة ونصف الصفحة، لكن نص كل قرار يغطي ثلاث صفحات ونصف. وأشار إلى أنه بمجرد تنفيذ القرار، ستوضع جملة واحدة وهي: «نفذت مذكرة التفاهم». وأشار إلى الفقرة الأخيرة من القرار ونصها الآتي: «ويعبر عن رغبته القوية في أن يشهد تحقق التنفيذ الكامل والتثبت منه بوقت كاف قبل انعقاد مجلس المندوبين في عام ٢٠٢١، فيكون ذلك رمزاً مهماً للأمل والنجاح. «وقال إنه سيضيف إلى نهاية هذه الجملة «التسامح»، معرباً عن رغبته في أن تعمل الحركة بجد، بعد مرور ١٤ عاماً من التعهدات، لتصبح المشاعر المعرب عنها في القرار حقيقة واقعة.

السيد Mehra (الصليب الأحمر الكندي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية لكندا وإسبانيا والدانمرك وسويسرا وأيسلندا وجزر المالديف وفنلندا وبربادوس وجرز البهاما وبليز وغرينادا وجامايكا وسانت لوسيا وسورينام وترينيداد وتوباغو وألمانيا والأرجنتين وكينيا وبلجيكا وتركيا وفرنسا) وأشاد بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية لإبرامهما اتفاقا مقبولا وعادلا. وقال إن الجمعيات الوطنية التي يتحدث باسمها تشكر أيضاً الفريق العامل الذي دعم هذه الجهود، معتبرةً التوصل إلى اتفاق في ظل المشهد السياسي والإنساني الحالي تحدياً. وأعرب عن رغبتها في الإشادة بموظفي الجمعيتين ومتطوعيهما للعمل الذي يواصلون الاضطلاع به لإنقاذ الأرواح يومياً في ظل المخاطر الجسيمة حيث إنها ترى أنهم يجسدون بحق الإنسانية في أفضل صورها. وأوضح أن فريقي الجمعيتين الوطنيتين عملاً جنباً إلى جنب لإنقاذ الأرواح، مشيراً إلى وجود اعتراف بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، بما في ذلك من جانب الأوساط الدبلوماسية والدول، وليس من جانب الجمعيات الوطنية فقط. ورأى أن ثمة حاجة لخبرة وحكمة كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية سواء فيما يتعلق بمذكرة التفاهم أو العديد من المسائل الأخرى التي تواجهها الحركة. وقال إن الجمعيات الوطنية التي يتحدث باسمها تقدم دعمها للمساعدة على ضمان المشاركة القوية والمجدية لكلا الجمعيتين.

٣-٥-٣ المتابعة والتقارير المرحلية

الرئيس قال إن مجلس المندوبين مدعو إلى الإحاطة علماً بعدد من تقارير المتابعة

البند ١٦: تقرير عن القرار ٢ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة»
(الوثيقة CD/19/16)

السيد Apeland (الصليب الأحمر النرويجي) قدم مستجدات مبادرة إنشاء مركز افتراضي لجمع التبرعات وقال إن مجلس المندوبين اعتمد في عام ٢٠١٧ مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة لأن الصليب الأحمر والهلال الأحمر متأخران عن الجهات الفاعلة الإنسانية فيما يخص جمع التبرعات. وأشار إلى أن القرار اعتمد بعد إجراء مشاورات مكثفة بين قادة الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وأنه يتضمن بعض النتائج الرئيسية وهي: إنشاء مركز افتراضي لجمع التبرعات؛ وتنسيق مبادرات جمع التبرعات؛ وتبادل أفضل الممارسات ودعم الموظفين في الحركة؛ وإنشاء صندوق لتقديم تمويل مبدئي لدعم النمو والتطوير في مجال جمع التبرعات في الجمعيات الوطنية؛ وتحسين إمكانية حصول الحركة على بيانات قوية بخصوص جمع التبرعات وتحليلها.

واستطرد قائلاً إنه تشرف برئاسة اللجنة التوجيهية المعنية بمبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة منذ عام ٢٠١٧ بدعم من نائبي رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالإضافة إلى مجموعة دينامية من أعضاء اللجنة التوجيهية. وأضاف أن اللجنة التوجيهية حققت تقدماً كبيراً حيث إنشئ المركز الافتراضي لجمع التبرعات وعُين مدير برامج المركز في يونيو ٢٠١٩؛ وقدمت أول مساهمة في صندوق الاستثمار في مجال جمع التبرعات؛ وأشار إلى أنه يجري بالفعل تنفيذ مشاريع تجريبية في هذا الصدد وأن من المتوقع أن يدخل الصندوق طور التشغيل الكامل في عام ٢٠٢٠. وقال إن عدد الجمعيات الوطنية التي تشارك في عملية جمع البيانات زاد أكثر من الضعف، مما يتيح تحسين فهم الوضع العالمي للحركة ووضعها في الأسواق العالمية حيث تتاح لها بعض الفرص. وأضاف أنه يجري اقتناء منصة رقمية لجمع التبرعات ستتيح للجمعيات الوطنية السعي للحصول على تبرعات وتسهيل الحملات العالمية عبر الإنترنت. وأوضح أن مراجعة استراتيجية حشد الموارد على نطاق الاتحاد الدولي التي تمت في الجمعية العامة للاتحاد الدولي عملية مختلفة. ورأى أن مستقبل نجاح المركز الافتراضي لجمع التبرعات سيتحقق حين تعمل جميع مكونات الحركة معاً: فجميع المكونات ضرورية من أجل توفير البيانات والموارد والخبرات وجمع التبرعات.

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/16.

البند ١٩: تقرير عن القرار ٤ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «السعي الى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١» *(الوثيقة CD/19/19)*

السيدة Adachi (جمعية الصليب الأحمر الياباني) أشارت إلى الزيارة الأولى التي قامت بها إلى هيروشيما في إطار منتدى عمل للشباب عن الأسلحة النووية. وقالت إنه بعد رؤية نتائج المأساة في هيروشيما، أصبح الشعور بضرورة عدم السماح مطلقاً بحدوث ذلك مجدداً شعوراً عميقاً. وأضافت أنها سمعت أن الأنهار المحيطة بمركز الانفجار الذري كانت مليئة بجثث الموتى. وأشارت إلى أن النهر أكبر مما كانت تتوقع بكثير مما أثار رعبها. وشجعت الجميع على الذهاب إلى هيروشيما لرؤية الدليل على المعاناة والدمار اللذين حدثاً بسبب الأسلحة النووية. وأعربت عن إعجابها بالعمل الذي أنجزته حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الأسلحة النووية ورأت أنه يجب على الجميع التكاتف لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والاختبار النووي.

وقالت إنها تود توجيه نداء من أجل الإنسانية وطلبت أن تدعمه الحركة، وهو:

«الأسلحة النووية – نداء من أجل الإنسانية: بعد مرور ٧٤ عاماً على المعاناة التي شهدها العالم والتي سببتها الهجمات بالقنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي، لا تزال آلاف الأسلحة النووية التي لها قدرة أكبر على تدمير كل شيء مقارنة بالقنابل السابقة موجودة، والكثير منها جاهز للإطلاق خلال دقائق. ونحن، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نشعر بقلق بالغ حيال التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية للإنسانية.

وفي عام ١٩٤٥، كانت حركتنا شاهدة على الدمار الذي سببته الأسلحة النووية. فقد شهدنا هذه الأسلحة تحرق مدينتين، وتقتل على الفور عشرات الآلاف من الناس. واستمعنا إلى شهادات مريعة من الناجين من القنبلة الذرية (الهيباكوشا).

وقد تعلمنا منذ ذلك الحين، أن أي حرب نووية مقبلة حتى وإن كانت محدودة ستؤدي إلى عواقب مأساوية وطويلة الأجل. فنحن نعلم أن أي استخدام للأسلحة النووية سيطرح تحديات هائلة للمساعدة الإنسانية، حيث لا توجد قدرات كافية لتقديم المساعدات.

فالأسلحة النووية ليست متوافقة مع طبيعة نسيج الإنسانية. فهي تجعل جهودنا من أجل منع المعاناة والحد منها مستحيلة. والأدلة الواضحة على العواقب الإنسانية العشوائية الأثر والمأساوية للأسلحة النووية تجعل من المشكوك فيه إلى حد بعيد أن يتوافق استخدامها بأي شكل مع القانون الدولي الإنساني.

لقد اعتمدت اتفاقيات جنيف منذ ٧٠ عاماً من أجل حماية الناس من آثار الحروب. غير أن استمرار وجود الأسلحة النووية يجعل النزاعات الجارية أكثر خطورة ويعزز خطر وقوع كارثة عالمية لا يمكن الحماية منها. ولا يمكن على المدى الطويل تقديم الأسلحة التي تهدد بعواقب وخيمة باعتبارها وسائل أمنية.

ونحن ندعو جميع الدول والقادة الوطنيين إلى العمل لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مطلقاً بعد الآن، وإلى القيام بالآتي دون تأخير:

١- التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها

٢- الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدات أخرى ذات أهداف مماثلة، وتنفيذها تنفيذاً تاماً

٣- اتخاذ إجراءات فورية للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية

٤- استخدام مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ باعتباره فرصة حاسمة لإحراز تقدم نحو تحقيق جميع هذه الأهداف.

وقد ألزم بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ ٥٠ عاماً الدول قانوناً بالتحول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد آن الأوان للوفاء بهذا الوعد الحيوي للشباب والأجيال المقبلة ووضع حد لعصر الأسلحة النووية.

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/19.

البند ١٥: تقرير عن القرار ١٢ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها *(الوثيقة CD/19/15)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/15.

البند ١٧: تقرير عن القرار ٦ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧ «التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة» *(الوثيقة CD/19/17)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/17.

البند ١٨: تقرير عن «تعزيز علاقات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الجهات المدنية والعسكرية في إدارة الكوارث» متابعةً للقرار رقم ٧ الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة ٢٠٠٥. *(الوثيقة CD/19/18)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/18.

البند ٢٠: تقرير عن القرار ٧ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٣ «الأسلحة والقانون الدولي الإنساني» *(الوثيقة CD/19/20)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/20.

البند ٢١: تقرير عن القرار ٤ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥ «اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر» *(الوثيقة CD/19/21)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/21.

البند ٢٢: تقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي عن صندوق الإمبراطورة شوكن.
(الوثيقة CD/19/22)

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/22.

البند ٢٣: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة (بما في ذلك تقرير عن رؤية من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر) *(الوثيقة CD/19/23)*

أحاط مجلس المندوبين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/19/23.

٣-٥-٣ بند يراد مناقشته واتخاذ قرار بشأنه *(يستأنف)*

مواضيع أخرى يراد اتخاذ قرار بشأنها

البند ١٤: المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

اعتماد جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (الوثيقة CD/19/14.a)

الرئيس وجّه الانتباه إلى دور مجلس المندوبين في اعتماد جدول أعمال المؤتمر الدولي وتعيين أعضاء مكتب المؤتمر. وقال إن جدول الأعمال المقترح للمؤتمر الدولي يرد في الوثيقة **CD/19/14.a**.

اعتمد مجلس المندوبين الوثيقة التي أعدتها اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ليعتمدها مجلس المندوبين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. (القرار ١١، CD/19/R11)

اقتراح أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (الوثيقة CD/19/14.b)

وافق مجلس المندوبين على اقتراح شغل مناصب أعضاء المكتب في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (القرار ١٢، CD/19/R12)

٣-٥-٤ اختتام أعمال مجلس المندوبين

قال الرئيس إنه كان هناك عدد غير مسبوق من المداخلات في مجلس المندوبين، مما أدى إلى عقد مناقشات موضوعية واتخاذ قرارات موضوعية. وشكر جميع المشاركين على مساهماتهم وأعلن اختتام مجلس المندوبين.

رفعت الجلسة في الساعة ٧:٥٥ مساءً

٣-٦ قائمة الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين

جدول الأعمال

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ (CD/19/3)

مشاريع القرارات ووثائق المعلومات الأساسية

بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

- مشروع بيان (CD/19/4DR)

منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين

- مشروع قرار (CD/19/5DR)

وثيقة معلومات أساسية بشأن القرار وتقرير مرحلي للجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (CD/19/5)

التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

- مشروع قرار (CD/19/6DR)
- تقرير معلومات أساسية (CD/19/6)

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0)

- مشروع قرار (CD/19/7.2DR)
- تقرير مرحلي (CD/19/7.2)

تعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وتشكيلها: اعتماد المبادئ التوجيهية للمرشحين

- مشروع قرار (CD/19/8DR)

سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية الاحتياجات في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي

- مشروع قرار (CD/19/9DR)
- وثيقة معلومات أساسية (CD/19/9)

إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

- مشروع القرار الذي يعتمد الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (CD/19/10DR)
- وثيقة معلومات أساسية (CD/19/10)

تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات

- مشروع قرار (CD/19/11DR)

- وثيقة معلومات أساسية (CD/19/11)

اعتماد بيان الحركة الى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

- مشروع قرار (CD/19/12DR)

تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

• مشروع قرار (CD/19/13DR)

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (CD/19/14.aDR)
- مشروع قرار عن اقتراح منسقي المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (CD/19/14.bDR)

المتابعة والتقارير المرحلية

- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تقرير مرحلي (CD/19/13 – 33IC/19/9.5)
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها تقرير مرحلي (CD/19/15)
- مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة (القرار ٢ الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧) تقرير مرحلي (CD/19/16)
- تنفيذ القرار ٦ الصادر عن مجلس المندوبين في ٢٠١٧ بشأن «التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة» تقرير مرحلي (CD/19/17)
- تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية في إدارة الكوارث (القرار ٧ الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠٠٥) تقرير مرحلي (CD/19/18)
- السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ تقرير مرحلي (CD/19/19)
- الأسلحة والقانون الدولي الإنساني تقرير مرحلي (CD/19/20)
- اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تقرير مرحلي (CD/19/21)
- تقرير اللجنة المشتركة المعنية بصندوق الإمبراطورة شوكن (CD/19/22)
- تقرير بشأن عمل اللجنة الدائمة (٢٠١٨–٢٠١٩) (CD/19/23)

٤ المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الرجوع إلى المحتويات

٤-١ دعوة

إلى الأعضاء المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف، سويسرا، ٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

مسجلة

جنيف، ٧ يونيو ٢٠١٩

السيدات والسادة الأعزاء،

يسر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفهما مشاركين في تنظيم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، أن يرسلا إليكم إشعار الدعوة هذا.

وقد حددت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. **وسيُعقد** المؤتمر في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١٩. ويسرنا أن نرحب بكم في المؤتمر الدولي الذي ستُقام مراسم افتتاحه على النحو التالي:

يوم الاثنين ٩ ديسمبر ٢٠١٩
في تمام الساعة الخامسة مساءً في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف
International Conference Centre of Geneva (CICG)
Rue de Varembé 15 – 1211 Geneva

ولقد اختيرت عبارة «فلنعمل اليوم لبناء الغد» شعاراً للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، وهي تبرز الحاجة إلى التحرك العاجل من أجل التصدي للشواغل الإنسانية الرئيسية التي تواجهها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، سعياً نحو تأمين مستقبل أفضل.

مُرفق بإشعار الدعوة هذا برنامج المؤتمر وجدول أعماله المؤقت اللذان أعدتهما اللجنة الدائمة. وتُرفق به أيضاً دعوة لتقديم الترشيحات لعضوية اللجنة الدائمة واستمارة الترشيح، بالإضافة إلى معلومات عملية مفيدة من قبيل التعليمات المتعلقة بالتسجيل للمشاركة في المؤتمر.

وتوجه هذه الدعوة إلى جميع أعضاء المؤتمر الذين يتألفون، وفقاً للمادة ٩ من النظام الأساسي للحركة، من الجهات التالية:

- الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعترف بها وفق الأصول؛
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

وتنص المادة ٦-٢ من النظام الداخلي على وجوب أن تصل جميع الملاحظات أو التعديلات أو الإضافات المتعلقة بجدول الأعمال المؤقت إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المؤتمر بستين يوماً على الأقل (٩ أكتوبر ٢٠١٩). ومع ذلك، فإننا نود تلقي جميع التعليقات بحلول ٣٠ أغسطس.

وتقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بوجوب أن تصل إلى اللجنة الدائمة أية وثيقة مقدمة من أحد أعضاء المؤتمر لإدراجها كوثيقة عمل رسمية وتصنيفها على هذا الأساس، في موعد أقصاه تسعين يوماً قبل افتتاح المؤتمر (٩ سبتمبر ٢٠١٩).

وسوف تُرسل وثائق العمل الرسمية المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمر، بما فيها مشاريع القرارات، قبل افتتاح المؤتمر بخمسة وأربعين يوماً (٢٥ أكتوبر ٢٠١٩).

ويرحب المشاركون في التنظيم واللجنة الدائمة بسعادة السفير «ديدييه فيرتر» كمفوّض للمؤتمر، ويتوجهون بالشكر إلى حكومة سويسرا على ما قدمته من دعم في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

السيد فرانشيسكو روكا
رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر

السيد بيتر ماورير
رئيس
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٤-٢ جدول الأعمال والبرنامج

٤-٢-١ جدول الأعمال والبرنامج

انظر الفقرة ١-٢-١ أعلاه

٤-٢-٢ برنامج الفاعليات الجانبيّة

الاثنين ٩ ديسمبر ٢٠١٩

- توفير الحماية معاً: نهج شامل للحركة
- حوادث الإصابات الجماعية: قدرة المجتمعات المحلية
- العلاقات المدنية العسكرية بين الجمعيات الوطنية والهيئات العسكرية
- التشجيع على وضع تشريع وطني للشارة وحمايتها
- زيادة القدرة على الصمود أمام التلوث بالأسلحة عن طريق تغيير السلوك

الثلاثاء ١٠ ديسمبر ٢٠١٩

- استخدام التكنولوجيات الجديدة للحيلولة دون فقد الأشخاص والبحث عن المفقودين
- استخدام كتيبات الدليل العسكري للقانون الدولي الإنساني في القرن الحادي والعشرين
- حماية خدمات الرعاية الصحية: تحويل الأطر المعيارية إلى حلول عملية
- العواقب الإنسانية للأسلحة النووية
- تنفيذ خطة التوطين
- حوار رفيع المستوى بين ممثلي علوم المناخ وقطاع العمل الإنساني: مضاعفة التعاون من أجل الصمود للظواهر المناخية والتصدي للآثار الإنسانية لتغيّر المناخ
- حماية البنى التحتية للماء في النزاعات المسلحة
- أفراد العائلات يتوقون للعيش معاً
- دور الآليات الإقليمية في القانون الدولي الإنساني
- ما هي الجهود المطلوبة لأخذ ظاهرة تغير المناخ في الاعتبار؟
- بذل المساعي الحميدة واحترام القانون الدولي الإنساني
- نهج الحركة إزاء التعليم

الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩

- تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: نجاح اللجان الوطنية المعنية بالقانون الإنساني الدولي
- الأشخاص ذوو الإعاقة في العمل الإنساني: فوائد الشراكات المحلية
- مكافحة الاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة
- التمويل الذي يمكن الاعتماد عليه في ظل ظروف متغيرة
- المساعدات النقدية الإنسانية: صون كرامة الأشخاص المنكوبين
- إعادة تصور التطوع
- الاستفادة من مساهمات الجمعيات الوطنية في فرص وتحديات التنمية المستدامة أكبر استفادة ممكنة
- القانون الدولي الإنساني: قصة نجاح
- مساعدة مقدمي المساعدة
- تكثيف جهودنا المشتركة لوضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- حماية المدنيين في الحروب التي تدور رحاها في المدن
- إدارة الكوارث محليّاً – نهج بلدان المحيط الهادئ

الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩

- الإعلام والنزاع المسلح
- تعزيز الهجرة الآمنة والنظامية
- إطلاق أول تحالف بحثي للصليب الأحمر والهلال الأحمر RC3
- الاستثمار في تنمية الجمعيات الوطنية: كيف يمكن للشراكات والنهج الجديدة أن تساعد الحركة على بناء شبكة عالمية من الجهات الفاعلة المحلية القوية والمستدامة
- الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والقانون الدولي الإنساني: تأملات في ممارساتها وتفسيراتها لأحكامه
- قواعد وأخلاقيات الشراكات في مجال البيانات الخاصة بالمعونة الإنسانية ومساءلتها
- القيادة النسائية في الحركة: جعل القيادة النسائية حقيقة

٤-٣ مسؤولو المؤتمر

٤-٣-١ رئاسة المؤتمر

رئيسة المؤتمر

السيدة Natia Loladze (جمعية الصليب الأحمر الجورجي)

نائبة رئيسة المؤتمر

سعادة السيدة Athaliah Molokomme (بتسوانا)

المستشار السياسي للمؤتمر

السيدة Moamena Kamel (جمعية الهلال الأحمر المصري)

مقرر المؤتمر

السيد Bas van Rossum (الصليب الأحمر الهولندي)

أمين عام المؤتمر

سعادة السيد Didier Pfirter (سويسرا)

مساعدا أمين عام المؤتمر

السيدة Kate Halff (اللجنة الدولية)

السيد Frank Mohrhauer (الاتحاد الدولي)

٤-٣-٢ رئاسة اللجان الفرعية للمؤتمر

لجنة الصياغة

سعادة السيدة Maria Socorro Flores (المكسيك)

لجنة: القانون الدولي الإنساني

سعادة السيدة Carole Lanteri (موناكو)

لجنة: مواطن الضعف المتغيرة

السيدة Delia Chatoor (الصليب الأحمر في ترينيداد وتوباغو)

سعادة السيدة Nazhat Shameem Khan (فيجي)

لجنة: الثقة في العمل الإنساني

السيد Georges Kettaneh (الصليب الأحمر اللبناني)

٤-٣-٣ أعضاء مكتب المؤتمر

السيدة Natia Loladze
رئيسة المؤتمر

سعادة السيدة Athaliah Molokomme
نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Moamena Kamel
المستشارة السياسية للمؤتمر

سعادة السيدة Maria Socorro Flores
رئيسة لجنة الصياغة

السيد Bas van Rossum
مقرر المؤتمر

سعادة السيدة Carole Lanteri
رئيسة لجنة «القانون الإنساني الدولي»

السيدة Delia Chatoor
رئيسة لجنة «مواطن الضعف المتغيرة»

سعادة السيدة Nazhat Shameem Khan
رئيسة لجنة «مواطن الضعف المتغيرة»

السيد Georges Kettaneh
رئيس لجنة «الثقة في العمل الإنساني»

سعادة السيد Didier Pfirter
أمين عام المؤتمر

السيد Francesco Rocca
رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

السيد Peter Maurer
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٤-٤ حفل الافتتاح والجلسة العامة الافتتاحية

الاثنين ٩ ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة الخامسة بعد الظهر)

السيدة Dalal Halima، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

السيد الرئيس، السادة الوزراء، أصحاب السمو الملكي، أصحاب السعادة ممثلي الحكومات، حضرات الزملاء من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السيدات والسادة الأفاضل، يسرّني أن أرحب بكم أحر الترحيب في جنيف وفي حفل افتتاح المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

اسمي دلال التاجي. أنا من فلسطين. ولدت في لبنان لكن كما هو حال الكثير من الفلسطينيين، اضطررت إلى الانتقال إلى مصر حتى سنة ١٩٩٥ تاريخ عودتي إلى فلسطين.

السلام عليكم، وأهلا بكم.

السيدة Iuliana Tudor، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

مساء الخير، وأهلا بكم.

اسمي Iuliana Tudor، أنا صحفية رومانية أعمل لدى شركة التلفزيون العامة وأتشرف بأنني أيضاً سفيرة الصليب الأحمر الروماني.

إنه لشرف عظيم لدلال ولي أن نكون مديرتي الاحتفال هذا المساء، وإننا نرحب بكم أحر الترحيب في هذا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إننا نتقدم معاً هذا المساء بخطوة هامة لإلقاء الضوء على بعض أكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً في عصرنا هذا، ابتداء من أزمة المناخ وحالات الطوارئ الصحية، وصولاً إلى القانون الدولي الإنساني ومسألة الثقة في عملنا. وعلينا أن نبذل جهوداً كثيفة لإيجاد حلول تدعم السكان المتضررين من النزاعات والأزمات في مختلف أنحاء العالم.

ولدينا هذا المساء برنامج يحمل العديد من الأهداف التي نأمل في أن تلهم مناقشاتنا وقرارتنا حيث إننا نحتاج إلى رؤية الأقوال تتحول إلى أفعال.

إن رسالتنا بسيطة: فلنعمل اليوم لبناء الغد.

السيدة Dalal Halima، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

إن الأيام الثلاثة القادمة ستشهد بالفعل مناقشة قضايا ملحة ومهمة واتخاذ القرارات بشأن معالجتها. وأود الآن دعوة السيد George Weber رئيس اللجنة الدائمة، إلى تزويدنا بالمزيد من المعلومات حول هدف هذا المؤتمر والرؤية التي سيعتمدها. وسوف يترأس السيد Weber المؤتمر إلى حين انتخاب رئيس المؤتمر.

تفضل.

٤-١-٤ كلمة ترحيب للسيد George Weber
رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً دلال ويوليانا، شكراً جزيلاً.

حضرة السيد مستشار الاتحاد السويسري، أصحاب السمو الملكي، السادة الوزراء، أصحاب السعادة، حضرات القادة والزملاء من الجمعيات الوطنية في كل أنحاء العالم، ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حضرات أعضاء المؤتمر الدولي الأفاضل، حضرات المراقبين، والضيوف، وأفراد وسائل الإعلام، السلام عليكم، مساء الخير.

وفقاً لما تنص عليه المادة ١٥-٢ من النظام الداخلي للحركة الدولية، يعود إلى بصفتي رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر واجب افتتاح الجلسة العامة الأولى للمؤتمر. ولذا يسعدني أن أرحب أحر الترحيب بجميع الوفود الأعضاء في المؤتمر الدولي، كما أرحب بالمراقبين من المنظمات الأخرى، وبالضيوف الأعزاء. وقد التقى بالفعل الكثير من أفراد عائلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في اجتماعات انعقدت هنا خلال الأيام الخمسة الماضية، وبهذا يسعدنا أن نفسح المجال الآن لممثلي الدول والمراقبين والضيوف الآخرين الذين ينضمون إلينا لمتابعة مناقشات الأيام الثلاثة القادمة. إنكم ستجعلون اجتماعاتنا أكثر ثراء والقرارات التي سنتخذها أكثر تأثيراً في حياة الذين نقدم لهم الخدمات.

وأود توجيه شكر خاص لبلدنا المضيف، سويسرا، الممثلة اليوم بالمستشار الفدرالي الدكتور Ignazio Cassis المسؤول عن الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد السويسري. إننا نعبر عن امتناننا العميق إليك شخصياً سيدي المستشار وإلى الحكومة السويسرية للدعم السخي الذي قدم لنا في تنظيم هذا المؤتمر. شكرا جزيلا لكم.

سيداتي، سادتي، ينعقد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون بعد ١٥٥ سنة من استضافة مدينة جنيف الإنسانية لأول مؤتمر دولي عقد سنة ١٨٦٤ بفضل مبادرة خمسة من مواطنيها الذين أسسوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتشهد هذه السنة ٢٠١٩ مناسبتين تاريخيتين هامتين في العمل الإنساني، وهما الذكرى المائة لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، والذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف. وبينما استطاع الاتحاد الدولي توسيع نطاق خبرات جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوقات الحرب كي يشمل مواجهة الأزمات في حالات السلم، ساهمت اتفاقيات جنيف في حماية أعداد لا تحصى من الدمار والمعاناة والآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة.

إن هذا الملتقى العظيم، المؤتمر الدولي هو الذي سهّل وضع وتطوير المعايير التي تنظم العمل الإنساني الحالي. وتضامنت مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، ورفضت معاً التخلي عن البشر لمصيرهم.

وأود إضافة فكرة أخرى حول الطابع الفريد لهذا المؤتمر الدولي. فخلافاً للاجتماعات الدولية الأخرى لن تعتمد هذه الجمعية جدول أعمالها الخاص لأننا اعتمدناه الأمس باسم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واطمئنوا لن نفاجئكم بجدول أعمال جديد فهو لم يتغير منذ أرسلناه إليكم في شهر أكتوبر بعد استشارتكم جميعاً كأعضاء في المؤتمر طوال هذه السنة. وقد أدى تقليدنا الطويل في مجال المؤتمرات إلى القبول بجدول أعمال تقترحه الحركة مستندة إلى الخبرات المباشرة للعاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى دعم ضحايا مختلف الأزمات الإنسانية.

سيداتي، سادتي، إننا نجتمع اليوم تحت شعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد». وخلال الأيام القليلة التي سنمضيها سوياً، أرجوكم أن تتذكروا كيف نلجأ إلى الماضي والحاضر والمستقبل لتنظيم عملنا. وحبذا لو استندنا في مناقشاتنا اليوم إلى تاريخنا في اتباع نهج مركز على الحلول، وأتمنى أن نتخذ القرارات التي تضمن نتائج إيجابية وطويلة الأمد للذين نقوم بخدمتهم.

ومن أجل مساعدتنا جميعاً على تحقيق هذا الهدف، قررت اللجنة الدائمة المكلفة بإعداد المؤتمر، تنظيم فعالية تشجع التفاعل والتواصل الاجتماعي والتعلّم. فالمشاكل الإنسانية يمكن أن تُفهم بطرق مختلفة والحلول ليست دائماً جليّة. فكل واحد من الموجودين في هذه القاعة يمكن أن يغني المؤتمر بتقاليد ثقافية وفكرية مختلفة، وكل واحد منا يستمع إلى ما يُقال ويفهمه ويتعلم منه بصور مختلفة. ولهذا وعبر مزيج من الفعاليات غير الرسمية – المحادثات الإنسانية، والقرية الإنسانية التي تضم نحو ٤٠ جناحاً، وجلسات

الإضاءة على مواضيع محددة، والدرب الإنساني، والمكان المخصص لنسج العلاقات، ومحطة تقديم التعهدات – وعبر الجلسات العامة الرسمية، وجلسات اللجان، وأعمال لجنة الصياغة، سنسعى إلى إثراء فهمنا للمعاناة التي يعيشها الناس خلال الأزمات الإنسانية، والطريقة التي يمكن أن نخفف بها من محنتهم بأفضل السبل الممكنة. وسوف تتاح فرص كثيرة لكم في سعيكم هنا إلى استكشاف الوقائع، وتبادل الخبرات، ورؤية ما يحدث، والاستماع إلى الآخرين، واتخاذ سلسلة من المبادرات المتنوعة، ولذا أدعو كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر إلى المساهمة بالصوت أو الابتسامة أو التشجيع أو تبادل بطاقات العمل، من أجل الحث على مواصلة العمل حتى بعد انتهاء هذا الاجتماع.

وأود الآن الإشارة إلى المفاهيم الثلاثة التي تردد ذكرها لدى محاولتنا تمييز العالم متعدد الأقطاب الذي نعيش فيه اليوم والذي يؤثر تأثيراً كبيراً في عملنا الإنساني وهي: توطين العمل الإنساني، والتحوّل الرقمي، والثقة.

اعتقد أننا نلتقي جميعنا هنا لأننا نؤمن بقيمة الاجتماع على مستوى عالمي الذي يتيح لنا إمكانية وضع مشاكلنا الفردية في الإطار الصحيح، ومعرفة الطرق التي يواجه بها الآخرون مثل هذه المشاكل، ومن ثم تحسين نتائج العمل الإنساني. غير أنه ينبغي في نهاية المطاف أن نقوم بتكييف السياسات التي نوافق عليها وفقاً لظروفنا الخاصة وميزانياتنا والبنى القانونية والاجتماعية لبيئتنا. ويقترح هذا المؤتمر اعتماد إجرأين اثنين في خطة توطين العمل الإنساني يهدفان إلى تحقيق الهدف المنشود. يتعلق الإجراء الأول بتوطين القانون الدولي الإنساني من خلال تشجيع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج القانون الدولي الإنساني في النظم القانونية لبلدانها من أجل توفير حماية أفضل لمواطنيها في حال معاناتهم من نزاع مسلح. أما الإجراء الثاني فيتحقق عبر دعوة الحكومات إلى اعتماد قوانين تأخذ في الاعتبار تقلبات المناخ، من أجل إعداد بلدانها للاستجابة السريعة لدى حصول كارثة طبيعية. ويمكن أن يساعد إدراج هذه المعايير الدولية في الأطر الوطنية في تشكيل درع واق يوقف تدهور الالتزامات الدولية، ويساهم في تعزيز شبكات الأمان الحيوية للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية ومن الكوارث من صنع الإنسان.

أما المفهوم الثاني أي التحوّل الرقمي فهو يؤثر في حياتنا اليومية حيث نعرب عن إعجابنا للسهولة التي يصبح فيها عالم كامل في متناولنا بمجرد أن نحرك أصابعنا على هواتفنا الذكية، لكننا نخشى في الوقت نفسه من السهولة التي يمكن لأطفالنا أن يكشفوا فيها عن حياتهم أمام العالم كله. وبينما يدرك متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن لا غنى عن القرب الفعلي لتقديم المواساة للآخرين، يستخدمون الآن هواتفهم الذكية للوصول بسرعة أكبر إلى الجماعات المعزولة، وتوفير المعلومات عن الأمراض أو السلامة، وجمع البيانات لتقييم الاحتياجات، وتيسير التحويلات النقدية، والمساعدة في إعادة الروابط العائلية. إننا ندعو هذا المؤتمر إلى الاستفادة من المزايا الكثيرة للثورة الرقمية بشكل مسؤول وضمان حماية البيانات الشخصية التي تستخدمها الحركة لأغراض العمل الإنساني حصراً.

وأخيراً الثقة، أهم المفاهيم التي سيتناولها المؤتمر والمفهوم الأساسي في جميع علاقاتنا الإنسانية. إن الثقة هي حجر الزاوية في التنظيم السليم للعلاقات بين الأفراد والمؤسسات. الثقة هي سمة مميزة للعلاقة التي تربطنا جميعاً في هذا الملتقى، والتي تضمن توصلنا معاً إلى أكثر الحلول تأثيراً. لقد كلف ممثلو الدول الحركة الدولية بالتكلم باسم الذين لا تُسمع عادة أصواتهم. ولكي تستحق هذه الثقة، تعهدت الحركة في الأمس خلال اجتماعات مجلس المندوبين بأن يتسم عملها بالشفافية والنزاهة والخضوع للمساءلة والإنصاف بين الجنسين. وتثق الحركة أيضاً بأن الدول ستضع ضمانات قوية تحمي العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز. إننا نتطلع إلى مناقشات ثرية بشأن موضوع الثقة بحيث نتمكن جميعاً من السير قدماً في أداء مهامنا الإنسانية.

سيداتي، سادتي أتمنى أن نسعى معاً، خلال الأيام القادمة، انطلاقاً من إنسانيتنا المشتركة، إلى الاتفاق على بعض الحلول بعيدة الأمد، آملين أن يؤدي عملنا اليوم إلى بناء غد يكون فيه العالم أكثر إنسانية. وبكلمات أخرى، فلنجعل من شعار المؤتمر واقعاً فعلياً ونعمل اليوم لبناء الغد.

[تصفيق]

شكراً. يسعدني الآن ويشرفني أن أعطي الكلمة لضيفنا الكريم الدكتور Ignazio Cassis، أحد المستشارين السبعة الذين يشكلون مجلس الاتحاد السويسري، والمسؤول عن الشؤون الخارجية.

٤-٤-٢ كلمة السيد Ignazio Cassis
المستشار في مجلس الاتحاد السويسري، والمسؤول عن دائرة الشؤون الخارجية في سويسرا

(الأصل بالفرنسية)

أصحاب السمو الملكي، السادة الوزراء، السيد George Weber رئيس اللجنة الدائمة، السيد Peter Maurer رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد Francesco Rocca رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أصحاب المعالي، حضرات ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية الأفاضل، سيداتي، سادتي.

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن تقديري للعمل الجبار الذي تقومون به. كما أود الإعراب عن إعجابي الشديد للمتطوعين الذين يصل عددهم إلى أكثر من ١٧ مليون وهم شريان الحياة الذي يغذي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن شبكتكم هي شبكة عالمية ولكنها راسخة في الوقت نفسه في واقع البيئات المحلية. إنها مبنية على مبادئ قوية وأثرها الإيجابي يمتد إلى كل أنحاء المعمورة. أنا طبيب وغالباً ما أتيحت لي فرصة مشاهدة متطوعي الصليب الأحمر في عملهم، سواء المتطوعين في فرع الصليب الأحمر في «تيسان» وهو الكانتون الذي أنتمي إليه، أو متطوعي الصليب الأحمر السويسري الذين يسعدني أن أراهم هنا هذا المساء في جنيف.

يؤدي مئات الأشخاص داخل المستشفيات خدمات ثمينة، سواء لدى المرضى المصابين بأمراض مزمنة أو في أقسام الطوارئ الطبية، ويساندون بذلك العاملين في مجال الرعاية الصحية. وهؤلاء الأشخاص يجسدون مبدأ الإنسانية ويطبقون التزاماته.

لقد التقيت خلال رحلاتي كوزير للشؤون الخارجية بالعديد من ممثلي الحركة الدولية في الخطوط الأمامية في كل مكان: في الشرق الأدنى والشرق الأقصى، في الأميركتين، في أفريقيا، وفي المحيط الهادئ.

يقول الكاتب Grégoire Lacroix: «يتعلق الكرم الحقيقي بإنفاق الوقت أكثر مما يتعلق بإنفاق المال». ولهذا أود التقدم بالشكر إلى جميع ممثلي الحركة. شكراً للوقت الثمين الذي تقدمونه، وشكراً لكرمكم الذي يضيء كل أنحاء العالم.

لقد احتفلنا هذه السنة بالذكرى المائة لتعددية الأطراف العصرية هنا في جنيف التي أنشئت فيها عصبة الأمم بعد معاهدة فرساي، لكن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي أقدم من غالبية المنظمات الدولية.

وضع هنري دونان في كتابه «تذكار سولفرينو» الذي نشر سنة ١٨٦٢، أسس الحركة الدولية. ويقول لنا: «في الأسبوع الأول الذي أعقب المعركة، بعض الجرحى الذين قال عنهم الأطباء «لم يعد بوسعنا أن نفعل أي شيء» لم يتلقوا أي رعاية تذكر وكانوا ببساطة يتركونهم ليموتوا. ويلاحظ أيضاً أنه «... لم يعد المرء منا يفزع وهو يواجه الآلاف من المشاهد التي تنسج تلك المأساة الرهيبة والمهيبة، فيمر دون اكتراث أمام الأجساد التي تشوهت ببشاعة».

لا نريد أبداً أن نعيش مرة أخرى أي شيء يشبه ذلك. يجب للحركة اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن تساهم بطريقتها الفريدة في الحفاظ على كرامة جميع الأفراد وحقوقهم.

سيداتي، سادتي، إن تعزيز القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه هو جزء أساسي من سياسة سويسرا الخارجية. وكانت دعوة مجلس الاتحاد السويسري – هكذا تسمى حكومتنا – إلى انعقاد مؤتمر ديبلوماسي هي التي أدت إلى اعتماد اتفاقية جنيف الأصلية قبل ١٥٠ سنة. وسجلت هذه الاتفاقية بداية العلاقة الخاصة القائمة بين سويسرا والحركة، وأوجه الشبه بين العلم السويسري وعلم الصليب الأحمر هي خير شاهد لذلك.

إننا نحتفل هذه السنة بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف. وهذه الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية لها لسنتي ١٩٧٧ و٢٠٠٥ التي سويسرا هي الدولة الوديعة لها، تشكل الأساس الذي يستند إليه القانون الدولي الإنساني.

وأود انتهاز هذه الفرصة لأشجع، باسم سويسرا، جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الإضافية أن تفعل ذلك وتقبل باختصاص اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق، وتسعى إلى إنشاء لجان وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني.

إن اتفاقيات جنيف التي تم التصديق عليها عالمياً هي إحدى الإنجازات الهامة لتعدد الأطراف. فهي تساهم كل يوم في إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة أثناء النزاعات المسلحة. وهي أداة قوية من أدوات الحفاظ على السلام. غير أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا تزال تحدث وتتسبب بعواقب غير مقبولة على الصعيد الإنساني.

لهذا، يجب أن يعاد دائماً تأكيد أهمية اتفاقيات جنيف والمبادئ الإنسانية. والأهم من ذلك أنه يجب تنفيذها. فلا نتأخر في إقامة حوار فيما بيننا من أجل مواجهة التحديات التي تنتظرنا وإيجاد حلول عملية مشتركة لها.

تشكل هذه الأيام الثلاثة مناسبة هامة كي نعمل معاً جميعاً، أعضاء الحركة الدولية والدول المشاركة. ويتيح هنا مشروع القرار المتعلق بالقانون الدولي الإنساني الذي قدمه منظمو المؤتمر، فرصة سانحة للتقدم في تنفيذ هذه المجموعة من القوانين.

إننا نشجع الدول على إعداد تقارير طوعية عن التقدم المحرز في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وقررت شخصياً أن سويسرا ستنشر السنة القادمة أول تقرير طوعي لها عن التنفيذ. كما ندعو إلى إقامة محادثات طوعية غير رسمية بين الدول على مستوى الخبراء.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم عن العملية الحكومية الدولية المعنية بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني التي بدأتها سويسرا واللجنة الدولية بعد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. فقد ركزت المناقشات أساساً على إمكانية إقامة حوار رسمي فيما بين الدول حول القانون الدولي الإنساني. وعندما تبيّن في نهاية العام الماضي استحالة الحصول على توافق الآراء بشأن ذلك في مثل هذه البيئة المتعددة الأطراف، أنهيت العملية كما يشير إليه تقرير الوقائع المقدم إلى هذا المؤتمر.

ولكن بالرغم من غياب توافق الآراء، كان لهذا العمل آثار هامة. فقد أعادت جميع الدول التأكيد بأن القانون الإنساني يبقى الإطار المناسب لتنظيم سلوك الأطراف في نزاع مسلح.

سيداتي، سادتي، يفتح لنا التقدم التكنولوجي آفاقاً جديدة، وفي حال استخدامه بشكل حكيم، نستطيع تكثيف مساعدتنا لضحايا النزاعات والكوارث وتحسينها.

فعلى سبيل المثال، هناك مئات آلاف الأشخاص الذين يصبحون كل سنة في عداد المفقودين. ومن الصعب تصوّر المعاناة التي يعيشها أقرباؤهم وآمالهم المحطمة. لقد قمت مؤخراً بزيارة اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وبفضل الجهود المشتركة التي بذلها الخبراء من القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك، تم التعرف إلى ٩٣٩ شخصاً مفقوداً. وأعيدت رفاتهم إلى أقاربهم كي يتمكنوا من إقامة مراسم الدفن الكريم. غير أن مصير آلاف الآخرين من نساء ورجال وأطفال لا يزال مجهولاً، وهذه قضية لا تخص قبرص فحسب بل منطقة البلقان بأسرها، وسريلانكا، وبابوا غينيا الجديدة، والكثير من الأماكن الأخرى.

إن التحوّل الرقمي يزيد من إمكانيات تحديد أماكن الأشخاص المفقودين. وخير مثال لذلك تطبيق Trace the Face في جنوب أفريقيا وهو مبادرة للجنة الدولية تساعد الأسر على العثور على أقاربها من خلال منبر متاح على شبكة الإنترنت.

غير أن ثمة مخاطر ترافق التكنولوجيات الجديدة. فالبيانات التي تُجمع من الأشخاص المعنيين هي شديدة الحساسية. ولذا علينا أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لتقليص مخاطر استخدام الإمكانات الهائلة التي توفرها التكنولوجيات الجديدة. ويتيح لنا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون فرصة تحديد المعايير اللازمة لذلك، لا سيما عبر مشروع القرار المتعلق بإعادة الروابط العائلية وقواعد الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

وتود أيضاً سويسرا تحديد موقفها من التكنولوجيات الجديدة. وكلفت لذلك لجنة من الخبراء بإعداد رؤية للسياسة الخارجية لسويسرا لسنة ٢٠٢٨. لقد أصبحت الآن التكنولوجيات الجديدة جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الخارجية بما في ذلك هنا في جنيف الدولية.

وجرت أيضاً مناقشة النهج الابتكارية، وخاصة مفهوم دبلوماسية العلم الذي يتضمن تعزيز التفاعل بين العلوم والدبلوماسية. وتسمح لغة العلم بتجنب الأيديولوجيات ونزع فتيل الأوضاع المتفجرة سياسياً، وبذلك يمكن لدبلوماسية العلم أن تحقق تأثيراً أكبر مما تفعله القوة الناعمة التقليدية. وقد أنشئت لهذا الغرض مؤسسة GESDA – the Geneva Science and Diplomacy Anticipator («جنيف الرائدة للعلوم والتكنولوجيا»). إني على ثقة بأن هذه الجهة الفاعلة الجديدة في جنيف الدولية ستساهم في النقاش الدائر حول التحديات الدولية التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك في المجال الإنساني. ومن الأمثلة التي ترد إلى الذهن استخدام الطائرات الموجهة عن بعد للتخطيط والإدارة في مخيمات اللاجئين وفي قضايا الأمن الغذائي.

سيداتي، سادتي، إن نافورة المياه الشهيرة التي ترمز إلى جنيف هي مضاءة اليوم بالأحمر وتبث بذلك رسالة قوية: سويسرا وكانتون جنيف ومدينة جنيف تحتفل معنا بافتتاح المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ولنستذكر كلمات هنري دونان: «وحدهم الذين يملكون ما يكفي من الجنون ليظنوا أنهم يستطيعون تغيير العالم، ينجحون فعلاً في تحقيق ذلك». وهكذا استطاع دونان، من خلال رؤيته الجريئة وبفضل نشاطه ومثابرته، أن يترك بصمته على عصره المليء بالمآسي ويحوّل ممارساته. فلنظهر أن لدينا نحن أيضاً هذه المسحة نفسها ونتميز دائماً بالإبداع والشجاعة والعزم على متابعة العمل داخل الحركة وخارجها.

شكراً لإصغائكم وشكراً لحضوركم هنا في جنيف وفي سويسرا.

السيد George Weber، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً للدكتور Cassis. إننا نقدر بالغ التقدير هذه الكلمات الداعمة للمجتمع الدولي في دفاعه عن القانون الدولي الإنساني ومبادئه، والمساندة لهذا المؤتمر الدولي.

ونكرر مرة أخرى امتنان المنظمين والمشاركين للدعم الثمين الذي تقدمه الحكومة السويسرية لتنظيم هذا المؤتمر. شكراً لك مرة أخرى.

قبل متابعة حفل الافتتاح، أود التوقف قليلاً وتخصيص وقت لتكريم ذكرى العديد من المتطوعين والموظفين من أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين لقوا حتفهم منذ انعقاد مؤتمرنا الأخير سنة ٢٠١٥، وكان ذلك أثناء تأدية واجبهم ونتيجة الحوادث وأعمال العنف. لا شك أنكم تتذكرون أن مؤتمر السنة ٢٠١٥ اعتمد قرارين الأول بعنوان الرعاية الصحية في خطر، والثاني بعنوان سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم. ولن نكّف عن التشديد على الأهمية الحيوية لهذين الالتزامين.

لقد عانت الحركة الدولية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ من فقدان قرابة ٨٠ متطوعاً وموظفاً أشدنا بذكراهم أثناء انعقاد مجلس المندوبين السابق قبل عامين. ولكننا لن ننساهم.

أما السنتين الماضيتين فكانتا أيضاً سنتين مأساويتين فقدنا خلالهما أكثر من ٢٠ عاملاً في الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين لقوا حتفهم في خدمة الإنسانية ودفاعاً عن مبادئ الحركة. وأود، باسمنا جميعاً، أن أعرب عن حزننا العميق وتعاطفنا وتضامننا مع أسرهم ومع عائلات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي أصابتها هذه الخسائر الأليمة. كما نعرب عن مواساتنا لجميع الذين أصيبوا بجراح ولعائلات الذين أصبحوا في عداد المفقودين في ظل هذه الظروف الصعبة.

وتكريماً لذكرى زملائنا وأصدقائنا الذين فقدوا حياتهم في خدمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال العامين الماضيين، أرجوكم الوقوف جميعاً والالتزام بلحظة صمت.

[الالتزام بلحظة صمت وفيديو تكريم للموظفين والمتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين فقدوا حياتهم أثناء أداء واجبهم].

شكراً جزيلاً، أرجو أن تتفضلوا بالجلوس.

سننتقل الآن إلى تقليد عزيز جداً للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهو قراءة مبادئنا الأساسية، وسيتم ذلك اليوم بقسط من الإبداع.

[عرض فني]

٤-٤-٣ قراءة المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل بالفرنسية)

الإنسانية	**الخدمة التطوعية**
عدم التحيز	**الوحدة**
الحياد	**العالمية**
الاستقلال	

[العرض الفني بإداء **الفرقة السويسرية: DIE REGIERUNG (الحكومة)**

السيدة Iuliana Tudor، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً.

لقد شاهدتم على المسرح عرضاً فنياً من إعداد مهرجان Antigel مقره في جنيف، وقد تم إعداد العرض خصيصاً للمؤتمر الدولي.

وكان Antigel قد ذكّرنا، في عرض أقيم خلال حفل الافتتاح المشترك للجمعية العامة للاتحاد ومجلس المندوبين قبل بضعة أيام، بقصة مؤسس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر Henry Davison عبر قصيدة مقتبسة من كتاباته. ولا تزال رسالاته القوية تعني لنا الكثير اليوم.

وها هي فرقة Antigel تحّرك مشاعرنا اليوم من خلال الموسيقى وتقدم أداء هو بمثابة تذكير لنا بما هو أساسي في عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

كتب سيناريو المبادئ الأساسية الكاتب المسرحي Fabrice Melquiot، وعزفت الموسيقى الفرقة السويسرية DIE REGIERUNG وهي مجموعة من الفنانين الذين يريدون تحطيم الصور النمطية السائدة. إننا نحتفل من خلال موسيقاهم بالتنوع وإشراك الجميع، وبالفرح والإنسانية.

دلال ما رأيك بذلك؟

السيدة Dalal Halima، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

بالرغم من أنني لم أستطع فعلاً رؤية العرض، فقد هزتني الكلمات والأصوات التي سمعتها، وذكّرتني بالأسباب التي دفعتني إلى الانضمام للحركة، ولماذا نجتمع هنا اليوم، ومدى أهمية هذه القضية لنا جميعاً.

ولكي تفهموا لماذا حضرنا هنا اليوم، ولماذا نملك القوة والإلهام، ولماذا نبقى ملتزمين، أدعو شريكتي في إدارة الاحتفال Iuliana لتروي لنا قصتها مع الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة Iuliana Tudor، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً دلال، شكراً جزيلاً.

رومانيا. العام ٢٠١٢، خلال فصل الشتاء. أيام تصبح فيها التقارير عن الطقس مهمة. أيام تغطي فيها الثلوج المتساقطة بكثافة كل أنحاء أوروبا. أيام تكتسب فيها أجهزة التدفئة في منزلي مكانة خاصة. غطاء أبيض يكتسي كل شيء! لقد عشت في الماضي فصلاً أو فصلي شتاء قاسيين، لكنني لم أكن أتصور أن الثلج يمكن أن يشّل مدناً بأكملها، وأنه يمكن أن يجمّد مجتمعاً بأكمله.

رأيت حينها الشعور بالعجز يرتسم على أوجه الناس، لا سيما الأشخاص المسنين، ورأيت أنهم أدركوا أن لا خلاص لهم إلا إذا ساعدوا بعضهم بعضاً.

وفي نشرة لآخر الأخبار، أعلنت نتائج فترة البرد الفظيع، ولم تتكلم عن درجات الحرارة بل عن أعداد الوفيات! لقد مات مئات الأشخاص في أوروبا ومات عدد كبير منهم في رومانيا. لكن الصور لم تكن تعكس بشكل كامل الواقع الرهيب الذي رأيته في الميدان.

يوم ١٦ فبراير ٢٠١٢، انتقلت مع فريق الصليب الأحمر الروماني إلى قرى معزولة تماماً لم يصل إليها أحد منذ عدة أسابيع وحيث كان الثلج يغطي المنازل بكاملها. كنا نتوقع يوماً قاسياً. وكانت المحطة الأولى في قرية تضم ٧,٨٠٠ نسمة. من ينبغي أن نساعده في المقام الأول؟ لا أحد على الطرقات، إننا نقاتل امتداداً شاسعاً من البياض. البرد يجمّد حتى تفكيرنا. ويجمّدني أنا الخوف من البقاء هنا مدفونة تحت الثلج. أنظر حوالي وأرى أمامي جداراً من الثلج يرتفع على بضعة أمتار ولم أعد أستطيع التنفّس.

نضع أقدامنا على الثلج وأدرك أن تحت أقدامي توجد أسطح المنازل، وأن علينا أن نحفر أنفاقاً في الثلج للوصول إلى الناس المعزولين في الداخل. ومع تقدمنا عبر النفق واقترابنا من الناس المحاصرين داخل منازلهم نسمع صرخات الاستغاثة اليائسة. وعندما نصل إليهم، تتكشف لي مرة أخرى قوة الإنسانية. امرأة عجوز عمرها ٧٨ عاماً تعيش وحدها تشّق طريقها نحونا وعيونها مليئة بالبؤس والدموع وتحمد الله على أن أحداً وجدها هنا.

نتابع رحلتنا. الظلام يلفنا من كل صوب. نتحرك في الطرقات الضيقة مستعينين بمصباح كاشف. نواجه يأس الناس الذين يمسكون بنا وليس لديهم ماء يشربونه. امرأة تصرخ ممزقة ثيابها وتقول لي أنها لم تستحّم منذ ثلاثة أسابيع، وأولادها يتضورون جوعاً وهي تخشى أن تكون الحيوانات في الإسطبل قد نفقت من البرد والجوع.

يحّل الظلام، والطقس يزداد برودة ويصبح من المستحيل التقدم في الثلج. سنستأنف رحلتنا غداً. أعاهد نفسي بأنني لن أنسى أبداً هذه الأوقات. لا أريد أن أنساها ويجب ألا أنساها! لأن ذكرى الكوارث والمصائب والحروب ربما كانت هي التي تمنح الإنسانية هذه القوة. وقد شكل الكابوس الأبيض الذي عشته سنة ٢٠١٢ أقوى الدروس في الإنسانية التي تلقيتها.

وأعرف الآن أن علي أن أبدأ بتغيير نفسي إذا كنت أريد تغيير العالم. وإذا فعلنا جميعاً ذلك، نستطيع بناء عالم أفضل لنا جميعاً لنعيش فيه معاً.

فلنعمل اليوم لبناء الغد!

شكراً لكم. دلال، أدعوك إلى أن تشاركينا أيضاً قصتك.

السيدة Dalal Halima، مديرة الاحتفال

(الأصل بالعربية)

شكراً يوليانا، سأروي لكم قصتي لكن بالعربية.

قصتي تتلخص في كلمتين. من عقباتي، صنعتُ نجاحاتي. اسمي دلال، وأنا معاقة بصرياً منذ الولادة. ولدت في لبنان، ولكن فقدت عائلتي ولا أعرف أين هُم ومن هم. عُثِر عليَّ بين حطام المنازل، وجرى تسليمي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، التي كانت تؤدي وما زالت الدور الريادي في العناية بي. عُشتُ في لبنان، في كنف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، التي كان يترأسها الراحل الدكتور فتحي عرفات. وتعرفت خلال هذه الفترة على سيدة أسترالية تطوعت في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تُدعى الدكتورة جين كولدر. ومنذ ذلك الحين هي بمثابة أمي. في عام ١٩٨٤ انتقلت إلى مصر، خوفاً وهرباً من حرب لبنان، وعشت في مصر أحد عشر عاماً. غير أنني واجهت عقبة عند توجهي إلى مصر. وكما تعلمون، إذا كنت تفتقر إلى الأوراق فلا وجود لك. من لا أوراق ثبوتية له لا وجود له. وكنا نفتقر إلى شهادة ميلاد أو غيرها من الأوراق الثبوتية. ولكن، رغم الدور الذي أدته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والجهد الجبار الذي بذلته بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي ومختلف المؤسسات، تمكنا بعد عام كامل من الحصول على ورقة تتيح لنا الانتقال من لبنان الى مصر. ذهبت الى مصر، وكان التحدي الأول هو أسلوب التعليم. فأسلوب التعليم في لبنان يختلف عن أسلوب التعليم في مصر، وكان كوني كفيفة تحدياً آخر. طبعاً أُغلقت المدارس في لبنان لمدة عامين، فضيّعت عامين. أنهيت صفي الأول، وضاع عليَّ عامين، لذا اضطررت إلى أن أعيد الصف الثاني. وتمثل تحد آخر في اختلاف أسلوب الكتابة في مصر عن أسلوب الكتابة في لبنان. وقالت لي مدرساتي إنني سأعاد إلى الصف الأول إذا لم أتمكن من التأقلم مع طريقة التعليم خلال الصيف. لكنني تحملت المسؤولية وتعلمت الكتابة بالطريقة المصرية، ثم دخلت الصف الثاني. كان ذلك التحدي الأول والعقبة الأولى.

أنهيت دراستي الثانوية في عام ١٩٩٥، بعد اتفاق أوسلو، ثم كانت العودة الى الوطن في قطاع غزة، حيث واجهت تحدياً كبيراً. كنت أول كفيفة تدخل قسم اللغة الإنكليزية في جامعة الأزهر، بقطاع غزة. وفي ذلك الحين لم يكن هناك حديث عن دمج، لم تكن الناس واعية بقضايا الإعاقة. وكان هناك تصور مسبق مفاده أن الكفيف يلتحق إما بكلية الشريعة وإما بكلية اللغة العربية. حتى المسؤولون في القسم وفي الجامعة، خلال السنوات الأربع، كانوا دائماً يقولون لي إن اللغة الإنكليزية صعبة علي، وإنه يتعين علي أن التحق بكلية الشريعة أو بكلية اللغة العربية. لكنني واجهت التحديات، وكان يصعب علي التدوين أثناء المحاضرات، والكتابة أثناء الامتحانات. كانت الجامعة لا توفر لي كاتباً، ولم تكن تقبل بمن يوفَّر ليكتب لي، وذلك ما أوجعني كثيراً. بيد أنني واجهت التحدي وأصررت على إكمال الدراسة، فهذا واجبي ما دمت أريد ذلك. الحمدُ لله تخرجت من كلية الآداب، قسم اللغة الإنكليزية في جامعة الأزهر في عام ١٩٩٩، وتوظفت في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كمترجمة. ولكن، هل توقف طموحي عند ذلك؟ لا، أنا مصرة على إكمال مسيرتي. تقدمت لمنحة، وحصلت في عام ٢٠٠٣ على منحة لدراسة الماجستير في جامعة أدنبرة في بريطانيا، في تخصص بعيد عن اللغة الإنكليزية، درست في قسم العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنني كنت أول طالبة كفيفة تلتحق بهذا القسم في جامعة أدنبرة. أنهيت دراستي الجامعية حاصلةً على الماجستير، وعدت الى أرض الوطن. عملت في كلية تنمية القدرات الجامعية، التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كرئيسة لقسم التعليم المستمر، وكمحاضرة. وأنا أعمل الآن في هذه الجمعية. رسالتي للجميع، لا تنظر إلى إعاقتي، بل انظر إلى طاقتي. لم تكن طريقي ممهدة بالورود، ولكن اقتلعت نفسي من بين الأشواك وتحديت الصعاب. فهذا يعرض قوة الإنسانية وقوة الإنسان. في النهاية هذه قصتي، أُبرق التحية لروح الراحل الدكتور فتحي عرفات، الرئيس السابق لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأكن كل الاحترام والشكر والتقدير للأب الحاني يونس الخطيب، الذي يدعمني على الدوام، غداً ومستقبلاً. أشكركم جميعاً على حُسن الإصغاء، وأتمنى أن تكون قصتي ورسالتي قد لمستكم. وأنا سعيدة بوجودي بينكم الآن.

السيدة Iuliana Tudor، مديرة الاحتفال

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً دلال. هذه قصة عظيمة. أنا متأكدة أنها ستكون إلهاماً لنا جميعاً. شكراً لوجودك هنا معي ومعنا جميعاً. إنه لشرف كبير أن أشاركك كل ذلك.

والآن حضرات الضيوف الأفاضل، حان الوقت لنودعكم ونشكركم على إصغائكم.

٤-٤-٤ انتخاب مسؤولي المؤتمر وتشكيل هيئاته الفرعية (اللجان ولجنة الصياغة)

السيد George Weber، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً، سيداتي، سادتي. ننتقل الآن إلى البند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بانتخاب مسؤولي المؤتمر وتشكيل الهيئات الفرعية للمؤتمر.

عملاً بالفقرة ٣ من المادة ١٥ في النظام الداخلي للحركة، ينتخب المؤتمر في الجلسة العامة الأولى الرئيس ونائب الرئيس، ورئيس لجنة الصياغة، والأمين العام ومساعدي الأمين العام، والمسؤولين الآخرين، بناء على اقتراح مجلس المندوبين.

وستظهر على الشاشة قائمة أسماء المسؤولين المقترحين.

ترون على الشاشة اسم رئيسة المؤتمر المقترحة وهي السيدة Natia Loladze رئيسة جمعية الصليب الأحمر الجورجي.

ويقترح لرئاسة لجنة الصياغة سعادة السيدة Maria Socorro Flores سفيرة المكسيك.

ويقترح كأمين عام للمؤتمر سعادة السيد Didier Pfirter مفوض المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المنتدب من أجل أعمال هذه الدورة.

مقرر المؤتمر المقترح هو السيد Bas van Rossum من الصليب الأحمر الهولندي.

ويقترح كنائبة لرئيس المؤتمر سعادة السيدة Athaliah Molokomme سفيرة بوستوانا.

ويقترح اسم السيدة Moamena Kamel من الهلال الأحمر المصري، لتكون المستشارة السياسية للمؤتمر.

لن أقرأ أسماء رؤساء اللجان الثلاثة ومقرريها إذ تظهر أمامكم على الشاشة.

يتشكل مكتب المؤتمر من رئيس المؤتمر، ونائب الرئيس، والأمين العام، ورؤساء مختلف اللجان ولجنة الصياغة وينضم إليهم رئيسا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأنا شخصياً بصفتي رئيس اللجنة الدائمة. ويقّر أيضاً المؤتمر تشكيل الهيئات الفرعية للمؤتمر التي يرأسها المسؤولون الذين ذُكرت أسماؤهم.

هل يمكن أن ننتخب جميع هؤلاء بالتزكية؟ ***[تصفيق]***.

شكراً. اعتقد أننا نستطيع اعتبار الأشخاص المنتخبين مسؤولين في هذا المؤتمر الثالث الثلاثين، وأنه تم تشكيل اللجان ولجنة الصياغة.

ويسرّني الآن أن أدعو السيدة Natia Loladze رئيسة جمعية الصليب الأحمر الجورجي، إلى تسلم رئاسة هذا المؤتمر. كما أدعو الأمين العام ومساعديه إلى أن يتقدموا ويأخذوا أماكنهم هنا على المنصة. وأتمنى للسيدة Loladze وفريقها التوفيق في إدارة مناقشات هذا المؤتمر.

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الجورجي

(الأصل: بالإنكليزية)

السيد المستشار في المجلس الاتحادي، أصحاب السمو الملكي، أصحاب السعادة، سيداتي، سادتي، حضرات الزملاء والأصدقاء من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يشرّفني أن أنتخب رئيسة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وأشكركم جزيل الشكر لما منحتموني من ثقة بطلبكم أن أتولى المهمة الضخمة والمسؤوليات التي يتحملها رئيس المؤتمر.

ويسرني أن أكون اليوم معكم خاصة هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى المائة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكما قاله أحد مؤسسينا Henry Davison: «إن أهمية إنشاء منظمات للصليب الأحمر قوية وفعالة في بلداننا أمر واضح للجميع».

عندما أفكر في هذه الفترة التي ارتبطت بها حياتي بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكرست فيها كل جهودي وإمكانياتي للعمل الإنساني، أتذكر اليوم الذي رأيت فيه المتطوعين في الصليب الأحمر الجورجي يقدمون المساعدة للمحتاجين خلال الحرب في جورجيا. كنت طفلة آنذاك وقد أبهرني عملهم وشكل مصدر إلهام لي. فالمتطوعون في الصليب الأحمر يقدمون ما هو أهم بكثير من الطعام أو المأوى، إنهم يبعثون الأمل في قلوب الناس. وإني أقف اليوم أمامكم مؤمنة بأننا نستطيع معاً تحويل حياة الذين يعانون من الأزمات إلى الأفضل، تماماً مثلما رأيت المتطوعين يفعلونه في جورجيا.

وعندما أتذكر هذا اليوم الذي ارتبطت فيه حياتي بالحركة، ودفعني، أنا الفتاة الصبّية، إلى التعهد بالعمل مع الصليب الأحمر طوال الحياة، أفكر بكل ما هو ممكن إنجازه. وإني لعلى قناعة بأننا سنستمر معاً بإحداث تغيير هائل ودائم في حياة الأسر والأطفال الذين يعانون من الأزمات.

ومع أن أفراد الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يزالوا يساعدون الأطفال وأسرهم في البلدان المثقلة بالحروب، ويقدمون الغذاء الذي تمس الحاجة إليه، ويكافحون الأوبئة والجوائح العالمية، يجب أن ندرك أننا ندخل في عصر جديد يطرح أمامنا تحديات جديدة، ولم يعد تغيّر المناخ ينظر إليه على أنه مشكلة من مشاكل المستقبل، بل هو يحدث اليوم وينجم عنه الآن أثار إنسانية كبيرة.

إن متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يصل عددهم إلى ١٤ مليون يعملون بلا هوادة ليظهروا للناس أنهم ليسوا وحدهم خلال فترات البؤس الشديد. إننا نجد السبل اللازمة لمساعدة المحتاجين، وتوفير مياه الشرب للعائلات، وتأمين أماكن الإيواء للجماعات المحلية، ومساعدة السكان على إعادة بناء سبل عيشهم ليتمكنوا من الاعتماد من جديد على أنفسهم. يعمل المتطوعون بلا كلل من أجل إعادة الأمل. أرجو أن تنضموا إلى في تكريم المتطوعين بجولة من التصفيق الحار ونشكرهم على الجهود المضنية التي يبذلونها يومياً. ***[تصفيق]***.

غالباً ما تتطلب التحديات الجديدة أفكاراً جديدة. وسوف تتاح للحركة والهيئات الحكومية والجهات المعنية الرئيسية فرصة العمل معاً من أجل تحديد أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً حالياً وفي المستقبل. وإني على ثقة بأننا سنطرح سوياً أفكاراً كبيرة بفضل معرفتنا الواسعة وسنوات الخبرة الطويلة التي لدينا في بعض بقع العالم الأكثر اضطراباً، وأننا سنجد الطريق المؤدي إلى حل بعض أشد القضايا الإنسانية إلحاحاً. إن قوتنا تكمن في وحدتنا.

يتعلق المؤتمر في جوهره بالشراكة بين الحركة الدولية والحكومات، ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية وأدائها لدورها المساعد، وتعزيز قيادتها في المجال الإنساني من أجل تحويلها إلى الشريك المفضل في جميع عمليات الإغاثة الإنسانية، لأن قوة الجمعيات الوطنية تزيد أيضاً من قوة الحكومات.

«فلنعمل اليوم لبناء الغد» هو الشعار الجامع للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، والقانون الدولي الإنساني هو المحور الرئيسي للمؤتمر الدولي.

نحتفل أيضاً هذه السنة بذكرى أخرى هي الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، التي تنص على معاملة الجرحى والأسرى من أفراد القوى المسلحة والعاملين الطبيين معاملة إنسانية، وحماية السكان المدنيين.

وحتى لو لم يُحترم دائماً القانون الدولي الإنساني، فإنه يستمر في إنقاذ الأرواح لأنه يسمح لمنظمات مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقديم المساعدة التي يحتاج إليها السكان في مناطق الحروب.

يجب أن نحسّن طريقة معالجتنا لمشاكل الصحة النفسية والأوضاع النفسية والاجتماعية للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والتي غالباً ما تظل مخفية. وبينما يعاني٢٠٪ من الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية من اضطرابات في الصحة النفسية، يحصل ٢٪ منهم فقط على دعم في هذا المجال. وعلينا أن نجد السبل لسّد هذه الفجوة وإلقاء الضوء على قضايا الصحة النفسية.

مع تزايد أعداد الأشخاص المرتحلين، نحتاج إلى تعاون قوي بين الدولة والسلطات العامة ووكالات الإغاثة والحكومات المحلية والحركة الدولية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الدولي كذلك عندما يضطر الناس إلى اجتياز الحدود.

وبالرغم من خبرتنا الطويلة في مجال تقديم المساعدة، يجب أن يكون تركيزنا الأولي على الوقاية أكثر مما هو على الاستجابة. ويجب، كلما كان ذلك ممكناً وحيثما يكون ممكناً، أن نستثمر في عمليات الحد من مخاطر الكوارث بحيث تسبب الكوارث أقل قدر ممكن من الخسائر لدى حدوثها. وعندما لا نستطيع الحيلولة دون نزوح السكان، يجب أن نضمن أمن كل فرد من الأفراد وكرامته وسلامته الجسدية والنفسية.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، تؤدي دوراً حيوياً في إعادة الروابط العائلية وجمع شمل العائلات. وتسبب قضية الأشخاص المفقودين وانفصال أفراد الأسرة آثاراً نفسية خطيرة على العائلات والأصدقاء والمجتمع المحلي عموماً. ويُعدّ تشتت أفراد العائلات وانفصالهم أحد المآسي الإنسانية الطويلة الأمد والأشد ضرراً.

تتمتع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بكفاءة فريدة وقدرة معهودة في مجال إعادة الروابط العائلية. إننا نفتخر في حركتنا بتسخير قوة الإنسانية التي تتجلى كل يوم عبر قوة ملايين المتطوعين في الميدان الذين يتفانون في مساعدة الآخرين، ويقدمون مجموعة من المواد الأساسية أو أغطية، ويوفرون الرعاية. وبين هؤلاء المتطوعين الذين يعملون بلا كلل داخل مجتمعاتهم، توجد أعداد متساوية من النساء والرجال. وتتطلب الاستفادة من قوة الإنسانية أن نعترف بعمل هؤلاء النساء بنفس القدر الذي نعترف به بعمل الرجال. يجب أن نقدّر الجهود التي يبذلها العديد من النساء اللواتي يؤدين دوراً قيادياً في مجتمعاتهن ونعترف بقدراتهن في قيادة منظمتنا ليس على المستوى المحلي فحسب بل على أعلى المستويات وفي جميع المناصب. لقد حان الوقت لنضمن استغلالنا الكامل لقوة الإنسانية في كل تنوعها، لأن قدرتنا على الإشراك الفعلي للجميع يجعلنا أكثر فائدة للناس وأكثر احتراماً لكرامة الإنسان وفي نهاية المطاف أفضل خدمة للإنسانية.

ويتوسع حدود نشاط الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ويتعزز أثرها، عندما نضيف التزام شبكة إنسانية عالمية ومحلية من ملايين المتطوعين بالمبادئ الأساسية للحركة التي تستند إليها أطرنا الدستورية والتنظيمية والسياسية.

ولهذا نجد موضوع الثقة في العمل الإنساني في جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. إن الحركة تعطي الأولوية لكسب ثقة وقبول جميع المجتمعات المحلية، والسلطات، ووكالات الإغاثة، على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. كما نعطي الأولوية لإقامة الشراكات مع الجهات المعنية الرئيسية، ومع الجمهور ومختلف الجماعات في كل المستويات، لأن هذه هي الطريقة المثلى ليكون عملنا فعالاً، والطريقة الفضلى لمساعدة من هم أكثر احتياجاً.

الأصدقاء الأعزاء،

نرجوكم أن تتزودوا بهذه الروح من الدعم والشراكة الحقيقية وتفتحوا ذراعكم وقلوبكم لأصدقائكم وجيرانكم وعائلاتكم، وتشجعوا المتطوعين وتتمسكوا بالعمل التطوعي، وتحثوا أشخاصاً جدد على التطوع بحيث نتحد ونبقى أقوياء في متابعة أهدافنا ونحافظ على قوة الإنسانية.

الأصدقاء الأعزاء،

تحضيراً لهذا المؤتمر، كتب أطفال من مائة مدرسة سويسرية رسائل موجهة إلينا جميعاً. وتقول إحدى هذه الرسائل البسيطة والمؤثرة: «أتمنى للعالم أن يشفى مما يعاني منه».

فكروا بالأمل وبالثقة التي يضعها هذا الطفل وكل الأطفال في العالم في كل واحد منا أثناء هذا المؤتمر الدولي. فكروا بأولادكم.

فلندع السياسة جانباً ونسعى معاً إلى شفاء العالم.

شكراً.

بعد هذه الملاحظات الافتتاحية، يسرني أن أدعو رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السيد فرانشيسكو روكا إلى إلقاء كلمته الترحيبية. تفضل سيد روكا.

٤-٤-٥ كلمة السيد Francesco Rocca، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل: بالإنكليزية)

أصحاب المعالي، ممثلي الدول الأطراف في اتفاقية جنيف، الزملاء في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الأصدقاء الأعزاء،

إنه لمن دواعي السرور والشرف أن أفتتح هذه الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الدولي إلى جانب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، ورئيس اللجنة الدائمة جورج فيبر. ويسعدني أن أرى هذا العدد الكبير من الوفود التي حضرت إلى جنيف لتناقش أهم القضايا الإنسانية لعصرنا.

ويمثل هذا اللقاء منتدى مُميّزاً. فهو الحيّز الوحيد، في العالم بأكمله، الذي يجمع الدول والعاملين في المجال الإنساني للالتزام معا بقرارات من المنتظر أن تؤثر تأثيرا إيجابيا في حياة الناس وسبل عيشهم وأسلوب حياتهم.

وفي عالم تتقلص فيه المساحات الآمنة التي تعزز التقارب يتفاقم وضع ملايين الأشخاص الضعفاء، وتواجه التعددية تحدّيات جدّية، بل قد يذهب البعض إلى القول بإنها – أخفقت – في إيجاد حلول مشتركة لتحسين وضع ملايين الأشخاص الضعفاء الحال، إلا أن نقاشاتنا وقراراتنا المُتخذة من هذا المنتدى تكتسي أهمية بالغة في **تحسين** حياة المحتاجين.

إننا نواجه اليوم عدداً غير مسبوق من الأزمات الإنسانية. وما أزمة المناخ والهجرة وتفشي الجوائح والنزاعات المُطوَّلة سوى غيض من فيض التحديات التي تجعل من دور العمل الإنساني الذي يضطلع به الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمجتمع المدني عموماً، دوراً حاسماً وغالباً ما يؤدي إلى تغيير حياة الناس وإنقاذ أرواحهم.

ونحن، العاملين في المجال الإنساني مُتفائلون بطبعنا، بل أعتقد أنه يجب علينا أن نكون كذلك. فنحن نقف دائما إلى جانب المحتاجين بفضل زهاء ١٤ مليون متطوع في الحركة. ولكن أعمالنا لا توازي حجم الاحتياجات وخطورتها، فمع كُل مساعدة نقدمها لشخص ما، نرى هناك الملايين الآخرين المحتاجين إلى مساعدتنا.

ويكافح الصليب الأحمر والهلال الأحمر لجمع الأموال اللازمة، كما نكافح لمواجهة الأزمات المطوَّلة التي تدوم سنوات طوال، بل وعقود في أغلب الأحيان، في بيئات هشّة للغاية، الأمر الذي يضغط ضغطاً شديداً على منظومة العمل الإنساني.

كما نعاني من الاتجاه المقلق نحو تجريم المعونة الإنسانية، واستخدام مساعداتنا بشكل متكرر كأداة سياسية. ونحن نبذل قصارى جهدنا محاولين التحلي بروح الابتكار واستنباط طُرق مناسبة لتدعيم عملياتنا رغم العراقيل التي تعترضنا.

ومنذ بضعة أيام، اعتمدت الجمعية العامة للاتحاد الدولي استراتيجية العقد ٢٠٣٠ التي ستسترشد بها شبكتنا للصليب الأحمر والهلال الأحمر على امتداد العقد المقبل. وهي استراتيجية تبعث على الأمل، وتصبو إلى تحقيق التحوّل والتغيير. وباعتماد هذا النهج نُقرّ بأن العالم يتغيّر، وبأننا بحاجة إلى التكيُّف لتفادي المعاناة التي لا مبرر لها. ويحتل تغير المناخ صدارة التحديات الإنسانية التي نعمل على مواجهتها، إلى جانب الأزمات والكوارث والصحة والهجرة والهوية والقيم والسلطة والاحتواء. وأشعر بالفخر الشديد لإجماعنا على التحديات التي يجب علينا التصدي لها من أجل الاحتفاظ بجدوانا.

ومنذ ١٦٠ سنة مضت، حمل مؤسس منظمتنا، هنري دونان، رؤية لا تزال قائمة إلى الآن، ألا وهي: جمعيات وطنية قوية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تُساهم في تعزيز قوة المجتمعات المحلية وحُسن تأهبها.

وكانت تلك انطلاقة «الاتجاه» نحو خطة توطين المعونة الإنسانية، منذ ١٦٠ سنة خلت. ويعود الفضل، في ما نتمتع به من ثقة المجتمعات المحلية واحترامها وسهولة الوصول إليها، إلى متطوعينا الذين أثبتوا تفانيهم على امتداد قرن ونصف. وهم يمنحونا بالفعل نفس الاحترام والثقة والرعاية التي نمحنها لهم. ومن هذا المنتدى، أناشدكم اليوم بقوة إلى أن تدعموا، بكل طريقة ممكنة، عمل متطوعينا. وأدعوكم إلى متابعة خطة توطين العمل الإنساني، ودعم الأطراف المحلية، مثل جمعياتنا الوطنية. وأدعوكم إلى العمل معنا على ضمان الوصول الآمن لمتطوعينا وموظفينا إلى المنكوبين دون أي عراقيل في جميع حالات الطوارئ، كما ألتمس منكم الامتناع عن أي شكل من أشكال تجريم المعونة الإنسانية.

واسمحوا لي أيضاً، في هذا المحفل، بأن أرحب بانضمام جمعيتين وطنيتين، من جزر مارشال وبوتان، إلى أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وينطوي كل انضمام جديد إلى أسرتنا على وعود وعدد كبير من المتطوعين الذين سيبذلون قصارى جهدهم لإحداث التغيير من أجل الإنسانية.

إننا نقول دائما إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر «أكبر شبكة إنسانية في العالم» – وهذا واقع – فحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تتألف من ١٩٢ جمعية وطنية ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولكن دعوني أُدخل تغييراً طفيفاً على هذه العبارة: إننا الشبكة الإنسانية الكبرى «في خدمة» العالم. وهذا التغيير وإن كان طفيفاً فهو ليس بالبسيط، إذ علينا أن نُحوّل اتجاه التركيز ليصبح على الأشخاص الذين نخدمهم وليس على أنفسنا.

«الثقة» هي الكلمة الرئيسية التي يقوم عليها المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. ولكسب ثقة المجتمعات المحلية التي نخدمها، علينا أن نحرص على أن نكون بينها. فقوتنا تكمن أساساً في انتماء متطوعينا للمجتمعات المحلية التي يخدمونها. فمتطوعونا يتحدثون لغة هذه المجتمعات ويفهمون خصوصيات ثقافتها وعاداتها وهم في عين المكان قبل كل أزمة وصدمة وخطر وأثناءها وبعدها. وفي الواقع، كثيرا ما يساعدون على منع تحول هذه الصدمات والمخاطر إلى كوارث.

ونحن نعمل في إطار عملنا الإنساني على بذل قصارى جهدنا لتخفيف المعاناة الإنسانية، ولكن لا يُمكننا أن نبلغ هذا الهدف بمفردنا. فنحن بحاجة إلى أن تعمل معنا الحكومات على حل المشاكل وتجاوز العقبات التي تحول دون اضطلاعنا بعملنا. نحن بحاجة إلى حكومات على قناعة بأن تحديّات مثل تداعيات تغير المناخ أو الفقر أو النزاعات والهجرة، تُمثّل تحدّيات مشتركة، ويجب أن نواجهها باعتبارها أولوية لنا جميعا.

والحل الوحيد لمعظم التحديات التي تعترضنا يستوجب إرادة سياسية، ونحن بحاجة إلى أن تتحلوا كحكومات بالشجاعة والجرأة، كأن تقرّوا بأن أزمة المناخ واقع يؤثر في ملايين الأشخاص في كل أنحاء العالم. وإن كانت لا تزال لديكم بعض الشكوك، فيرجى الاستفادة من تلك الأيام وتخصيص بعض الوقت مع زملائنا القادمين من جزر المحيط الهادئ، وتحدثوا معهم واسألوهم عن مخاوفهم وما يعيشونه في مجتمعاتهم، واصغوا إلى قصصهم. فتغير المناخ يمثل حقيقة بالنسبة إليهم وليس خبرا مضلِلا.

نحن بحاجة إلى انضمامكم إلينا لمواجهة هذه الأزمة. ويمثل هذا الاجتماع فرصة فريدة ينبغي أن نستغلها لإجراء حوار. نحن هنا، وأود أن أكون صريحا، ليس لإرضائكم بل لنكلمكم بصدق. وهذا ما يدعوني إلى تشجيع الحوار مع زملائنا.

فكيف لنا أن نتحدّث عن الثقة ومواطن الضعف المتغيّرة في حين قد تتلاشى بلدان برمتها في عرض المحيط؟ نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير سياسية تحمي كوكبنا. فلم يعد بوسعنا أن نهدر المزيد من الوقت! ودعوني اقتبس قول الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بان كي مون «ليست لدينا خطة بديلة، حيث لا توجد خطة بديلة».

إننا محايدون! لا ننحاز إلى أي طرف، ولكننا نتخذ موقفا. فحين نواجه هذه التحديات نتخذ موقفا لحماية واحترام كرامة كلّ إنسان.

فلا يُمكننا أن لا نشعر بالقلق ونحن نرى الناس يلقون حتفهم في عرض البحر المتوسط أو على أي مسار آخر للهجرة، ويجب أن نقلق لما يحدث لأجل الإنسانية. لا يجب أن تكون الهجرة محلّ انقسامات. فبينما نجتمع في هذا المحفل، يموت ناس في عرض البحر أو في قلب الصحراء، أو يموت قاصرٌ في سجن لوحده. ولن أستغرب إذا ما تلقينا بحلول نهاية هذه الجلسة الافتتاحية أنباء عن غرق سفينة أخرى، ترفع من أعداد من العدد الهائل بالفعل للقتلى. لا يمكن أن نقبل بهذه المآسي.

وكما سبق وقلت مرارا وتكرارا، يُعدّ تجريم المعونة الإنسانية أحد أسوأ التركات في عصرنا، إلى جانب استخدام المهاجرين كأداة سياسية: هذا أمر غير مقبول. رسالتنا واضحة وضوح الشمس: إنقاذ الأرواح لا يُمكن في أي حال من الأحوال أن يُصنّف على أنه جريمة. فهو ليس عملا سياسيا. وفي نظرنا لا وجود لكائن بشري غير شرعي.

يُتيح المؤتمر الدولي منبراً لتعزيز الحوار بشأن التحديات المشتركة التي تعترضنا. وتجمّعنا معاً إنما هو تجسيد للدور المساعد للحكومات الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كجهات مساعدة للحكومات في المجال الإنساني. وتستفيد كل من الدول وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى حد كبير من هذا «الدور المساعد» – كما يستفيد منه بدرجة أكبر السكان الذين يحتاجون إلى دعمنا.

واسمحوا لي بأن أختم حديثي بالإشارة إلى متطوعينا. سبق وأن ذكرت أن خطة تكييف المعونة وفقاً للسياقات المحلية تعكس اتجاها إنسانيا نشأ من رحم حركتنا. حيث انطلق من فكرة مؤسس الحركة هنري دونان ولا نزال نجسده منذ ذلك الوقت.

ومنذ انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني انطلقت الدعوة إلى تحسين المساءلة أمام الأشخاص المتضررين لتحسين جودة المساعدة الإنسانية وفعاليتها. وأشارت الأبحاث مؤخراً إلى ضرورة تعزيز ميزتنا التنافسية لضمان استنارة برامجنا وعملياتنا دائما إلى المنظور والمعارف المحلية. ويجب أن يكون إشراك المجتمعات المحلية والمساءلة في صلب كل أعمالنا.

فلا يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يؤدي عمله إن لم تثق به المجتمعات المحلية وإن لم تقم العلاقة بين المجتمعات الوطنية وحكوماتها على الثقة.

وهذا المؤتمر على درجة عالية من الأهمية أكثر من أي وقت مضى! إذ إنه يتيح لنا فرصة فريدة لإقامة حوار صريح وصادق وقائم على الاحترام ضمن حيّز آمن تُوفّره لنا مبادئنا الأساسية، وما أحوجنا إلى مثل هذا الحوار. وسنناقش هذه المرة عدداً أقل من القرارات ونعمل بالأحرى على تعزيز الحوار بيننا. فلنستغل هذه الفرصة على أحسن وجه من أجل إجراء مناقشات مثمرة وقد وضعنا نُصب أعيننا هدفنا المشترك «بإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة والوصول إلى الأشخاص المستضعفين».

لدي دعوة واحدة لكل المشاركين، ففي غضون أقل من ٤٨ ساعة سنصوت لانتخاب اللجنة الدائمة المقبلة. لقد أمضينا الأيام القليلة الماضية في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين، وتحدثنا عن التوازن بين الجنسين، ونعلم أن هناك ثلاث مرشحات لعضوية اللجنة. لذا أدعوكم إلى مساعدتنا على انتخاب ما لا يقل عن امرأتين في اللجنة الدائمة المقبلة.

لقد بدأنا بالفعل، ولكن لنضع مَعلما مهما آخر خلال هذا المؤتمر! وأتمنى لنا جميعا حواراً مثمراً، آملاً أن نحمل جميعاً قراراتنا إلى أوطاننا بعزم أكيد على تنفيذها. لنعمل من أجل الخير، ولنبدأ الآن بالحوار حول المستقبل الذي نتطلع إليه.

شكرا جزيلا.

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الجورجي

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيد روكا لهذا الخطاب المؤثر.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس مجلس المندوبين كي يقدم لنا النتائج الرئيسية لأعمال مجلس المندوبين الذي انعقد يوم أمس.

٤-٤-٦ كلمة السيد Peter Maurer
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
(متضمنة نتائج أعمال مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر)

(الأصل: بالإنكليزية)

أصحاب المعالي، سيداتي سادتي، حضرات الزملاء والأصدقاء،

أهلاً بكم في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، هذا المنتدى الفريد لحركتنا Movement، وللأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف Geneva Conventions، الذي يتيح لها فرصة الاجتماع والسعي معاً إلى رسم مستقبل العمل الإنساني.

ولست الوحيد الذي يقدم لكم هذا الترحيب الحار، فقد تسلم المندوبون رسائل من أطفال في مدارس جنيف يشكرون فيها الصليب الأحمر والهلال الأحمر على نشاطه في مختلف أنحاء العالم، وتكلم بعضهم عن أحلامهم برؤية عالم بلا فقر ولا أمراض ولا جوع ولا حروب ولا كوارث. وطلبوا منا أن «نشفي العالم».

عندما تكون في سن الثامنة من العمر، تبدو الفرص المتاحة لمساعدة العالم بلا نهاية. ولكن مع مرور الوقت تتقلص الطموحات. وإني أشجعكم خلال هذا المؤتمر على التفكير في هذه الكلمات المشجعة والطموحة، ليس عن سذاجة، بل من أجل التركيز على الذين يعانون من الأزمات وهم محور مناقشاتنا، ومن أجل تصوّر ما يمكن تحقيقه وتجاوز السياسة والتركيز على الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها.

خلال جلسات مجلس المندوبين يوم الأحد، أحرزت الحركة الدولية تقدماً في تناول بعض القضايا ذات الأولوية التي ستؤثر إلى حد كبير في مجالات تركيزها للسنوات القادمة.

لقد تعهدنا بتدعيم الثقة والنزاهة، وتعزيز خضوعنا لمساءلة المجتمعات المحلية المتضررة. واعتمدت الحركة بياناً واضحاً عن النزاهة، والتزامات على مستوى الحركة تتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة، وقراراً بتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين في مجلس المندوبين.

واتخذنا قرارات هامة بشأن معالجة بعض أوجه الضعف الخاصة في مجالات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والروابط العائلية، والهجرة، والنزوح الداخلي.

كما بحثنا في أفضل السبل للتعاون بين مكونات الحركة، ومنها تجديد الالتزام بإحياء عملية تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة، وإجراء نقاش مفتوح بشأن طريقة تكييف الهياكل والعمليات المستخدمة كي تعكس بشكل أفضل الدور الذي يمكن أن يؤديه كل مكون من مكونات الحركة والدور الذي ينبغي أن يؤديه كي تكون الحركة مهيأة لمواجهة المستقبل.

ويسعدني أن أعلمكم بتوصل مجلس المندوبين إلى إجماع بشأن رسم مسار للمضي قدماً في مرافقة الحركة ومراقبتها لتنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وسندعو المؤتمر يوم الخميس إلى الموافقة على هذا المسار.

اسمحوا لي أن أكون صريحاً مع ممثلي الدول، فما لاحظناه في مجلس المندوبين يوم أمس لم يكن التقدم الذي أحرز في هذه المسألة أو تلك، بل أجواء القلق السائدة وما أبرزته الخبرات الحقيقية في عمل أعضاء الحركة في الخطوط الأمامية:

- الآثار اللاإنسانية لبعض سياسات الهجرة التي نتعامل معها؛
- الأجواء السامة السائدة داخل المجتمعات والأثر العميق للأزمات والنزاعات على الصحة النفسية للسكان وللذين يقدمون المساعدة؛
- الانتهاكات التي تطال الحيز المخصص للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز؛

- استخفاف الدول والجهات الفاعلة الأخرى بالقانون الدولي الإنساني في ميادين القتال المعاصرة؛
- استخدام البيانات الإنسانية كسلاح في سياق العمليات القتالية، ومكافحة الإرهاب، وسياسات حفظ النظام التي تعتمدها الحكومات.

إنني أسرد هذه القائمة ليس باعتبارها اتهامات، بل للإشارة إليها كمجالات تثير قلقاً حقيقياً ويجب أن تُطرح ضمن مناقشات مفتوحة تهدف إلى تجديد العلاقة الخاصة التي تربط الدول والحركة الدولية.

إن هذا المؤتمر الدولي هو مناسبة فريدة ويستند في تاريخه إلى قاعدة أساسية تقضي أنه حتى في حالات الكوارث والعنف والنزاعات، وفي سياقات تتسم بسوء التنمية أو تواجه تحديات عالمية أخرى، وعندما يصل اليأس والدمار إلى أعلى المستويات، يمكن إنقاذ الأرواح ويمكن التخفيف من المعاناة تحديداً عبر العلاقة الخاصة بين الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

والضرورة هي التي تحكم هذه العلاقة الخاصة – ففي أوقات الأزمات، لا تمتلك الدول ولا المجتمعات المدنية ما يكفي من الوسائل اللازمة للتعامل وحدها مع هذه القضايا، بل هي بحاجة لبعضها بعضاً.

ولهذا كان علينا منذ إنشاء الحركة أن نقدم رؤية تستند إلى علاقات دائمة مبنية على الثقة، وإلى عمل إنساني مبني على المبادئ، وحيز إنساني محمي من التدخلات السياسية.

وتميزت هذه العلاقة الخاصة بفعالية هائلة، فكانت الحركة متواجدة في الميدان في كل أزمة من الأزمات الكبيرة في العالم. وكنا نسعى، من خلال العمل مع الدول، إلى التخفيف من آثار الحروب وأعمال العنف، وأضفنا الصوت الإنساني إلى المناقشات السياسية، وقمنا بتعبئة المجتمع المدني عبر شبكة ضخمة من المتطوعين الملتزمين.

تصادف هذه السنة الذكرى المائة للاتحاد الدولي والذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف وهما رمزان لاستدامة عقدنا الفريد. فنقدم تهانينا للاتحاد الدولي وشكرنا للدول على مشاركتها ودعمها المستمرين.

وبالرغم من الاعتراف بالآثار وبالإمكانيات العظيمة التي تحملها هذه العلاقة الخاصة، لم تُقدّر دائماً قيمة هذا التعاون تقديراً صحيحاً، ولم تُعزز دائماً، كما لم تُدمج في عملية صنع القرارات السياسية.

وأدعوكم اليوم إلى أن نجدّد جهودنا جميعاً، ونعيد تنشيط علاقتنا في وجه الأزمات الإنسانية المعاصرة المعقدة.

إني أشعر بالقلق إزاء تضاؤل الدعم السياسي – والتمويل – المقدم إلى العمل الإنساني المستقل وغير المتحيز. فبينما يتزايد استخدام العمل الإنساني لأغراض سياسية، تُمنع بعض الجماعات المحتاجة من الحصول على المساعدة، ويتنصل البعض من الالتزامات القانونية الدولية.

ولكني اعترف أيضاً، في روح من النقد الذاتي، أن الوضع المميز الممنوح للحركة في بعض السياقات أو بعض البلدان، لم يُترجم دائماً إلى خدمات تقدم بالقدر والسرعة المتوقعين من الدول والمجتمعات في حالات الطوارئ.

وعندما تضعف علاقتنا الخاصة، يكون الأثر هو نفسه دائماً – منح قدر أقل من المساعدة والحماية إلى الأشخاص المعوزين وتشكيل سوابق خطيرة تؤدي إلى تقليص النشاط المحايد وغير المتحيز والمستقل.

إن الأزمات العالمية الهائلة والمعقدة تتطلب منا أفضل استجابة ممكنة. فالنساء والرجال والأطفال الذين يكافحون كل يوم للبقاء على قيد الحياة يستحقون أن نقدم لهم أفضل استجابة ممكنة.

وتبدو قائمة الأزمات بلا نهاية، فهي تشمل النزاعات المزمنة والنزاعات في المناطق الحضرية، والصدمات المناخية، والجوائح، والنزوح، والهجرة، والتهديدات المحيطة بحيز العمل الإنساني، وتدفق الأسلحة بلا قيود، والعنف، والجريمة، وعدم المساواة، والفساد، وفشل هيئات الحكم، وغيرها وغيرها...

هناك الآن أعداد ضخمة من الأشخاص المتضررين أصلاً. وسوف تصبح النزاعات وأعمال العنف والكوارث هي الاتجاه السائد في عدد كبير من المجتمعات وفي العلاقات الدولية، خلال السنوات القادمة. ونتوقع أن تتفاقم هذه الأزمات وتزداد تعقيداً مع تغير المناخ، وتزايد أعداد الجماعات المسلحة وأشكال العنف المتداخلة.

وفي غياب الحلول السياسية، يطول أمد الحروب ويدوم بعضها عشرات السنين. ويتضرر المزيد من الناس خلال فترات أطول وأحياناً لعدة أجيال.

تزداد المعارك في المناطق الحضرية مما يسبب دمارا واسع النطاق. وتُستخدم فيها أسلحة متفجرة وذات آثار تمتد على مساحات شاسعة في مناطق تتسم بكثافة سكانية كبيرة، وتسبب أضراراً غير مقبولة للسكان المدنيين ولمدنهم.

وحين تدمر الحروب أنظمة كاملة حيوية لبقاء المدنيين على قيد الحياة، وحين يضطر الناس إلى النزوح لسنة أو سنتين أو ١٠ سنوات أو حتى عشرين سنة، تتولد بذلك احتياجات جديدة. ففي حالات الطوارئ «الطويلة الأمد»، يحتاج الناس إلى أكثر من المواد الأساسية من غذاء ومأوى، فهم يحتاجون إلى الكهرباء والماء والنظم الصحية. وما تتضمنه «احتياجات الطوارئ» أو «الاحتياجات العاجلة» يتغير، ومن ثم يجب أن تتغير أيضاً استجابتنا.

ويكتسي العمل مع المجتمعات المحلية المتضررة أهمية حيوية، لأنه يسمح لنا بفهم ما تحتاجه هذه المجتمعات – بطلباتها الخاصة – وما هو الأنسب لها ضمن مسار لا يقوم على التبعية بل على توفير الاعتماد على النفس.

وغالباً ما كانت تتحول المساعدة، والإغاثة الإنسانية بشكل خاص، إلى عامل كابح بدل أن تكون العامل المشجع على الاستقلال الذاتي. فعلينا أن نغيّر مجرى الأمور ونشّق طرقاً جديدة نحو ضمان حياة مستقلة ومسؤولة قادرة على تقرير مصيرها.

علينا أن نستجيب أيضاً للحاجات غير المرئية، منها حاجات الناجين من صدمات عميقة في مجال الصحة النفسية والحاجات النفسية والاجتماعية. وهناك مجتمعات بكاملها تعاني بصمت وأفراد يتحملون عار الوصم وغياب الدعم المناسب.

يجب أن يسترعي هذا الألم غير الظاهر اهتمامنا بنفس القدر الذي تسترعيه الحاجات الجسدية، وقد شجعني الدعم الكبير الذي قدمه لي مجلس المندوبين كي أمضي قدماً في متابعة هذه القضية. كما شجعتني رؤية الدعم الذي تتلقاه عائلات الأشخاص المفقودين عندما تناشد الحركة طالبة المساعدة.

يجب أيضاً أن نكون مهيئين لمزايا التحوّل الرقمي ولمخاطره على حد سواء. فالتكنولوجيات التي تتطور بسرعة ترسم خطوطاً جديدة لمعارك الفضاء الإلكتروني، وتولد طرقاً جديدة في القتال مثل أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وغيرها من وسائل الحرب عن بعد. ومن الأهمية بمكان أن نظل حريصين على حماية الإنسانية في هذه الحدود الجديدة، وأن يبقى الإنسان متحكماً بالقرارات المتعلقة باستخدام القوة.

وتساهم أيضاً الأدوات الرقمية حتى في تغيير أقدم الخدمات الإنسانية. وخير مثال لذلك برنامج إعادة الروابط العائلية المتجذر في تجربة حربين عالميتين ومجموعة من النزاعات في شتى أنحاء العالم والذي يتولى جمع شمل العائلات منذ ١٥٠ سنة. وما يجعل هذا التغيير ممكناً هو اجتماع قوة جذور عمل الحركة وقوة الشبكات العالمية، إلى جانب الدعم القوي الذي تقدمه الدول.

إننا نركز اليوم على زيادة إمكانات الحصول على الوسائل الرقمية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة من أجل تحسين وسائل البحث عن المفقودين وهو طموح معلن بوضوح في استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية التي اعتمدها مجلس المندوبين.

ومن المهم جداً للذين هم غالباً في أوضاع تعرّضهم للخطر أن يطمئنوا على طريقة استخدام بياناتهم الشخصية.

وبالفعل في كل ما نقوم به، تودع بين أيدينا ثقة عظيمة.

الثقة هي الترخيص الذي نملكه للعمل وهي تعني أننا نستطيع عبور خطوط المواجهة والوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة، وأننا نستطيع العمل كوسيط محايد لإيصال إمدادات الإغاثة، وتعني الإيمان بأن أموال المانحين ستستخدم بطريقة رشيدة، وتعني أنه يتعين علينا ضمان نزاهة مؤسساتنا.

كما تعني أيضاً أن نظل خاضعين لمساءلة المجتمعات المحلية التي نخدمها. وليس ذلك مجرد كلام بل هو التزام حقيقي إزاء الأشخاص المتضررين من الأزمات، يفرض علينا الانتباه إلى حاجاتهم الفعلية، وتوقع الصعوبات التي سنواجهها.

يجب أيضاً أن تعكس قوتنا العاملة تنوع السكان الذين نعمل إلى جانبهم. فضمان التنوع وإشراك الجميع هو من الضرورات الحتمية في عالمنا اليوم وليس عملية اختيارية أو كمالية. ومن الأهمية بمكان أن تمتد الممارسات الرامية إلى إشراك الجميع إلى المناصب القيادية، وألا تقتصر الالتزامات المقدمة بشأن وصول النساء إلى المناصب القيادية على مجرد التصريحات، بل يُصار إلى تنفيذها فعلاً – وبسرعة.

ونذكر من بين القضايا التي تثير قلقاً بالغاً لدى جهات كثيرة في الحركة، مسألة استغلال العمل الإنساني وتسييسه. إننا نرى عدداً متزايداً من الدول يعمد إلى تضييق الخناق على الحيز المخصص للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل.

ويُمنع العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان المدنيين وإلى المحتجزين، ولا توجد ضمانات لسلامتهم، وتُفرض قيود على توزيع المساعدات بحجة وجود عقبات بيروقراطية أو عقوبات أو غيرها من التدابير التقييدية المصطنعة.

وبالرغم من اهتمامات الدول المشروعة بضمان الأمن، نرى أن التدابير المقررة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تقييد العمل الإنساني. وقد اتخذت الأوساط الدولية بعض الخطوات الهادفة إلى إيجاد حلول عملية، لكن يبقى من المهم تجديد التفاهم المتبادل بين الدول والحركة الدولية بشأن كيفية التصرف في مثل هذه الظروف الصعبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا مدعوين، في هذه الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، إلى الدفاع عن قدرة القانون الدولي الإنساني على الحماية.

إن اتفاقيات جنيف تمثل أحد أهم الإنجازات في مجال التعاون فيما بين الدول، وهي إحدى المعاهدات الدولية القليلة جداً التي تم التصديق عليها عالمياً لأسباب ليس أقلها أنها تعبّر عن القيم العالمية الخاصة بالسلوك الأخلاقي والكرامة الإنسانية.

وقد رأينا طوال هذه السنة التاريخية دولاً تدلي بتصريحات قوية وتتخذ إجراءات ترمي إلى احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

ورأينا بعض الأطراف في النزاعات تتخذ إجراءات في حالات عدة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني في عملياتها العسكرية، مثل إلغاء أو تعليق بعض الهجمات لأنه اعتبر أن الأضرار العارضة التي يتوقع أن تسببها للمدنيين ستكون كبيرة جداً. ورأينا دولاً تزيد من دعمها لأطراف في النزاع تشجيعاً لاحترام القانون الدولي الإنساني.

ولكن بالرغم من الجهود الإيجابية الكثيرة، لا تزال ترتكب انتهاكات صارخة. ومن الواضح أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان احترام هذه القوانين. فالاعتداء على سلامة القانون هو اعتداء علينا جميعاً.

تلاحظ اللجنة الدولية أن العمليات العسكرية المعاصرة تهدد مبدأ حماية المدنيين، سواء أكان ذلك بسبب انتهاكات صريحة ومتعمدة أو بسبب تفسير تذرّعي للقانون. وفي النزاعات التي يتم فيها تجاهل قواعد القانون، تكون العواقب مدمرة ليس للأفراد والعائلات فحسب بل للمجتمعات المحلية عموماً ولاستقرار مناطق بكاملها.

إن سلوك مثل هذا الطريق خطير، فإذا قررت الدول تفسير القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني وفقاً لذرائع مطاطة، أو إذا شككت في معايير مقبولة منذ فترات طويلة، فهي تواجه خطر إرساء سوابق قانونية مقلقة والسماح في المستقبل للأطراف الفاعلة أن تلحق ضرراً يتجاوز ما هو ضروري على المستوى العسكري وما يمكن القبول به على المستوى الإنساني.

لا شك في أن ميادين القتال العصرية معقدة. والتقرير عن تحديات النزاعات المسلحة المعاصرة الذي أعد لهذا المؤتمر يثير قضايا حيوية تتعلق بحماية السكان المدنيين، والحروب في المناطق الحضرية، والتكنولوجيات الجديدة، وصعود الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، والعلاقة بين تغير المناخ والنزاعات والبيئة الطبيعية. إننا نتفهم القلق الذي تشعر به الدول وقواتها العسكرية بشأن ممارسات الأعداء التي تستتبع تقديم تفسيرات أكثر اجتهاداً للقانون. إلا أن ما نراه وما نخشاه هو أن يؤدي ذلك إلى تقويض القانون، ونقضي بأنفسنا على ما يشكل القاعدة الأساسية لوجودنا.

ويعرض أيضاً التقرير عن التحديات المعاصرة الحلول المقترحة لضمان توسيع الحماية التي يمنحها القانون لتشمل الفئات التي غالباً ما يتم تجاهلها، مثل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، والنازحين إلى داخل بلدانهم.

وتستند هذه الحماية إلى تنوع حاجات الناس وتنوع قدراتهم. فالشباب يعيشون تجربة الحرب بشكل مختلف عن الأشخاص المسنين، والنساء بشكل مختلف عن الرجال، والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بشكل مختلف عن غير المعوقين.

ونعرف من خلال تجربتنا أن المهم فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ليس معرفة القانون فحسب، بل تطبيق وتحويل هذه المعرفة إلى سلوك معين.

وفيما يتزايد الاتجاه نحو خوض الحروب بواسطة الحلفاء والشركاء، يصبح ملحاً للدول أن تنظر في طريقة حث شركائها على ضمان حماية أفضل للسكان المدنيين.

وأمام هذه التحديات الجديدة، تسعى اللجنة الدولية، بالتعاون مع الدول، إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني في ساحات القتال المعاصرة، وإننا نقدّر خير تقدير استمرار الحوار البناء والمفتوح مع الكثير من الدول بشأن هذه القضايا المهمة.

وسيكون تركيز اللجنة الدولية خلال هذا المؤتمر، وبعد إنهاء العملية الخاصة بتعزيز القانون الدولي الإنساني في شهر مارس الماضي، على التنفيذ العملي للقانون في الميدان وفي النظم القانونية الوطنية. كما ندعو الدول والجمعيات الوطنية إلى الموافقة على القرار الخاص بإدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً وإلى اعتماد جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني تنفيذاً كاملاً.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أقدم لكم كل التشجيع لجهودكم خلال هذا المؤتمر.

وإذا كان علينا أن نسعى إلى «شفاء العالم» كما طالبنا به الجيل الأصغر سناً، فلن يتم ذلك إلا بجهودنا المجتمعة، وعبر علاقة عمل متجددة بين الدول ومكونات الحركة.

وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة لاتخاذ خطوات عملية والسير قدماً لإحداث أثر أكبر.

حين نبحث عن الحلول، يجب أن نضع دائماً الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية في قلب مناقشاتنا وكل أعمالنا.

٤-٤-٧ تنظيم العمل: لجنة الصياغة، اللجان، الجلسات العامة، التعهدات وإجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً للرئيس ماورير.

سيداتي، سادتي، قبل أن أطلعكم على برنامج أعمال المؤتمر، اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة، بصفتي رئيسة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، وأطلب منكم أن تنضموا إلى في الترحيب بجمعية الصليب الأحمر لجزر مارشال وجمعية الصليب الأحمر البوتاني لقبولهم داخل الحركة الدولية. ونتمنى لهما كل التوفيق داخل أسرتنا. ***[تصفيق]***.

وسأقدم لكم الآن برنامج أعمال المؤتمر مركزة على هيكل تنظيمه خلال الأيام الثلاثة القادمة. أظن أنكم لاحظتم أن عملية إعداد المؤتمر وتحديد شكله ومضمونه كانت عملية استشارية شارك فيها الجميع. وقد بذل منظمو المؤتمر، تحت إشراف اللجنة الدائمة، جهوداً حثيثة لإجراء الاستشارات مع الدول ومع الجمعيات الوطنية في كل مرحلة من المراحل. ووضع، نتيجة هذه الاستشارات، برنامج مبني حول ثلاثة مواضيع رئيسية – القانون الدولي الإنساني وحماية الناس في النزاعات المسلحة، ومواطن الضعف المتغيرة، والثقة في العمل الإنساني – وهي تعكس الاتجاهات الطويلة الأمد التي تؤثر في طبيعة الاحتياجات الإنسانية وفي قدرتنا على تلبية هذه الاحتياجات اليوم وفي المستقبل. إننا نتطلع إلى هذه الأيام القادمة التي سنفكر خلالها ونستكشف ونتقاسم الممارسات والدروس المستخلصة من أجل تحسين فهمنا لهذه الاتجاهات وآثارها، وإيجاد أفضل السبل لمواجهتها مستندين إلى نقاط قوتنا وتكامل قدراتنا.

نحن كحركة دولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزمون بضمان إتاحة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بما في ذلك في أعلى هيئات صنع القرار. وهذا المؤتمر الدولي هو شامل للجميع ويتيح مشاركة الأشخاص الذين يعانون من أشكال إعاقة مختلفة. وسوف تلاحظون وجود تجهيزات مكيّفة تسمح للجميع التنقل بسهولة، مثل المدارج الخاصة بالأشخاص ذوي القدرات المحدودة على الحركة، وتجهيزات مكيّفة في مجال الاتصالات، مثل الوصف الصوتي للصور من أجل المكفوفين الذين يشاركون في الدرب الإنساني.

ستجدون كل يوم رموز الاستجابة السريعة، الرموز QR، مسجلة عند مدخل هذه القاعة. وهي تقودكم إلى موقع إلكتروني يقدم عروضاً نصية لكل الجلسات العامة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. وتتيح هذه الطريقة الاطلاع على المعلومات للصّم وضعيفي السمع. ويمكنكم رؤية الترجمة بلغة الإشارات هنا على المنصة. إننا نهدف من خلال جميع هذه التكييفات إلى تحسين إمكانيات الحصول على المعلومات، وتعزيز الوعي بضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة.

أود أيضاً الإشارة إلى التعهدات التي تشكل أداة بالغة الأهمية لأنها تمنح الجمعيات الوطنية، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والمراقبين، إمكانية الالتزام باتخاذ إجراءات محددة متصلة بالمواضيع الرئيسية للمؤتمر. وإنني أشجع لذلك جميع الوفود على اقتراح

تعهد واحد أو أكثر، أو الانضمام إلى تعهد مفتوح. يمكنكم تقديم تعهداتكم من خلال المنصة الخاصة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر، أو تسجيلها في الركن المخصص للتعهدات في الطابق الأرضي.

وأرجو الآن من الأمين العام أن يطلعنا على بعض المسائل الإجرائية.

سعادة السيد Didier Pfirter، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل بالعربية)

سيداتي وسادتي، السلام عليكم، وشكراً سيدتي الرئيسة... بما أن الكلام أُعطي لي للمرة الأولى، أود أن أشكركم جميعاً على تكريمكم بتكليفي مهمة الأمين العام لهذا المؤتمر. بصفتي دبلوماسياً يتمتع بخبرة واسعة في مجال تعدد الأطراف داخل منظمة الأمم المتحدة. يسُرُني ويُشرفني أن أعمل للمرة الثانية في مجال اختصاصي لصالح الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

(الأصل بالإسبانية)

بينما حددت منظومة الأمم المتحدة لنفسها مهمة حل مشاكل الإنسانية وإزالة أسبابها، تتخذ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نهجاً أكثر تواضعاً وتهتم فقط بعواقب إخفاقات الإنسانية وبالضحايا. وبالرغم من صعوبة البقاء ضمن هذه الحدود، تظهر إنجازات الحركة مدى نجاحها، وأظن أن هذا التواضع هو الذي سمح لها بتحقيق أشياء لا تُصدق والمساهمة بقدر هائل في بناء عالم أفضل بكثير مما كان سيكون عليه بدون هذه الحركة الرائعة.

(الأصل بالفرنسية)

وأعود الآن إلى واجباتي كأمين عام لهذا المؤتمر. أرجو منكم الانتباه فيما أقدم لكم الهيكل الأساسي للمؤتمر. لقد تكلمت الرئيسة عن المواضيع الثلاثة للمؤتمر التي ستناقشها اللجان خلال الأيام الثلاثة القادمة في جلسات عامة وجلسات إضاءة على مسائل محددة. وأود أن أذكر هنا أن أعمال هذه اللجان لن تتضمن تصريحات عامة تُدرج في محضر المؤتمر. كما ينصح المنظمون بعدم الإدلاء بتصريحات معدة مسبقاً في جلسات الإضاءة، تشجيعاً لإجراء نقاشات حية ومناقشات تحاورية حرة. وستنظم في أغلب الحالات جلسات موازية تجري في نفس أوقات انعقاد اللجان المعنية بمواضيع المؤتمر، وتشمل نقاشاً عاماً في صيغة تسمى «أصداء من المؤتمر». وتحت إشراف الرئيس أو نائب الرئيس، ستقدم تصريحات رسمية تُدرج في المحضر الرسمي للمؤتمر. وأود هنا أن أذكركم بأن تصريحات الوفود يجب أن تكون متوافقة تماماً مع المبادئ الأساسية للحركة، وينبغي ألا يدخل أي وفد متحدث في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي، وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للحركة الدولية. وأخيراً ستكون لجنة الصياغة الهيئة الثالثة التي ستجتمع في دورات موازية طوال الأيام الثلاثة القادمة من أجل صياغة نصوص القرارات التي تقدم إلى المؤتمر لاعتمادها بتوافق الآراء كما هو التقليد في الحركة.

(الأصل: بالإنكليزية)

خلافاً لما جرى في هذه الجلسة الافتتاحية، سيخصص لكل وفد مقعدان رسميان اثنان كحد أقصى في جميع الجلسات العامة التي ستنعقد من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر.

واسمحوا لي أن أطلب منكم أيضاً التوقف عن توزيع أي شيء، سواء من الوثائق أو المنشورات أو الكعك أو أية هدايا أخرى، داخل قاعات المؤتمر. وإذا كنتم ترغبون في توزيع أي مواد إعلامية على الزملاء المندوبين، يرجى استخدام صناديق المراسلات وتسليم الوثائق إلى مكتب الاستعلامات عند مدخل مركز المؤتمرات.

وأود أخيراً اطلاعكم على بعض الإجراءات الخاصة بانتخاب اللجنة الدائمة الجديدة للحركة الدولية. سيجري هذا الانتخاب مساء يوم الأربعاء ١١ ديسمبر الساعة السادسة مساء. ووفقاً للنظام الداخلي الذي ينص على تقديم الترشيحات قبل ٤٨ ساعة من انعقاد الجلسة التي يجري فيها الانتخاب، نعلن باب تقديم الترشيحات مغلقاً الآن رسمياً، ويمكن الاطلاع على القائمة بأسماء المرشحين على موقع المؤتمر على شبكة الإنترنت. وسيشارك في الانتخابات ١٠ مرشحين – ثلاث نساء وسبعة رجال-. ويمكنكم الاجتماع بالمرشحين غداً مساء في لقاء غير رسمي يجري ما بين الساعة السادسة والنصف والسابعة ونصف مساء في القاعتين ١ و٢ من مركز المؤتمرات. وسأعود غداً صباحاً إلى توضيح بعض التفاصيل التقنية لكني أود الآن التذكير ببعض الجوانب الأساسية.

أولاً، يمكن لكل وفد التصويت لعدد لا يتجاوز خمسة مرشحين.

ثانياً، يحث أعضاء مجلس المندوبين بالإجماع جميع الوفود على أن تراعي تحقيق التوازن بين الجنسين في اللجنة إضافة إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، والتصويت على الأقل لمرشحتين اثنتين من النساء ومرشحين من الرجال.

وأخيراً يطلب من رؤساء الوفود أو ممثليهم الذين يحملون توكيلاً موقعاً وفقاً للأصول، أن يتسلموا من مكتب التسجيل الظرف وبطاقة التصويت المخصصين لكل منهم كي يتمكنوا من الاشتراك في انتخاب اللجنة الدائمة وفي عمليات التصويت الأخرى التي ستجري أثناء المؤتمر.

شكراً.

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً لحضرة الأمين العام.

سيداتي، سادتي، لقد أنهينا الآن الجزء المخصص للإجراءات في هذه الجلسة. وإذا كانت لديكم أي أسئلة، يمكنكم الاطلاع على التطبيق RCRC19 app المتاح للتنزيل مجاناً على هواتفكم. وهو يتضمن البرنامج المفصل للمؤتمر، والوثائق الأساسية، وخريطة لمركز المؤتمرات، وبعض المعلومات الأخرى. ويمكن الاطلاع أيضاً على الموقع rcrcconference.org، أو الاتصال بالأمين العام للمؤتمر أو أحد مساعديه الذين سيجيبون بكل سرور عن جميع أسئلتكم.

ترتدي أهداف هذا المؤتمر أهمية بالغة. ونحن نجتمع اليوم هنا ليس لتناول التحديات والفرص المطروحة أمامنا فحسب، بل للتصريح بالتزامنا بتقديم عمل إنساني قائم على المبادئ. نحن المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الثالث الثلاثين مطالبون بتمثيل عدد كبير من الجماعات المحلية التي لا تحضر المؤتمر، ويجب علينا تحديد أسس عملنا للسنوات الأربع القادمة وصياغة التعهدات التي ستقود هذا العمل. وإني أتطلع إلى قيامنا غداً بعملية محفزة وبناءة في تبادل أفكارنا. وإني لعلى ثقة بأنكم ستقدمون جميعاً المزيد من الاقتراحات القيمة بشأن ما يتعين القيام به لإحداث التغييرات اللازمة.

ويسرني أن أدعوكم جميعاً إلى حفل الاستقبال الذي تستضيفه السلطات السويسرية في الطابق الأرضي والطابق الأول من هذا المبنى. وأعلن رفع هذه الجلسة. شكراً جزيلاً وأتمنى لكم أمسية رائعة.

٤-٥ افتتاح الجلسة العامة
«فلنعمل اليوم لبناء الغد»

يوم الثلاثاء، العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة التاسعة صباحاً)

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

السيدات والسادة،

أهلاً بكم في الجلسة العامة الثانية للمؤتمر. يسرني أن أستعرض المواضيع التي سيتناولها مؤتمرنا الدولي في دورته الثالثة والثلاثين.

نجتمع رافعين الشعار الجامع «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، لأننا نريد أن نحلِّل معاً النزعات الطويلة الأمد الرئيسية التي تؤثر في الاحتياجات الإنسانية وقدرتنا الجماعية على سدها. لقد باشرت الحركة والحكومات بالفعل العمل والتحرك حيال هذه التغييرات السريعة والواسعة النطاق التي تطرأ على واقعنا. وفي الوقت نفسه ندرك أن القرارات والأفعال التي نتخذها اليوم ستؤثر تأثيراً كبيراً في قدرتنا على المحافظة على جدوانا وعلى مواصلة سد الاحتياجات في المستقبل.

إن هذه الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الدولي تتيح فرصة إجراء عملية تأمل وتفكير وبحث جماعي بشأن الطريقة المثلى لتعاون شتى المنظمات الإنسانية والحكومات والأطراف المعنية بغية التيقن من تمكننا من مواصلة تلبية احتياجات الناس الإنسانية. ونعقد حالياً الجلسة العامة الثانية من جلسات المؤتمر. وستُعقد جلستان عامتان أخريان من هذا النوع، الأولى مساءَ يوم الأربعاء لانتخاب اللجنة الدائمة والثانية بعد ظهر يوم الخميس وهي جلسة اختتامية، سنقوم خلالها بأمور منها اعتماد قرارات المؤتمر.

وستجتمع ثلاث مجموعات مختلفة في إطار جلسات متزامنة خلال معظم الوقت المتبقي من المؤتمر.

فأولاً، ستبدأ الجلسة الأكثر اتساماً بالطابع الرسمي المسماة أصداء من المؤتمر، التي تلقي فيها الوفود بيانات رسمية تسجَّل في المحاضر، بعد ظهر اليوم في الساعة الثانية والنصف وستستمر حتى الساعة العاشرة من يوم الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وستُعقد جلسة أصداء من المؤتمر في القاعتين ٥ و٦ في الطابق الثالث من مركز المؤتمرات. وعلى الوفود الراغبة في تناول الكلمة أن تسجّل نفسها لذلك. وبوسعها أن تسجّل نفسها إلكترونياً، باتّباع التعليمات الواردة على الموقع الشبكي، إذا لم تكن قد سجّلت بعد. ويُرجى تسليم نسخة ورقية من بيانكم لمتطوع في القاعة التي تُعقد فيها جلسة أصداء المؤتمر تيسيراً لعمل المترجمين الفوريين.

وكما تعلمون، هذه جلسة من الجلسات العامة الرسمية للمؤتمر، وستدرج نصوص البيانات الملقاة خلالها في المحاضر الرسمية للمؤتمر. إني أغتنم هذه الفرصة لتذكير الجميع بأن جميع البيانات الملقاة في إطار هذا المؤتمر يجب أن تتوافق توافقاً تاماً مع المبادئ الأساسية للحركة، كما أنه، وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١١ من النظام الأساسي للحركة، «يتعين على [كل مندوب وكل وفد] ألا يدخل [...] في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي» وذلك من أجل سير المؤتمر على نحو سلس وعدم تسييسه.

وثانياً، ستسعى لجنة الصياغة إلى وضع الصيغة النهائية لمشاريع القرارات لاعتمادها في الجلسة العامة الختامية المعتزم عقدها بعد ظهر يوم الخميس. وستجتمع لجنة الصياغة ابتداءً من الساعة الثانية والنصف من يومنا هذا حتى الساعة الثانية عشرة من يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر في القاعتين ٣ و٤، برئاسة السفيرة فلوريس (Flores).

لقد تحلينا بشيء من الروح الابتكارية فيما يخص كل لجنة. فلئن كان التفاوض بشأن كل قرار فائقَ الأهمية، فإننا نطمح إلى أن تسهم مقرَّرات اللجان أيضاً في جملة ما سيتمخض عنه المؤتمر من نتائج إسهاماً ذا شأن.

ونبدأ بالجلسة «التمهيدية» التي تليها «الجلسة المركزة»، التي يسلَّط فيها الضوء على مواضيع معيَّنة مرتبطة بالموضوع الذي تُعنى به اللجنة، ونختتمها بالجلسة العامة التي تجمع بين المسائل التي تناولتها الجلسات المركزة. وتتسم الجلسات المركزة بالطابع التفاعلي.

وترد التفاصيل ذات الصلة على الموقع الشبكي للمؤتمر وعلى تطبيق الهاتف الجوال RCRC19. وبعد انتهاء كل جلسة، ستتسنى لك فرصة تقديم تعقيبات بشأن انطباعاتك عبر القسم الخاص بالاستقصاء في تطبيق RCRC19.

وخلال اليوم الأول، فور انتهاء الجلسة العامة، سنركّز على موضوع القانون الإنساني الدولي: حماية الناس في النزاعات المسلحة.

لقد شكك البعض في قدرة القانون الدولي الإنساني على حماية ضحايا النزاعات المسلحة المعقَّدة التي تحدث اليوم، وثمة تحديات كبيرة ماثلة أمامنا على هذا الصعيد. ويتيح القانون الدولي الإنساني، الذي وُضع تحسباً لأسوأ الأوقات، صون أساس إنسانيتنا المشتركة. ويجنِّب احترام القانون الدولي الإنساني المعاناة الإنسانية التي كانت لولاه لاستمرت لا لسنوات فحسب بل ربما لعقود بعد انتهاء النزاعات.

وفي اليوم الثاني، غداً، سنركز على موضوع مواطن الضعف المتغيرة.

تتسم التغييرات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون بالتعقيد والترابط. وترسم التغييرات السريعة في التكنولوجيا والمناخ وارتحال السكان والديموغرافيا والتحضر ملامح العالم الذي نعيش فيه. وترمي هذه اللجنة إلى إبراز ترابط مواطن الضعف الجديدة والناشئة واتسامها بالطابع الجامع بين القطاعات، باحثةً كيفية تأثير هذه التغييرات العالمية في حياة الأهالي المتأثرين بها ومناقشةً كيف يمكننا (بوصفنا جماعة عالمية) تعزيز جهودنا وتحسين عملنا المشترك لمنع ظهور احتياجات جديدة والتحسب لظهورها وسدها عند الاقتضاء.

وفي اليوم الثالث، أي يوم الخميس، سنركز على موضوع الثقة في العمل الإنساني.

إن الثقة هي الأساس الذي يقوم عليه العمل الإنساني. فتحقيق رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ودعمها واحترامها يعتمد على ثقة الأهالي والمجتمعات المحلية التي نخدمها وثقة السلطات المختصة والجمهور العام. وستبحث هذه اللجنة كيف يمكن لمكونات الحركة أن تعمل معاً مع الدول لاستدامة وتعزيز الثقة في العمل الإنساني القائم على مبادئ. وستتيح منصةً لمباشرة مناقشة مفتوحة ونزيهة بشأن المسؤوليات الواقعة على عاتق كل من مكونات الحركة وكيفية تحقيق التوازن بين تخفيف المخاطر الملازمة للعمل الإنساني وضرورة التشارك في مواجهة المخاطر المتبقية.

وفي جلسة «أصداء من المؤتمر» وجلسات لجنة الصياغة والجلسات العامة التي تعقدها اللجان المواضيعية، تُحضِر الوفود لوحات أسمائها عند دخولها قاعة الاجتماع وتُلْزَم بإخلاء أي مقعد إضافي. وفي الجلسات المركزة، لن تكون هناك لوحات أسماء ولا مقاعد مخصَّصة. وفي هذا الصدد، ينبغي لي أن أشير أيضاً إلى أن عدد المقاعد المتاحة في بعض الجلسات المركزة قد يكون محدوداً جداً بالنظر إلى أنه ليست هناك قاعات اجتماع واسعة سعة كافية.

وأخيراً أود دعوتكم إلى زيارة القرية الإنسانية. إنها حيِّز عرض رائع يتسم بالطابع التفاعلي وبتعدد الوسائط موجود داخل مركز المؤتمرات سيضفي على المؤتمر طابعاً عملياً وتجريبياً وتشاركياً. وستتسنى لكم فرصة الاستكشاف، وتجريب الأفكار الجديدة، وتبادل المعارف والخبرات، وتعميق فهم المسائل الإنسانية والحلول الممكنة.

وسيُنظَّم معرض بشأن سلامة المتطوعين وأمنهم، وسيُذكَّر خلاله تذكيراً موجزاً بالمخاطر التي يواجهها متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر العاملون في الميدان. والأمر الأكثر إثارةً للعواطف هو معرض القمصان التي تمثل متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين قضوا نحبهم خلال تأدية واجبهم. فتُرجى زيارة هذا المعرض والنظر في أمر توقيع العهد بضمان سلامة متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر لأنه لا يجوز لنا التقصير تجاه هؤلاء. فتفانيهم هو قوة الإنسانية.

لك الكلمة الآن، سعادة السفير بفيرتير (Pfirter).

سعادة السفير السيد ديديه بفيرتير (Didier Pfirter)، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً، حضرة السيدة الرئيسة.

يسرني أن أعلن عن قرار آخر في إطار الشعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، وافقت عليه بالفعل اللجنة الدائمة في الاجتماع الذي عقدته في ٨ كانون الأول/ديسمبر. إنه يتعلق رئيسياً بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي في دورته الثانية والثلاثين ومجلس المندوبين الذي عُقد يوم الأحد الماضي. وقد نُشر نصه على الموقع الشبكي وسيُرسل إلى لجنة الصياغة.

دعوني الآن أقدم إليكم بعض المعلومات الإضافية عن عملية التصويت الوحيدة التي ستُجرى فعلاً، أي انتخاب اللجنة الدائمة.

سيجري انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة الدائمة، أعضائها المنتخبين الخمسة، يوم الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر في الساعة السادسة مساءً. ومساء يومنا هذا، في الساعة السادسة والنصف، سيقدِّم المرشحون أنفسَهم في فعالية غير رسمية ستُنظَّم في القاعة ٢.

وعملاً بالفقرة ٤ من المادة ١٠ من النظام الأساسي للحركة، يُدعى أعضاء المؤتمر الدولي إلى مراعاة الصفات الشخصية للمرشحين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. وإضافةً إلى ذلك، يحث مجلس المندوبين، في القرار الذي اعتمدته منذ يومين، جميع أعضاء المؤتمر الدولي إلى «مراعاة مبدأ التوازن المنصف بين الجنسين في انتخابات اللجنة الدائمة، وذلك باختيار امرأتين ورجلين على الأقل من بين المرشحين».

ويتاح لكل وفد اختيار مرشحين يصل عددهم إلى خمسة. وفي الاقتراع الأول سيُعلن المرشحون الخمسة الذين يحصلون على الأغلبية المطلقة وعلى العدد الأكبر من الأصوات منتخبين. وإذا لزم إجراء اقتراع ثانٍ بغية شغل المقاعد المتبقية، فيكفي للمرشح أن يحصل على أغلبية نسبية كي يُعلن منتخباً.

وسيجري التصويت إلكترونياً. وللتمكن من التصويت ستحتاج(ين) إلى بطاقة تصويت واسم المستخدم وكلمة السر الخاصين بك اللذين سيردان في ظرف مختوم سيصلك. وسيتعيَّن على كل من رؤساء الوفود أخذ هذين العنصرين من مكتب التسجيل. وتُرجى ملاحظة أنه لن يجري توزيع أي بطاقة تصويت ولا أي ظرف مختوم في القاعة التي تُعقد فيها الجلسة العامة عند التصويت، فمن المهم أهمية بالغة أن يأخذ المندوبون مستندات التصويت الخاصة بهم قبل بدء التصويت في ١١ كانون الأول/ديسمبر بوقت كافٍ.

وإذا لم يتمكن رئيس الوفد من الحصول على مستندات التصويت الخاصة به أو إذا لم يحضر التصويت، فيجوز له/لها تعيين شخص آخر من الوفد بملء استمارة تفويض. إن استمارات التفويض متاحة في صندوق المراسلة الخاص بك، وفي دليل الانتخابات، وعلى الموقع الشبكي للمؤتمر، وفي مكتب التسجيل، ويجب أن يملأها رئيس الوفد وأن تُعاد إلى مكتب التسجيل.

وبعد ظهر يومنا هذا ستجد(ي)ن في صندوق المراسلة الخاص بك دليلاً خاصاً بالانتخابات ترد فيه كل التعليمات بشأن إجراءات التصويت. ويتضمن هذا الدليل أيضاً استمارة ترشيح كل مرشح وبيان مؤهلاته وخبراته.

إني أطلب منكم الوصول في يوم الانتخاب نفسه، ١١ كانون الأول/ديسمبر، أي غداً، في الموعد المحدد للمشاركة في الجلسة العامة التي ستُعقد في القاعتين ١ و٢ في الساعة السادسة مساءً. وسنبدأ بإجراء عملية إلكترونية لنداء الأسماء بغية تحديد الأغلبية المطلقة اللازمة لإجراء الاقتراع الأول، قبل بداية التصويت.

شكراً جزيلاً.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تحدثت بالإنكليزية*)

شكراً جزيلاً.

يسرني الآن أيما سرور أن أدعو الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والسيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المنصة.

لا يخفى على أحد أن هذين السيدين الكريمين قادا المكونين الدوليين للحركة الدولية على امتداد السنوات الأخيرة قيادةً فعالةً جداً. إن كلاً منكما يستعد الآن لتسليم الشعلة إلى الجيل الجديد. ونتطلع إلى سماع تطلعاتكما فيما يخص العمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة، بناءً على باعكما الطويل في القيادة.

وبعد الاستماع إلى آرائكما، سأتحادث مع بعض ممثلي الشباب.

السيد الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

صاح الفيلسوف: «توقف عن الطيران يا أيها الوقت! دعونا نتلذذ بهذه اللحظات الرائعة». إن الوقت يواصل، متدفقاً في سيره الدؤوب، دفع هذه اللحظة عنا وجرنا في تيار التغيّر المستمر. لذا نقول إن العالم يتغيّر. ولا جديد في ذلك؛ لعل الأمر غير المسبوق هو وتيرة التغيّر. وحيال ذلك، هل ينبغي لنا أن نظل ضحايا للتغيّر منفعلين أم ينبغي لنا أن نغدو عوامل للتغيّر؟ وإذا كان الخيار الثاني هو الأسلم، فماذا ينبغي لنا أن نفعل وكيف نفعله؟

السيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية

(الأصل بالفرنسية)

نود، أنا والسيد آس، أن نتقدم إليكم بطلب. نطلب منكم، أياً كان أصلكم، وأياً كانت تطلعاتكم، وأياً كانت الجهة التي تمثلونها هنا اليوم، أن تتحلوا بالفضول. نريدكم أن تكونوا فضوليين وربما أن تحملوا عقلكم على التفكير فيما يقوله لنا من نسعى إلى مساعدتهم من الأشخاص والجماعات، وفيما ينتظرونه منا وفي كيفية تغيّر احتياجاتهم. وعلى امتداد هذه الأيام الثلاثة، سنتأمل فيما يجوز لنا أن نسميه مواطن الضعف التقليدية، تلك التي تتعلق بالصحة وغيرها من الاحتياجات البدنية، التي نلّم بها بالفعل إلماماً جيداً. وسنتأمل أيضاً في مواطن الضعف المتعلقة بالصحة العقلية، في نمطنا الذهني ونمطهم الذهني، وفي مواطن الضعف التي قد تظهر في سياق الثورة الرقمية. فيا آس، هذا سؤال علينا أن نطرحه على أنفسنا. من الواضح أن للوسائل التي نستخدمها للتواصل اليوم أفضالاً لكنها تفضي أيضاً إلى سوء تفاهم. سنحتاج إلى التحادث بشأن الثقة، ولكن إذا لم نتحلَ بالفضول فلن نفلح ولن نحقق شيئاً. لعل ذلك هو أهم شيء بالنسبة إلينا اليوم: التحلي بالفضول معاً وطرح الأسئلة الوجيهة معاً.

السيد الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

في واقع الأمر، نواجه تحديات كل يوم. فالسؤال هو: هل نعي هذه التحديات؟ هل نفهم ما الذي تتطلب هذه التحديات أن نفعله؟ هل نعي الوقائع التي نواجهها اليوم؟ كما قلتَ، ينزع الكثير من هذه التحديات إلى الاندراج في إطار الماضي. واليوم تتعولم التحديات ومواطن الضعف بفعل كل ما يحصل في العالم. وقد لا تعود التخوم الجغرافية التي اضطلعنا حتى الآن بأنشطتنا ضمن نطاقها تتوافق مع حقائق اليوم، ناهيك عن حقائق الغد. فإذا كنا سنرسم ملامح مصيرنا، فالسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا هو ماذا يجب علينا أن نفعله اليوم لنصل غداً إلى المستقبل الذي نبتغيه؟ مستقبلنا.

السيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية

(الأصل بالفرنسية)

على كل واحد من الحاضرين هنا اليوم، سواء أكانوا يمثلون حكومات أو جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ألا يطرح مسألة مواطن الضعف في جميع أرجاء العالم فحسب بل إن يطرح أيضاً مسألة مواطن الضعف في بلده. فما من مجتمع يخلو من مواطن الضعف في عالم اليوم. وإذ ننظر إلى المراكز الحضرية والضواحي، علينا أن نتساءل عن الأماكن التي تظهر فيها مواطن الضعف وعن ماهية التحديات وعما نريده، إذا كنا نريد شيئاً ما، حين نرى اليوم التحديات المرتبطة بالمناخ والجوع والمسائل السياسية وتسييس المساعدة الإنسانية والتحديات التي نواجهها في تهيئة القواعد المشتركة التي نحتاج إليها. ومن الأمثلة التي تتبادر إلى الذهن القانون الدولي الإنساني. وما نريده هو أن تفعلوا، أو بالأحرى أن نفعل، ما يلزم فعله هنا معاً، في هذا المؤتمر، بغية الاستفادة من هذه القدرة الهائلة. وعلينا أن نغتنم فرصة وجودنا هنا معاً، ممثلين مصالح مختلفة لكن رامين إلى تحقيق هدف مشترك، هو التوصل إلى حلولٍ من أجل الحاضر والمستقبل.

السيد الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

إن النطاق الواسع للمشكلات التي نواجهها اليوم وتعقيدها البالغ يجعلاننا نتحلى بالتواضع، ويدفعنا هذا التواضع إلى إدراك أنه لا أحد منا يستطيع حل هذه المسائل لوحده. لذا فإن «معاً» هي كلمة السر. معاً، الأغنياء والفقراء مجتمعين...

السيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية

(الأصل بالفرنسية)

الرجال والنساء مجتمعين.

السيد الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

الجمعيات الوطنية، أياً كان البلد الذي تنشط فيه، مجتمعة.

السيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية

(الأصل بالفرنسية)

الأصحاء والمرضى أو من يعانون من مشكلات صحية، مجتمعين.

السيد الحاج آس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

لعل الأهم هنا هذا الصباح، هو التقاء هذا الجيل، جيلنا، بالجيل الجديد، الذي سيظل هنا لفترة الثلاثين عاماً أو الستين عاماً القادمة.

السيد إيف داكور (Yves Daccord)، المدير العام للجنة الدولية

(الأصل بالفرنسية)

شكراً وحظاً سعيداً لنا جميعاً. فلنتحلَّ بالشجاعة! شكراً لكم!

السيد الحاج اس سي (Elhadj As Sy)، الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل بالفرنسية)

شكراً لكم!

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً جزيلاً لكما، يا آس وإيف. يسرني دائماً أن أستمع إلى أفكاركما وآرائكما.

قبل مواصلة هذه الجلسة، أود إعلامكم بأن عدد الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وصل إلى مستوى قياسي، إذ بلغ ١٨٧، وبأنه تحضر مؤتمرنا اليوم ١٦٢ دولةً و٧٣ جهة مراقبة.

و الآن سيتناول الكلمة ثلاثة ممثلين عن الشباب، حضروا إلى هنا اليوم ليطلعونا على تجاربهم ووجهات نظرهم.

ممثلو الشباب هؤلاء هم سيلفيا جيلفيز (Silvia Gelvez) من جمعية الصليب الأحمر الكولومبي وجون مونيونغاني (June Munyongani) من جمعية الصليب الأحمر الزيمبابوي وفيرونيكا ديماريا (Veronica Demaria) من جمعية موناكو للصليب الأحمر.

إذن، سأبدأ بك، يا جون. كيف دخل الصليب الأحمر حياتك وما هي تجاربك بخصوصه؟ وكيف يمكن للصليب الأحمر تغيير الشباب؟

السيد جون مونيونغاني (June Munyongani)، ممثل عن الشباب، من جمعية الصليب الأحمر الزيمبابوي

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً لك، السيدة الرئيسة.

أود أن أقول إنني شهادة حية على استراتيجية مشاركة الشباب، التي تتناول الشباب بصفتهم متطوعين وبصفتهم قادة، وبصفتهم من الجماعات الضعيفة الحال.

كيف دخل الصليب الأحمر حياتي إذن؟ كان ذلك أثناء الطفولة. كنت يتيماً، وكان الصليب الأحمر الزيمبابوي ينفذ برنامجاً خاصاً باليتامى والأطفال الضعيفي الحال دعمني في مسيرتي التعليمية من خلال أنشطة دعم نفسية اجتماعية. ومع مرور الزمن، حين كنت في المدرسة الثانوية، قلت لنفسي: «يتعين عليّ رد الجميل إلى الصليب الأحمر» فأصبحت متطوعاً نشطاً في صفوف الجمعية الوطنية في بلدي. ومن اللحظات التي أتذكرها جيداً جداً لحظة كانت خلال تفشي الكوليرا في زيمبابوي في عام ٢٠٠٨، إذ كنت أحد المتطوعين المتصديين لتفشي هذا المرض عبر حملات التوعية بشأن المسائل ذات الصلة به.

حينها اكتشفت أنني كنت في واقع الأمر قائداً، إذ كنت أبني قدرات الآخرين وأحضر عدداً من حلقات العمل ودورات التدريب على القيادة. لقد تحولت من ابن الجماعة الضعيفة الحال إلى المتطوع النشط والآن أعتز بالدور القيادي الذي أؤديه ضمن الحركة. وقد انتُخبت مؤخراً رئيساً لشبكة الشباب الأفريقي.

لذا أود أن أقول، فيما يتعلق بموضوع هذا المؤتمر، إن الجمعية الوطنية فعلت في ذلك اليوم ما جعلني أشغل اليوم منصباً قيادياً.

وأود أن أقول إنني بما أفعله الآن بصفتي قائداً شاباً ضمن الحركة، أياً كان فعلي هذا، أعمل اليوم من أجل رسم مسار الغد للشباب في أفريقيا وخارجها.

شكراً لكم.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت الإنكليزية*)

شكراً لك، جون.

تتسنى لك فرصة عظيمة للتوجه إلى جميع الجمعيات الوطنية والتحدث إليها عن أهمية استراتيجية مشاركة الشباب، لأن هذا ما تتطرق إليه، وعن أهمية دعوة القادة الشباب إلى الجلوس والانخراط معنا والتأكد من أنهم يشاركوننا في اتخاذ القرارات.

سيلفيا، كيف أصبحت قائدة شبابية في الصليب الأحمر؟

السيدة سيلفيا غيلفيز (Silvia Gelvez)، من جمعية الصليب الأحمر الكولومبي

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

حسناً، أعتقد أن البداية كانت في لحظة تعرفي الأول على الصليب الأحمر. كان ذلك قبل عشر سنوات، خلال ما أسميه الفترة المظلمة من حياتي، إذ فقدت والدي وكان ذهني يعج بالتساؤلات: «ما هو معنى الحياة؟ لماذا أنا موجودة هنا؟ لماذا نموت؟ ما هو غرضنا في الحياة؟». ثم انضممت إلى الصليب الأحمر لأنني أردت أن أتعلم الإسعافات الأولية. كنت بمثابة جليسة الأطفال في عائلتي، أعتني بإخوتي وأبناء أعمامي وأخوالي، لذا قررت متابعة الدورة التدريبية المعنية تحسباً لحدوث أي مكروه لهم.

في اليوم الأول، عرض المدرّب مقطع فيديو للاتحاد الدولي داخل القاعة. كنت قد أمضيت شهوراً كثيرة والأفكار تدور في خلدي، متسائلةً عن معنى الحياة، ولكن بعد أن شاهدت الفيديو، توقف ذهني عن التفكير فجأةً لأنني رأيت الكثير من الناس من جميع أرجاء العالم يقدمون المساعدة ويسعون إلى جعل العالم أفضل. في تلك اللحظة خلصت إلى أنني أريد الانضمام إلى الصليب الأحمر، فانتقلت من الدورة التدريبية الخاصة بالإسعافات الأولية إلى الدورة التدريبية الخاصة بالتطوع.

أشغل اليوم منصباً قيادياً لا لأن الصليب الأحمر هيأ لي الأساس الأمثل لمساعدة الأهالي والاهتداء إلى معنى الحياة فحسب، بل أيضاً لأنه أتاح لي كل الوسائل، من قبيل تقديم الدورات التدريبية وإتاحة الفرص، لكي أفعل المزيد، لكي لا أكتفي بزيارة المجتمعات المحلية، بل ليكون لي تأثير من خلال عمليات اتخاذهم للقرارات، ولأنني فهمت أن رأيي كان يؤخذ بالحسبان في جميع المجالات التي فُسحت لي في الصليب الأحمر، بالرغم من صغر سنّي.

وفضلاً عن ذلك لي تجربة تتعلق ببرنامج تبادل المندوبين الشباب، الذي التقيت بجون في إطاره. إنه برنامج تبادل نفذناه مع الصليب الأحمر النرويجي، أسهم في إعادة تنظيم ذهني. لقد وُلدت في إحدى قرى كولومبيا ونشأت في بيئة عنيفة جداً. كنت متعودة جداً

على سماع دوي إطلاق الرصاص كل الوقت والعيش خائفة على الدوام. كان العنف أمراً طبيعياً بالنسبة إلي، حتى وإن كنت أحاول أن أقدم المساعدة في الصليب الأحمر. لكنني حين كنت في النرويج أتابع برنامج التبادل هذا، تعرفت على ثقافة مختلفة تماماً، ثقافة سلام منحتي وسائل التحول إلى قائدة شبابية، فغدوت الرئيسة الشبابية للجمعية الوطنية في بلدي.

ومنحي برنامج التبادل أيضاً وسائل خاصة بالقيادة طبقتها في إطار برنامج خاص ببناء المجتمعات المحلية من أجل السلام نفذته الجمعية الوطنية في بلدي، بالتعاون مع مقاتلين سابقين في فصائل حرب العصابات ومع مجتمعات محلية ومع متطوعين من الشباب.

وأعتقد أن مثل هذه المساحات تتسم ببالغ الأهمية بالنسبة إلينا، نحن الشباب، إذ تتيح لنا فرصة الانخراط النشط في عمليات اتخاذنا للقرارات.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً لك.

من المهم انخراطك وانخراط ممثلين عن الشباب من مختلف الجمعيات الوطنية في مثل هذه الأنشطة القائمة على التبادل والترابط الشبكي. وما فهمته هو أنه سبق لك أن التقيت بجون، فليس من المصادفة أنكما موجودان معاً هنا. لقد استمعنا إلى ممثلين عن الشباب على مر اجتماعاتنا الدستورية، ويسرنا أن تكونا هنا اليوم.

فيرونيكا، ما رأيك في الشباب وكيف تشاركين في الحوار بين الأجيال ضمن حركتنا؟

السيدة فيرونيكا ديماريا (Veronica Demaria)، ممثلة عن الشباب، جمعية الصليب الأحمر لموناكو

(تكلَّمت بالإنكليزية)

أشارك في قسم الخدمات الاجتماعية ضمن الجمعية الوطنية في بلدي، وفي هذا الإطار أساعد المسنين في دور المتقاعدين. ما نفعله هو تنظيم أنشطة وزيارات أسبوعية لمساعدتهم على الشعور بالراحة والوجود إلى جانبهم وإشعارهم بأن هناك من يعزهم. فبمساعدتنا وحرصنا الدائمين يمكننا أن نجعلهم بحال أفضل.

إن رغبتي كانت فعلاً في البداية الرغبة في جعلهم يشعرون بالراحة. ظننت أن العلاقة ستكون أحادية الجانب: أي أنني كنت أذهب مع فريقي لأزورهم وأقضي بعض الوقت معهم، فيشعرون بالراحة وينتهي الأمر عند هذا الحد. واندهشت وتفاجأت تماماً إذ اكتشفت أن التبادل لم يكن أحادياً على الإطلاق. كان الأمر يتخطى مجرد وجود مسنين في دور المتقاعدين. وتعلمت الكثير منهم. تعلمت التعاطف والتحلي بالإنسانية. فعلاً تعلمت الإنسانية، كان ذلك مفاجئاً للغاية.

وعلى ذكر الإنسانية، هل تعلمون أن مؤسس حركتنا والحاصل الأول على جائزة نوبل للسلام، هنري دونان (Henry Dunant)، أمضى الأيام الأخيرة من حياته وحيداً، منعزلاً ومكتئباً في دار للمتقاعدين؟ وكانت كلماته الأخيرة: «أين انتهى بالإنسانية المطاف؟» هل هناك أمر أكثر امتهاناً للإنسانية من ترك الناس وحيدين حين يحتاجون إلينا أمس الاحتياج؟

وبصفتي متطوعة من الشباب، أنا الشخص الشاب الوحيد في قسم الخدمات الاجتماعية الذي ينخرط في دعم المسنين. وهذا ما يجعلني أتساءل لماذا نترك الناس وحيدين في الأيام الأخيرة من حياتهم بينما يحتاجون إلينا أمس الاحتياج؟ لماذا ينزع الشباب، وغيرهم أيضاً، إلى إهمال المسنين؟

هل يُعزى ذلك إلى الخشية؟ أنا أيضاً شعرت ببعض الخوف في البداية. كنت أشعر بأنني في حالة غير آمنة، دارت في خلدي الخاطرة التالية: «قد لا أتمكن من تأدية مهمتي، قد لا أكون ماهرة بما فيه الكفاية، قد نواجه مشكلات في التواصل». لكنني قاومت هذا الخوف، وفكرت على النحو التالي: «يجب أن أكون شخصاً أفضل». فذات يوم، قد يكون الشخص المحتاج هو أنا، أو شخصاً أحبه. لذا اندفعت قُدُماً، وها أنا هنا اليوم. هذا كل ما في الأمر.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً لكم، إنكم تفعلون أموراً رائعة.

علي أن أقول إنني حين أشاهد متطوعين شباباً في المراكز الاجتماعية، أو في مراكز استقبال المسنين النهاري، ألاحظ أن كلاً منهم يتعلم من الآخرين، وأن كلاً منهم يقوي الآخرين. فليسوا الوحيدين الذين يحتاجون إلينا، لأننا نحتاج إليهم أيضاً. ويتسم ذلك ببالغ الأهمية، إذ يمكن تعلُّم الكثير منهم. ويتسم ببالغ الأهمية التزامُنا هذا وكيفية كوننا نشطين.

فأخبرونا ما هي أفكاركم، وكيف يمكن الارتقاء بمشاركة الشباب وزيادتها في رأيكم؟ ما العمل في هذا الصدد؟

السيد جون مونيونغاني (June Munyongani)، ممثل عن الشباب، جمعية الصليب الأحمر الزيمبابوي

(الأصل بالإنكليزية)

أود أن أقول لزملائي من الشباب إنه يتعين علينا فعلاً تحدي قادة الحركة والشباب على السواء، وذلك لنجعل من القيم والمبادئ الإنسانية نمط حياة. وإذ أتوجه إلى المؤتمر وقادة الحركة، أود الاستشهاد بقول الرئيس روزفلت: «لا يمكننا بناء مستقبل من أجل شبابنا، لكننا نستطيع دائماً تكوين شبابنا من أجل المستقبل». فلنعمل اليوم لبناء الغد.

السيدة سيلفيا غيلفيز (Silvia Gelvez)، جمعية الصليب الأحمر الكولومبي

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

أعتقد أن من المهم جداً دمج آراء الشباب ووجهات نظرهم في إطار كل عملية من عمليات اتخاذ القرارات في الجمعيات الوطنية وعلى النطاق العالمي أيضاً. فنحن الثلاثة نشارك في الجلسات هنا نتيجة القرارات التي اتُخذت منذ سنوات عديدة. وأغلب الظن أن الكثير منكم موجود هنا نتيجة قرارات كثيرة اتُخذت من قبل. فالأهم بالنسبة إلى هو أن يكون الشباب ممثَّلاً هنا وأن تُراعى آراؤنا على الدوام.

السيدة فيرونيكا ديماريا (Veronica Demaria)، ممثلة عن الشباب، من جمعية الصليب الأحمر لموناكو

(تكلَّمت بالإنكليزية)

أتمنى أن يتمكن المزيد من الشباب وغيرهم من الانضمام إلى هذا القسم الرائع، قسم الخدمات الاجتماعية، لأننا نسافر أحياناً بعيداً عن أرض الوطن، وحتى إلى قارات أخرى من أجل تقديم مساعدتنا وخدماتنا إلى جانب جمعياتنا الوطنية، فننزع إلى نسيان من يحتاج إلينا في الوطن.

وهل تستطيعون أن تتصوروا لبضع ثوان روعة العالم لو لم يعد أحد يشعر بالوحدة أو العزلة أبداً، سواء أكان مسناً أم شاباً، جاراً أم غريباً.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً جزيلاً.

قولوا لنا إذن ما العمل لتحسين الأوضاع؟ ما الذي ترثونه منا؟ نسألكم لأنكم المستقبل، ولأنكم القادة المقبلون. في واقع الأمر أنتم قادة بالفعل، وسترثون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ما الذي تنتظريه منا، يا سيلفيا؟

السيدة سيلفيا غيلفيز (Silvia Gelvez)، الصليب الأحمر الكولومبي

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

أجيب دائماً على ذلك بقول شكراً بدايةً، لأنني أعلم أن جميعكم بذل قصارى جهده لمنحنا الصليب الأحمر الذي نحلم به، مسخِّرين لتحقيق هذا الغرض وقتكم وطاقتكم وصبركم أيضاً.

والأهم بالنسبة إليّ الآن هو أنني أعلم أننا لا نرث الصليب الأحمر فحسب بل نشارك أيضاً في عملية بناء الصليب الأحمر، وسنورّثه للأجيال الجديدة.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً جزيلاً.

علينا إذن أن نتأكد من أن الجميع يشارك في اتخاذ القرارات ومن أن لنا ممثلين شباباً نراعي آراءهم. ويسرنا أن نستمع إليكم في مؤتمرنا ونتمنى لكم كل التوفيق. ومن الملهم جداً سماعُ كل ما أفدتم به ووجودُكم هنا اليوم.

شكراً جزيلاً.

سعادة السفير السيد ديديه بفيرتير (Didier Pfirter)، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

وصلنا إذن إلى نهاية جلسة المؤتمر العامة الثانية هذه.

فبوسعي أن أعلن عن أن لجنة القانون الدولي الإنساني ستبدأ اجتماعها في هذه القاعة، برئاسة السفيرة لانتيري (Lanteri) من موناكو، في تمام الساعة العاشرة. فأرجو من الذين سيشاركون في اجتماع هذه اللجنة أن يظلوا هنا.

وبعد ظهر هذا اليوم، في الساعة الثانية والنصف، ستبدأ جلسة «أصداء من المؤتمر» في القاعتين ٥ و٦. وقد نُشرت قائمة المتحدثين على الموقع الشبكي، وتتاح نسخ مطبوعة من هذه القائمة عند مدخل قاعة المؤتمرات وعند مدخل القاعتين ٥ و٦.

وستعقد لجنة الصياغة اجتماعها في القاعتين ٣ و٤، الواقعتين خلف قاعتنا هذه مباشرةً، وسيبدأ هذا الاجتماع أيضاً في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يومنا هذا.

السيدة ناتيا لولادزي (Natia Loladze)، رئيسة المؤتمر

(*تكلَّمت بالإنكليزية*)

شكراً لك، حضرة الأمين العام.

أعلن الآن اختتام هذه الجلسة العامة وأدعو السفيرة لانتيري إلى المنصة لترؤس لجنة القانون الدولي الإنساني.

شكراً جزيلاً.

٤-٦ أصداء من المؤتمر

الثلاثاء ١٠ ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر)

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

مساء الخير. أهلاً بكم في جلسة «أصداء من المؤتمر».

سيّداتي سادتي، زملائي الأعزّاء، قبل أن نبدأ، أودّ تذكيركم بأنّه يُمنَع على الوفود خوض نقاشات سياسية أو عرقيّة أو دينية أو إيديولوجية، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ١١ من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. سوف أعطي الكلمة للوفود بحسب ترتيب تسجيلها. ونظراً إلى مشاركة أكثر من ٤٠٠ وفد في هذا المؤتمر، نتوقّع إلقاء عدد كبير من الكلمات خلال جلسة «أصداء من المؤتمر» هذه. لذا، لقد اختصرت الوقت المخصّص لإلقاء الكلمات، وذلك بموجب الحقوق الممنوحة لي في القاعدة ٢-١٨ من النظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وعليه، سيتحدّث كلّ وفد لمدّة ثلاث دقائق فحسب، وتُستثنى من ذلك البيانات التي ستُتلى نيابة عن مجموعات الدول أو الجمعيات الوطنية، أو البيانات الوزارية، التي يمكن أن تمتدّ لخمس دقائق. أرجو منكم إعلامنا بأنّكم ستتلون بياناً كهذا قبل البدء بكلمتكم لكي نمنحكم الوقت اللازم على هذا الأساس. سوف أضمن تخصيص المدّة المحدّدة لكلّ كلمة أو بيان بلا أيّ زيادة أو نقصان، كما أرجو منكم عدم تخطّي هذه المدّة لتفادي أيّ إحراج، إذ سأضطرّ لمقاطعتكم.

سوف نستمع الآن إلى الكلمة الأولى الواردة على اللائحة، وهي كلمة جمعية الهلال الأحمر الماليزي. سموّ الأميرة تونكو إينتان سيافيناز، الكلمة لكِ.

سمو الأميرة Dato’ Seri DiRaja Tan Sri Tunku Puteri Intan Safinaz Binti Almarhum Sultan Abdul Halim Mu’adzam Shah, Tunku Temenggong Kedah، رئيسة جمعية الهلال الأحمر الماليزي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة؛ سعادة سفير ماليزيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف داتو د. أحمد فيصل محمد؛ د. هشام الدين محمد هاشم، نائب الأمين العام (للشؤون الاستراتيجية) في وزارة المرأة والأسرة وتنمية المجتمع في ماليزيا؛ السيدة سيتي نور هجر بنت أبو بكر، المساعدة الأولى للأمين العام لقسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي في وزارة الدفاع الماليزية؛ أصحاب السعادة؛ السيدات والسادة،

أودّ أن أستهلّ كلمتي بتهنئة منظّمي المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كما أودّ التعبير عن جزيل الشكر للمتطوّعين الذين ساهموا بنجاح هذا المؤتمر. فالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تكتسب قوتها بفضل دعم جميع متطوّعينا وتفانيهم.

أتحيّن هذه الفرصة أيضاً للتعبير عن خالص امتناني للأمين العام السابق للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحاج آس سي لالتزامه المتميّز بمبادئ الحركة. نتمنّى له التوفيق في مساعيه المستقبلية، وهو بلا شك قائد نطمح جميعاً للاقتداء به. كذلك، نودّ تهنئة السيد جاغان شاباغان لتعيينه أميناً عاماً جديداً للاتّحاد الدولي، ونتطلّع للعمل معه عن كثب لتعزيز قضيتنا الإنسانية في ماليزيا وحول العالم.

يودّ الهلال الأحمر الماليزي تهنئة د. جميلة محمود، وكيلة الأمين العام للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعنية بالشراكات لتلقّيها جائزة آسيان (ASEAN) للعام ٢٠١٩ لمساهمتها في المساعدة الإنسانية وإدارة الكوارث في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.

نفتخر أيضاً لمنحنا جائزة تنمية العمل التطوعي لعام ٢٠١٩ ضمن فئة «إدارة العمل التطوعي في حالات الطوارئ والبيئات الهشّة»، ونهنّئ ممثلة قسم الشباب لدينا، السيدة ميشيل تشو شي جي، لانتخابها عضواً في لجنة الشباب، إذ يشكّل ذلك لحظة تاريخية، لا بالنسبة إلينا في جمعية الهلال الأحمر الماليزي فحسب، بل على صعيد الحركة ككل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أتقدّم بالتعزية والمواساة لعائلات ضحايا ثوران بركان الجزيرة البيضاء في نيوزيلندا أمس، وبأنّ أُثني على الاستجابة الفورية التي قام بها الصليب الأحمر النيوزيلندي لمواجهة هذه الكارثة.

في ما يتعلّق بإطار مراقبة النزاهة الخاص بالاتّحاد الدولي، تدعم جمعية الهلال الأحمر الماليزي بشدّة استراتيجية الاتّحاد الدولي للعقد ٢٠٣٠ من أجل تعزيز إطار المراقبة والحوكمة وتنفيذ «مجموعة أدوات تطبيق معايير النزاهة»، إذ إن من شأن ذلك رفع مستوى الثقة في حركتنا. فنحن نسعى دائماً إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى المستضعفين مع نبذ الاحتيال والفساد ومع الالتزام بأعلى معايير النزاهة، تماشياً مع توقعات أصحاب المصلحة لدينا.

حالياً، نحن في جمعية الهلال الأحمر الماليزي في صدد مراجعة دستورنا، ونودّ أن نشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتّحاد الدولي، واللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية لدعمها التقني الهادف إلى ضمان فعالية عملنا ونتائجه. في هذا الإطار، سنقوم بمراجعة النظام (التأسيسي) لجمعية الهلال الأحمر الماليزي. ولضمان الثقة المستدامة في المنظمة، تمّت الموافقة على مدوّنة قواعد سلوك جديدة لأعضاء المجلس والمسؤولين المنتخبين في الجمعية الوطنية، وستدخل حيّز التنفيذ في عام ٢٠٢١.

أمّا في ما يتعلّق بالتطورات الجديدة، فلا بدّ من ذكر التعاون بين الوكالة الوطنية الماليزية لإدارة الكوارث، وهي جهة التنسيق الوطنية في حالات الكوارث، وجمعية الهلال الأحمر الماليزي، التي هي جزء لا يتجزأ من نظام إدارة الكوارث في البلاد، في إطار احترام القوانين وآليات التأهب للكوارث والاستجابة لها. وفي ما يتعلّق بنطاق عمل مشروع Red Ready، الذي يحظى بدعم الاتّحاد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتلقى المتطوّعون تدريباً على تنمية السياسات وإدارة الكوارث على صعيد المقرّ الرئيسي والفروع. كذلك، فإننا نعيد تنظيم نظام إدارة المتطوّعين لدينا، آخذين في الاعتبار الوسائل الرقمية ومنصّات تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

بصفتي رئيسة جمعية الهلال الأحمر الماليزي المعيّنة حديثاً، أودّ أن أهنّئ الحركة الدولية لاعتماد مبدأ التوازن بين الجنسين والاحتواء. وأشدّد ختاماً على أنّ عملنا لا يقتصر على إصدار القرارات، بل إنّ عملنا الفعلي يبدأ بعد اتّخاذ القرارات، وأعدكم بأننا سنبقى ملتزمين بهذه المبادئ.

سيداتي سادتي، أتطلّع إلى إصدار مشروع القرار المتعلق بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إذ لا بدّ من الاعتراف بدور المرأة الفاعل في مجال الحدّ من المخاطر والاستجابة الأولية في الأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزاعات المسلّحة والفتن الداخلية والكوارث الطبيعية.

أيها الحضور الكريم، بصفتنا عضواً في شبكة آسيا والمحيط الهادئ، نقوم بتنفيذ كل بنود نداء مانيلا للعمل لسنة ٢٠١٨، ضمن إطار منصّة «تحالف المليار» (One Billion Coalition).

ختاماً، أشير إلى أننا نبني المدرسة الميدانية الإنسانية الدولية بدعم من الاتّحاد الدولي بهدف تعزيز التأهب للكوارث لدى أعضاء جمعيتنا والجهات الفاعلة المحلية، علماً أنّ المدرسة ستتضمّن مرافق تدريب تفيد سكان المنطقة. هذا هو التزامنا الفعلي بشعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد». شكراً سيدتي الرئيسة.

الدكتور Hishamuddin bin Mohd Hashim، نائب الأمين العام (للشؤون الاستراتيجية)، وزارة المرأة والأسرة وتنمية المجتمع في ماليزيا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة؛ سمو الأميرة إينتان سافيناز بنت المرحوم سلطان عبد الحليم معظم شاه ابن المرحوم سلطان بدليشاه، رئيسة جمعية الهلال الأحمر الماليزي؛ أصحاب السعادة؛ سيداتي سادتي،

اسمحوا لي، بداية، بأن أتوجّه بالشكر باسم ماليزيا إلى الحركة الدولية لعقد هذا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، خصوصاً وأنه يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩. نشهد اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، صراعات طويلة الأمد وتعقيدات متزايدة في العمليات الإنسانية وهجمات أشدّ عنفاً ضدّ التعددية. لذا، يحظى شعار مؤتمرنا «فلنعمل اليوم لبناء الغد» بأهمية استثنائية.

تقدّر ماليزيا جهود الحركة الدولية في بلدنا وعلى صعيد المنطقة، كما نرحّب بالمنصّة المشتركة الأولى بين رابطة دول جنوب شرق آسيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنعقدة في جاكارتا في أبريل ٢٠١٩، والتي تلتها المنصّة الثانية في بانكوك الشهر الماضي. وفي شهر أغسطس، استضافت الحكومة الأمين العام للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحاج آس سي. وترحّب ماليزيا أيضاً بدعم الحركة الدولية لجهود تعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، سواء في صفوف قوات حفظ السلام الماليزية أو في البرامج التعليمية والتوعوية.

تواصل ماليزيا المساهمة في الجهود الإنسانية حول العالم. وكمثال على ذلك، تقدّم دولتنا الدعم اللوجستي عبر استضافة واحد من بين ستّة مستودعات تابعة للأمم المتّحدة للاستجابة الإنسانية. كذلك، قدّمت ماليزيا مساعدات مختلفة للروهينغيا وفلسطين واليمن وباهاماس والعراق وعدد من الدول الأفريقية. وفي ديسمبر ٢٠١٧، أنشأت الحكومة مستشفى ميدانياً في مدينة كوكس بازار، وما زال هذا المستشفى يقدّم خدمات صحّية حيويّة في مخيمات الروهينغيا هناك حتى يومنا هذا.

ترحّب ماليزيا أيضاً باعتراف المؤتمر بالدور الهام للمرأة في الجهود الإنسانية. فتقود نائب رئيس الوزراء الماليزي، وهي المرأة الأولى التي تتولى هذا المنصب، الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، فضلاً عن كونها وزيرة المرأة والأسرة وتنمية المجتمع، وهي جهة تنسيق أساسية تعمل معها جمعية الهلال الأحمر الماليزي. كذلك، فإنّ سموّ الأميرة إينتان سافيناز بنت المرحوم سلطان عبد الحليم معظم شاه هي المرأة الأولى التي تتولى منصب رئيسة جمعية الهلال الأحمر الماليزي. وأشير أيضاً إلى أنه في نوفمبر من هذا العام، حازت وكيلة الأمين العام للاتّحاد الدولي د. جميلة محمود على جائزة ASEAN للعام ٢٠١٩ لجهودها الإنسانية، لتصبح بذلك أوّل مواطنة ماليزية تنال هذه الجائزة.

كجزء من مساهمتها البنّاءة في هذا المؤتمر، تؤمن ماليزيا بأنّ التعاون والتنسيق الدوليَّيْن في مجال الجهود الإنسانية أمرٌ أساسي. ومن الضروري أن تساهم جميع الأطراف المعنيّة في بناء الثقة ومشاركة الخبرات والتجارب والتأكّد من عدم تجاهل احتياجات أيّ فئة، ولا سيّما المجموعات المستضعفة. شكراً سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير Ali Khalfan Al-Mansouri، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لدولة قطر في جنيف

(الأصل بالعربية)

سيدتي الرئيسة.. أصحاب السعادة.. الحضور الكرام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بداية أتقدم بشكر الجميع الذين ساهموا في تنظيم هذا المؤتمر الهام والإعداد له، ونعرب عن أملنا في نجاح الجهود الرامية لتجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت، وضمان وحماية واحترام الإنسان، والتعاون لتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب. نحتفل هذا العام بمناسبتين مهمتين، هما الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩، التي وضعت المعايير القانونية الدولية الحديثة للمعاملة الإنسانية في أوقات الحروب، والذكرى المئوية لإنشاء الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، الذي قدم جهوداً مميزة في تعزيز القيم الإنسانية والاستجابة والاستعداد للكوارث ولتحقيق الاندماج الاجتماعي والسلام. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه هذه الاتفاقية والبروتوكولات الإضافية في تخفيف ويلات الحروب وحمايتها للمتأثرين بالنزاعات المسلحة، إلا أن الالتزام الكامل بأحكام هذه الاتفاقيات، ما زالت تعترضه العديد من العقبات والتحديات، خاصةً في ظل اتساع رقعة الحروب والنزاعات وطول أمدها وظهور تكنولوجيا جديدة فيها. تؤمن دولة قطر، وبصفتها طرفاً في جميع اتفاقيات جنيف الأربع، إيماناً راسخاً بضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونؤكد على أن هذا القانون وآلياته القائمة، لا يزالان الإطار الأنسب لتنظيم سلوك أطراف النزاع المسلح وتوفير الحماية للأشخاص المتضررين. لقد خطت دولة قطر خطوة متقدمة في اتجاه تعزيز نشر القانون الدولي الإنساني داخل المؤسسات الوطنية المعنية. وتعززت هذه الجهود بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني عام ٢٠١٢، والتي اضطلعت بدور كبير، بالتعريف بهذا القانون، عن طريق تنظيم الندوات والدورات التدريبية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن عملها مع العديد من الشراكات بهدف ضمان احترام وتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي. كما حرصت دولة قطر على المشاركة في الجهود الدولية للتصدي للأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، وذلك انطلاقاً من التزاماتها ومسؤولياتها القانونية والأخلاقية والإنسانية، بالعمل على تخفيف معاناة جميع المتضررين. ومن أجل تعزيز وتطوير التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وقعت دولة قطر في أبريل ٢٠١٩، مذكرة تفاهم وشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لتعزيز التعاون بين الطرفين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تم أيضاً التوقيع في شهر سبتمبر ٢٠١٩، على إعلان نوايا مشتركة مع الصليب الأحمر، لتبادل الخبرات والمعارف في مجالات الاهتمام المشتركة وتوثيق التعاون لدعم الأشخاص المتضررين. ختاماً، نتطلع إلى مداولات مثمرة خلال المؤتمر، وتحقيق الأهداف المرجوة منه في تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها... وشكراً.

السيدة Satu Santala، المديرة العامة، قسم السياسات التنموية، وزارة الخارجية الفنلندية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، السيدات والسادة،

تعرب فنلندا عن تأييدها للبيان الذي ستتمّ تلاوته نيابة عن الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يشكّل هذا المؤتمر منتدى إنسانياً استثنائياً ورمزاً معبّراً عن قوّة الإنسانية. تقدّر فنلندا دور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما في ذلك كلّ أعضائها ومتطوّعيها وموظفيها، في حماية حياة البشر وصحتهم، وتخفيف المعاناة الإنسانية في الظروف الصعبة والمعقّدة. فبفضل المساعدة الإنسانية التي تقدّمها الحركة الدولية، نتمكّن من إنقاذ الأرواح وتغيير مجرى حياة الكثيرين كلّ يوم حول العالم، استكمالاً للمسيرة التي أطلقها المؤسّس هنري دونان.

تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، التي لا تمثّل منارة نجاح تاريخية فحسب، بل أيضاً حاجة ملحّة في يومنا هذا، فهي تُلزِم جميع الدول باحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. ومن المهم جداً تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وهو ما أكّده مجلس الاتّحاد الأوروبي في استنتاجاته حول المساعدة الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، التي اعتمدها الشهر الماضي برئاسة الوفد الفنلندي. وشدّد مجلس الاتّحاد الأوروبي، في استنتاجاته تلك، على أهمية تلبية احتياجات الأشخاص المستضعفين والتنبّه إلى الأثر السلبي المحتمل لإجراءات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني.

سيّدتي الرئيسة، تجدّد فنلندا التزامها بتعزيز القانون الدولي الإنساني والامتثال له، وحماية العاملين في المجال الإنساني والمدنيين. نودّ، في هذا السياق، توجيه الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وضرورة مشاركتهنّ الفاعلة، فضلاً عن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة. سنتعمّق في هذه المواضيع غداً في خلال الفعالية الجانبية بعنوان «الأشخاص ذوو الإعاقة في العمل الإنساني»، التي سيشارك فيها الصليب الأحمر الفنلندي وأستراليا ومؤسسة التنمية الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إنّنا، وإذ نعرب عن قلقنا إزاء عدم احترام القانون الدولي الإنساني والانتهاكات التي تطال العاملين في المجال الإنساني، نهيب بالمجتمع الدولي التحرّك لحماية هؤلاء العاملين وضمان وصولهم إلى حيث يجب. كذلك، علينا التأكّد من أنّ الإجراءات التي نتّخذها، على غرار الإجراءات التقييدية وإجراءات مكافحة الإرهاب، لا تعيق الأنشطة الإنسانية أو تمنعها. فيجب ألا يُعتبَر العمل الإنساني الذي ينقذ الأرواح عملاً إجرامياً على الإطلاق، حتى في حال القيام به في مناطق تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

أخيراً، نشير إلى أنّ البيئة الطبيعية غالباً ما تكون الضحية الصامتة للنزاعات المسلّحة، إذ إنّ هذه الأخيرة قد تؤدّي إلى آثار خطيرة على البيئة وقد تهدّد رفاهية المدنيين وصحّتهم وحتى حياتهم. يسعدني القول إنّ فنلندا تدعم الجهود المبذولة في هذا الإطار، ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحليل نطاق القوانين الدولية التي تضمن حماية البيئة في النزاعات المسلّحة. كذلك، قدّمت فنلندا تعهداً وطنياً لدعم أنشطة تعميم قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية البيئة الطبيعية، كما قدّمنا تعهداً وطنياً بشأن قوانين الكوارث التي تراعي الاعتبارات المناخية، إقراراً منّا بأنّ الأنظمة الفعّالة لإدارة مخاطر الكوارث تتطلّب أساساً قانونياً صلباً على الصعيد المحلّي. شكراً.

السيد Markus Mader، الأمين العام، الصليب الأحمر السويسري

(الأصل بالإنكليزية)

أعضاء الوفود المحترمين، حضرة ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أيها الحضور الكريم،

يودّ الصليب الأحمر السويسري التشديد على ثلاثة مواضيع: الصحة النفسية، وإعادة الروابط العائلية، والهجرة.

يقدّر الصليب الأحمر السويسري القرار المتعلّق بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية جزيل التقدير. فالأشخاص المتضررون من النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ والمهاجرون يعانون من عدم تلبية الكثير من احتياجاتهم النفسية. وعليه، فإنّ الصحة النفسية والرفاه النفسي هما عاملان أساسيان لحياة الناس والمجتمعات وتعافيهم ونشاطهم اليومي. وسيشكّل هذا القرار أساساً متيناً لاتّباع نهج مشترك، لا في حالات الطوارئ فحسب، بل أيضاً في الدول الثالثة حيث يطلب الناس الحماية من الحرب والتعذيب.

بناءً على هذا القرار، سيواصل الصليب الأحمر السويسري بذل الجهود لتلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية في سويسرا وغيرها من البلدان، وخصوصاً عبر العيادة الخارجية المخصّصة لضحايا التعذيب والحرب، وكذلك في مجال الصحة النفسية. نتطلّع إلى مشاركة خبراتنا ودعم الآخرين في تنمية قدراتهم في مجال الاحتياجات النفسية.

يشكل مبدأ إعادة الروابط العائلية، المكرّس في اتفاقيات جنيف، أحد أقدم الخدمات التي تقدّمها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومن المهم التعاون وتوحيد الممارسات بين أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة في مختلف البلدان والمناطق والقارات. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الحركة الدولية استراتيجيتها الجديدة لفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥ بشأن إعادة الروابط العائلية، وندعو جميع الدول إلى التعامل بإيجابية مع هذه الاستراتيجية ودعمها.

يتطرّق القرار المتعلّق بإعادة الروابط العائلية إلى جانب بالغ الحساسية من هذا المبدأ، ألا وهو حماية البيانات. فتتبّع الروابط العائلية واستعادتها والحفاظ عليها كلها قائمة على معالجة البيانات الشخصية. وكما نعلم جميعاً، يحمل التطوّر المتسارع في التكنولوجيا الرقمية إمكانات هائلة بقدر ما ينطوي على مخاطر. فينبغي للمستفيدين أن يثقوا بالحركة وأن يأتمنوها على بياناتهم. وعليه، فمن بالغ الأهمية حماية بياناتهم الشخصية وخصوصيتهم.

يحثّ الصليب الأحمر السويسري جميع الدول على اعتماد القرار واحترام عملية جمع الحركة للبيانات ومعالجتها ومشاركتها عبر الحدود للأغراض الإنسانية حصراً، على غرار إعادة الروابط العائلية. كذلك، ندعو جميع الدول إلى الاحتفاء بمدونة قواعد السلوك المتعلّقة بحماية البيانات في سياق إعادة الروابط العائلية كإطار عمل لمعالجة البيانات الشخصية ضمن الحركة.

يقدّر الصليب الأحمر السويسري التعاون المثمر مع السلطات السويسرية وتعهدنا المشترك بعنوان «المهاجرون المتوفّون وتقديم المعلومات إلى عائلاتهم».

صحيح أنّ موضوع الهجرة لم يُدرَج ضمن البرنامج الرسمي لمؤتمرنا الدولي، ولكنّ سبب ذلك لا يعود إلى تحقيق التقدّم الفعلي في هذا المجال، بل إلى تزايد التوتّرات والتسييس في مسألة الهجرة. نذكر في هذا السياق «بيان الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة» الصادر عن مجلس المندوبين، ونكرّر الدعوة التي أصدرها منذ أربع سنوات: مع تفاقم أوضاع المهاجرين الضعفاء، لا بدّ للحركة والدول من مواصلة العمل على تطبيق السياسات وأُطُر العمل المتّفق عليها، مثل القرار رقم ٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والميثاق العالمي للهجرة وللاجئين على التوالي، وكذلك القوانين الدولية. فيتعيّن على الدول مضاعفة جهودها لضمان سلامة جميع المهاجرين وحصولهم على الخدمات اللازمة وصون كرامتهم ضمن أراضيها وعند الحدود الدولية. وتبدي الحركة الدولية استعدادها لدعم الدول في تلبية هذه الالتزامات الإنسانية. شكراً جزيلاً.

السيد Evgeny Zagaynov، مدير القسم القانوني، وزارة الخارجية لروسيا الاتّحادية

(الأصل بالروسية)

السيّدة الرئيسة، الحضور الكريم،

اسمحوا لي بدايةً بالتعبير عن تقديري للجنة الدولية للصليب الأحمر وللاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتنظيم هذا المنتدى الرائد حول التعاون الدولي في المجال الإنساني.

اليوم، كما في السابق، تكتسب الوسائل القانونية للتخفيف من حدّة النزاعات المسلّحة وتبعاتها وتوفير شروط المصالحة للأطراف المتنازعة أهمية قصوى.

يتطلّع وفدنا إلى خوض نقاشات جوهرية ومفيدة وإلى تبادل وجهات النظر للمضي قدماً في عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال السنوات الأربع المقبلة. ونأمل أن تساعد الموارد التي قدّمتها روسيا الاتّحادية لتوفير خدمات الترجمة والترجمة الفورية إلى اللغة الروسية خلال المؤتمر عدداً من الجمعيات الوطنية على المشاركة بشكل فاعل في النقاشات والمساهمة فيها. كذلك، فإننا نعلّق قدراً كبيراً من الأهمية على استخدام اللغة الروسية بشكل أوسع نطاقاً ضمن الحركة الدولية للصليب الأحمر.

نحن نولي أهمية قصوى لأنشطة المتابعة بهدف نشر المعرفة حول القانون الدولي الإنساني. في هذا السياق، عُقِد مؤتمر دولي في شهر نوفمبر من العام الماضي، تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبدعم من حكومة روسيا الاتّحادية، بمناسبة يوبيل إعلان سان بطرسبورغ لحظر استخدام المقذوفات المتفجرة التي يقل وزنها عن

٤٠٠ غرام في زمن الحرب. وقد عُقِد المؤتمر الدولي التقليدي حول القانون الدولي الإنساني، «قراءات مارتينز»، في سان بطرسبورغ في مايو من هذا العام. كذلك، استضافت روسيا بالاشتراك مع الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ورشة عمل كبار الضباط حول القواعد الدولية التي تحكم العمليات العسكرية لعام ٢٠١٩ (SWIRMO-19) في موسكو في شهر أكتوبر. ويتمثل الهدف الأساسي لورشة العمل في تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في سياق عمل القوات المسلّحة الوطنية. وقد حضر ١٤٠ مندوباً من ٧٠ دولة ورشة العمل هذه. ومنذ العام الماضي، بدأنا بتقديم مساهمات سنوية منتظمة لدعم الأنشطة الإنسانية التي تنفّذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لا شكّ في أنّ روسيا كانت إحدى أكثر الدول فعالية في صياغة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، كما أنّ روسيا هي طرف في جميع هذه الاتفاقيات اليوم، وقد انضمّت إلى جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية الأخرى بشأن القانون الدولي الإنساني. ما زالت مسؤولية ضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني تقع على عاتق الدول بشكل أساسي. من جهتنا، مازلنا نطبّق قواعد القانون الدولي الإنساني في تشريعاتنا الوطنية. فدليل العمل القانوني في القوات المسلّحة لروسيا الاتحادية، الذي خضع للمراجعة في عام ٢٠١٥، ينصّ على ضرورة معرفة أعضاء القوات المسلّحة الروسية، وخصوصاً الضباط القياديين، لقواعد القانون الدولي الإنساني والامتثال لها. كذلك، فإنّ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية قابلة للتطبيق مباشرة، ويتلقى أعضاء الجيش الروسي على كافة المستويات تدريبا في القانون الدولي الإنساني.

في عام ١٩٤٩، اعتُمِدَ قرار في مؤتمر جنيف يتعلّق بضرورة السعي لكي «لا تضطرّ الحكومات إلى تطبيق اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحروب». ما زالت هذه العبارة صالحة اليوم، حيث تتمثل مهمّتنا الأساسية في التعاون لضمان عدم حدوث حالات تستوجب تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني. شكراً.

السيد Alan H. Kessel، نائب الوزير المساعد للشؤون القانونية والمستشار القانوني، وزارة الشؤون الخارجية الكندية

(الأصل بالفرنسية والإنكليزية)

السيّدة الرئيسة، يُعد عام ٢٠١٩ عاماً هاماً بالنسبة إلى المجتمع الدولي، خصوصاً وأنه يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف والذكرى العشرين لبرنامج حماية المدنيين الخاص بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في إطار المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نحن أمام فرصة جديدة للتطرّق بشكل عاجل إلى مسائل ذات أهمية حيوية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة.

اليوم، وفي الوقت الذي يواجه فيه النظام الدولي القائم على القواعد تهديدات، لا بدّ من التشديد على أهمية الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني ومضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ففي حين أنّ التطبيق الأكثر صرامة للقانون الدولي الإنساني قد لا يحلّ النزاعات، إلا أنه قد يحدّ من الآثار الأكثر تدميراً للنزاعات المسلّحة على المدنيين ومجتمعاتهم. ففي نهاية المطاف، لا تكمن المشكلة في القانون نفسه، بل في الثغرات التي تشوب تنفيذه. تتمتّع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بقدرة خاصة على المساهمة في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ويمكنكم أن تعتمدوا على دعم كندا المستمرّ في هذا الإطار.

لطالما كانت كندا من أشد المؤيدين والمروجين للقانون الدولي الإنساني. ففي ظل قيادة كندا لمجموعة الدول الصناعية السبع في عام ٢٠١٨، التزم وزراء الخارجية بالاستفادة من دعمهم للدول، كما ولأطراف النزاعات المسلّحة من غير الدول حيث تدعو الحاجة، لتشجيع شركائهم على تطبيق القانون الدولي الإنساني بفعالية. تقع حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة في صلب جهودنا. في رئاسة مشتركة مع سويسرا للمجموعة غير الرسمية في جنيف بشأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٨٦ حول الهجمات على البعثات الطبية، نعتبر أنه من الضروري الانتقال من التوعية إلى العمل لحماية العاملين في المجالَيْن الإنساني والطبي حماية أفضل. ولعلّكم سمعتم بالأمس أنّ كندا وهولندا ستدعمان غامبيا في قضيتها ضدّ ميانمار أمام محكمة العدل الدولية.

علينا أن نعمل معاً أيضاً للتشجيع على اعتماد مقاربات تستجيب للنوع الاجتماعي لحماية المدنيين. ويتطلّب ذلك عملاً إنسانياً للاستجابة إلى الاحتياجات والأولويات المختلفة وانعدام الأمن المتفاقم الذي غالباً ما تواجهه الشعوب خلال النزاعات المسلّحة.

في عام ٢٠٢٠، علينا مواصلة البحث عن فرص لخوض نقاشات بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني مع المجتمعات المحلّية. شكراً سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير Cristóbal González-Aller Jurado، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لإسبانيا في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة، تودّ إسبانيا توجيه الشكر للعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة الدائمة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتّحاد الدولي والجمعيات الوطنية والدول المشاركة في هذا المؤتمر.

بعد أربع سنوات، نلتقي مجدداً لمواصلة تعزيز وتطبيق قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني، بيد أننا نواجه تحديات جديدة: كثرة النزاعات المسلّحة وطبيعتها الهجينة وتعقيداتها القانونية، فضلاً عن طابعها الدولي؛ والتقنيات الجديدة المستخدمة في الحروب؛ وعدم حماية المدنيين والعاملين الإنسانيين بشكل كافٍ في حالات النزاع.

تكرر إسبانيا أمام هذا المنتدى التزامها الراسخ بالقانون الدولي الإنساني ودعمها لعمل جميع الجهات المشاركة، ودعمها للتنفيذ الفعلي للقرارات التي طُلِب منّا الموافقة عليها والوفاء بمجموعة من الوعود التي نعتقد أنها ستساعدنا جميعاً على بناء عالم أكثر إنسانية وعدلاً.

بالإضافة إلى الوعود التي قطعها الاتّحاد الأوروبي، سوف تركّز دولتنا جهودها على مجموعة من الأولويات التي تمّ تحديدها بالتعاون مع الصليب الأحمر الإسباني، بناءً على دراسة لمستوى الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني والتزاماتنا ذات الصلة، متّخذين كنهج شامل منظور النوع الاجتماعي والسنّ والتنوّع وحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً. سوف تواصل إسبانيا بذل الجهود لتعزيز تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده في إداراتها المدنية والعسكرية.

كذلك، سوف نستمرّ في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز تنفيذ نظام روما الأساسي ودعم عمل المحكمة الجنائية الدولية.

نرحّب باستراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجديدة لحماية البعثات الطبية، وسنتعاون معها لضمان التنفيذ الفعّال للقرار ٢٢٨٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بهدف جمع البيانات بشكل مناسب حول الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي ولتسهيل عمل آليات البحث المستقلّة. في هذا الإطار، نلتزم أيضاً بعمل اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية.

سوف نولي اهتماماً خاصاً للأشخاص الأكثر ضعفاً، كضحايا النزاعات من الأطفال، وسنعمل على تسهيل إعادة دمج الأطفال الجنود وصون الحق الأساسي في التعليم. كذلك، سنستمرّ في المطالبة بالتنفيذ العالمي لإعلان المدارس الآمنة، كما ورد في احتفال المؤتمر الدولي الثالث في بالما دي مايوركا.

ختاماً، سيدتي الرئيسة، سنضمن تحقيق ذلك من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للدبلوماسية الإنسانية التي نعمل عليها بدعم من جميع الوزارات الإسبانية، وذلك لضمان إيلاء الاهتمام اللازم لحساسية البعد الإنساني وأهميته. شكراً جزيلاً.

الدكتور Javier Senent García، رئيس الصليب الأحمر الإسباني

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة، أودّ، نيابة عن الصليب الأحمر الإسباني، أن أعبّر عن امتناني للجهود التي بذلتها اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتّحاد الدولي كما أتوجّه بالتحية إلى الجمعيات الوطنية والحكومات المشاركة في هذا المؤتمر الهام.

إنّ شعار هذا المؤتمر الدولي، «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، يتطلّب منا مواصلة العمل لتحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. ويتعيّن على أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتعاون مع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، تحليل المشاكل التي تؤثّر حالياً والتي ستؤثر مستقبلاً في الناس والمجتمعات المحلّية، وكذلك مواطن الضعف التي يعانون منها في حياتهم اليوميّة.

فمن خلال عمل اللجان وقرارات المؤتمر والوعود التي نقطعها فردياً وجماعياً، نلتزم بحماية الناس في النزاعات المسلّحة، مهما تغيّرت مواطن ضعفهم، وبتعزيز الثقة في العمل الإنساني.

في هذه الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، نعيد التأكيد على التزامنا بالقانون الدولي الإنساني، بالرغم من التحدّيات التي تطرحها النزاعات المسلّحة الحالية، وبالعمل على شرح هذا القانون وتعميمه والحدّ من حالات الإفلات من العقاب لأولئك الذين ينتهكون قواعده الإنسانية.

أغتنم هذه الفرصة للتشديد على الأهمية التي يوليها هذا المؤتمر الدولي لقضايا أخرى متعلّقة بحالات الضعف التي يعيشها عدد كبير من الأشخاص، والتي تشكّل الشغل الشاغل لجمعيتنا الوطنية، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، وإعادة الروابط العائلية، والمشاكل الناجمة عن التغيّر المناخي التي تزيد من مستوى الضعف وتفاقم مشكلة انعدام الأمان لدى الأشخاص المعرّضين أساساً لمخاطر الكوارث والتحضّر والفقر.

أفتخر بأننا نشارك في رعاية القرار المتعلّق بالمرأة والقيادة. فمشاركة المرأة في اتّخاذ القرارات عامل أساسي لضمان تلبية هذه القرارات للاحتياجات الإنسانية في المجتمع المحلّي ولتحقيق المستوى المناسب من التمثيل. وبناءً على تجربة الصليب الأحمر الإسباني، يمكنني القول إنّ ذلك هو أحد الأنشطة اليومية التي علينا الاستمرار في ممارستها في جمعياتنا الوطنية لتحقيق التحوّل المنشود، الذي يمكننا بلوغه بالمثابرة والإصرار والعزيمة الصلبة.

أخيراً، في ما يتعلّق بمشاركة المرأة، وقبل انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة، أودّ التشديد على الدور الهام الذي تؤدّيه اللجنة بصفتها جهاز الحركة الدولية الذي يحصل على تفويضه من المؤتمر الدولي، والذي لديه كامل الصلاحية لتحقيق التناغم في عملنا وللتنسيق بين مختلف مكوّنات الحركة وتعزيز تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Ken Okaniwa، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لليابان في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. بداية، نودّ التعبير عن بالغ تقديرنا واحترامنا للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

في مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية (TICAD 7) الذي عُقِد في شهر أغسطس، أعلنت اليابان عن اتّخاذ إجراءات لبناء مجتمع مرن ومستدام في أفريقيا بهدف تحقيق الأمن الإنساني وأهداف التنمية المستدامة. كذلك، كشفت اليابان عن نيّتها تقديم المساعدة والدعم الإنسانيَّيْن لتمكين النازحين والمجتمعات المضيفة من الاعتماد على أنفسهم، نظراً إلى الصلة بين العمل الإنساني والتنمية. ونتطلّع إلى العمل ضمن الحركة في هذا المجال.

بعد سبعين سنة من اعتماد اتفاقيات جنيف، ما زال تعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه يشكلان تحدياً ملحّاً وبالغ الأهمية. في الرابع من ديسمبر، قُتل د. تيتسو ناكامورا، وهو عامل إنساني ناشط في مجال تعزيز الصحة والزراعة في أفغانستان، جرّاء هجوم إرهابي. ندين بأشدّ العبارات مثل هذه الهجمات ضدّ العاملين في المجالَيْن الطبّي والإنساني. في المقابل، يُعاد تشكيل النزاعات نتيجة ظهور تقنيات جديدة، مثل الحروب السيبرانية وأنظمة الأسلحة التلقائية. وعليه، تتعهّد اليابان بمواصلة جهودها لتعزيز القانون الدولي الإنساني في ظلّ هذه الظروف.

تثني اليابان على مشروع الحركة الدولية لإعادة الروابط العائلية. وسنشارك بشكل فاعل في الحوار حول حماية البيانات الشخصية، التي لا تزال محطّ نقاش بين الدول المعنيّة، بالتعاون مع الحركة.

في ما يتعلّق بالصحّة، تولي اليابان أهمية بالغة للتغطية الصحية الشاملة. وقد تمكّنّا من إقناع قادة الدول بالالتزام بتأمين التغطية الصحية الشاملة في قمة مجموعة العشرين في أوساكا ومؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية. في هذا السياق، تقدّر اليابان تركيز الحركة على مسألتَيْ الأمراض المعدية والصحّة النفسية. وسنتسمرّ في العمل مع الحركة لتحسين القطاع الصحي.

تزايدت الحاجة إلى دعم الأشخاص النازحين والمتضرّرين جرّاء الكوارث الطبيعية تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة. وقد أطلقت اليابان المرحلة الثانية من مبادرة سنداي للتعاون في شهر يونيو. ولزيادة قدرة المجتمع بأكمله على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية، سنقدّم الدعم إلى خمسة ملايين شخص على الأقل خلال أربع سنوات ابتداءً من عام ٢٠١٩. كذلك، سنستمرّ في العمل مع أبرز شركائنا، أي جمعية الصليب الأحمر الياباني والحركة الدولية.

كانت اليابان الدولة الآسيوية الأولى التي وافقت على اتفاقيات جنيف، كما كان الصليب الأحمر الياباني أحد الأعضاء المؤسّسين الخمسة في رابطة جمعيات الصليب الأحمر، التي تحوّلت في ما بعد إلى الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. تتعهّد اليابان بمواصلة العمل مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمعالجة الأزمة الإنسانية الحالية غير المسبوقة. شكراً.

السيدة Nata Varazashvili، المستشارة القانونية، قسم القانون الدولي العام، وزارة العدل، جورجيا

(الأصل بالإنكليزية)

حضرة الزملاء الكرام، السيدات والسادة، اسمحوا لي بدايةً بالتعبير عن خالص امتناني لمنظّمي هذا المؤتمر لمنحنا فرصة الالتقاء ومناقشة المواضيع العامّة المتعلّقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني. من خلال الممثلين والموفدين المجتمعين هنا اليوم، تبرز أهمية الفهم المشترك وتشارك الخبرات وخوض النقاشات لضمان التنفيذ الفعّال للقانون الدولي الإنساني.

يبقى تعزيز التنفيذ الفعّال للقانون الدولي الإنساني إحدى الأولويات الأساسية لدى حكومة جورجيا. وكجزء من الجهود المبذولة في هذا الإطار، أُنشئت اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني في ٣١ أكتوبر ٢٠١١ برئاسة وزير العدل في جورجيا، وهي تضمّ ممثلين عن مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وشخصيات أكاديمية. وتشكّل هذه اللجنة هيئة استشارية دائمة لحكومة جورجيا تُناط بها مسؤولية تنفيذ القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه وتعزيزه وتنسيق عمل مختلف الوكالات الحكومية في هذا المجال. كذلك، تُطلِق هذه اللجنة المبادرات وتضع التوصيات وتعدّل التشريعات الوطنية لضمان تلاؤم القوانين مع الالتزامات التي ينصّ عليها القانون الدولي الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني عملت في مجالات عدّة بعد إنشائها. ففيما يتعلّق بالتشريعات، قدّمت اللجنة مشروع قانون في عام ٢٠١٧ حول «استخدام وحماية شارات وأسماء الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء»، أقرّه البرلمان في وقت لاحق. ويعزّز القانون الجديد احترام الشارات الخاضعة للحماية في البلد.

بهدف ضمان تلاؤم التشريعات الجورجية مع الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بطلب من الحكومة، دراسة لتحديد مدى تلاؤم تلك التشريعات مع القانون الدولي الإنساني. ويجري حالياً إعداد دراسة أكثر تفصيلاً حول مسألة الأشخاص المفقودين.

أيها الزملاء الأعزّاء، أودّ توجيه انتباهكم إلى أنه نتيجة النزاعات المسلّحة في التسعينيات وفي عام ٢٠١٨، أُبلِغ عن أكثر من ٢,٣٠٠ شخص مفقود. وتكتسب المساعدة التي تقدّمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ما يتعلّق بالأشخاص المفقودين في النزاعات المسلّحة أهمية محورية بالنسبة لجورجيا، ونحن ممتنّون بشدّة للجنة على دورها ومساعدتها في هذا الإطار. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ آلية التعاون الثنائي وُضِعَت في عام ٢٠١٠، وتمّ تحقيق نتائج إيجابية منذ ذلك الحين لجهة كشف مصير الأشخاص المفقودين وأماكن تواجدهم.

تعترف حكومة جورجيا بضرورة اعتماد نهج شامل للتعامل مع قضية الأشخاص المفقودين. وقد أُنشئَت لجنة مشتركة بين الوكالات مؤخراً للتطرّق إلى هذه المسألة. ويتمثل دور اللجنة في البحث عن المتوفين على أراضي جورجيا وتنظيم عملية نقل الجثث وبناء العلاقات مع ممثلي المنظمات الدولية وعامة الناس وأُسر المفقودين واعتماد آلية لدعمهم. شكراً جزيلاً.

حضرة مساعد الوزير للشؤون القانونية السيد Michael Braad، وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. يكتسب القانون الدولي الإنساني اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، أهمية قصوى. فالعالم الذي نعيش فيه مليء بالنزاعات والمعاناة الإنسانية والتهديدات الناشئة الجديدة. ولا يتمثّل التحدي الأساسي للقانون الإنساني في قلّة القواعد، بل في عدم تنفيذها وعدم الامتثال لها. لذا، علينا احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يشكّل ذلك نقطة الانطلاق المشتركة والأساسية لعملنا في هذا المؤتمر.

في شهر مايو من هذا العام، نشرت دولة الدنمارك نسخة إنكليزية عن الدليل العسكري الدنماركي لعام ٢٠١٦، الذي يقدّم إطار عمل قانوني مفصّل للعسكريين الدنماركيين المشاركين في العمليات الدولية. وتمكّن الترجمة الإنكليزية الدنمارك من التعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين. كذلك، استضفنا في وقت سابق اليوم الفعالية الجانبية حول «كتيّبات الدليل العسكري للقانون الدولي الإنساني في القرن الحادي والعشرين»، بمشاركة من مختلف البلدان. وشكّلت هذه الفاعلية الجانبية فرصة لتسليط الضوء على تجارب الدول وآرائها في ما يتعلّق بتعميم القانون الدولي الإنساني ضمن هياكلها العسكرية.

فضلاً عمّا سبق، تولي الحكومة الدنماركية أهمية كبرى لتحسين خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ونحن نعمل في هذا المجال عبر شركائنا. فتدعم دولة الدنمارك سلسلة من الأنشطة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، كما والمركز

المرجعي للدعم النفسي الاجتماعي التابع للاتّحاد الدولي وتعاونية «أنقذوا الأطفال». ويسعى كلّ من المركزين الواقعَيْن في كوبنهاغن إلى تحسين معايير الخدمة في مجال العمل الإنساني وتقديم المعلومات والموارد الهامة للتوعية بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

أخيراً، تتعاون الحكومة الدنماركية بشكل وثيق وبنّاء مع الصليب الأحمر الدنماركي. تأسّست اللجنة الوطنية الدنماركية للقانون الدولي الإنساني في عام ١٩٨٢، وهي تضمن التعاون الفعّال. كذلك، تولي الدنمارك أهمية كبرى للجهود التي يبذلها الصليب الأحمر الدنماركي بصفته جمعية رائدة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وتثني على عمله في مجال تنفيذ وتعميم القانون الدولي الإنساني بهدف نقل المعرفة الراسخة بأهمية القانون الدولي الإنساني من جيل إلى جيل.

يسرّنا أن نقدّم عدّة تعهّدات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتّحاد الأوروبي ودول الشمال ضمن هذا المؤتمر الدولي، بما في ذلك تعهّدات مشتركة مع الصليب الأحمر الدنماركي. ويشكّل ذلك دليلاً جديداً على التزام الحكومة الدنماركية الصلب والثابت بالتعاون مع الصليب الأحمر الدنماركي لتخفيف المعاناة الإنسانية، كما وعلى احترام التزاماتنا بموجب القانون الدولي، وخصوصاً القانون الدولي الإنساني. شكراً.

السيدة Judith Carvajal de Álvarez، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الكولومبي

(الأصل بالإسبانية)

في كولومبيا، يتنقل آلاف الأشخاص بشكل دائم، وفي الكثير من الحالات لا يفقد أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال، الاتّصال ببعضهم بعضاً فحسب، بل يختفي بعضهم ولا يُعثَر عليهم أبداً. إنّ النزاع المسلّح الداخلي الذي أنهك بلدنا مستمرّ منذ فترة طويلة ومعقّد. ويؤدّي العنف المسلّح والهجرة والكوارث الطبيعية والمصائب إلى افتراق مئات الآلاف عن أحبّائهم ووفاتهم وفقدانهم كلّ سنة.

يوماً بعد يوم، تنمو لائحة الأشخاص الذين افترقوا عن عائلاتهم وفقدوا الاتّصال بها، كما تزداد تحديات الاستجابة التي ينفّذها الفاعلون ضمن الحركة، الذين يشغّلون شبكة الروابط العائلية وينقلون البيانات، لا ضمن الحركة فحسب، بل مع جهات فاعلة أخرى أيضاً. وفي حين إن التطوّر في التكنولوجيا الرقمية سمح للحركة بجمع كميات كبيرة من البيانات الشخصية بشكل أسرع وأسهل في عملها الإنساني، إلا أنّ هذا التطوّر يشكّل في الوقت نفسه تحدياً كبيراً من حيث المخاطر التي قد ينطوي عليها. لذا، لا بدّ من وضع قواعد مناسبة لحماية البيانات والالتزام بها ضمن البيئة التنظيمية في ما يتعلّق بتشريعات وقواعد حماية البيانات.

في إطار مؤتمر البلدان الأمريكية الدولي في مايو ٢٠١٩ المنعقد في بوينس آيرس، حظي الصليب الأحمر الكولومبي بفرصة لدعم القرارات المتعلّقة بإعادة الروابط العائلية.

كذلك، بصفته عضواً في مجموعة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية وفي مجموعة تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلّقة بحماية البيانات في سياق إعادة الروابط العائلية وسفيراً لخدمات إعادة الروابط العائلية، وضع الصليب الأحمر الكولومبي بندَيْن على جدول أعمال المنصّة الإقليمية لجنوب أمريكا حول إعادة الروابط العائلية:

(١) أولاً، وضع الاستراتيجية الجديدة للحركة بشأن إعادة الروابط العائلية؛ (٢) وثانياً، الامتثال *لمدونة قواعد السلوك المتعلّقة بحماية البيانات في سياق إعادة الروابط العائلية وإشراك ١٠ جمعيات وطنية من المخروط الجنوبي لتشكّل جزءاً من هذه الشبكة.*

وإقراراً بأنّ إعادة الروابط العائلية هي من المبادئ الأساسية ومن مبررات إنشاء الحركة الدولية للصليب الأحمر، واعترافاً بالدور المحوري الذي تؤدّيه الجمعيات الوطنية في هذا الصدد، يرحّب الصليب الأحمر الكولومبي باستراتيجية الحركة الجديدة لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ ويدعم اعتماد القرار المتعلّق بإعادة الروابط العائلية وحماية البيانات الشخصية، الذي يعكس قدرتنا على تجديد أنفسنا باستمرار والتكيّف مع البيئة المتغيّرة لخدمة مجتمعاتنا المحلّية بشكل أفضل ومواصلة عملنا الفعّال. شكراً جزيلاً.

السيد Akram Harahsheh، مفوّض، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة للمملكة الهاشمية الأردنية في جنيف

(الأصل بالعربية)

بسم الله الرحمن الرحيم.. السيدة الرئيسة.. السيدات والسادة الحضور الكرام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. اسمحوا لي بداية أن أتقدم نيابة عن وفد بلادي بالشكر الجزيل إلى الاتحاد الدولي للجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والحركة الدولية للصليب والهلال

الأحمر على جهودهم الاستثنائية ودورهم الإنساني الرائد، الذي يحظى بتقدير كبير من المملكة الأردنية الهاشمية. السيدة الرئيسة.. يُعقد مؤتمرنا الدولي الثالث والثلاثون اليوم في خضم ظروف عالمية استثنائية، فهناك ملايين البشر ممن أجبرتهم النزاعات المسلحة إلى الهجرة واللجوء، مما شكل أكبر موجة نزوح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما تتأثر جميع أنحاء المعمورة بتداعيات التغير المناخي، مما يهدد فرص الحياة في أقاليم عديدة. وتتعمق مآسي ضحايا النزاعات المسلحة والاحتلال، مناشدين الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف، بذكرى إبرامها السبعون، احترام ما تضمنته الصكوك الدولية من حمايتهم وضمان عدم إلحاق الأذى بهم، وترجمة ما في المدونات من غايات نبيلة إلى واقع ملموس يحفظ للإنسان حياته وكرامته ومستقبله. ويتزامن اجتماعنا اليوم مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد الترابط الوثيق والصلة بين هذين المحورين الرئيسين في عالمنا اليوم. والسبيل الأمثل لمواجهة تلك التحديات غير المسبوقة، يكون جماعياً ومن خلال توظيف ما لدى مؤتمرنا هذا من تمثيل واسع يشكل منطلقاً لاحترام القانون الدولي الإنساني، وضماناً لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التزام أطراف النزاع المسلح بمبدأ سريان أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني، بشقيه العرفي والتعاقدي، والوفاء بالتزاماتها، كما نصت عليه اتفاقيات جنيف. كما أن المجتمع الدولي مطالبٌ بالتدخل لتوفير الحماية للمدنيين ووضع حدٍ لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

السيدة الرئيسة.. تؤمن بلادي بالدور الكبير الذي يؤديه الصليب والهلال الأحمرين، وتعمل على تسهيل أعمالهما في المنطقة. كما أن الأردن دولة طرفٌ في العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ومُشارك في قوات حفظ السلام في جميع قارات العالم، وقدم في سبيل ذلك نموذجاً في تمسكه بالقيم السامية، شهامةً وتضحية، مستضيفاً، وخلال الثلاثين عاماً الماضية، أربعة أضعاف قدرته الاستيعابية من السكان، بشكل يستنزف الموارد والبنى التحتية. يحظى شعار مؤتمرنا هذا، بأهمية استثنائية تنبع أساساً من التركيز على دور الشباب وحماية مستقبلهم. وفي هذا الصدد، كانت بلادي قد قدمت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠ حول الشباب والسلام والأمن.

السيدة الرئيسة.. ختاماً، أمامنا جدول أعمال غني بمحتواه، متشعب بمواضيعه، يعكس التحديات والفرص التي توجه عالمنا اليوم، ويتوفر الأمل بأن يتم تذليل الصعاب من خلال الحوار والتفاعل الإيجابي مع الموضوعات المدرجة على هذه الأجندة، وأن يكون التوافق سبيلاً عند مناقشة مشاريع القرارات المقدمة أمامنا، متمنياً النجاح لمؤتمرنا هذا، وشكراً جزيلاً.

السيد Stephen Mathias، مساعد الأمين العام للشؤون القانونية، مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، يسرّني المشاركة في هذا المؤتمر الدولي ممثلاً عن مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة، الذي يشكّل القسم القانوني المركزي في منظومة الأمم المتحدة ويقدّم المشورة القانونية للأمين العام للأمم المتحدة وأقسام ومكاتب الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة حول مختلف المسائل، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

نظراً إلى أنّ عمل الأمم المتّحدة غالباً ما يتعلّق بالنزاعات المسلّحة في مختلف أنحاء العالم، نتلقى في مكتب الشؤون القانونية طلبات كثيرة لتقديم المشورة بشأن القضايا المتعلّقة بالقانون الدولي الإنساني. ويمكنني القول، في هذا السياق، إنّ القانون الدولي الإنساني يلعب دوراً أساسياً في عمل الأمم المتّحدة. ففي السنوات الأولى من عمر المنظمة، لم يكن دور الأمم المتّحدة في ما يتعلّق بالقانون الدولي الإنساني واضحاً بالكامل، كما أنّ المنظمة تردّدت في بعض الأحيان في التدخل في مثل هذه المسائل. ولكن لا شكّ في أنّ الأمم المتّحدة اليوم باتت لاعباً لا غنى عنه في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

تساهم الأمم المتّحدة في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني بطرق عدّة. أولاً، تمثّل الأمم المتحدة منتدى للدول لمناقشة مسائل متعددة متعلّقة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التفاوض بشأن الاتفاقيات ذات الصلة. ولا بدّ من التذكير في هذا السياق بأنّ الكثير من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الثلاثة، واتفاقيات أحدث عهداً مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة تجارة الأسلحة، خضعت للتفاوض وأُبرِمَت في مؤتمرات للأمم المتّحدة دعت إليها الجمعية العامة. وفي الآونة الأخيرة، أنشأت الجمعية العامة فريق عمل مفتوح العضوية وفريقاً من الخبراء الحكوميين لمناقشة كيف ينطبق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً، لعبت الأمم المتّحدة دوراً محورياً في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، أنشأ مجلس الأمن الدولي محاكم جنائية دولية لملاحقة جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية، وسمح بإنشاء لجان للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، وسمح للوكالات الإنسانية بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، وأرسل بعثات حفظ السلام لحماية المدنيين، خصوصاً في سياق النزاعات المسلّحة المستمرّة.

ثالثاً، وضعت الأمانة العامة للأمم المتحدة تدابير لضمان احترام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لقواعد القانون الدولي الإنساني في حال كانت تسري عليها. وأذكّر في هذا السياق بنشرة الأمين العام للأمم المتّحدة بشأن امتثال قوات الأمم المتحدة للقانون الدولي الإنساني، الصادرة في عام ١٩٩٩.

أخيراً، نشير إلى أنّ مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة قد بنى علاقة وثيقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يتمثل أحد وجوهها في عقد اجتماع سنوي لمناقشة المسائل الراهنة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. نحن نقدّر الحوار المنفتح والصادق الذي خضناه حتى الآن، ونتطلّع إلى مزيد من التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وشكراً.

حضرة الدكتور Helmut Tichy، المدير العام للشؤون القانونية، الوزارة الاتّحادية لأوروبا والتكامل والشؤون الدولية في جمهورية النمسا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. اسمحي لي أن أبدأ كلمتي بشكر فريق عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتفانيهم ولعملهم الذي لا غنى عنه، والذي غالباً ما يمارسونه في بيئات خطرة. تدعم النمسا الحركة ومبادئها وتؤيّد البيان الذي سيُتلى نيابة عن الاتّحاد الأوروبي.

تزايد عدد الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وتغيّرت طبيعتها في السنوات الأخيرة. وفي ضوء هذه التجربة، بات من الضروري اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، التشديد على ضرورة احترام وضمان احترام جميع الدول وأطراف النزاعات المسلّحة للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وفي سبيل تحقيق ذلك، علينا مواصلة جهودنا لتحسين آليات الامتثال للقانون الدولي الإنساني. مازلنا نؤمن بأنّه من الضروري عقد نقاشات منتظمة ومركّزة بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ويُفضَّل أن يكون ذلك على أساس سنوي. يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد اجتماعات في الفترات الفاصلة بين دورات مؤتمرات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك من خلال اجتماعات مخصّصة لمناقشة أوجه محدّدة من الامتثال للقانون الدولي الإنساني. نحن منفتحون لجميع الاقتراحات التي من شأنها تعزيز النقاشات البنّاءة وتجنّب التدابير الإدارية غير الضرورية.

يشكّل تقصّي الحقائق بصورة مهنية ومستقلة وغير متحيزة جانباً مهماً من تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. في هذا السياق، نشجّع الدول على الاعتراف بصلاحية اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية بناءً على البروتوكول الأول، ونأسف للاستنكار الذي تعرّضت له مؤخراً من قبل إحدى الدول. ولكن بمعزل عن التفويض الرسمي للجنة، ينبغي على الدول والمنظمات الدولية، وخصوصاً هيئات الأمم المتحدة، الاستفادة من خبرة اللجنة وأعضائها واللجوء إليها عند التعامل مع قضايا القانون الدولي الإنساني. نحن نعتقد بأنّ تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع اللجنة من أجل تقصّي الحقائق في أوكرانيا، خلال ترؤس النمسا للمنظمة في عام ٢٠١٧، شكّل مثالاً جيداً عن هذا النهج العقلاني.

كما ورد في تقرير التحديات الذي أعدّته اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه السنة، يتمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه القانون الدولي الإنساني اليوم في انتقال النزاعات المسلّحة إلى المدن بصورة متزايدة في كل أنحاء العالم. فالمدنيّون في المناطق الحضرية معرّضون بشدّة لتداعيات النزاعات المسلّحة. وقد ساهمت النمسا في معالجة هذه المسألة من خلال استضافة مؤتمر فيينا لحماية المدنيين في حرب المدن، مع التركيز بشكل خاص على استخدام الذخائر المتفجرة في الأماكن المأهولة في الأول والثاني من شهر أكتوبر من هذا العام. وقد شارك في المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مندوب من ١٣٣ دولة ومنظمة دولية ذات صلة ومؤسسات أكاديمية والمجتمع المدني. ترحّب النمسا بالنداء المشترك بشأن استخدام الذخائر المتفجرة في المدن، الذي أصدره مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وسنساهم بشكل فاعل في الجهود المستمّرة لإعداد إعلان سياسي بشأن الذخائر المتفجرة في المناطق المأهولة، الذي يسّرته إيرلندا.

منذ المؤتمر الأخير للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اعتُمِدَت معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧، ووقعت عليها حتى تاريخه ٨٠ دولة، كما صادقت عليها ٣٤ دولة. وتقوم هذه المعاهدة على الإقرار بأنّ أيّ استخدام للأسلحة النووية يخالف القانون الدولي الإنساني، نظراً إلى التداعيات الإنسانية العشوائية الناجمة عنه. وتشكّل معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة قانونية لا غنى عنها في سبيل التخلّص من الأسلحة النووية.

إننا نرحّب بتركيز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير التحديات على تداعيات التغيّر المناخي على الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة والآثار المأساوية للهجمات المباشرة أو استخدام وسائل أو أساليب قتالية معيّنة على البيئة. كذلك، نرحّب بالتعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة القانون الدولي لإعداد مشاريع المبادئ الخاصة بلجنة القانون الدولي حول حماية البيئة خلال النزاعات المسلّحة.

السيدة الرئيسة، تأمل النمسا في أن يوفر هذا المؤتمر الزخم اللازم لرفع مستوى احترام القانون الدولي الإنساني ولتحسين الأوضاع الإنسانية العالمية بشكل عام ولتوفير بيئة أكثر أماناً للعاملين في المجال الإنساني. شكراً.

سعادة السفيرة Silvia Elena Alfaro Espinosa، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة للبيرو في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة، يسرّ بيرو المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو المنتدى الذي تجتمع فيه مكوّنات الحركة لمناقشة التحديات التي تواجه العمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني.

وأرحّب كذلك بوجود الصليب الأحمر البيروي هنا في جنيف.

إذ تحتفل بيرو بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، نشعر بالفخر لكون هذه الاتفاقيات سارية المفعول بالكامل، ونعيد التأكيد على التزامنا باحترام القانون الدولي الإنساني وبتنفيذه وتطويره.

نودّ أيضاً التشديد على أهمية المواضيع التي تمّ التطرّق إليها في القرارات الستّة والمواضيع المحورية الثلاثة في هذا المؤتمر. كلنا ثقة بأنّ النقاشات والقرارات تلك ستوجّه عمل مكونات الحركة في السنوات المقبلة وستساهم في تحقيق أهدافها.

يسرّنا أن نقترح، بالشراكة مع إكوادور، تعهداً مفتوحاً لتعزيز ودعم عمل اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني وتبادل المعلومات في ما بينها. ونحثّ الدول على توقيع هذا التعهد من أجل العمل يداً بيد اليوم لبناء غدٍ أفضل.

كذلك، أودّ أن أبرز جهود بيرو في سبيل تحقيق الوعود التي قُطِعَت في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في عام ٢٠١٥. ففي ما يتعلّق بتعزيز القانون الدولي الإنساني، أجرت بيرو تدريباً لقواتها المسلحة وأعضاء السلك القضائي والنيابة العامة والشرطة الوطنية. وفي ما يتعلّق بوضع الأشخاص المفقودين وعائلاتهم، أصدرنا قوانين مثل قانون تعقّب الأشخاص المختفين أثناء فترة العنف السياسي من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠؛ كما أنشأنا قسم تعقّب الأشخاص المفقودين في وزارة العدل وحقوق الإنسان؛ ووضعنا الخطة الوطنية لتعقّب الأشخاص المفقودين.

نرحّب بجلسات هذا المؤتمر المخصّصة للحروب الحضرية والتقنيات الحديثة. في هذا الإطار، تودّ بيرو التعبير عن قلقها إزاء استخدام الذخائر المتفجرة في المناطق المأهولة، ما يؤدّي إلى أذى بالغ وعشوائي في صفوف المدنيين ويلحق الضرر بالمرافق الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. بالإضافة إلى ذلك، نعيد التأكيد على ضرورة ضمان التحكّم البشري الفعّال بأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تماشياً مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

تقدّر بيرو العمل القيّم للحركة الدولية على أراضيها، مما ساهم في إصدار صكوك قانونية هامّة، مثل قانون الأشخاص المفقودين الذي سبق أن ذكرته.

تعيد بيرو التأكيد على ثقتها في العمل الإنساني للحركة الدولية، التي تدعم جهودنا للعناية بالمهاجرين الذين يصلون إلى بيرو عبر حدودنا الشمالية، وذلك من خلال مشروع «إعادة الروابط العائلية». كذلك، تساهم الحركة الدولية في تحسين وضع المجموعات المستضعفة في إقليم أبوريماك ووديان أنهر إيني ومانتارو، عبر توفير أنظمة تعقيم المياه بالكلور والاستجابة في حالات الكوارث الطبيعية.

كلّنا ثقة بأنّ المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين سيحقّق الأهداف المقترحة في جوّ من الحوار الصادق والبنّاء. شكراً جزيلاً.

السيد Pearson Tapiwa Chigiji، وزير مفوّض، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية زيمبابوي في جنيف

(بيان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، تتشرّف جمهورية زيمبابوي بتلاوة هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. اسمحوا لي بداية، باسمي وباسم مجموعة الدول الأفريقية، بتوجيه التهنئة لكم ولجميع المسؤولين في هذا المؤتمر لاختياركم لرئاسة هذه الجلسة. تثق مجموعة الدول الأفريقية بكم وتتطلّع إلى نجاح المؤتمر تحت قيادتكم.

يُعقَد هذا المؤتمر في عام مميّز بالنسبة إلى أفريقيا، إذ إنّ قادة القارّة أعلنوا عام ٢٠١٩ عام اللاجئين والعائدين إلى الوطن والنازحين داخلياً، وذلك احتفاءً بالذكرى الخمسين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول مشكلات اللاجئين في أفريقيا والذكرى العاشرة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا.

السيدة الرئيسة، مع اقترابنا من نهاية هذا العام الحافل، من المفيد اجتماعنا هنا كأسرة واحدة كبيرة لتبادل الآراء حول عدد من المسائل، أبرزها طرائق تعزيز حماية ومساعدة النازحين داخلياً، وخصوصاً ضحايا النزاعات المسلّحة. فلا شكّ في أنّ هؤلاء أشخاص جديرون بالاهتمام، لا بالنسبة إلى الدول الأعضاء فحسب، بل إلى جميع مكوّنات الحركة أيضاً. وعليه، تقدّر مجموعة الدول الأفريقية عمل مختلف مكوّنات الحركة، وتتطلّع المجموعة إلى التواصل مع تلك المكوّنات وغيرها من الدول الأعضاء حول المواضيع الهامّة في المجال الإنساني، بدءاً بقوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المناخ وصولاً إلى الاستجابة إلى الأوبئة والجوائح.

منذ المؤتمر الدولي الأخير ومجموعة الدول الأفريقية تعمل بشكل فاعل مع الدول الأعضاء الأخرى والأطراف المعنيّة ضمن إطار العملية الحكومية الدولية التي تقودها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الطرق الممكنة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ولكن للأسف، لم نتمكّن من التوصل إلى توافق في الآراء حول الآليات الثلاث المقترحة، التي تتضمّن إنشاء منتدى للحوار بين الدول حول القانون الدولي الإنساني ومنتديات إقليمية. إلا أنه وبالرغم من عدم التوافق، تمّ تقديم اقتراحات قيّمة حول كيفية تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني. بناءً على التجارب السابقة، تؤمن مجموعة الدول الأفريقية بأنّ المنتديات الإقليمية مفيدة وتكمّل المنصّات الدولية التي تتطرّق إلى مسائل تقع ضمن صلاحيات مكوّنات الحركة. ومن المرجّح أن يتمّ التفكير في بعض الاقتراحات في النقاشات ضمن اللجنة وخلال المداولات بشأن مشروع القرار حول خريطة الطريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني في لجنة الصياغة.

أخيراً، سيدتي الرئيسة، لا تدعو مجموعة الدول الأفريقية سائر المجتمع الدولي فحسب، بل تدعونا جميعاً، إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له تحت جميع الظروف. وتودّ المجموعة التأكيد على تعاونها واستعدادها لخوض حوار بنّاء مع جميع مكوّنات الحركة ومع غيرها من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية. شكراً.

سعادة الدكتور Ahmed Ihab Gamaleldin، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، الشؤون الإنسانية والاجتماعية، مصر

(الأصل بالعربية)

بدايةً، أود أن أعرب عن انضمام مصر لكافة بيانات المجموعات السياسية والجغرافية التي ننتمي إليها.

يُسعدني أن أُشارِكَ في هذا المؤتمر الهام كرئيس للوفد المصري حيث إنقلُ لكم خالص تحيات السيد وزير الخارجية، وتمنيات سيادته بنجاح هذا الاجتماع الهام.

تَحرص مصر على تبادل الخبرات والممارسات الوطنية الفُضلَى حول تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ونَشر مبادئه في إطار هذا المَحفَل الإنساني العالمي الأبرَز؛ الذي يَتزَامن انعقاده هذا العام مع الاحتفال بالذكرَي السَبعِين لإقرار اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩؛ وهو الوقتُ الأمثَل لإعادة تَأكيدِي على التزام مصر الثابتِ بقواعدِ وأحكامِ القانون الدولي الإنساني. وبناءً على ما تقدم، ترحب مصر بطرح مشروع قرار على المؤتمر الدولي بشأن «تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني»، وتؤكد انفتاحها على الاستمرار في المشاركة الإيجابية في عملية التشاور التي بدأت منذ عدة شهور لضمان خروجه وكافة مشروعات القرارات المطروحة على المؤتمر الدولي بصيغة توافقية متوازنة.

أستَعرِضُ معكُم اليوم آخر الجهود الحكومية في مجال تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني؛ ذلك الفرع من القانون الدولي الذي سَطَعَت فيه العديدُ من الرموز المصرية الرفيعة. انتَمَت هذه القَامَاتُ القانونيةُ إلى بلدٍ سَاهم في إرسَاءِ قواعد القانون الدولي الإنساني منذ عقود طويلة؛ بل واحتَضَن فكرة خَلق آليةٍ وطنيةٍ معنيةٍ بتعزيز احترام هذا القانون. فقد عَقَدت مصر مُؤتَمراً إقليمياً عرَبياً عام ١٩٩٩ في القاهرة بمناسبة مرورِ نصفِ قرنٍ على إقرار اتفاقيات جنيف الأربعة تضمن توصية بإنشاء لجان وطنية للقانون الدولي الإنساني؛ وهو ما قُمنَا به بالفعل عام ٢٠٠٠. يَترَأس السيد وزير العدل لجنتَنَا القومية، بمشاركة كافة الوزارات والهيئات المعنية وأيضاً الهلال الأحمر المصري، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لقد تَعدَدت أنشطةُ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني مؤخراً؛ فعلى سبيل المثال، في مجال نَشر مبادئ القانون الدولي الإنساني نقوم بتنظيم الدورات التدريبية لضباط القوات المسلحة، والشرطة، والدبلوماسيين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما قُمنَا باستضافة المؤتمرات مثل اجتماع اللجان الوطنية العربية للقانون الدولي الإنساني في سبتمبر ٢٠١٨؛ الذي اعتَمَد خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي. وكذا تم إقامة الندوات؛ مثل ورشة العمل التي نَظمَتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأزهر الشريف بالقاهرة في نوفمبر ٢٠١٩ حول حماية الكرامة الإنسانية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني والتي أبرزت التوافق الكبير بين مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعد الشريعة الإسلامية السَمحَاء المُطَبَقَة في زمن الحرب.

لقد عَملت هذه الآلية الوطنية أيضاً على تعميق التعاون، وتبادل الخبرات، والزيارات مع اللجان والهيئات العربية المُنَاظِرة.

السيدات والسادة الحضور،

آمنَت مصر بأهمية تعميق الحوار الإيجابي ومواصلة التعاون المُثمِر مع «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، حَارِس القانون الدولي الإنساني، ومع شَريكَها «الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر»؛ فاستَقبَل السيد وزير الخارجية سكرتير عام الاتحاد الدولي بالقاهرة في يناير ٢٠١٩. كما استقبلنا عدداً من المسؤولين الرفيعي المستوى باللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث أكدنا مُسَاندتَنا الكاملة للجنة الدولية وللاتحاد الدولي، وحرص الحكومة على دعم أنشطة جمعية الهلال الأحمر المصري بما في ذلك في مجال نشر الوعي بمبادئ الحركة. كما وقع الهلال الأحمر المصري واللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقاً للشراكة لأربعة أعوام في العمليات الإنسانية المشتركة.

لا شك أن أهمية الحوار مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تَتَضاعف في عالم اليوم المُضطَرِب وفي منطقتنا غير المُستَقِرة التي تَشهد – للأسف الشديد – نزاعات مسلحة وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني؛ بل وتجري محاولات فردية لإضفاء الشرعيةِ على سياساتِ وممارساتِ تَخرقُ القواعدَ والالتزامات القانونية الراسخة بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة.

ومن هنا تَأتي أهمية ما يُشِير إليه التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمُعَنون «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة» من استمرار اعتبار هذا القانون فعالاً في عالم اليوم؛ لأنه يضمن الحد الأدنى من الإنسانية في وقت الحرب. كما يَبقَى بالفعل ضرورياً تذكير كافة الأطراف باحترام وكفالة احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وعلى رأسها حظر استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. أودُ إبراز أيضاً ما أشار إليه التقرير من تعاظم خطر الإرهاب؛ وأتفقُ تماماً مع ما يؤكده من شرعية وضرورة اتخاذ الدول لإجراءات لمكافحة الإرهاب لضمان أمنها لأن هذه الأعمال الإرهابية تَنفي المفهوم الأساسي للإنسانية، بل وتتعارض مع القواعد المُؤَسِسة للقانون الدولي الإنساني. كما أُؤَكدُ حرص مصر على أهمية تَقَيُد إجراءات الدول أثناء مكافحة الإرهاب بكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني – حَالَ انطبَاقِهِ – وكذلك ضرورة تَجنُب تَضرُر المدنيين المُحتَاجين للمساعدة الإنسانية من هذه الإجراءات.

وتؤكد مصر أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي في مجال معالجة أسباب النزاعات المسلحة وجذورها والأزمات الإنسانية الناتجة عن الكوارث، وأزمات النزوح، وهو ما بذلت مصر كافة جهودها لتناوله خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٩ الذي تزامن مع إعلان عام «اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا». وفي هذا السياق، تؤكد مصر أهمية الموضوعات التي تتناولها مشروعات القرارات المطروحة على المؤتمر الدولي هذا العام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، ومساهمة الحركة في مجال الأوبئة حيث تؤكد أهمية الاستعداد المبكر والتدابير الوقائية وبناء القدرة على التحمل لدى المجتمعات المحلية.

السيدات والسادة،

أُنهِي حَديثِي بتأكيد حرص مصر المستمر على المشاركة الفعالة في هذا المَحفَل الإنساني الرفيع، حيث يُسعدني الإعلان عن تَعهدات مصر الطَوعية؛ مُمَثلةً فيما يلي:

١- نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني؛ ولا سيّما بين الشباب.

٢- تنظيم دورات تدريبية حتى عام ٢٠٢٣ بهدف تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

٣- مواصلة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي للأعوام ٢٠١٨–٢٠٢٠.

٤- ترجمة المواد التدريبية حول موضوعات الحماية الشاملة للمدنيين إلى اللغة العربية من خلال مركز القاهرة الدولي للتسوية وبناء السلام.

٥- إصدار قانون لحماية الشارات والعلامات المَنصوُص عليها في اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتُوكولَيْها الإضافيّن.

٦- توقيع اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني في مصر على مذكرات تفاهم للتعاون مع نَظِيراتها بالدول العربية.

هذا ونَلتزم بتنفيذ بعض هذه التعهدات بشكل مشترك مع جمعيتنا الوطنية؛ الهلال الأحمر المصري؛ تأكيداً للشراكة المتميزة والمتواصلة بين السلطات المصرية وهذه الهيئة غير الحكومية العَريقة ذات الدور البارز في العمل الإنساني داخل مصر وخارجها.

ختاماً، أؤكد أهمية مواصلة احترام مبدأ التوافق، ليس فقط في ما يتعلق بمشروعات القرارات، بل في ما يخص كافة مداولاتنا لتحقيق هدفنا النَبيل المُشتَرك؛ أَلَا وهو تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ونَشر مبَادئِهِ، وتَطبيقِ أحكَامهِ في كافة دول العالم.

وشكراً.

السيد Eberhard Desch، المسؤول الاتّحادي عن تعميم القانون الدولي الإنساني، الصليب الأحمر الألماني

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. أودّ، بالنيابة عن الصليب الأحمر الألماني، الحديث قليلاً عن مشروع القرار المعنون «إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني»، الذي يركّز، وعن حق، على التدابير التي يمكن للدول وللجمعيات الوطنية اتّخاذها على الصعيد المحلّي لتحسين تنفيذ وتطبيق القانون الإنساني. فنظراً إلى تضمّنه «خريطة طريق»، يسمح القرار لأعضاء المؤتمر ويشجّعهم على تعديل تلك التدابير لتلائم سياقاتهم واحتياجاتهم المحدّدة لكي يكون لها الأثر الأقصى.

يدعم الصليب الأحمر الألماني تضمين التدابير العشرة في فقرات المنطوق ١ إلى ١٠ من القرار، ويعتبر أنّ من شأنها مساعدة الدول ومكونات الحركة على تحديد الخطوات التي يمكن اتّخاذها لتنفيذ وتطبيق القانون الإنساني بمزيد من الفعالية. ويرحّب الصليب الأحمر الألماني على وجه الخصوص بجهود اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي أدّت دوراً محورياً في تقديم المشورة ومساعدة السلطات على تنفيذ وتطبيق القانون الإنساني، على الرغم من أنها لم تحظَ بالقدر اللازم من التقدير في بعض الحالات. فاللجنة الوطنية الألمانية لا تشكل منتدى مركزياً للتفكير والنقاش حول تنفيذ القانون الإنساني في ألمانيا فحسب، بل إنها بَنت علاقات وثيقة وبنّاءة مع لجان وطنية أخرى واستفادت منها إلى حدّ بعيد. ونظراً لكون النقاشات حول طرائق عمل هذه اللجان وأولوياتها ملهمة ومجزية، نرحّب بالدعوة الصريحة إلى تعزيز التعاون بين اللجان الوطنية ضمن مشروع القرار.

وعليه، يحثّ الصليب الأحمر الألماني بشدّة أعضاء المؤتمر الدولي بالوقوف إلى جانبه في تأييد مشروع القرار هذا. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Walter Stevens، رئيس البعثة، البعثة الدائمة للاتّحاد الأوروبي في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يشرّفني تلاوة هذا البيان نيابة عن الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إنّنا نرحّب بالمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين لكونه منصّة فريدة لخوض نقاشات معمّقة حول القانون الدولي الإنساني والتحديات التي يواجهها العمل الإنساني، علماً أنّ الاتّحاد الأوروبي بجميع دوله الأعضاء يبقى ملتزماً بمواصلة النقاش حول احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية وتنفيذهما وتعزيزهما، بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية. ونعترف بشكل خاص بالدور الهام للجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها وصياً وداعياً لتطبيق القانون الدولي الإنساني، كما نعبّر عن تقديرنا للحركة الدولية ونجدّد التزامنا الصلب بتقديم المساعدة للذين هم بحاجة إليها، وغالباً في سياقات تشغيلية بالغة الصعوبة.

بعد ٧٠ عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، يعيد الاتّحاد الأوروبي التأكيد على دعمه القوي للقانون الدولي الإنساني واحترامه وتعزيزه، لأنه ما زال يشكّل صمّام أمان محوري لضمان أفضل مستوى من الحماية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة. وعليه، نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن بالغ قلقنا إزاء عدم الامتثال الواسع النطاق للقانون الدولي الإنساني في الكثير من النزاعات المسلّحة، وبشكل خاص من خلال الانتهاكات المتعمّدة لهذا القانون. إنّ هذا التجاهل الفاضح لقواعد النزاع المسلّح يشكّل تحدياً خطراً لحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية، مثل المدارس والمستشفيات التي تطالها الهجمات، خصوصاً عند استخدام الذخائر المتفجرة عشوائياً في المناطق المأهولة.

لذا، يبقى الاتّحاد الأوروبي ملتزماً بمكافحة ظاهرة إفلات مرتكبي الجرائم الفظيعة من العقاب، ويشدّد على الدور المهم والتكميلي للمحكمة الجنائية الدولية في حال كانت إحدى الدول عاجزة أو غير راغبة في إجراء تحقيق شفاف أو في ملاحقة المرتكبين المزعومين للجرائم الدولية الأكثر خطورة، التي غالباً ما تُرتكَب خلال النزاعات المسلّحة. ونقدّر كذلك بأحرّ العبارات المساهمات القيّمة لآليات المحاسبة الأخرى، مثل الآليات الدولية المحايدة المستقلة، في توثيق الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وفي ضمان المحاسبة.

يحثّ الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جميع الدول على احترام القانون الدولي الإنساني، ويجدّد التزامه بتعزيز تنفيذ وتعميم القانون الدولي الإنساني. كذلك، سنستمرّ في اتّخاذ مجموعة واسعة من التدابير لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز سلامة العاملين والمتطوعين في المجال الإنساني والطواقم الطبية. نحن ندعم بشدّة المبادرات الهادفة إلى جمع وتحليل البيانات حول الهجمات ضدّ الطواقم الطبية في المستشفيات بهدف التعامل معها بشكل أفضل وتجنّبها. والتزاماً منّا بالقانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٨٦ حول حماية الرعاية الصحية أثناء النزاعات المسلّحة، سيسعى الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى إيجاد طرق لتعزيز دعمه لتنفيذ واحترام إطار العمل القانوني الذي ينظم العمل الإنساني، وخصوصاً لتعزيز حماية الطواقم الإنسانية والطبية، عمالًا ومتطوعين.

يؤدّي التنفيذ المحلّي للصكوك الدولية ذات الصلة دوراً محورياً في الوفاء بالالتزامات التي ينصّ عليها القانون الدولي الإنساني، وقد تعهّدنا نحن أعضاء الاتّحاد الأوروبي بالعمل معاً للمشاركة بشكل أوسع في التنفيذ القائم على المبادئ للقانون الدولي الإنساني وغيره من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وذلك للبحث عن طرق أفضل لاستخدام الآليات والإجراءات القائمة على الصعيد المحلّي، مثل اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني، بهدف تعزيز المصادقة على صكوك القانون الدولي الإنساني وتنفيذها. لذا، نحن نؤيّد مشروع القرار حول إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً.

بموازاة ذلك، نودّ توجيه الانتباه إلى بيئة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية التي تزداد تعقيداً. فينبغي تصميم الأدوات الهامّة للسياسات الخارجية والأمنية، والعقوبات، وإجراءات مكافحة الإرهاب وتنفيذها مع أخذ الالتزامات بموجب القانون الدولي في الاعتبار، وخصوصاً القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، كما والمبادئ الإنسانية. وينبغي أن تشمل هذه الأدوات ضمانات بشأن التنفيذ القائم على المبادئ للعمل الإنساني لتفادي التداعيات غير المرغوبة.

تؤدّي الابتكارات التكنولوجية إلى إنتاج وسائل وأساليب قتالية جديدة، وينبغي النظر بشكل أكثر تعمقاً في آثارها المحتملة لجهة نشوء تحديات جديدة تتعلّق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

يبقى الاتّحاد الأوروبي ملتزماً بتعزيز جميع حقوق الإنسان وصونها والوفاء بها، كما وبالتنفيذ الكامل والفعّال لمنصّة إصدار بطاقات الدخول وبرنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، ونتائج مؤتمرات المراجعة، كما يبقى ملتزماً بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. في هذا السياق، يعيد الاتّحاد الأوروبي تأكيد التزامه بحماية وتعزيز وصون حقوق كلّ فرد في السيطرة بشكل كامل على حياته الجنسية وصحّته الجنسية والإنجابية واتّخاذ الخيارات بحرية ومسؤولية في المسائل ذات الصلة، بعيداً عن التمييز والإكراه والعنف.

كذلك، يبقى الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزماً بتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً بشكل مناسب في جميع السياقات الإنسانية. وإنّنا نعطي الأولوية لحماية النساء والفتيات والفتيان والرجال، والأشخاص الأكثر عرضة للخطر، بسبب الإعاقة أو الهوية الجنسانية أو التوجه الجنسي أو العرق أو الإثنية أو الدين، على سبيل المثال لا الحصر. ولا بدّ من الإشارة إلى أننا نضاعف جهودنا لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليه في النزاعات المسلّحة، خصوصاً عند ممارسته ضد النساء والفتيات والأطفال. ونرحّب أشدّ الترحيب بالقرار المتعلّق بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تشكّل الصحة النفسية جانباً أساسياً من الصحة العامة والرفاه. ومن الضروري أيضاً الالتفات إلى احتياجات الصحة النفسية والجسدية، إذ إنها تمكّن الأفراد وتبني مجتمعات قادرة على الصمود. لذا، نرحّب أيضاً بمشروع القرار حول تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ونظراً إلى الأثر السلبي البالغ الذي يسبّبه افتراق العائلات بسبب النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ، نرحّب أيضاً بمشروع القرار حول إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.

أخيراً، تزيد الآثار السلبية لتغيّر المناخ من الاحتياجات الإنسانية. لذا، ندعو إلى إدارة المخاطر المتزايدة الناجمة عن تغيّر المناخ بشكل أفضل، عبر النظر بشكل أكثر تعمّقاً في فرص الاستثمار لتعزيز التأهّب والإجراءات المبكرة والحدّ من مخاطر الكوارث. شكراً جزيلاً.

السيدة Susana Vaz Patto، مديرة قسم الشؤون القانونية، وزارة الشؤون الخارجية البرتغالية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يؤيّد وفد بلادي المواقف التي عبّر عنها بيان الاتّحاد الأوروبي الذي تُلِيْ للتو، ولكننا نودّ تسليط الضوء على بعض الجوانب نيابة عن حكومتنا.

عندما يتمّ التخطيط للعمليات العسكرية بما يحيّد المدارس أو المستشفيات عن الأضرار الجانبية، يكون ذلك تنفيذاً للقانون الدولي الإنساني. عندما تعامل قوات الاحتلال السكان المحلّيين الخاضعين لسيطرتها العسكرية بإنسانية، يكون ذلك تنفيذاً للقانون الدولي الإنساني. عندما يُسمَح لأسرى الحرب بإيصال رسالة إلى عائلتهم عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يكون ذلك تنفيذاً للقانون الدولي الإنساني. لا ترد قصص النجاح هذه في عناوين الصحف، ولكنّ التغطية الإعلامية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني يجب ألا تُنسينا الجوانب المشرقة تلك، التي تتحقق بفضل الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

السيدة الرئيسة، بعد ٧٠ عاماً على اعتمادها، ما زالت اتفاقيات جنيف تشكّل عماد القانون الدولي الإنساني في يومنا هذا. فهي الاتفاقيات التي صادق عليها أكبر عدد من الدول في العالم، بالرغم من أنّ تنفيذها من قبل أطراف النزاعات المسلّحة لا يرقى إلى مستوى قبولها. إنّ أكثر المشاكل إلحاحاً في تنفيذ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية تتعلّق بتحديات جديدة وقديمة على حدّ سواء، ومنها عجز الدول عن تدريب قواتها المسلّحة على القانون الدولي الإنساني، ووسائل وأساليب الحرب الجديدة، والأطراف الجديدة في النزاعات المسلّحة. تودّ البرتغال التعبير عن بالغ قلقها إزاء التوجهات التي أُشير إليها في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأخير حول التحديات التي تطرحها النزاعات المسلّحة المعاصرة. نحن ندين جميع أشكال العنف ضدّ المدنيين ونرحّب بالجهود الرامية إلى تحقيق مستوى أفضل من التعاون بين العاملين في المجال الإنساني والأطراف المعنية الأخرى.

تتطلّب الجهود العالمية لتعزيز وحماية القانون الدولي الإنساني التزاماً من كلّ عضو في هذه الحركة. نحن نرحّب بمطلب تولي الدول مسؤولية التنفيذ الفعّال للقانون الدولي الإنساني، كما ورد في القرار حول «إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً» الذي سنناقشه في هذا المؤتمر. في هذا الإطار، ستتبنّى البرتغال والصليب الأحمر البرتغالي تعهداً يهدف إلى إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني لتعزيز التنسيق وتحسين تنفيذه على الصعيد الوطني.

السيدة الرئيسة، يسرّ وفد بلادي الإعلان اليوم عن أنّ البرتغال قرّر زيادة مساهمته الطوعية بنسبة كبيرة لكي تغطي عدة أزمات إنسانية راهنة قبل نهاية هذا العام. ويشكّل ذلك دليلاً على إيمان البرتغال العميق بالعمل الإنساني ودعمه لتفويض اللجنة الدولية ومساعدته في مجال الحماية، وفقاً لأحكام اتفاقيات جنيف. شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفيرة Adriana del Rosario Mendoza Agudelo، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لكولومبيا في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة. اسمحي لي بتوجيه أحرّ التهاني لكِ ولجميع المسؤولين عن هذا المؤتمر لانتخابكم لترؤس أعمال المؤتمر، وكلّنا ثقة بأنه سيحقق الأهداف المقترحة وسيصل إلى نتائج ملموسة.

تولي كولومبيا أهمية قصوى للقانون الدولي الإنساني باعتباره صكًّا يهدف إلى حماية المدنيين وإطار عمل ينظم الأنشطة العسكرية. لذا، نرحّب بأنّ من بين المواضيع التي سنناقشها في هذا المؤتمر تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، من خلال مشاركة الممارسات الجيدة بين جملة من الوسائل الأخرى. في هذا السياق، أودّ تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها كولومبيا في سبيل التنفيذ الفعلي للقانون الدولي الإنساني ميدانياً، وذلك من خلال التوجيهات العسكرية وكتيبات قانون العمليات، وخصوصاً دليل عمليات القوات المسلّحة، كونه يتضمّن قسماً مخصصاً للقانون الدولي الإنساني يُعتبَر من الأفضل عالمياً.

يبذل بلدي جهوداً جبّارة لتعزيز القانون الدولي الإنساني. فكلّ سنة، تنظم الحكومة، بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دورة حول القانون الدولي الإنساني للمسؤولين العاملين في كولومبيا لتعزيز مهاراتهم وتحقيق أثر إيجابي أعمق في عملهم الميداني.

فضلاً عن ذلك، يشارك ٤٥٠,٠٠٠ عنصر من القوات المسلحة الكولومبية كلّ أربعة أشهر في أنشطة تدريب وإعادة تدريب، يتمّ التركيز فيها بشكل خاص على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ووفق نهج «التعلّم عبر الممارسة»، يتمّ تعزيز التدريب في هذين المجالين، بفضل استراتيجية تمّ تصميمها بمشاركة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لا بدّ لنا أيضاً من توجيه الانتباه إلى أحد المواضيع الذي يشكّل محوراً أساسياً من هذا المؤتمر، ألا وهو تغيّر مواطن الضعف. في هذا السياق، علينا مناقشة مسألة الحصول على الخدمات الأساسية بشأن الاحتياجات النفسية الاجتماعية ودور المتطوعين في تقديم الخدمات الصحية المجتمعية.

كذلك، تولي كولومبيا أهمية كبيرة إلى قضية الهجرة والنزوح الداخلي، نظراً إلى التعقيدات الهائلة التي نواجهها بصفتنا الدولة المضيفة لأكبر عدد من المهاجرين الفينزويليين في العالم.

أخيراً، أودّ اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن امتناني للعمل الذي تنفّذه جمعية الصليب الأحمر الكولومبي، والذي ساهم في تخفيف وتجنّب المعاناة وتحقيق مستوى عالٍ من التضامن والتفاني في الخدمة.

بالإضافة إلى ذلك، نثني على العمل المشترك للدول والأطراف المختلفة التي تشكّل جزءاً من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما يعكس العمل التعاوني بين مختلف الأطراف ويشجعها على تحقيق نتائج فعلية في سبيل بلوغ أسمى الطموحات الإنسانية. شكراً جزيلاً.

الدكتور Christophe Eick، المستشار القانوني، المدير العام للشؤون القانونية، وزارة الخارجية الألمانية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، نجتمع في هذا المؤتمر الدولي تحت شعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد». تفرض علينا النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ التي نشهدها اليوم التأقلم مع تحديات جديدة. ويشكّل هذا المؤتمر منتدى فريداً لمعالجة هذه التحديات، إذ إنه يجمع الأشخاص المناسبين والمؤسسات المناسبة في مكان واحد: أي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بأكملها، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف.

علينا أن نعزّز معاً التزامنا بالقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ وأن نتأقلم مع التطوّرات التكنولوجية والتحديات الجديدة، بهدف الاستمرار في تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر ضعفاً.

إنّ ألمانيا هي ثاني أكبر مانح ثنائي للمساعدات الإنسانية. ولكنّ بعض المشاكل عصيّة عن الحل بالمال وحده. فحيز العمل الإنساني يتقلص في العالم كلّه. مِن ثَمّ، أصدرت ألمانيا، بالتعاون مع فرنسا وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «النداء الإنساني للعمل»، الذي يهدف إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ.

إنّ الانضمام إلى «نداء العمل» هذا يعني اتّخاذ إجراءات عملية. ومن الأمثلة على ذلك نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، تماماً كما تفعل القوات المسلّحة الألمانية كلما نفّذت مهام تدريبية في الخارج، كما هي الحال في مالي. كذلك، يهدف هذا النداء إلى حماية حيز العمل الإنساني من أنظمة مكافحة الإرهاب والعقوبات. فنحن نريد توضيح أسس العلاقة بين الأنظمة القانونية ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني بهدف منع الإفراط تطبيقه وتجريم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ.

ومن بين الأمثلة أيضاً دعم الجهات التي تخوض المفاوضات ميدانياً لضمان وصول المساعدات الإنسانية، إذ إنّ نجاحاتها تساهم في إنقاذ الأرواح. في شهر نوفمبر، استضفنا مؤتمراً بالشراكة مع مركز الاختصاص في المفاوضات الإنسانية (Centre of Competence on Humanitarian Negotiation) في برلين لتعزيز قدرات المنظمات الإنسانية على التفاوض في الخطوط الأمامية.

يُعتبر هذا النداء للعمل جزءاً من التحالف من أجل تعددية الأطراف، وقد اعتمدته ٤٣ دولة حتى تاريخه، سنسعى إلى زيادة هذا العدد كون المبادئ التي ينادي بها عالمية الطابع.

عندما نعمل معاً، نصبح قادرين على الاستجابة بشكل مناسب للتحديات الراهنة. لذا، علينا أن نعتبر المؤتمر الدولي منتدى مميزاً للعمل معاً ومعالجة التحديات الراهنة وتعزيز القانون الدولي الإنساني وحماية حيز العمل الإنساني. شكراً جزيلاً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفيرة Nassima Baghli، البعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، ينعقد هذا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر تحت شعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، وهو شعار مناسب ووثيق الصلة بمواضيعنا، كما أنه يعكس فكرة أنّ القانون الدولي الإنساني يواجه تهديدات دائمة وينبغي صونه وتكييفه باستمرار للاستجابة لتحديات المستقبل. وفي الواقع، علينا أن نبقى مستعدّين للتعامل مع عالمنا المتغيّر الذي يُنتِج تهديدات جديدة وصور جديدة من النزاعات وطرق جديدة لخوضها.

إنّ المستندات التي أُتيحت لنا في هذا المؤتمر موثّقة جيداً وتدعو إلى التفكير، إذ إنها ترسم صورة واضحة عمّا يجري أمام أعيننا، وعن أوجه النزاعات والآثار المتعدّدة التي تحدثها.

تخلف النزاعات الحالية عددا كبيرا من الضحايا في صفوف المدنيين. وتتزايد الأعمال القتالية في مناطق حضرية وتؤدّي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، داخل البلدان وخارجها. كذلك، تزداد النزاعات تعقيداً نظراً إلى مشاركة عدد أكبر من الأطراف فيها.

أمام هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تجديد الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وأودّ لفت النظر أيضاً إلى أنّ اتفاقيات جنيف، التي نحتفل بالذكرى السبعين لاعتمادها، باتت ضرورة ملحّة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. فقد بُني القانون الدولي الإنساني إثر حروب مدمّرة كثيرة، وهو يشكّل البوصلة الأخلاقية التي تذكّرنا بإنسانيتنا المشتركة. ولكن علينا أيضاً الاستجابة إلى التحديات والظروف الجديدة. على سبيل المثال، يُعد وقف التعليم والصحّة النفسية قضيّتَيْن تستحقّان تركيزاً خاصاً. ومما لا شكّ فيه أنّه كلما ازداد عدد الأطراف المتنازعة التي تحترم القانون الدولي الإنساني، ازدادت الفرص المتاحة أمامنا للحدّ من الأضرار وإعادة إعمار الدول والمجتمعات بشكل أسرع.

تتوافق المبادئ التي ترعى القانون الدولي الإنساني بشكل كامل مع القيم الإسلامية، ومنها قدسيّة الحياة البشرية والتمييز بين المدنيين والعسكريين، وكذلك ضبط النفس في زمن الحرب. إنّ القيم التي بُني على أساسها القانون الدولي الإنساني عالمية الطابع، لذا فهي تتجاوز حدود التقاليد القانونية والحضارات والأديان.

تتبع منظمة التعاون الإسلامي تلك المبادئ نفسها في مساعيها الرامية إلى بناء السلام، كما تشارك المنظمة في ميادين كثيرة وتقوم بكلّ ما في وسعها لإصلاح العلاقات بين المجتمعات، ولا سيّما عبر إشراك القادة الدينيين. وفي ما يتعلّق بمسألة التعليم، تقدّم منظمة التعاون الإسلامي منحاً إلى بعض الطلاب لمتابعة دراستهم في الدول الأعضاء في المنظمة.

تودّ منظمة التعاون الإسلامي التشديد على التزامها الراسخ بالقانون الدولي الإنساني، وهي سبق أن نظّمت ندوات حول هذا الموضوع بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. شكراً جزيلاً.

السيد Pertti Torstila، الرئيس، الصليب الأحمر الفنلندي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، نواجه اليوم تحديات إنسانية جمّة حول العالم، منها تغيّر المناخ، والنزاعات المعقّدة المستمرّة، والهجرة، والنزوح، والاستقطاب السياسي، والفجوات المتزايدة في فرص الرعاية الصحية والرفاه والفرص الاقتصادية، سواء أكان بين الدول أو ضمن الدول نفسها. وتؤثر جميع هذه التحديات فينا على الصعيدَيْن المجتمعي والفردي.

علينا، نحن أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بذل كل الجهود الممكنة والقيام بكلّ ما في وسعنا لمساعدة المحتاجين، مهما اشتدّت التحديات. ولكن لا يمكن للحركة تقديم المساعدة إلا إذا وفّرت الدول لها حيزاً للعمل الإنساني وسمحت لها بالوصول. فمن مسؤولية الدول صون حيز العمل الإنساني وحمايته. ولكن للأسف، وفيما تزداد الاحتياجات، باتت المساحات الإنسانية مهدّدة. فتسييس المساعدات، وحيادية العمل الإنساني، وتقليص الحماية الممنوحة إلى العاملين في المجال الإنساني كلها مسائل يمكن للدول المساهمة فيها بشكل مباشر. ومن دون هذا الدعم، سيبقى العمل الإنساني عرضة للمخاطر. ومع تفاقم التغيّر المناخي وازدياد الاحتياجات تعقيداً، سوف نعيش مستقبلاً في عالم تكثر فيه الاحتياجات غير الملبّاة.

من أجل ضمان هذا الوصول الضروري، نحن بحاجة إلى الثقة – الثقة بين الدول نفسها، والثقة بين الدول والمنظمات الإنسانية، والثقة بين المنظمات الإنسانية والمجتمعات المتضررة.

تقع على عاتق حركتنا الدولية مسؤولية كسب هذه الثقة. في هذا السياق، أشير إلى أنّ المبدأ التوجيهي الأساسي الذي نتبعه هو العمل الإنساني – مساعدة المحتاجين، لا عبر القيام بما يلزم فحسب، بل بالقيام به بفعالية وشفافية أيضاً. يجب أن يكون ذلك في صلب عملنا لكي نضمن استمراريّتنا في العقود المقبلة. علينا مساعدة المحتاجين وفقاً لاحتياجاتهم، وعلينا أن نعطي الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً عبر أخذ عوامل مثل العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة في الاعتبار. والأهم، علينا العمل معاً – لا في الشعارات والقرارات، بل على أرض الواقع.

بالنسبة إلى الدول، نطلب منكم مجدداً تذكّر مبادئنا واحترامها. فمساعدة الآخرين تتطلّب موارد وأموالاً، ولكنّ يجب ألا تُستخدَم هذه الأخيرة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، بل لتحسين حياة الأشخاص الذين يعانون.

عندما نساعد أفراد الأسر المتفرّقة على العثور على بعضهم بعضا، لا يكون هدفنا دعم إحدى سياسات الهجرة، بل لمّ شمل الأسر حصراً. وعندما نقدّم المساعدة الطبّية إلى طفل مصاب في نزاع مسلّح، لا يكون هدفنا الانحياز إلى طرف في ذلك النزاع، بل الالتزام بالمبادئ التي قامت حركتنا على أساسها.

نجتمع اليوم في جنيف لخوض نقاشات حول القضايا التي تؤثر في حياة الأشخاص الأكثر ضعفاً. وعليه، نحن نحثّ المشاركين في المؤتمر على السعي إلى خوض نقاشات بنّاءة واغتنام هذه الفرصة الفريدة لبناء تعاون أفضل وكسب مزيد من الثقة كأساس لعملنا القيّم. شكراً.

السيد Erki Kodar، وكيل الوزارة للشؤون القانونية والقنصلية، وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إستونيا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يشرّفني تلاوة هذه الكلمة نيابة عن إستونيا. اسمحي لي بدايةً بالتعبير عن تأييد دولتي لبيان الاتّحاد الأوروبي.

تبقى إستونيا ملتزمة بتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعزيزه، كما تعترف بالدور الهام للجنة الدولية للصليب الأحمر وللاتّحاد الدولي في هذا المجال. كذلك، تقدّر إستونيا بشدّة جهود المنظمات في تخفيف المعاناة الإنسانية في الأزمات حول العالم.

بصفتها عضواً منتخباً في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة للسنتَيْن المقبلتَيْن، سوف تسعى إستونيا إلى تعزيز احترام النظام الدولي القائم على القواعد، وخصوصاً قواعد القانون الدولي الإنساني. كذلك، ستواصل إستونيا دعم الجهود الرامية إلى تحسين حماية المدنيين ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وسنعمل لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعانون أشدّ المعاناة في المناطق المتضررة من النزاعات.

نحن، وإذ نحتفل بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، نودّ التعبير عن قلقنا إزاء حالات عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ستبقى إستونيا ملتزمة بمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة، ونحن نعتبر أنّ المحكمة الجنائية الدولية تؤدّي دوراً تكميلياً هاماً في هذا المسعى، وندعو جميع الدول إلى التعاون معها.

السيدة الرئيسة، بالإضافة إلى الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية، ينبغي علينا التركيز أيضاً على الوقاية. فنظراً إلى أنّ النزاعات ما زالت أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الإنسانية، يكتسب صون حقوق الإنسان وتعزيزها أهمية بالغة في هذا الإطار. وكما يرد في تقرير التحديات الجديد، يبرز عدد كبير من العوامل المسبّبة الجديدة للأزمات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، بات دور تغيّر المناخ والبيئة أكثر وضوحاً، إذ إنه لا يؤثر في حياة الناس فحسب، بل يفاقم التهديدات القائمة أساساً، ما يزيد من مستوى التعقيد والضعف في سياق النزاعات.

كذلك، يكتسب الأمن السيبراني أهمية متزايدة في النزاعات المعاصرة. وعليه، ستستمرّ إستونيا في التوعية بأهمية السلوك المسؤول على شبكة الإنترنت. ونشدّد على أنّ القانون الدولي ينطبق على الوسائل السيبرانية المستخدمة في النزاعات المسلّحة. في هذا الصدد، نأمل في دعم جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعمل معها بشكل وثيق للتوعية بالقانون الدولي الإنساني وتأكيد سريانه على العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلّحة. شكراً لإصغائكم، سيدتي الرئيسة.

السيدة Michel Anglade، المدير، مكتب المناصرة في جنيف، منظمة «إنقاذ الطفولة» الدولية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. أتلو هذا البيان نيابة عن منظمة إنقاذ الطفولة، وسأركّز في كلمتي على الأطفال الذين يعيشون في ظلّ النزاعات والأزمات الإنسانية.

لا نحتفل هذا العام بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف فحسب، بل أيضاً بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وهي صكّ قانوني أساسي لعب دوراً محورياً في تحفيز التقدّم في قضايا الأطفال. ولكن تزامناً مع احتفالنا بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف والذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، نرى أنّ النزاعات المسلّحة والنزوح والكوارث لا تهدّد التقدّم الذي أحرزناه فحسب، بل تمنع أيّ أفق مستقبلي للتقدّم.

أودّ أيضاً تسليط الضوء على بعض النقاط الأساسية ودعوة جميع الأطراف إلى الالتزام أولاً بمنع الهجمات ضدّ الأطفال والالتزام بالأُطُر القانونية الدولية، وبتنفيذ القوانين والسياسات والإعلانات التي تحمي الأطفال أثناء النزاعات، بما في ذلك إعلان المدارس الآمنة لحماية المؤسسات التعليمية من الهجمات، ومبادئ باريس.

فضلاً عمّا سبق، أدعو جميع الأطراف إلى التعامل مع الأطفال المنخرطين في المجموعات المسلّحة باعتبارهم ضحايا أولاً، كما أطالب جميع الأطراف بدعم إعادة إدماج الأطفال المنخرطين في المجموعات المسلّحة في المجتمع من خلال برامج إعادة إدماج شاملة وقائمة على الأدلّة.

ثالثاً، أناشد جميع الأطراف دعم حصول الأطفال على خدمات الصحة النفسية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي – وذلك عبر تقديم تمويل موثوق وثابت لهذه الخدمات على مدى عدّة سنوات، ودمجها في جميع الاستجابات الإنسانية – وذلك لتمكين الأطفال من إعادة بناء حياتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود.

علاوة على ذلك، أدعو جميع الأطراف إلى محاسبة كلّ من ينتهك حقوق الطفل في النزاعات المسلّحة، خصوصاً عبر دعم الآليات الدولية لملاحقة هؤلاء المرتكبين ولضمان تكريس الموارد اللازمة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدّ الأطفال ضمن آليات التحقيق.

وأحثّ أيضاً على صياغة إعلان سياسي يتضمّن التزامات راسخة وملموسة لحماية المدنيين، وخصوصاً الأطفال، من استخدام الذخائر المتفجرة في المناطق المأهولة.

وأخيراً، نطالب بزيادة الاستثمارات والأنشطة للتكيّف مع تغيّر المناخ ولضمان اتّخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال ومستقبلهم من تهديدات تغيّر المناخ. وشكراً.

سعادة السفير Zenebe Kebede Korcho، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديموقراطية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أودّ بداية، ونيابة عن وفد بلدي، التعبير عن امتناننا لتنظيم هذا الاجتماع. وأودّ أيضاً تهنئتكم وتهنئة جميع أعضاء المكتب على انتخابكم. تؤيّد إثيوبيا البيان الذي تلاه وفد جمهورية زيمبابوي نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة الرئيسة، ينعقد هذا المؤتمر في وقت نشهد فيه تزايداً في الهجرة غير الشرعية، التي حصدت أرواح الكثيرين، وخصوصاً من بين الشباب الذين يحاولون اجتياز الصحاري والبحار بحثاً عن حياة أفضل. وقد شهد هذا العام أيضاً تدفقاً كبيراً للاجئين والنازحين الداخليين بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، التي تؤدّي إلى أزمات إنسانية حادّة.

في الوقت نفسه، لا يزال امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني، وسلامة الطواقم الإنسانية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية وتنسيق الاستجابة الإنسانية تشكل تحديات كبرى عند التعامل مع حالات الطوارئ. إنّ الطلب المتزايد على المساعدة الإنسانية ونقص التمويل للاستجابة للأزمات الإنسانية المتعدّدة في أماكن كثيرة من عالمنا، وخصوصاً في أفريقيا، يشكّلان اختباراً صعباً لقدرات الحكومات والعاملين في المجال الإنساني.

السيدة الرئيسة، بمعزل عن تلك التحديات، شكّل هذا العام علامة فارقة بفضل الإجراءات المتّخذة والتطورات التي شهدناها في التصدّي لتحديات الهجرة غير الشرعية والنزوح.

ففي بداية عام ٢٠١٩، اعتمدنا الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة، الذي يستدعي عملاً جماعياً لوضع حدّ لبلاء الهجرة غير الشرعية، كما يتطلّب سياسات هجرة مبتكرة وقائمة على العنصر البشري تمكّن دول المقصد من الاستفادة من القوى العاملة الموجودة في دول المصدر. كذلك، يستوجب هذا الميثاق من دول المصدر، وخصوصاً دول أفريقيا، مضاعفة جهودها الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي للاستفادة من عوائدها الديموغرافية.

احتفلت أفريقيا هذا العام بالذكرى الخمسين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول مشكلات اللاجئين في أفريقيا. في هذا السياق، أذكر أنّ دولتي، إثيوبيا، التي تُعدّ حالياً ثالث أكبر دولة مستضيفة للاجئين في أفريقيا، حظيت بتقدير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لجهودها الهادفة إلى تنفيذ الاتفاقية واستضافة اللاجئين. هذا وستعزّز حكومة إثيوبيا جهودها لا عبر توفير المأوى للنازحين فحسب، بل أيضاً عبر القضاء على أسباب النزوح، وأهمها النزاعات والكوارث الطبيعية.

أخيراً، أودّ أن أجدّد التزام حكومة إثيوبيا بالوفاء بواجباتها الدولية الإنسانية وبتعزيز شراكتها مع الحركة ومكوناتها. وأتمنى أن تتكلّل مداولات هذا المؤتمر بالنجاح. شكراً.

سعادة السفير Omar Zniber، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للمملكة المغربية في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، تصادف هذه الدورة من المؤتمر الدولي الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، وهي فرصة مثالية للتذكير بالالتزام الصلب للمملكة المغربية بالقواعد الدولية للقانون الدولي الإنساني وبالتعبير عن دعمها المستمرّ للجنة الدولية للصليب الأحمر وللاتّحاد الدولي من أجل إبقاء المسائل الإنسانية في صلب اهتمامات المجتمع الدولي.

انطلاقاً من التزامها بالقواعد الإنسانية ومن خبرتها في هذا المجال، شاركت المملكة المغربية، التي صادقت فور نيلها الاستقلال على اتفاقيات جنيف الأربع، ولا تزال تشارك بفعالية في جميع المنتديات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني.

وكمثال ملموس عن ذلك، اتّخذت المملكة المغربية عدّة تدابير لكي تتحوّل إلى دولة نموذجية من حيث احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، عبر مواءمة تشريعاتها ومعاييرها الوطنية مع التزاماتها الدولية، كما وعبر وضع تلك الالتزامات موضع التنفيذ من خلال عدد من الإجراءات التي أغتنم الفرصة لذكر بعضها اليوم في هذا المؤتمر.

أولاً، لا بدّ من ذكر إنشاء الصليب الأحمر المغربي واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني ومؤسسة وسيط المملكة. ثانياً، أذكر إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وتكريس دستور المملكة لعام ٢٠١١ في ديباجته وفي المادة ٢٣ منه لأحكام قانونية تعاقب أعمال الإبادة الجماعية وجرائم أخرى ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان.

وينعكس توحيد المعايير هذا من خلال تنفيذ برامج عمل تدريبية حول القانون الدولي الإنساني وأسسه ومبادئه لصالح القوات المسلّحة الملكية وجميع الأطراف المعنية.

فضلاً عن ذلك، شارك وفد بلادي بعد ظهر اليوم في فاعلية جانبية هامّة حول هذا الموضوع، قدّم خلالها ضابط رفيع المستوى من القوات المسلّحة الملكية دليل القوات المسلّحة الملكية حول القانون الدولي الإنساني.

وانسجاماً مع دورها كجهة فاعلة دولية تسعى إلى ضمان السلام والأمن، أودّ التذكير بأنّ المملكة المغربية شاركت بشكل فاعل في تاريخها المعاصر بعدّة عمليات لحفظ السلام، وذلك بأكثر من ٧٠٠,٠٠٠ جندي مغربي.

كذلك، أرسلت المملكة عدّة مستشفيات ميدانية طبية-جراحية في الآونة الأخيرة، يبلغ عددها ١٦ مستشفى تحديداً، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة كجزء من عملياتها، كما وضمن إطار العلاقات الثنائية لخدمة البلدان الشقيقة والصديقة. وبالإجمال، يبلغ عدد الخدمات الطبية التي قدمتها المملكة المغربية في إطار تلك العمليات خلال ما يقارب نصف قرن من المساعدة الإنسانية ٢,٥٠٠,٠٠٠.

أختم كلمتي بالإشارة إلى أنّ وفد بلادي سينظم يوم الخميس المقبل الموافق ١٢ ديسمبر عند الساعة الواحدة ظهراً في إطار هذا المؤتمر فاعلية جانبية هامّة حول تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وبعده الإنساني.

شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير Andrius Krivas، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية ليتوانيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، تؤيّد ليتوانيا بيان الاتّحاد الأوروبي وتودّ التعقيب عليه بما يلي.

نحتفل هذا العام بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف، وبالذكرى المئة للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعية الصليب الأحمر الليتواني. وقد أقمنا احتفالنا الوطني في فيلنيوس في شهر أكتوبر بحضور رئيس الاتّحاد الدولي السيد فرانشيسكو روكا.

تأسست جمعية الصليب الأحمر الليتواني في عام ١٩١٩ في الوقت ذاته مع معظم المؤسسات الحكومية، وذلك بعد الإعلان عن إنشاء جمهورية ليتوانيا المستقلّة. ويُعدّ الصليب الأحمر الليتواني اليوم المنظمة غير الحكومية الأقدم والأكثر شهرة في البلاد. نحن نقدّر العمل القيّم الذي تقوم به القيادة المتفانية للجمعية والعاملين الإنسانيين فيها.

تولي ليتوانيا أهمية قصوى لبرنامج العمل الإنساني على الصعيدَيْن الوطني والدولي. فنحن نعتبر هذا البرنامج وسيلة أساسية لتنفيذ برنامج عمل ٢٠٣٠ وعنصراً لا غنى عنه لتحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

في يومنا هذا، تزداد التحديات الإنسانية الدولية تعقيداً وإلحاحاً، وهي تتطلّب حلولاً مبتكرة ومقاربات جديدة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني الذي من المفترض أن يوجّه عمل الدول وأطراف النزاعات من غير الدول. وإنفاذاً لذلك، قامت ليتوانيا ودول أخرى تشاركها الرأي بتقديم تعهد مفتوح لدعم اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، يشجّع على اللجوء إلى اللجنة والاعتراف بصلاحياتها. ندعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذا التعهّد والتعبير عن دعمها للجنة.

السيدة الرئيسة، يشكّل التمويل في الوقت المناسب أحد أبرز عوامل نجاح العمل الإنساني. وعليه، تزيد ليتوانيا تدريجياً من مساعداتها الإنسانية والتنموية الدولية، التي التزمنا بتقديمها أيضاً بموجب برنامج عمل ٢٠٣٠. وفي إطار هذا الالتزام، سنستمرّ بدعم العمل الإنساني الذي ينفّذه الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ففي شهر مايو من هذا العام، خصّصت حكومة بلادي ١٠٠,٠٠٠ يورو للمساعدة الإنسانية التي يقدّمها الاتّحاد الدولي إلى الشعب الفينزويلي. بالإضافة إلى ذلك، يسرّني الإعلان عن أننا اتّخذنا قراراً الأسبوع الماضي بتخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠ يورو إضافي لدعم المساعدة الإنسانية التي يقدّمها الاتّحاد الدولي في أوكرانيا.

وإذ أتمنّى نجاح أعمال هذا المؤتمر الدولي، أودّ اختتام كلمتي بإعادة التأكيد على التزام ليتوانيا الصلب واحترامها الكامل للقانون الدولي الإنساني ودعمها للأهداف والمبادئ النبيلة للحركة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر. شكراً.

السيدة Leda Koursoumba، نائبة الرئيس الأولى، جمعية الصليب الأحمر القبرصي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يسرّني بشكل خاص المشاركة في هذا المؤتمر ممثلةً جمعية الصليب الأحمر القبرصي والحديث عن الهجرة والتحديات التي تمثلها.

تُعدّ الهجرة مسألة ذات أهمية خاصة لحركتنا، كونها وثيقة الصلة بإنسانيتنا المشتركة. وقد اتُّخِذَت قرارات عدّة حول هذا الشأن، منها حثّ الحكومات على احترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويُتوقَّع من الجمعيات الوطنية دعم الحكومات في ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، وكذلك للأشخاص المستضعفين في المجتمعات المضيفة.

تتأثّر قبرص بشدّة بتدفقات المهاجرين التي لا تنفكّ تتزايد في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتشكّل إدارة الهجرة تحدّياً بارزاً لسلطات الجمهورية القبرصية. في هذا الإطار، تنفّذ جمعية الصليب الأحمر القبرصي، بصفتها جهة مساعدة للسلطات الرسمية في المجال الإنساني، عدداً من البرامج الهادفة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين الذين يصلون إلى بلدنا، مع التركيز بشكل خاص على أشد المجموعات ضعفاً، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

تعدل جمعية الصليب الأحمر القبرصي المستجيب الأول للمهاجرين الوافدين حديثاً، وهي تقدّم لهم المساعدة وتعقد جلسات حول أهمية إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك تحميل تطبيق هاتفي يسهّل هذه العملية، وتوفّر لهم الدعم النفسي. كذلك، نقدّم الأدوية والدعم النفسي إلى طالبي اللجوء، البالغين منهم والأطفال، وننفّذ برنامجاً ممولاً من الاتّحاد الأوروبي للأنشطة الترفيهية. ونقدّم أيضاً الدعم النفسي والمساعدة الإنسانية إلى المهاجرين الذين ينتظرون ترحيلهم.

أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني لفرع هوردالان في الصليب الأحمر النرويجي لدعمه المتواصل والسخيّ في هذا المجال. كذلك، أتوجّه بالشكر إلى جمعيات الصليب الأحمر الأيسلندي والصليب الأحمر اللكسمبرغي والصليب الأحمر المواكي للمساعدة التي قدّمتها إلينا عبر السنوات. نحن واحدة من بين سبع جمعيات وطنية في الاتّحاد الأوروبي طبّقت مشروع قابلية التوظيف والدمج الاجتماعي للاجئين وطالبي اللجوء (ESIRAS) الممول من الاتّحاد الأوروبي، بتنسيق ناجح من الصليب الأحمر الإسباني الذي نتوجّه إليه بالشكر والتقدير.

سيدتي الرئيسة، في سياق تنفيذ تفويضنا، نعمل بالتعاون مع السلطات الرسمية في جوّ من الثقة المتبادلة ومع خوض حوار صريح وبنّاء. وعليه، نرحّب بالقرار المتعلّق باعتماد بيان للحركة حول اللاجئين وإنسانيتنا المشتركة. كذلك، نحن نعتبر أنّ هذا المؤتمر يشكّل

منتدى قادراً على تمهيد الطريق لدعم الجمعيات الوطنية، وخصوصاً تلك التي تتأثر بشكل غير متناسب بهذا التحدّي الإنساني. شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفيرة Margarida Izata، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لجمهورية أنغولا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، تؤيّد أنغولا البيان الذي تلته دولة زيمبابوي نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تودّ جمهورية أنغولا توجيه الشكر إلى الاتّحاد الدولي والإشادة به لالتزامه المستمرّ بتعزيز وتطبيق القانون الدولي الإنساني، خصوصاً عبر حضوره الدائم قبل وقوع الكوارث أو الأزمات الصحية أو النزاعات وخلالها وبعدها، وإعطاء الأولوية للضرورات الإنسانية ووضعها فوق أيّ اعتبار آخر.

السيدة الرئيسة، لطالما دعمت أنغولا، بصفتها إحدى الدول المستفيدة من عمل الاتّحاد، أنشطة الأخير على الصعيدَيْن الوطني والإقليمي، كما شجّعت الحركة الدولية للصليب الأحمر حول العالم على مواصلة العمل بإيجابية لضمان تعزيز واحترام مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والطابع التطوعي والوحدة والعالمية.

في الختام، سيدتي الرئيسة، ونظراً إلى حدّة الجفاف الذي يضرب أنغولا حالياً وضرورة تنفيذ استجابة مشتركة، نلتمس دعما من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي. في السياق نفسه، نأمل بعودة المانحين إلى بلدنا، ونغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على تعاوننا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لجهة الالتزام بأهدافها وتحسين حياة السكان المحتاجين أينما كانوا، بما في ذلك أفريقيا. وشكراً.

السيدة Adriana Solano Laclé، وزيرة مفوّضة، مديرة قسم القانون الدولي والقانون الإنساني والتنمية المستدامة والبيئة، وزارة الشؤون الخارجية في كوستاريكا

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة، ترحّب حكومة كوستاريكا بعقد هذا المؤتمر الدولي، وبكون اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها ما زالت سارية المفعول بالكامل بعد سبعين عاماً من اعتمادها، داعيةً إلى مواصلة الجهود لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والتصرّف بإنسانية وصون كرامة الجميع.

في ظلّ التغيّرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى التي تجري حالياً، يجب على المجتمع الدولي تعزيز الاتفاقيات الرئيسية التي بُني على أساسها.

فمن خلال الاعتراف بأننا جميعاً أخوة في الإنسانية، لا نقرّ بمبدأ الكرامة المتأصّلة لدى كلّ إنسان فحسب، بل نتّفق أيضاً على نظام يحكم تصرفات الأطراف المختلفة في زمن النزاع والحرب.

تثق كوستاريكا، الدولة التي حلّت جيشها منذ ٧١ عاماً، بفعالية تعددية الأطراف وقدرتها على تحقيق توافق مشترك حول القواعد الكفيلة بحماية القانون الدولي الإنساني، من دون إغفال التحديات الكبيرة التي تواجهنا.

نحن الآن عند مفترق طرق حاسم في تاريخ الإنسانية، وفي سباق مع الزمن لمعالجة التحديات المتنامية المتعلّقة بتغيّر المناخ وسرعة التطوّر التكنولوجي وتعقيده، مما يتطلّب منّا تنفيذ استجابة فعّالة للتعامل مع تداعيات ذلك على القانون الدولي الإنساني.

إنّ استخدام الذكاء الاصطناعي والأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل الجديدة، ومشاركة أطراف من غير الدول، كلها عوامل تفاقم مخاطر النزاعات المسلّحة وتداعياتها السلبية وتجرّدها من أيّ طابع إنساني. كذلك، لا يمكننا تجاهل الخطر الكامن المتمثل في استخدام الأسلحة النووية والضرورة الإنسانية التي تقضي بإزالة هذه الأسلحة.

تقع على عاتقنا، كدول، مسؤولية الاستجابة لا إلى المشاكل الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلّحة والكوارث والأوبئة والجوائح فحسب، بل أيضاً إلى أسبابها.

يدعونا هذا المؤتمر إلى التمهّل ومحاولة إيجاد مساحة لقيم السلام والحوار والديموقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة الإنسانية، بوصفها عناصر أساسية لضمان تحسين الانسجام الاجتماعي بين الناس وإقامة مجتمع مسالم.

نعمل في كوستا ريكا على تطوير نظام وطني موحّد من الإجراءات والقوانين والصكوك لتعزيز احترام وتعميم وتطبيق القانون الدولي الإنساني على أراضينا، كما نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة عشرة لإنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في كوستاريكا.

يدعم الصليب الأحمر الكوستاريكي عمل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، بصفته عضواً فاعلاً فيها، من خلال ممارسة مبادئه الأساسية بشكل دائم ومن خلال الدعم المستمر الذي يقدّمه في مجال تعميم القانون الدولي الإنساني، وبصفته شريكاً في تنفيذ إجراءات الوقاية والحماية الملموسة الضرورية لا للاستعداد لاحتمال نشوب النزاعات فحسب، بل أيضاً للحفاظ على سلام المجتمع.

تثق كوستاريكا بقوة الإنسانية، وهي ملتزمة بالعمل الإنساني لتحسين حياة الأشخاص الذين يتحمّلون وطأة النزاعات والحروب والكوارث بصورة يومية. شكراً جزيلاً.

السيد Oleg Kravehenkco، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بيلاروسيا

(الأصل بالروسية)

سيدتي الرئيسة،

يتزامن انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

تعتبر بيلاروسيا أنّ لهذا التزامن رمزية هامّة. فكوننا بلداً عانى بشدّة من ويلات الحربَيْن العالميّتَيْن الأولى والثانية، نعتبر أنّ اتفاقيات جنيف شاهداً حيّاً على التداعيات المدمّرة لأيّ حرب كانت.

نشهد في السنوات الأخيرة الماضية، ببالغ الأسى والقلق وعدم الارتياح، انعدام الثقة الشديد وتفاقم النوايا السيئة المستمرّ بين الدول، مع تصاعد خطاب المواجهة وتزايد الإنفاق العسكري وتصعيد النزاعات.

في عام ١٩٤٩، شارك وفد بيلاروسيا في النقاشات حول صياغة هذا الصكّ الدولي. ونعتبر أنه من المفيد أنّ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية حافظت على أهميتها كصكّ ملموس وفعّال يهدف إلى حماية الناس في مناطق النزاعات المسلّحة. هذا وتنوي بيلاروسيا تقديم مساهمة طوعية في أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمنع الإتجار بالبشر، وهي ظاهرة وثيقة الصلة بالنزاعات المسلّحة.

ترد في نشيدنا الوطني عبارة «نحن البيلاروسيون شعب مسالم». وعليه، يسعى بلدنا إلى أن يكون منصّة للحوار بحثاً عن الحلول السلمية للنزاعات الدولية، لنكون بذلك قد أعربنا عن تقديرنا لضحايا الحربَيْن العالميّتَيْن الأولى والثانية. ونأمل عن حق في أن تكون الذاكرة التاريخية سبيل الوقاية الأنجع من الحروب العالمية الجديدة.

تفي بيلاروسيا بالتزامٍ صارم بواجباتها الواردة في اتفاقيات جنيف وغيرها من صكوك القانون الدولي الإنساني التي صادقنا عليها.

كذلك، فإننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني ونؤمن بأنّ تعزيز آليات المؤتمر وتبادل المعلومات والخبرات من شأنهما التقريب بين وجهات نظر الدول وتعزيز التعاون في المجال الإنساني.

في يومنا هذا، من الضروري تجنّب أيّ خطوات قد تقوّض الثقة في الحركة باعتبارها منظمة غير منحازة وغير سياسية هدفها الأساسي مساعدة الناس.

فالقانون الدولي الإنساني يواجه تحدّيات عدّة اليوم، ولهذا السبب يشكّل «إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً» أحد مواضيع مؤتمرنا الدولي الثالث والثلاثين.

تتمتع بيلاروسيا بخبرة واسعة وعملية في مجال تحسين التشريعات الوطنية ونشر المعرفة لدى عامة الناس وزيادة مؤهلات الطواقم العسكرية وعقد المؤتمرات العلمية. كذلك، فقد أقمنا تعاوناً فعالاً بين حكومتنا وجمعية الصليب الأحمر البيلاروسي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك في مجال نشر المعرفة. ونحن مستعدّون لمشاركة معارفنا وما علّمتنا إياه السنوات الطويلة من العمل.

ختاماً، أرغب في التشديد مجدداً على التزام بيلاروسيا برسالة اتفاقيات جنيف وروحها. ونيابة عن جمهورية بيلاروسيا، أودّ التعبير عن أملي في أن يفضي عملنا إلى نتائج ملموسة. وأدعو جميع المشاركين إلى تعزيز التوافق في عملنا. شكراً لإصغائكم.

سعادة السفيرة Dayana Kostadinova، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يُعتبر المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حدثاً بارزاً يجمعنا معاً في الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف الهامّة. في هذا السياق، نودّ التعبير عن تقديرنا لالتزام الحركة الراسخ وتفانيها بتقديم المساعدة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً، وندعو إلى اعتماد نهج منسّق في عملنا المشترك لتلبية هذه الاحتياجات.

نوافق تماماً على الرأي القائل إنّ تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني هو «أبرز التحديات التي يواجهها هذا القانون»، ويؤسفنا عدم التوصّل إلى توافق في إطار العملية الحكومية الدولية على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ونودّ التعبير عن قلقنا البالغ إزاء عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ونشدّد على الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. في هذا السياق، تتعهّد بلغاريا بدعم عمليات اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، اعترافاً بدورها البارز في تسهيل احترام القانون الدولي الإنساني.

ستواصل بلغاريا المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، إذ إنّ الالتزام به هو جزء من سياستنا الخارجية. وأودّ مشاركتكم بعض الأمثلة الملموسة عن التزامنا الصلب في هذا المجال.

في القمّة العالمية للعمل الإنساني، التزمت بلغاريا بتعزيز وتحسين احترام القانون الدولي الإنساني وبالامتثال للسياسات الإنسانية والوثائق الملزمة قانوناً المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة. كذلك، انضمّت بلغاريا إلى نداء العمل الإنساني حول حماية طواقم العمل الإنسانية والطبية. وحالياً، تعمل بلغاريا على وضع خطة عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن.

فضلاً عن ذلك، سعت بلغاريا إلى إدراج احترام القانون الدولي الإنساني في أعلى سلّم أولويات برنامج العمل الإنساني أثناء ترؤسها لمجلس الاتّحاد الأوروبي في مجال التنمية والتعاون والمساعدة الإنسانية. ونحن نفتخر بإنجاز واعتماد التقرير الأول حول تنفيذ التوجيهات الأوروبية حول تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني خلال هذه الفترة من النصف الأول من عام ٢٠١٨.

أؤكّد لكم أنّ بلغاريا ستستمرّ في الدعوة إلى الحوار وإلى التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني داخلياً وخارجياً، بما في ذلك عبر خوض نقاشات بشأن أمثلة محدّدة عن تجربتنا وممارساتنا في اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي أنشأناها حديثاً. وتهدف مبادراتنا المشتركة، مثل الدراسة المتعلّقة بمدى توافق التشريعات الوطنية مع القانون الدولي الإنساني وإجراءات تنفيذه، إلى تحسين فهمنا لمسائل القانون الدولي الإنساني وتحفيز الحوار بشأنها بالتنسيق بين مختلف السلطات المختصّة والصليب الأحمر البلغاري وغيرهما من الجهات المعنيّة.

أخيراً وليس آخراً، ترحّب بلغاريا بالتركيز المتزايد على شمل الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية وتمكينهم وضمان مشاركتهم الفاعلة في عملية صنع القرار في جميع مراحل العمل الإنساني. وشكراً.

السيد Younis Al Khatib، رئيس، جمعية الصليب الأحمر الفلسطيني

(الأصل بالعربية)

مساء الخير.. تشير ديباجة مشروع القرار حول إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً، بلغة القلق البالغ، وفي سطرها الأخير، إلى تكرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني بانتظام، وإلى ما تخلفه من عواقب وخيمة. ومع ذلك، فهي لا تعبّر بشكل أكثر تفصيلاً عن حقيقة الانتهاكات الواسعة النطاق، والتي يرتقي بعضها إلى مخالفات جسيمة، والحالة المزرية التي بلغها الوضع الإنساني في العقود القليلة الماضية بسبب النزاعات المسلحة بشقيها، وعلى نحو أكثر فظاعة في السنين القليلة الماضية، وخصوصاً في ظل تعقيدات الحروب المعاصرة. صحيحٌ أن المعاناة الإنسانية ستكون أشد وأكثر مأساوية لو أن القانون الدولي الإنساني لم يكن موجوداً، ولكن هذا لا يمنع من وجوب إبراز حقيقة الإخفاق الملموس في تطبيقه وتأكيد الاحترام لمبادئه وقواعده. وهذا الإخفاق تتحمل مسؤوليته الأسرة الدولية، ممثلةً بمجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما أننا في الحركة

الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لسنا بمنأى عن هذا الإخفاق، حيث تركزت جهودها في مجال الإغاثة الإنسانية والنشاطات الخدماتية على حساب دورها الأساسي في العمل على تحقيق الحماية لضحايا النزاعات المسلحة، والتصدي للسياسات والتدابير والانتهاكات، التي هي مصدر المعاناة الإنسانية. ولعلّ الأمر الأكثر خطورة، هو اتخاذ البعض مواقف تشكل انقلاباً على مبادئ وقواعد القانون الدولي الراسخة وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، ناهيك عن كونها خرقاً صارخاً للمادة الأولى المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وكجمعية وطنية، تعمل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في ظروف صعبة للغاية، حيث تجابه تحديات يومية على نحو يمس رسالتها وخدماتها الإنسانية. في هذا السياق، تتعرض المهام الطبية للجمعية إلى مجموعة من الانتهاكات، تتمثل في الاعتداء على أطقمها ومركباتها ومنشآتها، ومنع أو إعاقة وصولها إلى محتاجي الخدمة الطبية العاجلة. وشكراً لكم.

السيد David Bernstein، الرئيس، الصليب الأحمر البريطاني

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يسرّ الصليب الأحمر البريطاني الحصول على هذه الفرصة لتلاوة بيان رسمي في هذا المؤتمر الثالث والثلاثين. سوف أركّز في كلمتي على جانبَيْن يعكسان المواضيع التي يتناولها المؤتمر، أولهما الطرق العملية لضمان مستوى أعلى من الاحترام للقانون الدولي الإنساني، وثانيهما ضرورة تبنّي التحوّل الرقمي من خلال استخدام التحويلات النقدية في المساعدة الإنسانية. إلا أنّ المسألة الوثيقة الصلة بهذين الجانبَيْن والتي تعكس الموضوع الثالث لمؤتمرنا هي أهمية الثقة والموقع الخاص الذي تتمتّع به الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات الرسمية في بلدانها.

من المسؤوليات الدستورية للمؤتمر الدولي المساهمة في احترام القانون الدولي الإنساني. وفي مؤتمرنا الثالث والثلاثين هذا، نسعى إلى إعادة إحياء الالتزام الوطني والجهود الرامية إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلّي. في المملكة المتّحدة، تعمل جمعيتنا الوطنية لتحقيق هذا الهدف من خلال الدور المميّز الذي تؤدّيه في مجال القانون الدولي الإنساني وأدوارها الأخرى المساعدة. نحن محظوظون لكوننا عضواً في اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، وقد عملنا مع حكومتنا من خلال تلك الآلية للمساعدة في إعداد التقرير الطوعي الأول لبلدنا حول التنفيذ المحلّي للقانون الدولي الإنساني. وقد استحقّ هذا التمرين كلّ جهد بذلناه في سبيل إنجازه. فضلاً عن ذلك، طوّرنا مع المسؤولين مجموعة أدوات نأمل في أن تساعد دولاً أخرى عملياً في إعداد تقاريرها الخاصة حول التنفيذ المحلّي للقانون الدولي الإنساني.

يمكن للمساعدة النقدية أن تشكّل نمطاً أكثر كفاءة وفعالية وملاءمة من العمل الإنساني. فالمساعدة النقدية تمنح المستفيدين حرية الاختيار، ومن ثم تحفظ كرامتهم بصورة أفضل وتمكّن الأشخاص المتضررين من الأزمات. ويعترف كثيرون كذلك بالدور الهام الذي تؤدّيه المساعدة النقدية في ابتكار صور جديدة من الاستجابة الإنسانية، عبر الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لمساعدة السكان المتضررين من خلال التحويلات النقدية.

يلتزم الصليب الأحمر البريطاني بدعم جهود زيادة المساعدات النقدية عبر استضافة المركز النقدي Cash Hub كمورد عالمي للحركة. ويشكّل المركز النقدي مبادرة قيادية مشتركة بالتعاون مع الاتّحاد الدولي الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية الشريكة، تقدّم النصائح والمساعدة العملية وتتلقى دعماً من حكومة المملكة المتّحدة كجزء من التزاماتها بموجب «الصفقة الكبرى» بعد القمّة العالمية للعمل الإنساني.

في السنوات الأربع المقبلة، سيواصل الصليب الأحمر البريطاني العمل مع حكومتنا ومكوّنات الحركة الأخرى للمساعدة في مواجهة التحديات الإنسانية الحالية والمستقبلية بالشكل الأمثل. شكراً.

السيد Iain Macleod، مستشار قانوني، مدير عام، إدارة الشؤون القانونية، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة. بعد ٧٠ عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، ما زال القانون الدولي الإنساني الإطار الأنسب لتسوية النزاعات المسلّحة، حتى مع تغيّر طبيعة تلك النزاعات. وتبقى المملكة المتّحدة ثابتة في التزامها بالقانون الدولي الإنساني، كما نفتخر بدعم التعهدات

المقدّمة خلال هذا المؤتمر، والتي تنادي بتنفيذ قواعد هذا القانون بشكل أكثر حزماً. فأحد هذه التعهّدات يحثّ الدول على إعداد تقارير حول التنفيذ المحلّي للقانون الدولي الإنساني، فيما يسعى آخر إلى تعزيز حماية الإعلاميين الذين يوثقون النزاعات.

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في عدد النزاعات وفي شدّة الحروب. وما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو إعاقة الحماية والمساعدة الإنسانيّتَيْن ومنعهما خلال هذه النزاعات. فتزايد النزاعات والمجموعات المسلّحة المقرون بتراجع قدرة الناس على الحصول على المساعدات الإنسانية، يعني المزيد من المعاناة. وعليه، بات القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية يكتسبان أهمية متزايدة أكثر من أيّ وقت مضى، ونحن نسعى كلنا في هذا المؤتمر إلى الحدّ من وقع الحرب على المدنيين.

ما زالت النزاعات هي المسبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية حول العالم، إذ إنها تسبّب المعاناة والموت وزعزعة الاستقرار العالمي. إلا أنّ طريقة استجابة المملكة المتّحدة إلى الاحتياجات الإنسانية تشهد تغيّراً. فباتت المملكة تعطي الأولوية للتحويلات النقدية، في الحالات التي لا تزال الأسواق فيها تعمل، كما تدعم تحسين عمليات تقييم الاحتياجات والمساءلة أمام السكان المتضررين لتحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات التي يحصلون عليها.

تودّ المملكة المتّحدة، في هذا المؤتمر الثالث والثلاثين، التعبير عن امتنانها للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساهمتها الفريدة في تخفيف معاناة الأشخاص الأكثر ضعفاً حول العالم. كذلك، فإنّ التزام الحركة بتعميم القانون الدولي الإنساني وتعزيز المبادئ الإنسانية وتذكيرنا بإنسانيتنا المشتركة عامل محوري في المساعي المشتركة للأطراف المشاركة في هذا المؤتمر لحلّ النزاعات وبناء السلام وحفظه حول العالم.

تفتخر حكومة المملكة المتّحدة بدعمها الطويل الأمد للصليب الأحمر البريطاني وبعلاقتها العملية المتينة معه. فنصائح الصليب الأحمر البريطاني وخبرته تساهمان في صياغة استجابة الحكومة الإنسانية، سواء أكان في النزاعات أو في حالات الكوارث. وفي حين أنّ التمويل – للدعم الأساسي وللبرامج الإنسانية الثنائية – جانب أساسي من العمل المشترك بين الصليب الأحمر البريطاني وحكومة المملكة المتّحدة، لعلّ التعاون الوثيق لنفيذ مشاريع معيّنة يكتسب قيمة أكبر. فقد صمّمت المملكة المتّحدة مؤخراً مشروعاً بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني لمساعدة دول وجمعيات وطنية أخرى في إعداد تقارير حول التنفيذ المحلّي للقانون الدولي الإنساني على أراضيها، كما فعلت المملكة المتّحدة وبعض الدول في عام ٢٠١٩.

لا تزال المملكة المتّحدة مقتنعة بأنّ الامتثال للقانون الدولي الإنساني هو أنجع طريقة لحماية المدنيين من التداعيات المدمّرة للحروب. فالقانون الدولي الإنساني يمثل جزءاً لا يتجزّأ من الإطار القانوني الدولي، وهو يذكّرنا بإنسانيتنا المشتركة حتى أثناء الحروب.

سعادة السفير Andrew Bremberg، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للولايات المتّحدة الأمريكية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

بالنيابة عن حكومة الولايات المتّحدة الأمريكية، أودّ توجيه الشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي واللجنة الدائمة لجهودها في التحضير لهذا المؤتمر الهام الذي يُعقَد كلّ أربع سنوات.

إنّ شعار المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، ولكن قبل التطرّق إلى اليوم والغد، أودّ العودة قليلاً إلى الماضي. تصادف هذه السنة ذكرى حدثَيْن مهمَّيْن لحركتنا: الذكرى المئة لتأسيس الاتّحاد الدولي والذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

تفتخر الولايات المتّحدة الأمريكية بدورها ومساهماتها في هذين الحدثَيْن التاريخيَّيْن. فالاقتراح القاضي بإنشاء اتّحاد للجمعيات الوطنية قدّمه هنري دافيسون من الصليب الأحمر الأمريكي في عام ١٩١٩، وفي العام نفسه اجتمع الصليب الأحمر الأمريكي مع الجمعيات الوطنية في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان لتحقيق تلك الرؤيا. وقد نمى الاتّحاد ليشمل ١٩٠ جمعية وطنية معترف بها، تمثّل أوسع شبكة إنسانية في العالم وتحتلّ موقعاً محورياً في استجابتنا الإنسانية المشتركة، خصوصاً في حالات الكوارث.

منذ سبعة عقود، وسط ويلات الحرب العالمية الثانية التي كانت لا تزال تقضّ مضجع الشعوب، اجتمع ممثلون عن حكومات من حول العالم، بما في ذلك الولايات المتّحدة الأمريكية، في جنيف لإيضاح القواعد الدولية للحرب وتطويرها. وضمّت اتفاقيات جنيف الجديدة تلك قواعد واسعة النطاق تنظم حماية ضحايا الحرب في النزاعات بين الدول، كما أضفت طابعاً قانونياً على ضمانات إنسانية أساسية أخرى تنطبق في حالات النزاع. واليوم، ما زالت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إحدى المعاهدات الدولية القليلة المصادق عليها عالمياً. كذلك، فإنها تشكّل عماد القانون الدولي الإنساني، وقد أصبحت مرادفاً للسلوك الأخلاقي تجاه ضحايا الحرب.

مازلنا اليوم ملتزمين بدعم الحركة الدولية للصليب الأحمر وبالامتثال للقانون الدولي الإنساني وبتقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ. فحكومة الولايات المتّحدة الأمريكية هي أكبر جهة مانحة للاتّحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على صعيد العالم. فنحن ندعم عمل الحركة الإنساني الهام والقائم على المبادئ الإنسانية الأساسية، وهي عدم الانحياز والحياد والاستقلال والخدمة الطوعية والوحدة والعالمية. كذلك، نبقى ملتزمين بالوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جهودنا الرامية إلى احترام وضمان احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

أخيراً، في ما يتعلّق ببناء الغد: يمثّل هذا المؤتمر فرصة بارزة للجمع بين الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وأعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر. وسوف نتحاور ونتناقش ونفكّر ونخطّط معاً. فنحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا لضمان نجاح هذا المؤتمر الذي يؤكّد بحزم هدفنا المشترك، ألا وهو تعزيز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واستجابتها الكفؤة والمتعاطفة والفعّالة إلى الاحتياجات الإنسانية والتحديات المستقبلية. شكراً.

سعادة السفير Vaqif Sadiqov، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان في جنيف

(بيان نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز)

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يشرّفني تلاوة هذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بصفتي رئيس فرع جنيف لحركة عدم الانحياز.

تودّ الدول الأعضاء في حركتنا التعبير عن امتنانها للجنة الدولية للصليب الأحمر وللاتّحاد الدولي لجهودهما الدؤوبة من أجل ضمان نجاح هذا المؤتمر.

تستند الأهداف والغايات الأساسية لسياسة عدم الانحياز إلى مبادئ باندونغ لعام ١٩٥٥. ويشمل نطاق هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن القيام بأعمال عدائية أو التهديد بها، والامتناع عن استخدام القوّة ضدّ وحدة أراضي أيّ من الدول أو استقلالها السياسي أو التهديد بذلك، وإيجاد حلول سلمية لجميع النزاعات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتّحدة، واحترام العدالة والالتزامات الدولية.

في القمّة الثامنة عشرة لقادة دول وحكومات حركة عدم الانحياز، التي عُقِدَت هذا العام في باكو، أذربيجان، عبّرت الدول الأعضاء في الحركة عن عزمها على العمل بما يتماشى مع أهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز في ظلّ البيئة الدولية الحالية.

ينعقد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في العام نفسه الذي نحتفل فيه بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التاريخية التي تهدف إلى الحدّ من معاناة المدنيين في النزاعات المسلّحة واستعادة كرامة جميع الأطراف التي لم تعد مشاركة في النزاعات. ومما لا شكّ فيه أنّ النزاعات المسلّحة الحالية الطويلة الأمد والناشئة، والأعمال الوحشية التي ترتكبها الأطراف المتنازعة، بما يؤدّي إلى تداعيات مأساوية ومعاناة شديدة في صفوف الأشخاص المتضررين من النزاعات، كلها تؤكّد أهمية تلك الاتفاقيات في يومنا هذا، والحاجة إلى تعزيز احترامها والامتثال لها.

تلتزم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز باحترام القانون الدولي الإنساني. فخلال قمّة باكو، شدّدت الدول الأعضاء في الحركة على ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز معرفة الدول الأعضاء بالتزاماتها الواردة في صكوك القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً تلك الواردة في اتفاقيات جنيف، واحترامها ومراعاتها. كذلك، دعت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز جميع أطراف النزاعات المسلّحة الدولية إلى مضاعفة جهودها للامتثال لالتزاماتها الواردة في القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ اتّخاذ الاحتياطات لتفادي آثار الهجمات، والتناسب والتمييز، وذلك من خلال منع استهداف المدنيين وأعيانهم وبعض الممتلكات المحدّدة خلال النزاعات المسلّحة، من بين أمور أخرى.

سيدتي الرئيسة، تحثّ الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز جميع الدول على الالتزام بشكل كامل بأحكام القانون الدولي الإنساني من أجل حماية المدنيين في الأراضي المحتلّة ومساعدتهم، ودعوة المجتمع الدولي والهيئات المعنية ضمن منظومة الأمم المتّحدة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى المدنيين الواقعين تحت احتلال خارجي؛ وتشدّد دول حركة عدم الانحياز أيضاً على ضرورة أن تُعامِل الدول المعتقلين أو الأشخاص المحتجزين أثناء النزاعات المسلحّة الدولية بإنسانية وأن تحترم كرامتهم التي يحفظها القانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

خلال قمّة باكو، اعترفت دول حركة عدم الانحياز بأنّه ينبغي على الدول الأعضاء دعم الحلول المستدامة للأشخاص النازحين داخلياً في حالات النزاعات المسلّحة، بما في ذلك حقّهم في العودة الطوعية بكرامة وأمان، وضمان احترام حقوق الإنسان التي تُنتهك وصونها والوفاء بها وإعادتها.

سيدتي الرئيسة، إنّ الشعار المختار للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين هو «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، وهو يشدّد على ضرورة التحرّك اليوم لبناء غدٍ أفضل. نحن نثني على تلك الدعوة ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا للاتّحاد الدولي واللجنة الدولية، اللذين يتصدّران الاستجابة الإنسانية منذ سنوات طويلة ويدركان معاناة الأشخاص الذين يعيشون دوامة النزاعات المسلّحة.

كذلك، تؤكّد دول حركة عدم الانحياز استعدادها لمواصلة التعاون مع الاتّحاد الدولي واللجنة الدولية لتحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. شكراً.

البروفيسور Michel Veuthey، وزير مفوّض، البعثة الدائمة لفرسان مالطا في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة الرئيسة، باسم منظمة فرسان مالطا، أودّ تهنئة السيد بيتر ماورير لانتخابه مرّة جديدة كرئيس للجنة الدولية للصليب الأحمر والسيد روبير مرديني لتعيينه مديراً عاماً جديداً. كذلك، نتوجّه ببالغ الشكر إلى جميع أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعملهم الهام، آملين لهم النجاح الدائم.

شاركت منظمة فرسان مالطا في المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر منذ عام ١٨٦٨، وكذلك في المؤتمرات الدبلوماسية في ١٩٠٦ و١٩٢٩ و١٩٤٩ و١٩٧٤.

واسمحوا لي بذكر الاقتباس التالي: «أعلن مؤتمر عام ١٩٢٩ في بيانه الختامي أنه يعتبر أنّ أحكام اتفاقية جنيف التي تحكم وضع جمعيات النجدة تنطبق على منظمة فرسان مالطا وغيرها من المنظمات الشبيهة في جميع البلدان».

هذا الإعلان، وغيره الكثير، يعترف بالعمل التكميلي الأساسي الذي تمارسه المنظمات الدينية والمساهمة التاريخية لفرسان مالطا في مساعدة ضحايا النزاعات والكوارث الطبيعية والنزوح ومساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً.

تساهم منظمة فرسان مالطا، بفضل علاقاتها الدبلوماسية مع ١٠٩ دول وأنشطتها الإنسانية والاجتماعية حول العالم، في تعزيز القانون الدولي الإنساني ومبدأيْ الحياد وعدم التحيز الإنسانيين الأساسيين.

عبر المشاركة والمساهمة في عدّة منتديات دولية، مثل القمّة العالمية للعمل الإنساني واجتماعات ومؤتمرات أخرى للأمم المتّحدة، تدافع منظمة فرسان مالطا عن القيم العالمية التي تحمي حياة البشر وكرامتهم وحقوقهم غير القابلة للتصرّف.

تودّ منظمة فرسان مالطا إعادة التأكيد على أنّ القيم الأساسية لجميع الأديان تشترك إلى حدّ بعيد مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وغالباً ما يمكن اللجوء إليها لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في معظم دول العالم.

ختاماً، سيدتي الرئيسة، أتوجّه بالشكر الجزيل لكم وآمل أن تتكلّل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح.

السيد Ali Nashid، الرئيس، جمعية الهلال الأحمر الملديفي

(بيان نيابة عن حكومة الملديف وجمعية الهلال الأحمر الملديفي)

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أودّ أن أشكر قيادة الحركة لإعطاء الأولوية لمسألة تغيّر المناخ في هذا المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٩.

نعترف بالدور الهام للاتّحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية ونشكرهم لعملهم ومساهمتهم في تقديم التعهّد المفتوح حول «تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود لتغيّر المناخ وتدهور البيئة من خلال العمل الإنساني الذي يراعي المخاطر المناخية» والسعي إلى تحقيقه، فهو يترك فسحة للأمل في هذه الأوقات العصيبة.

أعضاء الوفود الكرام، أصحاب المعالي والسعادة، أتلو هذا البيان نيابة عن حكومة ملديف والصليب الأحمر الملديفي. بات الواقع المرير الذي خلّفه الاحترار العالمي وتغيّر المناخ الناجم عنه يشكّلان أزمة حقيقية. كذلك، فإنّ تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٩ – تقرير التقدّم العالمي حول النشاط المناخي – الصادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتّحدة للبيئة يدعو للقلق.

نوشك على تفويت فرصة وقف الاحترار العالمي عند ١.٥ درجة مئوية. والسؤال المطروح هو: لمَ يكتسب هذا الرقم هذا القدر من الأهمية؟ تكمن الإجابة في أنّ ٧٠٪ من الشعاب المرجانية ستموت عند ارتفاع الحرارة بـ١.٥ درجة مئوية. إنّ الملديف جزيرة مرجانية، وتعاني شعابنا المرجانية حالياً جرّاء الاحترار بـ١.١ درجة. ويعتمد بقاء دولتنا على بقاء الشعاب المرجانية. وعليه، سيؤدّي الاحترار العالمي، مهما كان ضئيلاً، إلى عواقب وخيمة وسيهدّد سبل عيشنا وبقائنا كأمّة.

إنّ الفرصة المُتاحة لنا لمعالجة هذه الأزمة محدودة جداً، ونحن بحاجة إلى تغيّرات تفضي إلى تحوّلات جوهرية. إنّ مشكلة الاحترار العالمي قابلة للحلّ، ونعلم يقين العلم أنه بإمكاننا بناء قدرتنا على الصمود، بل إنّ ذلك واجب علينا، ولا بدّ لنا من تحقيقه لصالح أولادنا والأجيال المقبلة. فالبيئة الصحّية حقّ طبيعي لنا.

ما يلزمنا هو إرادة القيام بذلك، والالتزام باتّخاذ إجراءات عاجلة جماعياً وبصورة حازمة وفعّالة. فلنعمل معاً كأسرة واحدة لتصبح هذه الحركة مرشد حماية الإنسانية وكوكب الأرض. شكراً جزيلاً.

السيد Slawomir Majszyk، نائب المدير، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية بولندا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، يسرّني أن أعبّر، نيابة عن حكومة جمهورية بولندا، عن بالغ تقديرنا للحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ككل لجهودهم الدؤوبة في معالجة المشاكل الإنسانية والتحدّيات الجديدة الطارئة في النزاعات المسلّحة في يومنا هذا. تؤيّد بولندا كذلك البيان الذي تُلي نيابة عن الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

نحتفل هذ العام بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف – وهي الاتفاقيات التي تحظى بأوسع نسبة من القبول والتي تُطبّق على صعيد العالم أجمع في العلاقات الدولية. بالرغم من الطابع الشامل لهذه الاتفاقيات، برزت عقبات عدّة في سياق تنفيذها في القرن الحادي والعشرين نتيجة تزايد تعقيد النزاعات المسلّحة، بما في ذلك: تطوّر التكنولوجيات الجديدة – ومنها الأسلحة المتطوّرة والذكاء الاصطناعي واستخدام الفضاء السيبراني – والآثار البشرية – وآثار تغيّر المناخ والحروب الحضرية – وأنظمة المجموعات المسلّحة من غير الدول. وبالرغم من التحديات الجديدة التي يطرحها الامتثال للقانون الدولي الإنساني، تبقى معايير ومبادئ اتفاقيات جنيف ذات أهمية قصوى اليوم، وهي ليست مجرّد إرث يتمّ الاحتفاء به.

ينبغي ألا نكفّ يوماً عن تسليط الضوء على أهمية احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وضمان الاستفادة من المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين من دون أيّ عوائق، خصوصاً المجموعات المعرّضة إلى التداعيات السلبية للنزاعات المسلّحة، كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة وممثلي الأقليات الدينية والطواقم الطبية والإنسانية. تعيد بولندا التأكيد على دعمها الراسخ لاحترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزه. وسنواصل دوماً تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى تعزيز الامتثال لمعايير القانون الدولي الإنساني على الصعيدَيْن الوطني والدولي. ولهذا السبب، نحن نؤيّد مشاريع القرارات المقترحة في هذا المؤتمر. لطالما دعمت بولندا تعزيز القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين خلال ولايتها كعضو في مجلس الأمن الدولي. نتيجة لهذه الجهود، ساهمنا في اعتماد المجلس لوثيقتَيْن مهمّتَيْن – وهما القرار حول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات المسلّحة والبيان الرئاسي حول القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب، ندعم مشروع القرار المقدّم إلى هذا المؤتمر.

في هذا السياق، يشرّفني أيضاً إعلامكم بأننا نشرنا هذه السنة التقرير الرابع حول تنفيذ وتعميم القانون الدولي الإنساني في جمهورية بولندا للفترة الممتدّة بين ٢٠١٥ و٢٠١٨. ويتضمّن هذا التقرير معلومات حول أنشطة سبق أن نظمتها بولندا لتنفيذ وتعميم القانون الدولي الإنساني.

كذلك، يسرّني إبلاغكم بأنّ بولندا، بالتعاون مع الصليب الأحمر البولندي، قدّمت عدّة تعهدات حول التأهب والاستجابة للكوارث، والتطوّع وإعادة الروابط العائلية والتماسك الاجتماعي وتعميم القانون الدولي الإنساني وحماية شارة الصليب الأحمر والدور الداعم

للجمعية الوطنية واستكمال المعلومات المعيارية حول التشريعات البولندية. كذلك، قدّمت بولندا تعهداً حكومياً حول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق النزاعات المسلّحة.

فضلاً عن ذلك، قدّمت بولندا، إلى جانب دول أخرى، عدّة تعهدات باسم الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ومنها التعهّد المتعلّق بحماية اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، كما دعمنا التعهّد الذي قدّمته إيطاليا حول حماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلّحة.

أخيراً، نفتخر بمشاركتنا في استضافة الفعالية الجانبية بعنوان «بذل المساعي الحميدة واحترام القانون الدولي الإنساني»، التي تنظمها اللجنة الدولية لتقصي الحقائق والتي ستُعقَد هذا المساء، فضلاً عن المشاركة في استضافة الفعالية الجانبية بعنوان «الأشخاص ذوو الإعاقة في العمل الإنساني: فوائد الشراكات المحلّية» التي تنظمها فنلندا والتي ستُعقَد مساء الغد. وشكراً.

السيد Steven Hill، المستشار القانوني والمدير، مكتب الشؤون القانونية، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

(الأصل بالإنكليزية والفرنسية)

السيدة الرئيسة، يشرّفني تلاوة هذا البيان نيابة عن منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تقدّر فرصة المشاركة في هذا المؤتمر كعضو مراقب، علماً بأنها المرة الثانية التي شارك فيها حلف الناتو في أعمال هذا المؤتمر.

خلال السنوات الماضية، ازداد التعاون بين الناتو واللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما توسّع الحوار بينهما ليشمل المستويات السياسية والقيادة الاستراتيجية والميدانية، بما في ذلك التعاون الفعّال في مجال التدريب. لذا، يسرّنا الحديث عن تعهّدنا للمؤتمر هذا العام، الذي يجدّد الناتو بموجبه التزامه بمواصلة الحوار الجدّي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التدريب والتعليم اللذين يقدّمهما الناتو في مجال القانون الدولي الإنساني.

يلتزم الناتو بمبدأ سيادة القانون، وتعمل المنظمة لضمان تخطيط عملياتها وتنفيذها بما يتماشى تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه التي تنطبق على عملها.

يولي أعضاء الحلف الـ٢٩ أهمية كبرى لمصداقية منظمتهم وشرعية أعمالها، وللتقيّد بشكلٍ واسع بالقواعد القانونية الدولية التي تنطبق على أعمالها. فعند تخطيط وتنفيذ عملياته العسكرية، يعتبر الناتو أنه يضع معياراً عالياً للسلوك القانوني لمثل هذه العمليات. وتتضح أهمية بعض سياسات الناتو المشار إليها في التعهد الذي قدمه في هذا السياق، وهي تشمل سياسات في مجال الأمن البشري، مثل سياسة الناتو حول حماية المدنيين، وسياسة الناتو حول الأطفال في النزاعات المسلّحة، وسياسة الناتو حول العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلّحة والسياسات حول حماية الملكية الثقافية والإتجار بالبشر.

السيدة الرئيسة، بفضل هيكل منظمة حلف شمال الأطلسي ونمط عمله، يجد أعضاء الحلف أنفسهم مجبرين على تطبيق معايير أعلى من تلك التي يتطلّبها القانون الدولي الإنساني عادةً.

فنظراً إلى أنّ القرارات تُتَّخَذ على أساس التوافق، يعتمد حلف شمال الأطلسي نهج الحدّ الأقصى بدلاً من القاسم المشترك الأدنى في حال لم يكن أعضاء الحلف منتسبين إلى الصكوك الدولية نفسها.

السيدة الرئيسة، نودّ ختاماً التعبير مجدداً عن سرورنا للمشاركة في هذا المؤتمر. شكراً جزيلاً.

السيد Robert Markt، الرئيس التنفيذي، الصليب الأحمر الكرواتي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، الزملاء الأعزّاء، أصحاب السعادة والمعالي، أشكركم مسبقاً على إصغائكم لبيان الصليب الأحمر الكرواتي حول التضامن بين الجمعيات الوطنية.

تمثل تداعيات تغيّر المناخ والهجرة والنزوح وغيرها من الأزمات الناجمة عن المناخ أو عن الأنشطة البشرية تحدياً لكافة الجمعيات الوطنية وللدول نفسها، كما أنها تستنزف موارد تلك الدول. وتتعدّى الأزمات الحدود السياسية وحالات الطوارئ، وقلّما تؤثر على دولة واحدة فحسب. لذا، من المهم التشديد على أهمية التعاون على الصعيد ما دون الإقليمي والتأهب المشترك للاستجابة لحالات الطوارئ كدليل على التضامن بين الجمعيات الوطنية الجارة.

إنّ مساعدة الجار وسيلة لبيان الإنسانية والتضامن والتعاون بين العاملين في المجال الإنساني. وعليه، يفتخر الصليب الأحمر الكرواتي للغاية بمبادرة «الجيران أول مَن يهب إلى المساعدة» (Neighbours Help First) التي تضمّ ١٧ جمعية وطنية، بالشراكة مع الاتّحاد الدولي واللجنة الدولية. وتمثل هذه المبادرة مثالاً جيداً عن التعاون عبر الحدود، حيث يمكن للجمعيات الوطنية تسهيل عملية تقديم المساعدة والاستفادة من خبراتها وممارستها الجيدة.

في معظم دول العالم، تتشارك الجمعيات الوطنية الجارة روابط ثقافية وتاريخية وتقليدية ولغوية تسهّل بطريقة أو بأخرى، التأهب والاستجابة المشتركة. ويمكننا جميعاً الاستفادة من رأس المال هذا لأنه يعزّز التعاون القائم أساساً ويساعدنا في وضع الأهداف والرؤى للمستقبل.

بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في الاستجابة للكوارث، علينا تمكين أنفسنا من الداخل، والطريقة الفضلى للقيام بذلك هي عبر مساعدة جيراننا المحتاجين، كما في إطار مبادرة «الجيران أول من يهّب إلى المساعدة». فتمثل الشبكة التي نشأت بفضل المبادرة نموذجاً جيداً يتخطى الاختلافات السياسية. ويمكن تكرار هذا النموذج في أيّ منطقة فرعية في العالم كوسيلة جيدة لمساعدة الجمعيات الوطنية بعد استنزافها لمواردها، وذلك قبل توجيه نداء طوارئ أو بالتزامن معه وباستخدام آليات الاتّحاد الدولي.

أغتنم هذه الفرصة أيضاً لذكر مكوّن محوري في هذه المبادرة، ألا وهو الناس – أقصد متطوعي وموظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. فمن دون مساهماتهم السخية، لما كانت مبادرة «الجيران أول مَن يهّب إلى المساعدة» لترى النور. وعليه، يجب ألا نغفل أبداً تفانيهم.

دعونا لا ننسى الناس – ناسنا في الحركة ومتطوعينا وموظفينا. فقد يكونون هم أيضاً من المحتاجين. فلنتضامن مع زملائنا ولنقدّم لهم المساعدة كجيران بما يمنحهم القوة الإضافية اللازمة لكي يقدّموا بدورهم مساعدة أفضل للأشخاص المحتاجين.

ينبغي تحقيق التضامن والتعاون بيننا جمعاً، نحن الذين نتشارك المسؤولية، على مستوى الفروع المحلّية والجمعيات الوطنية، وصولاً إلى الحركة ككل. شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير Milorad Šćepanović، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لمونتينيغرو في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، سيداتي سادتي، في هذا العام الذي يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، مازلنا نشهد انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، إضافةً إلى أزمات إنسانية حادّة وواسعة النطاق تخلّف ضحايا مدنيين كثراً، كما أنّ كلفة الحرب والعنف والآثار الطويلة الأمد على السكان المحليين مأساوية. تتحمّل الدول مسؤولية احترام معايير القانون الدولي الإنساني وتوفير وضمان الحماية والمساعدة للمحتاجين أثناء النزاعات المسلّحة وغيرها من حالات الطوارئ.

تستحقّ مهمّة اللجنة الدولية للصليب الأحمر النبيلة احترام الدول أجمع والتزامها باعتماد نهج مسؤول لتسهيل التنفيذ الفعال لتفويضها. تدعم مونتينيغرو بشدّة عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتثني على جهودها في التعامل مع الطبيعة المتغيّرة للحروب واستخدام أساليب الحرب السيبرانية والهجينة، مع التركيز على المعتقلين وإعادة الروابط العائلية ومنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

ندعو الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. وينبغي على الدول بذل المزيد من الجهود لإدماج القانون الدولي الإنساني محلياً وتضمينه في سياساتها وتدريباتها العسكرية والمدنية. في هذا السياق، يسرّني إعلامكم بأنّ مونتينيغرو بدأت عملية إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، ونتوقع تأسيس اللجنة قبل بداية العام المقبل كهيئة استشارية للحكومة.

تواجه مونتينيغرو مشكلة شيخوخة السكان المتنامية بسرعة، إذ تصل نسبة الذين يبلغون ٦٠ سنة وأكثر إلى ١٨.٣٪. ويعيش معظم هؤلاء في مناطق ريفية، فيما يسكن الكثير منهم بمفردهم ومن دون تلقي الدعم المناسب. تعترف استراتيجية تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية للمسنين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بأهمية العمل التطوعي. واليوم، يقدّم متطوّعو الصليب الأحمر الدعم إلى المسنّين في معظم المناطق الريفية.

كما نعمل بشكل مستمرّ من أجل زيادة التأهب للكوارث وبناء مجتمع ذي قدرة أكبر على الصمود. ولهذه الغاية، اعتمدت حكومة مونتينيغرو استراتيجية للحدّ من مخاطر الكوارث، مع خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣.

كذلك، يسرّنا إعلامكم بأننا اعتمدنا في عام ٢٠١٨ أول قانون بشأن التعاون الإنمائي الدولي والمساعدات الإنسانية، أُنشئ بموجبه نظام لإرسال المساعدات الإنسانية وللتعاون الرسمي مع الصليب الأحمر في عملية صنع القرار. وعلينا أن نثني على عمل جمعيتنا الوطنية لالتزامها بتقديم المساعدة إلى طالبي اللجوء والنازحين واللاجئين والمهاجرين.

ختاماً، ما زالت حكومة مونتينيغرو والجمعية الوطنية للصليب الأحمر في البلد، وهي إحدى أقدم الجمعيات الوطنية في العالم أجمع، ملتزمتَيْن بشكل مشترك وحازم باحترام القانون الدولي الإنساني، كما تبديان استعدادهما لتقديم المساعدة الإنسانية إلى كلّ من هم بحاجة إليها. وشكراً.

البروفيسور Edoardo Greppi، الرئيس، المعهد الدولي للقانون الإنساني

(الأصل بالفرنسية)

مساء الخير. اسمي إدواردو غريبي، وأنا رئيس المعهد الدولي للقانون الإنساني.

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، يسرّ المعهد الدولي للقانون الإنساني، ومقرّه في سانريمو في إيطاليا، المشاركة في هذا المؤتمر الهام.

منذ ما يزيد عن نصف قرن، يساهم معهد سانريمو في التنمية وتعميم وتنفيذ القانون الدولي الإنساني من خلال الدورات التي يقدّمها إلى الضباط العسكريين من مختلف دول العالم.

وقد سمحت حلقات النقاش التي يتمّ تنظيمها منذ عام ١٩٧٠ بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاء مهمّين آخرين بمعالجة مآزق كثيرة آنذاك في التفاوض حول البروتوكولَيْن الإضافيَّيْن لعام ١٩٧٧. واليوم، تُعتبَر الطاولات المستديرة في سانريمو من أهم الاجتماعات الدولية لمناقشة مسائل متعلّقة بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة وبالمساعدة الإنسانية في الأزمات، وكذلك باللاجئين والمهاجرين.

يتمنّى المعهد مواصلة وتعزيز تعاونه مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومع الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف وهيئات الأمم المتّحدة التي تتشارك معنا المهمّة نفسها والقيم الإنسانية نفسها. وأتمنى التوفيق للجميع. شكراً.

سعادة السفير الدكتور Nasir Ahmad Andisha، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية أفغانستان الإسلامية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، مساء الخير.

أستهلّ كلمتي بتهنئة المنظّمين وجميع المشاركين في إنجاح هذا المؤتمر التاريخي في شكله وفي مضمونه. فمن حيث الشكل، نحتفل بمئوية إنشاء الاتّحاد الدولي، تلك الحركة التي أعادت الأمل إلى المجتمعات التي هي في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، والتي تعمل لأجل السلام والكرامة في كلّ دول العالم منذ قرن من الزمن. ستكون الحركة دوماً مستعدّة لتقديم الرعاية والدعم قبل الأزمات وخلالها وبعدها. كذلك، نحتفل بمئوية تعددية الأطراف وحركة العمل الدولية وبالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف الأربع.

أما من حيث المضمون، فقد أنجز المؤتمر الدولي قسماً كبيراً من أهدافه بمجرّد إيصال آراء الأشخاص الأكثر ضعفاً حول العالم إلى أعلى مستويات الدبلوماسية الحكومية والدولية. فخلال الأيام القليلة الماضية، سمعنا آراءَ قوية وصريحة تدعو إلى وضع خطة واضحة لتعزيز المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في النزاعات المسلّحة والالتفات إلى محن ملايين المهاجرين والنازحين داخلياً، وتحسين التعاون والتنسيق ضمن الحركة وبين الدول.

السيدة الرئيسة، الزملاء الأعزّاء، إنّ حكومة أفغانستان، بصفتها طرفاً متعاقداً سامياً في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، ملتزمة تماماً بمبادئها، وقد اتّخذت جميع الإجراءات اللازمة لضمان احترام وتنفيذ مواثيقنا الإنسانية النبيلة.

لا تتسامح أفغانستان إطلاقاً مع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب ومرتكبيها. فالقانون الدولي الإنساني والتدريب عليه وتعميمه جزء أساسي من منهاج جيشنا وقواتنا المسلّحة في أكاديميات الدفاع الوطني والأمن في بلدنا. كذلك، يتمّ

تدريب قوات الدفاع والأمن لدينا على القانون الدولي الإنساني بشكل منتظم، كما يتمّ تنظيم حلقات العمل والندوات والدورات التدريبية لعناصر الطواقم العسكرية لتعزيز فهمهم للأوجه المختلفة والجديدة للقتال وتداعياتها على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويشكّل تعليم القانون الدولي الإنساني أيضاً جزءاً من منهاجنا الجامعي.

السيدة الرئيسة، تشكّل حماية المدنيين إحدى أبرز أولويات حكومتنا. وفي حين إنّ أفغانستان تواجه نزاعاً مسلّحاً معقداً وهي في خطّ المواجهة الأمامي ضدّ التطرّف والمجموعات الإرهابية في جنوب ووسط آسيا، تشكّل الحرب الحضرية والاستخدام الشائع للعبوات الناسفة تحدياً إضافياً بالنسبة إلينا. فأعداؤنا يستخدمون المدنيين كدروع بشرية في النزاع ويسبّبون المزيد من الضحايا المدنيين، ما يشكّل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى حكومتنا. إلا أنّ هذه الضغوط لم تُثبط عزيمتنا على حماية المدنيين أثناء النزاع المسلّح، علماً أننا نتّبع سياسة وطنية للحدّ من الضحايا المدنيين ولدنيا مجلساً بين الوكالات يتولى مسؤولية الحدّ من الضحايا المدنيين على المستوى الأمني الوطني.

يضمن دستور أفغانستان حياد جمعية الهلال الأحمر الأفغاني وعدم تحيزه واستقلاله. وقد أثبت الهلال الأحمر الأفغاني منذ إنشائه، وخصوصاً خلال العقود الأربعة الأخيرة، أنه المنظمة الوحيدة على صعيد البلد التي تقدّم خدمات الإغاثة إلى السكان المتضررين من الكوارث، فهو يستطيع الوصول إلى جميع المناطق الأفغانية، حتى تلك التي تعجز المؤسسات الأخرى عن بلوغها أثناء النزاعات.

تقدّر حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي في دعم الهلال الأحمر الأفغاني.

وختاماً، نودّ إعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ الأساسية للحركة، وسنستمرّ ببذل الجهود لتسهيل عمل الحركة وتحقيق هدفها المتمثل بمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً وتقديم المساعدة الإنسانية إليهم في الوقت المناسب من دون أيّ شكل من أشكال التمييز. وشكراً.

٤-٧ أصداء من المؤتمر: تُدرج في محضر المؤتمر

الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩ – الجلسة الصباحية

(الساعة ٩ صباحاً)

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

صباح الخير، وأهلاً بكم في جلسة «أصداء من المؤتمر». قبل أن نبدأ، أودّ تذكيركم بأنّه يُمنَع على الوفود خوض نقاشات سياسية أو عرقيّة أو دينية أو إيديولوجية. سوف أعطي الكلمة للوفود بحسب ترتيب تسجيلها، وسيُمنح كلّ متحدّث ثلاث دقائق لتلاوة كلمته، وتُستثنى من ذلك البيانات التي ستُتلى نيابة عن مجموعات الدول أو الجمعيات الوطنية، أو البيانات الوزارية.

سوف نستمع الآن إلى الكلمة الأولى هذا الصباح لحكومة النرويج. تفضّلوا.

السيّد Helge Andreas Seland، المدير العام، قسم الشؤون القانونية، وزارة الخارجية النرويجية

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف. لقد تطوّر القانون الدولي الإنساني ليصبح مجالاً قانونياً متيناً ينصّ على التزامات واضحة للأطراف المشاركة في النزاعات المسلّحة تهدف إلى حماية المدنيين. ولكننا مازلنا نرى أنّ المدنيين يتضرّرون بطريقة غير متناسبة من العمليات العسكرية، التي يكون أثرها بالغاً خصوصاً عندما تُخاض النزاعات المسلّحة في المناطق الحضرية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المسار يمكن عكسه، لا بل يجب عكسه. وعلى هذا، نحثّ جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني ومحاسبة أولئك الذين ينتهكون قواعده. كذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ضمان احترام تلك القواعد من قبل الجهات الخاضعة لنفوذهم.

يؤثّر احترام القانون الدولي الإنساني بطريقة فعلية وعمليّة في كيفية سير العمليات العسكرية في كلّ مكان. وفي ظلّ ما نشهده اليوم، خصوصاً في حروب المدن، بات من الواضح أنّ الأطراف لا تقوم بكلّ ما في وسعها لحماية المدنيين كما ينصّ القانون الدولي الإنساني. وبشكل خاص، علينا الالتفات إلى مسألة استخدام الذخائر المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان. وعلينا أيضاً تحديد إجراءات ملموسة مبنيّة على الخبرات من شأنها الحدّ بفعالية من الضرر العرضي الذي يطال المدنيين خلال العمليات العسكرية.

لا بدّ لنا من حماية مرافق الصحّة والتعليم خلال النزاعات المسلّحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل النرويج العمل مع الحركة الدولية في إطار مبادرة «الرعاية الصحية في خطر» وتطوير شراكتنا لتعزيز الحصول الآمن على خدمات التعليم. ومن العوامل التي تشجعنا على مواصلة جهودنا الترحيب الإيجابي بإعلان المدارس الآمنة الذي أُطلِق في أوسلو في عام ٢٠١٥، والذي اعتمدته ١٠١ دولة حتى الآن.

يشكّل السكوت والوصم المستمرّان حول العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة تخص كل الدول. وقد بعث «المؤتمر الدولي للقضاء على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية»، الذي انعقد في أوسلو في مايو من هذا العام، رسالة قوية مفادها أنّ تعزيز الوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتصدي له يُعدّ أولوية إنسانية. وعليه، نحثّ الحركة والدول على الاستجابة لهذا النداء.

اسمحوا لي بأنّ أسلّط الضوء أيضاً على الدور الأساسي للحركة الدولية في مسألة الأشخاص المفقودين. فإعادة الروابط العائلية والحصول على معلومات عن الأشخاص المفقودين عاملان مهمّان على الصعيد القانوني والعمليّ والعاطفي. وتدعم النرويج مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الأشخاص المفقودين ودور الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية.

كذلك، من بالغ الأهمية احترام البيانات الشخصية وحمايتها، ونتطلّع إلى اعتماد قرار هام في هذا الشأن.

أختتم كلمتي بشكر جميع موظفي الحركة الدولية ومتطوّعيها لجهودهم الدؤوبة في تخفيف المعاناة الإنسانية. شكراً.

سعادة السفير Emilio Rafael Izquierdo، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية إكوادور في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

سيّدتي الرئيسة. نيابة عن حكومة إكوادور، أودّ توجيه الشكر إلى الحكومة السويسرية وإلى اللجنة المنظّمة لجهودهما في التحضير لهذا المؤتمر.

أغتنم هذه الفرصة الثمينة لإعادة التأكيد على التزام إكوادور بمبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تشكّل حجر أساس في مجال العمل الإنساني.

كذلك، وفي الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التاريخية، أعيد تأكيد التزامنا الكامل بالقانون الدولي الإنساني باعتباره التزاماً قانونياً لضمان السلامة الجسدية لضحايا النزاعات المسلّحة وإنقاذ أرواحهم، وموجباً أخلاقياً لصون كرامة جميع الأشخاص.

تدعو حكومة إكوادور المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بقرار تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه وتنفيذه بالكامل تحت جميع الظروف وفي جميع الأماكن حيث تحدث أزمات إنسانية.

كذلك، تحثّ حكومة إكوادور الأطراف المشاركة في النزاعات المعقّدة الدائرة في يومنا هذا، سوآء أكانت دولية أو غير دولية، إلى الوفاء بالتزامها بالقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر صراحة الهجمات ضدّ المدنيين ويفرض على الأطراف المتنازعة ضمان حماية الأشخاص من المخاطر الناجمة عن العمليات المسلّحة ضدّ المنشآت المدنية والمستشفيات ووسائل النقل وسيّارات الإسعاف ومواد الإسعافات الأولية وتوزيعها.

واستلهاماً من تلك المبادئ الإنسانية، يعيد إكوادور تأكيد التزامه لتعزيز السلام ونزع السلاح على الصعيد الدولي، كما يدين أنشطة تطوير أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية. كذلك، يدعو إكوادور إلى إزالة تلك الأسلحة بشكل كامل.

يُعدّ استخدام الألغام المضادة للأفراد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. في هذا السياق، يواصل إكوادور وبيرو العمل معاً على مسألة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ويأمل الطرفان إنجاز العملية بحلول سنة ٢٠٢٢. فقد قطع إكوادور مع بيرو وعداً مفتوحاً بالتعاون بين اللجان الوطنية.

في هذا الإطار، تمّ تكليف مركز إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بتنفيذ برنامج مساعدة ضحايا الحوادث المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد والذخائر المتفجرة.

لقد انضمت إكوادور إلى ميثاق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني في يناير ٢٠١٨، وهو في صدد صياغة سياسة عامة شاملة لتعزيز العمليات والإجراءات بما يصبّ في صالح الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع المسلّح وغيرها من حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية أو آثار تغيّر المناخ.

تتحمّل الدول أيضاً مسؤولية أساسية في الترويج للحلول المستدامة للنزوح الداخلي في حالات النزاع المسلّح، بما في ذلك العودة الطوعية في ظلّ ظروف آمنة ولائقة، وضمان احترام حقوق الإنسان وصونها.

أخيراً، تود إكوادور الاحتفال بروح من الحماس والتفاؤل بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، واستعادة ذكرى هنري دونان وملايين الأشخاص الذين كرّسوا حياتهم للقضايا الإنسانية، خصوصاً أولئك الذين لقوا حتفهم في خدمة الإنسانية.

ندرك أنّ هذه فرصة فريدة لمواصلة دعم العمل المتعدد الأطراف وتجديد التزام المجتمع الدولي بتعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني واحترامه وتنفيذه، إلى جانب المساعدة الإنسانية الفعالة والمجدية، وتجديد الثقة بالعمل الإنساني كعنصر أساسي في الجهود الرامية إلى بناء عالم يعمّ فيه السلام والأمن.

هذه كلها التزامات تندرج ضمن هذه الحملة لشفاء العالم. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Amadeu Paulo Samuel Da Conceição، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية موزمبيق في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، يرحّب وفد بلادي بعقد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأودّ التعبير عن تقدير بلادي العميق للعمل الإنساني الذي تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى ونلتزم بالاستجابة إلى دعوتها لصون القانون الدولي الإنساني. في هذا السياق، تعيد موزمبيق التأكيد على احترامها الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

سيّدتي الرئيسة، يشكّل هذا المؤتمر فرصة فريدة لتقييم مساعينا الجماعية والفردية، كدول أعضاء، خلال السنوات الأربع المنصرمة، ولتصميم الاستراتيجيات الفضلى لتجاوز التحديات الهائلة التي تواجهها الأنشطة الإنسانية، وذلك في ظلّ احترام القانون الدولي الإنساني.

يكتسب شعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد» أهمية خاصة، إذ إنّنا نعقد هذا المؤتمر في وقت تتزايد فيه أعداد الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ ظروف صعبة مطوّلة وحالات طوارئ باطّراد، نتيجة النزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية.

من المهم توحيد صفوفنا للدعوة إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، فتلك هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء في النزاعات المسلّحة في هذه الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩.

في هذا السياق، تودّ موزمبيق التعبير عن دعمها لجدول أعمال نزع السلاح الدولي للأمين العام للأمم المتحدة، كما وعن استجابتها إلى الدعوة المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق.

تؤمن موزمبيق بأنّ الإعلان السياسي الدولي بشأن الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق، وفقاً لدعوة الأمين العام للأمم المتّحدة، من شأنه المساهمة في الوقاية من تداعيات حرب المدن والتصدي لها، إذ يتوقع فيه الخبراء أنّ النزعات المسلّحة المستقبلية ستُخاض في مناطق مكتظة بالسكان، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى خسائر بشرية وإلى تدمير المرافق الصحية وغيرها من المرافق الهامّة الضرورية لتوفير المساعدة الإنسانية.

لقد باتت التداعيات الإنسانية لأزمة المناخ واقعاً نعيشه كلّ يوم، والأعاصير التي ضربت موزمبيق مؤخراً خير دليل على ذلك. لذا، علينا تصميم استراتيجيات إنسانية كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة منها، في ضوء تزايد الظواهر القصوى من حيث تكرارها أو حدّتها، فضلاً عن الآثار الإنسانية الناجمة عنها.

تؤيّد موزمبيق جميع مشاريع القرارات المطروحة في هذا المؤتمر. ونرحّب بصورة خاصة بمشروع القرار المتعلق *بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر*. تُعتبَر النساء من المجموعات الضعيفة في النزاعات والكوارث الإنسانية. ويشكّل العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة مثيرة للقلق في الحالات الإنسانية، وينبغي معالجتها بشكل ملائم. وعليه، من شأن مشروع القرار المتعلق بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني أن يحدث نقلة نوعية في الجهود الرامية إلى معالجة التحديات التي تواجهها النساء في حالات الطوارئ والظروف الصعبة المطوّلة.

أمّا في ما يتعلّق بمشروع القرار بشأن *قوانين وسياسات مواجهة الكوارث التي لا تغفل أحداً*، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصدرت موزمبيق قانون إدارة الكوارث، الذي يتوافق مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. ويزيد هذا القانون من فعالية عمل المعهد الوطني لإدارة الكوارث والصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومن ثم يزيد من الفائدة التي تعود على المجتمعات المتضررة التي تسعى إلى زيادة قدرتها على الصمود والتأقلم مع الكوارث.

سيّدتي الرئيسة، أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر الجزيل مرّة جديدة إلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدتهما الإنسانية الراسخة لضحايا إعصارَيْ إيداي وكينيث اللذين دمّرا أجزاء كبيرة في وسط البلاد وشمالها في شهرَيْ مارس وأبريل من العام ٢٠١٩ على التوالي.

ختاماً، سيّدتي الرئيسة، أودّ أن أثني على جهود اللجنة الدائمة والأمانة العامة للتحضير المتميّز لهذا المؤتمر. شكراً، سيّدتي الرئيسة.

سعادة السفير Sadik Arslan، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لتركيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيّدة الرئيسة، يشكل هذا المؤتمر فرصة مناسبة لإعادة التأكيد على التزامنا المشترك بالمبادئ الإنسانية وبالقانون الدولي الإنساني، خصوصاً أنّ هذه السنة تصادف الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف.

نشهد تزايداً حاداً في الأزمات الإنسانية العالمية نتيجة النزاعات والكوارث الطبيعية والإرهاب وتغيّر المناخ وتفشي الأمراض. وتؤدّي هذه الأزمات إلى نتائج مأساوية وتشكّل مخاطر جمّة على رفاه أوطاننا ومجتمعاتنا. وبهدف التأقلم مع هذا الواقع، علينا تحسين طريقة استجابتنا. ومن الضروري في هذا الإطار التضامن والتعاون والتنسيق بين مكوّنات حركتنا الدولية.

يذكّرنا الازدياد الكبير في عدد اللاجئين والنازحين بأنّ آثار الأزمات الإنسانية تتجاوز الحدود الوطنية.

والتزاماً بمسؤوليتها الأخلاقية تشارك تركيا بكافة وكالاتها في الجهود الإنسانية الرامية إلى مواجهة جميع أنواع الأزمات حول العالم. وتقف تركيا اليوم في طليعة الجهود الإنسانية الدولية، إذ تقدّم مساعدات بقيمة تتجاوز ٨ مليارات دولارات أمريكية وتُصنّف الأولى من حيث المساعدة الإنسانية الرسمية نسبة إلى الدخل القومي. كذلك، نستضيف أكثر من ٤ ملايين لاجئ من جنسيات مختلفة، ٣,٦ ملايين منهم سوريّون يحصلون على الحماية المؤقتة.

تمتدّ المساعدات التي نقدّمها في حالات الطوارئ الإنسانية إلى بقع جغرافية متنوّعة تشمل أفريقيا واليمن وفلسطين والصومال وغيرها. ونعتمد في هذا الإطار على خبرة جمعية الهلال الأحمر التركي وقدراتها، علماً أنها الجمعية الوطنية الأولى التي حملت اسم «الهلال الأحمر» وشعاره، وهي قدّمت الدعم إلى ١٣٨ بلداً منذ إنشائها وحتى اليوم. في السنوات العشر الأخيرة وحدها، نفّذ الهلال الأحمر التركي عمليات استجابة للكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية في ٧٨ بلداً مختلفاً.

ويقدّم الهلال الأحمر التركي مساعدة عابرة للحدود تشمل الغذاء والمأوى والإمدادات الطبية في القسم الشمالي-الشرقي من تركيا. كذلك، يقدّم المساعدات الإنسانية إلى عفرين وإدلب في شمال غرب سوريا. كونها تقع في منطقة تعمها الاضطرابات وتواجه تحديات أمنية جمّة، تبذل تركيا عناية قصوى للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقيات جنيف.

ختاماً، أودّ توجيه التحية إلى جميع العاملين في المجال الإنساني حول العالم، إذ إنهم يقدّمون الدعم المنقذ للأرواح للأشخاص المستضعفين ولا يتردّدون في العمل في أصعب السياقات. شكراً.

سعادة السفيرة Lucy Kiruthu، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لجمهورية كينيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. يسرّ كينيا المشاركة في هذا التجمع المهم والجليل. اسمحوا لي بداية بالإشادة بقيادتكم المتقنة لهذا المؤتمر الثالث والثلاثين، وأؤكّد لكم دعم كينيا الكامل لكم. تؤيّد كينيا البيانَيْن اللذين تلاهما كلّ من زيمبابوي وأذربيجان نيابةً عن مجموعة الدول الأفريقية والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على التوالي.

سيّدتي الرئيسة، ينعقد هذا المؤتمر في توقيت تاريخي، إذ إنّ العالم لم يحتفل في سنة ٢٠١٩ بمرور مئة عام على تعددية الأطراف في جنيف فحسب، بل أيضاً بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تشكّل الأساس الذي لا غنى عنه للقانون الدولي الإنساني. ترتبط تعددية الأطراف والعمل الإنساني ارتباطاً وثيقاً. وقد تمّ التفاوض على اتفاقيات جنيف الأربع واعتمادها في هذه المدينة الجميلة، حيث وُلدت الدبلوماسية الإنسانية. ولا تزال اتفاقيات جنيف تحظى بالأهمية نفسها اليوم كما منذ سبعين عاماً لحظة اعتمادها. ويشكّل الطابع العالمي لهذه الاتفاقيات – التي صادقت عليها ١٩٤ دولة – الركيزة الأساسية للقانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي.

سيّدتي الرئيسة، ما زالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في صلب العمل الإنساني. فبفضل مبادئهما الأساسية، أي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والتطوع والوحدة والعالمية، تمثّل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بارقة أمل في عالم تنهشه النزاعات المسلّحة وفي الظروف البائسة في المناطق النائية من عالمنا. وهذه القيم هي سبب التقدير الذي تحظى به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول العالم. وتودّ كينيا توجيه التحية إليكم لهذا العمل المتفاني.

في هذا السياق، تفتخر كينيا باستضافة البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز الدعم اللوجستي للجنة الدولية للصليب الأحمر في نيروبي. فحضوركم في بلدنا والعمليات التي تطلقونها من أراضينا تحدث أثراً كبيراً في منطقتنا، ونحن واثقون من أنّ شراكتنا ستزداد صلابة في العقد المقبل.

سيّدتي الرئيسة، إنّ المواضيع التي يتناولها هذا المؤتمر خير دليل على ضرورة خوض حوار دولي حول تلك المسائل. وكينيا واثقة من أنّ هذا الأسبوع سيشهد نقاشات عميقة ومفيدة في هذا الصدد وستفضي إلى استنتاجات قيّمة للنقاشات اللاحقة.

يشكّل احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه التزاما أساسياً للدول. وعليه، نرحّب بالأهمية التي تولى لهذا الموضوع، ونشدّد على ضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني على الصعيدَيْن العالمي والوطني.

يسلّط موضوع «مواطن الضعف المتغيرة» الضوء على عدة مجالات لا بدّ لنا من الالتفات إليها. فلا يمكن تجاهل الصحّة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة بعد الآن، إذ إنّ أثر الجراح التي تخلّفها تلك النزاعات يبقى حياً في نفوس الضحايا لمدّة طويلة بعد انقطاع صوت المدافع.

كذلك، من الضروري زيادة الاهتمام على الصعيد العالمي بالتبعات الإنسانية لتغيّر المناخ. فقد شهدنا في منطقتنا آثار الجفاف والفيضانات التي أدّت في بعض الحالات إلى نزوح الأشخاص عبر الحدود، مما زاد من عدد اللاجئين في بلدنا. ولعلّكم تذكرون موجة الجفاف التي أصابت القرن الأفريقي في سنة ٢٠١١، والتي أدّت إلى تدفق اللاجئين الصوماليين إلى كينيا.

لا يمكن المبالغة في تقدير الثقة في العمل الإنساني، فالثقة هي الركيزة التي على أساسها يقوم العاملون في المجال الإنساني بمهامهم حول العالم. لذا، يجب تعزيز هذه الثقة وتقويتها لتمكين ملايين الأشخاص حول العالم الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية من الاستفادة من الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح.

سيّدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أختم كلمتي بقول لمارتن لوثر كينغ الابن: «السؤال الأكثر إلحاحاً في الحياة هو: ماذا تفعل من أجل الآخرين؟» لهذا السبب، نجتمع نحن العاملون في المجال الإنساني، وغيرنا من الأشخاص الذين يشاركوننا في تفكيرنا، هنا هذا الأسبوع، على خطى هنري دونان للقيام بكلّ ما في وسعنا من أجل الإنسانية. شكراً لإصغائكم.

السيدة Amy Keegan، موظفة أولى مسؤولة عن السياسات والمناصرة، منظمة «معاً لأجل الصحّة العقلية العالمية» (United For Global Mental Health)

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. نرحّب بأحرّ العبارات بتركيز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الصحة العقلية في مؤتمرها هذا العام. لقد أظهرت أبحاثنا خلال العام المنصرم غياب الإرادة والاستثمار السياسيَّيْن تاريخياً لإعطاء الأولوية للصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي في حالات الطوارئ وغير الطوارئ. وحتى في الحالات التي تمّ فيها توفير مثل هذا الدعم، كان في أغلبه قصير الأمد مجزأ، في حين يجب منح الأولوية للدعم والتمويل الطويل الأمد والمستدام لسدّ الثغرة بين الاحتياجات الإنسانية والتنموية، فضلاً عن اعتماد مقاربة منسّقة بين اللاعبين الدوليين والمحلّيين. ويعني ذلك أيضاً تنفيذ استجابة مفهومة جيداً وتراعي السياق المحلّي، مع التركيز بشكل أوسع على العمليات الوطنية الطابع لبناء نظام مستدام للرعاية النفسية. والحركة الدولية قادرة على أداء دور محوري في هذه المجالات كلّها، وهي تؤدّي هذا الدور بالفعل، كما أننا متحمّسون لتطوير هذا الدور عبر اعتماد هذا القرار والالتزامات التي تمّ التعهّد بها في هذا المؤتمر.

في ضوء ما سبق، نثني على عمل الحكومة الهولندية، التي استضافت القمة الوزارية العالمية الثانية حول الصحة النفسية في شهر أكتوبر. وقد التزمت ٢٤ دولة و١٠ منظمات تُعنى بتقديم المساعدات بدمج الصحة النفسية في استجابتها الإنسانية وتعزيز موقعها. كذلك، نرحّب بقرار منظمة الصحة العالمية واليونيسف تطوير حزمة الحد الأدنى من خدمات الصحّة النفسية الجديدة. أطلقت مجموعة The BluePrint Group، وهي شبكة من العاملين في مجال الصحّة النفسية، مؤخراً مجموعة فرعية إنسانية، ما أفسح المجال أمام التعاون في مجال المناصرة؛ وتلقى المجموعة نجاحاً وتحدث تأثيراً إيجابياً في برنامج العمل العالمي حول الصحّة النفسية. هذا والتزمت قيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وقادة عالميّون آخرون، في فيديو للاحتفاء باليوم العالمي للصحة النفسية ودعماً لحملتنا التي تقودها منظمات المجتمع المدني تحت عنوان «عبّر عن رأيك» (Speak Your Mind)، باتّخاذ المزيد من الإجراءات في مجال الصحّة النفسية. تلك كلها خطوات مهمّة.

من المفرح رؤية الزخم المتزايد حول هذه المسألة، ولكن ما يحتاج إليه العالم اليوم هو الالتزام المستدام واتّخاذ إجراءات فعلية فسي الموقع. فينبغي لجميع الحكومات الاستثمار في الصحّة النفسية – عبر دمجها في أنظمة الرعاية الصحية الشاملة وخطط التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها والتعافي منها – فضلاً عن التزامات مماثلة ودعم من الجهات المعنية الأخرى، مثل الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

إنّ الصحّة النفسية مسألة عالمية، وهي لا تعرف أيّ حدود جغرافية أو عرقية أو جنسانية أو إثنية أو اجتماعية. ينعم الجميع بالحق في التمتّع بصحّة نفسية جيدة والتمكّن من الحصول على الدعم الذي يحتاجون إليه. وتلعب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً محورياً في المساعدة على تحقيق ذلك. شكراً.

السيدة Samantha Dickson، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الغريناديّ

(الأصل بالإنكليزية)

السيّدة الرئيسة. يتوجّه الصليب الأحمر الغريناديّ بدوره بالشكر الجزيل إلى الأمين العام للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحاج آس سي لخدمته طوال السنوات الخمس الماضية، ويتمنّى له كلّ التوفيق في مشاريعه المستقبلية. نرحّب أيضاً بالأمين العام الجديد ونتعهّد بتقديم الدعم الكامل لتحقيق أهداف الحركة، كما نسعى إلى القيام بالمزيد وإلى رفع مستوى أنشطتنا. ويضمّ الصليب الأحمر الغريناديّ صوته إلى باقي الجمعيات الوطنية الشقيقة للترحيب بجمعيّتَيْ بوتان وجزر مارشال الوطنيّتَيْن، ليصبح عدد الأعضاء في أسرتنا العالمية ١٩٢.

انسجاماً مع المواضيع الثلاثة التي يتناولها المؤتمر في هذا التوقيت المناسب، وإقراراً بضرورة العمل بشكل وثيق مع الدول بصفتنا منظمات مساعدة، يأمل الصليب الأحمر الغريناديّ أن يساهم من خلال عمله في تعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني. ونتوقّع أيضاً الحدّ من مواطن الضعف وكسب الثقة من خلال عملنا الإنساني. ندرك أنه وبالرغم من التحديات، تبرز فرص كثيرة لدعم مبادرات قادرة على تحسين حياة الأشخاص الذين نعمل لخدمتهم.

تجدر الإشارة إلى أنّ كسب الثقة يحتاج إلى سنوات، ولكنها قد تُفقَد في ثوانٍ ويتطلّب كسبها من جديد وقتاً طويلاً جداً، والوقت، تماماً كما المال، هو مورد لا نمتلكه دوماً. لذا، نولي أهمية قصوى لمسألة النزاهة، مدركين تماماً أنّ الجهات المانحة والشركاء والمستفيدين ينظرون إلينا كحركة دولية واحدة وموحّدة. سوف نسعى إلى كسب الثقة والمحافظة عليها من خلال العمل ضمن إطار الجمعية الوطنية السليمة. وسنتواصل مع مجتمعاتنا المحلّية ونجذب المتطوّعين ونصبّ جهودنا على المستضعفين، بما يتماشى مع مبادئنا الأساسية السبعة. هدفنا دائماً هو الإصغاء إلى الناس والتأقلم مع احتياجاتهم وتلبيتها، في عالم مليء بالديناميات المتغيّرة التي تتطلّب العمل بطريقة مبتكرة في المجال الرقمي. مع ذلك، يجب ألا نتجاهل خدماتنا التقليدية وألا ننسى أنه من مسؤوليتنا الحفاظ على الشمولية والتنوّع.

سيّدتي الرئيسة، نظراً إلى أنّ الجمعيات الوطنية هي من يصنع التغيير، عبر العمل لتحقيق استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعقد ٢٠٣٠ واستخدام الموارد المراعية للبيئة، من الضروري أن تحصل الجمعيات الوطنية الصغيرة مثلنا على دعمكم، أي على دعم الدول الأعضاء في الحركة، إذ نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. سوف نقوم بدورنا للمساهمة في تحويل الأقوال إلى أفعال، والأفعال إلى تغيير في السلوك، لكي نصبح الشريك المفضّل.

سعادة السفير Andreano Erwin، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. صباح الخير. نيابةً عن حكومة إندونيسيا، أودّ التعبير عن تقديرنا العميق للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحكومة سويسرا لتنظيم هذا المؤتمر الهام.

إنّ موضوع هذا المؤتمر، أي «قوة الإنسانية»، ليس مهماً فحسب، بل إنه يتزامن مع جهودنا الرامية إلى معالجة الأزمات الإنسانية في عالمنا اليوم. فالنزاعات الحالية والناشئة ما زالت تطرح تحديات هائلة أمام صون الإنسانية وحمايتها.

نثني على جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتبارهما من الجهات الأساسية العاملة في المجال الإنساني ولدورهما المحوري في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع. ولكننا بتنا نلاحظ

تفاقم ضعف الثقة في العمل الإنساني نتيجة التسييس. لذا، يجب أن نبذل كلّ الجهود الممكنة لإعادة المبادئ الإنسانية إلى مكانتها السابقة وتطبيقها في المجتمعات المتضررة. ويشمل ذلك بذل الجهود لتعزيز فهم القانون الدولي الإنساني، لا في أوساط العسكريين والأكاديميين فحسب، بل أيضاً لدى مجموعة أوسع من الناس والمواطنين العاديين. كذلك، يجب تعزيز توافق القانون الدولي الإنساني مع غيره من القوانين والأعراف الدولية.

تلتزم إندونيسيا إلتزاماً كاملا بتعزيز قدرة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على تعزيز مبادئ القانون الدولي الإنساني واحترامها. وتواصل اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني في إندونيسيا، التي تأسست في عام١٩٨٠، أداء دور أساسي في التوعية بالقانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه لدى أصحاب المصلحة المحلّيين.

سيّدتي الرئيسة، من بالغ الأهمية كسب تأييد المجتمعات المتضررة ودعمها لتقديم مساعدات إنسانية فعالة ومفيدة. ولتحقيق هذا الهدف، نظمت إندونيسيا مؤتمراً إقليمياً حول المساعدات الإنسانية في جنوب شرق آسيا في شهر أغسطس من سنة ٢٠١٩، شكّل منصّة للدول والجهات الفاعلة من غير الدول وللمنظمات الدولية لمشاركة خبراتها ومعارفها في كيفية تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة.

سيّدتي الرئيسة، أودّ ختاماً إعادة التأكيد على التزام إندونيسيا الراسخ بالعمل يداً بيد مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون من أجل ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وصون الإنسانية. شكراً.

سعادة السفيرة Eliélé Nadine Traore Bazie، نائبة الممثل الدائم، البعثة الدائمة لبوركينا فاسو في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

سيّدتي الرئيسة. يودّ وفد بلادي بدايةً تهنئتكم لانتخابكم رئيسة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتعبير عن كامل دعمه لكم في تنفيذ مهامكم.

سيّدتي الرئيسة، سيّداتي سادتي، ترحّب بوركينا فاسو بعقد هذا المؤتمر الثالث والثلاثين الذي يشكل فرصة مثالية لتبادل الآراء ومشاركة الخبرات بهدف تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

تهنّئ بوركينا فاسو منظمي المؤتمر، وتغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتنانها للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تسعى إلى معالجة التحديات الإنسانية الكبرى بعزم والتزام قلّ نظيرهما.

سيّدتي الرئيسة، أيها الحضور الكريم، لطالما التزمت بوركينا فاسو بتطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد صادقت على جميع صكوك القانون الدولي الإنساني تقريباً. ونتيجة هذا الالتزام، أنشأنا لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني في عام٢٠٠٤ – وهي اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – مكلّفة بتعميم القانون الدولي الإنساني ومراقبة تنفيذه.

إنّ اعتماد خطة العمل الخاصة بالقانون الدولي الإنساني لفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ هي دليل إضافي على التزام بوركينا فاسو الراسخ بضمان التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني. وقد تُرجِم التزام بلادي بمعالجة الحالات الإنسانية الطارئة عبر إنشاء آلية مؤسسية مخصّصة لهذا الغرض.

فتساهم مؤسسات مثل اللجنة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ واللجنة الوطنية للاجئين، من خلال أنشطتها التشغيلية، بالوفاء بالتزامات بلادي الإنسانية.

يشكّل التحدّي الأمني المتمثل في ازدياد وتيرة التطرّف العنيف الهمّ الأساسي لبلادي حالياً. فمنذ سنة ٢٠١٥، تعاني بوركينا فاسو من هجمات إرهابية سبّبت نزوحاً سكانياً واسع النطاق. إلا أنّ هذه الأزمة لم تضعف عزم بلادي على إعطاء الأولوية لاحترام القانون الدولي الإنساني.

في هذا السياق، أشير إلى أنّ بلادي اعتمدت ثلاثة تعهدات طوعية في الفترة السابقة لهذا المؤتمر. الأول هو التعهد المتعلق بتعميم القانون الدولي الإنساني، وهو تعهد مشترك مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في بوركينا فاسو، والثاني يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلّحة. أما الثالث فهو تعهد مفتوح حول تعزيز القدرة على الصمود لدى المجتمعات المتضررة من تغيّر المناخ وتدهور البيئة في النزاعات المسلّحة وغيرها من حالات العنف، وحماية البيئة في النزاعات المسلّحة. وندعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذا التعهّد.

تقدّر بلادي المساعدات التي تتلقاها من الجهات الإنسانية في الأزمة الحالية. ونودّ اغتنام الفرصة التي يوفرها هذا المؤتمر للتعبير عن امتناننا وتشجيعنا لكافة النساء والرجال الذين وقفوا إلى جانبنا بالرغم من الظرف الأمني الصعب وساهموا في إغاثة السكان المستضعفين. وتودّ بوركينا فاسو توجيه شكر خاص إلى مختلف مكوّنات الحركة الدولية لمساهمتها في تلك الجهود.

كذلك، أعيد التأكيد على تقدير شعب بلادي لكلّ الذين يقدّمون الدعم والمساعدة لمواجهة هذه الأزمة.

أخيراً، تودّ بوركينا فاسو تجديد التزامها واهتمامها بالعمل مع الدول الأخرى وبالشراكة مع مختلف مكوّنات الحركة الدولية لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وشكراً.

السيدة Tathiana Elizabeth Moreno Granja، المديرة، الصليب الأحمر الإكوادوري

(الأصل بالإسبانية)

صباح الخير.

إنّ الهجرة، كما تعلمون، مسألة معقّدة تؤثر في جميع البلدان. فالحدود هي خطوط وهمية يعبرها الناس بحثاً عن مستقبل أفضل أو لإنقاذ حياتهم وحياة أفراد عائلتهم. وفي رحلتهم تلك، يفقد آلاف النازحين التواصل مع أفراد عائلتهم.

قدّم الصليب الأحمر الإكوادوري هذه السنة وحدها أكثر من ثلاثة آلاف خدمة للنازحين والأشخاص الذين غادروا منازلهم. من بين الحالات التي صادفناها مثلاً فتى في الثامنة من عمره يسافر وحده بعد أن فقد عمّته خلال الرحلة وبقي بمفرده. كانت والدته في المستشفى في كولومبيا، وأراد العودة إلى دياره. تمكّن الصليب الأحمر من التواصل مع عائلته ومساعدته. ويريد آلاف الأشخاص، تماماً مثل هذا الطفل، التواصل مجدداً مع عائلاتهم ومعرفة ما حلّ بهم وما إذا كانوا قد توفوا خلال الرحلة ومعرفة مكانهم. فمن حق الجميع معرفة مكان وجود عائلاتهم، ويشكّل الصليب الأحمر حلقة وصل لمساعدتهم على نيل هذا الحق. ويساهم الصليب الأحمر الإكوادوري في تحقيق استراتيجية الحركة في هذا الصدد من خلال مجموعة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

كذلك، فإنّ الصليب الأحمر الإكوادوري يلتزم بمدونة قواعد السلوك الخاصة بإعادة الروابط العائلية وهو عضو في مجموعة حماية البيانات.

من المهم أيضاً أن ندرك أنّ إعادة الروابط العائلية تتطلب حماية البيانات على الصعيد العالمي وهذا النوع من الحماية التقنية.

ليس من الضروري الحصول على بيانات معينة عندما يتعلق الأمر بتقديم خدمة مثل الاستحمام أو إمدادات المياه. ومع ذلك، تصبح تلك البيانات ضرورية لتقديم العناية الطبية أو الأدوية وضمان استمراريتكم ومنحكم المال إذا احتجتم إليه. لذا، من المهم أن تلتفتوا، بصفتكم صنّاع قرار، إلى هذه المسائل وأن تساعدونا لكي نضمن اعتماد القرار المتعلّق بإعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.

إنّ المساعدة الإنسانية جانب بسيط من المسألة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخدمات. فما نقدّمه في الواقع هو حقّ – فمن واجباتنا الإنسانية كبشر أن نعيد إلى هؤلاء الأشخاص حقوقهم – بما في ذلك حقهم في الحصول على معلومات ومعرفة من هم هؤلاء الأشخاص وأين هم أفراد عائلاتهم وكيف يمكنهم الالتقاء بهم بأمان. واليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، يكتسب موضوع التكنولوجيا أهمية كبرى، من أجل حماية الصليب الأحمر للخصوصية وصونه لثقة الناس بفضل حياده. يجب ألا نخيّب آمال هؤلاء الأشخاص. عليكم أن تعتمدوا تلك الآليات التي تسمح لنا بتحقيق الكثير من الإنجازات. فلا يمكن للتشريعات أن تخدم المواطنين عن حق إلا إذا أُدرِجت الخدمات اللازمة ضمنها. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Ali Mohamed Saeed Majawar، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية اليمن في جنيف

(الأصل بالعربية)

السيدة رئيسة المؤتمر، السيدات والسادة الحضور جميعاً.. في البدء باسمي وباسم الجمهورية اليمنية، أتقدم بالشكر لجميع القائمين على هذا المؤتمر وكل من شارك في إنجاح هذه الفعالية وما سيترتب عليها من مخرجات تسعى إلى تحصيل العمل الإنساني في مختلف دول العالم. وفي هذا الإطار، نجدد دعم بلادنا لكل تلك الجهود التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للإنسانية، وكما هو شعار مؤتمرنا هذا، فلنعمل اليوم لبناء الغد. ومن أجل جعل ذلك الشعار ممكناً، فينبغي توافر الجهود وتكثيفها والتحرك العاجل لوضع حد ومن

أجل جعل ذلك الشعار ممكناً، فينبغي توافر الجهود وتكثيفها والتحرك العاجل لوضع حد لتلك المشاكل الصحية والإنسانية التي تهدد حياة الكثير من سكان العالم، وخصوصاً تلك البلدان التي تشهد حروباً وصراعات ومنها بلادي اليمن. وفي هذا الإطار، لا يخفى عليكم جميعاً، الوضع الصعب الذي تمر فيه بلادنا وما نتج عن الحرب التي قامت بها الميليشيات الحوثية وانقلابها على الدولة، من صعوبات وتحديات هائلة على المستوى الصحي والإنساني. حيث أدت تلك الحروب إلى تدهور الأوضاع الصحية في العديد من المناطق، ووجود العديد من النازحين في مناطق مختلفة من البلاد. كما أوجدت الحرب العديد من المصابين والجرحى، والذين هم بحاجة إلى رعاية صحية مكثفة. إلا أننا وفي الحكومة اليمنية وبمساعدة من الأخوة والأصدقاء في الإقليم والمنظمات الدولية، تمكنا من تحسين ظروف العمل الإنساني، ولو في الحد الأدنى. ونحن على أمل بزيادة تلك الأعمال وتكثيفها لتشمل العديد من الجوانب الإنسانية والمزيد من المناطق اليمنية. ومن هنا، فإنني لا أنسى الدور الهام الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ودعمها لليمن في العديد من المناطق والمرافق الصحية في البلاد. وكذلك الشكر موصول للعديد من جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول الشقيقة والصديقة على دعمها لليمن في العديد من الجوانب الإنسانية... السيدات والسادة، إننا، وكنتيجة للوضع الراهن الذي تمر به بلادنا بسبب الحرب التي فُرضت علينا، والتي أدت إلى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض، ومنها مرض الكوليرا والملاريا وغيرهما، وما زالت تهدد أجزاء واسعة من البلاد، فإننا في الحكومة اليمنية والهلال الأحمر اليمني، في العاصمة المؤقتة عدن، نسعى إلى بذل كل الجهود والإمكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للمحتاجين والمرضى في العديد من مناطق الصراع. كما نأمل من هذا الاجتماع، الخروج بتوصية تقضي بإيجاد آلية واضحة للتنسيق في جميع الطوارئ، ما بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الدولية في المجالين الصحي والإنساني، وما بين الجهات المسؤولة والمعنية في البلدان المستهدفة، وذلك للإسهام في تقديم أكبر دعم للمواطنين والمحتاجين، والعمل على وصول ذلك الدعم لأشد الفئات احتياجاً.

وشكراً.

سعادة السفير George Kasoulides، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية قبرص في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة.

تؤيّد قبرص البيان الذي تُلي نيابةً عن الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأودّ إضافة بعض الملاحظات باسم بلادي.

لا تزال اتفاقيات جنيف تحظى بالقدر نفسه من الأهمية بعد ٧٠ سنة من اعتمادها في مجال تقديم العون والمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاعات المسلّحة. وتقدّر قبرص، بصفتها دولة عضو في اتفاقيات جنيف خاضت تجارب مؤلمة، القيمة الراسخة للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تثني حكومة جمهورية قبرص على الدور الفاعل لجمعيتنا الوطنية، الصليب الأحمر القبرصي، التي تقوم بأنشطة إنسانية بالغة الأهمية على الصعيدَيْن الوطني والدولي.

ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال إلى القانون الدولي الإنساني، وكلّنا ثقة بأنّ اعتماد القرار المتعلق بالقانون الدولي الإنساني والمطروح في هذا المؤتمر سيؤدّي دوراً أساسياً في تعزيز المساعدات الإنسانية. من المنظور الوطني، يسّرني إبلاغكم بأننا في صدد إنشاء لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني، وهي ستبصر النور في القريب العاجل.

تؤيّد قبرص بلا أيّ تحفظ التعهدات المقدّمة نيابةً عن الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ومنها التعهد المفتوح المتعلّق بحماية الملكية الثقافية، الذي ندعوكم جميعاً للانضمام إليه. لطالما التزمت قبرص بتعزيز الحماية الدولية للتراث الثقافي. ومن المبادرات البارزة في هذا الإطار القرار المتعلّق بـ«الحقوق الثقافية وحماية التراث الثقافي» الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة. فضلاً عن ذلك، اعتُمِدَت الاتفاقية بشأن الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية خلال فترة ترؤس قبرص للجنة وزراء مجلس أوروبا.

ومن المسائل التي تحظى بالأولوية بالنسبة إلى قبرص تعزيز حقوق المرأة ودمج المنظور الجنساني على الصعيد الدولي، بما في ذلك في العمل الإنساني.

إننا قلقون بشكل خاص من أثر تغيّر المناخ والتحديات الإنسانية الشديدة التي يسبّبها. وتثير التوقعات المتعلّقة بأثر تغيّر المناخ في شرق المتوسط قلقاً بالغاً، كما هي الحال في أماكن كثيرة من عالمنا. من الواضح أنه ينبغي لنا معالجة المخاطر الإنسانية التي تسبّبها

الكوارث المناخية ورفع مستوى استعدادنا. تعتبر قبرص أنّ اعتماد مشروع القرار ذي الصلة خطوة هامّة لمعالجة بعض مواطن الضعف الإنسانية التي يسبّبها تغيّر المناخ.

كذلك، فإنّ أزمة النزوح التي تزداد حدّة، تُعد من المسائل الأساسية التي تشغل جزيرتنا قبرص، التي تحتلّ المرتبة الأولى من بين الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي من حيث عدد طالبي اللجوء للمرة الأولى مقارنة بحجمها وعدد سكانها. وتنجم عن ذلك تحديات بارزة متعلقة بقدرة الجزيرة على استقبال هؤلاء ودمجهم. إلا أننا نشدّد مرة أخرى على التزامنا الراسخ بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني في معالجة هذه الأزمة. شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفيرة Anna Jóhannsdóttir، المديرة العامة للشؤون القانونية والتنفيذية، وزارة الخارجية الأيسلندية

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي. اسمحي لي بداية، سيدتي الرئيسة، بتهنئتك لتعيينك رئيسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين هذا، الذي يتيح لنا فرصة الاحتفال بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف. في هذه المناسبة، تودّ أيسلندا الثناء على العمل المتميّز الذي تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول العالم، والتشديد على التزامها الراسخ بتعزيز القانون الدولي الإنساني.

إلا أنّ هذه المناسبة تحلّ علينا في وقت يشهد فيه العالم عدّة أزمات ونزاعات مسلّحة ذات تبعات إنسانية مأساوية. ونرى ارتفاع أعداد النازحين قسراً وانتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني حول العالم، كما أنّ التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ تزيد الأوضاع تعقيداً وتستدعي انتباهنا الفوري.

تثني أيسلندا على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لجهودها الدؤوبة في الاستجابة إلى هذه الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ونعبّر عن تقديرنا وامتناننا العميقَيْن للعاملين والمتطوّعين في المجال الإنساني حول العالم لعملهم المتفاني في ظروف غالباً ما تكون صعبة وخطيرة.

سيّدتي الرئيسة، تؤمن أيسلندا بشدّة بأنّ التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني هو حجر الأساس في معالجة التحديات الإنسانية. فالانتهاكات الخطيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة تفرض على الدول تعزيز مناصرتها للقانون الإنساني وامتثالها لأحكامه في جميع حالات النزاع المسلّح. ويؤدي التنفيذ على الصعيد الوطني والخبرة المحلّية الواسعة وتعميم القانون الدولي الإنساني دوراً محورياً في حماية الناس والبيئة في حالات النزاع.

يتيح هذا المؤتمر فرصة بارزة بإعادة التأكيد على التزامنا المشترك. فقد تعهّدت حكومة أيسلندا، بالتعاون مع الصليب الأحمر الأيسلندي، باتخاذ خطوات لتعميم القانون الدولي الإنساني على الصعيدَيْن الوطني والدولي.

أودّ بشكل خاص أن أرحّب بتركيز هذا المؤتمر على أهمية تولي المرأة مناصب قيادية في الحركة، والصليب الأحمر الأيسلندي يقف في طليعة هذه الجهود. لقد لاحظت أن هذه المسألة حاضرة بقوّة في الكلمات التي تلاها قادة الحركة يوم الاثنين. نرحّب بشدّة بالقرار ذي الصلة المطروح أمام هذا المؤتمر ونعتبر أنه بالغ الأهمية وتوقيته مناسب.

سيّدتي الرئيسة، إنّ حماية الناس في النزاعات المسلّحة في صلب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن نضمن حصول السكان المتضررين على حقوق الإنسان الأساسية والكرامة وعدم تجاهل المجموعات الضعيفة والمحرومة.

يسرّنا أن نرى تقدماً لافتاً في مجال منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لمثل هذه الجرائم في مختلف الدول الأعضاء في الحركة منذ مؤتمرنا السابق. إلا أنّ هذا النوع من العنف ما زال شائعاً، كما أنّ القدرة المحدودة على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مسألة مثيرة للقلق. يمكننا القيام بالمزيد وتحسين عملنا في الاستجابة للاحتياجات المهمة للنساء والفتيات. ويجب أن يبقى التطرّق إلى هذا النوع من العنف، بما في ذلك العنف الممارس ضدّ الرجال والفتيات، من الأولويات.

أؤكّد لكم أنّ أيسلندا ستواصل القيام بدورها، وقد تعهّدت الحكومة الأيسلندية والصليب الأحمر الأيسلندي بتقديم المزيد من المواد وأربعين مليون كرونة، أي ما يزيد عن ٣٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لدعم الجهود في هذا المجال، فضلاً عن توفير الخبراء والتدريب كشكل من أشكال الدعم التقني.

ختاماً، اسمحوا لي بإبلاغكم بأنّ حكومة أيسلندا ستبقى ملتزمة بمكافحة الإتجار بالبشر خلال السنوات الأربع المقبلة، بالإضافة إلى تحفيز تعاون جديد لتعزيز القدرة على الصمود والاستعداد للكوارث في المنطقة القطبية الشمالية. وشكراً.

السيدة Kristín Hjálmtýsdóttir، الأمينة العامة، جمعية الصليب الأحمر الأيسلندي

(الأصل بالإنكليزية)

صديقتي العزيزة ناتيا، السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، إنّ الصليب الأحمر الأيسلندي هو جمعية وطنية صغيرة في إحدى أكثر الدول سلاماً في العالم. ولحسن الحظ، تنعم إيسلندا بالسلام منذ فترة طويلة جداً. ولكننا اختبرنا النزاعات في السابق، كما معظم الدول على هذا الكوكب. وقد اندلع النزاع الأخير في بلدنا منذ ٨٠٠ سنة تقريبا، عندما تقاتل أصحاب الأراضي المحلّيون بشراسة حول الأصول والشرف والحيتان الميتة. ونأمل بصدق أن يكون ذلك هو النزاع الأخير الذي سيشهده بلدنا في تاريخه.

لا يعني ذلك أننا كجمعية وطنية أو كدولة نعتبر أنّ القانون الدولي الإنساني مجموعة من القواعد غير القابلة للتطبيق أو التي لا تعنينا كبلد. فللأسف، أظهرت التجارب التاريخية أنّه من المرجح أن تكون النزاعات المسلّحة جزءاً من الطبيعة البشرية. إنه لأمر مؤسف بالفعل.

سيّدتي الرئيسة، بيّن التاريخ أيضاً أنه ما من دولة أو منطقة أو مجموعة قادرة على البقاء في السلطة إلى الأبد، وأنّ ميزان القوى سينقلب بلا شك ويتحوّل في مرحلة ما. لذا، نعلم أنه من مصلحتنا المشتركة جميعاً، كدول وجمعيات وطنية وبشر يعيشون على هذا الكوكب، أن نضمن قدر المستطاع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص غير المنخرطين في النزاعات المسلّحة. بالرغم من أنّ الأشخاص الذين يعانون اليوم يعيشون في دول بعيدة، قد ينسحب هذا الواقع على أولادي أو أحفادي في المستقبل. فعندما يتعلّق الأمر بالحياة البشرية وحقوق الإنسان عموماً، ما من فرق بين حياة أولادي وحياة أولاد الآخرين وأحفادهم. فإذا لم نستطع معاً ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في الغد القريب، نكون قد قررنا خوض مجازفة قائمة على نمط التفكير السائد في الحاضر وعلاقات القوة الموجودة أمامنا اليوم ومصالح أخرى قد تنتفي في المستقبل، لا بل قد تكون باطلة منذ الآن.

إنّ عمل الحركة ليس مهماً في حالات النزاع المسلّح فحسب، بل يكتسب عمل كلّ من الجمعيات الوطنية والحركة أهمية أكبر في أزمنة السلام. ولكن علينا أن ندرك أنه من الضروري العمل باجتهاد ضمن مجتمعاتنا ومع حكوماتنا لضمان استمرار السلام. ولا يمكننا القيام بذلك إلا عبر تعزيز المساواة بين الجنسَيْن على جميع الأصعدة، وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً في سياقنا المحلّي، والسعي إلى شمل الجميع، وبناء القدرة على الصمود ضمن مجتمعاتنا، وأخيراً وليس آخراً بناء عملنا ومقارباتنا على أساس العمل الإنساني القائم على المبادئ وحقوق الإنسان وتذكير شعوبنا بالويلات التي تسببها الحرب. يجب أن نتذكر دائماً أنه علينا صون إنسانيتنا وعدم استهداف المدنيين في النزاعات المسلّحة، ومنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والإعدام واستهداف المستشفيات في أوقات الحرب. إذا نجحنا في حثّ الدول على احترام هذه القواعد البسيطة والأساسية من القانون الدولي الإنساني، يمكننا إنقاذ الإنسانية وإنقاذ أحفادنا من الوقوع ضحية الحروب التي يمكن تجنّبها.

فلنعمل اليوم وفي الأيام المقبلة لكي نبني الغد بالفعل. شكراً.

السيد Jan de Waegemaeker، مدير البرامج الدولية، منظمة «طفل الحرب» (War Child)

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، ترحّب منظمة «طفل الحرب» بجهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز استجابتها إلى الاحتياجات الناجمة عن مواطن الضعف المتغيرة نتيجة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ والنزاعات. ونلاحظ بشكل خاص قرار الحركة المتعلّق بتلبية احتياجات الصحة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية الذي سيتمّ اعتماده غداً.

يوفّر شعار مؤتمرنا الثالث والثلاثين هذا، «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، فرصة مناسبة لمواجهة مواطن الضعف المتغيّرة الناجمة عن أزمة الصحة العقلية العالمية الناشئة. فالأرقام التي توفرها منظمة الصحة العالمية تظهر أنّ واحداً من بين كلّ خمسة أطفال ومراهقين حول العالم سيعاني من اضطراب عقلي في حياته. ويبدأ نصف الاضطرابات العقلية تقريباً قبل سنّ الـ١٤. يُعدّ الانتحار ثاني مسبب لوفاة الأفراد البالغين من ١٥ إلى ٢٩ من العمر. ويحتاج أكثر من ٨٠ مليون طفل يعيشون في مناطق النزاع إلى دعم في مجال الصحة العقلية، ولكن يستطيع ما يقلّ عن اثنين من بين كلّ ١٠٠,٠٠٠ نسمة في البلدان المتدنية الدخل الوصول إلى العاملين في مجال الصحة

العقلية. خلال حالات الطوارئ، تتداعى الهيكليات الواسعة وتتفكّك. لذا، ندعو إلى التركيز بشكل خاص على الأطفال والمراهقين لدى الحديث عن العناية بالصحة العقلية وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي.

في ضوء إعلان مؤتمر أمستردام لعام ٢٠١٩ حول الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظل أزمات وسياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجديدة لتلبية احتياجات الصحة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية، نوجه انتباهكم إلى ضرورة بناء القدرات والعمل المبكر والتواصل مع أشدّ الفئات ضعفاً والتركيز على الجودة.

تسعى منظمة «طفل الحرب» إلى إنشاء وتطبيق نظام متناسق للتدخل بهدف تحسين الراحة النفسية-الاجتماعية للأطفال المتضررين من العنف المسلّح، ونحن مستعدّون لمشاركة خبراتنا مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال تقديم الإسعافات الأولية النفسية-الاجتماعية وتحديد الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية حادة وإحالتهم على سبيل المثال.

أخيراً، سيدتي الرئيسة، أودّ توجيه الشكر إلى الحكومة السويسرية واللجنة التنظيمية المشتركة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للإعداد المتميّز لهذا المؤتمر الثالث والثلاثين. شكراً لإصغائكم.

السيدة Sicel'mpilo Shange-Buthane، مديرة الشؤون الإنسانية، وزارة العلاقات الدولية في جمهورية جنوب أفريقيا

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. يصادف اليوم الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ لحماية الجرحى والمرضى والغرقى في البحار والضحايا المدنيين في النزاعات المسلّحة. لقد أثبتت هذه الصكوك فعاليتها منذ اعتمادها وشكلت حجر أساس للقواعد التي تحدّ من تداعيات النزاعات المسلّحة، كما نظمت سير الأعمال العدائية. نتيجة لذلك، باتت جزءاً من القانون الدولي العرفي.

يعكس موضوع هذه الجلسة ضرورة اتّخاذ إجراءات اليوم لمعالجة المشاكل الإنسانية الأساسية من أجل بناء غد أفضل، في وقت تستمرّ فيه النزاعات المسلّحة ويستمرّ انتهاك الأطراف المتنازعة للقانون الدولي الإنساني وتبرز تحديات معاصرة في الأعمال العدائية، مثل تزايد وتيرة حرب المدن واللجوء المتزايد إلى الحرب السيبرانية. بالرغم من تلك التحديات، يؤمن وفد بلادي بأنّ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها تكتسب أهمية قصوى اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. فالقواعد التي تنصّ عليها اتفاقيات جنيف تنقذ حياة المدنيين والأعيان المدنية. ويبقى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني التحدي الأبرز لتنفيذ إطار القواعد الدولية هذا.

سيّدتي الرئيسة، بصفتها طرفاً متعاقداً سامياً في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، ستواصل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أداء دورها في الدعوة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في القارة الأفريقية. وبصفتنا شريكاً في استضافة الندوة السنوية الإقليمية لجنوب أفريقيا حول القانون الدولي الإنساني مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سنواصل الدعوة إلى اللجوء إلى منتديات القانون الدولي الإنساني الإقليمية حيث وُجدت بهدف تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

لقد لعبت هذه المنتديات دوراً مفيداً ومحورياً في تعزيز الامتثال في منطقتنا. كذلك، ثبت أنّ بيئة الثقة والانفتاح والعمل البنّاء الهادف إلى مساعدة الدول على تنفيذ القانون الدولي الإنساني كانت مثمرة جداً في منطقتنا، خصوصاً في ظلّ مناخ من عدم التسييس. كذلك، فإنّ هذه المقاربة تُعتبَر مثالية وضرورية وتكمّل عمل المؤتمر، نظراً إلى خصوصيات وخصائص كلّ منطقة. يعتقد وفد بلادي بأنه في ظل غياب آلية عالمية للمراقبة والإنفاذ، يمكن الاستفادة من المنتديات الإقليمية، حيث وُجِدَت، لأداء مثل هذا الدور وكمنصّة لمشاركة الممارسات الفضلى.

مازلنا نعاني من مسألة تسييس المساعدات الإنسانية في دول معيّنة بهدف التدخّل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

ختاماً، سيّدتي الرئيسة، يثني وفد بلادي على عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونرحّب بعقد هذا المؤتمر. شكراً.

السيد Elías Ricardo Solís González، رئيس الجمعية الوطنية، الصليب الأحمر البنمي

(الأصل بالإسبانية)

يرحّب الصليب الأحمر البنمي بعقد هذا المؤتمر الدولي. ينبغي تلبية أشدّ الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً بلا أيّ تأخير، وخصوصاً تداعيات تغيّر المناخ وأزمة النازحين والرعاية النفسية-الاجتماعية والصحة العقلية، واحترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزه وحماية

المتطوّعين الذين يعملون لتقديم المساعدة الإنسانية. هذا وتستوجب المصائب التي تهدّد صحّة الناس وحياتهم وتنميتهم اهتمامنا الفوري.

نضمّ صوتنا إلى الدعوة الموجّهة إلى الحكومات للعمل بسرعة واتّخاذ إجراءات كفيلة بالحدّ من الفقر وانعدام المساواة وضمان الحصول على خدمات الصحة والتعليم وتعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. فتلك هي الوسيلة الوحيدة للحدّ من مواطن الضعف لدى شعوبنا بفاعلية.

اسمحوا لي بالتذكير بأنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت، في قرارها رقم ٨٢/٤٦ المعتمد بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٩١، أنّ كلّ دولة تتحمل مسؤولية العناية بضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ التي تحدث على أراضيها من خلال المساعدة الإنسانية.

ولكنّ يجب الأخذ في الاعتبار أننا كجهات داعمة للسلطات الرسمية في مجال العمل الإنساني، وكجمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نساهم في هذه الجهود ونُعتبَر أحد الشركاء الأساسيين الداعمين للسلطات الرسمية في سعيها إلى الوفاء بالتزاماتها الإنسانية. فنحن نلبّي احتياجات السكان المستضعفين ونبني قدرة المجتمعات على الصمود والتعافي ونكمّل العمل الإنساني للدول من خلال أنشطة متطوّعينا.

لهذا السبب أدعو الدول، وخصوصاً حكومة بنما، إلى دعم عملنا الإنساني والمساهمة في تغطية كلفة الخدمات التي نقدّمها في إطار عملنا كجهات داعمة للسلطات الرسمية.

فمن الضروري أن يحظى عمل الجمعيات الوطنية والمتطوّعين بالتقدير اللازم.

يجب ألا نغفل أنّ الاستثمار في العمل التطوّعي يعود بفائدة كبيرة من المنظور الاقتصادي. وعليه، نرحّب مرة جديدة بعقد هذا المؤتمر، وندعو الدول والجمعيات الوطنية إلى الاستمرار في المساهمة في تنمية مجتمعاتنا وبعث رسائل الأمل التي تمثلها شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم وللإنسانية جمعاء. شكراً جزيلاً.

د. Guillermo José González، المدير، النظام الوطني للوقاية والحدّ من الآثار والإغاثة في حالات الكوارث (SINAPRED)، نيكاراغوا

(الأصل بالإسبانية)

سيّدتي الرئيسة، الزملاء الأعزاء، سيداتي سادتي،

أودّ بدايةً نقل تحيات رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا، ونائب الرئيس روزاريو موريلو، اللذين يتمنّيان النجاح لهذا المؤتمر بما يصبّ في مصلحة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، أي فقراء هذا العالم. أودّ أيضاً توجيه الشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لدعوتنا إلى المشاركة في هذا المؤتمر، والإشارة إلى أنّ وفد نيكاراغوا يؤيّد بيانات الدول الـ٧٧ الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تصبّ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تركيزها على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في السياسات الحكومية، وهو ما ينعكس في الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية. بالرغم من أنّ نيكاراغوا بلد صغير ذو اقتصاد هشّ، إلا أنها تبذل جهوداً جبّارة لضمان الرعاية الصحية والتعليم المجانيَّيْن للجميع، واعتماد سياسة لإدارة المخاطر وبرامج للحد من آثار الكوارث، فضلاً عن برامج متعدّدة تسهّل إشراك العديد من مواطني ومواطنات نيكاراغوا في الاقتصاد الذي يزداد تنافسية، مما سمح لنا بالحد من الفقر، وخصوصاً الفقر المدقع.

إنّ رسالة السلام التي تحملها حكومة نيكاراغوا وشعبها تنعكس في المساعي المستمرّة والمنهجية التي يشارك فيها عدد كبير من المواطنين لتوفير وتعزيز الظروف والآليات التي تضمن العيش المشترك والتناغم الاجتماعي والإدماج، وهي كلها من خصائص ثقافتنا وتقاليدنا، فضلاً عن كونها تتماشى مع الالتزامات الدولية، وخصوصاً موجب احترام القانون الدولي الإنساني.

نعمل في نيكاراغوا على بناء نظام وطني سليم ومتناسق للوقاية من الكوارث والحدّ من آثارها والاستجابة إليها، تساهم فيه جميع مؤسسات الدولة بروح من التناغم والتكامل. ومن بالغ الأهمية أن تعزّز سياستنا القيادة والتنظيم والمشاركة الفاعلة لشعبنا بأكمله

في حماية نفسه وبذل كلّ الجهود الممكنة لكي يكون مستعداً على الدوام، وذلك بهدف تعزيز قدرته على التأقلم مع آثار تغيّر المناخ وتقلّبات الطبيعة، بما يضمن التعافي من حالات الطوارئ.

نودّ، ختاماً، التعبير عن تقديرنا للدعم الذي نتلقاه من المنظمة، لا في أوقات الأزمات فحسب، بل أيضاً بصفتنا شريكاً أساسياً في بناء القدرات التي يحتاج إليها شعبنا لمواجهة تحديات التنمية والآثار السلبية للظواهر الطبيعية.

شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Evan P. Garcia، الممثل الدائمة، البعثة الدائمة للفلبين في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

معالي الوزراء، أصحاب السعادة، الزملاء والأصدقاء الأعزّاء، تضمّ الفلبين صوتها إلى الوفود الشقيقة في التعبير عن بالغ تقديرنا للعمل الدؤوب للجنة التنظيمية المشتركة التي أعدّت لهذا المؤتمر الثالث والثلاثين. يسرّنا الانضمام إلى الحكومات والجمعيات الوطنية الأخرى في اعتماد مقاربة استشرافية لمعالجة الشواغل المتنوّعة في مجال العمل الإنساني. في هذا السياق، سنشارك خبراتنا وآراءنا حول مستقبل العمل الإنساني.

تجدّد الفلبين التزامها بالعمل مع الدول الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية للحفاظ على أهمية القانون الدولي الإنساني وطابعه العملي. بالرغم من طابعها المخصّص، تخطّط اللجنة الوطنية الفلبينية للقانون الدولي الإنساني وتنفّذ أنشطة مختلفة كلّ سنة لتعزيز القانون الدولي الإنساني في كلّ أنحاء البلاد. وفي إطار احتفالها بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف هذا العام، أطلقت الفلبين، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية، إعلاناً للتوعية بالقانون الدولي الإنساني موجهاً إلى الأجيال الشابة المؤتمنة على جني ثمار العمل الإنساني.

تصادف هذه السنة أيضاً الذكرى العاشرة لاعتماد القانون الفلبيني بشأن الجرائم ضد القانون الدولي الإنساني، ويسرّنا الإعلان عن أنّ أحد أعضاء جماعة ماؤوتي-الدولة الإسلامية الإرهابية قد أُدين أمام المحكمة لانتهاكه القانون الدولي الإنساني، مما يثبت تنفيذها الفعال للقانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلّي.

نواصل أيضاً تنفيذ برنامج شامل لإعادة التأهيل والتعافي في مدينة مراوي يساهم في إذكاء الوعي بالنزاعات وإجراءات بناء السلام في المنطقة. كذلك، تمّ اعتماد قانون مهم في وقت سابق من هذا العام، وهو قانون الضمانات الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلّح (RA 11188)، الذي يرتبط في جوهره بهدف الفلبين المتعلق بالقانون الدولي الإنساني لعام ٢٠١٩، المتمثل في حماية السكان العزّل في حالات النزاع المسلّح.

على الرغم من هذه المكاسب، تقرّ الفلبين بضرورة العمل النشط والحفاظ على القدرة على التأقلم، في ضوء المسائل المعقّدة والمتشابكة التي يعاني منها عالمنا اليوم. وتماشياً مع الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية الصحة العقلية، واعتماد قانون الصحة العقلية (RA 11036) في الفلبين مؤخراً، إلى جانب مجموعة من القوانين الأخرى، ندعم القرارات المتعلقة بالصحة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية لدى الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ.

بالشراكة مع المؤسسات العلمية، نواصل الاستفادة من المعارف العلمية الحالية والتشجيع على الابتكار وإحراز التقدم في برامج وسياسات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة بشأن الوقاية وتخفيف الآثار والاستعداد والتأقلم مع تغيّر المناخ. كذلك، نواصل تعزيز أنظمة التنبؤ والإنذار المبكر التي ترصد آثار أخطار متنوعة كأساس لتطوير برامج حماية اجتماعية قائمة على النوع الاجتماعي والحقوق.

أخيراً، أشير إلى أننا نبذل جهداً لإقرار قانون متعلق بمقاربة أكثر تجاوباً للحد من مخاطر الكوارث، من شأنها تمهيد الطريق لإنشاء مؤسسة تحظى بالصلاحيات والقدرات الملائمة لقيادة جهود بلدنا في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود وتوحيدها.

نظراً إلى تعقيدات المشهد الإنساني الحالي، تودّ الفلبين التشديد على أنّ الثقة هي أساس أيّ استجابة إنسانية فعالة، إذ إنها تمهّد الطريق نحو تعاون ناجح بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية ولكن ينبغي العمل قبل وقوع الأزمات لبناء الثقة، إذ إنّ الأخيرة تتطلّب وقتاً طويلاً لبناء العلاقات وتوفير بيئة مؤاتية للعمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Osman Abufatima Adam Mohammed، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية السودان في جنيف

(الأصل بالعربية)

السيدة رئيسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب والهلال الأحمر... السيدات والسادة والزملاء الأعزاء... أود أن أتقدم في البدء بخالص الشكر والتقدير للحكومة السويسرية وللحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر على حُسن تنظيم هذا المؤتمر المهم، وتسهيل مشاركة الوفود من مختلف الدول. كما أود أن أؤكد على أهمية مداولات المؤتمر الذي يجيء في وقت تشهد فيه العديد من مناطق العالم تحديات كبيرة وتمُر بصراعات، ما يجعلُ من قيام هذا المؤتمر والموضوعات التي يعالجها، أمراً بالغ الأهمية، خاصة وأنه يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، التي شكلت معلماً بارزاً ومضيئاً من معالم طريق الإنسانية. السيدة الرئيسة، حقق الشعب السوداني ثورة ظافرة استطاعت اقتلاع نظام عتيد عبر حِراك سلمي، لم يكن لبناته وأبنائه خلال فترة نضالهم، التي امتدت شهوراً، من سلاح سوى الإيمان المخلص بحتمية التغيير والتطلع إلى فضاء واسع لرسم مستقبل واعد يزهو بألوان الحرية والكرامة والعدالة. يحتفل السودانيون هذه الأيام بالذكرى الأولى لانطلاق ثورتهم المجيدة، وقد تحققت إرادة الشعب وتم تشكيل حكومة الفترة الانتقالية، التي وضعت على رأس أولوياتها تحقيق السلام الشامل في كافة ربوع البلاد. وبدأت كذلك جولات المباحثات مع الفصائل المسلحة، التي يتوقع أن تُفضي إلى تفاهمات في القريب العاجل. إنّ الإرادة القوية والصادقة التي أبدتها حكومة الفترة الانتقالية في مسعاها لتحقيق السلام، جاءت لوضع حد لعقود من الصراع والتناحر بين أبناء الوطن، خلفت خلالها أعداداً كبيرة من النازحين واللاجئين والضحايا. في هذا الصدد، يودّ السودان أن يتقدّم بخالص التقدير لكل المنظمات الإنسانية، المحلية والإقليمية والدولية، وعلى رأسها جمعية الهلال الأحمر السوداني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعلى ما ظلت تقدمه من مساعدات إنسانية طوال أعوام الصراع الطويلة، واستطاعت خلالها مساعدة عشرات الآلاف من الفئات الضعيفة وضحايا الحروب. السيدة الرئيسة، اتخذت حكومة بلادي خطوة مهمة لتسهيل انسياب المساعدات الإنسانية وضمان وصولها للمتأثرين، ذلك من خلال إعلانها في أغسطس عن ضوابط جديدة للعمل الإنساني، تسمح بمرور كافة المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة، بما فيها تلك التي لا تقع تحت سيطرة الحكومة... شكراً جزيلاً.

السيدة Andrea Kristin Edlund، نائبة الرئيس، قسم الشباب في الصليب الأحمر النرويجي

(الأصل بالإنكليزية)

السيّدة الرئيسة. منذ سبعين عاماً، تلاقت دول العالم لضمان عدم تكرار معاناة الأشخاص الأبرياء في المستقبل. فأظهرت اتفاقيات جنيف التعاون بين دول العالم في مواجهة التهديدات التي تواجه الإنسانية، وتمّ إنقاذ ملايين الأرواح نتيجة لذلك.

إنّ الإطار القانوني الإنساني المعتمد اليوم طُوِّر على مدى ١٥٠ عاماً، ويُعدّ الدعم المتواصل لاتفاقيات جنيف دليلاً على أهميتها. ولكن مع ذلك، هناك حاجة إلى نشر المعرفة والتوعية كي تبقى هذه الاتفاقيات حية، كما ينبغي تسليط الضوء على الانتهاكات ذات الصلة. علينا ألا نقبل أبداً تسييس هذه الاتفاقيات عمداً أو تجاهلها أو حتى إساءة استخدامها كوسيلة لخدمة المصالح السياسية الوطنية.

لا يشبه عالمنا اليوم ذاك الذي كان سائداً عند صياغة اتفاقيات جنيف. فنحن اليوم نواجه تهديدات جديدة ووجودية، منها: إعادة إحياء التهديد النووي، وخسارة الموارد الطبيعية العالمية والأزمة المناخية، التي تشكّل كلها خطراً جسيماً على صحة الناس وسُبُل عيشهم وحياة الأجيال المقبلة. والمؤسف أنّ الأشخاص الذين سبّبوا هذه التهديدات ليسوا هم من سيعاني من تبعاتها اليوم أو في المستقبل. ويبدو أحياناً أنّ الحمل الذي ألقته الأجيال السابقة على كاهلنا يفوق قدرتنا على التحمّل.

ولكنّ التاريخ علّمنا أنّ الأخطار التي يسبّبها الإنسان قابلة للمعالجة من قبله أيضاً. يمكننا أن نقرّر إحداث تغيير اليوم لتجنّب معاناة الأبرياء في المستقبل. فعندما نضع الاحتياجات الإنسانية في أعلى سلّم أولوياتنا، وعندما نستلهم من القيادة التي أدّت إلى صياغة اتفاقيات جنيف، نشعر بالأمل في قدرتنا على مواجهة التحديات الوجودية المتمثلة بالأسلحة النووية وخسارة الموارد الطبيعية العالمية والأزمة المناخية. شكراً.

سعادة السفير Geert Muylle، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لبلجيكا في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

سيّدتي الرئيسة، تؤيّد بلجيكا بيان الاتّحاد الأوروبي، وتأمل أن يساهم هذا المؤتمر في تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ.

نعتقد أنّ مشاريع القرارات المقترحة في هذا المؤتمر، بصيغتها الحالية، نصوص متوازنة للغاية، كما أنها وثيقة الصلة بالتحديات الحالية، ويجب أن تساهم في تعزيز الثقة في العمل الإنساني.

منذ المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، شهدنا ارتفاعاً في عدد الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية المطوّلة. واليوم، أُجبِر ٧٠ مليون شخص على الهرب من منازلهم نتيجة النزاعات المسلّحة أو غيرها من أعمال العنف. ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أستذكر القانون الدولي الإنساني، الذي يلعب دوراً حاسماً في حماية المدنيين.

يشكّل القانون الدولي الإنساني أحد المواضيع الأساسية في هذا المؤتمر. وعندما يتمّ تطبيقه بالشكل الملائم، يستطيع هذا القانون الحدّ بدرجة كبيرة من معاناة ضحايا النزاعات المسلّحة. كذلك، فهو يسهّل عملية إعادة الإعمار بعد النزاع، ويضمن الحماية للملكيات الثقافية والبنى التحتية المدنية للحدّ من الضرر الذي قد يلحق بها. وبالإضافة إلى إعادة الإعمار المادية، يسمح القانون الدولي الإنساني ببناء وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، إذ إنه يتضمّن قواعد تضمن الحفاظ على الحدّ الأدنى من الإنسانية. لهذا السبب، يكتسب تطبيق القانون الدولي الإنساني في أزمنة السلم أهمية كبرى.

أودّ أن أشدّد على الدور الأساسي الذي تؤديه اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني في تنفيذ وتعميم هذا القانون، وأرحّب في هذا السياق بالأهمية المعطاة إلى هذه اللجان في مشروع القرار المتعلق بـ«إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً».

يتطلّب إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً جهوداً متواصلة. فعلى سبيل المثال، يفتقر ثلث الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف تقريباً إلى التشريعات اللازمة للتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي الإنساني وملاحقتهم قضائياً. وقد اكتسبت بلجيكا خبرة واسعة في هذا المجال، ويسرّها مشاركة هذه الخبرة مع الدول المهتمّة.

سيّدتي الرئيسة، لا يزال القانون الدولي الإنساني يكتسب أهمية كبرى في يومنا هذا. هو ليس مثالاً أعلى غير قابل للتحقق، بل لغة مشتركة، تتحلّى بقوة أخلاقية، ولها أثر فعلي في سلوك الكثير من الجهات الفاعلة وفي ظروف الأشخاص الذين تحميهم.
شكراً.

السيد Metod Spacek، مدير قسم القانون الدولي، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفاكيا

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، نودّ توجيه بالغ الشكر إلى منظمي هذا المؤتمر الهام. تؤيّد سلوفاكيا البيان الذي تُليَ سابقاً نيابة عن الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نحتفل هذه السنة بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف، إلا أنّ الأسباب التي تدعونا للاحتفال قليلة جداً. فمنذ المؤتمر الأخير في عام ٢٠١٥، شهدنا ازدياداً متواصلاً في عدد النزاعات المسلّحة. وما زال المدنيّون يعانون، كما بات أكثر من ٧٠ مليون شخص في عداد النازحين اليوم. تعي سلوفاكيا تماماً هذه التوجهات السلبية، وهي تقوم بكلّ ما في وسعها للحدّ من التبعات السلبية للنزاعات المسلّحة، بما في ذلك عبر تقديم المساهمات المالية الطوعية بشكل دائم.

نودّ التعبير عن بالغ تقديرنا للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وخصوصاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية، للدور الطليعي الذي تقوم به لمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلّحة. بعد ٧٠ عاماً من اعتماد اتفاقيات جنيف، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه تقع على عاتقنا اليوم مسؤولية مشتركة للتأكيد مرّة جديدة على أهميتها المستمرّة وضرورة تطبيقها الشامل تحت كلّ الظروف. وينبغي للدول، اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، احترام وضمان احترام الاتفاقيات والقانون الدولي الإنساني، والتعاون لتعزيز هذا القانون.

ولكن لا يمكننا أن نكتفي ونرضى بما توصلنا إليه حتى الآن، بل علينا أن نبقى حذرين ومتيقّظين، وأن نستجيب بطريقة مناسبة وفورية للتحديات الجديدة التي تطرحها النزاعات المسلّحة، مثل انتقال النزعات المسلّحة إلى المدن وازديادها تعقيداً، وأنواع الأسلحة الجديدة وبروز تقنيات جديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي المستخدم في النزاعات المسلّحة. وعليه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر ضعفاً المتضررين من النزاعات المسلّحة، بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

نعترف بالدور التكميلي الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المعركة ضدّ ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي غالباً ما تُرتكَب في النزاعات المسلّحة بما يشكّل خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني. فلا يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني بالكامل من دون مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب ومن دون المحاسبة.

تلتزم سلوفاكيا بالكامل بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده، وتؤمن بأنّ تطبيقه على الصعيد الوطني أمر أساسي. لذلك، ندعم بشدّة القرار المتعلّق بإدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً، وندعو كافة المعنيّين ببذل كله الجهود لتنفيذ هذا القرار. وشكراً.

السيد José Juan Castro Hernández، رئيس الجمعية الوطنية، الصليب الأحمر الهندوراسي

(الأصل بالإسبانية)

صباح الخير. تشعر الهندوراس بقلق بالغ إزاء تزايد عدد الأسر المفرّقة والأشخاص المفقودين نتيجة الظروف المختلفة التي يعاني منها بلدنا.

الهجرة مشكلة معقّدة نواجهها مع البلدان المجاورة لنا، إلى جانب قارات أخرى حيث يسافر المهاجرون غالباً عبر مناطق خطيرة وغير مستقرّة، مما يصعب عملية الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية.

في حين إنّ بعض المهاجرين يصلون إلى البلاد التي يقصدونها بأمان ويندمجون في مجتمعات جديدة، يواجه آخرون مخاطر لا تُعدّ ولا تُحصى، كفقدان الروابط العائلية.

فكلّ سنة، يموت آلاف المهاجرين أو يختفون خلال رحلتهم، ويتركون عائلاتهم تعيش في قلق وتنتظر تلقي أيّ خبر عمّا حدث لهم.

نتيجة للعنف الدائر في بلدنا، يضطر الكثير من الناس إلى مغادرة منازلهم بحثاً عن مكان آمن للعيش.

وفي الكثير من الأحيان، يكون تفرّق العائلات، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الصحية، والإساءة، والاستغلال، وحتى الوفاة أو الاختفاء جزءاً من رحلة الفارين.

في هندوراس، نشهد حركة سكانية تتعدى أسبابها الدوافع الاقتصادية لتشمل في الكثير من الحالات لمّ شمل العائلات والاضطهاد وانعدام الأمان الذي تسبّبه عصابات المخدرات أو غيرها من المجموعات المسلّحة.

نرى كلّ يوم مزيداً من الناس، بمن فيهم الشباب، الذين يهاجرون لتحسين حياتهم، أو حتى لإنقاذ حياتهم.

تستحقّ العائلات المتفرقة وأفرادها الحصول على استجابة فعالة لإعادة الروابط العائلية يثقون بها وتقدّم لهم مجموعة متكاملة من الخدمات، بما في ذلك القدرة على الاتصال، من دون أن ننسى جمع ومعالجة حلول البحث التي تكتسب أهمية كبرى، والتي لا يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تستبدلها. من المهم أيضاً لمختلف مكونات الحركة المشاركة في استجابة إعادة الروابط العائلية، تماشياً مع التوجيهات الواردة في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بحماية البيانات في إطار إعادة الروابط العائلية.

ختاماً، أشير إلى أنّ الصليب الأحمر الهندوراسي يساهم في تطوير استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية للحركة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، وهو يؤيّد الأهداف المقترحة، والجهود السالفة الذكر لضمان احترام مدوّنة قواعد السلوك المتعلقة بحماية البيانات.

نقرّ بأهمية التفات مكوّنات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى هذه المسائل في أنشطتها الميدانية. ويرحّب الصليب الأحمر الهندوراسي باستراتيجية الحركة الجديدة حول إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ويدعم اعتماد القرار المتعلق بإعادة الروابط العائلية ضمن إطار احترام القانون. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير A.L.A. Azeez، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، اسمحوا لي بدايةً بالتعبير عن تقدير سريلانكا للجنة الدولية للصيب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعمل الإنساني المتميّز الذي يقومان به حول العالم في هذه اللحظات بالذات.

سيّدتي الرئيسة، يصادف هذا المؤتمر الذكرى السبعين لاعتماد أهم صكوك القانون الدولي الإنساني، أي اتفاقيات جنيف، التي أثّرت إيجاباً طوال السنوات السبعين المنصرمة في مئات ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات حول العالم. بالرغم من أنّ الحرب ستبقى دائماً عملاً شنيعاً، إلا أنّ القوانين التي تنظم السلوك في أوقات الحرب، مثل اتفاقيات جنيف، ومنظمات مثل اللجنة الدولية للصيب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ساهمت وتساهم بشدّة في الحدّ من المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلّحة.

من المهم أن نفهم مبادئ القانون الدولي الإنساني في السياق الحالي للنزاعات المسلّحة، كما في أنواع أخرى من النزاعات والأزمات التي هي أكثر ديناميكية وتعقيداً والمتعدّدة الأوجه، خاصة إن المعارك اليوم، بخلاف الماضي، تُخاض غالباً ضمن الدول وتتخذ شكل النزاعات المسلّحة الداخلية، وتزداد تعقيداً نتيجة مشاركة عدّة أطراف وجهات فاعلة من غير الدول.

لقد استفادت سري لانكا كثيراً من عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال النزاع الذي شهدته، كما عملت بالشراكة مع اللجنة الدولية للصيب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعية الصليب الأحمر منذ انتهاء النزاع للمضي قدماً على درب السلام والمصالحة.

إنّ شعار مؤتمرنا الدولي الثالث والثلاثين، «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، مناسب للغاية. فهو يعكس ضرورة وضع المعايير والممارسات والتشريعات، على الصعيدَيْن الوطني والدولي، خلال أوقات السلم النسبي لضمان احترامها أثناء النزاعات المسلّحة. في سياق سري لانكا، اتّخذت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، التي تعمل تحت إدارة وزارة الخارجية، خطوات ملموسة لزيادة المعرفة بالقانون الدولي الإنساني، إلى جانب المساعدة في سنّ التشريعات الخاصة ببناء القدرات حول نزع السلاح للأغراض الإنسانية.

هذا وقد وُقّع اتفاق في عام ٢٠١٨ شكّل مفترقاً بارزاً في التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السريلانكية، سُمِح بموجبه للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول أماكن الاحتجاز في البلاد. ويُعدّ ذلك خير دليل على التزام سري لانكا بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يسرّنا الإشارة إلى أنّه في السنوات الأخيرة، لم توقّع سري لانكا على معاهدة أوتاوا واتفاقية أوسلو فحسب، بل تولّت دوراً ريادياً في تعزيز هذين الصكَّيْن القانونيَّيْن الهامَّيْن على الصعيد الدولي. وفي السنة الماضية، ترأست سري لانكا الاجتماع التاسع في جنيف للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، كما نتّخذ حالياً إجراءات ملموسة لتحقيق هدف إزالة الألغام بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

ختاماً، أودّ إعادة التأكيد على التزام سري لانكا بالقانون الدولي الإنساني وبالتعبير عن تقديرنا البالغ للعمل الدؤوب والجدير بالإشادة الذي تقوم به جميع المنظمات الإنسانية. شكراً.

سعادة السفير Panayotis Stournaras، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لليونان في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، أعضاء الوفود الكرام، تؤيّد اليونان البيان الذي تُلي نيابةً عن الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وتودّ إضافة بعض النقاط من منظورها الوطني.

أودّ بداية توجيه الشكر إلى الجهات المضيفة لتنظيمها المتميّز لهذا المؤتمر، الذي يشكّل منتدى فريداً يجمع مكونات الحركة الدولية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف. أودّ أيضاً التعبير عن أحرّ التهاني للسيد بيتر موريرا لإعادة تعيينه رئيساً للجنة الدولية للصليب الأحمر، مما يمثل دليلاً على تفانيه وقيادته. اسمحوا لي أيضاً بتوجيه الشكر إلى الأمين العام السابق للاتّحاد الدولي، السيد آس سي، لمساهمته البارزة في تعزيز عمل الحركة الدولية واستجابة الاتّحاد الدولي للأزمات الإنسانية حول العالم.

نجتمع في هذه القاعة واضعين نصب أعيننا هدفاً مشتركاً، ألا وهو إعادة التأكيد على إنسانيتنا ومبادئ حركتنا الدولية وإعادة اكتشافها وإعادة تفعيلها، في ظلّ مقاربة إنسانية مشتركة تجاه إخواننا وأخواتنا الذين يواجهون المحن والعوز. في هذا السياق، أودّ توجيه التحية إلى كافة موظفي ومتطوعي الحركة والإشادة بعملهم المتميّز على الأرض، خصوصاً في هذه الأوقات الصعبة. أحيّيهم جميعاً وأقف إلى جانبهم.

من بين الإنجازات البارزة للجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقيات جنيف الأربع، التي نحتفل هذا العام بسبعين سنة على اعتمادها. فقد صادقت جميع الدول على هذه الاتفاقيات، مما يثبت إنسانيتنا المشتركة واستعداد الدول لحماية الأكثر ضعفاً في النزاعات المسلّحة. على الرغم من أنّ النزاعات المسلّحة غالباً ما تكون نتيجة قرارات سياسية، دعونا لا ننسى أنّ احترام القانون الدولي الإنساني هو التزام بموجب القانون الدولي.

إنّ القانون الدولي هو أساس العالم المتحضّر، وتطبيقه يؤثر بشدّة في ملايين الأشخاص الذين يواجهون ظروفاً صعبة للغاية. إنه الشيء الوحيد الذي يثبت عدم صحّة مقولة «الإنسان ذئب للإنسان».

سيّداتي سادتي، إنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاضرة في اليونان منذ سنوات طويلة، وهي تعمل بلا كلل مع الصليب الأحمر اليوناني لدعم ومساعدة المحتاجين، خصوصاً في ظلّ الظروف التي نواجهها حالياً، حيث نشهد مجدداً ارتفاعاً في تدفقات اللاجئين إلى اليونان. إنّ إنقاذ الأرواح في البحار وحماية الأكثر ضعفاً أولوية إنسانية أساسية، وتعمل اليونان بعزم صلب في هذا المجال منذ بداية أزمة اللاجئين والنازحين في عام ٢٠١٥.

أعلنت الحكومة اليونانية مؤخراً عن إجراءات جديدة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في مراكز الاستقبال، مع إيلاء اهتمام كبير إلى الاحتياجات الخاصة للقاصرين غير المصحوبين. بالتوازي مع ذلك، تستمرّ اليونان في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية بهدف مساعدة المحتاجين وتحسين خياراتهم.

ختاماً، سيّدتي الرئيسة، أودّ إعادة التأكيد على التزام بلادي الصلب بمواصلة وبتعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الميدان. شكراً لإصغائكم.

سعادة السفير Carlos Foradori، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للأرجنتين في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

صباح الخير سيّدتي الرئيسة،

تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف. في هذا السياق، علينا أن نتذكر أنّ القانون ليس حبراً على ورق فحسب، بل إنه يوثق ما يحدث على صعيد الممارسات والقيم.

على صعيد القواعد، لا تزال الاتفاقيات تشكّل أساس القانون الدولي الإنساني، كما أنها لا تزال سارية المفعول بالرغم من التحديات الحالية.

ما زال ينبغي للمجتمع الدولي القيام بالكثير على مستوى القيم والحقائق. فعلى سبيل المثال، يشير غياب التوافق الفعلي حول العملية الحكومية الدولية لـ«تعزيز القانون الدولي الإنساني» أنه ما من توافق واضح حتى يومنا هذا حول القيم التي تشكل أساس تطبيق القانون الدولي الإنساني، الذي ما زال يُنتهَك مراراً وتكراراً على أرض الواقع.

هذه المسألة ملحّة جداً، إذ إنّ غالبية ضحايا النزاعات هم من المدنيين. يُضاف إلى ذلك أثر الأعمال العدائية على البيئة وعلى المناطق المكتظة بالسكان وعلى تحركات السكان، مما يؤدّي إلى تطوّر أكثر تعقيداً لمواطن الضعف بسبب تكنولوجيات الحرب الجديدة. يدافع الكثير من أعضاء المجتمع الدولي عن السلام، ولكنهم في الوقت نفسه لا يدافعون عن القانون الدولي الإنساني. ويشكّل ذلك، في نظرنا، أسوأ أشكال الخبث.

وعليه، يجب تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية لتجنّب الأزمات والكوارث الإنسانية ومعالجتها، مما يسلّط الضوء على دور الحركة الدولية في مجال الحماية والمساعدة الإنسانية.

تدافع الأرجنتين بشدّة عن مبدأ عدم اللامبالاة بين الدول، لأنه من غير الممكن ألا نبالي بمواطن ضعف السكان المدنيين، ويجب أن ندعو لتنفيذ الآليات المتوفرة الواردة في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها. ومن الأمثلة عن ذلك لجنة تقصي الحقائق الإنسانية الدولية، التي ندعو الدول إلى الإقرار بولايتها وصلاحياتها.

أما في ما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، فقد بدأت الأرجنتين عملية لتبادل المعلومات حول إعلان المدارس الآمنة، وندعو جميع الدول إلى التعبير عن دعمها لهذا الإعلان.

إذا لم تكن إعلاناتنا مؤكّدة ورسائلنا واضحة، نكون، بطريقة أو بأخرى، شركاء في مؤامرة صمت دولية. شكراً جزيلاً.

السيد Sven Bak-Jensen، الرئيس، الصليب الأحمر الدانمركي

(الأصل بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. بعد سنتَيْن فقط من نشر هنري دونان لأفكاره الرؤيوية في «ذكرى سولفيرينو»، تمّ توقيع اتفاقية جنيف الأولى في عام ١٨٦٤. تبدو تلك الفترة الزمنية القصيرة مستحيلة في يومنا هذا، إذ إنّ المناخ السياسي غير مؤاتٍ لوضع معايير إنسانية جديدة. ويكمن التحدي الحالي في ما إذا كنّا قادرين عن التمسّك بما توافقنا عليه حتى الآن.

كان يأمل الصليب الأحمر الدانمركي الاحتفال بالذكرى السنوية لاتفاقيات جنيف هذا العام بالاتفاق على آلية الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونأسف لعدم تمكّن الدول الأطراف من تحقيق ذلك.

ينعقد هذا المؤتمر في أوقات عصيبة. فالنزاعات الجديدة قد تغيّرت، وما زالت الأزمات المطوّلة مستمرّة. كذلك، تصعّب أنظمة مكافحة الإرهاب عملية وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

يتطرّق التقرير الأخير للجنة الدولية للصليب الأحمر حول التحديات إلى مسائل معاصرة أساسية، مثل شواغل الأشخاص الذين يعيشون بحكم الواقع تحت سلطة جهات مسلّحة من غير الدول. ويدعو الصليب الأحمر الدانمركي المشاركين في هذا المؤتمر إلى المساعدة على إحداث تغيير في هذا المجال.

يمكننا نذكر القرارات الثلاث الآتية لتسليط الضوء على المقررات الهامة المقترحة أمامنا: ندعم بشدّة القرار المعنون «إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية»، إذ إنّ ذلك من الأنشطة الأساسية للحركة، كما أنّ القرار ضروري لضمان ثقة الأشخاص المتضررين وقدرتنا على تقديم هذه الخدمة الإنسانية بامتياز. كذلك، ندعم القرار المتعلّق بـ«إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً» كمحفز للدول لضمان إدماج القانون الدولي الإنساني في تشريعاتها الوطنية وأنشطتها العسكرية. ونشجّع الدول أيضاً على مشاركة الممارسات الجيدة التي قد تتخطى التزاماتها وفق القانون الدولي الإنساني. فضلاً عن ذلك، يدعم الصليب الأحمر الدانمركي القرار المتعلّقة بـ«الصحة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية». وتأييداً لسياسة الحركة الجديدة، نحثّ الدول على زيادة تدابيرها للاستجابة إلى التداعيات النفسية للنزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية وغيرها من الحالات الطارئة.

نشكر الحكومة الدانمركية على دعمها لمهمّتنا الإنسانية ولتعاونها الجيد، بما في ذلك اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني. يلتزم الصليب الأحمر الدانمركي بجعل الإنسانية الشغل الشاغل للجميع في الدانمرك، ونأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في تحويل الإنسانية إلى *folkesag* (قضية شعبية)، كما نقول باللغة الدانمركية، على المستوى العالمي. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Ricardo González Arenas، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية أوروغواي الشرقية في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

أودّ التعبير عن بالغ امتناننا لمنظمي هذا المؤتمر الذي يشكّل، كما جرت العادة، منتدى تلتقي فيه الحكومات والجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة الأساسية لتحقيق الغاية النبيلة المتمثلة في تعزيز القانون الدولي الإنساني.

كما نشكر اللجنة الدائمة، التي يوفّر لنا عملها المستمرّ فرصة للتأكيد على أنّ القانون الدولي الإنساني هو وسيلة للتخفيف من معاناة آلاف البشر العالقين في دوامات النزاع المسلّح المروعة وللمساهمة بفعالية أكثر في حماية الضحايا.

نحتفل هذه السنة بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، ويشكل هذا المؤتمر منصّة مناسبة وقيّمة لإعادة تأكيد التزامنا بالقانون الدولي الإنساني وبالعمل معاً لتطبيقه وتنفيذه بالكامل.

خلال فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، كانت أوروغواي إحدى الدول التي دعمت بشدّة إصدار القرار رقم ٢٢٨٦ حول حماية المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع المسلّح.

تمكّنا من خلال هذا القرار من التعبير عن دعمنا للأطباء والعاملين في المجال الصحّي الذين يواجهون تحديات مختلفة ويعملون في ظروف صعبة وخطيرة. أظهر الواقع بوضوح أنّ دورات العنف العشوائي لا تحترم البنى التحتية ولا أطقم العاملين الساعين حصراً إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الجرحى والضحايا.

إنّ أوروغواي من أكبر الدول المساهمة في توفير الأطقم العسكرية لعمليات الأمم المتّحدة لحفظ السلام، وتُعتبَر جهودها ذات أولوية لحماية المدنيين والمجتمعات الضعيفة.

ستواصل أوروغواي رفع كلمتها على المستوى الدولي للمطالبة بالاحترام الصارم للقانون الدولي باعتباره الإطار القانوني الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول والحلول السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة والدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها في أزمنة السلم والتطبيق الصارم لقواعد القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلّح.

في وجه هذا الواقع المتغيّر والمليء بالتحديات، نعيد التشديد على أهمية المثل العليا الإنسانية، المبنية على أفكار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأعمالها منذ قرون، والتي تكتسب أهمية كبرى إذا ما أردنا بناء عالم يعمّه السلام وخالٍ من النزاعات في المستقبل. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Salim Baddoura، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للجمهورية اللبنانية في جنيف

(الأصل بالعربية)

السيدة الرئيسة... بداية، أودّ أن أهنئكم على انتخابكم لترؤس هذا المؤتمر، وأنوّه لأسلوبكم الحكيم في إدارة أعماله. كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في كلمتي مجموعة عدم الانحياز والمجموعة العربية أمام المؤتمر. نجتمع اليوم في الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تكتسب أهمية مضاعفة إزاء ما يجتاح عالمنا من أزمات مستعصية تتغذى من بعضها البعض. هذه الأزمات تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجعل ملايين البشر في وضع من البؤس الدائم عرضة لانتهاك حقوقهم الإنسانية بشكل مستمر وممنهج. إنّ تراجع مبدأي التعددية والمسؤولية المشتركة، يساهم في تأجيج هذه الأزمات. فلبنان، مثلاً، يعاني منذ اندلاع الحرب في سوريا من أزمة نزوح غير مسبوقة في تاريخ البشرية، حيث بات ثلث سكانه من النازحين. هذه الأزمة تهدّد الكيان اللبناني، ومع ذلك، لم يكن الدعم الدولي على المستوى المطلوب، وما زالت نداءاتنا بضرورة إيجاد حل نهائي لهذه الأزمة، بعودة النازحين الآمنة والكريمة تدريجياً إلى ديارهم، لا تجد الصدى المطلوب. من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن نتّحد تحت راية القيم والقواعد الشاملة لحركتنا. فبهذا الإطار، أعرض لبعض ما يقوم به بلدي لبنان، لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ننوّه، أولاً، بالتعاون والتكامل القائمين بين الدولة اللبنانية والصليب الأحمر اللبناني. إنّ الصليب الأحمر اللبناني، يعمل إلى جانب الهلال الأحمر الفلسطيني، في توفير الرعاية والمساندة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ عام ١٩٤٨، والذين تزداد معاناتهم بسبب تخفيض تقديمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا. هذا الموقف الإنساني والأخوي تجاه هؤلاء اللاجئين، لطالما التزم به لبنان بانتظار قيام الدولة الفلسطينية وتطبيق حق العودة. أنشأ الجيش اللبناني في عام ٢٠١٥، مديرية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، التي تتمتع بصلاحيات أساسية لناحية دمج جميع اتفاقيات القانون الدولي الإنساني في قوانين الجيش وتعميمه وتعزيز القانون الدولي الإنساني في جميع وحدات القوات المسلحة وتدريبه لتنفيذ القانون الدولي الإنساني من خلال جميع التعليمات العسكرية. أفضت هذه الجهود إلى الاحترام التام والكامل للقانون الدولي الإنساني خلال معركة فجر الجرود ضد تنظيم «داعش» الإرهابي في صيف عام ٢٠١٧. على الصعيد الدولي، يؤمن لبنان بشدة بدور اللجنة الدولية وأهدافها، ويفتخر لبنان بأبنائه الذين يعملون أو يتطوعون تحت راية الصليب الأحمر، منهم من يضحي بحياته، مثل المرحوم حنا لحود، الذي قضى أثناء أدائه واجبه في اليمن، وبعضهم الآخر يُكتب له عمر أطول ويتألق في خدمة الحركة، مثل السيد روبير مردينيّ، الذي هو من أصل لبناني، والذي عُين مؤخراً لتبوّؤ منصب المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه. في الختام، آمل أن يبقى المؤتمر ٣٣ للجنة الدولية للصليب الأحمر في الذاكرة، باعتباره أحد المؤتمرات التي ساهمت مساهمة كبيرة في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني عالمياً...

شكراً، السيدة الرئيسة.

السيد Steve Scott، مساعد الأمين العام، المنسّق الإنساني الأسترالي، وزارة الخارجية والتجارة، أستراليا

(الأصل بالإنكليزية)

ترحّب أستراليا بفرصة الانضمام إلى الحكومات ومكوّنات الحركة الدولية في هذا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نواجه اليوم خلافات متزايدة حول النظام العالمي وبيئة إنسانية سريعة التغيّر. ولكن لدينا أيضاً في هذا المؤتمر التزاماً واضحاً بقيمنا المشتركة وشراكتنا. إنّ التزام الحركة هذا واضح من الخطوط الأمامية للنزاعات وصولاً إلى جزر المحيط الهادئ، ونحن فخورون بالعمل معكم. نودّ توجيه التحية لموظفي ومتطوعي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لإنجازاتهم وتفانيهم. فقد دفع الكثيرون من بينكم ثمنا باهظا، ونعرب عن جزيل تقديرنا لجميع الذين فقدانهم.

تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، الإطار القانوني الذي يهدف إلى التخفيف من المعاناة البشرية، حتى في الظروف اللاإنسانية الأسوأ. تبقى هذه الاتفاقيات وبروتوكولاتها الإضافية مهمّة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. إلا أنّ ضمان الامتثال العالمي للقانون الدولي الإنساني يبقى تحدياً مستمراً، خصوصاً في ضوء الطبيعة الصعبة للنزاعات والجهات الجديدة في الميدان.

لا يعكس ذلك مدى ملاءمة تلك القواعد. فأستراليا متأكدة من أنّ القانون الدولي الإنساني قادرٌ على مواجهة تلك التحديات بفعالية. ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان الاحترام العالمي للقانون الدولي الإنساني الحالي. يسرّ أستراليا المشاركة في التعهّد المفتوح المقدّم من قبل المملكة المتّحدة حول الإبلاغ الطوعي عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. ونأمل أن نتمكّن من تشجيع الحوار حول قضايا القانون الدولي الإنساني وتحسين مدى الالتزام به من خلال مشاركة أمثلة عن الممارسات الجيدة.

مع تغيّر البيئة الإنسانية، تتغيّر أيضاً الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي حين إنّ المساعدة الإنسانية تنقذ الأرواح، ينبغي القيام بالمزيد لتلبية الاحتياجات الطويلة الأمد للناس الذين يعيشون في أزمات مطوّلة، مع إعطاء الأولوية للشمولية والتنوّع في البرامج المنفّذة. نرحّب بالتزام الحركة بالمحاسبة أمام السكان المتضررين. ونوافق على ضرورة اعتراف النظام الإنساني بأنّ الناس يلعبون دوراً محورياً في تعافيهم، بدلاً من التعامل معهم على أنهم مجرّد متلقّين غير فاعلين. وينبغي في هذا السياق التركيز بوضوح على دعم الجهات الفاعلة المحلّية.

تعمل أستراليا بشكل وثيق مع الشركاء المحلّيين في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك الجمعيات الوطنية في دول مثل جزر سليمان وتونغا وميانمار والفلبين، لبناء مجتمعات أقدر على الصمود. إنّ الجهات الفاعلة المحلّية هي دائماً بين المستجيبين الأوائل، وينبغي أن نعترف بهذه القدرة وندعمها في شراكاتنا، لا أن نستبدلها باستجابة دولية تقوّض القدرة المحلّية على التصدي.

نرحّب بتركيز الحركة المتزايد على الاستشراف والتأهّب. وسيشكل مؤتمر منطقة آسيا والمحيط الهادئ الوزاري حول الحدّ من مخاطر الكوارث، الذي تشارك أستراليا في استضافته، فرصة لمشاركة الممارسات الفضلى والتحديات التي تواجه بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات البيئية.

في المرحلة المقبلة، ستبقى أستراليا ملتزمة تماماً بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وبالمبادئ الأساسية التي تمثل حجر الأساس للعمل الإنساني. فهذه القواعد والمبادئ أثبتت نجاعتها، ويجب الحفاظ عليها. شكراً.

سعادة السفير Abulaziz Alwasil، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية في جنيف

(الأصل بالعربية)

سيدي الرئيس... بدايةً، أضمّ صوتي للبيانات التي تنتمي إليها بلادي، كما أود التعبير عن تقديرنا للجهود التي قامت بها اللجنة المنظمة للتحضير للمؤتمر، والذي نأمل أن تتكلل أعماله بالنجاح والوصول إلى نتائج تساهم في معالجة أوضاع المتضررين من النزاعات والكوارث وبما يتوافق مع عنوان المؤتمر، فلنعمل اليوم لبناء الغد... سيدي الرئيس، تولي المملكة العربية السعودية أهمية قصوى لتعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني. وانسجاماً مع مواقفها الثابتة الداعمة للمواثيق الدولية والمعاهدات المؤسِسَة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع، فقد قامت المملكة على المستوى الوطني، ومن خلال دور اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني، بخطوات لتعزيز الوعي بالقانون ونشر أحكامه بين مختلف أجهزة الدولة وجميع شرائح المجتمع، وكذلك العمل على إدراجه في برامج المدارس والمعاهد والجامعات، وكذلك الكليات والمعاهد العسكرية، حيث تم تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتعلقة بمجالات القانون الدولي الإنساني في المملكة. كما أن المملكة قد أنشأت فريقاً قانونياً في وزارة الدفاع لضمان تعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني، وتنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمنسوبي القوات المسلحة حول ذلك. كما شاركت بلادي في العديد من المنتديات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني. السيد الرئيس، يشهد العالم أجمع، بما فيه منطقتنا، العديد من الأزمات والصراعات التي تستوجب تظافر الجهود الدولية لوضع الحلول السياسية لها، وبما يضمن تفادي تلك الأزمات والصراعات وانعكاساتها الإنسانية. والتزاماً من المملكة بالمبادئ الإنسانية، فقد قامت بالعديد من المبادرات التي ساهمت في وضع حلول لبعض الأزمات، ودعم الجهود التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية من أجل تخفيف أثر الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تشهدها بعض مناطق العالم. حيث بلغت مساهمات المملكة خلال العام الحالي ما يقارب من ١,٢ مليار دولار. كما أنشأت المملكة، عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مشروع «مسام» لنزع الألغام ومشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين من النزاع المسلح في اليمن. وشكراً، سيدي الرئيس.

السيدة Sian Bowen، مركز التعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني (CERAH)

(الأصل بالإنكليزية)

أعضاء الوفود الكرام، سيّداتي سادتي، إنّ مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني (CERAH) ممتنّ لمنحه هذه الفرصة للتعبير عن تقديره لشعار هذا المؤتمر، «فلنعمل اليوم لبناء الغد».

تزداد البيئة الإنسانية تعقيداً وديناميةً، إذ بتنا نتعامل مع سلسلة من القضايا المتزامنة، مثل الأزمات الحضرية، والنزوح المطوّل، والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وغيرها الكثير. علينا العمل بفعالية وفوراً لمعالجة هذه المسائل، ويشكل بناء قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية المحلّية عاملاً أساسياً في هذا السياق. فغالباً ما تكون هذه الجهات هي المستجيبة الأولى لحالات الطوارئ، لذا، فمن الأهمية بمكان توفير أفضل أنواع التدريب والمعارف والأدلّة والأدوات لها للتعامل مع مثل هذه الأزمات.

لهذا السبب، يحتاج القطاع الإنساني إلى اعتماد نهج الهرم المعرفي المقلوب، ما يعني وضع الجهات الفاعلة الإنسانية المحلّية في صلب الجهود المبذولة. وفي الواقع، نصمّم في مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني دورات تضمن أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية المحلّية المستفيد الأساسي.

طوال ٢٠ عاماً، عمل مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني على تدريب العاملين في المجال الإنساني وبناء شبكة تعليمية من المنظمات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود. من خلال هذه الشبكة، وكمركز مشترك بين جامعة جنيف والمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، يقدّم مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني خبرات مهمّة وحديثة للعاملين في المجال الإنساني.

في ضوء الخبرة التي اكتسبها، يلاحظ مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني توجهاً متنامياً لتعزيز التنوّع الجغرافي والثقافي واللغوي والمهني في المجال الإنساني. ففي عام ٢٠١٨، قُدِّر أنّ ٥٧٠,٠٠٠ شخص كانوا يعملون في أكثر من ٤,٥٠٠ منظمة. ونحاول نحن أن نعكس هذا التنوّع من خلال الطلاب الذين نستقبلهم ومشاريعنا البحثية، بما في ذلك مشروع الموسوعة الإنسانية، التي تراجع اللغة والمفاهيم الإنسانية الأساسية المستخدمة لرفع مستوى التناسق والتفاهم بين الأطراف المعنية.

واليوم، يلعب مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني دوراً ريادياً في هذه البيئة الإنسانية الجديدة. ففي الواقع، نقوم بتعديل كلّ دوراتنا وتدريباتنا لكي تتلاءم مع الاحتياجات المحدّدة للعاملين على الخطوط الأمامية في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى الدورات التي نقدمها في جنيف، نلتزم أيضاً بتقديم الدورات في البلدان المتضررة، عبر الدمج بين التدريب الافتراضي والحضوري. إن مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني واثق من أنّ تعزيز الفهم والمهارات والقدرات من شأنه تحسين المحاسبة، ما يفضي إلى نتائج أفضل بالنسبة إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات. ويحتاج العاملون في المناطق المعرّضة للأزمات والكوارث إلى هذا التمكين. وعليه، سيواصل مركز جنيف للتعليم والأبحاث في مجال العمل الإنساني بذل الجهود بالتعاون مع غيره من الجهات لبناء غدٍ أفضل للإنسانية وللعاملين في المجال الإنساني. شكراً.

سعادة السفير Borut Mahnic، رئيس إدارة القانون الدولي، وزارة الخارجية في جمهورية سلوفينيا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يُشرّفني أن أخاطب المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يشكّل منتدى ممتازاً لخوض مناقشات موضوعيّة بشأن مسائل القانون الإنساني وغيرها من الشواغل الإنسانيّة.

ستركّز سلوفينيا في أنشطتها على اعتماد القرارات التي نؤيّدها بالكامل وتقديم التعهدات. وفي هذا السياق، انضمّت سلوفينيا إلى مجموعة البلدان التي وقّعت على التعهّد الخاص بدعم اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، إلى جانب التعهّدات المشتركة المقدّمة من الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نظّمت سلوفينيا أمس، بالتعاون مع مركز Geneva Water Hub والصليب الأحمر الهولندي واليونيسف، فعالية جانبية مخصّصة لحماية البنية التحتية المائية والمياه في النزاعات المسلّحة.

تودّ سلوفينيا أن تشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على التقرير الخامس بشأن القانون الدولي الإنساني، الذي يركّز على التحدّيات الناجمة عن النزاعات المسلّحة المعاصرة. وسيُشكّل هذا التقرير نقطة انطلاق جيّدة للمناقشات التفاعليّة بشأن المواضيع المعاصرة المتعلّقة بالقانون الدولي الإنساني، التي تشمل العلاقة بين تدابير مكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وتحضّر النزاعات المسلّحة وتكنولوجيات الحروب الجديدة. أمّا بالنسبة إلى تدابير مكافحة الإرهاب، فقد أدرجت سلوفينيا إجراءات وقائية في تشريعاتها الداخليّة، إدراكاً منها للآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالأنشطة الإنسانية.

السيدة الرئيسة، تولي سلوفينيا اهتماماً خاصّاً لاحترام القانون الدولي الإنساني. ففي الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، نشرت وزارة الخارجية مجموعة مؤلفة من مجلّدَيْن تتضمّن الترجمة السلوفينية الرسمية لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية الثلاثة

بهدف المساهمة في تعزيز احترام المبادئ والقواعد الأساسيّة للقانون الدولي الإنساني. وفي ٢٠ نوفمبر، عُرض الكتابان على الجمهور خلال حدث أُقيم في ليوبليانا. أودّ أن أشكر رئيس اللّجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، على مقدّمة المنشور وعلى كلمته المسجّلة التي أُعدّت خصيصاً لهذه المناسبة.

تضطلع اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني بدور الوصي على هذا القانون وعلى احترامه وتنفيذه وتعزيزه. ويُشكّل ذلك أحد المواضيع الرئيسيّة للمؤتمر. ويُعتبر احترام القانون الدولي والالتزام بتعدّدية الأطراف الفعالة من الأهداف الرئيسيّة لسياسة سلوفينيا الخارجيّة. تعتقد سلوفينيا أنّ احترام القانون الدولي الإنساني، في هذا الوقت، أمر بالغ الأهميّة. وتشمل الأسباب التي تدعو إلى القلق النزعة المتزايدة نحو شنّ الهجمات على العاملين في المجالَين الإنساني والصحي، والمستشفيات، ومرافق الصحّة الأخرى، والمدنيّين. ويترتّب على التوسع الحضري للنزاعات المسلّحة وتكنولوجيات الحروب الجديدة تداعيات متعدّدة على السكّان المدنيّين. ويتعيّن علينا أن نعالج التطوّرات في نظم الأسلحة الذاتية التشغيل والاستخدام المحتمل لها بطريقة شاملة وآنية، إذ يجب أن تتمثّل مسؤوليتنا الأساسيّة في توفير حماية أفضل للمدنيين. شكراً، سيدتي الرئيسة.

الدكتور Allan Goldberg، عضو سابق، مجلس المحافظين، الصليب الأحمر الأمريكي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يسرّ الصليب الأحمر الأمريكي أن تتاح له فرصة ضمّ كلمته إلى هذا المنتدى الهام.

يتكرّر على مسمعنا في هذا المؤتمر الدولي أنّ الحاجة إلى الأعمال الإنسانية هائلة وتزداد تعقيداً. فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، شهد العالم نشوب نزاعات مسلّحة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. وقد تخطت الكثير من هذه النزاعات حدود القانون الدولي الإنساني. نرى أيضاً انتقال هذه النزاعات إلى المدن، مما يسبّب تداعيات مدمّرة للغاية. فالقتال الدائر في مناطق مثل مدنية حلب السورية أظهر للعالم ويلات الأعمال العدائية في المناطق الحضرية.

كذلك، تسبّب الهجمات المتعمدة والمتكررة والمنهجية على العاملين في مجال الرعاية الصحيّة والمرافق الصحية القدر نفسه من الدمار. ويزيد هذا العنف من البؤس الذي يعيشه المدنيّون الذين يعانون أساساً من النزاعات المسلّحة. ولا يزال يُشكّل الامتثال للقانون مشكلة أساسيّة. لهذا السبب، يكتسب فهم الناس للقانون الدولي الإنساني أهمية كبرى، اليوم أكثر من أي وقت مضى.

يعترف الصليب الأحمر الأمريكي أيضاً بالضرورة الملحة لاتّخاذ الإجراءات المناسبة للاستجابة لخطر تغيّر المناخ البالغ، والحاجة الملحة للوصول إلى أشد الفئات فقراً وضعفاً التي تتضرّر بشكل غير متناسب من التغيّرات المناخيّة. نُدرك أيضاً الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للقدرة على الصمود على الصعيد النفسي والعاطفي لدى الأفراد والأسر والمجتمعات، الذين يتنقّل عدد كبير منهم بشكل دائم ويعيش في مراكز حضرية سريعة النمو أو يكافح للحصول على الخدمات الرئيسيّة.

في سبيل تجاوز كلّ تلك التحدّيات، من الضروري بناء الثقة في الشبكة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لكي نستطيع أن نكون دائماً إلى جانب الذين يحتاجون إلينا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّنا لم نكسب ثقة الناس الذين نخدمهم بسهولة، بل كسبناها من خلال عملنا. وفي هذا الإطار، من المهم أن ترانا المجتمعات وتتعرّف إلينا قبل وقوع الكارثة. ومن الضروري أيضاً أن ترى المجتمعات أنفسها فينا وأن نمثّل التنوّع الموجود في الأشخاص الذين نخدمهم. وفي سبيل تعزيز الأثر الذي نتركه، من الضروري أن نتفاعل بشكل متساوٍ ومفيد مع الأشخاص الذين نخدمهم. فالمشاركة تعزّز المحاسبة أمام السكّان المتضرّرين، وتُخفّف من خطر إلحاق الضرر، وتضمن توفير الدعم بطريقة مناسبة ثقافياً.

تُعتبر الثقة بين السلطات والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أساسيّة لكي نقوم بمهمتنا الإنسانيّة. فتسمح لنا هذه الثقة بأن نكون شريكاً فعالاً في الأزمات. وفي الوقت الذي تواجه فيه البلدان تعقيدات متزايدة في حالات الطوارئ التي تؤثّر على السكّان، تسمح لنا علاقات الثقة بالاضطلاع بأدوار تكميليّة لتوفير بيئة مؤاتية للأعمال الإنسانيّة الفعالة.

أخيراً، سيدتي الرئيسة، تُعتبر ثقة الناس ضروريّة من أجل تقديم خدماتنا، فهي تمكّننا من الوصول إلى مجتمعات ذات خلفيات متنوعة، وتعبئة المتطوّعين، وتأدية دور الهيئة المساعدة لحكوماتنا. من المهمّ أيضاً حثّ الجهات المانحة على دعم مهمتنا.

نجتمع هنا كشبكة شديدة الترابط وكجهات مسؤولة في المجال الإنساني. وهدفنا الأسمى هو ضمان قدرتنا على تنفيذ مهمّتنا الرامية إلى إنقاذ الأرواح. شكراً.

سعادة السفير Frank Tressler Zamorano، الممثّل الدائم، البعثة الدائمة لشيلي في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

السيدة الرئيسة، أوّد أن أشكر منظّمي المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على عملهم الدؤوب لعقد هذا الاجتماع، الذي يحظى من دون شكّ بأهميّة أكبر كونه يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، التي تُعتبر الركن الأساسي للقانون الدولي الإنساني.

لقد تغيرت طبيعة النزاعات اليوم. فلم تعد بعض التهديدات التي تتعرّض لها المبادئ الإنسانية نفسها التي كانت تُواجهها منذ ٧٠ عاماً. نعاني مثلاً من مشكلة تغيّر المناخ، التي تؤثّر على مستوى الكوارث الطبيعية وحجمها، ومن مشكلة انتشار الأمراض التي لم تكن موجودة سابقاً.

تؤدّي وتيرة التحضّر العالمي المتزايد إلى ارتفاع نسبة النزاعات المسلّحة في المراكز الحضرية، مع استخدام الأسلحة المصّممة لساحات المعارك المفتوحة بشكل رئيسي أو غير المصّممة للاستخدام في المراكز السكانيّة، مما يعرّض السكّان المدنيّين بشدة للأضرار المباشرة وغير المباشرة. وتزداد المسألة تعقيداً مع مشاركة الجهات غير الحكومية في النزاع. لذا، علينا التصرّف بفاعلية أكثر لمنع المعاناة والحدّ من التبعات الإنسانيّة على السكّان المدنيّين في النزاعات، مع تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

إن لحالات الطوارئ طابع إنساني أيضاً. وتُعتبر مساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى تلك المساعدة بطريقة سريعة وشفافة ومع مراعاة مبدأ الحياد عنصراً مميزاً من عناصر العمل المنفّذ من قبل الصليب الأحمر في الموقع على جميع المستويات.

السيدة الرئيسة، من هذا المنطلق، يسمح لنا شعار «فلنعمل اليوم لبناء الغد» بإظهار اهتمامنا في أن يكون هذا المؤتمر المكان المناسب لإعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ التي تنظّم عمل الحركة واحترامنا لها. ونعتقد أنّ القرارات المقترحة تبيّن، بكفاءة وبالتراضي، فهماً للتحديات الأساسية التي تواجهنا على الصعيد العالمي، وتوفّر قدرات أفضل لتقديم المساعدة.

فضلاً عن ذلك، نعتقد أنّ طريقة تنظيم المؤتمر ملاءمة جدّاً، إذ إنّها تتيح المجال لآلية أكثر مرونة ضمن اللجان الثلاث ولمجموعة واسعة من الأحداث الموازية التي سنشارك فيها بقدر الإمكان، إلى جانب مناقشة القرارات.

نعتقد أيضاً أنّه من المهمّ إعادة تقييم مدى التزام الأطراف باللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية. لذلك، ننضمّ إلى الوعد المفتوح بتعزيز عمل اللجنة، وندعو البلدان التي لم تنضّم بعد إلى القيام بذلك أيضاً.

السيدة الرئيسة، تشارك شيلي في هذا المؤتمر، مقتنعة بالقوة المطلقة لقيم الحركة. لذا، من المهمّ أن نتمكّن في الوقت نفسه من التكيّف مع التحديات الجديدة التي تواجهنا ومن الدفاع عن إرث القانون الدولي الإنساني الذي بُني على مدى سنوات طويلة.

في هذا الصدد، نعتقد أنّ دعم العمل الذي تقوم به الحركة على جميع المستويات من أجل توسيع نطاق وجودها في العالم والتعاون لتقديم الحلول الإنسانيّة مسألة ذات أولوية. شكراً جزيلاً.

السيد Karim Silue، مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية كوت ديفوار في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، أودّ أوّلاً أن أوجّه أحرّ التهاني إليك، سيّدتي الرئيسة، على انتخابك لترؤس المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كذلك، أودّ أن أرحّب بكلّ المشاركين في المؤتمر وأن أهنّئ عناصر الحركة على عملهم من أجل توفير المساعدة والإغاثة للأشخاص المتضرّرين من الأوضاع الإنسانيّة حول العالم.

السيدة الرئيسة، يُعقد هذا المؤتمر في وقت تزداد فيه حالات الطوارئ زيادة كبيرة، ويعود معظمها إلى تجدد وتصاعد وتيرة النزاعات المسلحة، وتزايد العنف، وارتفاع نسبة الكوارث الطبيعية. وقد تسبّبت جميعها في وقوع عدد كبير من الضحايا وفي عمليات نزوح واسعة النطاق للمستضعفين والمحتاجين.

لذا، تسرّ كوت ديفوار المشاركة في المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يوفّر فرصة استثنائية لكلّ عناصر الحركة من أجل تسليط الضوء على الوضع الإنساني حول العالم، وتقييم العمل المُنجز على مدى السنوات الأربع الماضية، وإعداد استراتيجيات وحلول ابتكارية لتحسين إدارة الأزمات الإنسانية حول العالم.

السيدة الرئيسة، إنّ شعار هذا المؤتمر – «فلنعمل اليوم لبناء الغد» – يدعونا إلى اتّخاذ الإجراءات اليوم للتخفيف من معاناة الأشخاص المحتاجين وللحدّ من الأزمات والكوارث التي تُسبّب هذه المعاناة. لذلك، يدعم وفد بلادي كلّ التدابير والبرامج التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والتماسك الاجتماعي، والشروط التي لا غنى عنها التي تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار في دول العالم، وبالتالي إلى الحدّ من النزوح القسري.

تدعو كوت ديفوار أيضاً إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليَّين، لا سيّما خلال الأزمات. علينا أيضاً أن نواصل بذل جهودنا لضمان الامتثال لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

يعتقد وفد بلادي أنّ تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية ضروريّ أيضاً لتحسين إدارة الأزمات الإنسانيّة.

أخيراً، ترى كوت ديفوار أنّ تعزيز الإطار القانوني لحماية المستضعفين يُعدّ عنصراً أساسياً، أو يُعتبر العنصر الأكثر أهميّة، لنظام إدارة الأزمات الإنسانية. ونشجّع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة بهذا الموضوع، مثل الاتفاقيات بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرين.

السيدة الرئيسة، لا يمكنني أن أختتم كلمتي من دون الإشادة بصورة خاصة بكلّ الجهات الفاعلة الإنسانية والعمل الشجاع والجدير بالثناء الذي تقوم به حول العالم، معرّضة أحياناً حياتها للخطر. في هذا الصدد، تدين كوت ديفوار وتشجب بشدّة كلّ الهجمات والتهديدات على العاملين في المجال الإنساني. إنّ هذه الأعمال غير مقبولة، وينبغي التحقيق مع مرتكبيها ومحاكمتهم وإدانتهم.

تختتم جمهورية كوت ديفوار كلمتها عبر إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية، لا سيّما مبادئ عدم الإعادة القسرية، والتضامن، والشراكة، والمسؤولية المشتركة.

شكراً.

سعادة السفير Gian Lorenzo Cornado، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لإيطاليا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، تؤيّد إيطاليا بيان الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتودّ، بصفتها الوطنية، أن تضيف الملاحظات التالية إليه.

يصادف المؤتمر الثالث والثلاثون للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف. وتفرض علينا التحديات المعاصرة تعزيز دعمنا ومشاركتنا من أجل احترام المبادئ الأساسيّة للقانون الدولي الإنساني وتعزيزها، بهدف حماية الأشخاص الأبرياء في النزاعات المسلحة. فتتطلّب النزاعات المطوّلة، والحروب الحضرية، وهشاشة الدول، والأدوات التكنولوجية الجديدة للحروب، والكوارث الطبيعية الطويلة الأمد والدورية، اتّخاذ إجراءات جماعيّة. كذلك، تتطلّب حماية المدنيّين والمستضعفين والعاملين في المجال الإنساني احترام أطراف النزاع الحدود المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والواردة في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها، التي تشكل إيطاليا إحدى الدول الأطراف فيها.

السيدة الرئيسة، ما زال وصول المساعدات الإنسانية أحد أكثر المواضيع حساسيّة في جدول الأعمال الدولي. ويُعَد بناء الثقة من أجل إتاحة وصول المساعدات أمراً بالغ الأهميّة، نظراً لأثره الحاسم على فعالية المساعدات الإنسانية. لهذا السبب، نعترف بالمبادئ الإنسانيّة التي توجّه عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: أي الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلال. تدعم دولتنا بشدّة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكلّ المبادرات والإجراءات التي تقوم بها الحركة الدولية، التي تهدف إلى إدارة الوقاية من مخاطر الأزمات، بالإضافة إلى القدرة الاستجابية للدفاع عن روح سولفرينو التي تساعد على تأييد مبادئ العمل الإنساني واحترامها. في هذا السياق، تؤيّد إيطاليا القرار بشأن «إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني» تأييداً كاملاً.

نحن مقتنعون بشكل كبير بضرورة أن يكون النظام المستدام والسلمي للعلاقات الدولية قائماً على القواعد والقيم المشتركة، لا سيّما تلك التي تعكس القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. وينبغي ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، وليس فقط في توثيق الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وتُعتبر آليات المراقبة التكميلية أساسيّة في محاكمة مرتكبي الانتهاكات، من ناحية إعادة العلاقات السلمية ومنع النزاعات المسلحة الوطنية والدولية.

يجدّد القرار بشأن مواطن الضعف المتغيرة التزامنا بحماية أشد الفئات تضرّراً في حالات الطوارئ – أي الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السنّ، والجرحى – عن طريق أخذ احتياجاتهم الخاصّة بعين الاعتبار. في هذا الصدد، وكوننا طرفاً في الدعوة إلى العمل على إنهاء العنف الجنسي في النزاعات، نشارك بشكل كبير في منع كلّ أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحتها، وفي الدعوة إلى التوعية بشأن الحاجة إلى حماية وتمكين المرأة في السياقات الإنسانية. كذلك، ندعم ونعترف بدور المرأة الأساسي في إدارة مخاطر الكوارث، وفي عمليات بناء السلام والاستقرار، وضمن الحركة الدولية، على النحو المبيّن في القرار ذي الصلة.

السيدة الرئيسة، أختتم كلمتي في الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف بالقول إنّ إيطاليا تدرك أنّ عملنا ما زال في بدايته. ونحن مستعدون وملتزمون التزاماً كاملاً بتكثيف جهودنا مع كلّ الجهات المعنية الرئيسة. ونعتمد على اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية ككلّ لعملها ومساهماتها في سبيل عدم إغفال أحد في المجتمعات المدمّرة بفعل الحروب. شكراً لإصغائكم.

السيّد Keefe Chin، السكرتير الأوّل، البعثة الدائمة لجمهورية سنغافورة في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، ينعقد مؤتمرنا هذا في عام بارز يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف. ويدعو ذلك إلى الاحتفال، باعتبار أنّ اتفاقيات جنيف هي إحدى المعاهدات الدولية القليلة المصادق عليها دولياً وعنصراً رئيسياً في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

يتعيّن علينا إعادة النظر في توافق الآراء بشأن القانون الدولي الإنساني والمؤسسات الإنسانية. ومن المؤسف أنّنا نجتمع في وقت ازدادت فيه التحديات الإنسانية التي يواجهها العالم. فمنذ المؤتمر الدولي الأخير في عام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة النزاعات الدائرة وتفاقمت التعقيدات المرتبطة بها بسبب بعض الاتجاهات العالمية مثل تغيّر المناخ، والتحضر السريع، والتطرّف. فتُعتبر المُثُل والحتميات الإنسانية لبعض المنظمات مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياتها الوطنية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى، كما أنّها تمكّن الحركة الدولية من العمل في بيئات صعبة تلعب الثقة دوراً أساسيّاً فيها.

السيدة الرئيسة، سنغافورة ليست بمنأى عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان والاتجاهات العالمية. فعلى سبيل المثال، إنّنا معرّضون لتبعات تغيّر المناخ العالمي، كون دولتنا دولة جزرية صغيرة. ومن أجل التخفيف من هذا التحدّي الناجم عن مواطن الضعف تلك، نضع خططاً طويلة الأجل ونُدمج استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية الوطنية. ونعتزم تخصيص حوالى ١٠٠ مليار دولار سنغافوري على مدى السنوات الخمسين إلى المئة المقبلة لمعالجة تغيّر المناخ. ولكنّ التركيز على الاستراتيجية الوطنية فقط لا يكفي. فالمشاكل العالمية تتطلّب حلولاً عالميّة.

على الصعيد الدولي، تساهم سنغافورة في البعثات الإنسانية الدولية. على سبيل المثال، ساعدت سنغافورة الحرس الوطني في تكساس في عمليات الإغاثة بعد إعصار هارفي في سبتمبر ٢٠١٧. وساعدت أيضاً في المناطق القريبة منها، أي في إندونيسيا بعد الزلزال والتسونامي في سبتمبر ٢٠١٨، وفي لاوس بعد انهيار سدّ Xe Pian Xe Namnoy في يوليو ٢٠١٨، وفي تايوان بعد الزلزال الذي ضرب هوالين في فبراير ٢٠١٨. نشارك أيضاً تجاربنا في التأهّب لمخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود مع الدول النامية الأخرى. منذ عام ٢٠١٥، وكجزء من برنامج التعاون السنغافوري، نتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث (UNDRR) لبناء القدرات في الدول النامية بهدف تنفيذ إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث. وقد نُفّذت الجولة الأخيرة من هذه الدورة في شهر سبتمبر. وفي يونيو ٢٠١٩، دخلت سنغافورة في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل توفير التدريب المخصّص لتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث في ١٦ بلداً من بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي هي من البلدان الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية.

سنغافورة دولة صغيرة. وفي حين إنها لا تفرُض جدول الأعمال العالمي، إلا أنّ كلمتها تؤخذ في الاعتبار. سنواصل مساهمتنا في بذل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية الخطيرة التي نواجهها اليوم، ولكن لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. علينا تلبية نداء المؤتمر الدولي لهذه السنة معاً كمجتمع دولي، «فنعمل اليوم لبناء الغد». معاً، علينا أن نرسم طريقاً للمضي قدماً من أجل الحفاظ على السلام والازدهار في العالم وإرساء أسس تعاون إقليمي ودولي أوسع نطاقاً. شكراً.

السيّد Alejandro Celorio Alcántara، المستشار القانوني، أمانة العلاقات الخارجية، وزارة الخارجية في المكسيك

(الأصل بالإسبانية)

صباح الخير، سيدتي الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام،

نشأ القانون الدولي الإنساني للتخفيف من ويلات الحروب. ومنذ تطبيقه في ساحات المعارك، كانت رسالته واضحة: حتّى للحروب حدودها.

تسري هذه الحدود المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية والقانون العرفي بصمت. فلكل انتهاك يُبلّغ عنه في الصحافة الدولية، توجد مئات السيناريوهات التي يسيطر فيها القانون الدولي الإنساني على منطق العمليات العسكرية.

تشمل أحكام هذا القانون تبادل السجناء، وحماية البعثات الطبية والمدارس والأصول الثقافية، وضرورة اعتماد المعايير الدنيا لمعاملة السجناء. وتحترم أطراف النزاع هذه الأحكام بصورة يومية.

من هذا المنطلق، يجب ألّا تُقاس فعالية القانون الدولي الإنساني بعدد الفضائح، بل بالتطبيق الصامت له.

تعود علينا الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف في بيئة معقّدة، حيث يتمثّل البديل الوحيد للمجتمع الدولي في إعادة تأكيد القوة المطلقة لقيم القانون الدولي الإنساني ومبادئه.

يُشكّل هذا المؤتمر المكان المثالي للتفكير في مدى ملاءمة الفئات والمفاهيم القانونية الراهنة. يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت توفّر معايير التصنيف الحالية حماية كافية لأطراف النزاع المسلح غير الدولي وللسكّان المدنيّين.

في ظل الأوضاع الجديدة، مثل النزاعات المسلحة غير المتكافئة والنزاعات المسلحة في السياقات الحضرية، من المهمّ فهم القانون الدولي الإنساني وضمان تنفيذه كاملا. على وجه الخصوص، من المهمّ التأكّد من احترام هذا القانون عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق السكنية المحظورة، والإقرار بأنّ الأسلحة النووية تتعارض، بطبيعتها، مع القانون الدولي الإنساني.

بالنسبة إلى المكسيك، يتطلّب الامتثال للقانون الدولي الإنساني في النزاع المسلح الوجود المسبق لإطار قانوني وطني مرتبط باتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك الدولية. تعترف المكسيك بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم الحكومات على تطوير هذه الأطر القانونية وتحثّها على مواصلة بذل هذه الجهود.

بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ أن نتذكّر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أنّ مواطن الضعف الناتجة عن الفقر وتغيّر المناخ وغيرها من الظواهر الطبيعية والاجتماعية هي تحديات تتطلّب أن نعمل جنباً إلى جنب مع مكونات الحركة واعتمادنا نُهُجاً جديدة تكفل الحماية الشاملة للسكّان المدنيّين.

لقد قدّمنا وعودنا بمتابعة العمل مع الحركة في السنوات الأربع المقبلة.

نعرب عن أملنا في أن يؤدي عمل هذا المؤتمر إلى تفاهم أفضل بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ويعزّز الإجراءات المتّخذة في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى، مع مراعاة الأشخاص دائماً، لا سيّما الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، كركيزة أساسيّة لعملنا.

دعونا لا ننسى قوة الإنسانية أبدا.

سعادة السفير Peter Matt، الممثّل الدائم، البعثة الدائمة لإمارة ليختنشتاين في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، يصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف. وتُشكّل هذه الاتفاقيات حجز أساس القانون الدولي الإنساني المعاصر والإطار القانوني الرئيسي لحالات النزاع المسلح، بما في ذلك حماية المدنيين. لكنّ تراجع احترام القانون الدولي الإنساني قد بلغ مستويات مثيرة للقلق. لذلك، من المهمّ جدّاً اتّخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الامتثال لهذا القانون. تدعم ليختنشتاين كلّ الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا سيّما مشروع القرار بشأن خريطة الطريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.

تُعتبر المحاسبة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني مسألة محورية، ليس لضمان العدالة للضحايا فحسب، بل للمساهمة في الحفاظ على السلام ومنع تكرار الانتهاكات أيضاً. تُشكّل المحكمة الجنائية الدولية محور النظام الدولي للعدالة الجنائية.

وتبقى عالميّة نظام روما الأساسي هدفاً مهمّاً لليختنشتاين. ستستمر ليختنشتاين في تذكير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإمكانية إعطاء المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص في حالات الانتهاك الجسيم للقانون الدولي الإنساني.

السيدة الرئيسة، تشعر ليختنشتاين ببالغ القلق إزاء ارتفاع نسبة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ النساء والفتيات لسن الضحايا الوحيدات لهذا العنف، بل يمكن أن يكون الرجال والفتيان ضحايا العنف أيضاً، لا سيّما في سياقات التجنيد والاحتجاز. لذلك، ندعم ونرحّب بعمل المنظّمة غير الحكوميّة «مشروع جميع الناجين» في ليختنشتاين، التي تقوم بالأبحاث الضرورية وتدعو إلى تحسين الاستجابة العالمية لكل ضحية من ضحايا العنف الجنسي في النزاعات، بمن فيهم الرجال والفتيان. وندعم أيضاً عمل مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة التي تُحقِّق في الانتهاكات الجسيمة ضدّ الأطفال.

السيدة الرئيسة، سيؤثّر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة على مجتمعاتنا ويُحدّد مستقبل الحروب. لذلك، من الضروري مناقشة المخاطر والتحديات الناشئة ومعالجتها بطريقة وقائية من قبل المجتمع الدولي، مع إدراك أنّ القانون الدولي الإنساني يسري أيضاً على الفضاء الإلكتروني. تشير التطورات التقنية بوضوح إلى الحاجة إلى أنظمة جديدة في مجال نُظُم الأسلحة المستقلّة الفتّاكة الذاتية التشغيل، عن طريق تحديد معايير ملزمة تضمن قانوناً وجود عنصر بشري في عمليات اتّخاذ القرارات المتعلقة بهذه النظم. في هذا الصدد، نشدّد على أهميّة المبادئ التوجيهية الأحد عشر المتعلّقة بنظم الأسلحة المستقلّة الفتاكة المحدّدة من قبل فريق الخبراء الحكوميين (GGE) ضمن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأسلحة (CCW)، باعتبارها خطوة في الاتّجاه الصحيح. أيّدت ليختنشتاين هذه المبادئ في إطار «التحالف من أجل تعددية الأطراف»، وتُشجّع الدول على القيام بالمثل. بالإضافة إلى ذلك، تبذل ليختنشتاين جهداً كبيراً لتحديد مدى انطباق نظام روما الأساسي وغيره من الأطر القانونية الدولية، لا سيّما القانون الدولي الإنساني، على الحروب السيبرانية. وقد أنشأنا مع شركائنا مجلس مستشارين لمناقشة هذه المسائل.

في الختام، أوّد أن أعرب عن خالص تقدير ليختنشتاين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمشاركتها الأخيرة البارزة والأهمّ في القضية الإنسانية. شكراً.

السيّد Francisco Dionisio Fernandes، القائم بالأعمال، البعثة الدائمة لجمهورية تيمور- ليشتي الديموقراطية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، الزملاء الأعزّاء، يشرّفني تلاوة هذا البيان في المؤتمر الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعمل في تيمور-ليشتي في عام ١٩٧٥، وأصبحت منذ ذلك الحين جهة فاعلة أساسيّة في مجال المساعدة على منع المعاناة البشرية والتخفيف منها. لن ينسى التيموريون المساعدة التي قدّمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال النزاع، ونعترف بأهميّة الولاية التي أسندتها اتفاقيات جنيف إلى اللجنة.

تأسّس الصليب الأحمر التيموري في عام ٢٠٠٠، وسُجِّل كجمعية وطنية في سبتمبر ٢٠٠٥، وتمّ قبوله كعضو في الحركة في نوفمبر من العام نفسه. وصادقت تيمور-ليشتي على اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ في عام ٢٠٠٣، وعلى البروتوكولَين الإضافيَين الأوّلَين في ٢٠٠٥، وعلى البروتوكول الإضافي الثالث في ٢٠١١. في عام ٢٠٠٩، سُنّت التشريعات المحلية لحماية الكريستالة الحمراء من خلال القانون الحكومي رقم ٢٠٠٩/١٢ بشأن استعمال وحماية شارة الصليب الأحمر في تيمور-ليشتي.

بالإضافة إلى ذلك، وقّعت تيمور-ليشتي، بصفتها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في عام ٢٠٠٤، وانضمّت إلى إعلان يفيد بأنّ التجنيد الطوعي في القوات المسلحة في تيمور-ليشتي لا يمكن أن يحصل إلّا بعد أن يبلغ الفرد ١٨ عاماً. وأكّد القانون الحكومي رقم ٢٠٠٧/٣ على أنّ التعداد والخدمة العسكرية هو للمدنيّين الذين بلغوا ١٨ عاماً من العمر.

فضلاً عن ذلك، أصبحت تيمور-ليشتي طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٦ سبتمبر ٢٠٠٢، وسمح المرسوم الاشتراعي ٢٠٠٩/١٩، الذي أقرّ قانون العقوبات، في الكتاب ٢، الباب ١، الفصل ٢ بالمحاكمة المحلية للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حربية.

في ما يتعلق بالمعاهدات التي تتناول تقييد استعمال بعض الأسلحة أو منعها، وقّعت تيمور-ليشتي على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠٢، وعلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٣.

تتمتّع حكومة تيمور-ليشتي والصليب الأحمر التيموري بعلاقة فريدة من نوعها، ويعملان بشكل وثيق على عدد من المسائل والمشاريع، التي تهدف أساساً إلى بناء القدرة على الصمود وإدارة الكوارث. ترتكز هذه المشاريع في العاصمة ديلي وفي المحافظات الثلاث عشرة، وتشمل الجفاف، وتفشي الأمراض الحيوانية، وإنفلونزا الخنازير الآسيوية، والكوارث من صنع البشر – الحرائق أو الحوادث – والمدارس وتطوير المناهج الدراسية، وخدمات الإسعاف، والماء والصرف الصحي، والتغذية، والمجتمع والصحة، والتبرع بالدم.

في عام ٢٠١٩، قدّمت الحكومة التيمورية دعماً مالياً للصليب الأحمر التيموري مقداره ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وتستمر الحكومة في دعم الصليب الأحمر التيموري بصفته جمعية غير ربحية وطوعية مهمّة لتوفير المساعدات الإنسانية. شكراً، سيّدتي الرئيسة.

سعادة السفير Michael Gaffey، الممثّل الدائم، البعثة الدائمة لأيرلندا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، لقد وافقت الوفود التي اجتمعت هنا منذ ٧٠ عاماً على اتفاقيات جنيف، إذ كانت ويلات الحرب العالمية محفورة في ذاكرتها. وصمّمت بشدة على ضرورة اتّخاذ التدابير اللازمة لتجنّب التوجه من جديد إلى الهاوية، فعملت على صياغة مجموعة من الاتفاقيات لحماية الإنسانية في أوقات النزاع. ونعبّر اليوم عن امتناننا لالتزامات هذه الوفود ومهاراتها. فقد شكّلت تلك الاتفاقيات مصدراً أساسيّاً للاستقرار والنظام على مدى السنوات السبعين الأخيرة، وقدّمت بالدرجة الأولى الحماية من المعاناة غير الضرورية لملايين الأشخاص الأبرياء.

نجتمع اليوم في عالم مليء بالتطورات التكنولوجية التي يمكن أن تقضي على الفقر وتحدّ من عدم المساواة. مع ذلك، يتأثّر عدد كبير جدّاً من الدول والمجتمعات بالنزاعات والمعاناة المتعددة، ويحتاج أكثر من ١٤٨ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية. وتجدر الإشارة إلى أنّ المسبِّب الرئيسي لهذه المعاناة هو النزاعات.

نعرب اليوم عن تقديرنا لعناصر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجمعيات الوطنية، الذين يعملون في الخطوط الأمامية للاستجابة لهذه الحاجة الإنسانية. فيمثل عملهم الشجاع مصدر إلهام لنا. ستستمر أيرلندا في دعم جهودكم، لا سيّما من خلال التمويل غير المخصّص المقدّم إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

نعتقد أنّ الزيادة في الاحتياجات الإنسانية والتحديات الكبيرة للقانون الدولي الإنساني التي برزت في السنوات الأخيرة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ومن واجبنا معالجتهما معاً.

أوّلاً، إنّ طبيعة النزاعات قد تغيّرت وأصبحت أكثر تحضّراً وتجزؤاً وامتداداً. يساور أيرلندا قلق بالغ من أنّ المدنيين ما زالوا يتحمّلون وطأة النزاعات المسلحة. لذا، يجب أن نعمل على دعم حماية المدنيين وتعزيز الاحترام والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُخطّط أيرلندا لعقد مؤتمر دولي في دبلن في مايو ٢٠٢٠، بعد انتهاء المشاورات الجارية في جنيف، لاعتماد إعلان سياسي يتناول الأذى والضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق السكنيّة.

ثانياً، إنّ تطوّر قدرات الهجمات السيبرانية ونظم الأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية خطيرة. فنظم الأسلحة الجديدة هذه قادرة على التسبب في معاناة عدد لا يحصى من الناس. لذا، علينا أن نتابع مناقشاتنا بشأن تداعيات استخدام هذه النظم في أسرع ما يمكن.

لكن قبل كلّ شيء، يُعتبر احترام القانون الدولي الإنساني مسألة إرادة سياسية. فينتهك عدد كبير من الجهات في العالم المعاصر – من الدول إلى الجماعات الإرهابية – القانون الدولي الإنساني دون عقاب. وأكثر من يعاني نتيجة لذلك هم المدنيون الأبرياء.

لم تجتمع دول العالم منذ ٧٠ عاماً إلا بعد أن عاشت ويلات النزاع العالمي. دعونا لا نكرّر أخطاء الأجيال السابقة. فلنكثّف جهودنا اليوم لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقيات جنيف، ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتوفير الدعم القوي والفعال لعمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. شكراً.

سعادة السفير M. Shameem Ahsan، الممثّل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، صباح الخير. اسمحوا لي بدايةً بأن أشكركم على حضوركم اليوم. نعتقد أنّ شعار المؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد» يأتي في الوقت المناسب ليبعث على التفاؤل. فيشهد العالم تهديدات متعدّدة ومتقاطعة، بما فيها طبيعة الحروب والنزاعات المعقّدة والكوارث الطبيعية المتكررة بسبب تغيّر المناخ. ويُشكّل ظهور الشعبوية الجديدة التي تؤدي إلى العنصرية ورهاب الأجانب تهديداً محتملاً للسلام والأمن. نتيجة لذلك، نرى ارتفاعاً في عدد الأشخاص المحاصرين في الأزمات الإنسانية الممتدة والخطيرة عبر القارات. ويؤدي ذلك إلى تقويض الكرامة البشرية وكبح تطلعاتنا إلى تنمية شاملة للجميع من دون إغفال أحد.

السيدة الرئيسة، وُلدت جمهورية بنغلاديش من رحم الكفاح من أجل السلام والعدالة. وأيّدت باستمرار نبذ الحرب، واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، والحلّ السلمي للنزاعات في العلاقات الدولية. وتحقيقاً لذلك، دعت إلى اعتماد «ثقافة السلام» في الأمم المتّحدة في عام ١٩٩٩. تنبع مشاركتنا المستدامة والرائدة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام وتحقيق استدامته من هذه القيم والمبادئ. وتجدر الإشارة إلى أنّ جمهورية بنغلاديش هي البلد الأوّل في جنوب آسيا الذي وقّع على اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين وصادق عليها. وتبعاً لجهودنا الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، شكّلنا اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في عام ٢٠١٤، ونحن في صدد صياغة التشريعات الوطنية المتعلقة باتفاقيات جنيف.

كما هو معروف اليوم، تستضيف بنغلاديش، لأسباب إنسانيّة بحتة، أكثر من ١,١ مليون روهنجي تعرّضوا للنزوح القسري. وعلى الرغم من ندرة الموارد، نفعل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بدعم من المجتمع الدولي. في هذا الصدد، نُقدّر دعم اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. ومن الواضح أنّ النُهُج الإنسانية يجب أن تكون اليوم شاملة وأن تدمج المجتمع المضيف من أجل تجنّب أي ارتفاع في التوترات في المنطقة. ويؤدي التدهور البيئي الخطير، والنقص الشديد في الأراضي، وعدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن بقاء هؤلاء الأشخاص إلى انعدام القدرة على تحمّل الأوضاع السائدة. لذلك، أُعدّت الخطة لنقل ١٠٠,٠٠٠ شخص بشكل أساسي إلى بهاشان شار بالتعاون مع كلّ الجهات المختصة، ولتقديم مساعدات إنسانية أفضل لهم. في هذا الصدد، تُعتبر مشاركة المجتمع الدولي المستمرّة وفهمه أساسيّين لحلّ المشاكل وحفظ السلام والاستقرار.

دعمت مُثُل السلام والأمن والإنسانية نضالنا من أجل الاستقلال؛ وهي القيم نفسها التي كرّس أب الأمة، البانجو باندو شيخ مجيب الرحمن، حياته من أجلها. وللحفاظ على هذه القيم، وفي ذكرى هذا القائد الأسطوري، ستحتفل بنغلاديش بالذكرى المئوية لميلاده العام المقبل، الذي يصادف أيضاً مئة سنة على تعددية الأطراف و٧٥ سنة على تأسيس الأمم المتحدة. شكراً.

السيّدة Nino Osepaishvili، الأمينة العامّة، جمعية الصليب الأحمر الجورجي

(الأصل بالإنكليزية)

حتّى للحروب حدودها. تعبّر هذه الفكرة البسيطة والمهمّة عن المعنى الرئيسي للقانون الدولي الإنساني، الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. ومن هذا المنطلق، يتمثّل الهدف الرئيسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وتُعتبر الجمعيات الوطنية مؤهلة لتعزيز تنفيذ هذا القانون في مناطق عملها. وقد نجحت دول متعددة في إنشاء هيئات معنية بالقانون الدولي الإنساني، تُعرف باللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

من الجدير بالذكر أنّ حكومة جورجيا أنشأت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وهي هيئة أُنشئت لدعم تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وتعتمد خطّة العمل الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني. تترأس وزارة العدل في جورجيا هذه اللجنة. وتُشكّل جمعيّة الصليب الأحمر الجورجي جزءاً من خطة العمل الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني واللجنة المتعددة الوكالات المعنية بالقانون الدولي الإنساني، بصفة مراقب، إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تدعم الجمعية الوطنية الحكومة في مختلف الأنشطة تماشياً مع دورها المساعد. ومن أجل تعزيز العلاقة بين الجمعية الوطنية والحكومة، أعدّت جمعية الصليب الأحمر الجورجي نسخة أولية من التعهدات المشتركة بالاستناد إلى النسخ الأولية الأساسية للقرارات. كذلك، تواصلت وتفاوضت الجمعية الوطنية مع الوزراء المعنيين بشأن التعهدات المشتركة، وذلك في ما يتعلّق بنشر القانون الدولي الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث، وإعادة الروابط العائلية، والأوبئة والجائحات، والصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي. نعتقد أنّ التعهد المشترك سيعزّز الحوار ويُحدّد الالتزامات من أجل المضي قدماً في أيّ هدف نسعى إلى تحقيقه.

تكفل جمعية الصليب الأحمر الجورجي احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، من خلال نشر المعرفة وتسهيل الالتزام بالقواعد على الصعيد الوطني، باعتبارها قانوناً بشأن جمعية الصليب الأحمر الجورجي. ستواصل جمعية الصليب الأحمر الجورجي عملها الهامّ المتعلق بتعزيز الدعم للقانون الدولي الإنساني، بالتعاون الوثيق مع حكومة جورجيا وشركاء الحركة. شكراً.

السيدة Liying Yu، نائبة مدير إدارة الاتّصال الدولي، جمعية الصليب الأحمر الصيني

(الأصل بالإنكليزية)

تأسّست جمعية الصليب الأحمر الصيني في عام ١٩٠٤. وتطوّرت الجمعيّة على مدى السنين، فوصلت منظّماتها الشعبية إلى ٩١,٠٠٠، وضمّت ١٧ مليون عضو و١,٢ مليون متطوّع يوفّرون الخدمات الإنسانية في المجتمعات الحضرية والريفية. نفّذ الصليب الأحمر الصيني عمليات طوارئ في سياق كوارث كبرى، وشكّل فرق استجابة لحالات الطوارئ، ووفّر شهادة التدريب الدولي على الإسعافات الأوّلية، ودعم بفعالية البرنامج المعني بقدرة المجتمع على الصمود.

بذل الصليب الأحمر الصيني أيضاً قصارى جهده لدعم الجمعيات الوطنية الأخرى من أجل مساعدة أشد الأشخاص ضعفاً. وأُنشئ مركز طبي صيني-باكستاني للإسعافات الأولية في ميناء كوادر في باكستان، مع فريق طبي صيني. تمّ التبرّع أيضاً بمستشفيات متنقلة لسوريا والعراق في مناطق النزاعات المسلحة، ولعب ذلك دوراً أساسياً في الخدمة الطبية المقدّمة من قبل جمعيات الهلال الأحمر المحلية. وخضع أكثر من ٢٠٠ طفل يعانون من أمراض القلب الخلقية في أفغانستان ومنغوليا عمليات جراحية مجانية في الصين. وحضر مشاركون من ٦٢ بلداً حلقات العمل حول بناء القدرات في الصين. كان هذا التعاون الدولي موضع ترحيب وتقدير من قبل السلطات الحكومية المحلية والمجتمع. وساهم مساهمة كبيرة في توطيد التواصل بين الشعوب.

يودّ الصليب الأحمر الصيني تقديم اقتراحَين. يتمثّل الأوّل في ضرورة تعزيز التواصل والتعاون في المجال الإنساني والتكاتف لبناء مجتمع يتّسم بمستقبل مشترك للإنسانية. فلا يمكن إلّا للتنمية أن تقضي على الأسباب الجذرية للفقر والنزاع، ولا يمكن توفير استجابة مشتركة للطلب العالمي على المساعدات الإنسانية إلّا من خلال تعزيز تعاوننا. إذاً، على مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تواجه الأزمات الإنسانية المعقدة والخطيرة أن تعزز التواصل والتبادل في ما بينها، تحقيقاً للرؤية المتمثلة في بناء مجتمع يتّسم بمستقبل مشترك، مع فهم الضرورة والحاجة الملحة إلى اتّخاذ إجراءات مشتركة بشكل كامل.

ثانياً، علينا أن نركّز على التعليم الإنساني والشباب في الصليب الأحمر من أجل تحقيق تنمية مستدامة وصحية. وعلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تدعم تخصيص حصّة للعمل الإنساني وأن تعزّز قدرات الخدمة من خلال التعليم والتدريب. ويجب أن تكون متاحة للموظفين والأعضاء والمتطوعين والجمهور. على الجمعيات الوطنية أن تستمر في دعم الشباب في الصليب الأحمر وأن تقدّم منصّة أساسية للشباب ليشاركوا في الأعمال الإنسانية. شكراً.

سعادة السفير Khalil-ur-Rahman Hashmi، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلاميّة في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتأييد البيان الذي قدمته أذربيجان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كذلك، أوّد أن أشيد باللجنة الدائمة، واللجنة الدولية، والاتحاد الدولي على الجهود الدؤوبة لإنجاح هذا المؤتمر.

لطالما التزمت باكستان باتفاقيات جنيف، بوصفها دولة موقعة على تلك الاتفاقيات وعضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. تندرج باكستان أيضاً ضمن الأطراف في البروتوكولَيْن الأول والثاني، وتحترم أحكامهما. وتعكس اتفاقيات جنيف عزمنا الجماعي على إدارة آثار الحروب والاعتناء بالمرضى والجرحى. وفي حين أنّ الأمرَين مهمّان وأساسيّان، يجب توجيه مناقشاتنا هنا وفي الأمم المتحدة نحو منع نشوب النزاعات وحلّها، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وحمايتها في كامل دورة النزاع المسلح.

توجّه الاعتبارات الأوّلية التالية سياستنا الوطنية: احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً، وتعزيزه ونشره، بالإضافة إلى تنفيذه وتنفيذ قواعده ومبادئه؛ دعم حقوق الضحايا مع المحاسبة الكاملة؛ احترام سيادة الدولة، ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ رفض استخدام القوة من جانب واحد، باعتباره انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أودّ أن أوضّح أربع نقاط في بيان بلادي. أوّلاً، لقد ساهم استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في تقويض القانون الدولي. لذلك، علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تحسين استجاباتنا والعمل على تحقيق توافق مبكر في الآراء من أجل مواجهة التحديات المعاصرة. ثانياً، تدعو الحاجة إلى التأكّد من تحقيق المحاسبة في المبادئ المتعلقة بمسؤولية الدول، لا سيّما الدول القوية. ويُعتبر ذلك ضرورياً لتعزيز المحاسبة بصورة شاملة. ثالثاً، يتطوّر القانون الدولي الإنساني مع التغير المستمر لكل ما هو حولنا؛ وعلى الرغم من ضرورة وضع قواعد جديدة، من المستحسن أيضاً تنفيذ القواعد الموجودة بطريقة فعالة. فمن المهمّ مكافحة الانتقائية، والاستثنائية، والمعاملة التمييزية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية الأشخاص. رابعاً، يجب احترام اتفاقيات جنيف الأربع والامتثال لها بشكل كامل في جنوب آسيا. تنطبق المبادئ العامّة لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني ونطاق تطبيق كلّ منها على الحالات التي يكافح فيها الناس ضدّ الاحتلال الأجنبي من أجل حقّهم في تقرير المصير، على النحو المحدّد في ميثاق الأمم المتحدة وكلّ اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية. نحثّ المجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى حماية الأشخاص الخاضعين للاحتلال الأجنبي ومعالجة التحديات الإنسانية التي يواجهونها.

السيّدة Gayethri Murugaiyan Pillay، القائمة بالأعمال، المستشارة، البعثة الدائمة لجمهورية سيشيل في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، الحضور الكريم، تودّ حكومة جمهورية سيشيل بدايةً أن تشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتعرب عن تقديرها لهما على جهودهما الرامية إلى عقد هذا المؤتمر بنجاح.

تبقى سيشيل ملتزمة باحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال امتثالها وتعزيزها لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، بالإضافة إلى الصكوك الدولية الرئيسية الأخرى، مثل المعاهدة بشأن الإتجار بالأسلحة. فضلاً عن ذلك، تحافظ سيشيل، من خلال تعزيزها للعمليات الديمقراطية وممارسات المصالحة الوطنية، على مجتمع سلمي يمنع نشوب النزاعات.

على الرغم من أنّ الأسرة الدولية تحتفل بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف هذه السنة، تبقى المبادئ الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وللقانون الدولي أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى، في زمن النزاعات المستمرة، والتعقيدات المتزايدة، والأعمال الوحشية الشنيعة.

يُقدّم شعار المؤتمر هذه السنة «فلنعمل اليوم لبناء الغد» حافزاً لكلّ الدول والجهات الفاعلة من أجل العمل على تحقيق مستقبل آمن وسلمي من صنع أيدينا. ويُشكّل تغيّر المناخ أحد أكبر التهديدات التي سنواجهها في مسعانا هذا. ولا يُعتبر تغيّر المناخ مفهوماً مجرداً بالنسبة إلينا، بل إنّه حقيقة تؤثّر على سبل عيشنا اليومية، كوننا دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. أمّا بالنسبة إلى الأشخاص العالقين في دورة النزاع، فيُشكّل تغيّر المناخ موطن ضعف مزدوجاً. وبالنسبة إلى المدنيين الذين يعانون من النزاعات والنازحين داخلياً والمجتمعات الخارجة من ظروف الحرب، تردع آثار تغيّر المناخ إجراءات التعافي وإعادة الإعمار والصمود. فضلاً عن ذلك، تساهم النزاعات والحروب بشكل حتمي في تغيّر المناخ نتيجة استخدام مختلف أنواع الأسلحة وتدمير الموارد الطبيعية أثناء الحرب.

يساعد الامتثال لمبادئ القانون الدول الإنساني على حماية بيئتنا والحدّ من خطر التعرّض للتغير المناخي. وعلى خلفية الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، ندعو كلّ الدول الأطراف إلى اتّخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، لا سيّما في حالات النزاعات الممتدة. وتقع المسؤولية علينا كلّنا لبناء مستقبل، لا ينجو فيه المدنيون المحتاجون إلى المساعدات الإنسانيّة فحسب، بل يحصلون على العناصر الأساسيّة للازدهار أيضاً.

سيدتي الرئيسة، أختتم كلمتي بالاعتراف بالجهود الدؤوبة والتضحيات المقدمة من الموظفين والمتطوعين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل توفير المساعدة والإغاثة والسلامة والأمن إلى ملايين الأشخاص المحتاجين حول العالم. شكراً، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير Sek Wannamethee، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لتايلاند في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة، بالنيابة عن حكومة تايلاند الملكية، أودّ أن أؤكّد مجدّداً على التزامنا المستمر باتفاقيات جنيف، وعلى دعمنا لعمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز المبادئ الإنسانية.

على الرغم من مرور سبعين عاماً، تبقى اتفاقيات جنيف على نفس القدر من الأهمية التي كانت عليه من قبل. وتزداد أهمية العمل الإنساني بسبب المخاطر والتحديات العالمية الملحة التي نواجهها اليوم. لقد قيل الكثير عن الأشكال الجديدة للنزاعات،

واستخدام التكنولوجيات الجديدة – بما فيها الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي – والكوارث الطبيعية، والجائحات، والأزمات الاجتماعية-الاقتصادية. ويتمثّل القاسم المشترك بينها في تهديدها لسلامة الأشخاص ورفاههم، وتهديد الإنسانية جمعاء.

بالنظر إلى الماضي، نرى أنّ لتايلاند تاريخاً طويلاً من تبني المبادئ الإنسانية منذ اعتماد اتفاقية جنيف الأولى في عام ١٨٦٤. بالنسبة إلينا، تنطبق المبادئ الإنسانية على الجميع، وعلى كلّ دولة، وعلى الأشخاص المحتاجين، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العمر أو العرق أو الخلفية الإثنية أو الثقافية.

أعضاء الوفود الكرام، دعوني أشارك معكم ثلاث نقاط أساسيّة. أوّلاً، يُعتبر العمل الإنساني أكثر من «استجابة»، فهو يشمل «التأهب» و«الوقاية» أيضاً. ولا يتمثّل نجاح القانون الدولي الإنساني في معالجة انتهاكات هذا القانون فقط، بل يجب أيضاً الالتفات إلى غياب هذه الانتهاكات. في هذا السياق، شهدنا على تزايد النزاعات الممتدة ومجموعة التحديات المرتبطة بها. وقد أنقذ «التأهّب» و«الوقاية» الأرواح. يساهم أيضاً بناء القدرات وتوفير التدريب للسلطات المحلية والموظفين في المجال الإنساني في تحقيق استجابة إنسانية فعالة.

ثانياً، يتطلّب تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، قبل كلّ شيء، الفهم والثقة. فينبغي للاشخاص والسلطات فهم المبادئ والقواعد الإنسانية، بالإضافة إلى عمل الحركة الدولية الذي يهدف إلى دعم هذه المبادئ. ومن أجل أن تكتسب الحركة ثقة الناس والسلطات، من المهمّ احترام مبادئ الحياد والاستقلال وعدم الانحياز. تطرقت المناقشات الأخيرة إلى أنشطة الحماية والمساعدة الخاصّة بالحركة في الحالات غير المشمولة في القانون الدولي الإنساني، مثل الاضطرابات والتوترات الداخلية. تُشجَّع الحركة على إيجاد التوازن الصحيح، إلى جانب الالتزام بالقانون، والحفاظ على المشاورات الوثيقة مع الدول، والتواصل المستمر مع الأشخاص والسلطات المحلية.

ثالثاً، تُعتبر الشراكة مع المجتمعات المحلية أساسيّة لتعريف الأشخاص الموجودين على الأرض على القانون الدولي الإنساني. إنّ العمل مع المجتمعات المحلية يساعد على تقييم احتياجات الناس وأولوياتهم، وتوسيع شبكات التنفيذ، وزيادة الفعالية والكفاءة. يجب أيضاً تعزيز دور المتطوعين المجتمعيين. كانت لتايلاند عدّة تجارب جيّدة في العمل مع المتطوعين في كافة القطاعات، بما فيها الحدّ من مخاطر الكوارث، وخدمات التعليم والصحة، والتنمية المستدامة. كذلك، علينا أن نسعى إلى إيجاد مجتمع يتحلّى بالرعاية والمشاركة. يمكن أن تساهم ثقافة التطوّع في تحقيق عمل إنساني فعال ومستدام. لذلك، نحتاج إلى هذا النوع من الحركات العالمية لإلهامنا على التخفيف من الألم وللتأكّد من عدم إغفال أحد.

الدكتور Omar Awadallah، رئيس الإدارة العامة للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية في دولة فلسطين

(الأصل بالعربية)

أتقدم إليكم، السيدة الرئيسة، بالتهنئة على اختياركم لرئاسة هذا المؤتمر الهام. كما نتقدم بالشكر لسويسرا على حُسن الاستضافة... دولة فلسطين وشعبها، أحد أكثر المدافعين عن القانون الإنساني الدولي وعن النظام المتعدد الأطراف والقائم على القانون، في وقتٍ يتعرض فيه هذا النظام للتهديد بالتقويض والبلطجة والتنمر. وبذلك، تجد السلطات القائمة بالاحتلال، دعماً كاملاً وغير مشروط في خرقها للقانون الدولي، وتحديها للإجماع الدولي، بتشجيعٍ ودعمٍ من بعض الأطراف الدولية، بما يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجهنا. كما أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها القانون الدولي، هو استمرار الحصانة والإفلات من العقاب، دون مساءلة أو تقديم العدالة لضحايا جرائم الحرب. فمن المخيب للآمال، أنه بعد مرور سبعين عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، لا يزال بعض الأطراف لا يحترمون القانون الدولي، ولا يضمنون احترام قواعد القانون الدولي على النحو الوارد في المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف، التي تعتبر الاختبار الأهم لقوة إنسانيتنا.

(الأصل بالإنكليزية)

ينصّ القانون الدولي الإنساني على ضرورة عدم انتهاك مواده. سيدتي الرئيسة، إنّ الإفلات من العقاب يغذي الإجرام. لذلك، نجتمع هنا لطرح مسألة تدهور القانون وتطبيقه وممارساته. فمن المؤسف أنّ القانون الدولي الإنساني يمكن أن يُنتهك، ولكنّه لا يمكن ولا يجب أن يُلغى.

السيدة الرئيسة، لا يعني انتهاك القانون الدولي الإنساني نقص المعرفة بشأن القانون الدولي وممارساته. فالموضوع متعلّق بالإجرام والحاجة إلى المحاسبة، وبغياب الأخلاق والآداب والمبادئ. شكراً لكم، السيدة الرئيسة.

السيّدة Kerry Nickels، رئيسة الجمعية الوطنية، الصليب الأحمر النيوزيلندي

(الأصل بالإنكليزية)

بالنيابة عن الصليب الأحمر النيوزيلندي، مساء الخير. كان يوم الخامس عشر من مارس ٢٠١٩ يوماً تاريخياً لنيوزيلندا. فبدأ آلاف الطلاب في ذلك اليوم بالدعوة إلى اتّخاذ إجراءات بشأن تغيّر المناخ. وضجّ التجمّع السلمي الذي أُقيم في الشوارع المحيطة بالبرلمان في ويلينغتون بصرخات جيل جديد وجد قضيته. ولكنّ الأحداث الجارية في كرايستشيرش طغت على أصوات الشباب. فقد وقع هجوم إرهابي في مسجدَين، حيث كان يتجمّع ٤٠٠ مواطن نيوزلندي بطريقة سلمية للصلاة. وصل عدد القتلى في ذلك اليوم، وفي الأيام التالية، إلى ٥١ قتيلا.

شملت الاستجابة الإنسانية الفورية الدعم النفسي-الاجتماعي على الصعيدَين المجتمعي والفردي إلى الناجين، وخدمة إعادة الروابط العائلية. استمر الفريق المعني بالهجرة في الصليب الأحمر النيوزيلندي بدعم أوساط اللاجئين السابقين المتضررين مباشرة من الهجوم، بالإضافة إلى مجتمع اللاجئين الأوسع نطاقاً الذي نعمل معه في محيط نيوزيلندا. بالإضافة إلى ذلك، ضممنا كلمتنا إلى الكلمات المختلفة في المجتمع المدني، بقيادة رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن، التي أكّدت مجدّداً التزامنا بمبادئ الكرامة والمساواة والتنوع في المجتمع النيوزيلندي.

انطلاقاً من هذه التجارب، نودّ أيضاً أن نؤكّد على أهمية الاتصالات الأوسع نطاقاً في عملنا الإنساني: المشاكل المترابطة والحلول المترابطة على حد سواء. وتُعتبر التحديات الإنسانية التي نواجهها اليوم عابرة للحدود أكثر من أي وقت مضى – فقد أُعيد نشر الهجوم الذي وقع في مسجدَي كرايستشيرش آلاف المرات على الإنترنت في جميع أنحاء العالم بشكل فوري. على نحو مماثل، من الضروري أن تكون النُهُج التي نتّبعها لهذه المشاكل عابرة للحدود أيضاً. تشمل المشاكل الأخرى التي تتطلّب حلولاً عابرة للحدود تغيّر المناخ وتهديد استخدام الأسلحة النووية.

وطالما ربطت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستجابات الإنسانية بتعزيز وتطوير الإطار القانوني لحماية المستضعفين. نعترف بأنّ الأنظمة الدولية المتينة والمتعددة الأطراف والقائمة على القواعد، كتلك التي نجدها في اتفاقيات جنيف، تصبّ في مصلحة الإنسانية المشتركة.

ما زال أمامنا شوط طويل. ولهذا الغرض، نؤكّد على الأهمية المستمرة للعمل مع زملائنا في الحركة وفي الحكومات، بما فيها حكومتنا الخاصّة. على سبيل المثال، نتعهد مع حكومة نيوزيلندا بدعم نهج منسّق للتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وتنفيذها. وفي سبيل تحسين فهم القانون الدولي الإنساني، ودعم الحوار حول المشاكل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، نتعهد مع حكومة نيوزيلندا بإعداد التقارير الخاصّة بالتنفيذ المحلي للقانون الدولي الإنساني ونشرها. وكجزء من منطقة المحيط الهادئ، التي تزداد فيها وتيرة وشدّة الظواهر المناخية، نتعهد مع حكومة نيوزيلندا بتعزيز نهج محلي للتأهّب للكوارث والاستجابة لها في منطقة المحيط الهادئ المتأثرة بتغير المناخ. شكراً.

القاضية Suzan Abdel Rahman، منسّقة المجموعة العربيّة

(الأصل بالعربية)

أتوجه بالتحية للسيدة الرئيسية... يتشرف وفد جمهورية مصر العربية بإلقاء هذا البيان نيابةً عن المجموعة العربية... يُعقد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب والهلال الأحمر بالتزامن مع مرور سبعين عاماً على إقرار معاهدات جنيف الأربع، التي تعتبر الركيزة الأساسية لنظام القانون الدولي الإنساني المعاصر. وعلى الرغم مما تم تحقيقه من إنجازات على صعيد احترام القانون الدولي الإنساني، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل مواجهة التحديات التي تواجه تنفيذ القانون الدولي الإنساني في عالمنا المعاصر، والتي ورد ذكر الكثير منها في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الشأن. وتعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ تجاه استمرار انتهاك المبادئ الأساسية لهذا القانون، واستهداف المدنيين الأبرياء، مما تسبب في قتل ونزوح الملايين وتدمير ممتلكاتهم والمرافق الحيوية التي يعتمدون عليها، وزيادة نشاط الجماعات المسلحة الإرهابية، التي تستخدم المدنيين كدروع بشرية، واستمرار العدوان والاحتلال الأجنبي والتدخل في شؤون دول المنطقة من مخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. في ضوء ما تقدم، تؤكد المجموعة العربية، ضرورة التزام كافة الدول باحترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وفق المادة (١) من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والمادة (١/١) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧. كما تود الإشارة إلى توافق المجتمع الدولي على هذا المبدأ في قرارات المؤتمر الدولي الصادرة عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١. كما تناشد المجتمع الدولي، بتأكيد تجنيب المدنيين، غير المشاركين في الأعمال

القتالية، معاناة الحرب، وخاصة النساء والأطفال والمعاقين، وهم أشد الفئات عرضة للخطر، والذين يجب حمايتهم من أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والإيذاء البدني والنفسي. وتود المجموعة العربية، التذكير بما عانت منه المنطقة العربية وشعوبها عبر التاريخ، من انتهاكات متكررة وجسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي حدا بها لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف المواقف خلال العملية الحكومية لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من تلك المساعي، فلم يتم التوافق على المضي قدماً لتفعيل المقترحات التي حظيت بالتوافق. وتعيد المجموعة العربية، تأكيد التزامها بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، من خلال كافة الآليات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة بالفعل، وعلى رأسها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي هذا الصدد، نود أن نُرحب بمشروع القرار الخاص بخارطة الطريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. كما تود المجموعة العربية، أن تؤكد أهمية تعزيز دور ومساهمات المنتديات والآليات الإقليمية في مجال تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وتشير في هذا الصدد، إلى تقديم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في ٢٤ فبراير ٢٠١٩، تقريرها بشأن تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في إطار الجامعة، والذي يستعرض الاجتماعات التي عُقِدَت لخبراء الدول الأعضاء، بهدف تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني منذ عام ٢٠٠١. كما تود المجموعة الإشارة إلى اعتماد استراتيجية بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني داخل المنطقة العربية للفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠، وتعرب عن استعدادها للتفاعل بإيجابية مع كافة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر الدولي الثلاث والثلاثين للصليب والهلال الأحمر، وكافة المشروعات والقرارات الجاري مناقشتها، آملين أن تتكلل أعمال المؤتمر بالنجاح، وشكراً.

السيّد Novruz Aslanov، الرئيس، جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني

(الأصل بالروسية)

السيدة الرئيسة، الأصدقاء الأعزّاء،

في نظرنا، يكتسي الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني وغيره من الالتزامات الدولية أهمية كبيرة في أوقات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وفي الحالات المعقّدة الحالية على حدّ سواء. نشدّد أيضاً على أنّ القانون الدولي الإنساني يجب أن ينطبق بشكل كامل في جميع الظروف من دون أي قيود. ونحن، بصفتنا الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يجب أن نسعى إلى المساهمة في الوفاء بهذه الالتزامات.

ويمكننا القول إنّنا، في السنوات الأخيرة، وبفضل الجهود المشتركة الذي بُذلت بالتعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية، أحرزنا تقدّماً واضحاً في هذا الموضوع. لكن على الرغم من ذلك، مازلنا نصادف بعض حالات الانتهاك الخطير للقانون الدولي الإنساني وغيره من فروع القانون الدولي. كما ورد في بيان رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، تبرز شكوك بشأن إمكانية تطبيق القانون الدولي الإنساني. ويدلّ ذلك على ضرورة استمرارنا في تعزيز الإجراءات المتّخذة.

يُعتبر القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف المرجعية الأساسية التي تستند إليها أنشطتنا. كما ذكرنا في البيانات السابقة المقدّمة في مجلس المندوبين، واجهنا في أذربيجان هذه المشكلة مباشرة. فقد وصل عدد اللاجئين إلى أكثر من مليون مدني، واضطر أكثر من مليون شخص إلى النزوح قسراً. لذلك، يُعتبر واحد من كلّ عشرة مدنيين في البلاد لاجئاً.

فضلاً عن ذلك، شهدنا، خلال هذا النزاع المطوّل، الأثر غير المباشر لانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني على السكّان المدنيّين في أذربيجان، لا سيّما الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحدودية، والأشخاص النازحين داخلياً، والأشخاص المفقودين، والرهائن، وعائلاتهم. ولهذا السبب، يمكننا القول عن اقتناع إنّ الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية الأخرى ضروريّ ويجب أن يُدعم بفعالية من قبل الحركة والدول.

إذا اتّبعنا نهجاً عملياً لمعالجة المشكلة، أي من ناحية تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بفئات مستهدفة محددة، واللاجئين، والأشخاص النازحين داخلياً، والأشخاص المفقودين، والسكان المدنيين، لا يكفي أن تُعتمد قرارات محددة فحسب، بل يجب أن تعمّم أيضاً. على سبيل المثال، في مواجهة الوضع الذي نشأ في أذربيجان، اعتُمد قرار بشأن الأشخاص المفقودين بالإجماع في الجلسة العامّة للجمعية العامّة للأمم المتحدة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٦. حثّ القرار الدول الأطراف في النزاعات المسلحة على الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني واحترامها، وعلى اتّخاذ كلّ التدابير المناسبة للحدّ من فقدان الأشخاص وتحديد هويتهم وتقديم كلّ المعلومات اللازمة لأفراد عائلاتهم.

في الختام، أوّد الإشارة إلى أنّ القانون الدولي الإنساني أساس حركتنا، وعلينا بذل كلّ الجهود الممكنة لتطويره وتنفيذه في كلّ مجال من مجالات أنشطتنا. شكراً لإصغائكم.

السيدة Intissar Ben Attitallah، الوزيرة المفوضة، البعثة الدائمة لتونس في جنيف

(الأصل بالعربية)

شكراً لك سيدتي الرئيسة،

اسمحوا لي في البداية، أن أعرب عن تقدير بلادي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لما يبذلانه من جهود من أجل الاستجابة المستدامة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في كل بقاع الأرض، رغم الصعوبات والتحديات الجسام، التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وما يتعرضون إليه من استهداف مباشر. وأود في هذا السياق، أن أؤكد على أهمية العمل على تأمين وضمان سلامة هؤلاء العاملين، وعدم الزج بهم في خانة المساومات وأتون الصراعات، بينما لا ذنب لهم، سوى أنهم آمنوا بقوة الإنسانية وقدرتها على لملمة جراح المتعبين والتغيير نحو الأفضل. ينعقد مؤتمرنا اليوم تحت شعار فلنعمل اليوم لبناء الغد، وهو نداء نرجو أن يلقى صدى، وتتوفر الإرادة السياسية الدولية لتلبيته، ولا سيّما إنه يأتي بالتزامن مع إحياء المجموعة الدولية للذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف، بما ورد فيها من مبادئ وقيم، شكلت معياراً مشتركاً للإنسانية، وكذلك الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبالرغم مما تحقق للبشرية من مكاسب بموجب هذه الاتفاقيات، غير أنها على أهميتها، تظل محدودة مقارنة بحجم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، في ظل تنامي الصراعات وطول أمدها وتعدد بؤر التوتر. كما أن تراجع احترام أحكام القانون الدولي الإنساني في العديد من بقاع العالم، ضاعف من حجم هذه التحديات ومن أعداد المحتاجين للمساعدة الإنسانية. ولقد أثبتت التقارير الأممية، الصادرة خلال الأسبوع المنقضي، أن سنة ٢٠٢٠ لن تكون هينة، حيث تشير التقديرات إلى وجود ١٦٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، أي بمعدل واحد من كل ٤٥ شخصاً في العالم، وهو أعلى رقم يسجل منذ عقود، بما يتطلب تمويلاً بقيمة ٢٨,٨ مليار دولار. وإنّ هذه التحديات، تُسائل اليوم منظومة قيمنا المشتركة، وتستدعي منا جميعاً توحيد مجهوداتنا وتوطيد العمل المشترك والتحرك العاجل للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات الدائرة، وإلى إنهاء الاحتلال لأراضٍ تشهد يومياً أفظع الخروقات لأحكام القانون الدولي الإنساني من قبل القوات القائمة بالاحتلال... السيدة الرئيسة، إنّ ما نشهده اليوم من انتهاكات خطيرة للذات البشرية، وخروقات للقانون الدولي الإنساني، يدعونا إلى العمل أكثر من أي وقت مضى على تعزيز أحكام هذا القانون. وفي هذا الإطار، فإني أؤكد التزام تونس الثابت باحترام أحكام هذا القانون، وانخراطها في أي جهد دولي يرمي إلى تعزيز الامتثال له. ونُرحّب في هذا السياق، بمشاريع القرارات المعروضة على أنظار هذا المؤتمر، ونرجو التوصل إلى صياغات توافقية بشأنها، بما يعكس عزمنا، كحكومات وجمعيات وطنية، على توحيد الجهود لاحتواء المآسي الإنسانية التي تشهدها، ومعالجة أسبابها العميقة. كما نؤكد على أهمية المشروع المتعلق بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يأتي اعترافاً بأهمية دور المرأة في تحقيق الاستجابة الإنسانية الفاعلة والفعالة وبناء مقومات الصمود في المجتمعات المحلية، بما يحتم ضرورة دعم وجودها في مواقع القرار، والتأثير صُلب مختلف المنظمات العاملة في المجال الإنساني. وشكراً.

الأربعاء، ١١ ديسمبر ٢٠١٩ – جلسة بعد الظهر

(الساعة ٢ بعد الظهر)

السيدة Sigrid Kaag، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، المملكة الهولندية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، في الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، بات هذا المؤتمر ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى. فيتعرّض القانون الدولي الإنساني، الذي تُعتبر اتفاقيات جنيف جزءاً أساسياً منه، لضغوط متزايدة، مع استمرار انتهاك أحكامه. ولم تعد حماية الأرواح البريئة (أرواح المدنيين والعاملين في المجالَيْن الطبي والإنساني) من المبادئ التي تحظى بالاحترام عالمياً، على النحو المتوخى في الاتفاقيات.

لذلك، يتعيّن علينا جميعنا، بوصفنا دولاً أطرافاً في الاتفاقية، الاستفادة من كلّ فرصة متاحة لإعادة التأكيد على التزامنا بقواعد وقوانين الحرب المتفق عليها عالمياً، وإبداء اعتراضنا على هذه الانتهاكات. نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى آليات امتثال ومساءلة فعّالة. ولهذا السبب، من الضروري أن نسعى باستمرار إلى الحفاظ على تلك الآليات.

في الوقت نفسه، يجب أن تُحترم المبادئ الإنسانية من قبل الجميع. ولا بدّ من السماح للمنظمات الإنسانية المحايدة بالوصول إلى الأشخاص المحتاجين من دون عوائق. ففي الكثير من النزاعات المسلحة حول العالم، يُصبح وصول المساعدات الإنسانية غير آمن

ومحفوفاً بالعراقيل بشكل متزايد، فيُحرم المدنيون من المساعدات الغذائية والمساعدات المنقذة لأرواحهم. لا يمكننا السماح بهذا الاستخدام المتعمد للجوع والمجاعة. من هذا المنطلق، يوفّر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤١٧ أساساً للتصدي للجوع الناشئ عن النزاعات، الذي يُعتبر من الأولويات الرئيسيّة لجدول الأعمال المتعلّق بالمساعدات الإنسانية في هولندا. يتطلّب وضع هذا القرار موضع التنفيذ التزامنا المشترك. ويجب أن نتأكّد من ألّا يفلت مَن يستخدم الجوع كسلاح في الحرب من العقاب.

كذلك، من الضروري أن ننظر في الطرق والأساليب التي نستخدمها لتوفير استجابة إنسانية، وأن نتأكّد من تركيزنا على الاحتياجات الصحيحة. فإلى جانب المساعدات المنقذة للأرواح، علينا أن نتّبع نهجاً أكثر شمولية لمساعدة الأشخاص الذين نخدمهم.

تُعتبر الصحة العقلية والراحة النفسية-الاجتماعية مهمَّيْن لتحقيق حسن حال الأفراد والمجتمعات التي تتعافى من نزاع مسلح أو غيره من حالات الطوارئ. وتساعد تلبية الاحتياجات النفسية-الاجتماعية في المراحل المبكرة من الاستجابة للنزاع على استرجاع الكرامة وإتاحة القدرة على الصمود. نظّمت المملكة الهولندية في الفترة الأخيرة مؤتمراً يتناول هذا الموضوع الهامّ، وذلك لأنّنا نعتقد أنّ توفير الرعاية في مجال الصحة العقلية من شأنه أن يحدّ من الصعوبات في المراحل اللاحقة. تُعدّ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تشمل شبكة متطوعين كبيرة وراسخة ومتّصلة بالمجتمعات المحلية، شريكاً مهمّاً في جهودنا الرامية إلى إدماج الجانب النفسي-الاجتماعي وإمكانيّة الاستفادة من خدمات الصحة النفسية في عمليات الإغاثة.

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، أختتم كلمتي بالإشارة إلى أنّ الاحتياجات الإنسانية الكبيرة حول العالم تتطلّب آلية استجابة فعالة من أجل زيادة تأثير مواردنا المحدودة إلى أقصى حدّ ممكن. من هذا المنطلق، يتعيّن علينا القيام بالمزيد من الأعمال لتحويل التزامات الصفقة الكبرى (Grand Bargain) إلى أعمال ملموسة. إنّني ألتزم شخصياً بالمساعدة على تحقيق ذلك، بعد أن تولّيت دور الشخصية المرموقة من السيدة كريستالينا جورجييفا، وأتطلع إلى العمل معكم جميعاً للتأكّد من توفير المساعدات بفعالية أكبر ومن تحقيق أكبر أثر ممكن لجهودنا المشتركة في مجال الإغاثة على الأشخاص الذين نخدمهم قبل كلّ شيء. شكراً.

السيد Peter Kaiser، نائب الأمين العام، الصليب الأحمر النمساوي

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، الزملاء الكرام، مقدّمو الخدمات في الصليب الأحمر النمساوي، يعاني عدد كبير من الناس حول العالم من الكرب والشكّ لعدم معرفتهم بمصير أحبائهم. لذلك، تشمل الخدمات الأساسية التي تقدّمها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمّ شمل العائلات. يعترف الصليب الأحمر النمساوي بأنّ إعادة الروابط العائلية قيمة إنسانية حقيقيّة وخدمة فريدة من نوعها تقدّمها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتنظّمها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافيّة والقانون العرفي ذات الصلة. في السنوات السابقة، لا سيّما منذ عام ٢٠١٥، عمل الصليب الأحمر النمساوي بنشاط لدعم المهاجرين. ونظراً لاعتقادنا بأنّ الحقّ في الحياة الأسرية هو حقّ أساسيّ، كثّفنا أنشطتنا المتعلقة بإعادة الروابط العائلية، باعتبارها جزءاً متزايد الأهمية من دعمنا للمهاجرين.

أمّا بالنظر إلى التحديات التي ستواجهنا في المستقبل، فنجد أنّنا نقدّم خدماتنا في بيئة سريعة التغيّر. فيزداد كلّ من نطاق وسرعة التحركات والتنقلات حول العالم. وفي حين أنّ الرقمنة توفّر فرصاً جديدة، إلا أنها تُنتِج أيضاً بعض العوائق. في هذا السياق، يستجيب القرار المقترح بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات لهذه التحديات، باعتبارها جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجديدة المعتمدة بشأن إعادة الروابط العائلية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥. يعي الصليب الأحمر النمساوي ويقدّر وجود أسباب مهمّة متعلّقة بالمصلحة العامّة على المحك عند معالجة ونقل بيانات شخصية عبر الحدود. لكن في الوقت نفسه، تُعتبر عمليات المعالجة والنقل العابرة للحدود للأغراض الإنسانية فقط شرطاً أساسياً لخدمات التتبّع ضمن الشبكة الدولية لإعادة الروابط العائلية.

يدعم الصليب الأحمر النمساوي الاتجاهات الاستراتيجية لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة. وسنواصل الدعوة من أجل تحقيق مصلحة الأشخاص المفقودين وعائلاتهم ومن أجل الحق في الحياة العائلية. كذلك، سنساهم بفعالية في تعزيز خدمات إعادة الروابط العائلية من خلال عضويتنا الفاعلة في فريق تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، وفريق تنسيق مشروع البحث عن المفقودين، وفريق العمل المعني بإعادة الروابط العائلية، وفريق العمل المعني بالمهاجرين المتوفين.

إنّنا، بوصفنا جمعيات وطنية حول العالم، مسؤولون، إلى جانب الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، عن تقديم الأجوبة والتخفيف من ألم الأشخاص اليائسين الساعين للحصول على أي أخبار عن أحبائهم، بالإضافة إلى تعزيز الحق في الحياة العائلية ومفهوم الوحدة الأسرية. يدعم الصليب الأحمر النمساوي بشدة القرار المقترح بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات. شكراً جزيلاً.

السيد Mahieddine Khelladi، المدير التنفيذي، الإغاثة الإسلامية فرنسا

(الأصل بالفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، ممثّلو الدول، الأصدقاء الأعزّاء في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الزملاء الكرام في المجال الإنساني، إنّها المرّة الأولى التي تشارك فيها منظّمة الإغاثة الإسلامية فرنسا في المؤتمر الدولي كعضو مراقب، وأودّ أن أشكر الحركة الدولية على دعوتها لنا.

إنّها فرصة فريدة لنا لكي نؤكّد من جديد على التزامنا بمساعدة الأشخاص الأكثر تعرّضاً للخطر من أجل التخفيف من المعاناة والحفاظ على كرامة الإنسان. نودّ أيضاً اليوم أن نعيد تأكيد القيم التي طالما استرشدنا بها في أعمالنا، لا سيّما مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال.

اسمحوا لنا أن نشارك هذه القيم معكم. ويشرّفنا أن نحظى بهذه الفرصة للمساهمة، كجهة فاعلة عاملة في الميدان، في المناقشات بشأن الأولويات الإنسانية العالمية وفي العمل الرامي إلى اعتماد القرارات.

نشيد بتركيز المؤتمر على مواطن الضعف الجديدة التي تواجه المجتمعات، بالإضافة إلى طبيعتها الشاملة وترابطها. تلتزم منظمة الإغاثة الإسلامية فرنسا بتكييف نُهُجها مع الوقائع الجديدة للأزمات اليوم ومع طريقة التفكير بحلول غير الحلول التقليدية.

في هذا الصدد، أودّ أن أولي اهتماماً خاصّاً بمسألة الأطفال، الذين هم من بين أشد الفئات تضرّراً. فالنزوح والأزمات الطويلة الأمد تترك أثراً عميقاً ودائماً في الأطفال وحسن حالهم. يوجد حالياً ١٤٢ مليون طفل في المناطق المتضررة من النزاعات العنيفة. وفي عام ٢٠١٨، كان لاجئ واحد من كلّ لاجئَيْن اثنَيْن طفلاً.

في الجمهورية العربية السورية، تساعد منظمة الإغاثة الإسلامية فرنسا الأطفال الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة بسبب النزاع، عن طريق تنفيذ إجراءات الحماية كجزء من الأنشطة التعليمية. يسمح هذا النهج الشامل بتخطّي بعض العوائق أمام التعليم وبتعزيز قدرة الأطفال وأشد العائلات ضعفاً على الصمود من خلال برامج الدعم النفسي-الاجتماعي ذات الصلة. يتمثّل الهدف في تنفيذ أنشطة تكميلية ومتعاضدة (التعليم والحماية) من أجل تقديم استجابة شاملة لمواطن الضعف.

أودّ أيضاً أن أذكر منطقة الساحل الأفريقي، حيث يتعرّض الأشخاص المستضعفون لمخاطر أكبر بسبب الأزمة الأمنية المتفاقمة. أمّا في مالي والسنغال، فتُنفّذ منظمة الإغاثة الإسلامية فرنسا أنشطة تهدف إلى مساعدة أطفال الطالبية (Talibé) والشباب في المدارس القرآنية غير النظامية، بما في ذلك في المناطق التي يكون فيها الوضع الأمني خطيراً جدّاً. فتُنفَّذ نُهُجٌ مختلفة للاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية، وتحسين الحماية، ومكافحة التهميش، ومنحهم الأمل.

أوّد اختتام كلمتي بالإشادة بالاهتمام الذي يوليه المؤتمر للتداعيات المختلفة الناجمة عن انتهاك القانون الدولي الإنساني بناء على خصائص الأشخاص الفردية، لا سيّما النوع الاجتماعي. فتؤثّر الأزمات على الفتيان والفتيات بشكل مختلف. في عام ٢٠١٩، احتفلنا بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وتودّ منظمة الإغاثة الإسلامية فرنسا أن تحثّ كلّ الجهات الفاعلة على الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتنفيذ مبادرات محددة وذات أهمية للتأكّد من حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

شكراً لكم بالنيابة عن كامل فريق منظمة الإغاثة الإسلامية فرنسا.

الدكتور Gustaf Lind، رئيس قسم القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والمعاهدات، وزارة الخارجية السويدية

(الأصل بالإنكليزية)

مساء الخير. السيدة نائبة الرئيسة، نحتفل بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف هذه السنة، وقد أخذنا على عاتقنا بصفتنا دولاً أطرافاً احترام وضمان احترام هذه القواعد والمبادئ. على الرغم من ظهور تكنولوجيات وأساليب جديدة لشنّ الحروب، نعتقد أنّ اتفاقيات جنيف تصمد أمام الزمن. يتمثّل التحدي الأكبر في قلّة احترام القواعد الموجودة، ويدعونا ذلك إلى مواصلة العمل لتحسين الاحترام والامتثال للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. تركّز السويد على أربعة مجالات لتحقيق ذلك.

على سبيل المثال، تُعتبر الاتفاقية الأولى – المُعتمدة أصلاً في عام ١٨٥٦ – الاتفاق الأوّل بين الدول الذي ينصّ على ضرورة حماية المرضى والجرحى وتقديم الرعاية لهم. ومن أجل القيام بذلك، يجب حماية الأشخاص الذين يقدّمون الرعاية للمرضى والجرحى أيضاً. ويُشكّل

ذلك اليوم جزءاً من أهمّ القواعد الأساسيّة للقانون الدولي الإنساني. لكن للأسف، تُستهدف حتّى الرعاية الصحية في النزاعات، ويُعتبر ذلك انتهاكاً لهذه القواعد. تعطي السويد الأولوية للعمل على كيفية تحسين الحماية ووقف الهجمات على الرعاية الصحية. خلال هذا المؤتمر، استضفنا فعالية جانبية بشأن حماية الرعاية الصحية: تحويل الأطر المعيارية إلى حلول عملية. ونعتقد أنّه من خلال التركيز على هذا الجزء من القانون الدولي الإنساني وتقديم أمثلة ملموسة ودروس مستخلصة عن كيفية التحسين من الناحية العملية، نسعى للمساهمة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

كما نظل ملتزمين بالمبادئ الإنسانية وبحماية المجال الإنساني. وتستمر الاحتياجات والتحديات في التزايد من ناحية الحجم والتعقيد. ويتمثّل أحد التحديات البارزة في التطوّر التقني، والرقمنة، والتبعات غير المقصودة لمكافحة الإرهاب والتدابير التقييدية على العمل الإنساني. ولذلك، نرحّب بالمناقشات المتعمقة الدائرة في هذا المؤتمر.

تتمثّل الأولوية الثالثة في إدراج منظور يراعي النوع الاجتماعي عند تفسير وتطبيق القانون الدولي الإنساني. فقد اعتُمدت الاتفاقيات منذ سبعين عاماً ونشأت عن فترة كان فيها الرجال جنوداً والنساء مقدّمات رعاية. اليوم، نعلم أنّ النزاعات المسلحة يمكن أن تخلف آثاراً مختلفة على النساء والفتيات، والرجال والفتيان. لذلك، يجب إدراج منظور يراعي النوع الاجتماعي في القانون الدولي الإنساني، والعمل على وضعه موضع التنفيذ. سيُحسّن المنظور المراعي للنوع الاجتماعي من فعالية القانون الدولي الإنساني ويعزّز حماية الأفراد خلال النزاعات المسلحة.

لا يمكننا مناقشة قلّة احترام النظام الدولي القائم على القواعد والانتهاكات المباشرة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية، من دون التطرّق إلى المحاسبة. نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ المحاسبة ضرورية من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني ومنع الانتهاكات المستقبلية وردعها. ويُعتبر ذلك مهمّاً اليوم. فيحتاج العالم إلى تعزيز المحاسبة، لا إلى تقليلها؛ وإلى زيادة المساواة بين الجنسين، لا تقليلها؛ وإلى النهوض بالإنسانيّة، لا الحط منها. علينا أن نتابع ونكثّف الجهود الرامية إلى تعزيز حماية النظام الدولي القائم على القواعد، الذي يشكّل القانون الدولي الإنساني محوره الرئيسيّ. شكراً جزيلاً.

سعادة السفيرة Vesna Batistic Kos، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي. تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، وهي الصكوك المقبولة عالمياً التي أنشئ بموجبها القانون الدولي الإنساني. حدّدت هذه الاتفاقيات مجموعة من القواعد المتعلقة بالحروب الدولية التي تركّز على حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة، لا سيّما المدنيين، والتي يجب على كلّ الأطراف أن تلتزم بها.

من المؤسف أنّ الحروب والنزاعات المسلحة ما زالت سمة شائعة من سمات العالم المعاصر. وعلى الرغم من الموافقة العالمية على اتفاقيات جنيف، لا يزال المدنيّون هم ضحايا الحروب والنزاعات الرئيسيّين. فغالباً ما لا تُحترم هذه الاتفاقيات، ويُنتهك القانون الدولي الإنساني عمداً. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين مع ازدياد درجة تعقيد النزاعات. لذلك، نحن ملزمون اليوم باغتنام هذه الذكرى لإظهار أهمية احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزها.

اسمحوا لي بأن أُركّز بشكل خاصّ على مشكلتَين أساسيّتَين. من جوانب النزاعات المسلحة الأشد فظاعة مشكلة الأشخاص المفقودين. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنّ انتهاك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يبقى مستمرّاً، طالما أنّ الشخص ما زال في عداد المفقودين. ولا يسمح ذلك لأفراد العائلة بالحداد والتعافي.

تعاني كرواتيا من قضية مفتوحة وطويلة تتمثّل في ١,٨٧٢ شخصاً فُقدوا خلال حرب الاستقلال الكرواتية في التسعينات. وتبحث الحكومة عن مقابر جماعية ومدافن متفرقة أخرى منذ أكثر من ٢٠ عاماً. بحسب القانون الدولي الإنساني، يُعتبر تقديم القوات المسلحة المعلومات اللازمة عن المفقودين التزاماً أخلاقياً وقانونياً، إذ يحقّ لكلّ عائلة أن تعرف مصير أفرادها. وتدلّ تجاربنا على أنّه من دون استعداد الطرف الآخر للتعاون، تكون العملية بطيئة جدّاً، ذلك عدا الألم والحزن اللّذين عانت منهما عائلات الأشخاص المفقودين. لن تتمكّن هذه العائلات من تجاوز الوضع قبل أن تجد جثث أقربائها وتدفنهم. لذا، تعزم الحكومة ووزارة الدفاع الكرواتية على الاستمرار في البحث الدؤوب عن الأشخاص الذين اختفوا خلال حرب الاستقلال.

السيدة نائبة الرئيسة، تُدمّر النزاعات المسلحة الأرواح والممتلكات، وتترك آثاراً عميقة وطويلة الأمد على الصحة العقلية للسكّان. وفي حين أنّ المدنيين يتأثّرون بشدة بهذه النزاعات، يشعر بالعواقب أيضاً جميع الأشخاص الذين طالتهم الحرب – مثل الأفراد العسكريين

والعاملين في المجال الإنساني. إنّ معالجة الآثار النفسية عملية معقدة وطويلة تتطلب مجموعة من التدابير، بما فيها المساعدة النفسية المناسبة.

على هذا الأساس، تُنفّذ وزارة شؤون قدامى المحاربين الكرواتية البرنامج الوطني للمساعدات الاجتماعية-النفسية والصحية للمشاركين في حرب الاستقلال وكلّ الضحايا الآخرين، مثل الذين عانوا خلال بعثات حفظ السلام المختلفة حول العالم والحرب العالمية الثانية. يتمثل الهدف في تقديم المساعدة المناسبة ودعم إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع والحياة اليومية.

أخيراً، بصفتنا دولة عانت بشدة من الأعمال العدائية في الحروب في التسعينات، ترحّب كرواتيا وتدعم بشدّة جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني حول العالم. شكراً لإصغائكم.

سعادة رئيس الأساقفة Ivan Juricovič، السفير البابوي، المراقب الدائم لمهمّة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، إنّ الحماية الدنيا لكرامة الإنسان، التي يجب أن تُكفل بقدر كبير من اليقظة من خلال تنفيذ القانون الدولي الإنساني، غالباً ما تُنتهك باسم الضرورة العسكرية والمطالب السياسية المزعومة. يُعتبر الانحسار التدريجي والامتثال المتجزأ للقانون الدولي الإنساني مسألة تبعث على القلق، حيث أصبحت عولمة اللامبالاة تجاه معاناة الآخرين الواقع الجديد.

يودّ الكرسي الرسولي أن يؤكّد مجدّداً على الأهمية التي يوليها إلى القانون الدولي الإنساني، ويحثّ الجميع على احترام قواعده في جميع الظروف، موضحاً ومشدّداً على القانون الدولي الإنساني في ضوء وقائع النزاعات الجديدة عند الإمكان، لا سيّما في ما يتعلّق بالنزاعات المسلحة غير الدولية وحماية الأشخاص المحرومين من الحرية.

في هذا الصدد، يشرّفني مشاركة التزامَين رسميَين يتعهدّ الكرسي الرسولي بتنفيذهما في السنوات الأربع المقبلة. يتمثّل الأوّل في تعزيز المبادرات الخاصّة بتدريب القساوسة العسكريين الكاثوليك في مجال القانون الدولي الإنساني بشكل مستمر. ويشمل الثاني دعم التوعية بشأن الأساس الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني وتعزيز تطويره بشكل إضافي في ما يتعلق بحماية العاملين في المجال الإنساني، ورجال الدين، وأماكن الصلاة في النزاعات المسلحة، لا سيّما تلك المتعلقة بالجهات الفاعلة غير الحكومية.

السيدة نائبة الرئيسة، سلّط البابا فرنسيس الضوء على الحاجة إلى مقاومة الإغراء المتمثّل في رؤية «الغير» كعدو يجب القضاء عليه، وحثّ الجميع على «ألّا يسأموا أبداً من التذكّر أنّ كلّ شخص مقدّس للغاية حتّى وسط خراب الحروب والنزاعات». يرى أعضاء هذا الوفد أنّه من الملائم تذكّر أهمية شرط مارتنز. ففي الواقع، ما ليس ممنوعاً في القانون ليس مقبولاً تلقائياً. لذلك، «في حال كان القانون الإنساني متردداً أو أغفل مساوئ معيّنة، يجب أن تتمكّن الضمائر الفردية من إدراك الواجب الأخلاقي لاحترام وحماية كرامة الإنسان في كلّ ظرف».

السيدة نائبة الرئيسة، يكتسب ذلك أهمية خاصة عندما ننظر في كيفية استخدام التكنولوجيات والذكاء الاصطناعي في الأسلحة. على سبيل المثال، كيف ستتمكن نظم الأسلحة الذاتية التشغيل من الاستجابة للمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام؟ إنّ إزالة العامل البشري، الذي يُعتبر المرجع الأساسي في المعادلة الأخلاقية، أمر مثير للجدل، ليس من ناحية الأخلاقيات فحسب، بل أيضاً من منظور القانون، بما فيه القانون الدولي الإنساني. بالفعل، يتطلّب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه الحكم القائم على الحيطة من أجل تفسير وفهم السياقات والحالات غير القابلة للبرمجة التي لا يمكن الاستغناء عن الإنسان فيها على نحو مناسب. شكراً.

السيدة Eun Young Park، المديرة العامّة، رئيسة مكتب العلاقات الدولية والاتصال بين الكوريتين، الصليب الأحمر الكوري

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة. يشرّفني أن تتاح لي فرصة تلاوة هذا البيان في هذه المناسبة. لقد عمل الصليب الأحمر الكوري على تعزيز القانون الدولي الإنساني ونشره، بالتعاون مع السلطات المعنية في الحكومة الكورية.

أنشأ الصليب الأحمر الكوري معهد القانون الدولي الإنساني في عام ١٩٧٦ لتعميم القانون الدولي الإنساني عن طريق نشر مجلة سنوية وتنظيم منتديات ومسابقات لكتابة المقالات حول القانون الدولي الإنساني وغيرها من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ الصليب الأحمر الكوري، قبل تأسيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في عام ٢٠٠٢، اللجنة الاستشارية للقانون الدولي الإنساني للاضطلاع بدور أساسي في تقديم المشورة والتوصيات المتخصصة بشأن القانون الدولي الإنساني. تتألّف اللجنة من ١٦ عضواً من السلطات العامة، مثل وزارة التربية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع الوطني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وساهم أكاديميون في وضع الأساس الأكاديمي والإطار السياساتي للقانون الدولي الإنساني.

يودّ الصليب الأحمر الكوري أن يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديم دعم مستمرّ من أجل تعزيز قدرات جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في ما يتعلق بالدبلوماسية الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تفعيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز الجهود الرامية إلى إدماج القانون الدولي الإنساني في جدول الأعمال المحلي على الصعيد الدولي.

سنستمر في بذل الجهود الرامية إلى تسهيل نشر القانون الدولي الإنساني بشكل أكبر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عن طريق إنشاء مجموعة من الجهات الخبيرة المعنية بنشر القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأساتذة والموظفين والقضاة العامين. كذلك، سنضع استراتيجية تعليمية ونحدّد مسار تنمية واضحاً لتعزيز قدرات الجهات المعنية بنشر القانون الدولي الإنساني.

سيستند الصليب الأحمر الكوري إلى أربعين عاماً من الخبرة في التدريب المباشر على القانون الدولي الإنساني ليستثمر بشكل أكبر في إنشاء بيئة رقمية لتعزيز ونشر القانون الدولي الإنساني من أجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. في هذا الصدد، ستتمّ مشاركة الأدوات الابتكارية، التي تشمل تدريبات متعددة على الإنترنت، ضمن الحركة.

يعترف الصليب الأحمر الكوري بقيمة التعاون مع السلطات المعنية في الحكومة الكورية ومكونات الحركة والجامعات والأساتذة حول المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. لذلك، سيواصل الصليب الأحمر الكوري عمله الوثيق مع المنظمات ذات الصلة على وجه الخصوص لتنفيذ حملات توعية خاصّة بالقانون الدولي الإنساني، بما فيها الحملة لحماية شارة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء.

ولكي يؤدي الصليب الأحمر الكوري دوره المساعد للحكومة بإخلاص في مجال القانون الدولي الإنساني، سيبذل المزيد من الجهود لنشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني في مرحلة تنفيذ التدابير الوقائية من أجل السلام عن طريق بناء شبكة تعاونية مع محاورين مختلفين، بالإضافة إلى دمج تكنولوجيات جديدة وتنفيذ حملات توعية باتّباع نهج ابتكاري. شكراً.

سعادة السفير Valentin Zellweger، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لسويسرا في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، لقد أصبح المؤتمر الدولي بعد عدّة أجيال منتدى متعدد الأطراف لا غنى عنه، تُناقَش فيه القضايا الطارئة بهدف تحديد الأعمال الإنسانية اللازمة بالاستناد إلى المبادئ الأساسيّة. اسمحوا لي بتهنئة الجهات المنظِّمة على تحضيرها الممتاز لهذا الحدث. فقد سمحت المشاورات المتعددة لكلّ الجهات الفاعلة بمناقشة القضايا قبل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

تتعدّد المسائل والقضايا ذات الصلة بالمؤتمر، وتشمل على سبيل المثال الحاجة إلى توفير حافز جديد لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، لا سيّما على الصعيد الوطني. فلطالما كان القانون الدولي الإنساني في صلب هذا المؤتمر، ويجب أن يبقى كذلك. يحظى واجب احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني اليوم بالأهمية نفسها التي كان عليها في السابق. ومن الواضح أنّه يمكننا جميعاً بذل المزيد من الجهد لتنفيذ أحكام هذا القانون بفعالية والحدّ من المعاناة في النزاعات المسلحة.

وعليه، نرحّب بمشروع القرار بشأن القانون الدولي الإنساني. ونشجّع كلّ الدول التي لم تصادق بعد على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف أن تقوم بذلك، وأن تعترف بكفاءة اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، وأن تُنشئ لجاناً وطنية معنيّة بالقانون الدولي الإنساني. أخيراً، تُشجّع سويسرا كلّ المشاركين على دعم التعهّد المتعلق بالإبلاغ الطوعي عن التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني المقدّم من قبل المملكة المتحدة.

يتطرق المؤتمر إلى موضوع رئيسي آخر يُعالَج في مشروع القرار بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات الشخصية. من الضروري وضع معيار لتمكين مكوّنات الحركة الدولية من ضمان أمن البيانات التي يتمّ جمعها باستمرار. ويتعلّق هذا الموضوع بالحفاظ على ثقة الأشخاص المتضررين في الحركة والعمل الإنساني. لذلك، تشدّد سويسرا بقوة على هذه النقطة في المفاوضات.

تقترح القرارات الأخرى التي تتناول مواطن الضعف التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في الميدان، مثل الصحة العقلية وتغيّر المناخ، نُهُجاً تهدف إلى التأكّد من بقاء العمل الإنساني ملائماً وفعالاً، ومن حصوله بالتالي على كامل الدعم من سويسرا.

سيداتي سادتي، يُعتبر المؤتمر الدولي منتدىً فريداً من نوعه بسبب هويته المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحركة، بالإضافة إلى الثقة التي تتمتّع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية. يوفّر المؤتمر مساحة للحوار المحايد، الذي يؤدي إلى فهم المشاكل بطريقة أفضل وتعزيز وحدة الحركة. ويساهم ذلك في تحسين فعالية العمل الإنساني على الأرض. نأمل أن تفضي المناقشات المتعددة التي تجري في هذا المؤتمر إلى المضي قدماً بجدول الأعمال الإنساني وتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من تنفيذ ولايتها بفعالية.

شكراً، السيدة نائبة الرئيسة.

السيدة Brooke Takala، الأمينة العامّة، الصليب الأحمر لجزر مارشال

(بيان نيابة عن الجمعيات الوطنية الأربع عشرة للصليب الأحمر في منطقة المحيط الهادئ)

(الأصل بالإنكليزية)

يسرني أن أتلو هذا البيان بالنيابة عن الجمعيات الوطنية الأربع عشرة للصليب الأحمر في منطقة المحيط الهادئ المشاركة في هذا المؤتمر وهي: أستراليا، وجزر كوك، وفيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، ونيوزيلندا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو.

ويُشرّفني بشكل خاصّ أن أتلو هذا البيان، كونه البيان الأوّل للصليب الأحمر لجزر مارشال منذ انضمامنا إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قبل أيّام قليلة، وأن أكون حاضراً بشكل رسمي مع حكومتنا في هذا المؤتمر الدولي.

على الصعيد الجغرافي، يمتدّ المحيط على ٩٥٪ من مساحة منطقتنا – وتتألّف دولنا من جزر كبيرة منتشرة في محيط من مياه القارة الزرقاء. ويدلّ موقع منطقتنا النائي ونسبة الماء إلى الأرض فيها على التحديات المختلفة التي نواجهها مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. فقد أعلن قادة منطقة المحيط الهادئ مؤخراً في توفالو أنّ الخطر الأكبر الذي يهدّد سبل العيش والأمن ورفاه الناس في منطقة المحيط الهادئ هو تغير المناخ. وفي سياق شعارنا «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، نشدّد على أهمية رأي منطقة المحيط الهادئ في هذا الموضوع المطروح في المؤتمر الحالي. ونعترف بأنّ تغير المناخ يؤثّر على الجميع، ولكنّ آثاره تظهر أوّلاً في منطقة المحيط الهادئ. وعليه، يجب أن يضطلع كلّ واحد منّا بدوره في اتّخاذ الإجراءات المناسبة اليوم.

نفتخر جدّاً في منطقة المحيط الهادئ بأنّنا شعب قادر على الصمود. وقد أظهرنا على مدى الأجيال قدرتنا على التكيّف وعلى تحمّل آثار تغير المناخ. لكن سرعة التغير الحاصل مؤخراً تضع هذه القدرة تحت الاختبار. في هذا الصدد، أظهر قادتنا وشركاؤنا، من خلال إطار التنمية القادرة على التكيّف في منطقة المحيط الهادئ، قيادة عالمية في تعزيز النُهُج المتكاملة للتنمية القادرة على تحمل تغير المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ.

ومن أجل تنفيذ هذا الإطار، نتولّى مع الحكومات دوراً قيادياً في الشراكة من أجل الصمود في منطقة المحيط الهادئ (PRP). ونحرز تقدّماً كبيراً في تحويل الالتزامات الدولية والإقليمية إلى أعمال ملموسة على الصعيدَين الوطني والمحلي. ويشمل ذلك دعم الحكومات في منطقة المحيط الهادئ على مراجعة قوانينها المتعلقة بالكوارث والتأكّد من وضع أكثر مراعاة للمناخ ضمن القوانين ذات الصلة بالكوارث. منذ بدء عملنا في المنطقة، قدّمنا الدعم للسلطات في أكثر من ١٠ بلدان في منطقة المحيط الهادئ لمساعدتها على مراجعة قوانينها المتعلقة بالكوارث. شملت هذه البلدان في الآونة الأخيرة جزر فيجي. وسيبدأ العمل قريباً في بالاو، وساموا، وجزر مارشال. وفي سياق الدور المساعد الذي يستطيع الصليب الأحمر وحده أن يضطلع به، نعمل مع حكوماتنا في كيريباتي وجزر سليمان وبالاو وفيجي على تعزيز مراجعة الأسس القانونية، ونلتزم بالعمل مع حكوماتنا على هذا الموضوع في السنوات الأربع المقبلة.

من خلال هذه النماذج التعاونية في منطقة المحيط الهادئ، يسرنا بيان كيف يمكن للدول المختلفة والصليب الأحمر والجهات المعنية الأخرى العمل معاً في شراكة حقيقية لتطوير السياسات وتنفيذها، مع الالتزام بذلك باستمرار.

وفي ما يتعلق بمواطن الضعف المتغيرة، نقف متحدين لدعم القرار الرامي إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم احتياجات الصحة العقلية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية للسكّان المتضررين والموظفين والمتطوعين، التي تنشأ نتيجة النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. يُعتبر توفير الدعم للصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي عنصراً أساسياً لبناء القدرة على الصمود على الصعيد المجتمعي والفردي من خلال تعزيز آليات التكيف. ويُعتبر ذلك ضرورياً للحفاظ على القدرة على الصمود وحسن حال الأشخاص المتضررين.

لقد شهدنا في المنطقة ارتفاعاً شديداً نسبياً في الحاجة إلى توفير الدعم النفسي-الاجتماعي لتعزيز التماسك الاجتماعي، وللأشخاص المتضررين من الكوارث، لا سيّما نظراً إلى وتيرة تعرّضنا للظواهر الجوية والصحية الشديدة. ندعو كلّ الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول المختلفة إلى الالتزام بتحديد أولويات التدريب على الإسعافات الأولية النفسية-الاجتماعية للموظفين والمتطوعين. كذلك، ندعو الدول إلى الامتناع عن اللجوء إلى استخدام الاختبارات النووية والتهديد بها في جميع الظروف، وإلى العمل مع جمعيات الصليب الأحمر للقضاء على الأسلحة النووية.

أخيراً، لا يمكننا أن نستمر في الحصول على الأثر الذي نريده كحركة جماعية من دون تعزيز الثقة والحفاظ على النزاهة الفردية والجماعية. يُعتبر إدماج المرأة والنهوض بها على جميع المستويات في حركتنا ضرورياً للحفاظ على الثقة.

نعترف بأنّ الحوكمة الرشيدة أساس الحفاظ على النزاهة، ونفتخر على وجه الخصوص بالتقدّم الهامّ الذي نحرزه في مجال مراجعة دساتيرنا بما يتماشى مع الوثيقة التوجيهية الجديدة المتعلقة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية، التي امتثلت لها خمس جمعيات وطنية من جمعياتنا الأربع عشرة، والآخرون في صدد القيام بذلك.

شكراً لكم على منحنا هذه الفرصة للتحدّث قليلاً عن التزام منطقة المحيط الهادئ بالعمل اليوم لبناء الغد وبالحفاظ على الثقة.

سعادة السفير Julio César Peralta Rodas، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لباراغواي في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة. يودّ وفد باراغواي أوّلاً أن يشكركم على الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر، وأن يشكر فريق اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الجهود التي بذلها لتنظيم هذا المؤتمر.

تؤثّر النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم، لا سيّما في المناطق الضعيفة، على الصعيد الوطني بشكل كبير. وتصل آثارها أيضاً إلى البلدان المجاورة، وتساهم في زعزعة استقرار مناطق بأكملها. يؤدي ذلك إلى تحديات كبيرة في مجال الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، يكون معظم ضحاياها من الأطفال والمراهقين وكبار السنّ والنساء، بالإضافة إلى مجموعات ضعيفة أخرى.

تفيد مختلف التقارير بأنّنا نواجه مجموعة من التهديدات التي تشكل ظواهر متعددة مثل العنف، والإرهاب، والعجز الإنمائي، والاستبعاد، وتغير المناخ، وتتسبّب مجتمعة في تفاقم الاختلافات وزيادة مواطن الضعف.

في هذا السياق، نلاحظ بعين الرضى أنّ مواضيع هذا المؤتمر تركّز على «القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة»، و«مواطن الضعف المتغيّرة»، و«الثقة في العمل الإنساني». تُلخّص هذه المواضيع العناصر الرئيسيّة من أجل تحديد الاستراتيجيات وفرص التآزر لمواجهة التحديات الجديدة.

السيدة نائبة الرئيسة، في ذكرى مرور ١٥٠ عاماً على عمل الحركة وسبعين عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، تودّ جمهورية باراغواي أن تهنّئ كلّ مكوّنات الحركة على عملها الدؤوب من أجل الأشخاص الأكثر احتياجاً. ونجدّد التزامنا الثابت بالدور المحايد وغير المتحيز والمستقل الذي يجب أن تقوم عليه كلّ الأعمال الإنسانية. شكراً جزيلاً.

السيدة Katja Gentinetta، عضو في الجمعية العامة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي سادتي، الزملاء الأعزّاء، يشرّفني أن أتلو بياني في هذا المؤتمر بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إنّ الاحتياجات الإنسانية في العالم كبيرة جدّاً. فيتأثر أكثر من ملياري شخص بانعدام الأمن، والنزاعات، وغيرها من أشكال العنف. على الصعيد

العالمي، تُعرِّض مجموعة معقدة من العوامل حياة الناس للخطر: مثل النزاعات الطويلة الأمد والحضرية، والصدمات المناخية، والجائحات، والنزوح، والهجرة. ويبقى ملايين الأشخاص من دون حماية، كضحايا للحروب العشوائية، والانفصال الأسري، والعنف الجنسي، والاحتجاز اللاإنساني. لذلك، فإنّ المسؤولية الملقاة على عاتقنا خطيرة وملحة.

إذا أصغينا جيّداً إلى الأشخاص الذين يعانون من الأزمات، نلاحظ رغبتهم في الحصول على دعم فعال ومتكامل لإعادة كلّ حياة مدمّرة إلى مسارها الصحيح. دعوني أعرض عليكم ثلاث مسائل. أوّلاً، إنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر مصمّمة على تكييف عملها من أجل مواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة. فقد عملنا على تعزيز خبراتنا في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي. ونستفيد من التكنولوجيات الجديدة لتحسين استجابتنا وتجنب استخدام البيانات كسلاح. كذلك، نشدّد بشكل أكبر على الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية على حدّ سواء.

سأطرح ثانياً مسألة الثقة، باعتبارها عملتنا الأساسية. يطالب الناس والحكومات عن حق بمساءلة وشفافية أكبر من الحركة الدولية. تحتاج المجتمعات المتضررة إلى أن تثق بنهجنا الحيادي وغير المتحيز. وعلينا كلّنا، كجزء من الحركة، أن نمارس ثقافة النزاهة.

ثالثاً، نوجّه دعوة إلى جميع الدول. تصادف هذه السنة الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، التي تُعتبر إحدى المعاهدات الدولية القليلة المصادق عليها عالمياً. مع ذلك، تستمر الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي الإنساني. فيجب اتّخاذ المزيد من الإجراءات لاحترام وضمان احترام هذا القانون. لذلك، ندعو جميع الدول إلى تأييد قدرة القانون الدولي الإنساني على توفير الحماية، من أجل التركيز على التنفيذ العملي في الميدان وفي النظم المحلية، واستخدام تأثيرها الإيجابي على شركائها.

أخيراً وليس آخراً، أودّ أن أشير إلى شعار المؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد». بالنظر إلى المستقبل، علينا أيضاً أن نتحلّى بالشجاعة ونواجه الأسئلة الصعبة التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. شكراً.

سعادة السفيرة Maria Nazareth Farani Azevêdo، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة للبرازيل في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

أوّد أن أبدأ كلمتي بالإشادة باللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي على عملهما القيّم. كذلك، أوّد أن أعرب عن تقديري للمساهمة المتميزة لآلاف العاملين والمتطوّعين في الحركة الدولية.

السيدة نائبة الرئيسة، في عام ١٩٤٩ حدّدت اتفاقيات جنيف إطاراً قانونياً ومجموعة مبادئ فرضت قيوداً على طريقة شنّ الحروب. وبعد ٧٠ عاماً، مازلنا نشهد على عدد كبير من الانتهاكات لهذه المبادئ والقواعد. لقد دخلنا في عصر شديد التعقيد في مجال الحروب. فتشمل النزاعات اليوم عدداً أكبر من الجهات الفاعلة، وتستمر لفترة أطول، وتتبع سيناريوهات جديدة، وتشمل تكتيكات وأسلحة لم تكن متوقعة منذ عقود. نتيجة لذلك، ازدادت الاحتياجات الإنسانية بمستوى غير مسبوق، وارتفع عدد اللاجئين والمهاجرين والأشخاص النازحين داخلياً ارتفاعاً كبيراً.

يذكّرنا شعار المؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد» بالحاجة إلى اعتماد تدابير ملموسة وسياسات فعالة لمعالجة التحديات الراهنة في المجال الإنساني. وتلتزم البرازيل التزاماً شديداً بهذا الهدف.

التمس مؤخراً أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ ومهاجر من فينزويلا الآمان في بلادنا. وقد استجابت البرازيل بفتح حدودها والترحيب بهم بأذرع مفتوحة. وأنشأت حكومتنا فريق عمل متعدد القطاعات والوكالات، تحت اسم «عملية الترحيب»، لتنظيم استقبال اللاجئين والمهاجرين، وتوفير المساعدات الإنسانية والمآوي العامة لهم، ودعم انتقالهم الطوعي إلى أجزاء أخرى من أراضينا. لم تمسّ هذه الجهود بالتزامنا بتوفير كامل الحقوق والخدمات العامة للجنسيات الأخرى، لا سيّما الهايتيين والسوريين. أُعلِنَ عن هذا التعهد في المؤتمر السابق، وإنّنا فخورون بالوفاء به.

كذلك، أحرزت البرازيل تقدّماً في تعهد آخر متعلق بالمرأة والسلام والأمن. ففي عام ٢٠١٧، أطلقنا خطة العمل الوطنية الأولى. اعتمدت البرازيل تدابير ملموسة لإدماج القانون الدولي الإنساني في القانون المحلي والممارسات العسكرية. ويشمل ذلك دورات متخصصة للضباط المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أخيراً، سيدتي نائبة الرئيسة، تنظر البرازيل في طرقٍ لإعادة تصميم لجنتها الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. ستسمح لنا منصة جديدة ذات هيكلية أكثر مرونة بتنفيذ مجموعة مبادرات أكثر دينامية، وإشراك جهات فاعلة مختلفة، والاستجابة بشكل أفضل للتحديات المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني. شكراً.

سعادة السفير Tamim Baiou، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لدولة ليبيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، رئيس الاتحاد الدولي، رئيس اللجنة الدولية أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي،

اسمحوا لنا بأن نعرب عن خالص امتناننا لمنظّمي وموظّفي هذا المؤتمر. تؤيّد ليبيا البيانات المقدّمة من قبل المجموعات التي نحن أعضاء فيها. وتوافق على كلّ الإجراءات المنسّقة التي تهدف إلى تحسين الوضع الإنساني في إطار احترام القانون الدولي الإنساني.

كذلك، نقدّر وندعم كلّ الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل للناس، على النحو المحدّد في شعار المؤتمر «فلنعمل اليوم لبناء الغد». في الواقع، نؤمن إيماناً راسخاً بأنّ ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُنجز الآن من قبل المجتمع الدولي، بشكل جماعي، لتحسين الوضع الإنساني والتخفيف من معاناة الأشخاص الأبرياء والمستضعفين.

تواجه ليبيا معظم المسائل التي يتطرّق إليها هذا المؤتمر. نعم، إنّ المسارات الثلاثة التي يركّز عليها المؤتمر – حماية الناس في النزاعات المسلحة، ومواطن الضعف المتغيّرة، والثقة – تنطبق على الوضع الراهن والمعاناة الإنسانية في ليبيا. تُعتبر ليبيا المَثَل الأبرز عن الدول التي تنتظر عمل المجتمع الدولي بتناغم، وبجرأة وحزم، لإنهاء المعاناة التي تطال آلاف الأشخاص: المدنيين الأبرياء واللبيين والمغتربين والمهاجرين.

تعاني ليبيا من نزاع مسلح. يُعتبر وضع ليبيا أقل تعقيداً من معظم النزاعات المسلحة حول العالم. فيمكن وضع حدّ لقدر كبير من هذه المعاناة عن طريق اتّخاذ كلّ دولة موقفاً بسيطاً وواضحاً وثابتاً بوقف انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من مجلس الأمن. لكن يُعتبر غياب إرادة المجتمع الدولي بالوقوف ضد هذا التدخل السبب المباشر للمعاناة الإنسانية. وقد ذُكر ذلك بوضوح في يوم افتتاح المؤتمر عندما قيل، وأقتبس: «عندما تُنتهك سلامة القانون، نكون جميعنا من ينتهكها».

اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا للعمل الممتاز والنبيل الذي تقوم به جمعية الهلال الأحمر الليبي في الظروف الصعبة جدّاً في جميع أنحاء ليبيا. نقدّر أيضاً الدعم الذي تقدّمه مختلف الدول والاتحاد الدولي إلى ليبيا وجمعية الهلال الأحمر الليبي. تُعتبر وحدة ليبيا ومؤسساتها أساسية لمستقبل الدولة ورفاهها. وتُجسّد جمعية الهلال الأحمر الليبي هذه الوحدة. لذا، فإنّنا نحييها على عملها الممتاز ونتمنّى لها التوفيق. في الختام، نرحّب بمشروع القرار بشأن خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، وتتطلّع حكومة الوفاق الوطني إلى المساهمة في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. شكراً.

الدكتور José Benjamin Ruiz Rodas، الرئيس، جمعية الصليب الأحمر السلفادوري

(بيان نيابة عن الجمعيات الوطنية في منطقة أمريكا الوسطى والمكسيك)

(الأصل بالإسبانية)

مساء الخير لكم جميعاً. أودّ أوّلاً أن أتقدّم بأحر التحيات من وطننا، السلفادور.

في منطقة أمريكا الوسطى والمكسيك، يرحل مئات الأشخاص من مجتمعاتهم، ويشرعون في طريق الهجرة بحثاً عن مستقبل أفضل. وبينما يتّجهون شمالاً، يفقد المهاجرون الاتصال بعائلاتهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المعاناة وعدم اليقين. كذلك، تسبّبت حالات النزاع المسلح والكوارث البيئية في منطقتنا في النزوح، والفصل بين أفراد العائلة، واختفاء الأشخاص، وزادت من ضعف المجتمعات المستضعفة أساساً.

في غياب الآليات الفعالة والتعاون المناسب لكشف مصير الأشخاص المفقودين وأماكنهم، يبقى الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات عن أفراد عائلاتهم المفقودين في حالة من عدم اليقين. وفي وجه الإطار التنظيمي المتعلق بتشريعات وقواعد حماية البيانات، يصبح التعاون على مختلف المستويات ونقل البيانات، غالباً عبر حدود متعددة، أكثر تعقيداً.

من أجل مواجهة هذه التحديات بشكل أفضل وتوفير الإجابات إلى أفراد العائلة، من المهمّ أن يشمل التعاون تنسيقاً جيّداً للممارسات بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في عدّة بلاد. تُشكّل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في المنطقة جزءاً من شبكة الروابط العائلية التي تنفّذ برنامج إعادة الروابط العائلية، الذي نساعد من خلاله الأشخاص المستضعفين على استعادة الاتصال بأحبائهم أو الحفاظ عليه.

في إطار الاجتماع الإقليمي العاشر لإعادة الروابط العائلية في نوفمبر ٢٠١٩ في العاصمة سان سلفادور، شدد الصليب الأحمر السلفادوري وجمعيات الصليب الأحمر في كوستاريكا وكوبا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما والولايات

المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة، على أهمية إعادة الروابط العائليّة. وإدراكاً منّا بمدى أهمية المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في هذه المسائل من أجل توحيد الجهود، نرحّب باستراتيجية الحركة الجديدة بشأن إعادة الروابط العائلية ٢٠٢٠–٢٠٢٥، وندعم اعتماد القرار بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات الشخصية، الذي يُعتبر بالغ الأهمية والحساسيّة، لإظهار قدرتنا على تجديد أنفسنا باستمرار والتكيف مع البيئة المتغيرة لكي نخدم المجتمعات بشكل أفضل ونحافظ على دورنا في هذه البيئة. شكراً لإصغائكم.

سعادة السفير Hussam Edin Aala، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف

(الأصل بالعربية)

سيدي الرئيس... يواجه العالم تحديات غير مسبوقة، مع هيمنة التوجهات الأحادية التي تستهتر بقواعد القانون الدولي وبالمبادئ التي قامت عليها المنظومة الدولية المعاصرة. ويشكل اللجوء إلى الاستخدام الأحادي للقوة والاحتلال الأجنبي وفرض الإجراءات القسرية الأحادية ودعم الإرهاب واستخدامه في محاولات العبث باستقرار الدول واستهداف حكوماتها الشرعية، عوامل أساسية لانتشار الحروب والنزاعات المسلحة وما يقترن بها من معاناة إنسانية ونزوح قسري غير مسبوق. ومن البديهي، أنّ مواجهة التحديات التقليدية والناشئة، تستوجب معالجة أسبابها الجذرية. وإنّ ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، يستوجب بدايةً التخلي عن المعايير المزدوجة في التعامل مع انتهاكاته وكفالة الامتثال لقواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الميثاق. ويشكل النأي بالاستجابة الإنسانية عن المشروطية السياسية ودعم البعد الإنمائي فيها، الوسيلة الأنجع لمساعدة ضحايا هذا النوع من الحروب. ونود أن نوجه الانتباه هنا، إلى الانتقائية التي تكتنف عملية جمع البيانات في مثل هذه البيئات، وغياب الشفافية والدقة عنها للدفاع عن نتائج محددة مسبقاً. سيدي الرئيس، على الصعيد الوطني، قامت الحكومة السورية بإعادة هيكلة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، التي يرأسها نائب وزير الخارجية وتضم ممثلين عن الوزارات المعنية والهلال الأحمر السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونظمت ورشات عمل للقضاة والدبلوماسيين والبرلمانيين وضباط وزارتي الدفاع والداخلية. وتستمر الدولة في جهودها لإدماج القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية ومواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات القانونية. كما تستمر في مواجهة تحديات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بالتعاون مع اللجنة الدولية ومع الاتحاد الدولي.

السيد Hichem Ayadat، السكرتير الثالث، البعثة الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، سيداتي سادتي، يرحّب الوفد الجزائري بعقد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يصادف الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف. في هذه المناسبة، نودّ أن نؤكّد مجدداً على التزامنا بهذا المنتدى الفريد من نوعه الذي يجمع بين مكوّنات الحركة والأطراف المتعاقدة السامية لمناقشة المسائل والتحديات الكبرى المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتبادل الآراء بشأنها.

يؤيّد وفد بلادي بيانات حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية.

السيدة نائبة الرئيسة، في سياق دولي يُوضع فيه القانون الدولي الإنساني موضع الاختبار بسبب النزاعات الجارية والجديدة، التي يستمرّ بعضها على مدى سنوات وحتّى عقود، نودّ أن نشيد إشادة خاصّة بمكوّنات الحركة. فهي تتصرف وفقاً لولاياتها ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وتلعب دوراً أساسياً في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة والأشخاص المحتاجين، غالباً في ظروف صعبة.

من هذا المنطلق، يذكرنا الاحتفال بالذكرى المئوية لتعددية الأطراف في جنيف بأهمية الامتثال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وغيره من الصكوك، بالإضافة إلى الحاجة إلى الحوار والتعاون، اللذين يُشكّلان الركيزتَين الأساسيتَين للنظام الدولي، من أجل الحفاظ على السلام والأمن العالميين، باعتبارهما شرطَين لا غنى عنهما لبناء بيئة مؤاتية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني والامتثال له.

نود أن نجدد مناصرتنا لضحايا النزاعات المسلحة حول العالم، لا سيّما الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال، الذين يثابرون للحفاظ على الأمل في ممارسة حقهم الأساسي في تقرير المصير والكرامة البشرية.

منذ المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، تشارك الجزائر بفعالية في عدد من المشاورات الحكومية الدولية التي تهدف إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وتساهم على الصعيدَين الوطني والإقليمي، لا سيّما في المغرب العربي والساحل الأفريقي، في خلق جو من الاستقرار والأمن اللازمَين لتعزيز وترسيخ احترام القانون الدولي الإنساني.

على الرغم من عدم التوصل إلى أي توافق في الآراء في العملية الحكومية الدولية بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني، نلحظ ببالغ التقدير أنّ المؤتمر والمنتديات الوطنية والإقليمية الأخرى تقدّم فرصاً جيدة للدول والحركة لتتابع عملها في هذا الصدد.

السيدة نائبة الرئيسة، تلتزم الجزائر بشكل عميق وطويل الأمد بالقيم الإنسانية والتعاون مع مكوّنات الحركة. ومن هذا المنطلق، يشارك وفد بلادي في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، وفي تبادل الآراء والممارسات الفضلى بشأن المسائل المهمة على جدول أعماله، لا سيّما تلك المتعلقة بالتحاليل والأفكار الأخيرة حول التحديات التي نواجهها اليوم، مثل التوطين، والنزوح، وتغيّر المناخ، واستخدام التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على القانون الدولي الإنساني.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد لكم، سيدتي نائبة الرئيسة، بأنّ الوفد الجزائري ملتزم بالكامل بالمساهمة في إنجاح عمل المؤتمر. شكراً.

سعادة السفير Yurii Klymenko، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لأوكرانيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، سيداتي سادتي، مع استمرار تسبّب النزاعات المسلحة في معاناة إنسانية كبيرة حول العالم، يبقى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني مهمّاً اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسبب التحديات التي تواجهها اتفاقيات جنيف. وقد اتُّخذت خطوات كبيرة على مرّ السنين لتكييف وتحديث القانون الدولي الإنساني، ما أدّى إلى تطوّره بشكل كبير. ولكن ما لا يزال علينا القيام به هو تطوير آليات موازية لتعزيز الامتثال لهذا القانون.

اعتمد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون قرار «تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني». وقامت بعد ذلك كلّ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا بتيسير مشاورات غير مسبوقة بين الدول تركّز بالأخص على تحسين فعالية آليات الامتثال للقانون الدولي الإنساني. للأسف، في البيئة الحالية المتعددة الأطراف، لم يكن التوصّل إلى توافق في الآراء ممكناً. مع ذلك، شدّدت العملية الحكومية الدولية تشديداً قاطعاً على الصلاحية والأهمية والقيمة العالمية للقانون الدولي الإنساني، وطرحت مجموعة من الأفكار حول كيفية تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ويمكن بالتأكيد العمل على هذه الاقتراحات المحددة خلال السنوات السابقة ضمن الاجتماعات الستة الرسمية بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني.

أعضاء الوفود الكرام، يصادف ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف. ويُعتبر التصديق العالمي عليها تأكيداً قوياً على أنّ مبادئ القانون الدولي الإنساني غير مرتبطة بإطار سياسي. تعتقد أوكرانيا بأنّ القانون الدولي الإنساني يمكن أن يُحدث فرقاً في مجال حماية المدنيين واحترام الكرامة الإنسانية، وأنّ المجتمع العالمي يجب أن يستمر في تعزيز الامتثال لهذا القانون، على الصعيد الوطني قبل كلّ شيء.

من جهتها، تلتزم أوكرانيا بالكامل باحترام القانون الدولي الإنساني على أراضيها، على الرغم من العوامل الخارجية الصعبة. وتشمل بعض الإنجازات ذات الصلة: تحديث دليل بشأن تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة ليعكس بشكل أفضل أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي؛ تكليف وزارة شؤون الأراضي المحتلة مؤقتاً والمهاجرين الداخليين بتنظيم وتنسيق عمل اللجنة الحكومية بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مع التأكيد على اتّباع واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل أجهزة إنفاذ القانون جميعها؛ تجري وزارة الدفاع، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دورات تدريبية قوية في مجال القانون الدولي الإنساني للعسكريين باستمرار؛ أصبحت أوكرانيا في نوفمبر الدولة المئة التي توافق على إعلان المدارس الآمنة.

السيدة نائبة الرئيسة، سيداتي سادتي، أوّد أن أؤكد مجدداً التزام دولتي الشديد بتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني. اسمحوا لي بأن أشدّد على أن الوفد الأوكراني مستعد للتعاون معكم بالكامل، سيدتي نائبة الرئيسة، ومع أعضاء اللجان، والوفود المشاركة الأخرى من أجل التأكّد من تحقيق نتيجة شاملة ومثمرة لهذا المؤتمر. شكراً.

السيدة Zigro Mbirimba، المستشارة الأولى، البعثة الدائمة لجمهورية تشاد في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة. يؤيّد وفد تشاد البيان الذي تلته زيمبابوي نيابة عن المجموعة الأفريقية.

يودّ وفد بلادي أن يهنّئ مكوّنات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والحكومة السويسرية على تنظيم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، الذي يجمع الجهات الفاعلة معاً لمواجهة التحديات الإنسانية الكبرى في عالمنا اليوم.

تُعتبر المواضيع الأساسيّة في المؤتمر، لا سيّما القانون الدولي الإنساني وحماية الناس في النزاعات المسلحة ومواطن الضعف المتغيرة والثقة في العمل الإنساني، متّسقة مع الأوضاع الراهنة، التي تتّسم بالأولويات الإنسانية العالمية ومواطن الضعف الجديدة والناشئة حول العالم.

نيابة عن حكومة جمهورية تشاد، يود الوفد أن يؤكد لمكوّنات الحركة دعمها الكامل لمشاريع القرارات والتعهدات التي ستوجّه العمل الإنساني الخاصّ بالحركة في العقود المقبلة.

إنّ حكومة جمهورية تشاد، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقيات جنيف المعتمدة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولَين الإضافيَين المعتمدَين في ٨ يونيو ١٩٧٧، تلاحظ بارتياح الأنشطة المنفذة من قبل الحركة لتعزيز وتنفيذ القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الخاصة بالقوات المسلحة التشادية والشرطة والسلطات العامة والمجتمع المدني، وأنشطة إعادة الروابط العائلية للأشخاص النازحين داخلياً، والأشخاص المحرومين من حرياتهم، واللاجئين في كل أنحاء جمهورية تشاد، وأنشطة المساعدة للأشخاص الأشد ضعفاً في المجتمعات المتضررة من النزاع في منطقة بحيرة تشاد، ويشمل ذلك الأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين والمقيمين.

أود أن أعرب عن خالص امتنان حكومة جمهورية تشاد لمكوّنات الحركة على دعمها الكبير في العمل المنفذ لإدماج أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريعات المحلية، لا سيّما اعتماد القانون الذي ينظم استعمال وحماية شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهما من العلامات المميزة، وإدماج الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في القانون الجنائي في تشاد، وإدماج القانون الدولي الإنساني في منهاج البرنامج التدريبي للقوات المسلحة والشرطة في تشاد.

ترحّب حكومة جمهورية تشاد بالتعاون الوثيق بين السلطات التشادية ومكوّنات الحركة في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز وتنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشر المبادئ الإنسانية.

شكراً، السيدة نائبة الرئيسة.

السيد Hai Anh Nguyen، نائب الرئيس والأمين العام، جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي

(بيان نيابة عن الجمعيات الوطنية في جنوب شرق آسيا)

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السمو، أصحاب السعادة والمعالي، ممثلي الحكومات، الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الزملاء الكرام، أتكلّم بالنيابة عن الجمعيات الوطنية الإحدى عشرة في جنوب شرق آسيا: بروناي دار السلام، وكامبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وتيمور-ليشتي، وفيت نام.

أشكركم على هذه الفرصة لتلاوة بياني هنا اليوم في هذا اللقاء الهامّ. أوّد أوّلاً أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة مملكة تايلاند على ترؤسها الناجح لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هذه السنة، ونتطلع إلى العمل مع حكومة فيت نام عند ترأسها هذه الرابطة في السنة المقبلة. من هذا المنطلق، سنعقد في عام ٢٠٢٠ مؤتمراً لقادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنوب شرق آسيا في فيت نام، لكي ندرس الأحداث المشتركة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما فيها الحوار المشترك مع حكومات الرابطة.

التزمت الجمعيات الوطنية في جنوب شرق آسيا في مانيلا في عام ٢٠١٨ بتعزيز النزاهة والثقة في مؤسساتنا، ودعم مبدأ عدم التسامح مع الاحتيال، والفساد، والاستغلال والاعتداء الجنسيين. والتزمت مجدداً بكلّ ما سبق خلال الجمعية العامّة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين. نتطلع إلى المناقشات المستمرة مع حكوماتنا خلال المؤتمر الدولي.

ندعم بالكامل القرارات التي تتمّ مناقشتها في المؤتمر الدولي. فهي تتماشى مع الأهداف والأولويات في جنوب شرق آسيا، إذ إنّها تسعى إلى تحسين السلامة والأمن والكرامة للأشخاص من خلال: معالجة الصحة النفسية والاحتياجات النفسية-الاجتماعية في الأزمات، وتعزيز قوانين الكوارث المراعية للمناخ، وتعزيز نظمنا للتمكّن من مواجهة للتهديدات المتزايدة المتمثلة في الأوبئة والجائحات؛ وتعزيز إعادة الروابط العائلية، والمساهمة في تنفيذ وتطوير القانون الدولي الإنساني.

تتماشى هذه العناصر مع أولويات رابطة أمم جنوب شرق آسيا. على سبيل المثال، نعترف، مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بأنّ الصحة النفسية أولوية بالنسبة إلينا. وتتزايد الاحتياجات في النزاعات والكوارث وغيرها من سياقات الطوارئ، لا سيّما بالنسبة إلى الشباب.

لقد التزمنا أيضاً بالاستثمار في التمويل القائم على التنبؤ والمراقبة المجتمعية، لكي تتكيّف مجتمعاتنا مع الصدمات والأخطار. سنعمل مع الحكومات على تحسين تأهّبنا، وإنقاذ الأرواح، وبناء القدرة على الصمود مع المجتمعات الأكثر ضعفاً وفي داخلها. نلتزم بإنشاء مركز امتياز قائم على المعارف في ما يتعلق بالجائحات، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والمعارف وتطوير الخبرات ضمن الصليب الأحمر السنغافوري.

نعترف أيضاً بأنّ تنمية شبابنا عامل أساسي في بناء القدرة على الصمود في مجتمعاتنا. ونفتخر بأنّ لجنوب شرق آسيا ممثّلاً في لجنة الشباب في الاتحاد الدولي.

يجب تعزيز الشراكات الإنسانية، عن طريق إنشاء شراكة إقليمية وإجراء حوار استراتيجيّ مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمشاركة فيهما، على الصعيدين الإقليمي والوطني، من أجل دعم استدامة الجمعيات الوطنية.

«تحالف المليار» هو مبادرة تضّم المنظمات المعنية بتقديم المساعدات، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجموعات الأكاديمية والمجتمعية لدعم مليار شخص على مدى السنوات العشر القادمة، من أجل العمل على تعزيز السلامة والصحة والرفاه. وقد أدّى ذلك أيضاً إلى التحالف من أجل تعزيز القدرة على الصمود التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو التزام من قبل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصليب الأحمر والهلال الأحمر بدعم ٤٠ مليون شخص في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز قدرتهم على الصمود بحلول عام ٢٠٢٥.

تُعتبر الاستجابة للكوارث والسلامة المجتمعية من الأولويات الرئيسية لشبكة جنوب شرق آسيا. وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، سنُطلق المدرسة الإنسانية الميدانية في ماليزيا مع الهلال الأحمر الماليزي، وهي مدرسة إنسانيّة تعتمد «التعلّم عن طريق العمل» وتركّز على الأسابيع الأولى من العمليات الإنسانية.

نقدّر علاقتنا المتينة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونتعهد بالعمل مع كلّ الحكومات من أجل تعزيز الأهداف الجماعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتحسين قدرة مجتمعاتنا في جنوب شرق آسيا على الصمود. شكراً جزيلاً.

الأستاذ Thilo Marauhn، الرئيس، اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، الزملاء والأصدقاء الكرام، نيابة عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، أعرب عن تقديري لكلّ الوفود التي سلّطت الضوء على الدعم المستمر للدول والجمعيات الوطنية لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. من المهمّ أن يركز المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون على طرق لتعزيز القانون الدولي الإنساني.

تقدّر اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية مشروع القرار بشأن إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً. وتدعو الدول إلى ذكر اللجنة في منطوق القرار.

أنشأت الدول هذه اللجنة بناء على المادة ٩٠ من البروتوكول الإضافي الأول، وهي الهيئة الوحيدة الدائمة والقائمة على المعاهدات المتعلّقة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. تشمل صلاحيات اللجنة إجراء التحقيقات أو الاضطلاع بالمساعي الحميدة لإعادة الاحترام لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول.

ولكي تتمكّن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية من الوفاء بولايتها بفعالية، يُستحسن أن يعترف بها أكبر قدر ممكن من الدول. من هذا المنطلق، أدعو كلّ الدول المتبقية التي لم تعترف باختصاص اللجنة بعد إلى أن تقوم بذلك، عن طريق تقديم إعلان بسيط، موجود على موقع اللجنة، إلى الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف.

في هذه اللحظة، يسرّنا إعلامكم بتشكيل مجموعة أصدقاء للجنة من قبل الدول في الأمم المتحدة، في نيويورك وجنيف على حدّ سواء. وندعو الدول إلى الانضمام إلى هذه المجموعة دعماً لنهج اللجنة التعاوني. كذلك، ندعو كلّ جمعية وطنية وحكومة إلى الانضمام إلى التعهد المفتوح الداعم للجنة المقدم من قبل الأرجنتين وهنغاريا بالنيابة عن ١٥ دولة. نتطلع إلى خوض مناقشات مع أي طرف معني.

شكراً جزيلاً لإصغائكم.

سعادة السيد Artak Apitonian، نائب وزير الخارجية، جمهورية أرمينيا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، لقد انقضى أكثر من قرن ونصف منذ إنشاء هذه الحركة الدولية بهدف جعل الحماية الإنسانية لضحايا النزاعات والعنف والطوارئ على أنواعها الركيزة الأساسية للمسؤولية الدولية، و٧٠ عاماً منذ اعتماد القانون الدولي الإنساني. لقد تبدّلت الألفية، ولكنّنا مازلنا نشهد على ضعف ومعاناة الناس، بسبب الحروب والكوارث الطبيعية والاضطهادات لأسباب متعلقة بالعرق أو الدين أو الانتماء السياسي. وبينما نبحث عن طرق لبناء السلام، علينا أن نجد أيضاً حلولاً للمشاكل الإنسانية من خلال تطبيق حقوق الإنسان الأساسية الفردية والجماعية المشتركة بين الجميع بشكل حقيقي وعالمي، بغض النظر عن موقع الناس أو الوضع السياسي للأرض التي يسكنون عليها.

في هذا الصدد، تولي أرمينيا اهتماماً كبيراً لجدول الأعمال الخاصّ بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وتشجّع الجهود الرامية إلى ربط آليات الإنذار المبكر لحقوق الإنسان بالأعمال الإنسانية المنسّقة. ستبذل حكومتي كلّ الجهود الممكنة لطرح جدول الأعمال هذا بشكل أكبر في مختلف المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية.

السيدة نائبة الرئيسة، إنّني هنا للإعلان عن التزام أرمينيا الراسخ بالقانون الدولي الإنساني. نركز اليوم على المدنيين الذين يعيشون على الحدود، والأشخاص المفقودين وعائلاتهم، وضحايا الألغام، والأشخاص المحرومين من حرياتهم. يسرّ أرمينيا أن تشدّد على التنفيذ الناجح لمشاريع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يسكنون على طول الحدود، وتشجّع على مواصلة هذه المشاريع. نرحّب بالدور الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسهيل الأعمال الزراعية في المجتمعات الحدودية. ونؤكد مجدداً التزامنا الصلب بحماية حق الأطفال في التعلم في النزاعات وما بعدها، ونتّخذ تدابير لضمان سلامة المدارس الواقعة في المناطق الحدودية، ويشمل ذلك إنشاء غرف ومآوٍ آمنة.

تتمتع أرمينيا بخبرات واسعة وناجحة في استضافة وإدماج اللاجئين والأشخاص النازحين. فمنذ اندلاع النزاع في عام ١٩٨٨، استقبلت أرمينيا مئات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا بسبب العنف. ووفرت أرمينيا في الفترة الأخيرة المأوى لعدد كبير من اللاجئين من سوريا والعراق. اتبعت الحكومة نهجاً مفتوحاً لتوفير عدة خيارات للحماية، بالإضافة إلى مجموعة من المنافع مثل تسريع إجراءات اللجوء وتسهيل تجنيس اللاجئين وإدماجهم بالكامل في مجالات الصحة والتعليم والمجال الاجتماعي.

السيدة نائبة الرئيسة، يصادف العام المقبل الذكرى المئوية لجمعية الصليب الأحمر الأرميني، التي تمّ تأسيسها في أعقاب الإبادة الجماعية الأرمينية بهدف مساعدة مئات الآلاف من اللاجئين.

اليوم، أشيد بجميع متطوعي ومبعوثي الصليب الأحمر من الولايات المتحدة والدنمارك والنرويج والسويد وكندا وغيرها من الدول الذين أنقذوا آلاف الأرواح، وأنشأوا دور الأيتام والمدارس، وساعدوا الناس على النجاة، في هذا المنعطف التاريخي الحاسم. فقد أدّت جهودهم المتفانية وتقاريرهم بشأن الفظائع المرتكبة إلى تعاطف الكثير من الناس، وأدّى ذلك بدوره إلى توفير مساعدات الإغاثة.

تكرّم أرمينيا اليوم شجاعة وتعاطف كلّ المتطوعين، لا سيّما النساء، اللواتي يكرّسن أنفسهنّ للقضية الإنسانية اليوم. يجب أن يُقدَّم الدعم والموارد الضرورية لهم جمعياً لينفّذوا أنشطتهم.

سيداتي سادتي، أوّد أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى حدث حصل هنا، في جنيف، منذ مئة عام. وضعت المبعوثة الدنماركية كارن جيبي الدعم الاقتصادي للاجئين الناجين من الإبادة الجماعية الأرمينية على جدول أعمال عصبة الأمم. وعندما جاء الردّ أنّ ما فعلته قليل الجدوى، قدّمت جيبي الخطاب الأقصر على الأغلب في هذا المنتدى قائلة: «نعم، إنه بصيص صغير من النور، ولكن الليل حالك الظلام». شكراً لكم.

السيد Rosario Maria Gianluca Valastro، نائب الرئيس، الصليب الأحمر الإيطالي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يرحّب الصليب الأحمر الإيطالي بالقرار بشأن «قوانين وسياسات الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد» وقرار «حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح». يُعتبر الاعتراف بالحوكمة والقوانين الفعالة أساس إدارة مخاطر الكوارث. ويعمل الصليب الأحمر الإيطالي على تعزيز نَهجٍ يراعي المخاطر المناخية ويكفل حماية حقوق الفئات المستضعفة وكرامتها.

على الصعيد الدولي، إنّنا نعزّز أكثر ممارسات التنمية أماناً، وندعم النهج الشامل لقدرة المجتمع على الصمود. على الصعيد الوطني، يشارك متطوعونا مع القطاع الأكاديمي والمعهد الدولي للقانون الإنساني في نشر القوانين والسياسات المتعلقة بالآثار الإنسانية لتغير المناخ والكوارث، بما فيها من خلال برامج تدريبية ابتكارية بشأن قوانين الكوارث. نسرّ بشكل خاص بالطلبات المقدمة إلى الدول لتعزيز مشاركاتها مع الجمعيات الوطنية مع أجل التعاون على تعزيز وإنفاذ أطرها القانونية، باستخدام أدوات ابتكارية مثل القائمة المرجعية الجديدة. فضلاً عن ذلك، نودّ تشجيع الدول على صياغة الاستراتيجيات والقوانين الخاصة بتغيّر المناخ والكوارث، بإشراك الجمعيات الوطنية من أجل سماع آراء المجتمعات وعدم إغفال أحد.

في ما يتعلق بقرار «حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح»، نعمل في الصليب الأحمر الإيطالي في الخطوط الأمامية لدعم السلطات العامة على إنفاذ الأنظمة الصحية الدولية. أمّا في ما يتعلق بدورنا، يحق لجمعياتنا الوطنية العمل بالنيابة عن وزارة الصحة لتوفير الرقابة الصحية على الحدود، بما فيها المرافئ والمطارات. فقد تلقّى متطوعونا تدريباً يخوّلهم نقل المرضى المصابين بأمراض سارية بأمان بواسطة وحدة احتواء بيولوجي تستخدم تكنولوجية متقدمة، كافلين بذلك إدارة التهديد على عامّة الشعب بشكل مناسب. نودّ الإشارة إلى أهمية دور الجمعيات الوطنية في تقديم الدعم والمساعدة إلى السلطات العامة من أجل حماية السكّان داخل البلاد، والمساهمة في صحة وسلامة المناطق الجغرافية المجاورة، وتعزيز التعاون عبر الحدود. شكراً لكم على حسن إصغائكم.

سعادة السفير Dejan Zlatanović، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية صربيا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي، أوّد في البداية أن ألفت انتباهكم إلى ذكرى مهمّة نحتفل بها هذه السنة، وهي مرور ٧٠ عاماً على اعتماد اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. بالإضافة إلى كون الاتفاقية الرابعة الصكّ الأهمّ للقانون الدولي الإنساني والمعيار العالمي لحماية المدنيين، إنّ اعتمادها في عام ١٩٤٩ ودخولها حيز التنفيذ في عام ١٩٥٠ يمثّل إنجازاً حقيقياً في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. تُعتبر حماية ومساعدة المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية واجباً غير مشروط لكلّ الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من دون استثناء. يُمثّل القانون الدولي الإنساني اليوم التراث الحضاري للبشرية، ومن واجبنا المشترك التأكّد من الامتثال غير المشروط والتنفيذ الكامل للمعايير العالمية، وتطوير وتعزيز القانون الدولي الإنساني بشكل أكبر.

من المؤسف أنّ تحديات الزمن الحديث تطرح عادة مشكلة الامتثال العالمي للقانون الدولي الإنساني. فتشمل التحديات أمام المجتمع الدولي اليوم النزاعات المسلحة في بعض أجزاء العالم، ومعاناة السكّان، والهجرة القسرية، والكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان، وآثار تغيّر المناخ. تُعَدّ الحماية والمساعدات المقدّمة للأشخاص المتضررين من النزاعات، لا سيّما أشد الفئات ضعفاً مثل الأطفال والنساء وكبار السنّ، اختباراً لمسؤوليتنا المشتركة. كذلك، يجب الأخذ في الاعتبار عند حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة التداعيات الإنسانية لانتشار الأسلحة النووية وآثارها على البيئة والتطور الاجتماعي والاقتصادي وبقاء الإنسان. لذا، يجب بذل كلّ الجهود الممكنة لإزالة خطر أسلحة الدمار الشامل. تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية بدور مهمّ في مجال زيادة التوعية بشأن هذه المشكلة الكبيرة.

السيدة نائبة الرئيسة، تقدّر جمهورية صربيا وتحترم أنشطة الحركة الدولية والتزامها في حلّ المشاكل الإنسانية وتوفير المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ويتماشى ذلك مع مبادئها الأساسية. وتلتزم صربيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التزاماً شديداً بتعزيز القانون الدولي الإنساني.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أنّ جمعيتنا الوطنية، الصليب الأحمر الصربي، أظهرت في تنفيذ أنشطتها أنّها تنتمي إلى مجموعة الشركاء الأكثر كفاءة وموثوقية لحكومتي. وأفتخر بالإشارة إلى تاريخ الصليب الأحمر الصربي الطويل، باعتباره إحدى أقدم الجمعيات الوطنية في الحركة الدولية التي تأسست في عام ١٨٧٦. يدعم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أكثر من ٦٠,٠٠٠ متطوع، وإنّنا مدينون لهم بالامتنان الشديد لالتزامهم بمبادئ الحركة.

تدرك صربيا جيداً نطاق التبعات الإنسانية للنزاعات المسلحة ودرجة تعقيدها، كونها دولة عاشت فترة مضطربة من النزاعات في أراضي يوغوسلافيا السابقة في التسعينات. ويتمثّل أحد التزاماتنا اليوم في مواجهة المشاكل الإنسانية المتبقية من الماضي. فيعيش أكثر من ٢٧,٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك وكرواتيا اليوم في صربيا، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص لم يعودوا يحملون اليوم صفة اللاجئ، بل يخضعون لعملية طويلة الأمد لإدماجهم المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف صربيا نحو ٢٠٠,٠٠٠ نازح داخلياً من كوسوفو

وميتوهيا، اضطروا إلى الهرب من المقاطعة في عام ١٩٩٩ والبحث عن مأوى في مكان آخر. كذلك، نحن مدينون إلى عائلات المفقودين بتسليط الضوء على أكثر من ١٠،٠٠٠ شخص مفقود في المنطقة وتحديد مصيرهم، بغض النظر عن جنسيتهم. لذا، نعتقد بأنّ القرار بشأن المشاكل المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً والمفقودين مهمّ جدّاً من أجل عملية المصالحة والاستقرار الإقليمي. لهذا السبب، كرّست الحكومة الصربية وقتها لإيجاد حلّ عادل ومستدام لهذه المشاكل، بالعمل مع البلدان الأخرى في المنطقة والشركاء الدوليين المعنيين.

يُعتبر الدور الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية مهمّاً جدّاً عند التعامل مع الكوارث الطبيعية وفي حالات إدارة الأزمات والكوارث من صنع الإنسان. ما زالت الخبرات التي اكتسبناها خلال الفيضانات المدمرة التي ضربت صربيا في مايو ٢٠١٤ وموجة اللاجئين والمهاجرين الكبيرة التي حصلت في ٢٠١٥-٢٠١٦ ماثلة في أذهاننا. ويتمثّل أحد الدروس التي تعلّمناها في أهمية المنظمات الخيرية، لا سيّما منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي ساهمت مساهمة كبيرة في هذه القضايا الخيرية. لذلك، اتّخذت صربيا نهجاً مسؤولاً جدّاً تجاه منظمات المساعدة، وكان التعاون المتبادل عنصراً مهمّاً في عمليات الإغاثة الإنسانية.

اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً اليوم التزام جمهورية صربيا بالتعاون الإقليمي في العمل الإنساني. لا يمكن لأي دولة أن تواجه بمفردها التحديات المتمثلة في النزوح القسري، أو الكوارث الطبيعية، أو أزمات الهجرة. في هذا السياق أيضاً، يُعتبر التعاون الطريقة الفضلى للتغلب على القيود على المستوى الوطني من ناحية الموارد والقدرات وللتمكن من توفير المساعدات الإنسانية بفعالية. من هنا، اسمحوا لي بالإشارة إلى المساهمة المقدمة من قبل فريق البحث والإنقاذ الصربي في التخفيف من آثار الزلزال الذي ضرب ألبانيا مؤخراً كمثل إيجابي على التعاون الإقليمي وتقديم المساعدة للأشخاص المتضررين على الأرض. شكراً.

الدكتور Mohammed Bin Abdullah Al-Qasem، الرئيس، هيئة الهلال الأحمر السعودي

(الأصل بالعربية)

بسم الله الرحمن الرحيم.. السيدة الرئيسة.. السادة الحضور.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. إنه ليسعدني أن أكون اليوم بين هذه النخبة المتميزة من المسؤولين والخبراء والمهتمين بالقانون الدولي الإنساني في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. هذا القانون، الذي يهدف إلى حماية الناس أثناء النزاعات المسلحة. نحن في اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني، وضعنا خطة وطنية لتطبيق القانون على الصعيد الداخلي، نسعى من خلالها إلى التأكيد على تطبيق هذا القانون على أرض الواقع لنشر المعرفة. السيدة الرئيسة.. اللجنة تضم بعضويتها الجهات الحكومية ذات العلاقة وبتمثيل رفيع المستوى. فاللجنة الدائمة، هي الحاضنة والراعية للقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني، وبذلك، تجسد قيادة وحكومة بلادي، مدى الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني على كافة المستويات، ويُعد ذلك تجسيداً للدور الريادي لبلادي في مجال الاهتمام. اللجنة تضم بعضويتها الجهات الحكومية ذات العلاقة وبتمثيل رفيع المستوى. فاللجنة الدائمة، هي الحاضنة والراعية للقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني، وبذلك، تجسد قيادة وحكومة بلادي، مدى الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني على كافة المستويات، ويُعد ذلك تجسيداً للدور الريادي لبلادي في مجال الاهتمام عالي المستوى بالالتزام وبنشر وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني.

السيدة الرئيسة.. السادة الحضور.. لقد كان لهذه اللجنة عدة نشاطات على المستوي الوطني، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، مراجعة لكافة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وتقديم المشورة للأجهزة الحكومية للتطبيق الأمثل لتلك الاتفاقيات. وتقوم اللجنة كذلك، من خلال أعضائها، بمسؤولية النشر والتثقيف بالقانون الدولي الإنساني. وقامت اللجنة بعدة دورات، سواء تثقيفية عامة أو دورات متقدمة موجهة للمختصين من الجهات الرسمية، خاصة من العسكريين، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك في عدة مناطق من المملكة العربية السعودية. وقد استفاد من هذه الدورات أكثر من ستة آلاف متدرب، وقد عقدت في عدد من مدن المملكة، وهي موجهة للمدنيين والعسكريين. وهناك جهود لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني على مستوى التعليم بكافة مجالاته. وهناك عدة جهود كذلك لتأهيل عدد من المدربين السعوديين لتقديم دورات تدريبية محلية ولتوطين المعرفة في هذا المجال. لقد شاركت اللجنة بفاعلية من خلال أعضائها في العديد من الفعاليات والمشاورات، سواء الإقليمية أو الدولية والمهتمة بالتطبيق الأمثل للقانون الدولي الإنساني.

السيدة الرئيسة. السادة الحضور.. لبلادي، المملكة العربية السعودية، العديد من الجهود العملية المتميزة في مجال الالتزام وتطبيق القانون الدولي الإنساني، ومنها الجهود التي تقوم بها وزارة الدفاع في المملكة، مثل إنشاء فريق قانوني متخصص من خبراء القانون الدولي الإنساني وخبراء قانون حقوق الإنسان لتقديم المشورة القانونية لوزارة الدفاع. وتم كذلك اعتماد مادة القانون الدولي الإنساني، كمتطلب رئيسي في الكليات العسكرية وكلية القيادة والأركان. وتم عمل عدة دورات متخصصة في جوانب متعددة من القانون الدولي الإنساني للعسكريين من الأفراد والضباط والقادة، وتحظى اللجنة بكل الدعم اللازم لأداء مهامها. وفي الختام، لا يسعني، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي الأعضاء، إلا أن أشكركم على حسن إصغائكم.

سعادة السفيرة Jillian Dempster، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لنيوزيلندا في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

E ngā mana, E ngā reo, E ngā karangatanga maha, Tenā koutou. باللغة الماورية، أي لغة الشعوب الأصلية في نيوزيلندا، أتقدّم بالتحيات إلى كلّ السلطات والأصوات والانتماءات.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة، تكلّمت رئيسة وزرائنا عن التحديات في عالم يزداد ترابطاً ومفهوم kaitiakitanga الماوري. بعبارات بسيطة، يمكّن المفهوم كلّ واحد منّا ويحمّلنا مسؤولية، باعتبارنا أوصياء على أرضنا وبيئتنا وشعبنا. في عالمنا المستقل، ليست الوصاية مفهوماً يمكن حصره في حدودنا.

وفّرت اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية إطاراً لحماية المدنيين وإنقاذ الأرواح لسبعين عاماً. وتحظى المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقيات وبروتوكولاتها بالأهمية نفسها اليوم التي كانت عليها في عام ١٩٤٩. لكن العالم وطبيعة النزاعات المسلحة يتغيران. ويمكن التنبؤ بأنّهما سيستمران في التغيّر. تُعتبر الذكرى السبعون لهذه الوثائق التأسيسية مفترقاً هامّاً يتيح الفرصة للمجتمع الدولي ومختلف الدول للتفكير في هذه التغيرات، وفي كيفية استمرار القانون الدولي الإنساني، بما فيه اتفاقيات جنيف، في التطوّر.

تدين نيوزيلندا تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني في السنوات الأخيرة، والإفلات من العقاب الظاهر للعيان في ما يتعلق بهذه الانتهاكات. اليوم، ونؤكد مجدداً بصورة قاطعة التزامنا بأن نكون أوصياء على القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. في هذا المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، نتعهد بالإبلاغ طوعاً عن التنفيذ المحلي للقانون الدولي الإنساني في نيوزيلندا، وندعو الآخرين إلى القيام بالمثل.

تؤكد نيوزيلندا مجدداً التزامها بالعمل مع الدول المجاورة في منطقة المحيط الهادئ للوقاية من آثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، والاستجابة لها. ونتعهد بالعمل مع الحكومات والمجتمع الدولي في منطقة المحيط الهادئ للتأكّد من أنّ عمليّتَي التأهّب للكوارث والاستجابة لها شاملتان، وتتّسمان بقيادة وملكية وطنية، وتعكسان الأولويات المحلية.

نتعهد بالتعاون للحدّ من الضرر الذي تسبّبه الأسلحة المتفجرة في المناطق السكنية. ونؤكد مجدداً التزام نيوزيلندا بأن نكون أوصياء على الطموح المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونتعهد بالعمل مع الدول واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني لإدخال معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ والقضاء على الأسلحة النووية.

أخيراً، أغتنم هذه الفرصة لأشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على دورهما كأوصياء على المبادئ الإنسانية الأساسية التي تشكّل أساساً لإنسانيتنا. فتُعتبر الشجاعة والنزاهة والتفاني التي تتّسمان بها تجسيداً للوصاية، وللـkaitiakitang. لهذا السبب، نستلهم منكما ونقدّم خالص تقديرنا لكما. شكراً.

السيد Juan Antonio Quintanilla Roman، مدير المنظمات الدولية، وزارة الخارجية في جمهورية كوبا

(الأصل بالإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة. منذ المؤتمر السابق، شهدنا على استمرار الحالات التي تسبّب معاناة كبيرة وتهدد حياة الكثير من الناس والسلام في المجتمع الدولي. فتستمر النزاعات الطويلة الأمد، وتشتدّ التوترات الإقليمية، وترتفع وتيرة وحدّة الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، وتؤدي جميعها إلى تداعيات إنسانية.

في هذه الظروف، كان عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بارزا في مجال التخفيف من الصعوبات على المجتمعات المتضررة. لكن يتطلب ذلك جهداً مشتركاً وكبيراً من المجتمع الدولي لإيجاد حلول فعالة.

يجب أن تكون الذكرى السبعون لاعتماد اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ فرصة أخلاقية لتعزيز الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ستبقى الحكومة الكوبية ملتزمة باحترام الالتزامات المقدمة في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين كلّ الاتفاقيات.

السيدة نائبة الرئيسة، تعترف كوبا، بما يتماشى مع التشريعات الوطنية، بالحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وتدين استخدام هذه البيانات لأغراض تتعارض مع الطابع الإنساني البحت.

إنّ الموقف السلبي في وجه التفاقم المتسارع لتغير المناخ، وعدم فهم وجوده، يهدّدان البشرية بشكل كبير.

إنّنا ندرك التفاعل بين الكوارث وتغير المناخ، والمهمة الحاسمة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بسبب موقع كوبا الجغرافي، يتكرر فيها هذا النوع من الأحداث. وقد حصلنا، في هذه الظروف، على الدعم من الدول الصديقة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونعرب عن امتناننا لها.

السيدة نائبة الرئيسة، حتّى في وجه الصعوبات الكبيرة، كانت الثورة الكوبية إنسانية ومتضامنة مع الأشخاص الذين هم بحاجة إليها. بالاستناد إلى مبدأ «مشاركة لا ما تبقّى لدينا، بل ما لدينا»، كنّا منسجمين مع فلسفة بطلنا القومي خوسيه مارتي، الذي قال إنّ التنازل عن أمر ما لكي يتشاركه الجميع بالتساوي قيمة تبدو بطولية.

التضامن والأممية قيمتان ورثناهما عن كبار قادتنا وتبلورا في المثل الثوري لقائد الثورة الكوبية، فيديل كاسترو. أمّا نحن، الأجيال الكوبية الجديدة، فسنتبع من دون تردد قناعته، وسنؤكد مجدداً فلسفته المتمثلة في أنّ «الشخص الذي لا يستطيع أن يقاتل من أجل الآخرين، لن يستطيع أن يقاتل لنفسه أبداً». شكراً جزيلاً.

السيد Serdar Gűnel، رئيس العلاقات والشراكات في الحركة، جمعية الهلال الأحمر التركي

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، الممثلون الكرام في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الزملاء والأصدقاء الأعزّاء، أفتخر بأنّني جئت من دولة تستضيف أكبر عدد من اللاجئين عالمياً، يأتي الكثير منهم من سوريا ومن أكثر من ٧٠ بلداً آخر أيضاً. جئت من دولة يفضّل الناس فيها أن يطلقوا على اللاجئين تسمية «زوّار»، إذ يقلقون من أن تؤذيهم تسمية لاجئ.

اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على تأثير النزوح على الأطفال. أطفالنا، ومستقبلهم، ونجاحنا في حمايتهم؛ مسألة ضرورية لم يتسنَّ لنا مناقشتها كثيراً في هذا المؤتمر هنا في جنيف. استيقظنا هنا في جنيف اليوم، ومن المرجح أنّ عدداً كبيراً منّا تكلّم مع أطفاله على الهاتف أو أجرى مكالمة فيديو معهم لرؤية ما إذا كانوا قد افتقدونا في المنزل. والمؤسف أنّ ملايين الناس حول العالم لم يبدؤوا نهارهم بسلام مثلما فعلنا نحن. اليوم، يوجد أكثر من ٤٠ مليون طفل نازح بسبب النزاعات.

بالحديث عن الأطفال والحماية، تُعتبر تركيا دولة توفّر للسوريين وللأشخاص تحت الحماية الدولية وضعاً خاصّاً يسمح لهم بالحصول على خدمات الصحة والتعليم وأسواق العمل. ونظراً لدور الهلال الأحمر التركي المساعد لحكومتنا، وبالتعاون مع الشركاء الإنسانيين، نقدّم خدمات متنوعة للاجئين في تركيا، مثل المساعدات النقدية الشهرية إلى مليوني شخص، وخدمات الحماية والدعم النفسي-الاجتماعي والتدريبات اللغوية والمهنية لأكثر من مليون شخص. سأكتفي بهذا القدر ولن أدخل في تفاصيل البرنامج.

لقد اتّخذنا إجراءات كثيرة، وسنستمر في القيام بذلك. ولكن علينا أن نقبل بأنّنا فشلنا في مرحلة معينة. فشلنا في حماية مئات الآلاف من الناس الذين لقوا حتفهم. فشلنا في ثني الأطراف عن انتهاك القانون الدولي الإنساني. نتذكر دائماً آيلان كردي، الرضيع الذي وُجدت جثته على الشاطئ. رضيع، من بين مئات الآلاف من الأشخاص الذي لقوا حتفهم في الرحلة الخطيرة في البحر. تشمل بعض الأمثلة الأخرى من سوريا الطفل قاسم، والطفل كريم، والأختين نور وعلاء. ولا يقتصر ذلك على سوريا فقط. أتذكر أيضاً فاليريا ووالدها، اللذين وُجدت جثتاهما عند بحيرة ريو غراندي بالقرب من الحدود الأمريكية-المكسيكية.

في طريقي إلى المؤتمر، كنت أفكّر بما سأقول اليوم. علمت أنّ لديّ ٣-٤ دقائق كحدّ أقصى، ولكن كيف يمكنني أن أؤثر في الجمهور؟ هل سأعيد ما قيل مراراً طوال سنوات الأزمة السبع؟ هل هناك ما لم يُقال بعد؟ ربما لا.

انتهاكات القانون الدولي الإنساني، قصف المستشفيات والمدارس كلّ ثانية وربما الآن أيضاً، الحصار كأسلوب من أساليب الحرب، الجوع، الضحايا، الإصابات، الأطفال، الفتيان، الفتيات؟ لا كلمات، ولا بيانات، ولا حتّى هذا البيان، كافية للتكلّم عمّا يحدث في سوريا. على صعيد المنطقة، إنّ أكبر تحدّ في وجه توفير الحماية للسوريين بالنسبة إليّ هو مستقبلهم. نسعى إلى مساعدتهم على التكيّف مع المجتمع في تركيا من خلال عدّة برامج. ويدعم الاتّحاد الأوروبي عدداً كبيراً منهم أيضاً. مع ذلك، مازلنا بعيدين كل البعد عن توفير مستقبل رائع لهم.

أعتقد أنّ النزاع الطويل الأمد، مثل ذلك الذي يحصل حالياً في سوريا والذي دخل عامه الثامن، لا يمكن أن تحلّه بالكامل إلّا الأجيال الشابة. فلنكن صريحين، إنّ تغيير عقلية الناس في عمري أصعب بكثير، وغالباً ما يكون مستحيلاً. لن أتكلّم حتّى عن الأكبر سنّاً، فكلنا نعرف الواقع. إذاً أين التغيير؟

الشباب، الأطفال؛ الفتيان والفتيات الأبرياء. إذا كنت أستطيع أن أقول أمراً واحداً اليوم، فهو: فلنستثمر في مستقبل الأطفال النازحين لتجنّب نشوء جيل ضائع. فلنستثمر أكثر. فلنحمِ مستقبلهم. فلنراجع ما فعلناه لجيل الشباب وما يمكننا أن نفعل بعد، على سبيل المثال من أجل تعليمهم. هنا يمكننا زرع شجرة السلام العالمي. شكراً.

الشيخ (الزعيم) Bolaji Akpan Anani، الرئيس، جمعية الصليب الأحمر النيجيري

(بيان نيابة عن الصليب الأحمر الزمبابوي والصليب الأحمر النيجيري)

(الأصل بالإنكليزية)

سنقوم بتلاوة هذا البيان نيابةً عن جمعية الصليب الأحمر النيجيري والصليب الأحمر الزمبابوي.

من الحقائق الثابتة أنّ الحركة تتعاون مع الدول لتعزيز إعادة الروابط العائلية التي انفصمت بسبب الانفصال وغياب التواصل والاتصال. وتبرز أهمية هذه الخدمة في مشروع القرار المقترح. يدعو القرار بشأن إعادة الروابط العائلية المؤتمر إلى: أوّلاً، إدراك أنّه يُتوقّع من الحركة أن تعالج بيانات الأشخاص الشخصية لأغراض إنسانية فقط؛ ثانياً، الاعتراف بوجود مصلحة عامّة وأساسيّة في معالجة البيانات الشخصية، لا سيّما عند عدم القدرة على الحصول على الموافقة؛ ثالثاً، التأكّد من أنّ معالجة البيانات، لا سيّما في حالة التحويلات العابرة للحدود ضمن الحركة، تبقى خالية من القيود بقدر الإمكان؛ رابعاً، الاعتراف بضرورة أن تقاوم الدول الضغوط والإغراءات لطلب البيانات الشخصية من الحركة من أجل استخدامها لأغراض تتعارض مع الدافع الإنساني للحركة.

تُشكّل هذه النقاط الأربع العناصر الأساسيّة للقرار، وتُعتبر ضرورية لقدرة الحركة على توفير خدمات إعادة الروابط العائلية، وفق التكليف الصادر عن الدول. من وجهة نظر الجمعية الوطنية، يُعتبر هذا القرار مهماً جداً. لذلك، ستعتمد جمعية الصليب الأحمر النيجيري والصليب الأحمر الزمبابوي على هذه العناصر الرئيسية للتأكّد من حسن سير عملية إعادة الروابط العائلية في البلاد والمنطقة. وفي هذا الصدد، إنّنا مصمّمون على الالتزام بشدة بمعايير حماية البيانات على النحو المحدد في القرار ومدونة قواعد السلوك. إنّ المعالجة الصحيحة للبيانات أساسيّة أيضاً للحصول على ثقة الناس الذين يحتاجون إلى خدمات إعادة الروابط العائلية، وبالتالي للحصول على ثقة الدولة.

في بلادنا، كما في عدد من السياقات الأخرى، يتنقل آلاف الأشخاص باستمرار، ويؤدي ذلك في الكثير من الأحيان إلى فقدان الاتصال بين أفراد العائلة نفسها، بما في ذلك القصّر. ولا يتم العثور على البعض منهم أبداً، ونادرا ما يجري العثور عن الكثير منهم. فعمليات التمرد، وأعمال القتال، والثورات، والاشتباكات، وغيرها من أشكال العنف في بلادنا – حتّى عندما تقلّ من حيث عددها ونطاقها – وتأثير تغيّر المناخ، والهجرة، والكوارث، وحالات الطوارئ، والنكبات كلّها تؤدي إلى انتقال آلاف الأشخاص من مكان إلى آخر، وأحياناً إلى انفصالهم عن أحبائهم، وإلى موتهم واختفائهم.

طوّرت جمعياتنا الوطنية، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أنشطتها وقدراتها في مجال إعادة الروابط العائلية بشكل كبير، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٤، لا سيّما في نيجيريا. فجمعت عشرات الآلاف من الطلبات لاقتفاء أثر المفقودين، وتبادلت المعلومات مع الجمعيات الوطنية الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدد من البلدان، من أجل إيجاد الإجابات للعائلات المتضررة.

في عام ٢٠١٩، اعتمدت نيجيريا نظماً جديدة لحماية البيانات بهدف مراقبة استخدام البيانات الإلكترونية وغيرها من أشكال معاملات الاتصال الإلكترونية، من أجل حماية الحقوق وخصوصية البيانات الشخصية والحدّ من التلاعب بالبيانات وسوء استخدامها.

مع ارتفاع عدد حالات الانفصال، تزداد صعوبة تقديم إجابات عند وجود عدد كبير من الجهات الفاعلة المُشغّلة لشبكة إعادة الروابط العائلية، ولتحويل البيانات بين شركاء الحركة والجهات الفاعلة. وفي حين أنّ تطور التكنولوجيا يعزّز عمل الحركة من خلال جمع كميات أكبر من البيانات الشخصية بطريقة أسرع وأسهل، إلا أنه يُشكّل أيضاً تحدياً كبيراً في ما يتعلق بالمخاطر المحتملة المترتبة عليه. من هنا، تظهر أهمية تطوير وتطبيق معايير حماية البيانات بالاستناد إلى البيئة التنظيمية المنشأة بموجب التشريعات والمعايير الخاصّة بحماية البيانات في مختلف الدول.

في رسالته المؤرخة ٥ يونيو ٢٠١٨، كتب المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، إيف داكور، ما يلي: «من خلال هذه الرسالة، أود أن أبلغكم بأهمية التطورات الحاصلة في مسعانا المشترك لوضع استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر». أطلق عليها اسم المسعى المشترك، ونود أن نتأكّد من أنّها ستبقى كذلك. على الحركة الدولية أن تبقي هذا المسعى مسعىً مشتركاً بين كلّ شركاء الحركة والدول.

تعترف الجمعيتان الوطنيتان بأنّ إعادة الروابط العائلية خدمة تقدّمها الحركة منذ تأسيسها، وأنّ الجمعيات الوطنية تلعب دوراً أساسياً في هذا الموضوع. ولهذا، ترحّب الجمعيتان باستراتيجية الحركة الجديدة بشأن إعادة الروابط العائلية وتدعم اعتماد القرار

بشأن إعادة الروابط العائلية وحماية البيانات الشخصية، الذي يبيّن قدرتنا على تجديد أنفسنا باستمرار، وعلى التكيّف مع البيئة المتغيرة من أجل خدمة مجتمعاتنا بشكل أفضل والحفاظ على أهمية دورنا. شكراً.

السيد Sokol Gjoka، المدير، مديرية المنظمات الدولية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا

(الأصل بالإنكليزية)

مساء الخير. السيدة نائبة الرئيسة، المشاركون الكرام. يسرني أن أكون معكم في هذه الفترة، أمام منظمتكم المعروفة والمحترمة عالمياً، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأن أتعرّف أكثر على سياساتكم والتزاماتكم، أي الإنسانية في خدمة الأشخاص المحتاجين. قوة الإنسانية ليست شعاراً فقط؛ إنّها رسالة. هي رسالة يجب أن نلتزم بتنفيذها جميعنا. كانت الأم تيريزا، التي هي من أصل ألباني، تقول «من ينقذ حياة إنسان، ينقذ العالم بأسره».

شعرت ألبانيا في السابق وتشعر اليوم مجدّداً بالتضامن والمساعدة من المجتمع الدولي، لا سيّما الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بعد أن ضرب زلزال قوي ومدمر وسط البلاد منذ أسبوعين وامتدّ تأثيره على كامل أراضينا، وشعر به الكبار والصغار على حدّ سواء. كانت عواقبه مأساوية؛ فأدّى إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً، وأُنقِذ العدد نفسه تقريباً من تحت الأنقاض من قبل فرق البحث والإنقاذ؛ وأُصيب حوالى ١٠٠٠ شخص؛ وتشرّد أكثر من ٦٠٠٠ شخص، وخسروا كلّ ما يملكون بسبب الزلزال القوي والمدمر. تدمّرت أيضاً المراكز الصحية والمدارس والخدمات الاجتماعية. وتعرّض الناس والأطفال للصدمة. يُعتقد أنّ الأضرار وصلت إلى أكثر من مليار يورو. وتُعتبر هذه الأرقام الناجمة عن الأضرار هائلة بالنسبة إلى بلد صغير مثل ألبانيا.

ولكن هذا الزلزال المدمّر لم يهزّ تضامن الناس ووحدتهم. وعلى الرغم من أنّ الأرض لم تتوقف عن الاهتزاز، صمد الناس في ألبانيا ليساعدوا الأشخاص المتضررين. قامت الحكومة الألبانية فوراً بتعبئة القوات الخاصّة لإنقاذ الأرواح أوّلاً، ولاستيعاب المتضررين، وتحديد الأضرار. كان التضامن الدولي كبيراً وفورياً. في البداية، انعكس التأهّب والمساهمة في عمل البلدان الموجودة في المنطقة. فالتزم الألبانيون، حيثما كانوا، والبلدان الأوروبية، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والصليب الأحمر والهلال الأحمر بإيواء الأشخاص، وتوفير الطعام واللباس لهم، وتهدئتهم وطمأنتهم منذ اليوم الأوّل وحتّى الآن. أشكركم جميعاً على مساعدتكم، التي أؤمن بشدّة بأنّها ستستمرّ.

نشكر الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الألباني على وجودهما ومساعدتهما الإنسانية المتواصلة. يبعث شعار الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الأمل ويعطي الثقة. إنّ مساهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بـ٣ مليون يورو في بداية العملية تعطينا الثقة الكاملة بزيادة هذه المساعدات في الفترة القادمة. أعلنت الحكومة الألبانية عام ٢٠٢٠ عاماً لإعادة الإعمار بعد الزلزال. معاً، يمكننا النجاح. يمكن للزلزال أن يهز الأرض ولكنّه لن يهزّ تضامن الشعوب. فلنعمل اليوم لبناء الغد. شكراً.

السيدة Margareta Wahlström، الرئيسة، الصليب الأحمر السويدي

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، السيدة نائبة الرئيسة، إنّ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي الأداة التي نملكها لتعزيز القانون الدولي الإنساني وتطويره وتطبيقه. هذا هو الحيّز الذي نحمي فيه وندافع معاً عن القيمة الملموسة للقانون الدولي الإنساني وما يمثّله لنا جميعاً؛ أي الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاعات، والمجتمعات، والدول، والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية الذين يساعدون الأشخاص المنكوبين. نرغب في رؤية هذا الحيّز المميّز يزداد أهمية مع ارتفاع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بأعداد لم نرها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إنّ الدفاع عن الحق في توفير وتقديم الحماية والمساعدات الإنسانية هو الأولوية القصوى. كذلك، من المهمّ جدّاً تحقيق المحاسبة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. يتعهد الصليب الأحمر السويدي بالمساهمة في ضمان أعلى مستويات الاهتمام بأهداف وعمل مؤتمرنا.

يجب على الأشخاص المتنقلين، وملتمسي اللجوء، والأشخاص النازحين، والمهاجرين أن يتواصلوا مع عائلاتهم ويلتقوا بها مجدّداً. إنّ الحق في سرية المعلومات، بالإضافة إلى مشاركة الأشخاص المتضررين، يعزّزان فرص الاستجابة لاحتياجات العائلات والتخفيف من معاناتها. ويتمثّل أحد العناصر الأساسية لعمل الجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية. لذلك، فإنّنا نضاعف قدراتنا للتأكّد من توفير الحق في الاتصال والالتقاء مجدداً بالعائلات.

من المهمّ أن يكون لحركتنا وللقطاع الإنساني قيادة يتساوى فيها الجنسان من أجل تحقيق نتائج أفضل وشمولية أكبر، وزيادة الثقة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. يساهم القرار بشأن المرأة والقيادة في التأكّد من أنّ الحركة والقطاع الإنساني بشكل عام يحملان

المسألة على محمل الجدّ ويستمران في إيلاء الاهتمام لتقدمها. ولكي تُطبّق قواعد القانون الدولي الإنساني بطريقة غير تمييزية، ولكي يتمتّع جميع الناس بالحماية على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، يجب أن يُطبّق ويُمارس منظور يراعي النوع الاجتماعي في مجال القانون الدولي الإنساني.

أخيراً، نتطرق إلى موضوع المناخ. علينا أن نراعي البيئة في عملياتنا الإنسانية وفي منظماتنا. فتُعتبر التبعات الإنسانية للمناخ والأزمة البيئية كبيرة جدّاً. نحتاج اليوم إلى تحمّل مسؤوليتنا كمنظمة إنسانية. شكراً جزيلاً.

السيد Tunde Mukaila Mustapha، الوزير، البعثة الدائمة لجمهورية نيجيريا الاتحادية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي. اسمحوا لي أوّلاً بأن أعرب عن تقديري للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على جهودها في تنظيم المؤتمر هذه السنة، وملايين المتطوعين والأعضاء والموظفين حول العالم على التزامهم بإنقاذ الأرواح. نحن واثقون من النتائج الناجحة لهذا الحدث الذي يمتدّ على ثلاثة أيام.

تقدم هذه الجلسة فرصة للدول الأعضاء والمجتمع الإنساني للإشادة بقدرة ملايين الأشخاص النازحين حول العالم على الصمود. يبيّن هذا اللقاء بوضوح جهودنا التعاونية الرامية إلى حماية الأرواح، وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، واحترام حقوق الجميع، والحد من المعاناة التي يعيشها الأشخاص النازحون. والأهم أنّ هذا اللقاء يشكّل مناسبة سعيدة للإشادة باتفاقيات جنيف البالغة الأهمية التي اعتمدت منذ ٧٠ عاماً، بالإضافة إلى الأطر الإقليمية الأفريقية. فقد قامت هذه الصكوك القانونية بإدارة التجاوزات المُرتكبة في النزاعات وخلقت عالماً أفضل، على الرغم من حقيقة وجود النزاعات، لا سيّما من خلال توفير الحماية الإضافية والمتعمدة للمدنيين وغير المقاتلين والمقاتلين السابقين.

أصحاب السعادة والمعالي، أعضاء الوفود الكرام، يتزامن المؤتمر هذه السنة مع الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات عام ١٩٤٩، والذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، والذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية كمبالا. يدعونا ذلك إلى التفكير بشكل أعمق في التزاماتنا بتقديم العون إلى كلّ الأشخاص المستضعفين واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً وضحايا النزاعات المسلحة والكوارث. من جهتها، تأثّرت نيجيريا أيضاً بأزمة النزوح العالمي باعتبارها بلد منشأ وعبور ومقصد، ولكنّها لم تغرق تحت وطأتها.

السيدة نائبة الرئيسة، تعترف نيجيريا بأنّ مهمة معالجة مسألة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً النيجيريين هي بالدرجة الأولى من مسؤولية حكومة نيجيريا الاتحادية. لكننا ندرك قيمة الشراكات وحسن الجوار. لهذا السبب، عملت نيجيريا بشكل استراتيجي مع البلدان المجاورة لها، والمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي للتأكّد من حصول ضحايا النزاعات المسلحة والتهديدات البيئية على العون. سنستمر في التعاون مع الحركة والدول الأعضاء والجهات المعنية لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. شكراً.

سعادة السفير Kyaw Moe Tun، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، الممثلون الكرام، سيداتي سادتي، تعتقد ميانمار أنّه مع ازدياد التوترات والتحديات حول العالم، تزداد الحاجة إلى الأنشطة الإنسانية ازدياداً كبيراً.

تتشارك ميانمار الشواغل المتعلقة بكيف يمكن للعالم أن يتكاتف لمواجهة تحديات الأزمة الإنسانية المتزايدة في أعقاب النزاعات والكوارث وتغيّر المناخ حول العالم. يرتبط شعار المؤتمر «فلنعمل معاً لبناء الغد» بأهداف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالظروف السائدة في العالم المتغير. ويُعتبر الوقت عاملاً أساسياً لمواجهة التحديات التي نواجهها بفعالية.

تُعتبر ميانمار إحدى أكثر المناطق تعرّضاً للكوارث، ولهذا السبب تبذل قصارى جهدها للاستجابة للمناطق المتضررة من الكوارث في كل أنحاء البلاد. من هذا المنطلق، عملنا مع شركاء محليين ودوليين في القطاعَين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل ميانمار على وضع خطط للتأهّب للكوارث والحدّ من مخاطرها، بما يتماشى مع إطار سنداي.

السيدة نائبة الرئيسة، اضطلعت حركة الصليب الأحمر في ميانمار، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي وبالتعاون معهما، بدور مهمّ في توفير المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة في ولاية راخين. وتغتنم ميانمار هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرها للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي ومساعدتهما المستمرة. تضمن حكومة ميانمار وترحّب دائماً بمشاركة جمعية الصليب الأحمر الميانماري في الأنشطة واللجان التي تقودها الحكومة، مثل اللجنة الوطنية للبحث والإنقاذ واللجنة الوطنية لإدارة الكوارث.

السيدة نائبة الرئيسة، تشدّد ميانمار على الدور الأساسي للحل الطويل الأمد لأي أزمة. لذلك، تتأكّد دائماً من توفير تدابير متعلقة بالتعافي وإعادة التوطين للأشخاص المتضررين. تود ميانمار أن تشدّد على جهود الحكومة في إعادة توطين وإعادة تأهيل الأشخاص النازحين بسبب النزاعات أو الكوارث أو أي أزمة أخرى. في هذا الصدد، أطلقت حكومة ميانمار الشهر الماضي استراتيجية وطنية بشأن إعادة توطين الأشخاص النازحين داخلياً وإغلاق مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً. ستشمل الاستراتيجية كلّ مخيمات النازحين داخلياً داخل البلاد.

في الختام، السيدة نائبة الرئيسة، تبرز حاجة ملحة للعمل معاً على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في معالجة التحديات التي نواجهها بفعالية من أجل تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. من خلال جهودنا الجماعية والعمل المشترك، نثق بأنّنا سنتغلّب على التحديات بنجاح. شكراً، سيدتي نائبة الرئيسة.

العقيد Godard Busingye، رئيس الشؤون القانونية، وزارة الدفاع، جمهورية أوغندا

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة نائبة رئيسة المؤتمر الدولي، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رئيس الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أصحاب السعادة والمعالي، سيداتي سادتي. سيدتي نائبة الرئيسة، يتوجّه وفد أوغندا إليكِ وإلى موظّفي المؤتمر الآخرين بالتهنئة على انتخابكم. وتتطلّع أوغندا إلى مؤتمرٍ ناجح بقيادتكم. كذلك، نُثني على مواضيع النقاش ونتطلّعُ إلى مشاركةٍ هادفة.

حتّى ونحن مجتمعون في هذا المؤتمر، ما زالت النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية تعيثُ فساداً في أجزاء كثيرة من العالم. وإنّنا على يقينٍ من أنَّ بيننا مَن يعيشون كضحايا لهذه الأعمال والمآسي المروّعة. لذلك، تتجلّى أكثر فأكثر أهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومبادئه في مثل هذه الأوقات حينما نشهد أعداداً غير مسبوقة من النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية. ونعتقد أنّه من دون إلزام الدول قانوناً بالتعهّدات التي قطعتها للامتثال للقانون الدولي الإنساني وتنفيذه، لكانت عواقب الحرب أسوأ ممّا هي عليه اليوم. ونحن مقتنعون بأنَّ هذا المؤتمر ينبغي أن يُناقش ويعتمد وسائل أفضل يمكن من خلالها تعزيز قدرة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وبمناسبة الذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف، تُعيد أوغندا التأكيد على التزامها الذي سبقَ أن تعهّدت به في ما يتعلّق بالدور الذي تؤدّيه اتّفاقيات جنيف، ومبادئ القانون الدولي الإنساني المُكرَّسة فيها.

تعتمد أوغندا سياسة الباب المفتوح إزاء جميع الأشخاص الذين أُجبِروا على الفرار من وطنهم أو من البلد الذي يُقيمون فيه نتيجةً للنزاعات المسلّحة أو الكوارث الطبيعية. تستضيف أوغندا حالياً قرابة ١.٣ مليون لاجئ، ويتمتّع هؤلاء اللاجئون بجميع الحرّيات والحقوق التي يتمتّع بها المواطنون في البلد. ولكنْ، لا يُسمَح للاجئين بالمشاركة في أنشطة سياسية أو تنظيم أنشطة سياسية قد تُسفر عن زعزعة استقرار أوغندا أو أيّ بلد آخر. ونواصلُ مدّ يد العون لمن هم في أمسّ الحاجة إلى دعمنا، على الرغم ممّا نواجهه نحن أيضاً من تحدّياتٍ إنمائية.

وإذ نحتفل بالذكرى العاشرة لاتّفاقية كمبالا، وهي اتّفاقية الاتّحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، تُعدّ الأعداد غير المسبوقة للنازحين داخلياً في أفريقيا خير دليل على جدوى هذا الإطار وأهميته. لذلك، نُشجّع الدول الأعضاء على التصديق على هذا الصكّ الذي يهدف إلى تعزيز طريقة استجابتنا للأزمات في دولنا.

وإزاء التحدّيات والعواقب المستمرّة في بيئةٍ حافلة بالتغيُّرات، فضلاً عن الآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، نؤكّد أهمية التضامن الدولي والمساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة أشد الفئات تضرُّراً.

في هذا الصدد، يُعرب وفد بلادي عن امتنانه للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونخصّ بالذكر جمعية الصليب الأحمر الأوغندي على جميع الجهود المبذولة في سبيل تعزيز تدخّل الحكومة في حالات النزوح القسري. نسعى حالياً كحكومة إلى دعم مراجعة الصكّ التشريعي الذي تأسّست بموجبه جمعية الصليب الأحمر الأوغندي، وشرعنا في تقديم الإعانة المالية إلى أنشطة الاستجابة للكوارث التي تضطلع بها الجمعية الوطنية. وستُواصل أوغندا دعم برامج جمعية الصليب الأحمر الأوغندي في البلد.

ونختم كلمتنا بالتشديد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، سواء كانَ ناجماً عن ظروف طبيعية أو من صنع الإنسان. ونؤمن بأنّه وعلى الرغم من المساعي التي نبذلها لإيجاد طرق أفضل للتخفيف من عواقب الحرب، فإنَّ الحلّ الأمثل يكمُن في أن تتوقّف الحروب تماماً. شكراً جزيلاً.

صاحبة السمو Margareta of Romania، رئيسة الصليب الأحمر الروماني

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، إذ نحتفل بالذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف التاريخية، نُثني ببالغ الارتياح على الأهمية المعطاة للقانون الدولي الإنساني في جدول أعمال المؤتمر. ولقد تعهّدت جمعيتنا الوطنية بمواصلة العمل على تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعزيزه.

نشهدُ مستوًى لا يمكن تصوُّره من العنف في العديد من النزاعات حول العالم. لذلك، من الضروري أن نستمرّ في إيلاء الأولوية القصوى لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. علاوةً على ذلك، وإزاء التحدّيات الجديدة التي نواجهها اليوم نتيجة انتقال النزاعات إلى المدن والحروب الهجينة، والحرب الحديثة، والإرهاب، وتأثير أزمة المناخ، يجب أن نُعزّز استعدادنا وقدرتنا على الاستجابة والدعم والتدخّل. ولا بدّ من التركيز على إدماج القانون الدولي الإنساني ضمن مناهج التعليم المبكر، وبالتالي نشر المعرفة حوله على نطاقٍ واسع وبعمق، في أوقات السلم كما في أوقات الحرب.

عملَ الصليب الأحمر الروماني على مرّ السنين، بالتعاون الوثيق مع حكومتنا ومع الحركة، على وضع برامج تعليمية إنسانية للشباب الروماني، بهدف تنمية الوعي الاجتماعي وتعزيز المسؤولية المدنية. وننشط أيضاً في مجال الرعاية الاجتماعية، إذ إنَّ ٥٢.٢٪ من الأطفال الرومانيين مُعرَّضون للفقر والإقصاء الاجتماعي، في حين يُعاني ٢٩٪ منهم من الحرمان المادّي الشديد مع ما يُخلّفه من عواقب وخيمة تؤثّر تأثيراً عميقاً على نموّهم وصحّتهم النفسية. كذلك، فإنَّ الأطفال المتضرّرين من الفقر والمنتمين إلى أُسَر مهمّشة اجتماعياً مُعرَّضون أيضاً لخطر التسرّب من المدرسة. غير أنَّ الحصول على التعليم وتكافؤ الفُرَص فيه هما أمران أساسيَّان لمكافحة التهميش. إنّنا ندعم برامج التعليم الشامل والمهارات الحياتية لأشد الفئات ضعفاً، من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود وإيجاد فرصة لمستقبلٍ باهر.

في عام ٢٠١٤، وبمساعدة جمعيات وطنية أخرى، افتتحنا خمسة مراكز استقبال مجتمعية في أكثر المناطق حرماناً في رومانيا. وفي عام ٢٠١٨، أضافت جمعيتنا الوطنية مشروعَيْن مموّلَيْن من الاتّحاد الأوروبي لتقديم الدعم والتوجيه للأطفال ضمن مجتمعاتهم المحلّية.

وفي السنوات المقبلة، نطمح إلى تكثيف جهودنا لإرساء بيئة آمنة لمجتمعاتنا، وتعليم أجيالنا الشابّة لتُصبح موجّهة نحو الحلول وسط هذا التهديد الجذري المتمثّل في أزمة المناخ.

إنَّ تبادل الأفكار والخبرات والممارسات الفضلى خلال هذا المؤتمر يُشكِّلُ مصدرَ إلهامٍ وافرٍ بالنسبة إلينا. شكراً جزيلاً لحُسن الإصغاء.

سعادة السفير Doung Chi Dzung g، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية فيت نام الاشتراكية في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، ٧٠ سنة انقضت منذ إبرام اتّفاقيات جنيف الأربع التي انضمّت إليها فيت نام قبل ٦٢ عاماً. إلَّا أنَّ المبادئ والقِيَم الأساسية للإنسانية والكرامة المُكرَّسة فيها هي مبادئ وقِيَم خالدة ومازلنا نسترشد بها حتّى يومنا هذا.

نظراً إلى ما عانته فيت نام من مصاعب أثناء الحروب وفي أعقابها، فهي تُدرِك تماماً العواقب الوخيمة للحرب. فتُسبِّب الحروب وتُخلِّف خسائر مؤلمة يتعذّر إصلاحها على مدى أجيال متعدّدة، حتّى بعد مرور فترة طويلة على انتهائها. ولطالما حرصت فيت نام، باعتبارها ضحيةً للحروب، على الالتزام بقِيَم السلام والتسامح والإنسانية. وإذا كانت الحرب حتمية للدفاع المشروع عن الذات، فإنَّ فيت نام تنتهج سياسةً متّسقة للحدّ من المعاناة أثناء النزاعات المسلّحة عن طريق حماية كلّ مَن لا يُشارِك أو لم يعد يُشارِك مباشرةً في الأعمال العدائية.

خلال فترات الحروب المختلفة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من المشقّات والصعوبات الجسيمة، لطالما حرصت فيت نام على تنفيذ التزاماتها بموجب اتّفاقيات جنيف تنفيذاً دقيقاً، بما في ذلك توفير المعلومات، والمساعدة الطبّية، والغذاء، والمأوى، والماء النقي للمرضى والجرحى، وإعادة الأسرى. وفي أوقات السلم، نُواصل تقديم الرعاية والمساعدة لضحايا الحرب، لا سيّما الذين يعانون من مخلّفات الحرب المتفجّرة أو السامّة، كما نُواصل معالجة عواقب الحرب الهائلة على الناس وعلى البيئة. في هذا الصدد، نؤيّد الأحكام المتعلّقة بمسؤوليات الشركات في مسودّة خلاصات لجنة القانون الدولي حول موضوع «حماية البيئة في ما يتعلّق بالنزاع المسلّح»، حيث تُشير بوضوح إلى أنَّ المسؤولية لا تقع على عاتق الدول فحسب بل على الجهات الفاعلة من غير الدول أيضاً، مثل الشركات التي تُعنى بتوفير المواد الكيميائية السامّة إلى المتحاربين، إذ ينبغي أن تتحمّل مسؤولية الأضرار البيئية التي تُسبّبها منتجاتها المُستخدَمة بكمّيات كبيرة وعلى نطاقٍ واسع في النزاعات المسلّحة.

سيدتي نائبة الرئيسة، أخيراً وليس آخراً، إنَّ احترام حياة الإنسان وكرامته، حتّى في أشدّ الظروف، هي نقطة الانطلاق التي يستند إليها القانون الدولي الإنساني. ويوجّه هذا المبدأ الأساسي أيضاً الأنشطة البحرية في الوقت الراهن، سواء في الحرب أو في السلم. وفي هذا الصدد، نؤكّد واجب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والأفراد بحماية الأشخاص العاجزين عن القتال وإنقاذ الأشخاص المعرّضين للخطر في البحر، بغضّ النظر عن هويتهم أو سبب وجودهم في هذا الوضع، سواء كانَ كارثةً طبيعية أو أيّ حوادث أخرى في البحر، بما في ذلك الحوادث التي تنطوي على نزاعات بحرية. أشكركِ، سيدتي نائبة الرئيسة، على إصغائك.

سعادة السفر Puneet Agrawal، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة للهند في جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، نودّ أن نتقدّم، باسم الهند، بتهانينا الحارّة على تعيينك نائبةً لرئيسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. ونشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، ورئيس الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرانشيسكو روكا، وفريقَيهما القديرَيْن، كما نشكر أيضاً اللجنة الدائمة على الجهود الدؤوبة التي بُذلت للتحضير لهذا المؤتمر المهمّ.

ينعقد المؤتمر في التوقيت المناسب، تزامناً مع احتفالنا بالذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف الأربع. ونؤمن بأنَّ القانون الدولي الإنساني والآليات القائمة ما زالت تُشكّل الإطار الأكثر ملاءمةً لضبط سلوك أطراف النزاع المسلّح وتوفير الحماية للأشخاص المتضرّرين. وما نحتاجه في الوقت الراهن هو تحسين الآليات القائمة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

سيدتي نائبة الرئيسة، لقد اطّلعنا على تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن التحدّيات المعاصرة للقانون الدولي الإنساني. ولا شكّ في أنَّ التطوّرات التكنولوجية تُعتبَر واعدة جداً، لكنّها قد تُشكّل أيضاً خطراً على حماية المدنيين وقد تتحدّى قواعد القانون الدولي الإنساني. ولا جدال في أنَّ أيّ تقنية حرب جديدة يجب أن تكون قابلة للاستخدام في ظلّ الامتثال الدقيق للقانون الدولي الإنساني.

سيدتي نائبة الرئيسة، تدعو الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات إنسانية فورية نتيجةً لتأثير ونشوء عوامل جديدة تُشكّل مواطن ضعف، مثل أزمة المناخ، والتهديدات الصحّية واسعة النطاق إلى جانب النزاعات المسلّحة الطويلة الأمد والعنف. وعلى الرغم من أنَّ الجهود التي تبذلها الحركة لتوفير المساعدة الإنسانية للمهاجرين المنكوبين جديرةٌ بالثناء، ينبغي أن تنسجم هذه الأنشطة مع القوانين والأنظمة المحلّية، وينبغي أن تُكمّل عمل الدولة والوكالات الأخرى بدلاً من أن تُكرّره. كذلك، لا بدّ من معالجة آثار الهجرة القسرية الناجمة عن الكوارث.

وعلى نحو مماثل، يُعتبَر تغيُّر المناخ قضيةً معقّدة للغاية تُشكّل موضوع مداولات جدّية ومكثّفة في محافل دولية مختلفة. ونرى أنّه ينبغي للحركة أن تُركّز على الحاجة إلى التخفيف من الأثر السلبي لتدهور البيئة، الذي يشمل أيضاً تغيُّر المناخ، وتشجيع الأعضاء على الاستعداد والتخطيط المسبق لحالات الطوارئ هذه، وبناء قدراتها.

سيدتي نائبة الرئيسة، ينبع أكبر تهديد لكرامة الإنسان اليوم من الإرهاب. فلا مبرّر للإرهاب ولا ذريعة للقيام بالأعمال الإرهابية. وغالباً ما تُشنّ هجمات ضد الدول من قِبَل جهات غير رسمية، على غرار المتمرّدين المسلّحين والمجموعات المتمرّدة والمنظّمات الإرهابية. فمن المهمّ أن تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية وفقاً للأطر القانونية المرعيّة وألّا تُضفي طابعاً شرعياً، ولو عن غير قصد، إلى الجماعات الإرهابية المسلّحة.

نُثني على جهود وتفاني موظّفي الحركة ومتطوّعيها في رسالتهم النبيلة التي غالباً ما تكون محفوفة بالمواقف الصعبة والخطيرة.

ختاماً، سيدتي نائبة الرئيسة، تتطلّع الهند إلى حوارٍ مثمر خلال المؤتمر. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Xu Chen، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، بالنيابة عن الوفد الصيني، أودّ أن أهنّئكِ على تولّيكِ هذا المنصب المهمّ وأؤكّد لكِ دعمنا الكامل لكِ وللمكتب.

تُصادِف هذه السنة الذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف، والذكرى المئوية لتأسيس الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأودّ أن أعبّر عن خالص تقديري للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على جهودها الجبّارة وعلى ما تبذله

في سبيل حماية حياة الإنسان وصحّته وكرامته، وفي سبيل تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون. يشهد عالمنا تغيُّراتٍ جذرية. وتشتدّ الحاجة الآن أكثر من أيّ وقت مضى إلى العمل معاً بغية التأكّد من تمتُّع الجميع بالسلام والتنمية والكرامة.

بدايةً، علينا تعزيز التعاون المتعدّد الأطراف من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية. وينبغي اتّخاذ المزيد من الخطوات لمدّ يد العون إلى البلدان النامية، من حيث الدعم المالي والفنّي وبناء القدرات.

ثانياً، علينا اتّباع نُهُج شاملة لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. فمن جهة، لا بدّ للأمم المتّحدة من أن تعمل على تعزيز الجهود السياسية وجهود بناء السلام من أجل منع النزاعات بفاعلية. ومن جهة أخرى، ينبغي أن نعمل معاً لتعزيز جهودنا لتنفيذ خطّة العام ٢٠٣٠، وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المشتركة.

ثالثاً، علينا تعزيز الإرادة السياسية لمواصلة تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ليسَ من أجل مناصرة هذا القانون ودعمه بشكلٍ أفضل فحسب، بل لتحويل الالتزام السياسي إلى خطواتٍ عملية أيضاً. وإذ نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى احترام سيادة الدولة احتراماً كاملاً، يُتوقّع من الوكالات الإنسانية أن تُساعِد جميع الأطراف على تعزيز قدراتها في سبيل تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

وأخيراً وليس آخراً، علينا تعزيز العمل الإنساني وروح الصليب الأحمر. وستُواصل الصين تعاونها مع المجتمع الدولي لتأييد روح الصليب الأحمر المتمثّلة في «الإنسانية والأخوّة والتفاني»، وبناء مجتمع قائم على مستقبلٍ مشترك للإنسان. سيدتي نائبة الرئيسة، شكراً على إصغائك.

السيد Md Feroz Salah Uddin، الأمين العام، جمعية الهلال الأحمر البنغالي

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، إنَّ بنغلادش المُعرَّضة للكوارث الطبيعية تواجه الآن أيضاً أزمة إنسانية غير مسبوقة وواسعة النطاق ومعقّدة في منطقة كوكس بازار. فمنذ بداية توافد الروهينغا من ميانمار إلى بنغلادش في أغسطس ٢٠١٧، تواظب جمعية الهلال الأحمر البنغالي على توفير خدمات إنسانية مُنقِذة للأرواح. وعلى الرغم من جهودنا الإنسانية المستمرّة، فإنَّ أكثر من ١.٢ مليون شخص من النازحين قسرياً من ميانمار الذين يعيشون في كوكس بازار ما زالوا يجهلون مصيرَهم. ولا يمكن التوصُّل إلى حلّ مستدام إلّا بمعالجة وتسوية صحيحة للسبب الجذري الذي أدّى إلى النزوح القسري من ميانمار. لذلك، من المهمّ أيضاً أن تعمل حركتنا بشكلٍ وثيق مع الدول الأعضاء لإيجاد حلّ مستدام لهذه الأزمة الإنسانية.

في هذا العالم الحافل بالتغيُّرات السريعة، لا يمثّل ظهور الشعبوية والقومية والعنصرية وكراهية الأجانب تهديداً لسلامنا وأمننا العالميَّيْن فحسب، بل يضع أيضاً عدداً كبيراً من السكّان في دائرة الخطر. نؤمن بأنَّ التربية الإنسانية هي عاملٌ أساسيّ للنهوض بالقِيَم الإنسانية والتصدّي لهذه التحدّيات الناشئة. ويسعدنا أيضاً أن نبلّغ المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بأنَّ الهلال الأحمر البنغالي، بالتعاون مع حكومة بنغلادش، قد أطلقَ أنشطة الهلال الأحمر في كلّ مدرسة لتعليم جيلنا المستقبلي عن القِيَم والمعايير الإنسانية، وبالطبع عن أهمية الإنسانية.

تحظى جمعية الهلال الأحمر البنغالي بتقديرٍ عالمي على برنامجها الرائد الذي يُعرَف بـ«برنامج التأهّب للأعاصير» والذي يهدف إلى إنقاذ الأرواح والحدّ من المعاناة. لكنَّ التعامل مع الكوارث الطبيعية ليسَ جديداً بالنسبة إلينا. ومع ذلك، فإنَّ شدّة ووتيرة الكوارث الحالية في أعقاب التغيُّرات المناخية تفرضُ ضغطاً إضافياً علينا وعلى المنظّمات الإنسانية الأخرى. وبما أنَّنا نعمل في أحد البلدان الأكثر تعرُّضاً للمخاطر في العالم، فإنَّ جمعية الهلال الأحمر البنغالي تواجه أيضاً أزماتٍ ناجمة عن كوارث مناخية بشكلٍ منتظم.

نؤمن إيماناً راسخاً بأنَّ عملنا وتعاوننا الملموس اليوم يصنعُ الغد ويمهّد الطريق نحو مستقبل أفضل. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير François Rivasseau، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لفرنسا في جنيف

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي نائبة الرئيسة، اسمحي لي بتهنئتكِ على الدور المهمّ الذي تضطلعين به في توجيه مؤتمرنا.

يتّصف المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ببُعدٍ رمزي مهمّ. فنحتفلُ هذا العام بالذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف. وعلى مدى العقود الماضية، لعبَ كلٌّ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية دوراً أساسياً في تعزيز

القانون الدولي الإنساني ونشره وصونه. وما زالَ عملها ضرورياً اليوم، بعد ٧٠ عاماً من اعتماد الاتّفاقيات، لأنَّ القانون الدولي الإنساني لا يزال يواجه تحدّياتٍ متعدّدة، بعضُها جديدٌ.

يكمُن أبرز هذه التحدّيات في امتثال أطراف النزاعات لاتّفاقيات جنيف، وبصورةٍ أعمّ للقانون الدولي الإنساني. لا تزال قواعد اتّفاقيات جنيف تُنتهَك في كثيرٍ من الأحيان في العديد من النزاعات المسلّحة. وإزاء الانتهاكات الصارخة للاتّفاقيات وبروتوكولاتها الإضافية، تُثني فرنسا على عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرامي إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي.

كذلك، فإنَّ فرنسا نفسها مستعدّة استعداداً كاملاً لتكثيف الجهود من أجل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، لا سيّما ضمن الإطار الأوروبي، كما يتّضح من خلال التعهّدات الطوعية التي تعتزم تقديمها مع الاتّحاد الأوروبي ودول أعضاء أخرى. وقد أطلقت دعوةً للعمل الإنساني، بالتعاون مع ألمانيا، في كنف «التحالف من أجل التعدُّدية»، وذلك في فعّالية جانبية أثناء انعقاد الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في سبتمبر.

تهدف هذه الدعوة، التي انضمّت إليها حتّى الآن ٤٣ دولة والتي فُتِحَ باب التوقيع عليها أمام جميع الدول، إلى حشد الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة حول أربعة أهداف رئيسية. يتمثّل الأوّل في تنفيذ القانون الدولي الإنساني تنفيذاً فعّالاً على أرض الواقع، لا سيّما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة رقم ٢٢٨٦ المعني بحماية مرافق الرعاية الصحّية والعاملين فيها، والذي قدّمت فرنسا بشأنه إعلاناً سياسياً في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧، أدرجَت فيه عدداً من التدابير المحدّدة الرامية إلى تعزيز تنفيذ هذه الأحكام.

يقضي الهدف الثاني بتحسين معرفة أطراف النزاعات المسلّحة بالقانون، عن طريق دعم توفير التدريب للدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المنظّمات غير الحكومية والجماعات المسلّحة المنظّمة. والغرض من ذلك التشجيع على تبادل أفضل الممارسات، ولجنيف تجربةٌ فريدة في هذا المجال أودُّ أن أُثني عليها.

أمّا الهدف الثالث فيكمُن في مراعاة هواجس العاملين في المجال الإنساني واحتياجاتهم عند وضع العقوبات والتشريعات المُناهِضة للإرهاب، بغية الحفاظ على هامشٍ للعمل الإنساني في الميدان.

والهدف الأخير هو تعزيز توثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإفلات من العقاب.

يجب أن نأخذ في الاعتبار التحدّيات التي ينطوي عليها عصرُنا، ويسرّ فرنسا أن ترى أنَّ مشاريع القرارات المطروحة تتعلّق بالقضايا الراهنة المُلِحَّة، ومنها: مواطن الضعف المتغيّرة، والعواقب الإنسانية لتغيُّر المناخ، وتلبية الاحتياجات المتعلّقة بالصحّة النفسية، وحماية البيانات الشخصية، والمرأة والقيادة.

تلتزم فرنسا التزاماً ثابتاً بالتصدّي لهذه التحدّيات الجديدة. سيداتي سادتي، بعد مرور ٧٠ عاماً على اعتماد اتّفاقيات جنيف، أضحت النزاعات المسلّحة تتّخذ طابعاً مطوّلاً ومعقّداً وداخلياً بشكلٍ متزايد، وما زالَ تأثيرُها على المدنيين بالغاً. في هذا السياق، يُعَدّ القانون الدولي الإنساني وسيلةً للانتصاف، وغالباً ما يُشكّل الملاذ الأخير، ضدّ الأعمال التعسُّفية. ولهذا السبب، من المهمّ انتهاز الفرصة التي يُتيحها هذا المؤتمر الذي يجمعنا كلّنا هنا اليوم – الجهات العاملة في المجال الإنساني وممثّلي الدول – لإعادة التأكيد بكلّ صدق على إجماع المجتمع الدولي على المبادئ الشاملة التي نسترشد بها في عملِنا. شكراً.

الدكتورة Ana Elizabeth Cubrías Medina، المديرة العامة للتنمية الاجتماعية، وزارة الخارجية في السلفادور

(الأصل بالإسبانية)

سيداتي سادتي، إنّه لشرفٌ لي أن أتحدّثَ بالنيابة عن حكومة السلفادور كممثّلة للّجنة المشتركة بين المؤسّسات المعنيّة بالقانون الدولي الإنساني في إطار الاحتفال بالذكرى السبعين لاعتماد اتّفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ ودعماً لمؤسّستنا، الصليب الأحمر السلفادوري، التي تخدم الشعب السلفادوري منذ ١٣٤ عاماً.

لم تكن السلفادور تُدرِك، لا في عام ١٩٥٣ عندما صادقت على اتّفاقيات جنيف، ولا في عام ١٩٧٨ عندما صادقت على البروتوكولات الإضافية، الأهمية البالغة التي ستتّسم بها هذه الصكوك في النزاع المسلّح الذي اندلع في البلد في الثمانينيات من القرن الماضي.

كانَ عملُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تلك الفترة حاسماً لناحية تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ونجحَت اللجنة في ضبط أعمال المقاتلين، وبالتعاون مع الصليب الأحمر السلفادوري استطاعت حماية المدنيين.

ولاحقاً، في ٤ أبريل ١٩٩٠، وفي هذه المدينة بالتحديد، خاضت الأطراف المُنخرِطة في النزاع المسلّح في السلفادور عمليةَ حوارٍ تكلَّلَت بتوقيع اتّفاقات السلام في يناير ١٩٩٢، وقد نصّت هذه الاتّفاقات، بين فقراتها الرئيسية، على تحديث القوّات المسلّحة في البلاد.

في تلك السنوات، أُحرِزَ تقدُّمٌ ملحوظ في مجال التحديث وتعزيز الطابع الاحترافي. فاعتمدت وزارة الدفاع الوطني ما يلزم من تدابير لإدماج التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن العمل العسكري، وباتَ عناصر الجيش يخضعون باستمرار لتدريباتٍ في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة السلفادور في عام ١٩٩٧ اللجنة المشتركة بين المؤسّسات المعنيّة بالقانون الدولي الإنساني، التي يتمثّل هدفُها الرئيسي في الاضطلاع بدورِ هيئةٍ استشارية للحكومة بشأن التدابير الواجب اتّخاذها من أجل اعتماد القانون الدولي الإنساني وتطبيقه ونشره على نحو فعّال، وقد شارك الصليب الأحمر السلفادوري بفاعلية في هذا العمل الهامّ.

خلال اثنين وعشرين عاماً من العمل، ركَّزَت اللجنة على الدفع باتّجاه توقيع العديد من صكوك القانون الدولي الإنساني، وقدّمت التدريب المستمرّ لمؤسّسات حكومية مختلفة، وللقوّات المسلّحة والشرطة والمجتمع المدني، بدعمٍ من الجامعات.

ارتأت حكومة الرئيس نجيب بو كيلة اعتمادَ نموذجٍ منفتحٍ للحُكم، يقومُ على احترام حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذه الرؤية، تُساهِمُ اللجنة في هذا العمل، مع تعميم القانون الدولي الإنساني على عامّة الناس، بما في ذلك الأنشطة التي جرت في شهر نوفمبر الماضي في سياق إحياء الذكرى.

وفي سياق هذا المؤتمر، وشعاره «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، الذي يسعى إلى الدفع باتّجاه تحسين الظروف المعيشية للشعوب المتضرّرة من النزاعات المسلّحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ، تلتزم السلفادور بوعدها بالعمل على وضع خطّة وطنية بشأن القانون الدولي الإنساني، تتناولُ الموضوعات التي تمّ البحث فيها هنا وتتطرّق إلى التحدّيات التي حُدِّدَت في هذا المؤتمر. ختاماً، نتوجّه بالشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر على دعمها القيّم والمستمرّ في سبيل نشر القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في بلدنا. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Sumbue Antas، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية فانواتو في جنيف

(بيان نيابة عن حكومات فيجي وجزر مارشال وفانواتو وكيريباتي)

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة والمعالي، المندوبون الموقّرون، أتلو هذا البيان بالنيابة عن حكومات فيجي وجزر مارشال وفانواتو وكيريباتي.

تضمّ دول جزر المحيط الهادئ، بصفتها دولاً محيطية كبيرة، أوسع منطقة جغرافية في العالم، وترعى شعوبُنا قارّةً زرقاء. تقف منطقة المحيط الهادئ وشعبها عند الخطوط الأمامية في مواجهة ظاهرة تغيُّر المناخ. وقبل أسبوعَيْن فقط في جمهورية جزر مارشال، أدّى المدّ الهائل والاضطرابات الكبيرة في البحر إلى أمواج وصلَ ارتفاعُها إلى ١٦ قدماً، وأدت إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ شخص. وفي فيجي وفانواتو، أُجبرت مجتمعاتٌ بأكملها على الانتقال بعد أن غمرَت المياه منازلهم المتوارثة عبر الأجيال. وقد تأثّرت بذلك بلدان منطقة البحر الكاريبي أيضاً، كما شوهد مؤخّراً في جزر البهاما.

بالتالي، تشكّل منطقتنا أكبر مصرف للكربون في العالم. يُشير التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ، الذي يُسلِّط الضوء على المحيطات والغلاف الجليدي، إلى أنَّ زيادة امتصاص الكربون أسفرت عن انقسام المحيطات إلى طبقات وتحمُّضها، ما أثَّرَ تأثيراً شديداً على سُبُل عيشنا لأنَّ صحّتنا البشرية ترتبط ارتباطاً مباشراً بصحّة محيطنا. وتواجه شِعابنا المرجانية، التي غالباً ما تمثّل حمايتنا الوحيدة من الأمواج العالية، ظواهر الابيضاض على نطاقٍ واسع، ما يُعرِّض الحياة تحت الماء للخطر ويؤثّر على التنوّع البيولوجي.

وكما أشارَت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نحتاج جميعاً إلى سياسات مراعية للمناخ في الوقت الراهن، من أجل تجنُّب التكلفة التي قد تترتّب علينا في حال لم نتخذ أيّ خطوة. وفي المحيط الهادئ، تعلَّمنا أنَّ فُرَص نجاح هذه السياسات تزداد إذا وُضِعَ الناس واحتياجاتهم في محور الاهتمام، بما في ذلك الصحّة الجسدية والنفسية، والمساواة بين الجنسَيْن، وتعزيز وحدة الأسرة. ولقد أقرَّ قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بهذا الرابط مؤخّراً في معرض تنفيذ «إطار التنمية القادرة على الصمود في المحيط الهادئ».

نُقدِّر التزام الحركة ومساعدتها في ما يتعلّق بمراجعة قانون الكوارث – التي أُنجِزَت مؤخّراً في فيجي وسيجري العمل عليها قريباً في جزر مارشال وبالاو وساموا – وقانون الحدّ من مخاطر الكوارث، وقانون التأهّب والاستجابة، وإدماج النُهُج المراعية للمناخ ضمن هذه الأنشطة تماشياً مع الأهداف الرئيسية لمنتدى جزر المحيط الهادئ ومنتدى البلدان المُعرَّضة لخطر تغيُّر المناخ.

سيدتي نائبة الرئيسة، نُدرِك أنَّه يستحيل على أيّ حكومة أن تعتمد هذه النُهُج بدون شراكة قوية وموثوقة بين حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والحكومات الوطنية. وقد لعبَت منطقة المحيط الهادئ، بصفتها ركناً من أركان «تحالف الطموح الكبير»، دوراً ريادياً بشأن اتّفاق باريس. ونحثّكم على مواصلة دعمكم لتعزيز مساهماتنا المشتركة المحدّدة وطنياً ودعمنا لتدابير التكيُّف والتخفيف من الآثار.

إنّنا نؤيّد القرار المتعلّق بقانون وسياسات الكوارث المراعية للمناخ التي لا تترك أحداً خلف الركب، ونحثّ دولنا وجمعياتنا الوطنية على اعتماد نظرة عالمية محيطية، مع الاعتراف، على حدّ تعبير العالِم إيبيلي هووفا من المحيط الهادئ، بأنّنا لسنا «جزراً في بحرٍ بعيد، بل نحن بحرٌ من الجزر». Kornmol tata, vinaka vaka levu, malo, tagio turnas. شكراً.

السيدة Dyanne Morenco González، مديرة المجلس الوطني، الصليب الأحمر الكوستاريكي

(الأصل بالإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة،

تُعتبَر سنة ٢٠١٩ سنةً مهمّة بشكل خاصّ بالنسبة إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث إنّها تُحيي ذكرى مرور ١٦٠ عاماً على معركة سولفيرينو في عام ١٨٥٩، حيث شاركَ هنري دونان في معركة سولفيرينو وكتبَ لاحقاً الكتاب الذي يحمل عنوان «ذكرى سولفيرينو». وبفضل الرؤية الإنسانية لهنري دونان، وُلِدَت جمعيات الإغاثة التطوعية، وقد أصبحت اليوم جمعيات وطنية تشكل، من بين أمور أخرى، أساسَ القانون الدولي الإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، نحتفل في الوقت نفسه بمرور ٧٠ عاماً على اتّفاقيات جنيف، وهي الركيزة الدولية للقانون الدولي الإنساني باعتبارها مجموعةً من القواعد التي تسعى إلى الحدّ من تأثيرات النزاعات المسلّحة والتي تحمي الناس والممتلكات، وتحدّ من وسائل الحرب وأساليبها للأغراض الإنسانية.

ونحتفل أيضاً بمرور ١٣٤ عاماً على إنشاء الصليب الأحمر الكوستاريكي الذي تأسَّسَ في ٤ أبريل ١٨٨٥.

ونحتفل كذلك بالذكرى الخامسة عشرة للجنة القانون الدولي الإنساني في كوستاريكا، التي أبصرَت النور في عام ٢٠٠٤، وفقاً للتصديق على اتّفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة.

ويؤمن الصليب الأحمر الكوستاريكي إيماناً راسخاً بإدارة المعرفة؛ كما يؤمن إيماناً راسخاً بالدعم الذي يتلقّاه من الحركة الإنسانية الدولية والمؤتمر الدولي الذي نُشارِك فيه اليوم. شكراً جزيلاً.

السيدة Eveline Kuang، عضو في قسم الشباب، **والسيدة Jane Munro**، المنسّقة الوطنية، الصليب الأحمر الأسترالي

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة، حضرات الممثّلين الحكوميين والزملاء في الحركة، سيداتي سادتي، أنا إيفلين كوانغ، وهذه زميلتي جاين مونرو، وسوف نُقدِّم هذا البيان معاً بالنيابة عن الصليب الأحمر الأسترالي.

بدلاً من استخدام هذه المداخلة كفرصة لإعلان موقفنا، نودّ أن ننقل لكم أصوات أشخاص مهمّين ليسوا حاضرين مع وفدنا في جنيف: المستفيدين من دعمنا، أشخاصاً ومجتمعات، ومتطوعينا وأعضائنا وموظفينا. وبما أنَّ محور هذا المؤتمر المهمّ يتلخّص بعبارة «فلنعمل اليوم لبناء الغد»، نودّ أن نُطلعكم على آرائهم حول ما ينبغي أن نعمل عليه وكيف، الآن وفي المستقبل.

في هذا العام، سألنا عن القضايا التي ينبغي أن نعمل عليها خلال السنوات المقبلة. وهذا ما قاله لنا موظّفونا ومتطوّعونا وأعضاؤنا وداعمونا، على حدّ تعبيرهم: «يجب أن نُركّز على تغيُّر المناخ باعتباره أهمّ قضية اجتماعية واقتصادية وبيئية تُواجه أستراليا والمجتمع الدولي. يجب أن تلعب المنظّمة دوراً فاعلاً لضمان استعداد المجتمعات لتأثيرات تغيُّر المناخ الناشئة». وقالَ آخر: «خلال السنوات

الستّين التي أمضيتها كعضو في الصليب الأحمر، لطالما اعتبرت المنظّمة المستجيبَ الأوّل والأهمّ في حالات الطوارئ». وأشارَ آخر إلى «وجوب أن نُركِّز طاقتنا على الأمور التي نتفرّد بها، مثل حالات الطوارئ وقوانين الحرب وتقفّي الأثر».

سألنا أيضاً: ما هي القيمة المضافة للحركة، وكيف يمكننا مساعدتكم على أفضل نحو؟ وهذا ما سمعناه، على حدّ تعبيرهم: «إذا فقدت كلّ شيء، فإنَّ أوّل ما سأفكّر فيه هو الصليب الأحمر». «ما أرتديه أعطاني إيّاه العامل المسؤول عن حالتي. بفضلهم لديّ مكان للنوم». وقال آخر: «العمل مع المجتمعات لتصميم استجابتكم يُعيد الأمل ويمنح الناس فرصةً للتعبير عن آرائهم وإيصالها». وقالَ آخر: «هذه منظّمة لم أشهد لها مثيلاً في أيّ مكانٍ آخر. ثقافة قائمة على الإحساس بالآخر».

إلى أعضاء الصليب الأحمر والأشخاص الذين نسعى إلى دعمهم في أستراليا، نقولُ شكراً على ثقتكم بنا. وإلى موظّفينا ومتطوّعينا وأعضائنا وداعمينا ومجتمعاتنا في أستراليا، لدينا أيضاً رسالة لكم من جنيف. من هذا المؤتمر، أحرزنا بعض التقدّم المهمّ الذي سينعكس على عملنا في أستراليا. نُريد أن نتشارك معكم: طرقاً لإعادة تصوُّر عملنا من خلال إعطاء الأولوية لتجربتكم؛ التزاماً بالعمل على معالجة القضايا الإنسانية الناشئة عن تغيُّر المناخ والهجرة؛ أهمية عملنا في لمّ شمل الأُسَر عبر برنامج «إعادة الروابط العائلية»؛ النظر في كيفية تبنّي التحوُّل الرقمي وكذلك مواجهة التحدّيات الإنسانية التي تطرحها التكنولوجيا؛ مدى أهمية دعم النساء ليصبحن قادة في حركتنا؛ العمل على ضمان الوثوق بنا كشريك إنساني؛ والأفكار والأعمال التي ستكفل بقاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كأكبر حركة إنسانية في العالم. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير Jorge Valero، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة،

يُشكِّل هذا المؤتمر فرصةً لمناقشة واعتماد قرارات من قِبَل المؤسّسات الإنسانية المسؤولة عن ضمان تطبيق اتّفاقية جنيف.

من شأن هذا الحدث أن يؤثّر على البرنامج الإنساني العالمي، وحماية وتحسين حياة الناس من ضحايا النزاعات المسلّحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى.

قبل خمسة وعشرين عاماً، قالَ السيد كورنيليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: «يجب علينا جميعاً العمل لإضفاء الطابع الإنساني على العمل السياسي بدلاً من تسييس المساعي الإنسانية».

ندعو إلى إنسانيةٍ تحترمُ كرامة الإنسان وتسودُ فيها العدالة الاجتماعية. لكنَّ الحقيقة المحزنة هي أنَّ المساعدة الإنسانية مشروطة ومُسيَّسة. فمن الضروري الحفاظ على المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي: الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال والخدمة التطوّعية والوحدة والعالمية.

إنَّ العديد من التحدّيات الإنسانية التي نواجهها هي نتاج أشكال جديدة من الاستعمار الجديد الذي يؤدّي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية. فالحروب والنزاعات لم تختفِ. وهنا يأتي دور المؤسّسات المجتمِعة هنا.

يجب على جميع الدول الامتثال لميثاق الأمم المتّحدة والقانون الإنساني، وهما الركيزتان الأساسيتان للعلاقات بين الدول ذات السيادة.

نُثمِّن جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتخفيف من المعاناة الإنسانية. ونُثني على إنجازاتها في إطار مهمّتها القائمة على مبادئ الحياد والاستقلال والسرّية.

في فنزويلا، تُركِّز اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنشطتها على تعزيز القواعد والمبادئ الإنسانية بين القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية.

ولقد ساعدت الزيارة التي أجراها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر ماورير إلى فنزويلا في أبريل الماضي على تعزيز عمل المنظّمة في أربع قضايا إنسانية: الهجرة، والصحّة، والماء والصرف الصحّي، والاحتجاز. كذلك، زادَت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميزانيتها بثلاثة أضعاف.

أدّى تعزيز هذه العلاقة إلى تحقيق نتائج ممتازة. ففي ٤ نوفمبر الماضي، تمّ توقيع اتّفاق التعاون الإطاري بين الوزارة المسؤولة عن المياه واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتغطية توفير ماء الشرب، وجمع ومعالجة مياه الصرف الصحّي، والصرف في المُدُن.

ونحن بصدد النظر في اتّفاقٍ بين بلدي والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

سمحَ التعاون مع هاتين المؤسّستَيْن الإنسانيتَيْن بتخفيف المعاناة الناجمة عن فرض تدابير قسرية أُحادية الجانب ضدّ الشعب الفنزويلي، وهي تدابير جعلت من الصعب على سكّاننا الحصول على السلع والخدمات الحيوية. وبفضل التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نجحت الجهود المبذولة لإدارة الوضع من حيث الرعاية الاستشفائية، والصحّة المجتمعية، والرعاية الصحّية العامّة.

وساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إعادة تزويد ٣٠ مركزاً صحّياً بالمستلزمات الطبّية، بما في ذلك المستشفيات العامّة والمرافق الصحّية الأخرى في العاصمة وفي ولايات أخرى في البلد.

ونُفِّذَ التعاون بين الحركة وفنزويلا في سياقٍ يحترم سيادة الدولة ووحدة أراضيها.

شكراً جزيلاً سيدتي نائبة الرئيسة.

السيد Azamat Baialinov، رئيس جمعية الهلال الأحمر القيرغيزي

(الأصل بالروسية)

صباح الخير، زملائي الأعزّاء.

كما تعلمون، قيرغيزستان هي إحدى بلدان آسيا الوسطى المُعرَّضة لحالات طوارئ جسيمة؛ وأودّ أن ألفت انتباهكم إلى مسألة تغيُّر المناخ.

تواجه قيرغيزستان أكثر من ٢٠٠ حالة طوارئ مختلفة كلّ عام، ما يؤدّي للأسف إلى خسارة ٣٥ مليون دولار أمريكي. وبالتأكيد، تؤثّر هذه الخسائر على أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص. ونودّ التشديد أيضاً على مدى أهمية قضية تغيُّر المناخ، لا سيّما ارتفاع درجات الحرارة في بلدنا.

لم نكن نهتمّ بمسألة تغيُّر المناخ في السابق. لقد كانت، بالطبع، قضيةً مُلِحَّة، ولكن ليس بالنسبة إلينا كبلدٍ جبلي. إلّا أنَّنا الآن نشعر بتأثيرها علينا يومياً. لهذا السبب، نودّ أن ندعو المجتمع الدولي وحكومات بلداننا والجمعيات الوطنية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسائل.

لا شكَّ في أنَّ تغيُّر المناخ هو مسألة مهمّة، ولكنَّ العمل، والعمل الناشط، في الجمعيات الوطنية مهمّ هو الآخر. ولهذا، يجب أن نتّحد معاً لاغتنام الفرصة المُتاحة أمامنا اليوم من أجل تعزيز إمكانات جمعياتنا الوطنية، واستخدام الآليات التي يوفّرها اتّحادنا الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياتنا الوطنية. على سبيل المثال، يمكن القول إنَّ التمويل القائم على التنبّؤ هو إحدى أفضل الأدوات، إذ يسمح لنا مثلاً بتقديم مساعدة فاعلة إلى السكّان المستضعفين الذين يعيشون في بلدنا.

يجب علينا أن نُدرِك أيضاً ضرورة تدريب متطوّعينا وموظّفينا وتعزيز تهيؤهم لتوفير المساعدة الملائمة والمطلوبة لتلك البلدان، لا سيّما البلدان الجبلية، حيث يتعذّر الوصول إلى الشريحة الضعيفة من السكّان بالسرعة اللازمة. يجب أن نُدرِك ضرورة العمل بفعالية في المنطقة والتعاون ضمن منطقة واحدة، أيْ ضمن آسيا الوسطى على سبيل المثال. وبالطبع، نُناشد المعنيين إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بنا، أيْ منطقة آسيا الوسطى، على الرغم من ضمّنا إلى مجموعة أوروبا، لأنَّ هذه المنطقة تتمتّع بآفاق واسعة، لكنَّها تواجه صعوبات ومشاكل محدّدة. شكراً جزيلاً.

٤-٨ جلسة عامة:
انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة ٦ مساءً)

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

السيدات والسادة، مرحبا بعودتكم إلى هذه الجلسة العامة من المؤتمر والتي ستُخصص لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة.

وقبل أن ننتقل إلى الغرض الأساسي من اجتماعنا، اسمحوا لي بأن أشير إلى القرار الإضافي الذي وزعناه عليكم في صناديق البريد الخاصة بكم ونشرناه على التطبيق وعلى موقع المؤتمر. وعلى غرار المؤتمرات السابقة، يحيط هذا القرار علما بالقرار المتعلق بمذكرة التفاهم بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل الذي اعتمده مجلس مندوبي حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوافق الآراء يوم الأحد الماضي. وسبق وأن أعلن رئيس مجلس المندوبين يوم الاثنين عن ذلك.

وفيما يتعلق بالكلمات العامة في جلسة «أصداء من المؤتمر» التي خضعت للاختصار بسبب ضيق الوقت، أود أن أطمئنكم بأننا سننشر كلماتكم كاملة على النحو الذي تسلمته الأمانة، بما في ذلك الأجزاء التي لم يتسن لكم إلقاؤها، باستثناء الأجزاء التي قد لا تتماشى مع المبادئ الأساسية للحركة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ١٠ من النظام الأساسي للحركة. (النظام الأساسي).

ونعود الآن إلى انتخاب الأعضاء الخمسة في اللجنة الدائمة. كما تعلمون، تتألف اللجنة من تسعة أعضاء. وبالإضافة إلى الأعضاء الخمسة من الجمعيات الوطنية المُنتخبين خلال المؤتمر الدولي، يتقلد عضوية اللجنة كل من رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي ومُمثل آخر عن كلا المنظمتين.

وتؤدي اللجنة الدائمة دور أمين المؤتمر الدولي في الفترة التي تفصل بين دورتين. وترد مهامها ضمن المادة ١٨ من النظام الأساسي ويُمكن تلخيصها على النحو التالي: تشرف اللجنة على التحضير لمجلس مندوبي الحركة والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتشجع اللجنة تنفيذ قرارات مجلس مندوبي الحركة والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما تشجع التناغم والوحدة بين مكونات الحركة. وتُحدد المسائل الاستراتيجية التي تبعث على القلق على مستوى الحركة ككل.

ويشارك في هذه الانتخابات عشرة مرشحين، منهم ثلاث نساء وسبعة رجال. ويُدعى أعضاء المؤتمر الدولي إلى مراعاة «السمات الشخصية للمرشحين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل» عند الإدلاء بأصواتهم، بما يتماشى مع المادة ١٠-٤ من النظام الأساسي والقاعدة ٢١-١ من النظام الداخلي للحركة. علاوة على ذلك، حث مجلس المندوبين من خلال قراره CD/19/R4 المُعتمد في ٨ ديسمبر، جميع أعضاء المؤتمر على «مراعاة التوازن العادل بين الجنسين عند انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة خلال المؤتمر الدولي، وعليه، يكون ذلك باختيار ما لا يقل عن امرأتين ورجلين من بين المرشحين».

وسنجري أولا نداء إلكترونيا للحضور لانتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة باستخدام الأجهزة اللوحية الإلكترونية للاقتراع وذلك من أجل تحديد الأغلبية المطلقة المطلوبة للاقتراع الأول. ولغرض إجراء نداء الحضور، سيتعين على كل رئيس وفد، أو من ينوب عنه بالوكالة، أن يكون حاملا لبطاقة الاقتراع الخاصة به بعد تسلمها من مكتب التسجيل.

وسننتقل بعد ذلك إلى انتخابات أعضاء اللجنة الدائمة التي ستُجرى أيضا إلكترونيا. وسيحتاج كل رئيس وفد عند الاقتراع إلى اسم المستخدم وكلمة المرور اللذين يردان ضمن الظرف المختوم الخاص به.

وإن لم يكن بحوزتكم الآن بطاقة الاقتراع أو الظرف المختوم الخاص بكم، يرجى إعلام خلية الانتخابات أو الفريق المعني بالاقتراع أو المتطوعين بذلك فورا. وستكون خلية الانتخابات حاضرة أمامكم على المنصة. ونُذكركم بأنه لا يُسمح بالتصويت إلا لرؤساء الوفود أو من ينوبون عنهم بالوكالة من المندوبين.

وإذا حصل خمسة مرشحين أو أكثر على الأغلبية المطلقة في جولة الاقتراع الأولى، يُعلن عن انتخاب المرشحين الخمسة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات لعضوية اللجنة الدائمة. وإن حصل أقل من خمسة مرشحين على الأغلبية المطلقة أو في حال تعادل الأصوات في الجولة الأولى، ننتقل حينها إلى الجولة الثانية التي يُعلن فيها عن انتخاب المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات. وأوجّه انتباهكم مجددا إلى أهمية مراعاة الصفات الشخصية للمرشحين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل ومبدأ التوازن العادل بين الجنسين.

وأحيل الكلمة الآن إلى الأمين العام للمؤتمر الذي سيشرح لكم سير العملية الانتخابية. شكرا جزيلا

سعادة السفير السيد Didier Pfirter، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكرا سيدتي الرئيسة. قبل الشروع في نداء الحضور، سأتلو على مسامعكم بالترتيب الأبجدي قائمة المرشحين العشرة لعضوية اللجنة الدائمة مع ذكر المنطقة التي ينتمي إليها كل مرشح.

- المرشح الأول، السيد Hilal Al-Sayer، من الهلال الأحمر الكويتي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- المرشحة الثانية، السيدة Mercedes Babé، الصليب الأحمر الإسباني، منطقة أوروبا
- المرشح الثالث، السيد Azamat Baialinov، الهلال الأحمر القيرغيزي، منطقة أوروبا.
- المرشح الثالث، السيد Hassan Esfandiar، الهلال الأحمر الإيراني، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- المرشح الخامس، السيد Abbas Gullet، الصليب الأحمر الكيني، منطقة أفريقيا.
- المرشح السادس، السيد Obid Yahya Hadi Mardam، الهلال الأحمر اليمني؛ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- المرشحة السابعة، السيدة Ashanta Osborne Moses، الصليب الأحمر الغياني، منطقة أمريكا اللاتينية
- المرشح الثامن، السيد George Nangale، الصليب الأحمر التانزاني، منطقة أفريقيا.
- المرشحة التاسعة، السيدة Fine Tu'itupou-Arnold، جمعية الصليب الأحمر لجُزر كوك، منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- المرشح العاشر، السيد George B. Weber، الصليب الأحمر الكندي، منطقة أمريكا الشمالية.

وسنشرع الآن في نداء الحضور للجمعيات الوطنية والدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) ويرجى استخدام بطاقات الاقتراع وجهاز الاقتراع الذي تجدونه على طاولة كل وفد. وسنجري هذا النداء على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى سننادي فيها أسماء الجمعيات الوطنية، والثانية أسماء الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، والثالثة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

وسأطلب من كل وفد وضع بطاقة تعريفكم في لوحة مفاتيح نظام التصويت التفاعلي (لوحة المفاتيح) بحيث يكون وجه الرقاقة إلى أعلى، والضغط بإحكام على الزر «١» على لوحة المفاتيح لتأكيد حضور الوفد. وحال تسجيل صوتكم، سيتحول ضوء المؤشر على لوحة المفاتيح إلى اللون الأحمر، وبعد بضع ثوان سيظهر اسم وفدكم باللون الأخضر على الشاشة الكبيرة في قاعة الجلسة العامة. وسيكون الفريق المعني بالتصويت والمتطوعون متاحين لتقديم المساعدة إن كان لديكم أي استفسار.

وسنبدأ الآن مع الجمعيات الوطنية. وسأطلب من كل جمعية وطنية وضع بطاقة الاقتراع في جهاز الاقتراع بحيث يكون وجه الشريحة إلى أعلى، والضغط على الزر «١» لتأكيد حضورها.

[استراحة]

سأطلب الآن من كل دولة عضو في اتفاقيات جنيف وضع بطاقة الاقتراع في لوحة المفاتيح بحيث يكون وجه الرقاقة إلى أعلى، والضغط على الزر «١» على اللوح الإلكتروني لتأكيد حضورها.

[استراحة]

ختاما، أدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى وضع بطاقة الاقتراع في لوحة المفاتيح، والضغط على الزر «١» على اللوح الإلكتروني لتأكيد الحضور. شكرا لكم

[استراحة]

انتهى نداء الحضور. يحضر هذه الجلسة اليوم ١٨٠ جمعية وطنية و١٦٠ دولة عضوا في اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بمجموع ٣٤٢ وفدا. وحُددت الأغلبية المطلقة المطلوبة للإعلان عن فوز مرشح في الجولة الأولى لانتخابات اللجنة الدائمة بعدد ١٧٢ صوتا.

يرجى الاحتفاظ ببطاقات الاقتراع الخاصة بكم في مكان آمن وإحضارها غدا بعد الظهر. وفي حال تعين التصويت على أي اقتراح، وإن كان ذلك مستبعدا، ستحتاجون إلى بطاقاتكم للمشاركة في الاقتراع. شكرا لكم

يُمكن أن نشرع الآن في انتخاب الأعضاء. سيحتاج رئيس الوفد أو من ينوب عنه بالوكالة إلى الظرف المختوم الذي يحتوي على اسم المستخدم الوحيد وكلمة المرور الخاصتين بكل وفد. ولانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة الجدد، ستُجرى عملية الاقتراع باستخدام الهاتف أو الجهاز اللوحي أو الحاسوب الخاص بالمندوب. كما لدينا أجهزة لوحية يمكن استخدامها في مقصورات الاقتراع في كل طابق من طوابق قاعة الجلسة العامة.

وفي غضون بضع لحظات سيصبح بإمكانكم الدخول على المنصة الإلكترونية الآمنة للاقتراع باستخدام الرابط الذي سيُعرض على الشاشة في قاعة الجلسة العامة. وستتمكنون من اختيار لغتكم المفضلة والدخول إلى المنصة باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين بكم الموجودين داخل الظرف المختوم الخاص بكم.

وحال دخولكم إلى المنصة، ستتمكنون من التصويت باتباع ٣ خطوات بسيطة. أولا، التصويت واختيار خمسة مرشحين كأقصى حد. ثانيا، في خانة «ملخص التصويت» يُمكنكم استعراض خياراتكم وتأكيدها وإرسال التصويت. ثالثا، حال إرسال تصويتكم، تبلغون نهاية عملية الاقتراع وسيتسنى لكم الخروج من حسابكم على منصة التصويت. وسيكون الفريق المعني بالتصويت والمتطوعون متاحين لتقديم المساعدة إن كان لديكم أي استفسار.

ونظرا لدخول عدد كبير من الناخبين على المنظومة في نفس الوقت، قد يحصل تأخير طفيف في تسجيل اختياراتكم، وعليه، نشكركم مسبقا على صبركم.

سيتولى أعضاء خلية الانتخابات بعد قليل فتح باب التصويت رسميا أمام كل الوفود، باستخدام وحدة التخزين USB وكلمة السر الخاصة بها لفتح منصة التصويت الإلكتروني وللشروع في عملية الاقتراع. وسيستغرق ذلك بضع دقائق، ولكن نطلب منكم لزوم مقاعدكم رجاءً في هذه الأثناء لأن التصويت سيبدأ مباشرة بعد إعلاني عن ذلك. ونتوقع أن تستغرق عملية الاقتراع ٣٠ دقيقة، ولكن يُمكن أن نُمددها ببضع دقائق إذا لزم الأمر. وأدعو الآن أعضاء خلية الانتخابات إلى فتح باب الاقتراع.

[استراحة]

فتحت خلية الانتخابات الآن باب التصويت. وستبدأ عملية الاقتراع في غضون خمس دقائق. سأعلن عن ذلك.

[استراحة]

أعلن الآن عن فتح منصة التصويت لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. تجدون الرابط للدخول على المنصة الإلكترونية للتصويت معروضا على الشاشة. لا تترددوا في التواصل مع فريق التصويت أو المتطوعين إذا احتجتم إلى المساعدة.

[استراحة]

رجاءً، تذكروا أننا قد نحتاج إلى إجراء جولة ثانية، فقد سمعت للتو أن بعض المندوبين بدأوا في المغادرة. لا يُمكن أن نستبعد إمكانية تنظيم جولة اقتراع ثانية بعد التصويت.

وقد نعلن عن النتيجة حال التأكد من أن جميع الوفود قد أدلت بأصواتها، حتى قبل انقضاء ثلاثين دقيقة. إذا أردتم الخروج من القاعة، الرجاء القيام بذلك لبضع دقائق وليس لمدة ١٠ أو ١٥ دقيقة. شكرا لكم

[استراحة]

الرجاء الانتباه. بقيت خمس دقائق للتصويت. يبدو أن بعض الوفود لم تصوت بعد. تبقى لديكم خمس دقائق للإدلاء بأصواتكم.

[استراحة]

أغلقت خلية الانتخابات الآن باب التصويت رسميا. سنعلن عن النتائج قريبا. أطلب منكم لزوم مقاعدكم بانتظار نتائج التصويت. شكرا لكم

[استراحة]

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: إنجليزي)

السيدات والسادة، نتائج التصويت أصبحت جاهزة الآن وسنعرضها عليكم على الشاشة. انتُخب المرشحون التالية أسماؤهم لعضوية اللجنة الدائمة:

السيدة Mercedes Babé، السيد George Weber، السيد Abbas Gullet، السيد Hilal Al-Sayer.

[تصفيق الحضور]

وإذ نلاحظ أن أربعة مرشحين فقط قد حصلوا على الأغلبية المطلقة من الأصوات، نعلن أننا سنجري جولة ثانية، وسيُنتخب على إثرها المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات. وبما أنه قد سبق أن حصل أربعة مرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات، فستختارون في هذه الجولة الثانية مرشحا واحدا فقط. وسنمر إلى استراحة لساعة من الزمن قبل الشروع في الجولة الثانية من التصويت. نشكركم على تفهمكم

[استراحة لمدة ساعة]

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: إنجليزي)

مرحبا بعودتكم. سأعلن مجددا عن نتائج الجولة الأولى من التصويت. انتُخب المرشحون التالية أسماؤهم لعضوية اللجنة الدائمة بالأغلبية المطلقة المطلوبة، أي ١٧٢ صوتا: ٢٩٠ صوتا – السيدة Mercedes Babé، ٢٤٩ صوتا – السيد George Weber، ٢٣١ صوتا – السيد Abbes Gullet، ٢١٦ صوتا – السيد SayerHilal AL.

وإذ نلاحظ أن أربعة مرشحين قد حصلوا على الأغلبية المطلقة من الأصوات، سيتعين علينا إجراء جولة ثانية، وسيُنتخب على إثرها المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات. وبما أنه قد سبق وحصل أربعة مرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات، فستختارون في هذه الجولة الثانية مرشحا واحدا فقط.

أحيل الكلمة الآن إلى الأمين العام.

سعادة السفير السيد Didier Pfirter، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل: إنجليزي)

شكرا سيدتي الرئيسة. سنشرع الآن في الجولة الثانية. تبقى ستة مرشحين لعضوية اللجنة الدائمة. وسيُنتخب من بينهم مرشح واحد فقط. سأقرأ عليكم قائمة المرشحين في هذه الجولة الثانية بالترتيب الأبجدي: السيد Azamat Baialinov، السيد Hassan Esfandiar، السيد Obid Yahya Hadi Mardam، السيد George Francis Nangale، السيدة Ashanta D. Osborne Moses، السيدة Fine Tu'itupou-Arnold.

وفي هذه الجولة الثانية، يكفي الحصول على أغلبية نسبية للفوز في الانتخابات. وسيُنتخب لعضوية اللجنة الدائمة المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات. وسنتبع نفس إجراء التصويت الإلكتروني الذي اعتمدناه في الجولة الأولى، باستثناء الرابط إلى منصة التصويت الذي سيكون مختلفا عن الرابط الأول وسيُعرض أمامكم على الشاشة. وستحتاجون مجددا إلى استخدام الظرف المختوم الخاص بكم الذي يحتوي على اسم المستخدم وكلمة المرور دون أي تغيير مقارنة بالجولة السابقة.

وسيشرع أعضاء خلية الانتخابات بعد قليل في فتح باب التصويت رسميا لجميع الوفود. وسيستغرق ذلك بضع دقائق، نطلب منكم رجاء لزوم مقاعدكم في تلك الأثناء لأن التصويت سيبدأ مباشرة بعد إعلاني عن ذلك.

وأدعو الوفود كافة إلى التصويت في هذه الجولة الثانية. ونتوقع أن تستغرق مدة التصويت ١٥ دقيقة. وأدعو الآن أعضاء خلية الانتخابات إلى فتح باب الاقتراع.

[استراحة]

أعلن الآن عن فتح منصة التصويت لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. تجدون الرابط للدخول على المنصة الإلكترونية للتصويت معروضا على الشاشة. لا تترددوا في التواصل مع فريق التصويت أو المتطوعين إذا احتجتم إلى المساعدة.

[استراحة]

يرجى الانتباه إلى أن رابط الموقع مختلف، كما سبق وذكرت، تحديدا في نهايته إذ استُبدلت SC1 بـ SC2. سيتعين عليكم الولوج إلى موقع مختلف للدخول على منظومة التصويت.

[استراحة]

أغلقت خلية الانتخابات الآن باب التصويت رسميا. سنعلن عن النتائج قريبا. أطلب منكم لزوم مقاعدكم بانتظار نتائج التصويت. شكرا جزيلا

[استراحة]

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: إنجليزي)

نتائج التصويت أصبحت جاهزة الآن:

١٣٤ صوتا السيدة Fine Arnold، ٧٨ صوتا السيدة Ashanta Moses، ٦٩ صوتا السيد Azamat Baialinov،
٢٠ صوتا السيد George Nangale، ١٤ صوتا السيد Hassan Esfandiar والسيد Obid Mardam، صوت واحد.

تهانينا للعضو الخامس المنتخب لعضوية اللجنة الدائمة، السيدة Fine Arnold.

اسمحوا لي بأن أعلن مجددا عن الأعضاء الخمسة المنتخبين حديثا لعضوية اللجنة الدائمة: السيد Hilal Al-Sayer، السيدة Mercedes Babé، السيد Abbas Gullet، السيد George Weber، السيدة Fine Arnold. تهانينا.

أدعو الآن أعضاء اللجنة الدائمة المنتخبين الجدد إلى اعتلاء المنصة لنحييهم بالتصفيق.

[تصفيق الحضور]

أدعو أعضاء لجنة الانتخابات الجدد إلى التوجه إلى القاعة ١٣ الساعة ٩:٤٥ صباحا، حيث سيُعقد الاجتماع الأول للدورة الثامنة عشر للجنة، والتي يشرفني أن أترأسها إلى حين انتخاب رئيس اللجنة ونائب الرئيس.

أتمنى لكم جميعا أمسية طيبة وإلى اللقاء غدا. شكرا جزيلا

٤-٩ أصداء من المؤتمر: تدرج في محضر المؤتمر

الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة ٩ صباحاً)

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

صباح الخير. لدينا اليوم ساعة واحدة فقط لجلسة أصداء من المؤتمر ولدينا عدة وفود مسجلة لأخذ الكلمة. وأذكركم أن لكل وفد ثلاث دقائق لمداخلته. لكن إذا كان البيان باسم مجموعة؛ فلكم خمس دقائق، وإذا كان على المستوى الوزاري، فستخصص لكم خمس دقائق، ولولا ذلك، يكون الوقت المقرر ثلاث دقائق. ويرجى الالتزام بالوقت المحدد. شكراً جزيلاً

سعادة السفيرة السيدة، Ji-ah Paik، الممثلة الدائمة، للبعثة الدائمة لجمهورية كوريا في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

أشكرك، سيدتي الرئيسة. حين عقد المؤتمر الأخير للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام ٢٠١٥، كنا في خضم المرحلة الانتقالية، فيما يخص إنقاذ الأرواح. وقد اتفقنا على الأهداف الإنمائية المستدامة وبذلنا الجهود اللازمة لكي يعقد للمرة الأولى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦، حيث تحدثنا بصوت واحد للدفاع عن من هم أشد ضعفاً وانتقاد انتهاك القانون الدولي الإنساني. وأكدنا عزمنا على تهيئة عالم أفضل للجميع.

ورغم التقدم الذي أحرزناه منذ ذلك الحين، فإن المشهد الإنساني اليوم لا يختلف كثيراً عما كان عليه قبل أربع سنوات بل إنه أسوأ مما كان عليه. فكل عام يُسجل رقماً قياسياً حيث يشهد تزايداً غير مسبوق لحالات النزوح القسري التي ترجع في المقام الأول إلى الأزمات الممتدة الكبرى. فالأزمات الممتدة في مناطق مثل سوريا وأفغانستان لا تزال قائمة، في حين أضيفت مؤخراً إلى القائمة حالات طوارئ للاجئي الروهينغا إلى جانب تدفق الفنزويليين. ويؤدي الانتهاك الصارخ للقانون الدولي الإنساني إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المستهدفين. ويؤثر تغير المناخ والأوبئة بطرق مختلفة في الناس في جميع أنحاء العالم.

سيدتي الرئيسة، إن هذه التحديات لا ينبغي أن تكون سبباً لشعورنا بالإحباط، بل حافزا على التركيز وتجديد النشاط. فانطلاقا من هذه التحديات، نشأت أهداف حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل الوصول إلى أكثر الفئات تخلفاً عن الركب في النزاعات المسلحة، واستعادة الاحترام للقانون الدولي الإنساني، والتصدي على الفور للكوارث الطبيعية والجوائح.

ولهذا، فإن مؤتمر هذا العام المعقود إحياءً للذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن النزاعات المسلحة، يأتي في الوقت المناسب تماماً، ومواضيعه الثلاثة الرئيسية وهي القانون الدولي الإنساني ومواطن الضعف والثقة هي جميعها الأكثر أهمية. وحكومة جمهورية كوريا بصفتها دولة طرفاً في الاتفاقية وإحدى الجهات المعنية المسؤولة عن التضامن الدولي، تعاونت مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وستعزز الشراكة في المستقبل.

ونحن نجدد هنا التزامنا بالتعاون بقوة مع الحركة، وبتقديم مساعدات إنسانية أكثر فعالية والتعويل على القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية. كما أننا سنضاعف جهودنا الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفقاً للمبادرة التي أطلقتها مؤخراً حكومتنا تحت عنوان العمل مع المرأة والسلام. ونحن نتطلع إلى المضي قدماً بالقضية عن طريق العمل بمختلف الطرق مع الحركة، بدءاً من إذكاء الوعي وانتهاءً بتنفيذ البرامج الفعالة من أجل تمكين النساء والفتيات في السياق الإنساني.

ودعوني أختتم بإعادة التأكيد على التزام حكومة جمهورية كوريا الثابت بعمل الحركة وبالإعراب عن تقديرها العميق للمتطوعين المكرسين للوصول إلى من هم أشد ضعفاً انطلاقاً من روح الإنسانية والتضامن. أشكرك، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفير السيد Adrian Vierita، الممثل الدائم، للبعثة الدائمة لرومانيا في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، إن اتفاقيات جنيف التي تم التصديق عليها على المستوى العالمي والتي نحتفل هذا العام بذكرى إبرامها السبعين، تمثل أقصى درجة لتوافق الآراء الدولي بشأن قدسية الحياة البشرية والكرامة الشخصية في جميع الظروف. فقد ظلت الأهمية التي تكتسيها المبادئ والمعايير التي توجه الاستجابة الدولية للنزاعات المسلحة اليوم صامدة على مر الزمن، وإن كان نطاق تطبيقها التشغيلي يواجه تحدي الطبيعة المعقدة للحرب الحديثة.

ورغم دعم قرار إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً وضرورة التركيز على تحسين خطط تنفيذ القانون على الصعيد الوطني، فإن رومانيا ستظل تدافع عن ضرورة إقامة حوار منتظم وغير مسيس فيما بين الدول على المستوى العالمي كوسيلة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويمثل تعزيز احترام القانون الدولي ركيزة مهمة من ركائز السياسة الخارجية لرومانيا.

وعلاوة على أن رومانيا طرف في الغالبية العظمى لمعاهدات القانون الدولي الإنساني وأنها اعتمدت في عام ٢٠٠٧ استراتيجية وطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني، فإنها أنشأت البنية المشتركة بين المؤسسات لتنسيق ورصد الوفاء بالتزاماتها الدولية وقوانينها المحلية ذات الصلة، وهي تضم اللجنة الوطنية الرومانية المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي تعمل كهيئة استشارية للحكومة. وبعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على إنشاء اللجنة الوطنية، أثبتت اللجنة فائدتها بالمحافظة على وضع القانون الدولي الإنساني في مرتبة عالية في البرنامج السياسي وتعميمه، بما في ذلك من خلال الأنشطة التي يشهدها يوم القانون الدولي الإنساني في رومانيا. وقد أشرفت اللجنة على إعداد تقارير وطنية وشجعت على اتخاذ مبادرات للانضمام إلى صكوك قانونية أو سياسية جديدة، مثل الموافقة في عام ٢٠١٧ على إعلان المدارس الآمنة وإجراءات القبول الجارية لإجراء تعديلات على المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كذلك، سهلت اللجنة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الحالي.

وفي نهاية شهر مارس ٢٠١٨، نظمت اللجنة الوطنية الرومانية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في بوخارست مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤتمراً إقليمياً بشأن القانون الدولي الإنساني للدول في وسط وجنوب شرق أوروبا. وقد ركز الاجتماع على أداء اللجان الوطنية القائمة المعنية بالقانون الدولي الإنساني والهيئات المماثلة الأخرى، بهدف تبادل أفضل الممارسات ودعم تعزيز الأنشطة في هذا المجال. وقد كان هذا الاجتماع حافزاً لمواصلة تطوير ممارسة الحوار حول القانون الدولي الإنساني في منطقتنا.

وختاماً، سيدتي الرئيسة، يتعين علينا ونحن نواجه مواطن الضعف المتغيرة للسكان، أن نواصل العمل من أجل تنفيذ نهج شامل للأزمات والصراعات، مع التصدي لأسبابها الجذرية وتقديم استجابة سريعة والمحافظة على استقلال الجهات الفاعلة الإنسانية وحيادها. والقرارات قيد الاعتماد في هذا المؤتمر تثبت أولوياتنا للعمل تماشياً مع هذا النهج الشامل، مع إعادة التأكيد على أهمية دعم الوصول إلى المجتمعات المستضعفة ونيل قبولها. أشكركم على اهتمامكم.

السيد Anare Leweniqila، نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية فيجي في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيدتي الرئيسة، حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، إن المشهد الإنساني العالمي يتطور سريعاً ويتطلب المزيد من الإجراءات القوية، من طرف جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال. ويذكرنا موضوع اليوم «فلنعمل اليوم لبناء الغد» بوضوح لماذا يتعين علينا تهيئة الظروف المؤاتية اللازمة لدعم جهودنا في التصدي للتحديات الإنسانية في المستقبل.

واليوم تتأثر بعض أجزاء العالم بعدد من هذه التحديات العالمية، منها على سبيل المثال لا الحصر النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة. وقد أدت هذه التحديات إلى زيادة في عدد حالات نزوح الأشخاص والهجرة عبر الحدود وعدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم. والتصدي لهذه الأزمة يتطلب المزيد من العمل الإنساني لضمان حماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى حاجتهم إلى الأمن والحماية.

ويقر البيان الافتتاحي للمؤتمر بضرورة مراعاة الطوارئ المناخية المحدقة بهذا العالم. فمن المتوقع أن تطرح هذه الطوارئ المناخية تحديات جديدة ستؤثر في العالم بأسره. ولكي نضمن تكثيف جهودنا الإنسانية، نظراً للتعقيدات المتفاقمة بشأن المستقبل، نسعى في فيجي إلى إضفاء الصفة المحلية على القانون الدولي الإنساني. ويركز هذا النداء الإنساني العالمي على تمكين الدولة من تحديد مصيرها

وتعزيز الشراكات مع الشركاء الإنسانيين المحليين للاضطلاع بعملنا العاجل في مرحلة ما بعد الكوارث. ومن شأن ذلك أن يحد من اعتمادنا على الجهات الفاعلة الدولية والعمل مع شركائنا الإنسانيين المحليين في مواجهة أي حدث طارئ.

وسيتيح ذلك للدولة تعزيز القدرات على جميع مستويات هيكلنا الإداري، بدءاً من القاعدة الشعبية وانتهاءً بالمستوى الوطني فيما يخص أهمية العمل الإنساني.

ويجب أن يركز العمل الإنساني على الناس. ولدى فيجي تسع مجموعات مختلطة تركز على الأمن الغذائي والحماية والاتصالات واللوجستيات والبنية التحتية والصحة والصرف الصحي. والنظام الجماعي لفيجي يجمع معاً الدولة وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتعمل معاً من أجل المضي قدماً ببرنامجنا الإنساني المحلي.

وتشكل الثقة جانباً مهماً لهذه الشراكة. وتمنح الدولة ثقتها لشركائنا الإنسانيين ليكونوا أول المستجيبين عند حدوث حالة طوارئ، وسوف يضمن شركاؤنا الإنسانيون تقديم المساعدات والدعم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وتدعم الدولة عمل متطوعي الجمعية الوطنية باعتبارهم أول مستجيبين وأيضاً ليعملوا على تقييم احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية للأشخاص المتأثرين بالكوارث. وهو مجال سنسعى فيه إلى بناء القدرات وتعزيزها في المستقبل لضمان أن يتمكن المتدربون من تحديد الضحايا وتقديم الدعم عند الضرورة.

ونحن نتطلع إلى العمل مع جمعيتنا الوطنية من أجل بناء شراكتنا استناداً إلى تحقيق مساعينا الإنسانية لضمان أن نتمكن معاً من التصدي لتحديات المستقبل المتنامية. أشكرك، سيدتي الرئيسة.

سعادة السفيرة السيدة Aviva Raz Shechter، الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة لإسرائيل في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اسمحي لي أن أوجه رسالة دعم للعمل المهم الذي اضطلع به كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والحركة الدولية، في توصيل المساعدات الإنسانية الحيوية إلى الأماكن التي تحتاجها، وكذلك في تعزيز إقامة حوار تشتد الحاجة إليه بين الجهات المعنية. وقد نجحت المحادثات التي أجريناها خلال الأيام القليلة الماضية في توحيد كلمة العديد من الدول والجمعيات الوطنية، في محاولة للاتفاق على كيفية المضي قدماً بمهمتنا الإنسانية المشتركة.

فهذه هي القوة الحقيقية للإنسانية اللازمة لتقريب مختلف وجهات النظر ووضع الأسس اللازمة التي تمكنا من التصدي على نحو أفضل للصعوبات المتزايدة للعمل الإنساني.

ونهج إسرائيل إزاء المسائل الإنسانية يستند إلى حد كبير إلى المفهوم اليهودي العريق «تيكون أولام» أو إصلاح العالم. وهذه الفكرة تعني أن من مسؤولية كل شخص أن يعمل على جعل العالم أفضل. فهذه هي الفلسفة التي توجهنا عند تقديم يد المساعدة لمن يحتاجونها من قريب أو من بعيد، وهذا هو ما جعل إسرائيل شريكاً موثوقاً في الاستجابة لحالات الطوارئ.

ويجري تكييف برنامج عمليات الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها وكالة ماشاف باستمرار- وهي وكالة إسرائيل للتعاون الدولي في مجال التنمية- مع الحقائق ومواطن الضعف المتغيرة. ويشكل تبادل الدراية مكوناً رئيسياً في العمل الإنساني في إسرائيل، مع التركيز بوجه خاص على تدريب الأفرقة الطبية في مجال طب الطوارئ والكوارث. ويقترن التدريب النظري بتمارين محاكاة عملية، وقد امتدت الإغاثة الإنسانية الإسرائيلية إلى ما يزيد على ١٤٠ بلداً في جميع أرجاء المعمورة.

وسوف نواصل العمل معاً مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والشركاء الآخرين، لا سيما جمعيتنا الوطنية، للمساعدة على تفعيل مفهوم «تيكون أولام».

وإلى جانب الأعمال الطبية والأعمال التي نضطلع بها في حالات الطوارئ، التي ذكرتها آنفاً، نتحمل في هذا السياق مسؤولية معنوية عن ضمان سلامة عودة الأشخاص المفقودين.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد باللجنة الدولية على الدور المهم الذي تضطلع به من أجل المضي قدماً بقضية الأشخاص المفقودين ولكي أحث المجتمع الدولي على مواصلة السعي من أجل معالجة هذه المسألة الإنسانية المهمة، التي تم مؤخراً تسليط الضوء عليها في إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٤. شكرا لكم.

سعادة السفير Esmaeil Baghaei Hamaneh، الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئك على تعيينك رئيسة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. ونحن نشكر الحكومة السويسرية ونشعر بالامتنان إزاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدائمة لجميع الجهود التي بذلوها من أجل تنظيم هذا الحدث المهم. ونحن نقدر هذه الفرصة باعتبارها فرصة للدول والمكونات الأخرى للحركة لكي تراجع الوضع الحالي وتحدد التحديات الناشئة وتجدد التزامها بقضية الإنسانية من خلال العمل الإنساني الجماعي، واحترام القانون الدولي الإنساني.

سيدتي الرئيسة، إن عالم اليوم ملئ بالعديد من التحديات المتنوعة، سواء القديمة أو الجديدة، التي تختبر قوة الإنسانية. فالكوارث، سواء الطبيعية أو من صنع الإنسان، والنزاعات المسلحة والاحتلال الممتد، والعنف والإرهاب، بالإضافة إلى التدابير التقييدية والعقوبات الثأرية، لا تزال تلحق معاناة يصعب وصفها وألماً تدمي له القلوب بأشقائنا من البشر. كما أنها تطرح تحديات خطيرة للعمل الإنساني. فعالمنا، بل شعورنا المشترك بالإنسانية، يعاني معاناة شديدة ويحتاج إلى تدابير عاجلة ليتعافى. ونحن نتشاطر القلق الذي يثير جزع اللجنة الدائمة. والأمر الذي يثير القلق بوجه خاص والذي يدركه جيداً رئيس اللجنة الدائمة، هو ما يلي، على حد قوله: «استخدام العمل الإنساني وتسييسه لخدمة مصالح معينة»، وأقتبس عنه أيضاً «أوجه التعدي على مجالات العمل الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة».

وهذا اتجاه مقلق للغاية لا يمكن وصفه إلا بعسكرة الاحتياجات الإنسانية لأغراض سياسية. فقد أعاق هذا الاتجاه الأداء الطبيعي للجنة الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية الذي يهدف إلى مساعدة المحتاجين، مما يؤدي إلى تقويض الوضع المتميز للحركة، بتدمير ثقة المجتمعات المتضررة في العمل الإنساني. ومن المؤكد أن العمل الإنساني القائم على مبادئ يقتضي وجود مجال إنساني محمي من التدخل السياسي. وهو ما ينبغي أن يعترف به الجميع وأن يُراعى عند الممارسة. ويُعد استخدام المثل العليا للعمل الإنساني لأغراض سياسية في شكل رفض متعمد للوصول إلى السكان المستهدفين والدول المستهدفة مثيرا للسخط وغير إنساني. وهو خرق لجميع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة، والتي نتقاسمها جميعاً كدول أعضاء وكحركات وطنية، بما في ذلك مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والعالمية.

إن دليل التزامنا بالعمل الإنساني لا يكمن بالضرورة في حجم تبرعاتنا أو مدة التزامنا بصكوك القانون الدولي الإنساني، فهو يُختبر على نحو أفضل من خلال أعمالنا وسياساتنا الفعلية وفي الميدان. فالأعمال الخيرية لا تبرر ارتكاب المخالفات ولا تبرئ من الأخطاء.

سيدتي الرئيسة، في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى المائة لتأسيس الاتحاد الدولي والذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف، باعتبارهما من الإنجازات المميزة للحضارة الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة أشقائنا من البشر، وإضفاء الطابع الإنساني على الحروب، نتذكر أننا مجهزون جيداً للتعامل بفعالية مع الكوارث والنزاعات والأزمات. وينبغي لنا أن نعتمد هذه الأدوات لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة. أشكرك سيدتي الرئيسة.

السيد Miguel Villarroel، نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل: بالإنكليزية)

يعد المؤتمر الدولي المجال الوحيد الذي يجمع الدول والعاملين في المجال الإنساني ليلتزموا معاً بالقرارات التي ستؤثر بصورة إيجابية في حياة ملايين المحتاجين وسبل عيشهم ورفاههم. ويود الاتحاد الدولي أن ينتهز هذه الفرصة لكي يشكر جميع الوفود على دعمها لهذه المنصة الفريدة، وعلى التزامها المتواصل بتعزيز قوة الإنسانية من خلال الحوار والعمل.

وقد اعترفنا معاً خلال الأيام الثلاثة الماضية بأن الطريقة التي نعامل بها كوكبنا وما تلحقه من أثر سيزداد وقعه علينا جميعاً بشكل متزايد ليست طريقة مستدامة. إذ يجب علينا أن نبذل جميع الجهود اللازمة تأهباً لحدوث ظواهر مناخية أكثر تواتراً وأكثر حدة. ويجب علينا أن ندعم المجتمعات المحلية، لا سيما أشدها ضعفاً، لكي تستبق حقائق عالمنا المتغير المناخ وتتكيف معها، ولكي تعزز القدرات اللازمة لاتخاذ إجراءات مستنيرة لمواجهة المخاطر في وقت مبكر. وتماشياً مع مشروع القرار بشأن إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية يلتزم الاتحاد الدولي بدعم الجمعيات الوطنية لتعمل مع حكوماتها من أجل مراجعة القوانين الوطنية بشأن الكوارث وصياغة قوانين وطنية مناسبة لإدارة الكوارث إن لزم الأمر. ويلتزم الاتحاد الدولي أيضا بالعمل مع الجمعيات الوطنية من أجل مواصلة تعزيز القدرات في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، والأعمال الاستباقية والاستجابة في حالات الطوارئ.

ويقر الاتحاد الدولي بأن تزايد التوسع الحضري والعولمة ومقاومة المضادات الحيوية والتفاعل فيما بين الأنواع البيولوجية، وتراجع معدلات التطعيم، يزيد من خطر تفشي مرضٍ معدٍ تفشيا خطيرا. ويرحب الاتحاد الدولي بمشروع القرار المتعلق بالتأهب للأوبئة

والجوائح والتصدي لها، لا سيما الاعتراف الذي يمنحه للدور الذي يضطلع به المتطوعون من المجتمعات المحلية في الكشف المبكر عن الأمراض المعدية والتصدي لها.

ويؤدي الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أثناء وعقب النزاعات والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ إلى إنقاذ الأرواح. ويأتي القرار بشأن هذا الموضوع في حينه وسيساعد على تسليط الضوء على المسألة التي كثيراً ما يتم تجاهلها ووصمها. وتماشياً مع مشروع القرار، يلتزم الاتحاد الدولي بدعم إدراج التدريب على تقديم الدعم النفسي والإسعافات الأولية، على نحو شامل في التدريب على الإسعافات الأولية وغيرها من دورات التدريب المخصصة لأول المستجيبين، وكذلك إدراج تقديم الدعم في مجالي الصحة النفسية والاحتياجات النفسية الاجتماعية في جميع برامج مواجهة الكوارث.

إن الثقة هي أثمن سلعة لدينا. فالوثوق في البيانات وفي السير الذاتية والمعلومات الشخصية، أمر مهم للتمكن من إعادة الروابط العائلية وضمان الوصول لإنقاذ الأرواح والعمل مع المجتمعات المحلية وإلى جانبها، فالثقة مهمة في الواقع لجميع أعمالنا الإنسانية. ولهذا، يرحب الاتحاد الدولي بالنقاش حول الثقة والنزاهة والمساءلة وحماية البيانات مع تهيئة بيئة مؤاتية أثناء المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، ويأمل في أن تواصل مناقشة هذه المسائل الحاسمة على الصعيد الداخلي، فيما بين الجمعيات الوطنية والحكومات، لفترة طويلة بعد انتهاء هذا المؤتمر الفريد. أشكركم شكراً جزيلاً.

السيد Shri Ravinder Kumar Jain، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الهندي

(بيان نيابة عن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا)

(الأصل: بالإنكليزية)

أشكرك، سيدتي الرئيسة والزملاء، وصباح الخير. إنني أدلي بهذا البيان باسم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. وأشكركم على منحي فرصة الإدلاء بهذا البيان، هنا، اليوم، في هذا التجمع المهم للغاية، وللإعراب عن دعمنا للقرارات والمجالات المواضيعية قيد النقاش في هذا المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تعد منطقة جنوب آسيا من المناطق التي تتأثر باستمرار بمخاطر وكوارث متواصلة، مثل الزلازل والأعاصير وتلوث الهواء والفيضانات والانزلاقات الأرضية وحالات الجفاف والعواصف الرملية وموجات الحر، بالإضافة إلى الأوبئة والجوائح، التي يتجاوز العديد منها الحدود الوطنية. وتزيد أزمة المناخ المستفحلة المخاطر التي تتعرض لها بلداننا ومجتمعاتنا على حد سواء. ولهذا السبب، نبذل جهوداً متضافرة لكي نعمل على نحو أفضل كمنطقة للتأهب للمخاطر الناجمة عن الكوارث أو تغير المناخ ونواجهها ونحد منها.

وخلال الشهر الماضي، اجتمعت في كاتماندو، في نيبال، الدول الأعضاء والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنوب آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الدولي لمناقشة سبل التعجيل بتنفيذ اتفاق جنوب آسيا بشأن الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية، وهي المعاهدة الإقليمية التي تبين كيفية تعاون بلدان جنوب آسيا في جهود التأهب للكوارث والتصدي لها. واستناداً إلى خبرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعترف بها في مجال قوانين الكوارث، أقيمت شراكة مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز إدارة مخاطر المناخ والكوارث، بما في ذلك تنفيذ الترتيبات الإقليمية على المستوى المحلي.

واعتباراً من عام ٢٠٢٠، تلتزم الجمعيات الوطنية في جنوب آسيا، بدعم من الاتحاد الدولي، بالعمل مع الحكومات التي أعربت عن اهتمامها بمراجعة القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالكوارث في ضوء أحكام إطار سنداي، والمعاهدة الإقليمية لجنوب آسيا، والمبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى استخدام القائمة الجديدة المتعلقة بالتأهب للكوارث ومواجهتها. وسوف يعاد هذا التحليل الإقليمي إلى قادة جنوب آسيا، مقترناً بتوصيات عملية بشأن كيفية تعزيز التأهب والاستجابة على المستوى الإقليمي. وتتفق هذه الالتزامات إلى حد كبير مع القرار الذي يتعلق بإدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية والذي نعرب عن تأييدنا الكامل له.

ونحن نقدر علاقتنا المتنامية مع المنظمات الإقليمية والدولية، سواء على مستوى الأمانة أو على مستوى البلدان فيما بين جمعياتنا الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونحن نتعهد بدعم العمل مع كافة الحكومات في المنطقة من أجل مواصلة أهدافنا الجماعية. أشكركم جزيل الشكر. وأشكرك، سيدتي الرئيسة.

الدكتور Mahesh Gunasekara، المدير العام لجمعية الصليب الأحمر السري لانكي

(بيان نيابة عن جمعية الصليب الأحمر السري لانكي وجمعية الصليب الأحمر النيبالي وجمعية الصليب الأحمر الهندي وجمعية الصليب الأحمر لبوتان وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني وجمعية الهلال الأحمر الباكستاني وجمعية الهلال الأحمر البنغالي وجمعية الهلال الأحمر الملديفي)

(بيان مكتوب)

(الأصل: بالإنكليزية)

إنني أدلي بهذا البيان باسم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند.

سيدتي الرئيسة، إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في منطقة جنوب آسيا تود الإعراب عن تأييدها الكامل للقرار المتعلق بالمرأة والقيادة في العمل الإنساني والتزامنا الصارم بالمضي قدماً بمشاركة المرأة وتوليها القيادة في جميع الأنشطة التي نضطلع بها لضمان أعلى مستويات الاحتواء والتنوع مع مراعاة الأبعاد الثقافية.

ونحن على اقتناع بأن مساعدة أشد الناس ضعفاً في المجتمعات المحلية يقتضي إشراك أشخاص من كلا الجنسين ممن يتمتعون بالمهارات اللازمة في جميع مستويات العمل الإنساني من أجل تحقيق القبول المجتمعي. فليس من الممكن حماية كرامة النساء والأطفال والمحتاجين إلا بنيل ثقة المجتمعات المحلية. ونحن نعتقد بأن من المهم أن تشغل النساء مناصب قيادية كي يتحقق ذلك.

فكثيرا ما يتم إغفال النساء اللاتي يصعب الوصول إليهن، حيث يكن بمنأى عن السمع والبصر في عملنا. وهذا هو الشوط الأخير الذي يتعين علينا قطعه اليوم. فقد ثبت مراراً أن توسيع نطاق تمثيل المرأة على مستويات صنع القرار يرتبط بزيادة فرص توفير الخدمات المتعلقة بالمرأة وتعزيز فعاليتها. غير أنه ينبغي أن يكون التمثيل عادلاً ومنصفاً وينبغي مراعاة جميع أوجه التداخل فيما يخص التنوع. إذ يمكن للنساء اللاتي يشغلن مناصب في مجال صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وحتى على المستوى العالمي، ضمان تلبية احتياجات النساء في مختلف السياقات.

سيدتي الرئيسة. في إطار الاستثمارات الرامية إلى تعزيز سبل العيش وحمايتها، يجب أن يكون محور أعمالنا الجماعية تهيئة الظروف المؤاتية للنساء. ونحن نود في هذا الصدد الإشادة بالمساهمة المالية المقدمة من جمعية الهلال الأحمر الكويتي من أجل تعزيز قدرات المرأة، حيث تستفيد منها بالفعل جمعيتان وطنيتان من منطقة جنوب آسيا. ونود أن نطلب من الجمعيات الوطنية والحكومات الأخرى دعم فكرة إنشاء صندوق لتمكين المرأة. فنحن بذلك، سنقرن أقوالنا بالأفعال. وهو ما يؤدي إلى إرساء الأسس اللازمة لتعزيز القدرة على الصمود وإتاحة الفرص اللازمة لتوسيع نطاق الدور الذي تضطلع به النساء خارج إطار القوالب التقليدية، في منازلهن ومجتمعاتهن ومؤسساتهن وفي الدولة.

سيدتي الرئيسة، لما كانت النساء يشكلن ٥١ في المائة من السكان، فمن الضروري أن تُرى المرأة وتُسمع في عملية صنع القرار.

ولذا يُعد الاستثمار في قيادة المرأة أمرا حيويا. فعلينا نهيئ مسالك مهنية لقائدات المستقبل. ويجب أن نقدم التوجيه اللازم للمرأة ونشجعها على النحو المطلوب. وينبغي أن نضطلع بعمل إيجابي، بما في ذلك إجراء تعديلات على الدستور عند الضرورة. ونحن نشيد بالاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشقيقة لتحقيق التغيير الإيجابي اللازم في الاتجاه الصحيح في دستورنا.

وفي نفس الوقت، نقر، نحن الجمعيات الوطنية لجنوب آسيا، بأننا يجب أن نركز بوجه خاص على تعزيز جهودنا وقياس نجاحنا فيما يخص الآتي:

أ) طريقة سعينا إلى توسيع نطاق العدل بين الجنسين في فروعنا وضمن قاعدة متطوعينا على المستوى المجتمعي؛

ب) طريقة دعمنا للنساء واستغلال نقاط قوتهن الفريدة في المجتمعات المحلية؛

ج) طريقة إتاحة مؤسساتنا مجالاً أوسع للقيادة النسائية؛

د) طريقة إثبات التزامنا الجماعي.

سيدتي الرئيسة. أخيراً وليس آخراً، نحن، الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنوب آسيا، نعيد التأكيد على التزامنا بتمكين المرأة وتمثيلها في مراكز القيادة في جمعياتنا الوطنية، سواء في الحوكمة والإدارة، على نحو ما اتُفق عليه خلال المؤتمر الإقليمي العاشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ونحن ندعوكم جميعاً اليوم هنا إلى الانضمام إلى رحلتنا. شكرا لكم.

السيدة Delia Chatoor، نائبة الرئيس، جمعية الصليب الأحمر لترينداد وتوباغو

(بيان مكتوب)

(الأصل: بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة. منذ المؤتمر الدولي الأخير الذي عقد في عام ٢٠١٥، والمجتمع الدولي يشهد اندثار العديد من المبادئ والمعايير الراسخة للقانون الدولي في إجزاء عديدة من العالم. وفي خضم هذه التطورات، يمكن لمتطوعينا ومندوبينا وموظفينا وذوي النوايا الحسنة أن يفتخروا بحق بأننا، مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واصلنا خدمة أشد الناس ضعفاً.

ويذّكرنا موضوع هذا العام «فلنعمل اليوم لبناء الغد» بأنه يجب علينا أن نتطلع نحو المستقبل من خلال التعاون بهدف التصدي للتحديات العالمية. ورغم وصفنا بأننا «من مرتفعي الدخل»، فإن بلدي الذي ينتمي إلى دولة جزرية صغيرة، يواجه بالفعل بعض التحديات ونحن نقر بأنه ما من دولة ولا منظمة مهيئة لمواجهة الشواغل الكثيرة المطروحة.

لكن يمكننا كحركة، أن نفخر بالإنجازات التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية مثل الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ – وهي نهج قانوني بارز لأسس القانون الدولي الإنساني. ويمكن أيضاً لترينيداد وتوباغو أن تقر بالدور الذي اضطلعت به الحركة في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ والتصديق على المعاهدة في شهر سبتمبر ٢٠١٩. وينبغي الإشادة بوجه خاص بدول الكاريبي الأخرى التي أصبحت أطرافاً في هذه المعاهدة المهمة للغاية.

غير أننا على وعي بأنه من أجل المضي قدماً في حل المشكلات التي يجري مواجهتها وتنفيذ السياسات التي اعتمدناها، يجب أن تكون هناك ثقة في جميع أشكال العمل الإنساني الذي بدأناه، نحن الحركة والدول. ومن ثم، فإن هدفنا هو تعزيز جميع آلياتنا الداخلية بشأن المساءلة والشفافية، من خلال أمور من بينها تحديث جميع صكوكنا القانونية. وسنعمل أيضاً على ضمان فهم الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعية الوطنية في علاقاتها بالسلطات العامة وأن يحظى بالتقدير الواجب.

ويتعين علينا أيضاً أن نقر بأنه، دون متطوعينا، لن نحقق جزءاً كبيراً من مهمتنا. ونحن نعرب عن تقديرنا لهم، وللمتطوعين على المستوى الدولي. وينبغي أيضاً توجيه رسالة تقدير خاصة إلى شباب الصليب الأحمر في نظامنا المدرسي، ولا بد من الاقتداء بحماسهم وسلوكهم الإيجابي بشأن البرامج.

فنحن بالتأكيد نبني الغد بعملنا اليوم، لكن يتعين علينا تعميق التزامنا والاعتراف بدورنا في التعددية حتى نتمكن بالعمل معاً (الحركة والدول وآخرون) من تكوين «تراثنا المشترك» للأجيال المقبلة. شكرا لكم.

جامايكا

(بيان مكتوب)

(الأصل: بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة. يود الوفد الجامايكي أولاً الإعراب عن تهنئته على توليكم رئاسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ثانياً، طُرحت ثلاثة مواضيع لمؤتمر هذا العام، هي- القانون الدولي الإنساني ومواطن الضعف المتغيرة والثقة في العمل الإنساني- من أجل تعزيز الخطاب بشأن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وإنجازاته على حد سواء في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة

يشهد هذا العام ذكرى علامتين بارزتين في سجلات تاريخ القانون الدولي الإنساني وهما الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف والذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتشير جامايكا إلى تصديقها على اتفاقيات جنيف الأربع في عام ١٩٦٤، بعد عامين فقط من تحقيق البلد لاستقلاله. ويعد ذلك شهادة على التزامات دولة حديثة العهد نسبياً بقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه. وتعد قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني هذه من الأمور الأساسية لصون البشرية وكرامة الناس.

وبدون هذه القواعد، ستواجه البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة، مواطن ضعف إضافية بسبب حجمها الصغير، بالإضافة إلى قوتها ومواردها العسكرية المحدودة.

ويقدم القانون الدولي الإنساني أيضاً للعالم ضمانات راسخة في المبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل المساواة بين الدول في السيادة. ورغم الاعتراف بأن الكثير قد تحقق طوال السنوات في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعزيزه، فإن هناك تحديات ناشئة حالياً تعيق هذه العملية.

مواطن الضعف المتغيرة

أزمة المناخ

سيدتي الرئيسة. من الواضح أن طبيعة مواطن الضعف تتغير. فالعالم يجابه اليوم تحديات مثل الظواهر الجوية القصوى التي لم تكن موجودة أبداً من قبل. وهذه الظواهر الجوية لا تزال تتزايد من حيث تكرارها وشدتها. ففي عام ٢٠١٩، كان ١٣ من البلدان العشرين الأكثر تعرضاً لآثار تغير المناخ محل نداء إنساني مشترك بين الوكالات. ورغم ذلك، لا يرد التكيف مع تغير المناخ ضمن أولويات الاستجابة الإنسانية للأسف.

وتهدد الظواهر المناخية التنمية المستدامة ووجود الدول النامية الجزرية الصغيرة ذاتها على حد سواء. فخلال الفترة ١٩٩٩–٢٠١٧، ترتب على الظواهر المائية المناخية الوخيمة في جامايكا آثار اقتصادية تقدر بنحو ١٢٧,٩٥ بليون دولار جامايكي أو ما معدله ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل حالة.

وبالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية، لا يمكن إلا التشديد على المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تطرحها الكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية وتفاقم مواطن الضعف.

وفي عام ٢٠١٩، زاد عدد الأشخاص المطالبين بمساعدات إنسانية عن العدد الذي توقعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الظواهر المناخية. ويقدر أن ٩,٠٠٠ أسرة في جزر الباهاما، مثلاً، حصلت على إغاثة عاجلة ودعم نفسي واجتماعي ومساعدات مالية.

ونحن نعرب عن امتناننا الصادق للدعم الجاري المقدم من مختلف مكونات الحركة، لا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لمَن هم أشد ضعفاً في المجتمعات في الغالب.

تأثير الأزمة الإنسانية على الصحة النفسية

سيدتي الرئيسة، إن جامايكا تقر بأنه من الممكن أن يكون للأزمات الإنسانية، سواء كانت ناجمة عن نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية، آثار ضارة على الصحة النفسية لأفراد السكان. ولا يزال البلد يركز على الحد من الوصم والتمييز وغير ذلك من العوائق التي تقف حائلاً أمام الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

وتحترم جامايكا حق مواطنيها في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. ويرتبط ذلك، في رأينا، ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة.

وتحث جامايكا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لضمان توفير الدعم الذي تشتد إليه الحاجة من أجل إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من تجارب مؤلمة في الأزمات الإنسانية وعلاجهم وحصولهم على الخدمات في هذا المجال.

الثقة في العمل الإنساني

تعد الثقة عنصراً أساسياً من عناصر العمل الإنساني؛ فبدونها، لن يمكن توفير المساعدات التي تشتد إليها الحاجة إلى أشد الناس احتياجاً. وينبغي تشجيع تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة لكي تتعاون بفعالية من أجل الحفاظ على الثقة وتعزيزها في العمل الإنساني القائم على مبادئ.

وفي الختام، يؤكد الوفد الجامايكي من جديد التزامه بمبادئ القانون الدولي الإنساني وبالعمل مع الوكالات ذات الصلة في الحكومة والحركة لضمان مواصلة احترام هذه المبادئ.

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

لقد أنهينا قائمة المتحدثين المسجلين وسنغلق الآن جلسة أصداء من المؤتمر. وأود أن أشكر المترجمين الفوريين مجدداً على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به، كما أشكر المتطوعين. شكرا لكم.

٤-١٠ الجلسة العامة الختامية

الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩

(الساعة ٣:٣٠ عصراً)

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّداتي، سادتي، أرحّبُ بكم في هذه الجلسة التي نختتمُ بها مؤتمرَنا. كما تعلمون، قُمنا البارحة بانتخاب خمسة أعضاء جدد في اللجنة الدائمة. فاسمحوا لي بأن أدعو جميع أعضاء اللجنة الجدد للانضمام إليّ على المنصّة.

عقدَت اللجنة اجتماعَها الأوّل ليلةَ أمس، وانتُخِبَت السيّدة مرسيدس بابي رئيسةً للّجنة الدائمة والسيّد جورج ويبير نائباً للرئيسة. نتوجّه إلى الرئيسة ونائب الرئيسة بأحرّ التهاني، كما نتقدّم من جميع الأعضاء الجدد بالتهنئة على تعيينهم، مع تمنّياتنا لهم بالتوفيق في عملهم. تُناط بهم مسؤوليةٌ هامّة كأمناء للمؤتمر في السنوات الأربع المقبلة، حيث سيتولّون مهمّة السعي في سبيل ضمان التناغم والانسجام في الحركة. فهنيئاً لكم مجدّداً. ***[تصفيق]***

نستهلّ هذه الجلسة الختامية بالاستماع إلى تقرير المؤتمر الذي يقدّمه لنا المقرّر العام. باس، الكلمة لك.

٤-١٠-١ تقرير عن عمل المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع»

تقرير مقرّر المؤتمر

السيّد Bas van Rossum، المقرّر العام للمؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. يسعدني أن أرفع إليكم التقرير الرسمي للمؤتمر.

اجتمعَ، خلال الأيّام الثلاثة الماضية، ما يزيد عن ٢,٣٠٠ شخص – يمثّلون ١٧٠ دولة و١٨٧ جمعية وطنية و٧٧ مراقباً – تعبيراً عن التزام عالمي حقيقي بمناقشة بعض أعقد التحدّيات التي تواجه عالمنا.

وأُلقيت ١٥٥ كلمة في إطار جلسات «أصداء من المؤتمر»، ونُظّمت ٣٦ فعالية جانبية و١٤ جلسة «إضاءة على مواضيع المؤتمر» و٢١ محادثة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم ١٢٠ تعهّداً، وناقشت لجنة الصياغة سبعة قرارات وتفاوضت حولها تحت القيادة النشيطة لسفيرة المكسيك. وهذه الأرقام غنيّة عن التعريف وتُبيّن الآثار المحتملة لمناقشاتنا.

ويومياً، تركز لجنة معيّنة على أحد مواضيع المؤتمر. فاستكشفنا يوم الثلاثاء القانون الدولي الإنساني وحماية الناس في النزاعات المسلّحة. وعُقدت جلسات إضاءة عن التكنولوجيا الجديدة، والتأثير في السلوك والإبلاغ الطوعي ومختلف آثار القانون الدولي الإنساني على الناس والحرب في المناطق الحضرية. وناقش المشاركون مجموعة من التحدّيات القانونية والأخلاقية والسياسية، وحدّدوا مفاهيم رئيسية من شأنها أن تساعد الدول وجهات أخرى على مواجهتها.

ورأينا كيف يمكن للأبحاث والخيال وأحدث التقنيات، وعمل الناس وسلوكهم بطبيعة الحال، تكميل القانون الملزم. وقد سمعنا أنّ التكنولوجيا الجديدة تُغيّر باستمرار أساليب القتال في النزاعات المسلّحة. ويجلب ذلك أنواعاً جديدة من المخاطر للمدنيين والبنى التحتية المدنية ويطرح أسئلة عمّا إذا كانت قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة مطبّقة وما إذا كان يلزم وضع قواعد جديدة. ويطرح ذلك، في حالات كثيرة، أسئلة أخلاقية عميقة للمجتمع وللبشرية. غير أنّ التكنولوجيا الجديدة يمكن أن تساعد أيضاً على الحدّ من معاناة الإنسان في حالات النزاعات المسلّحة.

وهناك عدّة جوانب لكلّ تحدّ من تحدّيات ضمان تحسين احترام القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم. فالحرب السيبرانية، ومنظومة الأسلحة الذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، يمكن أن تخلق مواطن ضعف جديدة ونتائج يتعذّر توقّعها. كما تحدّث المشاركون عن النزاعات المسلّحة التي تدور رحاها بشكل متزايد في المناطق الحضرية وما لها من آثار مدمّرة على السكّان المدنيين. ودارت مناقشات حول طرق التأثير الجديدة في السلوك في النزاعات المسلّحة وفائدة الإبلاغ الطوعي ومشاطرة أفضل الممارسات اللذين يُهملان أحياناً. وعلى الرغم من استمرار الانتهاكات، فمن الأهمية بمكان أن نتذكّر ما تمّ تحقيقه من نجاح والدور الحيوي للقانون الدولي الإنساني.

وركّزت اللجنة الثانية يوم الأربعاء على موضوع مواطن الضعف المتغيّرة. واستكشف الخبراء والممارسون الأثر المتداخل لأزمة المناخ والأزمة البيئية والنزاعات المستمرّة، وما تمثّله الأوبئة والجوائح من تهديد، وارتفاع مستويات عدم المساواة.

ووجّهت جلسات الإضاءة الانتباه إلى دور المتطوّعين في بناء مجتمعات آمنة وجامعة وفي التصدّي للآثار الإنسانية لأزمة المناخ والهجرة والنزوح الداخلي.

وقد استمعنا إلى المتطوّعين والعاملين في مجال الصحّة المجتمعية الذين شدّدوا على أهمية تشجيع تقديم خدمات الصحّة المجتمعية في إطار نُظُم الصحّة الوطنية والاستفادة من معارفها لتصميم وتنفيذ استجابتنا.

وأكّد المشاركون أيضاً أنّ أثر تغيّر المناخ يُلاحظ بالفعل وأنّه يمثّل قضية فعلية لجمعياتنا الوطنية. وكالعادة، يلاحَظ أنّ أفقر الناس وأشدّهم ضعفاً يعانون أكثر من غيرهم، سواء أكانوا يعيشون في مناطق تعاني من النزاعات أو في بلدان متقدّمة أو نامية، أو في دول جزرية صغيرة. ويبدو أنّ الجميع اتّفق على أنّ الشراكات والتعاون، ولا سيّما مع الحكومات المحلّية، تُعدّ أساسية لاستجابتنا الجَماعية.

وسمعنا أنّ الدول والحركة ترى أنّ هناك حاجة ملحّة لتعزيز تلبية احتياجات الصحّة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكّان المتضرّرين من النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، في إطار مثل هذه الشراكات، وأنّ علينا أن «نساعد المساعدين» حيث إنّ متطوّعينا يعملون في ظروف مروعة أحياناً.

وشدّد عدد من المتحدّثين يوم الثلاثاء على إمكانية تحسين التكنولوجيا الرقمية لاستجابتنا وعملنا مع السكّان المتضرّرين، إلّا أنّ علينا مسؤولية مشتركة بضمان استخدامها بصورة أخلاقية دون تعريض الفئات الضعيفة أصلاً لمزيد من الخطر لضمان عدم إغفال أحد. فالعمل الإنساني في العصر الرقمي لا يتعلّق بآلات بل بالثقة.

وبيّنت جلسة الإضاءة عن موضوع الهجرة مدى تعرّض الناس الذين يهاجرون بحثاً عن الأمان وآفاق أفضل لمعاناة غير مقبولة. وكثيراً ما يُحرَمون من المساعدة والحماية الإنسانيتَيْن اللتين تلزمهم لضمان سلامتهم وصون كرامتهم وحقوقهم. ووافق المشاركون على وجوب بذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات المهاجرين الضعفاء وصون مساحة العمل الإنساني التي نعمل فيها.

ودرست اللجنة الأخيرة يوم الخميس موضوع الثقة في العمل الإنساني من ثلاثة منطلقات مختلفة هي: مشاركة المجتمع ومسؤوليته؛ النزاهة وتقاسم المخاطر؛ كيفية تهيئة ظروف مواتية للعمل الإنساني المبني على مبادئ.

جرى تذكيرنا بأنّ جهود التحسين المتواصلة تساهم في تعزيز الثقة وأن الاحتفاظ بالثقة يتطلّب وضع آليات للمراقبة الصارمة.

فالثقة مسألة حسّاسة ومتبادلة. لذا يجب فهم المجتمعات المحلّية والتقرّب إليها. وعلينا أيضاً أن نحسّن مهاراتنا في الإصغاء. وتُعدّ الثقة عنصراً أساسياً لضمان مستقبل العمل الإنساني، وهي تنبثق من التواضع والصدق والشفافية.

وأمس، انتخبنا، نحن الدول ومكوّنات الحركة الدولية، خمسة أعضاء جدد في اللجنة الدائمة. وسيتمثّل دورهم في ضمان نشر المناقشات التي دارت هنا على نطاق واسع. وقد أسعدني تنوّع مجموعة الأشخاص المنتخبين من حيث التوازن الجغرافي وبين الجنسَيْن. وعلى الرغم من عدم انتخاب المرشّحَيْن الشابَّيْن الممتازَيْن، فإنّ الشباب سيعملون مع اللجنة المنتخبة، وآمل أن نواصل، بعد أربع سنوات من الآن، الأخذ بالتنوّع فعلاً بكلّ معنى الكلمة وأن نشجّع الشباب على الاضطلاع بدور فعّال.

لا شكّ في أنّ الأيّام القليلة الماضية قد ساهمت في تقدّم النقاش. إلّا أنَّ الحديث ليس سوى أقوال ونحن بحاجة اليوم إلى أفعال، أفعالكم أنتم.

إنَّ شبابنا يخشون مما يخفيه المستقبل. لقد ورث جيلي بعضاً من أعقد التحدّيات التي ستحدّد، بل أخذت تحدّد بالفعل، حياتنا.

إنَّ أزمة المناخ ومشاكل الصحّة النفسية... تهدّد حياتنا. ونحن نعتمد عليكم، أيّها القادة في هذه القاعة، لبيان شجاعتكم وبيان أنَّ المناقشات التي أجريناها حول مواضيع مهمّة بالفعل لن تَخْلُوَا من أثر وأنَّ نتائجها لا تنحصر في نصوص قرارات، بل تتعلّق بحياة أشخاص حقيقيين يعوّلون علينا لمساعدتهم. شكراً جزيلاً لكم.

٤-١٠-٢ رسالة رئيسة المؤتمر

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً للسيّد باس. يُبيِّن لنا التقرير بوضوح مدى غنى المؤتمر والنقاشات التي دارت بيننا والالتزامات التي أخذناها على عاتقنا من خلال التعهّدات التي قطعناها. برزت في هذه النقاشات بعض الأسئلة الوجيهة. ولهذا السبب، قرّرْتُ أن ألخّصها مع الأفكار التي تمّ التعبير منها، وأن أستعرضها في هذه الرسالة التي سأتلوها على مسمعكم.

خلال هذه الأيّام التي أمضيناها معاً، رسمنا صورة لمستقبل يطرح تحدّيات عديدة. ولكنّنا اقترحنا حلولاً وسبلاً للتعاون وقطعنا تعهّدات لمساعدتنا على مواجهة هذه التحدّيات معاً. وعليه، فإنَّ سؤالي هو كيف يمكن لهذا المؤتمر الدولي أن يساهم في المضيّ قدماً بجدول العمل الإنساني – **أي كيف نبني الغد؟**

إنشاء بيئة إنسانية جامعة.

أوّلاً، عمّت رسالة واضحة خلال المؤتمر بأكمله، ابتداءً من حفل الافتتاح وعبر عدد من جلسات الإضاءة والفعاليات الجانبية وحلقات النقاش – مفادها أنَّ قوانا العاملة الإنسانية يجب أن تعكس تنوّع المجتمعات المحلّية التي نعمل معها. وما يلزمنا هو بيئة إنسانية جامعة، ليس لأنّ ذلك هو الخيار الأمثل فحسب، بل لأنّه يؤدّي إلى تحقيق نتائج إنسانية أكثر فائدة وكفاءة على الصعيد الإنساني.

وبطبيعة الحال نحن نعكس هذا التنوّع بوصفنا حركة متجذّرة في المجتمعات المحلّية تضمّ ملايين المتطوّعين الذين ينتمون إليها ويشكّلون جزءاً منها. ولكن أمامنا أيضاً شوطاً طويلاً وهناك مبادرات مُثيرة كثيرة تمهّد السبيل لتعزيز هذه البيئة الجامعة. ولا تزال التعهّدات بشأن إشراك ذوي الإعاقة وتشجيع التنوّع والقيادة النسائية مفتوحة كي نتعهّد كلّنا بالتغيير. ويمثّل القرار عن المرأة والقيادة أهمية خاصّة لنجاح بيئة عملنا الإنسانية الأوسع.

أخذ «المتوارون عن الأنظار» في الاعتبار وتغطية مَن يصعب الوصول إليهم.

لقد سلّطنا الضوء على مَن يعانون في صمت في أغلب الأحيان. وأصبحت الاحتياجات في مجال الصحّة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي – أقلّ الجراح بياناً للعيان – جزءاً طبيعياً من النقاش الإنساني. وباتَ العديد منّا يتّخذ إجراءات مهمّة لمضاعفة الجهود الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات.

غير أنّه لا بدّ من تخصيص قدر أكبر بكثير من الموارد للصحّة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في ساحات العمل الإنساني، ويتطلّب تعزيز قدرات المجتمعات المحلّية استثمارات مستديمة. وعلينا أن ننتقل من الوعود إلى العمل وأن نقوم جميعاً باستثمار المال والموارد البشرية ورأس المال في هذا البرنامج.

إنّ تلبية احتياجات المهاجرين والنازحين وإعادة الروابط العائلية وتعزيز صحّة المجتمعات المحلّية والتأهّب للأوبئة والجوائح، تطرح تحدّيات كبيرة من حيث بلوغ هؤلاء الأشخاص ومساعدتهم وحمايتهم وقطع الشوط الأخير للوصول إليهم.

إنّ التحوّل الرقمي يمنحنا فرصاً لزيادة تغطيتنا عن طريق تنفيذ برامج فعّالة للتحويلات النقدية على سبيل المثال. بيد أنّ التحوّل الرقمي لقطاع العمل الإنساني ليس مجرّد مسألة اعتماد تكنولوجيا جديدة وتكييفها. فهو يتعلّق بالناس أوّلاً وقبل كلّ شيء وبالمحافظة على الثقة في العصر الرقمي وضمان جعل الناس محور أيّ محادثات رقمية بطريقة تصون مبادئنا الأساسية. علينا أن نشارك مع القطاع الخاصّ والحكومات في اقتراح نماذج جديدة للشراكة بما يُتيح للمنظّمات الإنسانية استخدام التكنولوجيا استناداً إلى أعلى المبادئ والمعايير الأخلاقية للأمن والخصوصية. إنّ حماية البيانات الشخصية هي حماية الناس. وإنّ انعدام الأمن المتزايد في العصر الرقمي والتهديد العام الذي يمثّله الحصول غير المرخّص به على البيانات الشخصية، يقتضيان منّا أن نولي عناية أكبر لحماية أنشطتنا في مجال إعادة الروابط العائلية.

إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية.

إنّ الرسالة التي سمعتها في كلّ البيانات التي أُلقيت خلال جلسات أصداء من المؤتمر هي أنّ علينا مسؤولية مشتركة لضمان التعريف بالقانون الدولي الإنساني وتنفيذه من أجل حماية ضحايا النزاعات المسلّحة. ويمكن للدول والجمعيات الوطنية ويتعيّن عليها اتّخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلّي. وبعبارة أخرى، «أدمجوا القانون الدولي الإنساني في قوانينكم

الوطنية» واحملوا إلى بلدكم الأفكار والحلول التي استمعتم إليها واتّخذوا الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتعهّدات هذا المؤتمر. إنَّ الغرض من القانون الدولي الإنساني هو حماية الناس – النساء والرجال والصبيان والفتيات. وعلينا أن نأخذ في عين الاعتبار الآثار المختلفة للنزاعات المسلّحة والقانون الدولي الإنساني على مختلف الأشخاص. وعلينا أن نفكّر في طرق فعّالة، وابتكارية أحياناً، لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

ويُعدّ القانون الدولي الإنساني شديد الأهمية في عالم اليوم المتغيّر، وهو يعنينا ويخصّنا جميعاً. لقد اجتمعت الدول قبل ٧٠ عاماً للاتّفاق على اتّفاقيات جنيف، ومن بعد على بروتوكولَيْها الإضافيَّيْن. ولا تزال هذه القواعد مطبّقة، حتّى في عالمنا المتغيّر، وتوفّر توجيهاً أساسياً لكلّ أطراف النزاعات المسلّحة. ويطرح الواقع الجديد تحدّيات جديدة للقانون الدولي الإنساني بطبيعة الحال. غير أنَّ ما رأيناه في هذا المؤتمر هو أنّ القانون الدولي الإنساني قادر على مواجهتها وهناك أمثلة على الممارسات الجيّدة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني التي يمكن لأعضاء المؤتمر مشاطرتها.

اتّخاذ إجراءات لمواجهة تغيّر المناخ اليوم وفي المستقبل.

استكشفنا خلال هذا المؤتمر مشاهد مخيفة للمستقبل والواقع الحالي للآثار الإنسانية المدمّرة للظواهر الجوّية القصوى وتغيّر المناخ والآثار المضاعفة لهذه التطوّرات. وبينما كانَ العديد منّا يستكشف هذه المشاهد هنا في المؤتمر، فإنّهم يواجهون آثارها الفعلية في بلدانهم ومدنهم ومجتمعاتهم المحلّية في الوقت نفسه. إنّنا نلمس هذه الآثار هنا والآن، لذا علينا أن نضاعف إجراءاتنا على وجه السرعة.

وبينما أستمع إلى هذا الإنذار الصارخ والواضح، سمعت أيضاً ورأيت قوّتنا وعزمنا على إيجاد حلول معاً. فسوف نضع مثلاً قوانين وسياسات واستراتيجيات وخططاً فعلية في مجال مواجهة الكوارث تأخذ تغيّر المناخ في الاعتبار وتحمي أكثر الناس عُرضة للخطر. وفي المستقبل، علينا أن نعمل معاً وأن نجمع بين المستويَيْن المحلّي والعالمي. ويمكن أن نقوم، كحركة، بدور صلة الوصل. وأعجبتني بشكل خاصّ طريقة ربطنا بين الأوساط الإنسانية التي يمثّلها هذا المؤتمر الدولي وأوساط مؤتمر المناخ COP 25 عبر فعّالية جانبية حيّة. وبوسعكم أيضاً المشاركة في التعهّد الخاصّ بالعمل الإنساني الذي يُراعي تغيّر المناخ لدعم التغيير التحويلي في قطاع العمل الإنساني برمّته، ويمكن للجميع المشاركة في التعهّدات الخاصّة بالإجراءات المناخية في سياقكم المحلّي الخاصّ.

الثقة في العمل المحلّي وتشاطر المخاطر.

إنّ ثقة الناس هي ثروتنا وأفضل ترخيص لنا بالعمل. ويمثّل التفاعل مع المجتمعات المحلّية والمساءلة أساس هذه الثقة، وتمثّل الجمعيات الوطنية أوّل المشاركين في العمل. لقد بيّن المؤتمر أهمية دعم الدول لتنمية جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بلدانها عملاً بالنظام الأساسي للحركة، وتعزيز دورها كهيئات مساعدة. وتحقيقاً لهذا الغرض، ندعو الدول والجمعيات الوطنية إلى المشاركة في تعزيز الشبكة العالمية من الجمعيات الوطنية القويّة بالتوقيع على نماذج التعهّدات المتاحة في قاعدة بيانات المؤتمر الخاصّة بالتعهّدات.

وقد شعرتُ خلال هذا المؤتمر أيضاً بحزن عميق عندما مررتُ عبر القرية الإنسانية حيث رأيت عرض القمصان التي تمثّل أكثر من ٩٠ متطوّعاً قُتلوا خلال السنوات الأربع الأخيرة وهم يؤدّون واجبهم الإنساني. وعلينا أن نحمي متطوّعينا لضمان حصولهم (أو حصول أُسَرهم) على التعويضات المناسبة في حال إصابة متطوّع بجراح أو موته أثناء أداء مهمّته. وهذه مبادرة نحاول تحقيقها ويُعدّ دعمكم لها أساسياً عن طريق التوقيع على مختلف التعهّدات الخاصّة بسلامة المتطوّعين.

ونحن نقوم، كحركة، باتّخاذ إجراءات فعّالة لضمان الاستجابة لتطلّعات شركائنا وصون عملنا. وأنا واثقة من أنَّ بيان الحركة بشأن النزاهة الذي تمّ اعتماده في اجتماع مجلس المندوبين يعكس التزامنا وستطبّقه جميع مكوّنات الحركة.

إنّنا بحاجة إلى حوار مستمرّ بين الدول والحركة من أجل صون العمل الإنساني المبني على مبادئ في ظروف معقّدة متأثّرة بالعقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب. ولنواصل الحديث عن طريقة مشاطرة المخاطر للتأكّد من أنّنا لا نكتفي بنقلها فحسب.

وأخيراً، دعونا نعمل على تعظيم هذا العمل المشترك معكم – الدول وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الشريكة والمراقبين – من أجل المؤتمر المقبل. وقد اخترت بالتحديد كلمة «**المشاركة**» لأنّني رأيت في هذا المؤتمر أشكالاً ابتكارية عديدة لتقريب واقع العمل الإنساني منّا. وقبل اختتام اجتماعنا، أودّ أن أعود إلى افتتاحه عندما طالبَنا أطفال مدارس جنيف «بمعالجة العالم». وأنا فخورة بالخطوات التي اتّخذناها معاً، فلنواصل «العمل اليوم لبناء الغد».

شكراً جزيلاً لكم على إصغائكم ودعمكم. ***[تصفيق]***

يسرّني الآن أن أعطي الكلمة لرئيسة لجنة الصياغة، السفيرة فلوريس التي ستُطلعنا على نتائج عمل لجنة الصياغة. السفيرة فلوريس، الكلمة لك.

٤-١٠-٣ تقرير لجنة الصياغة

سعادة السيّدة Maria Socorro Flores، رئيسة لجنة الصياغة

(الأصل بالإسبانية)

شكراً جزيلاً سيّدتي الرئيسة. السادة المندوبون الموقّرون، يسرّني أن أعرض على الجلسة العامة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين التقرير المتعلّق بعمل لجنة الصياغة. واسمحوا لي أن أعبّر عن امتناني العميق لجميع الوفود التي برهنت عن تعاونها وصبرها وحماستها، لا سيّما تلك التي لا تتوقف عن توفير الدعم لعمل اللجنة. شكّل المؤتمر لجنة الصياغة لمراجعة وجمع القرارات المُقدَّمة من أجل اعتمادها. وتُشكّل هذه القرارات ثمرةَ عزمٍ وشغفٍ كبيرين وطاقة مُكرَّسة في سبيل تعزيز مجالات العمل الرئيسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى جانبِ الأطراف المتعاقدة السامية في اتّفاقيات جنيف. تؤكّد هذه القرارات التزامنا بالعمل اليوم لبناء الغد. لقد شاركَ العديد منكم في إعداد هذه القرارات، بدءاً بالدراسة الأوّلية للعناصر المفاهيمية في مطلع العام، وصولاً إلى المسودّة الأوّلية التي تطرّقنا إليها معاً خلال الاجتماع التمهيدي المنعقد في جنيف في شهر يونيو. واستمرَّ الزخم والجهد الحثيث عبر جولاتٍ من المشاورات المكثّفة مع المنظّمين المشاركين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي، وجميعهم يستحقّ الثناء على جهودهم المميّزة. سيّدتي الرئيسة، السادة المندوبون الموقّرون، كانَ لدينا أقلّ من ثماني وأربعين ساعة لدراسة القرارات السبعة المُقترَحة والاتّفاق عليها. ولقد رحّبنا بالنيّة باعتماد قرارات محدّدة تطال أهمّ الشواغل الإنسانية اليوم. أجمعت الوفود على القضايا المطروحة، ألا وهي الصحّة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية، والأوبئة والجوائح، والمرأة والقيادة في العمل الإنساني، وإعادة بناء الروابط العائلية، وإدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية. وتوصّلنا أيضاً إلى اتّفاقٍ حول القرار الذي يحمل شعار المؤتمر كعنوانٍ له: «فلنعمل اليوم لبناء الغد». سُجِّلَ أيضاً إجماعٌ حول القرار المتعلّق بقوانين وسياسات مواجهة الكوارث التي لا تُغفل أحداً، باستثناء فقرة واحدة. سيّدتي الرئيسة، السادة المندوبون الموقّرون، أودّ أن أتوجّه بالشكر مرّةً أخرى إلى الجميع على جهودهم الرائعة. لقد كانَ امتيازاً وشرفاً عظيماً لي أن أترأّس لجنة الصياغة في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. شكراً جزيلاً لكم.

٤-١٠-٤ اعتماد القرارات

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سعادة السفيرة فلوريس، وتهانينا على الإنجازات التي تحقّقت. لم تكن مهمّةً سهلة، ونحن ممتنّون جداً لعملك وجهودك الشخصية. شكراً جزيلاً.

والآن، بعد أن استمعنا إلى تقرير أعمال المؤتمر وتقرير عمل لجنة الصياغة، حانَ الوقت لأدعوكم إلى اعتماد القرارات. أمامكم النُسَخ المُنقَّحة، ويمكنكم أيضاً إيجادها عبر التطبيق الإلكتروني الخاصّ.

أدعوكم إلى اعتمادها بالتزكية، أي بالتوافق.

أدعوكم إلى اعتماد القرار الأوّل: «إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني». هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]*** شكراً.

أنتقل الآن إلى القرار الثاني بالصيغة التي نقّحتها لجنة الصياغة: «تلبية احتياجات الأشخاص المتضرّرين من النزاعات المسلّحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحّة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي». هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]*** شكراً جزيلاً، يتميّز مؤتمرنا بزخمٍ رائعٍ بالفعل، شكراً لكم.

القرار الثالث بالصيغة التي نقّحتها لجنة الصياغة: «حان الوقت للتصدّي معاً للأوبئة والجوائح». هل نوافق عليه رجاءً؟ ***[تصفيق]*** شكراً.

القرار الرابع: «إعادة الروابط العائلية في ظلّ احترام الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلّق بحماية البيانات الشخصية». هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]*** شكراً.

القرار السادس: «المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر». هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]*** أهنّئ جميع القادة النساء المُشارِكات في المؤتمر. شكراً جزيلاً.

القرار السابع: «فلنعمل اليوم لبناء الغد». هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]***.

القرار الخامس: «قوانين وسياسيات مواجهة الكوارث التي لا تغفل أحداً». هل نوافق عليه؟ لدينا مداخلة من الوفد الإيراني.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تقديري لجهودكم جميعاً في إحياء نقاشات المؤتمر. وأودّ أيضاً تهنئة جميع الأعضاء الجدد في اللجنة.

يودّ وفدي اقتراح التعديلات التالية لكي تُضاف إلى مسوّدة القرار كفقرةٍ ثالثة مكرّرة في الديباجة، وكفقرة سابعة مكرّرة من منطوق القرار. سبقَ أن نظرت لجنة الصياغة في هاتين الفقرتَيْن، وأُقدّر الجهود الجادّة والمهارات القيادية التي أظهرتها سعادة سفيرة المكسيك السيّدة فلوريس. ولكنْ، أودّ طرحهما على الجلسة العامة مع بعض التعديلات الطفيفة، على أمل أن يقرّهما المؤتمر. سوف أتلو مضمون الفقرتَيْن.

الفقرة ٣ مكرّر في الديباجة: «وإذ يعرب عن قلقه البالغ من أن تعرقل الحواجز الناجمة عن العقوبات الاقتصادية توفير المساعدة الإنسانية بشكل سريعٍ وفعّال، ومن أنّ تشكّل سبباً جدياً في إطالة معاناة الأشخاص المتضرّرين».

الفقرة ٧ مكرّر في منطوق القرار: «يحثّ جميع الدول على الامتناع عن وضع وتنفيذ قوانين وسياسات من شأنها أن تعرقل توفير المساعدة الإنسانية بشكل سريعٍ وفعّال، وعمليات الاستجابة للأشخاص المتضرّرين من الكوارث».

شكراً سيّدتي الرئيسة.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً. يقدّم الوفد الإيراني اقتراحاً بطلب إضافة الفقرتَيْن اللتين لم تدرجهما لجنة الصياغة. هل يمكن عرض الاقتراحَيْن على الشاشة رجاءً؟

السيد Frank Mohrhauer، مساعد أمين عام المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

بالنسبة إلى المترجمين الفوريين، وبما أنَّ هذا المحتوى ليس مترجماً للجميع، سوف أتلو النصّ مجدّداً، كي تسمعوا الترجمة.

إذاً الفقرة الأولى هي الفقرة ٣ مكرّر في الديباجة، وهي تنصّ على ما يلي: «وإذ يعرب عن قلقه البالغ من أن تعرقل الحواجز الناجمة عن العقوبات الاقتصادية توفير المساعدة الإنسانية بشكل سريعٍ وفعّال، ومن أنّ تشكّل سبباً جدياً في إطالة معاناة الأشخاص المتضرّرين».

الفقرة ٧ مكرّر في منطوق القرار: «يحثّ جميع الدول على الامتناع عن وضع وتنفيذ قوانين وسياسات من شأنها أن تعرقل توفير المساعدة الإنسانية بشكل سريعٍ وفعّال، وعمليات الاستجابة للأشخاص المتضرّرين من الكوارث».

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً لك، فرانك. هل نوافق على اعتماد هذا الاقتراح بالإجماع؟

لدينا مداخلة من وفد الولايات المتّحدة. تفضَّل، الكلام لك.

د. Allan Goldberg، الصليب الأحمر الأمريكي

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، الولايات المتّحدة تُعارِض هذين التعديلَيْن.

سعادة السيّد Hussam Edin Aala، السفير والممثّل الدائم للجمهورية العربية السورية في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. أودّ بدايةً أن أعرب بدوري عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به السفيرة سوكورو فلوريس في سياق أعمال لجنة الصياغة. ولقد عبَّرَ وفدي عن تأييده للاقتراحَيْن اللذين تقدَّمَ بهما للتوّ الممثّل الموقّر لحكومة جمهورية إيران الإسلامية، ونودّ التأكيد مرّة أخرى على تأييدنا لإضافة الفقرتَيْن المقترحتَيْن. وشكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً لك. أُعطي الكلمة مجدّداً للوفد الإيراني. تفضَّل، الكلمة لك.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. أعتقد أنّه ليسَ لديّ ما أضيفه سوى أن أدعو جميع الدول الأعضاء للنظر في هذا الاقتراح باعتباره محاولةً جدية لإزالة أيّ عوائق قد تَحول دون توفير المساعدة الإنسانية لجميع الأشخاص المتضرّرين من الكوارث. شكراً.

سعادة السيّد Julian Braithwaite CMG، السفير والممثّل الدائم لدى البعثة الدائمة للمملكة المتّحدة في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً، سيّدتي الرئيسة. أودّ أوّلاً أن أهنّئ الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة، كما أُشيد بالعمل المتميّز للجنة الصياغة ورئيستها. أمّا بالنسبة إلى موضوعنا، وكما ذكرَ وفدي خلال المفاوضات، فلا نستطيع الموافقة على اللغة التي اقترحَها الوفد الإيراني الموقّر، ونعتقد أنَّ مناقشة هذه المسائل هو أمرٌ خارجٌ عن سياق هذا القرار. شكراً.

سعادة السيّد Jorge Valero، السفير والممثّل الدائم لدى البعثة الدائمة لفنزويلا في جنيف

(الأصل بالإسبانية)

بدايةً، نودّ التعبير عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به رئيسة لجنة الصياغة، كما نُشيد بمساعيها للتوصُّل إلى توافق حول جميع القرارات المطروحة خلال فترة زمنية قصيرة. واسمحوا لي أيضاً أن أهنّئ الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة الذين انتُخبوا البارحة. إنّنا نؤيّد الاقتراح، أو بالأحرى الاقتراحَيْن، بشأن فقرة الديباجة والفقرة الأخرى في منطوق القرار، اللذين عرضهما الوفد الإيراني. يبدو واضحاً جداً بالنسبة إلينا أنَّ فرض العقوبات على بلدٍ ما يشكّل عائقاً كبيراً أمام ممارسة حقوق الإنسان والتمتّع بها، ولا سيّما في ما يتعلّق بالقانون الدولي الإنساني. لذا، نحُثّ جميع الوفود، أو على الأقلّ الغالبية التي لا توافق على مثل هذه التدابير العقابية بحقّ الدول، على دعم الاقتراح أو الاقتراحَيْن اللذين تقدَّمَ بهما الوفد الإيراني الموقّر.

الوزير-المدير الدكتور Guillermo González Sinapred، نيكاراغوا

(الأصل بالإسبانية)

سيدّتي الرئيسة، نهنّئ بدورنا السفيرة فلوريس على عملها الممتاز. فلولا قيادتها الحكيمة لكُنّا ربّما مازلنا نتداول بهذه القرارات. اختبرَ شعب نيكاراغوا تداعيات العقوبات ولمسَها لمس اليَد طيلةَ عقدٍ من الزمن. ولقد خلَّفَ ذلك أثراً عميقاً يدفعُنا اليوم إلى السعي من

أجل السلام والوئام والتضامن مع الدول كافّة. وبسبب هذه العقبة في تاريخنا تحديداً، نودّ التعبير عن تأييدنا الصريح والثابت لاقتراح جمهورية إيران الإسلامية في ما يتعلّق بهاتين الفقرتَيْن. شكراً جزيلاً لكم.

السيّد Alan H. Kessel، وكيل وزارة مُساعِد، البعثة الدائمة لكندا في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، أودّ أوّلاً أن أشكر السفيرة سوكورو فلوريس على العمل الرائع والجهد الذي بذلته هذا الأسبوع، رغم الضغط الكبير. وأهنّئ أيضاً أعضاء اللجنة الدائمة على انتخابهم.

يؤسف كندا بالفعل إقحام السياسة في هذا القرار. فالمؤتمر الدولي هو منتدى غير سياسي، حيث تُتاح لنا الفرصة للالتفاف حول قضيةٍ إنسانية بالغة الأهمية لإنقاذ الأرواح. ومن الضروري أن نحافظ على الطابع الإنساني لهذا المؤتمر. يتمحور هذا القرار حول موضوع تغيُّر المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث، ولا ترى كندا جدوى تعديل هذا القرار واللجوء إلى لغة العقوبات. استمرَّ الحوار البنّاء حول هذا القرار لعدّة ساعات، وقد أُحرِزَ تقدّمٌ ملحوظٌ في هذا الصدد. لذا، فإنَّ كندا تشعر بالأسف إزاء تعذُّر الوصول إلى إجماعٍ حول هذا القرار. شكراً سيّدتي الرئيسة.

السيّد Juan Antonio Quintanilla Roman، مدير قسم المنظّمات الدولية لدى وزارة الخارجية في جمهورية كوبا

(الأصل بالإسبانية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. أعتذر على المقاطعة، لكنَّني أحاول منذ مدّة طلب الكلام، إلّا أنّني لم أستطع لفت انتباهكِ في هذه الزاوية من القاعة. لقد رفعتُ يدي قبل أن أعطيتِ الكلمة لممثّل بيرو وممثّل كندا، لذا أعتقد أنّه ينبغي أن تُتاح لي الفرصة للتحدّث، وبالإذن منك، سأقدمّ مداخلتي باختصار.

شكراً سيّدتي الرئيسة. أودّ أوّلاً أن أشكر سفيرة المكسيك على الجهد العظيم الذي بذلته لتوجيه عمل لجنة الصياغة خلال الأيّام الماضية في محاولةٍ للتوصُّل إلى الإجماع. وأودّ أيضاً تهنئة الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة. أمّا بالنسبة إلى الاقتراحَيْن اللذين تقدَّمَ بهما السفير الإيراني الموقّر، فإنَّني أُشير إلى أنَّ كوبا تؤيّدهما بالكامل، ومن المؤسف أن يستأثر أحد الوفود – وجميعنا نعرف مَن المقصود – بأعمال هذا المؤتمر. حصلَ ذلك مع هذا القرار ومع قرارٍ آخر، حيث غُضَّ الطرف عن مبدأ من مبادئ القانون الدولي الإنساني المنصوص عليه في اتّفاقيات جنيف، إذ إن الموقف المتشدّد لوفد الولايات المتّحدة قد حالَ دون إدراجه في القرار. تُشكّل بلادي خيرَ مثالٍ عن الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية على العمل الإنساني في الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. انطلاقاً من ذلك، لدينا مسؤولية أخلاقية تدفعنا إلى دعم هذه التعديلات، ونحثّ سائر أعضاء الحركة على القيام بذلك أيضاً. شكراً جزيلاً.

السيّد Médard Gouaye، أمين عام جمعية الصليب الأحمر لجمهورية أفريقيا الوسطى

(الأصل بالفرنسية)

سيّدتي الرئيسة، أعتذر على الإصرار، لكنَّني أردْتُ التحدّث نيابةً عن جمعية الصليب الأحمر لجمهورية أفريقيا الوسطى، في هذا المحفل الذي يضمّ أُمم الصليب الأحمر، لأقول إنّه من عاداتنا في أفريقيا، تسوية خلافاتنا «تحت راية الحوار والتواصل»، وأعتقد أنَّ المشكلة المطروحة، سواء من قِبَل إيران أو سوريا، لا يمكن تجاهلها، خصوصاً وأنَّنا هنا معاً كأسرة واحدة. فلنتذكّر ما قاله د. ديالو في البداية عن أهمية معالجة خلافاتنا بخصوصية. مِن ثَمَّ، أحثّكم جميعاً على الإصغاء إلى بعضكم بعضاً. فنحن نعيش في عالمٍ متعدّد الثقافات. عندما يتحدّث أحدُنا، فلندعه يتكلّم ولنصغِ إلى ما يقوله. وإنّني على يقين بأنَّ الحلول سوف تأتي منّا لأنّنا ننتمي إلى أسرةٍ واحدة. شكراً لكم.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً. تُملي علينا قواعد العمل أن يكون عدد المداخلات محدوداً قبل التصويت. وسبقَ أن سمحت بالاستماع إلى المزيد من المداخلات. لقد استمعنا إلى مداخلتَيْن تؤيّدان التعديل ومداخلتَيْن تُعارضانه؛ وهذه هي القاعدة التي علينا الالتزام بها.

والآن، دعونا ننتقل إلى التصويت رجاءً. كقاعدة عامّة، ينبغي أن يجري التصويت برفع الأيدي وفقاً للمادّة ٢٠-٤ من النظام الداخلي للحركة. وللتصويت، سوف يستخدم المندوبون نظام لوحة التصويت الإلكتروني الذي استعملناه البارحة. سوف نشرح الآلية مجدّداً؛ سوف يستعرض الأمين العام آلية التصويت. شكراً.

والآن، نعتزم التصويت على التعديلات. شكراً جزيلاً لكم.

الوفد الإيراني يطلب الكلام. الكلمة لك، تفضّل.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. لا أعتقد أنّني طلبت التصويت، سيّدتي الرئيسة. إذا طلبَت كندا أو أيّ وفد آخر التصويت، فله أن يفسّر السبب. أمّا وفدي فلم يطلب التصويت، بل قدّمْتُ فقرتَيْن لتنظر فيهما الجلسة العامة. شكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

هل نعتمد التعديلات بتوافق الآراء؟

السيّد Richard Albright، نائب وزير الخارجية المُساعِد، الولايات المتّحدة الأمريكية

(الأصل: بالإنكليزية)

لا توافق في الآراء في القاعة لاعتماد التعديلَيْن.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

إذاً سوف نصوّت على القرار الآن. نحتاج إلى خمس دقائق. شكراً.

[استراحة قصيرة]

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

وفقاً للفقرة الرابعة من المادّة ٢٠ في النظام الداخلي، في حالة عدم التوصُّل إلى توافق في الآراء، نلجأ إلى التصويت. يمكن للوفد الإيراني سحب التعديلَيْن إذا أرادَ ذلك. الوفد الإيراني، هل ترغبون في سحب التعديلَيْن؟ إذا لم يُسحَبا، لن يكون هناك توافق في الآراء عليهما، وهذا يعني أنّه علينا أن نطرحهما للتصويت.

إيران، الكلمة لك.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، أعتقد أنَّ بعض الوفود الأخرى قد طلبَت الكلمة مسبقاً. شكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

جزر مارشال، الكلمة لك.

السيّد Guillaume Charron، مستشار، جزر مارشال

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. في الواقع، يشعر وفد جزر مارشال، وبالتشاور مع وفود أخرى، أنّه على الرغم من تعاطفنا وتفهّمنا للموقفَيْن، والتأثير المترتّب على شعوب جميع البلدان التي دعمت اقتراحات الوفد الإيراني، فإن تغيّر المناخ يشكّل قضيةً وجودية بالنسبة إلينا، ونودّ أن نسأل الوفد الإيراني عمّا إذا كانَ مستعدّاً لسحب اقتراحاته من باب التسوية. شكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

إيران، الكلمة لك.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة، وأشكر أيضاً زميلَنا الموقّر من جزر مارشال. لقد أصغينا بإمعان، سيّدتي الرئيسة، إلى جميع التعليقات، ولا سيّما تعليقات الوفود التي تُعارِض هذين التعديلَيْن، ولقد تعلّمْتُ بحُكم التجربة أنَّ بعض الدول تُسارِع إلى تصنيف كلّ ما لا تؤيده في خانة التسييس. لكنَّ المسألة ليست مسألة تسييس لهذا الاجتماع، بل هي ببساطة أمرٌ واقع. وإذا كانَ هذا المنبر ليس المكان المناسب لطرح هذه القضية، فأين ستُتاح لنا الفرصة إذاً لطرح هذه القضية التي تشكّل مصدر قلقٍ بالغ بالنسبة إلى العديد من الوفود؟

يؤسفنا كثيراً، سيّدتي الرئيسة، أنَّ اقتراح إيران، الذي قُدِّمَ في سبيل معالجة الآثار السلبية للعقوبات الأحادية التي تعرقل وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، قد اصطدمَ بمعارضة بعض الوفود. إنّه لأمرٌ مُريع أنَّ العقوبات الأحادية، المفروضة كمظهرٍ من مظاهر تطبيق القوانين المحلّية خارج الحدود الإقليمية، ما زالَت تعترض طريق توفير المساعدة الإنسانية وتقوّض جميع المبادئ الأساسية التي تتبنّاها الحركة، ولا سيّما مبادئ الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال والعالمية.

ندعو جميع الجهات المعنية المسؤولة، بمَن فيها الدول الأعضاء، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحركات الوطنية، إلى الانتباه للضغوط المتزايدة والقيود المفروضة على مساحة العمل الإنساني المحايد وغير المتحيّز والمستقلّ، نتيجةً للعقوبات الأحادية الاقتصادية والمالية. إنّها بالفعل انتهاكاتٌ جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وخيانةٌ لقوّة الإنسانية.

سيّدتي الرئيسة، إنّنا نثمّن هذا القرار باعتباره تجسيداً لشواغل وتطلّعات العديد من البلدان والحركات الوطنية بشأن آثار ظاهرة تغيُّر المناخ على الوضع الإنساني لمجتمعاتهم، كما نقدّره باعتباره ثمرة جهود جبّارة بذلَها المعنيّون جميعاً. ونأمل أن يُساهِم في صقل رؤيتنا المشتركة والارتقاء بالعمل الإنساني في المجالات المقصودة، ولقد اخترنا الإجماع في محاولةٍ لتعزيز قيمنا الإنسانية المشتركة. وإنّنا على يقين من أنّه باستثناء بعض الوفود القليلة، لا يوافق أحد على العقوبات الاقتصادية التي تنعكس سلباً على تمتُّع إخوتنا في البشرية بحقوقهم الإنسانية، كما نثق تماماً بأنَّه ما مِن أحد يوافق على العقوبات الأحادية التي تُعيق تقديم المساعدة الإنسانية وتؤثّر على نزاهة وحياد واستقلال وأداء المنظّمات الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكوّنات الحركة الأخرى.

شكراً سيّدتي الرئيسة.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

إذا فهمت بشكل صحيح، تودّ سحب التعديلَيْن؟

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، من باب الاحترام، وكما قلت، لن نصرّ على الإبقاء على هاتين الفقرتَيْن، لكنَّنا نشعر بشكل عام أنَّ الجميع يوافق على جوهر هاتين الفقرتَيْن، باستثناء بعض الوفود القليلة. شكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

أشكر الوفد الإيراني على مرونته.

والآن، أطلب منكم رجاءً أن نعتمد القرار بتوافق الآراء. هل نوافق عليه؟ ***[تصفيق]***

شكراً جزيلاً لكم.

لدينا الآن بند واحد أخير على جدول أعمالنا، وهو القرار المتعلّق بتنفيذ مذكّرة التفاهم والاتّفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقّعين في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (مذكّرة التفاهم).

أدعو الدكتورة مؤمنة كامل، المستشارة السياسية للمؤتمر والأمينة العامة لجمعية الهلال الأحمر المصري، لتقديم مشروع القرار المتعلّق بمذكّرة التفاهم. وكما أُعلن ليلة أمس، تُرِكَ لكم نصّ القرار في صناديق المراسلات الخاصّة بكم، كما أنّه متوفّر أيضاً على الموقع الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني. شكراً.

الدكتورة Moamena Kamel، المستشارة السياسية للمؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً، سيّدتي الرئيسة. سيّداتي، سادتي، أصحاب السعادة، طابَ مساؤكم.

بصفتي أمينة عامة لجمعية الهلال الأحمر المصري، في مجلس مندوبي الحركة، أُسنِدَت إليّ مسؤولية ترؤس فريق عمل مؤلّف من ١٥ جمعية وطنية. وقد مثّلت هذه الجمعيات الوطنية مختلف المناطق واضطلعت بمهمّة مراجعة هذه المسألة، استناداً إلى تقرير السيّد تيكنر، وهو المراقب المستقلّ المعني بهذا العمل وتنفيذ مذكّرة التفاهم، بهدف تحديد الخطوات المقبلة وصياغة قرار بهذا الشأن، مع أخذ مساهمات كل الجمعيات الوطنية والتوافق الذي تمّ التوصُّل إليه في الاعتبار، بما في ذلك ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

يسعى القرار الذي اعتمدته الحركة ومجلس المندوبين إلى تعزيز دعم الحركة لتنفيذ مذكّرة التفاهم ونظام الرصد من أجل إحراز التقدّم وإرساء مذكّرة تفاهم ناجحة يمكن المصادقة عليها في المستقبل القريب. إنَّ قرار المؤتمر المعروض عليكم اليوم يحيط علما بقرار مجلس المندوبين وبالنهج الذي اعتمدته الحركة ويؤيّدهما.

إذاً، سيّداتي، سادتي، أصحاب السعادة، سيّدتي الرئيسة، شكراً على السماح لي بتقديم ملخّص عمّا حصلَ في فريق العمل. شكراً، شكراً للجميع.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً للدكتورة مؤمنة كامل.

كما جرَت العادة في المؤتمرات الدولية السابقة، أطلب منكم رجاءً الموافقة على هذا القرار بالتزكية، وسوف أتيح الفرصة للإدلاء بالبيانات بعد اعتماده. هل توافقون عليه؟

لدينا سوريا، من فضلك.

سعادة السيّد Hussam Edin Aala، السفير والممثّل الدائم للجمهورية العربية السورية في جنيف

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً سيّدتي الرئيسة. اسمحوا لي أوّلاً أن ألفت إلى أنَّ نصَّ القرار الذي يُطلَب من المؤتمر اعتماده لم يُوزَّع رسمياً على الأعضاء. ثانياً، أودّ طلب مداخلة للإدلاء ببيان لإعلان رغبة الجمهورية العربية السورية بالنأي بنفسها عن التوافق بشأن مشروع القرار هذا. شكراً.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

أودّ التذكير بأنّني أعلنت ليلة أمس أنَّ نصّ القرار قد وُزِّع عبر صناديق المراسلات، كما أنَّه متوفّر أيضاً عبر التطبيق الإلكتروني. شكراً جزيلاً. لقد أخذت علماً بتحفّظك وسوف أعطيك الفرصة لشرح موقفك بعد اعتماد القرار، وفقاً لما تنصّ عليه الفقرة الأولى من المادّة ١٩ في النظام الداخلي. شكراً.

هل يمكننا الآن اعتماد مذكّرة التفاهم، بالتزكية؟ ***[تصفيق]***

والآن، أعطي الكلمة لسوريا. شكراً، الكلمة لك.

Hussam Edin Aala، السفير والممثّل الدائم للجمهورية العربية السورية في جنيف

(الأصل بالعربية)

شكراً، السيدة الرئيسة. إن مشروع القرار المعروض على المؤتمر، يشير بوضوح الى استمرار القوة القائمة بالاحتلال، بانتهاك التزاماتها بموجب الإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. لقد نص الإعلان الذي وقعه رئيس الجمعية الإسرائيلية والبيان الشفهي الذي ألقاه والذي وزعته سويسرا بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ على الأطراف الثانية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، على الاعتراف بأن الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، هي أراضٍ محتلة منذ عام ١٩٦٧، تقع في نطاق اختصاص الجمعيات الوطنية الفلسطينية والسورية، وعلى الالتزام بقواعد الحركة لعام ١٩٢١. وبعد مضي ١٤ عاماً على توقيع مذكرة التفاهم مع الهلال الأحمر الفلسطيني، تستمر القوة القائمة بالاحتلال في عرقلة تنفيذها وفي التهرب من التعهدات التي قدمتها بهذا الشأن. وتستمر في استخدام شارة الجمعية التابعة لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل. هذا الواقع يستوجب من المؤتمر اتخاذ الإجراءات المناسبة في التعامل مع الاستخفاف الذي تمارسه سلطات الاحتلال، وضمان امتثالها للالتزامات القانونية المفروضة عليها بوصفها قوة قائمة بالاحتلال. وبالنظر إلى أن مشروع القرار المعروض على المؤتمر، قاصرٌ عن تبني إجراءات كهذه، فإن الجمهورية العربية السورية تنأى بنفسها عن التوافق حوله... شكراً سيدي الرئيس.

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً. أطلب منكم رجاءً أن تلتزموا احترام المبادئ الأساسية في بياناتكم. لديّ الآن مداخلة من الوفد اللبناني. لبنان، الكلمة لك.

سعادة السيّد Salim Baddoura، السفير والممثّل الدائم لدى البعثة الدائمة للجمهورية اللبنانية في جنيف

(الأصل بالعربية)

حضرة الرئيسة... يود لبنان أن يُهنئكِ على نجاح المؤتمر، وبطبيعة الحال، أن يهنئ السفيرة فلوريس، على حُسن ترأسها لأعمال لجنة الصياغة. ولكننا نود أن نوجه الانتباه إلى أن تصويت لبنان لصالح القرار المتعلق بمذكرة التفاهم المتعلقة بعمل الهلال الأحمر الفلسطيني، ناجم عن قناعتنا بأهمية تقديم جميع أنواع الدعم إلى الجمعية، من أجل أن تستمر بالقيام بواجباتها الإنسانية تجاه

الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن التصويت لصالح القرار، لا يعني بأي شكل من الأشكال، القبول ببعض الصيغ المعتمدة في متن القرار، لا سيما فيما يتعلق بالحدود وتوصيف القوة القائمة بالاحتلال بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة وأن إسرائيل ما زالت تحتل أجزاءً من الأراضي اللبنانية... شكراً، السيدة الرئيسة.

سعادة السيّد Hamid Baghsee، جمهورية إيران الإسلامية

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة، يرغب وفدي بالإدلاء بتصريح لتسجيل تحفّظه حيال هذا القرار. نعلم جميعاً أنَّ الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلّة يتدهور بشكلٍ مطّرد بسبب الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي الإنساني من قِبَل سلطة الاحتلال. وللأسف، لطالما واجهَت قوّة الإنسانية عراقيل عدّة جعلتها عاجزةً عن درء شبح المعاناة المتواصلة والألم الشديد الذي يواجهه الفلسطينيون في ظلّ الاحتلال المستمرّ منذ عقود. ولا شفاءَ لهذا الجرح إلّا بانتهاء الاحتلال. أشكركِ سيّدتي الرئيسة.

السيّدة Nina Shoshana Ben-Ami، مديرة دائرة حقوق الإنسان والمنظّمات الدولية، إسرائيل

(الأصل: بالإنكليزية)

سيّدتي الرئيسة. أودّ أن أهنّئ مجدّداً السفيرة المكسيكية على عملها الممتاز وجهودها الحثيثة خلال الأيّام الماضية للوصول إلى هذه اللحظة بالتحديد، كما أهنّئ الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة.

أعتقد أنّه من المؤسف والمحزن أنّه، وفيما نحاول الاحتفال بالإنسانية المشتركة والمبادئ السبعة للحركة، يلجأ بعض الممثّلين إلى تسييس هذا المؤتمر الذي يُنفَّذ بحُسن نيّة وبعزمٍ كبير.

ختاماً، أُشير إلى أنَّ مذكّرة التفاهم التي تمَّ التوصّل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين قد ساهمَت في تحسين الوضع في الميدان وتقديم مساعدات إنسانية هامّة لأشخاصٍ يحتاجون إليها. ولهذا السبب، فهي جديرةٌ بالثناء. شكراً لكِ، سيّدتي الرئيسة.

٤-١١ اختتام أعمال المؤتمر

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً لكم. لقد أُغلِقَت قائمة المداخلات.

نَصِل الآن إلى ختام هذا المؤتمر؛ وهو ختامٌ مُكلَّلَ بالنجاح. أودّ أن أشكركم جميعاً على المساهمة في تحقيق ذلك. يجب ألّا ننسى أنّه المؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

أتوجّه بالشكر إلى الرئيسَيْن الحاضرَيْن معنا، رئيس الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السيّد فرانشيسكو روكا، والسيّد بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع قادة الجمعيات الوطنية على كلّ ما تقومون به في الميدان؛ أنتم فعلاً تقومون بعملٍ رائع. ***[تصفيق]***

أشكر جميع الدول وأطلب منكم دعم جمعياتكم الوطنية، فكما قُلْت في كلمتي الافتتاحية، الجمعيات الوطنية القوية تعزّز قوّة الحكومات.

أودّ أن أشكر أيضاً هذا الفريق المذهل الذي رافقني: فرانك، كايت، السفير ديدييه، وجميع السفراء المشاركين في مؤتمرنا – والسفيرة فلوريس، مع لجنة الصياغة. ***[تصفيق]*** شكراً لكم جميعاً على الدعم الكبير التي قدّمتموه لي. لم يكُن بوسعي إتمام هذه المسؤولية لولا جهودكم.

بالإضافة إلى ذلك، وباسمنا جميعاً، أودّ أن أتقدّم بالشكر إلى جميع المترجمين الفوريين على العمل العظيم الذي قاموا به. ***[تصفيق]*** وبالطبع، شكراً جزيلاً لمتطوّعينا. ***[تصفيق]***

[عرض شريط الفيديو الختامي على المؤتمر]

سعادة السيّد Didier Pfirter، الأمين العام للمؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

أدعوكم الآن وبسرورٍ إلى جولةٍ من التصفيق الحارّ، ولكنْ مهلاً انتظروا لكي أخبركم لِمَن نصفّق: لرئيستنا الرائعة، ناتيا لولادزي، ونائبتها السفيرة أثاليا مولوكومي، وموظّفي المؤتمر الآخرين الرائعين – السفيرة فلوريس التي ترأّست لجنة الصياغة، والمستشارة السياسية السفيرة مؤمنة كامل، ورؤساء اللجان الرائعين، السفيرة كارول لانتيري، والسفيرة نزهت شميم خان، والسيّدة ديليا شاتور، والسيّد جورج كتّانة. ونصفّق مرّة أخرى لرئيستنا. ***[تصفيق]***

السيّدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر

(الأصل: بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً. أنا عاجزة عن التعبير عن الشرف العظيم الذي مُنِحَ لي بترؤّس المؤتمر. أشكركم جميعاً. خلال هذه الأيّام، تلقّيت الدعم من كلِّ فردٍ منكم، وهذا فعلاً يعني لي الكثير وهو ما دفعني للاستمرار. لذا، شكراً جزيلاً على الدعم الذي قدّمتموه لي.

والآن، أُعلن اختتام المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، وسأراكم بعد أربع سنوات. إلى اللقاء!

٤-١٢ تقارير بشأن عمل اللجان

٤-١٢-١ تقرير موجز من اللجنة الأولى

القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة

السياق:

شهدت السنوات الأخيرة وقوع الكثير من الانتهاكات المروعة والشنيعة للقانون الدولي الإنساني. وقد شكك البعض في قدرة القانون الدولي الإنساني على حماية ضحايا النزاعات المسلحة المعقدة الدائرة اليوم، ولا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها. ومع ذلك، ففي النزاعات المسلحة الناشبة في مختلف أنحاء العالم، يخوض العديد من المتحاربين في الواقع قتالهم اليومي وفقاً للقواعد. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يحكم سلوكهم، وهو ما يكفل بنجاح حماية الضحايا وتقييد نطاق سير العمليات العدائية. وقد لا تكون الإنجازات التي يحققها القانون الدولي الإنساني يومياً – أي الجرحى الذين يُسمح لهم بالعبور عبر نقاط التفتيش، والأطفال الذين يتلقون ما يحتاجون إليه من غذاء، والمحتجزون الذين يستطيعون توجيه رسائل إلى عائلاتهم، والعديد من الأمثلة الأخرى – مرئية دوماً لعامة الناس. ومع ذلك، فهي تثبت في جميع الحالات أن القانون الدولي الإنساني يحظى بالاحترام. ويصون القانون الدولي الإنساني الذي وُضع لمواجهة أصعب الأوقات، جوهر إنسانيتنا المشتركة. ويحد احترام القانون الدولي الإنساني من المعاناة الإنسانية التي لا تستمر لسنوات فحسب بل تمتد حتى لعقود بعد انتهاء النزاعات.

وافق عام ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المصُدّق عليها عالمياً. وقد اغتنم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) هذه اللحظة المواتية ليعيد تأكيد التزامه بالقانون الدولي الإنساني والعمل على تطبيقه وتنفيذه كاملا، وخاصة على الصعيد الوطني. وخُصص يوم كامل للقانون الدولي الإنساني نظمته لجنة تضمنت أنشطتها خمس جلسات «إضاءة على موضوع» على النحو المبيّن أدناه. وأتاحت جلسات هذه اللجنة للمشاركين فرصة المشاركة في مناقشات إيجابية وعملية، وفرصاً للتبادل والتعلم والاستكشاف وإجراء حوار مفيد في مجالات أساسية تتصل باحترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه. ومهّدت الطريق للمناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي طيلة الأيام اللاحقة، نظراً لارتباط المجالات التي تُعالَج في جلسات اللجنة ببعض مواضيع المؤتمر الدولي المتداخلة مع قطاعات متعددة؛ مثل الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة، وتحديات العمل في السياقات الحضرية، وتباين أوجه الضعف والآثار الواقعة على الناس باختلاف فئاتهم. واستُمدت العديد من المواضيع التي تناولتها اللجنة في مناقشاتها من التقرير الذي تعده اللجنة الدولية مرة كل أربع سنوات بشأن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة.

الأهداف العامة للّجنة:

كان الهدف من اللجنة وجلسات «إضاءة على موضوع» التي عُقدت ضمن أعمالها تيسير إجراء محادثات مهمة وتفاعلية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة الدائرة اليوم، مع التركيز على مسألة حماية الناس. وعُقدت جلسة عامة افتتاحية لعرض مجريات عمل اليوم، تلتها خمس جلسات «إضاءة على موضوع». واختتمت أعمال اللجنة بجلسة عامة استعرضت نتائج المناقشات التي دارت خلال اليوم وإبراز صلات ارتباطها بالمواضيع التي ستُناقش طيلة أيام المؤتمر الدولي الأخرى، وبموضوع الثقة في العمل الإنساني على النطاق الأوسع.

رئيس اللجنة: سعادة السيدة كارول لانتري، سفيرة موناكو وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

مقرر اللجنة: السيد أدريانو إياريا، ممثل الشباب، الصليب الأحمر الإيطالي

صيغة اللجنة:

تضمنت أعمال لجنة «القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة» جلستين عامّتين رئيسيتين (جلسة افتتاحية وأخرى ختامية) وخمس جلسات «إضاءة على موضوع» تناولت المواضيع التالية:

- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة
- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها
- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة
- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة

ملخص جلسات «إضاءة على موضوع»

١- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

التاريخ والوقت: الثلاثاء ١٠ ديسمبر، ١١:٣٠ صباحاً - ١:٠٠ بعد الظهر

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- تمثَّل الهدف من هذه الجلسة في استعراض بعض من آخر ما اتخذته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) من مبادرات ترمي إلى فهم مصادر التأثير على السلوك، وكيفية الاستفادة من هذه المصادر، والطريقة التي يمكننا بها قياس مدى فعالية هذه المصادر في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- جرى التأكيد على أن قواعد القانون الدولي الإنساني تؤدي دوراً حيوياً في التخفيف من المعاناة التي تسببها النزاعات المسلحة.
- من المهم إعادة التأكيد على دور القانون الدولي الإنساني وغرضه للجمهور وللقوات المسلحة والمجموعات المسلحة. ومن شأن الاستعانة بالمرجعيات الاجتماعية بما في ذلك الثقافة الشعبية تحسين فهم أوسع للقانون الدولي الإنساني.
- شُرحت للمشاركين طرق متنوعة لقياس فعالية مختلف مصادر التأثير على سلوك الأفراد والمجموعات. وهناك حاجة إلى استثمار المزيد من الطاقة في التأثير على السلوك وقياس أثر استراتيجياتنا أو أدواتنا للتأثير.
- ألقت الجلسة الضوء على الكيفية التي تستطيع بها التكنولوجيا الجديدة، من خلال أدوات مثل المحاكاة باستخدام تقنية الواقع الافتراضي، أن تقدم فرصاً جديدة لتعزيز استيعاب قواعد القانون الدولي الإنساني والمحافظة على التقيد بها.

٢- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة

التاريخ والوقت: الثلاثاء ١٠ ديسمبر، ١١:٣٠ صباحاً - ١:٠٠ بعد الظهر

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- تَمثّل هدف الجلسة في تعزيز مشترك مفاده أن التجارب التي يخوضها المدنيون إبّان النزاع المسلح تختلف (وأحياناً يكون الاختلاف هائلاً) باختلاف فئاتهم (أي تتباين الآثار حسب مختلف الفئات من نساء أو رجال أو فتيات أو فتيان). ويمكن لهذه التجارب المختلفة أن تخلّف بدورها تبعات على الطرق التي يمكن بها تنفيذ القانون الدولي الإنساني على نحو أفضل. واستُعرضت ثلاثة أمثلة لتوضيح هذه الرسالة.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة أن يحصل الجرحى والمرضى على الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم من دون أي تمييز مجحف. وقد يؤثر النوع الاجتماعي على الكيفية التي يحصل بها النساء والرجال والفتيات والفتيان على الرعاية الصحية، بأشكال مختلفة وفي سياقات مختلفة. وألقت المناقشة الضوء على الحاجة إلى فهم العوائق المختلفة للوصول، وإلى ضمان حصول الجميع على الرعاية التي تقتضيها حالتهم.

- تختلف التجارب التي يتعرض لها الفتيان والفتيات، من حيث تجنيدهم واستغلالهم من قِبل القوات المسلحة والمجموعات المسلحة، حسب السياق (على سبيل المثال، قد تُستغَل الفتيات لتأدية أغراض منزلية أو جنسية، في حين يُجنَّد الفتيان ليكونوا «مقاتلين»). لذا، قد تختلف أيضاً احتياجاتهم من أجل إعادة اندماجهم في المجتمع (قد يختلف نوع الوصم الذي يتعرض له الفتيان والفتيات). ناقش المشاركون التزام الدول بدعم إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين بمجموعات مسلحة، والكيفية التي يمكن للدول من خلالها تنفيذ هذا الالتزام بطرق مختلفة حسب احتياجات الفتى أو الفتاة.
- وأكد المشاركون كذلك الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث والتحليل المتعمّقَين عبر سياقات متنوعة، من أجل بلورة فهم أفضل للآثار المتباينة التي يخلفها النزاع المسلح على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- وأُبرزت نقطة مهمة أخرى أثبتتها الشواهد، وهي أن الخوارزميات أحياناً ما تجانبها الدِّقة عندما يكون المعنيون من ذوي البشرة السمراء، أو من النساء. ويجب النظر بعناية في تداعيات ذلك على الآلات التي تستخدم هذه الخوارزميات في وقت النزاع المسلح.

٣- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها

التاريخ والوقت: الثلاثاء ١٠ ديسمبر، ١١:٣٠ صباحاً - ١:٠٠ بعد الظهر

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- تمثل الغرض العام من هذه الجلسة في إبراز الحاجة إلى التعامل مع أسباب حروب المدن والتداعيات المترتبة عليها، وسعت إلى التوعية بالتداعيات الإنسانية المباشرة وغير المباشرة لحروب المدن وتقديم لمحة عامة عن الأسباب الرئيسية للأضرار التي تلحق بالمدنيين.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- تمحورت المناقشات حول حقيقة أن المناطق الحضرية أصبحت على نحو متزايد مسرحاً للنزاعات المسلحة، وهو ما يخلف بذلك آثاراً تدميرية على السكان المدنيين. وتزداد التحديات التي تحفّ مسألة احترام القانون الدولي الإنساني وتكتسي هذه المسألة أهمية أكبر عندما تُشنّ الحروب في المناطق الحضرية، وذلك بسبب ما يحدث من اختلاط بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية. وبالأخص، ينجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تخلف آثاراً واسعة النطاق، خاصة في المدن، سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، فضلاً عن ارتفاع مخاطر وقوع آثار عشوائية.
- جرى كذلك التأكيد على أنه نظراً لأن المدن تعتمد على شبكة معقدة من الخدمات المترابطة، فإن تعطل الخدمات الأساسية من جرّاء الإضرار بالبنية التحتية الحيوية من شأنه أن يخلّف «تأثير دومينو» يفاقم معاناة السكان المدنيين.
- أُبرزت كذلك مسألة التلوث بالأسلحة (الألغام الأرضية، والعبوات الناسفة يدوية الصنع، والذخائر غير المنفجرة والمتروكة). فهي تهدد أرواح السكان المدنيين وتعوق تنفيذ العمليات الإنسانية إبّان العمليات العدائية وبعد انتهائها.
- نوقشت كذلك التحديات المرتبطة بالنزوح: إذ غالباً ما يُكابد النازحون بسبب آثار حروب المدن أوضاعاً معيشية قاسية، ويكونون عرضة لمخاطر إضافية أو مرتفعة.
- وكثيراً ما تُعرقَل أنشطة الحركة الإنسانية الرامية إلى حماية سكان المناطق الحضرية ومساعدتهم بسبب عدة عوامل منها رفض أطراف النزاع وصول المساعدات، وانعدام الظروف التي تكفل سلامة الموظفين والمتطوعين، وعدم توافر الموارد الكافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- ثمة حاجة إلى تناول هذه المسائل ومسألة القدرات كذلك. ولقد اقتُرِح التركيز على تعزيز القدرات الميدانية للجمعيات الوطنية من أجل التصدي للتداعيات الإنسانية لحروب المدن.

٤- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة

التاريخ والوقت: الثلاثاء ١٠ ديسمبر، ٢:٣٠ بعد الظهر - ٤:٠٠ عصراً

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- سعت هذه الجلسة إلى توعية المشاركين في المؤتمر الدولي بالمجموعة الواسعة من التحديات القانونية والأخلاقية والمجتمعية والسياساتية التي تطرحها تكنولوجيات الحرب الجديدة.
- ورمت أيضاً إلى تحديد المفاهيم الأساسية التي قد تساعد الدول والمشاركين الآخرين على التعامل مع هذه التكنولوجيات بطرق تحد من المعاناة الإنسانية المحتمل حدوثها وتضمن الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه وتكفل احترامها.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- تُغيّر تكنولوجيات الحرب الجديدة طريقة شن النزاعات المسلحة باستمرار. وينتج عن هذا أنواع جديدة من المخاطر التي تواجه المدنيين والبنية التحتية المدنية، ويطرح أسئلة جديدة بشأن كيفية انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني الحالية وما إذا كان ثمة حاجة إلى قواعد جديدة، ويطرح - في كثير من الأحيان - أسئلة أخلاقية عميقة تواجه المجتمعات والإنسانية جمعاء.
- فاستخدام تقنيات الحرب السيبرانية، ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، والتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من شأنه أن يؤدي، من بين جملة أمور، إلى تهيئة الظروف المواتية لتزايد شن حروب عن بعد، وظهور مواطن ضعف جديدة وعواقب لا يمكن التنبؤ بها على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتقلص حيّز التحكم والحُكم البشريَّين على الأسلحة، وكذلك تسارع وتيرة الحروب. ولا بد من الاستمرار في مناقشة التكلفة البشرية المحتملة والطريقة التي ينظم بها القانون الدولي الإنساني استخدام هذه التكنولوجيات الرقمية عندما تستخدم بوصفها وسائل وأساليب للحرب في النزاعات المسلحة.
- هذه التكنولوجيات الرقمية الجديدة بإمكانها أيضاً المساعدة في الحد من المعاناة الإنسانية في حالات النزاع المسلح.

٥- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة

التاريخ والوقت: الثلاثاء ١٠ ديسمبر، ٢:٣٠ بعد الظهر - ٤:٠٠ مساءً

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- تمثل هدف هذه الجلسة في تبادل الأمثلة والأفكار الملهمة والدعم العملي والأدوات الكفيلة بمساعدة الدول على الشروع في إعداد أو تحسين التقارير التي تقدمها طوعياً فيما يتعلق بالالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني والتشجيع على تقديم المزيد من التقارير الطوعية من الدول والمنظمات الإقليمية.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- وُضّح للحضور أن إعداد التقارير الطوعية هو إجراء تنفذه الدول داخلياً، ويمكن عرض هذه التقارير داخلياً فقط أو إتاحتها للجميع. ويمكن أن يتولى إعداد هذه التقارير اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، أو يشترك في إعدادها جهات حكومية متعددة، ومن الممكن أن تشارك الجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في إعداد التقارير أو بتقديم الدعم.
- تعرّف المشاركون على عملية كتابة التقارير الطوعية وعلى الموارد اللازم توافرها لدى الحكومات من أجل إعداد تقرير شامل.
- أكدت الجلسة أن التقارير الطوعية أداة تستطيع الدول من خلالها تقييم تشريعاتها المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال بشأن جرائم الحرب، ووضع علامات على المواقع المشمولة بالحماية، وحماية مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وحماية الشارة. ومثّلت الجلسة أيضاً فرصة للدول لتحديد الفجوات التي يمكنها سدّها

بتحسين مستوى تنفيذها القانون الدولي الإنساني (على سبيل المثال عبر سن تشريعات، أو إجراءات إدارية، أو عبر كتيبات الدليل العسكري، أو التدريب، أو إذكاء الوعي).

- يمكن أن يُنظر إلى عملية إعداد التقارير الطوعية على أنها فرصة كذلك لتعزيز العلاقة بين الحكومة والحركة من خلال التعاون. وشُجِّعت الجمعيات الوطنية وحكوماتها على البدء في مناقشة التعاون في ما بينها في إعداد التقارير الطوعية.
- شُجِّعت الدول على أن تنظر بعد ذلك في ما إذا كان الأفضل لها إعداد تقاريرها منفردةً، أو تشترك مع غيرها في مجموعة إقليمية بغية ضمان تَشارُك الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ القانون الدولي الإنساني.
- في أثناء الجلسة، عرضت دول ومنظمات إقليمية تقاريرها الطوعية التي أعدتها، وتبادلت الخبرات والتجارب في ما بينها بشأن أسبابها لكتابة التقارير الطوعية. وصاغ المشاركون حججاً لإقناع حكوماتهم بالأسباب الداعية إلى إعطاء أولوية لتقديم تقارير طوعية عن القانون الدولي الإنساني، بهدف الاستعانة بهذه الحجج عند ترويج هذا العمل أو المضي به قُدُماً لاحقاً.
- عرضت اللجنة الدولية وأعضاء فريق النقاش من الدول والجمعيات الوطنية والمنظمات الإقليمية تقديم المساعدة لمن يرغبون في إعداد تقاريرهم.

ملحق
قائمة المتحدثين والميسرين في جلسات اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع»
اللجنة الأولى - القانون الدولي الإنساني:
حماية الناس في النزاعات المسلحة

الرئيسة: سعادة السيدة كارول لانتيري، سفيرة موناكو وممثلها الدائم

المقرر: السيد أدريانو لاريا، ممثل الشباب، الصليب الأحمر الإيطالي

الجلسة الافتتاحية العامة

- السيدة هيلين دورهام، مدير دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية
- السيدة مارغو والستروم، وزيرة الخارجية السويدية السابقة
- السيدة كوسموتينا ياريه، قاضية بالمحكمة الدستورية في سيراليون
- السيد دابو أكاند، أستاذ القانون الدولي في جامعة أوكسفورد
- السيدة نهى شمسان، مساعد رئيس البعثة الفرعية للجنة الدولية، اليمن

الجلسة الختامية العامة

- السيدة هيلين دورهام، مديرة دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية
- السيد نصير شمة، فنان وعازف عود محترف من العراق

جلسة «إضاءة على موضوع»: التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

- السيدة إيفا سفوبودا، نائبة مديرة دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية
- السيدة إيفيت زيغينهاغن، المديرة الوطنية لقسم القانون الدولي الإنساني، الصليب الأحمر الأسترالي
- السيدة فيونا تيري، رئيسة مركز البحوث والخبرات في مجال العمليات، اللجنة الدولية
- السيدة ربيكا جونسون، مستشارة بحوث بفريق البحوث التحليلية في مجال الإعلام
- السيدة نان بوزارد، رئيسة وحدة الابتكار باللجنة الدولية

- السيد يورغ كيسيلرينغ، أخصائي أمراض عصبية
- السيد عبد القادر إبراهيم حاجي، مدير قسم التطوير والإعلام المؤسسي، الهلال الأحمر الصومالي

جلسة «إضاءة على موضوع»: القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة

- السيد أماندیب سينغ جيل، مدير مشروع I-DAIR (البحوث التعاونية الدولية في مجال الخدمات الصحية الرقمية والذكاء الاصطناعي) وزميل أوّل، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية
- السيدة كوردولا دروجي، كبيرة موظفي الشؤون القانونية، رئيسة الشعبة القانونية، اللجنة الدولية
- السيد نيل دافيسون، المستشار العلمي ومستشار السياسات، اللجنة الدولية
- السيد لي بينغ، نائب الأمين العام لـ CACTA
- السيدة مارينا كروتوفيل، شركة باسف الألمانية (للحلول الكيميائية)

جلسة «إضاءة على موضوع»: القانون الدولي الإنساني فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة

- المُنسقة: السيدة هيلين دورهام، مديرة دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية، اللجنة الدولية
- العقيد جيري لين، الخدمات القانونية لقوات الدفاع الإيرلندية، إيرلندا
- البروفيسور نويل شاركي، خبير في مجال النوع الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، جامعة شيفيلد
- السيد بلال سوغو، منسق شؤون حماية الأطفال، مكتب برامج الطوارئ، اليونيسف
- السيدة مارغريتا والستروم، رئيسة الصليب الأحمر السويدي
- الدكتورة جوديث كارفاخال دي ألفاريز، رئيسة الصليب الأحمر الكولومبي

جلسة «إضاءة على موضوع»: تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة

- السيدة ياسمين موسى، السكرتيرة الأولى، البعثة الدائمة لمصر في جنيف
- السيدة كليسيانا ثايني، مستشارة قانونية، الخدمات الاستشارية، اللجنة الدولية
- السيد آندرو مردوك، المدير القانوني بوزارة الخارجية والكومنولث، المملكة المتحدة
- السيد أولاتوندي أولايمي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- السيد ألكسندر بازاليغا، أمين عام اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، بيلاروس
- السيد مايكل ماير، رئيس قسم القانون الدولي، الصليب الأحمر البريطاني

جلسة «إضاءة على موضوع»: الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها

- السيد مايكل تلحمي، مستشار، وحدة المياه والإسكان، اللجنة الدولية
- السيد روبرت مود، رئيس الصليب الأحمر النرويجي
- السيدة نيلاب مبارز، الأمينة العامة للهلال الأحمر الأفغاني
- السيد محمد محمد، المدير التنفيذي للهلال الأحمر الصومالي
- السيدة ريكا دوبري، مسؤولة السياسات، المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية
- السيدة مايا بريم، مستشارة قانونية، منظمة المادة ٣٦

٤-١٢-٢ التقرير الموجز المقدم من اللجنة الثانية

مواطن الضعف المتغيرة

السياق

إن التغييرات التي تحدث في القرن الحادي والعشرين هي معقدة ومترابطة. وتشكل التغييرات المتلاحقة بسرعة في التكنولوجيا والمناخ وتحركات السكان والديموغرافيا والتوسع الحضري، ملامح العالم الذي نعيش فيه، وتحدث آثارا لا يمكن تجنبها على ملايين الناس. وتتيح هذه الآثار فرصاً جديدة لكنها تؤدي أيضاً إلى إحداث مواطن ضعف جديدة أو إلى تفاقم أوجه الضعف الموجودة أصلاً. أما أزمة المناخ، والنزاعات المسلحة التي يطول أمدها، والكوارث الطبيعية، والكوارث المتصلة بالحالات الصحية، فتساهم من جانبها في زيادة موجات الهجرة والنزوح الداخلي في وقت تتزايد فيه الصعوبات التي يواجهها الحفاظ على الحيز اللازم للقيام بعمل إنساني غير متحيز ومحايد ومستقل. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى تغيّر سريع في نسيج المجتمعات وفي المشهد الإنساني بحيث يحتمل أن تصبح منطلقات عملنا التقليدية والطرق التي نستخدمها غير فعالة في مواجهة التحديات المطروحة. وأمام هذه البيئة السريعة التغيّر، من الضروري اعتماد مقاربات جديدة للرد على هذه التحديات. ويتيح لنا وجود الجمعيات الوطنية في قلب المجتمعات المحلية مقترناً بالامتداد العالمي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية)، إمكانية تحسين فهمنا لهذه التغييرات في مواطن الضعف، وتحسين آليات الوقاية والتأهب والمواجهة. وتتحمل الدول، والحركة الدولية، وشركائها من قطاع العمل الإنساني مسؤولية استخدام صلاتها ومواردها بفعالية. ولذلك يجب علينا أن نستمع، ونفكّر، ونتصرف بصورة مختلفة ونكون مستعدين للتعلّم والتكيّف على امتداد مسيرتنا.

الأهداف العامة للجنة

سعت هذه اللجنة إلى إلقاء الضوء على الترابط بين مواطن الضعف الجديدة والناشئة وطابعها الشامل لعدة قطاعات (من هنا اختيار العنوان «مواطن الضعف المتغيرة»)، وحاولت استكشاف الطريقة التي ستؤثر فيها هذه التغييرات العالمية في حياة الأشخاص المتضررين. وسعت أيضاً إلى توفير منبر يتيح مناقشة السبل التي يمكن أن تستخدمها الجهات المعنية عالمياً بالعمل الإنساني، والحركة الدولية بوجه خاص، من أجل تكثيف جهودها والعمل معاً بشكل أفضل في الوقاية، والاستعداد، وتلبية الاحتياجات المتزايدة في نهاية المطاف.

الرئيسان المتشاركان للجنة: السيدة Delia Chatoor، نائبة رئيس جمعية الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو، وسعادة السفير Nazhat Shameem Khan، الممثل الدائم لجمهورية فيجي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

مقرر اللجنة: السيد Rakibul Alam، ممثل الشباب في جمعية الهلال الأحمر البنغالي.

صيغة عمل اللجنة

عقدت اللجنة المعنية بمواطن الضعف المتغيرة جلستين عامتين (الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية) وست جلسات إضاءة على المواضيع التالية:

- دور المتطوعين في دعم صحة المجتمعات المحلية
- معالجة الآثار الإنسانية لأزمة المناخ
- بناء مجتمعات محلية حضرية آمنة وشاملة للجميع من خلال العمل الإنساني في المدن
- تعزيز الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين في حالات الطوارئ
- العمل الإنساني في العصر الرقمي
- الهجرة والنزوح الداخلي: التمسك بمبدأ الإنسانية

موجز جلسات الإضاءة

١- دور المتطوعين في دعم صحة المجتمعات المحلية

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً إلى ١٢:٣٠ ظهراً

أهداف جلسة الإضاءة

- التوصل إلى فهم مشترك لدور الصحة المجتمعية في الوصول إلى السكان الأصعب بلوغاً، وإبراز أهمية العمل الطويل الأمد والمستديم مع المجتمعات المحلية باعتباره أساسياً لأنشطة الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والانتعاش، وإبراز كفاءات المجتمعات المحلية القائمة ومعارفها، وتحديد الشروط الأساسية المطلوبة في هذا المجال من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع العمل من خلال عرض أمثلة لقصص حقيقية تثبت إمكانات الصحة المجتمعية في تلبية احتياجات الأشخاص الأكثر تهميشاً، والدور الثمين الذي يؤديه العاملون في مجال الصحة المجتمعية ومن بينهم المتطوعون.
- حث الحاضرين على التعهد بدعم الاعتراف الرسمي بدور المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر كجزء من الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة، ودعم تقديم الخدمات التي يقودها المجتمع المحلي والمركزة على حاجات الناس في كل مراحل حياتهم، وضمان تعزيز دور المجتمعات المحلية في التصدي للأوبئة وترسيخ هذا الدور داخل برنامج في التنمية المستدامة أطول أمداً.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

- ينبغي الاعتراف بدور العاملين في مجال الصحة المجتمعية والمتطوعين باعتبارهم شركاء متساوين ومشاركين فاعلين في أنشطة الصحة المجتمعية. إنهم يتمتعون بموقع فريد يتيح لهم المساعدة في التغلب على القدرات المحدودة والنقص في الموارد البشرية الذي تعاني منه بلدان كثيرة في مجالات الوقاية والتأهب والاستجابة، كما يمتلكون المعرفة بظروف السياق المحلي التي ترتدي أهمية حيوية في تلبية احتياجات الرعاية الصحية بطرق مقبولة من المجتمع المحلي.
- ينبغي الاعتراف رسمياً بدور العاملين في مجال الصحة المجتمعية والمتطوعين كجزء من الموارد البشرية في نظم الخدمات الصحية الوطنية.
- إن بناء ثقة المجتمع المحلي وتمكين المتطوعين من الوصول إلى الذين يُتركون وراء الركب، يتطلب الالتزام الفعلي والمشاركة البناءة. ولذلك من المهم جداً توسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية لتشمل أشد الجهات استضعافاً، من أجل ضمان الثقة وتحسين إمكانات الحصول على الرعاية الصحية.
- من المهم توحيد جهود العاملين في مجال الصحة المجتمعية ومنهم المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهم من الجهات الفاعلة، من خلال توفير الرعاية الصحية المجتمعية وتشجيع تقديم خدمات الصحة المجتمعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الصحة الوطنية. ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا من خلال تعزيز الترابط بين سياسات الصحة العامة ونظم الصحة المجتمعية، وتشجيع اتباع نهج متكاملة قائمة على المجتمع المحلي في أنشطة الوقاية والتأهب والاستجابة والانتعاش.
- سيكون من المهم كذلك إقامة حوار مع الجهات الفاعلة الرسمية من أجل التوصل إلى فهم مشترك لأهمية الصحة المجتمعية ودورها الحيوي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة.

٢- معالجة الآثار الإنسانية لأزمة المناخ

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً إلى ١٢:٣٠ ظهراً

أهداف جلسة الإضاءة

- التوصل إلى فهم مشترك لآثار تغيّر المناخ على المستوى الإنساني.
- توجيه الانتباه إلى بعض التحديات والفرص الأساسية من أجل تعزيز العمل الرامي إلى معالجة هذه الآثار الإنسانية.
- إدراك ما يجب تنفيذه لرفع مستوى التعاون في العمل على جميع المستويات، والتصدي للمخاطر الناشئة، والحد من أوجه الضعف، وبناء القدرة على الصمود.
- تعزيز الالتزام بتقديم كل ما هو ضروري لمعالجة هذه الآثار.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

- آثار تغيّر المناخ ظاهرة هنا والآن، وليست قضية تُطرح في المستقبل. فقد تبيّن أنها مشكلة يومية وحقيقية بالنسبة إلى عدد كبير من الجمعيات الوطنية التي تواجه مجموعة متنوعة من الآثار – ليس في المجتمعات المحلية التي تعمل معها فحسب، بل داخل أسر أعضائها وداخل شبكاتها الخاصة. وقد لوحظ أيضاً أن تزايد وتيرة الظواهر المناخية الشديدة وقوتها والعجز عن التنبؤ بها، لا ينتج عن تغيّر المناخ فحسب بل هو ناجم كذلك عن طريقة إدارتنا للمخاطر واتخاذنا القرارات المتعلقة بالتنمية.
- الإشارة إلى أن مواطن الضعف تتغيّر ولا تظل جامدة. وناقش المشاركون كيف يسبب تغيّر المناخ آثاراً أقوى على الذين هم الأفقر والأضعف حالاً، وكيف تختلف هذه الآثار وفقاً لكل سياق.
- يجب أن تستند الإجراءات إلى مصلحة المجتمع المحلي وإلى الأدلة العلمية، ذلك أن التجربة التاريخية ليست كافية لفهم المخاطر المستقبلية. ويتطلب ذلك العمل مع المجتمعات المحلية، وفهم طريقة تفسيرها للمخاطر وطريقة إدارتها لهذه المخاطر، والسعي إلى دمج المعارف التقليدية والمعرفة العلمية (بما في ذلك التنبؤات الخاصة بالظواهر المناخية والجوية).
- كان هناك أيضاً إقرار بأهمية الإجراءات التي تتخذ أصلاً لمواجهة المخاطر المناخية، ومنها الخطوات التي تتبعها الدول والجمعيات الوطنية على حد سواء (بما في ذلك المبادرات المشتركة). غير أن الموضوع المطروح الآن هو رفع كل هذه الجهود إلى المستوى والسرعة المطلوبين. ودُعي المشاركون إلى التوقيع على تعهد مفتوح بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والنظر في تقديم تعهداتهم الخاصة بشأن الالتزام بتعزيز العمل المتعلق بالمناخ داخل سياقاتهم المحلية.

٣- بناء مجتمعات محلية حضرية آمنة وشاملة للجميع من خلال العمل الإنساني في المدن

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً إلى ١٢:٣٠ ظهراً

أهداف جلسة الإضاءة

- التوصل إلى فهم السياق العالمي للتوسع الحضري السريع وغير المخطط له.
- إدراك ما يجب أن تفعله الحركة الدولية لتحسين تلبيتها للاحتياجات الإنسانية في المناطق الحضرية.
- تعزيز التعاون بين مكونات الحركة، والدول، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

- أقر المشاركون بأنه يتعين على الحركة الدولية إعادة التفكير في دورها ونشاطها من أجل الحفاظ على جدوى عملها في هذا السياق السريع التغيّر. إن التوسع الحضري يرسم ملامح المستقبل مع تزايد أعداد الذين ينتقلون إلى المدن ويعيشون فيها، علماً أن عدداً كبيراً يعاني من العيش في أوضاع بائسة، ويؤدي الفقر والتهميش وعدم المساواة إلى جعلهم أكثر استضعافاً.

وتتزايد في المدن آثار تغيّر المناخ، وضعف الخدمات الأساسية، واستنزاف القدرات، وحالات الحرب والعنف. وتؤدي الطريقة التي يجري بها حالياً هذا التوسع الحضري وسرعة تقدمه خاصة في البلدان النامية، إلى توليد حاجات متعددة ستستمر في تشكيل السياق التشغيلي لجميع مكونات الحركة، وهو السياق الذي ينبغي أن نتكيّف معه كي يظل عملنا فعالاً ومناسباً للتحديات التي نواجهها.

- كان هناك أيضاً إدراك بأن مواجهة مواطن الضعف في المناطق الحضرية تتطلب عملاً منسقاً طويل الأمد، وأن إقامة الشراكات عنصر أساسي لتنفيذ مثل هذا العمل لا سيما مع السلطات المحلية. وتتميز المناطق الحضرية بضخامة اتساعها وكثافتها وتعقيدها، وإذا أردنا أن يكون عملنا فعالاً، يجب التصدي في آن واحد للقضايا الكثيرة التي تجعل الناس في حالة استضعاف. ويتطلب ذلك مشاركة الكثير من الشركاء. ويمكن للحركة الدولية ألا تكتفي باستخدام المزايا الرسمية التي تملكها (دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة، والقانون الدولي الإنساني)، بل تلجأ أيضاً إلى الثقة التي تمنحها لها المجتمعات المحلية والسلطات المحلية كي تكون الداعية لجمع الشركاء في هذه السياقات.
- أبرز أيضاً المشاركون أهمية الحضور في هذه المناطق قبل الأزمات وخلالها وبعد زوالها – وضرورة فهم كيف تؤدي مختلف الاتجاهات إلى آثار مختلفة على المجتمعات المحلية. ويجب في الوقت نفسه، أن تبقى المجتمعات المحلية محور العمل، فإذا لم تشارك المجتمعات المحلية في الأنشطة مشاركة كاملة وفعالة، ستكون فرص استدامتها ضعيفة، ولا تمييز هنا بين تلبية الحاجات الإنسانية وحاجات التنمية.
- أخيراً، شددت المناقشات على كون الحركة شريكاً حيوياً في بناء مجتمعات حضرية آمنة وقادرة على الصمود. فالحركة تشكل، من خلال الجمعيات الوطنية الأعضاء، جهة فاعلة دائمة ومحلية، وهذا ما يمكّنها من تنفيذ أنشطة طويلة الأمد. ويعتبر هذا المنظور المحلي أساسياً لضمان الثقة في المنظمة. كما يمكن بناء مثل هذه الثقة وتعزيزها من أجل العمل مع المجتمعات المحلية أو المجموعات التي يصعب الوصول إليها (على سبيل المثال المجموعات المهمشة والمعزولة، أو العصابات).

٤- تعزيز الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين في حالات الطوارئ

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٢:٣٠ إلى ٤:٣٠ عصراً.

أهداف جلسة الإضاءة

- التوصل إلى إدراك جماعي بالطابع الملح لهذا الموضوع، من أجل حث الدول ومختلف مكونات الحركة والجهات المعنية الأخرى على تكثيف جهودها في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- تسليط الضوء على عواقب الوصم المحيط بموضوع الصحة النفسية.
- تحديد مختلف السبل الرامية إلى تعزيز الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

- شددت النقاشات على نقطة أساسية هي أن الجميع معني بموضوع الصحة النفسية. وأشار استقصاء أجري أثناء الاجتماع أن تسعة من كل عشرة مشاركين يعرفون شخصاً مقرّباً لديه حاجات تتعلق بالصحة النفسية. لهذا يجب أن يتغير الحديث عن الصحة النفسية، ولم يعد يُعتبر النظر في قضايا الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ترفاً بل ضرورة إنسانية أساسية. إن توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أمر مهم للذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية، وعنصر أساسي لكسب ثقتهم.
- يمكن ضمان الحصول المبكر والمستديم على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين من حالات الطوارئ من خلال ما يلي:
  - زيادة الاستثمار في الموارد المحلية والموارد الموجودة داخل المجتمع المحلي، كالمتطوعين والموظفين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمعلمين وغيرهم من المتخصصين المحليين، فضلاً عن الاستثمار في أنظمة الصحة الرسمية.

- ⊙ زيادة المعلومات المتوفرة عن مختلف احتياجات الناس في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والإجابات المطلوبة بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي الأساسي وصولاً إلى الرعاية الصحية النفسية المتخصصة.
- ⊙ الاستناد إلى الخبرات والمعارف القائمة وضمان إشراك الأشخاص المتضررين.
- ⊙ إدراج موضوع الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع عمليات تقييم العمل الإنساني والاستجابة، وإيلاء اهتمام خاص لقطاع التعليم.
- ⊙ الربط بين العمليات قصيرة الأمد والاستثمارات طويلة الأمد في بناء القدرات وتعزيز الأنظمة (تعزيز الترابط بين الحاجات الإنسانية وحاجات التنمية).
- ⊙ ضمان التعاون والتكامل في العمل وتعزيز قدرات القوة العاملة.
- ⊙ تعزيز وضع خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في العمل الإنساني – التحوّل إلى قدوة يحتذى بها.
- ⊙ العناية بالموظفين والمتطوعين الذين يتولون تلبية الاحتياجات الإنسانية واعتبار ذلك عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى جودة جميع عمليات الاستجابة الإنسانية واستدامتها.
- ⊙ زيادة الموارد اللازمة لتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي خلال عمليات الاستجابة العاجلة.

- أخيراً، ناقش المشاركون أهمية التحدث بصراحة عن الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي من أجل التصدي للوصم المرافق لقضايا الصحة النفسية. ومن المهم الإشارة إلى نماذج الأدوار الرائدة داخل المجتمعات المحلية كما في الدول والمنظمات، والتعلّم من التجارب المميزة في مكافحة الوصم المتعلق بفيروس الإيدز ومرض السّل، وإبراز الأمثلة الإيجابية بالتعافي من المرض.

٥- العمل الإنساني في العصر الرقمي

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٢:٣٠ إلى ٤:٣٠ عصراً

أهداف جلسة الإضاءة

- توضيح ماذا يعني التحوّل الرقمي والحصول على تأييد الجميع لأهمية تبني التحوّل الرقمي في العمل الإنساني.
- إظهار آثار وفعالية اعتماد نهج قائم على المبادئ في الفضاء الرقمي.
- استكشاف سبل اعتماد نهج قائم على المبادئ في الفضاء الرقمي، مع التركيز على القضايا المتعلقة بالمسؤولية الرقمية وحماية البيانات، والإشراك الرقمي والمعرفة الرقمية.
- تسهيل تبادل الخبرات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وتشجيع التعلّم من الأقران داخل الحركة، وفيما بين الدول والشركاء من خارج الحركة عند الاقتضاء.
- استكشاف حلول محتملة صالحة لكل مكونات الحركة تقدم للحصول على المزيد من الإسهامات والموافقة عليها.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

- أظهرت جلسة الإضاءة أن التحوّل الرقمي ليس خياراً وأنه جار فعلاً في الحركة. فقد وصلت المجتمعات المحلية والحركة إلى مراحل مختلفة من التحوّل الرقمي، والحركة الدولية ملتزمة بإدماج هذه التطورات بطريقة مسؤولة كما يظهر في وضع تعهد رقمي.
- بينما تساهم التكنولوجيات الرقمية في تحسين عمل الحركة إلى جانب الأشخاص المتضررين، نتحمل أيضاً مسؤولية مشتركة بضمان استخدام هذه التكنولوجيات على نحو لا يؤدي إلى تعرّض الناس للمخاطر، أو إلحاق ضرر جديد، أو إغفال أحد أي كان. ولهذا ينبغي أن تجتمع الحركة الدولية، والدول، والجهات الإنسانية الأخرى، لإيجاد طرق لاستخدام التكنولوجيات الرقمية مع احترام المبادئ الأساسية للحركة.

- شدد أيضاً المشاركون على ضرورة إطلاق عملية ابتكار مشتركة حيث تسعى الحركة، بالتعاون مع الدول والشركاء الرئيسيين (بما في ذلك القطاع الخاص)، إلى إقامة شراكات تساعدها على استخدام التكنولوجيات مع ضمان الالتزام بأعلى المبادئ الأخلاقية ومعايير الأمن واحترام الخصوصية.

٦- الهجرة والنزوح الداخلي: التمسك بمبدأ الإنسانية

التاريخ والموعد: الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٢:٣٠ إلى ٤:٣٠ عصراً

أهداف جلسة الإضاءة

- إدراك الطابع الملح للنظر في احتياجات المهاجرين والنازحين المستضعفين التي ظلت بدون علاج.
- الدعوة إلى تعزيز الجهود المنسقة التي تبذلها الدول والحركة الدولية من أجل تحسين حماية هذه الفئات ومساعدتها، وضمان الالتزام باعتماد التعهدات النموذجية في هذا المجال.
- فيما يتعلق بالنزوح الداخلي، تركزت الجهود على الدعوة إلى المزيد من الالتزام بدعم الحلول الدائمة الخاصة بالنازحين إلى الداخل بالاستناد إلى خياراتهم الطوعية والآمنة والحفاظ على كرامتهم، وتلبية احتياجات النازحين إلى المدن خارج المخيمات واحتياجات المجتمعات المضيفة.
- فيما يتعلق بالهجرة، تركزت الجهود على الدعوة إلى الحفاظ على حيز العمل الإنساني اللازم في هذا المجال من أجل حماية المهاجرين من الموت، والاختفاء، والانفصال عن الأسرة، وانتهاك حقوقهم على طول رحلة الهجرة، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية بغض النظر عن وضعهم القانوني.

ملخص المسائل الرئيسية ومختلف الخطوات القادمة المحددة خلال جلسة الإضاءة

النزوح الداخلي:

- أبرزت هذه الجلسة ما يشير إليه النطاق العالمي لظاهرة النزوح الداخلي وضخامة الاحتياجات ذات الصلة، من فشل جماعي في تجنب النزوح الداخلي والتصدي له والحد منه. ويجب الاعتراف بالمحنة الخاصة التي يعاني منها النازحون وإعطاء الأولوية للتصدي لها، مع عدم ربط عمليات الاستجابة الإنسانية بخطط الإدماج، والحفاظ على حقوق الأفراد في التماس اللجوء إلى بلدان أخرى والاستفادة من هذا الحق.
- تبيّن أيضاً أن النزوح الداخلي يتوجه أكثر فأكثر نحو المناطق الحضرية. ويجب أن تتميز أنشطة السلطات، والجهات العاملة في المجال الإنساني وفي مجال التنمية، والجهات المعنية الأخرى، بالتكامل الفعلي والتنسيق والتعاون، من أجل فهم احتياجات النازحين المقيمين في المدن خارج المخيمات واحتياجات المجتمعات المضيفة، وتحسين الاستجابة لهذه الاحتياجات.
- أخيراً، أثبتت الجلسة أن مكونات الحركة والدول ملتزمة بالعمل معاً لمساعدة النازحين إلى الداخل على توفير العيش الكريم، والتوصل إلى حل دائم وفقاً لأولوياتهم ورغباتهم الخاصة، من خلال دعم العودة الطوعية بأمان وكرامة، وتوفير حلول واقعية مثل الإدماج الاجتماعي داخل المدن للذين لا يستطيعون العودة أو لا يرغبون في ذلك.

الهجرة:

- كان هناك إقرار واسع بأن الأفراد من مختلف أنحاء العالم الذين يهاجرون بحثاً عن الأمن أو عن مستقبل أفضل، يواجهون في غالب الأحيان معاناة غير مقبولة. وغالباً ما يحرمون من المساعدة الإنسانية والحماية اللازمة لضمان أمنهم وكرامتهم وحقوقهم. وكان التشديد على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتخفيف من معاناة المهاجرين المستضعفين والحفاظ لذلك على الحيز اللازم للعمل الإنساني.
- تم تذكير المشاركين بالالتزام المقدم في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين سنة ٢٠١١ (القرار ٣)، والذي نص على التزام أعضاء المؤتمر بمواصلة العمل معاً من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين والحفاظ على حقوقهم – وفيما يتعلق باللاجئين تحديداً – دعم إدماجهم وتحقيق اكتفائهم الذاتي.

- كرّر المشاركون إيمانهم الثابت بأهمية المبادئ الأساسية في توجيه عمل الحركة الدولية لصالح المهاجرين المستضعفين، والتزامهم بالعمل معاً للحفاظ على الحيز اللازم للعمل الإنساني سعياً إلى ضمان ألا يُجرّم أبداً تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات إلى المهاجرين.
- شدّد أيضاً المشاركون على أهمية الامتناع عن التوظيف السياسي في تنفيذ سياسات الهجرة بما في ذلك عبر طلبات التمويل وجمع البيانات، سعياً إلى الحفاظ على الثقة بين المهاجرين والحركة، ودعم الحوار حول الموضوع الذي تقيمه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مع الدول والجهات المانحة، ورفع تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين سنة ٢٠٢٣.

ملحق

قائمة المتحدثين والميسرين في جلسات اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع»

(حُدثت في ٢٠١٩/١٢/٤)

اللجنة الثانية - مواطن الضعف المتغيرة

- الرئيسة المشاركة: السيدة Delia Chatoor، نائبة الرئيس، الصليب الأحمر لترينيداد وتوباغو
- الرئيسة المشاركة: سعادة السيدة Nazhat Shameem Khan، سفيرة وممثلة دائمة لجمهورية فيجي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف
- المقرر: السيد Rabikul Alam، ممثل الشباب، الهلال الأحمر البنغالي

الجلسة الافتتاحية العامة

- السيدة Cecile Leonie Mendomo Akame، رئيسة الصليب الأحمر الكاميروني
- السيدة Aishath Noora Mohamed، الأمينة العامة للهلال الأحمر الملديفي
- السيدة Sigrid Kaag، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، هولندا
- السيدة Judy Slatyer، الرئيسة التنفيذية للصليب الأحمر الأسترالي
- السيد Erki Kodar، وكيل وزارة الشؤون القانونية والقنصلية، وزارة الخارجية، إستونيا
- السيدة Aynur Kadihasanoglu، مستشارة، مخاطر الكوارث الحضرية، الاتحاد الدولي
- السيدة Cecile Leonie Mendomo Akame، رئيسة الصليب الأحمر الكاميروني

الجلسة الختامية العامة

- السيدة Monique Pariat، المديرة العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية
- السيدة Nohémie Mawaka، مؤسسة StatsCongo
- سعادة السفير Tariq Ali Al-Ansari، مدير إدارة التعاون الدولي، قطر
- الدكتور Michael Ryan، المدير التنفيذي، منظمة الصحة العالمية

جلسة «إضاءة على موضوع»: معالجة الآثار الإنسانية لأزمة المناخ

- السيدة Veronica Pedrosa، صحفية مستقلة، الفلبين
- السيد Maaten Van Aalst، مدير مركز الصليب الأحمر/الهلال الأحمر للمناخ
- السيد Martin Tofinga، رئيس جمعية الصليب الأحمر الكيريباتي
- السيد Mamadou M. Traoré، الأمين العام للصليب الأحمر المالي

- السيدة Claudia Herrara Nekgar، الأمينة التنفيذية لمركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى CEPREDENAC
- سعادة السيد Shameem Ahsan، سفير البعثة الدائمة لبنغلاديش في جنيف
- السيدة Margareta Wahlström، رئيسة الصليب الأحمر السويدي

جلسة «إضاءة على موضوع»: دور المتطوعين في دعم صحة المجتمعات المحلية

- السيدة Aishath Noora Mohamed، أمينة عامة جمعية الهلال الأحمر في جزر الملديف
- الدكتور Santosh Kumar Giri – ناشط مجتمعي، الهند
- السيد Jacques Katshitshi، الأمين العام، الصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- السيدة Tarika Wongsinsirikul، نائبة مدير مكتب الشباب في الصليب الأحمر التايلندي
- السيدة Sabina Ibraimova نائبة المدير العام/رئيسة إدارة الصحة، الهلال الأحمر في قيرغيزستان
- السيد Cosmas Sakala، مدير الصحة والرعاية، الصليب الأحمر في زامبيا
- السيدة Ann Clancy، رئيسة مكتب، الصليب الأحمر الكندي
- السيدة Olivia Tulloch، الرئيسة التنفيذي لـ Anthrologica

جلسة «إضاءة على موضوع»: بناء مجتمعات محلية حضرية آمنة وشاملة للجميع من خلال العمل الإنساني في المدن

- السيد Jagan Chapagain، وكيل الأمين العام للعمليات، الاتحاد الدولي
- السيدة Julie Arrighi، مستشارة، قسم المناخ، الصليب الأحمر الأمريكي
- السيدة Maimunah Mohd Sharif، موئل الأمم المتحدة
- السيدة Maryke van Staden، مديرة مركز بون للعمل والإبلاغ المحلي بشأن المناخ، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
- الدكتورة Asha Mohammed، الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر الكيني
- الدكتور Hugo Slim، رئيس قسم السياسات في اللجنة الدولية للصليب الأحمر

جلسة «إضاءة على موضوع»: العمل الإنساني في العصر الرقمي

- السيد Erki Kodar، وكيل وزارة الشؤون القانونية والقنصلية، وزارة الخارجية، إستونيا
- السيد Samar Abou Jaoudeh، منسق وحدة التخطيط، الصليب الأحمر اللبناني
- السيدة Rosie Slater-Carr، رئيسة قسم المعلومات في الصليب الأحمر البريطاني
- السيدة Sandy Kpawuru، الأمينة العامة، الصليب الأحمر السيراليوني
- السيدة Anahi Ayala، المديرة السابقة للبرامج الإنسانية، Internews
- السيد Ben Ramalingam، مدير التحالف العالمي للتعلم بشأن التكيف والإدارة، معهد التنمية فيما وراء البحار (ODI)
- السيد Nathaniel Raymond، جامعة ييل

جلسة «إضاءة على موضوع»: تعزيز الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين في حالات الطوارئ

- السيد Yves Daccord، المدير العام، اللجنة الدولية
- السيدة Sigrid Kaag، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، هولندا

- السيد Hanna Kaade، متطوع في الصليب الأحمر الألماني
- السيدة Terez Curry، الأمينة العامة للصليب الأحمر في جزر البهاما
- السيد Jean Urbain Zoa، أمين عام الصليب الأحمر الكاميروني
- السيدة Amal Emam، مستشارة الهلال الأحمر المصري
- السيد Mahesh Gunasekar، أمين عام الصليب الأحمر السيري لانكي
- السيدة Milena Osorio، منسقة مشروع الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، اللجنة الدولية

جلسة «إضاءة على موضوع»: الهجرة والنزوح الداخلي: التمسك بمبدأ الإنسانية

- السيدة Sorcha O'Callaghan، رئيسة فريق السياسات الإنسانية، المعهد البريطاني التنمية الخارجية (ODI)
- السيدة Cecile Leonie Mendomo Akame، رئيسة الصليب الأحمر الكاميروني

٤-١٢-٣ تقرير موجز من اللجنة الثالثة

الثقة في العمل الإنساني

السياق:

الثقة هي أساس العمل الإنساني، فوصول الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) للمحتاجين ودعمها لهم وإيلاء الاحترام لمهمتها هي مسائل تعتمد على ثقة الناس والمجتمعات التي تستفيد من خدماتنا وثقة السلطات المعنية وعموم الناس. ومثّلت مسألة الثقة في العمل الإنساني موضوعاً مركزياً على جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بسبب تناقص الثقة في المؤسسات والحكومات، وزيادة الرقابة العامة، والدعوات لمزيد من النزاهة والمساءلة. سعت هذه اللجنة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن أن تعمل بها مكونات الحركة مع الدول للحفاظ على الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ وتعزيزها. ومثّلت اللجنة منصةً لعقد مناقشة مفتوحة وصريحة بشأن المسؤوليات المنوطة بكل الجهات الفاعلة في الحركة والدول، والتوقعات التي تثمرها، وكيف يمكن تحقيق توازن بين تخفيف حدة المخاطر المتأصلة في العمل الإنساني والحاجة إلى تقاسم المخاطر المتبقية. وقد برزت مواضيع الثقة والمساءلة والنزاهة على جداول أعمال الاجتماعات الدستورية، وشكّلت قضايا محورية مشتركة ربطت بين مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين والجمعية العامة للاتحاد الدولي.

وهدفت لجنة الثقة إلى تذكير المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بأن لمسألة الثقة في العمل الإنساني جوانب متعددة. فهيئات معروفة تواجه تحديات جمة، ومع تغير التوقعات، يزداد الطلب على المساءلة، ولم تعد الثقة أمراً «مسلماً به». ويواجه النظام المتعدد الأطراف ضغطاً متزايداً، ومن دون الثقة، قد يتبنى الناس منظوراً ضيقاً للعالم. وقد يؤدي انعدام الثقة أيضاً إلى تحول السلوك نحو التمركز على الذات والعنف. والثقة شيء ذاتي، وباستطاعتها تجييش الجوانب العقلانية والعاطفية لدى الناس. ولكي تبني الهيئات الثقة فيها لدى الآخرين، يتعين عليها طمأنتهم بشأن قدرتها ونزاهتها وإمكانية الاعتماد عليها وغرضها. وعليها أن تجري مراجعة ناقدة لسلوكها وطرح سؤال: أين ينصب تركيزها: على ذاتها؟ على الآخرين؟ أم الاثنين؟ ومصالح أي الفريقين تأتي أولاً؟ والثقة إحدى تبعات السلوك الجيد، وليست مكوناً من مكوناته، وعلى الرغم من أن بناءها يستغرق عقوداً، فمن الممكن أن تذهب أدراج الرياح بين عشية وضحاها.[١]

وقد أكدت اللجنة حقيقة أن الوصول إلى السكان المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات يتطلب قدراً كبيراً من الثقة في عمل إنساني غير متحيز تضطلع به جميع الأطراف. والثقة عملية هشة ومُتبادَلة، ما يعني أن فهم المجتمعات المحلية والوجود

١ هذا الموجز السياقي يستند إلى ملاحظات أُدلي بها في أثناء الجلسة الافتتاحية العامة للجنة الثقة، من أطراف من بينهم ممثلين لمقياس إيدلمان للثقة ووكالة The New Humanitarian للأنباء.

بالقرب منها أمران مهمان للغاية. علاوة على هذا، فإن جهود الاستجابة للكوارث والأزمات التي تقودها جهات محلية ستدفع بشكل متزايد الاستجابة على المستويين الوطني والدولي. وتمثل الثقة العُملة الأكثر أهمية لمستقبل العمل الإنساني، وهي تنبع من التحلي بالتواضع والصدق والشفافية.

الأهداف العامة للّجنة:

سعت اللجنة إلى بلورة فهم مشترك لسبب الأهمية البالغة للثقة بالنسبة للعمل الإنساني. وتمثل الغرض منها في توضيح المسؤوليات المنوطة بكل من الأطراف الفاعلة في الحركة والدول في مجال الحفاظ على الثقة في العمل الإنساني القائم على المبادئ، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيف حدة المخاطر وتقاسم المخاطر. وطمحت اللجنة إلى إلقاء الضوء على حقيقة أن الجميع يمكنهم، بل ويجب عليهم، إحداث فارقٍ، وإبراز الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز الثقة.

رئيس اللجنة: السيد جورج كتانة، الأمين العام للصليب الأحمر اللبناني

مقرر اللجنة: السيد إبيلي ليسوما، جمعية الصليب الأحمر لفيجي

صيغة اللجنة:

تضمنت أعمال لجنة «الثقة في العمل الإنساني» جلستين عامّتين رئيسيتين (جلسة افتتاحية وأخرى ختامية) وثلاث جلسات «إضاءة على موضوع» تناولت المواضيع التالية:

- التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.
- بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ.
- النزاهة وتقاسم المخاطر.

جلسات «إضاءة على موضوع»

١- بناء الثقة من خلال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

التاريخ والوقت: الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً - ١٢:٣٠ ظهراً

أهداف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- بلورة فهم مشترك للاعتماد المتبادل بين الثقة من جانب، والتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة من جانب آخر.
- تبادل ما من شأنه تشكيل تفاعل مجتمعي ناجح والإشادة به، والأثر الذي يمكن أن يحققه في جودة وفعالية جهود تقديم المساعدة.
- مناقشة كيف يمكن أن يؤدي تدني جودة التفاعل مع المجتمعات المحلية إلى مشاكل متعلقة بالثقة.
- تلخيص المنافع الرئيسية التي تعود من القرار المتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام ٢٠١٩ (والذي أُحيط به علماً لاحقاً في قرار المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المعنون «فلنعمل اليوم لبناء الغد»).
- تحديد ما يتعين على القادة وأصحاب المصلحة فعله من أجل ضمان تنفيذ القرار المتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة إلى أفعال وتحقيقه أثراً إيجابياً.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ناقش المشاركون حقيقة أن زيادة مشاركة المجتمعات المتضررة تتطلب تحولاً في كيفية صنع القرارات في العمل الإنساني والمسؤولين عن ذلك (ضرورة إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية).

- أُبرزت النقطة القائلة بأن «القادة هم من بأيديهم إحداث التغيير»، ما يعني أن القيادة هي التي بإمكانها قيادة التغيير الذي نحتاج إليه من أجل ضمان أن يحظى صوت المجتمع المحلي بالتقدير، ويُصغى إليه، وتُتخذ إجراءات بناءً عليه.
- أبرزت الحاجة إلى تعمّد إشراك موظفي ومتطوعي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتشجيع على مراعاة التنوع في ما بينهم، وكذلك الحاجة إلى التماس آراء أناس من خلفيات متنوعة، لتوجيه الطريقة التي يُنفَّذ بها العمل الإنساني.
- ناقش المشاركون عدداً من الخطوات التالية الممكن اتخاذها لتعزيز الالتزامات والمناقشات التي أُجريت في الاجتماعات الدستورية لعام ٢٠١٩، وفي مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على نطاق أوسع، بما في ذلك إدراج آليات للمساءلة في السياسات والاستراتيجيات الإنسانية من أجل تيسير مشاركة المجتمعات المحلية بشكل مأمون ومُيَّسر ومتكافئ، مع التركيز على تحسين التحليلات السياقية وآليات الإصغاء، والاستجابة والعمل على أساس التعقيبات الواردة من المجتمع المحلي.
- اقتُرح تهيئة حيّز مؤسسي للعاملين في المجال الإنساني للنظر في وجهات النظر التي تتبناها المجتمعات المحلية، والاستعانة بهيئات تشجع الموظفين على تغيير السلوك والإصغاء بشكل مختلف.
- وأخيراً، جاءت آراء تحث على أهمية أن يتوافق التمويل المقدم من المانحين مع الالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (على سبيل المثال إتاحة وقت كافٍ لمشاركة المجتمع المحلي) وأنه يحقق الاستدامة. ذلك أن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة يجب أن يكون ممارسة قائمة على المدى الطويل ومستدامة، فلا يمكن أن يؤجَّل التفكير في التفاعل مع المجتمعات المحلية إلى حين وقوع أزمة ما، وإنما لا بد من التفكير فيه مُسبقاً.

٢- تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ

التاريخ والوقت: الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً - ١٢:٣٠ ظهراً

هدف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- سعت هذه الجلسة إلى استكشاف كيفية بناء بيئة تنظيمية مواتية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، بهدف تمكين عمل إنساني فعّال وقائم على المبادئ.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ناقش المشاركون الدور الحيوي للدول في بناء بيئة تنظيمية وقانونية مُمَكِّنة، وأهمية ضمان وجود حوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين تسوده روح المسؤولية والثقة المتبادلتَين.
- قد ينشأ عن غياب إطار قانوني شامل تأخير بسبب البيروقراطية، الأمر الذي يُبطئ الاستجابة الإنسانية. ووجود إطار قانوني قوي على المستوى الوطني في مجال إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها (قانون لمواجهة الكوارث على سبيل المثال) يساعد في توضيح الأدوار والمسؤوليات، ويوفر التسهيلات القانونية اللازمة لتنفيذ الاستجابة.
- إن وجود إطار قائم يتبع إرشادات دولية، مثل «إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأوّلي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث» (المعروفة أيضاً باسم «إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث»)، من شأنه أن يكفل توضيح أدوار الأطراف الفاعلة الدولية ومسؤولياتها والتسهيلات القانونية المُستَحقة لها، ومن ثمّ تيسير الدعم الدولي وتنظيمه.
- ناقشت الجلسة مدى أهمية وجود أساس قانوني من أجل تعزيز الوضع المتميز والفريد للجمعيات الوطنية والترويج له، في تحديد أدوارها الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.
- أُلقي الضوء على مسائل المراجعة المنتظمة لقدرة الجمعيات الوطنية ومساءلتها كمنظمات، وأسسها القانونية ونظمها الأساسية، والمساواة بين الجنسين، والتنوع والإدماج بين الموظفين والمتطوعين بوصفها عناصر أساسية لبناء منظمات ذات مكانة متميزة وتحظى بقدر كبير من الثقة.

- ناقشت الجلسة المسؤولية البالغة الأهمية التي تقع على عاتق الدول في ضمان أن مصالحها الأمنية والسياسية لا تعرقل العمل الإنساني غير المتحيز. إذ يجب ألا تُضعِف الشواغل الأمنية والسياسية – التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات أو اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب – تطبيق القانون الدولي الإنساني على سبيل المثال، ولا أن تعوق تقديم المساعدات الإنسانية.
- وذُكر أيضاً أن الحوار بين الهيئات الحكومية مجتمعة من جانب والمنظمات الإنسانية على الجانب الآخر لا غنى عنه لتمكين تنفيذ عمل إنساني غير متحيز، بما في ذلك في ظل فرض عقوبات وتدابير لمكافحة الإرهاب.
- وتمخض عن المناقشات وضع عدد من الخطوات التالية والاعتبارات الممكنة، بما في ذلك تقديم مقترح بتأسيس آلية رصد ومراجعة عالمية منهجية لرصد أثر العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وذلك بُغية ضمان أن هذه المسألة تحظى بالاعتراف الواجب وأنها تحتل أولوية متقدمة على جدول أعمال العمل الإنساني (ضرورة تعزيز تنسيق حماية الحيز الإنساني والعمل الإنساني على المستوى العالمي).
- جرت الإشارة إلى أن العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تؤثر في سير العمل الإنساني، وأنه لا بد من حماية تطبيق القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية تحت جميع الظروف. ويجب تقييم أثر هذه العقوبات والتدابير بشكل منتظم، وأن توضع إعفاءات إنسانية واضحة، من أجل تمكين المنظمات الإنسانية المحلية من الاضطلاع بعمل إنساني قائم على المبادئ.
- أخيراً، جرى التأكيد على أهمية أن تكون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ونُظم الجزاءات الأخرى أكثر اتساقاً في الحفاظ على حيز للعمل الإنساني.

٣- النزاهة وتقاسم المخاطر

التاريخ والوقت: الخميس ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٣٠ صباحاً – ١٢:٣٠ ظهراً

أهداف جلسة «إضاءة على موضوع»:

- إبراز ما تفعله مكونات الحركة والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني لتقتدي بأعلى معايير النزاهة.
- تحديد نقاط الارتباط والتوتر في طريقة ممارسة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني النزاهة، عن طريق تبادل وفهم وجهات النظر المختلفة والمخاطر.
- استهلال حوار بشأن ما يجب عمله معاً لتعزيز النزاهة وإدارة متطلبات الامتثال، وفي الوقت نفسه تمكين العمل الإنساني القائم على المبادئ.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- أكدت المناقشات ضرورة أن تبرز مكونات الحركة أعلى مستوى من معايير النزاهة، لأن السلوك غير الأخلاقي يمكن أن يقوّض ثقة الجمهور في العمل الإنساني بدرجة كبيرة، بما في ذلك المجتمعات التي تخدمها الحركة.
- والحركة مسؤولة عن كفالة تقديم الخدمات وفقاً للمبادئ الأساسية ومدونة قواعد السلوك ومتطلبات الأطر النظامية والتنظيمية والسياساتية الشاملة، حيث تشكل هذه مجتمعة أساس العمل الإنساني القائم على المبادئ.
- جرى تأكيد أن للجهات المانحة دوراً مهماً تؤديه عن طريق تحفيز ودعم العمليات والآليات المتعلقة بالنزاهة، وفي الوقت نفسه كفالة ألا تؤدي متطلبات الامتثال لها إلى نقل مخاطر تُعرقل قدرة المنظمة على الاضطلاع بالعمل الإنساني القائم على المبادئ.
- في إطار المضي قُدُماً، اقتُرح أن تستثمر المنظمات الإنسانية في كفالة أن يعرف موظفوها ومتطوعوها والمتضررون من الأزمات السياسات والتوجيهات المتعلقة بالنزاهة ويفهمونها، بما في ذلك ما ينبغي فعله عند مواجهة حالة إساءة سلوك.
- وأُشير إلى ضرورة أن تكون المنظمات الإنسانية قادرة على رصد حالات إساءة السلوك، والاستجابة بسرعة حيال المزاعم بارتكابها. ويجب كذلك أن تبرهن أنها تجاهد لتحقيق التميز، وأن تبدي استعداداً للتعلم والتطوير.

- ذُكرت أهمية تضافر جهود المنظمات الإنسانية والجهات المانحة من أجل ضمان الوفاء بمتطلبات الامتثال وتدبُّر أمر الوفاء بها، من دون التأثير سلباً على قدرة المنظمة على تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ.
- أخيراً، أكدت الجلسة أن المنظمات الإنسانية والجهات المانحة بإمكانها، بل ويجب عليها، العمل معاً بُغية ضمان تقاسم المخاطر المتبقية بدلاً من نقلها إلى منظمات وطنية أو محلية.

ملحق

قائمة المتحدثين والميسرين في جلسات اللجان وجلسات «إضاءة على موضوع»

اللجنة الثالثة - الثقة في العمل الإنساني

(حُدثت في ٢٠١٩/١٢/٤)

الرئيس: السيد جورج كتانة، الأمين العام للصليب الأحمر اللبناني

المقرر: السيد إبيلي فاكالابور، ممثل الشباب، الصليب الأحمر الفيجي

الجلسة الافتتاحية العامة

- السيدة هبة علي، مديرة وكالة The New Humanitarian
- السيد أنطوان هراري، رئيس شركة Edelman Intelligence

الجلسة الختامية العامة

- السيد يانيس لينارتشيتش، مفوض شؤون إدارة الأزمات، الاتحاد الأوروبي
- سعادة السيدة كارول لانتري، رئيسة لجنة القانون الدولي الإنساني
- سعادة السيدة نزهت شميم خان، الرئيسة المشاركة للجنة مواطن الضعف المتغيرة
- السيد جورج كتانة، رئيس لجنة الثقة في العمل الإنساني
- سعادة السيدة أتالياه مولوكومي، سفيرة بوتسوانا ومندوبتها الدائمة

جلسة «إضاءة على موضوع»: بناء الثقة من خلال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

- السيدة روث رودز آلين، رئيسة منظمة Collaborative CDA
- السيدة شيلي كارديناال، مستشارة وطنية، معنية بالتفاعل مع مجتمعات الشعوب الأصلية والبحوث، الصليب الأحمر الكندي
- الدكتور فيروز صلاح الدين، الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر البنغالي
- السيد نيك فان براغ، المدير التنفيذي لمنظمة Ground Truth Solutions
- السيد جيم كلاركن، الرئيس التنفيذي لمنظمة أوكسفام أيرلندا
- السيدة فيونا سميث، رئيسة قسم السياسات والمناصرة والحملات الإنسانية، أوكسفام أيرلندا
- السيدة أنجيلا أودور، الرئيسة التنفيذية لشركة أوشاهيدي، كينيا

جلسة «إضاءة على موضوع»: تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني القائم على المبادئ

- سعادة السيد فالنتين زيلويجر، سفير سويسرا ومندوبها الدائم
- السيدة سورشا أو كالاهان، رئيسة قسم السياسات الإنسانية، معهد التنمية الخارجية
- السيد رينالدو إيكونومو فونيس، رئيس لجنة الطوارئ بالكونغرس في هندوراس
- السيد كارل دين، مدير دائرة مكافحة الإرهاب، بلجيكا
- السيدة بولورما نوردوف، الأمينة العامة للصليب الأحمر المنغولي
- السيد حسن إسفنديار، نائب المدير العام، الهلال الأحمر الإيراني

جلسة «إضاءة على موضوع»: النزاهة وتقاسم المخاطر

- السيدة إيموجين فوكس، مراسلة حرة تابعة لمحطة بي بي سي
- السيد فولكمار شون، نائب رئيس الصليب الأحمر الألماني
- السيد كريس تيلور، رئيس قسم التدقيق الداخلي ومكافحة الاحتيال، وزارة التنمية الدولية البريطانية
- السيدة جوانا ألكسندر، مديرة أولى دائرة التحقيقات، لجنة الإنقاذ الدولية
- السيد جون لوبور، الأمين العام للصليب الأحمر لجنوب السودان

١٣-٤ التعهدات

يقدم هذا الجزء عرضا للتعهدات التي قُدمت حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ولا تضم الأرقام الواردة أدناه التعهدات التي قُدمت وتوقيعها بعد ذلك التاريخ. ويمكن الاطلاع على التعهدات على القسم المخصص لها على الموقع الشبكي للمؤتمر.

- مجموع عدد التعهدات التي قُدمت: ٢٤٩[٢]

تعهدات محددة

التعهدات التي يقدمها أي عضو ومراقب في المؤتمر. ويجب أن تتضمن هذه التعهدات التزامات باتخاذ تدابير محددة مكيفة مع السياق الوطني/الإقليمي. ويمكن تقديم التعهد فرديا أو بشكل مشترك بين جمعية وطنية ودولة عضو (غالبا ما تكون حكومة بلد تلك الجمعية) أو أي منظمة أخرى تكون مراقبا في المؤتمر. وتقع على الطرف أو الأطراف الموقعة مسؤولية تنفيذ هذه التعهدات.

- مجموع عدد التعهدات المحددة: ١٩١

تعهدات مفتوحة

هي تعهدات يمكن أن يقدمها أي عضو من أعضاء المؤتمر ويمكن أن يوقع عليها أي عضو ومراقب في المؤتمر ويكون لها طابع الالتماس، ولا يمكن تعديلها من طرف واحد. ويكون مقدم التعهد المفتوح مسؤولا عن مراقبة تنفيذه.

- مجموع عدد التعهدات المفتوحة: ٥٨
- مجموع عدد التوقيعات على تعهدات مفتوحة: ٤١١

٢ http://rcrcconference.org/international-conference/pledges/.

١٤-٤ قائمة وثائق المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جدول الأعمال والبرنامج

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- البرنامج العام

عروض اللجان

- اللجنة الأولى: القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة
- اللجنة الثانية: مواطن الضعف المتغيرة
- اللجنة الثالثة: الثقة في العمل الإنساني

مشاريع القرارات ووثائق المعلومات الأساسية

- إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني
  - مشروع قرار (33IC/19/12.1DR)
  - وثيقة معلومات أساسية (33IC/19/12.1)
- تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
  - مشروع قرار (33IC/19/12.2DR)
  - وثيقة معلومات أساسية (33IC/19/12.2)
- حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح
  - مشروع قرار (33IC/19/12.3DR)
  - وثيقة معلومات أساسية (33IC/19/12.3)
- إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية
  - مشروع قرار (33IC/19/12.4DR)
  - وثيقة معلومات أساسية (33IC/19/12.4)
- قوانين وسياسات إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد
  - مشروع قرار (33IC/19/12.5DR)
  - ملحق: القائمة المرجعية حول القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها
  - وثيقة معلومات أساسية (33IC/19/12.5)
- المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
  - مشروع قرار (33/19/12.6DR)

- فلنعمل اليوم لبناء الغد
  - ⊙ مشروع قرار (33/19/7DR)
- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
  - ⊙ مشروع قرار (33/19/12.7DR)

متابعة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتقارير أخرى

- تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم (33IC/19/9.1)
- تقرير وقائعي بشأن إجراءات العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (33IC/19/9.2)
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته (33IC/19/9.3)
- تنفيذ القرار ٥ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين «سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم» (33/19/9.4)
- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (CD/19/13 – 33IC/19.9.5)
- نتائج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (33IC/19/9.6)
- القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة. تجديد الالتزام بالحماية في النزاعات المسلحة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف (33IC/19/9.7)

الرجوع إلى
المحتويات

٥

الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، ١١ ديسمبر ٢٠١٩
(الساعة ٩:٤٥ مساءً)

محضر موجز

المشاركون

الرئيسة

السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

الأعضاء

السيد Hilal Al-Sayer

السيدة Mercedes Babé

السيد Abbas Gullet

السيدة Fine Tu'itupou-Arnold

السيد George B. Weber

السيد Francesco Rocca

السيد Peter Maurer

السيد Elhadj As Sy

السيدة Katrin Wiegmann

أمانة اللجنة

السيد Yves-Jean Duméril

السيدة Erica Tong Junod

١- انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة

افتتحت السيدة Natia Loladze، رئيسة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اجتماع اللجنة المنتخبة حديثا، وترأسته، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة (المادة ٢٩). ولم يتضمن الاجتماع سوى بند واحد في جدول أعماله لانتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة.

وأعربت السيدة Natia Loladze عن تهانيها للأعضاء الخمسة المنتخبين في اللجنة الدائمة. وشاطرت نتائج مشاوراتها مع كل منهما فيما يتعلق باهتمامه بمهام رئيس اللجنة الدائمة ونائب رئيسها، وطلبت من الجميع تأكيد رغبتهم. وبعد مناقشة بين أعضائها، توصلت اللجنة إلى توافق الآراء التالي:

القرارات:

- انتخبت اللجنة الدائمة بالإجماع السيدة Mercedes Babé من إسبانيا رئيسةً للجنة.
- انتخبت اللجنة الدائمة بالإجماع السيد George Weber من كندا، نائبا لرئيسة اللجنة

وشكرت السيدة Mercedes Babé الجميع على الثقة التي أولوها إياها عبر هذه الانتخابات، ووعدت بالتعاون مع الجميع، للحفاظ على روح الفريق الإيجابية والانسجام في اللجنة الدائمة ومستوى العمل العالي الذي حققته اللجنة حتى الآن.

٢- أي مسائل أخرى واختتام الاجتماع

كرر السيد George Weber شكره الذي أعرب عنه في الاجتماع السابق للجنة الدائمة (SCXVII-15، ٧ ديسمبر) للأعضاء المنتخبين الذين انتهت مدة ولايتهم: (السيد Chrystold Chetty؛ والدكتور Massimo Barra؛ السيد Greg Vickery؛ السيد Balthasar Staehelin)، وأعرب عن تقديره لمساهمة السيد الحاج سي في عمل اللجنة على مدى السنوات الخمس الماضية. وسيفعل الشيء نفسه بعد الاجتماع مع السيد إبراهيم عثمان، عضو اللجنة الدائمة منذ عام ٢٠١٧.

واختتمت السيدة Natia Loladze الاجتماع.

قـوة الإنسـانيـة

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف